

دعاء مستجاب

اسال الله الكريم المامه على احسن الوجود والملها والمها واهجلها ، والقمها ق الآخرة والدليسا ، والكرها التفاعا به وأعمهما قالدة لجميسم المسلمين ...

[انشيخ بعين الدين النوزي ل القدمة ج. ١ ص ١٠١٦ [

الجرء الثاني والعشرون (وهو الجرء الحادي عشر من تكماة هذا الشرح)

محمد بجیب المطبعی

رئيس قسم السنة وعلوم الحديات بجامعة أم درمان الاسسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مَكِتَبُمُ لِلْاسْيَانَى خِنْدَة ـ الْمِلْكَة الْمُرَيِّةِ السَّعُودَيَة

قال المصنف رحه الله تعالى كتــاب الجدود

الشرح الحدود جمع حد، وهو فى اللغة الحاجز بين الشيئين، ويطلق على ما يميز الشيء عن غيره، ومنه حدود الدار، وكانت العرب تسمى البواب حدادا، وبابه قتل قال الشاعر:

وجاعل الشمس حدا لا جفاء به

وقال الأعشى :

فقمنا ولما يصح ديكنا 📄 الى جونة عند حدادها

نم أطلق الشرع الحكيم (الحد) على عقوبات المعاصى ، لأنها تمنع من العود الى تلك المعصية التى حد من أجلها فى الغالب ، ويطلق الحد أيضا على نفس المعصية ومنه : (تلك حدود الله فلا تقربوها (١)) وتعريف شرعا : (عقوبة مقدرة الأجل حق الله تعالى) فخرج بقولنا (مقدرة) التعزير لعدم تقديره ، وخرج بقولنا : (الأجل حق الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، وخرج بقولنا : (الأجل حق الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، و تعريف الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، و تعريف الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، و تعريف الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، و تعريف الله تعالى) القصاص ، الأنه حق الآدمى و تعديره ، و تعريف حق الآدمى و تعديره ، و تع

وقد جاء فى الحديث الشريف من طرق بعضها صحيح وبعضها فيه مقال فنسوق الصحيح منها أولا فى الترغيب فى اقامة الحدود ، والترهيب من ترك اقامتها ، أو مواقعة أفعالها •

أخرج الشيخان فى صحيحيهما من جديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « أن الله عز وجل يغار ، وغيرة الله أن يأتى المؤسن ما حرم الله عليه » وأخرج ابن ماجه باسناد رجاله ثقات عن ثوبان

the many

^{- (}١) الآية ٨٧ من سورة البقرة قسم

مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لأعلس أقواما من أمتى يأتون يوم القيامة بأعمال أمثال جبال تهامة بيضاء ، فيجعلها الله هباء منفورا • قال ثوبان : يا رسول الله صفهم لنا ، جلهم (١) لنا ، لا نكون منهم ونحن لا نعلم ، قال أأما انهم اخوانكم ومن جلدتكم ، ويأخذون من الليل كما تأخدون ، ولكنهم قوم اذا خلوا بمحارم الله التهكوها » وأخرج أصحاب الكتب الستة : الشيخان وأصحاب المنن الأربعة عن عائشة رضى الله عنها أن قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت فقالوا : من يكلم فيها رسبول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ثم قالوا : من يجترىء عليه الا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن يجترىء عليه أسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عبه ، فكلمه أسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ ثم قال فاختطب فقال : انسا هلك الذين من قلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف القاموا عليه الحد ، وانه الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

وأخرج البخارى واللفظ له والترمذى وغيرهما من حديث النعمان بن بشير رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهاموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها أذا استقوا مروا على من فوقهم فقالوا: او أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وان أخذوا على أبديهم نجوا ونجوا جميعا » •

أما ما ورد من الأحاديث الحسان وما كان فيها ضعف أو غرابة فسوف نسه عليه خين نسوقه مع كلام المصنف ، أو حين نستشهد به في شرحنا ، ولنقدم بين يدى كتاب الحدود ما قاله المستشار أحمد مهافى في بحثه المقارن بين الشريعة والقانون الوضعي (٢):

⁽۱) معنى جلهم هنو معنى صفهم اى انعتهم بمنا يتحلون به مين الخصال ، والقصود ما يتصفون به ويفارقون به غيرهم من المؤمنين من معالم القول والعمل .

⁽٢) من صفحة ١١ وما بعدها كتاب (من الفقية المقيادي بين الشريعة والقانون) مطبعية مخيمر محاضرات القيت في كليسة الشريعة لطلبسة الضف الثالث العام الجامعي ٦٣ - ١٩٦٤.

(الفقه الاسلامي على ما تبين مما أسلفنا أحكام شاملة تناولت جميع النواحي التي تناولتها القوانين الوضعية ، وتزيد عليها ، فقد انتظمت جميع أفعال الانسان في كل نواحي نشاطه ، فحددت الحدود ، وأقامتها على أساس من العدالة والاستقامة) .

ومن هذه الأحكام ما يبحث فى العبادات ، ومنها ما يبحث فى المعاملات على أوسع نطاق ، سواء اتصلت هذه المعاملات بشئون الأسرة أو الجرائم والعقوبات الى أن عقد بحثا فى انفصل الثانى بعنوبان :

موازنة عامة بين الشريمة والقانون

ننقله بنصه • قال رحمه االله تعالى :

تقتضى هذه الموازنة أن نتعرض لأمور كثيرة ولكن دراسة المسئولية المجائية فى هذه الحلقة فى كل من الفقه الاسلامى والقانون يقتضى توجيه النظر الى الناحية الجنائية بصفة أساسية عند الموازنة .

وسنتناول في هذه الموازنة أهم جوانبها وهي :

أولاً: نهج الشريعة والقانون في تقرير الأحكام •

ثانيا: نطاق سريان التشريع الجنائي من حيث المكان والأشـخاص

ثالثًا: تقنين الأحكام أو تدوينها •

رابعاً : مصادر الأحكام أو تدوينها •

خامسا: مصادر الأحكام .

وسنخصص لكل منها مبحثا خاصا:

المبحث الأول

نهج الشريعة والقانون في تقرير الأحكام

سلكت الشريعة الاسلامية طريقة العرضت بها لجميع أفعال الانسان ما ظهر منها وما بطن ، وانتهت بطريقتها هذه الى تقرير حكم لكل فعل . . أما القانون فقد تعرض الى بعض أفعال الانسان الظاهرة دون أفعاله الباطنة ، ودون باقى أفعاله الظاهرة ، وفي دائرة العقوبات فرض عقوبات لأفعال معينة ، لأنها كما يرى هى التى تخل بكيان المجتمع وأمنه .

لهذا كانت الشريعة الاسلامية متذ النظرة الأولى أوسع من القدائون نطاقا وأقدر على ملاءمة الزمن ومسايرة التطور •

ويتناول بحث هذا الموضوع أمرين:

أولهما: تعرض الشريعة الأسلامية للناحية الباطنية من تصرفات الانسان، أو بعبارة أخرى العنصر الروحي في تقرير الأحكام.

وثانيهما : حصر دائرة الأفعال المجرمة فى القانون ومسلك الشريعية الاسلامية فى هذا الخصوص .

أولا: المنصر الروحي في تقرير الأحكام:

لا يعنى القانون كما أسلفنا الا بالظاهر من الأفعال ، أما الشرع الاسلامي فهو يهدف من أحكامه الى تحقيق غرضين :

أحدهما: يدور حول صلة الانسان بالخالق، وثانيهما: يدور حول صلة الانسان بالمخلوق و فهو اذن قائم على أساس يجمع بين مصلحتى الدين والدنيا و الافى العبادات فقط ولكن فى المعاملات أيضا ، فتراه يجعل لكل عمل حكمن:

(٢) حكما مرجعه الى صلة الانسان بالمخلوق ، وهـذا الحكم مستمد من الظاهر •

(ب) وحكما مرجعه الى صلة الانسان بالخالق ، وهذا الحكم مستمد من الباطن .

فالبيع مثلا ناحيته الظاهرية هي نقل الملكية في المبيع والثمن ووصف العقد تبعا لظروفه ، بأنه نافذ أو موقوف أو فاسد ، وناحيته الباطنية برجع الى قصد المتعاقدين فيوصف بأنه مباح أو مندوب أأو واجب أو حرام ، فاذا كان البيع مثلا لحاجة البائع الى الثمن كان مباحا ، واذا كان الاستثمار المال كان مندوبا ، واذا كان لدفع مخمصة كان واجبا ، واذا كان وسيلة الأكل الربا كان حراما ، وهذا يستتبع فساد العقد عند بعض الفقهاء دون بعضهم الآخر ، على أنه مع ترجيح وجهة نظر انقائلين بأن الحرمة لا ينبني عليها الفساد ، وانما تكون المؤاخذة عليها عند الحساب يوم القيامة ، فإن التشريع بهذه الوسيلة وهذا الأسلوب يعمل على خلق مجتمع صالح ، وذلك بوضع مربية الروح وتهذيب النفس في الاعتبار ، فينبني على ذلك بطبيعة الحال صلاح أعمال الأفراد ، الأن النفس الخيرة لا تفعل الا خيرا ، والنفس الشريرة لا يصدر عنها الا الشر ، ومتى صلحت نفس الفرد صلح عمله ، ومتى صلحت أعمال الأفراد صلح المجتمع الذي يعيشون فيه ،

واعتداء الانسان على غيره له حكمان: أحدهما يرجع الى صورته التى وجلت فى الخارج ، وما ترتب عليه من ضرر وهو جعل هذا الاعتداء سببا للضمان وموجبا للتعزير (العقاب) وحكم يرجع الى الباعث وهو كون هذا الفعل حراما يستوجب غضب الله وعقابه ، وهذا الحكم امرتبط بالعقاب والتعزير ومثل ذلك فى كل اعتداء على النفس أو على المال ، أو على العرض ، وفى كل عقد أو تصرف ، وفى الجملة فى كل فعل من آفعال الانسان .

احكام القضاء واحكام الديانة:

وتأسيسا على التفرقة السابقة بين الأحكام الظاهرة والأحكام الباطنة ،

قال الفقهاء بأن الأعمال انظاهرة فقط هي التي تتخفذ أساسا للمعاماة بين الناس ولأنه يمكن الوصول اليها بوسائل الاثبات الظاهرة ، ومن أجل ذلك أطلقوا عليها أحكام القضاء ، أما الباطنة فلا سبيل الي اثباتها بوسائل الاثبات الظاهرة ، ومن ثم لا تتخذ أساسا للمعاملة بين الناس ، وانما تعتبر أساسا للمثوبة والعقاب من الله ، وواجب الانسان أن يعمل بها في خاصفة نقسه ، ويطلق الفقهاء عليها أحكام الديانة ،

وضرب الفقهاء أمثلة لذاك منها:

- (١) أن الشخص الما تزوج بقصد اخلال المراة لغير، الا يجوز له ديانة أن يباشرها وان كان القضاء لا يمنع من ذلك .

على أنه متى وجد السبيل الى معرفة ذلك والمكن أن يكون في متناول الفضاء أصبح من الأمور الظاهرة ، أو في عبارة أخرى أصبح من أحكام القضاء .

مدى تأثير الاحكام الظاهرة بالاحكام الباطنة:

اختلفت ظرة فقهاء المسلمين ومنهم من رأى أن السبب ادا كان معظورا شرعا لم يترتب عليه أثره في الظهاهر ومنهم من يرى أن الأثر يترتب رغم السبب المعظورة وشرعا ما لم يتم ذليل مادى على النية المعظورة و

ومنهم من يفصل الأمر على نحر ما هو وارد في كتب الفقه في الموضوعات التي تختص بذلك كالعقد والضمان وغيرهما .

أهميسة التفرقة:

وقد حصل التساؤل عن أهمية التفرقة ما دام الحكم المبنى على الظاهر

هو مناط الالزام القضائي ، وعليه تقوم روابط الناس ، فضلا عن عدم استطاعة تنفيذ الحكم الباطن بوسائل القهر والالزام .

وقد رد فضيلة الأستاذ الشيخ على الخفيف فيما كتبه في مقدمة الحق والذمة (١) بأن ذلك لا يمنعنا من أن نصور الواقع بصورته الواقعية الحقيقية دون نظر الى هذه الصورة وهذا الوضع له فائدة لأن في تعرض الشرع الاسلامي لهذه الناحية _ ناحية الدين _ وربط الأحكام الظاهرة بها فائدين :

الفائدة الأولى: ازالة ما فى الأحكام الجبرية من خشونة تدعو الى النفرة منها والقرار من مواجهتها وتنفيذها .

والفائدة الثانية : لفت القضاء الى أن يراعى فى أحكامه ما آمكنه تلك الناحية الدينية الأخلاقية فيجعل لها مجالا فى التطبيق ما استطاع الى ذلك سبيلا ، حتى يكون أقرب الى غرضه فى الاصلاح وتوفير الرضا واقرار الطمأنينة والمحافظة على الحقوق .

على أن تقرير الأحكام على الصورة المتقدمة أمر له أثره البالغ من ناحيتين أساسيتين:

الأولى: ناحية وضع الأحكام •

الثانية: ناحية تنفيذها •

فمن ناحية وضعها ، الا شك أن المشرع فى بحثه عن الحكم والتماسه من الأصول سيعمل جاهدا على معرفة ما يريده الله ، فتأتى أحكامه من هذه الوجهة عادلة وغير مغرضة ، فلن يضع حكما يجعل فيه مثلا هتك الأعراض فى بعض الأحوال عملا مباحا .

⁽١) الحق والدمة من دروس فضيلة الشيخ على الخفيف بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٥ ص ٢٣ .

إما من ناحية التنفيذ فانه لا ريب أن غالبية عظمى من الناس سيقبلون على تنفيذ الأحكام بما يحقق رضا الله ، يتغون من وراء طاعت فضله ورضاه ، وهذا المعنى بذاته كفيل بأن يدفع الناس الى الخير ، وهكف أيديهم عن الأذى والشر ، ويمنعهم من الاعتداء على الناس واكل أموالهم بالباطل ذلك أن الأحكام ستكون مؤيدة بوجدانهم ومتصلة بضمائرهم ، فيخضعون لها عن عقيدة وحب ، لا عن رهبة وخوف ، أو فى الأدنى سيخضعون لها ابتغاء الثواب أو خوف من العقاب يوم الحساب ، وستكون النتيجة الحسية الذلك قلة عدد الجرائم والمنازعات فيطمئن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم .

وعلماء القانون لم تخل أبحاثهم (١) عن التعرض لقواعد الأخلاق واجراء المقارنات بين ما تتضمنه هذه القواعد وما أتت به أحكام القانون فتراهم مثلا يبحثون في الصلة بين القانون الجنائي والقانون الأخلاقي ، ويقولون بأن كلا من القانونين يهدف في النهاية الى اسعاد الفرد والجماعة عن طريقي فرض أوامر ونواهي يلتزم بها الناس ، ولكنهم سرعان ما تصدمهم الحقيقة الصارخة وهي انعدام التطابق بين القانونين ، وانحصار كل منهما في دائرته الخاصة ، وإن تقاطعت الدائرتان في حيز مشترك فمثلا :

(١) لا يعاقب القانون على فعل هتك العرض متى تجاوزت المجنى عليها الثامنة عشرة وكان الفعل برضاها (المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات) •

(٢) ويقضى القانون بعدم جواز محاكمة أحد الزوجين اذا زنى ما لم يتقدم الزوج الآخر بشكوى يطلب المحاكمة (المواد ٢٧٣ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات و ٣ من قانون الاجراءات المجنائية) •

(٣) ويقضى بأن للزوجة التي زني زوجها في منزل الزوجية الحق في أن

⁽۱) لا يجمع بحث على أبحاث وأنما يجمع على بحوث لأن فعل بسكون المين لا يجمع على أفعال الا الذا كانت عينه أو لامه حرف علة كقول وأقوال ووس وأقواس .

تزنى مع غيره ولا تثريب عليها ان فعلت ذلك (المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات) .

(٤) ويعطى القانون كذلك للزوج اللحق فى أن يعفو عن إزوجته الزانية حتى بعد دخول السجن فيطلق سراحها منه متى ارتضى معاشرتها (المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات) •

(٥) ويقضى بعدم العقاب على الخاطف اذا تزوج بمن خطفها ، وقد د يكون الخاطف غير كفء لها (المادة ٢٩١ من قانون العقوبات) .

(٢) ويقضى بعدم العقاب على الشروع في الاجهاض (المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات) •

(٧) والا يعاقب القانوان على الشروع في أية جنحة الا بنص (المادة ٧) من قانون العقوبات) وخرج عنده من حيز العقاب الشروع في جنح الاعتداء على النفس بالجرح والضرب ومراودة المرآة على العرض ، ومن أجل ذلك أسلفنا أن المشرع المصرى عام ١٨٨٧ قد جانبه الصواب حين قال بأنه قد عين في قانون العقوبات درجات العقوبة التي الأولياء الأمر شرعا تقريرها بدون اخلال في أي حال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء .

وعندى أنه لم يكن لذلك المشرع حد يلتزمه ١٠ أو نطاق يعمل في دائرته ١ أبو رقيب يعمل حسابه ، فوضع الأحكام على هواه ، حتى انها اختلفت في المسألة الواحدة نبعا لما اذا كان المجنى عليه رجلا أو امرأة ، فعقوبة الرجل الزانية في القانون ، اذ الزوج يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على مستة أشهر (المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات) ، أما الزوجة فتعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (المادة ٢٧٤) كذلك فان الزوج اذا استفرته زوجته وزنت مع غيره وقتلها حال التلبس هي ومن معها ، عوقب بالحبس بدلا من العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد (المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات) .

أما اذا كان الزاني هو الزوج فلم يعترف القانون بهذا العذر للزوجة ، كذلك لم يعترف به للوالد ولا للأخ ولا للولد ، وحتى في العذر بالنسبة للزوج لم يجعل القانون من قيام حالة التلبس بالزنا سببا يبيح القتل ، بل جعل منه عذرا قانونيا مخففا تحل به عقوبة الحبس محل الأشغال الشاقة .

ومعنى ذلك أن الزوجة ومن يرنى بها يكونان أمام زوج مقدم على ارتكاب جريمة ضد النفس فيحل لهما دفعه بالقتل .

ومن ثم أذا كانت الزوجة أو الزانى بها أسرع فى قتل الزوج الذى شرع فى قتل الزوج الذى شرع فى قتل الزوج الذى شرع فى قتلهما وقضيا عليه أفلتا من كل عقاب م من عقوبة الزوج ، ومن عقوبة القتل الأنهما كانا فى حالةً دفاع شرعى عن النفس يبيح القتار .

والواقع ، أننا في أي مجتمع في حاجة ملحة الى معيار تقاس به الأحكام عند وضعها ، والي قوة تهيمن على المشرع عند تقرير والأحكام .

وعندى أن خير قوة من هذا النوع ، وأجدى مقياس فى الواقع تقاس به الأحكام هو مراعاة صلة العبد بالخالق عند تقريرها •

وهكذا الحال أيضا عبد تنفيذ الأحكام ، لابد من وجود قوة تهيمن على الأفراد يعملون حسابها ، وخير قوة هي وضع خشية الله في الميزان ، اذ بذلك يكون نفسمير الأفراد هو الحارس الأمين على تنفيذ الأحكام ، فيرعونها في أسر والعلانية ، ويخشون الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصادور .

ان علماء الاجرام يدرسون أسباب الجريمة والدوافع اليها ويعملون من وراء دراستهم على مكافحتها ، وتحرى أسبابها ، ووضعوا من أجل ذلك علوما وبحوثا لكعلم التاريخ الطبيعي للانسان من الناحية الجنائية لاستخلاص أسباب الاجرام من دراسة شخص المجرم ، وعلم الاجتماع الجنائي لبحث البيئة التي يعيش فيها المجرم ، وهي أبحاث لا غني عنها في الواقع في كل مجتمع ولا تتنافي مع خطة الفقه الاسلامي في البحث ، وانما تكمل همذه

الأبحاث اذا اتخذت ضوابط الفقه الاسلامي أساسا لخطتها ، لأنها عندئد ستتعرض للجانب الروحي وستربط تصرفات الأفراد بالأخلاق وبسدي ما فيها من حل وحرمة ، والنابي في هذا العالم في حاجة الي ضوابط روحية الي جانب الضوابط المادية ، وفي حاجة الي ربط الأحكام بقوة تسيطر على النفس وتكبح جماحها ان هي أقدمت على شر أو فكرت في أذى ، ومن أجل ذلك سن التشريع الأسلامي الي جانب أحكام المعاملات أحكاما للعبادات ووسائل التقرب الى الله من صلاة وصوم وضع وزكاة ، وذلك على خلاف التشريعات الوضعية التي لم تتعوض لشيء من ذلك ، كيما يهذب النفوس ويربي الأرواح ، ويوقظ الضمائر ، الى جانب دعونها إلى الفضيلة ونهيها عن الفحشاء والمنكر ،

فعى الحج مثلا ترى المجتمع الاسسلامي يقوم على الهدوء والطمأنينة والأمن ، وتراه لا يقوم على ضعينة أبدا ، مع أننا في المجتمع العادى نسن قوانين للتجمهر يعتبر فيها كل تجمع يضم أكثر من أشخاص جريمة متى كان من شأن ذلك تعريض السلم العام للخطر .

ذلك لأن الله سبحانه رسم للناس دستور المجتمع في الحج بقوله : « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق والا جدال في الحج » وهكذا تمر فترة الحج ، وينصرف مئات الألوف من الحجيج دون حصول ما يكدر الصفو أو يخل بالأمن .

كذلك فى رمضان ـ شهر الصوم ـ تنعدم الجرائم بين الصائمين بل وتنعدم المعاصى حتى من الأشخاص الذين يستبيحونها فى غير رمضان ، فشارب الخمر اذا صام يقلع عن شربها ومن يوسوس له الشيطان بشر أو انتقام اذا صام يحول الصوم بينه وبين التفكير فى الشر والانتقام .

والا يقف الأمر عند حد الامتناع عن الأذى ، بل ان الصوم يدفع الانسان المي الخير ، فيحمله على التصدق من ماله ويحمله على صلة ذوى الأرحام ، ويحمله على العطف على اليتامى والفقراء والمساكين • كل ذلك يؤكد أن

الدوافع الروحية لها أثرها البالغ في تصرفات الناس وحرصهم الشديد على تنفيذ الأحكام ، لأنهم يضعون في الميزان رضا الله عنهم وخشيتهم منه وتقربهم الله •

ثانيا: تحديد الجرائم والعقوبات القررة لها ومسلك الشريعة في ذلك :

(1) في الجرائم:

يقوم التشريع الجنائي في القانون على قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات، وهي قاعدة ذات ركنين الركنها الأول أنه لا جريمة الا بنص ، وركنها الثاني أن العقوبة مقدرة بالنص كذلك •

وقد ورد هذا المبدأ في وثيقة حقوق الانسان سنة ١٧٨٩ عقب الشورة القرنيبية • ومنذ ذلك التاريخ أصبح مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات هر المحور الذي ترتكز عليه القوانين الجنائية في تجديد الجرائم والعقوبات ،

قاصبح كل انسان بعرف سلفا ما هو مباح من الأفعال ، وما هو غير مباح منها ، ولم يعد من سبيل البتة لاعتبار فعل ما جريمة والعقاب عليه مهما كان سائنا ما ما دام القانون لم يجرم هذا الفعل ويفرض له عقوبة ، فمثلا : هتك العرض ليس في القانون جريبة الا إذا وقع بالاكراه أو على انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره فمن يأتيه على غير هذه الصورة التي جرمها القانون ، أي يأتيه على إنسان جاوز الشامنة عشرة بغير اكراه يكون قد أتى عملا مباحا ، وبالتالى يكون في مأمن من كل عقاب ، ويظهر يكون قد أتى عملا مباحا ، وبالتالى يكون في مأمن من كل عقاب ، ويظهر أثر المبدأ في التشريع والقضاء على حد صواء .

فعلى المشرع أن يحدد الجرائم سلفا والعقويات المقررة لها بنصوص مكتوبة وتصبح هذه النصوص سارية من التاريخ الذي يتجدد لنفاذها ، ولا تسرى على ما وقع قبل نفاذها من تصرفات ، وعلى القاضى أن يلتزم بهذه القوانين ، ومن ثم فلا يكوان نه حق التجريم أى اعتبار أفعال ما جرائم بعير نص ، وكذلك يمتنع عليه أن يلجأ الى القياس اذا عرض عليه أمر لم يزد فيه نص ، وخلاصة ما تقدم:

(۱۰) أن القاضى الا يستطيع اعتبار فعل ما جريمة ما لم يكن قد جرمه نص مكتوب وكذلك لا يستطيع تقرير عقوبة الا بنص مكتوب .

٠) أن القاضي ممنوع من الالتجاء الى القياس .

هَذَا هُو حَكُمُ الْقَانُونُ فَمَا هُو رَأَى الشَّرْعُ فَيَمَّا تَقَدُّمُ ؟

لا جريمة فى الشرع الا بنص ، والجريمة فيه كل معظور بالشرع زجر الله عنها بحد أو تعزير ، والحد هو العقوبة المقررة الواجبة حقا لله ، ومنه انقصاص الذى يعتبر عقوبة مقدرة واجبة حقا لله أو للأفراد ، ومن الجرائم فى الشريعة فهو عقوبة غير مقدرة واجبة حقا لله أو للأفراد ، ومن الجرائم فى الشريعة المعاصى وهى ترك الواجب وفعل المحرم ، ومن الأمثلة على ترك الواجب على أدائه ، وخيانة الأمانة .

ومن الأمثلة على فعل المحرم : اليمين الزور وشهادة الزور وسرقة ما لا قطع قيه •

وقد انعقد الاجماع عند فقهاء المسلمين ـ كما سلف القول ـ على أن كل ما يحدث للناس من وقائع فى الحياة الدنيا له فى الشريعة الاسلامية أحكام فالقاعدة أن لكل فعل حكما ، وهذا الحكم شرعى ، والأحكام اما أن تكون قد وردت صراحة فى الكتاب أو السنة ، واما أن تعرف من دلائل أخرى ، والدلائل الأخرى ذاتها أرشد اليها الشرع ليعرف بها حكم ما لم يرد بحكمه نص فى الكتاب أو السنة ،

ويفهم من ذلك أنه اذا ارتكب انسان فعلا فانه يجرى البحث عن الحكم لهذا الفعل في الكتاب وفي السنة فان كان ثمة نص وجب تطبيقه والا فانه يجب البحث عن حكم الله من أي دليل شرعى .

ويستفاد من ذلك : أن البحث عن أى حكم لم يزد فيه نص من كتاب أو سنة ، انما يجرى لمعرفة حكم الله فيه بالاجتماد ، أى أن حكم الله موجود ، والحكم الذى يعتدى اليه المجتمد لا يعتبر ألبتة شرعا جديدا ، وأن هو الإ

فالجرائم اذن معروفة سلفا وقانونية فى الشرع الاسلامى ومحددة ، وليس للقاضى كما يقول الكثيرون خطأ حد سلطة التجريم فى الشريعة الاسلامية ، وانما له فقط حق الاجتهاد والبحث عن حكم الله فيما هو معروض عليه بتفسير ما ورد فى النصوص أو التماس الحكم من الأدلة الشرعة الأخرى .

اهتداء الى حكم الله في الواقعة ، والله تعالى يقول : « أن الحكم الا الله »

وقد انتهى علماء الأصول إلى أن الطرق التشريعية لا تقتصر دلالتها على الأحكام التى تفهم من الفاظها وعباراتها ، بل يستدل بها أيضا على أحكام تفهم من روحها ومعقولها ، فقسموا دلالة النص الى دلالة بمنطوقه ، وأخرى بمفهومه .

وقسموا دلالة منظوقه إلى دلالة عارة ، ودلالة اشارة • ودلالة على وقسموا دلالة المفهوم الى دلالة على حكم المفهوم الموافق ، ودلالة على حكم المفهوم المخالف ، وتوصل الفقهاء من ذلك فى النص الواحد الى حملة أحكام •

ثم أن النصوص التشريعية غالب ما ترد مقترنة بذكر علم الحكم أو المصلحة التي شرعت الأجلها •

فقى الخمر والميسر يقول الله تعالى: « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » •

وفى الصدقة يقول: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » • فاقترن الحكم فى الخمر والميسر بالعلة واقترن فى الصدقة بالمصلحة ، وفى ذلك ما يدل على أن أحكام الله تدور مع مصالح العباد ، وحيثما وجملت المصلحة فثم شرع الله ، وما يعلى أيضا على ارشاد المسلمين الى قياس ما لم يرد فيه نص بما ورد فيه النص والحاق الأشباء بالأشباء ومن هنا يمكن

استخلاص حكم الله فيما لم يرد فيه نص ، وعلى هـذا الأساس اجتهـد المجتهدون وتوصلوا الى معرفة أحكام الله سبحانه وتعـالى ، فعرفوا علة الأحكام التى وردت بالنص ، وعلى أساسها صاغوا المبادىء ، وأناروا لنا الطريق ، وكشفوا لنا عن أحكام الله ، وهذا لا يمتع أبدا اقتفاء آثارهم والسير على هداهم ، ومعرفة أحكام الله فيما لم يرد فيه نص ، وفيما لم يعرض على من سبقونا في الاجتهاد من أقضية ووقائع .

وما من شك فى أن أسلوب الشريعة الاسسلامية فى النص على بعض الأحكام وبيان عللها والمصالح التى بنيت عليها وترك التفاصيل هو أسلوب حكيم ، لأن التفاصيل تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والبيئات ، وترك التفاصيل للاجتهاد أدعى الى مسايرة التطور الأهدى الى اقامة العدل بين الناس ودفع الحرج عنهم .

وعلى هذه الصورة يختلف الشرع عن القانون: فالقانون يحصر الجرائم بالنص عليها كتبابة مع تحديد عنباصرها وأركانها وما لم يرد تحريمه في النصوص لا يمكن أبدا اعتباره جريمة مهما كان مستهجنا أو قبيحا .

أما فى الشرع ، فقد تبينا أن لكل فعل حكما فالشرع اذن من هـــذه الناحية أوسع من القانون نطاقا فهو يضم فى دائرته كل الأفعال الآثمة سواء ورد بها نص أو لم يرد بها نص ٠

وقد بدأ رجال القانون أنفسهم ينعون على حصر الجرائم على الصورة التي عرفتها القوانين بأنها تنتهى الى جمود التشريع وتخلفه عن مجاراة التطور الأن الشرع الا يمكنه الاحاطة مقدما بكل ما تتمخض عنه ظروف الحياة المتجددة فتتهيأ للأشرار فرص ارتكاب كل الأفعال الضارة التي لم يحرمها القانون ، وتظل هذه الأفعال مباحة حتى يتنبه المشرع ويتدخل فينص على تحريمها ٠

ومن ذلك ما فعله المشرع الفرنسي عندما نص على تجريم فعل الفاحشة

مع الموتى وقد كان قبل ذلك عملا مباحا حتى تأذى الشعور العام من تكرار اتيان هذه الأفعال من أفراد عرف عنهم الشذوذ باتيان الموتى •

ويديخل المشرع المصرى بالنص على العقاب على اخفاء الأشياء المتحصلة من غير جريمة السرقة اذ كان المعاقب عليه هو اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة دون غيرها .

وتدخل أيضا فنص على عقاب من يدخل المطاعم ويتعاطى الطعام مع عدم قدرته على دفع الئين وقت تعاطيه وقد كان دفك عملا مباحا ٠

ولو رجعنا الى حكم الشريعة إن جدنا حكم هذه الأفعال عروف عن طريق قياسها على الجرائم المشابهة ، أذ لا أفهم أجدا أن يكون ثمة تفرقة بين ابيان الفاحشة مع انسان حى ، وبين اتيانها مع انسان ميت ، كذلك لا أفهم أن يكون ثمة تفرقة بين اخفاء أشياء متحصلة من سرقة ، وأخرى متحصلة من نصب أو خيانة أمانة مع ما بينها جميعا من تشابه ،

وربما كان التشريع الانجلوسكسونى أقرب الى تحقيق المدالة ف المجتمع من التشريع اللاتينى الذي أخذ عنه القانون المصرى: ففي انجلترا مثلا ليست القوانين المكتوبة هي كل شيء بل انه على العكس تعتبر النصوص المكتوبة استثناء من القانون العام غير المكتوب •

فالقاضى يملك توقيع العقاب على كل من يعتدى على القانون العام ، وهو أمر شبيه الى حد كبير بنظام التعزير فى الشريعة الاسلامية ، غير أن الشريعة الاسلامية تعتمد على أحكام وردت بالنص ، وعلى أحكام مستمدة من الدلائل الشرعية فلها ضوابط قانونية ، ذلك أن الله سبحانه وتعالى وضع اطار تشريعه وحدده ، وفرض هذا التشريع حتى تقوم الساعة ووصف تشريعه بالكمال حين من على عباده بقوله : « اليوم أكمات لكم دينكم وأسمت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ذينا » •

وهؤالاه الذين يقولوان انهم حصروا الجرائم ، ما رأيهم قبل أن يتدخل القانون بالنصوص بعد أن تأذت البشرية في مثل هذه الأفعال :

فيمن باع أكباد الموتى لاطعام الناس ؟ ومن باع لحوم الكلاب والقطط ؟ ومن ارتكب الفاحشة مع الموتى ؟ ومن احتكر أقوات الناس بغية رفع الأسعار ؟

وما رأيهم فيما لم يجرمه القانون حتى الآن ؟ ما رأيهم فيمن ياتون الفاحشة فيمن تجاوزت الثامنة عشرة برضاها ؟ والزانية التي زنى زوجها في منزل الزوجية قبلها ؟ والشروع في الانتجار ، وهو شروع في قتل النفس التي حرم الله قتلها الأ بالحق ؟ والشروع في الاجهاض ؟ والشروع في جرائم الجرح والضرب والاتلاف وخيانة الأمانة ، وما رأيهم في مساومة المرأة على عرضها ؟

كل هذه أمور ألا يفلت مقارفوها من العقاب فى حكم الشريعة الاسلامية لكى تعمل على خلق مجتمع نظيف وضعت فيه الأحكام مؤسسة على رعاية مصالح الناس وإقامتها بينهم على دعائم من العدالة والمساواة .

وقد أسلفنا أنه عند استظهار حكم الله لواقعة ما يلاحظ دائما صلة العبد بالخالق وصلة العبد بالمخلوق •

قال ابن تيمية: (الأحكام اما أن يكون مرجعها الى بيان العبادات ووسائل التقرب الى الله تعالى ، من صلاة وحج وصوم وما الى ذلك ، واما أن يكون مرجعها تدبير أمور الدنيا والمعايش من أعمال وعبادات ومعاملات فما كان مرجعه العبادة والتقرب الى الله تعالى فالواجب الوقوف به عند النصوص الواردة فيه ، وعدم التجاوز لحدودها ، فان التقرب اليه سبحانه واتعالى يجب أن يكون على وفق ما طلب وأمر ، لأن ذلك حقه ، ولا يعلم واتعالى يجب ، وأما ما كان مرجعه الى بيان شئون الناس وتدبير أمورهم الا من جهته ، وأما ما كان مرجعه الى بيان شئون الناس وتدبير أمورهم الدنيوية في هذه الحياة ، وتنظيم روابطهم القانونية فكتاب الله صريح في أن الدنيوية في هذه الحياة ، وتنظيم روابطهم القانونية فكتاب الله صريح في أن أساسه رعاية مصالح الناس واقامتها على أسس من العدالة الشاملة والمساواة الحكيمة والنظام المستقر مع دفع الضر والحرج عنهم •

وهذا مستفاد من النصوص التي أقامت الدعائم في الكتاب أو السنة ومن قوله تعالى: « ما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وقوله: « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » وقوله: « يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الحبائث ويضع عنهم اصراهم والأغلال التي كانت عليهم » •

وقول النبي عليه الصلاة والسلام: «كل المسلم على المسلم حرام ، المه ، وعرضه » •

وبذلك وسعت أحكام الشريعة كل حاجات الناس فى كل طور من أطوار المعياة ، وجاءت فى الوقت نفسه رحيمة بالعباد) •

اولا ـ في القيسانون :

(ب) في المقوبات

تنقسم العقوبات في التشريع الجنائي الي عقوبات جنايات وعقوبات جنح وعقوبات مخالفات وهو نفس الأساس الذي بني عليه تقسيم الجرائم الي جنايات وجنح ومخالفات ، وهو التقسيم الرئيسي الذي اعتمده الشارع المصرى في الباب الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان «أنواع الجرائم» وبالرجوع الى نصوص هذا الباب (المواد ١٠ و ١١ و ١٢ بصفة خاسة) نرى أن العقوبات تتنوع من هذه الوجية الى:

(١) عقوبات الجنايات ، وتشمل الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .

(۲) عقومات الجنح ، وتشمل الحبس الذي يزيد أقصى مدته على السبوع ، والغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى •

(٣) عقوبات المخالفات ، وتشمل الحبس الذي لا يزيد اقصى مدته على السبوع ، والغرامة التي لا يزيد اقصى مقدارها على جنيه مصرى + غير أن

تقسيم العقوبات على هذا النحو ، وان كان يميز بينها من حيث درجة جسامتها _ فانه لا يفصل بينها تماما فى بعض الأحيان من حيث طبيعتها ويبدو هذا بالدات فى مقارنة عقوبات الجنح بعقوبات المخالفات ، فطبيعتها واحدة كما هو واضح .

على أن تخصيص أنواع العقوبات على الوجه المتقدم لفئات الجرائم الثلاث ليس الا بالقاعدة العامة ، ذلك أن المشرع نراه يقرر عقوبة الغرامة يصفة ثانوية لبعض الجنايات كما فعل فى جناية الرشوة (١) وجناية اختلاس الأموال الأميرية وغيرهما ، ونراه أحيانا يستعيض عقوبة الحبس بعقوبة الأشغال الشاقة والسجن تطبيقا للمادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة ، أبو بالنسبة للأحداث المجرمة تطبيقا للمادة ٢٦ ع ، كما أنه على العكس قد يستعيض عقوبة الأشغال الشاقة ، وهي عقوبة جناية ، بعقوبة الحبس المقررة للجنح ، وذلك تطبيقا لأحكام العود (م ٥١ ع) أ ه .

اذا ثبت هذا فقد حق لنا أن نبدأ بما بدأ به المصنف كتاب الحدود وهو بأب الزنا .

⁽۱) عدلت قوانين العقوبات الجديدة فوصلت عقوبة جريمة الرشوة الى الأشفال الشاقة المؤبدة وكذلك في الأموال الأميرية آذا اختلسها أو بددها أو اللها .

قال المصنف رحه الله تعالى

ياب حسند الزنا

الزنا حرام وهو من الكبائر العظام ، والدليل عليه قوله عز وجل: « ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة (۱) وساء سبيلا) وقوله تعالى: « والذين لا يدعون مع الله آلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ، ومسن يفعل ذلك يلق آثاماً » (۲) وروى عبد الله قال: « سالت النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب عظم عند الله عز وجل ؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك ، قلت: أن ذلك لعظيم قال: قلت ثم أي ؟ • قال: أن تقتل ولدك مخافة أن ياكل معك ، قال: هذا و الد مخافة أن

الشرح قوله تعالى: « ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة و الآية » ان الله تعالى حرم الاقتراب من الزنا وهو أدعى الى تحريمه هوا ، لأن الاقتراب يشتمل على النظري المراهقة كما يشتمل على تبرج المرأة ، وتعراض مفاتنها للرجال ، واتخاذ الملابس وسيلة لاستلفات الأنظار لما تكشف من سوءات أو يتوارى قريبا من شفافيتها بعض مظاهر الأنوثة ، فتثير بذلك التلهب العارم فيتحول المجتمع الى قطيع بهيمى يتلظى بالشبق الجنسى والاغتلام الدنى ، فيتعلل عن نجاد المكرمات ، لتمرغه فى ردغة الشهوات ولكل حرف فى الكتاب العزيز معنى ، فاذا قال تبارك وتعالى : « الا تقربوا الزنا » كان المعنى أعم من قوله : لا تزنوا ، لأن النهى عن الفعل ذاته ليس نهيا عن الملاساته أو ما يحيط به ، أما النهى عن الاقتراب منه فانه يعم كل نهيا عن الملاساته أو ما يحيط به ، أما النهى عن الاقتراب منه فانه يعم كل ما ذكرنا من أفعال الرجال وأفعال النساء على السواء ،

أما قوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس ٥٠ الآية » للباطنية في نصوص الشريعة مذاهب في التأويل فمن

⁽١) الآية ٣٢ من سورة الاسراء .

⁽٢) الآية ٦٨ من المورة الفراقان .

مذهبهم الذى تأولوا فيه معنى هذه الآية ما حكاها القرطبى عنهم اذ يقولون : لا يليق بمن أضافهم الرحمن اليه اضافة الاختصاص وذكرهم ووصفهم من صفات المعرفة والتشريف وقواع هذه الأمور القبيحة منهم حتى يمدحوا بنفيها عنهم ، لأنهم أعلى وأشرف ، وانما معناها الا يدعون الهوى يمدحوا بنفيها عنهم ، لأنهم أعلى وأشرف ، وانما معناها الا يدعون الهوى آلها ، والا يذلون أنفسهم بالمعاصى فيكون قتلالها ، ومعنى (الا بالحق) أى بسكين الصبر وسيف المجاهدة ، فلا ينظرون الى نساء ليست لهم بمحرم لشهوة فيكون سفاحا ، بل بالضرورة فيكون كالنكاح ، قال شيخنا أبو العباس مدا هذا كلام القرطبي موهذا كلام رائق ، غير أنه عند السبر مائق ، وهي نبعة باطنية ، ونزعة باطلية ، وانما صح تشريف عباد الله باختصاص الاضافة بعد أن تحلوا بتلك الصفات الحميدة ، وتخلوا عن باختصاص الاضافة بعد أن تحلوا بتلك الصفات الحميدة ، وتخلوا عن التحلى تشريفا لهم ثم أتبعها بصفات التخلى لها والله أعلم .

قلت : مما یدل علی بطلان ما ادعاه هذا القائل من آن تلك الأمور لیست علی ظاهرها ما روی مسلم من حدیث (۱) عبد الله بن مسعود قال :

« قلت يا رسول الله ، أى الذنب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدعو لله ندا وهو خلقك ، قلت : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك ، قلت : ثم أى ؟ قال : أن قزانى بحليلة جارك » فأنزل الله تعالى تصديقها : « والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما » ،

والأثام فى كلام العرب العقاب ، وبه قراً زيد وقتادة هذه الآية • ومنه قول الشاعر :

جزى الله ابن عروة حيث آمسى عقوقا والعقــوق له أثام

أى جزاء وعقوبة • وقال عبد الله بن عمرو وعكرمة ومجاهد : أن أثاما واد في جهنم جعله الله عقابا للكفرة قال الشاعر :

⁽١) هذا هو حديث الفصل الذي أورده المصنف .

لقيت المهالك في حربنا ﴿ وَبَعَدُ المَهَالُكُ تَلَقُّ آثَامًا

وقال: ــ وكان مقامنا ندعوا عليهم بأبطح ذي المجاز له أثام

ثم قال: وقى صحيح مسلم أيضا عن ابن عباس أن ناسا من أهل الشرك قتلوا فأكثروا ، وزنوا فأكثروا ، فأتوا محمدا صلى الله عليه وسلم فقالوا : ان الذي تقول و تدعو اليه لحسن ، وهو يخبرنا بأن لما عملنا كفارة ، فنزلت : « والذين الا يدعون مع الله الها آخر الى قوله : يلق أثاما » ونزل : « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله الآية » ا ه .

قلت: أن الآية دلت على أن أعظم الكبائر قتل النفس بغير حق ثم الزنا ، فليس بعد الكفر أعظم منهما .

والزنا مرض يستحكم فى النفوس ، ويقوى تأثيره فيها ، فيجعل صاحبه يبحث عن الأسباب المؤدية اليه ، وذلك هو طفيان الشهوة الحيوانية فى الانسان حتى تخرج به عن الحد الذي رسمه العليم الحكيم ، وحسبك من قوة هذا الشر ، أنه لا يقع الا بتعاون نفسين على كل منهما ، فالرجل مثلا يداعب المرأة ويخاتلها حتى يستلب منها عفتها ، ويسطو على غيها الذي على الله أن يحفظ ، ويعيث بعصمتها وصيانتها ، ونفس المرأة وما جبلت عليه من شهوة مستحكمة تساعد ذلك الرجل الهائج ، لأنها شريكة فى المطلب الذي ، فهما رغبتان قويتنا الحيوية يتظاهران على ما بقى من نوازع الحياء والدين ، ويتسلطان على بقايا الخير في الضمير ، التي تضعف رويدا حتى تتوارى وتستنيم مغلوبة على أمرها مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم : تتوارى وتستنيم مغلوبة على أمرها مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم : المقوتة أكثر من أن تحصى ، وأظهر من أن تشرح ، وناهيك بجريمة يرتكبها الممقوتة أكثر من أن تحصى ، وأظهر من أن تشرح ، وناهيك بجريمة يرتكبها صاحبها وهو جذلان مسرور ، بينما يجنى على نفسنه باغضاب خالقه ورازقه ، وتعرضه لشديد عقابه ، وعلى صاحبته بهتك عرضها وتعرضه لأهية مسرورة ، وتدنيس شرف السرتها والحاق الهار ورازقه كبيرة وهى لاهية مسرورة ، وتدنيس شرف السرتها والحاق الهار الحارات كبيرة وهى لاهية مسرورة ، وتدنيس شرف السرتها والحاق الهار

بأهلها ولم يتترفوا من جرمها شيئا ، ثم الجناية على الجنين الذى قد يولد بينهما فيعرض للقتل (وهو الغالب) أو الضياع ، أو النفرة من المجتمع والحقد عليه ، فيكون عنصرا مدمرا مخربا ، لشعوره بالعار الملازم له ، واحتقار كل من يعرفه ، أو الجناية على بعلها ان كان لها بعل - وعلى أولاده بافحام شخص غريب بينهم يشاركهم بلاحق فى رزقهم وشرفهم واسمهم وكل ما يخصهم ، ثم يتبع ذلك أحكام لا يعلمها الا الله ، وناهيك بما فى الزنا من مضار صحية ، ومضار نفسية ، فان المرء اذا استمرأه وأحب التنقل فيه ، فلا يزال يحيك شراكه لايقاع الأبرياء فى وهدته حتى يتفاقم الشر ويتزايد فلا يزال يحيك شراكه لايقاع الأبرياء فى وهدته حتى يتفاقم الشر ويتزايد الضرر ، وكلما جاء عامل جديد فتح به باب من الشر جديد ،

هذا بعض نتائجه السيئة ، وبعض دواعيه وعوامله القوية ، فهل يستغرب بعد هذا أن يكون الأسلوب في علاجه هو أن تجمع الأذهان وتسترعى النفوس لما يلقى عليها في شأنه من الأحكام المفصلة والآيات البيئات في سورة يقول فيها : « أنزلناها (١) وفرضناها » : ان ذكر الأحكام الزاجرة على الوجه التفصيلي ، وتنويع الأساليب المنبهة لما فيه من مزالق للنفوس الغافلة ، ومسالك للشيطان والأهواء ، مدعاة للذكرى ، وان الذكرى تنفع المؤمنين .

لأجل هذا أسقط الله منزلة الزانى عن مرتبة الانسانية فأمر بجلده والحاقه بالعجماوات بل ان العجماوات يجب الشفقة بها والرأفة بحالها ، أما هذا الزانى ، فالله يأمر بآلا تأخذنا به رأفة أو بها ، ومنه النفى بعيدا عن المجتمع وعزلهما عنه .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل اذا وطىء رجل من أهل الاسلام أمرأة محرمة عليه من غير عقد ، وغير ملك ، ولا شبهة ملك ، وهو عاقل بالغ مختار ، عالم بالتحريم ، وجب عليه الحد ، فأن كان محصنا وجب عليه الرجم ، لما روى أبن عبساس

⁽١) الآية الأولى من سورة التور .

رضى الله عنه قال: قال عمر: (لقد خشبت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائلهم ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلون ، ويتركون فريضة آنزلها الله ، الا أن الرجم أذا احصن الرجل وقامت البيئة ، أو كان الحمل أو الاعتراف ، وقد قراتها: ((الشيخ والشيخة أذا زنيا فارجموهما البتة) وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنها) ولا يجلد المحسن مع الرجم ، لما دوى أبو هريرة وزيد بن خالد الجهنى رضى الله عنهما قالا: ((كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام اليه رجل فقال: أن ابنى كان عسيفا على هنا ، فزنى بامراتى ، فقال: على ابنك جلد مائة ، وتغريب عام ، واغد يا أنيس على المراة هذا ، فان اعترفت فرجمها ، وأو وجب الجلد مع الرجم لأمر به ،

والمحصن الذي يرجم هو أن يكون بالفا عاقلا حرا وطيء في نكاح صحيح ، فان كان صبيا أو مجنونا لم يرجم ، لأنهما ليسا من أهل الحد وان كان مملوكا لم يرجم ، وقال أبو ثور أذا أحصن بالزوجية رجم ، لأنه حد لا يتبعض فاستوى فيه الحر والعبد كالقطع في السرقة ، وهــذا خطأ لقــوله عز وجل: ((فاذا احصن فان اتين بفاحشة فطيهن نصف ما على المحسسنات من المذاب)) (١) فأوجب مع الاحصان خمسين جلدة ، وروى أبو هريرة أرضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((اذا زنت امة أحدكم فليجلدها الحد » ولان الرجم اعلى من جلد مائة فاذا لم يجب على الملوك جلد مائة فلان لا يجب الرجم أولى ، ويخالف القطع في السرقة ، فانه ليس في السرقة حــد غر القطع فلو اسقطناه سُقط الحب، وفي ذلك فساد، وليس كذلك الزنا فان فيه حداً غير الرجم ، فاذا اسقطناه لم يسقط الحد واما من لم يطأ في النكاح. الصحيح فليس بمحصن واذا زني لم يرجم لما روى مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لا يحل دم أمرم، مسلم يشسسهه أن لا اله الا الله ، واني رسيسول الله ، الا باحسدي ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة)) ولا خسلاف أن الراد بالثيب الذي وطيء في نكاح صحيح، واختلف اصحابنا: هــل يكون من شرطه أن يكون الوطء بعد كماله بالبلوغ، والعقل ، والحرية أم لا ؟ فمنهم من قال: ليس من شرطه أن يكون الوطء بعد الكمال ، فلو وطيء وهو صنفي ، أو مجنون ، أو مملوك ، ثم كمل فزني رجم ، لأنه وطء أبيح للزوج الأول فثبت به الاحصان! كما لو وطيء بعد الكمال ، ولأن النكاح يجبوز أن يكون قبسل الكمال فكذلك الوطء ، ومنهم من قال: من شرطه ان يكون الوطء بعد الكمال ، فان وطيء في حال الصفر أو الجنون ، أو الرق ، ثم كمل وزنى لم يرجم ، وهو ظاهس النص ، والدليل عليه ما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى

⁽١) الآية ٢٥ من سورة النساء -

الله عليه وسلم قال: «خنوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ، والرجم » فلو جاز أن يحصب الوطء في حال النقصان لما علق الرجم بالزنا ، ولأن الاحسان كمال فشرط أن يكون وطؤه في حال الكمال ، فعلى هذا أذا وطيء في نكاح صحيح - فان كانا حرين بالغين عاقلين - صاراً محصنين ، فان كانا مملوكين أو صغيرين أو مجنونين لم يصبيراً محصنين ، فإن كان أحدهما حرا بالفا عاقلا ، والآخر مملوكا أو صغيراً أو مجنونا ففيه قولان ، أحدهما : أن الكامل منهما غير محصن وهو الصحيح لانه لما جاز أن يجب بالوطء الواحد الرجم على احدهما دون الآخر جاز أن يصير احدهما بالوطء الواحد محصناً دون الآخر ، والقول ألشاني : أنه لا يصبير واحد منهما الواحد محصناً ، كوطء الشبهة ، ولا يشترط في أحصان الرجم أن يكون مسلما ، محصناً ، كوطء الشبهة ، ولا يشترط في أحصان الرجم أن يكون مسلما ، فأمر برجمهما ») ،

الشرح حديث ابن عباس عن عمر أخرجه أصحاب الكتب الستة الا النسائي وأخرجه أحمد والدارقطني أيضًا ، ولفظ البخاري وغيره : « قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كان فيما أأنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها اووعيناها ، ورجم رسنول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى ، والرجم فى كتاب الله حق على من زنى اذا أحصن من الرجال والنساء ، اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف » وقد أخرج عبد الرازق والطبراني عن ابن عباس أن عمر قال : « سيجيء أقوام يكذبون بالرجم » وَفَى رواية للنسائي : « وان ناسا يقولون : ما بال الرجم ؟ فان ما في كتاب الله الجلد » وهذا من المواطن التي وافق فيها حدس عس الصواب ، وقد وصفه صلى الله عليه وسلم بارتفاع طبقته في ذلك الشأن ، كما قال : « أن يكن في هذه الأمة محدثون فمنهم عمر ﴾ وقد أخرج أحماد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجماء أن فيما أنزل الله من القراآن : « الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللَّذة » وأخرجه ابن حبَّان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ : كانت سورة توازى سورة البقرة ، وكان فيها آية الرجم : « الشيخ والشيخة » الحديث •

أما حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما فمتفق عليه ورواه أصحاب السنن أوأحمد ، ولفظ البخاري : « أنهما قالا : أنّ رجلا مَنَ الأَعْرَابِ أَتِي رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولُ اللهُ ٱلشَّدَكُ الله الا قضيت لي بكتاب الله ، وقال الخصم الآخر وهو أفقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب الله واتمذن لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل ، قال : ان ابني كان عسليمًا على هذا ، فزني بامرأته ، واني أخبرت أنَّ على ابني الرجم ، فافتاديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس ـ لرجل من أسلم ـ الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، قال أ فف ال عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » رواه الشيخان وأصحاب السنن وأحمد ومالك في الموطأ وقال : العسيف الأجير ام أما حديث أبي هريرة: « اذا زنت أمة أحدكم الخ » فمتفق عليه • أما حديث مسروق عن عبد الله هو ابن مسعود فقد أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وقد مضى بطرقه في أول الجنايات من المجلد السابع عشر ، أما حديث عبادة ابن الصامت رضى الله عنه فقد أخرجه مسلم وأبو داود والترمدي وابن ماجه وأحمد والدارقطني ه

أما اللغات فالرجم الرسى بالرجام وهى الحجارة ، وسمع أعرابي يقول: جاءت امرأة تسترجم النبي صلى الله عليه وسلم أى تسأل الرجم ، وتراموا بالمراجم وهي القدافات الواحدة مرجمة ، وغيب الميت في الرجم وهو القبر قال كعب بن زهين:

أنا ابن الذي لم يخزني في حياته ولم أخزه حتى تغيب في المسرجم

وهذه أرجام عاد ، ورجموا القبر رجما ورجموه ترجيما : جمعوا عليه الرجام .

ومن الاستعمالات المجازية جعل الرجم بمعنى القذف والشتم ، ورجم

بالظن ، ورجم به رمى به ، قال الزمخشرى : ثم كثر حتى وضعوا الرجم والترجيم موضع الظن فقالوا : قال ذلك رجما أى ظنا ، وحديث مرجم : مظنون •

قال زهير :

وما الحرب الا ما علمتم وذقتموا ﴿ وَمَا هُو عَنِهَا بِالْحَدِيثِ المُرجِمِ

قال ابن بطال فى شرح غريب المهذب: اوكل رجم فى القرآن فمعناه القتل ، وأما الجلد فمأخوذ من جلد الانسان ، وهو الضرب الذى يصل الى جلده • قال الجوهرى : جلده الحد جلدا أى ضربه وأصاب جلده كقولك رأسه وبطنه ، وانما جعلت العقوبة فى الزنا بذلك ولم تجعل بقطع آلة الزنا كما جعلت عقوبة السرقة والمحاربة بقطع آلة السرقة وهى اليد والرجل ، لأنه يؤدى الى قطع النسل ، ولعل قطع السارق يكون عاما فى السارق والسارقة ، وقطع الذكر يختص بالرجل دون المرأة ،

أما قوله : (عسيفا) فهو من مادة عسف الطريق أى ضل وخبط على غير هدى قال ذو الرمة :

قد اعسف النازح المجهول معسفه في ظل أغضف يدعو هامه البوم

وأخذوا فى معاسف البلد ومعاميها ، وأخذه على عسف ، وسلطان عسوف ، وعسف فلانة غصبها ، وهذا كلام فيه تعسف والدمع يعسف الجفون اذا كثر فجرى في غير مجاريه ، قال الطرماح .

عواسف أوساط الجفون يستقنها بمكتمن من الاعج الحزن واتن

وبات فلان يعسف الليل عسفا اذا خبطه فى ابتعاء طلبته ، ومنه قولهم : كم أعسف عليك ؟ أى كم أسعى عليك عاملا لك مترددا فى أشغالك كعاسف الليل ، وما زلت أعسف ضيعتكم أى أتردد فى أشغالكم وما يصلحكم قال الزمخشرى : ومنه العسيف وأنشله يعقوب :

أطعت النفس في الشهوات حتى أعادتني عسيفا عبد عبد وسوف نعيتك يوصفائنا وعسفائنا هكذا أفاده الزمخشري في أساس

البلاغة •

آما قوله: «يا أنيس» بالتصغير قال ابن الأثير (۱): أنيس بن لضحاك الأسلمي، وهو الذي ارسله النبي صلى الله عليه وسلم الى المرأة الأسلمية ايرجمها ان اعترفت بالرنا وأخبرنا أبو الفضل عبد الله بن أحمد باسناده الى بي داود الطيالسي ثم ساق الاسسناد الى زيد بن خالد وأبي هرية وذكر القصة ، ثم قال: وذكر هذا الحديث ابن منده وأبو نعيم ، وقال ابن عبد البر (۲) في ترجمة أنيس بن مرثد بن أبي مرثد الغنوى وقد صحب هو وابوه وجده النبي صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه يوم الرجيع ومات جدء في خلافة أبي بكر الى أن قال: يقال انه الذي قال له رسول الله صلى الله ابن عبد البر في ترجمة أنيس بن الضحالة الأسلمي فقال: روى عنه عمر بن ابن عبد البر في ترجمة أنيس بن الضحالة الأسلمي فقال: روى عنه عمر بن عليه وسلم ، ويقال عمرو بن مسلم روى عنه أيضا حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي ذر: « البس الخشن الفيق » يعد في الشامين عليه وسلم أنه قال لأبي ذر: « البس الخشن الفيق » يعد في الشامين والله أعلم، ومخرج حديثه عنهم ، قيل : انه الذي قيل فيه : وأغد يا أنيس ، والله أعلم، ومخرج حديثه عنهم ، قيل : انه الذي قيل فيه : وأغد يا أنيس ، والله أعلم،

وقال الشوكاني في النيل (٣) ناقلا كلام ابن عبد البر مختصرا هكذا: قال ابن عبد البر هو ابن الضحالة الأسلمي وقيل: ابن مرثد ثم قال ابن السكن في كتاب الصحابة: لم أدر من هو اولا ذكر الا في هذا الحديث، وغلط بعضهم فقال: أنه أنس بن مالك وليس الأمر كذلك ، فان أنس بن مالك أنصاري وهذا ألبلمي ، كما وقع التصريح بذلك في حديث الباب أهم،

⁽۱) اسد الفابة جـ ۱ الترجمة ۲۹۸ بتحقیق مجمود فاید ومحمد عاشور ومحمد البنا واشراف محمد صبیح .

⁽۲) الاستیماب ج ۱ الترجمة ۹۳ و ۹۰ طبعة نهضة مصر بتحقیق علی محمد البحاوی .

⁽٣) نيل الأوطار شرح منتقى الآخبار ج ٧ المطبعة المنيرية .

حسند الزني 🗥

حد الزنى على ما يقرره الفقهاء اما مائة جلدة واما الرجم ، ولندكر النص على ذلك .

أما الجِلد بالجِلد فقد وردت فيه آيات خمس :

(أولاها) قوله تعالى: « واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (٢) » •

(والثانية) قوله تعالى عقب الآية السابقة : (واللذان (٢٠) يأتيانها منكم فادوهما قان تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيما) .

(والثالثة والرابعة) قوله تعالى : ((٤) الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ، الزانى لا ينكح الا زانية أبو مشركة والزانية لا ينكحها الا إزان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) •

(والآية الخامسة) قوله تعالى فى حد الاماء: « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتيالنكم المؤمنات والله أعلم بايمانكم بعضكم من بعض ، فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ، وان تصبروا خير لكم والله غفور رحيم (٥) » .

 ⁽۱) محمد أبو زهرة الجريمة والعقاب ص ٩٦ الى ١٠٥.

⁽٢) ألآية ١٥ من سورة النساء .

⁽٣) الآية ١٦ من سورة النساء ،

⁽٤) الآية ٣٠٢ امن سورة النور ٠٠

⁽٥) الآية ٢٥ من سورة النساء .

وقد قال كثير من الفقهاء أن الآيتين الأوليين قد نسختا بقوله تعالى:
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلادة) وانه يبدو أن النسخ لا يسوغ له لأن شرط النسخ ألا يمكن الجمع والتوفيق ، والحقيقة أنه لا تعارض بين هذه النصوص فالآية الأولى ذكرت نصاب الشهادة على الزاني وبينت ما ينبغي عمله بالنسبة للنساء اللاني يقعن في هذه الجريمة بعد عقوبتهن ، وهي الامساك في البيوت ومنعهن من الخروج حتى يتوفاهن الله أو يجعل الله لهن سبيلا ، وذلك عمل وقائي بالنسبة لمن وقعن في هذه الخطيئة ، والنص واضح في ذلك كما هو واضح في بيان نصاب الشهادة على الزني .

والآية الثانية تبين وجود عقوبة بدنية بالنسبة لمن يرتكب الفاحشة من الرجال والنساء ، فقد قال تعالى (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فكان الايذاء مجملا ، ثم بينت مقداره آية سورة النور (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فهذه الآية مبينة لمقدار الأذى الذى لم يبين مقداره فى الآيتين السابقتين ، وان هذه الآية مربوطة ربطا علميا بآية (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) لأنه لم يبين نصاب الشهادة فى الزنا وقد بينت الآية الأولى فلا يمكن أن تكون احداهما ناسخة للأخرى .

والآية الخامسة بينت أن عقوبة العبد أو الأمة على النصف من عقوبة الحر، فلا يجلد العبد أو الأمة مائة جلدة انما يجلدان خمسين ولك مناهج الاسلام في عقوبة العبيد بالنسبة لعقوبة الأحرار، هي على النصف منها دائما، وقد كان الاسلام في ذلك رحيما وشريعته محكمة لما ذكرنا مرازا من أن الجريمة مهانة، وهي ممن ينظر اليها الناس نظرة امتهان قريبة من نفسه التي لم تعط حقها من الاعتبار والتكريم، ولذلك خفف الله تعمالي عليه العقاب، فالجريمة على هذا تسير معه سيرا طرديا تصغر بصغره وتكبر تكبره، وكذلك العقوبة تضغر بصغر المجرم وتكبر بكبره، وان هذه شريعة الديان العادلة الرحيمة، ووازن بينهما وبين قانون الرومان تجد العكس

. واضحا ، فانهم يقررون أن العبد اذا زنى بحرة قتل ، واذا زنى عضو الشيوخ حكم عليه بغرامة ، ولكن شريعة القرآن هي شريعة الديان الرحمن الرحيم.

وهناك فوق الجلد عقوبة اضافية أشار اليها القرآن في النص القرآني بالنسبة للنساء ، وهو الامساك في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ، وهو نص القرآن المحكم ، ولذلك نقرره وان كنا لم تر أحدا من الفقهاء قاله _ لا يزال القائل الشيخ محمد أبو زهرة _ ولعل الذي أخفى ذلك النص على الكثيرين هو ادعاء نسخه ، واذا قلسا : انه لا نسخ فيجب أن نقرر هذه .

ويمضى أبو زهرة رجمه الله فيقول:

وأما بالنسبة للرجل فقد وردت الآثار بأنه بعد أن يجلد يغرب سينة ، فقد روى أبو هريرة وزيد بن خالد أن رجلا من الأعراب أتي رســول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك الله الا قضيت لي بكتــاب الله وقال الخصم الآخر وهو أفقه منه : نعم فافض بيننا بكتاب الله وائذن لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :قل • قال : أن أبنى هــــذا كان عسيفًا عند هَذَا فَرْنَى بَامِرَاتُه ، واني أخبرت أنْ عَلَى ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وأنه على امرأة هذا الرجم • فقال رسول الله صلى الله عليـــه وُسَلَّم : وَالَّذِي نَفْسِي بَيْدُهُ لِأَقْضِينَ بِينَكُمَا بِكُتَابِ اللَّهُ : الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » رواه الجماعة وقد أجمع على الأخذ به الفقهاء والمحدثون كافة وان هــذا الحديث يدل على أن مع الجلد تعسريب عام ولكن الصنفيسة لم يأخذوا به ، واعتبروه حدیث آحاد لا یزاد به علی الکتاب العزیز ولکن یرد علیهم کیف آخذوا بالرجم وهو دليل له ، ويجيبون بأنهم أخــذوا حكم الرجم من أحاديث أخرى والجمهور متفقون حاشا المحنفية على عقوبة التغريب • وبالنسبة

للمرأة فإن مالكا رضي الله عنه من بين العلماء الذين قرروا التغريب، واستثنى المرأة ، لأن التغريب يؤدي الى زيادة فسادها لا الى علاجها م

وان ذلك الكلام سليم مستقيم ، وبتخريج كلام مالك التخريج الحق نقول: انه يقوم مقام التغريب الامساك في البيوت ، قانه أصون لهن غير أنه ليس له وقت معلوم ، ويقرب هذا أن من الفقهاء من قال: إن البغريب قد يراد منه الحبس وقد حكى ذلك على وزيد بن على ، والعنادق والناصر من أئمة الشيعة (۱) رضوان الله تبارك هاتعالى عليهم وان التغريب للرجل له معناه ومغزاه ، ذلك أن عقابه كان على مشهد من المؤمنين كما قال اتعالى (وليشهد عنابهما طائفة من المؤمنين (۲)) فأمره يكون مسهورا معلوما تشير الأصابع بحرمه كلما أنى أو راح فيكون احساسه في ودعه من جريمته ، ويشعر بالمهانة والذلة كلما مر على الناس ، وان الشعور بالمهانة سهل ارتكاب الجرائم من بعد ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهي أصحابه عن أن يعيروا المحرم الذي ناله العقاب بجريمته حتى لا يدخل أصحاب عن أن يعيروا المحرم الذي ناله العقاب بجريمته حتى لا يدخل الشيطان على قلبه من هذا الطريق ويسكن فيه ، وقد ورد أن بعض أصحاب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تعينوا الشيطان عليه وسلم قالوا لرجل أقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تعينوا الشيطان عليه) .

لذلك كان التغريب عاما حتى ينسى الناس جريسته وعقوبته ويكون في جو المن من التعيير الذي يولد في النفس الخزى والذلة ، حتى أذا مضى العام ربما طابت له الاقامة وربما عاد بعد أن يكون الناس قد نسوا جريسته فلا يعير بها ، ويعيش في عزة الفضيلة وكرامة الانسان الطاهر .

هذه هي العقوبة بالنسبة لغير المحصن ، أما عقوبة المحصن فهي الرجم ولنتكلم الآن في النص الذي ورد بها وقد رأيت في حديث أبي هريرة وزيد ابن خالد أن المرأة كان جزاؤها الرجم لأنها كانت متزوجة .

⁽١) نيل الااوطار جا ٧ ص ٢٥١ .

^{&#}x27;(٢). من الآية ٣ من أسورة النور • أ

وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه آنه قال: أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه وسلم آية الرجم فقرأتها وعقلتها ووعيتها ، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله فالرجم حق على من زنى معن أحصن من الرجال والنساء أذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ، وقد قرىء بها (الشيخ والشيخة أذا زنيا فارجموهما البتلة نكالا من الله والله عزير حكيم) •

وقد ثبت في الصحاح أن النبي صلى الله عليــه وسلم أمر برجم ماعز
 عندما اعترف بالزنى وكرر الاعتراف أربع مرات .

ورجم الغامدية التي اعترفت بالزنى وكانت حاملا فتركها حتى وضعت الحمل وأتمت الرضاع وجاءت بالولد وفى يده كسرة خبز فأمر برجمها من بعد .

وان شرط الرجم الاحصان ، بأن تكون الزانية أو الزاني منزوجا ، ويكون قد دخل بها ، وذلك لتكون العقوبة دافعة الى صيانة الحياة الزوجية فاذا كان الطبع يسهل زنا غير المتزوج فان جريمته تكون أقل من المتزوج ولذلك كانت عقوبة هذا الرجم ، وعقوبة الآخر الجلد ، والعقوبة على قدر الجرم ، تكبر بكبره وتصغر بصغره .

ويثار هنا بحثانٍ :

(أحدهما) أن بعض التابعين كان يتساءل : أنزلت سورة النور التي فيها حد الزنا بلفظ عام قبل أحاديث الرجم التي تعددت طرفها ؟ أم أن أحاديث الرجم ووقائعه كانت قبل سورة النور ، أو كانت قبلها وبعدها ، والتابعي الذي سأل ذلك السؤال هو الشيباني فقد جاء في البخاري

ما نصة: «حدثنا اسحاق (۱) حدثنا خالد عن الشيباني (۱) سألت عبد الله بن أبي أوفي: هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل سورة النور أم بعدها ؟ قال: لا أدرى » ولكن المحدثين يزيلون ذلك الشك ، ويقررون أن أحاديث الرجم كانت بعد سورة النور حتى لا يتوهم أحد أنها نسخها ، وينون ذلك على أن عمر رضى الله عنه قرر دوام ذلك الحكم ، وأن سور النور نزلت في سنة أربع وقيل: خمس أو ست ، ومن الرواة الأحاديث الرجم أبي هريرة وابن عباس وأبو هريرة قد حضر الى المدينة في العام السابع وابن عباس قد جاء مع أمه الى المدينة سنة تسع وقد يقال: ان هؤلاء رووا عن غيرهم من الصحابة ولم يذكروا من رووا عنهم (۱) قيبقى النساؤل : أيما كان أولا ؟ وقد يجاب عن هذا بأن العام لا ينسخ الخاص على رأى جمهور الفقهاء بل يخصص عمومه على مقتضاه ولو كان متأخرا ، فتكون جمهور الفقهاء بل يخصص عمومه على مقتضاه ولو كان متأخرا ، فتكون آية الزنا في سورة النور خاصة بغير المحصنات والمحصنين ، والحنفية لا يرون ذلك الا اذا كان الحديث مشهورا ، وليس حديث آحاد .

(ثانى الأمرين) أن الحنفية لم يأخذوا بحديث العسيف ، لأن فيسه التغريب عاما ، وهم لم يأخذوا بمبدأ التغريب باعتبار أن الحديث حديث تحاد لا يزاد به على القرآن الكريم ، والقرآن الكريم في سورة النور لم يذكر هذه العقوبة ، ومن الغريب أن هذا الحديث أوثق رواية من غيره من الأحاديث لأن الجماعة روته فهو مجمع عليه في الصحاح وال كان حديث تحاد ، بينما غيره من الأحاديث لم يكن له مثل هذه الاستفاضة ، وهي تخصص العام في قوله تعالى : ليست أكثر منه شهرة أو استفاضة ، وهي تخصص العام في قوله تعالى :

وهنا يثار بحث يتعلق بالمحصن والمحصنة أهو الذي تزوج ولو انقطعت الحياة الزوجية بعد ذلك ، أم هو الذي يستمر متزوجا ، يفسر الفقهاء

⁽۱) هو استحاق بن شاهين الواسيطى أبو بشر وخالد هنو خالد الطحان (ط) .

⁽٢) يعنى إيا اسحاق سليمان بن ابي سليمان الشيباني (ط) .

⁽٣) وهو ما يعزف بمرسل الصحابي .

المحصن الذي يستحق عقوبة الرجم بأنه الذي تزوج ودخل بزوجت ولو انتهت الحياة الزوجية ، وذلك لأنه نال نعمة الزواج فيضاعف له العقاب •

والبكر لم ينل هذه النعمة ، وفوق ذلك يشير اليه الحديث (الثيب بالثيب جلد مائة ورجم) وأن هذا الحديث يؤخذ به عند من يقولون : ان الرجم لا يخلق من عقوبة الجلد ، كما فعل على رضى الله عنه فى زانية محصنة فقد جلدها ورجمها وقال : « جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

ولكن عند النظر العميق لا نجد نصا صريحا يقرر أن المرأة المطلقة تعتبر محصنة وكذلك الرجل الذي ماتت زوجته أو طلقها يعتبر محصنا ولننقل لك عبارات جاء في تفسير المنار: (إن المحصنة بالزواج هي التي لها زوج يحصنها فاذا فارقها لا تسمى محصنة بالزواج ، كما أنها لا تسمى متزوجة ، كذلك المسافر اذا عاد من سقره الا يسمى مسافرا ، والمريض اذا برىء كذلك المسافر اذا عاد من سقره الا يسمى مسافرا ، والمريض اذا برىء لا يسمى سريضا ، وقد قال بعض الذين خصوا المحصنات هنا بالأبكار (١) ولعمرى ان البكارة حصن منبع لا تتصدى صاحبته لهدمه بغير حقه وهي على سلامة فطراتها وحيائها وعدم ممارستها للرجال ، وما حقه الا أن يستبدل به حصن الزوجية ولكن ما بال الثب التي فقدت كلا الحصنين تماقب أشد العقوبتين ، اذ حكموا عليها بالرجم ؟ هل تعدون الزواج السابق محصنا لها ، وما هو الا ازالة لحصن البكارة وتعويد لمارسة الرجال ، فالمعقول الموافق للقطرة هو أن يكون عقاب الثيب التي تأتي الفاحشة عقاب المتزوجة ، الموافق للقطرة هو أن يكون عقاب الثيب التي تأتي الفاحشة عقاب المتزوجة ، وكذا دون عقاب البكر أو مثله في الأشد (٢) .

ونرى من هذا أن هناك حصنين ٠٠٠ حصن البكارة التي تحافظ عليه صاحبته ومع ذلك كانت العقوبة الجلد لغرارتها ولقوة الطبع الدافع عند الرجل والمرأة على سواء ، والحصن الثاني حصن الزواج وبه تكاملت النعمة فتضاعف العقاب والتي فقدت الحصنين فزالت بكارتها بزاواج ثم انقطع تبقى لها قوة الطبع الدافعة فتكوان محل عذر ، وتكون عقوبتها هي أخف

⁽١) أي في آية (فاذا أحصن) بأن المراد الابكار .

⁽٢) ج ٤ ص ٢٠٠٠

العقوبتين ، ولا نص يمنع ذلك ولأن العقوبة المشاددة لم يشبت أنها تطبق على مثل هذه الحال لا حد من غير نص .

قال محمد نجيب ابراهيم بن عبد الرحمن بن نجيب المطيعي الشافعي : ان ما قاله السيد رشيد رضا من أن الثيب التي فقدت الحصنين محل عدر مردود عليه ، بأن زوال البكارة ثيوبة فاذا كانت بزواج ولو انقطع بموت الزوج أو بطلاقها فهي ثيب ، وقصر العبارة على (متزوجة وغير متزوجة) تعسف لا مسواغ له ﴾ وضرر الثيب الزانية أشد على المجتمع وقِعا وأنكي من البكر ، ذلك لأن الثيب يمكنها اذا حملت مسافحة أو تنسب حملها إلى مرملها أو مطلقها لا مسيما أذا تقرر في مذهبنا أن الحمل يجوز أن يمكث أربع سنين وقد حملت أم الامام مالك بالامام راضي الله عنه ثلاث سنين ، والذين يتذرعون بأحكام الأطباء انما يكابرون وقائع محسوسة أخبر بهسا أَنَّمَةُ صَادَقُونَ ، نَكَذَّبُ الى جانبهم أو نصدق الأطباء بشرط الا تَكذَّبُ هُولاء الأئمة لأننا نرى كل يوم بل كل لحظة في العالم أخبارا يحكم الأطباء باستحالتها عادة ومع ذلك الا يستطيعون تكذيبها لرؤيتهم لها ، في حين الو أن شخصا أخبرهم بحدوثها قبل أن يروها لردوا خبره وكذبوه ، من ذلك أن خبرا جاء في الصحف منذ آيام أن امرأة حملت خارج الرحم وأخرجوا الجنين بشق البطن وأودعوه الحاضن الصناعي ، والطفلة ذات الخمس سنين التي وجدوها حاملا في أمريكا ، من أبن لها البويضة ومن أين جاءها الحيوان المنوى ، حتى انهم قالوا انها حملت وهي في بطن أمها من بويضة تفلت بحيوان منوى من أبويها واستقر في رحم الجنين المستكن في راحم الأم ، وهناك الرجل الذي انقلب امرأة بعد أن تزوج وأعقب ذريَّة وصارًّ أولاده كبارا بالغين ، واختفت مذاكيره وصار له فرج امرأة ونسب أردافه واختفى شعر وجهه ورق صوته ، وزالت عنه جميع مظاهر الذكورة ، وكأنه لم يكن في يوم من الأيَّام رجلا، فإذا جاء الامام الشبت الحجة المتبوع مجمد ابن ادريس الشافعي رضي الله عنه وروى أنه رأى امراة في اليسن حملت واستمر حملها أربعة أعوام وبني حكمه على ذلك كان قوله غير مدفوع بحال وقد ارتضى أن يجعل ذلك الأمر المشهود بالعيان أصلا في عدة الحامل متى ادعت الحمل و

اذا ثبت هذا فان الزانية التى تدعى الحمل من زوج طلقها من ثلاث سنين تستطيع أن تدرأ عن نفسها الحد بهذا الزعم ، فوزرها أعظم وخطرها جسامته أوضح ، فعاذا يكون جرم البكر الى جانب جريمة هذه الثيب وعلى هذا فاذا ثبت عليها حد الزنا وجب رجمها والا كلام ، حيث لو جلدت وحملت من هذا الزنا استطاعت عزوه الى زوجها السابق سواء كان حيا أو ميتا ، وعن ثم قلا أسلم بهذا التمجهد المتهاوى الذى أن دل على شىء فانما يدل على عدم وضع اجتهاد الأثمة رضى الله عنهم فى الاعتبار ، وان يتحسس المتمجهد مواقع أقدامه قبل أن يشتط في مخالفتهم ، قانهم ليسوا يتحسس المتمجهد مواقع أقدامه قبل أن يشتط في مخالفتهم ، قانهم ليسوا الأرض من مثل رشيد رضا وأبى زهرة والمطيعى ، فالهم انفعنا بفقه مالك حزبهم في الدنيا والآخرة ،

قال أبو زهرة رحمه الله تعالى: وهنا أمر لابد أن نشير اليه ، وهو أن الخوارج وبعض الشيعة وبعض المعتزلة يقررون أنه لا عقوبة فى الزنا غير الجلد ، ولابد أن نشير الى حججهم ليكوان البحث كاملا بين يدى القارى، يتلقاه من كل جوافه ، وافهم يستدلون بما يأتى:

(1) ان الرجم اقصى عقوبة الاسلام وهو لابد أن يثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه و فكان الابد أن يثبت بالقرآن أو السنة المتواترة ولا نص فى القرآن الكريم عليه : والسنة التي وردت به مهما تتعدد طرقها أخبار آحاد وأخبار الآحاد وان كانت موجبة للعمل ولكن ما يثبت بها لا يمكن أن يثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه ، وأن بعض الفقهاء وهم الحنفية لم يأخذوا باشهرها ، والذي ذكر في جميع الصحاح وهو حديث العسف الذي زني بامرأة مستأجره ، وقالوا : أن فيه زيادة التغريب الذي لم تذكره آية سورة النور : ((الزانية والزاني ٥٠٠ الآية) .

(ب) ان بعض التابعين تساءل : أهذه الأحاديث كانت قبل ســورة النور أم بمدها ؟ فقال الصحابي الذي سئل : لا أدرى ، فكان هــذا ذاته

شبهة فى بقاء حكم الرجم ، فيزيد الاستدلال بهذه الأحاديث وهنا على وهن كونها آحاداً لا تؤدى الى أصل قطعى ثابت لا شك فيه م

(ج) ان قوله تعالى: (فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وهذه الآية قد وردت في الاماء ، والظاهر الواضح أن الاحصان هنا في كلمة (أحصن) وفي كلمة (المحصنات) المراد به المتزوجات ، واللائي أحصن بالزواج ، سيرا على معنى الاحصان في قوله تعالى في صدر الآيات : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب تعالى في صدر الآيات : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ، وأحل لكم ما وراء ذلك الن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين (١)) .

واذا كانت كلمة الاحصان تفسر بالزواج فممنى النص يكون هكذا

فاذا تزوج الاماء فعليهن من العقاب اذا ارتكبن الفاحشة نصف ما يكون على المتزوجات الحرائر من العقاب ، وأن ذلك بلا ربب يقتضى أن تكون عقوية المتزوجات الحرائر الجلد ، حتى يمكن تنصيفها ، اذ الرجم الا يقبل التنصيف ، فهو شيء واحد لا نصف ، انها الذي يقبل التنصيف هو الجلد ، وبذلك تفيد هذه الآية بمقتضى التضمن أو الاشارة البيانية الواضحة أن عقوبة المتزوجات من الحرائر الجلد وليس الرجم ،

وقد أجاب جمهور العلماء عن ذلك بأن الاحصان في قوله تعالى ؛ (فاذا أحصن) المراد به الزواج في قوله تعالى في النص تفسم (نصف ا ما على المحصنات من العسداب) بأن المراد التحصين بالحرية والبكارة ه

ويقول هؤلاء المخالفون ان تفسير كلمة فى سياق واحد وجملة واحدة بمعنيين مختلفين غريب فى اللغة لا يسوغ فهم القرآن به .

هذه أوجه ظر المعارضين وهم قلة الا يقفون أمام الجمهور الكثير الكاثر

⁻ ١١٠) من الآية ٢٤ من سورة النساء . المارة

بيناها انصافا للحق وتكميلا للاستدلال ، والله سبحانه وتعالى أعلم وهـ و الهادى الى الصواب وهو العليم بمراده .

وعلى الذين يعيبون عقوبة الرجم فى الفقه الاسلامي أن يعلموا أنها جاءت فى التوراة ، ونصوصها باقية الى الآن فى أيديهم تقرأ ، ولم يكن فى الانجيل ما يعارضها ، وكذلك كانت واجبة عليهم بحكم أن ما فى العهد القديم وهو التوراة حجة على النضاري اذا لم يكن فى العهد الجديد وهو الانجيل ما يخالفها ، وكون النصاري واليهود لا يطبقونها لا يعارض حجتها ووجوب الأخذ بها عندهم •

وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم فى قوله تعالى : (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيهما حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالثرمنين) •

وقد قال المفسرون في سبب نزولها: انه قد زنى أحد كيار اليهود الذين كانوا يجاورون النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فاستغلظوا أن يطبقوا عليه حكم الرجم في كتابهم ، فجاءوا الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجاء أن يكون عنده من الأحكام ما يكون أخف عليهم فذكر لهم النبي صلى الله عليه وسلم حكم التوراة • • وواضح أن ذلك كان والمدينة فيها بهود يسالمون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسائلونه ولم يكن أحد منهم بالمدينة بعد العام الرابع في غزوة بني النضير •

والنصوص الخاصة بحكم الرجم في التوراة التي بين أيدينا جاءت في سفر التثنية ققد جاء قيه ما تصه:

« اذا وجد رجل مضطجعاً مع الهرأة زوجة بعل يقتل الاثنان : الرجل المضجع مع المرأة ، والمرأة فتنزع الشر من اسرائيل » •

(واذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل فوجدها رجل بالمدينة فاضطجع معها ، فأخرجوهما كليهما من المدينة وارجموهما بالحجارة حتى يموتا ،

الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة ، والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه فينزع الشر من المدينة) .

ووراء هذا النص نصوص أخرى تتعلق بأحكام الزنا وفيهما القتل أحيانا والغرامة أحيانا أخرى ، ومهما يكن قان الرجم موجود فى أحكام الديانتين الديانتين الديانتين الديانتين أن الديانتين النصرانية ، فليس الأحد من أهل هاتين الديانتين أن يعيب الفقه الاسلامي موجود هذه العقوبة فيه ، وعلى الذين يستغلظونها منهم أن يرجعوا الى ديانتهم أولا ، ليتعرفوها من نصوصها والله أعلم .

قال الشافعي رضي الله عنه : اذا أصاب الحر أو أصيبت مسسالة الحرة بعد البلوغ بنكاح صحيح فقد أحصنا ، فبن زني منهم فحسده الرجم أ ﴿ وَجِمَلَةً ذَلِكُ أَنَ البِكُرُّ عَبَارَةً عَمَنَ لَيْسَ بِمُحْصِنَ ﴾ والثيب عبارة: عن المحصن ، والاحصان في اللغة يقسع على المنع ، قال تعسالي : « قرى محصنة » والاحصان يقع في القرآن على أربعة أشياء أحدها: الحرية لقوله تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات لـ الى قوله تعالى ــ والمحصنات (11 من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » يعني من الحرائر من الذين أوتوا الكتاب • والثاني الزوجية لقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم _ الى قوله تعالى (٢) _ والمحصنات من النسباء الا ما ملكت ايمانكم » وأراه بالمحصنات ها هنا المزوجات من النساء ، وأباح ما ملكت « فادا أحصن (٢٠) يعني فاذا أسلمن • الرابع : العفة عن الزنا لقوله تعالى : « محصنين غير مسافحين » يعنى أعفاء عن الزنا ، وأما المحصن الذي يجب عليه الرجم أذا زنى فهو البالغ العاقل الحر أذا وطيء في نكاح صحيح ؛ وهو بالغ عاقل حر صار محصنا ، فاذا زنى بعد ذلك وجب عليه الرجم . واختلف أصبحابنا في شرائط الاحصان والرجم ، فمنهم من قال : إن

⁽١) الآينة ٥ من سوارة المائدة .

⁽٢) الآلية ٢٤ من سورة النساء.

⁽٣) الآية ٢٥ من سورة النساء .

الاحصان له أربع شرائط: البلوغ ، والعقل ، والحرية ، والاصابة بنكاح صحيح ، وللرجم شرطان : الاحصان والزنا ، فعلى هذا اذا وطيء في نكاح صحيح ـ وهو بالغ عاقل حر ـ صار محصنا ، فاذا زنى بعــ ذلك وجب عليه الرجم ، وان وطيء في نكاح صحيح وهن صفير أو مجنون لم يضر محصنا ، فاذا زنى بعد ذلك لم يجب عليه الرجم ، ومنهم من قال : ليس للاحضان الا شرط واحد وهو الوطء في تكاح صحيح ، قاما العقل والباوغ والحرية ، فانها من شرائط وجوب الرجم، فعلى هـِــــــــــــــــ له خمس: شرائط : احصان ، وهو الوطء في تكاح صحيح ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، واللونا ، فإن وطيء في تكاح صحيح وهو صغير أو مجنون أو مملوك صار معصنا ، فلذا بلغ أو أفاق أو عتق ثم زنى وجب عليه الرجم ، الأنه وطيء أمراة في تكاخ صحيح وهو صغير ألو مجنون أو مملوك يحصل به الاحلال للزوج الأول ، فوجب أن يحصل به الاخصان ، كما لو وطيء أمرأة وهور بالغ غاقل حر، ، ولأن عقد النكاح لا يعتبر بعد الكمال ، فكذلك الوظء ، وتحكى الشيخ أبو حامد الاسفراآيني أن من أصحابنا من قال : الرق مانع من الاحصال ، والصفر ليس بمانع من الاحصان ، فعلى هذا ابَّا وطيء الصغير بنكاح صحيح صار محصنا ، واذا وطيء الملوك في تكاح صحيح لم يصر محصنا ، والفرق بينهما أن الصغر ليس بنقص في النكاح ، ولهذا يجوز أن يتزوج الحر الصغير بأربع، والرق نقص في النكاح، ولهذا لا يَجُورُ أَنْ يَتُرُوجِ الْعَبِدُ بِأَكْثَرَ مِنَ اثْنَيْنَ ﴾ ومنهم من قال : الصفر مانع من الاحصان ، إذن الصغير غير مكلف ، والمملوك مكلف ، والصحيح حمو الأول ، وقد نص عليه الشافعي وبه قال مالك وأبق حنيفة وعامة الفقهاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » فأوجب الرجم على الثيب ، وقد قلنا : أن المراد بالثيب المحصن ، فلو كأن الإحصان بحصل بالوطء في حال الصغر والجنون والرق لأدى الى أيجاب الرجم على الصغير والمجنون والمملوك > ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، أو زنا بعد احسان ، أو فتل نفس بغير نفس » فأثبت القتل بالزنا ، بعد الاحصان ، وقد ثبت أن الصغير والمجنون واللماوك لا يقتلون بالزنا . فدل على أن عدم الصــفر

والجنون والرق شرط فى الاحصان ، هذا اذا كان الزوجان ناقصين ، سواء اتفى نقصهما أو اختلف ، فأما اذا كان أحدهما كاملا والآخر تاقصاب بأن كان أحدهما بالغا عاقلا حرا والآخر صغيرا أو مجنونا أو معلوكا فهل بصير الكامل منهما محصنا فيه قولان ، أحدهما : لا يصير محصنا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه ، لأن ابن قدامة فى المعنى جمله الشرط السابع ، وهو أن يمكون الكمال فيهما جميعا ، وبنحو هذا قول عظاء والحسن وابن سيرين والنخعى وقتادة والثورى واسحاق قالوه فى الرقيق والتانى : يصير الكامل منهما محصنا وهو الصحيح : لأنه حر مكلف وطيء والثانى : يصير الكامل منهما محصنا وهو الصحيح : لأنه حر مكلف وطيء فى نكاح صحيح فكان محصنا كما لو كانا كاملين ، هذا ترتيب القاضى أبى الطيب والشيخ أبى سحاق الشيرازى هنا وفى التنبية ، وقال الشيخ أبى الحاق الشيرازى هنا وفى التنبية ، وقال الشيخ أبى الحاق الروج حرا بالغا عاقلا والزوجة أمة في فان الزوجة تصير محصنا قولا واحدا ، وكذلك اذا كان الزوج عبدا والزوجة حرة بالغة عاقلة فإنها تصير محصنة قولا واحدا ، فأما اذا كان أحدهما حرا بالغا والآخر صغيرا أو مجنونا فهل يصير الحر بالبالغ العاقل محصنا ؟ على ولين :

فسرع الاسلام ليس بشرط للاحصان في الوقا ، فاذا ترنى ذمى وتوفرت فيه شروط احصان المسلم وجب عليه الرجم ، وقال مالك وأبو حتيفة : الاسلام شرط في الاحصان في الوقا ، فلا يجب الرجم على الذمن اذا زنى ، وقال ابن قدامة في المعتمى : والا يشترط الاسلام في الاحصان ، وبهذا قال الزهرى والشافعي ، فعلى هذا يكون الذميان محصنين ، فان تزوج المسلم ذمية فوطئها صارا محصنين ، وعن أحمد رواية أخرى أن الذبية لا تحصن المسلم ، وقال عطاء والنجعي والشعبي ومجاهد والثورى : هو شرط في الاحصان ، فلا يكون الكافر محصنا ، ولا تحصن الذميسة مسلما " لأن ابن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أشرك بالله فليس بمحصن » ولأنه احصان من شرطه الحرية ، فكان الاسلام شرطا بالله فليس بمحصن » ولأنه احصان من شرطه الحرية ، فكان الاسلام شرطا على أصله في أنه لا يعتبر الكمال في الزوجين ، وينبغي أن يكون ذلك قولا على أصله في أنه لا يعتبر الكمال في الزوجين ، وينبغي أن يكون ذلك قولا للشافعي ا ه كلام ابن قدامة ،

دليلنا ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال . « انما رجم النبى صلى الله عليه وسلم اليهوديين بحكم التوراة بدليل أنه راجعهما فلما تبين له أن ذلك حكم الله عليهم أقامه فيهم ، وفيها أنزل الله تعالى : « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادونا (١) » ولا نه لا يسوغ للنبى صلى الله عليه وسلم الحكم بغير شريعته ولو ساغ ذلك لساغ لغيرها ، وانما راجع التوراة لتعريفهم أن حكم التوراة موافق لما حكم به عليهم ، وأنهم تاركون لشريعتهم مخالفون لحكمهم ، ثم هذا حجة لنا فان حكم الله فى وجوب الرجم ان كان ثابتا فى حقهم يجب أن يحكم به عليهم ، فقد ثبت وجوب الرجم ان كان ثابتا فى حقهم يجب أن يحكم به الرجم على من زنى منهم بعد وجود شروط الاحصان منه ، وان منعوا الرجم على من زنى منهم بعد وجود شروط الاحصان منه ، وان منعوا شوت الحكم فى حقهم فلم حكم به النبى صلى الله عليه وسلم ؟ ولا يصح القياس على احصان القذف ، لأن من شرطه العفة وليست شرطا ها هنا ا هـ والقياس على احصان القذف ، لأن من شرطه العفة وليست شرطا ها هنا ا هـ و

فسوخ المسلم المحصن أذا أرتد لم يبطسل اخصسانه ، وقال أبو حنيفة : يبطل احصانة ، دليلنا أنه محصن فلا يبطل احصانه بالردة ، بل أذا أسلم ثم زنى لزمه حكم المحصن كاحصان القذف .

فسوع اذا وطيء اميراته في ديرها أو وطيء أمته لم يصر محصنا ؟ فيه محصنا ؟ فيه قولان ، حكاهما المسعودي ، أحدهما لا يصير محصنا لأنه وطء في غير ملك صحيح والثاني : يصير محصنا ، لأن حكمه حكم الوطء في النكاح الصحيح في العدة والنسب وكذلك في الاحصان .

فسرع قال ابن قدامة في المغنى: « ولا يجب الحد بالوط، في نكاح مختلف فيه كنكاح المتعة والشغار والتحليل (العقد على المطلقة ثلاثا لتحل لمطلقها) والنكاح بلا ولى والا شهود، ونكاح الأخت في عدة أختها من طلاق بائن ، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة البائن وتكاح المجوسية ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، لأن الاختلاف في أباحة الوط، فيه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ، قال ابن المنذر: أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم أن الحدود تدرأ بالشبهات » ا هـ .

قال المصنف رحه الله تعالى

قصيل وان كان غير محصن نظيرت ـ فان كان حرا جلد مائة وغرب سنة ، لقوله عزّ وجلّ : ﴿ الزَّانِيةِ وَالزَّانِي فَاجِلُمُوا كُلِّ وَاحِدُ مِنْهِمَا مَائَةُ﴿!) جِلْدَةُ ﴾) وروى عَبَادَةُ بِنَ الصامت رضي الله عَنْهُ إنْ رَسُولَ الله صَلَى الله عاييسة وسلم قال: « خنوا عنى خنوا عنى ، قد جعل آلله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتفريب عام ، والثيب بالتيب جلد مائة والرجم » وان كان مماوكا حلد خمسن ـ عبدا كان أو أمة ـ لقوله عز وجل : ((٢١) فأن أتين بغاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العداب)؛ فجعل ما على الأمة نصف ما على الحرة ، لتقصانها بالرق ، والدليل عليه أنها لو أعتفت كمل حدها ، والعسد كالأمة في إلرق-، فوجب عليه نصف ما على الحن ، وهل يفرب العسب بعسد الجلد ؟ فيه قولان احدهما أنه لا يغرب ، لما روى أبو هريزة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((اذا زنت أمة احداكم فليجدها العُدُد)) ولم يذكر النفي ، ولأن القصد بالتغريب تعذيبه بالإخراج عن الأهل ، والمهلوك لا أهل له ، والقول الثاني: أنه يقرب وهو الصحيح، لقوله عز وجل : ﴿ فَعَلَيْهِنْ نصف ما على الحصنات من العداب » ولأنه حد يتبعض فوجب على العسد كالجلد ، فاذا قلنا انه يغرب ففي قدره قولان ، أحدهما : أنه يغرب سنة ، ٢٠ لانها مدة مقدرة بالشرع فاستوى فيها الحر والعبد كعدة العنين ، والثاني : أنه يِمْرِبُ نَصِفَ سَنَّةِ لِلرَّبِّةِ } ولأنه حلا يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كالجلد .

فصسل وان زئى وهو بكر فلم يحد عنى احصن وزئى ، فعيه وجهان احدهما : انه يرجم ويدخل فيه الجلد والتغريب ، لانهما حدان يجبان بالزنا فتداخلا ، كما أو وجب حدان وهو بكر ، والثانى : أنه لا يدخل فيه لانهما حدان مختلفان ، فلم يدخل احدهما في الآخر كحد السرقة والشرب ، فلم يدخل احدهما في الآخر كحد السرقة والشرب ، فلم يدخل الحدهما في الآخر كحد السرقة والشرب ،

فصيل والوطء الذي يجب به الحد أن يغيب الحشفة في الفرج ، فإن أحكام الوطء تتعلق بذلك ، ولا تتعلق بما دونه ، وما يجب بالوطء في الفرج من الحد يجب بالوطء في الدير ، لاته فرج مقصود فتعلق الحد بالايلاج فيه كالقبل ، ولانه آذا وجب بالوطء في القبل ـ وهو مما يستباح ـ فاذن يجب بالوطء في الدبر وهو مما لا يستباح أولى ،

⁽¹⁾ إلاية ٢ من سورة النوري،

⁽٢) الآية ٢٥ من سوارة النساء.

النسرح الآيتان الكريمتان من كلام ربنا تعالى مضى بالكلام عن عليهما ، أما حديث ابن عمر رضى الله عنهما فمتفق عليه ومضى الكلام عن معناه فى الفصل قبله وأما حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فكذلك مضى تخريجه عن مسلم وأصحاب المسنن الا النسائى ورواه أحمد وغيرهم،

اما الأحكام فان البكر _ وهو من ليس بمحصن رجلا كان أو امرأة وان كانت قد ذهبت عديها _ فاذا زنى أحدهما وكان حرا ، كان حده مائة جلدة لقوله تعالى : « الزانية (۱) والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » ويغربان سنة ، وبه قال أبوربكر الصديق وعمر وعشان وعلى رضى الله عنهم ، واليه ذهب من الأثمة أحمد والتوري وابن لبي ليلي ، وقال أبو حنيفة وحماد : الا يجب التغريب على الرجل ولا على المرأة ، وانما هو على مسبيل التعزير أن رأى الامام فعله ، والا لم يجب ، وقال مالك : يتجب التغريب على الرجل دون المرأة ، دليلنا حديث عبادة بن الصامت مرفوعا : «البكر بالبكر علد مائة وتغريب سنة _ الحديث ، ولم يفرق بين الرجل والمرأة ولحديث أبي هريزة وزيد بن خالد الجعني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي سأله : «على ابنك جلد مائة وتغريب عام » ولغل وسلم قال للرجل الذي سأله : «على ابنك جلد مائة وتغريب عام » ولغل وسلم قال للرجل الذي سأله : «على ابنك جلد مائة وتغريب عام » ولغل وسلم قال للرجل الذي سأله : «على ابنك جلد مائة وتغريب عام » ولغل وسلم قال للرجل الذي سأله : «على ابنك جلد مائة وتغريب عام » ولغل وسلم قال للرجل الذي سأله : «على الرجل كان حدا للمرأة كالجلد والزجم ، ولانه ما كان حدا للرجل كان حدا للمرأة كالجلد والزجم ،

فسوع وإما العبد والأمة اذا زنيا فيجب على كل واحد منهما خمسون جلدة سرواء تزوجا أو لم يتزوجا ، وبه قال مالك وأبو حنيف وأحمد رحمهم الله تعالى ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما : وان تزوجا يعنى وطئا فى نكاح صحيح فحد كل واحد منهما اذا زنى خمسون جلدة ، وبه قال طاوس وأبو عبيد القاسم (٢) بن سلام وقال داود : اذا تزوجت الأمة

⁽١) الآية ٢ من سبورة النور .

⁽٢) كان أبوه عبدا روميا لرجل من أهل هواة ، وأشتبل أبو عبيد بالتحديث والادب والفقه وكان ذا دين وسيرة جميلة ، وكان فاضلا في دينه وعلمه وبأنيت متفننا في أصناف علوم الاسلام من القراءات والفقه والعربية والاخبار ، حسن الرواية صحيح النقبل ، لا أعلم الحدا من النباس طعن عليه في شيء من آمر دينه ، ولى القضاء بمدينة طرسوس تعانى عشرة سنة ، ويقال الله أول من ___

ثم زنت وجب عليها حسون جلدة ، وأأما العبد أذا زنى فيجب عليه مائة جلدة » دليلنا قوله تعالى .: « فأذا أحضن فأن أتين بفاحشت فعليهن نصف ما على المحصنات من العداب (١) » وهن المسلمات ، وأراد به من الجلد ، لأن الرجم لا يتنصف ، وأذا ثبت هذا في الأمة قسنا العبد عليها ، لأن جدها أنما تقص لنقصها بالرق ، وهذا موجود في العبد فساواها في العد ،

فسوع فان زنى وهو بكر فلم يحد حتى أحصن ثم زنى ففيه وجهان أحدهما : يرجم ، ويدخل فيه للجلد والتغريب الأنهما حدال مختلفان فلم يتداخلا كحد السرقة والشرب ، فعلى هذا يجلد ثم يرجم ، ولا يغرب الأن التغريب يحصل بالرجم .

والوطء الذي يجب به الحد هو أن تغيب الحشفة في الغرج ، لأن أحكام الوطء تنعلق بدلك ، ولا تنعلق بما دونه فان وجدت امرأة أحنية مع رجل في طاق واحد ولم يعلم منهما غير ذلك ، لا يجب عليهما الحد ، وقال اسحق بن راهوية : يجب عليهما الحد لما روى عن عمر وعلى رقبي الله عنهما أفهما قالا : « يجلد كل واحد منهما مائة جلدة » دليلنا ما دوى ابن مسعود أن رجلا ألى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : يا رسول الله اني وجدت امرأة في البستان فأصبت منها كل شيء غير النبي لم أنكحها وروى _ ثلاثا منها حراما ما يتال الرجل من امرأته الا الجماع ، فقال _

ي صنف في غرب الحديث ، وقال الهلال بن العلاء الرقى : من الله على هداه الأمة بأربعة في ومانهم بالشافعي تفقه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وباعمد ن جنبل ثبت في المحنة ولولا ذلك لكفر النائن ، وبيحيي بن معين نفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبابي عبيد القاسم بن سلام فسر غرب الحديث ، ولولا ذاك لاقتحم الناس الخطأ . وقال اسحق بن داهويه أبو هبيد أوسعنا علما ، وأكثرنا أدبا واجمعنا جمعا ، أنا نحتاج الى أبي عبيد ولا يحتاج الينا ، وقال ثعلب : لو كان أبو عبيد في بني اسرائيل فكان عجبا ، وفي بنكة وقيل بالمدينة سنة اثنتين أو كلائة وعشرين ومائتين ، وقال البخارى سنة أربع وعشرين ومائتين ، وقال البخارى سنة أربع وعشرين ومائتين ، وقال البخارى

⁽١) الآية ٢٥ من سورة النساء .

النبي صلى ألله عليه وسلم : « أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل » ان الحسنات يذهبن السيئات (١) ـ الآية » •

وروى أنه قال له: « استغفر الله وتوضى » ولم يقم عليه الحد ، وما روى عن عبر وعلى ، فقد روى عن عبر خلاف ذلك فى قصة المغيرة بن شنعبة ، فان زياد، قال : رأيت استا ينبو ، ونفسا تعلو ، ورجليها فى عنقه كأنهما أذنا حمار ، ولم أعلم ما وراء ذلك ، فلم يقم الحد على المغيرة ويعزران على ذلك لأنه معصية ، وليس فيه حد ولا كفارة ، فوجب فيه التعزير و

قال المصنف رحه الله تعالى

فصحتاً ولا يجب على الصبى والمجنون حد الزنا لقوله صلى ألله عليه وسلم: ﴿ رَفِع الْقَلْمِ عَنْ الْأَنَّةُ عَنْ العسبى حتى يبلغ ، وعن النسائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولاته اذا سقط عنه التكليف في العبادات والمائم في العاصى ، فلان يسقط الحد ومبناه على الدرء والاسقاط ولى ، وفي السكران قولان ، وقد بيناهما في الطلاق ،

فصيسل ولا يجب على المراة اذا أكرهت على التمكين مين الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم: ((رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ولاتها مسلوبة الاختيار ، فلم يجب عليها الحد كالنائمة ، وهل يجب على الرجل اذا أكره على الزنا ؟ فيه وجهان تحدهما وهو المذهب: انه لا يجب عليه ، لما ذكرناه في المراة ، والثاني : انه يجب لأن الوطء لا يكون الا بالانتشار الحادث عن الشهوة والاختيار ،

فصحصل ولا يجب على من لا يعلم تحريم الزنا ، لما روى سعبد بن المسيب قال: ((ذكر الزنا بالشام ، فقال رجل: زنيت البادحة ، فقالوا: ما تقول ؟ قال: ما علمت أن الله عز وجل حرمه ، فكتب _ يعنى عمر _ أن كأن يعلم إن الله حرمه فحدوه ، وأن لم يكن قد علم فأعلموه ، فأن عاد فارجموه) وروى أن جارية سوداء رفعت الى عمر رضى الله عنه ، وقيل: انها زنت فخفها بالدرة خفقات وقال: أي لكاع زنيت ؟ فقالت: من غوش بدرهمين ، تخبر بصاحبها الذى زنى بها ، ومهرها الذى اعطاها ، فقال عمر رضى الله

⁽١) الآية ١١٤ من سورة هود .

عند ما ترون ؟ وعنده على وعتمان وعد الرحمن بن عوف ، فقال على رضى الله عنه : ادى أن ترجمها ، وقال عبد الرحمن : ادى مثل ما راى اخولا ، فقال لعثمان : ما تقول ؟ قال : اراها تسبيهل بالذى صنعت ، لا ترى به باسا وانما حد الله على من علم امر الله عز وجل ، فقال : صدقت)) فان زنى رجل بامراة وادعى انه لم يعلم بتحريمه - قان كان قد نشأ فيما بين المسلمين حلم يقبل قوله ، لانا نعلم كنيه ، وإن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ في بادية بعيدة من المسلمين أو كان مجنونا فافاق ، وزنى قبل أن يعلم الأحكام بادية بعيدة من المسلمين أو كان مجنونا فافاق ، وزنى قبل أن يعلم الأحكام قبل قوله ، لانه يحتمل ما يعنيه ، فلم يجب الحدد ، وأن وطيء المرتهن الجارية المرهونة باذن الراهن وادعى آنه جهل تحريمه ففيه وجهان أحدهما : أنه لا يقبل دعواه الا أن يكون قريب العهد بالاسلام ، أو نشأ في مؤضع نقيدة من المسلمين ، كما لا يقبل دعوى الجهل ، أذا وطئها من غير أذن الراهن ، والثانى : أنه يقبل قوله الن معرفة ذلك تحتاج الى فقه .

الشرح حديثا « رفع القلم » و « رفع عن أمتى الخطأ » ﴿

أما الأول (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ) فقد جاء بألفاظ منها ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا « رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن المسلى حتى يكبر » وفي رواية لأحمد وأبي داود والحاكم عن على وعمر بلفظ « رفع القلم عن ثلاثة عن المعنون المعلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يحتلم » •

أما الثانى « رفع عن أمتى الخطأ النح » قال فى اللالىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة : لا يوجد بهذا اللفظ ، وأقرب ما وجد ما رواه ابن عدى فى الكامل عن أبي بكرة رضى الله عنه بلفظ « رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا الخطأ والنسيان والأمر بكرهون عليه » وقال : وعده ابن عدى من منكرات جعفر بن جسر ، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس يرفعه قال : « ان الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ورواه ابن حبان عنه يرفعه وكذا الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين انتهى ، وقال فى المقاصد : وقع بهذا اللفظ فى كتب كثير من الفقهاء والأصوليين حتى انه وقع فى ثلاثة أماكن فى الشرح الكبير المسمى بالعزيز للامام الرافعى ،

المروزي في باب طلاق المكره يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه » وروى أبق نعيم في تاريخ أصبهان وابن عدى في الكامل بست ند فيه جعفر بن جسر وهوا ضِعيف وَأَبُوه جِسر ضعيف عن أبي بكرة مرفوعا بِلفظ « رفع الله عن هذه الأمة ثلاثة الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه » لكن له شَاهد جيد من رواية أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم في فوائده عن أبن عباس رضي الله عنهما بلفظ « رفع الله » والباقي بلفظ الترجمة ، ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم والضياء في المختارة عن محمد بن المصفى لكن بلفظ (وضع) بدل (رفع) ورجاله ثقبات وصححه ابن حبان ، وأخرجه الطبراني والدارقطني والحاكم بلفظ (تجاوز) بدل (وضع) ثم قال السخاوي في المقاصد الحسنة « وله طرق عن ابن عباس بل للوليد فيه استنادان آخران عن ابن عمرو عن عتبة بن عامر ، قال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنها فقال: هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة ، وقال في موضع آخر : لم يسمعه الأوزاعي من عطاء ولا يصبح هـــذا الحديث والا يُنبِتُ اسناده ، وقال عبد الله بن أحمد في القتل سألت أبي عنب فألكره جدا ، وقال : ليس يروى الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ونقل الخلال عن أحمد قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فان الله أوجب في قتسل العفس الخطأ الدية والكفارة يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف قال محمد بن نصر عقب ايراده ليس له اسسناد يحتج بمثله ، ورواه العقيلي في الضعفاء وكذا البيهقي وقال: ليس بمحفوظ عن مالك، ورواه الخطيب عن مالك وقال: انه منكر عنه، والحديث يروى عن نُوبِانَ وَأَبِي الدَّرِدَاءَ وَأَبِي ذَرِ ، وَسَجِمُوعِ هَذَهُ الطَّرِقُ تَظْهُمُ أَنْ لَلْصَدِيثُ أَصَالًا الا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح عن زرارة بن أوفي يرفعه « ان الله تجاوز لأمتى ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به » ورواه ابن ماجه بلفظ (عمـا توبسوس به صــدرها) بدل (ما حدثت به أنفسها) وزاد في آخره ﴿ وَمَا اسْتَكُرُهُوا عَلَيْهُ ﴾ ويقال : ان هَا عَلَيْهُ ۗ الجملة

مدرجة فى آخره وصححه ابن حبان والحاكم وغيرهما ، وقال النووى فى الروضة وأربعين : انه حسن ، وتكلم عليه الحافظ أبن حجر فى تخريج المختصر وبسط الكلام عليه السخاوى فى تخريج الأربعين قلت ولكن ابن أبى عدى فيما برويه عن أبيه وأحمد بن حنبل وغيرهما جرحا رواية القصل باللفظ الذى وردت به ونفرق بينها وبين الروايات الأخرى التى فى الصحيح الفرق فى الألفاظ والمعانى لمن تأمل والله أعلم •

وأما خبر سعيد بن المسيب فقد أخرجه الجويرى في فوائده عن سفيان ابن عبينة عن عمرو بن دينار أنه سسمع سعد بن المسيب يقول: ذكر الزنا بالشام فقال رجل: قد زنيت البارحة ، فقالوا: ما تقول ؟ فقال أو حرمه الله ، ما علمت أن الله حرمه ، فكتب الى عمر فقال: ان كان علم أن الله حرمه فحدوه ، وأن لم يكن علم فعلموء فان عاد فعدوه ، ثم قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: وهكذا أخرجه عبد الرزاق ، وأخرج البهقى أن سعى المدا له عن بكر بن عبد الله عن عمر أنه كتب اليه في رجل قبل له : متى عمد عدد بالنساء ؟ فقال: البارحة قيل بمن ؟ قال: بأم مثواى ، يعنى وبة منزلى ، فقيل له قد هاكت ، قال: ما علمت أن الله حرم الزنا ، فكتب عمر أن يستحلف ثم يخلى سبيله ،

اما اللغان فقوله: (خفقها بالدرة) الخفق هو الضرب بشيء عريض كالدرة، وقال ابن بطال: والمخفقة الدرة التي يخفق بها ولهي آلة عريضة فيها جلود مخفوقة و (واللكاع) هو مؤنث اللكع وهمو اللئيم والمعدد والأحمق، وامن لا يتجه لمنطق ولا غيره، ويقال في النداه، يا لكع وللاتنين: يا ذوى لكع وللأنثي لكعة ، وهذا ينصرف في المعرفة ، لأنه ليس كذلك المعدول الذي يقال المؤنث منه: لكاع ، للمراة الليمة ، ولكوع ولكيع: اللئيم ، وبنو اللكيعة وقوله: (من غوش) لم نجد لهذه الكلمة معنى في المعاجم ولا في غريب الحديث وان قال ابن بطال في غريب المهذب المهدب المهذب المهذب المهذب المهدب المهد

اما الاحكام فانه لا يجب حد الزنا على الصبي ولا المجنون لقوله

ملى الله عليه وســـلم : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » لأنهما اذا سقط عنهما التكليف في العبادات والمآثم في المعاصي فلأن لا يعب عليهما حد الزنا _ ومبناه على الاسقاط ــ أولى ، وأما المعلوك فلا يجب عليه الرجم ســواء كان بكرا أو ثيبًا وقال أبو ثور : يجب عليه الرجم إذا زنى بعد أن صار ثيبًا ، لقوله صلى الله عليه وسلم « والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ولم يفرق ، ولأنه حد لا يتبعض فاستوى فيه الحر والعبد كالقطع في السرقة . وهذا خطأ لقوله تعالى : « فاذا (١) أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فجعل على الأمة مع احصانها نصف ما على المحصنة من العذاب ، والرجم لا يتنصف ، ومعنى قوله تعالى : « أحصن » بفتح الهمزة أي أسلمن ، وعلى قراءتها بضم الهمزة أي تزاوجن ، وروى أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زئت ولم تحصن فقال صلى الله عليه وسلم : « أذا زئت أمة أحدكم فليجلدها ، فاذا زنت فليجلدها ، فاذا زنت فليبعها ولو همفيرة » قال ابن شهاب الزهري : لا أدري فليبعها قاله في الثالثة أو في الرابعة ، والضفير الحبل ألخلق من الشعر ، ولأن الحد بني على التفضيل، فاذا لم يتبعض سنقط فيه المملوك كالشهادة والميراث • ومعنى قولنا : بني على التفضيل أى أن حد المملوك على النصف من حد الحر ، لأن الحر أفضل ، وحــــد الثيب أغلظ من حد البكر ، لأن الثيب أفضل ، ونساء النبي صلى الله عليه وسلم يضاعف عليهن العذاب لو أنين بفاحشة ، لأنهن أفضل ، وفيه احتراز من القطع في السرقة لأنه لم يبن على المفاضلة ، بل يستوى فيه الجميع ، وقولنا : قاذًا لم يتبعض ، احتراز من الجلد ومن عدد الزوجات والظلاق في حق المملوك ، فإن ذلك يتبعض •

فسرع اذا وجدت امرأة حاملات ولا زوج لها ـ سئلت ؛ فان اعترفت بالزنا وجب عليها الحد ، وان أنكرت الزنا لم يجب عليها الحد ، وقال مالك رحمه الله : يجب عليها الحد ، وقد روى عن عمر رضى

١١) الآية ٢٥ من سورة النساء .

الله عنه قوله: « الرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء اذا كان محصنا اذا ثبت بشهادة أو اعتراف أو حبل » دليلنا أنه يحتمل أن يكون من وطء شبهة أو اكراه ، والحد يدرا بالشبهة ، وما روى عن عمر رضى الله عنه فقد روى عنه خلافه ، وذلك أنه روى أنه أتى بامرأة حامل فسألها فقالت : لم أفسر ركبنى رجل ؟ فقال عمر رضى عنه : دعوها .

مسالة ولا يجب حد الزنا على امن زنى وهو لا يعلم تحسر الزنا ، لما روى أن رجلا قال ؛ رئيت البارجة ، فسئل فقال ؛ ما علمت أن الله حرمه فكتب ذلك الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فكتب : « أن كان علم أن الله حرمه فحدوه ، وأن لم يعلم فأعلموه ، فأن عاد فارجموه » وكذلك روى عن عثمان رضى الله عنه ، قان ترنى رجل وادعى أنه لم يعلم الحريمة أو نشأ فى بادية بعيدة من المسلمين قبل قوله ، لأن الظاهر أنه لا يعلم ، فأن وطىء المرتهن الجارية المرهونة باذن الراهن والدعى أنه لم يعلم تحريمه ففيه وجهان ، أحدهما : لا تقبل دعواه الا أن يكون قريب العهد بالاسلام ، أو وجهان ، أحدهما : لا تقبل دعواه الا أن يكون قريب العهد بالاسلام ، أو ناشأ فى بادية ، كما لو وطىء عنين المرهونة ، أو وطىء المرهونة بغير اذن ناشا فى بادية ، كما لو وطىء عنين المرهونة ، أو وطىء المرهونة بغير اذن تحريم الزنا ، والثانى : يقبل قوله ، لأن معرفة ذلك تحتاج الى فقه .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل وان وجد امراة في فراشه فظنها المته او زوجته فوطئها لم يلزمه الحد ، لانه يحتمل ما يدعيه من الشبهة .

فصسل وان كان احد الشريكين في الوطء صغيرا والآخر بالفا او احدهما مستيقظا والآخر نائما او احدهما عاقلا والآخر مجنونا او احدهما عالما بالتحريم والآخر جاهلا ؛ او احدهما مختسارا والآخر مستكرها ، او احدهما مسلما والآخر مستكرها ، وجب الحد على من هو من أهل الحد ، ولم يجب على الآخر ، الأن احدهما انفرد بما يوجب الحد ، وانفرد الآخر بما يسقط الجد ، فوجب الحد على احدهما ، وسقط عن الآخر ، وان كان احدهما الجد ، محصل والآخر غير محصن ، وجب على المحمن الرجم ، وعلى غير المحمن الجد والتغريب لأن احدهما انفرد بسبب الرجم ، والآخر انفرد بسبب الجلد والتغريب ، وان أقر أحدهما بالزنا وانكر الآخر وجب على القر الحد لما دوى والتغريب ، وان أقر أحدهما بالزنا وانكر الآخر وجب على القر الحد لما دوى والتغريب ، وان أقر أحدهما بالزنا وانكر الآخر وجب على القر الحد لما دوى الله عليه وسلم اليها فجحدت ، فحد الرجل » وروى أبو هريرة رضى الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((على ابنك جلد وتفريب عام » واغد يا انيس على امراة هذا فان اعترفت فارجمها)) فاوجب الحد على الرجل ، وعلق الرجم على اعتراف المراة هذا فان اعترفت فارجمها) فاوجب الحد على الرجل ، وعلق الرجم على اعتراف المراة .

فصد الله المعتمد المراة ليزنى بها فزنى بها ، او تزوج ذات رحم محرم فوطئها وهو يعتقد تحريمها ، وجب عليه الحد ، لأنه لا تأثير للعقد في اباحة وطئها ، فكان وجوده كعدمه ، وان ملك ذات رحم محرم ووطئها فغيه قولان ، احدهما : أنه يجب عليه الحد ، لأن ملكه لا يبيح وطاها بحال فلم يسقط الحد ، والثانى : أنه لا يجب عليه الحد ، وهو الصحيح ، لانه وطء في ملك فلم يجب به الحد ، كوطء أمته الحائف ؛ ولانه لا يختلف المذهب أنه يثبت به النسب ، وتصير الجارية أم وقد له ، فلم يجب به الحد ، فأن وطىء جارية مشتركة بينه وبين غيره لم يجب عليه الحد ، وقال أبو ثور : أن علم بتحريمها وجب عليه الحد ، لأن ملك البعض لا يبيح الوطء ، فلم يسقط الحد ، كملك ذات رحم محرم ، وهذا خطأ ، لانه اجتمع في الوطء ما يوجب الحد وما يسقط ، فعلب الاسقاط ، لأن مبنى الحد على الدرء والاسقاط ، وان وطىء جارية أبنه لم يجب عليه الحد ، لأن له قيها شبهة ، ويلحقه نسب ولدها ، قلم يلزمه الحد بوطنها ،

الشرح حديث سهل بن سعد الساعدي أخرجه أبو داود

وأحمد • وحديث أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى مضى تخريجه فى غير موضوع •

أما الأحكام فاذا وجد رجل امرأة على فراشه فظنها زوجته أو أمته فوطئها لم يجب عليه الحد و وقال أبو حنيفة : يجب عليه الحد الا ان زفت اليه امرأة ليلة الزفاف فقيل له : زففنا اليك امرأتك فوطئها : فلا يجب عليه الحد و دليلنا أنه وطئ امرأة معتقدا أنها زوجته فلم يجب عليه الحد كما لو زفت اليه امرأة ، وقيل له : هذه امرأتك فوطئها .

فروع وان زنى بالغ يصغيرة أو عاقل بمجلونة ، أو مستقط بنائمة ، أو مختار بمكرهة ، أو عالم بالتجريم بجاهلة بالتجريم وجب الحد على الرجل دون المرأة ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه من أهل وجوب الحد عليه ، فوجب عليه الحد كما لو كانت مساوية له ، وان زنى حربي مستأمن بسلمة وجب الحد على المرأة دون الرجل ، لأنها من أهل وجوب الحد ، وان زنى مجنون بعاقلة مكنته من نفسها أو زنى صغير بكبيرة أو جاهل بالتجريم بعالم أو استدخلت ذكر نائم في فرجها ، وجب الحد على المرأة دون الرجل ، وقال أبو حنيفة : الاعتبار بالرجل فاذا سقط الحد عن أحد الواطئين لمعنى يخصه مقط عن الآخر ، كما لو زنى المستأمن بمسلمة ، وان كان أحد الزانيين ثيا والآخر بكرا وجب على الثيب الرجم وعلى البكر الجلد والتغريب لأن كل واحد منهما انفرد بسبب ذلك ،

هسسالة اذا استأجر امرأة ليزنى بها فزنى بها أو تزوج ذات رحم كأمه أو أخته وامرأة ابنه أو أبيه أو امرأة طلقها ثلاثا ولم تتزوج زوجا غيره ، أو امرأة معتدة في عدتها ، أو تزوج خامسة فوطئها مع العلم بتحريمها وجب عليه الحد ، وبه قال الحسن وجابر بن زيد ومالك وأحمد وأصحابه وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو أيوب وابن أبي خيثمة واسحان بن راهويه ، وقال أبو حنيقة والثورى : لا حد عليه ، لأنه وطء تمكنت الشبهة منه فلم يوجب الحد كما لو اشترى أخته من الرضاع ثم وطنها ، وبيان الشبهة أنه قد وجدت صورة المبيح وهو عقد النكاح الذي هو سبب اللاباحة

عاذا لم يثبت حكمه وهو الأباحة بقهت صوارته شبعة دارئة للحد الذي يندرى، بالشبهات •

دليلنا ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى ذات رحم محرم فاقتلوه » ولحديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال : « لقيت خالى ومعه الراية فقلت : أين تريد ؟ قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه وآخذ ماله » أخرجه أصحاب السنن ولم يذكر ابن ماجه ولا الترمذى أخذ المال ، والحديث له طرق كثيرة منها ما رجاله رجال الصحيح ولأنه وطء فى غير ملك محرم بدواعيه غير مختلف فيه ، فاذا تعمده وجب الحد كالزنا ، فقولنا : فى غير ملك احتراز من وطء الحد الشريكين للجارية المستركة بينهما ، ومنه اذا وطىء أخته التى ملكها ، وقولنا : محرم بدواعيه المستركة بينهما ، ومنه اذا وطىء أخته التى ملكها ، وقولنا : محرم بدواعيه الأنكحة الفاسدة ، وان ملك أمه أو أخته فوطئها ، فهل يجب عليه الحد ؟ الأنكحة الفاسدة ، وان ملك أمه أو أخته فوطئها ، فهل يجب عليه الحد ، فيه قولان ، حكاهما الخراسانيون وجهين ، أحدهما : الا يجب عليه الحد ، ولو كان محرما كما لو وطىء امرأته الحائض ، والثانى : يجب عليه الحد ، ولو كان محرما كما لو وطىء امرأته الحائض ، والثانى : يجب عليه الحد ، لأن ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، لأن ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، لأن ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، الأخ ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، الأن ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، الأن ملكه لها لا يبيح له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، الأن ملكه لها لا يبيع له وطئها بحال ، قوجب عليه الحد ، الأخية والمه والمه بعب عليه الحد ، الأخ

فسوع وان وطيء امرأة بنكاح فاسد بولي غير رشيد أو نكاح متعة ، أو اذا نكح المرأة بغير ولي ، فوطئها لم يجب عليه الحد ، وقال الصيمري : أن كان شافعيا يعتقد أن النكاح بلا ولي لا يصح وجب عليه بوطء المرأة في النكاح بلا ولي ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال : اذا وطنها في النكاح بلا ولي وجب عليه الحد بكل حال ، لأن الأخبار في بطلائه ظاهرة ، والأول الصح ، لأنه نكاح مختلف في صحته ، فلم يجب به العد ، كما لو نكح امرأة من ولي فاسق ووطئها .

فسيرع اذا أباح له غيره وطاء جاريته فوطئها وجب عليه العد اذا كان عالما بتحريم ذلك • وقال أبو حنيفة : ان أباحت له زوجته جاريتها فوطنها لم يجب عليه الحد ، دليلنا أنه وطء محرم مجمع على تحريمه فوجب عليه الحد كما لو كانت لغير زوجته ، وإن زنى بجارية له عليها قصاص وجب عليه الحد ، وقال أبو حنيفة : لا يجب ، دليلنا أنه زنى بجارية لا يملكها وليس له فيها شبهة ملك ، فوجب عليه الحد كما لو كانت مرخونة عنده ، وأن زنى بجارية مشتركة بينه وبين غيره لم يجب عليه الحد سواء علم بتحريمه أو لم يعلم ، وقال أبو ثور : يجب عليه الحد ، دليلنا أنه اجتمع في الوطء ما يوجب الحد والاسقاط ، فعلم الاستقاط ، لأن الحدود تدرأ بالشية ، وملكه لعضها فيه اسقاط فيقط ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصل الفاحسة ما سبقكم بها من أحد من العالمين الفسماه فاحسة ، وقد قال عز وجل : ال ولا تقريوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الله ولأن الله عز وجل عقب بها قوم لوط بما لم يعتب به احدا ، فدل على تحريمه ومن فعل ذلك وهو ممن يجب عليه حد الزنا وجب عليه الحد ، وفي حده قولان أحدهما وهو المسهور من مذهبه ، أنه يجب فيه ما يجب في الزنا ، فان كان غير محصن وجب عليه الجلد والتقريب ، وان كان محصنا وجب عليه الرجم ، لما روى أو موسى الأشعرى دفي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الإاذا أي أبو موسى الأشعرى دفي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الإاذا أي يجب بالوطء فلختلف فيه البكر والتيب كحد الزنا ، والقول الثاني : أنه يجب عليه وسلم قال : انه يجب عليه وسلم قال : ((من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول عليه وسلم قال : ((من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول عليه وسلم قال : ((من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول عليه وسلم قال : ((من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول النه يقتل ؛ فيه وجهان احتماما انه يقتل بالسيف ، والثاني انه يرجم لأنه قتل بحب بالوطء فكان بالرجم كقتل الزنا .

⁽١) الآية ٨٠ من سورة الاعراف .

⁽١) الآية ٣٢ امن سلورة الاسراء .

أما قوله تعالى: « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن (١) » فقد جاءت فى سياق قوله تعالى: « قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم » الآية وقد جاء نظيره فى النهى عن الظاهر والناطن من المأثم فى قوله تعالى: « وذروا ظاهر الاثم وباطنه » فالنهى عما ظهر وما بظن لهى عن جنيع أنواع الفواحش ، وهى المعاصى وما عقد عليه القاب من المخالفة ، وظهر وبطن حالتان تستوفيان أقسام ما جعلت له من الأشياء ه

الله عنه ألم حديث آبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقد اخرجه البيهاتي وفي استاده محمد بن عبد الرحس قال البيهقي : لا أعرفه والحديث منكو بهذا الاستناد . ورواه أبنو الفتح الأزدى في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي موسى وفيه بشر بن المفضل البجلي وهو مجهول ، وقد أخرج الحديث أيضًا أبو داود الطيالسي في مستده عنه ، وقد أخرج أضحاب السنن عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسبول الله صلى الله عليه وسلم : « من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » وعن شعيد بن جبير ومجاهد عن ابن غباس : « في البكر يوجد على اللوطية يرجم » رواه أبو داود ، وقد أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال الحافظ ابن حجر : رجاله موثقون الا أن فيه اختلافا • قال الترمذي : وانما يعرف هذا الحديث عن ابن غياس عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه ، « ملعون من عمل عمل قوم لوط » ولم يذكر القتل هكذا حكاه الشوكاني عته • ثم قال : وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس وساق الحديث ثم قال : ويجاب عن ذلك بأنه قدد احتج به الشيخان ، وروى عنه مالك في الموطأ ، وقد استنكر النسائي هذا الحديث •

اما اللغات في فان لوطا اشتق اسمه من الفعل الاط الحوض بالطين الوطا طينه قال الليث : لوط كان نبيا بعثه الله الى قومه فكذبوه ، وأجدثوا.

⁽١) الآلة إدا من سورة الاأنعام .

ما أحدثوا فاشتق الناس من اسمه فعللا لمن فعل فعل قومه • قال فى اللسان : ولوط اسم ينصرف مع العجمة والتعريف وكذلك نوح ، قاله الجوهرى : وانما الزموهما الصرف لأن الاسم على ثلاثة أحرف أوسسة ساكن وهو على غاية الخفة ، فقاومات خفته أحد السبين ، وكذلك القياس فى هند ودعد الا أنهم لم يلزموا الصرف فى المؤنث ، وخيروك فيه بين الصرف فى المؤنث ، وخيروك فيه بين الصرف فى المؤنث ، وخيروك فيه بين

أما الأحكام فأنَّ اللواط (وهو التيان الذكور في أدبارهم) منجرم ، وهو من الكبائر لقوله تعالى : ﴿ أَذَ قَالَ لَقُومُهُ : أَنَّاتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾ فسماه فاحشة ، والله يقول : ﴿ قُلُ أَنْمَا حَرْمَ رَبِّي الْفُواحِشُ مَا تَثْهُرُ مَنْهَا وَمَا يَطْنُ ﴾ وَلَأَنْ اللهِ قَالَ : « أَتَأْتُونَ الذَّكُرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ، وَتَذْرُونَ مَا خَلَقَ الْكُم رَبِّكُم من أزواجكم ، بل أنتم قوم عادون » فويخهم على ذلك ربنا تبارك وتعالى ، وسماهم عادين 4 ولأن الله تعالى عاقب على هذا الفعل في الدنيا بما لم يعاقب على ذنب ، قال تعالى ﴿ فَلَمَا جَاءَ أَمُونَا جِعَلْنَا عَالِيهَا سَافِلُهَا ﴾ الآية ﴿ وَرُولَيْ حذيفة أرضى الله عنه أنَّ جبريل احتمل أرضهم فرفعها حتى سمع أهل سماء اللدنيا صوت كلابهم ٪ وأوقد تحتهم نارا وقلبهم عليها . وروى معساوية ابن قرة رضى الله عنب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجبريل عليمه السلام: « ما أحسن ما أثنى عليك ربك : (ذي (١) قوة عنسد ذي العرش مَكَينَ ، مطاع ثم أمين) فما قوتك ؟ وما أمانتك ؟ قال جبريل عليه السلام : أما أمانتي فَمَا أَمْرِت بِأَمْرَ قِطْ عِدُوتَ بِهِ الْي غَيْرِهِ ، وأَمَا قُولَي قَهْدُو أَنِّي قلمت مدائن قوم لوط من الأرض السفلي فكانت أربع مدائن في كل مدينة أربعمائة ألف مقاتل سؤى الذراري ، فهويت بها في الهوى حتى سبع أهل سماء الدنيا صياح الدجاج ونياح الكلاب ثم القيتها » ولم أقف على درجة هذا الخبر وانما ساقه صاحب البيان وغيره ولم يورده القرطبي على احتفاله بمثل هذا الخبر • وروى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله من يعسل عمل قوم لوظ _ ثلاثا _ ثم قال : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوظ فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أبو داود

ا (١) الآية ٢٠ من سورة التكوير .

والنرمذي وابن ماجه وأحمد والدارقظني • وأخرج البيعقي عن أبي بكر رضى الله عنه « أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء ، فسأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فكان من أشدهم يومئذ قولا على بن أبي طالب كرم الله وجهه قال : هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم الا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن تحسرقه بالنار ، فاختمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يحسرته بالنار ، فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد فأمره أن يحرقه بالنار » وفي استاده أرسال الا أنه روى من وجه آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عَلَى فَى قَصَةَ الَّذِي أَوْتِي كَالْنَسَاءَ قَالَ : يرجم ويحرق • وأخرج البيعقي عن ابن عباس أنه سئل عن حد اللوطي فكال : ينظر أعلى بناء في القرية فيرمي به منكسا ثم يتبع الحجارة ، وقد أخذ ابن الزبير في امارته بتحريق من هذا شأنه ، وقد روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه يرمي على اللوطي حائط . وهذا اجماع الصحابة على قتله ، وانبا الاختلاف بينهم في طريقـــة ألقتل وما يقتل به . هذا قوله والقول الثاني : أنه كالزنا بالفرج فيجلط ويغرب ان كان بكرا ، ويرجم إن كان ثيبا ، وهو المشهور من المذهب ، وبه قال الحسن البصري وعطاء والنخعي وقتادة والأوزاعي وآبو يوسف ومحمد بن الحسن لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا زني الرجل بالرجل فهما زانيان » فسماهما النبي صلى الله عليه وسلم زانين ، وقد تقرر حد الزاني في البكر والثيب ، ولأنه فرج يجب في الايلاج فيه الحد ، فقرق فيه بين البكر والثيب كفرج المرأة ، وما راوى عن الصحابة رضى الله عنهم محموالًا على أنهم فعلوا ذلك بَالثَيْبِ ، هذا مذهبنا ، وقال أبو حنيفة : لا يجب فيه الحد وانعًا فيه التعزير وقال ابن قدامة في المغنى في شرح عبارة الخرقي التي قال فيها : « ومن تلوط قتل بكرا كان أبو ثيبًا في أحدى الروايتين _ يعني عن أحســد _ والأخرى حكمه حكم الزاني » قال : ووجه الرواية الأولي قول النبي صلى الله عليه وسلم: « من اوجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أبو داود وفي لفظ : « فارجموا الأعلى والأسفل » والأنه أجماع الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم أجمعوا على قتله ، وأنما اختلفوا في صفته » واحتج أحمد رضي الله عنه يقول على عليه السلام ، وأنه كان يرى رجمه ،

ولان الله تعالى عذب قوم لوط بالرجم فينبغى أن يعاقب من فعل فعلهم بمثل عقوبتهم ، وقول من أسقط الحد عنه يخالف النص والاجماع ، وقياس الفرج على غيره لا يصح لما بينهما من الفرق .

وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : ولا يوافق أوا حيفة على القول بالتعزير أحد ، فاما المسعودي فقال : خرج هذا قولا ثالثا من اتيان البهيمة ، وليس بمشهور ، وما ذكرنا للقولين دليل على أبي حيفة ، فاذا قلنا : انه كالزنا في الفرج فلا كلام ، واذا قلنا : انه يقتل بكل حال قال الشيخ أبو اسحق هنا في المهذب : فكيف يقتل ؟ فيه وجهان ، وحكاهما المسعودي قولين أحدهما : أنه يقتل بالسيف ، لأن اطلاق القتل ينصرف الى القتبل بالسيف كما قلنا في قتل الردة ، والثاني : يقتل بالرجم ، لأنه قتل يجب بالزنا فكان مالقتل كرجم الثيب اذا زني في الفرج ،

فقال الشيخ أبق حامد وبعض أضحابنا الخراسانيين : لا يجب عليه العصب مولا واحدا ، لأنها محل شهوته ، ولأنه مختلف في اباحت من فان مالكا يبيحه في الزوجة وقال بعض أصحابنا الغراسانيين : هو كما لو وطيء بينحه في الزوجة وقال بعض أصحابنا الغراسانيين : هو كما لو وطيء أخته في ملكة هل يجب عليه الحد ؟ على القولين ، وإن الاط الرجل بعده و فاختلف الغراسانيونا فية حد قمنهم من قال : هو كما لو الاط بعبد غيره ، لأنه لا يستباح تحال ، ومنهم من قال : هو كما لو وطيء أخت في ملكة على القولين .

قال المسنف رحه الله تعالى

فصــل ومن حرمت مباشرته في الفرج بحكم الزنا واللواط حرمت مباشرته فيما دون الفرج بشهوة ، والدليل عليه قوله عز وجل : ((والدين هم لفروجهم حافظون الا على إزواجهم او ملكت إيمانهم فانهم غير ملومين)) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يخلون أحدكم بامراة ليست له بمحرم فان ثالثهما الشيطان)) فاذا حرمت الخلوة بها فلان تحرم المهاشرة أولى ، لانها ادعى الى الحرام ، فان فعل ذلك لم يجب عليه الحد لما روى

ابن مسعود رضى الله عنه ﴿ إِنْ رَجِلاَ جِاءِ الَى النّبِي صلى الله عليه وسلم فقال : إنى اختت امراة في البستان واصبت منها كل شيء غير الى لم الكحها فاعمل بى ما شنّت ، فقرا عليه (اقم العسلاة طرف النهاد ، وزلف من الليل ، ان الحسنات يذهبن السيئات) ويعزر عليه ، لأنه معصية ليس فيها حد ولا كفارة فشرع فيها التعزير ،

فصــل ويحرم اتيان المراة المراة لما دوى أبو موسى الأشعرى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ((أذا أنت المراة المراة فهما زانيتان آا ويجب فيه التعزير دون الحد ، لأنها مباشرة من غير ايلاج فوجب بها التعزير دون الحد كمباشرة الرجل المراة فيما دون الغرج .

الشعرج فوله تعالى « والذين هم لفروجهم حافظون » احدى آيات عشر في مطلع سورة المؤمنون، أخرج الترمذي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا تزل عليه الوحي سمج عند وجهه كدوى النحل ، وأنزل عليه يوما فمكتنا عنده ساعة فسرى عنه فاستقبل القبلة فرفع يديه وقال نـ « اللهم زدنا ولا تنقصنا ، ولرضنا وأيض عنا _ ثم قال أنزل على عشر آليات من أقامهن دخل الجنة _ ثم قرأ _ قد أفلج المؤمنون الذين هم في صالاتهم خاشمون ، والذين هم عن اللمو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لغروَّجهم حافظون ـُ الى قوله تعالى ــ · الذين يرثون الفردوس هم قيها خالدون » قال ابن العُربي : هذا العديث في الحكام القراآن _ "ثم قال ابن العربي": أمَّنْ غريب القرآنُ أن هذه الآيات العشر عامة في الرجال والنساء كسائر ألفاظ القرآن التي هي محتملة لهم ، فانها عامة فيهم الا قوله « والذين هم لفروجهم حافظون ؟ » فانما خاطب بها الرجال خاصة دون الزوجان ، بدليل قوله تعالى : « الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » وانما عرف حفظ المرأة فرجها من أوَّلَة أخر كآيات الاحصان عموما وخصوصا وغير ذلك من الأدلة • قال القرطبي : وعلى هذا التأويل في الآية فلا يحل لامرأة أن يطأها من تملُّكه أَجْمَاعًا من العلماء، الأنها غير داخلة في الآية، ولكنها لو أعتقته بعد ملكها له جاز له أن يتزوجها كما يجوز لغيره عند الجمهور • وروى عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة والشعبي والنخعي أنها لو أعتقته حين ملكته كانا على نكاحهما. • قال أبو عمر ـ يعني أبن عبد البرات والا يقول هذا أحد من فقهاء الأمصار، ،

لأن تملكها عندهم يبطل النكاح بينهما ، وايس ذلك بطلاق ، وانها هـ و فسخ للنكاح ، وأنها لو أعتقته بعد ملكها له لم يراجعها الا بنكاح جديد ، ولو كانت في عدة منه .

أما حديث: « لا يخلون رجل بامرأة ليست له بمحرم ، فان تالشهما الشيطان » أورده المندري في الترغيب والترهيب في كتاب النكاح ثم ساق حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخلون أحدكم بامرأة الا مع ذي محرم » .

وذكر في أحاديث الحمام عن ابن عباس عند الطبراني وفيه : ﴿ وَمَن كَانَ يُوْمِن بِاللهُ واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس بينها وبينه محرم ﴾ وللخرج الطبراني عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : ﴿ ابالهُ والخلوة بالنساء ﴾ والذي نفسى بيسده ما خلا رجل بامرأة اللا ودخل الشيطان بينهما ، ولأن ينهم منكبه منكب ابرأة لا تحل له » قال المعذري : حديث غريب •

العالم الحكام فان من حرمت مباشرته بالوطه في الفرج بحكم الزنا والمواط جرابت معاشرته فيما دون الفرج بشهوة لقوله تعالى: « والذين مم تفروحهم حافظ وق الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاضم غير ملومين » وحداً ليسى بواحد منهم ، وقولنا : بحكم الزنا احتراز من امراته الحائض والمحرمة والمعائمة فان باشر من تعجرم عليه مباشرته فيما دون الفرج بشهوة لم يجب عليه الحد لحديث الرجل الذي أصاب من امرأة كل شيء البحماع وأخر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك لم يقم عليه الحد .

ويجب عليه التعزير لأنه معصية لاحد فيها ولا كفارة .

ويحرم اتبان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم: « اذا أت المرأة المراة المرأة المراجب على كل واحدة منها الحد وهو مائة جلدة • دليلنا أنها مباشرة الا ايلاج فيها فلم يجب فيها الحد كما

لو باشر الرجل المرأة فيما دون الفرج ، ويعزران لأنها معصية لا حد فيهـــا ولا كفارة .

قال المصنف رحه الله تعالى

ويحرم اتيسان البهيمة لقسوله عز وجل ؟ ((والذين هم لفروجهم حافظون ، الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين)) (١) فأن اتى البهيمة وهو ممن يجب عليه حد الزنا ، ففيه تلالة أقوال أحدها : انه يجب عليه القتل لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليسه وسلم قال : ((من أتى بهيمة فاقتلوه ، واقتلوها ممه)) وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مِن وقع على بهيمـه فاقتلوه واقتلوها ممه » وكيف يقتل ؟ على الوجهين في اللواط ، والقول الثاني : انه كالزنا فأن كان غير محصن جلد وغرب ، وإن كان محصنا رجم ، لانه حسد يجب بالوطء ، فاختلف فيه البكر والثيب كحد الزنا . والقول الثالث : انه يجب فيه التعزير ، لأن الحد يجب للردع عما يشتهي ، وتميل اليه النفس ، ولهنئا وجب في شرب الخمس ولم يجب في شرب البول ، وقرج البهيمة لايشتهي فلم يجب فيه الحد ، وإما البعيمة فقد اختلف أصحابنا فيها ، فمنهم من قال: بجب قتلها ، لحديث ابن عباس وأبي هريرة ، ولأنها ربما أتت بولد مشوه الخلق ، ولأنها اذا بقيت كثر تعيير الفاعل بها ، ومنهم من قال : لا يجب قتلها لأن البهيمة لا تنبح لغير ماكلة ، وحديث ابن عباس يرويه عمرو اين آبي عمرو وهو ضعيف، وحديث أبيهريرة يرويه على بن مسهر، وقال أحد رحمه الله أ أن كأن روى هذا الحديث غير على والا فليس بشيء ، ومنهم من قال : إن كانت البهيمة مما تؤكل ذبحت ، وأن كانت مما لا تؤكل لم تذبح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ذبح الحيوان لغير ماكلة ، فان قلنا : انه يجب قتلها وهي مها يؤكل ففي أكلها وجهان احدهها: أنه يحسرم الأن ما أمر بقتاء لم يؤكل كالسبع ، والثاني أنه يحل اكلها لأنه حيوان مأكول ، دُبِحه مِن هو مِن أهل الذكاة ، وأن كانت البهيمة لغيره وجب عليه ضمانها ، أن كانت مما لا تؤكل ، وضمان ما نقص بالذبح أذا قائا أنها تؤكل لانه هــو السبب في اللافها وذيحها .

فصسسل وان وطىء امراة ميتة وهو من اهل الحد ففيه وجهان ، احدهما: انه يجب عليه الحد ، لانه ايلاج في فرج محرم ولا شبهة له فيسه فاشبه آذا كانت حية ، والثاني: انه لا يجب لانه لا يقصد فلا يجب فيه الحد.

⁽١) ألآية ٥ من سورة المؤمنون .

فصــل ويحرم الاستمناء لقوله عز وجل: ((والذين هم لفروجهم حافظون ، الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين)) ولانها مباشرة تفضى الى قطع النسل فحرم كاللواط ، قان فعل عزد ، ولم يحد لانها مباشرة محرمة من غير ابلاج فأشبهت مباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وبلاله التوفيق .

النبرح مضى الكلام آنف في تفسير قوله: « والذين هم الفروجهم حافظون » وكلام القاضي أبني بكر بن العربي والامام القرطبي •

أما حديثًا ابن عباس وأبي هريرة فان الأول رواه أبو داود والترمذي وأحمد من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » قال الترمذي : لا نعرفه الا من حديث عمرو بن أبي عمرو ، وروى أبو داود والترمذي من حديث عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال : « من أتى بهيمة فلا حد عليه » وقد روى أبن ماجه من حديث أبراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » وابراهيم بن اسماعيل قال قيه البخاري . منكر الحديث ، وقال قيه أحمد : ثقة ، وأخرجه أبو يعلى من حديث عبد العفار بن عبد الله بن الزبير عن على ابن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وساقه ، وذكر ابن عدى عن أبي يعلى أنه قال : بلغنا أن عبد الغفار رجع عنه ، وذكر ابن عدى أنهم كانوا لقنوه • قال الشوكاني : وأخرج هذا الحديث البيهقي بلفظ : « ملعون من وقع على بهيمة وقال : اقتلوه واقتلوها ، لا يقال هذه التي فعل بها كذا وكذا » ومال البيعقي الي تصحیحه ، ورواه أیضا عن طریق عباد بن منصدور عن عکرمة ، ورواه عبد الرازق عن ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة ، وابراهيم ضعیف ، وان کان الشافعی یقوی أمره ٠

اذا ثبت هذا فقد تبين لنسا أن هـ ذا الحديث لم ينفره به عمرو عن عكرمة كما قال الترمذي وانما رواه عن عكرمة جماعة ، وقد قال البيهقي :

رويناه عن عكرمة من أوجه ، مع أن تفرد عمرو بن أبي عمرو لا يقدح في الحديث ، فقد احتج به الشيخان ، ووثقه يحيى بن معين ، وقال البخارى : عمرو صدوق ، ولكنه روى عن عكرمة مناكير وقال الذهبى في الميزان : عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب : صدوق ، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول ، سمع أنسا ، وسعيد بن جبير وجماعة ، وعنه مالك والدراوردى ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال أبو داود : ليس بذاك ، وفي لفظ ليس بالقوى ، وقال أحمد وغيره : ما به بأس ، وروى عباس عن يحيى : لا يحتج بالقوى ، وقال في موضع آخر من كتاب عباس : كان يستضعف ، وكان بحديثه ، وقال في موضع آخر من كتاب عباس : كان يستضعف ، وكان مالك يروى عنه ، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى : ليس بالقوى الى أن قال : وروى أحمد بن أبي مربع عن ابن معين قال : عمرو بن أبي عمرو ثقة ونكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال .:

أما على بن مسهر الذى ساقه المصنف فى اسناد أبى هريرة فلم يذكره الذهبى فى الميزان حيث لم يذكر فيه الا من تكلم فيه ، وهو دليل على أن الذهبى يضعه فى مرتبة المجمع على فضله ونبله ، فهو على بن مسهر القرشى أبو الحسن الكوفى الحافظ هكذا عرفه الخزرجي فى التذهيب ، روى عن الأعمش واسماعيل بن أبى خالد وهشام بن عروة ، وعنه خالد بن مخلد ، وهناد ، وعبيد محمد المحاربي ، وقد وثقه ابن معين امام أهل النقد قال ابن منجويه مات سنة ١٨٩ ، أما حديث النهى من دبح الحيوان لغير مأكلة فقد خرجه النووى فى الصيد والذبائح ،

اما اللغات فقوله: (مشوه الخلق) قال ابن بطال فى شرح غريب المهدب: أى قبيح الخلق ، ومنه الحديث شاهت الوجوه: قبحت وفى القاموس: شاه وجهه شوها وشوهة: قبح ، كشوه كفرح ، فهو أشوه ، ولا تشوه على: لا تصيبنى بعين ، والشوهاء العابسة والجميلة ، ضد أو المفرطة رحب الشدقين والمنخرين والصغيرة الفم ، ضد ، ورجل شائه البصر ، وشاه البصر : حديده .

وقال الشاعر يصلف فرسا:

فهي شوهاء كالحوالق فوها مستجاف يضل فيه الشكليم

أما الأحكام فانه يحرم اتيان النهيمة لقوله تعمالي : « والذين هم لفروجهم حافظون، ألا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ، قبن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون (١) » فان فعل ذلك من يجب عليه حَدْ الزِنَا فَمَا الذَى يُجِبِ عليه ؟ فيه ثلاثة أقوال ، أجدها : يجب قتله بكرا كان أوثيها ، ويه قال أبو سلمة عبد الرحمين لمسا روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » قيل ابن عباس : ما شأن البهيمة تقبل ؟ فقال د انها ترى فيعال : هذه هذه وقد فعل بها ما فعل ، رواه أبو داود والنسائي • وروي أبو هروت، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من وقع علي بهيمـــة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » ولأن هذا الفرج لا يستباح بحال فغلظ فيه الحد فعلى هذا كيف يقتل؟ فيه وجهسان، أحدهما: بالسيف، والثاني: بالرجم، وقلم مضي دليلهما • والقول الثاني : إنه كالزنا في فرج المرأة فيجلد ويغسرب إن كان بكراً ، ويرجم أن كان ثيباً ، لأنه فرج يجب بالايلاج فيه الغسل ففرق فيه بين البكر والثيب كلم ج المرأة ، والثالث : أنه لا يَجَبُّ به الحد وأنسا فيب التعزير م وقد قال الشوكاني في النيل: « وقد اختلف أحل العلم فيمن وقع على بهيمة فأخرج البيهة ي عن جاير بن إربيد أنه قال : « أن آثان محصنا رجم » وروى أيضا عن الحسن البصري أنه قال : « همو بمنزلة الزاني » قال الحاكم : « أرى أن يجلد ولا يبلغ به الحد » وهو مجمع على تحريم اتيان البهيمة • قال العمراني في البيسان : القول الثالث عندنا قال به أكثر أهل العلم ، لأن الحد انها يجب في الايلاج بيتغي منه كمال اللذة وقرج البهيمة منما تعاقه النفس ولا يُفعله الا السفهاء قلم يجب فيه الحد كثرب البول ، ومن أُصْحَايِنَا مِنْ قَالَ : لا يُجِبُ بِهِ إلا التَّعَرِّيرِ قُولًا وَاحْدًا ، وَأَمَا النَّهَيِّمَةُ المُعْمُول بها فاختلف أصحابنا فيها فذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني انها ان كانت

⁽١) الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة المؤمنون .

مما تقرَّكل فلا خلاف أنها تذبح ، ولأى معنى تذبح ؟ فيه وجهان : احدهما : تذبح لكيلا تلد ولدا مشوها لما روى أن راعيــا أتى بهيمة فولدت خلقــا مشوها ، والثانئ : تذبح لئلا يقال : هذه وهذه قد فعل بها فبالمعنى الشنانى تقتل ، وبالمعنى الأول لم تقتل ، وائن أتاها فى دبرها ــ فان قلنا : تذبح لمــا رويناه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فاذا ذبحت هل يحل أكلها ؟ يبني على العلتين ، قان قلنا : تذبح فيه وجهان ، أحدهما : تذبح لما ذكرناه من العلتين فى التني يؤكل لحمها ، والثاني : لا تذبح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تمي عن ذبح الحيوان الا لمأكلة ، وهذا يذبح لا لمأكلة فقد أخرج النسائي والحاكم وصححه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من انسان يقتل عصفورا فما فوقها بعير حقها الا يسأله الله عز وجل عنها ، قيل : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : أن يذبحها فيأكلها ، والا يقطع رأسها ويرمى بها » وعلى هذا فهذا يذبح لغير مأكلة ، فلا يجوز ذبعه ، وذكر الشيخ أبو اسحق المصنف هنا وأبن الصباغ في الشامل : هل تذبح البهيمة المُقعول بها ؟ ثلاثة أبوجه أخذها : يجب ذبحها للخبرين ، والثاني : لا يجب ذبحها ، لأن البهيمة لا تذبح لغير مأكلة ، والخبران عندهما على هذا الوجه ضعيفان ، وقد رددنا القول بالضعف في تخريجنا للخبرين ، والثالث : ان كانت مما تؤكل وجب ذبحها ، وإن كانت منا لا تؤكل لم يجب ذبحها ، فاذا قلنا : يجب ذبحها وكانت مأكولة فهـــل يحل أكلها ؟ فيه وجهان ، فاذا قلنا : يجب ذبحها فذبحت نظرت ــ فان كان الذي فعل بها مالكها فلا ضمان عليه كما لو أتلفها ، وان فعل بها غيره فهل يجب عليه ضمانها ؟ فيه وجهان حكاهما المستعودي ، أحدهما : لا يجب ضمانها ، وهو قول العراقيين من أصحابنا ، لأنه حيوان أتلف من غير جناية فعلى هذا أن كانت مما لا يؤكل وجب جميع قيمتها ، وأن كانت مما يؤكل _ فان قلنا لا يحل أكلها _ وجب جميع قيمتها ، وان قلنا : يحل أكلها ، وجب ماربين قيمتها حية ومذبوحة ، وعلى من يجب ؟ فيه وجهان حكاهما أبو على الطبرى والمستعودي أحدهما : يجب في بهت المال لأنها قتلت لمصلحته • والثاني : يجب على الفاعل بها وهو المشهور لأنه هو السبب في

مسمستالة التر من يجب عليه حد الزنا مرة واحدة أنه زعي ، وجب عليه الحد ، وبه قال مالك وأبو ثور والحسن البصري وعثمان البتي وحماد بن أبي سليبًان وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعمل الفساروق رضى الله عنهما • وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن أبى ليلي وأحمد واسحاق ابن راهویه الا یجب علیه الحد حتی یقی أربح مرات ، فأما ابن أبني لیلی وأحمد رحمهما الله تعالى فقالا ﴿ اذا أقر أربع مرات في مجلس واحد أو في مجالس لزمه الحد ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : لا يجب عليه حتى يقر أربع مرات في أبربع مجالس ، دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي سأله ﴿ عَلَى ابنَكَ جِلدُ مَائَةً وَتَغْرِيبُ عَامٍ ﴾ والحد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، والاعتراف يقع على المرة الواحدة ، فقد أخرج مسلم والدارقطني وقال : هذا حديث ضحيح عن سليمان بن بريدة عن أبيه : « أن النبيّ صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله ، طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستعفري الله وتوبي البه ، فقالت : أبراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز بن مالك ، قال : وما داك؟ قالت : اللي حبلي من الزنا ، قال : أانت ؟ قالت : نعم ، فقال لها : حتى تضعى ما فى بطنك ، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، قال : فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : لا نرجمها وتدع وللها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل من الأفصار فقال : الى رضاعه يا نبى الله ، قال : فارجمهـــا » وأخرج مسلم وأصحاب السنن الا ابن ماجه أمن حديث عمران بن حصين : « أن امرأة من جهيئة أت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلي من الزنا فقالت : يا رسول الله أصبت حدا فأقمه على فلاعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال: أحسن اليها ، فاذا وضعت فأتنى ، فقعل ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها يا رسول الله وقد إزان ؟ قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله » •

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أصباب من هها أه

القاذورات شيئا فليستتر بستر الله ، فان من آبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد » والصفحة الاعتراف ، ولم يفرق •

فروع اذا أقر الأخرس أنه زنى وجب عليه الحد ، قال أبو حنيفة : لا يجب عليه الحد ، دليلنا أن من صح اقراره بغير الزنا صح اقراره بالزنا كالناطق •

فسرع وان أقر رجل أنه زنى بامرأة وأنكرت وجب عليه الحد دونها ، وقال أبو حنيفة : الا يجب عليه الحد ، وكذلك قال أبو يوسف قالا : لأنا صدقناها في انكارها فصار محكوما بكذبه ، فلا يقام عليه حد • وقال أحمد وأصحابه بقولنا •

دليلنا ما رؤى أبو داود وغيره عن سهل بن سعد عن النبى صلى الله عليه وسلم أن رجلا أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة فسماها له ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلاده الحد وتركها ، ولأن انتفاء ثبوته فى حقها لا يبطل اقراره كما لو سكتت أو كما لو لم يسأل ، ولأن عموم الخبر يقتضى وجوب الحد عليه باعترافه ، وهو قول عمر أذا كان الحب ل أو الاعتراف ، وقولهم : انسا صدقناها فى انكارها لا يصح ، فاننا لم نحكم بصدقها ، وانتفاء الحد انما كان لعدم المقتضى وهو الاقرار أو البينة ، لا لوجود التصديق ، بدليل ما لو سكتت أو لم تكمل البينة ،

وقد ثبت من حديث: « واغد يا أنيس على امراَة هـذا فان اعترفت فارجمها » فلا يجوز أن يكون قد جلد الابن وغربه الا باقراره دون أبيه ، وعلق رجم المراة على اعترافها •

فسوع اذا أقر أنه زنى فرجع عن اقراره وقال: لم أزن قبل رجوعه ولم يحد، وبه قال أبو حنيفة وهي احدى الروايتين عن مالك، وقال أبو ثور: لا يقبل رجوعه، وهي الرواية الأخرى عن مالك، وقال أحمد وأصحابه بقولنا، أن من شرط اقامة الحد بالاقرار البقاء عليه الى تمامه،

فان رجع عن اقراره أو هرب كف عنه ، وبهذا قال عطاء ويحيى بن معمر والزهرى وحماد واسحاق ، وأما قول أبي حنيفة فقد قال به أبو يوسف والحسن بن سعيد بن حبير وابن أبي لبلي ، قالوا : يقام عليه الحد والا يترك ، لأن ماعزا هرب فقتلوه ولم يتركوه ، وروى أنه قال : « ردوني الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومي هم غروني من نفسي ، وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلي ، قلم ينزعوا عنه حتى قتلوه » أخرجه أبو داود وغيره ، قالوا : لأنه لو قبل رجوعه للزمتهم ديته ، ولأنه أخرجه أبو داود وغيره ، قالوا : لأنه لو قبل رجوعه للزمتهم ديته ، ولأنه حتى وجب باقراره فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق ، وحكى عن الأوزاعي أنه أن رجع حد للفرية على نفسه ، وأن رجع عن السرقة والشرب ضرب دون الحد ، هذا كلامهم .

دلیلنا ما روی عن نعیم بن هزال آنه قال : « کان ماعز بن مالك ینیما في حجر أبي فوقع على جارية من الحي ، وأخبر بذلك أبي فقال له : بادر الى رسول الله صلى الله عايه وسلم قبل أن ينزل فيك قرآن ، فأني النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه ثم اعترف فأعرض عنه ، ثم اعترف فأعرض عنه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : الآن أقررت أربعًا فيمن ؟ قال : بفلانة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لعلك لمست ، قال: لا قال ، لعلك قبلت ؟ قال: لا قال: لعلك نظرت ، قال: لا ، قال: أنكتها ؟ قال : نعم فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب المرود في المكحلة ، والرشاء في البشر ؟ قال : نعم أتيت منها حرامًا ما يأتني الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تظهرني ، قأمر به فرجم ، فلما أصابه حر الحجارة ، قال : ردوني الى رسول الله صلى ا الله عليه وسلم فان قومي غروني ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هلا تركتموه ؟ » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث أبي بثوبك يا هزال ؟ » قموضع الدليل أن النبي ضلى الله عليه وسلم أعرض عنه أبرجع ، قلما لم يرجع عرض له بالرجوع ، ثم قال : هلا رددتموه ، وأنسا قال ذلك لعله يرجع ، فلو لم يقبل رجوعه لم يكن لذلك فائدة ، والمستحب أن يعرض للمقر بالزنا بالرجوع للخبر ، والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى باب اقامة الحد

لا يقيم الحدود على الأحرار الا الامام أو من فوض اليه الامام الأنه لم يقم حد على حر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذنه ، ولا في أيام الخلفاء الا باذنهم ، ولانه حق لله تعسالي يفتقر الى الاجتهساد ، ولا يؤمن في استيفائه الحيف ، فلم يجز بغير اذن الامام . ولا يلزم الامام أن يحضر اقامة الحمد ، ولا أن يبتدىء بالرجم ، الأن النبي صلى الله عليمه وسلم أمر برجم جِماعة ، ولم ينقل أنه حضر بنفسه ، ولا أنه رماهم بنفسه ، فأن ثبت الحسد على عبد باقراره ـ ومولاه حر مكلف عدل ـ فله أن يجلده في الزنا والقـذف والشرب لما روى على كرم الله واجهسه أن النبي صلى الله عليسه وسلم قال ا « اقيموا الحدود على ما ملكت ايمانكم » وقال عبد الرحمن بن أبي ليلي : (ادركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من ولائدهم في مجالسهم اذا زنت ﴾ وهل 🖬 أن يغربه ؟ فيه وجهان أحدهما : الله لا يغرب الا الامام لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « اذا زنت امة أحمدكم فتبين زناها فليجلدها الحمد ، ولا يترب عليهما ، ثم أذا زنت فليجلدها الحد، ولا يثرب عليها ، ثم اذا زنت فتبين زناها فليبعها وأو بحبل من شعر)) قامر بالجلا دون النفي والثاني وهو المذهب: أن له أن يقرب ، لحديث على كرم الله وجهه ، ولأن أبن عمر جلد امة له زنت ونفاها الى فداد ، ولأن من ملك الجلد ملك النفي كالامام ، وأن ثبت عليه الحد بالبيئة ففيــه وجهان احدهما : انه يجوز ، لانه يجوز ان يقيم عليه الحد ، وهو اللهب ، . الآنا قد جعلناه في حقه كالامام ، وكذلك في اقامة الحد عليه بالبيئة والثاني : انه لا يجوز ، لأنَّه يحتاج ألى تركية الشهود ، وذلك الى الحاكم ، فعلى هــذا اذا ثبت عند الحاكم بالبيئة جاز للسبيد أن يقيم الحد من غير اذنه ، وهل له ان يقطعه في السرقة ؟ فيه وجهان احدهما ! أنه لا يملك من جنس القطع ، ويملك من جنس الجلد وهو التعزير • والثاني ! أنه يملك وهو المنصوص في البويطي لحديث على كرم الله وجهه ، ولأن ابن عمر قطع عبدا له سرق ، وقطعت عائشة رضي الله عنها امة لها سرقت . ولأنه حد قملك السبيد اقامته على مملوكة كالجلد ، وله أن يقتله بالردة على قول من ملك اقامة الحد على المبد، وعلى قول من منع القطع: يجب أن لا يجوز له القتلِّ ، والصحيح أن حفصة رضي الله عنها قتلت امة لها سحرتها ، والقتلِّ بالسحر لا يكون الا في

كفر ، ولانه حد فملك المولى اقامته على الملوك كسائر الحدود ، وان كان المولى فاسقا ففيه وجهان أحدهما أنه يملك اقامة الحد لانه ولاية تثبت باللك ، فلم يمنع الفسق منها كترويج الأمة ، والثانى : أنه لا يملكه لأنه ولاية في اقامة الحد فمنع الفسق منها ، كولاية الحاكم ، وإن كانت أمراة فالمذهب أنه يجوز لها أقامة الحد ، لأن السافعي استعل بأن فاطمة عليها السلام جندت أمة لها نات ، وقال أبو على أبن أبى هريرة ألا يجوز لها لانها ولاية على الغير فلا تملكها المرأة كولاية الترويج ، فعلى هذا فيهن يقيم وجهان أحدهما : أنه يقيمه وليه الأن الأصل وليها في النكاح قياسا على ترويج أمتها ، والثاني : أنه يقيمه الامام لأن الأصل في اقامة الحد هو الامام ، فاذا سقطت ولاية الولى ثبت الأصل ، وأن كان للمولى مكاتب ففيه وجهان ذكرناهما في الكتابة .

الشرح حديث على كرم الله وجهه أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد والبيهقى والحاكم ووهم فاستدركه ، ولفظه : « أن خادما للنبى صلى الله عليه وسلم أن أقيم عليها الحد ، فأتيته فوجدتها لم تجف من دمها ، فأتيته فأخبرته فقال : اذا جفت من دمها فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » وفى لفظ عند أحمد قال : « أرسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد فوجدتها فى دمها ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم وسلم فأخبرته فقال لى : اذا تعالت من نفاسها فاجلدها خمسين » .

وحديث أبى هريرة رضى الله عنه فى الصحيحين باللفظ الذى ساقه المصنف ، ورواه أبو داود فى رواية وذكر فيه الرابعة : الحد والبيع ، وفى رواية عند الشيخين أيضا عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى قالا : سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الأمة اذا زنت ولم تحصن قال : ان زنت فاجلدوها ثم ان زئت فاجلدوها ، ولو بضغير ، قال ابن شهاب أبعد الثالثة ، أو الرابعة ؟ » .

وأثر عبد الرحمن بن أبي ليلي - وقد سميناه أثرا لتعلقه بعمل الأنصار الذين أدركهم - فقد أخرج مالك في الموطأ عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال: « أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولائد من ولائد الامارة خمسين خمسين في الزنا » وأما استدلال الشافعي

رضى الله عنه بعمل فاطمة عليها السلام فانه صحيح ، اذ روى ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الحلد وليدتها اذا زنت خمسين » •

أما أثرا ابن عمر وعائشة فسيأتي الكلام عليهما في السرقة ، والله المستعان .

اما اللغات فقوله: (الوليدة من ولائدهم) وليد من الولدان ، ووليدة من الولائد ، للصبى والصحية ، وغلام مولد ، وجارية مولدة ، وللدت عند العرب ونشأت مع أولادهم ، وتأدبت بآدابهم ، ومن المجاز ولدوا حديثا وكلاما: استحدثوه ، كلام مولد ، وتولدت العصبية فيما بينهم ، وأراض البلقاء تلد الزعفران ، قال الشاعر:

والليالي حبلي ليس يدري ما تلد

ورأيت وليدة من ولائد فلان ، ووليدا من ولدانه ، يريد الجارية والغلام استوصفا قبل أن يحتلما ، قوله : (ولا يثرب) والمصدر التثريب ، وهو التعنيف ، ويوضح هذا المعنى المراد رواية النسائى التي فيها : « ولا يعنفها »، وثرب عليه من باب ضرب : عتب ولام ، وثرب بالتشديد مبالغة وتكثير ، ومنه قوله تعالى : « الا تثريب عليكم اليوم (١) » وقال تبع :

فعوت عنهم عقو غير مثرب 💎 وتركتهم لعقباب يوم سرمد

قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيب الأسماء :

(زنى) قال الله تعالى: « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٢٠) » وقال تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا (٢٠) أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » يقال: ما الحكمة في أأن بدأ في الزنا بالمرأة ، وفي

 ⁽١) ٣ إلية ٩٢ من سورة يوسف .

⁽٢) الآية ٢ من سورة النور .

⁽٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

السرقة بالرجل ؟ وما الحكمة فى أن جعل حد السارق بعقوبة العضو الذى وقعت به الجناية وهو اليد وفى الزانى بغيره ؟ والجنواب عن الأول أن الزنى من المرأة أقبح ، فانه يترانب عليمه تلطيخ فراش الرجل وفساد الأنساب ، ولأنه فى العادة يستقبح منها أكثر ، وتبالغ هى فى اخفائه أكثر من الرجل ، وغير ذلك من الأمور التي تفتضى زيادة قبحه منها على الرجل ، ولهذا كان تقديمها أهم ، وأما السرقة ، فالفالب وقوعها من الرجال ، فقدموا لذلك ،

وأما الحكمة الثانية ، فلانه قطع يحصل به عقوبة محل التجناية من غير مفسدة ، وفي قطع الذكر مفسدة ، وهو إطال النسل المندوب الى اكثاره ، ولأن الحد لزجر المحدود وغيره ، فاذا قطعت اليد ظهرت العقوبة وحصل الزجر ، ولو قطع الذكر لم يدر به ولم يجمل قوله في المهنب : ولو قال للرجل : يا ازانية بالهاء ، كان قذفا ، لأن الهاء قد تزاد للمبالغة كقولهم : علامة ، ونسابة ، هكذا قاله جماعة من الصحابنا ، وأنكره آخرون .

قال الرافعي: لم يوض امام الجرمين وآخرون هــذا . قالوا : وليس هذا مما يجرى في القياس ، بل هو مستموع ولا يصبح أن يقال لمن يكثر القتل قاتلة ولا قتالة ، وأنما دليل كونه قد قال به أنه أذا حصلت الاشارة الى العين ، لم ينظر الى علامة التذكير والتأنيث كما لو قال لعبده : أنت حرة ، لأنه لحن لا يمنع الفهم ، ولا يدفع العار .

الما الأحكام فانه متى وجب حد الزنا أو السرقة أو الشرب لم يجز استيفاؤه الا بأمر الامام أو بأمر من فوض اليه الامام النظر في الأمر باقامة الحد، لأن الحدود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم لم تستوف الا بادفهم ، ولأن استيفاءها للامام ، فان تحاكم المتقادفان الى رجل من الرعية يصلح أن يكون حكما فهل يصح حكمه فيه ؟ واستيفاؤه له ؟ فيه وجهان نذكرهما في موضعهما ان شاء الله ،

قوله (ولا يلزم الامام أن يعضر الخ) وهذا صحيح ، فإن جملة ذلك

أنه يجوز للامام أن يحضر موضع الرجم ، ولا يلزمه العضور ، وحكى أن أبا حنيفة _ كما ذكر ذلك العمراني _ قال : يلزمه العضور ، دليلنا أنه قد رجم فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم ماعز والفامدية والجهنية واليهوديان، ولم يرو أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر رجم أحدهم ، وان ثبت الزنا بالبينة لم يلزم البينة حضور الرجم ، وان حضروا لم يلزمهم البداية بالرجم ، وكذلك ان حضر الامام لم يلزمه البداية بالرجم ، وبه قال مالك ، وفال أبو حنيفة : يلزمهم الحضور ، ويلزمهم البداية بالرجم ، ثم الامام ، ثم الناس ، دليلنا أنه قد رجم جماعة زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد أن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ برجم أحدهم ؛ لأنه قتل بحق الله ، فلم يكن من شرطه أن يبدأ به الامام أو الشهود كالقبل .

اذا وجب الحد على مملولة فللمولى أن يجعل اقامة ذلك الى الامام أو الى المنائب عنه ، فإن أراد أن يقيم ذلك بنفسه _ فإن كان حد الزنا والقدف والشرب وجب على المملوك باقراره _ جاز الممولى اقامته ، وبه قال جماعة من الصحابة ، ومن التابعين الحسن والنخعى وعلقمة والأسود ، ومن الفقهاء مالك وسفيان والأوزاعى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجهوز للمولى أن يقيم الحد على مملوكه ، انسا يجوز له تعزيره ، دليلنا ما سقناه من الأحاديث والآثار ،

وهل للمولى أن يغرب مملوكه بالزنا ؟ _ إذا قلنا يجب عليه التغريب ؟ _ فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي العباس ابن سريج : ليس نه أن يغربه ، وانما يغربه الايمام لأن الحديث لم يذكر انتغريب : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد » ولم يذكر التغريب ، والثاني وهو المذهب أن للمولى أن يغربه لقوله صلى الله عليه وسلم : « أقيسوا الحدود على ما ملكت أيمانكم » والتغريب من الحد ، وحكى الشيخ أبو حامد الاسفرايني أن من أصحابنا من قال : إذا جلده المولى غربه ، وإذا جلده الأمام غربه ، وإن شهدت البينة من قال : إذا جلده المولى غربه ، وإذا جلده الأمام غربه ، وإن شهدت البينة على المملوك بما يوجب الحد فهل يملك المولى سماعها ؟ فيه وجهان أحدهما : الله يملك ، لأن البينة تحتاج إلى البحث عن العدالة ، وذلك أمر

يغتقر الى الاجتهاد فكان الى الجاكم ، والثانى : أن للمولى أن يسمع البينة بذلك ويقيم الحد ، وهو المذهب ، لأن من جاز له اقامة الحد جاز له سماع البينة فيه كالحاكم ، وأما البحث عن العدالة فيمكن المولى ذلك كالحاكم ، وهل للمولى أن يقيم الحد بعلمه ؟ سيأتى في الأقضية من الجزء التاسم عشر ان شاء الله •

فـــرع المولي الذي يملك الحاد على مملوكه الاخلاف على المذهب أذا كان رجلا عاقلا بالغا مسلما حرا عدلا فله أقامة الحد على مملوكه لما ذكرناه ، وهل للوصى أن يقيم الحسد على رفيق الصغير ؟ فيه وجهساز حكاهما المسعودي بناء على أن له تزويج أمته وعبده وهل للفاسق الحاهل أن يقيم الحد ؟ فيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق المروزي : أن كان المولى يقيم الحد بنفسه فيحتاج أن يكون عادلًا عالمًا قويا له بطش ، بوان وكُلُّ مِن يُقيمُ له الحد فيحتاج أن يكون عادلًا عالمًا قوعًا له بطش، و والثاني : يجوز أن يكون فاسقا جاهلات وهو المنصوص في القديم ــ العموم الخطاب في الحديث ، ولأنها ولاية بحق الملك قلم يمنع القسق والجهل منها كولاية النكاح، وهل للكافر أنْ يقيم الحد على مُمَلُوكَه ؟ فيه وجَّهــان حكَّاهما الخراسانيون ، وتعليلهما ما ذكرناه في الفاسق ، وهل للسَّرَاة أن تقيم الحد على مملوكها ؟ فيه وجهانُ أحدهما : ولي المرأة كما تزوج أمتها • والثاني : لا يملك الا الحاكم ، لأن ذلك يستفاد بالولاية العامة لولاية الملك - فاذا حصلت ولاية الملك في ذلك يقيت الولاية العامة وهي ولاية الحاكم • وإن كان المولى مكاتبًا فهل له أن يقيم الحد على مملوكه ؟ فيه وجهان أحدهما : ليس له ذلك الآنه ليس من أهل الولاية ، والثاني : له لأنه مستفاد بالملك فسلكه المولى كسائر التصرفات ، وان كان عبدا بين شريكين لم يجز لأحدهما أَنْ يَقْيَمُ عَلَيْهِ الْحَدِ يَغِيرُ أَذِنَّ شَرِيكُهُ لأَنْهُ لِيسَ له أَنْ يَتَحِكُم فَي مَلْكُ شريكُه •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل والستحب أن يحضر اقامة الحد جماعة لقوله عز وجل : « وليشهد علم المائفة من المؤمنين » والستحب أن يكونوا أربعة لأن الحمد

يثبت بشهادتهم ، فأن كأن الحمد هو الجملد وكأن صحيحا قويا والزمان معتدل ، اقام الحد ولا يجوز تأخيره ، فان الفرض لا يجهوز تأخيره من غير عنر ، ولا يجرد ولا يمد ، لما روى عن عبد الله بن مسعود اله قال ١ ﴿ ليس في هسنده الأمة مد ، ولا تجريد ، ولا غل ولا صسفد » ويفسرق الضرب على الأعضاء ، ويتوقى الوجه والواضع الخوفة ، لما روى هنيدة بن خالد الكندى أنه شهد عليا كرم الله وجهه أقام على رجل حدا وقال للجلاد: « أضربه وأعط كل عضو منه حقه ، واتق وجهه ومذاكره » وعن عمر أنه أتى بجارية قسد فجرت فغال: ﴿ أَذْهُبَا بِهَا وَأَصْرِبَاهَا ﴾ ولا تَحْرَفًا لَهَا جِلِدًا ﴾ ولأَنْ القصيد الردع دون القتل • وان كان الحر شهديدا ، او كان مريضها مرضا يرجي برؤه ، أو كان مقطوعا ، أو أقيم عليه حد آخر ، ترك الى أن يمتدل الزمان ، ويبرأ من الرض أو القطع ، ويسكن ألم الحد لأنه اذا اقيم عليه الحد في هــده الأحوال أعان على قتله ، وأن كان نضو الخلق لا يطيق الضرب . أو مريضا لا يرجى برؤه ، جمع مائة شمراخ فضرب به دفعة واحدة ، لما روى سهل ابن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار: « إنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى ، فدخلت عليه جارية لبعضهم فوفع عليها ، فلما دخَّل عليه رجال من قومه يمودونه ذكر لهم ذلك ، وقال : استفتوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا: ما رأينا بأحد من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه اليك يا رسول الله لتفسخت عظامه، ما هو الا جلد على عظم ، فامر رسسول الله صلى الله حليه وسلم أن يأخذوا مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة ، لأنه لا يمكن ضربه بالسوط لأنه يتلف به ، ولا يمكن تركه لأنه يؤدي الى تعطيل الحد قال الشافعي رحمه الله: ولأنه اذا كانت الصلاة تختلف بأختلاف حانه فالحد بذلك أولى ، وإن وجب الحد على امرأة حامل لم يقم عليها الحد حتى تضع ، وقد بيناه في القصاص .

فصلل وإن أقيم الحد في الحال ألتي لا يجوز فيها أقامته فهلك منه لم يضمن ، لأن الحق قتله ، وإن أقيم في الحال ألتي لا يجوز أقامته لل فان كانت حاملا فتلف منه الجنين لل وجب الضمان ، لانه مضمون فلا يسقط ضمانه بجناية غيره ، وأن تلف المحدود فقد قال ؟ ((أنا أقيم الحد في شدة حر أو برد أو برد فهلك لا ضمان عليه)) وقال في ألام : أأ أذا ختن في شدة حر أو برد فتلف وجبت على عاقلته الدية)) فمن أصحابنا من نقل جواب كل وأحدة من السئلتين إلى الأخرى ، وجعلها على قولين ۽ أحدهما : لا يجب لانه هلك من حد . والثاني : أنه يجب لانه مفرط ومنهم من قال : لا يجب الضمان في الحد لانه منصوص عليه ، ويجب في الختان لانه ثبت بالاجتهاد ، وأن قلنا : أنه يضمن في القدر الذي يضمن وجهان ، أحدهما : أنه يضمن جميع الدية

لانه مفرط • والثاني أأنه يضمن نصف الدية لانه مات من واجب ومعظون فسقط النصف ووجب النصف •

الشرح وي أبو داود من حيث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن بعض الصحابة من الأنصار الحديث الذي ساقه المصنف في الفصيل وروى معناه ابن ماجه وأحمد ولكن قالاً: عن أبي أمامة بن سهل عن سعيد ابن سعد بن عبادة قال : « بين أبياتنا رويجل ضميف محدج ، فلم يزع الحي الا وهو على أمة من امائهم يخبث بها ، فلاكر ذلك سعد بن عبادة للنبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك الرجل مسلمًا فقال : اضربوه حده ؛ قالوا : يا رسول الله انه أضعف مما تحسب ، لو ضربناه مائه تتلناه ، فقال : خدوا له عشكالا فيم مائة شمراخ ثم اضربوه به ضربة واحدة ، قال: فقعلوا » وأخرجه الشافعي والبيهقي وقال: هذا هو المحفوظ عن أبي أمامة مرسلا ﴿ ورواه الدارقطتي عن قليح عن أبي سالم عن سهل بن سعد قال: وهم قليج والصواب عن أبي حازم عن أبي أمامةً بن سهل بن حنيف عن أبيه ، وهي رواية المصنف هكذا مضافة الى سهل بن حنيف أنه أخره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وأسلم • ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة عن أبي سعيد الخدري ورواه أبو داود امن حديث الزهري عن أبي أمامة عن رجل من الأنصار ولفظه : ﴿ أَنَّهُ اشْتَكُى رَجِلُ مِنْهُمْ حَتَّى أَضْنَى ۚ ، فعاد جَلَّدَةُ عَلَى عظم ، فدخلت عليه جارية فهش لها فوقع عليها ، فلما أتى عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك وقال : استفتوا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على حارية دخلت على ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا: ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه اليك لتفسيخت غظامه ، ما هو الا جلد على عظم ، فأبن رسلول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه ضربة واحدة » وأخرجه النسائي من طريق أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيب باللفظ الذي أخرجه أبن دااود وقد أعله الشوكاني بأن في اسناده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي • قال المنذري : لا يحتج به ، وهو كوفى • وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهم • وقال ف بلوغ المراد : اسناد هذا الحديث حسن ولكنه اختلف في وصله وارساله •

أما هنيدة بن خالد الكندى ويقال: النخعى قال ابن حجر في التقريب بن ربيب عمر وضى الله عنه ، وذكره ابن حبان في الصحابة ، وذكره في الطبقة الثانية من التابعين • وقال ابن عبد البر في الاستيعاب : هنيدة بن خالد الخزاعى له صحبة ، روى عنه أبو اسحاق السبيعى ، قاله الطبرى • وقال الخزاجى في التندهيب : روى عن على وروى عنه عدى بن تابت وأبو اسحاق ، وثقه ابن حبان أه •

أما اللغات ، فالأحرف: « مد . جريد • غل • صفة بضو • شمراخ ، المد: انشد والجذب • قال ابن طال فى شرح غريب المهذب : لغل بالفتح شد العنق بحيل أو غيره والغل بالضم الحيل ، والصفد بالسكان الفاء مصدر صفده بالجديد يصفده يخفف وشدد • والصفد بالتحريك : القيد وهو الغل فى العنق أيضا ، وجمعه أيضا أصفاد وصفد ، قال تعالى : « مقرنين فى الأصفاد (١) » والنضو : المهرول ، وقد أنضاه السفر : هزله • والشمراخ واحد الشماريخ وهو العثكال الذي يكون عليه البسر والرطب ، والعامة تقول : (شمروخ) •

اما الأحكام فالمستحب لملامام اذا أراد أن يقيم الحد أن يحضره طائفة من المسامين يشهدون اقامته لقوله تعالى: « وليشهد عدابهما طائفة من المؤمنين (٢) » واختلف الناس في عددهم ، فمذهبنا أن الطائفة ها هنا أربعة ، وذهب ابن عباس الى أن الطائفة ها هنا واحد فما فوقه ، وذهب عطاء وأحمد الى أن الطائفة ها هنا اثنان فما فوقهما ، وذهب الزهرى الى أنها ثلاثة ، وذهب ربيعة الا أنها خمسة ، وذهب الحسن البصرى الى أنها ها هنا عشرة ، وذهب مالك كمذهبنا الى أنها ها هنا أربعة ووجه القسائلين بواحد أنهم أرادوا واحدا مع الذي يقيم الحد ، لأن الذي يقيم الحد حاصل ضرورة ، فيتعين صرف الأمر الى غيره ، ووجه القائلين بالاثنين فما فوقهما أن الطائفة اسم لما زاد على الواحد وأقله اثنان ، ووجه القائلين بالاثنين بالاثنية فما

⁽۱) الآية ٩٤ من سورة ابراهيم .

⁽٢) الآية ٥ من سورة المؤمنون .

فوق ، لأن الطائفة جماعة ، وأقل الجمع ثلاثة ، دليلنا أن الأربعة هو العدد الذي يثبت به الزنا ، فوجب أن يكونوا هم الذين يحضرون اقامة الحد وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : قال الشافعي رحمه الله تعالى : جعل الله الطائفة ها هنا أربعة فأكثر ، وفي صلاة الخوف ثلاثة ، وفي قوله تعالى : « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم (١) » الآية واحدا فأكثر .

مسمالة اذا كان المحدود بكرا ظرت فيه ـ فان كان قويا صحمحا والزمان معتدل الحر والبرد ــ فانه يحلد ، ولا يخرد ولا يهد . وقال أبو حنيفة : يجردُ عن الثيابِ • دليلنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « ليس في هذه الأمة مد ولا تجريد ، ولا غل ، ولا صفد » ولا مخالف له في الصَّحَابة لا ويفرق الضرب على أعضبائه ، ويتوقى الوجَّه والمذاكير ، لما رُوي أَبُو هريزة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « اذا ضرب أحـــدكم فليتوق الوجه » ولقول على كرم الله وجهـــه للجلاد : « اضربه وأعط كل عضو منه حقه واتق وجهه ومذاكره » وراوى ذلك عن ابن عمر رضيُّ الله عنهما ﴾ ولأنَّ الوجه يتبين فيه اليسير ، والمذاكير مقتل • وهل يتوقى الرأس ؟ فيه وجهان ، أحدهمـــا وهو قول الماسرحـــي واختيار ابن الصباغ أنه يتوفاه لأنه مقتل ويخاف فيه العمى ولزوال العقل ، وكذلك الخاصرة مثله • والشباني وهو قول أكثر أصحابنا أنه الآيتوقي الرأس لما روى عن أبلي بكر رضى الله عنه وأرضاه أنه قال للحلاد ! اضرب الرئاس فان الشيطان فيله • ولأنه يكون مغطى في العيادة فلا يخياف تشويهه ، ولأن ضربه إبالسوط ، فلا يخاف فيه منه الموت ويضرب بسسوط بين سنوطين ، فليس هو بالحديد فيجرح ، ولا خلق فلا يؤلم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أراد أن يجلد رجلا فأتى بسوط خلق فقال : فوق هـــذا فأتى بسلوط حديد فقال بين هذين ، فأتى بسبوط قد لأن . **قطرت به** » ٠

⁽١) الآية ١٢٢ من أسورة التوبة .

ويضرب ضربا بين ضربين ، فلا يرفع الجلاد يده حتى يرى بياض ابطه ، ولا يضعها وضعا يسيرا ، ولكن يرفع ذراعه ويضرب ، ولأنه اذا رفع يده حتى يرى بياض ابطه وقع الضرب شديدا ، وربما جرحه ، واذا وضع يده وضعا يسيرا لم يحصل به ألم ، ويضرب الرجل قائما ويترك له يده يتقى بها ، ولا يقيد ولا يمد ، ولا يجرد عن تيابه ، بل يترك عليه قميص أو قمصان ، ولا يترك عليه جبة محشوة والا فروة ، لأنه يمنع من وصول الألم اليه ،

ر وتجلد المرأة جالسة ، ولأن ذلك أستر لها ، وتشد عليها امرأة ثيابها في حال الضرب لئلا ينكشف بدنها ، وتضرب ضربا بين ضربين لما رويناه على ، وروى أن جارية أقرت عند عمر أنها زنت فقالت : « أذهبت الجارية حسنها وجمالها ثم قال للرجلين اضرباها ولا تخرقا لها جلدا » فان كان البكر مريضا أو مقطوعاً أو محدوداً أخر جلده حتى يبرأ من مرضه وقطعه ، ويسكن ألم جَلَّدُهُ الْأُولُ ، وكذلك أن كان الزمان شديد الحر والبرد أخر جلَّده ختى ىعتدل الزمان ، لأن المقصود من جلده النكال والردع لا القتل ، فلو جلدناه في كل هذه الأحوال لم يؤمن أن يموت من ذلك • وان كان نضــو الخلق لا من علة ، لكنه نحيف البدن ، أو كان به مرض لا يرجى زواله كالمسلول والزمن ، فانه لا يحد حد الأقوياء ، وأكن يضرب بعثكال النخل ، وهـــو عرجونه فيؤنى بعرجون فيه مائة شمراخ فيضرب بها دفعة واحدة ، أو يضرب بأطراف الثياب والنعال • وقال مالك : لا يضرب الا بالسوط مائة مفرقة ، فان لم يكن أخر • وقال أبو حنيفة : يجمع مائة سوط ويضرب بها دفعــة واحدة • دليلنا ما روى أبو داود باستاده عن أبي أمامة عن أبيه سهل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار انه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فعاد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها ، وساق حديث المصنف ، وهذا نص في موضع الخلاف ، ولأنه لا يمكن ضربه بالمسوط لأنه يؤدي الى تلفه ، ولا يمكن تركه لأنه يؤدى الى تعطيل الحدود • فان سرق نضو الخلق أو المريض الذي لا يرجي زوال مراضه قهل يقطع ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يقطع ، لأنه ليس المقصود

منه القتل ، فلما لم يجز جلاه بالسوط لم يجز قطعه • والثاني : يقطع وهو المذهب لأننا لا يمكننا أن نقطعه قطعا لا يتفاف منه ، اذ كن القطع يعتاف منه البيراية فتركه يؤدى إلى اسقاط الحد بخلاف الجلد •

فسرع وان وجب الجلد على أمراء وهي حبلي لم تجالد حتى تضع الأن جلدها ربا كان سببا الله الأنها لأنها تضعف بالحمل ، و كذلك اذا ولدت لم يجز ضربها ما دامت نفساء ، لأن خروج الدم منها يضعفها قهى كالمريضة •

اذا ثبت هذا فكل موضع قلنا يجوز فيه أعامة الحد فأقيم الحدد فِماتُ المحدودُ وبلم إحب ضمانه ، الأن الحق قنمه ، وكل مِوضع قلنتا : لا يجوز إقامة الحال فيه فتقام الامام فينه مان كانت المراة حامان وتلف جملها _ وجب على الأمام ضماله ، لأنه متعد بدلك ، غان لم يعلم الأمام يِكُونِها حَامَلًا، فَهُلَ يُجِبُ ضَمَانِهِ ۚ فَيُ مَالِهِ أُولِ فَيَ بِيْتِ الْمَالُ كَافِيهُ هَوَ لَأَنْ مُضَي توجيههما في كتاب الضمان من الجزء الثالث عشر عدوان علم الاهام بكونها حاملا ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال: يجب ضمانه في ماله قولا واعدا ، الآن بيت المال أنما يجمل خطأ الإمام، وهذا عمد ، ومنهم من قال: فيله قوالان، وهو الأصح ، إذن اللاف الجنين لا يتأتي فيه الممد المحض ، والما يتلف بعمد الخطأ . وان لف المجدود فقد نص الشافعي وحيه الله على أن الأمام اذا أقام الحد على رجل في شابق حر أو برد قمات المحدود الا يجب ضمانه م او نص الشافعي رضي الله عنه أنه أذا أمر الخاتن فختن في شهدة الخراز البرد فمات المختيون وجب ضمانه ، نمن أضجابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى ، وخرجهما على قولين ، أحدهما : لا يجب عليه ضمانه لأنه تلف بما هو مستنجق عليه ، والثاني ، يجب عليه ضمانه ، لأنه تعدى بذلك، ومنهم من قال: لا يجب عليه ضمان المحدود لأن الحد منصوص عليه ، ويجب غليه ضمان المختون ، لأن الختان مجتهد قيه ، قاذا قلنا: يجب الضمان فكم يجب ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يجب عبيم الديمة أنه الأنه مَفْرِط ، والشَّاني : لا يَجِب الا تُصفُّ الدِّيَّة ، لأنه مات مَن وأُجِبّ ومعظور ، وفي محل الوجوب قولان أحدهما : في ماله ، والثاني : في بيت المال .

قال الصنف رحه الله تعالى

فصيحك وان وجب التغريب نفى الى مسافة يقصر فيها الصدلاة لأن ما دون ذلك في حكم الوضع الذي كان فيه من المنسع من القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثة أيام ، فأن رجع قبل انقضاء المدة رد الى الموضع الذي نَفي اليه ، فان أنقضت الدة فهو بالخيار بين الاقامة وبين العدود الى موضعه و وأن رأى الامام أن ينفيه الى أبعد من السيافة التي يقصر فيها الصلاة كان أم ذلك ، لأن عمر رضى الله عنه غرب الى الشام ، وغرب عثمان دضى الله عنمه الى مصر وان رأى أن يزيد على سمئة لم يجز ، لأن السمئة منصوص عليها ، والسافة مجتهد فيها ، وحكى عن أبي على ابن أبي هريرة انه قال يغرب الى حيث ينطلق عليه اسم الفربة ، وأن كان دون ما تقصر أليه الصملاة لأن القصمد تعذيبه بالغربة ، وذلك يحصمل بدون ما تقصر اليه الصلاة ، ولا تغرب المرأة الآفي صحبة ذي رحم محرم ، أو امرأة ثقة في صحبة مأمونة ، وأن لم تجد ذا رحم محرم ولا أمرأة نقة ، تتعلى بالخروج معها استؤجر من يخرج ممها ، ومن أين يستاجر ؟ فيه وجهان ، من اصحابنا من قال: يستأجر من ماليا لآنه حق عليها ، فكانت مؤنته عليها ، وان لم يكن لها مال استؤجر من بيت المال ، ومن أصحابنا من قال : يستأجر من بيت المال ، لانه حق لله عز وجل ، فكانت مؤنته من بيت المال ، فان لم يكن في بيت المال ما يستأجر به أستؤجر من مالها .

قصل وان كان الحد رجما - وكان صحيحا والزمان ممتدل - رجم لأن الحد لا يجوز تأخيره من غير عدر ، وان كان مريضا مرضا يرجى زواله أو الزمان مسرف الحر أو البرد ، ففيه وجهان احدهما : أنه لا يؤجل رجمه لأن القصد قتله فلا يمنع الحر والبرد والمرض منه ، والشانى : أنه لا يؤخر لأنه ربما رجع في خلال الرجم وقد أثر في جسمه الرجم ، فيمن انتصر والبرد والمرض على قتله ، وان كان امراة حاملا لم ترجم حتى تضع لينه يتلف به الجنين .

فصسل فان كان الرجوم رجلا لم يحفر له ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحفر لماعز ، ولأنه ليس بعورة ، وان كان امراة حفر لها لله دوى بريدة قال : « جاءت امراة من غامد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاعترفت بالزنا فامر قحفر لها الى صندرها ثم امر برجمها » لأن ذلك استر لها .

فصحال وان هرب المرجوم من الرجم - فان كان الحد ثبت بالبينة - اتبع ورجم ، لانه لا سبيل الى تركه ، وأن ثبت بالإقرار لم يشع لا روى أبو سعيد الخدرى قال ١ ((جاء ماعز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ان الأخر زنى ، وذكر الى أن قال: اذهبوا بهذا فارجهوه فأتينا به مكانا قليل الحجارة ، فلما رميناه اشتد من بين ابدينا يسعى فتبعناه ، فاتى بنا حرة كثيرة الحجارة فقام ونصب نفسه ، فرميناه حتى قتلناه ، ثم اجتمعنا الى دسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سبحان الله فهلا خليتم عنه حين سعى من بين أيديكم)) وأن وقف وأقام على الاقرار رجم ، وأن رجع عن الاقرار لم يرجم ، لأن رجوعه مقبول ، وبالله التوفيق .

الشرح حديث أبى سبعيد الخدرى آخرجه أبو داود عن أبى كامل شيخ أبى داود ثنا يزيد بيعنى ابن زريع بوثنا أحمد بن منيع عن يحيى بن زكريا ، وهذا لفظه عن داود عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال : « لما أمر النبى صلى الله عليه وسلم برجم ماعز بن مالك خرجنا الى البقيع ، فوالله ما أوثقناه والاحفرنا له ، ولكنه قام لنا ، قال أبو كامل : قال : فرميناه بالعظام والمدر والخزف ، فاشتد واشتددنا خلفه حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا فرميناه بحلاميد الحرة حتى سكت ، فما استغفر له والا سبه » .

أما اللغات قوله: (والزمان معتدل) الزمان والزمن اسم القليل من الوقت وكثيره وقال أبو الهيثم: الزمان زمان الرطب والفاكهة الإزمان الحر والبرد، قال: ويكون الزمان شهرين الى ستة آشهر وقوله: (الأخر) الألف المهموزة غير مبدودة، بعدها خاء مكسورة بمعنى الأبعد، ويقال فى الشتم: أبعد الله الأخر: وقال فى التلويح: أى الغائب البعيد المتأخر، ويقال هذا عند شتم الانسان من يخاطبه كأنه نزهه بذلك أفاده ابن بطال، والحرة نتوه بركاني ينجم عنه تناش الأحجار والصخور المع كثرتها ولأنها بقايا براكين فانها تكون سودا نخرة، وجمع الحرة حرار الوحرات وأحرون جمع أحرة، وحرين جمع حرة والواو والنون زائدتان و

اما الأحكام فانه يغرب البكرسنة مع الجلد، وفي العبد قولان، وقد مضى الدليل عليه، ولا يجوز الزيادة على السنة للخبر، وأقل مسافة التغريب ما تقصر به الصلاة، وقال أبو على ابن آبى هريرة: يكفى التغريب الى دون مسافة القصر، لقوله صلى الله عليه وسلم: «تغريب عام» ولم يفرق، والمذهب الأول، لأن ما دون مسافة القصر في حكم بلد الاقامة، وان رأى الامام أن يغرب الى مسافة أكثر من مسافة القصر جاز، لأن عمر رضى الله عنه غرب من المدينة الى الشام، وغرب عثمان رضى الله عنه منها الى مصر، وان كان الزاني غريبا في البلد الذي زنى فيه لم يمتنع بالاقامة في تلك البلدة، بل يخرج منها الى بلد تقصر اليه الصلاة من البلد الذي رنى فيه نم وان أراد أن يرجع الى وطنه وبينهما مسافة القصر أو أكثر منع من ذلك ، لأن القصد بالتغريب تعديبه، وذلك الا يحصل برجوعه الى وطنه و وهني من ذلك ، لأن القصد بالتغريب سنه مفرفة ؟ يحتمل أن يكون على وجهين أن يرجع الى وطنه وبين أن الوجع لأن الواجب قد حصل وطنه وبين أن الا برجع لأن الواجب قد حصل و الله وبين أن الا برجع لأن الواجب قد حصل و الله وبين أن الا برجع الن الواجب قد حصل و الله وبين أن الا إلى النه الله الدسلة وبين أن الواجب قد حصل و الله وبين أن الله وبين أن الواجب قد حصل و الله وبين أن الواجب قد حصل و الله وبين أن الواجب قد حصل و الله وبين أن الواجه قد حصل و الله و بين أن الواجه و الله و بين أن الواجه قد حصل و الله و بين أن الواجه و بين الواجه و بين أن الواجه و بين الواجه و بين أن الواجه و بين أن الواجه و بين الواجه و بين الواد

امرأة لتخرج معها ، ومن أين يستأجر ؟ فيه وجهان ، أحدهما : من مالها ، لأن ذلك واجب عليها ، فأن لم يكن لها مال ، كانت من بيت المال ، لأنه حق لله فكانت مؤتته من بيت المال ، لأنه حق لله فكانت مؤتته من بيت المال ، فأن لم يكن فيه شيء أو كان ولكنه يحتاج اليه لما هو أهم من ذلك ، كان في مالها ، لأنه واجب عليها .

مسالة وأن كان الزاني ثيبا نظر فيه ـ فان كان صحيحا قوياً ، والزمان معتدل الحر والبرد - رجم ، وان كان مريضا أو في شدة حر أو بود ــ فاختلف أصحابنا قيه ــ فقيال أين الصباغ : أن ثبت زناه بالبينــة رجه ، وأن ثبت باقراره فيه وجهان ، أحدهما : يؤخر رجمه الى أن يبرأ مرضه ، ويعتدل الزمان ، لأنه لا يؤمن أن يرجع عن اقراره بعث أن رجم بعض الرجم ، فيؤدى ذلك مع المرض الو شهدة الحر والبرد الي تلفه • والناني: يرجم ولا يؤخر ، لأن الزنا قد ثبت عليه ووجب رجمه فلم يؤخر كما لو ثبت زناه بالبيلة ، وما ذكره في الأول يبطل بالزنا اذا ثبت بالبينــة أنه يجوز أن يرجع الشهود بعد أن رجم بعض الرجم فيسقط عنه الرجم ، ومع هذا لا يؤخر الرَّجم 4 وقال الشيخ أبو استعاق هنا في المهذب : هُلَّ يؤخر الرجم مع المرض أو شدة الحر أو البرد؟ فيه وجهان ، ولم يفرق بين أنَّ يُثبت الزنا بالبينة ﴿وَ بِالْأَقْرَارَ ﴾ الا أن تعليله يدل على أنه أزاد أذا ثبت الزنا بالاقرار أنه يؤخر ، قال : لأنه ربما رجع عن اقراره في حال الرجم . وقال الشبيخ آبو حاملًا الاستقرابتي : إن كان مريضًا فان الرجم يؤخر بكل حَالِهِ سَنُواءَ كَانَ يَرْجَى زُوالهُ أَوْ مَمَا لَلَّ يُرْجَى زُوالهُ ، وَانْ كَانْ فَى شَلَّاةُ الْحَلّ أَوْ البرد فَفِيهُ ثَلاثَةً أُوجِهِ ، أحدها : يرجم في الحال ، والثاني : إن ثبت بالاقرار لم يرجم ، وأن ثبت بالبينة رجم ، دليلهما قد مضى • والثالث : أن ثبت زياه بالبينة أخل رجمه ، وان ثبت بالاقرار رجم ، لأنه هتك نفسله باقراره ، والأول أصبح .

فسرع وإذا أربيد رجم الزاني نظرت _ فان كان برجلا _ لم يحفر له سواء ثبت زناه بالسينة أو بالاقرار، لأن النبي صلى الله عليه وسلم امرأة _ فهل يحفر لها ؟ _ اختلف أصحابنا فيه ، فقال الشيخ أبو حامد : ان ثبت زناها بالبينة حفر لها ، لأنها عورة ، وان ثبت زناها باقرارها لم بحفر لها ، لأنها ربما هربت فيكون رجوعا ، ولا يمكنها ذلك = وقال القاضى أبو حامد المروروذي : ان ثبت زناها بالبينة فهو بالخيار بين أن يحفر لهدا ولا يحفر أها ، وان ثبت باقرارها لم يحفر لها • وقال القاضى أبو الطيب : هو بالخيار بين أن يحفر لها أو الا يحفر لها سدواء ثبت زناها بالبينة أن يحفر لها أو الا يحفر لها سدواء ثبت زناها بالبينة أن بالاقرار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حفر للعامدية الى تديها ولم يحفر للجهنية • وكان قد ثبت زناها بالاقرار • وقال المصنف : يحفر للمرأة ، ولم يفرق بين أن ثبت بالاقرار أو بدونه لأن ذلك استر لها •

فسرع وان وجب الرجم على المرأة حيلى لم ترجم حتى تضع ، لما ذكرناه في الغامدية والجهنية ، وروى أن عمر رضى الله عنه أراد آن يرجم المرأة حاملا ، فقال له معاذ رضى الله عنه : ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في جوفها ، فتركها • وان وجد للولد من يرضعه رجمت بعد ما تسقيه الأم اللبا ، لأنه لا يعيش الا بذلك • وان لم يوجد له من يرضعه لم ترجم حتى تفطمه لما ذكرناه في حديث الغامدية •

فرع وان هرب المرجوم في حال الرجم تظرت منا ثبت زناه بالبينة ما اتبع ورجم الى أن يموت لأنه لا سبيل الى تركه ، وان ثبت زناه باقراره لم يتبع لما روى أن ماعز بن مالك لما وجد ألم الحجارة فر بين أيد يهم ، فتتبعوه ورجموه حتى مات ، ثم ذكروا ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « هلا خليتموه حين سعى بين أيديكم » ولأنه لو رجع عن اقراره لقبل رجوعه ، فكان الظاهر عن حاله لما هرب منهم أنه رجع عن اقراره ، فان هرب ولم يصرح بالرجوع وتبعوه ورجموه حتى قتلوه لم يجب عليهم ضمانه ، لأن انتبى صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم ضمان ماعز ، ولأن هربه يحتمل الرجوع وغيره ، فلم يجب عليهم الضمان بالشك ،

فسرع ويعسل المرجوم ويصلى عليه ان كان مسلما ، وقال مالك : لا يصلى عليه و دليانا أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالعامدية فرجمت وصلى عليها ودفنت ، وأمرهم أن يصلوا على الجهنية فقال عمر رضى الله عنه : نصلى عليها وقد زنت ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « نقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت شيئا أفضل من أنها جادت بنفسها لله تعالى » • وقال ابن قدامة فى المغنى من كتب الحنابلة : الا خلاف فى تفسيلهما ودفنهما ، وأكثر أهل العلم يرون الصلاة عليهما • قال الامام أحمد : سئل على رضى الله عنه عن شراحة وكان رجمها فقال : اصنعوا بها كب صنعون بموتاكم ، وصلى عليها • وقال مالك : من قتله الامام في حد لا نصلى عليه ، لأن جابرا قال في حديث ماعز ؛ « فرجم حتى مات فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : خيرا ولم يضل عليه » • متفق عليه • أه •

دليلنا ما سقناه من حديث الصلاة على الجهنية وهو ثابت من حديث عمران بن حصين عند أبى داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح و في مسرع ويكره اقامة الحد في المسجد ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، وقال ابن أبي ايلي : لا يكره و دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستقاد في المسجد كما مضى تخريج ذلك في الجنايات ، كما نهى أن تنشد فيه الأشعار أو تقام فيه الحدود و فان أقيم الحد في المسجد سقط الفرض ، لأن النهى يعود الى المسجد لا الى الحد ، فسقط به الفرض كالصلاة في دار معصوبة والله تعالى أعلم بالصواب و

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب حد القذف

القدف محرم ، والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ! « اجتنبوا السبع الويقات ، قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله عز وجل = والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، واكل الربا ، وأكل ملل اليتيم ، والتولى إوم الرحف ، وقدف المحسنات)) .

فصلل اذا قدف بالغ عاقل مختار مسلم أو كافر التزم حقوق المسلمين من مرتد أو ذمى أو معاهد لله محصلنا ليس بولد له بوطء يوجب الحد أ وجب عليه الحد ، فان كان حرا جلد تمانين جلدة ، لقوله تمانين (والذين () يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » وأن كان معلوكا جلد اربعين لما روى يحيى بن سعيد الانصارى قال : (ضرب أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم معلوكا افترى على حر ثمانين جلدة ، فبلغ ذلك عبد الله بن عامر بن ربيعة فقال : ادركت النساس من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والى اليوم فما رايت احدا ضرب المعلوك المغترى على أنحر أمان في عبد قلف حرا نصف الحد ، ولائه حد يتبعض عليا كرم الله وجهه قال في عبد قلف حرا نصف الحد ، ولائه حد يتبعض فكان المعلوك على النصف من الحر كحد الزنا .

قصسل وان قلف غير محصن لم يجب عليه الحد لقوله عز وجل: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فعل على أنه اذا قعدف غير محصن لم يجلد ، والمحصن الذي يجب الحد بقذفه من الرجال والنساء من اجتمع فيه البلوغ ، والعقل ، والاسلام ، والحرية ، والعفة عن الزنا ، فان قلف صغيرا ، أو مجنونا ، لم يجب به عليه الحد ، لأن ما يرمى به الصغير والمجنون لو تحقق لم يجب به الحد ، فلم يجب المحد على القاذف ، كما لو قذف بالفا عاقلا بما دون الوطء ، وان قلف كافرا لم يجب عليه الحد، ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه لم يجب عليه الحد، ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه

⁽١) الآية } من سورة النور .

وسلم قال: ((من اشراد بالله فليس بمحصن)) وان قدف مملوكا لم يجب عليه الحد ، لأن نقص الرق يمنع كمال الحد فيمنع وجوب الحد على قاذف ، وان قذف زانيا لم يجب عليه الحد لقوله عز وجل: ((والذين الممون الحصنات ثم لم ياتوا باربطة شهداء فاجلدوهم ثماثين جلدة)) فاسقط الحد عنه أذا ثبت أنه زنى ، فدل على أنه أذا قذفه وهو زان لم يجب عليه الحد ، وأن قذف من وطىء في عبر ملك وطنا محرما لا يجب به الحد ، كمن وطىء أمرأة ظنها زوجته أو وطىء في نكاح مختلف في صحته ، ففيه وجهان ، أحدهما : أنه لا يجب عليه الحد ، لأنه وطء محرم لم يصادف ملكا فسقط به الاحصان تالزنا ، والثاني : أنه يجب لأنه وطء محرم لم يصادف ملكا فسقط به الاحصان كما لو وطىء زوجته وهي حائض ،

السمرح قوله تعالى: « والذين يرمون المحسنات ثم لم يأو الربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » قال سعيد بن جبير سبها ما قيل في عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها • وقيل : بل نزلت بسبب القذفة عاما لا في تلك النازلة • وقال ابن المنذر : لم نجد في أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرا يدل على تصريح القذف ، وظاهر كتاب الله تعالى مستغنى به ، دالا على القذف الذي يوجب الحد ، وأهل العلم على ذلك مجمعون •

أما حديث أبي هر الله فقد مرضى في غير موضع وهو متفق غليه أو وحديث ابن عمر الخرجه البيهقي ورواية ابن عمران : « نليس بمحصن » بالبنساء للمجهول ، وفي رواية عند البيهقي أيضا : « الا يحصن أهل الشرك بالله شيئا » فيكون مقتضاء أنهم لا يحصنون بالفاعلية ويشهد لرواية البيهقي الأخيرة قصة كعب بن مالك حين أراد أن يتزوج كتابية فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم قائلا : « أنها لا تحصنك » ويشهد لذلك أيضا قراءة والمحصنات كسر الها لا تحصنك » ويشهد لذلك أيضا قراءة والمحصنات كسر الهاد كما ساتي في اللغات ،

أما خبر يحيى بن سعيد الأنصارى فعند البيهقى ، وقد رواه مالك فى الموطأ عن عبد الله بن رابيعة قال : «أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم بضربون المملوك اذا قذف الا أربعين سوطاً » •

أما اللغات فقوله تعمالي : « والذين يرمون » يعني يسمبون » واستعير له اسم الزمي لأنه اذاية بالقول ، قال النابغة :

وجرح اللسان كجرح اليد

وقال غيره

رمانی بأمر: كنت منه ووالدی برینا ومن أجل الطوی رمانی

وكما سمى الرمى بالحجارة قدمًا كذلك بسمى الرمى بالقول قدفا ، وفي حديث الملاعنة : « أن أبن أمية قدف المرأته بشريك بن السمعاء ؛ أي رماها » •

(والمحصنات) بكسر الصاد وفتحها قراءَبان للجمهور وقد مضى لنا تفصيل دلك فى أول كتاب الحدود وفى كتاب النكاح قبله ، وقوله : (افترى على حر) أى كذب وقال تعالى : « لا تفتروا على الله كذبا » .

حد القذف

قال تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ، الا الدين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم (١٠-)

وروى البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « اجتنبوا السبع الوبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل الربا وأكل ملل اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » وقال تعالى: (أن الذين يراوف المحصنات المؤمنات الغافلات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم (٢)).

⁽¹⁾ الآية ٤ ٤ أن من سورة النوار . (٢) الآية ٢٣ من سورة النون .

وقد بينت الآيتان الأوليين العقوبة وبينت الآية الأخرى مع الحديث الجريمة ، فرمى المحصنات بلا ريب بالزنا جريمة وعقوبتها هي الجلد ثمانون حلدة .

لكن هل يدخل رمى الرجال فى الجريمة والعقوبة فى الأمر ، فيعد رميهم جريمة ويكون غليها العقاب ، لقد اتفق فقهاء الأمصار على أن رمى المحصنين كرمى المحصنات على سواء ، والحكم القرآنى الا يخص أحد الجنسين دون الآخر ، فخطاب الرجال خطاب للنساء أيضا ، وذكر الرجال فى الأحكام ذكر النساء بمقتضى قانون التساوى فى الأحكام ، وكذلك اذا ذكر النساء ، فقانون التساوى فى الأحكام ، وكذلك اذا ذكر النساء ، فقانون التساوى فى الأحكام يوجب أن يطبق الحكم أيضا على الرجال ، وقد أقر قانون التساوى الظاهرية الذين يأخذون بظواهر الألفاظ فقرروا أن كل حكم يذكر فيه أحد الجنسين يكون ذكر للآخر الا فرق بين أن يكون هو الرجال أو النساء ، اللا أذا ثبت تخصيص النص بأحدهما دون الآخر ، وليس ما يوجب التخصيص ، فبقى قانون التسوية فى الحكم على مقتضاه من غير تخصيص .

وفوق ذلك فان الحكمة من حد القذف وهو الرمى بالزنا كما تبين هو منع أن تشيع الفاحشة فى المؤمنين بكثرة الترامى بها وسهولة قولها كما قال تعالى: « أن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون (١) » تتحقق فى المرأة والرجل على سواء وأن رمى الرجال الذين اشتهروا بالعفة والتقوى بهذه الفاحشة من غير بينة يحل عرى الأخلاق ويسهل ارتكاب هذه الجريبة من يتردد فيها من الشباب •

ويصح أن ننبه هذا الى أن بعض فرق الخوارج يقولون : ان حد القذف الوارد فى النص هو خاص برمى النساء دون الرجال ، لأن النص وارد فيهن فيقتصر على مورده ، ولأن رمى المرأة بالزنا أشد تأثيرا فى حياتها من رمى

⁽١) الآية ١٩ من أسورة النور .

الرجل ، لأن الدنس اذا لحقها من هذه لا يمحى عاره من حياتها ، وأما من يقذف الرجال فانه لا ينطبق عليه النص ، لأن تعميم تطبيق النصوص انما يكون حيث انساوى ولا تساوى هنا بين الرجل والمرأة فى الأذى من هذه الجريمة ، ويجاب عن ذلك بأن التساوى الذى يجعل الرمى واحدا سسواء أكان المقذوف رجلا أم امرأة لا ينظر فيه الى الأذى الشخصى وانما ينظر فيه الى الأذى الشخصى وانما ينظر فيه الى الأثر المترتب على الترامى بهذه الفاحشة ، فانه يؤدى الى شيوعها ، وان ذلك يتحقق مسواء أكان على الرجل أم كان على المرأة فهما من حيث الأثر سواء ولذلك يتساوى العقاب ،

والعصانة هذا العفة مع البلوغ والعقل بمعنى أنه الا يشت أنه ارتكب من رمى بالزنا هذه الجريمة من قبل ، فاذا كان قد ارتكبها أو عرف أنه ارتكبها باقامة الحد عليه فان رميه بالزنا لا يوجب الحد ، ولكنه يوجب التعزير ، فان الشخص اذا كان صادقا لا يعاقب بهذه العقوية ، ولكن بقى أنه أشاع ما يجب ستره واخفاؤه ، بعد أن نزل العقاب فيعزر •

واذا كان الرجل والمرأة قد سقط عنهما الحد لشبهة كمن يتزوج احدى معارمه وهو لا يعلم العلاقة المحرمة فدخل بها • فانه فى هذه الحالة تثبت الشبهة ولا يكون الدخول إزنا ، أو كمن يتزوج مطلقته طلقة مكملة للثلاث ولا يعلم أنها تحرم عليه قدخل بها ثم فرق بينهما ، فهل الدخول على هذا النحو يسقط وصف الحصانة ويكون مزيلا لمعنى العفة ، ومثل ذلك من أدخلت عليه امرأة على أنها زوجته وهى تظنه زوجها فدخل بها على هذا الظن أيكون هذا نافيا لمعنى الحصانة ؟

والجواب: أن أبا حنيفة وأصحابه قرروا أن الشسبهة ان كانت قوية بحيث لا تسقط الحد فقط بل تمحو وصف الزنا كما أبو عقد على أخته من الرضاع ولا علم له ، وكذلك الا علم لها بواقعة الرضاع فان هذه الشسبهة تسقط الحد وتمحو وصف الزنا ، ولذا يثبت النسب وتجب العدة وذلك مع وجود المهر ، وعلى ذلك يكون الدخول بغير زواج مع هذه الشبهة غير مناف لمعنى الحصانة ، وأما اذا كانت الشبهة ايس لها هذه القوة كمن يتزوج

باجدى معادِمه جاهلا التحريم فان هــذه الشبهة لا تمعو وصف الزنا الله وان أسقطت الحــد وأوجبت المهر ولذلك نقول : انها تتنــافي مع معنى الحصانة •

مرع في انطباق هذا النص على العبد اذا قدف غيره أيقام على العبد اذا قدف غيره أيقام عليه الحد ثمانين جلدة وكذلك الأمة اذا قدفت غيرها أم يكون حدهما أربعين جلدة باعتبار أن عليهما نصف ما على الأحرار والجرائر من العداب ؟

قد قال جمهور العلماء: ان حده في هذه الجال هو أربعون باعتبار أن عقوبته دائما على النصف من عقوبة الحر ، ولكن بعض النابعين يرون أنه يجد شائين جادة ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .

وقال الحابلة المن داخل في عموم الآية ، وحده أوبعول في قول اكثر ألم العلم ، وروى عن عبد الله بن عاصر بن آبي ربيعة أنه قال : أدركت ألما لعلم ، وروى عن عبد الله بن عاصر بن آبي ربيعة أنه قال : أدركت أنا يكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء ، فلم أرهم يضربون المملوك أذا ذذ الا ربعين وجد أبو بكر بن عبد العزيز ، ولعلهم ذهبوا الى عقوم الآية ، وبه قال قبيضة وعمر بن عبد العزيز ، ولعلهم ذهبوا الى عقوم الآية ، والصحيح الأول للاجماع المنقول عن الصحابة رضى الله عهم ، ولأنه حد يتبعض ، فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا ، وعو يخدن عموم الآية ، وقد عيب على أبى بكر بن عمرو بن خزم جلدة تقانين ، وقال سعيد د يعنى ابن منصور حدثنا عبد الرحمن بن آبي الزناد عن أبيه قال : حضرت عمر بن عبد العزيز جلد عبداً في قرية تمانين فأنكر ذلك من قال : حضرت عمر بن عبد العزيز جلد عبداً في قرية نام بن ربيعة انى مناس وغيرهم من الفقهاء فقال عبد الله بن عامر بن ربيعة انى أيت والله عمر بن الخطاب ما رأيت أحدا جلد عبداً في قرية فوق أربعين) أه ،

ويبدو أن الذين رأوا تمام الحد على العبد في جريمة القدف راعوا

⁽١) المقتى لاين قدامة .

عموم الآية والى أن اشاعة الفاحشة بالقول تتساوى آثارها الضارة سدواء صدرت من حر أو من عبد ، ولما كان العبد لا عدر له فى رميه الأبرياء فان ضعفه لا يكون سبيلا الى اشاعة الفاحشة فى الذين آمنوا ، واذا ثبت التنصيف فى الزنا فلا يثبت فى غيره آلا بالقياس عليه ، ولكن لا فياس مع النص ، وقد ورد النص عاما ، وقد ذهب الى هذا داود بن على الظاهر وولده وبعض أصحابه حاشا ابن حزم فانه قال : بقول الجمهور بتنصيف حدد القذف على العبد ،

ولنا أن الصحابة رضوان الله عليهم وهم أعلم الناس بمواطن التنزيل قد أجمعوا على التنصيف في عقوبة القذف من العبيد هكذا أفاده أبو زهرة مع تصرف منا قال:

وثانى الأمرين اللذين يثاران عند تطبيق النص القرآنى هو أنه اذا رمى العبد بالزنا أيحد من يقذفه ؟ أو بعبارة أعم هل يشترط فى الحصانة التى توجب حد القدف الحرية ؟ وقد روى ذلك عن أبى هريرة أنه قال : سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من قذف مملوكه وهو برى مما قال جلد يوم القيامة الا أن يكون كما قال (١) » وعن عبد الله بن عمر أنه قال : « من قذف مملوكا كان لله فى ظهره حد يوم القيامة ، ان شاء أخذ وان شاء عفا عنه » ولكن يلاحظ أن ذاك فى قذف المالك لعبده فهل يقاس عليه قذف غيره ، مع أن المالك له ولاية التأديب لعبده من غير جور ولا ظلم ، ولا تجاوز لحدود ، وعلى أى حال فالجمهور على أنه لا يحد حد القذف من يرمى عبداً بالزنا وقد جاء فى فتح البارى ما نصه :

قال المهلب: أجمعوا على أن الحر اذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد ، ودل على هذا الحديث ، أى حديث أبى هريرة السابق • لأنه لو وجب على

⁽۱) قلت: هذا الحديث أخرجه مسلم ولفظه « من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحديم القيامة الا أن يكون كما قال » وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة بلفظه « من قذف مملوكه وهو برىء ميسا قال جلد يوم القيامة حدا إلا أن يكون كما قال » (ط) .

السيد أن يجلد في قدف عيده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، فان ملكهم يزول عنهم ويتكافأون في الحدود ويقتص لكل منهم الأأن يعفو ، ولا مفاضلة حيثه الأبالتقوى .

قلت: في نقله الأجماع نظر فقد الخرج عبد الرزاق بسنده عن أفع سئل ابن عمر عمن قدف أم ولد الآخر فقال: يضرب الحد صاغرا» وهذا بسند صحيح وبه قال الحسان وأهل الظاهر، واختافوا فيمن قذف أم ولد بعلله موت السيد فقال مالك وجماعة: يجب فيه الحد، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد وكذا كل من يقول: أنها عتقت بموت السيد وكذا كل من يقول: أنها عتقت بموت السيد) اهر م

وبعض الفقهاء يقررون وجوب تطبيق الحد على من يرمى العبيد ، لأن الحكمة من الحكمة من أن يسرى فيه هذا القول ، وتلك الحكمة تتحقق في رمى العبيد وغيرهم ، وان للعبد كرامته فيجب أن تصان عن الابتذال كما تصان كرامة الأحرار •

وان الذي زراه من النصوص أن السيد الا يقام عليه الحد اذا رامى عبده هو ، وحديث أبي هريرة نص في ذلك ، ولم يرد نص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيما اذا رمي عبد غيره ، وقال روى عن ابن عمر في أثر عبد الرزاق الذي سقناه آنها : اذا رمي آم ولد غيره ، وما دام الأثر مقصورا على حال السيد اذا رمي مملوكه فانه يبقى عموم النص ويحد من يرمي عبد غيره ، وتعليل ذلك أن هناك علاقة تبيح التاديب بالنسبة للمولى مع المملوك ، وان أساء عزر ولم يحد ، والحديث مقصور على هذه الحالة فيقي على عمومه ،

- فرع في عدم قبول شهادة المحدود ٠
- قد ذكرنا أن القادف يعاقب بعقوبتين وجزاءين : (احداهما) الضرب ثمانين جلدة •
- (الثانية) وهي غُفوية أدبية وهي أن الا تقبل له شهادة •

وقد عرفت أن الضرب ثمانون للحر وأربعون على العبد ، وأما العقوبة الأخرى فهى قوله تعالى : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) .

وقد اتفق العلماء على أن القاذف الا تقبل له شهادة ما دام لم يتب لأنه ارتكب معصية من غير أن يتوب عنها ففقد شرط العدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة ، وهو فاسق بهذا القول ما لم يتب ، والجلد لا يزيل وصف الفسق وان قال بعض الفقهاء انه كفارة من عقاب يوم القيامة .

ولكن إذا تاب وأحسن التوبة أتقبل شهادته أم لا ؟ وقد زال عنه

لقد اختلف فى ذلك الفقهاء ، فأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعى والثورى قالوا: لا قبل شهادته ، فلا تقبل شهادة محدود فى قذف فى الاسلام ، وقال الشافعى ومالك والليث وعثمان البتى وأحمد تقبل شهادة المحدود فى قذف ادا تاب توبة نصوحا ، لأن التوبة تجب ما قبلها ، وروى عن ابن عباس روايتان (احداهما) أنها تقبل (والثانية) انها الا تقبل واو تاب ، وروى عن أمير المؤمنين عمسر رضى الله عنه أنه قال لبعض من حدهم فى قذف : (ان تبت قبلت شهادتك) وقد قال بعدم قبول شهادته جمع من التابعين منهم سعيد بن المسيب ، والقاضى شريح ، والحسن البصرى ، وابراهيم النخعى ، وسعيد بن جبر كما روى قبول شهادته عن جمع آخر من انتابعين منهم عطاء وسفيان بن عيينة والشعبى والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، والزهرى ،

فَـــرع فَ أَدَلَةُ الذِّينَ منعوا فَبُولَ شَهَادَتُهُ وَلُو تَابٍ :

(أولا) ورودها فى صريح الكتاب العزيز عقوبة للقادفين ولا تكون عقوبة أذا قبلت بعد التوبة لأنهم فاسقون ، والفاسقون بأى سبب من أسباب الفسق لا تقبل شهادتهم ، فلم يكن لهذا النص معنى الا أن يكون عقوبة

خاصة بهذا النوع من الفسق ، وهو يتفق مع نوع الحريمة اذ أنها كذب ، بل أعظم الكذب ، وأعظم الأفتراء ، لذلك لم يضع الله تعالى عقوبة على الافتراء غير هذا النوع من الافتراء فكان المناسب أن لا تقتل له شهادة .

(ثانيا) أن الله سبحانه وتعالى قال فى عدم قبول الشهادة منه : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) فذكر لفظ أبدا مع الحكم بأنهم فاسقون بدل على عدم قبول الشهادة ولو تابوا ، لأن التأييد لا يتحقق الا بذلك .

(وثالثا) ان القدف تكون عقوبته غلنية ، معلمة مشهورة فهو بهذا تنزل مروءته أمام الناس ، ونقص المروءة يمنع قبول الشهادة لأن للقضاء حرمات مقدسة ، ولأن الشهادة ملزمة للقضاء لا يصح أن يخالفها ، فكيف يكون هذا الالزام بشهادة رجل حد في قذف ، ورؤيت الاسواط تنزل على ظهره بالافتراء ، وان كانت له توبة فبينه وبين ربه .

وان الاستثناء في قوله تعالى: (الا الذين تابوا من بعد ذلك) هو من وصفه انفسق لا من قبول الشهادة ، لأن الاستثناء يكون من الحكم المتصل كأداة الاستثناء ، هي الحكم عليه بأنهم فاسقون .

هذه حجج الذين بمنعون قبول شهادته قبل التوبة وبعدها .

فروع في أدلة الذين سوغوا قبولها :

(أولا) أن التوبة تجب ما قبلها ، فاذا تاب وأحسن التوبة فان الله تعالى يغفر له ، واذا غفر له فان ما يكون من آثار الجريمة يزول وينتهى ، وهو الذى شرع العقوبة ، وقد غفر فكان حقا على الناس أن يقبلوا شهادته .

(ثانيا) بأن الأبدية مقيدة بحال الاستمرار على الفسق ، ولذلك ذكر بعدها الحكم عليمه بأنه فاسق ، فكان دوام عدم قبول الشمهادة مقرونا باستمرار وصف الفسق . (ثالثا) بأن الاستثناء من كل ما سبق وليس من العسق فقط وقصره على واحد نوع من التحكم من غير دليل .

والحق أن أساس الاختلاف مع الأداة السابقة هو الاختلاف في تفسير قوله تعالى: (ولا تقبلوا لهم شهادة) فالذين قالوا: ان شهادته لا تقبل جعلوا الاستثناء من النهي عن قبول الشهادة والحكم بالفسق ، وقلا قال في ذلك أبو بكر الرازئ: وما ذكرنا من اختلاف السلف وفقهاء الأمصار في حكم القاذف اذا تاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق ، أو الى ابطال الشهادة ، وسمة الفسق جميعا فيرفعهما ، والدليل على أن الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه من زوال القسق دون جواز الشهادة أن حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ، ولا يرجع الى ما تقدمه الا بدلالة ، ا ه .

فرع في مذاهب العلماء في التعريض بالزنا .

اختلف العلماء فى الرمى بالزنا بالتعريض أينطبق عليه النص أم لا ينطبق الا النص الصريح ، وقد قال جمع من الفقهاء : أن التعريض الا يعطى حكم التصريح وهو مذهبنا ومذهب أبى حنيفة وأصحابه .

ومن ذلك أن يقول الرجل لآخر: أنا لست بزان ولا أمى بزأنية ، اذا كانا في مقام التلاحي والشجار .

وقال أحمد فى رواية وآخرون : إنه يحد بالتعريض ، لأن ارادة الرمى بالزنا واضحة ، وان الكناية المشهولة تبلغ مبلغ صريح القول ، واستدل القائلون بهذا ما فعله عمر رضى الله عنه بأن جلد من عرض فى رمى آخر بالزنا بعد أن شاور علماء الصحابة فى ذلك ، وقد فعل أيضا ذلك عثمان رضل الله عنه وأن ذلك كان فى مقام النزاع ، فان لم يكن نزاع فقد اتفق الجميع على أنه لا حد .

دليلنا : أن التعريض غير التصريح وللتصريح حكم ليس للتعريض ، ولأن التعريض التعريض التعريض التعريض التعريض الله عليه وآله وسلم ما حد لتعريض .

همسسائلة قال الشافعي رضى الله عنه: (واذا قذف البالغ حرا بالعا مسلما أو حرة بالغة مسلمة جلد ثمانين جلدة) وجملة ذلك أن القاذف يجب عليه الحد لقوله العالى: «والذين يرمون المحصنات» الآية، وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: «لما أنول الله تعالى عذري صعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر الله تعالى ثم تلا آيات من كتاب الله ثم نول عليه وسلم على المنبر فذكر الله تعالى ثم تلا آيات من كتاب الله ثم نول عامر أن يجلد الرجلان والمرأة حدودهم بيعني حسان بن ثابت ومسطح (١) ابن أثاثة وحمنة بنت حصش » •

اذا ثبت هذا فلا يجب حد القذف الا على مكلف _ قان كان القاذف صغيرا أو مجنونا لم يجب عليه الحد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاث » والأن الصبى والمجنون الا حكم لقولهما فلم يجب به الحد بقذف المحصنة والمحصن • فان قذف من ليس بمحصن لم يجب على القاذف الحد ، لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم _ الآية (٢) » •

فاشترط الاحصان في المقذوفة ، فدل على أنه الا يجب الحد بقذف من ليس بمحصن • والاحصان في المقذوف له خمس شرائط: البلوغ والعقبل والحرية والاسلام والعفة عن الزنا • فان قذف صغيرا أو مجنونا لم يجب عليهما به من الزنا لو تحقق لم يجب عليهما به حد ،

⁽۱) حسان بن ثابت الأنصارى من بنى النجاد ، وكانت قبيلته تعرف عند العرب ببنى معالة نسبة الى أمهم وكانت حبشية سوداء . ومسطح ابن بنت خالة أبى بكر الصديق وكان من المهاجرين البدويين المساكين وهو ابن اثانة ابن غياد بن عبد مناف . وحمنة هى أخت زينب أم المؤمنين وابنة عمة النبى صلى الله عليه وسلم .

فلم يجب على قاذفهما به حد ، وإن قذف سملوكا لم يجب به عليه حد ، أأن الرق يمنع من كمال حد الزنا فمنع من وجوب الحد على قاذفه ، وإن قذف كافرا لم يجب عليه الحد ، لما راوى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أشرك بالله فليس بمحصن » وإن قذف من عرف زناه ببينة باقراره : لم يجب عليه الحد ، لقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات _ الآية » فأوجب الحد على القاذف اذا لم يأت بأربعة شهداء على زناه بأنه لا حد على ترنا المقذوف ، فدل على أنه إذا أتى بأربعة شهداء على زناه بأنه لا حد عليه ، وقسنا إقرار المقذوف بالزنا على ثبوت زناه بالبينة ،

آذا تقرر هنا فان وجوب الحد يعتبر بالمقدوف ، وأما كمال الحد وتقصانه فيعتبر بالقادف _ فان كان القادف حرا وجب عليه ثمانون جلدة للآية وأن كان مملوكا لم يجب عليه الا أربعون جلدة ، وبه قال أبو بكر الصديق وعمر وعثمان رضى الله عنهم وأكده أهل العلم ، وقال عمر بن عبد العزيز : يجب على المملوك ثمانون جلدة وبه قال الزهرى وداود ، وحكى ذلك عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم و

دليلنا ما روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال: أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك اذا قذف الا أربعين سوطا ، وما رأيت ضرب المملوم المفترى على الحر ثمانين جلدة قبل أبي بكر بن محمد بن حزم ، فدل على أنه اجماع ، ولأنه حد يتبعض فكان المملوك فيه على النصف من الحر كالجلد في الزنا ، وفيه احتراز من القطع في السرقة .

فسسرع فان كان المقذوف بعضه حر وبعضه مملوك لم يجب عليه حد المملوك ، لأنه ناقص بالرق ، ولهذا الا تثبت له الولاية ولا تقبل شهادته ولا تقبل منه الجزية ، فكان كالمملوك في ذلك .

فسرع فان قذف رجلا وطيء وطنا حراما أو امرأة وطنت وطنا حراما ، فالوطء الحرام على أربعة أضرب: ضرب حرام محض وهو الزنا ٠

وكذلك أن وطيء أمه أو أخته بعقد النكاح ، وهو عالم بتحريمه ، أو وطء المرتهن الجارية المرهونة مع العلم بتحريمه ، أن وطء جازية والده مع العلم بتحريمه ، فهذا الوطاء يجب به الحد على الواطيء ويسقط به الحصانه ، فلا يجب الحد على قاذفه • والثاني : وطء حرام بعارض ، وهو اذا وطيء زوجته الحائض والنفساء طالصائمة والمحرمة ، فهذا لا يجب عليه الحد بهذا الوطاء ولا يسقط به احصانه ، فيجب النحد على قاذفه . والضرب الثالث : وطء حرام بكل حال الا أنه في ملك ، كمن وطيء عمته أو الختب في ملكه فان قلنا : يجب عليه الحد بوطئها سقط احصانه بذلك ، فلا يجب الحد على قادفه ، وإن قلنا: لا يجب عليه الحد لم يسقط احصانه بذلك فيجب الحد على قادُّفه • والضرب الرابع : وطء حرام في غير ملك الآ أنه مختلف فيه • كُمْنَ وطيء امرأة في نكاح بلا ولي والأشهود ، أو في نكاح المتعة . أو وطيء جارية مشتركة بينه وبين غيره ، فهذا الوطاء لا يجب به الحد على الواطيء ، ولكن هل يسقط احصانه ؟ فيه وجهان • أحدهما : يسقط احصانه ، فلا يجب الحد على قادَّفه لأنه وطء محرم في غير ملك فهو كالزنا • والشــاني لا يسقط احصانه ، ويجب الحد على قاذقه لأنه وطء لا يجب به الحد على الواطيء • فهو كما لو وطيء الحائض فكذلك اذا وطيء امرأة أجنبية ظنها زوجته ، فهو كما لو وطيء بالنكاح بلا ولي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن قذف الوالد ولده ، او قذف الجد وقد ولده ، لم يجب عليه الحد وقد والده ، والذهب يجب عليه الحد وقال أبو ثور : يجب عليه الحدد لعموم الآية ، والذهب الأول ، لانه عقوية تجب لحق الآدمى فلم تجب للولد على الوالد كالقصاص وان قذف زوجته فماتت وله منها ولد سقط الحد ، لأنه لما لم يشت له عليه بالارث عن أمه وأن كان لها أبن آخر من غيره وجب له ، لأن حد القذف يشت لكل واحد من الورثة على الانفراد .

فصسل وأن رفع القادف الى الحاكم وجب عليه السؤال عن الحصان المقدوف لانه شرط في الحكم ، فيجب السؤال عنه كعبالك الشهود ، ومن اصحابنا من قال لا يجب لأن ألباوغ والعقل معلوم بالنظر اليه والظاهر

الحرية والاسلام والعفة ، وإن قال القادف امهلني لاقيم البيئة على الزنا ، أمهل الانة أيام الأنه قريب ، لقوله عز وجل : ((ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب (۱))) ثم قال : ((تمتموا في داركم اللائة أيام (۱))) .

النشرح قوله تعالى: « تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام » استدل علماؤنا بارجاء الله العذاب عن قوم صالح ثلاثة أيام على أن المسافر اذا لم يجمع على اقامة أربع ليال قصر ، لأن الثلاثة الأيام خارجة عن حكم الاقامة وهو مذهب المالكية وغيرهم ، كما استدل المصنف هنا بهذه الآية على مدة الامهال واللازم بينهما أن الله تعالى لم يعجل بعذابهم وأمهلهم ثلاثة أيام ، فلا نعجل بعذاب القاذف اذا طلب امهاله لاحضار البينة على أن تكون مدة الامهال ثلاثة أيام ، وهو النصاب الزمنى الإمهال الله تعالى قوم صالح ،

اما اللفات فقوله: « تمتعوا » أى بنعم الله قبل العداب « في داركم » أى بلدكم ولو أراد المنزل لقال: دوركم • وقال ابن بطال الركبى: أى تبلغوا بالعيش القليل حتى يأتيكم العذاب •

أما الأحكام فاذا قذف الوالد ولده وان سفل لم يجب عليه الحد ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد واسحق ، وقال مالك : يكره له أن يحده ، فان حده جاز ، وقال أبو ثور وابن المنذر : يجب عليه الحد ، دليلنا أن الحد يستقط بالشبهة ، وما سقط بالشبهة لم يثبت الولد على الوالد كالقصاص ، وان قذف أم أبيه وكانت محصنة أجنبية منه وجب لها عليه الحد ، فان ماتت قبل أن تستوفيه ولا وارث لها غير ابنه منها سقط الحد عن أبيه لأنه لم يثبت له عليه ارثا كالقصاص ، وان كان لها وارث مع ابن القادف كان له أن يستوفى جميع الحد ، لأن حد القذف يثبت لمعض الورثة ،

فسرع واذا رفع القاذف الى الحاكم ـ فان علم أن المقذوف غير سحصن ـ لم يكن له أن يحد القاذف ، وان أقر القاذف باحصان

⁽١) الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

⁽٢) الآية ٦٥ من سورة هود .

المقذوف ، أو قامت به بينة خد القاذف ، وان جهل الحاكم حال المقذوف فهل يجب عليه السؤال عن حاله ؟ فيه وجهان أحدهما : يجب عليه السؤال عن احصانه ، لأنه شرط فى الحكم بالحد على القاذف ، فان طولب القاذف ، فسأل أن ينظر الى أن يقيم البينة على زنا المقذوف ؛ أنظر ثلاثة أيام ، لأن ذلك قرب ، وان قال القاذف للمقذوف ؛ احلف أنك ما زنيت لم يحد القاذف حتى يحلف المقذوف أنه ما زنى ، لأن المين تعرض ليخاف فيقر ، ولو خاف المقذوف من اليمين فاقر أنه زنى ، لم يجب الحد على القاذف ـ فان حلف المقذوف آنه ما زنى _ وجب الحد على القاذف ، وان نكل عن اليمين ردت المقذوف آنه ما زنى _ وجب الحد على القاذف ، وان نكل عن اليمين ردت اليمين على القاذف ، فان حلف أن المقذوف زنى سقط عن القاذف الحد ، لأن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه في أحد القولين ، أو كبينة يقيمها المدعى ، ولو ثبت زنا المقذوف باقراره أو بالبينة لم يجب الحد على القاذف ، فكذلك هذا مثله ، ولا يجب حد الزنا على المقذوف بيمين المدعى ، لأن يمينه لاسقاط حد القذف وحد الزنا حق لله تعالى ، فلا بيمين المدعى ، لأن يمينه لاسقاط حد القذف وحد الزنا حق لله تعالى ، فلا شت يبمين المادعى ، لأن يمينه لاسقاط حد القذف وحد الزنا حق لله تعالى ، فلا شت يبمين المادعى ، لأن يمينه لاسقاط حد القذف وحد الزنا حق لله تعالى ، فلا شت يبمين القاذف ،

وقال القرطبي في جامعه : اختلف هل هو من حقوق الله أو من حقوق الآدميين أو فيه شائبة منهما ؟ الأول : قول البي حنيفة • والثاني : قول مالك والشافعي وأحمد • والثالث : قول بعض المتآخرين •

وفائدة الخلاف أنه الله كان لله تعالى وبلغ الامام أقامه ، وان لم يطلب ذلك المقدوف ، وتفعت القادف التوبة فيما بينه وبين الله تعالى ، ويتشطر فيه الحد بالرق كالزنا ، وان كان حقا للادمى قلا يقيمه الامام الا بمطالبة المقدوف ، ويسقط بعفوه ، ولم تنفع القادف التوبة حتى يحلله المقذوف أهم

قال المصنف رحمه الله تعالى

قصسل وان قلف محصنا ثم زنى القنوف او وطيء وطنا زال به الاحصان سقط الحد عن القاذف ، وقال الزني وابو ثور: لا يسقط لانه معنى طرا بعد وجوب الحد ا فلا يسقط ما وجب من الحد كردة القندوف

وثيوية الزائى وحريته ، وهذا خطا لأن ما ظهر من الزنا يوقع شبهة في حال القذف ، ولهذا روى ان رجلا زنى بامراة في زمان أمير المؤمنين عمر رضى الله عنم فقال : والله ما زنيت الاهنده المرة ، فقال له عمر : « كذبت أن الله لا يفضح عبده في أول مرة) والحد يسقط بالشبهة ، وأما ردة المقدوف ففيها وجهان احدهما : أنها تسقط الحد ، والثانى : أنها لا تسقط الأن الردة تدين ، والعادة فيها الاظهار وليس كذلك الزنا ، فانه يكتم ، فاذا ظهر دل على تقدم امثاله ، واما ثيوية الزانى وحريته فانها لا تورث شبهة في بكارته ورقه في حال الزنا ،

قصحصل ولا يجب الحد الا بصريح القذف ، او بالكناية مع النية فالصريح مثل أن يقول: زنيت أو يا زانى ، والكثاية كقوله: يا فاجر ، أو يا خبيث ، أو يا حلال بن الحلال ، فإن نوى به القذف وجب به الحد ، لأن ما لا تعتبر فيه الشهادة كانت الكثاية فيه مع النية بمنزلة الصريح ، كالطلاق والمتاق ، وإن لم ينو به القذف لم يجب به الحد سواء كأن ذلك في حال الخصومة أو غيرها ، لاته بحتمل القذف وغيره ، فلم يجعل قذفا من غير نيسة كالكناية في الطلاق والعتاق ،

وان قال لطت أو لاط بك فلان باختيارك فهو قذف ، الأنه قذفه بوطء يوجب الحد فأشبه القذف بالزنا ، وأن قال : يا أوطى وأراد به أنه على دين قوم لوط ١ لم يجب به الحد ، الأنه يحتمل ذلك ، وأن أراد أنه يعمل على قوم لوط وجب الحد ، وأن قال لامرأته يا زانية ، فقال 1 بك زنيت لم يكن قولها قذفا له من غير نية 4 لأنه يجوز أن تكون زائية ولا يكون هو زانيا & بان وطنها وهو يظن أنها زوجته ، وهي تعام أنه اجنبي ، ولانه يجهز أن تكون قصعت نفي الزنا ، كما يقول الرجل لفيره: سرقت ، فيقول : ممك سرقت ، ويريد أني لم أسرق كما لم تسرق ، ويجوز أن يكون معناه ما وطئني غرك ا فان كان ذلك زنا فقد زنت . وان قال لها : يا زائية فقالت : انت ازنى منى ، لم يكن قولها قذفا له من غير نبة ، الله بجور أن يكون معناه ما وطئني غيرك ، فان كان ذلك زنا فأنت أزني مني ، لأن المفلب في الجمساع فعل الرحل ، وإن قال لفره: أنت أزائي من فلان ، أو أنت أزني الناس ، لم يكن قذفًا من غير نية ، لأن لفظة (أفعل) لا تستعمل الا في أمر يشتركان فيه ، ثم ينفرد أحدهما فيه بمزية ، وما ثبت أن فلانا زان ! ولا أن النساس زناة فيكون هو ازنى منهم ، وأن قال : قلان زأن وأنت أزنى منه ، أو أنت أزنى زناة الناس ، فهو قذف لاته اثبت زنا غيره ثم جمله ازني منه .

قصمال وان قال لامراته: يا زاني فهو قدف لانه صرح باضافة

الزنا اليها واسقط الهاء للترخيم كقولهم في مالك: يا مال وفي حارث ا يا حار وان قال لرجل يا زانية فهو قذف ، لانه صرح باضافة الزنا اليه وزاد الهاء للمبالغة ، كقولهم علامة ونسابة وشتامة ونوامة فان قال: زنات في الجسل فليس بقذف من غير نية لأن الزنء هو الصعود في الجبل والعليل عليه قول الشساعي:

* وأرق الى الخراث زنتًا في الحِلْ *

وان قال زنات ولم يذكر الجبل ففيه وجهان ، احدهما: انه قذف ، لانه لم يقرن به ما يدل على الصعود ، والثاني وهو قول أبي الطبب ابن سلمة رحمه الله أن كان من أهل اللفة فليس بقذف وأن كان من العامة فهو قذف لأن العامة لا يفرقون بين زنيت وزنات .

فعسل وان قال: ذنى فرجك أو ديرك أو ذكرك فهو قذف الن الزنا يقع بذلك . وإن قال زنت عينك أو يدلد أو رحلك فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هو قذف ، وهو ظاهر ما نقلم الزني رحمه الله ؛ لانه أضاف الزنا الى عضو منه فأشبه اذا أضاف الى الفرج ، ومنهم من قال : ليس بقدف من غير نية ؛ وخطأ الزني في النقل ، لأن الزنا لا يوجد من هــده الأعضاء حانيقة ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : ((المينان تزنيان والبدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه)) فان قال : زنى بدنك ، ففيه وجهان احدهما : انه ليس بقدف من غير نيسة لان الزنا بجميع البدن يكون بالماشرة ، فلم يكن صريحا في القذف ، والثاني: انه قذف الآنه أضاف الى جمليع البدان ، والفرج داخل فيه ، وإن قال: لا ترد يد لامس ، لم يكن قادفاً لما روى أن رجلا من بني فزارة قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَنْ أَمْرَاتَى لَا تَرْدَ يَدَ لَامْسَ ﴾ ولم فجعله النبي صلى الله عليه وسسلم قاذفا • وان قال: زني بك فلان ، وهو صبى لا يجامع مثله ، لم يكن قاذفا لأنه لا يوجد منه الوطء الذي يجب به الحد عليها ، وان كان صبيا يجامع مثله فهو قذف ، لأنه يوجد منه الوطء الذي يجب به الحد عليها ، وان قال لامرائه: زنيت بفلانة أو زنت بك فلانة لم يجب به الحسد ، لأن ما رماها به لا يوجب الحد .

الشرح الحديث أخرجه أحمد باسناد صحيح والبزار وأبو يعلى الموصلى عن عبد الله بن مسعود راضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « العينان تزنيان ، والرجلان تزنيان والفرج يزنى » •

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عند الشيخين وأبي داود والنسائي عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، فهو مدرك ذلك لا محالة ، العينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطى ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه » وفي رواية عند مسلم وأبي داود: « واليدان تزنيان فزناهما البطش ، والرجلان تزنيان فزناهما البطش ، والرجلان تزنيان فزناه القائل : « ان امراتي الا ترد المشي ، والنهم يزني فزناه القبل » وحديث الرجل القائل : « ان امراتي الا ترد يد الامس » ، مضى تخريجه في النكاح واللعان ،

اما اللغات فالزنا بالقصر والمد فال الفرزدق:

أبا خالد من يزن يعلم زناؤه ومن يشرب الخمر يصبح مسكرا

وزناً الى الشيء يزناً زنئــا وزنوه الجأ اليه ، وازناه الى الأمر ألجأه وزناً عليه اذا ضيق عليه مثقلة .

وقوله : (والدليل عليه قول الشاعر : وارق الى الخيرات الخ)

الشاعر هو قيس بن عاصم المنقرى وقد أخذ صبيا من أمه يرقصه وأمه منهوسة بنت زيد الفوارس ، والصبى هو حكيم ابنه وأخذ يقول :

وقال النووى رضى الله عنه في تهذيب الأسماء واللعات في مادة (زناً) مع تصرف وايفاء واختصار:

(زناً) قوله فى الوسيط فى باب صلاة الجماعة وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا يصلين أحدكم وهو زناء » هذا الحديث بهذا اللهظ رواه أبو عبيد فى غرب الحديث باسناد ضعيف وهو صحيح المعنى ، فقد روى أبو هريرة رضى الله انعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلى وهو حاقن حتى يتخفف »

رواه أبو داود وغيره ، وعن ثوبان رضى الله عنه نحبوه رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ، وعن عائشة رضى الله عنها « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بحضرة الطعام ، ولا لمن يدافعه الأخبئان » رواه مسلم في صحيحه ، والأخبئان البول والغائط ، أما ضبط اللفظة التى في حديث الوسيط فهي زناء بزاى مفتوحة ثم قون مخففة ثم ألف ممدودة ، ومعناه الحاقن ، هو الذي الصلره البول وهو يدايعه ، قال الجوهرى : تقول : منه زنا البول بالهمز يزنا زنوءا اذا احتقن قوله في المهذب في باب القذف : قال الشاعر :

وارق الى الخيرات زينا في الحيل

هذا الذي أتى به بعض بيين ، قال ابن السكيت في اصلاح المنطق والأزهري في الزاهر والجوهري في الصحاح وغيرهم من أهل اللغة وغيرهم : قالت امرأة من العرب ترقص ابنا لها : أشبه حسل ولا تسكونن كهاوف وكل أشبه حسل ولا تسكونن كهاوف وكل يصبح في مضجعه قد انجدل وارق الى الحيرات زنا في الجبل ا ه

والهلوف التقيل الجافي العظيم اللحية ، والوكل الذي يمكل أمره الى غيره قال في اللمان : وزعم الجوهري أن هذا الرجز للمراة قالته ترقص ابنها فرد عليه أبو محمد بن برى ، ورواه هو وغيره على هذه الصورة ، قال وقالت أمه ترد على أبيه :

أشبه أبي أو أشبهن أباكا أما أبي فلن تنال ذاكا أشبه الله يداكا أهد

وقال الأخطل يذكر القبر :

اذا قذفت الى زناء قعرها خبراء مظلمة من الأحف ار وقال ابن مقبل يصف الابل:

قال الازهرى: حمل ، يعنى بفتح الحاء والميم اسم رجل ، والهلوف يعنى بكسر الهاء وفتح اللام المشددة الرجل العظيم الخلق ، والوكل: يعنى بفتح الواو والكاف الرجل الضعيف ، وانجدل سقط الى الجدلة يعنى بفتح الجيم ، وهى الأرض ، وكل هؤلاء ذكروا البيتين الامسرأة من العسرب ، وأنشدوهما كما قدمته الا الجوهرى فانه قال:

أشبه أبا أو أشبه عمل

بعین بدل الحاء ذکره فی فصل العین ، وقال : عمل اسم رجل ، وسمی المرأة فقال : هی منفوسة بنت زید الخیل ، وقال أبو زكریا التبریزی انكارا علمی الحبوهری ، وانما قال : قیس بن عاصم المنقری پرقص آبنا له فقال :

أشبه أباك أو أشبه عمل

يعنى عملى ، ولم يرد عمل اسم رجل كسا قال الجسوهرى ، واقتصر الجوهرى في المغرب ، الجوهرى في المغرب ، ونسبه الى قيس بن عاصم المنقرى :

وارق الى الخيرات زنئا فى الجبل

هذا بيان حال الشعر ، وأما ضبط اللفظة ، فهى بفتح الزاى واسكان النوان ، اوبعدها همزة منصوبة منونة ، ومعناه صمعودا قال أهل اللغة : يقال : زناً فى الجبل يزناً زناً وزنوءا بمعنى صعد .

اما الأحكام فان قذف رجل محصنا أو محصنة فلم يحد القاذف حتى زنى المقدوف أو وطئ وطئا حرالها سقط به احصانه ، سقط حد القذف عن القاذف ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو ثور والمزنى والثورى وداود وأحمد وأصحابه: لا يسقط عنه الحد ، لأن الاعتبار بالحدود حال الوجوب لا فيما يؤول اليه الحال ، كما لو قذف مسلما ، فقبل أن يقام عليه الحد ارتد المقذوف ، وكما لو زنى عبد فقبل أن يقام عليه الحد أعتق ، أو

زنى بكر فقبل أن يقام عليه الحد صار ثيبا ، وهذا خطأ ، لأن الحفة عن الزنا لا يعلمها الحاكم من المقدوف الا بعلبة الظن وقالوا : أن الحد قد وجب وتم بشروطه ، فلا يسقط بزوال شرط الوجوب كما لو زنى بأمة ثم اشتراها أو سرق عينا فنقصت قيمتها أو ملكها ، وكما لو جن المقذوف بعد المطالبة ،

وقلنا: أن الشروط حسر استدامتها الى حالة اقامة الحد ، بدليل أنه لو ارتد أو جن لم يقم عليه الحد ، ولأن وجود الزنا منه يقوى قول القاذف ، ويدل على تقدم هذا الفعل منه ، فأشبه الشهادة اذا طرأ الفسق بعد أدائها قبل الحكم بها .

وقالوا: قولكم: أن الشروط تعتبر استدامتها الا يصح ، فإن الشروط للوجوب فيعتبر وجودها الى حين الوجوب ، وقد وجب الحد ، بدليل أنه ملك المطالبة ويبطل بالأصول التي قسنا عليها • وأما إذا جن من وجب له الحد فلا يسقط الحد ، وإنما يتأخر استيفاؤه لتعذر المطالبة به فأشيه ما لوغاب من له الحد •

وقلتا: اذا زنى المقذوف قبل أن يحد القادف احتمل أن يكون الزاما حادثا بعد القذف فلا يسقط احضانه حال القذف ، واحتمل أن يكون هذا الزنا كاشفا لزنا كان يستر به ، لأن العادة أن الانسان يظهر الطاعات ويستر المعاصى ، فاذا أكثر من المعاصى أظهرها الله عليه ، ولهذا روى أن عمر رضى الله عنه كانا يجلد رجلا فى الزنا فقال : والله يا أمير المؤمنين ما زنيت قبل هذا ، فقال عمر رضى الله عنه : كذبت ، ان الله تعالى أأكرم من أن يهتك عبده فى أول دفعة ،

فاذا كان الأمر كذلك صار احصانه مشكوكا فيه حال القذف ، فلما وقع منه الزنا وذلك شبهة فسقط به الحد عن القاذف ، وأما استدلالهم بردة المقذوف قبل اقامة الحد فيها وجهين ، أحدهما : يسقط احصانه كالزنا ، والثانى : لا يسقط احصانه ، والفرق بينهما وبين الزنا أن الردة طريقها الديانات ، ولم تجر العادة أن انسانا يخفى دينه ، بل يظهره ، ولهذا يبدل أهل الكتاب الجزية ليظهروا دينهم ، فلم تكن ردته قادحة في اسلامه

المتقدم قبل القذف ، وليس كذلك الزنا ، فان العادة كتمانه ، فاذا ظهر دل على تقدم مثله ، وأما استدلامهم بحرية الزنى وثيوبته قبل اقامة الحد عليه ، فلا تشبهه مسألتنا لأن هذا يعتبر حال من يقام عليه الحد ، وفي مسألتنا لو تغير حال من يقام عليه الحد لم يتغير الحد ، وانما كلامنا فيه اذا تغير حال من يقام الحد لأجله .

مسمالة اذا قدف غيره بلفظ صريح كقوله: زنيت ، أو أنت زان ، أو يا زاني وما أشبه ذلك ، وجب عليه القذف سواء نوى به القذف أو لم يَنُو ، لأنه لا يحتمل غير القــذف ، وإن قَدْفَه بِلْفَظُ ليس بصريح في القـــذف ولكنه كتـــاية يحتمل الزنا وغيره بأن يقـــول لغيره : يا فاجر ، يا خبيث ، يا حلال ابن الحلال ، أو يقول : ما أنت ؟ فلست بزان ، أو لم تحبل بی امی من زنا ، او لم تزن بی امی ، وما أشبه ذلك فان أقر أنه نوی به القذف وجب عليه الحد ، لأن ما لا تعتبر فيه الشهادة كانت الكناية فيه مع النية بمنزله الصريح كالطلاق والعتاق ، وفيه احتراز من النكاح ، فانه . تعتبر فيه الشهادة ويصح بلفظ الانكاح والتزويج ولا يصح بالكناية عنهما ، وهو يؤدى معناهما . وان لم ينو به القذف فأنه لا يكون قذفا سواء قال ذلك فى حال الرضى أو فى حال الغضب والخصومة ، وبه قال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه ، وقال مالك وأحمد واسحق : ان قال ذلك فى حال الرضى لم يكن قذفا من غير نية ، دليلنا ما روى أن رجلا قال : « يا رسول الله ان امرأتي لا ترديد لامس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طلقها ، قال : اني أحبها قال : أمسكها » فعرض الرجل بقذف امرأته بالزنا ، ولم يجعله النبي صلى الله عليه بوسلم قاذفا بالتعريض • وروى أن رجلاً قال : « يا رسول الله أن امرأاتي أتت بولد أسود ونحن أبيضان • فقــال النبي صلى الله عليه وسلم: هل لك من ابل ؟ قال نعم قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر قال : هل فيها من أورق ؟ قال : ان فيها لورقا ، قال : فأنى ترى ذلك ؟ فقال لعل عربقا نزعها . فقال صلى الله عليه وسئلم : وهذا لعل عرفا نزعه » فعرض الرجل بقذف امرأته ولم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم قاذفا لها بظاهر التعريض • لأن التعريض بالقذف الا يكون قذفا كما أن التعريض

بالسب لا يكون سبا بدليل ما راوى أن المشركين كانوا يعرضون بسب النبى صلى الله عليه وسلم فيقولون مذمما عصيا ، وكنوا عن محمد بمذمم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « ألا ترون كيف عصمنى الله منهم ؟ وانهم يسبون مذمما ، وانما أنا محمد » ولأنه يحتمل القذف وغيره ، فلم يحمل قذفا ظاهره كما لو قاله في حال الرضا .

فسرع وإن قال رجل: يا قواد فهو كناية في القدف ، وان قال: بارك الله عليك ، وما أحسن وجهك وما أشبه ذلك ، لم يكن قذفا وان نوى به القذف بالزنا لأنه لا يحتمل ذلك القذف ، فلو أوقعنا فيه القدف لوقع القذف بالنية من غير لفظ ، وهذا لا يصح .

فرع وإن قال لرجل أو امراأة : لطت أو لاط بك فلان باختيارك فهو قذف ، لأنه قذفه بزنا يوجب الحد ، فهو كما لو قذفه بزنا الفرج •

وان قال لرجل: يا لوطى فقال القاضى أبو الطيب والشيخ أبو اسحق هنا فى المهذب: يرجع اليه فان قال: أردت أنه على دين لوط لم يجب عليه الحد ، لأنه يحتمل ذلك ، وان أراد به أنه يعمل عمل قوم لوط وجب عليه الحد ، قال ابن الصباغ: وهذا فيه نظر ، لأن هذا مستحمل فى الرمى بالفاحشة ، فينبغى أن لا يقبل قوله: انى أردت أنه على دينهم ، بل يكون قذفا ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : لا يكون قذفا بحال وبناء على أصله ، لأن اللواط الا يوجب الحد فكذلك القذف به ، وقد مضى الدليل على أنه يوجب الحد

هسسالة اذا قال رجل الامرأته أو غيرها: يا زانية فقالت له يا زان ، كان كل منهما قاذفا لصاحبه • وقال أبو حنيفة: يصير قصاصا فلا يجب على واحد منهما حد • دليلنا أن القصاص الا يجب في القذف فلم يقع به المقاصة ، وان قال رجل الامرأته: يا زائية فأجابته وقالت: زنيت بك أو بك زنيت ، فانه يكون قاذفا لها بظاهر هذا القول • فيجب عليه

الحد ، فان أقام البينة أو لاعنها والاحد لها • وأما جوابها له بقولها : بك زنيت ، أو زنيت بك ، فلا يكون قذفا نه بظاهره ، لأنه يحتمل القذف له ، ويحتمل الاقرار على نفسها بالزنا دونه ، ويحتمل الجحود والأنكار عن الزنا ، فاحتمال القذف له أنها أرادت أنك زنيت بي قبل النكاح ، فيكون ذلك قذفًا له ، واعترافها على نفسها بالزنا • واحتمال الاعتراف على نفسها بالزنا دونه أنها أرادت أنك وطئتني قبل النكاح وأنت مجنون ، أو استدخلت ذكرك وأنت نائم قبل النكاح ، أو وطئتني قبل النكاح وأنت تظن أني زوجتك ، وقد علمت أنك أجنبي • واحتمال جحودها عن الزنا من وجهين ، أحدهما : إنها أرادت لم يصبني غيرك بالنكاح ، قان كان ذلك زنا فيك زنیت والثانی : أنها أرادت ان كنت زنیت فعمك زنیت ، أى فكما لم تزن أنت لم أزن أنا كما لو قال رجل لغيره : سرقت ، فيقول : معك سرقت أي أنى لم أسرق كما لم تسرق • فاذا احتمل قولها هذه الاحتمالات ، لم يحتمل قَدْفًا لَهَا مِن غِيرَ نِيةً منها في قدفه ، فيرجع اليها ، فان قالت : أردت به الاحتمال الأول، وأنه زني بي قبل النكاح، فقد قذفته بالزنا واعترفت على نفسها بالزنا ، فيجب عليها حد الزنا وحد القذف للزوج ، وسقط عن زوجها حد قذفها ، وإن قالت : أردت الاحتمال الثاني فقد اعترفت على نفســها بالزنا ، ولا يجب على زوجها حد القذف لها ، ولا تكون قاذفة له . وإن قالت : أردت به البحدود على الزنا على أي الوجهين كان ــ فان صدقها الزوج على ذلك ــ سقط عنها عهدة هذا الكلام ، وبان كذبها وادعى أنهـــا أرادت قذفه فالقول قولها مع يمينها لأنها أعلم بما أرادت ، فان حلفت برئت ، وكان على الزوج حد القذف لها ، وله اسقاطه بالبينة أو اللعان ، وان نكلت عن اليمين ردت اليمين على الزوج فيحلف أأنها أرادت قذفه بالزنا أو الاعتراف على نفسها بالزنا ، فاذا حلف سقط عنه حد القذف ووجب عليها حد القذف له ، ولا يجب عليها حد الزنا ، لأن ذلك من حقوق الله ، فلا يثبت بيمينه عليها ؛ وان قال رجل لامرأة أجنبية : يا زانية فقالت : يك زنيت أو زنيت بك فانه يكون قاذفا لها بظاهر هذا القول • قال المسعودي : والا يرجع اليها بل يكون قولها قد قاله فلا يحتمل هذا الا الاقرار بالزنا ، فيسقط عن الرجل / وعليها حد الزنا وحد القذف -

فحرع إذا قال رجل الأمراة : يا زانية فقالت له أنت آزنى منى ، فانه يكون قاذفا لها بظاهر هذا القول ، والا تكون قاذفة له بظاهر هذا القول ، والا تكون قاذفة له بظاهر هذا القول من غير نية ، الأنه يحتمل القذف وغيره ، فاحتمال القذف أنها أرادت أنى زانية وأنت زان ، وأنت أكثر زنا ، واحتمال غير القذف أنه ما وطننى غيرك في اللكاح _ فان كان ذلك زنى _ فأنت أزنى منى ، الأنك أحرص على ذلك ، والعمل لك ، فرجع اليها _ فان آرادت الاحتمال الأول فقد اعترفت على نفسها بالزنا وبالقذف له فيجب عليها حد الزنا وحد القذف ، وسقط عنه حد القذف لها ، وان قالت : أردت الاحتمال الثانى لفان صدقها على ذلك _ سقط عنها عهدة هذا الكلام ، ووجب لها عليه حد القذف ، وله اسقاطه بالبينة أو باللعان ، وان كذبها وادعى أنها أرادت قذفه فالقول قولها مع يمينها على ما مضى ،

وان قال رجل لأمرأة أجبية : يا زائية فقالت : أنت أزنى منى ، قانه يكون قاذفا لها بظاهر هذا القول ، والذي يقتضى المذهب أنها الا تكون قاذفة له بظاهر هذا القول ، بل يرجع اليها ، وان قالت : أردت أنى زائية وهو أزنى منى ، فقد اعترفت على نفسها بالزنا واعترفت بقدفه ، فيجب عليها حد الزنا وحد القذف ، وسقط عنه حد القذف ، وان قالت : لست بزانية ولا هو بزان فان صدقها على هذا الكلام فيجب لها عليه حد القذف ، وان كذبها وادعى أنها أرادت أنها زانية وأنه أزنى منها فالقول قولها مع يمينها ، فان حلفت وجب عليه الما حد القذف ، وان نكات وحلف وجب عليها حد القذف ويسقط عنه حد القذف ، والا يجب عليها حد القذف ، والا يجب عليها حد القذف .

قسرع وان قال رجل لامرأته أو لغيرها: أنت أزنى من فلان أو من فلانة فانه لا يكون قادفا بظاهر هذا القول ، لأن قوله أزنى على وزن أفعل ، ولفظ أفعل لا يستعمل الا فيما يشتركان فيه ، ولم ينفرد أحدهما بزنايته كما أن رجلا لو قال: زيد أفقه من عمرو اقتضى قوله هذا أنهما مشتركان في الفقه الا أن زيدا أكثر فقها منه ، فيرجع اليه ، فان قال: أردت أن فلانا ران وأنت أزنى منه ، فقد اعترف لهما بالقذف وأن قال: لا أعرف

فلانا أو أعرفه وليس هو بزان ـ فان صدقه على ذلك ـ سقط عنه عهدة هـ منا الكلام وان كذبه حلف له أنه ما قذفه ، وان قال لغيره : أنت أزنى من الناس لم يكن قذفا بظاهره فيرجع اليه ـ فان قال : أردت أنه أزنى من جميع الناس : لم يكن ذلك قذفا ، لأنا نعلم أن جميع الناس ليسوا بزناة ، فيكون هذا أزنى منهم وان قال : أردت به أنه أزنى من زناة الناس ، أو قال له : انك أنت أزنى من زناة الناس كان قاذفا له فيجب عليه الحد لهذا المخاطب، ولا يجب عليه الحد لزناة الزناة لأنه قذف جماعة غير معينين .

مسمسالة قال الشافعي رحمه الله : « ولو قال لها : يا زان كان قَدْفًا ، وهذا ترخيم منه » وجملة ذلك اذا قال الامرأته أو غيرها : يا زان فانه يكون قادفا لها ظاهر هذا القول ، لأن المفهوم من قوله أنه أراد رميها بالفاحشة ، فكان قذفا ، كما لو قذفها بالأعجمية • أذا ثبت هذا ـــ فاعترض ابن داود على الشافعي رحمه الله في هذا بشيئين ، أحدهما : لقوله : وهذا ترخيم فقال : الترخيم انما يصح بأسماء الألقاب ، فاما الأسماء المشتقة من الفعل فلا يصح فيها الترخيم • والشباني : أنه قال : الترخيم لا يصح الا باسقاط حرف من الكلام ، فأما باسقاط حرفين فلا يصح ، فأجاب أصحابنا عن اعتراضه الأول بأن قالوا : هذا باطل بترخيمهم لمالك وحارث ، فانهما اسمان مشتقاد من الفعل ، وأجابوا عن الثاني بأجوبة منها أن الشسافعي رحمه الله قال في بعض كتبه : الذا قال لها يا زاني • وانما غلط المزني فنقل : اذا قال لها يا زان • ومنهم من قال : اذا كان الحرف الذي قبــل الحرف الأخير حرف اعتلال سقط في الترخيم كقوله في عثمان : يا عثم ، ومنهم من قال : اذا كان المراد منه مفهوما صح الترخيم ، وان سقط حرفان أو أكثر ، كما روى البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَا أَبَا هُر » لأبي هريرة ٠

فرع اذا قال لغيره: زنات في الجبل ـ فانه لا يكون قاذفا ظاهر هذا الكلام، الا أن يقر أنه أراد الزنا فيكون قذفا • وقال أبو حنيفة وأصحابه: يكون قذفا بظاهره و دليلنا أن قوله: زنأت في الجبل حقيقة في الصعود والارتقاء ، يقال: زنأت نزنا زنا ، ويقال في الزنا الذي هو الوطء: زنيت نزني زنا ، فاذا كان ذلك حقيقة في الصعود حمل عليه الاطلاق ، ولم يحمل على المجاز الا بدليل و فأما اذا قال لغيره: زنأت ولم يقل في الجبل ففيه وجهان ، أحدهما: أنه يكون قذفا يظاهره ، لأنه لم يقرن به ما يدل على الصعود و والثاني وهو قول أبي الطبب ابن سلمة: ان كان هذا القائل عاميا كان هذا قذفا بظاهره لأن العامي أن يفرق بين زئيت وإزنات ، وإن كان لغويا لم يكن قذفا بظاهره ، لأن حقيقة هذا القول عنده الصعود كما قلنا فيمن قال الامرأته: أنت طالق أن دخلت الدار ، بفتح الهمزة و وان قال : زئيت في الجبل ففيه اللائة أوجه حكاها المسعودي أحدها: أنه قذف ، وقوله: في الجبل بيان المحل ، والثاني : لا يكون قذفا يظاهره و والثالث : وقوله : في الجبل بيان المحل ، والثاني : لا يكون قذفا يظاهره و والثالث :

فسرع اذا قال الرجل: يا زانية ، كان صريحا في القذف عندنا بظاهر القول ، وبه قال محمد ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يكون قذفا ، دليلنا أن كل كلمة فهم معناها لزم المتكلم حكمها ولو كان لحنا ، كما لو قال لامرأة: ونيت يا هذه ، وقوله للرجل: يا زانية ، مفهوم المعنى ، وهو أنه رماه بالفاحشة والحق يه المعرة ، فلزمه حكم هذه الكلمة ، والأن لها مخرجا في اللغة وذلك أنه قد يشير الى نفسه وذاته فيكون معناه: يا نفسا زانية ، فيصح التأنيث في هذا ، فوجب أن يحكم بهذا بالقذف .

مسالة اذا قال رجل الامراة: زنى فرجك أو قال لرجل: زنى ذكرك أو أيرك من الربا حقيقة و ذكرك أو أيرك من كان صريحا فى القذف و لأن زنا ذلك هو الزنا حقيقة وان آال رجل أو امرأة زنى دبرك كان صريحا فى القذف و وقال أبو حنيفة الا يكون ذلك قذفا بناء على أصله أن الحد لا يجب بالوطء فى الدبر ، وقد دللنا عليه ، فنقول ها هنا : لأنه أضاف الزنا الى سبيل يجب بالزنا فيه الحد فكان قذفا صريحا ، كما لو قال لامرأة : زنى فرجك ،

وان قال : زنت عينك أو يدك أو رجلك ففيه وجهان ، أحدهما : أنه صريح في القذف ، وهو ظاهر ما نقله المزنى ، لأنه أضاف الزنا الى بعض منه فهو كما لو أضافه الى الفرج أو الذكر • والثاني : أنه ليس بصريح في القذف • وانما هو كناية فيه • قال الشيخ أبو حامد : ولعله أصح ، لأن لهذه الأعضاء اتيان زنا ليس بفاحشة، وهو النظر من العينين ، والبطش من اليدين ، والمشي على الرجلين . وزنا هو فاحشــة ، وهو مشاركة هــذه الأعضاء للفرج ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « العينان تزنيان ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه » فبين أَنْ الزِّنَا لا يَتَحَقَّقُ مَنْ هَذَهُ الْأَعْضَاءُ الا لَمَاوِنَةُ الْفَرْجُ ، فَاذَا احتمل الزَّنا بهذه الأعضاء هذين الاحتمالين لم يكن اضافة الزنا اليها صريحا في الفذف ، كقوله : يا حلال ابن الحلال ، ولأنه لو قال : زنت عيني أو رجلي لم يكن ذلك اقرارا منه بالزنا • فاذا أضاف ذلك الى غيره لم يكن صريحا في القذف ، فاذا قلنا : أنه صريح فادعى أنه لم يرد بها الزنا الحقيقي لم يقبل منه ، وان قلنا : انه كناية ، رجع اليه فان قال : أردت به الزنا الحقيقي لزمه حد القذف ، وان قال : لم أرد الزنا الحقيقي : فالقول قوله مع يمينه ، لأنه أعلم بِمَا أَرِادٍ • وَانْ قَالَ لُرْجِلُ : زني بدنك قال الشيخ أبو اسحق هنا : فهل هو صريح أو كناية ؟ فيه وجهان ، والذي يقتضي المذهب في هذا أن يقال : يبنى على الوجهين الأولين _ فان قلنا : انه اذا أضاف الزنا ألى عضو من أعضاء البدن غير القبل أو الدبر يكون صريحا في القذف ، فها هنا يكون صريحا وجها واحدا . وإن قلنا هناك كناية ، فها هنا وجهان أحدهما : أنه صريح فى القذف لأنه أضاف الزنا الى جميع البدن، والزنا بجميع البدن انما يكون بالمباشرة فلم يكن صريحا في القذف .

فَ رَبِيْنَ أُو مِا رَانَ كَانَ صَرِيحًا فَى المُسْكُلُ : رَبَيْنَ أُو مِا رَانَ كَانَ صَرِيحًا فَى المُسْكُلُ : رَبِي فَرَجِكُ أُو ذَكَرَكُ فَالذَى يَقْتَضَى المُذَهِبِ أَنَّهُ يَكُونَ فَيْهُ وَجِهَانَ ، أَحَدَهُمَا : آنه صَرِيحٍ • والثاني : أنه كناية ، كما لو أضاف الزنا الى اليد أو الرجل من المرأة أو الرجل ، لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون عضوا زائدا ، فهو كسائر أعضاء البدن • فان

قال له : زنى دبرك كان صريحا فى القذف لأن اضافة الزنا الى الدبر من الرجل والمرأة صريح فى القذف : والابد أن يكون للخنثى أحدهما م

فريع وان قال: فلانة لا ترديد لامس، الم يكن صريحا في القذف لأن رجلا قال: يا رسول الله ان امرأتي لا ترديد لامس، ولم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم قاذفا لها بذلك .

فرع اذا قال الامرأته: زنى بك رجل وأنت مكرهة • كان قاذفا لرجل غير معين الله والا يجب عليه الحد ، الأنه غير معين فلا يكون قاذفا للمرأة ، الأنه رماها بوطء ليست بزائية فيه ، وهل يعزر لها ؟ فيه وجهان ، أحدهما: الا يعزر ، الأنه رماها بوطء الا حد عليها فيه والا عار • والثانى : يعزر الأنه قد أذاها بحصول ما هو حرام فى رحمها ، وذلك طعن عليها فيلزمه التعزد لها •

فرع وال قال: زنيت بفلان وهو صبى يجامع مثله _ كان قاذفا لها ، لأنه يوجد منه الوطء الذي يجب به الحد عليها ، وان كان صيا لا يجامع مثله لم يكن قاذفا لها لأن القذف ما احتمل الصدق والكذب ، وفي هذا الموضع يعلم كذبه الا غير فلم يكن قاذفا ، وان قال الامراة ركبت رجلا حتى دخل ذكره في فرجك كان قاذفا لها ، لأنه رماها بالفاحشة ، وان قال الامرأة : ساحقت فلانة أو زنيت بفلانة ، لم يكن قاذفا لها ، لأنه لو تحقق ذلك منهما لم يجب عليهما الحد ، فلم يكن قاذفا بذلك ، ويعزر الأنه أذاها مذلك ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فَصَــلَ وان اتت امراته بولد فقال: ليس مني الم يكن قاذفا من غير نية ، لجواز أن يكون معناه ليس منى خلقا أو خلقا أو من زوج غيرى ، أو من وطء شبهة أن مستعار ، وأن نفى نسب ولده باللعان فقال دجل نهذا الولد: لست باين فلان ، لم يكن قذفا لأنه صادق في الظاهر أنه ليس منه ، لأنه منفى عنه ، قال الشافعي دحمه ألله: أذا أقر ينسب ولد

فقال له رجل: لست بابن فلان ، فهو قذف ، وقال في الزوج اذا قال للولاد الذي اقر به: لست بابني ، أنه ليس بقذف ، واختلف اصحابنا فيه ، فمنهم من قال: أن أراد القذف فهو قذف في المسئلتين ، وأن لم يرد القذف فليس بقذف في المسئلتين على هذين الحالين ، ومن اصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة منهما الى الأخرى ، وجعلهما على قولين أحدهما ، أنه ليس بقذف فيهما ، لجواز أن يكون معناه لست بابن فلان ، أو لست بابني خلقا أو خلقا ، والثاني : أنه قذف لأن الظاهر منه النفى والقذف ، ومن اصحابنا من قال : ليس بقذف من الزوج ، وهو قذف من الأجنبي ، لأن الأب يحتاج الى تاديب ولده فيقول لست بابني مبالفة ، في تاديبه ، والاجنبي غير محتاج الى تاديبه فجعل قذفا منه .

الشرح قال السافعي رحمه الله : (ولو ولدت امرأته ولدا فقال: ليس بابني ، قلا حد ولا لعان حتى ينفيه) وجملة ذلك ان الرجل اذا أتت المرأته بولد فقال: هذا الولد ليس منى أو ليس بابني فانه لا يكون قاذفا بظاهر هذا القول ، لأنه يحتمل أنه أراد ليس منى أو ليس بابنى أنه من الزنا ، ويحتمل أنه ليس مني أو ليس بابني أنه الا يشبهني في خلقي ، ويحتمل أنه ليس مني أو ليس بابني بل من زوج قبلي ا ويحتمل أنه ليس منى أو ليس بابني لأنها استعارته أو التقطته • وآذا احتمل هذا القول القذف وغيره لم يكن قذفا بظاهره ، كما لو قال له : يا حلال أبن الحلال • فانه يختمل أن يكون أبوه اسمه حلالا ويرجع في تفسير ذلك اليه • فان قال : أردت أنه من الزنا كان قاذفا لهما ، وانَّ قال : آردَات أنه ليس بابني لأنه لا يشبهني خلقا ولا خلقا فان صدقته على ذلك فلا كلام والا كان القول قوله مع يمينه لأنه أعلم بما أراد به • وان قال : أردت أنه من زوج قبلى _ فان لم يعرف لها زوج قبله _ قيل له : لا يقبل منك هذا التفسير لأنك فسرته بما لا يحتمل ، فعليك أن تفسره بما يحتمل : فان كان قد عرف لهما زوج قبله وصدقته على انه أراد به ذلك لم يكن قدَّفًا ، والكلام في نفي نسب الولَّدَاعِنهُ قَد يَمْضَى فَيَّ اللَّمِيانِ أَوَانَ كَذَّبِتُهُ فَي ذَلَكُ وَقَالِتٍ : مَا أَرِدْتِ الأَ القذف ، كان القول قوله مع يمينه ، لأنه أعلم بما أبراد ، وان قال : أردت أنه ليس بابني بل استعارته والتقطته ، وصلاقته على أنه أراد ذلك أو كذبته ، وحلف أنه أراد ذلك لم مكن قادفا لها ، والكلام في نفي نسبه عنه قد مضي ٠

قرع وان قذف رجل زوجته ونفى نسب ولدها باللمان ، تم قال رجل أجنبى لذلك الولد: لست بابن فلان ، لم يكن صريحا في القذى ، لأنه يحتمل أنه أراد لست بابن فلان لأنه لا بنوة بينكما ، ويحتمل أنه أراد ، لست بابن فلان بل انك من الزنا ، فيرجع اليه ، فان قال : أردت أنه ليس بابنه لأنه لا بنوة بينهما في الشرع فصدقته المرأة على ذلك أو كذبته ، وحلف على ذلك لم يكن قادفا لها ، وان قال : أردت أنك لست بابنه بل من الزنا ، كان قادفا للمرأة فيجب لها عليه حد القذف ، وان قذف امرأته ونفى نسب ولدها باللمان ثم أكذب نفسه لحقه نسب الولد ، فان قال رجل أجنبى لهذا الولد بعد أن أكذب الزوج نفسه : لست بابن فلان ، قال الشافعي رضى الله عنه : (حد) وقال في الزوج اذا قال لهذا الولد : است بابني (لا يكون صريحا في القذف ، وانما يرجع اليه في التفسير) واختلف بابني (لا يكون صريحا في القذف ، وانما يرجع اليه في التفسير) واختلف أصحابنا فيهما على أربع طرق :

١ - فمنهم من نقل جوابه فى كل واحدة منهما الى الأخرى وجعلها على قولين ، أحدهما : أنه صريح فى القذف منهما لأن الظاهر من هذا القول نفى النسب ، والثانى : أنه كناية منهما ، لأنه يحتمل أنه أراد ليس بابنه أى لا يشبهة فى الخلق أو فى الخلق .

٢ - ومنهم من قال: هو كناية منهما ، أأنه يحتمل القذف وغيره ، فاذا احتملتهما لم يجعل قذفا بظاهره وحمل كلامه فى الأجنبى عليه اذا اعترف أنه أراد به القذف ، وقوله فى الأب: اذا نم يعترف أنه لم يرد القذف .

٣ - ومنهم من حملهما على ظاهرهما ، فيجعل ذلك كناية من الأب ألأنه قد يحتاج الى تأديب ولده بالفعل والقول ، فيقول : لست بابنى ، على سبيل الردع والزجر وجعل ذلك صريحا فى الأجنبى ، لأنه ليس له أن الودب ولد غيره بفعل ولا قول .

٤ - وقال أبو اسحق المروزى : هي على اختـــلاف حالين فحيث جعله
 كناية ، الراد به اذا قال ذلك قبل استقرار نسب الولد ، بأن يقول الأب أو

الأجنبى حال وضع الولد ذلك ، لأنه لا يستقر نسبه من الأب ، اذ له أن ينفيه باللعان ، وحيث جعله صريحا أراد اذا قال ذلك الأب أو الأجنبى بعد استقرار نسب الولد بتكذيب الأب لنفسه بعد ذلك ، لأنه لا سبيل الى نفيه بحال _ هكذا قال فى تعليقه على مختصر المزنى ، وقال الشسيخ أبو حامد الاسفراينى فى التعليق على التعليقة : وهذه أسد الطرق ، والله أعلم ،

وقال القرطبى: اتفق العلماء على أنه اذا صرح بالزنا كان قذفا ورميسا موجبا للحد فان عرض ولم يصرح فقال مالك: هو قذف ، وقال الشافعى وأبو حنيفة: لا يكون قذفا حتى يقول: رددت به القذف ، والدليل لمساقاله مالك هو أن موضوع الحد فى القذف انما هو لازالة المعرة التى أوقعها القاذف بالمقذوف ، فاذا حصلت المعرة بالتعسريض وجب أن يكون قذفا كالتصريح ، والمعول على الفهم ، وقد قال مخبرا عن شعيب: « انك لأئت الحليم الرشيد » أى السفيه الضال ، فعرضوا له بالسب بكلام ظاهره المدح فى أحد التأويلات ، وقال تعسالى فى أبى جهل: « ذقى انك أنت العزيز وما كان أبوك امرأ سوء ، الكريم » وقال حكاية عن مريم: « يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء ، لمريم بذلك ، ولذلك قال تعسالى: « وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانا عظيما » والبهتان العظيم هو التعريض لها ، أى ما كان أبوك أمرأ سسوء عليما » والبهتان العظيم هو التعريض لها ، أى ما كان أبوك أمرأ سسوء عمر رضى الله عنه العطيئة لما قال:

دع المكارم الا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

لأنه شبهه بالنساء في أنهن يطعمن ويكسين ويسقين

قلت : وهذا الكلام كله لا ينبنى عليه حكم الأخذ بالمجازات والكنايات، وكل لفظ له آكثر من معنى فانه يحتمل ما يقوم به الحد وما لا ، قان عين المتكلم مراده ، رتبنا الحكم عليه اما باقامة الحد ، واما بعدمه ، وفي سنن الدراقطني أن عمر كان يقيم الحد بالتعريض وأقام على من قال : ان أمى لم تزن وان أبي لم يزن ، لأنه عرض بأب وأم من يخاطبه ،

قال المصنف رحه الله تعالى

قصل وان قال لعربى يا نبطى فأن أراد نبطى اللسان أو نبطى الدار - لم يكن قذفا ، وأن أراد نفى نسبه من العرب ، ففيه وجهان أحدهما أنه ليس بقذف ، لأن الله تعالى علق الحد على الزنا ، فقال : ((والذين يرمون الحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء)) وشهاقد الأربعة يحتاج اليها في أنسات الزنا ، والثانى أنه يجب به الحد لما روى الأشعت بن قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا أوتى برجل يقول أن كنانة ليست من قريش الا جلدته)) وعن أبن مستعود رضى الله عنه أنه قال : ((لا حد ألا في أثنتين ، قذف محصنة ، ونفى رجل من أبيه)) .

قصد لى القلوف او التعريض بالقلف من التعريض بالقلف من غير نية عزد ، الأنه آذى من لا يجوز آذاه ، وأن قال لامراته استكرهت على الزنا ففيه وجهان أحدهما : أنه يعزد لأنه يلعقها بذلك عاد عند الناس ، والثانى : أنه لا يعزد لأنه لا عاد عليها في الشريعة بما فعل بها مستكرهة .

الشرح حديث الأشعث بن قيس آخرجه ابن ماجه في العدود من طريق حماد بن سلمة عن عقيل بن طلحة السلمي عن مسلم بن هيهم عن الأشعث بن قيس قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد كندة ولا يروني الا أفضلهم فقلت : يا رسول الله ألستم منا ؟ فقال : نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا نتفي من آبينا • قال : فكان الأشعث بن قيس يقول : لا أوتي برجل نفي رجلا من قريش من النضر بن كنانة اللا جلدته الحد » قال في مجمع النوائد : هذا اسناد صحيح رجاله ثقات لأن عقيل ابن طلحة وثقه ابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وباقي رجال الاسناد على شرط مسلم •

وعبارة المصنف فيها اضافة كوم الأشعث الى النبى صلى الله عليه وسلم وليس كذلك ، فانه من كلامه هو ولم يرفعه م

أما اللغات فالنبطي نسبة الى جماعات تشبه البدو ، وهم ينزلون

العراق بين العراقين وقد سموا نبطا ، لأنهم كانوا يستنبطون الماء أى يستخرَجونه من الأرض ، وقد مضى بحثه في السير ،

اما الأحكام فان قال العربي: يا نبطى ، لم يكن قاذفا بظاهر هذا الكلام ، لأنه محتمل القذف وغيره ، فيرجع اليه فى تفسسيره ، فان قال : أردت أنه نبطى اللسان ، لأنه لا فصاحة له ، أو نبطى الدار لأنه ولد في دراهم ؛ وصدقه المقذوف أنه أراد ذلك أو كذبه ، وحلف القاذف أنه أراد ذلك ، لم يلزمه الحد ، ولكن يلزمه التعزير ، لأنه قد أوهم أنه قذفه ، وان قال : أردت أن جدته زنت بنبطى وأتت بأبيه من نبطى ، أو أن أمه زنت بنبطى وأتت به منه فقد قذف جدته وأمه ، فان كانت محصنة وجب لها عليه حد القذف وان كانت غير محصنه لم يجب عليه حد القذف ، وان قال : أردت نفى نسبه من العرب الى النبط بغير زنا ، ففيه وجهان أحدهما : لا يجب عليه وبه قال أبو حنيفة ، لما روى أن ابن عباس سئل عمن قال لنبطى : يا عربى ، فقال : لا حد عليه ، وعن الشعبي أنه قال : كلنا أنباط : يريد به فى الأصل ، ولأن الله أوجب حد القذف بالقذف فى الزنا ، وهذا لم يَقَدُفُ بِالزَّنَا فَلَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدِ • والثَّانِي : يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدِ ، وهو ظاهر النص ، لأن الشافعي رضي الله عنه قال : فان قال : عنيت نبطى الدار أو اللسان ، أحلفته ما أراد أن ينسبه الى النبط ، فان نكل حلف المقــذوف لقد أراد نفست ، وحد له ، وبه قال مالك وابن أبي ليلي والليث وأحسد واسحق ، وهو اختيار ابن الصباغ لما روى عن الأشعث بن قيس عند ابن ماجه أنه قال : « الا أبوتي برجل يقول : ان كنانة ليست من قريش الا جلدته » وقول ابن مسعود في مسئله أحمد وغيره : « لا حد الا في اثنتين ، قَذِف محصنة ، أو نفى رجل من أبيه » قال المسعودى : فان قال لقرشى ! الست من قريش ، أو التيمى : الست من اليم ظرت ـ فان قال : أردت به أنه ليس من صلب قريش _ لم يصدق ، وكان قادفا ، وان قال : أردت أن واحدة من أمهاله في الجاهلية زالية لم يكن قذفا لأنها غير محصنة ، وان قال : أردت أأن واحدة من أمهاته في الإسلام زانية لم يكن قذفًا لأنهـــا غير معينة ، فصار كما لو قال : في هذا البلد زان •

فَـــرع ومن قذف غير محصن بالزنا أو عرض لقذف للمحصن لم يقر أنه أراد به الزنا ، فانه يعزر على ذلك لأنه أذاه بذلك •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحــل وما يجب بالقذف من الحد او التعزير بالاذى فهو حق للمعذوف ، يستوفى اذا طالب به ويسقط اذا عفا عنه ، والدليل عليه ما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((أيعجز أحدكم أن يكون كأبى ضمضم ، كان يقول : تصدقت بعرضى) والتصدق بالعرض لا يكون الا بالعفو عما يجب له ، ولانه لا خلاف أنه لا يستوفى الا بمطالبته ع فكان له العفو كالقصاص ، وأن قال لغيره : اقذفنى فقدفه ففيه وجهان احدهما : أنه لا حد عليه ، لانه وق له فسقط باذنه كالقصاص ، والثانى : أنه يجب عليه الحد ، لأن العار يلحق بالعشيرة ، فلا يملك الاذن قيه ا واذا أسقط الاذن وجب الحد ، ومن يحجب له الحد أو التعزير لم يجز أن يستوفى الا بحضرة السلطان ، لاته يحتاج الى الاجتهاد ويدخله التخفيف ، فلو فوض الى المقدوف لم يؤمن أن يحيف للتشفى .

فصحــل وان مات من له الحد او التعزير ـ وهو مهن يورث ـ انتقل ذلك الى الوارث وفيهن يرثه ثلاثة أوجه والثانى : أنه يرثه جميع الورثة لأنه موروث فكان لجميع الورثة كالمال والثانى : أنه لجميع الورثة الالمن يرث بالزوجية ولأن الحد يجب لدفع العار ولا يلحق الزوج عار بعيد الموت ولا لا تبقى زوجية والثالث : أنه يرثه المصبات دون غيرهم ولانه حق ثبت لدفع العار وفاختص به العصبات كولاية النكاح وان كان له وارثان فهفا أحدهما ثبت الآخر جميع الحد ولانه جعل للردع ولا يحصل الردع الا بما جعله الله عز وجل للردع وان لم يكن له وارث فهو للمسلمين ويستوفيه السلطان و

فصـــل وان جن من له الحد أو التعزير لم يكن لوليه أن يطالبه باستيفاته الآنه حق يجب للتشغى ودرك الغيظ ، فأخر الى الافاقة كالقصاص، وأن قدف ، مملوكا كانت المطالبة بالتعزير للمملوك دون السيد ، لأنه ليس بمال ، ولا له بدل هو مال ، فلم يكن للسيد فيه حتى كفسخ النكاح أذا عتقت الأمة تحت عبد ، وأن مات المملوك ففى التعزير ثلاثة أوجه ، أحسدها : أنه يسقط الآنه لا يستحق عنه بالارث = فلا يستحق المولى ، لأنه لو ملك بحق اللك للك في حياته ، والثاني : أنه للمولى لأنه حق ثبت للمملوك فكان المولى

احق به بعد الوت ، كمال الكاتب ، والثالث : انه ينتقل الى عصباته لأنه حق ثبت لنفي العار ، فكان عصباته احق به ،

الشرح قال الحافظ أبو عمر ابن هد البر فى الاستيعاب: (أبو ضمضم ، غير منسوب ، روى عنه الحسن بن أبى الحسن وقتادلا آنه قال: اللهم انى قد تصدقت بعرضى على عبادك ، وراوى من حديث ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألا تحبون أن تكونوا كأبى ضمضم ، وذكر أبو يحيى الساجى قال: أخبرنا السرى بن عاصم ، حدثنا أبو النضر هاشم بن قاسم ، عن محمد بن عبد الله العمى ، عن ثابت ، عن أبس قال: قال رسول الله عليه وسلم: آلا تحبون أن تكونوا كأبى ضمضم ؟ قالوا: يا روسول الله : ومن أبو ضمضم ؟ قال: ان أبا ضمضم كان اذا أصبح قال: اللهم انى تصدقت بعرضي على من ظلمنى ،

روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه ، أن رجلا من المسلمين قال: اللهم انه ليس لى مال أتصدق به ، وانى قد جعلت عرضى صدقة لله عز وجل لمن أصاب منه شيئا من المسلمين ، قال: فأوجب النبى صلى الله عليه وسلم أنه قد غفر له ، أظنه أبا ضمضم المذكور، فالله أعلم ا هـ) .

اما اللغات فقد قال ابن بطال الركبى فى شرح غريب المهذب: قوله: تصدقت بعرضى) قال أبو بكر بن الأنبارى قال أبو العباس: العرض موضع الذم والمدح من الانسان ، ومعناه أموره التي يرتفع بها أو يسقط بذكرها ومن جهتها يحمد أو يدم ، ويجوز أن يكون ذكر أسلافه ، لأنه يلحقه النقيصة بعيبهم ، وقال ابن قتيبة : عرض الرجل نفسه ، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم : « أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون انما هو عرق يخرج من أعراضهم مثل المسك » أى أبدانهم ، واحتج بهذا الحديث عرق يخرج من أعراضهم مثل المسك » أى أبدانهم ، واحتج بهذا الحديث المذكور ، تصدقت بعرضى أن بنفسى وأحللت من يغتابنى ، قال : ولو كان العرض الأسلاف لما جاز له أن يحل من يغتابهم وله كلام يطول ، اهه ،

اما الأحكام فان حد القذف للمقذوف لا يستوفى الا بمطالبته

ويسقط بعفوه أو استبرائه كما مضى كلامنا فى هذا الباب وأقوال الفقهاء مع أدلتهم و فان مات قبل الاستيفاء أو العفو وابرائه ورث عنه و وقال أبو حنيفة : حد القذف حق لله تعمالى الا أنه وافقنا أنه لا يستوفى الا بمطالبته و دليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » فأضاف العرض الينا ، والحد انما يجب بتأول العرض ، فأذا كان العرض للمقدوف وجب أن يكون ما وجب فى مقابلته له كما أنه أضاف الدم والمال الينا ، ثم الدم والمال ملك ننا ، وما وجب فى مقابلتهما ملك لنا ، وأعضا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيعجز أحمدكم أن يكون كأبي ضمضم كان يقول : تصدقت بعرضى » والتصدق بالعرض لا يكون الا بالعفو عما وجب له فيه ، ولأنه بعرضى » والتصدق بالاعتراف لم يسقط بالرجوع ، فكان للادمى حق على البدن اذا ثبت بالاعتراف لم يسقط بالرجوع ، فكان للادمى كالقصاص ، وفيه احتراز من حد الزنا وحد الشرب ، ولأنه لا خلاف أنه لا يستوفى الا بمطالبة الآدمى ، فكان حقا له كالقصاص ،

فروعان ، المحمول المحروب المح

ارتفعت بالجوت ، فلا يثبت الباقى منها بالارث بالزوجية ، واذا انتقل الحد الى جماعة من الورثة فعفا بعضهم عن حقه من العد ثبت جميع الحد لباقى الورثة ، لأن الحد جعل للردع ، ولا يحصل الردع الا بما جعله الله عمالى للردع ، همذا طريق أصحابنا العراقيين ، وأما طريق أصحابنا الخراسانيين ففيه ثلاثة أوجه أحدها : أن لباقى الورثة أن يستوفوا جميع الحد كما فلنا فى اقصاص ، والشالت : يسقط بحميع الحد كما قلنا فى اقصاص ، والشالت : يسقط فى الحد حصة العافى دون الباقى كالدين والدية ، وان قذف رجلا فمات المقدوف ، ولا وارث له ، أو قذفه بعد موته ولا وارث له معين ثبت الحد للمسلمين ، ويستوفيه السلطان لأنه ينوب عنهم فى الاستيفاء كمنا ينوب عنهم فى الاستيفاء كمنا ينوب عنهم فى الاستيفاء كمنا ينوب عنهم فى الاستيفاء كمنا

فسرع وإن قذف مهاوكا ثبتت المطالبة بالتعزير للمملوك والعفو عنه دون السيد ، لأنه ليس بمال ولا له بدل هو المال ، فكان للتملوك دون السيد كفسخ النكاح بالعيب ، فإن مات المملوك قبل الاستيفاء أو العفو ففيه ثلاثة أوجه أحدها : أنه ينتقل الى مولاه لأنه ثبت للعبد فانتقل الى مولاه بموته كمال المكاتب و والثانى : يسقط لأن العبد لا يورث والمولى يملك عنه من جهة الملك ، فلما لم يملك ذلك في حياته لم يملكه عنه بعد موته و والثالث : يكون لعضباته ، لأنه ثبت لنفي العار ، فكان عصباته أحق به ، وان ثبت الحد لرجل فعن أن أغمى عليه قبل الاستيفاء أو العفو لم يكن لوليه استيفاؤه ، لأنه حق ثبت للتشفى ، فلم يكن لوليه استيفاؤه في حال الجنون والاغماء كالقصاص ،

فسوع اذا قال الرجل: زنيت بفلانة ، وجب عليه حد الزنا ، فإن كانت المرأة محصنة وجب لها عليه حد القذف ، فلو قال الرجل: كذبت لم أزن بها سقط عنه حد الزنا ، لأنه اذا ثبت بالاقرار فانه يسقط بالرجوع ، وهل يسقط عنه حد القذف ؟ فيه قولان حكاهما الطبرى في العدة ، أحدهما: لا يسقط لأنه حق للمرمى ، فلم يسقط بالرجوع كما لو رماها بالزنا بغيره ثم أكذب نفسه ، والثاني : يسقط عنه ، لأن قوله زنيت بفلانة اقرار واحد وكلام واحد ، والقصود منه الاقرار بالزنا ، فاذا رجع في الزنا قبل رجوعه في جميع موجب الاقرار .

قال المصنف رحه الله تعالى

وان قذف جماعة نظرت _ فان كانوا جماعة لا يجوز ان يكونوا كلهم زناة كاهل بقداد _ لم يجب الحد ، لأن الحد يجب لنفي العاد ، ولا عار على المقدوف ، لأنا نقطع بكلبه ؛ ويعزر للكذب ، وأن كانت جمساعة يجوز أن يكونوا كلهم زياة نظرت _ فإن كان قد قدف كل واحب منهم على الانفراد _ وجب لكل واحد منهم حد ، وأن قدفهم بكلمة واحدة ففيه قولان ، قال في القديم: يجب حد واحد ، لأن كلمة القذف واحدة فوجب حد واحد ، كما لو قذف امرأة واحدة . وقال في الجديد : يجب لكل واحد منهم حد ، وعو الصحيح ، لأنه الحق العار بقذف كل واحد منهم ، فلزمه لكل وأحاد منهم حد ، كما أو أفرد كل واحد منهم بالقذف ، فان قذف زوجته برجل ولم يلاعن ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال: هي على قولين ، كوسا أو قدف رجلين أو أمرأتين ، ومنهم من قال : يجب حد واحد قولا واحدا . لأن القذف هنا بزنا واحد ، والقدف هناك بزناءن ، فان _ وجب عليه حد لاتئين _ فان وجب لأجدهما قبل الآخر وتشاحا .. قدم السابق منهما، لأن حقه أسبق ، وان وجب عليه لهما في حالة واحدة بأن فذفهما مما وتشاحا اقرع بينهما ، لانه لا مزية لاحدهما على الآخر فقدم بالقرعة ، وأن قال لزوجته يا زانية بنت الزانية _ وهما محصنتان _ لزمه حدان ، ومن حضر منهما وطالبت بحدها حد لها ، وأن حضرتا وطالبتا بحدهما ففيه وجهان ، أحدهما: أنه يبدأ بحد البنت لأنه بدا يقدفها ، والثاني _ وهو المذهب _ انه يبدأ بحد الأم لأن حدها مجمع عليه ، وحد البنت مختلف فيه لأن عند ابي حنيفة لا يجب على الزوج بقدف زُوجته حد ا ولأن حد الام آكد ، لأنه لا يسقط الا بالبيئة وحد البنت يسقط بالبيئة وباللمان ، فقدم آكدهما .

قصـــل وان وجب حدان على حر لاثنين فحد لاحدهما لم يحد للآخر حتى يبرأ ظهره من الأول ، لأن الوالاة بينهما تؤدى الى التلف ، وان كان الحدان على عبد فغيم وجهان ، احدهما : انه لا يجوز الوالاة بينهما ، كما لو كانا على حر ، والثانى : أنه يجوز لأن الحدين على المبد كالحد الواحد ،

الشرح اذا قذف الرجل جماعة رجال أو جماعة نساء فان قذف كل واحد منهم : رنيت أو يا زانى ، وجب لكل واحد منهم : رنيت أو يا زانى ، وجب لكل واحد منهم حد ، وان قذفهم بكلمة واحدة نظرت _ فان كانوا جماعة لا يجوز أن يكونوا كلهم زناة ، كأهل اليمن أو أهل بغداد أو أهل القاهرة _ لم يجب عليه حد القذف ، لأن القذف هو ما احتمل الصدق والكذب ،

فنحن نقطع بكذبه ها هنا ، ويعزر على الكذب لحق الله تعالى ، وإن كانوا جماعة يجوز أن يكونوا زناة كالعشرة والمائة وما أشبه ذلك ففيه قولان ، قال في القديم : يجب لهم حد واحيد لقوله تعمالي : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم (١) الآية » .

فان وجب ثمانون جلدة بقذف المحصنات ، فذلك اسم للجمع ، ولأن الحق يعبب على القاذف لازالة المعرة عن المقاذوف ، والمعرة تزول عن المجماعة ادا جلد القاذف ثمانين جلدة ، ولأن الحلود ادا كانت من جنس واحد تداخلت كما لو زنى ثم زنى ، وقال فى الحد : يجب لكل واحد منهم حد ، وهو الصحيح ، لأنها حقوق مقصودة الآدميين ، فاذا ترادفت لم تتداخل كالقصاص ، فقولنا : مقصودة ، احتراز من الآجال فى الديون ، وقولنا : للآدميين ، احتراز من الحدود لله تعالى ، وأما الآية فلم تتضمن قذف ألواحد لجماعة من المحصنات ، وأنما تضمنت قذف جماعة لجماعة ،

في ح في المنافع المنا

the garden is the first of the contract

Commence of the second

⁽١) الآية ٤ من سورة النور .

وحرع والما وجب على القاذف حدان الانتين ظرت فان وجب المحدهما بعد الآخر حدد للأول ثم حد للثائي ، الأن حق الأول سابق ، فان كان المحدود حرا لم يحد له حتى يبرأ ظهره من ألم حد الأول ، لأن الموالاة بينهما ربما أدت الى قتله ، وان كان عبدا نفيه وجهان ، أحدهما : لا يوالى بينهما ، كما قلنا في الحد ، والثاني : يوالى بينهما أنهما كالحد المواحد على الحر ، وان وجب لهما الجد في حالة واحدة أقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة حد له ولا كلام ، والكلام في الموالاة على ما مضى فائل قال لزوجته ، القرعة بنت الزانية ، فقد قذف شخصين بكلمتين ، فيجب لكل واحد حد ، فان جاءت احداهما نظاله بحدها ، والأخرى غائبة أو حاضرة ولم نظالب عد التي ظلبت بحدها ، وأن جاءتا وطلبت كل واحدة بحدها فهيه وجهان من أصحابنا من قال : يبدأ بحد البنت ، لأنه بدأ بقذفها ، واثاني وهو المنت المنصوص : أنه يبدأ بحد الأم لأن جدعا مجمع عليه ، وحد البت مختلف في وجوبه ، ولأن حد الأم آكد ، لأنه لا يسقط الا بالبينة والمعان ، وأن قال لها : يا وانية وبنت الزانيين وجب لها حد ، وهل يجب فلأبوين حد أو حدان ؟ على قولين ، والكلام في الاستيفاء على ما مضى م

قال المصنف رحه الله تعالى

فصل وان قنف اجنبيا فحد ، ثم قنفه ثانيا بذلك الزنا عزر الأذى ولم يحد ، لأن أبا بكرة شهد على المفيرة بالزنا فجلده عفر رضى الله عنه ، ثم اعاد القذف واراد أن يجلده فقال له على كرم الله وجهه : أن كنتا تربد أن تجلده فأرجم صاحبك ، فترك عمر رضى الله عنه جلده ، ولأنه قند حمل التكذيب بالحد ، وأن قلغه بزنا ثم قذفه بزنا آخر قبل أن يقام عليه المحد ففيه قولان ، أحدهما ! أنه يجب عليه حدان ، لأنه عن حقوق الآدميين فلم تتداخل كالديون ، والثانى : يلزمه حد واحد وهو الصحيح ، لانهما حدان من جنس واحد لمستحق واحد فتداخلا ، كما لو زنى ثم زنى ، وأن قذف زوجته ولاعنها ثم قذفها بزنا أضافه أنى ما قبل اللمان ، فغيه وجهان أحدهما : أنه لا يجب عليه الحد ، لأن اللمان في حق الزوج كالبينة ، ولو أقام عليها البيئة ثم قذفها لم يلزمه الحد ، فكذلك أذا لأعنها ، والثانى : أنه

يجب عليه الحد ، لأن اللمان انما يسقط احصانها في الحالة التي يوجد فيها وما بعدها ولا يسقط فيما تقدم ، فوجب الحد بما رماها به ، وان قذف توجته وتلاعنا ثم قذفها أجنبي وجب عليه الحد ، لأن اللمان يسقط الاحصان في حق الزوج الأنه بيئة يختص بها فأما في حق الزوج ولاعنها ولم تلاعن احصانها فوجب عليه الحد بقذفها ، وان قذفها الزوج ولاعنها ولم تلاعن فحدت ، ثم قذفها الأجنبي بذلك الزنا ففيه وجهان ، احدهما : انه لا حد عليه ، لائه قذفها بزنا حدت فيه فلم يجب كما لو اقيم عليها الحد بالبيئة ، والثاني : أنه يجب لأن اللمان يختص به الزوج ، فزال به الاحصان في حقه ، وبقى في حق الأجنبي .

فعسل إذا سبع السلطان رجلا يقول: زنى رجل، لم يقم عليه العد لأن المستحق مجهول، ولا يطالبه بتعيينه ، لقوله عز وجل: ((لا تسالوا عن أشياء أن تبد لكم تسؤكم()) الأن الحد يدرأ بالشبهة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: ((الا سسترته بثوبك يا هزال)) وأن قال: سمعت رجلا يقول: أن فلانا زنى لم يحد ، لانه ليس بقاذف ، وأنها هو حالا ، ولا يساله عن القاذف لأن الحد يدرأ بالشبهة ، وأن قال: زنى فلان ، فهل يلزم السلطان أن يسال المغتوف ؟ فيه وجهان احدهما: أنه يلزمه لانه قد ثبت له حق أن يسال المغتوف ؟ فيه وجهان احدهما: أنه يلزمه لانه قد ثبت له حق أن سأل المغتوف المحلمة ، كما لو ثبت له عنده مال لا يعلم به ، فعلى هذا أن سأل المغتوف فاكذبه وطالب بالحد حد ، وإن صدقه حد المقتوف ، لأن ان سأل المغتوف فاكذبه وطالب بالحد حد ، وإن صدقه حد المقتوف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يا أنيس أغد على أمرأة هذا لا فأن أعترفت فارجمها)) والوجه النساني: أنه لا يلزم الامام أعلامه لقوله صلى الله عليه وسلم : ((أدرجوا ألحد بالشبهات)) .

الشرح قوله تعالى: « لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم » أخرج البخارى ومسلم وغيرهما واللفظ للبخارى عن أنس قال تقال رجل : يا نبى الله من أبى ؟ قال : « أبوك فلان » قال : فنزلت : « يا آيها الذين آمنوا الا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ـ الآية » وأخرج أيضا عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم وفيه « فوالله لا تسألوني عن أيضا عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم وفيه « فوالله لا تسألوني عن شيء الا أخبرتكم به ما دمت في مقامي هذا » فقام اليه رجل فقال : « أين مدخلي يا رسول الله ؟ » قال : « النار » فقام عبد الله بن حذافة فقال : من أبى عا رسول الله ؟ فقال : « أبوك حذافة » وذكر الحديث قال ابن عبد

⁽١) الآية ١٠١ من سورة المائدة ...

البر عبد الله أسلم قديما وهاجر آلي أرض الحبشة الهجرة الشانية وشهد يدرا ، وكانت فيه دعابة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله الى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما قال : من أبي يا رسمول الله ؟ قال : « أبوك حـ ذافة » قالت أه أمه : ما سمعت بابن أعق منك ، آمنت أن يكون أمك قارفت ما يقارف نساء الجاهلية فتفضحها على أعين الناس !! فقال : والله لو ألحقني بعبد أسود للحقت به • وروى الترمذي والدارقطني عن على رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » قالوا: يا رسول الله أف كل عام ؟ فسكت ، فقالوا : أفي كل عام ؟ قال : « لا ولو قلت : نعم لوجيات » فَأَنْوَلُ الله يَمِمَالَى « يَا أَيْهِمَا الذِّينُ آمَنُوا لا تُسَالُوا مِ الآية » واللفظ للدارقطني ويسئل البخاري عن هذا الحديث فقال : هُو حَدِيث حَسَن الله أنه مرسل أبو البختري لم يدرك عليا وأسمه سنعيد . وقال الحسن البصرى: سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمور الجاهلية التي عَمَا الله عنها ، ولا وجه للسؤال عما عَمَا الله عنه ، وروى مجاهد عن ابن عباس انها فزلت في قوم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، وهو قول سعيد بن جبير وقال : ألا ترى أن بعده: « ما جعل الله من بحيرة ولا سائية ولا وصيلة ولا حام » •

قال القرطبى: وفى الصحيح والمسند كفاية ، ويحسل أن تكون الآية نزلت جوابا للجميع ، فيكون السؤال قريبا بعضه من بعض : أما حديث هزال الأسلمى وهو هزال بن ذياب بن يزيد روى عنه ابنه ومحمد بن المكندر حديثا واحدا ، قال أبن عبد البر فى الاستيعاب : ما أظن له غيره ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا هزال لو سترته بردائك » قال : ويعضهم يقول : أن بن ابن المنكدر وبين هزال هذا نعيم بن هزال اله وفى طبقات ابن سعد بسنده عن نعيم عن أبيه هزال مرفوعا : « بئس ما صنعت بيسك _ يعنى ما عزا _ لو سترت عليه بطرف ثوبك لكان خيرا لك ، بيسمك _ يعنى ما عزا _ لو سترت عليه بطرف ثوبك لكان خيرا لك ، وسيسك _ يعنى ما عزا _ لو سترت عليه بطرف ثوبك لكان خيرا لك ، وسيسك _ يا رسول الله والله ما أدرى أن فى الأمر سعة » ،

أما حديث : « اغد يا أنيس » فقد خرجناه في أول كتاب الحدود .

وحديث « ادرءوا الحدود بالشبهات » قال الشــوكاني عند الكلام على حديث المنتقى: « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا » رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وحديث : « ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان كان له مخرج فخلوا سبيله _ قال الامام أن يخطىء في العفو ، خير من أن يخطىء في العقوبة » رواه الترمذي وذكر أنه قد روى موقوفا وإن الوقف أصح ، قال : وقد راوى عن غير واحد من الصحابة رضى الله عنهم أنهم قالوا ذلك قال : حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه باستناد ضعيف لأنه من طريق ابراهيم بن الفضيل وهو ضعيف ، وحديث عائشة أخرجه أيضا الحــاكم والبيهقي ولكن في أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف كما قال الترمذي وقال البخاري فيه : أنه منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك ثم قال : والصواب الموقوف كما في رواية وكيع ، قال البيهقي : رواية وكيع أقرب الى الصواب • وفي الباب عن على مرفوعا: « ادر عوا الحدود بالشبهات » وفيه المختار بن نافع قال البخارى : وهو منكر الحــديث • قال : وأصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: « ادراموا الحدود بالشبهات ، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم » وروى عنه عقبة بن عامر ومعاذ أيضا موقوفا ، وروى منقطعا وموقوفا على عَمْرُ • ورواه ابن حزم في كتباب الاتصال عن عمر موقوفًا عليه • قال الحافظ ــ يعنى ابن حجر ــ وأسناده صحيح ورواه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر بلفظ : « لأن أخطَى، في الحدود بالشبهات أحب الى من أن أقيمها بالشبهات » وفي مسند أبي حنيفة للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : « ادرءوا الحدود بالشبهات » ا هـ ٠

أما واقعة المعيرة بن شعبة فذلك أنه اذا أهي الأربعة الشهادة بزنا رجل فاضطرب واحد منهم سقطت شهادتهم وعد الثلاثة قاذفين وأقيم عليهم حد القذف ، ومن ثم فقد حدث أن شهد على المعيرة بالزنا أبو بكرة نفيع بن الحارث وأخوه نافع وزياد ابن أبيه وشبل بن معسد البجلي ، فلما جاءوا لأداء الشهادة توقف زياد ولم يؤدها فجلد عمر رضى الله عنه الثلاثة ، وزياد أخى نفيع ونافع لأمهما ، وهو مستلحق معاوية ، وقد دعى بعد ذلك زياد بن

أبي سفيان • ويقرن المؤرخون بين المغيرة وزياد فى الدهاء عند العرب في سفيان وعمرو بن الساس والمغيرة بن شعبة وزياد •

أما معاوية فللأناة والحلم ، وأما عمارو فللمعضلات ، وأما المعايرة فللمبادعة ، وأما زياد فللصغير والكبير .

والقصة يكملها المصنف هنا أن أبا بكرة أعاد القذف مرة أخرى فأراد عمر أن يجلده فكان من فقه على رضى الله عنه وكرم الله وجهه أن اعادة الحد يغتمى تعدد الاتهام فيكون القذف هنا متمما لنصاب الشهادة ، وهو أربع لتعدد شهادته في مجلسين الأول أقيم عليه الحد فيه ، والشاني أريد اقامة الحد فيه ، فاذا انضمت الشهادتان الى شهادة نافع وشبل بن معبد كانت أربعا فوجب رجم المغيرة بن شعبة ، أما اذا اعتبر اعادة القذف استمرارا للواقعة المحدود لها فلا بعاد الحد وانما يعزر اذا رأى الامام ذلك ،

أما الأحكام فانه اذا قدف رجل رجلا أو امرأة ليست بزوجة له بزنا ، فحد القاذف ثم قذفه بذلك الزنا الذي حد للقذف به لم يجب عليه الحد ، وإنما يعزر للأذى و وقال بعض الناس : يجب له الحد عليه و دليلنا ما روى الأثرم باسناده عن ظيبان بن عمارة قال : شهد على المغيرة بن شعة ثلاثة نفر أنه زان فبلغ ذلك عمر فكبر عليه وقال : شاط ثلائة أرباع المغيرة ابن شعبة ، وجاء زياد فقال : ما عندك ؟ فلم يثبت ، فأمر بهم فجلدوا وقال : شهود زور ، فقال أبو بكرة : أليس ترضى أن آتاك رجل عدل يشهد بزجمه ؟ قال : نعم والذى نفسي بيده ، فقال أبو بكرة : وأنا أشهد أنه زان ، فأراد قال : يعيد عليه الجلد فقال على : يا أمير المؤمنين انك ان أعدت عليه الجلد أوجبت الرجم عليه ، وفي خبر آخر : فلا يعيداد في فرية جلد مرتين ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبيل قول على : ان جلدته فارجم صاحك ؟ قال : كأنه جعل شهادته شهادة رجلين ، قال أبو عبد الله : وكت طلحره على هذا حتى رأيته في الحديث فأعجبني ، ثم قال : يقول : افا أنسره على هذا حتى رأيته في الحديث فأعجبني ، ثم قال : يقول : افا خبلاته ثانية فكأنك جعلته شاهدا الخر ،

وقال فى البيان: قال على: ان جعلت قول هذا هو القذف الأول فقد حددته له ، وان جعلته استئناف شهادة أخرى فقد تمت الشهادة فارجم المغيرة ، فتركه عمر رضى الله عنه وأقرته العسجابة على ذلك ، ولأن القدف ما احتمل الصدق والكذب ، وقد علم كذبه فلا معنى لايجاب الحد عليه للثانى ، وان لم يقم عليه الحد للأول أو عفا عنه المقذوف أقيم عليه الحد للثانى ، وان لم يقم عليه الحد للأول ولا عفا عنه المقذوف ففيه قولان ، للثانى ، وان لم يقم عليه الحد للأول ولا عفا عنه المقذوف ففيه قولان ، قال فى القديم : يجب عليه حدان ، لأنهما حقان الآدمي فلم يتداخلا كالدينين ، وقال فى الجديد : يجب عليه حد واحد وهو الصحيح لأنهما حدان من جنس لمستحق واحد فتداخلا كما لو زنى ثم زنى ، أو شرب ثم شرب ، وان قذف امرأة بزنا قلم يحد لها ولم تعف عنه ثم تزوجها ثم قذفها بزنا آخر ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالأولة ومنهم من بزنا آخر ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالأولة ومنهم من قال : يجب عليه ها هنا حدان قولا واحدا ، الأن مخرجه من القذفين مختلف ،

مسلله اذا قذف الرجل امراته أو قذفها أجنبى فأقرت بالزنا فضدت ، أو قامت البينة على زناها ثم قذفها الزوج أو غيره بذلك الزنا أو بغيره له يجب عليه الحد لدفع المعرة عنها ، وكم تدخل عليها معرة بهذا القذف ، لأنها قد دخلت عليها بالقذف الأول ، فلم يؤثر هذا القذف شيئا ، وان قذفها بزنا آخر أضافه الى حال الزوجية ، والى ما قبل القذف الأول أو بعده ففيه وجهان ، أحدهما : لا يجب عليه الحدد ، وانما يعزر ، لأن اللعان حجة سقط به احصانها فى حق الزوج فوجب أن يسقط احصانها فى الحال ، وفيما بعد ، وفى حال الزوجية كلها ، كما لو أقام عليها البينة ، وكما لو قذف أجنبيا فلم يطالب بحده حتى مر زمان طويل فطالب بحده ، وأقام القاذف بينة على زناه ، فان حصانته تسقط فى الحال وفيما قبل ، والثانى : يجب عليه الحد ، لأن اللعان انما يسقط احصانها فى حقه فى الحالة التى يجب عليه الحد ، لأن اللعان انما يسقط احصانها فى حقه فى الحالة التى توجد فيها وفيما بعدها ، ولا يسقط فيما نقدم ، فوجب عليه الحد ولا حد عليه ان رماها بذلك الزنا هرة الحرى ، أما ان رماها بزنا آخر ففيه وجهان عليه ان رماها بذلك الزنا هرة الحرى ، أما ان رماها بزنا آخر ففيه وجهان أحدهما : لا حد عليه لأنه أقام الحجة على زناها مرة كما لو أقام عليها

والثانى: يجب عليه الحد ، لأن هذا قذف بغير ذلك الزنا ، وأن قذف زوجته ولم يلاعن وحد لها ثم قذفها بذلك الزنا لم يحد ، وإنما يعزر للله ذكرناه في قصة المغيرة ، وإن قذفها بزنا آخر ففيه وجهان ، أحدهما وهو قول أبن الحداد: أنه لا يحد لها لأنه قد حد لها مرة ، والثانى : يحد لها لأنه رماها بزنا آخر ،

ورع وان قذف رجل امرأته فلاعنها وأجابت لعانه ثم قذفها أجنبي ظرت _ فان قذفها بزنا غير الذي قذفها به الزوج _ حد لها بلا خلاف وان قذفها بالزنا الذي قذفها به الزوج حد لها وان أقام البينة على زناها فلا يحد لها بحال •

وقال أبو حنيقة : ان لاعنها الزوج ونفى حملها – وكان الحمل حيا – حد الأجنبى ، وأن لم ينف حملها أو نفاه ولكن مات الولد – لم يحد لها الأجنبى ، دليلنا ما روى عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما آن النبى صلى الله عليه وسلم : « فرق بين المتلاعنين وقضى ألا يدعى الولد لأب ، وأنها لا ترميى وولدها ، فمن رماها أو ولدها فعليه الحد » ولم يفرق بين أن مكون ولدها حيا أو مينا ، ولأن اللمان انما جعل حجة فى حق الزوج فلم يسقط الحصانها به اللا فى حق الزوج .

وان قذف الرجل امرأته فلاعنها ولم يحد لها ولم عدودة باقامته لعانها فحدت فى الزنا ، ثم قذفها الزوج لم يحد لها ، لأنها محدودة باقامته الحجة عليها ، فهو كما لو آقام البينة على زناها ، وان قذفها أجنبى بذلك الزنا ففيه وجهان ، أحدهما : الاحد عليه ، لأنه قذفها بزنا حدت فيه فهو كما لوحدت بالبينة ، والثانى : يجب عليه الحد لأن اللعان حجة يختص باقامتها الزوج فاختص بسقوط احصانها به دون الأجنبى ،

مسحالة قال الشافعي رحمه الله: وليس للامام اذا رمى رجل رجلا برنا أن يبعث اليه فيسأله عن ذلك و وجلة ذلك أن السلطان أو الحاكم اذا سمع رجلا يقول: زنى رجل • لم يحده ، إذن المقذوف مجهل غير معين ، ولا يسأله عن المقذوف ، إذن الحد يدرأ بالشبهة • وإن سمع رجلا

يقول : قال رجل أن فلانا أزنى لم يكن قادفًا ، قانه حاك ــ فان اعترف المحكى عنه أنه قال : فلأن زني ، كان قادفًا ، وان أنكر لم يلزمه القذف بقول الذي قال سيمعته وحده ، لأن القذف لا يثبت بشهادة واحدة ، والا يلزم الحاكي بذلك شيء ، لأن كل واحد منهما يكذب صاحبه والحد يدرأ بالشبهة . فأما اذا سمع السلطان أو الحاكم رجلا يقول : زنى فلان ـ قال الشــيخ أبو حامد _ والمستحب أن يبعث الى المقذوف ويعلمه ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا الى المرائة التي قال الرجل ان ابني كان عسميفاً اعترفت فارجمها » وقول الشافعي : (ليس للامام أذا رمي رجل رجلا عنده بالزنا أن يبعث اليه فيسأله عن ذلك) له ثلاث تأويلات ، أحدها : أن تأويله أن يذكر للامام أنه استفاض في الناس أن فلانا زني ، فلا يبعث اليه ، لأنه ليس له قاذف بعينه ، ويفارق حديث أنيس ، لأنه كان لها قاذف بعينه . قال أبو العباس بن سريج : تأويله أأن رجلا قدف رُوجته برجل بعينت فلاعن الزوج لعانا مطلقا وقلنا : إن حد الرمي سقط بلعانه ، فإن الامام لا يبعث الى المرمى لأن حده سقط بلعانه ويفارق حديث أنيس فان هناك لم يسقط حدُّها ، وقال أبو استحاق المروزي : تأويله اذا قدْف الرجل امْرأته برجل بعينه قان الامام الا يبعث الى المرمى ويعرفه بثبوت الحد قبل أأن يلتعن الزاوج ، لأن صحة لعانه لا تفتقر الى مطالبة المرمى به بالحد ، بل اذا طلبت المرأة بذلك فلاعتها الزوج صح اللعان وسقط حدهما ، ويفارق حديث أنيس لأن هناك لا يسقط بلعان قادفها ، هكذا ذكره الشيخ أبو حامد والشسيخ أبو اسمى هنا في المهذب فقد قال : هل يلزم السلطان أن يبعث الى المقذوف يعلمه بذلك ؟ فيه وجهان أحدهما : يلزم ، لأنه قد ثبت له حق الإيعلم به فلزمه أعلامه به كما لو ثبت له عنده مال لا يعلم به فان كذبه المقذوف حد القاذف له ، وان صدقه المقذوف حد المقر بالزنا • والثاني : لا يلزمه اعلامه لقوله صلى الله عليه وسلم : « ادراءوا الحدود بالشبهات » •

قال المصنف رجه الله تعالى

فصل اذا قذف محصنا وقال: قذفته وآنا ذاهب العفل فان يعلم له حال جنون له فالقول قول المقدوف مع يمينه أنه لا يعلم أنه مجنون ، لأن الأصل عدم الجنون ، وأن علم له حال جنون ، فغيه قولان بنساء على القولين في المفوف أذا قده ، ثم اختلفا في حياته احتهما : أن القول قول المقادف ، لأنه الاصل الصحة ، والثاني : أن القول قول المقادف ، لأنه يحتمل المقدوف ، لأن الأصل الصحة ، والثاني : أن القول قول المقادف ، لأنه يحتمل ما يدعيه ، والأصل حمى الغلهر ، ولأن الحد يسقط بالشبهة ، والدليل عليه ما يدعيه ، والأصل حمى الغلهر ، ولأن الحدود بالشبهات ، وأدرءوا الحدود من أن يخطىء في العقوبة)) ، ما استطعتم ، ولأن يخطىء الامام في العقو خير من أن يخطىء في العقوبة)) ،

فعسل وأن عرض بالقذف وأدعى المستوف أنه أداد قذفه ، وأثكر القاذف ؛ فالقول قوله ، لأن ما يدعيه محتمل ، والأصل براءة ذمته .

فصل وان قال لحصنة: زنيت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية او أمة له يجب الحد ، لأنه أضاف القذف الى حال هي فيها غير محصنة ، وان قال لها "زنيت ، ثم قال أردت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية او أمة ، وقالت المقلوفة : بل اردت قلى في الحال ، وجب الحد ، لأن الظاهر أنه أراد قدفها في الحال ، فأن قنف أمراة وادعى أنها مشركة أو أمة ، وأدعت أنها أسلمت أو أعتقت ، فالقول قول القاذف ! لأن الأصل بقاء الشرك والرق ، وأن قذف أمراة وأقر فالمول بقاؤها على الإسلام ، وأن قذف مجهولة وادعى أنها أمة أو تصرانية ، وأنكرت المرأة فغيه طريقان ذكرناهما في الجنايات ،

فصلل وان ادعت الراة على زوجها انه قذفها واتكر ، فشهه شاهدان انه قذفها جاز ان يلاعن ، لأن انكاره للقذف لا يكذب ما يلاعن عليه من الزنا ، لائه يقول : انها انكرت القذف ، وهو الرمى بالكتب ، وما كلبت عليها لانى صادق انها زنت ، فجاز ان يلاعن ا كسا لو ادعى على رجل انه اودعه مالا فقال المدعى عليه ما لك عندى شيء ، فشهد شاهدان أنه أودعه ، فان له أن يحلف ، لأن انكاره لا يمنع الايداع ، لائه قد يودعه تم يتلف فلا يلزمه شيء ،

الحديث مضي تخريجه في الفصل قبله •

الما الأحكام فانه اذا أقام رجل البينة على رجل أنه قذفه أو أقر القاذف ثم قال المقذوف : القاذف ثم قال القاذف : قذفته وعقلى ذاهب من الجنون ، وقال المقذوف بل قذفتنى وأنت ثابت العقل ، فان لم يعلم للقاذف حال جنون ، فالقول قول المقذوف مع يمينه ، لأن القاذف يدعى طراان الجنون عليه ، والأصل عدمه ، وان عرف للقاذف حال جنون ، ففيه قولان أحدهما : أن انقول قول المقذوف مع يمينه ، وهو الأصح ، لأنه قد ثبت له حال جنون ، وها يدعيه المقذوف منهما ممكن ، والأصل براءة القاذف في الحد ،

فسسوع وان قال الامرأة مسلمة : زنيت وكنت نصرانيــة يوم الزنا فقالت : صدقت كنت نصرانية ولكني ما زنيت لم يجب عليه الحــد، لأنه أضاف الزنا الى حال ليست بمحصنة فيه ، ويعزر للأدى . وان قال : رنيت ثم قال : ﴿ ردِت فِي الحال التي كنت نصرانية ، وقالت : بل أردت في الحال ؛ فالقول قولها مع يمينها ، لأن انظاهر معها ، فاذا حلفت لزمه الحد ، وال قال لها : زنيت يوم كنت نصرانية وقالت : لم أكن نصرانية ، ولا بينــة معه أنها كانت نصرانية ففيه قولان ، أحدهما : القول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر من بدار الاسلام أنه مسلم ، فاذا حلفت حد لها ، والثاني : أن القول قوله مع يمينه ، وهو الأصح ، لأن دار الاسلام تجمع المسلمين والنصاري ، وما قاله محتمل ، والأصل براءة ذمته من الحد ، فاذا حلف لم يلزمه الحد ، ويلزمه التعزير • وان أقرت أنها كانت نصرانية وادعت أنها أسلمت فالقول قول القاذف مع يمينه ، لأن الأصل بقاؤها على النصرانية ، وكذلك لو اتفقا على اسلامها وقذفها ، واختلفا في السابق منهما ، فالقول قول القاذف مع يمينه ، لأن الأصل عدم اسلامها وبراءة ظهره من العصد ، واله قذف مسلَّمة وادعى أنها ارتدت وأنكرت ، فالقول قولها مع يمينها ، لأن الأصل عدم ردتها •

فسرع وان قال لامسرأته: زنیت وکنت مملوکة یومند ، فقالت: کنت مملوکة ولم أزن _ فلا حد علیه ، لأنه أضاف الزنا الى حالة لیست بمحصنة فیها ، ویعزر للأذی ، وان قال لها: زنیت _ ثم قال: _

آردت فى الحال التى كانت مملوكة فيها ثم أعتقت بعد ذلك ، فقالت : بل أراد القذف فى الحال ، فالقول قولها مع يسينها ، فاذا حلفت لزمه الحد ، لأن الظاهر معها ، وان قالت : لم أكن أمة فضيه قولان ، أحدهما : القول قول المقدوفة مع يمينها ، لأن الظاهر ممن فى الدار الحرية ، والثاني : القول قول القادف وهو الأصح ، لأن الدار تجمع الأحرار والمماليك ، والأصل براءة ذمته من الحد ،

مسمالة وان ادعى رجل على آخر أنه قذفه فأنكر ، فأقام عليته شاهدين أنه قذفه _ فان عرف الحاكم عدالتهما _ حكم بشهادتهما وحد القاذف ، وإن عرف فسقهما لم يحكم بشهادتهما • وال جعل حالهما بحث عن حالهما ، ويحبس القاذف الى أن يشت عنده حالهما ، لأن البينة قد كملت ، والظاهر منهما العدالة . وإن أقام المقذوف شاهدا وسأل الحاكم أن بعبس له القادف الى أن يقيم الآخر ففيه قولان أحدهما: يحسه لأن جسته قد قويت باقامة الشاهد ، فهو كما لو أقام شاهدين ، ولو أنه ادعى على رجل حقا وقدمه الى الحاكم ولم يتفرغ الحاكم لهما ــ فان له أن يلازمه الي أن يتفرغ الحاكم ويحكم بينهما _ وهدا ضرب من العبس فدل على ما ذكرناه • والثاني: لا يحبسه ، لأن البينة لم تكمل فلم يحبس ، وان ادعى على رجل مالًا ، وأقام عليه شاهدين ، ولم يعلم الحاكم عدالتهما ولا فسقهما ، فهل للحاكم أن يحبسه الى أن يبحث عن حالهما ؟ فيه وجهان ، أحدهما _ وهو المذهب _ أن له أن يحبسه لما ذكرناه في الحد ، وقال أبو سعيد الاصطخري المتوفى سنة ٣٠٨ : ليس له أن يحبسه ، والفرق بينهما أن القادف ربِّها هربٍ ففات الحد ، والمال لا يفوت بهربه ، وأن أدعى عليه شاهدا فليس له أن يحلف المدعى مع شاهده حتى يحث عن عدالته ، وهل يحبس المدعى غليه الى أن تعرف عدالته ان قلنا بقول الاصطخري في التي قبلها لا يحلس ، فها هنا أولى ، وان قلنا هباك بالمذهب : حبس ، فهاهنا يحبس ، لأن الشاهد مع اليمين حجة في المال .

فرع وان قذف غيره فقال القاذف : قذفتك وكنت صفيرا يوم القذف ، وقال القدوف : بن كنت بالغا يومئذ ولا بينة لهما فالقول قول

القاذف مع يمينه ، لأن الأصل عدم البلوغ ، فاذا حلف كان عليه التعزير ، وكذلك ان أقام القاذف بينة أنه كان صغيرا يوم القذف ، وان أقام المقذوف بينة أنه كان بالغا يوم القذف ، وجب عليه الحد ، وان أقام كل واحد منهما بينة ب فان كانتا مطلقتين أو احداهما مطلقة والأخرى مؤرخة بفهما قذفان ، لأنه يمكن استعمالهما على ذلك ، فيجب على القاذف التعزير بقذفه وهو صغير والحد لقدذه وهو كبير إن ادعاهما المقذوف ، وإن كانتا مؤرختين تأريخا واحدا فهما متعارضتان بفان قلنا : يسقطان كان كما لو لم ينكن لها بينة ، ويحلف القاذف ولا يحد ، بل يعزر ، وإن قلنا : يستعملان ، تجيء القسمة ، لأن القسمة لا تجيء في القذف وتجيء في الوقف ، لأن القذف لا يجوز وقفه ولكن يقرع بينهما ، فإن خرجت القرعة للقاذف لم يحد ، ولكن يعزر ، وإن خرجت للمقذوف حد القاذف ، وهل لقاذف لم يحد ، ولكن يعزر ، وإن خرجت للمقذوف حد القاذف ، وهل يحلف من خرجت له القرعة ؛ على القولين يأتي بيانهما قي الجزء التياسم يحلف من خرجت له القرعة ؛ على القولين يأتي بيانهما قي الجزء التياسم عشر إن شاء الله والله تعالى أعلم ،

500 全国 100 英国 1995 - 1995年 -

en gerker in die konstrukte in der Gegen der der Ausgebeite der der der

and the first of the company of the second section of the se

was in the second of the second

فال المصنف رحمه الله تعالى

ياب حد السرقة

(ومن سرق وهو بالغ عاقل مختار التزم حكم الاسلام نصابا من المال الذي يقصد الى سرقته من حرز مناه لا شهد له فيه وجب عليه القطع والدليل عليه قوله تعالى (والسسارق والسسارقة فاقطعوا ايديهما) ولان السارق ياخذ المال على وجه لا يمكن الاحتراز منه ولو لم يجب القطع عليه لادى ذلك الى هلاك الناس بسرقة اموالهم ولا يجب القطع على المنتهب ولا على المختلس لما روى جاور رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المختلس على المنتهب قطع ولا على المختلس قطع ، ومن انتهب نهبة مشهورة قليس منا)) ولان المنتهب والمختلس يأخذان المال على وجه يمكن انتزاعه منه والاستفالة بالناس وبالسلطان فلم يحتج في ردعه الى القطع ولا يجب على من حدد زمانة أو عارية لانه يمكن اخذ المال منه بالحكم فلم يحتج الى القطع .

فصلى ولا يجب على صبى ولا على مجنون لقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القام عن ثلاثة عن الصبى حتى يبلغ وعن الفائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق ») وروى ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجارية قد سرفت فوجدها لم تحض فلم يقطفها وهل بجب على السكران ؟ فيه قولان ذكرناهما في الطلاق ولا يجب على مكره لقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ») ولان ما أوجب على المديى لانه لم يلتزم حكم الاسلام وهل يجب على المحرة المستامن ؟ فيه قولان ذكرناهما في السير و

فعسل ولا يجب فيما دون النصاب والنصاب ربع ديناد أو ما قيمته ربع ديناد لما روت عائشة رضى الله عنها أا القالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع يد السارق الا في دبع ديناد فصاعدا)) فأن سرق غير الذهب قوم بالذهب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدر النصاب بالذهب في جب أن يقوم غيره به و وأن سرق ربع مثقال من الخلاص وقيمته دون ربع ديناد ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري وأبي على بن أبي هربوة أنه لا يقطع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على ربع ديناد وهادا

قيمته دون ربع دينار. والثاني وهو قول عامة اصحابنا الله يقطع لأن الخلاص يقع عليه اسمم الدينسار وان لم يصرف لأنه يقسأل دينار خلاص كما يقسال ديئًار فراضة . وأن نقب أثنان حرزا وسرقا نصابين قطعا لأن كل واحد منهما سرق نصاباً ، وإن أخرج أحدهما نصاين ولم يخرج الآخر شيئا قطع الذي أُضْرِج دون الآخر لأنه هو الذي انفرد بالسرقة فان اشتركا في سرقة نصباب لم يقطع واحد منهما وقال أبو ثور يجب القطع عليهما كما أو اشترك رجلان في القتل وجب القصاص عليهما وهذا خطا لأن كل واحسه منهما لم يسرق نصابا ويخالف القصاص فانا لولم نوجب على الشريكين جعل الاشتراك طريقا الى اسقاط القصاص وليس كذلك السرقة فانا اذا لم نوجب القطع على الشريكين في سرقة نصاب لم يهر الاشتراك طريقا الى اسقاط القطع لأنهما لا يقصدان الى سرقة نصاب واحد لقلة ما يصيب كل واحد منهما فاذا اشتركا في نصابين أوجبنا القطع وأذا نقب حرز أو سرق منه ثمن دينار ثم عاد وسرق ثمنا آخر ففيه تلاثة أوجه تحدها وهو قول أبي المهاس أنه يجب القطع لاذء سرق نصابا من حرز مثله فوجب عليه القطع كما أو سرقه في دفعة واحدة . والثاني وهو قول أبي اسحاق انه لا يجب القطع لأنه سرق تمام النصاب من حرز مهتولا ، والثالث وهو قول أبي على أن خيران أنه أن عاد وسرق الثمن الثَّاني بعد ما اشتهر هتك الحرز لم يقطع لأنه سرق من حرز اشتهر خرابه . . وان سرق قبل أن يشتهر خرابه قطع لأنه سرق من قبل ظهور خرابه). .

الشرح قوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ب الآية » قال القرطبى: لما ذكر الله تعالى أخذ الأموال بطريق السعى فى الأرض والفساد ، ذكر حكم السارق من غير حراب ، وبدأ بالسارق قبل السارقة عكس الزنا ، وقد قطع السارق فى الجاهلية ، وأول من حكم بقطعه فى الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فأهر الله بقطعه فى الاسلام ، فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاسلام من الرجال (١) الخيار بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم ، وقطع عمر يد ابن سمرة الذى سرق العقد _ على ما سيأتى فى الباب _ وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة ، ولا خلاف فيه ،

⁽۱) الخيار بن عدى مرفوع لانه اسم كان مؤخر وأول سارق خبر كان مقدم .

أبى داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وصححه الترمذي والبيهقي وفي صحيحي الحاكم وابن حيان كلها بلفظ : « ليس على خاتمن ولا منتهب ولا مختلس قطع » وفي رواية عن ابن جريح عن عمرو بن دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن ، ورواه ابن الجوزى في العلل من طريق مكى ابن ابراهيم عن ابن جريج وقال : لم يذكر فيب (الخائن) غير مكى قال الحافظ في تلخيص الحبير : وقد رواه ابن حبان من غير طريقه : فأخرجه من حديث سفيان عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : « ليس على المختلس ولا على الخائن قطع » وقال ابن أبي حاتم في العلل : لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير انما سمعه من ياسين بن معاذ الزيات وهو ضعيف ، وكذا قال أبو داود وقال أيضا: وقد رواه المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، وأسنده النسائي من حديث المغيرة ، ورواه سويد بن قصر عن ابن المبسارك عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير . قال النسائي : ورواه عيسي بن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومخلك بن يزيد وحماعة فلم يقل واحد منهم عن ابن جريج حدثتي أبو الزبير ولا أحسبه سمعه عنه ، وقسد أعله ابن القطان بعنعنة أبي الزلير عن جابر ، وأجيب بأنه قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه وصرح بسماع أأبي الزبير من جابر ، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم ابن تدرس مولى حكيم بن حزام الأسدى القرشي روى عن جابر وابن عسر وابن عباس وابن الزبير وعائشة وغيرهم وعنه أبو حنيفة ومالك وأحملـــد وشعبة والأعمش والسفيانان وحماد بن سلمة والزهرى ــ وهو من أقرانه ــ وعطاء بن أبي رباح ــ أحد شيوخه ــ وهشيم ، وهو ثقة ، وثقــة أبن المديني وابن معين والنسائي ، وضعفه ابن عيينة وغيره ، قال ابن بدراس الحنبلي في « طبقات الحفاظ » أبو الزبير امام كبير حافظ مولى حكيم بن حزام القرشي الأسلمي . قال ابن معين والنسائي : ثقـــة . وقال أبو زرعة وأبو حاتم : لا يحتج به ، وقال غير واحد : مدلس فاذا صرح بالسماع فهو حجة • أفاده السفاريقي الحنيلي في شرح الاثيات مسند الأمام أحمد المسمى (نفثات صدر الكمد ، وقوة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد) والثلاثيات للامامين الحافظين محب الدين المقدسي والضياء المقدسي •

أما حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقد ساقه المصنف مرفوعا وأورده البيهقى فى سننه عن افقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلى قال: « أتى عبد الله بجارية قد سرقت ولم تحض فلم يقطعها » •

أما حديث عائشة رضى الله عنها فقد أخرجه الشيخان وأصحاب السنن الا ابن ماجه وفى رواية : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع اليد فى ربع دينار » رواه البخارى والنسائى وأبو داود • وفى رواية للبخارى : « تقطع اليد فى ربع دينار فصاعدا » •

اما اللغات فقد ورد في هذه القصول كلمات : السرقة _ المنتهب _ المختلس _ النصاب _ الخلاص _ الحرز _ المهتولة • واليك معناها :

سرق الشيء يسرقه سرقا وسرقا واسترق وأنشد ابن الأعرابي • بعتكها زانيـة وتـترق الفالخبيث يتفق اللام هنا بمعنى معر • ودحل سارق منقوع سرقة ومدرات م

اللام هنا بمعنى مع • ورجل سارق مزقوم سرقة وسراق • وسروق من قوم سرق ، وقد تأتى سرق بمعنى سرق قال الفرزدق :

الا تحسبن دراهما سرقتها تمحو مخازيك التي بعمان

والاستراق الختل سرا ، كالذي يستمع والكتبة يسترقون من بعض الحسابات • قال ابن عرفة في قوله تعالى : « والسارق والسارقة » قال ! السارق عند العرب من جاء مستترا الى حرز فأخذ منه ما ليس له ، فان آخذ من ظاهر فهو مختلس ، ومستلب ، ومنتهب ومحترس ، فان منع مما في يديه فهو غاصب • والسرق شقاق الحرير ، وقيل هو أجوده واحدته سرقة قال الأخطل :

يرفلن في سرق الفرند وقزه يسحبن من حدابه أذيالا

- قال أبو عبيد والزمخشري في الأساس هو بالفارسية أصله : سره .
- أى حيد فعربوه كما عربوا برق للحمل وأصله بره واستبرق أصله استبره .

وسرق اسم موضع في العراق قال أنس بن زنيم يخاطب الحارث بن بدر حين ولاه عبد الله بن زياد سرق : فكن جردا فيهما تخون وتسرق أحان (١) بن بدر قد وليت الهارة ا فحظك من ملك العراقين سرق ولا تحقرن يا حار شايئا أصبته يقــول بما چــوى واما مصــدق فان جميع الناس اما مكذب وان قيل هاتوا حققوا لم يحققوا يق ولون أق والا يعلمونها أما المنتهب : النهب الغارة والسلب أي لا يختلس شيئًا له قيمة عالية • ومنه قول العباس بن مرداس: أنجعل نهب العبيد لد بين عيينـــة والأقرع عبيد مصغرا اسم فرسه أوجمع النهب نهاب ونهوب ومنه للعباس أيضا: بكرى على المهر بالأجرع كانت نهابا تلافتها أما المختلس للشيء فهو الذي يسلبه ، والخلس الأخذ في نهزة ومخاتلة خلسه بخلسه خلسا ، وخلسه آياه فهو خالس وخلاس قال الهذلي : يامي أن تفقدي قوما ولدتهم أو تخليهم فأن الدهر خلاس وقيل الاختيارس أوحى من الخلس وأخص والخلسية بالضم التهزة يقال: الفرصة خلسة وخالسه مخالسة وخلاسا أنشد ثعلب: نظرت الى مي خلاسا عشية على عجل والكاشحون حضور كذا مثل طرف العين ثم أجنها ﴿ رُواقِ أَنَّى مَنْ دُونِهِــَا وَسَتُورُ أما الخلاص فهو ما أخلصته النار من الذهب والفضة وغيرهما ، وكذلك (١) أحار يعني أحارثه وهو يسمى الاكتفاء قال بعضهم :

(۱) أحار يعنى أحادثه وهو يسمى الاكتفاء قال بعضهم . الأم الأم فمفض ها لابل يعانقه اللغم يأتيه عذاب يخريه ويحل عليه عذاب ما (تعيم) الخلاصــة ومنه حديث سلمان أنه كاتب أهله على كذا وكذا وعلى أربعين أوقية خلاص • والتبر غير مخلص •

والنصاب الأصل: ومنه قولهم: كريم النصاب وقد مضى في الزكاة •

أما الحرز ففي اللسان الحرز: الموضع الحصين ، يقال: هـذا حرز حريز ، والحرز ما آحرك من موضع وغيره ، تقول هو في حرز لا يوصل اليه أحد ويقال: أحرزت الشيء أحرزه احرازا اذا حفظت وضممته اليك وصنته عن الأخذ وفي الحديث: « اللهم اجعلنا في حرز حارز » أي كهف منيع ، وهذا كما يقال: شعر شاعر فأجرى اسم الفاعل صفة للشعر وهي لقائله ، والقياس أن يكون حرزا محرزا ، أو في حرز حريز ، لأن انفعل منه أحرز ، ولكن كذا روى ، قال ابن الأثير: ولعله لغة .

أما الهتك فهو حرق الستر عما وراءه ، والاسم الهتكة بالضم والهتيكة الفضيحة ، ويقال : هتك الله ستر الفاجر ، وزجل مهتوك الستر متهتكه وهتكه وتهتكه جذبه فقطعه من موضعه أو شق منه جزءا فبدا ما وراءه .

حسد السرقة

النص الوارد في حسد السرقة هسو قوله تعسالي (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ، فمن آناب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم) .

هذا هو النص القرآنى الذي ذكر حد السرقة ، والسنة بيـــان للكتاب والأحاديث في المجموع .

فى تعريف السرقة قال الكاساني فى البدائع: ركن السرقة هو الأخذ على سبيل الاستخفاء قال الله تبارك وتعالى: « الا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين » سنمي سبحانه وتعالى أخذ المسموع على وجه الاستخفاء استراقا ولذلك يسمى الأخذ على سبيل المجاهرة معالبة أو نهبا أو خلسة أو اغتصابا أو انتهابا أو اختلاسا لا سرقة .

وقال الحنابلة: « معنى السرقة آخذ المال على وجه الخفية والاستتار ومنه استراق السمع ، ومسارقة النظر اذا كان يستخفى بذلك ، فإن اختطف أو الختلس لم يكن سارقا ولا قطع عليه عند أحد من علمائنا غير اياس بن معاوية قال : أقطع للختلس ، لأنه يكون سارقا بأخذه مستخفيا ، وأهل الفقه والفتوى من علماء الأمصار على خلافه ، وقد ورد آن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على الخائن ولا على المختلس قطع » وعن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس على المنتهب قطع »

والابد أن تحرر معنى المختلس لنبين كيف يفترق عن السرقة فنقول :

السرقة أخذ فى خفاء بحيث يختفى السارق والمسروق عند الأخذ، أما الاختلاس فالمختلس لا يكون مختفيا بل يكون ظاهرا ولكن يتغفل الآخر فيأخذ ما يريد من غير مغالبة ، حتى خفى عمله استخفاء بلا شك ، ولعل هذا هو الذى حمل القاضى اياس بن معاوية على أن يلحقه بالسرقة لأنه فى معناها أو هو نوع منها ٠

ومع هذا التعريف الواضح لمعنى السرقة فان أحمد بن حنبل رضى الله عنه يجعل جعد العارية من السرقة وذلك لخبر المخزومية التي كانت تجعد العارية فأمر صلى الله عليه وسلم بقطعها • وأهم ذلك قريشا فأتي أهلها أم سلمة وهي من قبيلتها ليستشفعوا بها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : لا أستطيع أن أجرؤ على ذلك ولكن اذهبوا الى آسامة فانه حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه فذهبوا الى أسامة وتقدم أسامة من النبي صلى الله عليه وسلم ليشفع للمرأة المخزومية ، فقال صلى الله عليه وسلم : ويحك يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله : والله لو أن قاطمة بنت محمد سرقت لقطع محملا يدها » قال أحمد : هذا اللحديث لا أعرف شيئا محمد سرقت لقطع محملا يدها » قال أحمد : هذا اللحديث لا أعرف شيئا مدفعه •

وان الفارق بين جعود العارية والسرقة فرق كبير والا لكان جعد الحقوق جميعا يعد سرقة وفيه القطع كجحد الودائع والديون والعواري وسائر الحقوق المالية وما ذكرته عائشة رضى الله عنها عن أخلاق هاذه

المرأة المخرومية يدل على أن القطع لم يكن لجحد العارية ، وانما كان ديدن المرأة أنها تجحد الحقوق ولا تتورع ، ومن كانت على هذا النحو أن تسرق الأشياء من البيوت التي تزورها فاذا انحصرت التهمة فيها جعدت أنها أخذت شيئا وانما اشتهرت بين الناس بجحد العارية لأن الناس لم يكونوا يترددون في اعطائها ما تستعيره لشرفها وملكانة قومها بني مخزوم بين العرب ، حتى صارت كالوباء الهاشي ه

اذا ثبت هذا فان السرقة التي هي أخذ مال غيره على سبيل الخفساء فان هناك شرطا ليتحقق معنى السرقة وهو أن يكون المسروق في حرز مثله ، وأن يخرجه منه وهو أكثر أهل العلم منهم عطاء بن أبي رباح والشعبي وعمر بن عبد العزيز وأبو الأسود الديلي وغيرهم من التابعين ، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة وأصحابهم .

وقد خالف فى ذلك الظاهرية وقالوا : لا نص يخصص معنى الآية بل متى تحقق الأخذ على سبيل الخفاء ولو لم يكن محرزا فى حرز مثله انطبق عليه النص القرآني .

وقال ابراهیم النخعی: اذا آخذ من الحرز ولو لم ینتقل منه کان سارقا ، بمعنی آن شخصا وجد فی حراز (مخزن) وهو یعمل شیئا منه ولم یخرج من المخزن ولم ینتقدل بما یعمله الی خارج الحرز یقطم وان لم یخرج بالمسروق .

وقال الجمهور: لابد أن يأخذ من الحرز ويخرج وهو يحمل المسروق ليتحقق معنى الأخذ والاستيلاء .

وقال الكاساني في البدائع في بيان شرائط القطع: انه الابد أن يدخل الحرز وأن يأخذ ، وأن يخرج الى خارج الدار ، وقال في حكم سارقين أحدهما في الداخل يأخذ ويعطى الخارج من نقب أو نافذة:

﴿ وَانْ كَانُ الْخَارِجِ أَدْخُلُ يِدُهُ فِي الْحَرْزُ فَأَخْذُهُ مَنْ يَدُ الدَّاخُلُ فَلَا قَطْسِع

على واحد منهما فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف : أقطعها جميعا ، أما عدم وجوب القطع على الداخل على أصل أبى حنيفة رحمه الله فلعدم الاخراج من الحرز يحققه أنه لو أخرج بده وناول صاحبه لم يقطع ، فعنه عدم الاخراج أبولى ، و لوجوب على أصل أبى يوسف وأما الكلام فى الخارج فمسنى على مسألة أخرى ، وهى أن السارق أذا نقب منزالا وأدخل بده فيه فمسنى على مسألة أخرى ، وهى أن السارق أذا نقب منزالا وأدخل بده فيه وأخرج المناع ، ولم يدخل فيه هل يقطع ؟ ذكر فى الأصل وفى الجامع الصغير وأخرج المناع ، ولم يدخل فيه هل يقطع ؟ ذكر فى الأصل وفى الجامع الصغير أنه لا يقطع ولم يحك خارفا ، وقال أبو يوسف أقطع ولا أبالى ، دخل الحرز أم لم مدخل ه

وجه قوله: إن الركن في السرقة هو الأخذ من الحرز ، فأما الدخول فليس بركن • ألا ترى أنه لو أدخل يده في الصندوق أو الحوالق والخرج المناع يقطع وان لم يوجد الدخول •

ولهما ما روى عن على رضى الله عنه أنه قال: اذا كان اللص ظريفا لم يقطع ، قيل : وكيف يكون ظريف ؟ قال : يدخل يده الى الدار ويمكنه دخولها ، ولم ينقل انه أنكر عليه منكر ليكون اجماعا ، ولأن هتك الحرز على سبيل الكمال شرط ، لأنه به تتكامل الجناية ولا يتكامل الهتك فيما يتصور فيه الدخول الا الدخول ، ولم يوجد بخلاف الأخذ من الصندوق والجوالق لأن هتكهما بالدخول متعذر ، فكان الأخذ بادخال اليد فيها هتكا متكاملا فيقطع .

ولو أخرج السارق المتاع من بعض بيوت الدار الى الساحة لا يقطع ما لم يخرج من الدار ، لأن الدار مع اختلاف بيوتها حرة واحد ، ألا ترى أنه اذا قيل لصاحب الدار : احفظ هذه الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر فضاعت لم يضمن ، وكذا اذا أذن الانسان في دخول الدار فدخلها في بيت آخر فضاعت لم يضمن ، وكذا اذا أذن الانسان في دخول الدار فدخلها فسرق من البيت لا يقطع : وإن لم يأذن له بدخول البيت ، ودل هذا على أن فسرق من البيار مع اختلاف بيوتها حرز واحد ، فلم يكن الاخراج الى ضمن الدار اخراجها من الحرز ، بل هو نقل من بعض الحرز الى البعض بمنزلة النقل من زاوية الى زاوية أخرى .

هذا اذا كانت الدار مع بيوتها لرجل واحد ، فأما اذا كان كل منزل منها لرجل فأخرج المتاع من البيت الى الساحة يقطع ، لأن كل بيت حرز على حدة ، فكان الاخراج منها اخراجا من الحرز ، وكذلك اذا كان في الدار حجر ومقاصير فسرق من مقصورة منها وخرج الى ضمن الدار قطع ، لأن كل مقصورة منها حرز على حدة ، فكان الاخراج منها اخراجا من الحرز بمنزلة الدار المختلفة في محلة واحدة) .

وبالجملة فان معنى السرقة تتوفر فيه الأمور الثلاثة الآتية :

(أولا) لابد أن يكون الأخذ على سبيل الخفاء، وأن يتحقق الأخذ بالفعسل واحراز السمارق للشيء المسروق، فاذا لم يتحقق ذلك الاحراز لا تتحقق السرقة ولابد أن يتحقق في الاحراز معنى الأخذ والاستيلاء.

(ثانيا) أن يكون ذلك الأخذ من الحرز ، وأن ينقل من الحرز الى مكان غير المكان الذي يعلم حرزا للشيء المسروق ، فاذا لم يتحقق ذلك الاخراج لا يقال ان السرقة قد تحققت ، لأن النقل من الحرز لم يتحقق ، وكأن السيء باق في مكانه .

(ثالثا) أن يتحقق معنى هنك حمى الحراز وهو موضع الأمانة الذى تنتهك حرماتها بالسرقة فاذا لم يتحقق هذا الانتهاك تحققا كاملا لا يثبت القطع ، لأن القطع هو العقوبة المتكاملة فلابد أن تثبت الجريمة متكاملة بتحقق الأخذ والنقل من الحرز وانتهاك الحرمات ، ويلاحظ أنه اذا لم تتكامل الجريمة كانت العقوبة غير الكاملة وهي التعزيز ولا يكون الحد .

اما الأحكام فالأصل فى ثبوت القطع فى السرقة الكتاب والسنة والاجماع • أما الكتاب فقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (١) » وروى أن ابن مسعود رضى الله عنه كان يقرأ: « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهما » وأما السنة فما روى أنه قال لصفووان بن أمية

⁽١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

« أن من لم يعاجر هلك » فهاجر الى المدينة فنام فى المسجد فسرق رداؤه من تحت رأسه فانتبه وصاح وأخد السارق ، وجاء به الى النبى صلى الله عليه وسلم فقطع يده ، فقال : يا رسول الله ما أردت هذا ، هو عليه صدقة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم « هلا قلت قبل أن تأتيني به » أخرجه أبو داود والنسائي وابن مجه وأحمد والدارقطني ومالك فى الموطأ والشافعي والإحاديث الواردة فى القطع تبلغ حد التواتر ، وأما الاجماع فلا خلاف فى ثبوت الحد فى السرقة بالقطع به ، اذا ثبت هذا فان السارق هو من يأخذ الثبيء على وجه الاستخفاء والمختلس هو من يأخذ الثبيء عيانا مثل أن يعد يده الى مندين أحد فيأخذه من رأسه ، والمنتهب من يأخذ الثبيء عيانا مثل أن يعد يده الى مندين أحد فيأخذه من رأسه ، والمنتهب من يأخذ الثبيء عيانا أخذ : يجب عليهم القطع على المختلس والمنتهب والجاحد والخائن و وقال أحند : يجب عليهم القطع دليلنا ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المختلس ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع » ولأن السارق يأخذ المال على وجه الاستخفاء ، ولا يمكن انتزاع الحق منه بالحكم فجعل القطع ردعا له ، والمنتهب والمختلس والخائن والجاحد يأخذون المال فلي وجه يمكن انتزاع الحق منهم ، والاحاجة الى ايجاب الحكم عليهم ، على وجه يمكن انتزاع الحق منهم ، والاحاجة الى ايجاب الحكم عليهم ، على وجه يمكن انتزاع الحق منهم ، والاحاجة الى ايجاب الحكم عليهم ،

قوله: « ولا يجب على صبى الخ » فجملة ذلك أنه الا يجب القطع فى السرقة الا على من سرق وهو بالنع عاقل مختار مسلما كان أو ملتزما الأحكامهم السبقة المن يقصد الى سرقته من حرز مثله ، لا شبعة له فيه على ما سيأتى تفصيله و فان سرق وهو صبى أو مجنون لم يجب عليه الحد ، لقوله تعالى : « جزاء بما كسبا نكالا من الله » الآية و والصبى والمجنون لا كسب لهما و والحديث : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبى حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم من حديث عائشة وعمر رضى الله عنهم وروى والنسائى وابن ماجه والحاكم من حديث عائشة وعمر رضى الله عنهم وروى وعن عمر أنه أتى بعلام قد سرق فقال : أشبروه ، فكان ستة أشار الا أنسلة ، فلم يقطعه فسماه نسلة ، وروى عنه أنه أتى بعلام قد سرق فشبروه فقص عن خمسة أشار فلم يقطعه ، وعن عثمان مثله ، ولا مخالف لهم فى

الصحابة • وان سرق وهو سكران فهل يجب عليه القطع ؟ فيه قولان مضي تعليلهما في الطلاق ، ولا يجب القطــع على من أكره على السرقة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه أبو القاسم الفضّل بن جعفر التميمي عن ابن عباس ، هكذا أورده صاحب الكنز الشين في أحاديث النبي الأمين • قال المسعودي : وان نقب رجل دار رجل وأخرج منه ما لا قيمته النصباب، وهور يظن أن الدار دار نفسه والمال ماله ، وجب عليه القطع خلافًا لأبي حنيفة ، ويجب على المسلم بسرقة مال الذمي وعلى الذمي بسرقة مال المسلم ، وقد مضى بيانه في السير • وأما الحربي فلا يجب عليه القطع بسرقة مال المسلم ، لأنه لم يلتزم أحكام الاسلام ، وهل يجب القطع على المعاهد ، ومن دخل الينا بأمان بسرقة مال مسلم ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يجب عليه القطع لأنه حد لله تعالى فلم يجب عليه كحد الزنا والشرب • والثاني : يجب عليــه لأنه يجب صيانة مال المسلم • هــذا نقل أصحابنا العــراقيين ، وقال الخراسانيون: هل يجب عليه القطع ؟ فيه ثلاثة أقوال ، أحدها: يجب . والثاني : لا يجب و والشاك : إن شرط عليه عند المصاهدة الأمان أن لا يسرق فسرق قطع ، وان لم يشرط عليه لم يقطع ، ومنهم من قال : هـــو القول الثالث قوالاً واحداً ، وأما الحــد في الزنَّا فاختلفوا فيه فمنهم من قال: هو كقطع السرقة على ما مضى ، ومنهم من قال: الاربجب عليه الحــــد في الزنا قولاً واحداً بكل حال ، لأنه حق سحض لله تعالى •

قوله: (ولا يجب فيما دون النصاب) وجملة ذلك أن المال الذي يقطع به السارق قد اختلف العلماء فيه ، فمذهبنا أنه لا يقطب فيما دون رابع دينار ، ويقطع في سرفة ربع دينار فصاعدا ، فان سرق غير الذهب من المتاع قوم بالذهب فان بلغت قيمته ربع دينار ، والدينار هو مثقال الاسلام قطع ، وأن نقص عن ذلك لم يقطع وبه قال أبو بكر وعمر اوعثمان وعلى وابن عمر وعائشة أم المؤمنين رضى الله عنهم في الصحابة وفي الفقهاء الليث والأوزاعي وأحمد واسحق ، وذهب داود وشيعته الى أن القطع يجب في سرقة ما قل وكثر من المال ، وبه قال الخوارج والحسن البصري واختاره

ابن بنت الشافعي ، وذهب عثمان البتي الى أنه يقطع في سرقة درهم من دراهم المسلمين ، ولا يقطع لما دون ذلك ، وذهب زياد بن أبي زياد الي أنه يقطع بسرقة درهمين ولا يقطع بما دونهما ، وذهب أبو هريرة وأبو سعيد النخمي الى أنه يقطع بسرقة خمسة دراهم ، ولا يقطع فيما دونها ، وذهب النخمي الى أنه يقطع بسرقة خبسة دراهم ، ولا يقطع فيما دونها : وذهب مالك الى أنه يقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، وبه قال أحمد وأصحابه ، فان سرق غير الذهب أو الفضية قوم بالدراهم ، فان بلغت قيمت ثلاثة دراهم قطع ، فإن لم يبلغ ثلاثة دراهم لم يقطع وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يقطع الآ في سرقة عشرة دراهم ، وهي قيمة الدينار عنده ، وبه قال ابن مسعود رضي الله عنه ، ومما يدل على ما ذهب اليه مالك حديث ابن عمر المتفق عليه : « أن النبي صلى الله عليــه وسلم قطع في مجن ثمنــه ثلاثة دراهم » وفي لفظ : « قيمته ثلاثة دراهم » وفي مسند أحمد : « اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » وكان ربع الدينار يومئذ اللاثة دراهم ، والدينار التني عشر درهما ، وذكر الطبري أنَّ عبد الله بن الزبير قطع في درهم . ومناط الخلاف كله في قيمة المجن الذي قطع فيلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعل الشافعي حديث عائشة في الربع الدينار أصلا رد اليه تقويم العروض لا بالثلاثة الدراهم على غلاء الذهب ورخصه ، وترك حديث ابن عمر لما رآه ـ والله أعلم ـ من اختلاف الصحابة في المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فابن عمر يقول ثلاثة دراهم ، وابن عباس يقول : عشرة دراهم ، وأنس يقول خمسة دراهم ، وقال أبو حنيفة وصاحباه : الا تقطع يد السارق الا في عشرة دراهم كبلاً ، أو دينار ذهبا عينا أو وزنا ، ولا يقطع حتى يخرج المتاع من ملك الرجل ، وحجتهم حديث ابن عباس قال : « قوم المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعشرة دراهم » وراواه عمرو بن شغيب عن أليه عن جده قال : « كان ثمن المجن يومت في عشرة دراهم » أخرجهما الدارقطني وغيره ، وفي المسئلة قول رابع ، وهـــو ما رواه الدارقطني عن عمر قال : « ولا تقطع الخمس الأفي خمس » وبه قال سليمان بن يسار وابن أبي ليلي وابن شبرمة ، وقول خامس في أربعة دراهم فصاعدا روى عن أبي هريرة

وأبي سعيد الخدري وقول سادس: تقطع في درهم فما فوقه ، وهي قول عثمان البتي وهو ما ذكره الطبري عن ابن الزبير وهو احدى الروايات الثلاث عن الحسن البصري والثانية كما روى عن عمر والثالثة تقطع في درهمين وبه قال قتادة فان قيل: قد روى الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعا: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » قال القرطبي : وهذا موافق لظاهر الآية في القطع القليل والكثير ، فالجواب أن هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير ، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل مجرى الكثير في قوله عليه السلام: « من بني لله مسحدا ولو بالقليل مجرى الكثير في قوله عليه السلام: « من بني لله مسحدا ولو كمفحص قطاة بني الله له بيتا في الجنة » وقيل ان ذلك مجاز من وجه آخر وذلك أنه اذا ضرى بسرقة القليل سرق الكثير فقطعت يده ، وأحسن من هذا ما قاله الأعمش وذكره البخساري في آخر الحديث كالتفسير قال : « كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم » قلت : كحبال السفينة وشبه ذلك والله أعلم •

فرع اذا سرق ربع دینار تبرا وهو الذی لم یخلص لم یقطع لأخه اذا أخلص لم یأت منه ربع دینار ، وان سرق ربع دینار مضروبا قطع للخبر ، وان سرق ربع دینار ذهبا خالصا غیر مضروب قفیه وجهان ، قال أبو سمید الاصطخری وأبو علی بن أبی هریرة : لا یقطع لأن النبی صلی الله علیه وسلم أوجب القطع فی ربع دینار ، والدینار انما یقع علی المضراوب ، وربع الدینار خلاص لا یجبی منه ربع دینار ، وقال أكثر أصحابنا : یجب علیه القطع وهو المذهب ، لأن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « لا قطع علیه الله فی ربع دینار » ولم یرد أنه یختص بربع دینار مضروب ، وانما یرید بما یقوم مقامه أو ما یقع علیه اسم الربع » وهذا یقع علیه اسم ربع دینار مضروب ،

فرع ويجب القطع بسرقة الثمار الرطبة كالرطب والعنب والتين والتفاح وما أشبهها ، وبسرقة البقول والرياحين والطعام الرطب كالشواء والطبيخ والهريسة اذا بلغت قيمته نصابا ، وقال أبق حنيفة :

لا يجب القطع بسرقة شيء من ذلك بحال ، وقال الثورى: ان كان مما يبقى يوما ويومين آو أكثر مثل الفواكه وجب عليه القطع بسرقتها ، وان كان مما لا يبقى لم يجب القطع ، دليلنا قوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فعمم ولم يخصص ، وروى عمرو بن شعب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق هل فيه قطع ؟ فقبال : « لا قطع فيما آواه الجربن وبلغ ثمن المجن » قال : وقيمة المجن يومئذ كانت ربع ديناز أو ثلاثة دراهم ، وصرف الدينار اثنى عشر » وروى أن عشمان رخبى الله عنه قطع فى أثرجة قيمتها ثلاثة دراهم ، ولأنه ينطبق عليه تعريف السارق أنه سرق ما قيمته نصاباً من حرز مثله لا شبهة له قيه ، فقطع كما لو سرق ربع دينار ، وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا قطع فى ثمر والا كثر » قال فى النهاية : الكثر الجمار - وقال العمراني : وقيل هو الفسلات الصفار من النخل ، وانعا لم يوجب فيهما القطع على عادة أهل الحجاز لأن بساتينهم لا حوائط عليها قهى غير محرارة •

فسوع ويجب القطع بسرقة كل ما يتمول اذا بلغت قيمته نصابا ، سبواء كان أصله على الاباحة مثل الصيود والطيور والخشب في الغابات ، والحشيش ، والقار ، والنفط أو غير ذلك ، وقال أبو حنيفة اما كان أصله على الاباحة اذا ملك ثم سرق لا يجب فيه القطع الاالساج ويع من الخشب الأبنوس الأبيض أو الأصفر حانه يجب فيه القطع ، دليلنا قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فعيم ولم يخصص ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، فنقل الحكم والسبب ، وأجمعنا على أن القطع لم يجب بسرقة المجن بعينه ، وانما لأن قيمته نصاب ، فاقتضى الظاهر أن كل مسروق ما بلغ قيمته هذا القدر يجب فيه القطع لم ذكرناه ، والثانى : لا يجب عليه القطع لم ند والثانى : الله يعب عليه ولن سرق مصحفا أو كتاب فقه أو غير ذلك يساوى نصابا أو عليه حلية فنبلغ قيمته مع ذلك نصابا ، أو كان مطبوعا وبلغت قيمته في السوق نصابا فنبلغ قيمته مع ذلك نصابا ، أو كان مطبوعا وبلغت قيمته في السوق نصابا

بغض النظر عن تكاليفه ، وجب عليه القطع وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه القطع ، وقال ابن قدامة الحنبلى فى المغنى شرح ، تن الخراقى « فاني سرق مصحفا فقال أبو بكر والمقاضى : لا قطع فيه ، وهو قول أبى حنيفة ، لأن المقصود فيه من كلام الله ، وهو مما لا يجوز أخذ العوض عنه ، واختار سبرق كتابا فيه علم لينظر فيه ، فقال : هو ظاهر كلام أحمد ، قانه بسئل عمن سبرق كتابا فيه علم لينظر فيه ، فقال : كل ما بلغت قيمته ثلاثة دراهم فيه انقطع ، قال : وهذا قول مالك والشافعي وأبى نور وابن المنذر لعموم الآية في كل سارق ، ولأنه متقوم تبلغ قيمته نصابا ، فوجب القطع بسرقته ، كتب الفقه قال : ولا خلاف بين أصحابنا فى وجوب القطع بسرقة كتب الفقه والحديث وسائر العلوم الشرعية ، فان كان الصحف محلى بحلية تبلغ نصابا ، خرج فيه وجهان عند من لم ير القطع بسرقة المصحف محلى بحلية تبلغ نصابا ، خرج فيه وجهان عند من لم ير القطع بسرقة المصحف ،

أحدهما : لا يقطع ، وهذا قياس قول أبى اسحاق بن شاقلا ، ومذهب أبى حنيفة ، لأنه الحلى تابعة لما لا يقطع بسرقته أشبهت ثياب الحر • (وهو يعنى اذا سرق حرا عليه ثياب تبلغ نصابا) •

والثانى: يقطع وهو قول القاضى: لأنه سرق نصابا من الحلى فوجب قطعه كما لو سرقه منفردا، والصل هذين الوجهين من سرق صلبيا عليه حلى » ا هـ ٠

وقال العمراني من أصحابنا في البيان : انه نوع مال يتعلق بسرقته القطع كسائر الأموال •

هسسائة وان نقب جماعة حرزا ودخلوا وأخرجوا منه مالا - فان بلغت قيمة ما أخرجوه ما يصيب كل واحد منهم نصابا - وجب عليهم القطع ، وان نقص عن ذلك فلا قطع على واحد منهم • وبه قال أبو حنيفة والنوري واسحاق رحمهم الله ، وقال مالك وأحمد وأبو ثور : يجب القطع على جميعهم ، كما لو اشتركوا في قتل انسان • دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « اقطعوا السارق في ربع دينار » ونهى عن القطع فيها دون الربع ، وكل منهم لم يسرق ربع دينار فلم يقطع ، ويخالف اشتراكهم في القتل ، فانا أو لم نوجب عليهم القصاص الجعل الجاياح طريقا الى استقاط القطع ، لأن كل القصاص ، وها هنا لا يكون الاشتراك طريقا الى اسقاط القطع ، لأن كل واحد منهم الا يقصد في العادة الى سرفة ما دون الربع .

ف أنواع الحرز واختلافه باختلاف المحروز •

الحرز يختلف باختلاف الأشياء ، فحرر الذهب والفضة يكون بالصناديق وضع مغلقة في مكان به الأغلاق والاقفال في العمران الا في البوادي .

وحفظ الثياب والتحاس والرصاص ونحوها فى الدكاكين والبيوت المغلقة فى العمران ، أو يقام عليها حراس ، فإن لم تكن مغلقة وليس عليها حراس فليسات بحرز ، وقد روى عن أحمد فى البيت الذى به غلق يسرق منه فحكم بأنه سارق ، ولعل هذا محمول على أن أهله يسكنون فيه فهم حراس ، ويكمل بهم الحرز .

وقد قالوا: أن البيوت التي في البساتين أو الطرق أو الصحراء وليست في العمران أن لم يكن بها أحد فليست حرزا ، لأن من ترك متاعه في مكان خال من الناس والعمران وانصرف عيها الا يعد حافظاً له وان أغلق عليسه وأحكم اغلاقه ، وان كان فيها أهلها أو عليها حراس فهي في حرز مثلها ، وان كان الابسا أويا أو متوسدا له فهو محرز ، وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارق بردة صفوان بن أمية وكان متوسدا بها .

وبالجملة فان السرقة التي توجب القطع يجب أن يكون صاحب المال قد قام بحفظه وصيانته ولم يعرضه باهماله للضياع .

في المال الذي يعد أخذه من حرز مثله سرقة . يجب أن يكون السروق مالا متقوما لا شبهة فيه ولا قصور في ماليته ، بأن يكون مما يتموله الناس ويعدونه في أغراضهم المختلفة ، ويتنافسون فى طلبه ، ويعتزون بالحصول عليه ، وعلى ذلك الا يمكون المال من توافه الأشياء كالنراب والطين وما يشبهها مهما تبلغ قيمته .

ولكن اذا كان الطين من نوع يصنع منه الآخر والأواني وكان يشتري لندرته وكان الحصول عليه مما يحرص صاحبه على الاعتزااز به ، وكذلك أذا كان التراب رملا ناعما أبيض مما يصنع منه البلور ، وكان مادة لا توجد في بعض الشواطيء التلياة النادرة ، فهذا الا يعد من الأموال التافهة ، لأنه خامة الأشياء ثمينة تطلب بالبحث والتنقيب والعلاج .

ولا يقطع من سرق ما ليس بمال كمن يسرق حرا أو يختطفه ففيه التعزير الشديد لأن سقوط القطع الا يقتضى ستقوط العقوبة ، لحصول معنى الجريمة ، وان زال عنه وصف السرقة الموجب للحد .

وهكذا شدد الفقهاء فى ضرورة أن يكون المسروق من الأموال التى تثبت ماليتها كاملة ، وكل ذلك لأن الحد كامل فى العقاب ، فلابد أن يكون سببه كاملا فى كل نوحيه حتى انهم كما قلنا لم يسيغوا القطع فى التراب والطين والحصى واللبن والآجر والفخار ، بل انهم قالوا : لا قطع فى الزجاج ، وقالوا فى تعليل القطع : انها من جنس المباحات ، ولكن يجب أنى يكون الزجاج فى عصرنا من قبيل المال الكامل المالية ، لأنه ليس من توافه الأموال ، ولا من جنس الأموال المباحة بكونها .

ويجب أن يكون المال المسروق كامل الملكية وأن يكون متقوما ، وعلى ذلك لا قطع فى مباح من المال لم يتم احرازه ولو أخذ بغير اذن الامام ، وعلى ذلك لا قطع فى سرقة العارية من يد المستعير لأن يده ليست يد ملك .

ولو سرق مسلم من بيت المال لا يقطع ، وقال ابن قدامة في المغنى : ولا قطع على من سرق من بيت المال اذا كان مسلما ويروى ذلك عن عمر وعلى رضى الله عنهما وبه قال الشعبى والنخعى والشافعي وأصحاب الرأى • وقال مالك وحماد : يقطع بظاهر الكتاب ـ أى الأن النص يشمله من غير

تخصيص • ولنا ما روى ابن ماجه باسناده عن ابن عباس أن عبدا من رقيق الخمس - أى الخمس المخصص لبيت المال من الغنائم - سرق من الخمس ، فدقع الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقال: « مال الله سرق بعضه بعضا » ويروى ذلك عن عمر رضى الله عنه •

وسأل ابن مسعود عمن سرق من بيت المال فقال: أرسله •

وعن على رضى الله عنه: «ليس على امن سرق من بيت المال قطع » ولأن له من المال حقا فيكون له شبهة تمنع وجوب القطع كما لو سرق من مال له شركة فيه ومن سرق من الغنيمة التى له فيها أو لولده أو لسيده • ومن ثم يعتبرون أن المسلم له شبهة ملك في بيت المال ، ولا قطع مع شبهة الملك ، يعتبرون أن المسلم له شبهة ملك في بيت المال ، ولا قطع مع شبهة الملك ، ولأن بيت المال لا يعد مالكا وانما هو مملوك لكل المسلمين ، وهذا منهم • وأكثر العلماء على أن الوائد لا يقطع اذا سرق من مال ولده ، لأن له شركة في هذا المال أثبتها قوله صلى الله عليه وسلم (أنت وامالك لأبيك) فان الحديث أثبت ملكيته للوائد في مال ولده •

واحد منهم مالا الهرد باخراجه - فان بلغت قيمة ما أخرجه كل واحد منهم واحد منهم مالا الهرد باخراجه - فان بلغت قيمة ما أخرجه كل واحد منهم نصابا بنفسه وجب عليه القطع ، وان لم يبلغ نصابا لم يقطع ، وبه قال مالك ، وقال أبو لحنيفة ؛ يضم ما آخرجوه بعضه التي بعض فان بلغ قيمة الجميع ما يصيب كل واحد منهم نصابا وجب عليهم القطع ، دليلنا أن كل واحد منهم سرق دون النصاب فلم يجب عليه القطع كمنا لو انفرد بالنقب ، وان نقب جماعة حرنا ودخلوا فأخرج بعضهم المال ولم يخرج الباقون شيئا فان بلغت قيمة ما آخرجه كل واحد منهم نصابا - وجب عليه القطع ، ولم يجب على الذين لم يخرجوا ، وقال أبو حنيفة : القياس أنه لا يجب القطع الا على المخرج ، فإن كان ما أخرجه بعضهم يبلغ ما نصيب كل واحد منهم نصابا قطعتهم كلهم استحسانا دليلنا أن من لم يخرج المال ليس بسارق ، فلم يجب عليه القطع كما لي لم يدخل ،

ف وان نقب رجل حرزا على طعام فأخرج الطعام قليلا قليلا حتى بلغ قيمة ما أخذه ربع دينار ففيه وجهان ، أحدهما : لا يجب عليـــه القطع ، لأن ما أخذه في المرة الأولى لا يبلغ نصابًا ، وما أخذه بعد أخذه من حرز مهتوك فلم يجب عليه القطع • والثاني : يجب عليه القطع ـ وهو الأصح _ الأنه أخذ نصابا من حرز هتكه ، فوجب عليه القطع كما لو أخذه دفعة واحدة . وان نقب حرزا فأخذ منه ثمن دينار فخرج ثم عاد وأخذ منه ثمنا آخر ففيه ثلاثة أبوجه ، قال اأبو اسحق المروزى : الا يلزمه القطع ، لأن الذي سرقه أولا دون النصاب ، والذي سرقه ثانيا أخذه من حرز مهتوك ٠ وقال أبو العباس : بلزمه القطع وهو الأصح ، لأنه أخذ نصابًا من حرز هتكه بنفسه فلزمه القطع كما لو آخذه دفعة واحدة • وقال أبو على ابن خيران : أخذ الثمن الثاني بعد أن علم صاحب الدار بالنقب أو علم الناس به ، لم يجب عليه القطع ، لأنه أخذه من حرز مهتوك ، وان أخذه قبــل أن يعلم بالنقب وجب عليه القطع ، لأنه أخذ النصاب من حراز هتكه بنفسه • هــــذا طريق أصحابنا العراقيين وقال المسعودي : ان كان المسروق منه عالما بإخراج الثمن الأول قبل أن يخرج الثمن الثاني فلا يجب على السارق القطع ، وان كان غير عالم بالثمن الأول قبل اخراج الثمن الثاني ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها : لا يجب القطع كما لو أخرج الثاني بعد علم المسروق منه بالأول • والثاني يجب عليه القطّع لأن المتاع المسروق لعله الأيمكن السارق اخراجه دفعة واحدة فصار كما لو بط جيب رجل فيه دراهم فجعلت الدراهم تخرج منه درهما و والثالث: ينظر فيه ، فإن أخرج الأول ووضعه على باب النقب ثم عاد ليأخذ الثاني ، وجب عليه القطع ، لأن هذا يعد في العادة سرقة واحدة . وان أخرج الأول فذهب به الى داره ثم عاد وأخرج السانى لم يقطع ، لأنهما سرقتان •

ف وعدم نفصانها بمنكر .

يجب أن تكون المالية تامة بأن يكون المال محترما فلا يقطع فى مال يحرم الانتفاع به بالقنية أو التجارة كالخمر والخنزير سواء كان مالكه ذميا يستبيح الانتفاع به أو مسلما الا يباح له استعماله ، وقد اصطفقت أقوال

العقهاء حتى من بييح للذمى امتلاك الخمر والخنزير واستعمالهما ، فانه لا يقطع فيه بالسرقة كأبى حنيفة ، ولا يبيح الشافعى وأحمد للذمى الانتفاع بما حرمه الله لمخاطبة الكفار وبفروغ الشريعة وأصولها ، لأنه لا يعد كامل المالية بالاتفاق بين علماء الأمصار ، وكمال المالية شرط فى وجوب القطع لأن نتصابها يوجد شبهة تسقط الحد ، وأثر الاختلاف فى اباحته للذمى هو فى ضمان اللافه لا فى قطع البد الذي يوجب أن يكون المال خاليا من كل شبهة في مالته ،

((النصاب الوجب للقطع))

قال أبو بكر الرازي في أحكام القرآن ج ٢ ص ٤١٦ طبعة الآسستانة « الأصل في ذلك أنه لما يثبت بانفاق الفقهاء من السلف ومن بعدهم أن القضع لا يجب الا في مقدار متى قصر عنه لم يجب وكان طريق اثبات هذا أضرب من المقادير التوقيف (أي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو الاتفاق ولم يثبت التوقيف فيما دون العشرة ويثبت الانفاق في العشرة أثبت ما دونها لعدم التوقيف والاتفاق ٠

في هل كلمة (السارق) صفة ذاتية أو فعيل وقع اذا النكر ا

وبتطبيق هذه القدمة على كلمتى السارق والسارقة ، يكون المستحق للقطع هو من صار هذا وصفا له : ولا يكون هذا الا بتكرار الارتكاب ، ولا يكون بالفعل مرة واحدة .

و يتعضد هؤلاء القائلون بأن الله تعالى يقول عقب آية السرقة والقطع :

« فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فأن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم » •

وأن ذكر التوبة بعد الظلم ممن سرق لا يكون له محل في الظاهر الا اذا كان المقاب لم يقع ولذا قال بعض الفقهاء: ان التوبة تكون مانعة للقطع اذا كانت قبل القطع ، واان كان القائلون بهذا ليسوا جمهور العلماء بل انهم عدد ضئيل ربما لا يؤبه له على حد تعبير أبي زهرة رحمه الله ، ولكن ظاهر الآية في نظره يقرب من تفكيرهم ، والتوبة النصوح لا تكون في الغالب ممن يتكرر امنه الفعل بل انها تكون لمن يرتكب الفعل بجهالة ، ولذلك يقول الله تعالى: (ان التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب ، وبهذا الفهم يكون المعنى أن القطع لا يكون لمن فعل مرة وتاب ولكن للمتكرر منه الفعل .

وقد ثبت فى أخبار المخزومية التى سرقت أمر النبى صلى الله عليه وإسلم بقطع يدها أنها كانت معتادة السرقة الأنها كانت معروفة بأنها لا ترد الودائع التى تودع عندها والا العوارى التى تستعيرها حتى ظن بعض الحنابلة أن سرقتها كانت جحد العوارى ولكن الجمهور على أن سرقتها لم تكن من هذا النوع فقط بل كانت الأخذ خنية من مال مملوك من حرز مثله •

وكانت المرأة معروفة بذلك ومن كانت كذلك تعد السرقة مرادفا لهـــا وهذه المخزومية .

والمحزومية هذه هي التي أهم قريشا أن يقطع النبي صلى الله عليه وسلم يسها فتوسلوا اليه بالشفعاء فوقف خطيبا: (ما بال أقوام يتشفعون في حد من حدود الله ، وانما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف أقامو عليه الحد ، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت اقطع محمد يدها) .

ويقولون: انه قد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لما أراد نطع يد سارق شاب ؛ قالت له أمه: اعف عنه يا أمير المؤمنين ، قان هذه أول مرة ، فقال عمر لها: ان الله أرحم من أن يكشف ستر عبد الأول مرة .

ويظهر أن أمير المؤمنين برى أن القبض على السارق متلبسا أو وجود شهود يشهدون يدل على التكرار • هذه خلاصة الذين يعترضون على اقامة الحد عند أول حدث يقع من السارق لكن يعارضه كما يرى الشيخ أبو زهرة وكما هي الواقع والحق أن الآثار الواردة لم يكن فيها ما يشير الى وجوب التكرار الاقامة الحد ، وأن سارق الرداء الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع بده لم يسأله أسبق منه ذلك أم لا •

الا أن يقال: أن سرقة الرداء كانت وصاحبه بالمسجد قد وضعه فى مثل حرزه ، فالسرقة فى هذا المكان وفى مثل هذه الحال لا تكون الا ممن تكررت منه السرقة ويرد هذا النظر أيضا أن فقهاء المسلمين أجمعوا على القطع لأول مرة ، ولم يعرف مخالف لهذا من عصر النبى صلى الله عليه وسلم الى الآن ، الا تلك الرواية عن عمر التي لم يكن فيها تصريح باشتراط التكرار ، وأن الاجتماع حجة م

أما بالنسبة الأنواع السرقات وضروب طرائقها كحكم النباش الذي يسرق أكفان المواتي ، والطرار ويسمى النشال فحكم هؤلاء كما يلى :

فأما النباش فانه تقطع يده فى قول الشافعى ومالك وأحمد وداود و وقال أبو حنيفة و محمد بن الحسن والأوزاعى وسنفيان الثورى لا تقطع يده ولو أنه ارتكب عظيمة من العظائم ولكن يعزر أشد التعزير و

قااوا: لأن النباش لا يقال سارق وانما يقال له النباش ، وهو لم يأخذ مالا مملوكا ، لأن المت انقطع عمله بموته وقد حربت ذمته فلا يتعلق بذمته شيء يملكه وفرض أن التركة قبل التوزيع على حكم الميت، فرض فقهى لتوزيع تركة وبيان حقوق الدائنين وسداد الديون قبل التقسيم ، والفروض الفقهية لا تثبت ملكا حقيقيا ، وعلى فرض جواز ذلك فان الملكية موضع اشتباه ولا يقام الحد مع وجود الشبهة .

دليلنا : أنه أخذ مالا على حكم ملك الميت كالتركة قبل التوزيع ، أو أن

الأكفان ملك لأولياء الموتى فوجب القطع لأن الكفن مملوك محروز بوجوده على الميت والتفافه به وصيانته بالضريح أو اللحد ومواراته بالدفن فهتك حرزه بالنبش سرقة ولا كلام ٠

وأما الطرار (النشال) فاسم السارق ينطبق عليه ألأنه فأخذ المال فى خفية ومن حرز مثله ، أذ أنه فأخذها من جيوب الناس ويعتمد فى الاختفاء على غفلاتهم ، فهو لا يستغل الظلام فى السرقة ولكنه يختفى مع ذلك عن الأعين المراقبة ، ويمد يده فى اختفاء ، معتمدا على انشغال الناس وعلى مهارة يده ، فهو سارق قوى خفى سريع خطر .

ف رع ف تشوب الشارع الى اسقاط الحدود لقد تأمل الفقهاء وتعمقوا في مفهوم السرقة وأنه أَخذ مال مملوك من حرز مثله على سبيل الخفاء فاحتاطوا في أشتراط الحرز وشددوا في اشراطه وضيقوا في مفهوم السرقة ، ولم يتوسعوا حتى لا تكثر آحاد الجرائم الموجبة للقطيع محافظة على الأعضاء الانسانية حتى لقد منعوا قطع يد الضيف اذا سرق مضيفة الا في أحوال ، كحال ذلك الرجل الذي جاء الى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق وكان مقطوع اليد اليمني والرجل اليسرى يشكو اليه عامله على اليمن حيث قطعه مرتين ظلما ، فنظر اليه الصديق مشفقا عليه ورأى في جبهته ما يشبه ركبة الجمل من السجود فآواه فى داره وكان يقوم ليلا فيرى الرجل قائما يصلى على قدم واحدة ، وطرف ساق اليسرى ، فيقول : سبحان الله ما ليلك بليل سارق ، وبنظرة الهارا فاذا أكثر أيامه صائما فيقول : وما نهارك بنهار سارق وهم الصديق أن يبعث الى عامله ليؤدى لهذا الرجل دية كاملة النصف ليده والنصف لرجله ، وفي هذه الأثاء والصديق يفكر في أمن الرجل تفقدت أسماء بنت عميس رضي الله عنها وهي زوج الصديق أوضاحا لها فلم تجدها في حرزها وألحذ كل من في الدار يبحثون عن الأوضاح حتى ذلك الرجل الأعرج، وكان يقول: لحا الله من آذي أهل هذا البيت المبارك • وكان يشترك معهم في البحث ، وأخيرا ذهبوا الى الصاغة يسألون عن هذه الأوضاع حتى وجدوها عند صائغ يهودي فتعرفت عليها خادمتها فلما رأتها أسماء قالت : هـــذه

أوضاحي ومن أين لهذا الصائع بها فلما سألوه قال: باعنيه الرجل بيب واحدة ورجل واحدة فلما رآه عرفه فكان أبو بكر رضى الله عنه يقلول: « لغرته بربه أشد على من سرقته » ثم أمر بقطع يده اليسرى ، وقد كان ضيفا ولم يمنع ذلك من قطعه وقد اشترطوا في الملكية اليلم حتى كون الملكية تامة كما اشترطوا ألحرز التام غير الناقص ، كما اشترطوا في الأموال التي تسرق أن تؤخذ وتنقل من حيز الى حيز بأن تنقل من حرز مثاها الى بد السارق ، بل ان تعض الفقهاء مثل مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما لم يقطعا فيما يسرق من مال يتسارع اليه الفساد وبه قال سفيان الثورى و يقطعا فيما يسرق من مال يتسارع اليه الفساد وبه قال سفيان الثورى و يقطعا فيما يسرق من مال يتسارع اليه الفساد وبه قال سفيان الثورى و

وعدنا أنه يقطع اذا سرق لحما أو فاكهة رطبة أو لبنا وبهذا قال أحمد بن حنبل : دليلنا أنه يمكن بيعها على الفور ويمكن أن يدخلها فى آلات صناعية تدخرها بالتعليب أو التجفيف أو التثليج .

ومن الفقهاء من اشترطوا في الأموال المسروقة أن لا تكون مباحة الأصل والاحراز وحده هو الذي أثبت ملكيتها كالطير بعد صيده والسمك والجواهر واللآليء بعد الاستيلاء عليها وذلك اذا سرقت من الصائد نفلسه بعد حيازته لها ، أما من سرقها ممن آآلت اليه من هؤلاء كحوانيت المجوهرات فهؤلاء فقط فيهم القطع أما الأولون فيلس فيهم القطع وهذا قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ، لأن الشركة الطبيعية في هذه الأشياء المساحة لا تزال آثارها ثابتة .

دليلنا أنه يجب القطع لأن الملكية الخاصة استقرت بالصيد أو بعسلاج استخراج الجواهر من البحار وفي هذا من العناء والمشقة ما فيه ، وقسد زالت الشركة العامة بالصيد والاستيلاء وبقولنا قال مالك وأصحابه رضى الله عنهم ومنهم من قال: انه لا قطع في الأموال التي تكون منفعتها عامة ، وان كانت في ملك خاص كالمصاحف ونحوها مما يكون الانتفاع بها قربة بتقرب بها الى الله تعالى •

وبالجملة فان تضييق السباب القطع وجعل دائرة السرقة ضئيلة متقاصرة

صيانة للأبدان من الشويه الى درجة أننا نبحث عن الأمور التى ينطبق عليها وصف السرقة الموجبة للقطع فنجدها أحوالا تكاد تكون نادرة ، وانسا لم نذكر فيمن لا قطع عليه من يسرق محتاجا للقوت ، أو يسرق محتاجا لعلاج ولده أو والده أو زوجته ، ولجأ الى السرقة للحصول على مال يسعف بها سقيما أو يغيث ملهوفا ، وليست السرقة بحرفة أو هواية له ، ولكنا مع نقرة القطع انما نعلن أحكام الله ونجعلها سلطة ومشهرة ليكون فيها من الترويع للسارقين ما يحفظ أمن الآمنين .

ثم اننا اذا دعونا الى تطبيق حد السرقة فانه لا قطع الا فيما الجمع الفقهاء على القطع فيه حيث يعد الاختلاف شبهة تدرأ الحد ، لأنه اذا كان هناك اختلاف فاننا نأخذ بقول من يمنع القطع ، والا تأخذ بقول من يتشدد لأن موطن الخلاف يكون فيه شبهة والحدود تسقط بالشبهات كما قررنا اتفا ثم ان عقوبة السرقة للترويع وأفزع للسارقين وان ذلك يتحقق باعلان العقوبة فقط وثبوت التطبيق ، ولو فى أبد محدودة ، فان العبرة فى الترويع بالاعلان من غير نظر الى الأيدى أو قلتها ، وان البلاد التى تطبق هذا الحد الحاسم لمادة الشر لا تقطع الا أبد قليلة لو وزنت بجسرائم السرقات التى تذهب الأرواح فى سبيلها لا تعد شيئا مذكورا بجوارها فعلى الذين يذهب بهم فرط شفقتهم بالمجرمين أن يعلموا أن الأيدى التى ستقطع ستكون قليلة بهم فرط شفقتهم بالمجرمين أن يعلموا أن الأيدى التى ستقطع ستكون قليلة جدا ولكنها جاسمة قاطعة رادعة للأشرار والله عليم حكيم هكذا أفاد، الشيخ أبو زهرة رحمه الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل ولا يجب القطع فيما سرق من غير حرز لما روى عبد الله أبن عمراء بن العاص رضى الله عنه أن رجلا من مزينة قال: ((يا رسسول الله كيف ترى في حريسة الجبل ؟ قال: ليس في شيء من الماشية الا ما آواه المزاح في اليس في شيء من الشمر المعلق قطع الا ما آواه الجرين فما أخذ من الجرين فياغ ثمن المجن ففيه القطع) فاسقط القطع في الماشية الا ما آواه المراح وفي فلاه أمن المحرين فعل على أن الحرز شرط في ايجاب القطع فلي الحرز المعلق الا ما أواه الجرين فعل على أن الحرز شرط في ايجاب القطع في الحرز الى ما يعرفه الناس حرزا فما عرفة هرزا قطع بالسرقة منه المناجع في الحرز الى ما يعرفه الناس حرزا فما عرفة هرزا قطع بالسرقة منه

وما لا يعرفونه حرزا لم يقطع بالسرقة منه لأن الشرع دل على اعتبار الحرز وليس له حد من جهة الشرع فوجب الرجوع فيه الى العرف كالقبض والتفرق في البيع واحياء الموات فان سرق مالا مثمنا كالذهب والفضة والخز والقز من البيوت أو الخسانات الحريزة والدور المنيعة في العمران ودونها أغلاق وجب القطع ، لأن ذلك حرز مثله ، وأن لم يكن دونها أغلاق فأن كأن في ألموضع حافظ مستيقظ وجب القطع لأنه محرز به وان لم يكن حافظ أو كان فيداد حافظ نائم لم يجب القطع لأنه غير محرز فان سرق من بيوت في غير العمران كالرباطات التي في البرية والجواسق التي في البساتين - فأن لم يكن فيها: حافظ _ لم تقطع مغلقا كان الباب أو معتوجا لأن المال لا يحرز فيه من غير حافظ وان كان فيها حافظ فان كان مستيقظا قطع الساق مغلقا كان البساب أر مفتوحا لأنه محرز به وان كان نائما فان كان مفلقا قطع لأنه محرز وان كان مفتوحا لم يقطع لأنه غير محرز وان سرق متاع الصيادلة والبقالين من الدكاكين في الأسواق ودونها اغلاق او درابات وعليها قفل او سرق اواني الخرف ودونها شرايح القصب فان كان الأمن ظاهرا قطع السارق لأن ذلك حرز مثله وان قل الأمن فان كان في السلوق حارس قطع لأنه محرز به وان لم يكن حارث لم يقطع لأذه غير محرز وأن سرق باب دار أو دكان قطع لأن حرزه بالنصب وأن سرق حلقة الباب وهي مسمرة فيه قطع النها محرزة بالتسمير في الباب وان سرق آجر الحائط قطع لانه محرز بالتشريج في البناء وان سرق الطعام أو الدقيق في غرائر شد بعضها الى بعض في موضع البيع قطع على المنعسوس فون أصحابنا من قال أن كان في موضع مأمون في وقت الأمن فيه ظاهر ولم يمكن أخذ شيء منه الا بحل رباطه أو فتق طرفه قطع لأن المادة تركها في موضع البيع ومن اصحابنا من قال لا يقطع الا أن يكون في بيت دونه باب مناق 4 وهو الذي نص عليه الشافعي رحمه الله في غير العراق ، وان سرق حطبا شد بعضه الى بعض بحيث لا يمكن أن يسل منه شيء الا بحل رباطه قطع لانه محرز بالشد ، وأن كان متفرقا لم يقطع لأنه غير محرز ومن أصحابنا من قال لا يقطع الا أن يكون في بيت دونه بأب مفلق مجتمعا كأن أو متفرقا وأن سرق اجزاعا ثقالا مطروحة على أبواب الساكن قطع لأن العادة فيها تركها على الأبواب .

النترح حديث عبد الله بن عمرو طريقه عمرو بن شعب عن أبيه عنه أخرجه النسائى وأحمد بلفظ: «سمعت رجلا من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحريسة التي توجد في مراتعها ، قال : فيها ثمنها مرتين: وضرب نكال ، وما آخذ من عطنه قفيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن • قال : يا رسول الله فالثمار وما آخذ منها في أكمامها ، قال : من أخذ بفمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتمل فعليه ثمنه قال : من أخذ بفمه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن احتمل فعليه ثمنه

مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن » وقد أخرج هذا الحديث النسائي وأبو داود بلفظ : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق فقال : « من أصاب منه بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنه فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سره منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع » ولابن ماجه معناه ، وزاد النسائي في آخره : « وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه وجلدات نكال » •

أما اللغات فقد قال ابن الأثير في النهاية: والحريسة فعيلة بمعنى مفعولة أو أن لها من يحرسها ويحفظها ، ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها ؛ يقال: حرس يحرس حرسا اذا سرق ، فهو حارس ومحترس ، أى ليس فيما يسرق من الجبل قطع ، ومنه الحديث ، « أنه سئل عن حريسة الجبل فقال: فيها غرم مثلها وجلدات نكالا ، فاظا آراها المراح ففيها القطع » ويقال للشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل الى مراحها: حريسة ، وفلان يأكل الحرسات: اذا سرق أغنام الناس وأكلها ، والاحتراس أن يسرق الشيء من المرعى ، قاله شمر ،

أما المراح فانه الموضع الذي تروح اليه الماشية ، أي تأوى اليه ليلا ، وأما بالفتح فهي الموضع الذي يروح اليه القوم ، أو يروحون منه كالمغدى ، للموضع الذي يغدى منه ، أما الثمر المملق ، فهي ما دام على القنو معلقا على النخلة ، وأما الجرين فهو موضع تجفيف التمر ، وهو له كالبيدر للحنطة ، ويجمع على جرن بضمتين ، وأما المجن فهو الترس ، لأنه يوارى حامله : أي يستره والميم زائدة ، ومنه حديث على رضى الله عنه : « كتبت الى ابن عباس رضى الله عنه : « كتبت الى ابن عباس رضى الله عنه على مودة أو رعاية ثم حال عن ذلك ويجمع على مجان ، لمن كان لصاحبه على مودة أو رعاية ثم حال عن ذلك ويجمع على مجان ، والخان دكان البدال أو موضع نزول المسافرين ، والأغلاق جمع غلق وهو القفل ، وكل ما يغلق به الباب ، والجواسق جمع جوسق وهو منظر يبنى في البستان ، ويقال للقصر : الجوسق .

أما الأحكام فانه لا يجب القطع فيما سرق من غير حرز ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وقال داود: يجب عليه الحد ، دليلنا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الوارد في الباب والذي خرجناه آنف حيث أسقط صلى الله عليه وسلم القطع في الماشية الا ما آواه المراح ، وفي الثمن المعلق الا ما آواه الحرين ، وليس بين الحالين فرق ، الا أن الشيء محرز في أحد الموضعين دون الآخر فدل على أن الحرز شرط في أيجاب القطع ، وقوله : حريسة الجبل ، لها تأويلان ، أحدهما : أنه أزاد سرقة الجبل ، لأن السرقة والثاني : أنها مروقة الحبل ، لأن السرق يسمى الحارس والحريسة السرقة والثاني : أنها مسروقة الحبل ،

اذا ثبت عداً فالحرز يختلف باختلاف المال المحرز: وقد يكون الحرز حرز البعض الأموال دون بعض . دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حرز الماشية المراح ، وحرز الشر المعلق الجرين ، لأنهما مالان ، فدل على أن الحرز يختلف باختلاف الأموال ، ولأن كل ما ورد به الشرع مطلقا ، وليس له حد في اللغة ولا في الشرع كان المرجع في حده الى العرف والعادة ، كما هلنا في التفرق والقبض في البيع ، ووجدنا في العرف والعادة أن الأحراز تختلف باختلاف الأموال ، وكان الاعتبار في الحكم بالقطع بذلك ،

اذا تقرر هذا نظرت نے فان كان المال من الذهب والفضة والجواهر ، أو من متاع البزازين أو العطارين والصيادلة من فان ترك في الدكان في السوق وأغلق عليه الباب وأقفل فهو محرز بالنهار ، وأما الليل من فان كان الأمن ظاهرا من فهو محرز ، وان كان الأمن غير ظاهر من فان كان في الدكان حافظ مستيقظ من فهو محرز ، وان لم يكن فيه حافظ ، أو كان فيه حافظ نائم فهو غير محرز ، وان ترك ذلك في بيت نظرت من فان كان البيت في البلاد أو القرى المسكونة من فان كان البيت معلقا فهو محرز ، وان كان البيت معلقا فهو محرز ، سواء كان في البيت حافظ أو لم يكن ، لأن العادة جرت باحراز المال فيها محرز ، وان لم يكن فيه حافظ أو كان فيه حافظ نائم فليس بمحرز الا أن محرز ، وان لم يكن في الدار حافظ أو كان فيه حافظ نائم فليس بمحرز الا أن تكون في الدار خزانة مغلقة ، فما فيها محرز من فان لم يكن في الدار حافظ

فان كان نبيت في الصحراء أو البستان _ فان كان فيه حافظ مستيقظ فهو حرز لما فيه ، وان لم يكن فيه حافظ فهو غير محرز لما فيه سواء كان البيت مفتوحا أو مقفلا لأن العادة لم تجر باحراز المال فيه من غير حافظ ، فان كان البيت فيه حافظ تائم _ فان كان البيت مقفلا _ فهو حرز لما فيه : وان كان داره في وان كان غير مقفل فليس بحرز لما فيه ، قال المسعودى : وان كان داره في ناحية بعيدة عن البلد بقرب الصحراء والخرابات فأغلق بابها وغاب عنها لم تكن حرزا لما فيها ، وان كائت مفتوحة الباب وهو فيها مستيقظ فهو حرز لما فيها ، وان كان فيها وهو نائم فهل هي حرز لما فيها ؟ فيه وجهان اذا حرز لما فيها ، وان كان فيها وهو نائم فهل هي حرز لما فيها ؟ فيه وجهان اذا كان قريبا منه ، لأن العادة قد جرت بأن ينام صاحب الدار ساعة ويترك كان قريبا منه ، لأن العادة قد جرت بأن ينام صاحب الدار ساعة ويترك الباب مفتوحا كن آذن الناس في الدخول مثل الباب مفتوحا لكن آذن الناس في الدخول مثل الخبازين فسرق سارق من هذه الدار ورب الدار فيها مستيقظ ، فهل شطع ؟ فيه وجهان .

فرع فاما أبواب البيوت في الدار فحكمها حكم المتاع في البيوت – فان كان باب الدار مغلقا – فهي محررة • سبواء كان في الدار حافظ أو لم يكن ، اذا كانت الدار في العمران ، وسواء كانت أبواب البيوت مفتوحة أو مغلقة ، وان كان باب الدار مفتوحا – فان كان في الدار حافظ فأبواب البيوت محرزة ، مغلقة كانت أو مفتوحة • فان لم يكن في الدار حافظ حافظ – فان كانت أبواب البيوت مغلقة فهي محرزة بذلك ، وان كانت غير مغلقة فهي محرزة بذلك ، وان كانت مسمرة فهي مغير معرزة بذلك ، وأما الحلقة التي على الباب فان كانت مسمرة فهي معرزة بذلك ، وأن كانت غير مسمرة فهي غير محرزة • وأما الآجر والأحجار محرزة بذلك ، وأن كانت غير مسمرة فهي غير محرزة • وأما الآجر والأحجار واللبين فانها محرزة ببنائها على الحائط ، لأن العادة جرت بحفظ ذلك كذلك . وإن ضرب فسطاطا أو خيمة في صحراء أو برية – ثم شد الفسطاط بالأوتاد ، ولم يرسل ذيله ونام فيه ب فان سرق سارق شيئا مما فيه لم يقطع ، وأن سرق الفسطاط قطع ، لأنه محرز بالشد • قال الشافعي رحمته يين يقطع ، وأن سرق الفسطاط قطع ، لأنه محرز بالشد • قال الشافعي رحمته الله : ان كان الحافظ مستيقظا قطع سواء كان الفسطاط أو ما فيه يين

الفساطيط وشد أطنايه ، وترك فيه متاعا ، أو كان في الفسطاط أو على بابه حافظ مستيقظ أو نائم ، فالفسطاط وما فيه حرز ، لأن عادة الفسطاط وما فيه هكذا محرز ، وان لم يكن فيه والا على بابه حافظ فالفسطاط غير محرز ، لأن العادة لم تجر بأن الفسطاط لم يضرب في الصحراء ، ولا يكون فيه أحد ، هذا نقل أصحابنا العراقيين ، وقال المستعودي : أن ضرب الفسطاط في الصحراء مع الجماعة فهو بمنزلة الدار ويكون حرزا لما فيه اذا كانت مشدودة الأوتاد ، وأن ضرب فسطاطا في مفازة وحده ولم يكن معه من يتقوى به فذلك الفسطاط الا يكون حرزا لما فيه ، لأنه الا يعد حرزا في البلد الن نام ،

قريط قال الشافعي رضي الله عنه: والحنطة حرزها أن تترك في الجوالقات وتطرح في وسط السوق ويضم بعضها الى بعض وتخيط رأسها أو تشد أو يطرح بعضها على بعض ويطرح عليها حلس أو أكسية ويشد ، فمن أصحابنا من قال: هذا الذي قاله الشافعي رحمه الله على عادة أهل مصر لأنهم هكذا يحرزون الحنطة في مواضع البيع ، فأما أهل العراق وخراسان فلا يكون حراة اللا في البيوت والأقفال ، ومنهم من حمله على ظاهره في جميع البلاد ، لأن ما ثبت له العرف أنه حرز لشيء في بلد كان ذلك حرزا له في جميع البلاد ، وأما الحطب فحرزه أن يعبأ بعضه فوق بعض وربطه بخيط بحيث لا يمكن سل شيء منه الا بحل رباطه ، ومن أصحابنا من قال : هذا حرزه نهارا ، وأما الليل فلابد من باب يغلق عليه أو ما يقوم مقامة ، والأول الصح ، وأما الليل فلابد من باب يغلق عليه أو ما يقوم مقامة ، والأول الصح ، وأما الأجذاع فأحرازها أن تطرح على أبواب المساكن ، لأن العادة حرت باحرازها كذلك ،

فرع اوان دخل رجل أرض غيره وأخذ من حب مبذور فيها يساوى نصابا ففيه وجهان حكاهما المسعودى ، أحدهما : يجب عليه القطع الأنه سرق البذر من حرز ، والثانى : لا يجب عليه القطع ، لأن حرز كل حبة غير حرز الحبة الأولى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحال وان نبش قبرا وسرق منه الكفن - فان كان في برية - لم يقطع لأنه ليس بحرز للكفن وانها يدفن في البرية للضرورة ، وان كان في مقيرة تلى العمران قطع لما روى البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه ، ومن نبش قطعناه الالأن القبر حرز للكفن ، وان كان الكفن أكثر من خمسة أثواب فسرق ما زاد على الخمسة لم يقطع ، لأن ما زاد على الخمسة ليس بهشروع في الكفن فلم يجمل القبر حرزا له ، كالكيس المدفون معه ، وان أكل السبع الميت وبقى الكفن ففيه وجهان أحدهما: أنه ملك للورثة يقسم عليهم ، وهدو قول أبى على ابن أبى هريرة وأبى على الطبرى ، لأن ذلك المال ينتقل آليهم بالارث ، وانها أختص الميت بالكفن للحاجة ، وقد زالت الحاجة فرجع اليهم ، والكانى أنه لبيت المال لأنهم لم يورثوه عند الموت فلم يرثوه بعده ،

الشرح حديث البراء بن عارب أخرجه البيهةى وأعله بمن يجهل حاله من رواته ، وقد مضى الكلام عليه فى الجنايات •

أما الأحكام فقد قال المصنف وان نبش قبرا وسرق منه الكفن - فان كان فى برية ـ لم يقطع ، وان كان فى مقبرة على العمران قطبع ، لأن البرية ليست بحرز الكفن ، وانما يدفن فى البرية للضرورة ، وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني وابن الصباغ : إذا نبش قبرا وأخذ منه الكفن قطع من غير تفصيل ، وبه قال ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصرى والنخعى وربيعة وحماد ومالك وأبو يوسف وأحمد واسحاق بن راهويه ، وقال المسعودى : إذا سرق كفنا من القبر _ قان كان القبر فى موضع حريز بحيث لو كان هناك مال على جه الأرض فسرق وجب على سارقه القطع _ بعيث لو كان هناك مال على جه الأرض فسرق وجب على سارقه القطع _ فقطع سارق الكفن منه ، وأن كان القبر فى موضع بعيد من العمران مثل مفازة لا يحتاج السارق فى السرقة الى انتهاز الفرصة لم يقطع ، وأن كان القبر فى مقبرة قريبة من العمران يمر فيها الناس بحيث يحتاج السارق فى سرقة الكفن الى انتهاز الفرصة فى السرقة منها ، فهى يقطع ؟ قيه وجهان ، سرقة الكفن الى انتهاز الفرصة فى السرقة منها ، فهى يقطع ؟ قيه وجهان ، وكذلك ما هو مدفون هناك غير الكفن ، هذا هو مذهبنا ومذهب أحمد وأصحابه فقد قال الخرقى : إذا أخرج النباش من القبر كفنا قيمته ثلاثة وأصحابه فقد قال الخرقى : إذا أخرج النباش من القبر كفنا قيمته ثلاثة

دراهم قطع ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثورى والأوزاعى : لا يجب القطع على سارق الكفن من القبر بحال دليلنا قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطم أيديهما » والسارق اسم جنس يتناول كل من أخذ الشيء على وجه الاستخفاء ، و فن كان كل نوع من السرقة يختص باسم فيقال لمن نقب نقابا ، ولمن أخذ الشيء من الجيب نشالا ، أو طراء ، ولمن أخذ الكفن من القبر نباشا ويسمى النباش المختفى ، ولهذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله المختفى والمختفية » وأراد به النباش كما أفاده الماوردي في الحاوى والعمرائي في البيان والقوراني وغيرهم ، ومن الدليل على وجوب القطع حدث الراء بن عازب مرفوعا : « من حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه ، ولم يشكر عليه أحد من الصحابة فدل على أنه احماع ، ولم النباش القطع انها وجل احرازا الأموال ، وصيانة لها ، وكفن الميت آحق ولم الذلك ، لأن النبي اذا أخذت ثيابه استخلف بدلها ، والميت لا يستخلف ، وكان بايجاب القطع لصيانة ثيابه أستخلف بدلها ، والميت لا يستخلف ، وكان بايجاب القطع لصيانة ثيابه أولى .

فسرع فان كفن لميت في آكثر من حسبة أثواب، أو دفن في تابوت غسرق سارق ما زاد على الخسبة أثواب أو سرق التابوت من القبر لم يقطع لأن ذلك غير مشروع في الكفن والدن ، فلم يجعل القبر حرزا له ، كما لو دفن في القبر دراهم أو دنائير و قال الماسرجيي : فان أخذ السارق من الطيب الذي طيب به الميت ما يساوي نصابا قطع ، الا أن يزيدوا على القدر المستحب في الطيب فلا يقطع السارق بسرقة ما زاد على المستحب قال ابن الصباغ : وعندي أنه لا يجتمع من الطيب المستحب ما يساوي نصابا ، لأن المستحب في تطييب للتجمير في العدود وأن يطرح مع الحنوط ، وذلك المستحب في تطييب للتجمير في العدود وأن يطرح مع الحنوط ، وذلك ما لا يجتمع و فان كان مجتمعا فلا قطع فيه ٠

فيرع واختلف أصحابنا فيمن يملك الكفن • فمنهم من قال : الكفن باق على ملك الميت ، لأنه محتاج اليه فكان باقيا على ملكه • والنكان لا يجوز أن يدخل شيء في ملكه ابتداء ، كما اذا مات وعليه دين فان الدين يكون باقيا في ذمته ، وان كان لا يجوز أن يثبت في ذمته دين ابتداء •

ومنهم من قال: انه غير مفاوك الأحد ، بل لله تعالى ، لأنه لا يجوز أن يكون المملوكا الورثته لأنهم الا يملكون التصرف فيه ، ولا يجوز أن يكون المملوكا للميت ، لأن الميت لا يملك ، ومنهم من قال : انه مماوك للورثة ، وهرو الأصح و لأنهم يملكون التركة والكفن من جملتها و فاذا كفن الميت بكفن من تركته فأكل السبغ الميت أو ذهب به وبقى الكفن فان قلنا : ان الكفن ملك للورثة فيم بينهم و الله قلنا : انه ملك للميث أو لا مالك له نقل الى بيت المال و ومن الذي يطلب بقطع سارق الكفن ؟ ان قلنا : انه ملك للورثة فهم الطاابون بقطعه و وان قلنا : انه لا مالك له ، فان الامام أو الحذين لا ولى لهما و وان كفن السيد عده فلمن يكون الكفن ملكا ؟ فيه اللذين لا ولى لهما و وان كفن السيد عده فلمن يكون الكفن ملكا ؟ فيه وجهان و أحدهما : أنه ملك للسيد و واثاني : أنه لا يملكه أحد ولا يجيء فيه أنه ملك للعبد و لأنه الا ملك الا بتمليك السيد على القول القديم ولم يملكه أياه و

قال المصنف رجه الله تعالى

فعسل وان نام رجل على توب فسرقه سارق قطع ، لما روى أن صفوان بن امية قدم المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه ، فجساءه سارق فاخذ رداءه من تحت رأسه ، فاخذ صفوان الساق فجاء به النبى صلى الله عليه وسلم ، فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع بده ، فقال صفوان أنى لم أرد هذا ، هو عليه صدقة ، فقال رسسول الله صلى الله عليه وسلم (فهلا قبل ان تأتيني به ؟)) ولانه محرز به ، وان زحف عنه في النوم فسرق لم يقطع لانه زال الحرز فيه ، وان ضرب فسطاطا وترك فيه مالا فسرق وهن فيه ، أو على بابه نائم أو مستيقظ ، قطع ، لأن عادة الناس احراز المتاع في الخيم على هذه الصفة ، وان لم يكن صاحبه معه لم يقطع السسارة ، لاته لا يترك الفسطاط بلا حافظ ،

فصيل وإن كان ماله بين يديه _ وهـو ينظر اليه فتففله رجل وسرق ماله _ قطع لأنه سرق من حرزه ، وأن نام أو اشتفل عنه أو جعله خلفه بحيث تناله اليد فسرق لم يقطع ، لأنه سرقه من غير حرز ، وأن علق الثياب في الحمام ولم يأمر الحمامي بحفظها فسرقت لم يضمن الحمامي ، لأنه لا يازمه حفظها ، ولا يقطع السارق لأنه سرق من غير حرز لأن الحمام

مستطرق ، وان امر الحمامي بحفظها فسرقت _ فان كان الحمامي مراعيا _ لم يضمن لانه لم يفرط ، ويقطع السارق لانه سرق من حرز ، وان نام الحمامي أو تشاغل عن الثياب فسرقت ضمن الحمامي ، لانه فرط في الحفظ ، ولم يقطع السارق لانه سرق من غير حرز .

فأن سرق ماشية من الرعى نظرت ـ فان كان الراعى ينظر اليها ويبلغها صوته اذا زجرها _ قطع السارق ، لاتها في حرز ، وان سرق والراعى ناتم ، أو سرق منها ما غاب عن عينه بحائل ، لم يقطع ، لأن الحرز بالحفظ ، وما لا يراه غير محفوظ ، وان سرق ما لا يبلغها صوته لم يقطع ، لانها تجتمع وتفترق بصوته ، واذا لم يبلغها ضوته لم تكن في حفظه ، فلم يجب القطع يسرقته ، وان سرق ماشية سائرة أو جمالا مقطرة _ فان كان خلفها سائق ينظر اليها جميعها ويبلغها صوته اذا زجرها _ قطع لانها محرزة يه " وأن سرق ما غاب عن عينه أو ما لم يبلغه صوته لبعده لم يقطع ، لما ذكرناه في الراعية ، وأن كان مع الجمال قائد أذا التفت نظر ألى جميعها وبلفها صوته أذا زجرها ، وأكثر الالتفات اليها قطع ، لأنها محرزة بالقسائد ، وأن سرق مالا ينظر اليه اذا التفت أو لا يبلغه صوته ، أو لم يكثر الالتفات اليها لم يقطع ، الأنه سرق من غير حرز ، وان كانت الجمال باركة .. فإن كان صاحبها ينظر اليها ـ قطع السارق ، لأنها محرزة بحفظه ، وإن سرق وصاحبها نائم - فان كانت غير معقلة - لم يقطع لأنها غير محرزة ، وان كانت معقلة قطع ، لأن عادة الجمال اذا نام أن يعقلها ، وأن كأن على الجمال أحمال كأن حرزها كحرز الجمال ، لأن العادة ترك الأحمل على الجمال .

الشرح خبر صفواان بن أمية أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وأحمد فى مسنده ومالك فى الموطأ والدارقطنى والشافعى والحاكم من طرق منها عن ابن عباس قال البيهقى وليس بصحيح ، ومنها عن طاوس عن صفوان قال ابن عبد البر : سماع طاوس عن صفوان ممكن لأنه أدرك رمن عثمان ، وروى عنه أنه قال : أدركت سبعين صحابيا ، ورواه مالك عن الزهرى عن عبيد الله بن صفوان عن أبيه ، وقد صححه ابن الجارود والحاكم ال وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال ابن حجر فى التلخيص : وسنده ضعيف ، ورواه البزار والبيهقى عن طاوس مرسلا ، ورواه البيهقى عن الشافعى عن مالك أن صفوان بن أمية هكذا مصفوان ، وأخرجه أيضا البيهقى من حديث حميد ابن أخت صفوان عن مصفوان عن مصفوان عن مصفوان عن

اما اللغات فقوله: (زحف عنه) أى انزلج وانسل وتزحزح قليلا فلله من زحف الصبى على الأرض ، وذلك قبل أن يمشى • والفسطاط بضي الفاء وكسرها المدينة التى فيها مجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط • وفى الحديث : « عليكم بالجساعة فان يد الله على الفسطاط » قال الزمخسرى : « الفسطاط ضرب من الأبنية في السفر دون السرادق •

اما الأحكام فاذا كان معه ثوب أو شيء خفيف فتركه تحت رأمسه و قام عليه ، أو فرشه تحته و قام عليه في صحراء أو مسجد فسرقه سارق من تحيت رأسه أو من تحت جنبيه قطع ، لأن النبي صلى ألله عليه وسلم قطع سارق رداء صفوان من تحت رأسه ، ولأن العادة في الأشياء الخفيفة أن تبجرز هكذا ، فان تزحزح عنه في النوم وخرج من تحته أو رفعه السارق من الثيب ثم أخذ الثوب ثم سرقه سارق لم يقطب ، لأنه خرج عن أن يكون مجرزًا ، وان ترك الثوب أو المناع بين يديه وهو ينظر اليه فهو محرز به ، فان تغفله السارق وسرقه قطع لأنه محرز به ، بوان نام أو تشاغل عنه فهوا غير محرز ، فان سرقه انسان لم يقطع • قال المصنف : وكذلك لو تركه خلفه بعيث لا تناله اليد فسرقه سارق لم يقطع ، لأنه غير محرز • قال الشـــافعى رجيه الله في الأم : ولو ترك متاعه بين يديه فسرق لم يقطع سارقه • قال أصبحابنا : أراد بذلك اذا نام • هكذا نقبل أصحابنا العراقيين • وقال الخراسانيون: أذا ترك متاعه في موضيع وقعد بقربه بحيث يقيع بصره عليه ، فإن كان ذلك الموضع لا يمر منه الناس غالبا مثل صحراء متباعدة عن الشارع فتغفله انسان فسرقه قطع . وان كان ذلك الموضع يمر فيه الناس غالبًا ، أو كان مشتركا بين جماعة الناس كالمهجد وقارعة الطريق ، ففيه وجهان • أحدهما : الا يجب عليه القطع ، لأن ذلك منتاب الناس فلا يكمل حرزا . والثاني : يجب عليه القطع كالتي قبلها ، وان وضع متاعه في موضع غير محاط الجدران ، أو كان محاطا لكن الباب مفتوح ونام بقربه ، فان كان ذلك الموضع ليس بملك له ، لم يقطع سارق متاعه منه ، لأن المكان لا يملكه ، ولم يحفظ متاعه بل ضيعه ، وإن كان المكان ملكا له قطيسه وبجان • أحدهما : أن المال محرز • لأن المكان ملكَّه وهو فيه ، وقد جرت

العادة بأن ينام صاحب الساعة والساعتين والباب مفتوح والثاني أنه غير محرز ، لأن المكان ـ وان كان ملكه ـ فالباب مفتوح والنائم كالغائب.

فسرع وان علق ثبایه فی الحمام فسرقها سارق من هناك ، فإن أمر الحمامی أو غیره بمراعاتها فراعاها وسرقها سارق فی حال مراعاته لها ، قطع السارق ، لأنها محرزة لمن براعیها ، وان لم براعها أحد لم يقطع السارق ، لأنها غير محرزة ، لأن الحمام مستطرق ، وقال أحمد ، ليس على سارق الحمام قطع ، وقال فی رواية ابن منصور : لا يقطع سارق الحمام الا أن يكون على الناع قاعد مثل صفوان ، وهذا قول أبي حنيفة لأنه مأذرن المناس في دخوله فجرى سرقة الضيف المأذون له في دخوله ،

مسيالة فأن سرق سارق من الأبل _ فلا يخلو اما أن يسرق منها وهي في المرعى ؛ أو يسرق منها وهي مناخة ، أو يسرق منها وهي مقطرة ، فان سرق منها وهي في المرعى نظرت ــ فان كان معها راع ، وهو ينظر الى جميعها ، ويبلعها صوته اذا زجرها لـ قطع لأنها سحرزة ، وان كان لا ينظر اليها بأن غابت عنه بخيل أو غيره ، أو نام عنها أو تشاغل أو كان ينظر اليها ولا يبلغها صُوته اذا زجرها لم يقطع ؛ لأنها غير مجرزة ، وان كان ينظر الى بعضها دون بعض قطع سارق الذي ينظر اليه دون الذي لا ينظر اليه ، وأن سرق منها أوهي مناخّة _ قان كان معها حافظ ينظر اليها _ فهي مُحرَّرَةً ، وَأَنْ كَانُ لَا يَنْظُرُ اليَّهَا أُولَكُنْ هَيْ مَعْقُولَةً وَمِعْهَا حَافَهُ بَقُرْبُهَا فَهِي محرزة سوااء كان مستيقظا مستقلا عنها أو نافما ، لأن العادة جرت أن الرعاة والمسافرين إذا أرادوا النوم عقلوا اللهم وتاموا بقريها ، لأن حل العقال يَنْ قُطْ النَّائِم ، وينبه المتعافل ، وإن كانت غير معقلة وحافظها نائم بقربها ، أو كانت معقلة ولا حافظ معها نائم ولا مستيقظ لم يقطع سارقها لأنها غيرًا محرارة لا لأن العادة لم تجر باحرازها كذلك ، وأن سرقت منها وهي مقطرة مُنْ فَالْدُ كَالَّ مَعْهَا سَارَقُ يَنْظُنُ اليها ويبلغها صَوْرَتُه أَوَا رَجْرُهَا مَ أَوَا كَانَ لَهَا قَائِلًا يَنظُرُ اللَّهَا وَسِلْعُهَا صُوتُهُ الْمَا زُجُرُهَا لَ قَطْعُ سَارِقُهَا ، لأَنْهَا مُجْزِرَةً ﴿ هَكُذُ ذُكُرُ الشَّيخِ اللَّهِ عَنَا فَي المُهَدِّبِ وَفَي السَّبِيَّةِ • وأما الشَّيخِ أبو خامد الاستقرايتي وأكثر أضحابنا فانهم لم يشترطوا بلوغ صوته اليها في شيء من ذلك • وقال أحمد وأصحابه: ان كان معها من يسيبوقها فحرزها نظره اليها فقط سبواء كانت مقطرة أو غير مقطرة ، وما كان منها بحيث لا يراه فهي غير محرزة ، وان كان معها قائد فحرزها أن يكثر الالتفات اليها والمراعاة لها ، ويكون بحيث يراها اذا التفت •

وقال أبو حنيفة : لا يحرز القائد الا التي زيمامها بيده ، لأنه يوليها فلهزم والا يراها الا نادرا فيمكن أخذها من حيث لا يشعر .

دليلنا أن العادة جرت في حفظ الابل بمراعاتها بالالتفات فكان ذلك حرزا لها كالتي زمامها بيده .

اذا ثبت هذا فان أصحابنا العراقيين لم يقدروا القطار بعدد ، بل اشترطوا ما مضى ، وأما المسعودى فاشترط ألا يزيد القطار الواحد على نسع ، لأن هذا هو العرف فى القطار .. فان زاد القطار على ذلك .. كان ما زاد غير محرز ، قال : وان كان القطار تسعا الا أن الجمال يقودها فى سنكة متقاربة اليه بحيث يغيب عن الجمال بعض الابل ، قمن سرق هما قد غاب عن عينه شيئا لم يقطع ،

وان سرق سارق سيارة من حظيرتها «جراج» وكائت العظيرة لها حارس أو بواب قطع ، وان كانت مام العظيرة وهي مغلقة والمنادي أو الحارس يقف على طوار الموقف ينظر اليها قطع سارقها ، أما اذا تركت السيارة غير مغلقة وليست في موقف مخصص لوقوف السيارات وليس في الموقف حارس فلا يقطع سارقها ، لأنها ليست محرزة ، قان كان صاحبها في مكان قريب منها كأن نزل منها لشراء حاجاته من دكان ووقف أمام باب الدكان فسرقها سارق قطع ، لأن ركوبها وادارة محركها والضغط على صمام الوقود كل ذلك يحدث صوتا وينبه صاحبها فكائت في حرزه ،

فرع اذا كانت البضاعة محملة على قطار أو سيارة تقل معاة في جوالقها أو « بالاتها » أو استلها من رصتها من تحت شدالاتها المعقودة عليها من حيال أو جنازير قطع الأنه حرز مثلها ، وان سرق السيارة

به عليها من حملها قطع ، وقال أبو حنيفة : ان سرق السيارة والمتاع المحمول عليها لم يقطع ، وان فتق الجوالق عليها وسرق منها المتاع قطع ، دليلنا أن السيارة وما عليها محرزة بصاحبها أو قائدها أو تابعها فقطع سارقها كما لو سرق متاعا محرزا به بالبيت ،

فسوع وان سرق من ماشية كالبقر والغنم والغيل والبغال والحدين سروهذه الا يعقل أن تكون مقطرة والا مناخة ، وانما يتصدور الن تكون راعية أو فى موضع تأوى اليه ، فان كانت راعية فحكمها حكم الابل الراعية ، على ما مضى ، قال المسعودى : فان أرسل الراعى غنمه فى سكة وفى السكة دور أبوابها مفتوحة الى تلك السكة لم تكن محرزة ، فاذا أوت الى موضع فالحكم فيها وفى الابل اذا أوت الى أعطانها واحد ، فلا يخلو اما أن يكون فى البلد أو الصحراء ب فان كانت فى البلد فى بيت ب فان كان معها حافظ مستيقظ فهى محرزة ، سواء كان باب البيت مفتوحا أبو مغلقا ، وان كان معها حافظ مائم ب فان كان البيت مقفلا ب فهى محرزة ، وان كان مفتوحا فهى غير محرزة كما قلنا فى المتاع فى البيت ، وان دخل رجل مراحا لغنم أبو كانت فى غير مراح الا أنها محرزة بحافظ فعطب من رجل مراحا لغنم أبو كانت فى غير مراح الا أنها محرزة بحافظ فعطب من البانها ، أو أخذ من أصوافها ما يساوى نصابا قطع ، لأن حرز الغنم حرزا للغنم حرزا الغنم من اللبن ولما عليها من الصوف .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل والا يجب القطع الا بان يخرج المال من الحرز بفطه ، قان دخل الحرز ورمى المال الى خارج الحرز ، أو نقب الحرز وابخل بده أو محجنا معه فأخرج المال قطع ، وأن دخل الحرز واخذ المال ودفعه الى آخر خارج الحرز قطع ، لأنه هو الذى أخرجه فأن أخرج ولم يأخذ منه الآخر فرده الى الحرز لم يسقط القطع ، لأنه وجب القطع بالاخراج فلم يسقط بالرد ، وأن بط جيبه أو كمه فوقع منه المال أو نقب حرزا فيه طعام فانثال قطع ، لأنه خرج بفعله ، وأن كان في الحرز ماء جار فترك فيه المال حتى خرج الى خارج الحرز قطع ، لأنه خرج بسبب فعله ، فأن تركه في ماء راكه فحركه حتى خرج المال قطع ، لما ذكرناه ، وأن حركه غيره لم يقطع لأنه لم يخرج المال بغعله ،

لخروجه ، والثاني : انه لا يقطع ، لأن خروجه بالانفجار الحادث من غير فعله ، وان وضع المال في النقب في وقت هبوب الربح فأطارته الربح الى خارج الحرز قطع ، كمَّا لو تركه في ماء جار ، وأن وضعه ولا ربح ثم هبت ربح فأخرجته ففيه وجهان كما قلنا فيما لو تركه في ماء راكد فنفجر الماء فخرج به ، فان وضع المال على حمار ثم قاده أو ساقه حتى خرج من الحرز قطع ، لانه خرج بسبب فعله ، وأن خرج الحمار من غير سوق ولا قود ففيه وجهان ، احدهما : أنه يقطع ، لأن عادة البهائم اذا أثقلها الحمل أن تسبي ، والثاني : انه لا يقطع ، لأنه سار باختياره ، وأن ثقب الحرز وأمر صغيرا لا يعيز باخراج المال من الحرز ، فأخرجه قطع ، لأن الصغير كالآلة ، وأن دخل الحرز والخذ جوهرة فابتلُّعها وخرج ففيه وجهان احدهما: أنه لا يقطع ، لاته استهلكها في الحرز ، ولهذا يجب عليه قيمتها فلم يقطع ، كما لو اخذ طعاما فاكله ، والثاني : انه يقطع لأنه اخرجه من الحرز في وعاء فاشبه اذا جعلها في جيبه ثم خرج ، وان أخذ طيبا فتطيب به ثم خرج - فان لم يمكن أن يجتمع منه قدر النصاب -لم يقطع ، لأنه استهلكه في الحرز ، فصار كما لو كان طماما فاكله ، وان أمكن أن يجتمع منه قدر النصاب ففيه وجهان تحدهما: أنه لا يقطع ، لإن استممال الطيب اتلاف له فصار كالطمام اذا اكله في الحرز ، والثاني ؛ انه يقطع لأن عينه باقية ، ولهذا يجوز لصاحبه أن يطالبه برده .

الشرح قوله: (محجنا) المحجن هـ و عود معقف الطرف ، وأصله من الحجن بالتحريك • وفي القاموس: حجن المود يحجنه: عطفه ، كحجنه ، ومحجن كمنبر ، العصا المعوجة ، وكل معطوف معوج • وقوله: (انتال) من نثل الركية استخرج ترابها ، وأثل الكنانة استخرج نبلها فنشرها ، وثل درعه القاها عنه ، وثل اللحم في القدر وضعه فيها مقطعا ، وامرأة نثول: تفعل ذلك كثيرا • وتناثلوا اليه انصبوا • قوله: « وان بط وامرأة نثول: تفعل ذلك كثيرا • وتناثلوا اليه انصبوا • قوله: « وان بط جيبه » قال في القاموس: بط الجرح شقه •

أما الأحكام فانه لا يجب القطع على السارق الا بأن يخرج المال امن الحرز بفعله – فإن دخل مراح غنم ونفرها حتى خرجت – قطع لأنها تخرجت بفعله ، وإن أخذ بفعله ، فإن خرجت من غير تنفير لم يقطع • لأنها لم تخرج بعله ، وإن أخذ منها شاة لا تساوى نصابا فخرج في أثرها شاة كملت قيمتها نصابا فخر في أثرها شاة كملت قيمتها نصابا فحل يقطع ؟ قال المسعودى : ينظر – فإن كان الأغلب أنها تخرج على أثرها مثل ولدها : أو كانت الشاة التي أخذها هادية الغنم فتبعها غيرها قطع لأن اخراج التهذيب : الا يقطع ، لأن اتباع التابع لها منسوب اليه ، وقال صاحب التهذيب : الا يقطع ، لأن اتباع

الفصيل بسوق الام تسبب ، والقطع يجب ولمباشرة ، وهل يدخل الفصيل في ضمانه ؟ فيه وجهان . وأن لم يكن الأغلب ذلك لم يقطع • لأن الذي أخرج الا يساوى نصابا ، والذي تبعها الا ينسب خروجها اليه •

فان نقب رجل حرزا ودخل ورمى به ثم خرج وأخذه ، وجب عليه القطع ، لأن المال خرج باخراجه ، وان نقب الحرز ولم يدخل الحرز بل أدخل يده في النقب وأخذ المال أو أدخل في النقب محجنا وتناول به المال وأخرجه وجب عليه القطع ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه القطع الا ان كان البيت صغيرا لا يمكنه الدخول فيه . دليلنا أنه أخرج يفعله ، فوجب عليه القطع ، كما أو كان النقب صغيرا ، أو ان كان في جيب رجل أو كيه مال فبط رجل أسفله وخرج منه نصاب قطع . وكذلك ان كان هناك بيت فيه طعام فنقبه رجل وانثال من الطعام ما يساوي نصابا قطع ، لأنه خرج بسبب فعله ، هذا نقل أصحابنا البغداديين ، وقال الخياسانيون : هذه مبنية على من نقب حرزا فسرق منه ثمن دينار ثم عاد فسرق منه ثمنا آخر _ فان قلنا هناك : يجب القطع _ فهاهنا أولى • وان قلنا هناك : لا يجب القطع ، فهاهنا وجهان ، والفرق بينهما أن هناك ما أخرجه في الدفعة الأولى مميز عما أخرجه في الدفعة الثانية ، وها هنا الحنطة المنثالة يتصل بعضها ببعض ، فصارت كالمنديل يجره من الكيس فيخرج شيء بعد شيء ا وحكي صاحب الفروع فيها وجهين على الاطلاق • آحدهما : يجب عليــــه اللطع لأنه هكذا يخرج • والثاني : ليس عليه القطع لأنه لم يخرج بفعله •

فرح المال بحريان الماء قطع ، الأن ما خرج كان بسبب فعله ، وحكى الشيخ أبو خامد الاسفوايني أوجها أآخر أأنه لا يقطع ، وليس بشيء ، فان حركه في ماء راكد في الحرز ، وحرك الماء خرج بالمال عن الحرز قطع لما ذكرناه ، وان حركه غيره لم يقطع لأنه لم يخرج بفعله ، وان تفجر الماء وخرج بالمال فقيه وجهان ، أحدهما : بجب عليه القطع لأنه أخرجه بوضعه في الماء ، فهو كما لو وضعه في الماء الحارى ، والثاني : لا يجب عليه القطع لأن الماء لم يكن الما لاخراجه ، وانما خرج به بسبب حادث ، وان نقب حرزا وأخذ المال

وتركه فى النقب فى وقت هبوب الربح فأطار به الربح حتى آخرجه من الحرة قطع كما لو تركه فى ماء جار ، وإن تركه على النقب ولا ربح ثم هاجت ربح فأطارته حتى أخرجه ففيه وجهان ، كما لو تركه فى ماء راكد فتفجر الماء وأخرجه ، وإن نقب حرزا فدخله وأخذ المال وتركه على بهيمة فساق البهيمة أو قادها حتى خرجت بالمال قطع ، لأنها خرجت بسبب فعله ، وحكى الشيخ أبو حامد أن من أصحابنا من قال : لا يقطع ، وليس بشىء ، وأن لم يسق البهيمة ولم يقدها بل خرجت باختيارها م فاختلف أصحابنا فيه من فقال أكثرهم : فيه وجهان ، أحدهما : لا يجب عليه القطع ، لأن للبهيمة قصدا واختيارا ، وقد خرجت باختيارها ، وقال أبو على السنجى : ان وققت البهيمة بعد وضع المال عليها ساعة ثم سارت لم يقطع وجها واحدا ، وان سارت عقب الوضع فهل يقطع ؟ فيه وجهان ، قال : وهكذا لو وضع لولوا على جناح طائر من فليه يقطع ؟ فيه وجهان ، قال : وهكذا لو وضع لولوا على جناح طائر من فليه وجهان ، وكذلك ذكره البغوى ،

وان نقب رجل حرزا وآمر صغيرا الا يسيز - حرا كان أو عبدا ، فأخرج منه نصابا أو دخل هو ودفع النصاب الى الصغير وخرج به - وجب فيه القطع على الرجل ، لأن الصغير كالآلة له ، ولهذا أو أمره بقتل انسان فقتله وجب عليه القتل ، هكذا ذكر أكثر أأصحابنا ، وبحكى صاحب الفروع في وجوب القطع على الرجل وجهين ، كما لو وضع المال على البهيمة فخرجت به من غير قود ولاا سوق ، وان نهب رجل حرزا أو أمر صغيرا عاقلا ممين فأخرج النصاب لم يجب على أحدهما القطع ، لأن الرجل لم يخرج المال بمنولة الآلة له ، وانما لم يعب عليه القطع ، فلا يجعل بمنولة الآلة له ، وانما لم يجب عليه القطع التكليف ،

فرع وان نقب رجل حرزا وأخذ شاة فذبعها في الحرز أو ثوبا فسقه في الحرز ثم خرج بذلك _ فان كان اللحم والثوب بعد شقه بساوى نصابا _ قطع ، وان لم يساو نصابا لم يقطع ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه القطع بشاة ، لأن الأشياء الرطبة لا يجب عليه القطع بسرقتها عنده ، وقال في الثوب : اذا خرقه طولا لم يجب عليه القطع ، لأنه بالخيار

بين أن يدفع قيمته ويتملكه و وان خرقه عرضا وجب عليه القطع اذا كانت قيمته نصاباً بعد الخرق و دليلنا أنه سرق نصاباً لا شبهة له فيه من حرز مثله و فوجب عليه القطع كما لو وجده مخروقا ، وان سرق ما يساوى نصاباً ثم نقصت قيمته بعد ذلك فصار الا يساوى نصاباً لم يسقط عنه القطع و دليلنا أنه القطع ، وبه قال مالك و وقال أبس حنيفة : يسقط عنه القطع و دليلنا أنه نقصان حدث بعد وجوب القطع فلم يسقط به القطع و كما الو استعمله السارق فنقصت قيمته فان القطع لا يسقط عنه بلا خلاف و

فرع وان سرق فضة تساوى نصابا فضربها دراهم و أو سرق نصابا من الذهب فضربه دنانير قطع واوجب عليه رد الدراهم والدنانير و قال أبو يوسف ومحمد : لا يلزمه رد الدراهم والدنائير وبينا ذلك على أصلهما فيمن غصب فضة فضربها دراهم أو ذهبا فضربه دنانير فانه يسقط حق صاحبها منها . دليلنا أن هذه عين المسروق منه فوجب ردها كما لو لم يضربها و

فسرع الله القب حرزا فدخل فابتلع منه جوهرة تساوى نصابا - أو ابتلع ربع دينار ثم خرج ، قان الشيخ أبا حامد وابن الصباغ قالا: ان لم يخرج منه الجوهرة وربع دينار لم يجب عليه القطع ، لأنه أهلك النصاب في الحرز بالابتلاع فلم يجب عليه القطع ، كما لو أكل في الحرز طعاما يساوى نصابا ، وإن خرجت منه الجوهرة وربع دينار وهو يساوى نصابا فهل يجب عليه القطع ؛ فيه وجهان ، أحدهما : يجب عليه القطع ، لأنه أخرجه من الحرز كما لو أخرجه بيده أو في فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع وهو الأصح ، لأنه بالابتلاع صار في حكم المستهلك بدليل أن المالك أن يطالبه ببدله ، فصار بمنزلة ما لو أتلفه في الحرز ، وذكر الشيخ أبو اسحق هنا والمسعودي : إذا ابتلع الجوهرة في الحرز وخرج هل يجب عليه القطع ؟ فيه وجهان من غير تفصيل ، ولعلهما أرادا اذا خرجت منه بعد الخروج من الحرز ، وأن دخل السارق الحرز فأخذ منه طيبا فتطيب في الحرز شم خرج — فان لم يمكن أن يجمع من الذي تطيب به عند خروجه بما بساوي نصابا ، وان نصابا - لم يقطع ، لأن الذي أخرجه من الحرز لا يساوى نصابا ، وان

أمكن أن يجمع منه ما يساوى نصابا ففيه وجهان أحدهما: يجب عليسه القطع ، لأنه أخرج من الحرز ما يساوى نصابا فوجب عليه القطع كما لو أخرجه فى أناء ، والثانى: لا يجب عليه القطع لأنه أتلفه فى الحرز بالتطيب به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل ولا يجب القطع حتى ينفصل المال عن جميع الحرز ، فان سرق جلعا او عمامة فاخذ قبل ان ينفصل الجميع من الحرز ، لم يقطع ، لأنه لا ينفرد بعضه عن بعض ، ولهذا لو كان في طرف منه نجاسة لم تصع صلاته فيه ، فاذا لم يجب القطع فيما بقى من الحرز لم يجب فيما خرج منه ، وان ثقب رجلان حرزا فاخذ احدهما المال ووضعه على باب الثقب واضده الآخر ، ففيه قولان ، احدهما : أنه يجب عليهما القطع ، لأنا لو لم نوجب القطع عليهما صار هذا طريقا الى اسقاط القطع ، والثاني : أنه لا يقطع واحد منهما لم يخرج المال من كمال الحرز ، وأحد منهما لم يخرج المال من كمال الحرز ، وأخرج المال ففيه طريقان ، من اصحابنا وان نقب احدهما الحرز ودخل الآخر وأخرج المال ففيه طريقان ، من اصحابنا من قال : لا يجب القطع قولا ، فيه قولان كالمسئلة قبلها ، ومنهم من قال : لا يجب القطع قولا واحداً ، لأن احدهما نقب ولم يخرج المال والآخر اخرج المال من غير حرزه ،

قصل وان فتح مراحا فيه غنم فحلب من البانها قدر النصاب واخرجه ، قطع لأن الغنم مع اللبن في حرز واحد فصار كما لو سرق نصابا من حرزين في بيت واحد .

قصب لل دخل السارق الى دار فيها سكان ينفرد كل واحد منهم ببيت مقفل فيه مال ففتح بيتا ، واخرج المال الى صحن الدار قطع ، لأنه أخرج المال من حرز ، وإن كانت الدار لواحد وفيها بيت فيه مال ، فاخرج السارق المال من البيت الى الصحن ، فان كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفلقا لله مفتوحا ، وباب البيت محرز بساب الدار ، وإن كان باب الدار مفتوحا ، وباب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا لم يقطع ، لأن المال غير محرز ، وإن كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا لم يقطع ، لأن المال غير محرز ، وإن كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا لم يقطع ، لأن المال غير محرز ، وأن كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مفتوحا لم يقطع ، والثانى : أنه يقطع والله البيت حرز لما فيه ، فقطع كما لو كان باب الدار مفتوحا ، والثانى : أنه لا يقطع لان البيت المفلق في دار مغلقة حرز في حرز فلم يقطع بالاخراج من الصندوق احدهما ، كما لو كان في بيت مقفل صندوق مقفل فاخرج المال من الصندوق ولم يخرجه من البيت .

الشرح لا جب القطع على السارق حتى تنفصل جميع العين المسروقة عن جميع الحرز بفعل السارق أو بسبب فعله ، فان بنس قبرا فأخرج كفنا من اللحد وأم يخرجه عن باقى القبر ثم خرج وتركه أو نقب حرزا ودخل وقبض المال فى الحرز ولم يخرج به لم يجب عليه القطع ، لأنه لم يخرجه عن حرزه ، ولكنه يجب عليه ضماته لحصول القبض منه ، وان أخذ طرف جذع أو طرف عمامة أو ثوب من حرز ، فأخرج بعضه عن الحرز فحدث صراخ قبل انفصال جميع الجذع أو العمامة أو الثوب عن جميع الحرز ، لم يجب عليه القطع ، وان كان قد أخرج من الحرز ما يساوى الحرز ، لم يجب عليه القطع ، وان كان قد أخرج من الحرز ما يساوى نصابا لأن بعض العين لا ينفرد عن بعض ، ولهذا لو كان على رأسه عنامة وطرفها على نجاسة فصلى فيها لم تصح صلاته ، قال القاضى أبو الطيب وكذلك اذا أخذ طرفا في العين والطرف الآخر في يد صاحبها لم يضمنوا لأنه لم يزل يد المالك عن جميع العين ، وان أخرج نصابا من الحرز ثم رده وجب بالاخراج فلم يسقط عالرد ،

فسوع وان اشترك اثنان في نقب حرز ، ودخل احدهما الحرز واخذ المال واخذ المال واخرج يده من جميع الحرز بالمال وناوله الآخر أو رمى بالمال من الحرز واخذه فان الضمان يجب عليهما ، وأما القطع قال ابن مسعود رضي الله عنه فانه يجب على الخارج الاخراجه المال من الحرز ولا يجب على الداخل الله عنه فانه يجب على الحارز ، وإن اشترك اثنان في نقب حرز فدخل أحدهما وأخذ نصابين وتركهما على بعض النقب وتناولهما الآخر من خارج الحرز فحكي أصحابنا العراقيون فيها قولين ، وحكاهما المسعودي وجهين الحرز فحكي أصحابنا العراقيون فيها قولين ، وحكاهما المسعودي وجهين أحدهما : يجب عليهما القطع الإنهما اشتراكا في النقب واخراج المال فلزمهما القطع كما لو نقبا معا ودخلا لم يخرج المال الى قرب النقب ولم يخرجه ومضى وتركه ، وإن نقب أحدهما الحرز واحده ودخل الآخر وأخذ المال ففيه طريقان من أصحابنا من قال : قيمة قولان كالتي قبلها ، الأن السرقة تمت فهي كالأولة ، ومنهم من قال : لا عجب عليهما القطع ها هنا قولا واحد الأن في

الأولة اشتركا في النقب واخراج المال من الحرز وهاهنا لم يشتركا في ذلك ، وانما انفرد أحدهما بالنقب والآخر باخراج المال ، وان نقب احدهما الحرز فدخل فأخذ المال ورمى به من داخل الحرز الى خارجه وخرج ليأخذه وقد أخذه بسارق آخر فمن أصحابنا الخراسانيين من قال : هو كما لو اشتركا في النقب ، وأخرج أحدهما المال الى بعض النقب وأخده الآخر ووجه الشبهة بينهما أن الرامى لم يناول المسروين بعد اخراجه آياه من الحرز كما أن من أخرج المتاع الى بعض النقب لم يتناوله مخرجا وقال أصحابنا العراقيون وبعض الخراسانيين : يجب القطع ها هنا على الذي رمى المال قولا واحدا لأنه أخرج المال من جميع الحرز قوجب عليه القطع كما لو أخرج الأخذ وغصب منه ،

اذا ثبت هذا فاختلف اصحابا الخراسانيون في كيفية اشتراكهما في تقب الحرير الذي يختلف به الحكم في السارقين على ما مضى ، فمنهم من قال : لا يكونان مشتركين الا بأن يأخذا آلة والحدة بأيديهما ويقطعا بها الحرز معا ، فأما اذا نقب كل واحد منهما بعض الحرز بآلة منفردا بها فلا يكونان مشتركين في النقب ، كما لو أخذ كل واحد منهما آلة وقطع بها جانيا من العضو وأبانها الآخر ، لا قود على أحدهما في العضو ، ومنهم من قال : يصيران في النقب اذا أخذا آلة بأيديهما ونقبا بها الحرز معا كما مضى ، ويصيران شريكين أيضا اذا أخذ كل واحد منهما آلة وانفرد بنقب بعض الحرز ، وهو الأصح ، لأنهما قد اشتركا في نقب الحرز ، فهو كما لو اشتركا بنقبه في آلة معا ه

فسوع وان حمل أعمى مقعدا وأدخله حرزا فكان المقعد يدل الأعمى على المال ، فأخذ منه ما يساوى نصايا _ ففيه اوجهان ، أحدهما : يجب عليهما القطع ، لأن المال لم يخرج الا بهما ، فهو كما لو اشتركا في اخراجه بالمباشرة ، والثاني : لا يجب القطع الا على الأعمى وهو الأصح ، لأنه هو المباشر لاخراجه ،

﴿ مَسْمُ عَلَا إِنَّ اذَا أَخْرَجُ السَّارِقُ الْمُتَّاعِ مِنَ البِّياتِ التي قَنَاءَ الدَّارِ وَهُو

الصحن ظرت _ قان كان الفناء مشتركا بين سكان الدار وجب القطع على السارق ، سواء كان باب الدار مغلقا أو مفتوحا ، لأن ما في البيت انها هوا محرز بالبيت لا بباب الدار ، وان كانت الدار جميعا لواحد ففيه آربع مسائل :

(الأولى) أن يكون باب البيت الذي أخرج منه المتاع أو باب الشقة معتماه ، وباب الدار أو باب العمارة معلقا فلا يجب القطع ها هنا ، لأن ما في البيت سعرز بباب الدار دون باب البيت ، ولم يخرج المال عن حرزه ،

(الثانية) أن يكون باب البيت معلق وباب الدار مفت وحا ، فيجب القطع ، لأن ما في الشقة أو البيت محرز بياب البيت لا بباب العمارة ، وقد أخرج المال عن حرزه .

(الثالثة) أن يكون باب البيت مفتوحاً ، وباب العمارة مفتوحاً فلا يجب القطع ، لأن المال غير محرز .

(الرابعة) أن يكول باب البيت أو الشقة مغلقا وباب العمارة مغلقا ، ففيه وجهان ، أحدهما يحب عليه القطع ، لأن المال محرق باب الشقة ، فاذا أخرج منها وجب عليه القطع ، كما لو أخرجه من الدار الى السكة ، أو من العمارة الى الشارع ، والثانى : لا يجب عليه القطع وهو الأصح ، لأن المال محرز بباب المنقة وباب العمارة ، ولم يخرج المال من كمال الحرز ، فلم يجب عليه القطع كما لو كان المتاع في صندوق مقفل في الشقة فأخرجه من الصندوق الى الشقة ، هذا نقل أصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون : ان كان لرجل بيت في دار له فأخرج السارق المتاع من البيت الدار ، وكان باب البيت مفتوحا ، وباب الدار مفتوحا ففيه وجهان ، أحدهما : يجب عليه القطع لأن المتاع آحرز بالبابين جميعا ، فما لم يخرج أحدهما لم يكمل الاخراج ، وإن كان في الوكالة أو الخان أو الرباط أو منهما لم يكمل الاخراج ، وإن كان في الوكالة أو الخان أو الرباط أو الفندق أو في عمارة يسكنها جماعة بالكراء ، لكل واحد بيت ، وكانت أبواب البيوت مغلقة ، وباب الخان مغلقا ، فسرق سارق من ساحة الخان أبواب البيوت مغلقة ، وباب الغان مغلقا ، فسرق سارق من ساحة الخان أبواب البيوت مغلقة ، وباب الغان لم يكن للسارق بيت في الخان أبواب البيوت مغلقة ، وباب الغان لم يكن للسارق بيت في الخان أبواب الم يكن للسارق بيت في الخان أبواب البيوت مغلقة ، وباب الغان لم يكن للسارق بيت في الخان الم يكن للسارق بيت في الخان الخان الم يكن للسارق بيت في الخان الم يكن للسارق بيت في الخان الم يكن للسارة بيت في الخان الشيارة بيت في الخان الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن المنارة بيت في الخان الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن المنارة بيت في الخان الغان الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن الم يكن للسارة بيت في الخان الم يكن المنارة بيت في الخان المنارة بيت المنارة بيت الميارة المنارة بيان المنارة بيت المنارة بيت المنارة بيان المنارة بيت المنارة بيت المنارة بيان المنارة بين المنارة بين المنارة بيان المنارة بين المنارة بينارة المنارة بينارة بينارة المنارة المنا

منه قطع السارق ، وإن كان له بيت فى الخان لم يقطع لأنه سرق ما هــو غير محرز عنه ، وإن كان المتاع فى بعض بيوت الخان أو الفندق فأخرجه من لا بيت له أو لا غرفة له فى الفندق من غرفة مغلقة الى فناء الفندق ، والفندق مغلق الباب ــ فهل يقطع ؟ فيه وجهان على ما مضى .

قال المصنف رحه الله تعالى

(وان سرق الضيف من مال المضيف نظرت فان سرقه من مال لم يحرزه عنه لم يقطع لما روى أبو الزبير عن جابر قال ا (اضاف رجل رجلا فانزله في مشربة له فوجد متاعا له قد اختانه فيه فاتى به آبا بكر رضى الله عنه فقال : خل عنه فليس بسارق وانما هى امانة اختانها) والانه غير محرز عنه فلم يقطع فيه ، وان سرقه من بيت مقفل قطع لما روى محمد بن حاطب او الحارث : فيه ، وان سرقه من بيت مقفل قطع لما روى محمد بن حاطب او الحارث : فقال له أبو بكر رضى الله عنه : ما ليلك بليل سارق ، فلبثوا ما شاء الله ففقدوا حليا لهم فجعل الرجل يدعو على من سرق أهل هذا البيت الصالح فمر رجل بعسائغ فراى عنده حليا فقال : ما اشبه هذا الحلى بحلى آل ابى بكر فقال بعسائغ ، ممن اشتريته ؟ فقال : من ضيف أبى بكر فاقر فجعل أبو بكر رضى الله عنه يبكى فقالوا ؛ ما يبكيك من رجل سرق ؟ فقال : ابكى لفرته بالله تمالى فامر به فقطمت يده) ولأن البيت المفلق حرز لما فيه فقطمع بالسرقة منه) .

الشرح خبر أبى الزبير عن جابر قال فى تلخيص الحبيد : الا أعرفه : وأخرج أحمد وأصحاب السنن والحاكم وابن حبان والبيهةى والدارقطنى من حديث أبى الزبير وجابر مرفوعا : « ليس على الخائن ولا على المختلس ولا على المنتهب قطع » أما خبر الرجل الذى قدم المدينة فقد أخرجه مالك والشافعي عنه عن عبد الرحمن بن القاسم عا أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل وأخرجه الدارقطني ثنا يعقوب بن ابراهيم البزاز نا الحسن بن عرفة نا اسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع « أن رجلا أقطع اليد والرجل نزل على أبي بكر الصديق فكان يصلى من الليل ، فقال أقطع اليد والرجل نزل على أبي بكر الصديق فكان يصلى من الليل ، فقال له أبو بكر : ما ليله بليل سارق ، من قطعك ؟ قال : يعلى بن أمية ظلما فقال له أبو بكر : الأكتبن اليه ، وتوعده ، فبينا هم كذلك أذ فقدوا حليا لأسماء بنت عميس ، قال : فجعل يقول : اللهم أظهر على صاحبه قال :

فوجد عند صائع فألجىء حتى ألجىء إلى الأقطع فقال أبو بكر: والله لغنانه بالله كانت أشد على ما صنع ، اقطعوا رجله ، فقال عنر: بل نقطع بده كما قال الله عز وجل • قال: دونك » •

وألخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كَانَ رَجُلُ أَسُودُ يأتي أبا بكر فيدنيه ويُقرئه القرآن حتى بعث ساعيا أو قال : سرية ، فقال : أرسلني معه قال : بل تمكث عنده فأبي فأرسله معه ، واستوصاه به خيرا ، فلم يغير عنه الا قليلا حتى جاء قد قطعت يده ، قلما رآه أبو بكر فاضت عيناه : فقال : ما شأنك ؟ قال : ما زدت على أنه كان يوليني شيئًا من عمله فخنته فريضة واحدة ، فقطع يدى ، فقال أبو بكر : تجدون الذي قطب هذا يخون أكثر من عشرين فريضة ، والله لئن كنت صادقا الأقيدلك به أن قال : ثم أدناه ، ولم يحول منزلته التي كانت له منه ، قال : فكان الرجل يَقُومُ بِاللَّيْلُ فَيَقُرأً ﴾ فاذا سمع أبو بكر صوته قال : يالله لرجل قطع هذا ، قال : فلم يعبر الا قليلا حتى فقد آل أبي بكر حلياً لهم ومتاعاً فقال أبو بكر : طرق الحي الليلة ، فقام لأقطع فاستقبل القبلة ورفع يده الصحيحة والأخرى التي قطعت ، فقال : اللهم أظهر على من سرقهم أو نحو هذا ، وكان مِفْمِنَ وَبِمَا قَالَ : اللَّهُمُ أَظْهُرُ عَلَى مِنْ سَرِقَ أَهُلُ هُــُذًا الَّبِيتُ الطَّالَحِينَ ، قال : فما انتصف النهار حتى عثروا على المثاع عنده ؛ فقال له أبو بكر : ويلك الله لقليل العلم بالله : فأمر به فقطعت رجله ، قال معمر : وأخبرنى أيوبٌ عَنْ نَافِعِ عَنْ أَابِنَ عَمْنِ نِحُوهِ ، الآ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ اذَا سَمَعَ أَبُو بَكُرُ صوته من الليل قال: ما ليلك بليل سارق » •

أما اللغات فالمشربة الغرفة وبلغسة أهل اليمن الخلوة وهي بضم الراء، وقد تفتح ، والما المشربة بالفتح فقط من غير ضم : الموضع الذي يشرب فيه وفي الحديث « ملعون ملعون من أحاط على مشربة » أي المتلاكة ومنع قيره من سقياه وقوله : « لغرته بالله » الغرة بالكسر الغفلة والغرة بالضم من الشهر وغيره أوله ، وقد مضى في الوضوء الكلام على معنى الغرة ، ومضى في البيوع الكلام على معنى الغرة ، أما في البيوع الكلام على معنى الغرة ، أما هنا فمن قولك غر الشخص يغر من باب ضرب غرارة بالفتح فهو غار من غر

بالكسر أى جاهل بالأمور غافل عنها ، وما غرك بفلان من باب قتل أى كيف واجترأت عليه ؟ واغتررت به ، ظننت الأمن فلم التحفظ ، والفرة هنا الغفلة ، وقاة التجربة ، واسم الفاعل غار .

أما الأحكام فانه اذا نزل رجل ضيفا برجل قسرق الضيف من مال صاحب البيت نصابا نظرت _ فان سرق متاعا من البيت الذي أنزل فيه ، أو امن موضع غير محرز عنه ــ لم يقطع ، لما روى أبو الزبير عن جابر أنه قال : « أضاف رجل رجلا فأنزله في مشربة له فوجد متاعا له قد اختانه ، فأتى به أبا بكر فقال له : « خل عنه فليس بسارق ، وانما هي أمانة اختانها » ولأنه غير محرز عنه فلم يقطع فيه كما لو أخذ الوديعة التي عنده ، وان سرق من موضع محرز عنه قطع ، وقال أبو حنيفة : لا يقطع دليلنا أنه سرق نصابًا لا شبهة له فيه محرن عنه فقطع كغير الضيف ، وعلى هـــذا يحمل أن رجلا مقطوع اليد والرجل قدم المدينة ، ونزل بأبي بكر رضي الله عنه فكان يكثر الصلاة في المسجد ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما ليلك بليل سارق ، فلبتوا ما شاء الله ففقدوا حليا لهم فجعل الرجل يدعو على من سرق هذا البيت الصالح ، فمر رجل بصائم في المدينة قرأى عنده حليا ، فقال : ما أشبه هذا بحلى آل أبي بكر ، فقال للصائغ : ممن اشتريته ؟ فقال : من ضيف أبي بكر رضى الله عنه فأخذوا ذلك الرجل فأقر أنه سرقه ، فبكى أبو بكر رضى الله عنه فقيل له : ما يبكيك من رجل سرق ؟ فقال : أبكى لغرته بالله ، ثم أمر فقطعت يده » ولم يأمر بقطعه اللا أنه كان محرزا عنه ، بدايل الخبر الأول عنه هكذا أفاده المصنف والعمراني وغيرهما من الأصنعاب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل اولا يجب القطسع بسرقة ما ليس بمال كالكلب والخنزير والحمر والسرجين سواء سرقه من مسلم أو من ذمى لأن القطع جعل لصيانة الأموال وهذه الأشياء ليست بمال فان سرق اناء يساوى نصابا فيه خمر ففيه وجهان (احتهما) انه لا يقطع لأن ما فيه يجب اراقته ولا يجوز اقراره فيه (والثاني) أنه يقطع لأن سقوط القطع فيما فيه لا يوجب سقوط القطع فيما لو سرق اناء فيه بول .

فصل في معصية لم يقطع ، لأنه لا قيمة لما فيه من التأليف ، وان كان اذا فصل لم يصلح لغي معصية لم يقطع ، لأنه لا قيمة لما فيه من التأليف ، وان كان اذا فصل يصلح لمنفعة مباحة ، ففيه ثلاثة اوجه أحدها : أنه يقطع لانه مال يقوم على متلفه ، والثانى ، أنه لا يقطع ، لانه آلة معصية فلم يقطع بسرقته كالخمر ، والثالث وهو قول أبي على ابن أبي هريرة رحمه الله : أنه أن خرج مفصل قطع ، لزوال المعصية ، وإن آخرجه غير مفصل لم يقطع ، لبقاء المعصية ، وإن سرق أواني النهب والفضة قطع ، لانها تتخذ للريسة للمعصية ،

فصلل وان سرق حرا صغيرا لم يقطع لأنه ليس بهال ، وان سرقه وعليه حلى بقد النصاب ففيه وجهان احدهما: أنه يقطع لانه قصد سرقة ما عليه من المال ، والثانى: أنه لا يقطع ، لأن يده ثابتة على ما عليه ، ولهذا لو وجد لقيط ومعه مال كان المال له فلم يقطع كما لو سرق جملا وعليه صاحبه ، وان سرق ام ولد نائمة ففيه وجهان احدهما: أنه يقطع لأنها تضمن بالبد فقطع بسرقتها كسائر الأموال ، والثانى: أنه لا يقطع لأن معنى المال فيها ناقص لانه لا يمكن نقل الملك فيها ، وان سرق عينا موقوفة على غيره ففيه وجهان كالوجهين في ام الولد ، وأن سرق من غلة وقف على غيره قطع ، لأنه مال يباع ويبتاع ، وان سرق الماء ففيه وجهان احدهما: أنه يقطع لانه يباع ويبتاع ، وان سرق الماء ففيه وجهان احدهما: أنه يقطع لانه يباع ويبتاع ، وان سرق الماء ففيه وجهان احدهما: انه يقطع لانه يباع ويبتاع ، وان سرق الماء ففيه وجهان احدهما: انه يقطع لانه يباع

الشرح ليس في هذه الفصول الثلاثة آثار .

اها اللغات فقد قال ابن بطال فى شرح غريب المهذب: الصنم ما كان على صورة حيوان ، والبربط من آلات اللهو والطرب قيل : انه عود الغناء واقيل غيره • قال فى اللسان : البربط العود أعجمى ليس من ملاهى العرب فأعربته حين سمعت به • وقال فى التهذيب : البربط من ملاهى العجم شبه بصدر البط ، والصدر بالفارسية بن • فقيل : بربط وفى حديث على بن الحسين : (لا قدست أمة قيها البربط) قال : البربط ملهاة تشبه العود فارسي معرب • قال ابن الأثير : أصله بربت فان الضارب به يضعه على صدره ، واسم الصدر بر •

فيرع قان سرق ما ليس بمال كالكلب والخنزير والخمر وجلد الميتة قبل الدباغ لم يجب عليه القطع ، وقال عطاء : ان سرق الخمر والخنزير

من الذمى وجب عليه القطع • دليلنا أن ذلك ليس بمال بدليل أنه لا يجب على منفله قيمة ؛ فلم يجب به القطع كالميتة • وان سرق اناء يساوى نصابا ، فيه خمر أو يول ففيه وجهان ، أحدهما : يجب عليه القطع لأنه سرق نصابا ، والثانى : لا يجب عليه القطع ، وبه قال آبو حنيفة لأنها سرقة سقط القطع فى بعضها فسقط فى جميعها • كما لو سرق مالا مشتركا بينه وبين غيره ، والأول أصح لأن سقوط القطع فى الدخمر لا يوجب سقوط القطع فى الاناء ، وان سرق قشور الزمان وما أشبهه مما يستهان به فهل يجب به القطع ؟ فيه وجهان ، حكاهما فى الفروع • أحدهما : لا يجب عليه القطع ، لأنه وجهان ، حكاهما فى الفروع • أحدهما : لا يجب عليه القطع ، لأنه وجهان ، والثانى : يجب فيه القطع وهو المذهب لأنه مال •

فسنرع قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : اذا سرق طنبورا أو مزمارا أو غير ذلك من آلة اللهو ــ فان كانت قيمته على حاله دينارا ، واذا أزيل تأليفه كانت قيمته أقل من ربع دينار لم يجب عليه القطع . لأن تأليفه محرم لا قيمة له ، وان كان انا نقص تأليفه وصار خشبا يستعمل في أشياء تساوري ربع دينار فصاعدا وجب القطع بسرقته ، لأنه سرق ما يساوي ربع دينار ، وكذلك ان كانت قيمته بعد نقضه لمنفعة مباحة ولا تبلغ ربع دينار ، الا أن عليه حلية تبلغ نصابا بنفسها أو تبلغ مع قيمته نصابا وجب بسرقته القطع ، وذكر الشيخ أبو اسحق هنا : ان كَانَ آذا فصل صلح لمنفعة مباحة _ وأراد اذا بلغت قيمته نصابا بعد ذلك ، فهل يجب بسرقته القطع ؟ فيه ثلاثة أوجه أحدها: يجب لما تقدم • والثاني: لا يجب بسرقته القطع ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه آلة معصية ، فلم يجب بسرقته القطــع كالخمر ، والثالث ــ وهو قول أبي على ابن أبي هريرة ــ ان أخرجه مفصلا قطــع لزوال المعصية ، وان أخرجه غير مفصل لم يقطع لبقاء المعصية ، وان سرق اناء من ذهب أو فضة _ فان كانت قيمته من غير صنعة تبلغ نصابا _ وجب بسرقته القطع ، وان سرق صنما من ذهب أو فضة _ فان كانت قيمته من غير صنعة تبلغ نصابا ـ وجب بسرقته القطع ، وان كانت قيمتــه الا تبلغ نصابا الا بصنعته بني على القولين ، هل يجوز اتخاذه ـ فان قلنا : يجــوز اتخاذه _ وجب بسرقته القطع ، وان قلنا : لا يجوز اتخاذه ، لم يجب بسرقته القطع، وأن سرق صنبا من ذهب أو فضة ـ فأن كانت قيمته لا تبلغ نصابا الا بصنعته لم يجب فيه القطع ، لأن صنعته لا حكم لها ، لأنه الا يجوز التخاذه ، وأن كانت قيمته تبلغ نصابا مفصلا فهو كما لو سرق طناورا أو مزمارا على ما مضى و

مسائلة وان كان العبد مستيقاً نظرت في كان صغيرا لا عمرة اين الماعة مولاه وبين طاعة غيره وجب عليه القرم ، وان كان كبيرا ظرت وجب عليه القرم ، وان كان مجنونا أو عجب لا يفرق بين طاعة مولاه وطاعة غيره وجب عليه القطع ، وبه قال أبو حنيف : لا يحب القطع بسرقة لآدمى بحال ، دليلنا أنه حيوان مماوك الا يسيز فوجب بسرقته القطع عكالهيمة ، وان كان العبد صغيرا مميزا ، أو كبيرا عاقلا معيزا ، لم يعب بسرقته القطع ، لأنه اذا قبل له : تعال الى موضع كذا فذلك خدعة وليس بسرقة وقال المسعودي : ألا أن أكرهه على الذهاب به فيجب عليه القطع ، وأن سرق أم ولد نائمة أو مجنونة أو أكرهها على طريقة المسعودي بحب عليه القطع ، لأنها مال مقوم بدليل أنه لو أتلفها لوجب عليه قلقطع الأن المنا المقوم بدليل أنه لو أتلفها لوجب عليه قلقط بلأن معنى المال فيما ناقص بدليل أنه لا يملك نقل ملك الرقبة فيها الى غيره ،

فرع وال مالك: يجب عليه القطع و دليانا أنه ليس بمال فلم يجب عليه القطع و وبه قال أبو حيفة و وقال مالك: يجب عليه القطع و دليانا أنه ليس بمال فلم يجب عليه القطع كالحر الكبير ، وان كان عليه حلى يبلغ نصابا فصاعدا أو معه مال ففيه وجهان أحدهما : يجب عليه القطع الآنه سرق الحلى مع الصبى فوجب عليه القطع كما لو سرق الحلى منفردا والشانى: لا يجب عليه القطع ، وبه قال أكثر أصحابنا وأبو حنيفة ، واهو الأصح ، لأن به الصبى ثابتة على ما معه من الحلى ، ولهذا لو وجد منبوذا ومعه حلى كان الحلى له ، فلم يجب القطع بسرقته كما لو سرق متاعه ومالكه القائم عليه ، اذا ثبت هذا فان حرز العبد الصغير المستيقظ مثل الحر الصغير أذا سرقه مع الحلى – وقلنا : يجب عليه القطع – فان كان يلعب مع الصبيان بقرب دار

المولى والولى فسرقه سارق من هنالك _ يجب عليه القطع ، لأن انسيد والولى لا ينسبان الى التفريط بتركهما هنالك ، فأما اذا تباعدا عن باب الدار _ فان دخلا سكة أخرى فسرقها سارق من هنالك _ لم يجب عليه القطع ، لأن السيد والمولى ينسبان الى التفريط بتركهما هنالك .

في الموقوفة عليه وان وقف رجل عينا فسرقها سارق من غير الموقوفة عليه والله الموقوف عليه فهل يجب القطع على سارقها فيه وجهان كالوجهين فيمن سرق أم ولد لغيره نائسة أو مجنونة ، وان قلنا : ان الملك في الوقف ينتقل لي الله تبارك وتعالى فهل يجب القطع بسرقتها ؟ فيسه وجهان أيضا حكاهما التسيخ أبو حامد ، أحدهما : لا يجب فيها القطع لأنها غير مملوكة الآدمي فلم يجب بسرقتها القطع كالصيود ، والثاني : يجب بسرقتها القطع لأنه مال ممنوع من أخذه أوجب بسرقته القطع ، وان لم يكن لم مالك معين كسستار الكعبة ، وان وقف نخلا أو شجرا على قوم فسرق سارق من غير أهل الوقف من غلتها وقف نخلا أو شجرا على قوم فسرق سارق من غير أهل الوقف من غلتها عليه فوجب بسرقته القطع وجها واحدا ، لأن ذلك ملك للمرقوف عليه فوجب بسرقته القطع .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل ولا يقطع فيما له شبهة لقوله عليه السلام: « ادرءوا الحدود بالشبهات) فان سرق مسلم من مال بيت المآل لم يقطع لما روى: « أن عاملا لمهر رضى الله عنه كتب اليه إسائه عمن سرق من مال بيت المال ، قال : لا تقطعه ، فما من أحد الا وله فيه حق) وروى الشعبى أن رجلا سرق من بيت المال ، فبلغ عليا كرم الله وجهه فقال : « أن له فيه سهما ، ولم يقطعه) وان سرق ذمى من بيت المال قطع ، لأنه لا حق له فيه ، وان كفن ميت بثوب من بيت المال قطع ، لأن بالتكفين به انقطع عنه حق سائر من بيت المال فسرقه سارق قطع ، لأن بالتكفين به انقطع عنه حق سائر المسلمين ، وان سرق من غلة وقف على المسلمين لم يقطع ، لأن له فيه حقا ، وان سرق من غلة وقف على المسلمين لم يقطع ، لأن له فيه حقا ، وان سرق منها غنى قطع ، لأن له فيه حقا ، وان سرق منها غنى قطع ، لأن له فيه حقا ، وان سرق

فصــــل وان سرق رتاج الكعبة أو باب المسجد او تازيره قطع ،

لما روى عن عمر رضى الله عنه: ((انه قطع سارقا سرق قبطية من منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم)) ولانه مال محرز يحرز مثله لا شبهة له فيه و وان سرق مسلم من قناديل المسجد او من حصره لم يقطع ، لانه جعل ذلك لمنعسة المسلمين ، وللسارق فيها حق ، وان سرقه ذمى قطع ، لانه لا حق له فيها

الشرح الحديث الأول مضى تخريجه فى غير موضع من المجموع بتكمليته وخبر عمر فى سيرة ابن الجوزى والأموال لأبى عبيد ، وخبر على أخرجه سعيد بن منصور كما سيأتى •

اما اللغات فقد قال ابن بطال فى غريب المهذب (قوله: وان سرق وتاج الكعبة) الرتاج الباب لأنه يرتج أى يسد قوله: (سرق قبطية) هى عبارة منسوبة الى القبط، قال: وهم جنس من العجم بمصر منهم فرعون مصر • قوله: (أو تأزيره) هو تزين حائطه بألوان الأصباغ وقد يكون بالذهب • اه قلت: والقبط فى مصر قد الستعربوا اذ يتكلمون العربية فى مختلف شئونهم وأكثر ترانيمهم فى كنائسهم بالعربية ، ولهم شعراء وأدياء وكتاب من بلغاء العربية وفصحائها ، ولكن الا يبلغون مبلغ النابغين الفحول ، ولم يعرف أحد فيهم بذلك •

اما الأحكام فانه لا يجب القطع بسرقة مال له فيه شبهة لقوله صلى الله عليه وسلم: « الدرءوا الحدود بالشبهات » فان سرق مسلم من مال بيت المال لم يقطع لما روى أن رجلا سرق من بيت المال فكتب بعض عمال عمر رضى الله عنه اليه بذلك فقال: « خلوه لا قطع عليه ما من آحد الأوله فيه حق » وروى أن رجلا سرق من خمس الخمس فرفع الى على رضى الله عنه فلم تقال من بيت المال فهل يجب عليه القطع ؟ فيه وجهان أحدهما: لا يجب عليه القطع لما مضى ، والثانى: يجب عليه القطع ، لأنه مال من جملة الأموال ، قال : والصحيح أنه ينظر فيه ب فان كان المال الذى سرق منه من مال الصدقات ، والسارق فقير ب فلا قطع عليه ، أن كان غنيا فهل يحب عليه القطع ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجب عليه القطع ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يجب عليه القطع ؟ فيه وجهان أحدهما : يجب عليه القطع كأنه لا يجوز للامام أن يملك القطع ؟ فيه وجهان أحدهما : يجب عليه القطع لأنه لا يجوز للامام أن يملك الغنى من مال المصالح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع الغنى من مال المصالح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع الغنى من مال المصالح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع الغنى من مال المصالح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع المنه المسلح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع المنه المسلح شيئا فلا شبهة له فيه ، والثانى : لا يجب عليه القطع

لقول عمر رضى الله عنه: « ما من مسلم الا وله فى بيت المال حق » وقد بصرف هذا المال فى عمارة القناطر والمساجد فيكون للغنى الانتفاع بهذه المرافق العامة كما ينتفع بها الفقير على السواء • قلت : وبالوجه الأول قال حماد ومالك وابن المنذر لظاهر الكتاب : « والسارق والسارقة _ الآية » وبالوجه الثاني قال الشعبى والنخعى والحكم والشافعى وأصحاب الرأى وأحمد بن حنبل ، لما رواه ابن ماجه باسناده عن ابن عباس أن عبدا من رقيق الخمس سرق من الخمس فدفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطعه ، وقال : « مال الله سرق بعضه بعضا » قال ابن قدامة : « ويروى فلم ذلك عن عمر رضى الله عنه ، وسأل ابن مسعود عمر عمن سرق من بيت ذلك عن عمر رضى الله عنه ، وسأل ابن مسعود عمر عمن سرق من بيت المال فقال : أرسله فما من أحد الا وله فى هذا المال حق » •

وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم أخبرنا مغيرة عن الشعبي عن على رضي الله عنه أنه كان يقول : « ليس على من سرق من بيت المال قطع » .

وان سرق ذمى من بيت المال قطع ، لأنه لا حق له فيه بحال ، وان كمن الامام رجلا بثوب من بيت المال فسرقه سارق وأخذ الكفن قطع ، لأن الامام اذا صرف شيئا من بيت المال فى جهة اختص بها وانتفت الشبهة فيه لسائر النساس •

أبو حامد الاسفرايني أنه لا يقطع ، لأن له شبهة في كل جزء ، ولأنه لا يحرز أبو حامد الاسفرايني أنه لا يقطع ، لأن له شبهة في كل جزء ، ولأنه لا يحرز عنه ، وحكى المسعودي فيه قولين أحدهما : الا يقطع لأنه ما من جزء الا وهو مشاع بينهما والثاني : يقطع لأنه مال شركة لا شبهة فيه ، فاذا قلنا بهذا نظر ـ فان كان المال متساوى الأجزاء بحيث يجبر الشريك على قسمته بالقرعة كالدنانير والدراهم والحنطة والشعير ففيه وجهان أحدهما : ان كانت الدنانير بينهما نصفين فسرق نصف دينار قطع ، لأنه يتحقق أن ربع دينار الدنانير بينهما نصفين فسرق نصف دينار قطع ، لأنه يتحقق أن ربع دينار ملك للشريك خاصة ، والثاني : لا يقطع بهذا ولكن يجمع حقه مما سرق ملك للشريك خاصة ، والثاني : لا يقطع بهذا ولكن يجمع حقه مما سرق فان كان المشترك دينارين - لم يقطع الا بأن يسرق دينارا وربعا ، والا يقطع اذا سرق دينارا ، لأن الدينار حقه ، والدنانير متماثلة الأجزاء ، واذا امتنع

أحد الشريكين من القسمة فللآخر آن يأخذ نصيب تفسه فيجعل هذا السارق كأنه سرق نصيب نقمه ، وان كان المال المشترك غير متساوى الأجزاء كالثياب ونحوها فانه يقطع اذا سرق ما يساوى نصف دينار ، والفرق بينهما أن المال اذا كان متساوى الأجزاء وآخذ دينارا وله فى جملة المال دينار صار كأنه أخذ مال نفسه ، والذا كان متفاوت الأجزاء فلا يجوز له أخذ شيء منه بحال الا باذن شريك ، فاذا سرق ما يساوى نصف دينار جعل سارقا لربع دينار فقطع ، وان سرق السيد من مال من نصفه حر ونصفه عبد له نظر دينار فقطع ، وان سرق السيد من مال من نصفه حر ونصفه عبد له نظر القفال : لم يقطع ، لأن له بنصف الحر ، وقد أخذ السيد نصيبه منه حقال القفال : لم يقطع ، لأن له شبهة فى ذلك المال ، لأن المال النا يكون فى الحقيقة لجميع البدن ؛ ونصف بدنه له ، فهمو كسرقة مال ولده ، وقال آبو على السنجى : يجب عليه القطع ، لأنه لا شبهة له فى هذا المال لأن العبد يملكه بنصفه الحر ملكا تاما ، ولهذا يجب عليه فيه الزكاة ويورث عنه على الصحيح ،

وران سرق انسان من غلة وقف على الناس لم يقطع الأنه من الناس ، وان كان الوقف على الفقراء والمساكن فسرق من غلت فقير أو مسكين لم يقطع ، لأنه من أهل الوقف ، وان سرق منها غنى قطع ، لأنه ليس من أهل الوقف ، فكل من كان من جماعة أو فئة ـ وقف شيء من الأعيان أو الربيم لمصلحتها فسرق منه نصابا فأكثر لا قطع عليه وبهذا قال الفقهاء كافة قال ابن قدامة في المغنى:

« فان قبل : فقد قلته الا يقطع بالسرقة من بيت المال من غير تفريق بين غنى وفقير ، قلم فرقتم ها هنا ؟

قلنا : الآن للغنى فى بيت المال حقا ، والهذا قال عمر رضى الله عنه : ما من أحد الا وإله فى هذا المال حق بخلاف وقف المساكين فانه لا حق للغنى فيه » ا هـ •

فرع وان سرق ستارة الكعبة فنص الشافعي رحمه الله أنه يجب عليه القطع ؛ دليلنا ما روى أن

رجلا سرق قبطية من منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطعه عشمان راضى الله عنه ومثل هذا لا يخفى على الصحابة رضى الله عنهم ، ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أنه اجماع ، ولأن ستارة الكعبة تراد للزينة ، واحرازها تصبها عليها ، فاذا سرقها سارق فقد سرق نصابا لا شبهة له فيه من حرز مثله ، فوجب عليه القطع كسائر الأموال .

قال أصحابنا: وعلى قياس هذا ان سرق سارية من سوارى المسجد أو سرق سقف المسجد أو بابه أو فصل نقوشه عنه وسرقها وجب عليه القطع ، لأن ذلك براد لحفظ المسجد وزينته فهو كستارة الكعبة ، وان سرق مسلم من قناديل المسجد أو حصره لم يجب عليه القطع ، لأن له أن ينتفع بها فكان ذلك شبهة في سقوط القطع عنه بسرقتها ، وقال أبن قدامة : وان سرق باب مسجد منصوب أو باب الكعبة المنصوب ، أو سرق من سقفه شيئا أو تآزيره ففيه وجهان ، أحدهما : عليه القطع وإهو مذهب الشافعي وأبي القاسم صاحب مالك وأبي ثور وابن المنذر ، لأنه سرق نصابا محرزا بحرز القاسم مثله لا شبهة له فيه ، فلزمه القطع كباب بيت الآدمي ، والثاني : لا قطع عليه ، وهو قول أصحاب الرأى ، لأنه لا مالك له من المخلوقين ، فلا قطع عليه ، وهو قول أصحاب الرأى ، لأنه لا مالك له من المخلوقين ، فلا قطع فيه كحصر المسجد وقناديله فانه لا يقطع بسرقة ذلك وجها واحدا ، لكونه فيه كحصر المسجد وقناديله فانه لا يقطع بسرقة منها ، وقال القاضي ما يتفع به ، فيكون له فيه شبهة فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال ، فيال أحمد : لا يقطع بسرقة ستارة الكمبة الخارجة منها ، وقال القاضي من أصحاب أحمد أيضا ـ : هذا محمول على ما ليست بمخيطة لأنها انها تحرز بخياطتها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

قصلل ومن سرق من ولده أو ولد والده وان سفل ، أو من أبيه أو من جده وأن علا لم يقطع ، وقال أبو ثور: يقطع لقوله عز وجل: ((والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما)) فعم ولم يخص وهذا خطأ لقوله عليه السلام: ((أدرموا الحدود بالشبهات)) والأب شبهة في مال الابن ، والابن شبهة في مال الآب ، لانه جعل ماله كما له في استحقاق النفقة ورد الشبهادة فيده ، والآية تخصها بما ذكرناه ، ومن سرق مهن سوأهما من الأقارب قطع لاته

لا شبهة له في ماله ، ولا يقطع العبد بسرقة مال مولاه ، وقال أبو ثور : يقطع لمموم الآية وهذا خطأ ، لما روى السائب بن يزيد أنه حضر عمر بن الخطاب سرق فاقطع يده ، فقال عمر ؛ ما سرق ؟ فقال : مرآة امراتي ، فقال له : أرسله ، خادمكم أخذ متاعكم ولكن لو سرق من غيركم قطع) ولأن يده كيسد المولى ، بدليل انه لو كان بيده مال فادعاه رجل كان القول فيه قول المولى ، فيصير كما لو نقل ماله من زاوية داره الى زاوية أخرى ، ولأن له في ماله شبهة في استحقاق النفقة فلم يقطع كالأب والابن ، وأن سرق من غيره قطع لقول عمر رضى الله عنه ، ولاته لا شببهة له في مال غيره ، وان سرق أحــــ الزوجين من الآخر ما هو محرز عنه ففيه ثلاثة اقوال احدها أنه يقطع لأن النكاح عقد على النفعة فلا يسقط القطع في السرقة كالإجارة ، والثاني : أنه لا يقطع لأن الزوجة تستحق النفقية على الزوج ، والزوج يملك أن يحجر عليها ويمنعها من التصرف ، على قول بعض الفقهاء ، فصار ذلك شبهة ، والثالث: أنه يقطع الزوج بسرقة مال الزوجة ، ولا تقطع الزوجة بسرقة مال الزوج ، لأن للزوجة حقا في مال الزوج بالنفقة ، وليس الزوج حق في مالها ، ومن لا يقطع من الزوجين بسرقة مال الآخر لا يقطع عبده بسرقة ماله ، لقول عمر رضى الله عنه في سرقة غلام الحضرمي أأذي سرق مرآة أمرأته : ﴿ أَرْسَلُهُ فلا قطع عليه ، خادمكم أخذ متاعكم)) ولأن يد عبده كيده ، فكانت سرقته من ماله کسہ قته •

فصلل وان كان له على رجل دين فسرق من ماله وان كان جاحدا له ، أو مهاطلا له له يقطع لأن له أن يتوصل إلى اخذه بدينه ، وان كان مقرا مليا قطع ، لانه لا شبهة له في سرقته ، وان غصب مالا فاحرزه في بيت فنقب الفصوب منه البيت وسرق مع ماله نصابا من مال الفاصب ، فغيبه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه لا يقطع لانه هتك حرزا كان له هتكه لأخذ ماله ، والثانى : أنه يقطع لانه لا سرق مال الفاصب ، والثالث : أنه أن كان ما سرقه متميزا عن ماله قطع ، لانه لا شبهة له في سرقته ، وأن كان مختلطا بهاله لم يقطع ، لانه لا يتميز ما يجب فيه القطع مها لا يجب فيه ، فلم يقطع وأن سرق الطعام عام المجاعة نظرت وأن كان مصدوما لم الطعام موجودا وقطع ، لانه غير محتاج إلى سرقته ، وأن كان مصدوما لم يقطع ، لا روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : ((لا قطع في عام المجاعة أو السنة)) ولان له أن يأخذه فلم يقطع فيه ،

فصـــل وان نقب المؤجر الدار المستأجرة وسرق منها مالا للمستأجر قطع ، لانه لا شبهة له في ماله ، ولا في هتك حرزه لا وان نقب المير الدار المستمارة وسرق منها مالا المستمر ففيه وجهان أحدهما: أنه لا يقطع ، لأن له أن يرجع في العارية ، فجعل النقب رجوعا ، والثاني هو النصوص : أنه يقطع لانه أحرز عاله بحرز بحق فأشبه أذا نقب الوَّجر العاد المستأجرة وسرق مأل المستأجر ، وأن غصب رجل مآلا أو سرقه والحرزه فجاء سارق فسرقه ففيه وجهان احدهما : أنه لا يقطع ، لانه حرز لم يرضمه مالكه . والثاني : أنه يقطع لانه سرق مالا شبهة له فيه من حرز مثله .

الشرح حديث ادرءوا الحدود مضى تخريجه فى شتى كتب المجموع لنا ولسافينا رحمهما الله وايانا •

وخبر عمر رواه سعيد بن منصور باسناده عن السائب بن يزيد قال : «شهدت عمر بن الخطاب وقد جاءه عبد الله بن عمرو الحضرمى بعلام له فقال : ان غلامى هذا سرق فاقطع يده • فقال عمر : ما سرق ؟ قال : سرق مرآة امرأتى ثمنها ستون درهما • فقال : أرسله ألا قطع عليه خادمكم أخذ مناعكم » وفى لفظ : « مالكم سرق بعضه بعضا ، الا قطع عليه » وروبى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : « أن رجلا جاءه فقال : عبد لى سرق قباء لعبد لى آخر ، فقال : لا قطع ، مالك سرق مالك » •

أما عبد الله بن عمرو الحضرمى فقد ولد فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وهو من الطبقة الثانية ، روى عن عمر وروى عنه السائب بن يزيد ، وقال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب : ان آبا مصعب الزهرى قال : حدثنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمى جاء بغلام الى عمر فقال له : اقطع يد هذا فانه سرق مرآة امرأتى الحضرمى جاء بغلام الى عمر فقال له : أرسله لا قطع عليه : خادمكم سرق متاعكم وقال ابن عبينة عن الزهرى عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن عمرو الحضرمى فذكره فقال فى هذه : عن عبد الله والم يقل أن عبد الله .

اما الأحكام قانه اذا سرق الوالد من مال ولده وان سفل من قبل البنين أو البنات لم يجب عليه القطع ، وكذلك ان سرق الولد من مال أحد آبائه وأمهاته والن علوا لم يجب عليه القطع ، قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع ، وحكى الشيخ أبو اسحاق هنا في المهذب وابن الصباغ في الشامل وابن قدامة في المغنى أن آبا ثور قال : يجب القطع على جميعهم لعموم وابن قدامة في المغنى أن آبا ثور قال : يجب القطع على جميعهم لعموم

الآية ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : «أنت بومالك لأبيك ، ان أولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من أموالهم » أخرجه ابن حبان عن عائشة وأحمد في مسنده والطحاوى في شرح معاني الآثار عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أجده و فأخبر أن مال الولد نلوالد فلم يجب عليه القطع بسرقته ، كما لو أخذ مال نفسه ، واذا نبت ذلك في الوالد ثبت في الولد ، لأن لكل واحد منها شبهة في مال الآخر في وجوب النققة عليه ، وأما الآية فمخصوصة لما ذكر ناه ، وبهذا قال الحسن وأحمد واسحاق والثوري وأصحاب الرأي ، وخالف من أصحاب أحمد الامام الخرقي في منته المعروف ، الذي شرحه ابن قدامة بكتابه المعنى حيث قال في هذا الشرح : وقاهر قول الخرقي أن الولد يقطع لأنه لم يذكره فيمن لا قطع عليه ، وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر نظاهر الكتاب ، ولأنه يحد بالزنا بجاريته ، ويقاد بمتله ، فيقطع بسرقة ماله كالأب ، ولأن النفقة تجب ق شهادة أحدهما للآخر ، فلم يقطع بسرقة ماله كالأب ، ولأن النفقة تجب ق فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته فيجب به الحد ، لأنه لا شبهة له فيها يخلاف المال ، وأما الزة بجاريته

ف سوع ف سرقة الولد مال أبيه ٠

ولا يقطع الوالد وان سفل ان سرق من طل أبيه وان علا وبه قال أبو حنيفة وأحمد لأن بينهما قرابة تجعل لأحدهما حقا في مال الآخر، يستوفى أحيانا من غير قضاء ، فكان ثبوت ذلك الحق شبهة مسقطة للحد وقال مالك وأبو ثور: انه يقطع لعموم النص القرآني ، والأن هذه القرابة لا تمنع اقامة الحدود ، فانه لو زني بجارية أبيه أو جده أقيم علية الحد .

دليلنا على أصحاب هذا القول أن هناك فرقا بين الحكمين أذ القرابة التي قوجب حقوقا مالية أوجدت شبهة في السرقة ، وأهذه القرابة لا أثر ألها في الزنا بل ربما غلظته وجعلته أفحش وأشد حيث زنى بجليله أبيه •

وبالجملة فان الشرع لا يتشوف الاقامة حد القطع وانسل إضيق من أسباب تطبيقه ويتلمس اذا كان للسارق نوع حق في المال المسروق ولو كان

ضعيفا ، لأنه ـ وان كان ضعيفا ـ فانه يوجد الشبهة وان كان لا يوجد ملكا ، ولذا قالوا : اذا سرق مسكين «ال وقف كان موقوفا على الفقرة والمساكين فانه لا يقطع ، لأن الوقف على الفقراء يجعل للفقير والمسكين حقا فيه وإن كان ضعيفا ، وهو كاف في درء الحد بوجود الشبهة ، وقد جرى مثل هذا الخلاف في السرقة بين ذوى الأرحام .

فسنوع اذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر نصابا نظرت ــ فان سرق من مال غير محرز عنه لم يجب عليه القطع ، وان سرق من مال محرز فقد قال الشافعي رضي الله عنه في موضع : الا يَجِب عليهما القطيع ، وقال في موضع : يجب عليهما القطع ، واختلف أصحابنا في ترتيب المذهب فيهما فقال الشيخ آبو حامد الاسفرايني . فيه طريقان ، أحدهما : أنها على حالين ، فالموضع الذي قال : لا يجب عليهما القطع أراد اذا كان مال كل واحد منهما مختَّلطا بمال الآخر ، لأنه غير محرز عنه ، والموضع الذي قال : يجب عليهما القطع أراد أذا كان مال كل واحد منهما منفردا عن مال الآخر محرزًا عنه ، والطريق الثاني : أن كان مال أحدهما مختلطا بمال الآخر فلا يجب على أحدهما القطع بسرقة ذلك قولا واحدا ، لأنه غير محرز عنه ، وان كان مال أحدهما منفردا عن مال الآخر فلا يجب على أحدهما الفطيع بسرقة ذلك قولًا واحدًا ، لأنه غير محرز عنه ، وأن كان مال أحدهما منفردًا عن مال الآخر محرزا عنه ففيه قورلان وهو الأصح، أحدهما: لا يجب عليهما القطع ــ وهو قول أبي حنيفة أأن من لم يقطع عبدا بسرقة ما له لم يقطع سيده بسرقته ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال في غلام الحضرمي الذي سرق مرآة امرأة : « أرسله فلا قطع عليه ؛ خادمكم سرق متاعكم » وَلَأَنْ لَكُلُّ وَاحْدُ مِنِ الزَّوْجِينَ شَبِّهَةً فَي مَالَ الآخرِ ، أما الزُّوجِة فلاستحقاقها النفقة من مال الزاوج ، وأما الزوج فلأنه يملك الحجر عليها ومنعهـــا من تصرفها في مالها على قول بعض الفقهاء ، ولأن العادة أن كل والحد منهســـا لا يحرز ماله عن الآخر ، وان فعل ذلك كان نادرا ، فألحق النادر بالغالب •

والثاني: يجب عليهما القطع وهو الصحيح لعموم الآية والخبر • ولأن

الزاوجية عقد تستنياح به المنفعة فلم يؤثر في اسقاط القطع كالاجارة ، وما ذكر من رواية عمر رضي الله عنه فيحمل على أنه سرق من موضع ليس بمحرز عنه.

والثالث: يجب القطع على الزوج بسرقة مال الزوج ، لأنه الا يستحق حقا في مالها ، ولا يجب القطع على الزوجة بسرقة مال الزوج ، وذكر القاضى أبو الطيب في التعليقة ، والشيخ أبو اسحاق هنا في المهذب أنه أذا سرق أحد الزوجين ما مال الآخر ما هو محرز عنه ففيه ثلاثة أقوال ، أحادها يجب عليهما القطع على الزوج بسرقة مال الزواجة ، لأنه لا يستحق حقا في مالها ، يجب القطع على الزوج بسرقة مال الزوج لأنها تستحق حقا في مالها ، فإذا قلنا : لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر لم يقطع عبد أحدهما بسرقة مال الآخر لم يقطع عبد أحدهما بسرقة مال الآخر عنه ، واذا قلنا : يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر ، وعن أحد دوايتان بسرقة مال الآخر ، وعن أحد دوايتان بسرقة مال الآخر ، وعن أحد دوايتان فيمن سرق منهما صاحبه ما أحرزه عنه ، احداهما : لا قطع ، وهو اختيار فيمن سرق منهما صاحبه ما أحرزه عنه ، احداهما : لا قطع ، وهو اختيار من أصحابه ومذهب أبى حنيفة كما قلنا ، والثانية : يقطع وهو مذهب مالك وأبى ثور وابن المنذر وهو ظاهر كلام الخرقي من أصحاب

وقد اتفق الفقهاء على أنه اذا كان غير محرز عنه فلا قطع ، وان كان محرزا عنه فقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال الشافعي في أحد قوليه : انه لا قطع لوجود نوع شركة مالية بينهما ، وان لم تكن موجبة للملك ، ولأن الاحراز عن الزوجة أفي الزوج مهما يكن لا يمكن أن يكون كاملا ، والحرز يجب أن يكون كاملا ليكون القطع ولتنتفي كل الشبهات ، ولأنه من المأثور عني عمر رضى الله عنه أنه منع قطع الخادم اذا سرق بعض متاع البيت ، فأولى ألا تقطع الزوجة وهي أقرب مودة ورحمة ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد في احدى روايتيه .

وذهب مالك والثورى والشافعي في أحد قوليه وأحسد في احدى روايتيه الى أن أحد الزوجين اذا سرق من مال الآخر وكان المال في حرز مثله قطع لكمال الحرز والانفصال الذمة في الملكية •

وذهب بعض أصحاب مالك الى أنه اذا سرق الزوج زوجته من مال فى حرز مثله يقطع ، واذا سرقت الزوجة لا تقطع ، وليس لهذا التفريق مساغ فقهى ، فهو فى حكم الشاذ .

فرع واذا نقب رجلان حرزا لرجل ودخلا وأخذا نصابين وأحدهما ولد صاحب الحرز أو والده ، وجب القطع على الأجنبي منهما ، وان نقب صبى وبالغ حرزا وأخذا نصابين وجب القطع على البالغ الأجنبي ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليهما القطع • دليلنا أنه يجب عليه القطع بانفراده بالسرقة ، فمشاركة الآخر له في السرقة لا يسقط القطع عنه كما لو سرق شيئين يجب القطع في أحدهما دون الآخر •

فَسَسُوعُ ﴿ أَذَا سَرَقُ السَّارِقُ الرَّهُنُّ مِنْ حَرَّزُ الْمُرْتَهُنَّ وَالْعَدَلُ ﴾ أو مرق الغين المستأجرة من حرز المستأجر ، أو العين المودعة من حرز المودع ، أو العين المستعارة من حرز المستعير ، أو المأل القراض من حرز العامل ، وجبُ عَلَى السارق القطع ، لأن ألمالك قد رضي بهذا الحرز حرزًا لماله ، الا أن المطالب بالمال أو القطع هو مالك المال دوين المرتمين والمستأجر والمودع والمستمير ، لأنه هو المالك للمال ، وان سرق السارق نصابا من حرز مثلة فأحرزه في حرز له فسرقه سارق آخر من حرز هذا السارق فان السارق الأول قد وجب عليه القطع بسرقته ، وأما السارق الثاني فليس للسارق الأول مطالبته برد النصاب آليه والا بالقطع ، لأنه لا حق له فيه ، وهذا وفاق بيتنا وبين أبي حنيفة ، ولمالك النصاب أنَّ يطالب السارق الثاني برده ، وهل يجب عليه القطع لأ فيه وجهان ، أحدهما : يجب عليه القطع لأنه سرق نصابا لا شبهة له فيه من حرز مثله فوجب عليه القطع كالسارق الأول • والثاني : لا يجب عليه القطع وهو الصحيح ، لأن مالك النصاب لم يرض بهذا الحرز حرزا لماله ، وان غصب رجل من رجل نصابا وأحرزه في حرز فسرقه سارق من ذلك الحرز ، قان الغاصب لا قطع عليه ، وليس للغاصب مطالبة السارق برد العين المعصوبة اليه قبل أن يطالبه المالك برد النصاب اليه ، وقال أبو حنيفة : له المطالبة بذلك ، دليلنا أنه غير مالك للنصاب فلم يكن له المطالبة يرده اليه كالسارق •

اذا تُمن هذا فللمالك مطالبة أيهما شاء يرد النصباب، وهل يجب القطع على انسارق من العاصب ؟ على الوجهين ، وأن غصب رجل من رجل شيئًا فأخرزه بحرز له فنقب المفصوب منه حرز الغاصب ــ فان أخذ مال نفسه لا غير فلا قطع عليه ، لأنه يستحق أخذه وان أخذ ماله نصاباً من مال الغاصب نظرت ــ فأن كان مال المغصوب غير مخلوط بمال الغاصب غير مسيّز عنه _ قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وأكثر أصحابنا : لم يجب القطع على المفصوب منه وجها واحدا، لأنه لا يمكنه أخذ مال نفسه اللا بأخذ مال الغاصب، وذلك شبهة له في أخذ مال الغاصب ، فلم يجب عليه القطع ؛ وان كان مال الفاضب غير مختلط بمال المغضوب ففيه وجهان ، أحدهما : لا يحب عليه ، لأن له هناك الحرز لأخذ مال نفسه ، فإن أخذ مال العاصب فقد أخذه من حرز مهتوك ، فلم يجب عليه القطع ، والثاني : عليه القطع ، لأنه لما أخذ مال الغاطب علمنا أنه هتك الحرز ليسرق ، فاذا سرق وجب عليه القطيع ، وذكر الشبيخ أبو اسحاق هنا في المهذب أنه إذا سرق المفضوب من مال الغاصب نصابا مع مال نفسه ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : لاً يَجِبُ عَلَيْهُ القَطْعِ : وَالنَّانِيُّ : يَجِبُ عَلَيْهُ القَطْعِ لِمَا مَضَى ، وَالثَّالَثُ : أَنْ كان ما سرقه مميزا عن ماله قطع ، لأنه الا شهبة له في سرقته ، وأن كان مختلطاً بماله لم يقطع ؛ لأنه لا يميز ما يجب فيه القطع مما لم يجب فيده القطع ، فعلى قويه في المال المخلوط وجهان وفي غير المخلوط وجهان •

فرع وال كان على رجل دين لرجل ، فنقب من له الدين حرزا لمن عليه الدين وأخذ من ماله قدر دينه وهو نصاب فقد قال الشافعي رضي الله عنه : لا قطع عليه • قال أصحابنا : انما لا يجب عليه القطع اذا كان من عليه الدين مماطلا بما عليه له من الدين ، مانعا له عنه ، لأن له أن يتوصل الى أخذ دينه عند منعه بأى وجه قدر عليه ، وان كان من عليه الدين باذلا له دينه ، وجب عليه القطع ، لأنه لا حاجة به الى هتك الحرز وأخذ ذلك من غير رضا من عليه الدين • قال ابن الصباغ : فان كان الذي عليه الدين غير باذل له دينه فأخذ من له الدين أكثر من دينه كان كالمفصوب منه اذا غير باذل له دينه فأخذ من له الدين أكثر من دينه كان كالمفصوب منه اذا سرق من مال الفاصب مع مال نفسة على ما ذكرناه ، وأراد كما لو سرق

المفصوب من مال الفاصب نصابا مميزا عن ماله ، فهل يجب عليه القطع ، فيه وجهان .

فسسرع وان سرق سارق الطعام عام المجاعة نظرت _ فان كان الطعام موجودا وانما هو غال _ وجب عليه القطع ، لأنه اذا كان موجودا فليس لأحد أخذه بغير اذن مالكه فهو كالطعام في غير عام المجاعة ، وذا كان الطعام غير موجود ، فلا قطع على من سرق ليأكل لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « لا قطع في عام المجاعة » وروى « لا قطع في عام السنة » وعام القحط سمى عام السنة ، وروى أن مروان أتى بسارق فلم يقطعه وقال : أراه مضطرا ، ولأن من اضطر الى طعام غيره فله أن يأخذه ويقاتل صاحبه ، وهذا السارق مضطر اليه فلم يقطع بسرقته .

وسرق منه نصاباً للمستأجر وجب عليه القطع ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب عليه القطع ، دليلنا أنه سرق نصاباً لا شبهة له فيه من حرز مثله فوجب عليه القطع كما لو سرقه من بيت صاحب المال ، وان أعار رجلا بيتا فأحرز المستعير فيه ماله فنقبه المعير وسرق منه نصابا وان أعار رجلا بيتا فأحرز المستعير فيه ماله فنقبه المعير وسرق منه نصابا قال الشيخان أبو حامله الاسفراني وأبو اسحاق الشيرازي : فهل يجب عليه القطع ؟ فيه وجهان ، أحدهما : لا يجب عليه القطع ، لأن له الرجوع في عاريته متى شاء ، فاذا نقب البيت فقد رجع في عاريته فهتك حرز نفسه فلم عاريته متى شاء ، فاذا نقب البيت فقد رجع في عاريته فهتك حرز نفسه فلم يجب عليه القطع ، لأنه لما أعار ملك المستعير احراز هاله فيه ، فاذا سرق منه المعير فقد سرق من حراز حق فوجب عليه القطع ، كما لو آحرزه في داره ، وقال ابن الصباغ والمسعودي : الوجهان اذا نوى المعير الرجوع في العارية عند النقب فأما اذا لم ينو الرجوع عند النقب _ قطع وجها واحدا ، وقال أبو خيفة وأصحابه : الا يجب عليه القطع ، وقد مضى الدليل عليه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

قصــل وان وهب السروق منه العين السروقة من السارق ، بعد ما رفع الى السلطان لم يسقط القطع ، لما روى : ﴿ أَنَ النِّي صلى الله عليه وسلم أمر في سارق رداء صفوان أن تقطع يده ، فقال صفوان : اني لم ارد هذا ، هو عليه صدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا قبل أن تأتيني به ؟ ١١ ولأن ما حدث بعد وجوب الحد ولم يوجب شبهة في الوجوب فلم يؤثر في الحد ، كما لو زني وهو عبد فصار حرا قبل أن يحد أو زني وهو بكر فصار ثيبا قبل أن يحد ، وأن سرق عينا قيمتها ربع دينار فنقصت قيمتها قبل أن يقطع لم يسقط القطع لما ذكرناه ، وأن ثبتت السرقة بالبينسة فأقر السروق منه بالملك للسارق ، أو قال : كنت أبحته له ، سقط القطع ، لأنه بحتمل أن يكون صادقا في اقراده ، وذلك شبهة فلم يجب معها الحد ، وأن تبتت السرقة بالبيئة فادعى السارق أن السروق ماله وهبه منه أو أباحه له وانكر السروق منه ، ولم يكن للساوق بيئة لم يقبل دعواه في حق المسروق منه ، لأنه خلاف الظاهر ، بل يجب تسليم المال اليه ، وأما القطع فالنصوص أنه لا يجب ، لانه يجوز أن يكون صادقا وذلك شبهة فمنعت وجوب الحد ، وذكر أبو اسحاق وجها آخر أنه يقطع ، لأنا لو اسقطنا القطع بدعواه افضى الى ان لا يقطع سادق وهذا خطا لأنه يبطل به اذا ثبت عليه الزنا بامراة وادعى زوجيتها فأنه يسقط الحد ، وان افضى ذلك الى اسقاط حد الزنا ، وان ثبتت السرقة بالبيئة والمسروق منه غائب ، فالمنصوص في السرقة أنه لا يقطع حتى يحضر فيدعى ، وقال فيون قامت البيئة عليه انه زنى بامة ومولاها عَاتَب ﴿ أَنَّهُ يَحْدُ وَلَا يَسْظُـرُ حَصْـور المولى ١١ فاختلف اصحابنا فيه على اللَّهُ مذاهب ، احدها وهو قول أبي العباس بن سريج رحمه الله ؛ أنه لا يقام عليه الحد في السئلتين حتى يحضر ، وما روى في حد الزنا سهو من الناقل ، وجهه انه يجوز ان يكون عند الفائب شبهة تسقط الحد ، بأن يقول المسروق منه كنت ابحته له ، ويقول مولى الأمة : كنت وقفتها عليه ، والحد يدرا بالشبهة فلا يقام عليه قبل الحضور ، والثاني وهو قول ابي اسحاق : أنه ينقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى ، فيكون في السئلتين قولان احدهما : أنه لا يحد لجواز أن يكون عند الفائب شبهة ، والثاني ؛ أنه يحد لأنه وجب الحد في الظاهر فلا يؤخس، والثالث وهو قول أبي الطيب بن سلمة وأبي حفص أن الوكيل: أنه يحد الزاني ، ولا يقطع السارق على ما نص عليه ، لأن حد الزنا لا تمنع الاباحة من وجويه ، والقطع في السرقة تمنع الاباحة من وجويه ، وان ثبتت السرقة والزنا بالاقرار فهو كما لو ثبتت بالبيئة فيكون على ما تقسدم من الذاهب ومن اصحابنا ما قال : فيه وجه آخر أنه يقطع السارق وبحد الزاني في الاقرار وجها واحدا ، والصحيح انه كالبيئة ، واذا قلتًا انه ينتظر قدرم الغائب ففيه وجهان احدهما: أنه يحبس لأنه قد وجب الحد وبقى

الاستيفاء ، فحبس كما يحبس من عليه القصاص الى أن يبلغ الصبى ويقدم الفائب ، وان الفائب ، وان الفائب ، وان كان السفر قريبا حبس الى إن يقدم الفائب ، وان كان السفر بعيدا لم يحبس ، لأن في حبسه اضرارا به ، والحق له عز وجل فلم يحبس لأجله .

اما الأحكام فاذا وهب المسروق منه العين المسروقة من السارق أو باعها منه لم يسقط القطع و وجملة ذاك أن السارق اذا ملك العين المسروقة بهمة أو بيع أو غيرهما من أسباب الملك من فان ملكها قبل أن يترافعا اللي الحاكم والمطالبة بها عنده من لم يجب القطع ، لأن من شرطه المطالبة بالمسروق ، وبعد ملكه له لم تصبح المطالبة ، وإن ملكها بعد الترافيج الى الحاكم لم يسقط القطع وبهذا قال أحسد ومالك واسحاق ، وقال أصحاب الرأى : يسقط ، لأنها صارت ملكه قلا يقطع في عين هي ملكه ، كما لو ملكها قبل المطالبة بها : ولأن المطالبة شرط ، والشروط يعتبر دوامها ، ولم يبق لهذة العين مطالب و

وقال صاحب البيان: وقال قوم من أصحاب الحديث: ان وهبها منه قبل الترافع سقط القطع، وان وهبها منه بعد الترافع لم يسقط القطع، وحكى ذلك عن أبي يوسف وابن أبي ليلي اهم ولأصحابنا في توضيح هذه المسألة قولهم: انه اذا وهب المسروق منه العين المسروقة من السارق أو باعها منه قولهم: انه اذا وهب المسروق منه العين المسروقة من السارق أو باعها منه أو يعد أن يترافعا الى الحاكم أو يعد أن يترافعا فانه لا يسقط القطع قالوا: الا أنه اذا وهبها منه أو باعها منه بعد أن ترافعا الى الحاكم منه ، وإذا وهبها منه أو باعها منه بعد أن ترافعا الى الحاكم فان القطع منه ، وإذا وهبها منه أو باعها منه بعد أن ترافعا الى الحاكم فان القطع لا يسقط ولكن لا يمكن استيفاؤه منه ، لأن بالهبة والبيع قد سقطت مطالبته له ، والامام لا يقطع السارق الا بعطالبة المسروق منه به • فاذا لم يكن من طالب بالقطع لم يكن استيفاء القطع ، هذا هو مذهبنا • دليلنا قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه تعالى : « والسارة والسارقة فاقطعوا أيديهما » (1) وقوله صلى الله عليه المنازق والسارة والسا

⁽١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

وسلم: « القطع فى ربع دينار » ولم يغرق بين أن يعبها منه أو لا يعبها ، وخبر صفواك حين نام فى المسجد متوسدا رداءه فسرقه رجل فأثبته وصاح به وأتى به النبى صلى الله عليه وسلم فأمر النبى صلى الله عليه وسلم يقطعه فقال صفوان: يا رسول الله ما هذا أردت هو عليه صدقة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم «هلا كان ذك قبل أن تأتينا ؟ » وقطعه ، فلو كانت الهبة تسقط القطع لنبه النبى صلى الله عليه وسلم على اتمامها ، وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم على اتمامها ، وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم : « فهلا قبل أن تأتينى به ؟ » فله تأويلان ، أحدهما : أنه أراد : فهلا سترت عليه ولم تأتنى به ، والثانى : أنه أراد : فهلا وهبت له قبل أن تأتينى به ; صقط القطع بسقوط المطالبة ، ولأنه ملك حدث بعد وجوب الحد ، فلم يسقط الحد ، كما لو زنى بأمة ثم اشتراها ،

اذا ثبت هذا فان المصنف ذكر أنه اذا وهبها بعد ما رفع الى السلطان لم يسقط القطع ، ولا يجوز أن يقال : انه أذا وهبها منه قبل أن يرفعه الى السلطان سقط القطع لأنه لم يذكر ذلك وليس لكلامه دليل خطاب ، وإنما أراد به أنه يسقط الاستيفاء كما قال سائر أصحابنا •

هسمالة اذا ادعى رجل على رجل القه سرق منه نصابا من حرق مثله فأقر المدعى عليه بذلك لزمه غرم النصاب والقطع باقراره مرة ، وبه قال مالك وأبو، حنيفة وأكثر أهل العلم ، وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة وأبو يوسف وزفر وأحمد واسحاق: لا يلزمه القطع الا أن يقر بالسرقة مرتين و دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم: « من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله و فان من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد » ولم يغرق بين أن يقر مرة أو مرتين ، فان رجع عن اقراره سقط عنه القطع وبه قال أكثر أهل العلم ، وقال ابن أبى ليلى وداود: لا يسقط عنه القطع ، وبه قال بعض أصحابنا ، لأنه الا يتعلق به صيانة آموال الآدميين ، والمذهب الأول ، لما روى أبو أمية المخزومى: « أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى بلص فاعترف اعترافا ولم يوجد معه المتاع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخالك سرقت قال: بلى مرتين أو ثلاثا قال: فقال رسول الله عليه وسلم ما أخالك سرقت قال: بلى مرتين أو ثلاثا قال: فقال رسول الله عليه وسلم : اقطعوه ثم جيئوا به قال : فقطعوه ثم جاءوا به فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل: أستغفر الله واتوب اليه، فقال: أستغفر الله وأتوب اليه فقال رسبول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم تب عليه الخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وليس في النسائي: «مرتين أو ثلاثا » ورواه ابن ماجه وذكر مرة ثانية فيه قال: «ما أخالك سرقت، قال: بلى » في هذا الحديث بحث حول رجل مجهول فيه والصواب ما قاله الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام أن رجاله ثقات، والشاهد في هذا الحديث كون القطع يسقط بالرجوع، ولولا ذلك لما عرض له النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع، فإن قطعها بعض يده ثم رجع به فان كانت يده اذا لم يتم قطعها رجى اندمالها ومنفعتها به لم يجز قطعها ، وان كانت اذا لم يتم قطعها لم يرج في تركها منفعة بل يخشى ضررها فالسارق بالخيار بين أن يقطعها ليستريح منها وبين أن يتوكها وليستريح منها وبين أن يتركها و

اذا ثبت هذا فان المال لا يسقط برجوعه ، هذا نقل أصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون : هل يسقط المال برجوعه عن اقراره بالسرقة ؟ فيه قولان ، أحدهما : لا يسقط كما لو أقر أنه غصب من غيره عينا ثم رجع ، والثانى : يسقط عنه لأنه اقرار واحد ، فاذا قبلنا رجوعه فيه في بعض أحكامه قبلنا رجوعه في الجميع ، وإن أقر أنه سرق نصابا لرجل من حرز مثله من غير دعوى فصادقه المقر له وجب عليه ضمان النصاب والقطع ، وإن كذبه المقر له أو قال : كنت وهبته له أو أبحته له أو للناس لم يجب القطع ، لأن القطع لا يجب الا بمطالبة المسروق منه ولا مطالبة مع ذلك .

وان ادعى رجل على رجل آنه سرق منه نصابا من حرز مثله وأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شاهدين ذكرين وجب عليه النصاب والقطع ، ولا يجب عليه ذلك حتى يبين الشاهدان جنس المال وقدر النصاب وصفة الحرز ، إذن الناس مختلفون فى ذلك فوجب بيانه لينظر الحاكم فيه • قال القاضى أبو الطيب : ويقولان : والا نعلم أن له شبهة فيه • قال ابن الصباغ : وينبغى أن يكون هذا تأكيدا ، فان الأصل عدم الشبهة ، فاذا ابن الصباغ : وينبغى أن يكون هذا تأكيدا ، فان الأصل عدم الشبهة ، فاذا قال العمود عليه : كذب الشاهدان ولم أسرق ، لم نلتفت الى قوله ولم

يسقط القطع و وان قال المشهود عليه : صدق الشاهدان كنت أخذته من حررٌ مثله ولكنه مال لي غصبه مني ، أو كنت ابتعته منه أو وهبه لي وأذن لى في قبضه أو باحه اللي أو للناس ، فأنكر المسروق منه ذلك ، لم يسمع قوله في اسقاط حقه من المال ، فيحلف المسروق منه ، لأن الأصـــل عدم ما ادعاه السارق ، أو يأخذ المسروق منه ماله . وأما القطع فيسقط ، وقال أبو اسحاق المروزي : لا يسقط ، فإن هذا يؤدي الى أن كل من ثبت عليه قطع السرقة ادعى ذنك فيسقط القطع ، والمذهب الأول ، لأن القطع حد ، والحد يسقط بالشبهة ، وذلك شبهة له ، لأنه يجوز صدقه ، وهكذا لو وجد مع امرأة يزني بها وقال : هذه زوجتي وكذبته فانه يسقط الحد عنه ، وان ادعى عليه أنه سرق منه تصابا من حرز مثله فأنكر المدعى عليه فأقام الملاعي على ذلك شاهدا والمرأتين أو شاهدا وحلف معه ثبت للمدعى المسال الذي ادعاه ، لأنه ثبت يذلك ، وأما القطع فلا يثبت ، لأن القطع ليس بمال ، والأن المقصود منه المال مهذا نقل أصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون : لا يثبت القطع وهل يثبت المال؟ فيه اوجهان أحدهما : يثبت لما ذكرناه . والثاني: لا يُثبت ، لأن المال ها هنا تبع للقطع ، فاذا لم يثبت القطيع لم يُشت المال لأنها شهادة واحدة فلا يتبعض • فان ادعى على رجل أنه سرق نصابًا من حرز مثله وأنكر المدعى عليه ولا بينة ؛ فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، فإن حلف للم يجب عليه غرم ولا قطع ، وإن نكل حلف المدعى ، ويثبت له الغرم والا يثبت القطع ، لأنه حد لله تعالى ، قلا يثبت بيمين المدعى.

فرع وان شهد شاهدان على رجل آنه سرق من حرز مثله لرجل والمسروق منه عالم _ قال الشافعي رحمه الله : لا يقطع السارق حتى يحضر المسروق منه ، وقال : لو شهد أربعة على رجل أنه زنى بأمة لرجل وهو غائب حد ولم يعتبر حضور السيد ، واختلف أصحابنا فيها على ثلاثة طرق ، فقال أبو العباس بن سريج : لا يقطع حتى يحضر المسروق منه ولا يقام الحد حتى يحضر مبيد الأمة قولا واحدا ، لأن الحد يسقط بالشهة ، ويجوز أن يكون عند الغائب شهة يسقط بها الحد ، بأن يقول في السرقة : كنت وهنه له ، أو وقفته عليه ، وفي الزنا يجوز أن يقول أ

كنت وتُقتها عليه ، ومن يقل : اقامة الحد قبل حضور السيد فقد أخطأ ، ونقل أبو اسحاق جوابه في كل واحد منهما الى الآخر أو جعلهما على قولين ، أحدهما : لا يجوز اقامة الحدين قبل حضور المالكين لما ذكرناه • والثاني : يجوز ، لأن الحد قد وجب في الظاهر فلا يجوز تأخيره ، وحملهما أبو الطيب ابن سلمة على ظاهرهما فقال : لا يجوز القطع قبل حضور المالك ، ويجوز اقامة حد الزنا قبل حضور السيد ، لأن الحد في السرقة أوسع في الاسقاط ، ولهذا للو سرق مال والدُّه لم يقطع ، ولو زنى بأمة والده حد ، وان أقـــر رجل أنه سرق نصابا من حرز مثله لرجل غائب أبو زنى بجارية لرجل غائب اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : تبني هذه على التي قبلها ، وهو اذا ثبت الزنا والسرقة بالبينة ـ فان قلنا : يقطع السارق ويحد الزاني قبل حضور المالك ـ فها هنا أولى ، وإن قلنا هناك زيلاً يقطع السارق ولا يحد الزاني حتى يحضر المائك فها هنا وجهان ، والفرق بينهما أن ذلك إذا ثبت بالبينة جَازِ أَنْ تَكُونَ البينة كَاذَبَة ، واذا ثبت ذلك بالاقرار فقد أقر على نفسه • وذكر الشيخ أبو حامد أنه اذا أقر بالسرقة ابتداء من غير دعوى لم يقطع حتى يحضر المسروق منه فيطالب • وقال الشيخ أبو اسحاق هنا في المهذب: يقطع ولا ينتظر حضوره ، لأن القطع قد أزمه باقراره فلا معنى لانتظاره ، والمذهب أنه لا يقطع ، لأن الحد يسقط بالشبهة ، ويجوز أن يكون عند الغائب شبهة يسقط بها القطع ، فاذا قلنا : يقطع ، فلا كلام . والذا قلنا : لا يقطع فهل يحبس السارق الى أن يحضر المسروق منه ، قال الشيخان (١) : فيه وجمان ، أحدهما : يُعْبِسُ لأن العبد قد وجب في الظاهر ، واأنما أخر السنيفاؤه خوفان أأن تكون هناك شبهة ليسقط بهما القطع فوجب حبسه كما لو وجب القطع لصبى أو مجنون • والثاني : ان كانت غيبة المسروق منه قريبة يحبس السارق الى أن يقدم ، وان كانت بعيدة ام يحسن لأن على السارق ضررا في الحبس الى أن يعضر من الغيبة البعيدة ، ولا ضرر عليه في الحبس الى أن يحضر من الغيبة القريبة ، وإنَّا أقر رجل أنه غصب من رجل غائب مالاً لم يحبسه الحاكم ، والفرق بينهما

⁽۱) أى الشيخ أبو اسحاق الشيرازى والشيخ أبو حامد الاسفرايني داجع ترجمتهما في الجزء الأول .

أن من أقر بالعصب أقر بحق المعصوب منه ، الا يتعلق للحاكم به مطالبته ؛ فلم يستحق حبسه ، ومن أقر بالسرقة أقر بما يتعلق الحاكم به مطالبته وهو القطع ، فملك حبسه ، قال ابن الصباغ : هل يحبس السارق ؟ فيه وجهان أحدهما : يحبس لما مضى ، والثانى : أن كانت العين المسروقة تالفة حبس اوان كانت باقية ظرت _ فان كانت غيبته قريبة _ أخذت منه العين وحبس ، وان كانت بعيدة أخذت منه العين ولم يحبس ،

فرع وان أقر رجلان بسرقة عين قيمتها نصابان من حرز مثلها وجب عليهما القطع ، فان رجع أحدهما عن اقراره وأقام الآخر على اقراره مقط القطع عن الراجع ولم يسقط عن الآخر ، لأن حكم كل واحد منهما يعتبر بنفسه ، وإن قال أحدهما : هذه العين لي فصدقه شريكه ، أو ادعاها شربكه لنفسه وكذبهما المسروقة منه لم يقبل قولهما في ملك الغير ، ويسقط القطع عنهما على الذهب ، وأما إذا ادعاها لنفسه وكذبه شريكه وقال : بل سرقناها ، فان القطع يسقط عن الذي ادعى أنها له ، وهل يسقط القطع عن شريكه ؟ فيه وجهان : قال ابن القاص وابن الصباغ : لا يسقط عنه القطع لجواز صدق شريكه للدعي أنها اله ، آلا ترى أن رجلا لو سرق عينا من رجل فقال المسروق منه العين للسارق : كنت وهبتها له أو أبحتها له سقط القطع فكذلك هذا مثله ، فأما إذا قال أحدهما : هذه العين اشريكي الذي أخذها معى وأخذتها معه باذنه وقال شريكه : ليست لى وانما سرقت اها ، قال الطبري في العدة : قلا قطع على هذا المدعى ، الأن ما ادعاه محتمل وهل يجب القطع على شريكه ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين اذا شهدًا على رجل بما يوجب القتل فقتل فرجعا عن الشهادة وقال الحدهما: تعمدنا الشهادة عليه ليقتل ، وقال الآخر : بل أخطأنا فلا قود على الذي قال : بل أخطأنا • وهل يجب على المقر بعمدها القود ؟ فيه وجهان ، وأن شهد شاهدان على خادم أنه سرق نصاباً لرجل من حرز مثله وجب عليه القطيع ، قان قال الخادم : المال الذي سرقته لسيدي فان صدقه السيد سقط القطع عن الخادم وإن قال السيد: المال ليس لي ففي قول ابن القاص يسقط القطي فمن أصحابنا من سلم له ذلك ، لأن الخادم ادعى ما لو ثبت سقط عنه به

القطع ، كمن سرق شيئا وادعى أنه يملك ما سرقه ، ومنهم من قال : لا يسقط عنه القطع لأنه لم يدع لنفسه شيئا وانما نسب ملكه لمن لا يدعيه فلم يسقط عنه القطع ، وان قال السارق : هذه العين لفلان وقد أذن لى فى أخذها فقال فلان : ليست لى ، فهل يسقط القطع عن السارق ؟ على الوجهين فى العددة للطبرى .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل واذا ثبت الحد عند السلطان لم يجز العفو عنه ولا تجوز الشفاعة فيه لما روت عائشة رضى الله عنها قالت: « اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق قد سرق فامر به فقطع فقيل ؛ يا رسول الله ما كنا نراك تبلغ به هذا قال: لو كانت فاطمة بنت محمد لاقمت عليها الحد » وبروى عروة قال: شغع الزبير في سارق فقيل: حتى ياتى السلطان قال: اذا بلغ السلطان فلون الله الشافع والمشفع كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المورد فيه العفو والشفاعة.

فصلل واذا وجب القطع قطعت يده اليمنى فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثا قطعت يده اليسرى ، فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى السارق : وان سرق فاقطعوا آيده ثم ان سرق فاقطعوا رجه ثم أن سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله)) وان سرق خامسا لم يقتل لأن النبى صلى الله عليه وسالم بين في حديث أبى هريرة ما يجب عليه في أربع مرات ، فلو وجب في الخامسة قتل لبين ، ويعزر لأنه معصية ليس فيها حد ولا كفارة فعزر فيها .

فصسل اوتقطع اليد من مفصل الكف الم روى عن ابى بكر وعبر رضى الله عنهما انهما قالا ((اذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكرع)) ولان البطش بالكف وما زاد من الذراع تابع ، ولهذا تجب الدية فيه ، وبجب فيها زاد الحكومة ، وتقطع الرجل من مفصل القدم وقال أبو ثور تقطع الرجل من شطر القدم القدم الموارد الشعبى قال ! كان على عليه السلام يقطع الرجل من شطر القدم ويترك له عقبا ويقول أدع له ما يعتمد عليده ، والمذهب ما ذكرنا، والدليل عليه ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقطع القدم من مفصله!

الشوح حديث أبي هريرة أخرجه الشافعي فأخرج لحسوه الدارقطني . أما حديث عائشة رضي الله عنها فقد أخرجه مسلم والتسائي وأحمد بلفظ يخالف ما أورده المصنف بل ان جميع الروايات تخالفه ، ولفظ هؤلاء قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أسسامة لا أراك تشفيم في حد من حدود الله عز وجل ثم قام النبي صلى الله عليــــه وسلم خطيباً فقال: انما هلك من كان قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدما ، فقطع المخزوميـــة » وفي رواية عند أبي هاود والنسائي عنها « أنها استعارت ـ أي المرأة بـ حليــا » وأخرج أبو داود والنسائي وأحمد عن ابن عمر قال : «كانت مغزومية تستعير المناع وتجمده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يدها » وأخرج الشيخان وأتحمـــد والنسائي عن عائشة : ﴿ أَنْ قُرِيشُنَّا أَهُمُّهُمُ الْمَاهُ الْخُرُومِيَّةُ الَّتِي سُرقت قالواً: من يكلم رسول الله صلى الله عليــه وسلم ومن يجترىء عليه الا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليـــه وسلم فقال : أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيهـــا الناس انما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، والذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت القطع محمد يدها » أما عبارة : « لعن الله الشافع والمشفع » فلم ترو عن عروة وأنما أوردها في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : « أن الزبير ابن الموام لقى رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به الى السلطان فشقع له الزبير ليرسله ، فقال: لا حتى آبلغ به السلطان ، فقال الزبير : اذا بلغت به السلطان قلعن الله الشافع والمشفع » •

والمرأة المذكورة في الأحاديث اسمها فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسلا ابن عبد الله بن عمرو وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسلا الصحابي وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح الى أبي بكر بن عبد الرحمن: « أن امرأأة جاءت فقالت ال فلانة تستعير حليا فأعارتها فمكثت لا تراها فجاءت الى التي استعارت لها تسالها فقالت ما استعزتك شيئا فرجعت الى الأخرى فأنكرت فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها فسألها فقالت : والذي يعثك بالحق ما استعرت منها شيئا فقال : اذهبوا الى بيتها تجيدوه تحت فراشها فأتوه وأخذوه ، فأمر بها فقعطت » ساقه الشوكاني في النيل وقال : « قوله : فأتى أهلها أسامة فكالموه • في رواية للبخاري : ان قريشا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يحترىء عليه الا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء في رواية أن المخزومية المذكورة عاذت بأم سسلمة ، وأأخرج الحاكم موصولا وأبو داود مرسلا أنها عادت بزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسُلم واستشكل ذلك بأن ترينب ماتت في شهر جمادي من السنة السابعة من الهجرة وقصة المخزومية في غزوة الفتح سنة ثمان وقيل : المراد زينب بنت أم سلمة ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم فتكون نسبتها اليه مجازا ، أنها عاذت بأم سلمة وابنيها فشفعوا لها الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم وفى رواية لعبد الرزاق أنها عادت بعمرو بن أبي سلمة والجمع بين الروايات أنها عادت بأم سلمة وابنيها فشفعوا لها الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشفعهم فطلب الجماعة من قريش من اأسامة الشفاعة ظنا منهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم يقبل شفاعته لمحبته له •

اما الأحكام فاذا ثبت السرقة الموجبة للقطع عند السلطان أو الحاكم لم يجز أن يعفو عنه والا لغيره أن يشفع اليه في ذلك لما روت عائشة الحديث الذي سقناه ، والأن الحد لله فلا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه كسائر حقوق الله تعالى ، والأحاديث فيها دليل على تحريم الشفاعة في الحدود اذا رفعت الى الامام لا قبل رفعها فانه جائز ، وقد ورد في مرسل حبيب بن أبي ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة لما تشفع : لا تشفع في حد ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة لما تشفع : لا تشفع في حد فان الحدود اذا انتهت الى فليست بمتروكة » وقد ورد أن الله أهلك بني السرائيل بمثل هذه الشفاعات المعطلة لحدود الله تعالى ، وقد ذهب الى قطع جاحد العارية من لم يشترط في القطع أن يكون من حرز وهو أحمد واسحاق

وزفر وابن حزم في المحلى والخوارج • وأما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا اللي عدم وجوب القطع لمن جحد العارية واستدلوا على ذلك بأن القرآن والسنة أوجبا القطع على االسارق والجاحد للوديعة ليس بسارق ، وأجاب الآخرون بأن الجحد داخل في اسم السرقة لأنه هو والسارق لا يمكن الاحتراز منهما ، بخلاف المختلس والمنتهب ، كذا أفاده ابن القيم ويجاب عن ذلك بأن الخائن أيضًا لا يمكن الاحتراز عنه لأنه آخذ المال خفية مع اظهار النصح كما سلف ، وقد دل الدليل على أنه لا يقطع ، وأجاب الجمهور عن أحاديث المخزومية بأن الجحد للعارية وان كان مرويا فيها من طريق عائشة وجابر وابن عمر وغيرهم لكنه ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة ، وفي رواية من حديث ابن مسعود نها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه ، وأبو الشيخ وعلقه أبو داود والترمذي ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت أنها سرقت حليا ، قالوا : والجمع سمكن بأن يكون الحلى في القطيفة فتقرر أن المذكورة وقع منها السرقة فذكر جحد العارية لا يدل على أن القطع كان له فقط ، ويمكن أن يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بحالها وانها كانت مشتهرة جذا الوصف والقطع كان للسرقة كذا قال الخطابي وتبعه البيهقي والنووي وغيرهما وحكاه هكذا وأفاده الشوكاني في النيل ثم قال : ويؤيد هذا ما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « انما هلك من كان قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف النح الحديث ، قان ذكر هذا عقب ذكر المرأة المذكورة يدل على أنه قد وقع منها السرق ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليــــه وسلم أول ذلك الجحد منزله السرقة فيكون دليلا لمن قال انه يصدق أسم السرق على جعد الوديعة ، ولا يخفى أن الظاهر من أحاديث الباب أن القطع كان لأجل ذلك الجحد كما يشعر به قوله في حديث ابن عمر الهم .

قال القاضى العمراني في البيان: اذا سرق أول مرة قطعت يده اليمني لقوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وروى عن أبن مستعود آنه كان يقرؤها فاقطعوا أيمانهما ، والقراءة الشاذة تجرى مجرى أخبار الآحاد، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق: «إذا

سيرق فاقطعوا يده اليمنى فأتى النبى صلى الله عليه وسلم بسارق فقطع يعينه » وروى ذلك عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ولا مخالف لهما » وان سرق ثانيا بعد أن قطعت يده اليمنى قطعة يده اليسرى وبه قال عامة أهل العلم الاعطاء فانه قال: تقطع يده اليسرى لقوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ولأنها آلة السرقة والبطش فكانت العقوبة بقطعها أولى اه قلت: وروى ذلك عن ربيعة الرأى شيخ مالك وداود بن على ، وهو شاذ لمخالفته لفقهاء الأمصار ابتداء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وقطع أبو بكر رضى الله عنه يد الرجل الذي سرق من بيته الحلى وكان مقطوع اليد والرجل عند ذلك ، ولم ينكر عليه أحد سن الصحابة ، وكذلك فعل عمر رضى الله عنه فان سرق خامسا قانه يحبس ويعزر ولا وكذلك فعل عمر رضى الله عنه فان سرق خامسا قانه يحبس ويعزر ولا يقتل ، وقال عثمان وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز: يقتل لحديث جابر ، دليلنا أن الأحاديث الواردة ليس فيها القتل ،

فرع الذا أراد الامام أن يقطع يد السارق فانه يقطعها من مفصل الكوع وروى عن عمر رضى الله عنه ذلك ، وروى عن بعض السلف أنه قال : يقطع الأصابع دون الكف وهي احدى الروايتين عن على وقالت الخوارج : يقطع من المنكب دليلنا قوله تعالى : « فاقطعوا أيديهما » واطلاق اسم اليد ينصرف الى اليد من الكوع بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في اليد خمسون من الابل » واليد التي يجب بها خمسون من ابهامي اليد الى الكوع ، وروى عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال : « اذا سرق فاقطعوا يده اليمين من الكوع » وكذلك روى عن عمر • ولأن البطش يقع بذلك ، وإذا أراد قطع رجله فانه يقطعها من مفصل القدم ، وروى عن على رضى الله عنه أنه قال : يقطع من شطر القدم وبه قالت الشيعة وروى عن على رضى الله عنه أنه قال : يقطع من شطر القدم وبه قالت الشيعة وأبو ثور دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « فان سرق فاقطعوا رجله » وأطلاق اسم الرجل انما ينصرف الى الرجل من مقصل القدم بدليل أن واطلاق اسم الرجل انما ينصرف الى الرجل خمسون من الابل » وذلك ينصرف الى الرجل من مقصل القدم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصل وان سرق ولا يمين له قطعت الرجل اليسرى ، فان كانت له يمين عند السرقة فنهبت بآكلة او جناية سقط الحد ولم ينتقل الحد الى الرجل والفرق بين السسئلتين أنه اذا سرق ولا يمين له تعلق الحد بالعفسو الذي يقطع بعدها ، وأذا سرق وله يمين تعلق القطع بها ، فأذا ذهبت ذال ما تعلق به القطع فسقط ، وإن سرق وله يد ناقصة الأصابع قطعت لأن اسم اليد يقع عليها ، وأن لم يبق غير الراحة ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يقطع وينتقل الحد الى الرجل ، لأنه قد ذهبت المنفعة القصودة بها ، ولهذا لا يضمن بارش مقدر فصار كما لو لم يبق منها شيء (والثاني) أنه يقطع ما يقى لأنه بقى جزء من العضو الذي تعلق به القطع فوجب قطعه كما لو بقيت ما يقى لأنه بقى جزء من العضو الذي تعلق به القطع فوجب قطعه كما لو بقيت انهاة فأنه سرق وله به شلاء فأن قال أهل الخبرة : أنها اذا قطعت انسسات عروقها قطعت ، وأن قالوا لا تنسد عروقها لم تقطع لأن قطعها يؤدى الى

فصل فضالة بن عبيد قال: ((أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارك فأمر به فقطعت بده ، ثم أمر فعلقت في رقبته)) ولأن في ذلك ردعا للناس ، ويحسم موضع القطع لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال: أذهبوا به فاقطعوه ثم أحسموه ثم أثتونى به فقطع فأتى به فقال: تب ألى الله تعالى ، فقال : تب ألى الله تعالى ، فقال أ تاب أله الله عليك)) والتحسم هو أن يفلى الزيت غليا جيدا ثم يغمس فيه موضع القطع لتنحسم المروق وينقطع الدم ، فأن ترك الحسم جاز لانها مداواة فجاز تركها وأما ثمن الزيت وأجرة القاطع فهو في بيت المآل لانه من المصالح ، فأن قال : أنا أقطع بنفسي ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يمكن كما لا يمكن في القصاص (وألثاني) أنه يمكن لأن الحق لله تعالى والقصد به التنكيل وذلك قد يحصل بفعله ، بخلاف القصاص فأنه يجب الآدمي التشغي فكان الاستيفاء

فصسل وان وجب عليه قطع يمينه فاخرج يساره فاعتقد انها يمينه او اعتقد ان قطعها يجزىء عن اليمين فقطعها القاطع ففيه وجهان (احدهما) وهو المنصوص انه يجزئه عن اليمين ، لان الحق الله تعمالي ومبناه على المساهلة فقامت اليسار فيه مقام اليمين (والثاني) انه لا يجزئه لانه قطع غير العضو الذي تعلق به القطع فعلى هذا ان كان القاطع تعمد قطع اليسار وجب عليه القصاص في يساره وان قطعها وهو يعتقد ان قطعها يجزئه عن اليمين وجب عليه نصف الدية ،

فصل لله الله السروق في بد السارق ضمن بدله وقطع ، ولا يمنع احدهما الآخر ، لأن الضمان يجب لحق الآدمي والقطع بجب لله تعالى ، فلا يمنع احدهما الآخر كالدية والكفارة .

الشرح حديث فضالة بن عبيد فى سنن البيهقى أنه سسئل:
﴿ أَرَايِت تعليق بد السارق فى عنقه من السنة ؟ قال: نعم رأيت النبى صلى
الله عليه وسلم قطع سارقا ثم أمر بيده فعلقت فى عنقه » وأخرج البيهقى
أيضا بسنده: ﴿ أَنْ عليا رضى الله عنه قطع سارقا ومر به ويده فى عنقه » .
وأخرج عنه أيضا: ﴿ أَنه أَقْر عنده سارق مرتين فقطع يده وغلقها فى عنقه » .

قال راوى الأثر: فكأنى أظر الى يده تضرب صدره أما حديث أبي هريرة رضى الله عنه فعند الدارقيلني لفظ: « أن رسبول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسبول الله ان هذا قد سرق فقال رسبول الله صلى الله عليه وسلم: ما أخاله سرق فقال السارق: بلي يا رسبول الله فقال: اذهبوا فاقطعوه ثم احسموه ثم التنوني به فقطع فأتى به فقال: تب الى الله قال: تاب الله عليك » وأخرجه أيضا موصولا تب الى الله قال: تاب الله عليك » وأخرجه أيضا موصولا الحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وأخرجه أبو داود في المراسيل عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس فيه أبو هريرة ورجح المرسل ابن خريمة وابن المديني ه

وفضالة بن عبيد رضى الله عنه هو فضالة بن عبيد بن ناقد بن قيس من سلالة عوف بن مالك بن الأوس ويكنى أبا مصد أول مشاهده أحد ثم شهد المشاهد كلها وسكن دمشق وبني دارا وكان فيها قاضيا لمعاوية ، ومات بها وكان معاوية : من ترى لهذا الأمر ؟ فقال : فضالة بن عبيد فلما مات أرسل الى فضالة فولاه القضاء ، وقال له : أما انى لم أحبك بها ، ولكنى استترت بك عن الناس فاستر ، ثم أمره معاوية على الجيش ففزا الروم في البحر وسبى بأرضهم ، وتوفى فضالة في خلافة معاوية فحمل معاوية سريره وقال لابنه عبد الله : أعنى فانك لا تحمل بعده مثله أبدا ، وكانت وقاته سنة ٥٠ ه .

أما اللغات فالكوع هـو العظم الذي يلى الابهام من الرسط الدم والحسم أصله القطع يقال: حسبه فانحسم، وآراد بذلك قطع الدم بالسداد أفواه العروق، وكانوا يحسمون بالكي أو يعمس مكان القطع في الزيت المغلى فيعمل عمل صبغة اليود في زماننا هذا .

اما الأحكام فإذا قطعت يده السنى بجناية أو قصاص أو سقطت بآكلة ثم سرق فطعت رجله اليسرى كما لو سرق فقطعت يده اليمني ثم سرق ثانيا ، وان سرق ويده اليمني غير مقطوعة فقطعت ظلما أو بقصاص أو سقطت بآكلة قال أصحابنا البعداديون: سقط عنه القطع في هذه السرقة ويه قال أبو حنيفة و اوقال المسعودي : تقطع رجله اليسري والأول هـو المشهور لأن القطع في السرقة تعلق بيده اليمني فادا سقطت سقط القطع ، ويخالف إذا سرق ولا يمين له فان القطع لم يتعلق بها وانما يتعلق بالعضو الذي يقطع بعدها وان سرق وله يد يمين نامة الأصابع وله يسار شلاء أو ناقصة الأصابع أو لم يكن له يسار قطعت يده اليمني ، وبهذا كله قال أحمد وأصحابه وقال أبو جنيفة : ان ام تكن له يسار، أو كانت له يسار ناقصة الإبهام أو ناقصة أصبعين من الأصابع الأربع أو كانت شــــ لاء لم تقطع يده اليمنى و دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « فاقطعو يمينه » ولم يفرق و وان سرق وله كف يمين لا أصابع لها ومحل القطع باق أو ذهب بعض الكف عليها ففيه وجهان ، أحدهما : الله يجون قطعها بل تقطع رجله اليسرى الأن الكف ليس له بدل مقدر فأشبه الذراع • والثاني : تقطع كف يده ، وهو المذهب لأنه بقى بعض ما يقطع فى السرقة فلم ينتقل الى ما بعده مع وجوده لا يَخاف من قطعها هلاكه قطعت ولم ينتقل الى الفضو الذي بعدها كالصحيح ، وأن قالوا : يتخاف من قطعها هلاكه لم يقطع وقطعت رجله اليسرى لأنها كالمعدومة •

ف رع اذا سرق سرقة تقتضى القطع ثم سرق من آخر سرقة تقتضى القطع ثم سرق ثالثا ورابعا فانه يقطع العضو الذي وجب قطعه للسرقة

الأولى ويقع ذلك عن جميع السرقات لأنها حقوق الله تعالى تداخلت كما لو زنى ثم زنى • وان سرق من وجل عينا فقطعت يده فيها ثم ردت العين الى مالكها فسرقها هذا السارق مرة ثانية قطعت رجله بها وكذلك اذا سرقها ثالثا قطعت يده وان سرقها رابعا قطعت رجله ، وقال أبو حنيفة : اذا قطع بسرقة عين مرة لم يقطع بسرقتها سواء سرفها من مالكها الأول أو من غيره . دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله » ولم فقطعوا رجله » ولم يفرق •

فرع يحبس السارق اذا أريد قطعه الأنه أمكن ، ويضبط لئلا يتحرك فيتعدى القطع الى موضع آخر ويخلع كفه وهو أن يشتد حبل فى يده من فوق كوعه وحبل فى كقه ثم يجر الحبل الى فوق كوعه الى جانب مرفقه والحبل الذي في كفه الى جانب أصابعه حتى يتبين مفصل الكف ويقطع بسكين حاد أو حديدة حادة قطعة واحدة ، ولا يقطع بسكين غير حاد ولا قليلا عليلا ، لأن القصد اقامة الحد دون التعذيب ثم يحسم موضع القطع • وهو أن يترك يده بعد القطع فى زيت أو سمن مغلى لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : «أتى برجل أقر بأنه سرق شملة فقال : اقطعوه واحسموه » وروى ذلك عن أبي بكر وعمر ولا مخالف لهما ولأن بالحسم ينقطع الدم فلا يتلف • والمستحب أن يأمر الامام من يتولى ذلك الحسم ، ولا يُحسم السارق الا باذنه الأنه مداواة ، فان لم يأذن لم يحسم ويكون ثمن الدهن وأجرة القاطع من بيت المال لأن فيه مصلحة _ فان لم يكن في بيت المال شيء كان ذلك من مال السارق ، فان قال السارق : أنا أقطسع يدى بنفسي ففيه وجهان أحدهما : لا يمكن من ذلك كما قلنا في القصاص . والثاني : يجوز المكينه لأن القصد ردعه وذلك يحصل بقطعه بنفسه بخلاف القَطَع في القصاص فان القصد منه التشفي وذلك لا يحصل بقطعه بنفسه ، والمستحب أن تعلق يده بعد القطع على رقبته ويترك ساعة لحديث فضالة بن عبيد الذي خرجناه آنقا .

قوله : (وان وجب عليه قطع يمينه فأخرج يساره الخ) فجملة ذلك أنه

اذا وجب على السارق قطع يمينه فقال له القاطع : أخرج يمينك فأخرج يساره ظنا منه أنها يمينه أو أن قطعها يجزى عن العين فقطعها فاختلف أصحابنا فيه فذكر القاضي أبو الطيب والشسيخ أبر اسحاق المصنف هنسا فيه وجهين أحدهما : يجزى قطعها عن اليمين وهو المنصوص لأن الحق لله ومبناه على المسامحة • والثاني: لا يجزى لأنه قطع عضو غير العضو الذي تعلق به القطع فلم يجزه كما قلنا في القصاص ، فعلى هذا أن قال القاطع : علمت أنها اليسار وأن قطعها لا يجزى عن اليمين وجب عليه القصاص في اليسار ، وأن قال : ظننتها اليمين أو قطعها يجزى عن اليمين وجب عليـــه ديتها ، وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : يرجع الى القاطع فالقول قوله مع يمينه ولا قصاص عليه بل عليه دية اليسار ، وهل يسقط القطع عن يمين السارق؟ فيه قولان قال أبو اسحاق المروزي: اذا وجب على السارق القطع في يسينه فسنقطت يساره بآكلة سقط القطع عن اليمين • قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : وأظنه أخذه من أحد القولين في هـــذه المسألة وليس هـــذا بصحيح ، لأن الشافعي رضي الله عنه انما أسقط القطع عن اليمين فيها على أحد القولين اذا أحدث بينة القطع عن السرقة ، وهذا المعنى غير موجود فيه اذا سقط اليسار بآكلة •

قوله: (اذا تلف المسروق في يد السارق الخ) فجملة ذلك أنه اذا سرق نصابا يجب فيه القطع لل كان النصاب باقيا لله وجب قطع السارق ووجب عليه رد المال المسروق بلا خلاف ، وان كان تالفا لزمه القطع والغرم عندنا ، وبه قال الحسن البصري وحماد وأحمد واسحاق ، وقال أبو خنيفة والثوري : لا يجمع بين الغرم والقطع ، فاذا أثبت المسروق منه السرقة عند الحاكم فانه يقطعه ولا غرم عليه ، وان طالبه المسروق منه بالغرامة وغرم سقط القطع عنه ، وقال مالك : يقطع بكل حال ، فان كان موسرا كان عليه الغرم وان كان معسرا فلا غرم عليه دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : «القطع في ربع دينار » ولم يفرق ، ولأنه حد لله يجب بايقاع فعل في عين فاذا وجت رد العين مع بقائها جاز أن يجب الحد وغرم العين مع اتلافها كما لو غصب جارية وزني بها ، والله أعلم ،

فأل المصنف رحمه الله تعالى

باب حد قاطع الطريق

من شهر السلاح واخاف السبيل في مصر أو برية وجب على الامام طلبه لأنه اذا ترك قويت شوكته وكثر الفساد به في قتل النغوس واخذ الأموال ، فان وقع قبل أن يأخذ المال ويقتل النفس عزر وحبس على حسب ما يراه السلطانُ ، لأنه تعرض للدخول في معصية عظيمة فعزر كالمتصرض للسرعة بالنقب ، والمتعرض للزنا بالقبلة وان أخذ نصابا محرزا بحرز مثله مهن يقطع بسرقة مال وجب عليه قطع يده اليمني ورجله اليسري ، لما روى الشافعي عن أين عباس أنه قال في قطّاع الطريق « أذا قتلوا وأخذوا ألما قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخنوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخنوا المسال ونم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ونفيهم أذا هربوا أن يطلبوا حتى يؤخذوا وتقام عليهم الحدود لأنه ساوى السارق في أخذ النصاب على وجه لا يمكن الاحتراز منه فساواه في قطع اليد وزاد عليه باخافة السبيل بسهر السسلاح ففلظ بقطع الرجل فان لم يكن له اليد اليمنى وله الرجل اليسرى قطع الرجل لأن الحد تعلق بهما فاذا فقد احدهما تعلق الحد بالباقي كما قلناً في السارق اذا كانت له يد ناقصة الاصابع وان لم يكن له اليد اليمني ولا الرجل اليسرى انتقل القطع الى اليد اليسرى والرجل اليمني لأن ما يبدأ به معدوم فتطق الحد بما بعده ، وان أخذ دون النصاب لم يقطع وخرج أبو على ابن خبرأن قولا آخر أنَّ لا يعتبر النصاب كما لا يعتبر التكافؤ في القتل في المحاربة في أحد القُولين وهذا خطأ لأنه قطع يجب باخذ المال فشرط فيه النصاب كالتَّطع في السرقة ، فان أخد المال من غير حرز بأن انفرد عن القافلة أو اخذ من جمال مقطرة ترك القائد تعاهدها لم يقطع لأنه قطع يتعلق باخذ المال فشرط فيسه الحرز كقطع السرقة .

الشرح أثر ابن عباس رواه الشافعي في مستنده من طريق ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى قال الخزرجي : هو على ضعفه أحد الأعلام ، وقال الذهبي في الميزان : أحد العلماء الضعفاء ، وقال البخاري (١) : كان

 ⁽۱) التاريخ الصفير البخارى نسختنا الخطية عن نسخة المكتبة
 الازهرية (ط).

يرى القدر وكان جهميا ، وقال الصيدى : قال الشافعى : وليت على عمل باليمين فجهدت فيه ، ققدمت فلقيت ابن أبى يحيى فقال لى : تجالسوننا وتضيعون فاذا شرع لأحدكم شيء دخل فيه ، فوبخنى ، فلقيت ابن عيينة فقال : قد بلغنا ولايتك فما أحسن ما انتشر عنك وما أديت كل الذي عليك فلا تعد ، فكانت موعظته أبلغ مما صنع ابن أبى يحيى ، وقال الربيع : كان الشافعي اذا قال : حدثنا من لا أتهم ما يريد به ابراهيم بن أبى يحيى ، وقال قات : قد وثقة ابن عقدة وابن عدى ، وقد ترجم له ترجمة طويلة ، وقال عنه : وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك وقد وثقه الشافعي وابن الموطأ أضعاني ،

اما اللغات فقوله: (من شهر السلاح) أى انتضاه ورفعه على الناس أو سله من غمده ، واخافة السبيل أى التعرض للسائرين فى الطسريق بالارهاب سبواء وقع ذلك فى بلد عظيم أو فى برية مقفرة غير آهلة بالساكنين ، ومصر عمر سبعة أمصار منها المصران: البصرة والكوفة ، ويكتب أهل هجر فى شروطهم: اشترى قلان الدار بمصورها أى بحدودها ، قال عدى وجاعل الشمس مصرا لا خفاء به بين النهار وبين الليل قد فصلا والشوكة مجاز من شوك الشيحر ، ويقال: أصابهم شبوك الفنا وهى شبا والشينة ، وقال ابن بطال: الشبوكة شدة البائس والحدة فى السلاح ، المناس فى حد قاطع الطريق قوله تعالى: « انها جزاء أما الأحكام فالأصل فى حد قاطع الطريق قوله تعالى: « انها جزاء

الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا » (١) قال الآلوسي: ذهب أكثر المفسرين كما قال الطبرسي وعليسه جلة العلماء الى أنها نزلت في قطاع الطرق ، والكلام كما قال الجصاص على حذف مضاف أي يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى: « أن الذين يؤذون الله ورسوله » (٢) ويدل على ذالك أنهم لو حاربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانوا مرتدين باظهار محاربته ومخالفته ، وقيل : ليس هناك

 ⁽٢) الآية ٣٣ من المائدة.
 (١) الآية ٥٧ من الإحزاب.

مضاف محذوف وانما المراد محاربة المسلمين الا آنه جعـل محاربتهم محاربة لله عز وجل .

وبالقول في نزولها في قطاع الطريق قال ابن عباس ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر أهل العلم ، وقال بعض الناس نزلت في أهل الذمة اذا نقضوا الذمة ولحقوا بدار الحرب، وقال ابن عمر رضي الله عنهما: نزلت في المرتدين من العرنيين ، دليلنا قوله بعالى : « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم (١) » وستأتى بقية في الفصل بعده فأمر بقتلهم وصلبهم وقطع أيديهم وأرجلهم وأسقط بالتوبة عن الذين تابوا من قبل أن يقدروا عليهم هذه الأحكام وهذا انما يكون في قطاع الطريق ، فأما أهل الذمة والمرتدون أذ أسلموا حقنوا دماءهم قبل القدرة عليهم وبعد القدرة عليهم ، فاذا ثبت هذا فاختلفوا في ترتيب الأحكام المذكورة في الآية في قطاع الطريق فمذهبنا أنهم إذا أشهراوا السلاح وأخافوا السبيل حتى صار الناس يفزعون من الاجتياز فيها خوفا منهم فقد صاروا محساريين بذلك وان لم يأخذوا شيئا ، فيجب على الامام طلبهم لأنهم اذا تركوا أفسىدوا بأخذ الأموال والقتل فإن هربوا تتبعهم الى أن يخرجوا من بلاد الاسلام ، وان أدركهم عزرهم بما أداه اجتهاده اليه ويحبسهم • قال أبو العباس : والأولى أن يحبسهم في غير بلدهم لتلحقهم الوحشة ، فان أخذُوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم ولم يصلبهم ، وإن قتلوا وأخذوا المال فتلهم وصلبهم ، وأن فعلوا شيئا من ذلك وهربوا اتبعهم الامام ، فان ظفر بهم أقام عليهم من الحدود ما وجب عليهم وأن لم يظفر بهم اتبعهم حتى يخرجهم من بلاد الاسلام .

وحكى المسعودى أن أبا الطيب بن سلمة خرج قوالا آخر أنهم الذا أخذوا المال وقتلوا فانهم يقطعون لأخذ المال ثم يقتلون للقتل ثم يصلبون للجميع بين ذلك • والمشهور هو الأول وبه قال ابن عباس وقتادة وأبو مجلز

⁽١) الآية ٣٤ من المائدة .

وحماد والليث وأحمد واسحاق، وقال أبو حنيفة: اذا أخافوا السبيل وجب عليهم التعزير كما قلنا إذا قتاوا وأخذوا المال وجب عليهم القنسل: واذ أخذوا المال ولم يقتلوا قطعوا كما قلنا ، وان قتلوا وأخذوا المال فالامام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم ويصلبهم ويقطعهم أو يقطعهم ويصلبهم ويقتلهم والنفي عنده الحبس ، وقال مالك : إذا شهروا السلاح وأخافوا السيل فقد لزمتهم هذه الأحكام المذكورة في الآية الا أنها تختلف باختلاف أحوالهم فينظر الامام فيهم فمن كان منهم ذا رأى قتله ، ومن كان جلما أو الا رأى له قطعه ومن لم يكن ذا رأى ولا جلد حبسه ، وقال ابن المسيب والحسن ومجاهد : اناا شهروا السلاح وأخافوا السبيل فالامام فيهم بالخيسار بين أربعة أشياء بين أن يقتلهم أو يصلبهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم أو يحبسهم دليلنا أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي ساقه المصنف وعرجناه آتفا قال العمراني: ولا يقول أبن عباس هذا الا توفيقا وأن قاله تفسيرا للآية فهـ و ترجمان القرآن وأعرف بالتأويل ، ولأن العقوبات تختلف باختلاف الاجرام ولهذا اختلف في حد الزنا في الكر والثيب ، واختلف حد الزنا والقذف والشرب ، ولأن الله تعالى بدأ في الآية بالإغلظ فالأغلظ وهذا يدل على أنها على الترتيب كما أنه بدأ بالأغلظ فالأغلظ في كفارة الظهار لما كانت على الترتيب ــ ولما كانت كفارة اليمين على التخيير بدأ بالأخف فالأخف ا هـ ٠

قال الصنف رحه الله تعالى

فصل وان قتل ولم ياخذ المال انحتم قتله ولم يجز لولى الدم العفى عنه لما دوى ابن عباس رضى الله عنه قال: ﴿ نزل جبراً عليه السلام بالحد فيهم أن من قتل ولم يأخذ المال قتل الوالحد لا يكون الاحتما ولأن ما أوجب عقوبة في غير المحاربة تغلظت العقوبة فيه بالمحاربة كاخذ المال يفلظ بقطع الرجل و وان جرح جراحة توجب القود فهل يتحتم القود ؟ فيه قولان أحدهما: انه يتحتم لأن ما أوجب القود في غير المحاربة انحتم القود فيه في المحاربة كافتل والثاني: أنه لا يتحتم لأنه تغليظ لا يتبعض في النفس فلم يجب فيما دون النفس كالكفارة و المحاربة النفس فلم يجب فيما دون النفس كالكفارة و المحاربة النفس علم يجب فيما دون النفس كالكفارة و المحاربة النفس علم المحاربة المحاربة النفس قلم المحاربة كالقتل والثاني النفس علم المحاربة كالقتل والثاني النفس قلم المحاربة كالقتل والنفس قلم المحاربة كالقتل والنفس قلم المحاربة كالقتل والثاني النفس قلم المحاربة كالقتل والنفس كالكفارة والمحاربة كالقتل والنفس كالكفارة والمحاربة كالقتل والنفس كالكفارة و المحاربة كالقتل والمحاربة كالقتل والنفس كالكفارة و المحاربة كالقتل والمحاربة كالمحاربة والمحاربة كالمحاربة كالقتل والمحاربة كالمحاربة كالقتل والمحاربة كالمحاربة ك

صـــل وان قتل واخد المال قتل وصلب ومن الصحابنا من قال:

يصلب حيا ويمنع الطعام والشراب حتى يعوت ، وحكى أبو المباس أبن القاص في التشخيص عن التسافعي ، رضى آنه عنه قال اليصلب ثلاثا قبل القتسل ولا يعرف هذا للسافعي ، والعليل على أنه يصلب بعد القتل قوله صلى أنه عليه وسلم : ((أذا قتلتم فأحسنوا القتلة)) وأن كأن الزمان بردا أو معتدلا صلب بعد القتل ثلاثا ، وأن كأن الحر شديدا وخيف عليه التغير قبل الثلاث منط وغسل وكفن وصلى عليه ، وقال أبو على أبن أبى هريرة رجهه أله : مسلب الى أن يسيل صديده وهذا خطأ لأن في ذلك تعطيل أحكام الموتى من الفسل والتكفين والصلاة والدفن ، وأن مأت فهل يصلب لا فيه وجهان أحدهما : وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفرايني رحهه الله أنه لا يصلب لأن الصلب تابع للقتل وصفة له ، وقد سقط القتل فسقط الصلب ، والثياني وهو قول أسيخنا القاضى أبى الطبرى رحمه الله أنه يصلب لانهما حقان فاذا تعذر احدهما لم يسقط الآخر .

فصمسل وان وجب عليه الحد ولم يقع في يد الامام طلب الى ان يقع فيقام عليه الحد لقوله عز وجل: « أو ينفوا من الأرض » وقد روينا عن أين عباس أنه قال: « ونفيهم أذا هربوا أن يطلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الحدود » .

الشرح قوله تعالى: «أو ينفوا من الأرض » هـذا جزء من قوله تعالى: « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى في الحياة الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم • الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » •

وقد اختلف العلماء في سبب نزول هذه الآية فمن قائل أنها نزات بسبب قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فنقضوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا في الأرض وقوله بأنها نزلت في المشركين فمن أخذ منهم قبل القدرة عليه لم يمنعه ذلك أن يقام عليه العد الذي أصابه وهو قول ابن عباس وعكرمة والحسن ، وقول بأنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد وهو قول مالك والشافعي وأبى ثور وأصحاب الرأى ، وقال الواحدي من أصحابنا في أسسباب النزول: أخبرنا نصر بن عبيد الله المخلدي حدثنا أبو عمرو بن نجيد أخبرنا

مسلم حدثنا عبد الرحمن بن حماد حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « أن رهطا من عكل وعرينة أبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف فاستوخمنا المدينة فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشربوا من ألبايها وأبوالها فلما صحوا وكانوا بناحية الحرة قتلوا راعى رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الذود فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل الله صلى الله عليه وسلم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل عنهم فتركوا في الحرة حتى مانوا على حالهم • وقال قتادة : ذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم اوقرأ : انما جزاء الذين الآية » • رواه مسلم •

اما اللغات فالنفى التنحية وهو من باب ضرب ونصر تفاه ينفيه وينفوه فنفا هو وانتفى فهو يلزم ويتعدى والمعنى فى الآية الطرد والابعاد أو الحسن •

الها الأحكام فحكم قطاع الطريق اذا أخذوا المال وقتلوا أو أخذوا المال ولم يقتلوا أو قتلوا ولم يأخذوا المال من المصر أو البلد حكمهم اذا فعلوا ذلك في الصحراء وبه قال الأوزاعي والليث وأبو ثور وآبو يوسف وقال مالك: قطاع الطريق الذين تنعلق بهم هذه الأحكام هو أن يفعلوا ذلك على ثلاثة أميال من المصر فصاعدا فان فعلوا ذلك على أقل من ثلاثة أميال أو كانوا في المصر لم تتعلق بهم هذه الأحكام وقال أبو حنيفة : لا تتعلق بهم هذه الأحكام وقال أبو حنيفة : لا تتعلق بهم هذه الأحكام ولا كانوا في مصر أو قرية أو بين قريتين متقاربتين فلا تتعلق بهم هذه الأحكام و دليلنا قوله تعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله » (١) الآية ولم يفرق بين أن يكون في الصحراء أو في المصر وهو موضع الخوف فيلأن يجب عليهم اذا فعلوا ذلك في المصر وهو موضع الخوف

قانما تتعلق بهم هذه الأحكام في المصر الذا كان قوم

اذا ثبت هنا

⁽١) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

عددهم يسير في قرية فاجتمع قوم من قطاع الطريق وشهروا السلاح وغلبوا أهل القرية ولم يتمكنوا من دفعهم ، فأخذوا منهم المال وقتلوا أو فعلوا أحدهما ، وكذلك اذا غلبوا على طريق من المصر ، فأما اذا الستطاع أهل القرية منعهم قلم يمنعوهم فلا تتعلق بهم هذه الأحكام ، قال المسعودي : والا اجلمع عدد يسير في المواضع المتقطعة فأخذوا المال وقتلوا أو خرج الواحد والاتنان والثلاثة على آخر القافلة واستلبوا منهم شيئا أو اعترضوهم بغير سلاح لم يكن حكمهم حكم قطاع الطريق لأنهم غير ممتنعين والا قاهرين لمن يقصدونه فهم كالمختلسين ، قال الققال : والمكابرون في الليل و وهو أن يهجم جماعة بالليل على بيت رجل بالمصابيح ويخوفونه بالقتل ان صاح أو استفاث حكمهم حكم قطاع الطريق ، وقال سائر أصحابنا ليسوا أو استفاث حكمهم حكم قطاع الطريق ، وقال سائر أصحابنا ليسوا مقادة المربون ، بل يبادرون مخافة أن يتشاعر الناس بهم وان خرج قطاع الطريق بالمصى والحجارة فهم محاربون ، وقال أبو حنيفة : ليسوا بمحاربين ، دليلنا أن العصى والحجارة من جملة السلاح الذي يأتي على النفس فأشبه الحديد ،

فرح ولا يتعلق حكم قطع الطريق بأخذ المال الا ادا كان الماخر د نصابا ، فأما بدون النصاب فلا يتعلق به حكم قطع الطريق ، وخرج أبو على بن خيران قولا آخر أنه لا يعتبر فيه النصاب كما لا يعتبر التكافؤ في القتل في المحاربة في أحد القولين ، والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم : « القطع في ربع دينار » ولم يفرق بين السرقة وبين قطع الطريق ، ولأنا لو لم نعتبر النصاب في قطع الطريق الأوجبنا تغليظين قطع الرجل وسقوط اعتبار النصاب ، وهناا لا سبيل اليه ، ويعتبر فيه الحرز ، فأن أخذ المال من غير حرز بأن أخذ مالا مضيعا لم يتعلق به حكم قاطع الطريق ولكن لا يعتبر أن يأخذ المال فيه على وجه الاستخفاء ، بل اذا أخذ النصاب من حرز مثله بالقهر والغلبة مع استشهار السلاح واخافة السبيل يتعلق به حكم قاطع الطريق لأنه لا يمكن الاحتراز منه فوجب عليه القطع كالسارق ، حكم قاطع الطريق لأنه لا يمكن الاحتراز منه فوجب عليه القطع كالسارق ، قال المسعودي : وسواء أخذ النصاب من مالك واحد أبو ملاك ، قاما في السرقة فاذا سرق ربع دينار من مالكين _ فان كان من حرز واحد _ قطع ،

وان كان من حرزين الم يقطع ، وسواء كان ربع الدينار الذي في الحرزين ملك واحد أو ملك جماعة فانه لا يوجب القطع • ولو أخذ في قطع الطريق ثلث دينار وكان معه ردء وأخذ سدس دينار قطع الذي أخذ الثلث من دون الذي أخذ السدس • وإذا قطع قاطع الطريق على الواحد أو الجماعة تعلق به حكم قطع الطريق إذا كان قاهم •

قال الصنف رحه الله تعالى

فصل ولا يجب ما ذكرناه من الحد الاعلى من باشر القتل أو أخذ المال فاما من حضر ردءا لهم أو عينا فلا يلزمه الحد لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يحل دم أمرىء مسلم الا باحدى ثلاث: كفر بعد أيمان ، وزنا بعد أحصان ، أو قتل نفس بغير حق » ويعزد لأنه أعان على معصية فعزر وأن قتل بعضهم وأخذ بعضهم المال وجب على من قتل القتل وعلى من أخذ المال القطع لأن كل واحد منهم انفرد بسبب حد فاختص بحده .

فصل اذا قطع قطع الطريق البد اليسرى من رجل واخذ المال قدم قطع القصاص سواء تقدم على أخذ المال أو تأخر ، لأن حق الآدمي آكد ، فاذا اندمل موضع القصاص قطع البد اليمنى والرجل اليسرى لاخذ المال ، ولا يوالى بينهما لانهما عقوبتان مختلفتان فلا تجوز الموالاة بينهما ، وأن قطع البد اليمنى والرجل اليسرى وأخذ المال وقلنا : أن القصاص بتحتم نظرت افان تقدم أخذ المال سقط القطع الواجب بسببه لانه يجب تقديم القصاص عليه لتأكد حق الآدمى ، وأذا قطع للآدمى زال ما تعلق الوجوب به لاخذ المال فسقط وأن تقدمت الجناية لم يسقط الحد لأخذ المال فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى لانه استحق بالجناية فيصير كامن أخذ المال وليس له يد يمنى ولا رجل يسرى فتعلق بالبد اليسرى والرجل اليمنى .

الشرح الحديث مضى تخريجه في الجنايات •

اما اللغات فقوله (ردءا) أى معينا وناصرا يشد عضده وردأته وأردأته على عدوه أعنته وترادأوا تعاونوا ونقول: ترادأوا ولا تدارأوا وفي التنزيل «ردءا يصدقني» .

الما الأحكام فانه لا يجب حد القطع الا على من باشر أخذ المال والقتل أما من حضر فكثر وهيب وكان ردءا لهم أو طليعة فلا يجب عليه قتل ولا قطع ، وإنما يعزر ويحبس ، وقال أبو حنيفة : يجب على المكثر والمهيب وهو الردء ما يجب على من أعانه من القطع والقتل ، دليلنا توله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان وإذنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس » وهذا لم يفعل أحد هذه الأشياء الثلاثة فلم يجز قتله ، ولأنه حد يجب بارتكابه المعصية فلم يجب على المعين كما أبو شد رجل امرأة الآخر حتى زنى بها ، وان كان في قطاع على الطريق ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليها والا على من كان ردءا لها ، دليلنا أن من لزمه الحد في السرقة لزمه حكم قطاع الطريق في قطع الطريق كالرجل ، وان كان أبو حنيفة : لا يجب عليها والا على من كان ردءا لها ، دليلنا أن من لزمه قطاع الطريق جماعة وأخذوا المال اعتبر أن يكون قدر ما أخذ كل واحد منهم يبلغ نصابا فان كان فيهم صبى فانه يجب على شريكه في القتل ؟ فيه قولان بناء على القولين في عمد الصبى هل هو، عمد أو خطأ ؟

فحرع والما أخذ المحارب المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع ورجله اليسرى من مفصل القدم لقوله تعالى: «أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » وهو اقول ابن عباس والا مخالف له ، ولأن المحارب يساوى السارق فى أخذ المال على وجه لا يمكنه الاحتراز منه فساواه فى قطع اليد وزاد عليه فى شهر السلاح واخافة السبيل فغلظ عليه بقطع الرجل و واذا قطعت يده اليمنى فانها تحسم بالنار ثم تقطع رجله اليسرى وتحسم بالنار فى مكان واحد لأنهما حد واحد الم يكن له الا احداهما قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى وقد فقد ما يتعلق به القطع ابتداء فانتقل الى ما بعدهما كما لو سرق والا يمين له و فان أخذ المال وليس له الا كف عده اليمنى وقدم رجله اليسرى أو ليس على أحدهما أنملة من الأصابع هل يقطعان أو ينتقل الى اليد اليسرى والرجل اليمنى ؟ فيه وجهان كما قلنا فيه اذا سرق وليس له الا كف البد اليسرى والرجل اليمنى ؟ فيه وجهان كما قلنا فيه اذا سرق وليس له الا كف البد اليسنى الا أنملة عليها •

وان قتل المحارب ولم يأخذ المال وجب قتله قودًا لولي المقتول ، ويتحتم قتله للحق الله تعالى فلا يجوز للامام تركه ، فوجوب القتل عندنا لحق الآدمي والختامه حق لله تعالى • وقال بعضهم : لا يتحتم القتل بل أن شاء الولى قتل وأن شاء عما عنه كالقتل في غير المحاربة • دايلنا قوله تعالى : « أنما جزاء الدِّين يحاربون الله ورسوله » الآية فعين القتل فمن قال : الله على التخيير أخالف ظاهر الآية ، ولأن الله تعالى ذكر القتل ها هنا وأطلقه ولم يضفه الى ولى القتيل فلو كان ذلك الى اختيار ولى القتيال لأضافه اليه كما أضاف القتل اليه في غير المحاربة بقوله تعالى : « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا (١) » فعلم أن المخاطب بالقتل في المحاربة هم الأثمة دون الأواياء ، فروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال :: (نزل جبريل عليه السلام بالحد فيهم أن من قتل ولم يأخذ المال قتل) والحد لا يكون الاحتما والا مخالف له من الصحابة ولأن ما أوجب عقوبة المحاربة من لا يكافئه فهٰل يجب قتله به ؟ قولان مضى ذكرهما في الجنسايات! الصحيح الا يجب • هلنا نقل أصحابنا العلى اقيين • وقال أصلحابنا الخراسانيون : هل القُتْل في المحاربة حق للادمي أو حق لله تعالى ؟ فيـــه قولان أحدهما بأنه حق لله تعالى لا حق اللادمي فيه ، اذ لو كان حقا للادمي لسقط بعفوه • والثاني : أنه حق للادمي لأن القصاص في غير المحاربة حق للاهمى فلأن يكون له في المحاربة أولى ، الا أن انحتام القتل وجب تعليظاً عليه لقطع الطريق ولهدَّين القولين فوائد (منها) أذا قتل في المحاربة من لا يُكَافِئُه ــ فَانَ قَلْنَا : أَنَّهُ حَقَّ لَلَّهُ تَعَالَى ــ قَتْلُ بِهِ ، وَأَنْ قَلْنَا : أَنَّهُ حَقّ للادمي لم يقتل به (الثانية) إذا قتل المحارب جماعة _ فان قلنا : انه حق لله تعالى ـ قتل بجميعهم ولا شيء للأولياء ، لأن الحدود تتداخل . وأن قلنا : أن القتل حق للادمي قتل بأولهم ووجب للباقين الدية في ماله • (الثالثة) اذا عَمَا وَلَى الدُّمْ عَنِ القَاتِلِ لِـ فَانَ قُلْنًا : أنَّ القَتْلُ حَقَّ للهُ تَعَالَى لِـ كَانَ كمـــا لو لم يعف فيقتل ولا شيء لولي المقتول ، وان قلنا : انه حق للادمي سقط

⁽١) الآية ٣٣ من سأورة الاسراء .

بعفوه ما كان حقا له وهو قتله قصاصا ، ووجب له الدية فى ماله الا أن المحارب يقتل لله تعالى كما لو كان عليه قصاص وقتل ردة وعفا ولى القصاص بذلك فانه يقتل للردة .

فسرع وان قتل قاطع الطريق رجلا خطأ أو أخافه عمدا أو خطأ فانه لا يجب عليه القصاص بذلك قولا واحدا ، الأن هذه الجنايات لا يجب بها القصاص في غير المحاربة فلم يجب بها في المحاربة ، وان قطع يده من المفصل أو جرحه جراحة يثبت بها القصاص وجب عليه القصاص وهل يتحتم ؟ فيه قولان : أحدهما : يتحتم ، لأن ما أوجب العقوبة في غير المحاربة ينعظ في المحاربة يتحتم القود كالنفس ، والثاني : لا يتحتم لأن الله تعالى ذكر حدود المحاربة ، وهي القتل وقطع اليد والرجل من خلاف والصلب ، فدل على أن ذلك جميع حدود المحاربة ، فلو كان انحتام القصاص فيما دون النفس من حدود المحاربة لذكره كما ذكر غيره ، هذا نقل أصحابنا العراقين وقال الخراسانيون : ان كانت الجناية في المحاربة فيما دون النفس مما يجب حدا في غير المحاربة فانحتم القول فيها بالمحاربة كالموضحة وقطع كانت الجناية فيما دون النفس ، وان كانت الجناية فيما دون النفس لا تجب حدا في غير المحاربة كالموضحة وقطع كانت الجناية فيما دون النفس لا تجب حدا في غير المحاربة ؟ فيه وجهان ، لأن ذلك لا يجب حدا في الشرع ،

في على الحارب المال وقتل فقد ذكرنا أنه يقتل ويصلب ، وخرج أبو الطيب بن سلمة قولا آخر أنه تقطع يده ورجله ثم يقتل ثم يصلب ، وحكى ابن القاص في التلخيص عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال : يصلب قبل القتل ثلاثا ثم ينزل ويقتل ، ومن أصحابنا من قال : لا يقتل بل يصلب حيا حتى يموت جوعا وعطشا ، لأن الصلب يراد للزجر ولا ينزجر بصلبه بعد موته ، وقال أبو يوسف : يصاب حيا ثلاثا فان مات والا قتل وهو مصلوب والمذهب الأول وما حكاه ابن القاص لا يعرف للشافعى رحمه الله لأن كل معصية توجب عقوبة في غير المحاربة غلظت تلك العقوبة في المحاربة تغليظا واحدا كما قلنا فيه اذا أخذ المال ولم يقتل فانه تقطع يده ورجله ، فكذلك اذا أخذ المال وقتل فانه يغلط بالقتل والصلب ،

وهول آبى الطيب: انه يقطع ثم يقتل لا يصح لأن القتل يحصل به من النكال أكثر من القطع ، وقول من قال: يصلب حيا حتى يموت باطل أيضا ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وهذا حيوان وقال صلى الله عليه وسلم: « اذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » وقوله: ان الصلب يراد لزجره غير صحيح ، انما يراد لزجر غيره وذاك يحصل بصلبه بعد موته .

اذا ثبت هذا فانه يصلب بعد موته قال الشافعي رضي الله عنه: فانه يصلب على خشبة ثلاثة أيام ثم ينزل ويغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقامر المسلمين ، لأنه مسلم قتل بحق فهو كالمقتول في القصاص • قال الماسرجسي انما نص الشافعي رحمه الله على صلبه ثلاثة أيام في البلاد الباردة أو البلاد المعتدلة ، فأما في البلاد الحارة فانه اذا خيف تغيره قبل الثلاث فانه يحنط ليمكن غسله وتكفينه • وقال أبو على ابن أبي هريرة : يصلب حتى يسيل صديده ولا يحنظ أبدا: وليس بشيء لأن هـ ذا يؤدي الى ابطال وجوب غسله تكفينه ودفنه و هذا نقل أصحابنا العراقيين وقال الخراسانيون: يصلب ثلاثة وهل ينزل بعد الشلاث أن لم يسل صفديده ؟ فيه قوالان أحدهما : لا ينزل حتى يسيل لأن الصلب انما سمى صلبا لسيلان صلب المصلوب وهو الودك ، أفما لم يتغير الا يذوب صديده • والثاني : ينزل بعد الثلاث لئلا يتغير فيتأذى به الناس ، فاذا قلنا بهذا فخيف تغييره قبل الثلاث فهل ينزل، فيه وجهان أحدهما : لا ينزل لأن التنكيل لا يحصل بدون الثلاث: حتى لا يتغير على الصليب فاذا خيف ذلك قبل الثلاث أنزل • وان مات قبل أن يقتل فهل يجب صلبه بعد موته ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبق اسحق أحدهما وهو قول الشيخ أبي حامد : أنه لا يُصلب لأن الصلب صفة للقتل وتابع له وقد سقط القتل بالموت فسقط الصلب . والثاني وهو قول القاضي أبي الطيب: أنه يصلب بعد موته لأنهما حقان فاذا تعــذر أحدهما وجب

مسللة اذا لزمه قتل في المحاربة وقصاص فيما دون النفس في غير المحاربة فاذ عفا من وجب له القصاص فيما دون النفس في المحاربة

وقتل فى المحاربة فانه يقتص منه فيما دون النفس ، ويقتل فى غير المحاربة ، وقال أبو حنيفة : يدخل الجرح فى القتل ، دليلنا أنهما حقان مقصودان الآدميين فلم يتداخلا كما لو جنى فى غير المحاربة ، وان قطع الرجل اليسرى واليد اليمنى فى غير المحاربة وأخذ المال فى المحاربة ولم يقتل فمن قطعت يده ورجله بالخيار بين أن يعفو عنه وبين أن يقتص ، فان عفا عنه قطعت بده اليمنى ورجله اليسرى الأخذ المال فى المحاربة ، وان اختار القصاص قدم القصاص على القطع فى المحاربة سبواء تقدم أخذ المال أو الجناية المن حق الآدمى آكد ، فاذا اقتص منه لم يقطع للمحاربة حتى يبرأ من قطع القصاص الانهما حقان يجبان بسنتين مختلفتين ،

وان قطع اليد اليسرى والرجل اليمني من رجل في المحاربة وأخذ المال في المجاربة ولم يقتل ــ فان قلنا : ان القصاص فيما دون النفس لا يتحتم فى المحاربة وان عفا عن القصاص قطعت يده اليمي ورجله اليسرى الأخذ المال في المحاربة وان اختار القصاص _ أو قلنا : انه يتحتم _ قدم القطع في القصاص لليد اليسرى والرجل اليمني على القطع في المحاربة ، سسواء تقدمت الجناية أو أخذ المال ، لأن حق الآدمي آكد ولكن لا يقطع للمحاربة ، وان اختار القصاص قطعت يده اليمني ورجله اليسرى للقصاص وسقط القطع للمحاربة ، لأن العضو الذي تعلق به القطع قد فات ، فان قطع اليد اليمني والرجل اليسرى من رجل في المحاربة وأخذ المال في المحاربة ولم يقتل _ فان قلنا : أن القصاص فيما دون النفس الا يتحتم في المحاربة _ فهو كما لو قطعها في غير المحاربة ، وأخذ المال في المحاربة ، ولم يقتل _ فان قلنا: ان القصاص فيما دون النفس لا يتحتم في المحاربة ، فهو كما لو قطعها في غير المحاربة ، وقد مضى • وان قلنا يتحتم قطــع بده اليمنى ورجله اليسرى للقصاص وسقط القطع للمحاربة ، لأن القصاص حق آدس والقطع في المحاربة حق لله تعالى فقدم حق الآدمي عليه • هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن االصباغ م وذكر الشيخ أبو اسحاق هنا في المهذب أنه اذا قطع اليد اليمني والرجل اليسرى في المحاربة ، وأخذ المال ولم يقتل ــ وقلنا : يتحتم القصاص فيما دون النفس فى المحاربة ــ ظرت فان تقدم أخذ المال منقط قطع المحارية لما مضى ، وان تقدمت الجناية لم يسقط القطع المحاربة بل تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ، لأن اليه اليمنى والرجل اليسرى استحقا بالجناية قبل أخذ المال فيصير كمن أخذ المال في المحاربة وليس له يمين ولا رجل يسرى فتعلق قطع المحاربة في اليد اليسرى والرجل اليمنى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحصل وان تاب قاطع الطريق بعد القدرة عليه لم يسقط عنه شيء مما وجب عليه من حد المحاربة لقوله عز وجل: ((الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)) فشرط في العفو عنهم أن تكون التوبة قبل القدرة عليهم فدل على أنهم أذا تابوا بعد القدرة لم يسقط عنهم ، وأن تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما يختص بالمحاربة وهو انحتام القتل والصلب وقطع الرجل الآية ، وهل يسقط قطع اليد ؟ فيه وجهان أحدهما وهو قول أبى على أبن أبى هريرة أنه يسقط لانه قطع عضو وجب باخذ المال في المحاربة فسقط بالتوبة قبل القدرة كقطع الرجل (والثاني) وهدو قول أبى اسحق أنه لا يسقط لانه قطع يد لأخذ المال فلم يسقط بالتوبة قبل القدرة كقطع السرقة ،

قصصل فأما ألحد الذي لا يختص بالحاربة ينظر فيه ، فأن كان للآدمي وهو حد القذف لم يسقط بالتوبة لأنه حق الادمي فلم يسقط بالتوبة كالقصاص ، وأن كان لله عز وجل وهو حد الزنا واللواط والسرقة وشرب الخمر ، ففيه قولان (أحدهما) أنه لا يسقط بالتوبة لأنه حد لا يختص بالحاربة فلم يسقط بالتوبة كحد القذف (والثاني) أنه يسقط وهو الصحيح والدليل عليه قوله عز وجل في الزنا ؟ ((فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما أن ألله كان توابا رحيما أأ وقوله تعالى في السرقة : ((فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فأن الله يتوب عليه أن الله غفور رحيم)) وقوله صلى الله عليه وسلم : (التوبة تحب ما قبلها)) ولاته حد خالص لله تعالى فسقط بالتوبة كحد قاطع الطريق ، فإن قلنا : أنها تسقط نظرت فإن كانت وجبت في غير المحاربة لم تسقط بالتوبة حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق بتوبته لقوله تعالى : (فان تابا وأصلحا فاعرضوا عنهما)) ولقوله تعالى : (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه)) فعلق العفو بالتوبة والاصلاح ولانه قد يظهر وأصلح فإن الله يتوب عليه)) فعلق العفو بالتوبة والاصلاح في زمان يوثق فيه في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في في في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه في التوبة للتقية فلا يعلم صحتها حتى يقترن بها الاصلاح في زمان يوثق فيه أن

بتوبته ، وإن وجبت عليه الحدود في المحاربة سقطت باظهار التوبة والدخول في الطاعة ، لانه خارج من يد الامام ممتنع عليه ، فاذا اظهر التوبة لم تحمل توبته على التغية .

الشرح قد مضى في أول الباب قول مالك والشافعي بأن الآية « انما جزاء الدين يحاربون الله ورسوله » (١) الخ نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السببيل ويسعى في الأرض بالفساد وبه قال أيور اثور وأصحاب الرأى وابن المنذر قال أبو ثور: والدليل على أن هذه الآية نزلت في غير أَهُلَ الشركَ قُولُهُ تَعَالَى : « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » وقد أجمعوا على أن أهل الشرك اذا وقعوا في أيدينا فأسلموا أن دماءهم تحرم فدل ذلك على أن هذه الآية نزلت في أهل الاسلام وحكى ابن جرير أن بعض أهل العلم يرى أن هــــــذه الآية نسخت فعــــل النبي صلى الله عليه وسلم في العربيين فوقف الأمر على هذه الحدود ، وروى محمد بن سيرين قال : كان هذا قبل أن تنزل الحدود قال القرطبي : يعني حديث أنس ذكره أبو داأود ، وقال قوم منهم الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسالم بوفد عريسه نسخ اذ لا يجوز التمثيل بالمرتد . قال أبو الزياد : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله عز وجل في ذلك فأنزل تعالى : « انما جزاء الذبن بحاربون الله ورسواله ويسمعون في الأرض فسمادا » الآية أخرجه أبو داود فال الآية ليست بناسخة لذلك الفعل ، لا سيما وقد ثبت في صحيح مسلم وسنن النسائي وغيرهما قال: انما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين أولئك لأنهم سلموا أعين الرعاة فكان هذا قصاصا وهذه الآية في المحارب المؤلمن • قال القرطبي: وهذا قول حسن ، وهو معنى ما ذهب اليه مالك والشافعي ، ولذلك قال الله تعالى : « ألا الذين تأبوا من قبل أن تقدروا عليهم » ومعلوم أن الكفار لا تختلف أحكامهم في زوال العقوبة عنهم بالتوبة بعد القدرة كما تسقط قبل القدرة ، والمرائد يستحق القتل بنفس الردة _ دون المحاربة ــ ولا ينقى ولا تقطع يده ولا رجله ولا يخلى سبيله بل يقتل أن لم يسلم ،

⁽١) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

ولا يصلب أيضا و فدل على أن ما اشتمات عليه الآية ما عنى به المراتد و وقال تعالى فى حق الكفار: «قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قسل سلف » وقال فى المحاربين « ألا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » وهذا بين وعلى هذا فلا اشكال ولا لوم ولا عتاب اذ هو مقتضى الكتاب قال تعالى: « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » فمثلوا فمثل بهم و أما الآيتان الأخريان فقد مضى الكلام عليهما فى حد الزنى وفى حد السرقة ، وقال القسطلانى عن صاحب فتوح الغيب عما سبق امن الشخير بأنه غير ممكن لأن الجزاء على حسب الجناية ويزاد بزيادتها وينقص بنقصانها وقال تعالى: « وجزاء سيئة مسئة مثلها » فيعد أن يقال عند غلط الجناية يماقب بأخف الأنواع وعند خفتها بأغلظها وذلك أن المحاربة تنفاوت أنواعها فى أجزية متفاوتة فى معنى التشديد والغلظة فوقع الاستغناء بنك المقدمة عن بيان تقسيم الأجزية على أنواع الجناية نصا وهذا التقسيم برجع الى أصل عنده وهو أن الجملة اذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على البعش على البعض على البعض على البعش على البعض على البعش على البع

اما اللغات فان الصلب السيلان من الصديد والودك قال الشاعر جريمة ناهض في رأس نيق ترى لعظام ما جمعت صليبا

ثم أطلق على المقتول الذي يربط على خشبة حتى يسيل صليبه: صليب ومصاوب وسمى الفعل صلبا ، وأصل التوبة الرجوع والجب القطع وقيل لقطوع الذكر مجبوب مكذا أفاده ابن بطال الركبي .

أما الأحكام فانه إذا تاب قاطع الطريق نظرت _ فان تاب بعد قدرة الأمام عليه _ لم يسقط عنه شيء مما وجب عليه أمن حد المحاربة لقوله تعالى : « الأ الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » فشرط فى الغفران وفى سقوط أحكام المحاربة عنهم أن تكون التوبة قبل القدرة عليهم ، فدل على أنها اذا كانت بعد القدرة عليهم لم يؤثر ذلك ، ولأن المحارب أذا وقع فى قبضة الامام وجب عليه اقامة الحد عليه ، فاذا تاب فى هذه الحال فالظاهر أنه تاب للتقية من اقامة الحد عليه فلم

يسقط وأما اذا تاب قبل القدرة عليه فانه تسقط عنه الحدود التي يختص. وجوبها بالمحاربة قوالا واحدا وهبى قطع الرجل وانحتام القتل عليه والصلب لَعْبُولُهُ تَعَالَى : « اللَّا الذَّينَ تَابُوا مِن قَبِلِ أَنْ تُقَدِّرُوا عَلَيْهُمْ فَاعْلَمُوا أَنْ الله غفور رحيم » ولا تسقط حقوق الآدميين وهو حد القذف وضمان المال والقصاص بالتوبة بحال سنواء كان محاربا أو غير محارب ، وأما الحـــدود التي تجب لحق الله تعالى ولا يختص وجوبها بالمحاربة كحد الزنا واللواط وحد الحمر والسرقة فهل يسقط بالتوبة عن المحارب وغير المحارب ؟ فيـــه قوالان (أحدهما) لا يسقط بالتوبة وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » ولم يفرق بين أن يتوب وبين ألا يتوب وكذلك السمارق وشارب الخمر لأن همذه حدود لا تختص بالمحاربة فلم تسقط بالتوبة كحد القذف (والثاني) تسقط بالتوبة لقوله تعالى : « اللا الذين تابوا » الآية فأخبر أن المحارب اذا تاب قبسل القدرة عليه غفر له جميع ما كان منه ، وقال تعالى : « والسارق والسارقة فالتمطعوا أيديهما ــ الى قوله ــ فمن تاب من بعــد ظلمه وأصلح فان الله بتوب عليه ان الله غفور رحيم » فأخبر بأنه يغفر له اذا تناب وأصلح ، وقال في الزنا : ﴿ فَانْ تَابًا وَأَصْلُحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا ﴾ الآية ، وفي الحديث ﴿ النَّوْبَةُ ا تجب ما قبلها) وقد مضى في غير موضع ، وقد ثبت أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « انى أصبت حدا فأقمه على فقال : أليس توضأت فصليت ؟ فقال : بلي فقال « لا حد عليك » والظاهر أنه انما سقط عنــه الحد بصلاح العمل ، ولأنه حد خالص لله تعالى فسقط بالتوبة كالحد الذي يختص بالمحاربة • فان قلنا بهذا فان كانت هذه الحدود وجبب عليه في حال المحاربة سقطت عنه بالتوبة ولا يشترط عليه في سقوط الحد مع التوبة اصلاح العمل ، والفرق بينهما أن المحارب مظهر للمعاصى ، فاذا تاب فالظاهر من حاله أنه تاب تقية ، فلم يحكم بصحة توزيته حتى يقترن بها اصلاح العمل ، ويشترط اصلاحه للعمل مدة تؤثر بتوبته فيها ، والما قطع اليد لأخذ المال في المحاربة فاختلف أصحابنا فيه فقيال أبو اسحق: لا يختص بالمحاربة لأنه يجب لأخذ نصاب فهو كالقطع في السرقة ، وقال -أبو على ابن أبي هريرة وأبو على الطبرى يختص بالمحاربة لقوله تعالى :

«انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » الآية • فعلق قطع اليد والرجل معا بالمحاربة قدل على أنهما يختصان معا بالمحاربة ولأنه يجب لأخذ المال مجاهدة والقطع في السرقة يجب لأخذ المال من حرزه على وجه الاستخفاء فكانا مختلفين ، فعلى قول أبي اسحاق اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه هل يسقط عنه قطع اليد ؟ على القولين ، وعلى قول أبي على يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه قوالا واحدا • هذا قول أصحابنا العراقيين ، وقال المسعودي : اذا تاب قاطع الطريق قبل الظفر به فالصحيح أن ما كان حقبا المستعلم وتحوه فانه يسقط ، وما كان حقبا للآدمي كانحتام القصاص لا يسقط ، وقبل : يسقط القصاص أيضا وليس بشيء •

وان تاب بعد الظفر به فقيه قولان: (أحدهما) حكمه حكم ما لو مات قبل الظفر به أو بعد قبل الظفر به أو بعد الظفر به كسفوط قطع السرقة الواجب بالاقرار وعكسه القصاص (والثاني) لا يسقط لقوله تعالى: « الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » قال: وعلى هذا خرج أصحابنا وجهين في حد ألزنا والشرب هل يسقط بالتوبة ؟ والله تعالى أعلى -

شدة العقياب

شرع الله تعالى الحدود فراعى فيها شدة العقاب ، فقطع اليد فى السرقة عقوبة غليظة تقشعر لها القلوب ، وقد اتخذ مرضى القلوب والعقول من غلظتها سبيلا لردها ، ورجم الزانى أغلظ عقوبة انسانية ، وكذلك القشل والتصليب في حد قطع الظريق ، والقتل فى الردة ، وادا انتقلنا الى الجلد نجده فى ذاته شديدا ، وقد توقع النص القرآنى أن تئار الراقة ودواعيها فى الذين يشاهدون العقاب ولذا قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ،

ولماذا كانت عقوبات الحدود شديدة لا تقبل الهوادة ، خصوصا أنها

مقدرة تقديرا لا يقبل النقص ولا الزيادة الا اذا صحبت ذلك جريمة أخرى.

وقد ذكر القرآن في بعض الحدود حكمة ذلك ، وهو المنع والزجر فهى زاجرة للمرتكب ومانعة لغيره ، وقد ذكر سبحانه الحكمة في الخلط العقوبات مظهرا ، فقال تعالى : (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم) والنكال معناه المنع ، فكانت العقوبة منعا للغير من الارتكاب وقد جاء في مفردات الراغب الأصفهائي في تفسير معنى كلمة نكال : (يقال : نكل عن الشيء ضعف وعجز ، ونكلته قيدته ، والنكل قيد الدائة ، وحديدة اللجام لكونهما مانعين ، والجمع الأنكال قال تعالى : (أن لدينا أنكالا وجحيما) ونكلب به اذا فعلت ما ينكل به غيره أي يمنع غيره من أن يفعل فعله قال تعالى : (فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها) وقال سبحانه (جزاء بما كسبا نكالا من الله) •

وان التحليل القوى يفيد أن معنى قوله تعالى: (جزاء بما كسبا نكالا من الله) أن هذا العقاب فيه جزاء كفاء للجريمة ، وفيه منع لغير المرتكب عن أن يرتكب ولنقف قليلا فى شرح هذين المعنيين ، وانهما لمتحققان فى كل حد من حدود الله تعالى التى أقامها منعا للفساد ، وجاء التقدير بنص قرآنى نازل من عند الله أو بحديث نبوى بوحى من الله (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى علمه شديد القوى دو مرة فاستوى) •

وان المنع عن الرتكاب مثل هذه الجريمة بتلك العقوبة الشديدة أو بعبارة عامة المنع من ارتكاب جرائم الحدود بعقوباتها القوية متحقق فى الحدود جميعا .

ان هذه الجرائم الخطيرة تفسد المجتمع ، فالسرقة فيها ضياع للمال ، وهو عصب النظام الاجتماعي وقيها ضياع مصلحة قرر الاسلام حفظها ، واعتبرها أصلا من أصول الشرع ، والردة فيها اعتداء على الدين الذي هو قوام الحياة الانسانية وبه يتحقق المعنى الانساني الكامل ، والزنا فيسه اعتداء على النسل وترك أمر الزناة فرطا يؤدي الى اضعاف النسل عددا وسلامة وخلفا وائتلافا مع الجماعة ،

وترك الناس يفسندون عقولهم بالخمر يؤدى الى اضعاف قوى الأنساج في الأنساج في الأمة ، ويجمل طائفة منها كلا على غيرها ، ومصدر ايذاء لها واعتداء على الجماعة فيها .

أما قطع الطريق فانه خراوج على كل نظام ، واستباحة للحرمات ، وتوهين بشأن الدولة ، وبذلك يكون الآمنون تحت سيطرة المفسدين ، فيفسد كل نظام وتضطرب الأمور ، وتنحل الوحدة الجامعة .

فكان لابد من حماية المجتمع من كل هذه الشرور موضع تلك العقوية الزاجرة للمرتكبين، والمانعة من اثم الآثمين •

وكلما اشتاد العقاب قوى المنع ، فاذا رأى الذين عسدهم استعداد السرقة يدا مقطوعة ترددوا فى ارتكاب الجريمة ، وأرهبهم العقاب ، وجانبهم الارتكاب ويؤدى التردد الى الامتناع المطلق ، ومن رأى زانيا يجلد والناس شهود وحلقة العقاب قائمة الابد أن يخشى وقوعه تحت طائلة هذا العقاب العتيد ، المحضر المهيا له ولأمثاله ، فلا يكون منه الفعدل اذا كان ممن ارتكنت نفسه فى الجرائم فلا منجاة له منها ،

وكذلك أولئك الزنادقة الذين يتخذون الأديان هزاوا ولعب اذا رأوا زنديقا يؤخذ من ناصيته ، ويزج به فى غيابات السجون أو يتوب توبة تنقذه ، فانهم يترددون فى الاسترسال فى طريقتهم للعبث بالأديان والسعى بين الناس بالضلال والإضلال ، ولقد ذكرنا أن الفقهاء أجمعوا على أن الزنادقة الذين اشتهروا بالزندقة بوافساد عقائد الناس لا يستتابون حتى لا يمكنوا من فرصة الافساد •

جرائم العدود ثلاثة اقسام

(القسم الأول) علنى فيه تحد للنظام وانتقاض عليه والذلك سموا محاربين لله ولرسوله ، أى للنظام الذى قرره الشرع والاسلام في القرآن الكريم وفي الحديث النبوى الشريف .

هؤالاء الذين يتحدون النظام المام يجب أن يؤخذوا من نواصيهم اليحملوا حملا على النظام ، وكل تهاون معهم افساد لقانون الرحمة ، لأن الرحمة الأسلامية كما نوهنا عنها فى مقدمة أبحاثنا هى الرحمة بالمجموع ، لا الرحمة بالآحاد ، فإن ما يسمى رحمة بالنسبة للآثمين المفسدين هو القسوة على الجماعة ، ورحمة الكثرة من الجماعات أولى بالاعتبار ، وهى الجديرة بأن ترحم ، ولذاك قال النبي صلى الله عليه وسلم (من لا يرحم الا يرحم) رواه أحمد والشيخان وأبى داود والترمذي عن أبى هريرة والبخارى ومسلم عن جرير بن عبد الله البجلى .

وان منع هؤلاء من ارتكاب جرائمهم القاسية هو الحكمة وهو الرحمة العامة ولو كان المنع بارتكاب أشد العقاب .

(واالقسم الثانى) علنى وليس قيه تحد للنظام ولكن فيه افساد للمظهر العام للمجتمع الاسلامى ، وفى ظهوره افساد للدين والأخلاق ، فأولئك الذين يقذفون المحصنات ويحرضون على الفسق ويعملون على أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا ، وقد شرحنا ذلك عند الكلام فى حد القذف والنصوص الواردة فيه ، وان منعهم تطهير للمجتمع من عناصر الشر ، ووضع حجزات مانعة من أن يسترسلوا فى شرهم : ويهيموا فى غيهم ، وذلك المنع لا يكون الا بحد القذف الزاجر المانع ، الذى هو نكال مانع للفساد والافساد والتعدى على سمعة المحصنات المؤمنات العافلات ،

ومثل هذا شرب المسكر ، والسير فى الطرقات تنبعث من فم الشارب مع رائحة الخمر ألفاظ تخدش الحياء والأخلاق ، وتجرح الصدور ، وتجرح الأذان بالألفاظ الجارحة .

(والقسم الثالث) من جرائم الحدود ، جرائم تقع فى سر ، ولا تقع فى على على فالسرقة لا تقع الله فى الخفاء والزنا لا يكون الا فى كن من الظلام وان ضبط المرتكبين لهذه الأنواع من الجرائم ليس أمرا هينا لينا ، بل انهاليس من السهل كشفها ومعرفتها ، وان جرائم السرقات التى تكشف الا تعد

شيئًا مذكورا بجوار الجرائم التي تقع ، ومثل ذلك الزنا ، فان ما يعرف منه بالاقرار أو البينة لا يعد الا قليلا ضئيلا جدا بالنسبة لما يرتك منه وراء الأستار وفي الظلمات .

ومن المقرر تفسيا واجتماعيا بالاستقراء والتتبع أن الجرائم التي تخفي اذا ظهرت وجب تشديد العقاب لها ، لأن الذي يضبط فيها يكون قد ارتكب الكثير منها ، فيكون العقاب كفاء لما ارتكب في الظلام ، وليس كفاء لما ضبط به ، لأن ما ضبط به قليل بالنسبة لما ارتكب ، وتصوروا أن زانيا يزني فيراه أربعة عيانا ، آليس هذا دليلا على أنه أكثر من الارتكاب ، حتى وصل الى التبجح به ، والانتقال من طبيعته السرية الى حيث الكشف والاعلان وبذلك يكون العقاب على الاستمرار على غيه ، وعلنيته فسادا وانه للذي ارتكبه كثير بالنسبة لما ينزل به من عقاب ،

ولقد قرر العلماء أن الجرائم الخفية لتشديد العقاب فيها قائدة تفسية فانه كلما كان العقاب شديدا كان الاضطراب النفسى عند الارتكاب أشد و اذ يستحضر المرتكب أو الذي بصدد الارتكاب في نفسه صدورة العقاب فيتردد في الارتكاب ، وقد يرتكب مع فيتجو ، وتنجو فريسته ، وقد يرتكب مع هذا الاضطراب فيسهل ضبطه و

وقد تكون صورة العقاب دافعة له لأن يحاول النجاة فيرتكب جريمة أخرى فيضبط بالجريمتين ، وكم جرائم تقع في سبيل تلك الجرائم الخفية ، فالزانى يقتل زوج المزنى بها ، أو يقتل الخاها أو جيرانها في سبيل بقاء جريمته في طي الكتمان أو في سبيل تحقيقها ، فاذا شدد العقاب خاف من ويلاته ، واضطرب عند ارتكابه ، أو ارتكب جرائم أخرى لتسهيل الارتكاب أو الزالة ما يكون في سبيله من معوقات ،

وقد ذكر النص الكريم في آية حد السرقة سبين المتشديد في عقوية السرقة وهما: أن العقوبة جزاء ، وثانيهما: أنها نكال ، وقد فصلنا المعنى النكال ، وبقى أن نشير اشارة موجزة موضحة لمعنى الجزاء ، وإن كنا قد تعرضنا له من قبل في بيان الغايات من الحدود ، والشمرات التي تترتب عليها المعرضنا له من قبل في بيان الغايات من الحدود ، والشمرات التي تترتب عليها المعرضنا له من قبل في بيان الغايات من الحدود ، والشمرات التي تترتب عليها المعرضة المعرضة المعرضة المعرضة التي تترتب عليها المعرضة المعرضة

ان الجزاء معناه أن العقوبة مكافئة للجريمة ، وأنها مساوية لها ، وأنها تلاقية مع آثارها ، وان لم تكن متلاقية مع ذاتها ، ومتساوية في الكم اومع كل سبب من أسباب العقوبة ، فالعقوبة ليست متساوية في ذات الشيء المسروق ، والا متساوية في كل الأحوال مع الأضرار التي تنزل بالمسروق ، ولكنها مساوية للآثار المترتبة على الجريمة ، وقد أشرنا الى آثار السرقة من ذعر عام يجعل الناس يكثرون من الحراس والمغالق ، ومع ذاك ينامون غير مطمئنين في سربهم ودورهم ، بل هم في فزع دائم وبلبال مستمر ، وان ظهور لص قوى جرىء في منطقة يجعل أهلها غير مطمئنين على مزارعهم ومواشيهم وأولادهم ، فهم يتوقعون كل شيء ، يتوقعون ضياع الأموال ، وخطف الأولاد ، فاذا قطعت يد ذلك المفزع فهي جزاء لما ارتكب ،

وكذلك الأمر في الزنا اذا نقشى في جماعة انهار فيها كل قائم ، واندم كل مقوم من مقومات الأخلاق ، وما فشت هذه الجريمة في أمة الاكتب الله عليها الفناء في كيانها ، والضياع في أسرها والانحلال في أخلاقها ، وصارت قوما بورا ، ولذلك أنه ورد في بعض الآثار انه ما فشى الزنا في قوم الاضرب الله عليهم الهدوان والذل ، وأى ذل أقوى من ذلك الانحلال القومى ، وأن يصير كل امرىء عبدا لأهوائه وشهواته ، ولقد رأينا دوالا تدلدك صرح قوميتها الشديوع تلك الجريمة فيها اذ جعلتهم كالقردة والخنازير ،

ويتبع الزنا القذف والشرب ، فالأول يسهل الفاحشة ، والثاني مع أنه يذهب بالقوة يسهل كل جريمة .

وأما جريمة الحرابة فكل عقوبة لها دونها ، والذين يذهب بهم فرط شفقتهم على الآثمين الى استكثار الصلب ، عليهم أن يفكروا فى الذين ذهبو فرائس لهذه الجريمة من الأبرياء ، وعليهم أن يعطفوا على الرآء بدل أن يشفقوا على الآثمين ويعلموا أن حماية الآثمين تشجع على الاثم ، والعطف على الأبرياء فيه قطع لدابر الآثام والجرائم .

وهناك مقصد أسمى من كل ما سبق ، هو حماية الفضيلة الانسانية والأخلاق ، ان الاسلام ككل الأديان جاء لا يجاد مجتمع فاضل تختفي فيه الرذائل ، وتظهر فيه الفضائل ، ولا يمكن أن تختفي الرذائل الا أذا كان ثمة زواجر اجتماعية تحمى المجتمع وتنقى جوهره الطاهر من الماتم .

ان الابسلام لم يكن ديما نظريا يتجه الى الناحية السلبية ، بل هو دين وعمل وتنظيم ، يتجه إلى الناحية الايجابية فى كل شيء فلا يكتفى المؤمن فى الاسلام بأن يقول انى لا أفعل الشر وأسعى الى الخير وحسبى ذلك ، بل أن تقول للمؤمن تجنب الشر وافعل الخير وأضع الشرور من أن تعم المجتمع وتعلقو على سطحه ، والا كنت مسئوالا عن غيرك ان لم تمنعه من الوقوع فى الآثام ، وحث الآحاد على التواصى على الحق والصبر ، وأقام الدولة لتردع العاصى بقوة السلطان بوقد ورد فى الأثر عن عثمان رضى الله عنبه (يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) فليس القرآن هو الذي يمنع نفوس الأشراد من غوايتهم ، ولكنه يهدى الضال ويرشد السائر ، قال تعالى (فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ، ومن ضل فانما يضل عليها) ولهذا المعنى العملى فى فضيلة الاسلام كانت لها في أحكامه حمايتان :

(احداهما) دنيوية باقامة الحدود وسن العقوبات التعزيرية لمن ينحرف عن الجادة والسبيل المستقيم ، وتلك هي حدود الله ، وكانت شدتها على مقدار شدة المنتهك لحمى الفضائل ، فمن هتك الأمراض وكشف ستره وظهر أمره كان عقابه بمقدار ذلك الظهور ، ويمقدار قوة الرذيلة في نفسه واحاطتها بقلبه ، ومن استتر فهو في ستر الله في الدنيا .

والحماية الثانية: هي العقوبة الأخروية ، وكل امرىء بما كسب رهين ، والله بكل شيء عليم ، فان نجا من العقاب في الدنيا الاستطاعته الفرار منه ناله عقاب الآخرة .

وان الذين يهولون من شأن عقومات الحدود هم الذين يسهلون هــــذه الجرائم لأنهم يعتبرون ذلك من الحرية الشخصية ، واذا سهل الزنا ســهل القذف به ٠

واذا كانت الجريمة تسير مرفوعة الرآس فان القذف يكون أمرا هينا سائها مقبولا ، ألم تر الصحف الماجنة تذكر العلاقات غير المشروعة بين الرجل والمرأة على أنها أهر ليس فيه نكر ، بل أحيانا على أنه أمر مستحسن ، وألم تر الى الصحف تذكر شرب الخمر على أنه لا جريمة فيه ، وهى أم الخبائث ، وما من شر الا سهلت ارتكابه ، وهكذا صار الناس وراء شهواتهم ، فاستصعبوا العقاب الزاجر ، واستباحوا في سجالسهم وآنديتهم تذاكر الفجور حتى لقد وجدنا تلك الصحف تستكثر على الدولة أن تحمى العذارى والأزواج من سماع كلمات الفجور ، وطلبوا الغاء شرطة الآداب لأنها ترتكب أمرا ادا بتضييقها على العشاق ، والذين يرتكبون المعصية جهارا نهارا ، بل الن الاستهانة بالفضيلة وصلت الى دور القضاء ، فوجدنا بعض الشبان من رجال النبابة لا يجدون أمرا مستنكرا في العرف والقانون بعض الشبان من رجال النبابة لا يجدون أمرا مستنكرا في العرف والقانون تبادل القبلات الآئمة بين العاشقين في الطرقات ، ومن رحمة من ربك أن توقف في طريق ذلك التيار المنحرف رئيس النبابة التي يتبعها أولئك الشبان وأخذهم من نواصيهم وحملهم على نصرة الحق والخلق ، بل الشانون اذ يعتبر ذلك أمرا فاضحا ،

فاذا كان الذين يهولون في عقاب الحدود هم الذين يستبيعون اعلان المنكر من الأفعال فان هذا يكون دليلا على أنه وان كان شديدا حق لا ريب فيه ، وقيه صلاح وعلاج للفساد ، والله تعالى يتولى خلقه بحكمه العادل الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

قال المسنف رحمه الله تعالى باب حد الغمر

الشرح الخبر محرم والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع والخبر المجمع على تحريمه هو عصير العنب اذا اشتد وقذف بالزبد .

أما الكتاب فقوله تعالى : « يسألونك عن الخبر والميسر قل فيهما اثم

كبير ومناقع للناس واتعهما اكبر من تفعهما » فأخبر أن فيهما منفعة واثما ، والاثم أكبر من المنفعة وقوله تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام ... الى قوله ... فهل أنتم منتهون » وفى هاتين الآنتين سبعة أدلة وهذه الأشياء كلها محرمة فدل على تحريم الخمر ، ٢ ... أن الله تعالى سماها رجسا والرجس اسم للشيء النجس وكل نجس حرام ، ٣ ... قوله تعالى المن عبل الشيطان) وما كان من عمل الشيطان فهو محرم ، ٤ ... قوله تعالى : (فاجتنبوه) ولا يأمر الا باجتناب محرم ، ٥ ... قوله تعالى : (ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) وما صد عن ذلك فهو محرم ، ٧ ... قوله تعالى : (ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) وما صد عن ذلك فهو محرم ، ٧ ... قوله تعالى : (ويصدكم من الكتاب أيضا قوله تعالى : (انما جرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والدي والاثم هو الخمر قال الشاعر :

شربت الاثم حتى زال عقلى كذلك الاثم يذهب بالعقول

وقد استفاضت السنة بأدلة التحريم وكذلك الآثار روى النسائى عن عثمان رضى الله عنه قال: « اجتنبوا الخمر فانها أم الخبائث انه كان رجل ممن كان قبلكم تعبد فعلقته امرأة غوية فأرسلت اليه جاريتها فقالت له: انا ندعوك للشهادة فانطلق مع جاريتها فطفقت كلما دخل بابا أغلقته دونه حتى أفضى الى امرأة رضيئة عندها غلام وباطية خمر فقالت: انى والله ما دعوتك للشهادة ولكن دعوتك لتقع على أو تشرب من هذه الخمر كأسا أو تقتل هذا الغلام قال: فاسقنى من هذه الخمر كأسا فسقته كأسا قال: ويدوني فلم يرم - أى يبرح - حتى وقع عليها وقتل النفس ، فاجتنبوا الخمر فانها والله لا يجتمع الايمان وادمان الخمر الا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه » وذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ، روى مسلم عن أبن عباس: « أن رجلا أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : م ساررته ؟ لا قال: فسار رجلا فقال له رسول الله عليه وسلم: بم ساررته ؟

وكان قيس بن عاصم المنقرى شرابا لها فى الجاهلية ثم حرمها على نفسه ، وكان سبب ذلك أنه غمز عكنة ابنته وهو ثمل وسب أبويه ورأى القمر فتكلم بشىء وأعطى الخمار كثيرًا من ساله فلما أفاق أخبر بذلك فحرمها على نفسه وفيها يقول :

رأيت الخبر صالحة وفيها خصال تفسد الرجل الحليما فلا والله أشربها صحيحا ولا أشقى بها أبدا سقيما والا أعطى بها ثمنا حياتي ولا أدعو بها الأمر العظيما

قال أبن عبد البر فى الاستيعاب: وروى أبن الأعرابي عن المفصل الضبى أن هذه الأبيات لأبي محجن الثقفي قالها فى تركه الخمر وهو القائل رضى الله عنه:

اذا مت فادفنى الى جنب كرمة تروى عظامى بعد موتى عروقها ولا تـدفننى بالفـــــلاة فاننى أخاف اذا ما مت أن لا أذوقها

وجلده عمر الحد عليها مرارا ونفاه الى جزيرة فى البحر فلحق بسعد بن أبى وقاص فى القادسية فكتب اليه عمر أن يحبسه فحبسه ، وكان أحد الشجعان البهم ، فلما كان من أمره فى حرب القادسية من نصر الله للمسلمين على الفرس على يديه حيث كان لا يتوجه الى جهة من جهات العدو الا هزمها حتى اختلت صفوف الفرس فكر عليهم المسلمون وانتصروا عليهم بفضل أبى محجن ، فقد أمر سعد أن لا يقيد وقال : لا نجلدك على الخمر أبدا قال أبو محجن ، وأنا والله لا أشربها أبدا ، فلم يشربها بعد ذلك وفى رواية قد كنت أشربها اذ يقام على الحد وأطهر منها وأما الذا بهرجتني فوالله لا أشربها أمدا وذكر الهيئم بن على أنه أخبره من رأى قبر أبى محجن بأذربيجان أو قال : في نواحى جرجان وقد نبتت عليها ثلاث أصول كرم ، بأذربيجان أو قال : في نواحى جرجان وقد نبتت عليها ثلاث أصول كرم ،

وقد طالت وأثمرت وهي معروشة على قبره ، ومكتوب على القبر : هـــــذا قبر أبى محجن • قال : فجعلت أتعجب وأذكر قوله : اذا مت فادفني الى جنب كرمة •

قال الصنف رحه الله تعالى

(كل شراب اسكى كثيره حرم قليله وكثيره والدليل عليه قوله تعالى :

((انها الخمر والميسر والأنصاب ولازلام رجس من عمل الشسيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)) واسم الخمر يقع على كل مسكر والعليل عليه ما روى أبن عمر رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل مسكر خمر وكل خمر حرام) وروى النمان بن بشير رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أن من التمر لخمرا وان من البر لخمرا وان من الشعير لخمرا وان من العسل خمرا) وروى سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وان من العسل خمرا) وروى سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أنهاكم عن قليل ما اسكر كثيره) وروت ام المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ (ما اسكر الفرق منه فملء الكف منه حرام) .

الشرح قوله تعالى: (انما الخمر) الآية كانت الخمر لم تحرم بعد وانما نول تحريمها استة ثلاث بعد وقعة أحد وكانت وقعة أحد فى شوال سنة ثلاث وقد تدرج تحريمها على ما مضى فى كتاب الصلاة ، وبقوله تعالى : رجس من عمل الشيطان فاجتبوه) حرم الله تعالى الخمر والميسر الى قوله تعالى : رجس من عمل الشيطان فاجتبوه) حرم الله تعالى الخمر أشد التحريم ، وقال بعض السلف : ما حرم الله شيئا أشد من الخمر ، وقال أبو ميسرة : نزلت بسبب عمر بن الخطاب فانه ذكر للنبى صلى الله عليه وسلم عبوب الخمر وما ينزل بالناس من أجلها ودعا الله فى تحريمها وقال : اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا فنزلت هده الآيات فى تحريمها وقال : اللهم بين لنا فى الخمر بيانا شافيا فنزلت هده الآيات فى تحريمها وقال : (يأيها فقال عمر : انتهينا انتهينا ، وروى أبو داود عن ابن عباس قال : (يأيها الذين آلمنوا لا انقربوا الصيلاة وأنتم سكارى) و (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع المناس) تسختهما التى فى المائدة (انما الخمر والميسر والأنصاب) وفى صحيح مسلم عن سعد بن أبى وقاص : زلت فى آيات من القرآن وحكى قصة اجابته دعوة نفر من الأنصار أطعموه وسقوه خمرا وتلاحى معهم على فضل المهاجرين فضربه أحدهم بلحى جمل وسقوه خمرا وتلاحى معهم على فضل المهاجرين فضربه أحدهم بلحى جمل

فَهُورَ أَنْهُ فَأَتَى النَّبِي صَلَى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله تعالى : (انسا الخمر والميسر الآية) +

أما حديث ابن عمر فقد أخرجه الشيخان وأحمد بلفظ (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، ومن شرب الخمر فى الدنيا _ قمات وهو يدمنها لم يتب _ لم يشربها فى الآخرة) وعند أحمد والشيخين وأبى داود والنسائى وابن ماجه عن ابن عمل وعند أحمد والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة وعند ابن ماجه عن ابن مسعود بلفظ (كل مسكر حرام) وعند أبى داود عن ابن عاس بلفظ (كل مخمر خمر وكل مسكر حرام) وعند ابن ماجه من حديث معاوية مرفوعا (كل مسكر حرام على كل مؤمن) وعند أحمد ومسلم والنسائى عن جابر بلاظ: (كل مسكر حرام ، ان على الله عهدا في يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال: عصارة أهل النار أو عرق أهل النار) وعند أبى داود واالنسائى من حديث عائشة (كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فمل الكف منه حرام) .

أما حديث النعمان بن بشير رضى الله عنهما فقد راواه فى السنن وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث ابن عمر بلفظ : (من الحنطة خمر ومن الشعير خمر ومن التمر خمر ومن العسل خمر) وفى المسند أن عمر خطب على المنبر وقال : (الا أن الخمر قد حرمت ، وهى من خمسة : من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير) وحديث عائشة مضى تخريجه تضا .

اما اللغات فالخرر يطلق على عصير العنب المستد اجماعا على حقيقة هذا الاطلاق ، والاختلاف في اطلاقه على غيره حقيقة أو مجازا والقائلون بأن الخمر ما اعتصر من العنب هم الكوفيون أصحاب أبي حنيفة ويعرض الراغب الأصفهاني في غريب القرآن للخمر فيقول انها عند البعض اسم لكل مسكر وعند بعض للمتخذ من العنب أو التمر وعند بعضهم لغير المطبوح وذهب التي أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرا قال الشوكاني : وكذا قال جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري وأبو نصر القشيري

والدينورى وصاحب القاموس ويؤيد ذلك أنها حرمت بالمدينة وما كان شرابهم يومئذ الا نيذ البسر والتمر ويؤيده أيضا أن المخمر في الأصل الممتر ومنه خمار المرأة لأيه يستر وجهها وللتغطية ومنه: (خمروا آنيتكم في والمخالطة كقولك: خامره داء، والادراك كاختمسر العجين وقال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر، وعن ابن الأعرابي: سميت خمرا لأنها تركت حتى اختمرت واختمارها تغير رائحتها، وقال الخطابي نعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم: أن الصحابة زعم قوم أن العرب لا تعرف الغنب خمرا عرب فصحاء فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه الهد.

والقائلون باختصاص العنب بالتسمية مستدلين بقوله تعالى: (انى أعصر خمرا) قولهم فاسد لأن ذكر شيء بحكم الا ينفي ما عداه ، وقد روى ابن عبد البرعن أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم أن كل مسكر خمر ، وقال القرطبي : الأحاديث الواردة على كثرتها وصحتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره الا يسمى خمرا ، وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر بالاجتناب تحريم كل ما يسكر ولم يفرقوا بن ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سووا بينهما وحرموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولم يستفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العب وهم عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العب وهم الهل السان وبلغتهم نزل القرآن ، ا ه .

قات: وللشاعر في مخالطتها للعقل قوله:

فخامر العقل من ترجيع ذكرتهـ الله ورس لخيف ورهن منك مكبول

اما الأحكام فان جميع الأشربة المسكرة كمصير العنب المطبوح ونبيد التمر والزبيب والدرة والشعير وغير ذلك يحرم قليلها وكثيرها ، ويجب بشربها الحد ، وبه قال عمر وعلى وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وسعد ابن أبى وقاص وابن مسعود وعائشة رضى الله عنهم ومن الفقهاء مالك

والأوزاعي وأحمد واسحاق رحمهم الله وقال أبو حنيفة : الأشربة على أربعة أضرب (أحدها) الخسر وهو عصير العنب الذي اشتد وقدف زوده فيحرم قليله وكثيره ، ويجب على شاربه الحد ولم يشترط أبو يوسف ومحمد أن يقذف زبده وقالا : اذا اشتد وغلاكان خمرا . (الثاني) المطبوخ من عصير العنب فاذا ذهب أقل من ثلثيه فهو حرام ولا حد على شاربه الا اذا سكر ، فان ذهب ثلثاه فهو حلال الا ما أسكر منه • فان طبخه عنبا ففيه روايتان احداهما أنه يجري مجري عصيره والمشهور أنه حلال وان لم يذهب ثلثاه ٠ (الثالث) نقيع التمر والزبيب • فان طبخ في النار فهو مباح ولا حد على شاربه الا اذا سكر فيحرم القدر الذي يسكر وفيه الحد ، وأن لم يمسه النار فهو حرام ولا حد على شاربه الا اذا سكر ﴿ الرابع ﴾ نبيذ الحنطــة والذرة والشعير والأرز والعسل ونحو ذلك حلال سمواء كان نيئما أو مطبوحًا الا أنه يحرم السكر منه ولا حد على شاربه سكر أو لم يسكر • دليانا حديث النعمان بن بشير الذي ساقه المصنف والأحاديث المستفيضة التي تقضي بأن كل مسكر خمر وكل خمر حرام وحديث عائشة (ما أسكر والفرق بفتح الراء ستة عشر رطلا ولأن الله تعالى حرم الخمر ونب على المعنى الذي حرمها لأجله ، وهو أن الشيطان يوقع فيها العداوة والبغضاء فوجب أن يكون حكمها حكم الخمر في التحريم والحد .

اذا ثبت هذا فان كل شراب أمسكر لا يجوز بيعه وهو نجس ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيعها الا الخمر ، وقال أبو يوسف : الا يجوز بيع نقيع التمر والزبيب ، ويجوز بيع باقيها • دليلنا أنه شراب فيه شدة مطربة فلم يجز بيعه كالخمر •

فرع قال ابن الصباغ: وان طبخ لحما بخمر وأكل مرقها حد وان أكل اللحم لم يحد لأن عين الخمر موجود فى المرق وليس بموجود فى اللحم وانما فيه طعمه، وان عجن دقيقا بالخمر وخبزه فأكل الخبز لم يحد لأن عين الخمر أكلتها النار، وقال ابن الصباغ: وان استعط بالخمر

أو احتقن لم يحد لأنه ليس بشرب ولا أكل وفيما قاله أبن الصباغ تظر لأن حكم الاستعاط والاحتقان حكم الشرب في ابطال الصوم فكان حكمه حكم الشرب في الحد ، قال ابن الصباغ : وان عجن الشعير بالخمر أو البركان نجسا ولم يجز بيعه ، واذا تبخر به فهل ينجس ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين في دخان سائر النجاسات ،

قال المصنف رحه الله تعالى

لصبيل ومن شرب مسكرا وهو مسلم بالغ عاقل مختبار وجب عليه ألحد فإن كان حرا جلد اربعن جلدة لما روى أبو ساسان - قال : ((لما شهد على الوليد بن عقبة قال عثمان لعلى عليه السيلام دونك ابن عمك فاجلده ، قال : قم يا حسن فاجلده ، قال : فيم انت وذاك ول هذا غيرى قال: ولكنك ضعفت وعجزت ووهنت فقال قم يا عبد الله بن جعفر فاجلته فحلَّه وعلى عليه السلام يعد ذلك فعد أربعين ، وقال : حلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر (ربعين وابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة)) وان كان عبدا جلد عشرين لأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا فان راي الامام إن يبلغ بحد الحر ثمانين وبحد العبد اربعين جاز لما روى أبو وبرة الكلي قال : ((أرسلني خالد بن الوليد الي عمر رضي الله عنه فاتيته ومعه عثمان وعبد الرحمن بن عوف وعلى وطلحة والزبير رضي الله عنهم • فقلت: أن خالد بن الوليد رضي الله عنه يقرأ عليك السلام ويقول: ان الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه قال عمر : هم هؤلاء عندك فسلهم ، فقال على عليه السلام : تراه اذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى الفترى ثمانون ﴿ فقال عمر : بلغ صاحبك ما قال فجلد خالد ثمانين ؟ وجلد عمر ثمانين ، قال : وكان عمر اذا أتى بالرجل القوى المنهمك في الشراب جلده ثمانين واذا اتى بالرجل الضعيف الذي كانت منه الزلة جلمه اربعين ١١ فان جلده اربعين ومات لم يضمن لأن الحق قتله ، وان جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية لأن نصفه حد ونصفه تعزير وسقط النصف بالحد ووجب النصف بالتعزير ، وان جلد احدى واربعين فمات ففيه قولان (احدهما) أَنَّهُ يضمن نصف دينه لانه مات من مضمون وغير مضمون فضمن نصف دينه كما لو جرحه واحد جراحة وجرح نفسه جراحات (والثاني) أنه يضمن جزما من احد واربعين جزءا من الدية لأن الأسهاط متماثلة فقسطت الدية على عبدها ، وتخالف الجراحات فانها لا تتماثل وقد يموت من جراحة ولا يموت من حراحات ، ولا يجوز أن يموت من سوط ويعيش من اسواط ، وأن أمر الامام الجلاد أن يضرب في الخمر ثمانين فجلده أحدى وثمانين ومات المضروب في فان قلنا: أن الدية تقسط على عدد الضرب سقط منها أربعون جزءا لأجل التعزير ووجب على الجائد جزء، وأن قلنا: أنه يقسط على عدد الجناية ففيه وجهان أحدهما: يسقط نصفها لأجل الحد ويبقى النصف، على الامام نصفه وعلى الجلاد نصفه، لان المرب نوعان مضمون وغير مضمون فسقط النصف بما ليس يعضمون ووجب النصف بما هو مضمون والثاني أنه تقسط الدية ثلاثا فسقط تلثها بالحد وثلثها على الامام وثلثها على الجلاد لأن الحدد ثلاثة أنواع فجعل لكل نوع الثلث،

الشوح خبر أبى ساسان أخرجه مسلم واسم أبى ساسان حضين إلى المسعمة) ابن المنذر يروى عن عثمان وعلى وكان سعه يوم صفين يحمل الراية روى عنه العسن البصرى وغيره وكان شاعرا شجاعا مفوها ، ولفظ العديث كما في مسلم : « شهدت عثمان بن عفان أبى بالوليد قد حلى الصبح ركعتين ثم قال : أزيدكم قشهد عليه رجلان أحدهما عمران أنه شرب المخمر وشهد آخر أنه رآه يتقيؤها فقال عثمان : انه لم يتقيأها حتى شربها فقال يا على قم فاجلده فقال على : قم يا حسن فاجلده فقال العسن : ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه فقال : يا عبد الله بن حعفر قم صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الى » وأخرجه البخارى مختصرا من حديث عبيسد الله بن عدى بن الخيار وأخرجه الشافعي في مسنده أن أمير المؤمنين عليا جلد الوليد بسوط له طرفان • أما خبر أبى ورة ويقال ابن ورة فقد أخرجه الطبرى والطحاوى والمبيقي وأخرج نحوه عبد الرزاق عن عكرمة ، هكذا أفاده الشدوكاني في نيل الأوطار •

اما الاحكام فقوله: (انهمكوا فى الخمر وتحاقروا العقوبة) قال ابن بطال الركبى: أى لجوا فيها يقال انهمك الرجل فى الأمر أى جد ولج وكذلك تهمك ، وتحاقروا العقوبة أى رأوها حقيرة صغيرة اهـ (قوله: اذا سكر هذى) أى تكلم بالهذيان وهو ما لاحقيقة له من الكلام وهو من باب ضرب وقتل ، وقوله : ول حارها من تولى قارها أى من تولى هينها ولينها وله شديدها وحديدها .

أما اللغات فانه يجلد المحدود الحرفى الخصر أربعين جلدة ، وقال مالك والليث وأبو حيفة والثورى : الواجب ثمانون ولا يجوز النقصان وأجازه البن المندر • دليلنا ما روى من حديث أنس عند أحمد ومسلم وأبى داود والترمذي وصححه : «أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين قال : وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر » وعند الشيخين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجرود والنعال وجلد أبو بكر نحو الربعين وغير ذلك من أحاديث وآثار ساق المصنف بعضها ، وبقوانا قال أحمد وأصحابه وداود وابو ثور •

فاق جلد الامام الحرفى الخمر أربعين فمات منه كان دمه هدراً ، ولأنه ماتُ من حد فلم يضمنه لأن الحق قتله كما لو مات من حد الزنا ، وإن رأى الأمام أن يبلغ في الحر ثمانين فبلغ به ذلك قمات لم يهدر ديمه لما روى عن على رضي الله عنه أنه قال : ﴿ مَا أَحِد يَقَام عَلَيْهِ حَدْ فيموت فأجد في نفسي منه شيئا الا الخمر فانه شيء أحدثناه بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن مات فديته في بيت المال أو على عاقلة الامام) متفق عليه وراواه أبو داود وابن ماجه : وأراد به رضي الله عنـــه الزيادة على الأربعين لأنه قد ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جلد في الخمر أربعين • اذا ثبتُ هذا فلا خاف أنه لا يضمن جميع دينه لأنه مات من حد وغیر حد ، فینظر کیه _ فان حلده شانین فمات _ وجب نصف دیتـــه وهدر نصف ديتمه ، أوان جلده احدى وأربعين جلدة قمات ففيه قولان (أحدهما) يجب نصف ديته ويهدر النصف لأنه مات من مضمون وغير مضمون فسقط نصف ديته ووجب نصفها كما أو جرح نفسه جراحات وجرحه آخر جراحات فمات من الجميع (والثاني) أن الدية تقسم على عدد الجلدات فيسقط من ديته أربعون جزءا ويجب جزء من أحد وأربعين لأن السماط تتساوى في الظاهر في السراية والألم بخلاف الجراحات ، وما وجب من

دينه فهل يجب في بيت المال أو على عاملة الامام ؟ فيه قولان مضيا في الجِنايات، وان أمر الامام رجلا فجلد رجلاً في القذف احدى وثمانين جلدة فمات المحدود وجب على الإجلاد الضمان وكم يجب عليه ؟ على هذين القوالين أحدهما : يجب عليه نصف الدية والثاني : يجب عليه جزء من أحد وثمانين جزءًا من الدية الا أن يكون الامام قال للحلاد : أضرب فأنا أعد فتركه حتى زاد على الثمانين ومات المحدود فان الضمان يجب على الامام لأنه هو الذي اختار الزيادة اذ لم يأمره بالقطع ، وكم يحب عليه ؟ على القولين فان قال الامام للجلاد : اضرب ما شئت وما اخترت لم يكن له أن يزيد على الحد ، فان زاد ضمن ، وان أمر الامام الجلاد أن يجلد في الخمر ثمانين فجلد احدى وثمانين ومات المحدود ــ قان قلنــا : تقسم الدية على عدد الجلدات ــ سقط من ديته أربعون جزءا من أحد وثمانين جزءا ووجب على الأمام أربعون جزيًا من هذا الأصل وعلى الجلاد جزء من هذا الأصل ، وان قلنا : تقسم الدية على أنواع الجلد ففيه وجهان (أحدهما) يسقط من ديته الثلث ويجب على الامام الثلث وعلى الجلاد الثلث لأنه اجتمع في الحد ثلاثة أنواع حد واجب وتعزير ومحرم (والثاني) يسقط من دينه النصف ويجب النصف على الامام والجالاد تصفين ، لأن الجلد نوعان مضمون وغير مضمون فسقط النصف لأجل ما ليس بمضمون ووجب النصف لأجل ما هو مضمون وكان بن الضامتين نصفين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

قصـــل ويضرب في حد التخمر بالايدى والنعال واطراف الثياب على ظاهر النص لما روى أبو هريرة رضى أنه عنه: ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أضربوه قال: فمنا الضارب بيده ومنا الضارب بنعله ومنا الضارب بثويه فلما انصرف قال بعض الناس: أخزاك الله فقال رسول الله صلى أنه عليه وسلم: لا تقولوا هكذا ولا تعينوا عليه الشيطان ، ولكن قولوا رحمك الله)) ولأنه لما كان أخف من غيره في العدد وجب أن يكون أخف من غيره في الصفة ، وقال أبو العباس وأبو اسحاق: يضرب بالسوط ، ووجهه ما روى أن عليا رضى الله عنه: ((لما القام الحد على الوليد بن عقبة قال لعبد الله بن جعفر ا أقم عليه

الحد ، قال فاخذ السوط فجلده حتى انتهى الى اربعين سيوطا فقيال له أمسك » وأن قلنا أنه ضرب بفي السوط فضرب بالسوط أربعين سوطا فمات ضمن لأنه تعدى بالضرب بالسوط ، وكم يضمن ؟ فيه وجهان أحدهما يُ أنه يضمن بقدر ما زاد الم على الم النمال ، والثاني : أنه يضمن جميع الدينا لانه على من جنس الى غيره فاشبه أذا ضربه بما يجرح فهات منه .

فعم لل والسوط الذي يغرب به سوط بين سوطين ولا يعد ولا يجرد ولا تشد يده لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال: « ليس ق هذه الأمة مد ولا تجريد ولا غل ولا صفد » .

الشوح حديث أبى هريرة رواه البخارى وأحمد وأبو داود وخبر جلد الوليد مضى تخريجه آنف من حديث أبى ساسان وحديث ابن مسعود مضى تخريجه فى حد الزانى .

أما الأحكام ففي نوع ما يضرب به المحدود في الخس وجهان ، أحدهما _ وهو، قول أكثر أصحابنا _ أنه يضرب بالنعال والآيدي وأطراف الثياب لحديث أبي حريرة في الفصل وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى بشارب فأمر عشرين رجلا فضربه كل واحد منهم ضربتين » أو « فجلد بجريدتين نخو أربعين قال : وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ، ولأن حد الخمر لما كان آخف من غيره في العدد وجب أن يكون أخف من غيره في الصيفة ، والثاني بـ وهو اختيار الشيخ أبي حامد الاسفرايني وهو قول أبي العبساس بن سريج وأبى اسحاق المروزي لـ أن يضرب بالسوط لما روى أن عليا رضي الله عنه ضرب الوليد بالسوطاء ومن قال بهذا تأول الخبرين اللذين سقناهما على أن المحدود كان مريضًا أو ضميمًا • قادًا قلمًا : يضرب بالسوط فضرب به فعات لم يجب ضمانه ، واذا قلنا : يضرب بالنعال والأيدى فضرب بالسوال فسأت فهل يضمنه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يضمن لأنه قعسل ما ليس له (والثاني) لا يضمن لأنه وقع موقع الحد • فاذا قلنا : يضمن ، فكم يضمن ؟ فيه ثلاثة أوجه أحدها : يضمن جميع الدية لأنه تعدى بجميع الضرب فضمن جميع الدية كما لو ضربه بما يجرح فمات ، والثانى: يضمن بقدر ما زاد من ألم السوط على ألم النعال (والثالث) يضمن نصف الدية لأن قدر الضرب بالأيدى والنعال مستحق وما زاد عليه متعدى به فصار بعضه مضمونا وبعضه غير مضمون فسقط النصف لما هو غير مضمون ووجب النصف لما هو مضمون وهل يجب ذلك على بيت المال أو على عاقلة الامام ؟ على القولين •

قال الصنف رحه الله تعالى

فصـــل ولا يقام الحد في السجد لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: ((نهى عن اقامة الحد في السجد ، ولانه لا يؤمن أن يشتق الجلد بالضرب فيسيل منه الدم أو يحدث من شدة الضرب فينجس السجد ، وأن القيم الحد في السجد سقط الفرض لأن النهى لمنى يرجع الى السجد لا الى الحد فلم يمنع صحته كالصلاة في الأرض المعصوبة ،

الشرح هذا الفصل قد مضى بيانه في الفصول السابقة من الحدود وكذلك مضى في الجنايات حيث الا قصاص في المسجد ، وقد خرجنا الحديث هنالة وشرحنا غريبه وبالله التوفيق •

قال الصنف رحه الله تعالى

فصلل اذا زنى دفعات حد للجميع حدا واحدا وكذلك أن سرق دفعات او شرب الخمر دفعات حد للجميع حدا واحدا لأن سببها واحد فتداخلت ، وإن اجتمعت عليه حدود بأسباب بأن زنى وسرق وشرب الخهر وقذف لم تتداخل لاتها حدود وجبت بأسباب فلم تتداخل ، وإن اجتمع عليه الجلد في حد الزنا والقطع في السرقة أو في قطع الطريق قدم حد الزنا تقدم الزنا او تأخر ، لأنه اخف من القطع ، فإذا تقدم أمكن استيفاء القطع بعده ، وإذا قدم القطع لم يؤمن أن يموت منه فيبطل حد الزنا ، وإن اجتمع عليه مع ذلك الشرب او حد القذف قدم حد الشرب وحد القذف على حد الزنا ، لانهما اخف منه وامكن للاستيفاء ، وإن اجتمع حد الشرب وحد القذف على حد ففيه وجهان احدهما النه يقدم حد القذف الآدمى ، والثانى : أذه يقدم حد الشرب وهو الصحيح لانه أخف من حد القذف ، فإذا أقيم عليه حد لم

يقم عليه حد آخر حتى يبرا من الأول ، لأنه آذا توالى عليه حدان لم أؤمن أن يتلف ، وإن اجتمع عليه حد السرقة والقطع في قطع الطريق قطعت يعينه للسرقة وقطع الطريق ، ثم تقطع رجله لقطغ الطريق ، وهل تجهوز الموالاة بينهما ؟ فيه وجهان تحدهما أنه تجهوز لأن قطع الرجل مع قطع البد حنه واحد ، فجاز الموالاة بينهما ، والثانى : أنه لا يجهوز قطع الرجل حتى تنسدمل البد ، لأن قطع الرجل لقطع الطريق ، وقطع البعد للسرقة وهما نسبان مختلفان فلا يوالى بين حديهما ، والأول اصح لأن البد تقطع لقطع الطريق أيضاً فأشبه أذا قطع الطريق ولم يسرق ، وأن كان مع هذه الحدود قتل فأن كان في غير المحاربة اقيمت الحدود على ما ذكرناه من الترتيب والتفريق بينهما ، فأذا فرغ من الحدود قتل ، وأن كان القتل في المحاربة ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي اسحق : أنه يوالى بين الجميع والفرق بينه وبين القتل في غير المحاربة غير متحتم ، وربها عفي عنه فتسلم نفسه ، والقتل في المحاربة متحتم فلا معنى لترك الموالاة ، والوجه الثانى : في المحاربة متحتم فلا معنى لترك الموالاة ، والوجه الثانى : فيسمه ، والقتل في المحاربة متحتم فلا معنى لترك الموالاة ، والوجه الثانى : فيسمه ، والقتل في المحاربة متحتم فلا معنى لترك الموالاة ، والوجه الثانى : فيسمة من الحدين أن يهوت في الشانى فيسقط ما بقى من الحدود .

الشرح في هذا الفصل مسائل الأولى: أنه لا يجب حد الخصر حتى يقر أنه شرب خمرا أو أنه شرب مسكرا أأو شرب شرابا سكر منه غيره أو تقوم بينة بذلك ، ولا يقتصر في الشهادة عليه أن يقول الشهادة : أنه شرب شرابا مسكرا وغير مكره ، ولا مع علمه آنه امسكر ، لأن الظاهر من فعله الاختيار والعلم ، والفرق بينه وبين الشهادة على الزنا حيث قلنا : لا يحكم عليه حتى يفسر الشاهد الزنا لأن الزنا يعبر به عن الصريح وعن دواعيه ، وشرب الخمر لا يعبر به عن غيره ، قان وجد الرجل سكرانا أو شم منه رائحة الخمر أو تقيأ خمرا أو مسكرا لم يقم عليه الحد ، وبه قال أكثر أهل العلم ، وروى عن عثمان آنه لما شهد عنده رجلان على الوليد بن عقبة فشهد أحدهما أنه شرب الخمر وشهد الآخر أنه تقيأها فقال : ما تقيأها لهم شيئا من القرآان فقرأ سهرة يوسف فقال له رجل : ما هكذا أنزلت لهم شيئا من القرآان فقرأ سهرة يوسف فقال له رجل : ما هكذا أنزلت فقال ابن مسعود : قرأت عليكم كما قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود رائحة الخمر فقال : آتشرب وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود رائحة الخمر فقال : آتشرب وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود رائحة الخمر فقال : آتشرب وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود ورائحة الخمر فقال : آتشرب وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود رائحة الخمر فقال : آتشرب وسلم فجعل الرجل ينازعه فشم منه ابن مسعود من أحدك فحده ، قال صاحب

البيان: يحتمل أنه أكره على شربها ، ويحتمل أنه ظن أنه لا يسكر ، فلا يلزمه الحد بالشك ، وما روى عن عثمان وابن مسعود فقد رد عليهما صاحب البيان بفعل عمر وابن الزبير ، وأقول: ان الامام اذا اقتنع بأن المخمور شارب متجانف وهو يعلم باسكارها كانت القرائن التي حكم بمقتضاها عثمان وابن مسعود رضى الله عنهما كافية في نظرهما وهما واقعتا حال ، أما الاحتجاج بخبر اقامة عمر الحد على ابنه عبد الله فان الخبر غير صحيح وقد كذبه ابن الجوزى في سيرة عمر ، والقصاص يبالغون في سيوق القصة فيجعلون عمر يكمل الحد على البنه بعد أن يموت وفي هذا بلاء مبين ،

(المسألة الثانية) اذا شرب الخسر فلم يحد حتى شرب ثانيا وثالثا حد للجميع حدا واحدا كما قلنا فى حد الزنا ، وان شرب الخسر فمضى عليه زمان ولم يحد ولم يتب فان الحد لا يسقط عنه ، وكذلك سائر الحدود ، وقال أبو حنيفة : يسقط بتقادم العهد كحد القذف .

(المسألة الثالثة) إذا اجتمع عليه حدود بأسباب ، بأن زنى وهو بكر وسرق وشرب الخمر وقذف فانها الا تتداخل الأن أسبابها مختلفة ، فان اجتمع عليه الجلد في الزنا وحد القذف قدم حد القذف سواء تقدم القذف أو تأخر ، واختلف أصحابنا في علته فقال أبو اسحق المروزى وغيره : انما قدم الأنه حق آدمى ، وقال أبو على ابن أبى هريرة : قدم الأنه آخف والأول أصح ، وإن اجتمع حد القذف وحد الشرب فعلى تعليل أبى اسحاق يقدم حد القذف وعلى تعليل أبى على ابن أبى هريرة يقدم حد الشرب ، فان حد القذف وعلى تعليل أبى على ابن أبى هريرة يقدم حد الشرب ، فان والجمع مع ذلك القطع في السرقة قدمت هذه الحدود على القطع الأنها أخف ، والا يقام عليه الحد حتى يبرأ ظهره من ألم الحد الذي قبله ، فان سرق نصابا في غير المحاربة ونصابا في المحاربة قطعت يسينه الأخذ المنا في المحاربة ، وهل يوالى بين قطع اليد والرجل ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يوالى بينهما بل الا يقطع الرجل حتى تندمل اليد ، الأن اليد قد قطعت للسرقة في غير المحاربة والرجل قطعت الرجل حتى تندمل اليد ، الأن اليد قد قطعت للسرقة في غير المحاربة والرجل قطعت الأخذ المال في المحاربة وهو الأصح لأنهما حد ، فان سببان مختلفان ، والثاني : يوالى بينهما وهو الأصح لأنهما حد ، فان سببان مختلفان ، والثاني : يوالى بينهما وهو الأصح لأنهما حد ، فان سببان مختلفان ، والثاني : يوالى بينهما وهو الأصح لأنهما حد ، فان سببان مختلفان ، والثاني : يوالى بينهما وهو الأصح لأنهما حد ، فان

اجتمع عليه حد الزنا وحد القذف وحد الشرب والقطع لأخذ المال في غير الحدود تقام عليه على ما مضى ، ثم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى . قال الشيخ أبو حامد الاستفرايني : فاذا الدملنا قتل قصاصا ، وقال ابن مسعود رضي الله عنه : يقتصر على القتل وحده ، وبه قال النخعي • دليلنا ظواهر الزنا وحد القذف والشرب وأخذ المال في المحاربة والقتل في المحاربة 6 فان هذه الحدود تقام عليه ثم يقتل ولا يقطع للمحاربة لأن المحارب اذا أخذ المال الحدود ؟ فيه وجهان أحدهما : يجب النفريق بينهما لأنه اذا والى بين حدين ولم يؤمن أن يموت قبل استيفاء ما بعده ، وقال أبو اسحق : يجوز الموالاة بينهما الأن القتل في المحاربة متحتم عليه فلا معنى للتفريق، والأول أصبح وان اجتمعت عليه هذه الحدود وقتل في غير المحاربة وقتل في المحاربة فان هذه الحدود تقام عليه ما مضي ، والا تقطع اليد والرجل للمحاربة لما مضي ، فان كان القتل للمحاربة وجب عليه قتل القتل في غير المحاربة قتل للمحاربة وصلب ووجبت الدية في ماله للقتل في غير المحاربة ، وأن كان القتل في غير المحاربة وجب عليه قبل القتل اللمحاربة العرض على ولى الذم، أذ أن ولى المقتول بالخيار بين أن يعفو أو يقتص منه ، فان عف عنه قتل للمحاربة وصلب وأن اقتص منه الولى للقتل في غير المحاربة وجبت الدية في ماله للقتل في المحاربة ، وهذا يدل على صحة قول الشيخ أبي حامد : اذا مات قاطع الطريق فائه للا يطلب ، والله تعالى أعلم بالصواب

حد الشرب،

حرم الله الخمر تحريما قاطعا ، وقد كانت محبوبة لكثيرين من العرب ولذلك جاء تحريمها تدريجيا ، حتى يأنسوا بهذا التحريم ، وقد ابتدأ فبين أنها أمر غير حسن في ذاته ، فقال سبحانه : (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا) ومن هذا النص الكريم يتبين أن اتخاذ

السكر أى الخمر من ثمرات النخيل والأعناب ليس من الرازق الحسن وأنه مقابل مفاير له .

ثم بين بعد ذلك سبحانه أن مضار الخمر آكثر من نفعها ، وأن ما يكون كذلك لا ترضى العقول أن يتناوله الناس ، وقد قال الله تعالى فى ذلك (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما) ومقتضى أحكام الشرع والعقل أن ما تكون مضرته آكبر من نفعه يحرم ، فكان هذا اشارة الى التحريم ، بل انه تمهيد لبيان التحريم القاطع ، ولذلك أعرض عنها كثير من الصحابة ثم جاء من بعمد ذلك الأحوال بالتحريم أكثر الوقت ليكون من بعمد ذلك التحريم فى كل الأحوال والأزمان ، وقد جاء التحريم عن مقاربة الصلاة حال الاسكار ، فقال تعالى : والأزمان ، وقد جاء التحريم عن مقاربة الصلاة وأتنم سمكارى حتى تعلموا ما تقولون) وبهذا النص كان على المؤمن أن يمتنع عن شرب الخمر عند مقاربة أوقات الصلاة حتى لا يصلى وهو سكران لا يعلم ما يقول ، فيقتضى مقاربة أوقات الصلاة حتى لا يصلى وهو سكران لا يعلم ما يقول ، فيقتضى ذلك ألا يسكر طول النهار وزلفا من الليل ، وبذلك يتعود شاربها الانقطاع عنها ،

ثم جاء النص القاطع بتحريمها فقال تعالى: (يا آيها الذين آمنوا انسا الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) .

بذلك النص تبين تحريم الخمر بأبلغ الفاظ التحريم ، فقد قرنه بالذبح على النصب لغير الله ، ووصفها بأنها رجس أى ضار فى ذات نفسه ، وبأنها من عمل الشيطان اذ أنه ليس فيها الأما ينفر ، ولكن تزيين الشيطان لها هو الذي يحبب فيها ، وأمر الله سبحانه باجتنابها ، والأمر بالاجتناب أبلغ الفاظ النهي والأمر بالكف ، لأن مؤدى الاستجابة له أن يجعله فى جانب وهي فى جانب وبين أن تركها مدعاة لفسلاح الأمة والآحاد ، وذكر أن من العداوة والبغضاء ، وأنها تصد عن ذكر الله وعن العسلاة

وختمها بعبارة: (فهل أنتم منتهون) استفهام تحضيضي توبيخي فهو يحض على الانتهاء اوالتوبيخ على عدم الانتهاء ، والا يوجد في القرآن نص محرم قوى التحريم فيه بمثل هذه العبارة القوية •

اذا ثبت هذا فان شرب الخمر معصية ، ومن يرتكب معصية ينزل به العقاب اذا كان الإثبات يجرى عليها ولذلك ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه عاقب شارب الخمر ، وانعقد الاجماع من الصحابة على وجوب عقابه ، ولكن جرى الاختلاف في موضعين :

(أولهما) في الخمر التي توجب العقاب أهي كل مسكر؟ آم هي نوع عاص من المسكرات؟ قال جمهور الفقهاء: كل مسكر خمر ، لأنها مأخوذة من ستر العقل ، وهو إغفال تفكيره السليم فهي من خامر العقل وخمره بعني ستره ، وقد أخذ من ذلك الخمار الذي يستر الرأس والوجه ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) ،

وقال الدكتور الشريف محمد على البار في كتابه « الخمر بين الطب الفقه »:

(الخصر هي الأشرابة التي بها كمية من الكحول ، والكحول أو الغول في أصل اللغة هو ما ينشأ عن الخصر من صداع وسكر ، لأنه يغتال العقل • وقد نفي الله تعالى عن خصر الجنة هذه الصفة فقال: (لا فيها سول ولا هم عنها ينزفون) •

اول من اكتشف الغول (الكحول) هم الكيميائيون العسرب وقاموا بتحضيره ثم ترجم الافرنج عنهم هذه الكلمة فنقلوها الى لغتهم فصارت مدخضيره ثم ترجم الافرنج المعاجم اللغوية الفرنسية مثل معجم لاروس الفرنسي .

والغول (الكحول) هـو اسم عام يطلق على جملة من المركبات الكيماوية لها خصائص متشابهة مكونة من درات الهيدروجين والكربون (الفحم) وآخرها مجموعة هيدروكسيلية أى ذرتى أوكسجين وهيدروجين و

وقد أثبت الدكتور البار في بحثه أن جميع الأمراض التي تنتاب أجزاء البدن ظاهرا وباطنا يجوز أن تكون الخمر كَفيلة بحشدها في البدن وهد بنائه هذا وادهاب بصره وفحولته ورجولته حتى اصابته بالخنوثة والعنية يمكن أن تكون بسبب الخمر ، وقد رأى الدكتور كيف تواترت الأحاديث الصحيحة بأن الخمر داء ولما كان الصادق المصدوق لا ينطق عن الهوى وأنما هو اوحى يوحى علمه شديد القوى ، بحث فيما لديه من كتب الطب وَجْمَعُ مُعْلُومًاتُهُ عَنِ الْخُمْرُ وَتَجَارِبُهُ مَعْ مُرْضَاهُ مَمْنُ ارْتَّكُسُ فَي حَمَّاتُهُ ا ووجد في أثناء ذلك عجباً من العجب ، وجد أمراضا وأدواء لا حصر لهـــا تسببها الخمر وبدأ يفصل عن الخمر في اللغة والفقه ثم كيمياء الخمر وتركيبها وكيف تصنع ثم أردف ذلك يفصل عن آثارها في الجسم وذلك ما يسمى بعلم الأقربازين أو الفارماكولوجي أي علم العقاقير وتأثيرها في جسم الانسان ثم أفاض فيها فصلا فصلا وأبتدأ بالجهاز العصبي الذي يعلو الي أتَمَن ما وهبه الله للانسان ألا وهو المخ ، وهو محط العقل والفكر والروية ، وبه مناط المسئولية هي الذي يسأل عما قدم وأخر وأبان فيه كيف تفعل به الخمر ، وكيف تغطى على العقل واستطرد بعد ذلك الى الجهاز الهضمي وابتداء فيه بالفم فالمبلعوم فالمرىء فالمعدة فالأمعاء الدقاق ابتداء من الاثنى عَشْرَ حَتَّى الصَّائِم وَمَنَّهُ الى الْأَمْعَاءُ الْغَلَاظُ وَالْبِنَّكُرِياسُ ، ووقف وقفة طويلة عند الكبد لأنه محط هجــوم الخمر من أول وهلة وتقعــل به الخمور الأفاعيل ، فأفاض في ذلك بما يستحق .

ثم انتقل الى الجهاز الدورى والقلب فالجهاز الدموى قبقية الأجهزة ثم تحدث عن الادمان ومشاكله الحاصرة ، وكيف أصبحت أوربا وآمريكا فريسة لهذه الرذيلة ، لا تدرى كيف تخلص من براثنها براثن هذا الوحش الرهيب المرعب ، وقارن مقارنة موجزة بين المجتمع العربى الجاهلي وهو مجتمع ادمان ومعاقرة كيف بآية واحدة من السماء يقرؤها منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطرقات والسكك في المدينة فتبطل الخمر في الحال وتسيل الدنان وتمتليء أزقة المدينة بالخمر كالجداول ، ويبلغ الخبر الملا وهم يشربون في مجلسهم فيكسرون أقداحهم ، بل وتقف القدح الخبر الملا وهم يشربون في مجلسهم فيكسرون أقداحهم ، بل وتقف القدح

فى يد الواحد منهم قبل أن تصل الى شفتيه فترتعش يده ويهتف من أعماق أعماق قلبه : انتهينا ربنا ، انتهينا ربنا ويريقها فى الطريق عند سماعه الآية وفى آخرها (فهل أتتم متهون) .

كل هذا بآية والحدة ، أوربا وأمريكا تاول بكل أجهزتها المعقدة وبكل حكمائها وعلمائها وأطبائها أن يمنعوا الأدمان فلم يجدوا ازاء تلك الجهدود الضخمة الحبدارة الا المزيد من الادمان ، فقد بلغ المدمنون في الولايات المتحدة عشرة ملايين مدمن ، وفي يريطانيا مليون ، وفي فرنسا أربعة ملايين ، ولا عدم وقد وصلت حالتهم الاجتماعية والصحية والنفسية الى أسفل سافلين ، ولا علاج حتى الآن ،

لقد تعرض الدكتور الشريف محمد على لمشكلة الادمان وخاصـــة في المجتمعات الغربية ومعلى الادمان وأسبابه ثم تعرض لمشكلة الخمسور فى البلاد العربية والاسلاملة ، وأغلب حكومات وقوانين هذه الدول تبيح شرب الجمر لـ وأنا أكتب هذا الآن وأسمع هدير جماهير الشعب السوداني تساير الى قصر الشعب قصرا الرياسة لتهنيء الرئيس المجاهد جعفر نميري على قوانينه التي أصدرها بإقامة الحدود الشرعية على شاربي الخمر بوحد القطع على السراق وهكذا - وأول الغيث قطر ثم ينهمر، وسيقوى هذا من عزم يقية الزعماء والرؤساء المترددين فيقدمون على ما أقدم عليه النميري ولأبد أن تسلم الأيدى التي توقع مثل هذه الأوبئة الى الله • ولنعد الى صنيع الدكتور محمد على داعين الله بالتأييد والحفظ لكل من حافظ سرعه ودينه وأقام أعلام شريعته ، وقد تضاف هذه المأثرة الى مأثرة سبقتها منذ شهوار قليلة حيث أمر بحيس مسيلمة السودان ودجاله المسمى محمود محمد طه الذي حاول أن يدافع عن نفست أمام حججي الدافعة التي جعلته يصنف كتيباً يتكلم فيه كالمصروع أو كبن مسنه شميطان من الجن يؤلب على السلطات ويؤلب على مشايخ الصوفية ويؤلب على الجمهور من العسوام وتطاول ببذاء وسوء أدب حتى نال من مقام النائب الأول لرئيس الجمهورية الرجل التقى الورع عسر محمد الطيب فكان جزاؤه مصادرة الكتيب وسجنه هو وأتباعه ، وتولمت بنته تسجيل الكتيب بصوتها على أشرطة كاستات ،

ولكنى أروح وأغدو دون أن تهتز شعرة في بدني من سيطوة أتباعهم أو محاولتهم الحاق الأذي بي من نحو قتل أو خطف أو ما الى ذلك وأشكر الله الذي جبلني على أن لا أخاف الا منه فهو سبحانه الذي يملك لي الحياة الغربية والاسلامية وأغلب حكومات هلذه الدول وقوانينها تبيح شيب الخمور والترويج لها بل أن بعضها يقوم بصنعها باسم الدولة، ويعتبر ذلك أحد انجازاته الثورية !! رغم أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام ، وهـــو يحرُّم الحَمُّور والانجار بها والاعلان عنها تحريما قاطعا ، ثم تحدث عن طبقة المدمنين في البلاد الغربية وقارنها بطبقة المدمنين في البلاد العربية والاسلامية ونتد أُسْف اذ أَلْفي أَنْ أغلب المدمنين في البلاد العربية والمسلمة من الطبقات العليا بأى من الحكام والأغنياء والمترفين والمثقفين بينما أغلب المدمنين في البلاد الغربية من الطبقات السفلي في المجتمع ، ثم تعرض لتجربة العرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الخمر والادمان وكيف أنها قامت بتحريم الخمور عام ١٩٢٠ واستمرت الي عام ١٩٣٣ وكيف أخفقت تَجْرِيَّةُ المُنْعُ ، ومَا هِي أَسْبَابِ الفَشْلُ وَالْاَخْفَاقَ ، ثُمُّ تَعْرِضُ لَتَجْرِبَةً مَمَاثُلُة حدثت منذ ١٤٠٠ سنة وكيف كان المجتمع الجاهلي يكاد يعبد الخمر وكيف استطاع الاسلام أن يمنع شربها ويخفف مصادرها ، ولماذا نجح الاسلام وفشلت الولايات المتحدة الأمريكية فشلا ذريعا في محاربة الخمر وتعرض لرأى (توبنبي) المؤرخ الانجليزي في أنه لا خلاص ولا أمل للبشرية من الخروج من مشكلة الخمر الا بالاسلام ، ثم تعرض للمعجزة التي حقتها الاسلام في القرن العشرين في مجتمع السيود في الولايات المتحدة ذاتها ، وكيف نجح الاسلام نجاحاً مذهلا في تغيير نبط حياة هؤلاء البؤسياء الذين دفع بهم الرجل الأبيض الى مستنقعات الجريمة اوردغة الادمان خلال قرون من الأذلال والاحلال.

ويقارن الدكتور بين الطريقتين ، فالفارق واضح لا لبس فيه ولا غموض • آية التحريم تنهى مشكلة من أعقد المشاكل لأمة جاهلة أمية تكاد تعبد الخمر والآلاف من الكتب الطبية والنشرات العلمية عن أضرار الخمر لا تحل ولو جزءا من هذا الاشكال • والسبب بسيط ويكمن في كلمة واحدة تفعل أكثر مما يفعل السحر تلك هي كلمة (الإيمان) تلك الكلمة التي جعلت سحرة فرعون يسجدون لله عندما زأوا الآيات البينات ويقولون لفرعون الطاغية الجبار: (لن فؤترك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا فاقض ما أنت قاض انما تقضى هدده الحياة الدنيا) تلك الكلمات العجيبة الفذة التي تنصل بنور الله فتنداج أمامها الظلمات والغياهب كما تنداح الظلمات أمام أشعة الشمس و

والفرق يكمن بين منهجين منهج رباني يربى الأفراد والمجتمع على الاتصال بالله والانصياع الفوري لأوامره وزواجره: ومجتمع شيطاني مبنى على الهوى «أفرأيت من اتخذ لهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا؟» •

والانسان مخلوق عجيب فقد جهد العلماء في أمريكا أن يصيبوا الحيوان بادمان الخمر ففشلوا ولم يتمكنوا من اصابة حيوان واحد بالادمان وثبت أن الانسان هو الوحيد بين المخلومات الذي يقبل على شرب الخمر وهب و يعلم يقينا أنها تضره كما أنه الوحيد الذي يقبل على التدخين وهو يعرف آقاته وأضراره •

والكتاب كله مصداق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخر أنها داء وليست دواء، وقد قالها صلى الله عليه وسلم في عهد كانت النخر تعتبر فيها دواء ، بل نقد ظل الناس يعتقدون ذلك الى الماضي القريب بل « إننا كنا نلقن في كلية الطب عن منافع الخمر للدورة التاجية بالقلب ثم جاءت الاكتشافات الحديثة فأبطلت هذا الزيف وبددت هذا الوهم وظهر أن الخمر تسبب الجلطة وان كان بطريق غير مباشر » •

وكذلك أزاح الطب الحديث الوهم بأن الخمر تدفى الجسم وأبان أن ذلك هو الدف الكاذب فمن يتعرض للبرد بعد شرب الخمر يحس بالدف بينما هو يفقد حرارة جسمه ويتعرض لحتفه وهلاكه بيده • قلت : وعنسدها زلت آية التحريم القاطع جاء الصحابة اللي كل الأنبذة والجعة وهي التي من الشعير وتسمى في عصرنا (البيرة) فأراقوها ولم يكن بينها عصير العنب •

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن الخمر لا تطلق الا على النيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد، فالخمر بالمعنى اللغوى هي هذا، وبه يفسر القرآن، ولا تطلق على لسان الشرع على غيره من المسكرات وهذه بحد شاربها، سنواء أسكر منها أم لم يسكر باتفاق الفقهاء و وما عدا هذا النوع من الشراب فقد قال أبو حنيفة: انه لا يسمى خسرا، ولا يشمله النف تكن يدخل في عقوبة الخمر بالقياس عليها، ولأنه يتحقق فيه معناها غالبا، وذلك مثل نقيع الزبيب، والمطبوخ من عصير العنب أو التمر أو الزبيب و نحوها مما من شأنه الاسكار كالنيء من ماء العنب وهده يجب فيها الحد لا بمجرد الشرب، ولكن بالسكر منها بالفعل و

وهناك أندة تؤخذ من المطعومات الحلال التي لم تكن معتادة للاسكار عند العرب وليس من شأنها الاسكار ابتداء مثل نبيبذ الحنطة والشيعير والدرة والعسل والتين وقصب السكر ، فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا حد فيها لأن الأصل فيها الحل والسكر طارىء عليها فلا عبرة بالطارىء وقال محمد: انها ما دامت قد اتخذت للاسكار فهي حرام ، ولكن لشيهة الحل باعتبار أصلها لا يقام بسببها الحد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ادرءوا الحدود بالشبهات » رواه ابن عدى في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس ورواه أبو مسلم الكجي وأبن السمعاني في الذيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلا ومسدد في مسنده عن ابن مسعود في الذيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلا ومسدد في مسنده عن ابن مسعود في الذيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلا ومسدد في مسنده عن ابن مسعود في الذيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلا والحاكم والبيهقي عن عائشة رضي موقوفا • وروى ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم والبيهقي عن عائشة رضي موقوفا • وروى ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم والبيهقي عن عائشة رضي موقوفا • وروى ابن أبي شيبة والترمذي والحاكم والمنطعة فان وجدتم موقوفا • وروى ابن أبي شيبة والرمذي والحاكم والمنعية في العقو خير من أن للمسلم مخرجا فخلوا سبيله فان الامام لأن يخطى • في العقو خير من أن يخطى • في العقو بة » •

وقد فهم بعض الناس أن أبا حنيفة يبيح هذه المشروبات اذا اتخدها أصحابها للسكر ، والحقيقة أن أبا حنيفة وأصحابه يحرمون السكر بكل صوره ، ولكن وجدوا بعض المسكرات ثابتة بالنص فى نظرهم ، وبعضها ثبت الاسكار فيه بالفعل فحق عليه التحريم ، وبعضها الاسكار فيه احتمالى بواقع الحال فى زامانهم ، والا تزول الاباحة الأصلية احتمال وجود سبب

التحريم ، فإن قطع الاحتمال باتخاذه للاسكار بالفعل كما يصنع الآن في أنذة القمح والشعير وعصير قصب السكر فإن التحريم يكون ثابتا وبعد السين أن الأمر في القضية هو أمر الزمان والقصد .

وان السبب فى تساهل أبى حنيفة هو أنه ثبت بالرواية عنده أن بعض الصحابة تناول بعض هذه الأشربة فامتنع عن تحريمها حتى لا يتهم بعض الصحابة بالمعصية ، وقال فى ذلك : (ولو غرقونى فى الفرات لأقول انساحزام ما فعلت حتى لا أفستى بعض الصحابة ولو غرقونى فى الفرات على أن أتناول قطرة ما فعلت (١)) فالأمر بالنسبة لأبى حنيفة احتياط لكرامة الصحابة ، واحتياط لدينه ،

وقد كثرت أنواع الخمور وسميت بأسماء كثيرة وفى ذلك يقول النبى صلى الله عليه وسلم «سيأتي على الناس زمان يشربون الخمر ويسمونها نعر أسمائها » •

وان التعميم في التحريم على مقتضى الحديث في كل مسكر هو الأنسب لروح العصر فانه قد وجدت أنواع كثيرة من المسكرات لا تحصى ، ولكن تتوفر فيها علة التحريم وهو الاسكان ٠

وجوهر الخلاف في الحنفية والجمهور ليس هو في أصل تحريم المسكر وانما الخلاف في دخول أصناف في النص القرآني فقصروا التحريم القطعي على صنف واحد ، أوجبوا الحد في مجرد تناوله ، لأن مجرد التناول داخل في عموم النص الا بالمعنى في عموم النص الا بالمعنى وهو الاسكار • فلا يكون الحد لذات تناولها ولكن لما فيها من اسكار •

فرع في حد الخبر ومقداره واختلاف العلماء وهل ثبت بالنص أم بالقياس ؟ لقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب العقوبة في شرب الخمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم « من شرب الخمر فاجلدوه فان

⁽١) العقوية للشيخ محمد أبي زهرة ص ١٦٥ ٠

عاد الثانية فاجلدوه فان عاد الثالثة فاجلدوه فان عاد الرابعة فاقتلوه » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم عن ابن عمر وأبو داود والترمذي والحاكم عن معاوية وأبو داود والبيهقي عن ذؤيب وأحمد وأبو داود والبيهقي عن ذؤيب وأحمد وأبو داود والترمذي والحاكم عن أبي هريرة والطبراني والحاكم والضياء عن منرجيل بن أوس والطبراني والدارقطني والحاكم والضياء عن جرير بن عبد الله البجلي ، وأحمد والحاكم عن عبد الله بن عمرو وابن خزيمة والحاكم عن جابر بن عبد الله والطبراني عن غضيف ، والنسائي والحاكم والصياء عن الشريد بن سويد والحاكم عن نفر من الصحابة ، وقد اجتمع لهذا الحديث نصاب التواتر فقد رواه أكثر بن عشرة من الصحابة معينين ومهمين،

وقد شدد النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى لعن من يشرب الخمسو فقال : « أن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقيها وخاملها والمحمولة اليه وبائعها ومشتريها وآكل ثمنها » رواه الحاكم والبيهقى فى الشعب عن ابن عمر .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب شاربا فعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتى رجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال نحوا من أربعين » ثم أتى به أبو بكر قصنع مثل ذلك ثم أتى به عسر فاستشار الناس فى الحدود فقال ابن عوف : أقل الحسدود ثمانون به عسر فاستشار الناس فى الحدود فقال ابن عوف : أقل الحسدود ثمانون به عسر فاستشار الناس فى الحدود فقال ابن عوف : أقل الحسدود ثمانون به عسر قال على فى المشورة : « انه اذا سكر هذى واذا هذى افترى فحدوه حد الافتراء » •

في ف اختلاف العلماء في مقدار الحد .

مذهبنا أن حد الشرب أربعون وبه قال أحمد فى رواية عنه وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد فى رواية عنه : انه تسانون ، لأن هذا ما قرره عمر ووافقه عليه أكثر الصحابة رضوان الله عليهم وليس فيه مخالفة لما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم لأن كل ضربة فى كل مرة بنعلين فتكون عدة الضرب ثمانين وما كان لعمر وعلى وعبد الرحمن أن يخالفوا النص

ويجهلوه وهو حد أقيم على مرأى من الجميع ؛ فلا مساغ للخلاف فيه ، والنما الخلاف في تقسيره .

دليلنا أنه العمل الوارد عن النبى صلى الله عليه وسلم والحديث لا تثبت بالقياس ، وقول عبد الرحمن بن عوف وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما وعمل عمر اجتهاد فى موضع النص ولا يقال: الن الزيادة العزير ، لأنه لا يزاد على الحدود ، الا اذا كانت جريمة أخرى فوق جريمة الشرب ، كما حدث من أن عمر رضى الله عنه بعد أن أقام الحد وهو ثمانون عنده أضاف ضربات لسوء الناويل .

وذلك أن تدامة بن مظعون وعمرو بن معد يكرب وأنا جندل بن سهيل شربوا وقالوا : هي حلال لقوله تعالى (ليس على الذين آلمتوا وعملوا الصالحات) فبين الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) فبين أهم علماء الصحابة معنى الآية وأنها تحرم الخمر ، وأقاموا عليهم الحد لشربهم الاها .

وفى رواية رواها الخلال من أصحاب أحمد عن محارب بن دار «أن ناسا شربوا الخمر فقال لهم يزيد بن أبى سسفيان : شربتم الخمر أ قاون : نعم وتمسكوا بقول الله تعالى : (ليس على الذين المنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فكتب فيهم الى عمر رضى الله عنه ، فكتب اليه : أن آتاك كتابى هذا نهارا فلا تنتظر بهم الى الليل ، وإن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى الليل ، وإن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى الليل ، وإن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى الليل ، وإن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى الليل ، وإن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى النهار حتى تبعث بهم الى لئلا يفتنوا عباد الله ، فبعث بهم الى غمر فشاور الناس فيهم فقال لعلى : ما ترى ؟ قال : أرى أنهم شرعوا فى دين الله ما لم يأذن به الله قان زعموا أنها حلال فاقتلهم فقد أحلوا ما حرم الله ، وإن زعموا أنها حلال فاقتلهم عمر ثمانين) فإن كانت زعموا أنها حرام فاخلدهم ثمانين جلدة فجلدهم عمر ثمانين) فإن كانت زيادة من بعد ذلك فلسوء التأويل ، وقد اورد أن عمر زاد بعد الثمانين زيادة من بعد ذلك فلسوء التأويل ، وقد اورد أن عمر زاد بعد الثمانين

الشبهات المسقطة للحدود

روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ادرءوا الحدود بالشبهات فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام أن يخطى، في العفو خير من أن يخطى، في العقوبة) وقال صلى الله عليه وسلم : (أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهمو في ستر الله ، ومن أبدى صفحته أقمنا عليه الحد) .

وان هذين الحديثين يدلان على أمرين :

(أحدهما) أن الجريمة اذا ارتكبت فى غير اعلان يجب الاستمرار فى سترها ، ومنع كشفها ، وفى فتح الباب لاقامة الحد فيما استتر من جرائم ، وتحرى طرق الاثبات واعلانها من الأضرار أكثر مما فى اقامة الحد فى ذاته ، اذ فيه تجسس منهى عنه بقوله تعالى : (ولا تجسسوا) وقوله عليه السلام (ولا تجسسوا وكونوا عباد الله اخوانا) النان همذا بلا ريب تضييق للعقاب وجعله رمزا مانعا ، بدل أن يكون عاما جامعا ، وحسب المؤمنين أى تكون هناك يد مقطوعة كل عام ليكون ذلك مانعا إزاجرا ، يجعل كل سارق يترقب مثل ما نزل بغيره فيكون الامتناع عن السرقة ،

وحسب أرباب الشهوات أن يكون بين أيديهم حد يقام للزنا يشهدك طائفة من المؤمنين ، حتى ينجهوا الى الزواج ويفروا من عار العقاب الى أمن البراءة وطريق الاستقامة .

والشبهة هى الحال التى يكون عليها المرتكب أو تكون بموضوع الارتكاب، ويكون معها المرتكب معذورا عذرا يسقط الحد، ويستبدل به عقاب دونه على حسب ما يرى الحاكم، ويقول الفقها، في تعريفها: انها ما يشبه الثابت وليس بثابت أو هى وجوذ صورة الثابت وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلتمس الستر على المجرم و لقد حرض بعض الناس ماعزا على الاقرار فذهب وأقر أمام الرسدول صلى الله عليه وسلم

وكان النبى صلى الله عليه وسلم يحاول أن يحمله على الرجوع في اقراره بالتعريض فقال له : (لعلك قبلت لعلك الامست ولما علم بالذي حرضه على الاقرار قال له : (هلا سترته بثوبك لكان خيرا لك) •

ويروى أن ماعزا مر على عمر قبل أن يقر فقال له عمر: أأخبرت أحدا قبلى ؟ قال: لا ، قال: فاذهب فاستشر بستر الله وتب الى الله ، فان الناس يعيرون ولا يغيرون والله تعملى يغير ولا يعير فتب الى الله ولا تخبر به أحدا ، فذهب الى أبى بكر فقال مثل ما قاله عمر ثم ذهب الى هذا الرجل الذى لابه النبى صلى الله عليه وسلم واسمه هزاع فأمره بما أقر به وكان الله من النبى صلى الله عليه وسلم •

وان هذا الخبر مع ما سبقه يدل على أن التضييق في تطبيق الحدود أمر محبب في الاسلام •

وان الأخذ بحد الشبهة الدارئة للحد القصد منه هو أن تكون شريعة الحد قائمة ، والتنفيذ القليل منها صالح الانزال النكال بالمذنين ، أو بعبارة أدق من يكون بصدد الوقوع في الجريمة •

والشبهات التي تسقط الحدود أو تؤثر في لزوم العقوبات المقدرة قصاصا أو حدا يمكن ضبطها في اقسام أصلية أربعة :

أولها: ما يتعلق بركن الجريمة ، والثانى : يتعلق بالجهل النافى للقصد الجنائى في الارتكاب ، والثالث : يتعلق بالاثبات ، والرابع : يتعلق بتطبيق النصوص على الجزئيات والخفاء في التطبيق في بعضها .

الشبهة في تعقق الركن

ان ركن الجريمة هو تحريم الشارع فعلا معينا قد رتب عليه عقاباً هو الحد أو القصاص فإذا كان الشارع قد حرم الزنا فإنه قد جعال له حداً قائماً بذاته ، وإذا كان قد حرم السرقة فإنه قد رتب عقاباً وهكذا ، قاذا كان

التحريم موضع شك أو فيه شبهة أو تحققت فيه الأباحة صورة ولم تتحقق معنى فانه في هذه الحال تكون الشبهة في الأباحة ، وهي أساس التحريم ، ولنضرب لذلك مثلا بالنكاح من غير شهود قانه لا يثبت معه الحل لما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا نكاح الا بولي وشاهدين) ولكن رأي الامام مالك أن الشهود ليسوا بشرط الانشاء العقد ولكنهم مشروطون للدخول ، وأن الاعلان وحده كاف الانشاء الزواج وبسوق على ذلك أدلة أتنج عند مخالفيه ، وأن هذه الأدلة تنتهي بلا ريب الى أن تكون شبهة في أن العمل حرام وهكذا .

وان الشبهات التي تكون في ركن الجريمة ترجع الى أربعة أقسام :

شبهة الدليل ، وشبهة الملك ، وشبهة الحق ، وشبهة الصورة ، ولنوضح هذه الأقسام .

فشبهة الدليل أن يكون فى الموضوع دليلان متنازعان أحدهما يحرم وهو الراجح ، والآخر يبيح وهو المرجوح ، فيتناول المكلف الأثر ومن هذا القسم اذا دخل الرجل بالمرأة فى عقد من غير شهود فانه فى هذه العال يتنازع الموضوع دليلان ، أحدهما : يمنع الحل وهو الراجح ، والشانى : يوجد العل وهو المرجوح ، فهذه الشبهة وهى بعض ما استدل به مالك يوجد العل وهو المرجوح ، فهذه الشبهة وهى بعض ما استدل به مالك فيما أخذ من حكم بالنسبة للاعلان ، وأن الحل بذلك مقيد بشروط ، لا تتوافر فى مجرد العقد بلا شهود ، ولقد قرر الفتهاء بالنسبة لشبهة الدليل قاعدة فقهية فقالوا : ان كل فعمل يختلف فيه الفقهاء حلا وتعريما فان الاختلاف يكون شبهة تمنع اقامة الحد وفى ذلك يقول ابن قدامة فى المغنى :

(ولا يجب الحد بالوط، في نكاح مختلف فيه كنكاح المتعبة ونكاح الشغار والتحليل والنكاح بلا ولى ولا شهود ، ونكاح الأخت في عدة المسائل ، أختها من طالاق باثن ، ونكاح الخامسية في عدة الرابعة السائلن ، ونكاح المجوبسية ، وههذا قول أكثر أههل العلم ، لأن الاختلاف في

اباحة الوطاء فيه شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم آن الحدود تدرأ بالشبهات) • ويجب أن نقرر هنا أن الخلاف الذي يكون شبهة هو الخلاف في أصل الحل والتحريم ، أما الخلاف في أن هذا شبهة أو ليس بشبهة ، فان هذا لا يمنع اقامة الحد عنه عند من يقرر انتفاء الشبهة ، ومن ذلك العقد على محرمة عليه فان أبا حتيفة يعتبر صورة العقد شبهة ، وغيره لا يعتبر صورة العقد شبهة فالذين نفوا الشبهة لا يلتزمون من قول أبى حيفة ويسقطون الحد •

ويقول ابن قدامة فى زواج المحرمة: (وان تزوج ذات محرم فالنكاح باطل بالاجماع فان وطئها فعليه الحد فى قول أكثر أهل العلم منهم المحسن وجابر بن زيد ومالك والشافعى وأبو يوسف ومحمد واسحاق وأبو أيوب وابن أبى خيشة وقال أبو حيفة والثورى لا حد عليه الأنه وطء تمكنت فيه الشبهة الممال أو اشترى أخته من الرضاع ثم وطئها اوبيان الشبهة أنه قد وجدت صورة المبيح الهو عقد النكاح الذى هدو سبب للاباحة افاذا لم يثبت حكمه وهو الاباحة بقيت صورته دارئة للحد الذى يندرىء بالشبهات) والشبهات المناه

وهذا منطقى اذ أنه أذا اعتبر الاختلاف فى الشبهة مسقطا للحد عند من يقرر انتفاءها يكون ذلك الزاما للمخالف برأى مخالفه ، ولأن الاختلاف فى هذه الحال ليس اختلافا فى أصل الاباحة حتى تعترى الشبهة الركن ، بل ان أصل التحريم مجمع عليه ، حتى عند من يقرر أن فى الموضوع شبهة دارئة ، فأبو حنيفة يقرر أن وطاء المحرمة حرام ولكنه يمنع اقامة الحد ، فهذه الشبهة عنده الا تسقط معنى الحريمة ، ولكنها تسقط الحد فقط ، وبذلك لم يوافقه غيره ، اذ أصل التحريم الذى هو ركن الجريمة قائم وبذلك لم يوافقه غيره ، اذ أصل التحريم الذى هو ركن الجريمة قائم

ومن شبهة الدليل في السرقة اذا سرق ماك ابنه من حرز مثله وتوافرت كل أركان السرقة الظاهرة فانه الا يقطع ، الأن هناك دليلا مبيحا وان لم

يكن راجحا فى الأخذ بظاهره فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم: ﴿ أَنْتُ وَمَالُكُ لَأَبِيكُ ﴾ ولأن كل ما يكسب الولد هو كسب لأبيسه فى عرف بعض الناس ، ولكن يعارض هذا الملكية الخاصة التى تثبت للولد بمقتضى القواعد العامة وبمقتضى الشخصيه المنفصلة ، والذمة المنفصلة ، حتى أن الولد الذي يكون فى ولاية أبيه تكون ذمته المالية منفصلة عن ذمة أبيه وهى قواعد وأخوذة من عدة مصادر من النصوص •

وبذلك يكون بين أيدينا دليلان ، أحدهما مبيح والآخر مانع ، وبذلك لا يتحقق الركن الأول للجريمة وهو كون الفعل ممنوعا من غير شبهة ، اذ أن الدليل المعارض وان كان غير منتج للتحليل فقد أنتج الشبهة .

شبهة الملك

وقد تدرج هـــذه المسألة الأخيرة فى شـــبهة الملك اذ أن الدليل المبيح يوجد نوع ملكية فى مال الولد ، فتكون من قبيل شبهة الملك ، ولكن الحق أن هذه عدها فى شبهة الدليل الخاص بالركن أقوى من شبهة الدليل المتعلق بالملك .

ومن شبهة الملك ما اذا أخذ المحارب المستحق جزءا من الغنيمة خفية بحيث تتحقق جريمة السرقة صورة ، وذلك بأن يأخذ من المال الشائع الذي له ملك فيه قبل آن يقسم ، ولكن كونه مالكا لجزء منه ملكية صحيحة قام سببها ولكن لم تتأكد بالقسمة بحيث لو مات قبل القسمة لا ينتقل الى ورثته على خلاف فقهى فى ذلك ، وبحيث لو هلكت الغنائم قبل القسمة أو استهلكت لا يطالب بنصيبه فيها ما اعتبرت الملكية غير مستقرة أو انتفت الملكية وبقيت شبهتها ، وهى كافية لاسقاط الحد و

ومن هذا النوع من الشبهات اذا وطىء جارية يملك بعضها ، قان شبهة الملك في هذه الحال تسقط الحد ، وربوى بعض الفقهاء أن وطء المرأة المستأجرة على عمل يسقط معه الحد ، وقد روى ذلك عن أبي حنيفة وحكاه في المعنى فقال :

(واذا استأجر امرأة لعمل فزنى بها ، أو استأجرها ليزنى بها وقعل ذلك ، أو زنى بامرأة ثم تزوجها فعليهما الحد ، وبهذا قال أكثر أهل العلم وقال أبن حنيفة : لا حد عليهما في هذه المواضع ، لأن ملكه لمنفعتها شهدة دارئة للحد ، ولا يحد بوطء امرأة هو مالك لها) •

وفى النقل عن أبى حنيفة فى مسألة المرأة المستأجرة خطأ ، لأن هــــذا غير المنصوص عليه فى كتب الحنفية ، فقد جاء فى كتاب البدائع :

« ولو يوطىء المستأجر جارية الاجارة والمستعير جارية الاعارة والمستودع جارية الوديعة يحد ، وإن قال : ظننت آنها تحل لى ، لأن هذا ظن عرا عن دليل فكان فى غير موضعه قلا يعتبر » •

ومثل ذلك اذا زنى بامراة ثم تزوجها أو جارية ثم اشتراها ، انما موضع الكلام اذا باع الجارية وقبل التسليم وطنها البائع فانه لا يحد ، لأن ملك الرقبة لا يزال قائما باليد ، وكذلك اذا زوج جاريته ثم وطنها قبل أن تزف الى الزوج فلا حد ، لأن شبهة الملك قائمة ببقاء اليد التي هي دليل الملك ظاهرا ، فاعتبر ذلك الظاهر شبهة في الملك فتكون مسقطة للحد واذا كانت الجارية مرهونة فوطئها المرتهن أيكون ذلك زنا في المذهب الحنفي روايتان رواية تسقط الحد ، لأن العين المرهونة للمرتهن فيها شبهة ملك اذ أنها تباع في سداد الدين اذا عجز المدين عن السداد ، وهذه الشبهة تثبت أذا ادعى الأشتباه وقال : ظننت أنها تحل لي فانه ظن يكون قائما على دليل الملكية ان تقاعد عن اثبات الشبهة ، وهذه الرواية الملكية ان تقاعد عن اثبات الشبهة ، وهذه الرواية جاءت في كتاب الحدود ، ومؤداها أن الحد لا يسقط ، لأن الراهن للاستيثاق من وفاء الدين ، ولا يثبت ملكية للمرتهن ، فإن قال ظننت أنها تحل لي فهو ظن لا يقوم على ولا يثبت ملكية للمرتهن ، فإن قال ظننت أنها تحل لي فهو ظن لا يقوم على ولا يثبت ملكية المرتهن ، فإن قال ظننت أنها تحل لي فهو ظن لا يقوم على وليل أو شبهة ملكية ، أحد .

وذكر هذه الأمثلة يوضح نوع الشبهة وإن كان غير ذى موضوع ليطلان الرق بحكم الزمان واقرار قواعد الاسلام •

شسبهة الحق

وذلك بأن يكون للمرتكب شبهة حق ولو بالاستصحاب ، وقد ضرب الأحناف لذلك مثلا وهو الدخول بالمطلقة طلقة مكملة للثلاث ، فأن هذا الدخول لا يثبت معه العد في المذهب الحنفي ، أذ أن المرأة في أصل خلقها أهل للزواج ولم يوجد سبب من أسباب التحريم يقوم بذاتها بل السبب أمر عارض ليس متصلا بأصل المرأة ، بقيت الأباحة الأصلية شسبهة تمنع أقامة الحد ، ومن ذلك الكا عقد على أمة مع أن عنده حرة ، فأن دخل فأن الدخول يكون دخولا بشبهة مع أن العقد فاسد ، وكذلك أذا عقد على المرتدة ودخل بها فأن العقد يكون فاسدا ولكن الشبهة ثابتة ، وهي أن لم تشبت الحل فقد أسقطت الحد ،

وقالوا : ان وطء البائنة بينونة صغرى أو كبرى فى المعدة لا يثبت الحد لأن فيه شبهة .

قال صاحب البدائع:

اذا وطيء المطلقة ثلاثا في العدة فان النكاح قد زال في حق الحل أصلا لوجود المبطل الحل المحلية ، وهو الطلقات الثلاث ، والنسا بقى في حق الفراش ، والحسرمة على الأزواج فقط ، فتمحض لوطء حراما فكان زنا فيوجب الحد آلا اذا آدعي الاشتباء وطن الحسل ، لأنه بني ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفراش وبحرمة الأزواج فظن أنه بقى في حق الحل أيضا ، وهذا ان لم يصلح دليلا على الحقيقة يصلح دليلا اعتبر في حقه درءا لما يندريء بالشبهات ، وان كان طلاقها واحدة بائنة لم يجب الحسد ، وان قال : علمت أنها على حرام ، الأن زوال الملك بالابانة مجتهد فيه لاختلاف والصحابة ، واختلافهم شبهة ولو خالعها أو طلقها على مال فوطئها في العدة ذكر الكرخي أنه ينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في المطلقة ثلاثا وهسو الصحيح ، لأن زوال الملك بالخلع والطلاق على مال مجمع عليه فلم تتحقق الشبهة ، فيجب الحد الا اذا ادعى الاشتباه لما ذكرنا) ،

وهذا النقل يستفاد منه أن الدخول بالمطلقات عند الحنفية ينقسم الى أربعة أقسام لكل منها اذا كان في العدة :

(القسم الأول) اذا كان الطلاق رجعيا فهذا دخول بحق شرعى لا شبهة فيه ، لأن المطلقة طلاقا رجعيا الدخول بها فى أثناء العدة حلال ويعد رجعة وتحتسب الطلقة من الثلاث .

(القسم الثانى) اذا كان الطلاق بائنا وكانت الأولى أو الثانية ، فان الدخول يكون شبهة فى المحل ويسقط الحد واو كان يعلم التحريم ، لأن الشبهة قائمة ، وهي شبهة الحق باستصحاب حال الاباحة وبقاء فراش الزوجية ببقاء العدة ، وهي شبهة تسمى شبهة المحل ، وذلك لأن ايقاع الطلاق بلفظ بائن _ قال الشافعية والحنابلة وبعض المالكية : انه طلاق رجعي كالسابق ، وقال الحنفية : انه بائن ولكن الوطء فيه بشبهة قوية •

(والقسم الثالث) الدخول بالمطلقة ثلاثا في العدة ، فان بقاء الحل غير ثابت ولا شبهة في الحل ، فلا تكون شبهة الا باشتباهه ، فاذا ادعاه فان الحد يسقط لما ساقه من دليل .

(والقسم الرابع) الطلاق على مال ، فانه يشبه الطلاق المكمل للشلاث من حيث انه مجمع على أنه بائن ، ولم يختلف في ذلك فقهاء الأمصار ، ولم يختلف في ذلك فقهاء الأمصار ، ولم يختلف في ذلك الصحابة ويشبه الحكم فيه حكم البائن بينونة صغرى ، والصحيح حيث انه من أقسامه ، والكرخي شبهة بالبائن بينونة صغرى ، والصحيح في المذهب الحنفي هو الأول ، وهو أولى بالاتباع ومن الشبهة التي تعدد شبهة حق من حيث ان له جانب حق في الأمر ما يكون في السرقة من أموال شبهة حق مل حيث الرحم ايتاء ذي الرحم المحرم غير الآباء ، قان ما أوجبه الله تعالى من صلة الرحم ايتاء ذي القربي قد أوجدت شبهة حق للأقارب بعضهم في أموال بعض .

ومن ذلك السرقة من الأموال العامة كأموال بيت المال ، فان لكل مسلم في بيت المال نوع حق الله كان لا يثبت الملكية فهو يثبت الشبهة المسقطة للحد وقد روى ذلك عن عمر أوعلى ، وبه قال الشعبي ، وأبو حنيفة وأصبحابه

والشافعي ، وقال مالك رضى الله عنه : ان هذا الحق لا ينهض شبهة ، لأنها سرقة داخلة في عموم النص القرآني .

ومن ذلك أيضا اذا سرق أحد الزوجين من الآخر اذا كان المال فى حرز مثله وكذلك لا يقطع الولد اذا سرق من مال أبيه لأن له نوع حق يسقط الحد وأن كان لا يشبت الملك •

والقسم الرابع من الشبهات التي تتعلق بالركن و هي شبهة الصورة ، وتحقيقها أن صورة العقد في الزواج ولو كانت المراة حراما على الزوج حرمة ثابتة بالاجماع ، تكون شبهة مسقطة للحد ، ولو كائت التحريم على وجه التأبيد لأن صدور العقد من أهله ان لم يكن مثبتا للحل هو مشت للشبهة المسقطة للحد ، وذلك يتحقق بوجود صورة العقد وقد حرر الكائناني في البدائع رآى أبي حنيفة فقال :

(والأصل عند أبي حنيفة عليه الرحمة أن النكاح اذا وجد من الأهل مضافا الى محل قابل لمقاصد النكاح يمنع وجوب الحد ، سواء أكان حلالاً أم كان حراما ، وسؤاء أكان التحريم مختلفا فيه أو مجمعا عليه ، وسنواء أظن الحل فادعى الاشتباه أو علم بالحرمة ، والأصل عندهما وأن النكاح اذا أنان عرما على التأبيد أو كان تخريمه مجمعا عليه يجب عليه الحد ، وجه قولهم: ان هذا نكاح في غير محله فيلغو ، ودليل عدم المحلية أو محلا النكاح هو المرأة المحللة لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) والمحارم محرمات على التأبيد لقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) والمحارم محرمات على التأبيد لقوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية) ألا أنه اذا ادعى الاشتباه وقال : ظنن أنها تحل لى سقط الحد ، لأنه ظن أن صيغة النكاح من الأهل في المحل دليل الحل ، فاعتبر هذا الظن في حقه وان لم عكن معتبرا حقيقة و اسقاطا لما يدراً بالشبهات ، وان لم يدراً خلا الوطء عن الشبهة في وجوب لفظ النكاح وجود الحد كالنكاح بغير شهود ، ونكاح المتعة ، مضافا الى محله ، فيمنع وجود الحد كالنكاح بغير شهود ، ونكاح المتعة ، ولا شك في وجوب لفظ النكاح والأهلية ، والدليل على المحلية آن محل النكاح هو الأنثى من بنات آدم عليه السيلام النصيوس والمعقول ، أما النكاح هو الأنشى من بنات آدم عليه السيلام النصيوس والمعقول ، أما

النصوص كفوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله تعالى : (خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها) وقوله تعالى (وأنه خلق الزوجين الذكر والأنشى) جعل الله سبحانه وتعالى النساء على العموم والإطلاق محل النكاح والزوجية ، وأما المعقول فلأن الأتشى من بنات آدم عليه السلام محل صالح لمقاصد النكاح من السكنى والولد والتحصين وغيرها فكانت محلا لحكم النكاح لأن حكم التصرف وسيلة الى ما هو المقصود من التصرف ، فلو لم يجعل محل المقصود محل الموسيلة لم يثبت معنى التوسل، الا أن الشرع أخرجها من أن تكون محلا للنكاح شرعا مع قيام الحلية حقيقة،

فقيام صورة العقد والمحلية يورث شبهة ، اذ الشبهة اسم لمسا يشبه الثابت وليس بثابت ، أو نقول وجد ركن النكاج والمحلية على ما بينا فغات شرط الصحة فكان نكاحا فاسدا ، والوطء في هذا النكاح الفاسد لا يكون زنا بالاجماع : وعليه ينبغي أن يعلل فيقال : هذا الوطء ليس بزنا فلا يوجب حد الزنا قياسا على النكاح بغير شهود وسائر الأنكحة الفاسدة) •

وخلاصة هذا الكلام أن المذهب الجنفي فيه رأيان في كون صورة العقد شيسهة :

(أحدهما): رأى الصاحبين أن صورة العقد لا تكون شبهة إلا اذا كان في العقد عليها خلاف ، وكان التجريم على التوقيت ، أما اذا كان التجريم على التأبيد أو كان العقد من حيث البطلان محل اجماع كنكاح من هى في عصمة غيره ، فانه لا شبهة في صورة العقد الا اذا ادعى الاشستباه وظن الحل ، فانه في هذه الحالة تكون الشبهة ، ولا تكون في المحل ، ولكن تكون من قبيل الشبهات بسبب الجهل (والرأى الثاني) : وهو رأى أبي حنيفة أن صورة العقد بذاتها تكون شبهة ، سواء أكان فساد العقد موضع اتفاق أم لم يكن ، وسواء أكان التجريم محل اجماع أم جرى فيه الخلاف ، وسواء أكان على وجه التأبيد أم كان على وجه التأبيد أم كان على وجه التأبيد كان مع شبهة الصدورة شبهة المحل محل خلاف ولم يكن على وجه التأبيد كان مع شبهة الصدورة شبهة المحل أو شبهة الدليل ، فتكون شبهة أقوى من مجرد الصورة ، والخلاف هنا

لا خدوى منه وانما يكون الخلاف لو كان الاشتباه فى غير عار الاسلام ، ومن ثم لا يقبل هذا الاشتباه فى دار الاسلام ، لأنه أمر معلوم من الدين بالضرورة ، فهل يقبل من يقول : ان أمه كان لا يعلم أنها حرام عليه أو آن أخته مشتبه فى حرمتها عليه ، وقد يقبل ذلك فى الرضاع ، والجمهور على قبول الشبهة فيه الها كان الأمر محل خفاء .

ولذلك نرى قول الذين يقولون: ان صورة العقد غير مقبولة بالنسبة النكاح المجمع على بطلانه ، والمحرمات المجمع على تحريمهن ، وذلك قول المالكية والشافعية والحنابلة ، وقد ذكر صاحب المغنى الخلاف فى القضية وذكر أدلة أبى حنيفة بقريب مما ساق الكاساني ، وقرر مذهب الذين قرروا الخامة الحد مطلقا من غير أن يقبل قول من ادعى الاشتباه فقال فى حجت بعنى المغنى: (ولنا آنه وطء فى فرج مجمع على تحريمه من غير ملك ولا شبهة ملك ، والواطىء من أهل الحد عالم بالتحريم فيلزمه الحد كما لو الم يوجد العقد ، وصورة المبيح انها تكون شبهة إذا كانت صحيحة والعقد هنا باطل محرم ، وفعله جناية تقتضى العقدوبة انضمت الى الزانى ، قلم تكن شبهة كما لو أكرهها ثم زنى بها ،

وهذا الكلام يفيد أنه يعتبر ذات العقد جريمة تضاف الى جريمة الزنا ، ولا يعتبره مسوعًا لاسقاط حد الجريمة ، وكيف يقدم رجل يعرف أن ابنته محرمة عليه ويعقد عليها ، ويعتبر هذا العقد الإجرامي مسقطا لعقوبة جريمة الزنا .

الشبهة بسبب الجهل

الجهل بالأحكام الشرعية بشكل عام يكون مسوعًا للافلات من أحكامها ، وكذلك الشأن في القوانين الوضعية بيد أنه يلاحظ أمران:

(أولهما): أن العلم قد يكون طريقه صعباً ، فيعد الجهل في هــــذه الحالة عدرا مسوعًا السقاط العقوبات المغلظة وتحويلها الى عقوبات مخففة نسبياً ، كالجهل ببعض أحوال جرائم الحدود ، فان ذلك الجهل قد يســوغ

الانتقال من عقوبة الحد الى غيره ، وهذا النوع من الجهل هو الذي يحدث الشيهة المسقطة للحد في بعض الأحوال على ما سيأتي .

(ثانيهما): أن الجهل بالأحكام الشرعية في ذات الجهل به ، وبالتالي لا يعد معرفته ، فالجهل ببعض الأحكام الا يسوغ ذات الجهل به ، وبالتالي لا يعد غدرا مسوغا لاسقاط الأحكام ، أو لاسقاط عقوباتها ، اذ الجهل ذاته ذنب لا يستساغ ، وذلك كالجهل بالصلوات الخمس ، وكالجهل بالمحرمات الشرعية الثابتة بدليل قطعي لا شبهة فيه ، وقد قسم الشتافعي العلم الي قسمين : (أحدهما) علم بالأمور القطعية ، ويسميه علم العامة ، أي الغلم الذي يجب أن يعلمه السلمون كافة من غير استثناء ، لا يتفرد به خاصتهم ولا يعذر في الجهل عامتهم ، وذلك مثل الصوم والحج والزكاة ، وتحريم القتل والزنا والسرقة والخمر ، وما كان في معني ذلك مما كلف العباد أن يعلموه ويعملوا به ، وهذا الصنف من العلم هو ما ثبت بالنص القرآني أو الحديث النبوي وأجمع عليه المسلمون ، ويسمى (ما علم من الدين بالضرورة) وهو اطار الاسلام الذي يعد من علم به مسلما ،

(والقسم الثانى): قال فيه الشافعى: انه ما ينوب العباد من فروض الفرائض وما يخص به الأحكام مما ليس فيه نص من كتاب والا فى أكثره نص سنة) وما كان منه يحتمل التأويل أو يثبت بالقياس ، ويقول فى هذا القسم: (هذه درجة من العلم ليس تبلغها العامة ولم يكلفها الخاصة ، ومن احتمل بلوغها من الخاصة لا يسعهم كلهم أن يعطلوها ، واذا قام بهم من خاصتهم من فيه الكفاية لم يحرج غيرهم ممن تركها ان شاء الله والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها) .

اذا ثبت هذا فانه لا يسوغ لمسلم ولا ذمى يقيم فى دار الاسلام ان يدعى الجهل بحرمة الزنا والقتل ، فلا عذر فى الجهل بأصل التحريم ، ولا يعد الجهل بأصل التحريم شبهة تسقط العقوبات المقدرة ، قاذا ادعى مسلم أنه يجهل تحريم الزنا ، لا يعد ذلك شبهة بل يعد جريمة بجوار جريمة أنه يجهل تحريم الزنا ، لا يعد ذلك شبهة بل يعد جريمة بجوار جريمة

الارتكاب وذلك اذا كان يقيم في عمران المسلمين ، ولم يكن حديث عهد بالاسلام ، أما اذا كان كذلك فان مظنة الجهل تجعل ادعاءه مصدقا .

وَلَذَلَكَ نَفْسُمُ الْجِهِلُ بِالقَسْمِ الأولَ مِن الاسلامِ قِسْمِينَ : جَهُــلِ بِحَيْثُ لا مظنة للجهل ودعواه على هذا لا تسمع ، فلو ادعى مسلم مقيم في عمران المسلمين أنه تجهل تحريم الزنا وارتكبه لا يكون جهله عذرا ولا يكون شبهة وان كانت مظنة الجهل ثابتة كأن يكون حديث الاسسلام أو انتقل من دار الحرب الى دار الاسسلام فانه يعلن رجهله ويكون شبهة وقد قال في المغنى : ولا حد على من لم يعلم تحريم الزنا قال عمر وعثمان وعلى : لا حد الا على من علمه ، وبهذا قال عامة أهل العلم ، فان ادعى الزاني الجهـــل بالتحريم وكان يحتمل أن يجهل كحديث العهد بالاسلام ، والناشيء ببادية قبل منه لأنه يجوز أن يكون صادقا ، وان كان مس الا يخفي عليه ذلك كالمسلم الناشيء بين المسلمين وأهل العلم لم يقبل منه ، لأن تحسريم الزنا لا يخفي على من هو كذلك فقد كذبه ، وان ادعى الجهل بفساد نكاح باطل قَبِلَ قُولُه ، لأن عمر قبل قول المدعى الجهل بتحريم النكاح في العدة ، ولأن مثل هذا يجهل كثيرا ، ويخفى على غير أهل العلم ويعـــد الجهل بالأحكام الشرعية الفرعية عذرا يصدق صاحبه ، وهـ ذا الجهل من القسم الثاني في تقسيم الشافعي • بيد أنه الكي تنسق الأحكام نقول : انه اذا ادعى الجهل ببطلان النكاح وكان سبب البطلان أمرا ثابتا بالنص أو الاجماع فانه يبجب أَنْ يطبق الكلام في النوع الأول من العلم : فمشالا ليس يعيش في الديار، الاسلامية ونشأ وتربى بين المسلمين أن يدعى الجهل بأن العقد على أمه أهو حلال أم حرام ؟ وقد يدعى الجهل ببعض أحكام العدة . ولا يعدر فيه المسلمين بالجهل فيما هو مقرر من أحكام العقوبات في ظل الدولة الاسلامية التي لا تفرق بين مسلم وغيره فالذمي يعلم حرمة الزنا ويعلم حرمة السرقة وأنَّ فيها قطع اليد فلا عذر له • أما القسم الثاني فهو الجهل فيما يحتاج الي نظر وقد ذكروا من هذا النوع من الجهل البغي وهو أن يخرج شخص على الحاكم العادل بتأويل في الخروج عليه ، لأنه يرى آنه لم يقم الحق ، أو سن من النظم ما ظنه غير شرعي ، فهل يعد جهل الذي يخرج على الحاكم بقوة

ومنعة مع تأويل فى الخروج عذرا يسقط عنه العقاب فى بعض ما يرتكب ، فاذا تكونت له حوزة وقتل بعض الجند ثم قدر عليه الحاكم العادل أيحاسبه على ما ارتكب فى الحرب ، ولو كان بجهالة فى التأويل ، فاذا قتل يقتل ، واذا مبرح يقتص منه ؟ قال أبو حنيفة وأصحابه : لايحاسبون على ما ارتكبوا ما دام بتآويل ، لأنه بخروجه بهذا التأويل أصبح غير داخل فى ولاية الامام ، ولا قصاص ولا عقاب الا بوجود الولاية ، وقال جمهور الفقهاء : الجهل فى هذه الحال لا يسقط العقاب ، لأن الباغى مسلم يلتزم بأحكام الاسلام ، وهو بهذا الاعتبار فى ولاية الامام العادل وتحت سلطانه ، فلم تسقط الولاية وهو بهذا الاعتبار فى ولاية الامام العادل وتحت سلطانه ، فلم تسقط الولاية الأحوال ، لأنها محرمات ثابتة بالقرال والأنفس لا يجوز بحال من فالانتقاض على النظام الثابت بالبغى لا يسقط الإحكام المقررة الثابتة ، ثم فالانتقاض على النظام الثابت بالبغى لا يسقط الإحكام المقررة الثابتة ، ثم فالانتقاض على النظام الثابت بالبغى لا يسقط الإحكام المقررة الثابتة ، ثم فالانتقاض على ذاته اثم كبير ، والائم الا يبرر استقاط الجرائم ، بل المعقول أنه نضاعهها .

(القسم الثالث) جهل يكون عذرا وهو جهل يكون فيه تعارض الأدلة المبيحة والأدلة المحرمة ، وان كانت مرجوحة ، أو تكون أسباب العلم غير متوافرة ، و هذا النوع من الجهل يشمل ثلاث شعب :

(أولاها) أن يكون الأمر موضع اجتهاد وتنازعه دلايلان ، وهو غير القسم الثانى السابق ، لأن الأول له دليل قرآنى واحد أو حديث واحد ، وطبق النصوص فى غير موضع التطبيق ، فهو مسوء تأويل للنص وسسوء تطبيق له ، أما هذه الشعبة فانه يتنازع دليلان ، دليل مانع ودليل مبيح وأحدهما أرجح وأقوى فيتبع ، والثانى : دونه فلا يتبع ، ولكن يعمل الثانى ، وقد تكلمنا عن هذا الذوع من الجهل وقلنا : أنه شبهة وهو داخل فى الشبهة التى تعترى الركن كما بينا من قبل ، (الشعبة الثانية) : لا تتوفر أسباب العلم وذلك كالجهل بالعلاقة المحرمة بينه وبين من عقد عليها كمن يعقد على امرأة ثم يتبين بعد الدخول أنها أخته رضاعا أو أخته فسبا ، فان هذا النوع من الجهل يوجد شبهة قوية تسقط الحد وتمحو وصف الجريمة ، لأنه لا سبيل له لأن يعلم واقعة الرضاعة اذ كأنت هى وهو غير أهل للعلم ،

ولا سيل له لأن يعرف من أقوال ذويهما ، وقد ضنوا بالعلم فكان معذورا ومن ذلك ما أذا شهد اثنان لامرأة بأن زوجها قد مات ، فعقد عليها وهو يعتقد صدقهما وتعتقد هي الأخرى صدقهما ، فأنه أذا حصل دخول يكون معه هيهة قوية تسقط الحد ، وتزيل وصف الجريمة ، أذ هو جهل بسبب التحريم ، وهو معذور بسبب شهادة الشهود ، ومن ذلك أمرأة المفقود أذا حكم بموته فتزوجت بعد انتهاء عدتها وكان الدخول بها ثم تبين أنه حي ، فأن الدخول لا يكون إزنا ، لعذرها بعدم توافر أسباب العلم ، وقرر الحنفية أنها تكون لزوجها الأول ، وقرر المالكية أنها تكون للثاني أن دخل بها ، ويترتب على وصف الجريمة أنه يسقط الحد ويثبت المهر ، وتجب العدة ويثبت المهر ، وتجب العدة يكون الجهل أو يدعى الجهل ، وهذه الحال حيث الا تتعارض الأداة مع توافر أسباب العلم ، ولكن مع هذا يكون الجهل أو يدعى الجهل ، وهذه الحال حيث الا تتعارض الأداة مع توافر أسباب العلم ، وهذه الشعبة يتفرع عنها أمران (أحدهما) أن يكون ادعاء الجهل مع مظنته ، وقلد الشعبة يتفرع عنها أمران (أحدهما) أن يكون في ادعائه فتكون الشبهة وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ،

(والثانى) ألا تكون مظنة للجهل كالمسلم فى الديار الاسلامية اذا ادعى المجهل فى المحرمات على وجه التأبيد أو زواج المسلمة بغير المسلم فان ذلك يتناول أمرين : (أولهما) أن يكون التحريم ثابتا بنصوص من القرآن والسنة ، وانعقد الاجماع على التحريم ومع مظنة الجهل •

(الأمر الثانى) أن يكون التحريم ليس محل اجماع كالزواج من الأخت في عدة أختها فان بعض الصحابة وعلى رأسهم عمر رضى الله عنه لم يعتبر ذلك محرما وصحح العقد ، وكزواج خامسة في عدة رابعة مطلقة طلاقا بائنا ، فان حل ذلك موضع خلاف ، ومشل ذلك الشبهات التي تثبت بالاستصحاب كالعقد على المطلقة طلقة مكملة للثلاث ، فان ادعاء الجهل في كل هذا يكون شبهة ، بل انه في الحقيقة توجد في هذه الحال شبهة في الركن ،

﴿ القَسْمُ الرَّابِعِ ﴾ هو الجهل بالأحكام الاسلامية في غير الديار الاسلامية

والعلم فيها غير متيسر ومظنة الجهل ثابتة دائما ، وقد جاء فى كتاب كشف الأسرار على أصول فحر الاسلام (والفرق بين هذا القسم الرابع) والقسم الثالث أن هذا القسم مبنى على عدم الدليل والمسالث مبنى على اشتباه ما ليس دليلا ، لذا فعل ، فالجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر يكون عذرا فى الشرائع ، حتى لو مكث مدة لم يصل فيها أو لم يصم ولم يعلم أن عليه الصلاة والصوم لا يكون عليه قضاؤهما ، وقال زفر رحمه الله : يجب عليه قضاؤهما ، لأنه بقبول الاسلام صار ملتزما بأحكامه ولكن قصر عنه خطاب الأداء لجهله به ، ولذلك لا يسقط الأداء بعد تقرير السبب الموجب خطاب الأداء لجهله به ، ولذلك لا يسقط الأداء بعد تقرير السبب الموجب كالنائم اذا استيقظ بعد مضى وقت الصلاة ، ونحن نقول : ان آمر الخطاب النازل فى حقه لعدم بلوغه اليه حقيقة بالسماع حقيقة ولا تغديرا باستفاضة وشهرته ، لأن دار الحرب ليست بمحل استفاضة أحكام الاسلام فيكون الجهل بالخطاب عذرا ، لأنه غير مقصر فى طلب الدليل ، وانما جاء لجهل من قبل خفاء الدليل فى نفسه حيث لم يشتهر فى دار الحرب بسبب انقطاع قبل قبل قاتبليغ عنهم ،

هذا وشبهات الجهل ليست في درجة واحدة بل انها مراتب كما أشرنا في مطوى الكلام:

(أ) ذلك أن من الشبهات ما يكون الجهل قويا ثابتا ، اذ لا سيل الى العلم ولا الى مظنة العلم ، وهذا مثل الذى بينه وبين من عقد عليها سبب من أسسباب التحريم وهو لا يعلمه وما كان يمكنه علمه ثم بعد الدخول بها يعلم ذلك السبب ، فان هذا يحدث شبهة قوية ولغالك لا يوصف الععل بأنه زنا ولا يجب الحد ولا يعزر ، فلا عقاب لأن الجهل جهل بأمن لم شتهر ويعرف بين الناس فهو كالجهل في غير دار الاسلام ، بالنسبة لأصل التحريم ، واذا كان القعل لا يوصف بأنه زنى فان النسب بثبت ، وقريب من هذا من تزف اليه زوجته فيدخل بها ثم تتبين له الحقيقة فان أسسباب العلم عنده غير متوافرة ، ويروى فى ذاك أن أبا حيفة (رض) جاء اليه أخوان زفت الى كل واحد منهما زوجة أخيه فحكم بأنه لا إذنا من أحدهما وحل زفت الى كل واحد منهما زوجة أخيه فحكم بأنه لا إذنا من أحدهما وحل

الاشكال بأن جعل كل واحد يطلق من عقد عليها ويعقد من جديد على التي دخل بها •

وهذا هو أيضا حكم الجهل بالدليل الصحيح حيث تتنازع الأدلة بين راجح ومرجوح •

(ب،) وهناك جهل ضعيف وهو الجهل فى مظنة العلم كمن يدعى فى دار الاسلام أنه يجهل المحرمات فان الشبهة هنا تكون ضحيفة مثل من يدعى الجهل بالتحريم بالرضاعة ويعقد على امرأة اجتمع معها على ثدى واحد فان هذا جهل فى مظنة المعرفة اذ هو يقيم بين المسلمين ويسمع القرآن ويعرف الأحكام أو يطلب معرفتها فكان الجهل محدثا لشبهة ليست فى قوة الشبهة الأولى •

ولذلك قرر الفقهاء أن هذه شبهة اشتباه وقالوا: أن العذر فيها ليس بائم الا أنها تدرأ الحد .

والفرق بين هذا النوع من الجهل وسابقه أن الشبهة التي تحدث من النوع الأول تزيل وصف الزنا ، ولذلك لا يكون عقاب ، ولو كان عقابا تعزيريا اذ أن العذر قائم بالجهل والعذر ثابت في الجهل ، أما النوع الشاني فانه يسقط الحد ولا يمحو وصف الزنا ، ويجب أن تكون له عقوبة وهي التعزير ، لأنه إذا كان الجهل عذرا فكفاه آنه أسقط الحد ولكن الا عذر في هذا الجهل اذا كان العلم ثابتا قائما ، فيعذر لتقصيره في طلب العلم وهسو على مقربة منه كمن تيمم والماء منه قريب .

على أن من الفقهاء كثيرين لم يصدقوه في ادعاء الجهل ، وبالتسالي لا يكون عذرا والا تسهة .

الشبهة في الاثبات

الشبهتان السابقتان كانتا تتعلقان بالجريمة وصاحبها من حيث أنه ركن من أركانها أو كان ارتكب معدورا للجهل بالدليل أو الجهل بالحكم في موضع بظن فيه الجهل أو في حال يكون الجاهل فيها غير مؤاخذ لجهله اذ لم تستفض الحكام الاسلام في موضع اقامته أما الشبهة التي هي طرفه اثباتها أمام القضاء غلابد من أدلة قاطعة لدى القاضي بقدر ما يتحقق به القطع الممكن عند أنسان من الناس يقضي بينهم ، وأن تكون الأدلة القاطعة في الاثبات مستمرة على معنى القطع من التقدم بها الى الحكم بل بعض الفقهاء قال باستمرار معنى القطعية ألى وقت التنفيذ ، فلابد في الاثبات من بقاء القطعية فيه مستمرة في أمور ثلاثة في أدائه فتكون آلفاظه قاطعة في الدلالة على المهنى ، وأن تكون فور ارتكاب الجريمة أو لم يتراخ بين التحصل والأداء زمن طويل ، وأن يستمر الذين أدوا الشهادة أو أقروا على أقوالهم والأداء زمن طويل ، وأن يستمر الذين أدوا الشهادة أو أقروا على أقوالهم الى أن يكون التنفيذ ،

أما القطع في الدليل الأول المقدم للاثبات فقد قرر الأثمة الأربعة وغيرهم من فقهاء الأمصار أذ تكون عبارات الشاهد صريحة في الدلالة على الجريبة، حتى أن بعضهم قال: انه لو قال في الشهادة على الزنا انه يطؤها ولم يقسل يزنى بها كان شبهة في الدلالة على الزنا ، اذ الوطء وحده لا يثبت به الزنا فلابد أن يكون الوطء أو الجماع حراما ، و مثله الأمر في السرقة ، وفي الشرب ، وفي القذف قال ابن قنامة في الشرط السادس من شروط الشهادة : الشرب ، وفي القذف قال ابن قنامة في الشرط السادس من شروط الشهادة : والرشا في البتر ، وهذا قول معاوية بن أبي سفيان ، والزهري والشافعي وأبي ثور ، وابن المنذر وأصحاب الرأى ، لما روى في قصة ماعز أنه لما أقر عند النبي صلى الله عليه السلام : وابن المنذر وأصحاب الرأى ، لما روى في قصة ماعز أنه لما أقر عند النبي حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المرود في المكحلة والرشا في المنبر ؟) ولذلك حد عمر بن الخطاب الشهود الثلاثة الذين شهدوا بالزنا على يجب التصريح به ولم يصرح بصاله المنبرة بن شعبة كما شهد زياد بن أبيه وقد كان الرابع ، ولم يصرح بصاله عجب التصريح به ولم يصرح بصاله النبية وقد كان الرابع ، ولم يصرح بصاله عجب التصريح به ولم يصرح به والتهرة بن شعبة كما شهد زياد بن أبيه وقد كان الرابع ، ولم يصرح بصاله عبد التصريح به ولم يصرح به وله يجب التصريح به ولم يصرح به ولم يصرح به ولم يصرح به ولم يصرح به وله يصرح به ولم يصرح به وله يجب التصريح به ولم يصرح به وله يصر به يصر به وله يصر به يصر

ولقد قرر الفقهاء آنه لكى تكون الأدلة قاطعة فى الاثبات لابد أن يذكر الشهود مكان الجريمة ووقتها ، فان اختلفوا فى ذلك سقطت الشهادة ، وسقط الحد معهم ، وإذا كانت الشهادة على ألزنا فانه يقام عليهم حد القدف لاختلاف شهادتهم وبهذا قال مالك والشافعى ، وقال غيرهم : لا حد عليهم ولعل القائلين بعدم الحد عليهم لهم أصل قوى يعتمدون عليه من حصول شبهة مسقطة لحد القذف مثل اتفاق ثلاثة على قول واحد ، وقد يكون اثنان كافيين فى نصاب الشهادة فى الدماء والأموال وكون الشهود يكون اثنان كافيين فى نصاب الشهادة فى الدماء والأموال وكون الشهود عليه لم يحد فكيف يحد الشهود لاضطراب فى شهادة واحد منهم ؟ م

ويقول أبو زهرة رحمه الله: ولعل أصحاب القول باقامة الحد عليهم أرادوا أن يكون الشهود نزهاء نزاهة كاملة ، فلا ينطقون بهذه الشهادة اللا اذا كانوا يقطعون ، ويؤيدهم من يقطعون مثلهم كما فعل الامام عمر مع الثلاثة الذين صرحوا مع أن زيادا لم يكذبهم ، بل أيدهم ولكنه عرض ولم يبين ، وان كان تعريضه يشبه التصريح ، بل لعله تصريح ، وان لم يعتبره الامام العبقرى .

وقد أوجبوا فى السرقة أن يسأل الشاهد عن الواقعة ويبين بيانا كاملا الطريقة التى أخذ بها المسروق لاحتمال عدم الخفية ، ولاحتمال عدم الحرز ، ولاحتمال انتقاله من الحرز الى الخارج ، ولاحتمال ألا يمكون المكان حرزا ولاحتمال أن يكون الزمان قد مضى بالتقادم فسقط الحد ، ولاحتمال أن يكون المسروق نصابا ، ولاحتمال أن يكون بين المسارق والمسروق منه علاقة تسقط الحد ، ولاحتمال ألا تكون الملكية غير تامة ،

ولتأكيد معنى اليقين أن يصدر شهادته بقوله : أشهد وهو، قول الشافعي وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم ، وقال مالك : لا يشترط التلفظ بأشهد •

دليلنا : أنه الصيغة الشرعية الدالة على المعاينة ، وعلى اليقين في أداء الشهادة ، وهو فوق ذلك يتضمن معنى اليمين ، فلا يقوم مقامه غيره من

الألفاظ ، لأنها دونه في الدلالة على القطع واليقين ، ولا يعدل عن لفظ شرعى قوى في دلالته الى ما دونه في الحدود التي تسقطها الشبهات .

وقال ابن قدامة : ﴿ وَاذَا شَهِدُ أَرِبِعَةً عَلَى امرأَةً بِالرَبَا فَشَهَدُ ثَقَـاتُ مِنَ النِّسَاءُ أَنِهَا عَدْرَاءَ فَلا حَدْ عَلَيْهَا وَلا عَلَى الشَّهُودُ ، وَبَهْذَا قَالَ الشَّافَعَى النَّسَاءُ وَالنُّورِي وَالشَّعْبَى وَأَبُو ثُورٍ : وقال مالك : عليها الحد ، لأن شهادة النساء لا تدخل في الحدود ، قلا تسقط بشهادتين ،

دليلنا أن البكارة تثبت بشهادة النساء، ووجودها يمنع من الزنا ظاهرا ، لأن الزنا الا يحصل عدون الايلاج في انفسرج ، ولا يتصور ذلك مع بقاء البكارة ، والحا انتفى الزنا لم يجب الحد كما لو قامت البينة بأن المشهود عليه يالزنا مجبوب ، وانما لم يجب الحد على الشهود لكمال عددهم مع احتمال صدقهم فانه يحتمل أن يكون وطئها ثم عادت اليها عذرتها (۱) ، فيكون ذلك شبهة في درء الحد عنهم ، فان الحد لا يجب بالشبهات ، ويجب أن يكتفى بشهادة امرأة واحدة ، لأن شهادتها مقبولة فيما الا يطلع عليه الرجال ، فأما ان شهدت بأنها رتقاء أو ثبت أن الرجل مجبوب فينبغى أن يجب الحد على الشهود ، لأنه تيقن كذبهم في شهادتهم بأمر لا يعلمه الناس يجب الحد على الشهود ، لأنه تيقن كذبهم في شهادتهم بأمر لا يعلمه الناس فوجب عليهم الحد قلت : ومن هنا لو ثبت أنه مجبوب فان كذبهم في هذه الحال يكون مؤكدا ، فيحدون ولا يكون المانع من اقامة الحد في هذه الحال الشبهة الدارئة ، بل يكون المانع هو بطلان الدليل على الزنا هلانا قاطما ،

أما الجزء الثاني من شبهات الاثبات فيجب أن يستمر قائما بوصفه اثباكا قطعيا حتى يوجد الحكم وينفذ فيسقط الحد اذا رجع الشهود في الشهادة ولو كان بعد الحكم ما دام الحد لم ينفذ وكذلك اذا كان طريق الاثبات الاقرار ورجع المفر عن أقراره قبل اقامة الحد فاذا شهد شهود بالزنا ثم

⁽۱) أن بعض النساء تكون عذرتها لدنة تتمدد وتنكمش كالمطاط ، ولا تغض الا بالجراحة الطبية ، وقد تعيش دهرا على ذلك يطوها زوجها ولا تحمل واذا حملت تكون ولادتها عسرة .

رجعوا فى شهادتهم قبل التنفيذ فان حد الزنا لا يقام ، ويحدون هم حسه القدف ان لم تكن شبهة تمنعه هو الآخر ، واذا يرجع المقر عن اقراره بالسرقة أو الزنا ولم يكن ثمة اثبات سسوى الاقرار فان الحد لا يقسام لمقام الشبهة فى الاثبات أو بالأحرى لسقوط العليل على الاثبات ،

الشبهة بسبب التطبيق للنصوص

رأينا كيف ضيق التطبيق حتى انسا رأينا وقائع ينطبق عليها وصف الجريمة ومع ذلك لم يقم الحد لشبهة الشمول ، فوجدنا أن السارق اذا كان ضعيفا الا يقام عليه الحد ، ووجدنا أنه أذا لم يصرح الشهود أو المقر في جريمة الزنا بالعبارات الدالة عليه من غير أي احتمال ، فإن الحد لا يقام مع وضوح أن الجريمة واقعة ، والأدنة عليه قائمة ، وإن عده بلا ريب لشبهات تتعلق بتطبيق النصوص ، وقد رأينا القياس لا يثبت حدا ، ولو كان القياس واضح العلة والدليل وكل هذا لأن الشبهات تمنع ، ونرى أن التطبيق يضيق في مسائل كثيرة لدرء الحد بالشبهات ما آمكن ومن ذلك ما يأتى :

- (١) في الزنا اذا لم تكن العبارة من المقر أو الشاهد مفيدة أنه يضع قبله في قبلها كما يوضع الميل في المكحلة لا يقام الحد ، لحدوث شبهة في الطباق النص على الواقعة •
- (ب) وبالنسبة لحد القذف قرر أبو حنيفة والشافعي وكثيرون من الحنابلة أنه لأ يقام الحد بالتعريض ولو كان التعريض واضحا يفهم منه الرمى بالزنا بأدنى تأمل ، بل بغير تأمل ، وذلك لكيلا يقام حد مع وجود شبهة دارئة ولو كانت ضعيفة .
- (ج) وبالنسبة للعان قرروا أنه الا لعان بالنسبة لمن يرمى روجته اذا كانت غير مسلمة أو كانت قد وقعت منها جريمة الرنا واقيم عليها حده ، مع أن موجب اللعان ثابت بالنص وبذلك قال بعض الفقهاء .
- (د) وبالنسبة لحد السرقة نجد التطبيق يضيق كثيرا بالشبهات ومن ذلك :

(أ) أن كثيرين منهم لم يطبقوا حد السرقة على من يأخذ من بيت المال خفية لشبهة الحق •

(ب) وان من الفقهاء من لم يطبق حد السرقة على من يأخذ مالا من الغنيمة قبل قسمتها السبهة الملك •

(ج) والأكثرون من الفقهاء على أن السرقة من ذي الرحم المحسرم لا يقام بها الحد لشنبة الحق ٠

(د) وقد قرر الصهور من الفقهاء أن العدد لا يقام في سرقة أحد الزوجين من الآخر ، لأن الحرز ليس ثابتاً .

(هـ) ومن ذلك أن الحنابلة قرروا أنه لا يطبق حد السرقة أذا كانت سرقة طمام في مجاعة ، وأخذوا ذلك من عمل سيدنا عمر رضى الله عنه هندما سرق علمان خاطب بن أبي بلتعة ناقة وجزروها وشووها ، وكان ذلك عام الرمادة .

ان الحدود عقوبات غليظة والعقوبات الغليظة شرعت للترويع وافزاع المجرمين ، فيكون تطبيقها في أضيق دائرة ، وتكون شرعيتها وحدها كافية لافزاع المجرمين وترويعهم ، والزنا والرقة جريمتان تقعان في بقية والارهاب في هذه الجرائم واحب لكي يمتنع الناس عنها ، ويبتعدوا عن مواظنها لتصورهم غلظ العقوبة ، وهذا التصور يكفي لابعاد الكثيرين .

مراتب الشبهات

وان الشبهات ليست في مرتبة واحدة في القوة ، فمنها شبهات قواية ، ومنها شبهات ضعيفة ، ويصح لهذا أن تقسمها من حيث الثارها الى قسمين شبهات قوية تمحو وصف الجريمة مقوط العقوبة حتم ، وشبهات ضعيفة الا تمحو وصف الجريمة ولكنها فقط تسقط الحد ،

أن الشبهات التي تتعلق بالدليل كلها شبهات قواية لأن أساسها أن التحريم في بعض إلانظار غير ثابت ، وكذلك التي تتعلق بالمالك ، فمن أخذ مال ابنه تكون الشبهة قوية بحيث يمحي وصف السرقة ، ومن دخل بجارية أبنه لا يعد عمله زنا لشبهة الملك ، ومن دخل في نكاح اختلف في فساده تعد الشبهة قوية ، الدليل من حكم الصحة وهكذا نستطيع أن نقول : ان شبهة المدليل وشبهة الملك شبهتان قويتان تمحوان وصف الزنا .

وأما شبهة الحق فعلى حسب قوة الحق يكون مقدار الشبهة ، فمن أخذ حقه في الغنيمة قبل القسمة تكون شبهته قوية تمحو وصف السرقة ، ولكن يكون هناك فعل لا يوصف بالاباحة لأن في ذلك شبهة غلول والغلول ممنوع ، ولأن النظام يقتضى أن يتوالى ولى الأمر أو من ينيه توزيع الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه اواذا كان الحق غير قوى كحق ذى الرحم المحرم في مال محرمه فانه حق ليس بقوى ، وفي هذه الحال لا تكون الشبهة قوية بل تكون شبهة ضعيفة لا تمحو وصف السرقة .

وأما الشبهة التي يكون مشوها الجهل فانها تختلف باختلاف مظنة الجهل و فاذا كانت هناك مظنة جهل قوية كأن يكون المرتكب للحرام في غير دار الاسلام وقد أسلم فيها ، فان مظنة الجهل قوية فتكون الشبهة قوية ، فأن مظنة الجهل بالتحريم قائمة وثابتة ، ومثله من أسلم حديثا في دار الحرب فأولى أن لا تقام عليه الحدود ، ومن ذلك ما آذا كان مسلما ولكن في بادية يجهل المحرمات ، ويكون ادعاؤه الجهل في موضعه ، كمن ولكن في بادية يجهل المحرمات ، ويكون ادعاؤه الجهل في موضعه ، كمن يدعى الجهل بالمحرمات بسبب الرضاع ، وهو في بادية يعيش بعيد عن العمران الاسلامي ، فإن مظنة الجهل بالتحريم قائمة وثابتة ، ومثله من أسلم حديثا في دار الاسلام وعمران المسلمين ،

هذا كله اذا كان الجهل بأصل التحريم فى الأمور الكلية ، أما اذا كان الجهل بالتحريم فى قروع جزئية كالجهل بعدد الرضعات المحرمة فان ذلك جهل هو محل عذر دائما ، فتكون الشبهة قوية وقد قرر الشافعي أن العلم بالفروع مما يسع المسلم جله .

واذا كان الجهل ليس بأصل التحريم ، بل بسبب التحريم ومظنة الجهل قائمة كالجهل بوجود العلاقة المحرمة كمن يتزوج امرأة لا يعلم بأنها أخت من الرضاعة ، ولم يوجد من يعلمه ثم علم بعد ذلك فاته جهل يعذر به ، وان الشبهة التي تكون بسبب جهل لا يعذر فيه الجاهل تكون ضعيفة .

وكل شبهة الاثبات إذا كان الاثبات من عدول ، فانه يعد من قبيل الشبهة الضعيفة ، والشبهة الضعيفة لا تمحو وصف ، وكذلك شبهة الطبيق فأذا سقط الحد عن نباش القبور عند الذين يقررون سقوطه بهذه الشبهة تكون الشبهة قوية ، والضيف اذا سرق من المضيف ، وسقط لشبهة عدم تحقق الحرز ، فإن الشبهة تكون ضعيفة .

آثار الشبهة

ان الشهة القوية تمحو وصف الجريمة ، فلا يكون الفاعل قد ارتكب حراما ، بل تكون الخرمة فيه صدورية ويكون في مرتبة العفو في الحتيقة ، لأن الله تعالى لا يؤاخذ عباده الا بما يكون في طاقتهم العلم بتحريمه ، وما مظنة ولا شبهة في تحريمه موضع مؤاخذة ، بيد أنه انا سقط العد في السرقة ولا بشبهة قوية فان رد المال واجب ، لأن سقوطه لحق الله تعالى ، أما المال فحق العبد ، وهو الا يقبل اللا برضا صاحبه ،

وبالنسبة لغير السرقة بترتب على الفعل ما يترتب على الحدال ، فعن دخل بامرأة وكانت شبهته قوية ، فاته يثبت النسب ، وتجب العدة ، ويترتب على ذلك كل ما يترتب على وجوب العدة من تحريم النساء بسببها ، فتحرم الأحت ، ويحرم العقد على خامسة فى عدة الرابعة ، وهكذا .

ولا عقوبة تفرض اذا كانت الشبهة قوية ، فلا حد ولا تعزير ، لأنه اذا زال وصف الحريمة فلا عقاب .

وإذا كامت الشبهة ضعيفة فانها تسقط الحد ولا تسعو وصف الجريسة كما قررنا ، فالتحريم ثابت ، وإذا كانت عقوبة الحد قد سقطت فوراء ذلك

عقوبة التعزير ، وينتقل العقاب من عقوبة مقدرة الى أخرى غير مقدرة ، من دخل بمحرمة عقد عليها ، ومن لم يكن يجهل التحريم ، وكانت الشبهة هى فقط صورة العقد كرأى أبى حنيفة ، فإن الحد يسقط ولكن تجب عقوبة تعزيرية هى أشد عقوبات التعزير ، ومن سرق مضيفه يسقط حد القطع ،ولكن تجب عقوبة تعزيرية شديدة ، ومن سرق من بيت المال يسقط الحد بسبب هذه الشبهة الضعيفة ، ولكن تجب عقوبة تعزيرية ،

وكذلك من ادعى الجهل فى غير مظنة الجهل بتحريم المحرمات عليه على التأييد يسقط الحد ، عند من يسقطه ، ولكن يجب التعزير على الجهسل الذى ادعاه ولأن الشبهة لم تمح وصف الزنا ، فبقيت الجريمة ولكن خف عقابه ، فلا جريمة يمكن أن يجرى عليها الاثبات تكون من غير عقاب ،

التوبة واثرها

لقد اتفق الجمهور على أن التوبة فى حد القذف الا تسقطه ، الأنه قد تعلق بحق العبد من حيث صون كرامته وتعلق بحق الله وبحق المجتمع من حيث أن فى القذف اشاعة للفاحشة فى الذين آمنوا ، وما يتعلق بكرامة العبد لا تسقطه التوبة عن المرتكب ، لأن التوبة تكون فى حقوق العباد بشرط اسقاط حقوقهم ، ويصح أن تقول فى هذه الحال أن الذين يجيزون اسقاط الحد للتوبة يجب أن يسقطوه أذا تاب القاذف وعفا المقذوف ، فأن الله يغفر للعبد أذا تاب عنه توبة نصوحا .

وقد اتفق الفقهاء أيضا على أن المحاربين يسقط عنهم حد الحرابة اذا تابوا لوجود النص وهو قوله تعالى (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم) ، وموضع الخلاف بين الفقهاء هو التوبة فى حدود السرقة والزنا والشرب قبل التنفيذ أهى تمنع اقامة الحد أم لا تمنع ، قال الحنفية والمالكية لا تسقط الحد ، وهدذا وجه فى المذهب الشافعي ، وقال الحنابلة ووجه عند الشافعية والظاهرية أنها تسقطه ، وقد قرب الشافعي الموضوع في كتابه ، فبين أوجه ، والأنظار التي تنازعها في كتابه

الأم فقال رحمه الله ورضي عنه : الحد حدان : حد الله تعالى لما أراد من تنكيل من غشيه ، وما أراد من تطهيره به أو غير ذلك مما هذا علم به ، وليس للادميين • وحد أوجبه الله تعالى على ما أتاه من الإدميين فذلك اليهم فأما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقوله تعالى: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خرى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم • الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) فأخبر الله تبارك وتعالى السمه بما عليهم من الحد ولم يذكر فيهما ما استثنى ، فاحتمل ألا مكون استثناء الا في المحارب خاصة • واحتمل أن يكون فى كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ماعز (ألا تركتموه) أن يكون كذلك عند أهل العلم : السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ، ومن قال هذا في كل حد لله عن وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حق الله تعالى في الدنيا ، وأخـــذ بحقوق الآدميين واحتج بالمرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيسقط عنه القتل ، فيبطل القطع عن السارق ويلزمه المال لأنه إعترف بشيئين أحدهما لله عز وجل ، والآخر للاَدميين ، فأخذناه بِما للاَدميين ، وأسقطنا عنه ما لله عز وجل •

ومن ذهب الى الاستثناء فى المحارب ليس الاحيث هو جعل الحد من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم ، وأما حدود الآدميين من القذف وغيره فتقام أبدا لا تسقط م

وقال الربيع بن سليمان المرادى: (قول الشافعي رحمه الله تعالى في أن الاستثناء لا يكون الافي المحارب وحده الذي أظن أنه يذهب اليه ثم يردف في هذا بالاحتجاج لهذا الرأى فيقول: _ قال الربيع: _ والحجة غنسدى أن الاستثناء لا يكون الافي المحارب خاصة حديث ماعز أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنى فأمر النبي صلى الله عليه و سلم برجمه ولا نشك أن ماعزا لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فيخبره الاتائبا الى الله عز وجل

قبل أن يأتيه ، فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحاربة خاصة) .

وقال الماوردى: (ان مقام النوبة هو قبل أن يصل الى القاضى • اذا تاب الزانى قبل القدرة عليه قال تعالى (ثم ان ربك للذين عملوا السبوء بجهالة ان ربك من بعدها لغفور رحيم) وفى قوله تعالى (بجهالة) تأويلان أحدهما بجهالة سوء والثانى لغلبة الشهوة مع العلم بأنها سنوء وهذا أظهر التأويلين ولكن من جهل بأنها سوء لم يأثم بها والا يحل لأحد أن يشفع فى اسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يحل للمشفوع اليه أن يشفع) •

وقال أبو يعلى الموصلي وهو من أصحاب أحمد :

(ولو تاب الزانى قبل القدرة عليه سقط عنه الحد ، وكذلك السارق والمحارب ، والمنصوص عليه فى السارق والمحارب فى رواية أبى الحدارث وابن حنبل : اذا تاب قبل أن يقدر عليه لم يقطع ، وقد نقل الميمونى عنه لفظين فى الزانى فقال : اذا أقر أربع مرات ثم تاب قبل أن يقام عليه الحد تقبل توبته ، ولا يقام عليه الحد ، وقال أبو الميمونى وناظرته فى مجلس آخر فقال : اذا رجع عما أقر به لم يرجم ، فان تاب فمن توبته أن يطهر بالرجم ، فاللفظ الأول يقتضى قبول توبته بعد القدرة عليه ، لأن اقراره انما يكون عند الحكم ، واللفظ الثانى لا تقبل توبته بعد القدرة عليه ، لأنه قال : من توبته أن يطهر بالرجم ، ويحتمل أن يكون هذا بعد القدرة عليه ، ولا يحل توبته أن يطهر بالرجم ، ويحتمل أن يكون هذا بعد القدرة عليه ، ولا يحل لأحد أن يشفع فى اسقاط الحد عن زان ولا غيره ، ولا يحل للمشفوع اليه أن يشفع فيه) (بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك الصحاب أن يشفع فيه) (بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك الصحاب النار هم فيها خالدون) •

من سرق مرات

قال ابن قدامة فى المغنى : قال أبو حنيفة : اذا قطع بسرقة عين مرة لم يقطع بسبب سرقتها ثانية الاأن يكون قد قطع بسرقة غزل ثم سرقه منسوجا أو قطع بسرقة رطب ثم سرقه نمراً ، واحتج بأن هذا يتعلق بمطالبة آدمى ، فاذا تكرر سبيه في العين الواحدة لم يتكرر كحد القذف) •

والصواب عند الحنفية كما قرر ذلك أبو زهرة قائلًا أن كلام صاحب المعنى لا يوجد فى كب الحنفية فمن أبن والصواب أن المقسرر أل المين الواحدة إذا قطع لسرقتها •

باب التعزيز

التعزير اسم مختص بالضرب الذي يضربه الامام أو نائبه للتأديب في غير المحدود ومادته (عزر) وأصل العزر اللوم وعزره يعزره عزرا بالتخفيف وعزره بالتثقيل رده والعزر والتعزير هو موضوعنا وهو الضرب دون الحد لمنعه الجانى عن المعاودة وردعه عن المعصية قال:

وليس بتعسريو الأمير خزاية على اذا ما كنت غير سريب

وقيل: هو أشد الضرب وعزره ضربه ذلك الضرب والعزر المنع والعزر المتعرب التوقيف على باب الدين ، قال الأزهرى: وحديث سعد يدل على أن التعزير هو التوقيف على الدين لأنه قال: « لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الحبلة وورق السمر ثم أصبحت بنو سعد تعزرني على الاسلام ، لقد ضللت اذن وخاب عملى » تعزرني على الاسلام أى توقفني عليه وقيل: توبغني على التقصير فيه والتعزير التوقيف على الفرائض والأحكام وأصل التعزير التأديب ولهذا سمى الضرب دون الحد تعزيرا انما هو أدب وهو من الأضداد وعزره فخمه وعظمه فهو نحو الضد ، والعزر النصر ، عزره أعانه وقواه ، وذلك أن العزر في اللغة الرد والمنع وتأويل عزرتموهم عرب عزرة الته أى فعلت به ما يردعه عن القبيح وتأويل عزرتموهم تصرتموهم بأن تردوا عنهم أعداءهم والله تعالى أعلى أعلى

قال المسنف رحمه الله تعالى

(من اتى معصية لا حد فيها ولا كغارة كمباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة ما دون النصباب أو السقة من غير حرز أو القلف بغير الزنا أو الجناية التي لا قصاص فيها وما أشبه ذلك من المساصي عزر على حسب ما يراه السلطان ، لما روى عبد الملك بن عمي قال : سئل على كرم الله وجهه عن قول الرجل: يا فاسق يا خبيث قال: « هن فواحش فيهن التعزير وليس فيهن حسد » روى عن ابن عبساس : « أنه لمسا خرج من البصرو استخلف أبا الاسود الديلي فاتي بلص نقب حرزا على قوم فوجدوه في النقب فقسال ، مسكين اراد ان يسرق فاعجلتموه ، فضربه خمسة وعشرين سوطا وخلى عنه)) ولا يبلغ بالتمزير ادني الحدود ، فأن كان على حر لم يبلغ به أربمين ، وان كان على عبد لم يبلغ به عشرين لما روى أن النبي صلى الله عليه وسسلم قال: ((من بلغ بما ليسي بحد حدا فهو من المتدين)) وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى أبي موسى : ((لا تبسلغ بنكال أكثر من عشرين سسوطا ١١ وروى عنه ثلاثين سوطا ، وروى عنه ما بين الثلاثين الى الأربعين سوطا ، ولان هذه الماصي دون ما يجب فيه الحد فلا تلحق بما يجب فيه الحد من العقوبة ، وان رأى السلطان ترك التعزير جاز تركه اذا لم يتعلق به حق آدمى ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((اقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم الا في الحدود » وروى عبد الله بن الزبير أن رجلا خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة الذي يستون به النخيل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزيع : « اسق ادضك الماء ثم أرسل الماء الى جارك ، فغضب الانصاري فقال: يا رسول الله وأن كان أبن عمتك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا زبير استى أرضك الماء ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر ، فقال الزبير : فوالله اني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك : قلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم » ولو لم يجز ترك التعزير لمزره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قال) ٠٠

الشرح أثر عبد الملك بن عمير عن على مضى فى حد القذف أن راويه البيهقى وخبر استخلاف ابن عباس آبا الأسرود الديلى أخرجه البيهقى ، وكتاب عمر رواه ابن الجوزى فى سيرة عمر وقد أخرج الشيخان وأصحاب السنن مرفوعا من حديث أبى بردة: « لا يجلد فوق عشرة أسواط الا فى حد » وحديث : « أقيلوا ذوى الهيئات » أخرجه أحسد يوأبو داود والنسائى ، وحديث ابن الزبير متفق عليه ،

اما الأحكام فاته اذا فعل المرء معصية الاحد فيها ولا كفارة كوطء الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة ما دون النصاب ، أو سرقة النصاب فيما كان بغير حرز أو القذف بغير الزنا أو الجنايات التي ليس فيها أرش فللامام أن يعزره لقوله تعالى: « والملاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن » فأجاز للزوج أن يضرب زوجته للنشوز ، والنشوز معصية ، فدل على أن كل معصية لاحد فيها ولا كفارة يجوز الضرب لأجلها ، ولحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : « لا قطع في الشير المعلق الا ما أواه الجرين وبلغ ثمن المجن ، فان لم يبلغ ثمن المجن فقيه الغرم وجلدات في غير حد من حدود فقيه الغرم وجلدات في غير حد من حدود عليه وسلم قال : « لا يجوز ضرب عشر جلدات في غير الحدود ؛ وروى أن عليا كرم الله وجهه سيل عن قول الرجل للرجل : يا فاسستى يا خبيث أن عليا كرم الله وجهه سيل عن قول الرجل للرجل : يا فاسستى يا خبيث فقال : « هن فواحش فيهن تعزير وليس فيهن حد » •

اذا ثبت هذا فإن التعزير غير مقدر ، قان رأى الامام أن يحبسه وان رأى أن يجلده جلده ولا يبلغ به أدنى الحدود ، فلا يبلغ بالحر أربعين بل ينقص منها وبه قال أبو حنيفة ومحمد وحكى الشيخ أبو حامد الاسقرايني أن من أصحابنا من قال : لا يبلغ بتعزير الحر عشرين جلدة ، ومن أصحابنا الخراسانين من قال : ينظر في المعصية التي يعزر من أجلها فان كانت من جنس الشرب مثل أن يكون قد أدار كأس الماء على جماعة على هيئة ادارة كأس الخمر عزر دون الأربعين ، وان كانت من جنس القذف بأن شتم انسانا بما ليس بقدف قاته يضرب دون الثمانين ، وقال أبو يوسف وابن أبي نيلي : يجوز أن يبلغ بالتعزير خمسا و مسعين ولا يزاد عليه ، وقال مائك أبي نيلي : يجوز أن يبلغ بالتعزير خمسا و مسعين ولا يزاد عليه ، وقال مائك اجتماده والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم « من بلغ بما ليس بحد حدا أجهاده والأول أصح لقوله صلى الله عليه وسلم « من بلغ بما ليس بحد حدا فهو من المعتدين » آما عند المخالف فيجوز أن يجلد مائة جلدة في غير الحد ، فهو من المعتدين » آما عند المخالف فيجوز الزيادة على العشر في غير الحد ، فان قبل : فالخبر يدل على أنه لا يجوز الزيادة على العشر في غير الحد ، فان قبل : فالخبر يدل على أنه لا يجوز الزيادة على العشر في غير الحد ، فان قبل : فالخبر يدل على أنه يجوز الزيادة على العشر ما لم يبلغ به أدنى قلنا : قد أجمعت الأمة على أنه يجوز الزيادة على العشر ما لم يبلغ به أدنى

الحدود ، فيستدل بالاجماع على نسخ ظاهر الخبر ، ولكتاب عمر الى أبى موسى واجماع الصحابة على ذلك ، لأن العقوبة اذا تعلقت فى الشرع بجرم لم تتعلق بما دونه كالقطع لما علق بالسرقة للنصاب لم يتعلق بما دونه ، ويكون الضرب فى التعزير بين الضربين كما قلنا فى الحد ، وقال أبو حنيفة : الضرب فى التعزير يكون أشد من الضرب فى الزنا ثم الضرب فى الشرب يكون دون الضرب فى الزنا ثم الضرب فى القذف وقال الثورى : الضرب فى القذف الشرب فى القذف عدده أشد من الصرب فى الشرب م دليلنا أن التعزير أخف من الحد فى عدده فلا يجوز أن يزاد عليه فى ايلامه ووجعه ه

قال الشيخ أبو اسحاق: ان رأى السلطان ترك التعزير جاز تركه اذاً لم يتعلق به حق آدمي ، وقال الشيخ أأبو حامد : التعزير ليس بواجب بل الامام بالخيـــار ان شاء فعله وان شاء تركه ولم يفرق بين أن يتعلق به حكم آدمي أو الا يتعلق ، وقال أبو حنيفة : أن غاب على ظن الامام أنه لا يصلح الرجل الا التعزير فالتعزير واجب لا يجوز للامام تركه ، وان غلب على ظنه أنه يصلحه الجلد وغيره فليس بواجب • دليلنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أقيلوا ذوى الهيئات عثراتهم الا في الحدود » وروى أن الزبير ويرجلا من الأنصار اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة ـ والشراج هو الساقية التي في الحرة والحرة هي أرض بركانية ملبسة بالحصا _ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « است يا زبير أرضك ثم أرسل الماء الى جارك فقال الأنصارى : وأن كان ابن عبتك يا رسول الله • فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال : استى يا زبير ثم احبس الماء حتى يبلغ أصول الجدر » فموضع الدليل أن الأنصاري اتهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى للزبير لأنه ابن عمته ، وهذا يستحق به القتل فضلاً عن التعزير • فترك النبي صلى الله عليه وسلم تعزيره ، فمن أصحابنا من قال: انما فيه معنى التعزير حين أمر الزبير أن يسقى أرضه الى أن يبلغ الماء الجدر ، لأن ذلك زائد على ما يستحقه من الشرب وتلك غرامة على الأنصاري تعدل عقوبة المال ، ومن أصحابنا من قال : بل كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم الزبير في المرة الأولى أن يأخذ أقل من حقسه

من السقى فلما قال الأنصارى ما قال أمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يستوفى جميع حقه ، وهو أن يبلغ الماء الى أصول الجدر واذا بلغ الى ذلك كان الى الكعب • وقول الأنصاوى هذا يقتضى التعزير ، وانما ترك النبى صلى الله عليه وسلم تعزيره على ما مضى ، ولأنه ضرب غير محدود فلم يكن واجبا كضرب الزوج زوجته ، وكما لو غلب على ظن الامام أنه يصلحه الضرب وغير الضرب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

قصل وان عزر الامام رجلا فمات وجب ضمانه لما روى عمر بن سعيد عن على كرم الله وجهه أنه قال: « ما من رجل أقمت عليه حدا فمات فأجد في نفسى أنه لا دية له الا شارب الخمر، فأنه لو مات وديته ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسنه » ولا يجوز أن يكون الراد به أذا مات من المحد فأن النبى صلى الله عليه وسلم حد في الخمر فثبت أنه أراد من الزيادة على فأن النبى صلى الله عليه وسلم حد في الخمر فثبت أنه أراد من الزيادة على الأربعين ، ولانه ضرب جعل إلى اجتهاده فأذا أدى إلى التلف ضمن كضرب الزوج زوجته .

فصسل وان كان على راس بالغ عاقل سلعة لم يجر قطعها بغير الذنه فان قطعها قاطع باذنه فمات لم يضمن ، لأنه قطع باذنه وان قطعها بغير النه فمات وجب عليه القصاص ، لأنه تعدى بالقطع ، وأن كانت على رأس صبى أو مجنون لم يجر قطعها لأنه جرح لا يؤمن معه الهدلاك ، فإن قطعت فمات منه نظرت _ فإن كان القاطع لا ولاية له عليه _ وجب عليه القود لانها جنابة يعدى بها ، وأن كان أبا أو جدا وجبت عليه الدية ، وأن كان وليا غيرهما ففيه قولان أحدهما أنه يجب عليه القود لانه قطع منه ما لا يجوز قطعه ، والثاني أنه لا يجب القود لانه لم يقصد القتل وأنها قصد المصلحة فعلى هذا يجب عليه دية مغلطة لانها عمد خطا وبالله التوفيق .

الشرح أثر على كرم الله وجهه متفق عليه وقد مضى في غير موضع وسيأتي .

اما الأحكام فاذا عزر الامام رجلا فمات وجب ضمانه ، وحكى الطبرى في العدة وجها آخر أن التعزير نوعان نوع واجب كتعزير من

قذف آمه أو ذمية أو وطىء أجنبية فيما دون الفرج فاذا عزر فيه الأمام فأدى الى التلف لم يضمنه الامام ، ونوع لا يجب مثل أن يسىء الأدب في مجلس القاضى فاذا عزره القاضى فمات وجب ضسمانه والأول أصح ، وقال أبو حنيفة : ان غلب على ظن الامام أنه لا يصلحه الا الضرب فضربه فمات لم يجب ضمانه ، دليلنا ما روى عن على أنه قال : (ما كنت لأقيم حدا على يجب ضمانه ، دليلنا ما روى عن على أنه قال : (ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت وأجد فى نفسى منه شيئا الا صاحب الخمر فانه لو مات وديته وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه) متفق عليه وعند آبى داود وابن ماجه وفيه عندهما : (لم يسن فيه شيئا انما قلناه نحن) قال مجد الله ين أبو البركات عبد السلام بن تيمية فى المنتقى : قلت ومعنى لم يسنه يعنى لم يقدره ويوقت بلفظه وقطقه ، قال محمد نجيب المطيعى بن أبراهيم الطوابى : والذى أحدثه الصحابة رضى الله عنهم بعد النبى صلى الله عليه وسلم هو الزيادة على الأربعين ، وهو التعزير ، فثبت أنه آذا مات من التعزير وجب ضمانه ، وكذلك فى قصة المرأة التى آرسل اليها عمر وكانته سيئة السيرة ، وقد مضى فى الديات ولم يخالفه أحد فدل على آنه اجماع ، ولأنه ضرب محدود احتراز من الضرب فى الحد ه

هسمسائة اذا كان على انسان سلعة _ وهى درنة كالجوزة تكون بين اللحم والجلد على الرأس أو البدن _ قال ابن الصباغ : وهى بكسر السين ، وفتحها من الشجة ، فان قطعها انسان فمات نظرت فان كانت على انسان غير مولى عليه _ فان قطعها باذنه _ فلا ضمان عليه ، وان قطعها بغير اذنه أو أكرهه على قطعها لزمه القود ان كان ممن يجب عليه القود ، وان قطعها وان قطعها ولى عليه _ فان كان أبا أو جدا _ لم يلزمه القود ، ووجب عليه ديته ، وان كان غيرهما من الأولياء ففيه قوالان مضى ذكرهما في الجنايات ، وان كان القاطع هو الحاكم فهل تجب الدية في ماله أو على عاقلته ؟ على القولين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الأقضية

باب ولاية القضاء وآداب القضاة

القضاء فرض على الكفاية والعليل عليه قوله عز وجل: « يا داود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق)) وقوله عز وجل ١١١٥ ان الله يامركم ان تؤدوا الأمانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس الله تحكموا بالعدل)) وقوله تعالى: ((وأن أحكم بينهم بما أنزل الله)) ولان ألنبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس وبعث عليا كرم الله وجهه الى اليمن للقضاء بين الناس ، ولأن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم حكموا بين الناس وبعث عمر رضى الله عنه أبا موسى الاشعرى الى البصرة قاضيا وبعث عبد الله بن مستقود الى الكوفة قاضيا ولأن الظلم في الطباع فلايك من حاكم يتصف الظلوم من الظالم ، فان لم يكن من يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه ويلزمه ظلبه ، واذا امتنع اجبر عليه لأن الكفاية لا تحصل الا به ، فأن كأن هناك من يصلح له غيره نظرت ـ فان كان خاملا واذا ولى القضاء انتشر علمه ـ استحب ان يطلبه لما يحصل به من المنفعة بنشر العلم ، وان كان مشهورا فإن كانت له كفاية كره له الدخول فيه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من استقضى فكانما ذبح بفير سكين)) ولأذه يازمه بالقضاء حفظ الأمانات وربما عجر عنه وقصر فيه فكره له الدخول فيه ، وأن كان فقيرا يرجو بالقصاء كفاية من بيت المال لم يكره له الدخول فيه لأنه يكتسب كفاية بسبب مباح ، وان كان جماعة يصلحون للقضاء اختار الأمام افضلهم وأورعهم وقلده فان اختسار غيره جاز لأنه تحصل به الكفاية ، وان امتنموا من الدخول فيه أثموا لأنه حق. وجب عليهم فاتموا بتركه كالأمر بالمروف والنهي عن المنكر ، وهل يجوز الامام أن يجبر واحدا منهم على الدخول فيه أم لا ؟ فيه وجهان احدهما الله ليس له اجباره لأنه فرض على الكفاية فلو اجبرناه عليه تعين عليه ، والثاني : أنَّ له أجباره لأنه أذا لم يجبر بقي الناس بلا قاض وضاعت الحقوق وذلك لا يجوز .

الشرح قوله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) الآية ورد فى أسباب نزولها روايات منها آنها نزلت فى غشبان بن طلحة ألخذ النبي

صلى الله عليه وسلم منه المفتاح يوم الفتح ودخل الكعبة فنزل جبريل بهذه الآية ، وخرج صلى الله عليه وسلم يتلوها ، وفي رواية لابن جريج أنه صلى الله عليه وسلم آخذ المفتاح من عثمان بن أبي طلحة وعمه شيبة بن عثمان وكاانا كافرين وقت فتح مكة فطلبه العباس لتضاف له السدانة الى الســقاية ، فدخل رسعول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسر ما كان بها من الأوثان وأخرج مقام ابراهيم ، ونزل عليه جبريل بهذه الآية • قال عمر بن الخطاب : وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ هذه الآية وما كنت سمعتها قبل مَّنه ، فدنا عثمان وشيبة فقال : « خذاها خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم » هذه الرواية لابن جرير ونقلها القرطبي عنه وكذلك روى نحوها الواحدي المسند من أئمتنا في كتابه أسباب النزول وكذلك أخذ بهذه الرواية القاضي أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن • الا أنه ثبت من التحقيق أن عثمان بن أبي طلحة هاجر هو وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وبلغوا المدينة في صفر من السنة الثامنة وثبت هذا من طرق كثيرة وحكاها الحافظ أبو عمر بن عبد البر في الاستيماب والحافظ ابن حجر في الاصابة والحافظ ابن كثير في التنسير وأما عمه شــيبة بن طلحة بن أبي طلحة فكان معه لواء المشركين يوم الفَّتْح وقتل ثم كافرا ، وقد اشتبه على المفسرين اسم شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الذي صارت الحجابة في نسله الى يوم القيامة بشسيبة ابن طلحة ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عشان بن طلحة بن أبي طلحة وشيبة بن عثمان بن أبي طلحة مفاتيح الكعبة ، وقال : « خذاها خالدة تالدة » الحديث وحديث بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا الى اليمن أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وبعث عمر لأبي موسى وعبد الله بن مسمعود في سنن البيهقي • أما حديث : « من استقفى فكأنما ذبح بغير سكين » أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد والدارقطني وابن ماجه والحاكم والبيهقي ، وقال فيه الترمذي : حسن غريب وقال فيه الحساكم : صغيم الاسناد ولفظه : « من ولى القضاء ، أو جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين » قال الحافظ المندري في (ذبح بغير سكين) معناه أن الذبح بالسكين يحصل به اراحة الذبيحة بتعجيل ازهاق روحها فاذا ذبحت بغير سكين كان فيه تعذيب لها، وقيل: ان الذَّبِح لما كَأَنْ فَى ظاهر العرف وغالب العـادة

بالسكين عدل صلى الله عليه وسلم عن ظاهر العرف والعادة الى غير ذلك ليعلم مراده صلى الله عليه وسلم بهذا القول ما يخاف عليه من هلاك ديسه دون هلاك بدنه • ذكره الخطابى ، ويحتمل غير ذلك •

الها اللغات فان لقضاء يأتى بمعنى الحكم وأصله قضاى الأنه من قضيت الآأن الياء لما جاءت بعد الألف همزت قال ابن برى : صوابه لما جاءت بعد الألف الزائدة طرفا همزت ، وأهل الحجاز يقولون : القاضى عليه القاطع للأمور المحكم لها ، وفى صلح الحديبية : (هذا ما قاضى عليه محمد) هو فاعل من القضاء الفصل والحكم ، وبكون بمعنى الخلق كأنه أحكمه وأمضاه حين خلقه قال تعالى : (فقضاهن سبع سموات) والقضاء المناء المقترن بالقدر الأ ينفك أحدهما عن الآخر فالقدر الأساس والقضاء البناء فهما أمران متلازمان فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه ، والقضاء بمعنى العمل قال تعالى : (فاقض ما أنت قاض) فاعمل ما أنت عامل قال ذؤيب :

وعليهما مسرودتان قضاهما واود أو صنع السوابغ تبع

والقضاء بمعنى الأمر (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا) ويأتى بمعنى الحتم والقطع قال تعالى : (قلما قضينا عليه الموت) ويأتى بمعنى الغراغ تقول : قضيت حاجتى ويأتى بمعنى الأداء والانهاء تقول : قضيت دينى ، ويأتى بمعنى التبليغ قال تعالى : « وقضينا اليه ذلك الأمر » ويأتى بمعنى البان قال تعالى : « ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى اليك وحيه » أى يبين لك بيانه ويأتى بمعنى الفراغ من الشيء ، يقول : قضى فلان صلاته ، والقاضية الموت وقضى نحب مات ، وقوله تعالى : (ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر ثم الا ينظرون) أى أتم اهلاكهم ، وقضى وطره أتمه وبلغه ه

أما الأحكام فالقضاء واجب والأصل في ثبوته الكتاب والسنة والاجماع والقياس • أما الكتاب فقوله تعالى: « يا داود انا جعلناك تعليقة

فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق » وقوله تعالى : « فلا وربك لا فركم أن تؤدوا حتى يحكموك فيما شجر بينهم » وقوله تعالى : « أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » وقوله تعالى : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » ولأن الله تعالى ذم أقواما امتنعوا من الحكم ومدح قوما أجابوا الى الحكم فقال تعالى : « واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون » وقال تعالى : « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سسمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » •

وأما السنة قان النبى صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس وبعث عليا الى اليمن للقضاء بين الناس وقال صلى الله عليه وسلم: « لا يعل لشالاتة يكونون بفلاة من الأرض الا أمروا عليهم أحدهم » رواه أحمد من حديث ابن عمر ، وعن أبي سعيد الخدرى: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا خرج ثلاثة في سفى فليؤمروا عليهم أحدهم » رواه أبو تاوة وله من حديث أبي خريرة مثله ،

وأما الاجماع فان الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم حكموا بين الناس وبعث عمر الله بكر أنس بن مالك ألى البحرين ليقضى بين الناس وبعث عمر أبا موسى الأشعرى الى البصرة قاضيا ، وبعث عبد الله بن مسمود الى الكوفة قاضيا .

وأما القياس ، فإن السلامة من الخلاف الذي يؤدى الى التلاف تقتضى تأمير واحد لفصل القضاء ، وتغلراً لأن الظلم من شيم النغوس وطبع الناس وجبلتهم قال الشاعر :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفية قلطه لا يظهالم

فاذا كان كذلك فلابد من حاكم لينصف المظلوم من الظالم ، فمع عدم التأمين يستبد كل واحد برأيه ويقعل ما يطابق هواه فيهلكون ، ومع التأمين يقل الاختلاف وتجتمع الكلمة ، واذا شرع التأمين لثلاثة يكوثون في قلاة من

الأرض أو يسافرون فشرعيته لعدد أكثر يسكنون القرى والأمصار ويحتاجون لدفع التظالم وفصل التخاصم أولى وأحرى ، وفى ذلك دليل لقول من قال الله يخب على المسلمين نصب الأثمة والولاة والحكام ، هكذا أفاده الشوكاني وقال : وقد ذهب الأكثر الى أن الامامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلا أو شرعا فعند العترة وأكثر المعتزلة والأشعرية تجب شرعا ، وعند الإمامية تجب عقلا فقط وعند الجاحظ والبلخى والحسن البصرى تجب عقلا وشرعا ، وعد ضرار والأصم وهشام الفوطى والنجدات لا تجب ،

اذًا ثبت هذا فقد وردت أخبار تدل على دم القضاء وأخبار تدل علي مدحه ، قاما ما دل على ذمة قما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استقضى فكأنما ذبح بغير سكين » وعند آحمد عن عائشة قالت « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : التأتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة قط) وعنده أيضا من حديث أبي أمامة مرفوعاً : ﴿ مَا مِن رَجِلَ يَلِي أَمْنِ عَشَرَةٌ فَمَا فُوقَ ذَلَكُ الْا أَنِّي الله عز وجل يوم القيامة يده الى عنقه فكه بره أو أوبقه اثمه أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزى يوم القيامة) وهو من حديث عبادة بن الصامت بلفظ : (ما من أمير عشرة الا جيء به يوم القيامة مغلولة يده الى عنقه حتى أيطلقه الحق أو يوبقه ، ومن تعلم القرآن ثم نسبه لقي الله وهو أجرم) وعنده أيضا من حديث أبي هريرة مرفوعا (ويل للأمراء ويل للعرفاء ويل للأمناء ، ليتمنين أقوام يوم القيامة أن ذوائبهم كانت متعلقة بالثريا يتذبذبون بين السماء والأرض ولم يكونوا عملوا على شيء) وعند أحسد ومسلم أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا أبا ذر انى أراك ضعيفًا واني أحب البك ما أحبُّ لنفسَّى لا تأمرنَ على اثنين ولا تولين مال يتيم ﴿ وأما الأخبار التي تدل على مدحه فعن أبي هريرة مرفوعاً : « من طلب قضاءً المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة ، ومن غلب جوره عدله فله النار » وقال تعالى عن يوسف : « قال اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم » وقال سليمان : « رب هب لي ملكا لا ينبغي لأحد من يعدي انكِ إنتِ الوهابِ » وقوله صلى الله عليه وسلم : « أَذَا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وأذا أخطأ فله أجر » متفق عليه وعن أبن مسعود رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا حسد الا فى اثنتين رجل آآلاه الله مالا فسلطه على هلكته فى الحق ورجل آباه الله تعالى حكمة فهو يقضى بها وبعلمها » وأخرج أحمد فى المسند وأبو نعيم فى الحلية من حدث عائسة مرفوعا : « السابقون الى ظل الله يوم القيامة الذين أذا أعطوا الحق قبلوه ، وأذا سئلوا بذلوه ، وأذا حكموا بين الناس حكموا كحكمهم لأنفسهم » ورواه أبو العباس ابن القاص فى كتاب آداب القضاء .

قال النووى فى شرح مسلم عند الكلام على حديث أبى ذر « قلت : يا رسول الله ألا تستعملنى ؟ قال : انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزى وفدامة الا من آخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها » قال رحمه الله : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف وهو من دخل فيها بغير اهلية ولم يعدل قانه يندم على ما فرط منه اذا جوزى بالخزى يوم القيامة ، وأما من كان أهلا وعدل فيها فأجره عظيم كما تظهاهرت به الأخبار ولكن الدخول فيها خطر عظيم ولذلك أمتنع الأكابر منها ، اه ، ه

وقال العمراني في البيان: ان الأخبار التي تدل على ذمه محمولة على من علم من نفسه القيام بالقضاء لعلمه وأمانته ، والدليل على صحة هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: « القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فرجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ، ورجل عرف الحق فجار في حكمه فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » وحن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: في النار » وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هاذا جلس القاضى بعث الله تعالى اليه ملكين يسعدانه فان عدل اتفاما وان جار عرجا وتركآه » •

اذا ثبت هذا فان الناس في القضاء على ثلاثة أضرب منهم من يجب عليه القضاء ، ومنهم من يجوز القضاء له ومنهم من يجوز له القضاء ولا يجب عليه في قاما من يجب عليه فهو أن يكون رجل من أهل الاجتهاد والأمانة وليس هناك من يصلح للقضاء غيره فيجب على الامام أن يوليه

القضاء، وإذا ولاه الأمام لزمه القبولُ ، قانُ امتنع أُجبر ، وأنَّ لم يعرفه الامام لزمه أأن يعرف الأمام حاله وإبصاض نفسه عليه للقضاء ، لأن ذلك يجري مجري الأمر بالمسراوف والنهي عن المنكن، ولو لم يكن من يصلح للامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا واحــد ليتعيّن عليه ذلك • وأما من لا يجوز له القضاء فهو أن يكون الرجل ليس من أهل الاجتماد ، أو كَانْ من أهل الاجتهاد الا أنه فاسق فهذا لا يجوز له القضاء ، وأن ولاه الامام لم تنعقد ولايته ، وان حكم لم يصح حكمه خلافاً لأبي حنيفة ويأتى الدليل عليه في موضعه . وآما الذي لا يجب عليه القضاء ويجهز له فهو أن يُكُونَا هناك رجلان أو جماعة يصلح كل واحد منهم للقضاء ، فان القضاء لا يجب على أحد بعينه بل وجوب القضاء عليهم على طريق الكفاية أذا قام به أحدهم سقط الفرض عن الباقين وأن امتنعوا كلهم من القضاء أثموا لقوله صلى الله عليه وسلم: « الا يقدس الله آمة ليس فيهم من يأخب للضعيف حقه » فإن طلب الامام أن يولى رجلا منهم فهل يتعين عليه القضاء بتولية الامام له ؟ ويجوز للامام أن يميز واحدا منهم ؟ فيه وجهان أحدهما : يتعين عليه ، ويجوز للامام اجباره لأنه دعاء الى واجب قتمين عليه لأنه اذا امتنسع هذا فريما امتنع الباقون فيؤدي ذلك الى تعطيل القضاء • والثاني : لا يتعين عليه ولا يجوز له اجباره لما روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنا لا نجبر على الحكم أحدا ﴾ ولأنا لو قلنا يتعين عليه ويجوز له اجباره للقضاء صـــار اجباره متعينا عليه ، ومن جاز له الدخول في القضاء ولم يجب عليه فهل يستحب له القضاء اذا دعى اليه ؛ ينظر فيه ، فان كان له مال يكفيه وهـــو مشهور يقصده الناس الفتيا والتدريس لم يستحب له ، لأنه لا يأمن على نفسه من الخطأ ، والأولى له أن يشتغل بالفتيا والتدريس لأن ذلك أسلم ، وعلى هذا يحمل امتناع أبن عمر رضي الله عنه حين دعاه عثمان رضي الله عنه الى القضاء ، وان كان لا مال له يكفيه ويرجو بالقضاء أخذ الرزق عليه من بيت المال استحب له القضاء لأنه لابد له من مكتسب ، واكتسابه بتولى الطاعة أولى من الاكتساب بغير ذلك ، وكذلك اذا كان له مال يكفيه الا أنه خامل الذكر ألا يقصده الناس للفتيا والتدريس فيستحب له القضاء ليشتهر في الناس وينتفع بعلمه مكذا أفاده العمراني في البيان وغيره •

ومن استحب له ولاية القضاء اذا دعى اليه فهل يستحب له طلبه وبذل العوض منه لذلك ؟ اختلف أصحابنا فمنهم من قال: يستحب له طلبه لقوله معالى اخبارا عن يوسف: « إجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم » قال العمراني: ويجوز له بذل العوض لذلك لأنه يتوصل به الى مطلوبه ، ومنهم من قال: لا يستحب له ذلك ولا يجوز له بذل العوض لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن سمرة : « يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فائك ان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها ، وان أعطيتها عن مسئلة وكلت اليها » متفق عليه • وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء وكل الى نفسه ، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده » رواه أصحاب السنن الا النسائي والصحيح أنه لا يجوز بذل العوض على ذلك لأنه من الرشوة المحرمة والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل ومن تمين عليه القضاء وهو في كفاية لم يجز إن ياخت عليه رزقا لأنه فرض تعين عليه فلا يجوز أن يأخذ عليه مالا من غير ضرورة ، فإن لم يكن له كفاية فله أن ياخذ الرزق عليه ، لأن القضاء لابد منه ، والكفاية لابد منها ، فجاز أن ياخذ عليه الرزق ، فأن لم يتمين عليه فأن كانت له كفاية كره أن يأخذ عليه الرزق لانه قرية فكره اخذ الرزق عليها من غير حاجة ، فأن اخد جاز لانه لم يتمين عليه ، وأن لم يكن له كفاية لم يكره أن ياخذ عليه الرزق لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما ولى خرج برزمة الى السوق فقيل ماهدا ؟ فقال أنا كاسب اهلى ، فأجروا له كل يوم درهمين وعن عمر رضى الله عنسه انه قال « انزلت نفسي من هذا المال منزلة ولى البتيم ومن كان غنيا فليستمفف ومن كان فقيراً فلياكل بالمروف !! وبعث عمر رضى الله عنه الى الكوفة عمار ابن ياسر واليا وعبد الله بن مسعود قاضيا وعثمان بن حنيف ماسحا وفرض لهم كل يوم شاة نصفها واطرافها لعمال ، والنصف الآخر بين عبد الله وعثمان لانه لا جاز للمامل على الصدقات الن ياخذ مالا على الممالة جاز للقاضي ان ياخذ على القضاء ويدفع اليه مع رزقه شيء للقرطاس ، لاته يحتاج اليه لكتب المحاضر ويعطى أن على بابه من الأجرياء لأثم يحتاج اليهم لاحضار التخصيوم كما يعطى ما يحتاج اليه العامل على الصدقات من العرفاء ، ويكون ذلك من سهم المصالح لأنه من المصالح . الشرح قوله: برزمة مثل سدرة الطاق من الثياب وهو معرب والخبر في سنن البيهةي عن عبد الله بن مسعود •

أما الأحكام فاذا أخذ الرزق على القضاء نظرت _ فاذا كان قد تعين عليه الفضاء فان كان له كفاية _ لم يجز له أخذ الرزق عليه ، لأنه توج عليه فلا يجوز له آخذ الرزق عليه مع الاستغناء عنه • حكذا أفاده أصحابنا كافة : العمراني في البيان والمصنف هنا وفي التنبيه والغزالي وشيخه امام الحرمين وشيخه أبو محمد وفيرهم • وأن لم تكن له كفاية وكان اذا اشتغل بالقضاء بطل كسبه وتعطل عن بلوغ موارده وذهب معاشه جاز له الحد الرزق عليه لأنه النا اشتغل بالقضاء ذهب معاشه وتعظل كسبه ، وان لم يتعين عليه القضاء _ فان كان له كهاية ـ فالمستحب له أن لا يأخذ عليه رزمًا لأنه قربة في حقه فكره له أخذ العوض عليه ، وإن أخذ الرزق عليــــه جاتر لأن أبا بكر رضي الله عنه لما ولى الخلافة خرج الى السوق برزمة ثياب عُقَالُوا ؛ ما هذا ؟ فقال أنا كاسب أهلى فقالوا : لا يصلح هذا مع الخلافة ، فاجتمعت الصحابة وقدروا له كل يوم درهمين من بيت المسال ودوى أنهم خصصوا له كل يوم شاتين : شاة لقدائه وشاة لعشائه هو وأهله وألف درهم في كل عام ، فلما ولي عمر رضي الله عنه قال : لا يكفيني ذلك فأضعفوا له القدر ، وإذا ثبت ذلك في الإمامة لكان في القضاء مثله لأنهما في معنى وإحد ، وقال غير : « أنزل نفسي من هذا المال بسترلة ولي البشيم ، ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف » • وقد سبق أن أوردنا في الجزء الحادي والعشرين في باب خراج السواد أن عمر أرسل الي الكوفة عمارا ابن ياسر والميا وعبد الله بن مسعود قاضيا ، وعثمان بن حنيف ماسحا وفرض لهم كل يوم شاة تصفها وأطرافها لعمار والنصف مع السقط بين عبد الله وعشان بن حنيف وقال: إنْ قرية يُؤخذ منها كل بوم شاة لسريع خرابها ، ولما ولى عبر بن الخطاب شريحا القضاء أجرى له كل شهر مائة درهم، ولأأن مال بهت المال للمصالح وهذا من المصالح •

ولا يكون ما يأخذه القاضي أجرة ، وانما هو رزق كالذي يأخذه الامام والمؤذن وهو ما يسمى بلغة عصرنا مكافأة ، ذلك لأن عقد الاجارة على

القضاء لم يصح ، وقد علل الفقهاء هذا بأنه عمل غير معلوم ، وف تقديرنا واجتهادنا أن ذلك أدعى الى استقلال القضاء وأصون له من المؤثرات التى مناطها سيطرة الرؤساء والولاة على مقدرات القضاة فى ترقياتهم وتنقلاتهم وعلاواتهم ومكافآتهم الأمر الذى يجعل منصب القضاء خاضعا لعوامل السياسة والجنوح الى مرضاة ذوى السلطان ، فاذا أمكن الجمع بينا استقلال القضاء وضمان أرزاق القضاة وترقياتهم بواسطة مجالس منهم ، حتى يتحقق عمليا قصل السلطات الثلاث : القضائية والشوارية والتنفيذية بعضها عن بعض ، فان ذلك أحرى أن يكون جائزا ، وتوفر الدولة للقاضى قدرا من بعض ، فان ذلك أحرى أن يكون جائزا ، وتوفر الدولة للقاضى قدرا من بعض ، والأوراق والقراطيس والأقلام والأحبار ، لأن ذلك من المصالح ، وتوفر له الدولة الحاجب الذي على بابه والحفظة الذين يحرسون النظام ويوفرون للقاضى التبجيل والمهابة ، وهذا يكون من سهم المصالح ،

قال المصنف رحمه آلله تعالى...

فصيل ولا يجوز أن يكون القسامي كافرا ولا فاسقا ولا عبسها ولا صفراً ولا معتوها لائه اذا لم يجر أن يكون واحداً من هؤلاء شاهدا فلان لا يجوز أن يكون قاضيا أولى ، ولا يجوز أن يكون أمراة لقوله صلى الله عليسه وسلَّم : ﴿ مَا أَفْلَحَ قُومَ اسْتُدُوا أَمْرِهُمُ إِلَى أَمْرَاهُ ﴾ ولأنَّه لابد للقاضي من مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والخصوم ، والراة ممنوعة من مجالسة الرجال لما يخاف عليهم من الافتتان بها ، ولا يجوز أن يكون أعمى لأنه لا يعرف الخصوم والشبهود ، وفي الأخرس الذي يفهم الاشارة وجهان كالوجهين في شهادته ، ولا يجوز أن يكون جِاهلا بطريق الاحكام لما روى أن النبي صلى الله علية وسلم قال « القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة ، فاما الذي في الجنسة فرجل عرف الحق فحكم به فهو في الجنة ، واما اللذان في النار فرجل عرف الحق فجار في حكمه فهو في النسار ، ورجل فضي للنساس على جهل فهو في النار ١١ ولانه اذا لم يجرُّ أن يفتي الناس وهو لا يلزمهم الحكم قلان لا يجوز أن لا يقضى بينهم وهو بلزمهم الحكم أولى ، ويكره أن يكون القاضي حسارا عسوفا ، وأن يكون ضميفا مهينا لأن الجبار يهابه الخصم فلا يشمكن من استيفاء حجته ، والضعيف يطمع فيه الخصم وينشط عليه ، واهذا قال بعض السلف: وحدنا هذا الأمر لا يصلحه الاشدة من غير عنف ، ولين من غير ضمف .

الشرح مديث: « ما أفلح قوم » أخرجه البخاري اوالنسائي

والترمذي وأحمد عن أبي بكرة قال: « لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهـل قارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال: لن يقلح قوم ولوا أمرهم امرأة » وأما حديث « القضاة ثلاث » فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث بريدة •

اها اللغات فالعته نقصان العقل من غير جنون وبابه تعب والمصدر عنها وعناها وعناهة وعناهية بالتخفيف فهو معتوه بين العته وفي تهديب الأسماء واللغات للنواوي المعتوه المدهوش من غير مس أو جنون و وقوله : جبارا قال ابن بطال الركبي : قيل الجبار الذي يقتل على الغضب وقيل هو ذو السطوة والقهر ومنه بقال جبرته على كذا أو أجبرته اذا أكرهته عليه وقهرته ، ومنه جبر العظم لأنه كالاكراه على الاصلاح وقال في المصباح يقال جبره السلطان وأحبره بمعنى ، ورأيت في بعض التفاسير عند قوله تعالى : « وما أنت عليهم بجبار » أن الثلاثي لغة حكاها النهاء وغيره ، واستشهد لصحتها بما معناه أنه لا يبني فعال الا من فعل ثلاثي نحو الفتاح والعلام ولم يجيء من أفعل بالألف الا دراك ، وقوله : عسوفا فاعل من والعلام ولم يجيء من أفعل بالألف الا دراك ، وقوله : عسوفا فاعل من عبده وقال ابن بطال : العسوف أي الظاوم والعسف الظلم وأمل العسف روية وقال ابن بطال : العسوف أي الظاوم والعسف (والمهين) الحقير وقال الغراء : العاجز ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف والفراء : العاجز ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف والفراء : العاجز ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف واله الغراء : العاجز ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف و النواد الغراء : العاجز ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف و النواد وقال النواد ، وأراد بالضعيف ضعيف الرأى لا بالجسم ا ه بتصرف و النواد و المورد و المور

اله الأحكام فانه يشترط في القاضى والمفتى أن يكونا من أهل الاجتهاد وهو أن يكونا عالمين بالكتاب والسنة والاجماع والاختلاف ولسان العرب والقياس ، فأما الكتاب فلا يشترط أن يكون عالما بجميع القصص والأخار وانما يشترط أن يكون عالما بأحكامه وهو أن يعرف العام منه والمخاص والمحكم والمتشابه والمجمل والمفصل والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ ، وأما السنة فلا يشترط لمعرفة المغيازى والآثار التي تتعلق بالأحكام بل يعلم الأحكام منها التي ذكرناها في الكتاب ثم يعرف الآحاد والمتواتر والمسند والمرسل ، وأما الاجماع فيعرف أقوال العلماء فينا أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ، ويعرف طرفا من لسان العرب يمكنه أن

يعرف به أحكام الكتاب والسنة لأنهما عربيان ، ويعرف القياس على ما بين في أصول الفقه ، وقال ابن داود : شرط الشافعي رحمه الله في المفتى شرائط لا توجد الا في الأنبياء ، ومن أصحابنا من قال: شرط الشافعي رحمه الله فى الحاكم والمفتى شروطا تمنع أن يكون أحد بعده حاكما أو مفتيا ، وهذا ليس بصحيح لأنه يسهل تعلمه لأنه قد دون وجمع . هـ ذا نقل أصحابنا العراقيين ، كالشيخ أبي حامد الاسفرايني والبندنيجي والمعاملي في المجموع والأوسط والمقسع واللباب والتجريد والقاضي أبي الطيب والماوردي في الحاوي وأبي الحسن بن خيران في اللطيف وسليم الرابري في النقــريب والعبدري في الكفاية وغيرهم • وقال الخراسانيون : أما القياضي فعلى ما مضى وأما المفتى فان الرجل اذا عرف مذهب امام حبر ولم يبلغ مبلغ المجتهددين فهل يجوز له أن يفتى على مذهب ذلك الامام ؟ فيه وجهدان أحدهما يجوز وهو اختيار القفال ، والثاني : لا يجوز وأصل هـــذا أن المستفتى هل هو مقلد للمفتى أو للحبر وهو صاحب المذهب ؟ فيه وجهان ، فان قلنا : أنه مقلد لصاحب المذهب جاز له أن يفتى ، والن قلن انه مقلد للمفتى لم يجز له أن يفتى • هذا مذهبنا وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة : لا تشترط هذه الشرائط في القاضي ، بل يجوز أن يكون عاميا ثم يقلد العلماء ويحكم ، دليلنا قوله تعمالي : ﴿ وَأَنْ احْكُمْ بِينْهُمْ بِمَا أَنْزُلُ اللَّهُ ﴾ والتقليد ليس بما أنزل الله ، ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فعكم به فهو في الجنة ، ورجل عرف الحق فحكم فجار في حكمه فهو في النار ، ورجل قضي بين الناس على جهل فهو في النار) والمقلد يقضي بجهل ، ولأن الحكم آكد من الفتيا لأن الفتيا لا يلزم المستفتى ما يفتاه ، فاذا لم يجز أنْ يُكُونُ المفتى عامياً فلأن لا يجوز أنْ يُكُونُ القاضي عامياً أولى ويشترط أن يكون القاضي مع كونه مجتهدا عدالا كاملا فأما العدل فلا يجوز أن يكوبن كافرا ولا فاسقا، فان ولى القضاء وهو عدل ثم فسق بطلت ولايته ، وقال الأصم : يجوز أن يكون فاسقا . دليلنا أن القضاء يتضمن . الولايات في التزويج والنظر في أموال السفهاء واليتامي والوقوف ، والفسق

ينافى هذه الوالايات فلم ينعقد معه القضاء .

وأما الكمال فيشترط أن يكون كاملا في الحكم والخلق فالكمال في الحكم أن يكون ذكرًا بالغا عاقلا حرا • وقال ابن جرير : يجوز أن تكون المرأة قاضية في جميع الأحكام كما يجوز أن تكون مفتية • وقال أبو حنيفة : مَا عُلَمْ مَ يَجُورُ أَنْ تَكُونُ قَاضِيةً فِي الْحِدُودِ ، دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَا أَفْلِحَ قُومُ وَلُوا أَمْرِهُمُ امْرَأَةً » وَفَى رَوَايَةً : « وَلُو أَمْسُورُهُمُ » وضله الفلاج الفساد، فاقتضى الخبر أنها اذا وليت القضاء فسلم أمر من ومراكر في الله على حال تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : ﴿ أَخْرَجُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرِجُهُنَّ اللهِ ﴾ والمرأة أذا وليت وكرورك ويأب القضاء كانت مقدمة والرجال مؤخرون عنها فلم يجز ، ولأن القضاء آكد من العُصَاء في من حال الامامة في الصلاة فاذا لم يجز أن تكون المرأة امامة للرجال فلأن لا يجوز أن تكاون قاضية أولى ، ولا يجوز أن تكون الخنثي المشكل قاضيا لجواز أن تكرين المرأة ، وأما الكمال في الخلق فلا يجوز أن يكون القاضي أعمى _ وفيه وجه أنه يجوز أن يكون أعمى _ ولا أصم ولا أخرس لأن فقـــد هذه الحواس يمنع استيفاء الحكم بين الخصمين ، وحكى الشيخ أبو اسحاق هنا في الأخرس وجها اآخر أنه يصح أن يكون قاضيا إذا فعمت اشارته ، والمشهور هو الأول ﴿ وهل يصح أن يكون القاضي أميا لا يكتب؟ فيـــه وجهان أحدهما يجون لأنه من أهل الاجتهاد والعدالة ، وفقه الكتابة لا يؤثر فيه كما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتب وهو امام الأئمة وحاكم الحكام • والثاني : لا يجوز لأنه يحتساج أنْ تقرأ عليه المُحسَّاضِ والسجالات ويقف على ما يكتب كاتبه ، فاذا لم يكن كاتبا ربمــا غير عليه القارىء والكاتب، ويفارق النبي صلى الله عليه وسلم قان كونه لا يكتب من معجزاته صلى الله عليته وسلم ولأن أصحابه كانوا عدولاً يؤمن منهم الخيانة في الكتاب له ، ولو خان أحد منهم في ذلك أعلمه الله تعالى • ويستحب أن يكون القاضي مع هذه الشرائط حليما ذا فطنة وتبقظ عالما بلغات أهل قضائه جامعا للعفاف بعيدا من الطمع لينا في الكلام ذا سكينة ووقار ، لما راوى أن عليا رضى الله عنه ولى أبا الأسود القضاء ساعة ثم عزله فقال له : لم عزلتني ؟ فوالله ما خنت فقيال : بلغني أن كلامك يعلم كلام

الخصمين اذا تحاكما اليك •

ويستحب آلا يكون القاضى جبارا متكبرا لأن ذلك يمنع الخصم من استيفاء حجته ، ويستحب ألا يكون ضعيفا مهينا لأنه اذا كان على هذه الصغة انبسط الخصمان بالتشاتيم وذكر السخف بين يديه وربما انبسط عليه فى الكلام توقحا واستخفافا ، فيستحب أن يكون بين هاتين الحالتين لما روى عن بعض السلف فى صفة القاضى (شدة من غير عنف ولين من غير ضعف) ولقول عمر رضى الله عنه : لقد هممت أن أنزع هذا الأمر من هؤلاء وأضعه فيمن اذا رآه الفاجر فزع منه وبروى : فرق منه .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصسل ولا يجوز ولاية القضاء الا بتولية الإمام أو تولية من فوض البه ألامام لانه من المسالح العظام ، فلا يجوز الا من جهة الامام فإن تحاكم رجلان إلى من يعسلح أن يكون حاكها ليحكم بينهما جاز لانه تحاكم عمر وأبى أبن كعب الى زبد بن ثابت ، وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير بن مطعم واختلف قوله في الذي يلزم حكمه فقال في (أحد القولين) لا يلزم الحكم الا بتراضيهما بعد الحكم ، وهو قول الزني رحمه الله تمالى ، لأنا لو الزمناهما حكمه كان ذلك عزلا للقضاة وافتيانا على الامام ، ولأنه لما اعتبر تراضيهما في الحكم اعتبر رضاهما في لزوم الحكم (والثاني) أنه يلزم بنفس الحكم لأن من جاز حكمه لأم حكمه كالقسافي الذي ولاه الامام واختلف اصحابنا فيما يجوز فيه التحكيم ، فمنهم من قال : يجوز في كل ما تحاكم فيه الخصمان كما يجوز حكم القاضي الذي ولاه الامام ، ومنهم من قال : يجوز في الأموال . فاما في النكاح والقصاص واللمان وحد القذف فلا يجوز فيها التحكيم لأنها حقوق بنيت على الاحتباط فلم يجز فيها التحكيم .

الشرح الا يصح عقد القضاء الا من رئيس الدولة (الامام) أو النائب عنه ، لأن ذلك مما يتعلق بمصلحة عامة الناس فلم يصح الا من الامام أو النائب عنه ، فإن عقد الامام القضاء لرجل يصلح للقضاء ثم عزله وهو يصلح للقضاء فهل ينعزل ؟ فيه وجهان أحدهما : لا ينعزل كما لو عقد أهل الحل والعقد الامامة لمن يصلح لها ثم عزلوه من غير سبب ، والثانى : ينعزل لما ذكرناه من عزل على رضى الله عنه لأبي الأسود ، فإذا قلنا بهذا فقال ينعزل قبل له الامام : قد عزلتك انعزل بذلك ، وإن كتب اليه حزلتك فهل ينعزل قبل

أن يعلم بالعزل؟ من أصحابنا من قال: فيه قوالان كما قلنا في الوكيل، وقال الشيخ أبو زيد المروزى: لا ينعزل حتى يبلغه العزل قولا واحدا، لأنا لو قلنا: ينعزل قبل أن يبلغه العزل أدى الى فساد عظيم، وان كتب اليه اذا أتاك كتابى فأنت معزول لم ينعزل قبل أن يأتيه الكتاب، وان كتب اليه اذا قرأت كتابى هذا فأنت معزول لم ينعزل قبل أن يقرأ كتابه وان ولى الامام قاضيا فمات الامام فلم ينعزل القاضى لأن الصحابة رضى الله عنهم ولو القضاء فلم ينعزلوا بموت الخلفاء والعنول المام ينعزلوا بموت الخلفاء والعنول المام فلم ينعزلوا بموت الخلفاء والمناه فلم ينعزلوا بموت الخلفاء والمناه والوالم المناه والمناه وال

فسسرع اذا تحاكم رجلان عند رجل يصلح للقضاء وليس بقأض فحكم بينهما صح حكمه ، لما روى البيهقي عن الشعبي أن عمر وأبي بن كعب تحاكما الى زيد بن أابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير بن مطعم . فإن قيل : كان عمر وعثمانُ الامامين في وقتهما فإذا ردا ذلك الى غيرهما صار حاكما (فالحواب) أنه لم ينقل عنهما أكثر من الرضا بالحكم وبذلك لا يصير حاكما ، وبأى شيء بلزمه حكمه بينهما ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلزمهما حكمه الا بتراضيهما بحكمه بعد الحكم ، لأنه لما اعتبر رضاهما في ابتداء الحكم اعتبر رضاهما بلزوم حكمه (والثاني) يلزمهما حكمه بنفس الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم: « من حكم بين الثين تراضيا بحكمه فلم يمدل فعليه لعنة الله تعالى » قلما توعده على ترك العدل في الجكم دل على أنه الذا عدل لزم حكمه ، ولأن من صح حكمه ازمه ينفس الحكم كالحاكم الذي ولام الامام فعلى هذا اذا حكم بينهما لم يكن لأحدهما الامتناع ، وان امتنع أحدهما بعد شروعه في الحكم وقبل تمامه ففيه وجهان (أحدهما) له ذلك ، لأن رضاهما لم يوجد حال الحكم ، فهو كما لو المتنع أحدهما قبل شروعه فى الحكم (والثاني) ليس له ذلك لأنا لو جوزنا له ذلك لأدى إلى أن كل واحد منهما إذا رأى في الحكم ما لا يوافقه رجع فيؤدى إلى ابطال

واختلف أصحابنا في الوضع الذي يصح فيه حكمه ، فمنهم من قال : يصح في جميع الأحكام لأن من صح حكمه في حكم من الأحكام صح في جميع الأحكام كالحاكم الذي ولاه الامام (والثاني) يصح حكمه في جميع

الأحكام الا أربعة أحكام: النكاح واللعان والقصاص وحد القذف لأن هذه الأحكام نص عليها في الشرع فلا يجوز أن يتولاها الا الامام أو من والاه م هذا نقل أصحابنا العراقيين، وقال المسعودي: اذا حكما بينهما حاكما فحكم فهل ينفذ حكمه ؟ فيه قولان م

اذا ثبت هذا فان التحكيم من الخصمين يجوز سواء كان فى البلد حاكم أو لم يكن حاكم ، فاذا رفع حكمه الى الحاكم الذى ولاه الامام لم ينقض حكمه اذا كان مشله لا ينقض مثله ، وقال أبو حنيفة اذا رفع حكم الى الحاكم الذى والاه الامام فله أن ينقضه اذا خالف رأيه وان كان مسالا ينقض مثله دليلنا أنه حكم قد صح ولزم فلم يكن له فسخه لمخالفته رأيه ، كما لو كان من حاكم قبله ولاه الامام ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصد لل واحد منهم في موضع ، ويجوز أن يجمل قضاء بلد ألى أثنين وأكثر على أن يحكم كل واحد منهم في موضع ، ويجوز أن يجمل ألى أحدهما القضاء في حق وألى الآخر في حق آخر ، وألى الآخر في زمان آخر ، لأنه نيابة عن الامام فكان على حسب الاستنابة ، وهل يجوز أن يجمل أليهما القضاء في مكان واحد في حق واحد وزمان واحد ؟ فيه وجهان (احدهما) أنه يجوز لآنه نيابة فجاز أن يجمل ألى أثنين كالوكالة (والثاني) أنه لا يجوز لانهما قد يختلفان في الحكم فتقف الحكومة ولا تنقطع الخصومة .

قصسل ولا يجوز أن يعقد تقلد القضاء على أن يحكم بمذهب بمينه لقوله عز وجل أ (فاحكم بين الناس بالحق) والحق ما دل عليه الدليل ، وذلك لا يتعين في مذهب بمينه ، فأن قلد على هذا الشرط بطلت التولية لأنه على شرط وقد بطل الشرط فيطلت التولية .

الشرح هذان الفصلان واضحان في دلالتهما على ما اشتملا عليه من أمور (أحدها) أنه يجوز للامام أن يعهد بالقضاء في بلد الى اثنين أو أكثر على أن يحكم كل واحد منهما موضعاً ، أو على أن يحكم أحدهما في قضية والآخر في قضية أخرى وعلى أن يحكم أحدهما في زمان والآخر في

زمان ، لأنهما يملكان الحكم باذنه فكان على حسب ما أذن فيه لهما ، وهل يجوز أن يجعل اليهما القضاء في مكان واحد وزمان واحد وقضية واحدة الفيه وجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز ذلك في سائر الأشياء التي يجوز النيابة فيها (والثاني) لا يجوز لأنهما قد يختلفان في الحكم فيبطل المقصود (ثانيها) لا يجوز أن يعقد القضاء على أن يحكم بمذهب امام بعينه ، لما في ذلك من التقليد وعدم الاجتهاد ، ولأن الله تعالى يقول : «فاحكم بينهم بالحق » والحق لا ينحصر في مذهب امام بعينه ، بل الحق ما دل عليه الدليل ، والقاضى المجتهد يدور مع الدليل حيث دار •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصسل وذا ولى القضاء عن بلد كتب له المهد بما ولى لأن النبى صلى الله عليه وسلم كتب لعمرو بن حزم حين بعثه الى اليمن ، وكتب أبو بكر الصديق رضى الله عنه لأنس حين بعثه الى البحرين كتابا وختمه بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى حارثة بن مضرب أن عمر كتب الى أهل الكوفة (أما بعد فانى بعثت البكم عمارا أميرا وعبد الله قاضيا واوزيرا فاسمعوا لهما وأطيعوا ، فقد آثرتكم بهما) فأن كأن البلد الذى ولاه بعيدا الشهد له على التولية شاهدين ليشت بهما التولية ، وأن كان قريبا بحيث يتصل به الخبر في التولية ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى اسحاق أنه يجب الاشهاد لأنه عقد فلا بثبت بالاستفاضة كالبيع (والشائي) وهو قول أبى سسميد الاصطخرى أنه لا يجب الاشهاد ، المحلخرى أنه لا يجب الاشهاد لأنه بشت بالاستفاضة فلا يقتقر الى الإشهاد ، والمستحب للقاضى أن بسال عن أمناء البلد ومن فيه من العلماء ، لأنه لابد له منهم فاستحب تقدم العلم بهم ، والمستحب أن ينخل البلد يوم الاثنين لأن النبى صلى الله عليه وسلم دخل المديشة يوم الاثنين ، والمستحب أن ينزل وسط البلد ليتساوى الناس كلهم في القرب منه ويجمع الناس ويقرأ عليهم وسط البلد ليتساوى الناس كلهم في القرب منه ويجمع الناس ويقرأ عليهم العهد ليطعوا التولية وما فرض اليه .

فصسل فاذا اكن له من ولاه ان يستخلف فله آن يستخلف وان نهاه عن الاستخلاف لم يجز له آن يستخلف النه نائب عنه فتبع أمره ونهيد الوان لم يأذن له ولم ينهه تظرت فأن كان ما تقلده يقدر أن يقفى فيد بنفسه ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبى سعيد الاصطخرى أنه يجوز آن يستخلف لانه ينظر في المصالح فجاز أن ينظر بنفسه وبغيره (والثاني) وهو المذهب أنه

لا يجوز لأن الذي ولاه لم يرض بنظر غيره ، وان كان ما ولاه لا يقدر ان يقضى فيه بنفسه لكثرته جاز أن يستخلف فيما لا يقدر عليه لأن تقليده لما لا يقدر عليه بنفسه أذن له في الاستخلاف فيما لا يقدر عليه كما أن توكيل الوكيل فيما لا يقدر عليه بنفسه أذن له في استنابة غيره ، وهل له أن يستخلف فيما يقدر عليه أن يقفى فيه بنفسه ؟ فيه وجهان (أحدهما) أن له ذلك لان ما جاز له أن يستخلف فيما كالإمام (والثاني) أنه ان يستخلف فيما لا يقدر عليه للمجز فوجب أن يكون لا يجوز لانه أنما أجيز له أن يستخلف فيما لا يقدر عليه للمجز فوجب أن يكون مقصورا على ما عجز عنه ،

الشرح رواية كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم ضعفها ابن حزم في المحلى ورماها بالانقطاع وأنه لا تقوم بها حجة ، إوان في اسنادها سليمان بن داود وهو متفق على تركه وقد ضعفه غير واحد ولكن التحقيق الذي أثبتناه في كتاب الجنايات يرد قول من قال بتضعيفه لأن الخبر أخرجه مالك في الموطأ والشافعي في المسند من حديث عمرو بن حزم عن أبيه واسناده عندهما وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، قال الشوكاني : ووصله نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن أبيه عن جده وجده محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يسمع منه كما قال الحافظ ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر ومن طريقه ورواه أبو داود والنسائي من طریق ابن وهب عن یونس عن الزهری مرسالا ، بورواه أبو داود فی المراسيل عن ابن شهاب قال قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم حين بعثه الى نجران وكان الكتاب عنسد أبي بكر بن حزم ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً مطولاً من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد الخ قال الحافظ _ يعني ابن حجر _ وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث فقال أبو داود في المراسيل قد أستند هذا الحديث ولا يصح والذي في استاده سليمان بن داود وهم انما هـــو سليمان بن أرقم ، وقال في موضع آخر : لا أحدث به ، وقد وهم الحكم ابن موسى في قوله سليمان بن داود ، وقد حدثني محمد بن الوليد الدمشقي أنه قرأ فى أصل يحيى بن حمزة : سليمان بن أرقم وهكذا قال أبو إزرعة الدهشقى أنه الصواب وتبعه صالح بن محمد جزرة وأبو الحسن الهروى وغيرهما وقال صالح جزرة : حدثنا رحيم قال : قرأت فى كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم فاذا هو عن سليمان بن أرقم قال صالح : كتب عن هذه الحكاية مسلم بن الحجاج • قال الحافظ ويؤيد هذه الحكاية ما رواه النسائى عن الهيثم بن مروان عن محمد بن بكار عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهرى وقال : هذا أشبه بالعسواب ، ومن أراد الزيد فليرجع الى كتاب الجنايات فى قتل الرجل بالمرأة ، وقد مضى ، أما دخول النبى صلى الله عليه وسلم المدينة بوم الاثنين فعند البخارى فى حديث الهجرة عن عائشة •

أما الاحكام فاذا ولى الامام رجلا القضاء على بلد فالمستحب أن بكتب له كتباب العهد والتولية ، وهنو ما يسمى بالمراسيم الملكية أو الجمهورية أو الرياسية ، وقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الكتب واستعملها الخلفاء من بعده ، ويأمره فيها بتقوى الله والتثبت في القضاء ومشاورة أهل العلم وما يحتاج اليه من القيام بحفظ أموال اليتامي والوقوف ومراعاة حال الشهود وغير ذلك ، فان كان البلد الذي ولاه القضاء عليــــه بعيدا عن بلد الامام بحيث يتعذر وصــول الخبر بتوليته اليهم أمكن أن يحضر شاهدين ، ويغنى عن هذا كله أن الاجراءات التي تتم في تولية القضاة تقتضى حركة سنوية تسمى (الحركة القضائية) تشتمل على تعيين القضاة الجدد وترقية القدامي الى مناصب أعلاء وفي هذا الاجراء العام من التثبت والاشهار ما لا يفتقر معه الى اشهاد ، وهو ينزل منزلة البلد القريب لما في وسائل الاتصال السريعة في عصرنا وما في الصحف السيارة التي تنشر الأخبار وكذلك ما تتخذه الحكومات من جريدة وسسمية تنفذ الراسيم بمجرد نشرها فيها ما يجعل لعهد الولاية من الاستفاضة والعلم ما يجعل أحكامه نافذة ، ويستحب أن يدخل دار القضاء الذي تولاه يوم الاتنين أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث دخل المدينة يوم الآثنين ، وفي هذا اشعار بالدور الذي يؤديه القاضي وهو أمر له من الأثر البالغ في نفسه ما فيه ، فإن الذي يتحرى الوقت الذي دخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم

المدينة انها يتمثل صاحب الشرع فى عمله فيترسمه فى أحكامه ويقتدى به فى عدله ، وهكذا يكون لتحرير تولى عمله يوم الاثنين مغزى يشدر الى ائقدوة ، والمستحب أن يكون مكان المحكمة فى منصف البلد أو فى مكان سمل على الناس الوصول اليه بغير مشقة ، وأن يكون معروفا للمتقاضين عن طريق توضيح مكانه فى كل أوراق الدعاوى واعلان الجلسات التى ترسل الى الخصوم •

مسمسالة قوله : فاذا أذن له من ولاه أنَّ يستخلف النخ فجملة ذلك أنه اذا ولى الامام رجلا القضاء على بله فالمستحب له أن يأذن له أن يستخلف فيما يعكنه القيام به وفيما لا يمكنه ، لأيه قد يحتاج اليه ، فاذا جاز له في الاستخلاف جاز له أن يستخلف ، وأن نهاه عن الاستخلاف قال المصنف : فليس له أن يستخلف لأنه نائب عنه فتبع أمره ونهيه ، وقال القاضي أبو الطيب: أن كان ما ولاه يمكنه القيام به لم يجز له أن يستخلف ، وان كان لا يمكنه القيام به فوجود النهي ها هنا وعدمه سنواء ، وان كان ولابد ولم يأذن له في الاستخلاف ولا نهى عنه نظرت ب فان كان ما يولاه يمكنه النظر فيه بنفسه _ فهل يجوز له أن يستخلف ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري : انه يجوز له أنَّ يستخلف لأن الغرض بتوليته القضاء والفصل بين الخصمين ، فاذا فعله بنفسه أو بغيره جأز ، ولأته ينظر في مصالح المسلمين فجاز أن ينظر بنفسسه وبغيره (والثاني) لا يجوز له أن يستحلف وهــو الأصح ، لأنه نائب عن الامام فلم يجز له الاستخلاف فيما يقدر عليه كالدليل في البيع ، وإن كان ما ولاه لا يُقدر على النظر فيه بنفسه بأن يولى الامام رجلا القضاء اقليما كبيرا أو قطرا مترامي الأطراف فله أن يستخلف فيما لا يمكنه النظر فيه ، كما قلنا فيمن وكل وكيلا في بيع ما الا يقدر عليه بنفسه ، وهل اه أن يستخلف فيما يقدر على النظر فيه بنفسه ؟ على الوجهين الأولين ، وكل موضع قلنا : له أن يستخلف فيسم فاستخلف وحكم الخليفة لزم حكمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ولا يجوز أن يقفى ولا يولى ولا يسمع البيئة ولا يكانب قاضيا في حكم في غير عمله فان فعل شيئا من ذلك في غير عمله لم يعتد به لانه لا ولاية له في غير عمله فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الرعية .

قصلل ولا يحكم لنفساه وان اتفقت له حكومة مع خصم تحاكما فيها الى خليفة له الآن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تحاكم مع أبى ابن كعب الى ذيد بن ثابت ووحاكم عثمان رضى الله عنه مع طلحة الى جبير أن مطعم الويدي على عليه السلام مع يهودى في درع الى شريح اولانه لا يجوز أن يكون شاهدا لنفسه فلا يجوز أن يكون حاكما لتفسه ولا يجوز أن يكون حاكما لتفسه ولا يجوز أن يحكم لوالده وان علا ولا لولده وأن سفل اوقال أبو ثور أيجوز وهاذا خطأ لانه متهم في الحكم لهما كما يتهم في الحكم لنفسه وأن تحاكم أليه والده مع ولاء فحكم لاحدهما فقد قال بعض أصحابنا أنه يحتمل وجهين (أحدهما أنه لا يجوز كما لا يجوز أذا حكم له مع أجنبي (والثاني) أنه يجوز لانهما أستويا في التعصيب فارتفعت عنه تهمة الميل وأن أراد أن يستخلف في أعماله والده واولده جاز لانهما يجريان مجرى نفسه ثم يجوز أن يحكم في أعماله فجاز أن يستخلفهما للحكم في أعماله أو والده والده والده أو والده أن يختار والده أو والده أن يختار فالده أو والده أن يختار فالده أن يختار فالده أن يختار أله الم يجوز أن يختار نفسه فلا يجوز أن يختار ألده أن يألده أن يألده أن يألده أن يألده أن يألد أن يألده أن يألد أن يألده أن يألد أن يألد أن يألده أن ي

الشرح خبر تحاكم عمر وأبى رواه البيهةى عن الشعبى في حائط (بستان) كانت بينهما فقال عمر: بينى وبينك زيد بن ثابت فانطلقا فطرق عمر الباب فعرف زيد صوته فقال: يا أمير المؤمنين ألا بعثت الى حتى التيك ؟ فقال: «فى بينه يؤتى الحكم » وأما تحاكم عثمان وطلحة فعنه العضا أن عثمان ابتاع من طلحة أرضا بالمدينة بأرض له بالكوفة ثم ندم عثمان فقال: بعتك ما لم أره فقال: انما النظر لى لأنك بعت ما رأيت وأنا ابتعت مغيبا ، فجعلا بينهما جبير بن مطعم فقضى بجواز البيع و أما تحاكم عثمان وطلحة فعنده أيضا أن عثمان ابتاع من طلحة أرضا بالمدينة بأرض له بالكوفة ثم ندم عثمان فقال: بعتك ما لم أره فقال: انما النظر لى لأنك ابتعت ما رأيت وأنا ابتعت مغيبا فجعلا بينهما جبير بن مطعم حكما فقضى

بجواز البيع • أما تحاكم على واليهودي فعند الحاكم والبيهةي وأعله ابن الجوزي وغيره بأبي سمير وعمرو بن شمر وجابر الجعني •

أما الأحكام فاذا ولى الامام قاضيا على بلد قحضر اليه خصمان ف البلد الذي ولى القضاء عليه من غير أهل ذلك البلد جاز أن يحكم بينهما ، وان خرج القاضي عن البلد الذي ولى القضاء عليه الى بلد أأخر لم يجز له أن يكتب الى حاكم اآخر بما ثبت عنده ليحكم به أو بما يحكم به لينفذه ، فان فعل ذلك لم يعتد بكتابته وهكذا أن وصل اليه كتاب من حاكم فقرأه في بلد غير بلد عمله يشهد له عنده له شاهدان بذكات لم يجز له العسل الشاهدان الشهادة لأنه في غير بلد عمله كسائر الرعيــة ، وإن حضر اليه خُصَمَانَ فَي غير بلد عمله فحكم بينهما لم يعتد به سواء كانا من بلد عمله أو من غيرها لأنه هناك كسائر الرعية ، هكذا قال أصحابنا والذي يقتضى المذهب أتى يكون كما و تحاكم رجلان الى من يصلح للقضاء وليس بقاض على ما مضى ، ولو أذن الامام للقاضى أن يحكم بين أهل ولايته حيثما كانوا جاز له أنَّ يحكم بينهم وان كانوا في ولاية غيره ، وان اجتمع حاكمان في غير عملهما فأخبر أحدهما الآخر بحكم حكم به أو بشيء ثبت عنده لم يصح ذلك الاخبار فلا يجوز للسامع أن يحكم بما أخبره الآخر بشبوته عنده ولا أن ينفذُ ما أخبره أنه حكم به لأن الخبر مردود وسماعه لم يصح ، وأما اذا التقيا في عمال أحدهما _ فإن اجتمع قاضي الجند وقاضي المدينة فإن أخبر قاضى الجند قاضى المدينة بما ثبت عنده أو بحكم حكم به صح الإخبار ١ لأن قاضي الجند في موضع عمله قصح اخباره ، فأن رجع قاضي المدينة الى موضع عملة فهل يجورًا له أن يعمل بموجب ما أخبره به قاضي الجند ؟ فيه قولان بناء على القولين في القاضي هل يجوز أن يحكم بعلمه ؟ ويأتي بيانهما فى موضعهما ، وان أخبر قاضى المدينة قاضى الجند بشيء ثبت عنده أو حكم به لم يصح اخباره ، فلا يجوز لقاضي الجند العمل بموجب تخبره لأنا قاضي المدينة فئ الجند كسائر الرعية .

مسمالة ولا يجوز للقاضي أنا يحكم لنفسه كما لا يجوزا أنا

يشهد لنفسه ، فان اتفق بينه وبين غيره خصومة تحاكما الى الامام أو الى بعض القضاة الذين والاهم الامام ، فان تحاكما الى نائب القاضى المخاصص صح ، الأن عمر رضى الله عنه تحاكم مع أبى بن كعب الى زيد بن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير بن مطعم وتحاكم على مع يهودى الى شريح فى درع ، ولا يجوز أن يحكم لوالده وان علا ، ولا لولده وان سفل ، وقال أبو ثور من أصحاب الشافعى : يجوز • دليلنا أنه الا نقبل شهادته له فلم يصح حكمه له كنفيه ، وإن تحاكم اليه والده وولده فهل يصح حكمه ؟ فيه وجهان أصحها : لا يصح كما لا يصح حكمه بين أحدهما وبين الأجنبي وبه قطع أصحابنا ، وإن أزاد القاضى أن يستخلف ولده أو والده جاز ـ رذا كانا تهية المثل ، وإن أزاد القاضى أن يستخلف ولده أو والده جاز ـ رذا كانا من أهل القضاء ـ لأنهما يجريان مجرى تفسه ، وإن فوض اليه الإمام ان يختار قاضيا لم يجر أن يختار أحدهما كما لا يجوز أن يختار نفسه ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصب ل ولا يجوز ان يرتشى على الحكم الله دوى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اا لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم » ولانه الخذ مال على حرام فكان جراما كمهر البقى ولا يقبل هدية ممن لم يكن له عادة أَنْ يَهِدِي اللَّهِ قَبِحُ الولايَةِ ، لما روى أبو حميد الساعدي قال : ((أستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني اسد يقسال له ابن اللتبية على الصدقة قلما قدم قال : هـــــــــــ الكم وهذا أهدى الى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فتال : ما بال العامل نبعثه على بعض اعمالنا فيقول : هسدا لكم وهذا أهدى الى الا جلس في بيت أبيه أو أمه فينظر أيهمدي اليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ احد منها شهيئا الا جاء يوم القيسامة يحوله أي رقبته)) فدل على أن ما اهدى اليه بعد الولاية لا يجوز قبوله ، وأما من كأنت له عادة بأن يهدى اليه قبل الولاية برحم أو مودة فائه أن كانت له في الحسال حكومة لم يجز قبولها منه ، لانه لا ياخذ في حال يتهم فيسه ، وأن لم يكن له حكيمة قان كان الكثر مما كان يهدى اليه او ارفع منه لم يجز له قبواها لان الزيادة حدث بالولاية ، وأن لم يكن اكثر ولا أرفع مما كان يهدي البه جاز قبولها لخروجها عن تسبب الولاية ، والأولى أن لا يقبل لجواز أن يكون قسد أهدى البه لحكومة منتظرة ام

فصــل ويجوز أن يحفر الولائم لأن الاجابة الى وليمة غير العرب مستحبة وفي وليمة العرس وجهان (احدهما) النها فرض على الأعيان (والثاني) انها فرض على الكفاية ولا يخص في الاجابة قوما دون قوم الأن في تخصيص بمضهم ميلا وتركا للعدل فان كثرت عليه وقطعته عن الحكم ترك الحضور في حقى الجميع لأن الاجابة الى الوليمة اما أن تكون سنة أو فرضا على الأعيان الاأنه لا يستغير بتركها جميع المسلمين والقضاء فرض عليه ويستفير بتركه جميع المسلمين فوجب تقديم القضاء وفرض عليه ويستفير بتركه جميع المسلمين والقضاء

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم ، وأخرجه الطبرانى عن أم سلمة قال المنذرى : باستاد جيد ، وهى بين وروى الطبرانى عن ابن مسعود قال : « الرشوة فى الحكم كفي ، وهى بين الناس سحت » وحديث أبى حميد الساعدى الخرجه الشيخان وأبو داود وفيه : « استعمل النبى صلى الله عليه وسلم على الأزد رجلا يقال له ابن اللتبة » الحديث .

اما اللغات فابن اللتبية يضم اللام واسكان الناء منسوب الى بنى نتب وهم حى من أزد ، والرشوة بفتح الراء وكسرها وضيها ثلاث لفسات قال ثعلب : هو من رشا الفرخ اذا مد رأسه الى أمه لتزقه ، واسترشى العصيل طلب الرضاع قال فى الأساس : ومن المجاز : امندت أرشية الحنظل والبطيخ وسيورها وهى أسصانها قد أرشى الحنظل وترشيت فلانا لا ينته كما يصانع الحاكم بالرشوة ورشوت الدهر صبرا حتى قضى لى عليكم ولقد أبدع من قال :

ترشو أجنتها المطى شرابها طمعا بأن ينتاشهن من الصدى

وقوله: (من بنى أسد) فى الصحيحين (الأزد) وهو لغة فى الأسبد تجمع قبائل وعمائر كثيرة فى اليمن ، وأزد أبو حى من اليمن وهو أزد بن العوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ وهو أسد قال فى اللسان وهيئ أفصح وهم أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة ، وأما أسد بالفتح فهسو أبو قبيلة من مضر وهو أسد بن خريمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وأسد أيضا قبيلة من ربيعة وهو أسد بن ربيعة بن نزار ،

اما الأحكام فانه يحرم على القاضي أخذ الرشوة للخبر ، ولأنه ان أخذ الرشوة ليحكم بغير الحق فالحكم بغير الحق محرم ، وكذلك الأخسد عليه ، وان أخذ الرشوة ليوقف الحكم فان امضاء الحكم والجب عليه فحرم الأخد على ايقافه ، وإنَّ أَخَذَ الرَّشُوةِ لَيْحَكُم بالنَّحَقُّ لَمْ يَجْزُ لأَنَّهُ يَأْخَذُ الرَّزقُ من الامام فلم يجز أن يأخذ عوضا آخر: ٤ وحكى ابن الصحاغ أن الشيخ أنا حامد والقاضي أيا الطيب قالاً : اذا كان القاضي لا يأخذ رزقاً من الامام فقال للخصمين : لست أقضى بينكما حتى تجعلا لي عوضا جار • قال ابن الصباغ في الشامل في وينبغي أن يكون أخذه لذلك من أجدهما ليحكم بالحق يجرى مجرى الهدية على ما نذكرها ، فأما الراشي فان كان يطلب بما يدفعه أن يحكم بغير الحق أو على ايقاف الحكم حرم عليه لذلك ، وعليه تحمل لعنة النبي ضلى الله عليه وسلم للراشي ، وإن كان يطلب بما يدفعه وصوله الى حقه لم يحرم عليه ذلك هكذا أفاده القاضي العمراني في البيان ، والذي ندين الله عليه أنه ينبغي أن ينورع القاضي عن أخذ الهدية كما يجب على المتقاضين أن يفتحوا هذا الباب الأنه شر مستطير ، وفشو الرشوة في أرباب وظائف الخدمات العامة بلاء أفسد الذمم وأساء الى الرعية ، وأخمد الشعور بالواجب، وأهمد الضحائر وأمات القلوب، وعطل المصالح المرسلة ، وكدس الأضابير والأوراق أمام أرباب الوطائف الذين قد يعطلون أحكام القضاء انتظارا للرشوة ، وقد تضيع حقوق الأيتام والأرامل لعجر أولئك عن اشباع شهوات المرتشين .

فسوع النا أهدى الى القاضى أو الى الموظف على موقع من مواقع العمل فى الدولة هدية ظرت ـ فان كان المهدى ممن لم تجر له العادة بالهدية اليه قبل الولاية ـ حرم عليه قبول الهدية لحديث آبى حيب الساعدى الذى خرجناه آنها ولحديث « من وليناه ورزقناه فما يأخذ بعد ذلك فهو علول » أخرجه أبو داود ، والهدية رشوة ما دامت تفس المرتشى مستشرفة لها ، وقلد أخرج أبو داود ، والترمذي وصححه وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا : « لعن الله الراشي والمرتشى » ولفظ ابن ماجه : « لعنة الله على الراشي والمرتشى » وعند الطبراني ورواته ثقات : « الراشي والمرتشى على الراشي والمرتشى »

فى النار » ورواه البزار بلفظه من حديث عبد الرحمن بن عوف ، وعن ثوبان قال : « لعن يرسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش » (يعني الذي يمشي بينهما بالرشوة) وفي سنده آبو الخطاب مجهول ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولي عشرة فحكم بينهم بما أحبوا أو بما كرهوا جيء به مغلولة يده فان عدل ولم يرتش ولم يحف فك الله عنه ، وان حكم بغير ما أنزل الله وارتشى وحابي فيه شدت يساره الى يمينه ، ثم رمي به في جهنم فلم يبلغ قعرها خمسمائة عام » رواه الحاكم عن سعدان بن لوليد عن عطاء عنه وقال : سمعه لحسن بن بشر البجلي منه وسعدان كوفى قليل الحديث ولم يخرج الشيخان عنه ،

قال ابن الصباغ وأصحابنا يحتجون بحديث أبي حميد وليس فيه حجة الله ظاهرة ، لأن العامل قبل الهدية ممن له عليه سلطان ، وكلامنا فيسن لا يكون ﴿ له عليه شيء ، ولأن من لم يجر العادة بالهدية الى القاضي قبل الولاية اذا. أهدى اليه شيئا فالظاهر أنه أهدى له ذلك لخصرومة حاضرة فلم يجز له قبولها ، وأما اذا أهدى اليه من كانت له عادة بالهدية اليه قبل الولاية بقرابة أو بصداقة _ فان كانت له حكومة _ لم يجر له قبولها ، لما روى أن زيد إبن ثابت كان يهدى الى عمر كل سنة لبنا ثم انه استقرض منه من بيت المال فأقرضه مائتي دينار فأهدى زيد لعمر من عشيته شيئا من اللبن فلم يقبل وقال : لعله انما قدم لنا لما أقرضناه فلم يقبل ذاك منه حتى قضى زيد دينه ، وان لم تكن له حكومة فهل يجوير له قبولها ؟ حكى ابن الصباغ والطبري فيه وجهين (أحدهما) لا يجوز قبولها لقوله صلى الله عليه وسلم : « هدايا العمال غلول » وروى « سحت » ولم يفرق (والثاني) وهو المنصوص ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره أن الأولى أن لا يَقبل لجواز أن يكون قد أهدى له لحكومة منتظرة ، قان قبلها جاز لأن العادة جرت باهدائه اليه لا لأجل الحكومة فلم تلجقه تهمة ، وذكر المصنف اذا لم تكن له خصومة فان كان أكثر مما كان يهدى اليه أو أرفع منه لم يجز له قبولها ، وان كان مثل ما كان يهدى اليه جاز له قبولها • هذا ترتيب أصحابنا العراقيين وقال الخراسانيون: ان كان المهدى أحد المتحاكمين لم يجز له قبول الهدية منه ، وان كان غير

المتحاكمين _ فان كان من أهل والايته _ لم يقبل منه سبواء كان يهدى الله قبل الهولاية أو لا يهدى الله و وان كان من غير أهل ولايته فالأولى آلا يقبل منه ، فان قبل منه جاز ، وان خرج القاضى من بلد ولايته أو أحيال الى الثقاعد بعد بلوغه سن الشخوخة (سن المعاش) فأهدى الله فهل يجوز النقولها ؟ فيه وجهان (المنصوص) أنه يجوز له قبولها لأنه هنالك كسائر الرعة (والثاني) لا يجوز له قبوله الا يجوز له أخذ الرشوة هنالك ، وكل موضع قلنا : لا يجوز له قبول الهدية فقبلها فانه لا يملكها ، لأنا قد حكمنا بتحريمها عليه ، والى من يردها ؟ فيها وجهان (أحدهما) يردها الى المهدى لأن ملكه لم يزل عنها (والثاني) أنه يردها الى يبت المال وهو ظاهر المدهب لأنه أهدى اليه بمكان ولايته وهو منتصب بمصلحة المسلمين فكان المدهب لأنه أهدى اليه المهاني فلائل أو المنافي في المامل (أي الوالي أو المحافظ أو المأمور) إذا قبل الهدية (أحدهما) يردها على المهدى (والثاني) يجعلها في الصدقات ، هذا ترتيب أصحافنا في العداقي ، هذا ترتيب أصحافنا العراقين ، وقال الغراسانيون : هل يملكها المهدى اليه ؟ فيه وجهان ، العراقين ، وقال الغراسانيون : هل يملكها المهدى اليه ؟ فيه وجهان ،

قال الامام الشوكاني فاضي صنعاء رحمه الله: وقد بوب البخاري في أبواب القضاء « باب هدايا العمال » وذكر حديث ابن اللتية المسمود ، والقاهر أني الهدايا التي تهدى للقضاة وتحرم هي أوع من الرشوة لأن الهدى اذا لم يكن معتادا للاهداء الي القاضي قبل والايته لا يعدى اليه الا لغرض وهو اما التقوى به على باطنه أو التوصل لهدينه له الي حقه والكال عيام كما تقدم ، وأقل الأحوال أن يكون طالبا لقربه من الحاكم وتعظيمه ونغوذ كلامه ولا غرض له بذلك الا الاستطالة على خصومه أو الأمن من طالبتهم له فيحتشمه من له حق عليه ويعنافه ما لا يعافه قبل ذلك ، وهده الله الإغراض كلها تزول الي ما آلت اليه المرشوة فليحذر الحاكم المتحفظ لدينه المستعد للوقوف بين يدى رئه من قبول هدايا من أهدى اليه بعد توليه للقضاء ، فإن للاحسان تأثيرا في طبع الانسان ، والقلوب محبولة على حب من أحسن اليها ، فربما مالت نفسه الى المهدى اليه ميسلا قوثر الميل عن الحق عند عروض المخاصمة بين المهدى وبين غيره ، والقاضي لا يشغر بذلك الحق عند عروض المخاصمة بين المهدى وبين غيره ، والقاضي لا يشغر بذلك

ويظن أنه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان فى قلبه ، والرشوة لا تفعل زيادة على هذا ، ومن هذه الحيثية امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولى فى القضاء ممن كان يهدى الى قبل الدخول فيه بل من الأقارب فضلا عن سائر الناس ، فكان فى ذلك من المنافع ما لا يتسبع المقام لبسطه ، أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه ا هـ .

مسمالة اذا دعى القاضى الى الوليمة فالمستحب له أن يجيب لحديث النبي صلى الله عليه وسلم « ولو دعيت الى كراع الأجبت » والأن الإجابة من فرائض الكفايات والقاضي من أهل الكفايات ، فأن كثرت عليه الدعوات الى الولائم ، وكان حضوره فيها يشغله عن الحكم لم يحضرها ، لأن حضورها فرض على الكفاية ولم يتعين عليه ، والوجه والحكم تلد تعين عليه لما صار قاضياً ، والمستحب له أن يعتذر الى من دعاه ويعرفه اشـــتغاله بالحكم ويسأله أن يحلله من الحضور ، ولا يخص بالاجابة قوم دون قوم لأن فى ذلك ميلا الى من حضر عنده وكسرا لمن يحضر عنسده هكذا أفاده العمراني والماوردي وقال الطبري في العدة : وقد قيل : أن هذا عقد يساوي أحوال أصحاب الولائم أو يقارب أحوالهم في عملهم وفضلهم وصلاحهم ، فأما من ليس ف درجتهم من الفساق أو السوقة فلا بأس عليه ألا يجيبهم ، وان كان يجيب غيرهم ، والأول هو المشهور هذا ترتيب أصحابنا العراقيين ، وقال الخراسانيون: أن دعاه الخصمان أو أحدهما الى الضيافة لم يجب ، لأن أحدهما ربما زاد في اكرامه ما لا يزيد الآخر ، وان دعاه غير الخصمين الى الضيافة ــ فان دعاه الى غير الوليمة لم يجب ، وان دعاه الى الوليمة ــ فان كانت الدعوة حفلا _ بأن فتح الباب لكل من أراد أن يدخل لم يجب ، وان كانت الدعوة نفرا بأن يخص قوما من أهل كل طائفة بأعيانهم لم يجب ، وان دعا كل طائفة واستوعبهم ــ فان كان الحاكم يجد من طبعه أنه يجيب غيره ــ أجابه ، وإن كان يجد من طبعه أنه لا يجيب غيره لم يجبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ويجوز أن يعود الرضى ويشهد الجنائز وبأتى مقدم الفائب لقوله صلى الله عليه وسلم ((عائد الريض في مخرف من مخارف الجنة حتى يرجع)) وعاد النبى صلى الله عليه وسلم سعدا وجابرا وعاد غلاما يهوديا في جواره وعرض عليه الاسلام فاجاب، وكان يصلى على الجنائز فان كثرت عليه أنى من ذلك ما لا يقطعه عن الحكم، والفرق بينه وبين حضور الولائم حيث قلنا: أنها أذا كثرت عليه ترك الجميع أن الحضور في الولائم لحق اصحابها فاذا حضر عند بعضهم كان ذلك للميل إلى من يحضره، والحضور في هده الأشياء لطاب الثواب لنفسه فلم يترك ما قدر عليه .

فصلل ويكره أن يباشر ألبيع والشراء بنفسه ألما روى أن أبو الاسود المالكي عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ! ((ما عدل وال اتجر في رعيته أبدا)) وقال شريح : ((شرط على عمر رضى الله عنه حين ولا ني القضاء أن لا أبيع ولا أبتاع ولا أرتشي ولا أقضى وأنا غضبان)) ولأنه أذا باشر ذلك بنفسه لم يؤمن أن يحابي فيميل ألي من حاباه ، فأن أحتاج ألى البيع والشراء وكل من ينوب عنه ولا يكون معروفا به ، فأن عرف أنه وكيله استبعل بمن لا يعرف به حتى لا يحابي فتعود المحاباة أليه ، فأن لم يجد من بنوب عنه تولى بنفسه لأنه لابد له منه ، فأذا وقعت أن بايعه حكومة استخلف من يحكم بينه وبين خصمه لأنه أذا تولى الحكم بنفسه لم يؤمن أن يميل أليه .

الشرح الحديث أخرجه البزار من مسند عبد الرحمن بن عوف وعيادة النبى صلى الله عليه وسلم لسعد وجابر مضت فى الفرائض ، وأما عيادته اليهودى ففى سنن البيهقى وحديث « ما عدل وال » أخرجه الحاكم،

اما اللغات قوله: (مخرف من مخارف الجنة) من قولك: خوفت الثمار خرفا من باب قتل قطعتها ، واخترفتها كذلك ، والخريف الفصل الذي تخترف فيه الثمار والنسبة اليه حرف بالنحريك والمخرف بفتح الميم موضع الاحتراف وبكسرها المكتل وسسمى الحمل: الخروف لأنه يرتع فيأكل من ههنا وههنا كأنه يخرف ، وقال ابن بطال الركبى: المخرف بالفتح البستان قال الأصمعى: واحد المخارف مخرف وهو جنس النخل سمى بذلك لأنه يخرف أي يختبىء ا ه قلت: ويقولون خرف الرجل خرفا كتعب فسسد

عقله لكبره فهو خرف ، وقال الحجاج لعبد الله بن عمر حين رد عليه على المنبر : اسكت يا شيخا قلد خرف •

أما الأحكام فانه يجوز للقاضى أن يعود المريض ويشهد الجنائز وأتى مقدم العائب لأن النبى صلى الله عليه وسلم فعل ذلك: ولا يجوز له أن يتجر حتى لا يتعرض لمحاباة من يعامله والمحاباة بمنزلة الهدية والرشوة ، وقبول الهدية محرم عليه والرشوة أكثر حرمة ، ولأن فى اشتغاله بالبيع والشراء تشويشا لخاطره ، وان احتاج الى ذلك اتخذ وكيلا لا يعرف أنه وكيله لئلا يحابى ، فان باع واشترى بنفسه صح لأن المحاباة أمر مظنون فلا يبطل البيع بأمر مظنون ، قال الشافعى رضى الله عنه : وأكره للحاكم النظر فى أمر صنعته و نفقة منزله وعياله ، بل يوكل وكيلا لأنه اذا تولى ذلك بنفسه انشغل وتشوش خاطره ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فعد لل الجرن والفرح ، ولا يقفى والنساس يغالبه ، ولا يقفى والرض ولا في حال الحزن والفرح ، ولا يقفى والنساس يغالبه ، ولا يقفى والرض يقلقه ، ولا يقفى وهو يدافع الأخبين ، ولا يقفى وهو في حر مزعج ولا في برد مؤلم ، لما روى أبو بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينبغى للقاضى أن يقفى بين أننين وهو غضبان أأ وروى أبو سسميد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا يقفى القاضى الا وهو شبعان ريان ألا ولأن في هذه الأحوال يشتفل قلم فلا يتوفى على الاجتهاد في الحكم ، وان حكم في هذه الأحوال يشتفل قلم فلا يتوفى على الاجتهاد في الحكم ، وان حكم في هذه الأحوال صح حكمه لأن الزبير ورجلا من الأنصار اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير لا السق فرعك ثم أرسل الماء الى جارك ، فقال الانصارى : أن وسهل الن عمتك يا رسول الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه قال للزبير : اسق فرعك واحبس الماء حتى يبلغ الجدر ثم ارسله الى وجهه قال للزبير : اسق فرعك واحبس الماء حتى يبلغ الجدر ثم ارسله الى جارك أن فحكم في حال الغضب ،

الشرح حديث أبى بكرة فى الصحيحين وغيرهما وحديث أبى سعيد عند الدارقطنى والبيهقى وفيه القاسم العمرى ضعيف ، وحديث اختصام الزبير ورجل من الأنصار مضى فى الصلح والمساقاة .

اما اللغات فلمدافعة الأخشين هكذا بالتثنية البول والفائط ويسمى حبس البول (حقنا) وحبس الغائط (حقبا) وصيعت على أفعلين تنبيها على شدة قذارتهما و نجاستهما وخبثهما ، وقد مضى فى كتاب الصلاة شرحه م

أما الأحكام فيكره للقاضى أن يقضى وهو غضان لحديث أبى بكرة ، وكان شريح اذا غضب قام ولم يقض ، ولأن الغضب يعير العقل والفهم وذلك يحول بينه وبين صحة الاجتهاد ويورثه النسيان ، ويكره له أن يقضى في حال يتغير فيه حاله ويشوش فهمه مثل أن يصيبه الجوع الشديد أو الغم الشديد أو الفرح الشديد هذا أفاده العمراني وغيره من أصحابنا وكذلك غلبة النعاس أو مدافعة الأخشين أو حضره طعام تتوق نفسه اليه لحديث أبي سعيد ولأن هذه الأشياء تسعه من التوفر على الاجتهاد فكره فيها القضاء كحسالة الغضب ، فان حكم في حالة الغضب صح لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الزبير والأنعناري في حال الغضب ، وقد مضى آنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن يتنازل الزبير عن بعض حقه فلما قال الرجل ما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن يتنازل الزبير عن بعض حقه فلما قال الرجل ما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن يأخذ حقه كاللاحتى يبلغ بالماء الجدر ، فلم يكن للغضب أثر في الحكم يميل به عن العدل المطلق ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصحال والدعيب أن يجلس الحكم في مرضع بارز يصل اليه كل احد ولا يحتجب من غير عدر أا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المن ولى من أمر الناس شيئا فاحتجب دين حاجيم وفاقتهم احتجب الله دون فاقته وفقره الوالسليب أن يكون المجلس فسيحا حتى لا يتاذى بضيته الخصوم ولا يزاحم فيه الشيخ والعجوز ، وأن ينون موضعا لا يتاذى فيسه بحر أو برد أو دخان أو رائحة منتنة ، لأن عمر رضى الله عنه كتب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه : ((واياك والقاتي والضجر)) وهنه الانسياء تفضى الى الضجر وتمنع الحاكم من التوفر على الاجتهاد وتمنع الخصوم من استيفاء الحجة فان حكم مع هنه الاحوال صع الحكم كما يصع في حال الفضب ، ويكره أن يجلس القضاء في السجد لما روى معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((جنبوا مساجدكم صبياتكم ومجانينكم) ورفع أصواتكم وجموماتكم ، وحدودكم وسل سيوفكم ، وشراءكم وجيعكم)

ولان الخصومة يحضرها اللغط والسفه فينزه المسجد عن ذلك ، ولانه قبعد يكون الخصم جنبا أو خائفاً فلا يمكنه المقام في المسجد للخصومة ، فان جلس في المسجد لفي الحكم فحضر خصمان لم يكره أن يحكم بينهما لما روى الحسن المصرى قال: ((دخلت المسجد فرأيت عثمان رضى الله عنه قبعد القي رداءه ونام فاتاه سقاء بقربة ومعه خصم فجلس عثمان وقضى بينهما)) وأن جلس في البيت لفير الحكم فحضره خصمان لم يكره أن يحكم بينهما لما روت أم سلمة رضى الله عنها قالت: ((اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان من الانصار في مواريث متقادمة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في بينهما كي بينهما .) .

وان احتاج الى أجرياء لاحضار الخصوم اتخذ أجرياء أمناه ويوصيهم بالرفق بالخصوم ، ويكره أن يتخذ حاجبا لأنه لا يؤمن أن يمناع من له ظلامة أو يقدم خصما على خصم ، فإن دعت الحاجة الى ذلك اتخذ أمينا بعيدا من الطوع ويوصيه بما يلزمه من تقديم من سبق من الخصوم ، ولا يكره للامام أن يتخذ حاجبا لأن يرقد كان حاجب عمر والحسن البصرى كان حاجب عثمان وقنبر كان حاجب على عليه السلام ، ولأن الامام ينظر في جميع المصالح فتدعوه الحاجة إلى أن يجعل لكل مصلحة وقتا لا يدخل فيه كل أحد ،

الشرح الحديث الأول أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي مريم الأزدى بلفظ: « من تولى شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته » وعند الطبراني في الكبير بلفظ: « أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة » أنكره ابن أبي حاتم وأخرج الحاكم والترمذي وأحمد والبزار عن عمرو بن مرة قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من امام أو وال يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته » والحديث الثاني حديث معاذ أخرجه ابن ماجه البيهقي وقد ضعفه ، والحديث الثاني حديث معاذ أخرجه ابن ماجه البيهقي وقد ضعفه ، والحديث الثاني حديث معاذ أخرجه ابن ماجه

اما الأحكام فيستحب أن يقضى فى مكان بارز للناس ليصل اليه كل أحد ، ويستحب أن يكون الموضع واسعا لئلا يلحقه التبرم والملل فيمنعه ذلك من التوفر على الاحتهاد ، ويلحق المتخاصمين ذلك قلا يمكنهم استيفاء الحجة ، ويستحب آلا يكون بقربه ما يتأذى به من دخان أو رائحة منتنة وما

آشيه ذاك فانها تفضى الى الضجر والملل ، وتمنعه من التوفر على الاجتهاد وتحول بين الخصوم وبين استيفاء الحجة ، فان حكم في هذه المواضع المكروهة صح حكمه كما يصح في حال الغضب ٠

ويكره للقاضي أن يجلس في المسجد للحكم وبه قال عسر وقال الشعبي ومالك وأحمد واسحاق : لا يكره وعن أبي حنيفة روايتسان احداهما يكره والثانية لا يكره الا في المسجد الأعظم لما جاء في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم « لا ردها الله عليك ، انما بنيت المساجد لذكر الله تعالى والصلاةِ » فدل على ألنَّ ما عدا هذين منهى عنه في المسجد ، ولأنه قد يكون في الخصوم من لا يمكنه اللبث في المسجد كالجنب والحائض ، ولأن الخصوم يجرى بينهم التكاذب والتشائم فنزه المسجد عن ذلك . فان دخل الحاكم المسجد للصلاة أو الاعتكاف أو كان ينتظر الصلاة في المسجد وحضر الخصوم لم يكره أن يُحكم بينهم لما استدل به المصنف ، ولما رواه البيهةي عن الحسس البصرى قال: دخلت مسجد المدينة فرأيت عثمان وقد كوم كومة من حصى ووضع عليها رداءه ونام فجاء سقاء ومعه قرابة وامعه خصم له فتحاكما اليه فجلس وقضى بينهما » وان جلس الحاكم في بيته لغير الحكم وحضره خصمان كان له أن يحكم بينهما روى ذلك عن أم سلمة ولتحساكم عمر وأبي الى زيد بن تابت في بيته وقال عمر قولته المأثورة : ﴿ فَي بِيتُه يُؤْتِّي الحكم) ولا يحتجب القاضي من غير عذر للنهي عن احتجاب من ولي من أمور المسلمين شيئا وتوعده بالخلاق أبواب السماء دون خاجته ومسكنته ، فان دعته الحاجة الى اتخاذ حاجب اتخذ حاجبا أمينا بعيدا عن الطمع ويوصيه بأن يقدم الأول فالأول ، ولا يكره للحاكم أن يتخذُّ حاجبًا لأن عمر وعشمان وعليا التخذكل منهم حاجباً ، ولأنه ينظر في جميع المصالح وقد تدعوه الحاجة. الى الاحتجاب في وقت لينظر في قضية من القضايا •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصيصل وبستحب أن يكون له حبس لأن عمر رضى الله عنه اشترى دارا بمكة باربعة آلاف درهم وجعلها سجنا ، واتخذ على عليه السلام سجنا ، وحبس عمر رضى الله عنه الحطيئة الشاعر فقال:

ماذا تقبول لأفراخ بذى مرخ ﴿ حمر الحواصل لا ماء ولا شجر القيت كاسبهم في قعر مظامة ﴿ قارحم عليك سلام الله يا عمر فقال :

يا عمر الفاروق طال حيسى ﴿ ومل منى اخسوتى وعسرسى في حسدت لم تقترف تقسى ﴿ والأمر أضوا من شعاع الشمس

ولاته يحتاج اليه للتاديب ولاستيفاء الحق من المماطل بالدين ، ويستحب أن يكون له درة للتاديب ، لأن عمس رضى الله عنسه كانت له درة يؤدب بهسا النساس .

فصلل النبي صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتاب منهم على بن ابى طالب وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ومن شرطه ان يكون عارفا بما يكاتب به القضاء من الاحكام وما يكتبه من الحساض والسجلات ، لإنه اذا لم يعرف ذلك أفسد ما يكتبه بجهله ، وهل من شرطه أن يكون مسلما عدلا ؟ فيه وجهان (احدهما) أن ذلك شرط فلا يجوز أن يكون كافرا لأن الها موسى الاشعرى قدم على عمن رضى الله عنه ومعه كاتب نصراني فانتهره همر رضى الله عنه وقال : «ولا تامنوهم وقد خونهم الله ولا تعنوهم وقد أنهم ألله أن يكتب ما يبطل به حقوقهم ، ولا يجوز أن يكون فلسقا لأنه لا يؤمن أن يختب ما يبطل به حقوقهم ، ولا يجوز أن يكون فلسقا لأنه لا يؤمن أن يخون (والوجه الثاني) أن ذلك يستحب لأن ما يكتبه لابد أن يقف عليه القاضى يعضيه فيؤمن فيه من الخيانة ،

الشوح العطيئة واسمه جرول بن أوس بن جؤيسة من فحدول الشعراء ومتقدميهم وكان فا شر وسفه ونسبه متدافع بين القبائل كان يتتمى الى كل واحد منها أذا غضب على الأخرى وهو مخضرم أذرك الجاهلية والاسلام فأسلم ثم ارتد وقال في ذلك :

أطعنا رسول الله اذا كان بينا به فيا لعباد الله ما لأبي بكر أيورثها بكرا اذا مات بعده بهد وتلك لعمر الله قاصمة الظهر

ولقب بالحطيئة لقصره وقربه من الأرض وقيل غير ذلك ، وكان جشعا سؤولا دنىء النفس بخيلا قبيح المنظر رث الهيئة فاسد الدين كثير الهجاء بذىء اللسان ، حدث بين الزبرقان بن مدر وبين قوم كانوا ينازعونه الشرف هم بنو أنف الناقة فانحاز اليهم الحطيئة مع أنه كان في جوار الزبرقان وأخذ يهجو الزبرقان فشكاه الزبرقان الى عمر فرفعه عمر اليه واستنشده فأنشده فقال عمر لحسان بن قابت : أتراه هجاء ؟ قال : نعم وسلح عليه فحبسه عمر ، وكان الزبرقان يقول : هجانى يا أمير المؤمنين بقوله :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ﴿ وَاقْعَدْ فَانْكُ أَنْتُ الطَّاعَمِ الْكَاسَى

فقال عمر: ما أسمع هجاء ولكنها معاتبة فقال: أو ما تبلغ مروءتي الأ أن آكلوألبس وسأل عمر لبيد بن ربيعة عن ذلك فقال: ما يسرني أن لحقني من هذا الشعر ما لحقه وأن لي حمر النعم (١) • فأمر به عمر فجعل في نقير في بنر ثم ألقى عليه شيء فقال في الحبس أشياء وبعث بها الى عمر ومنها:

أعدوذ بجدك انى امرؤ ﴿ سقتنى الأعادى سما سجالا فانك خير من الزبرقان ﴿ أَسَدُ لَكَالًا وَأَرْجَى لِنُوالا حَنْ على هداك المليك ﴿ فان لَكُلُ مَقَام مقالا ولا تأخذني بقول الوشاة ﴿ فان لَكُلُ زَمَانُ رَجَالًا

فلم يلتفت اليه عمر فكلمه فيه عمرو بن العاص فأخرجه من الحبس فأنسده قوله قيه نا فأنسده قوله قيه نا ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ به زغب العواصل لأ ماء ولا شهر

⁽١) مهذب الأغاني لابن وأصل الحموى ٠

غادرت كاسبهم فى قعر مظلة به فاغضر هداك مليك الناس يا عمر أنت الامام الذى من بعد صاحبه به ألقت اليك مقاليد النهى البشر لم يؤثروك بها اذ قدموك لها به لكن لأنفسهم كانت بك الأثر فامتن على صبية بالرمل مسكنهم به بين الأباطح تغشاهم بها القرر أهلى فاقد كم بينى وبينهم به من عرض داوية تعمى بها الخبر

فيكى عمر حين قال: « ماذا تقول لأفراخ » فقال عمرو بن العماص: (ما أظلت الحضراء ولا أقلت العبراء أعدل من رجل يبكى على تركه الحطيئة) ويروى أن عمر لما أطلق الحطيئة أراد أن يؤكد عليه الحجة ، فاشترى منه أعراض المسلمين بثلاثة آلاف درهم فقال الحطيئة:

وأخذت أطراف الكلام فلم تدع ﴿ شتما يضر ولا مديحا ينفع وحميتني عرض اللئيم فلم يخف ﴿ ذمي وأصبح آمنا لا يفزع

وقصة استعمال أبي موسى لكاتب نصراني عند البخاري تعليقا وعند البيهقي موصولا من طريق نافع بن الحارث .

أما اللغات فذو مرخ واد بین فدك والوابشیة والروایة المسهورة (بذی آمر) موضع بنجد من دیار غطف ان وهی التی رجمه یاقوت و (عرسی) آی عروسی وهی الزوجة ٠

أما الأحكام فيستحب للحاكم أن يتخذ سجنا لأن الخلفاء الراشدين الثلاثة مس وعثمان وعليا اتخذوا سجنا ، وذلك للتأديب واستيفاء الحق كما ستحب له أن يتخذ درة .

مسمللة اذا تولى الكتابة بنفسه بين الخصمين جاز ، وإن اتخذ كاتبا جاز ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان له كتاب منهم على وزيد ، وأمر زيدا أن يتعلم السريانية فتعلمها فى نصف شهر فكان يقرأ كتب اليهود

على النبي صلى الله عليا وسلم ويكتب اليهم ولأن الحاكم يشتغل بالاجتهاد وبحث القضايا فيحتاج إلى كاتب بكتب المحاضر والسجلات فجاز له اتخاذ الكانب، ومن شرط الكاتب أن يكون حافظًا لئلا يُعلط ، ويكون ثقة لئلا يزور عليه وينقل عليه سره وأخبار مجلسه الى غيره ويستحب أن يمكون فقيها يعرف مواقع الألفاظ ويُفرق بين الجائز والواجب، ويستحب أن يكون فصيحا عالمًا لِلغَات الخصوم فطنا متيقظا ، لا يخدع بغرة ، منزها عن الطمع ، لا يستمال بهدية ، قوى الخط قائم الحروف ، وهل يشترط أن يكون مسلماً . أو يستحب ؟ فيه وجهان (أحدهما) الاسلام شرط فيه لقوله تعمالي : « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا » وقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » الآية ، واذا كان الكاتب كافر! فقد اتخذه بطالة ووليا ، وروى أن النبي صلى الله عليــه سلم قال : « لا تستضيئوا بنـــار. المشركين » وهذاا قد استضاء به في الكتابة ، وقد استعمل أبو موسى كاتبا نصرانيا أعجب عمر خطه فقال: « قل لكاتبك حتى يقرأ على الناس كتابا في المسجد فقال : أنه نصراني لا يدخل المسجد فاتنهره عمر وهم به وقال : لا تأمنوهم وقد خونهم الله ولا تدنوهم وقد أقصاهم الله ولا العزوهم وقسد أَذَلُهِمُ الله » ولأنهم أعداء المسلمين فلا يُؤمن أن يكتب ما يبطل به حقوقهم فعلى هذا لا يجوز أن يتخذ كاتبا فاستقا (والثاني) أن ذلك ليس بشرط يجوز أن يتخذ كاتبا فاسقا والأول أصح • هكذا أفاده في البيانا •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ولا يتخد شهودا معينين لا تقبل شهادة غيرهم لان في ذلك تضييقا على الناس واضرارا بهم في حفظ حقوقهم ، ولان شروط الشهادة لا تختص بالعينين فلم يجز تخصيصهم بالقبول .

فصـــل ويتخذ قوما من اصحاب المسائل ليتعرف بهم احوال من جهلت عدالته من الشهود ، وينبغى أن يكونوا عدولا برآء من الشحناء بينهم وبين الناس بعداء من العصبية في نسب أو مذهب حتى لا يحملهم ذلك على

جرح عدل ، أو تزكية غير عدل ، وأن يكونوا وافرى المقول ليفسلوا بوفور عقولهم الى المطلوب ، ولا يسترسلوا فيسالوا عدوا أو صديقا ، لأن العدو يظهر القبيح ويخفى الجميل ، والصديق يظهر الجميل ويخفى القبيح ، وأن شهد عنده شاهد نظرت فان علم عدالته قبل شهادته ، وان علم فسيقه لم يقبل شهادته ، ويعمل في العدالة والفسق بعلمه ، وأن جهل أسلامه لم يحكم حتى يستال عن اسلامه ولا يعمل في اسلامه بظاهر الدار كما يعمل في اسلام اللقيط بظاهر الدان ٢ ﴿ لأن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤية الهلال فلم يحكم بشهادته حتى سئل عن اسلامه » ولاته يتعلق بشهادته أيجاب حق على غره فلا يعمل فيه بظاهر الدار ، ويرجع في اسسلامه الى قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجع الى قول الأعرابي 4 وأن جهل حريته ففيه وجهسان (احدهما) وهو ظاهر النص انها ثبتت بقوله ، لأن الظاهر من الدار حرية اهلها كما أن الظاهر من الدار اسلام أهلها ثم يثبت الأسلام بقوله فكذلك التحرية (والثاني) وهو الاظهر الها لا تثبت بقوله ، والقرق بينها وبين الاسلام أَنَّ بِمِلْكَ الْاسْلامِ أَذَا كَانَ كَافِرًا فَقَبِلَ أَقْرَارِهُ بِهِ * وَلاَّ يَمِلُكُ الْحَرِيةُ أَذًا كَأْنُ عَبِدًا فلم يقبل اقراره بها ، وان جهل عدالته لم يحكم حتى تثبت عدالتـه لقوله تعالى اا فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان ممن ترضيون من الشيهداء)) ولا يعلم أنه مرضى قبل السؤال ، وروى سليمان عن حريث قال: « تسهب رجلَ عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالَ له عمر رضي الله عنه : الى لست اعرفك ولا يضرك الى لا اعرفك فاتنى بمن يعرفك ، فقال رجل : انا أعرفه يا امر الؤمنين فقال: باي شيء تعرفه لا قال: المدالة قال: هو جارم الأدني تمر ف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه ؟ قال : لا قال : قماماك بالدينار والدرهم اللذين يستعلُّ بهما على الورع ? قالَ : لا قالَ ! قصاحبك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق: قال الاقال: لست تعرفه ، ثم قال للرجل: ائتنى بمن يعرفك)) ولانه لا يؤمن أن يكون فأسقا فلا يحكم بشهادته ، وأن اراد ان يعرف عدالته كتب اسمه ونسبه وحليته وصنعته وسوقه ومسكنه حتى لا يشتبه بغيره ويذكر من يشهد له حتى لا يكون ممن لا تقبل شهادته له من والد أو ولد ، ويذكر من يشبهد عليه حتى لا يكون عدوا لا تقبل شهادته عليه ويذكر قدر ما يشبه به لانه قد يكون ممن يقبل قوله في قايل ولا يقبسل قوله في كثير ، ويبعث ما يكتبه مع اصحاب المسائل ويجتهد ان لا يكون اصحاب المسائل معروفين عند الشبهود له حتى لا يحتال في تمديل الشبهود ، ولا عنست الشهود عليه حتى لا يحتال في جرح الشهود ، ولا عند الشهود حتى لا يحتالوا في تعديلَ النفسهم ، ولا عند المسئولين عن الشهود حتى لا يحتال لهم الإعداء في الجرح ولا الاصدقاء في التمديل ، ويجتهد أن لا يعلم اصحاب السائل بعضهم ببعض فيجمعهم الهوى على التواطؤ على الجرح والتمديل • قال الشسافمي رحمه الله اولا يشيت الجرح والتعديل الا باثنين ، ووجهه انه شهادة فاعتبر فيها العدد ، واختلف اصحابنا هل يحكم القاضي في الجرح والتعديل باصحاب

المسائل او بمن عمل او جرح من الجيران ؟ فقال ابو اسحق : يحكم بشسهادة الجيران لانهم يشهدون بالجرح والتعديل ، فعلى هذا بجوز ان يقتصر على قول الواحد من أصحاب المسائل، ويجوز بلفظ الخبر ويسمى للحاكم من عدل أو جرح ثم يسمع الشهادة بالتعديل والجرح من الجيران على شرط في العدد ولفظ الشهادة ، وحمل قول الشافعي رحمه الله في العدد على الجيران ، وقال أبو سميد الاصطخرى: يحكم بشهادة أصحاب السائل وهو ظاهر النص لأن الجران لا يازمهم الحضور للشهادة بما عندهم فحكم بشسهادة اصحاب المسائل ، فعلى هذا لا يجوز أن يكون اصحاب المسائل اقل من اثنين ويجود أن يكون من يخبرهم من الجيران واحدا اذا وقع في نفوسهم صدقه ، ويجب أن يشهد اصحاب المسائل عند الحاكم على شرط الشهادة في العبيد والفظ الشبهادة ، وحمل قول الشبافعي رحمة الله تصالي في العبد على أصحاب السائل ، وأن بعث أثنين فعادا بالجرح حكم بالجرح وأن عادا بالتعديل حكم بالتعديل ، وان عاد أحدهما بالتعديل وعاد الآخر بالجرح لم يحكم بقول واحد منهما في جرح ولا تعديل ، ويبعث ثالثاً فان عاد بالجرح كملت بينة الجرح ، وأن عاد بالتعديل كملت بينة التعديل ، وأن شهد أثنان بالجرح وأثنان بالتعديلُ حكم بالجرح لان شاهدى الجسرح يخبران عن أمر باكلن وشاهدى العسدالة يخبران عن أمر ظاهر ، فقدم من يخبر بالباطن كما أو شهد اثنان بالاسسلام وشهد آخران بالردة ، وان شهد اثنان بالجرح وشهد ثلاثة بالصدالة قدمت بيئة الجرح لأن بيئة الجرح كملت فقدمت على بيئة التعديل ، ولا يقبل الجرح الا مفسرا وهو أن يذكر السبب الذي به جرح ولأن النساس يختلفون فيما يفسيقٌ به الانسان ولمل من شهد بفسقه شهد على اعتقاده ، والحاكم لا يمتقد أنَّ ذلك فسق والجرح والتعديلُ الى راى الحاكم فوجب بيانه لينظر فيسه ، ولا يشسهد بالجرح من يشسهد من الجيران واهلّ الخبرة الا أن يعلم الجرح بالشاهمة في الافعال كالسرقة وشرب الخمر او بالسماع في الاقوال كالشتم والقذف والكذب واظهار ما يمتقده من البدع او استفاض عنه ذلك بالخبر لانه شهادة على علم ، قاما اذا قال : بلغني أو قيل لي : انه يفعل أو يقول أو يمنقد لم يجز أن يشبهه به لقواة تمالي ! ((الآ من شهد بالحق وهم يعلمون)! قال الشافعي رحمه الله : ولا تقبل الشهادة بالتعديل حتى يقول هو عدل على ولى ، فمن أصحابنا من قال : يكفى أن يقول هو عدل وهو قول أبى سميد الاصطخري لأن قوله : عدل يقتضي أنه عدل عليه وله ، وما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى ذكره على سبيل الاستحباب ، ومنهم من قال : لا يقبل حتى يقول اعدل لي وعلى ، وهو قول ابي اسحق لان قوله عدل لا يقتفي العسدالة على الإطلاق لاته قد يكون عدلا في شيء دون شيء واذا قال : عدل على ولي دل على العدالة على الاطلاق •

الشرح خرسة ال الأعرابي عن اسلامه ولفظه : « جاء أعرابي

الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: انى رأيت الهلال فقال: أتشهد أن لا اله الا الله ، أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال: نعم قال: يا بلال أذن فى الناس أن صوموا غدا » أخرجه الترمذى عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال الناس أن صوموا غدا » أخرجه الترمذى عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال الترمذى ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم قالوا: تقب ل شهادة رجل واحد فى الصيام ، وبه يقول ابن المبارك والشافعى وأحمد اوهدا الحديث رواه الترمذى عن محمد بن اسماعيل البخارى ، وقال الحافظ ابن حجر فى بلوغ المرام رواه الخمسة وصححه ابن خريمة وابن حبان ورجح النسائى ارساله ، وقد مضى فى كتاب الصيام قول النووى : رواه أبو داود وساق لفظه وقال : وهذا لفظه والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم وساق لفظه وقال : وهذا لفظه والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم أبو عبد الله فى المستدرك وغيرهم الى أن قال : وكذا ذكره البيهقى من طرق موصدولا ومن طرق مرسلا وطرق الاتصال صحيحة ، وقد سبق مرات أن المديث اذا روى مرسلا ومتصلا احتج به لأن مع من وصله زيادة وزيادة الثقة مقبولة ، وقد حكم الحاكم بصحته كما سبق .

أما اللغات فالشحناء العداوة وهي من الشحن أي الملء وبرآء من الشحناء أي منزهون عن أن يملأوا بالعداوة والجرح العيب والفساد، وجرح الشاهد: آظهر معايبه: والعدل من أسماء الأضداد، فالعدل الاستقامة والعدل ضد الجور، والعدل الميل عن الطريق، والمقصود هنا هو الاستقامة وترك الميل، والتزكية هي الشهادة بالبراءة من العيوب يقال: زكيته بالتثقيل نسبته الى الزكاء وهو الصلاح قال تعالى: « لأهب لك غلاما زكيا» وقوله: (لا يسترسلوا) أي لا ينسطوا فيتركوا التحفظ والحزم والاحتياط، وقوله: (وقوله: (يجمعهم الهوى على التواطئ) أي يتفقون بموجب ميلهم وشهوتهم وغلى الرائع واحد،

أها الأحكام اذا ادعى رجل على آخر حقا فأنكره وأقام عليه المدعى شاهدين نظرت _ فان علم الحاكم فسقهما ظاهرا وباطنا أو فسقهما في الباطن لم يقبل شهادتهما ، وأن علم عدالتهما ظاهرا وباطنا قبل شهادتهما بلا خلاف بين أهل العلم ، فأن جهل الحاكم حالهما نظرت _ فأن جهل لسلامهما _ رجع

ن ذلك الى قولهما لحديث الأعرابي الذي رأى الهلال ، فان عرف الحاكم اسلام الشاهدين وحريتهما وجهل عدالتهما فلا يجوز أن يحكم بشهادتهما حتى يبحث عن عدالتهما في الطاهر والباطن ، سنواء بحد أن قصاص أو مال ، ويه قال أبير يوسلف ومحمد وأحمد بن حنيل ، وقال أبو حنيفة : ال شهدا بحد أو قصاص لم يحكم بشهادتهما حتى يبحث عن حالهما ، وان شهدا بمال أو نكاح أو غير ذلك فانه يقتصر في العدالة على الظاهر ولا يسأل عن ذلك في الباطن اللا أن يجرحهما الخصم ويقول: هما فاسقان فحينت ذ يحتاج أن يسأل عن علم التهما في الباطن • دليلنا قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم الى قوله اتعالى : ممن ترضون من الشهداء » ولا يعلم أنه مرضى حتى يسأل عن عدالته ، وقد ادعى رجل على آخر حقا عنه عمر فأنكر فشهد له بذلك شاهدان فقال عمر : إلا أعرفكما ولا يضركما ألى لا أعرفكما فأنياني بمن يعرفكما فأتياه برجل فقال: أتعرفهما ؟ فقال: تعم فقال: كنت معهما في السفر الذي يبين فيه جوهر الناس ؟ قال: لا قال: هل عرفت صباحهما ومساءهما ؟ قال : لا قال : هل عاملتهما في الدراهم والدنانين التي تقطع بهما الرحم ؟ قال : لا • قال : أنت لا تعرفهما يا أبن أخي التياني بمن يعرفكما ، ولا مخالف له في الصحابة ، ولأنه حكم بشهادة فلم يجز النطق به الا يعد معرفة عدالة الشاهد في الباطن كما لو شهد بحد أبو قصاص •

اذا ثبت هذا فلا يخلق الشهود اما أن يكون لهم عقول وسمت وحسن وعفاف فى الظاهر لا تسبق النهمة اليهم فالمستحب للحاكم أن يفرقهم قبل البحث عن عدالتهم ، فاذا فرقهم سألهم عن الشهادة وعن كيفية تحملها وفى أى موضع وقعت وغير ذلك من الأمور التي يرى الحاكم السؤال وصوالا الى اثبات القضية بأدلة صحيحة مقنعة يستريح لها القلب ويطمئن لها الضمير ، فإن اختلفوا علم كذبهم ، وسنسوق رواية السبعة النفر الذين خرجوا فى سفر فعاد ستة وفقد السابع فجاءت امرأته الى على راضى الله عنه فأخبرته فدعاهم فسألهم فأنكروا فأقام كل واحد منهم على سارية ووكل به من يحفظه ثم استدعى واحدا منهم فسأل فأنكر فقال على : الله أكبر من يحفظه ثم استدعى واحدا منهم فسأل فأنكر فقال على : الله أكبر

ونحاه : فعن الباقون أنه قد اعترف فاعترفوا فقال على : أما هؤلاء قد أقروا على أنفسهم بالقتل وأما أنت فقد شهدوا عليك بالقتل فاعترف فقتلهم . فعال على أن تفرقة الشهود عند الاثبات مستحبة ، ولأن الشهادة اذا كأنت صحيحة لم يختلف الشهود عند التفرقة ، فاذا كانت زورا اختلفوا لأنه سألهم عن شيء لم يتواطأوا عليه ، فان فرقهم وسألهم فلم يختلفورا ؛ فالمستحب للحاكم أن يعظهم ويخوفهم من شهادة الزور لما روى أن شاهدين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فقال المشهود عليه : والله ما سرقت ولقـــد شهدوا على لتقطع يدى ، فأقبل على رضى الله عنه على الشاهدين يعظهما ويخوفهما وازدجم الناس فدخلا في الزحمة ودعاهما فلم يجيبا ، فقال : لو صدقا لثبتا . وروى أبو حنيفة قال : كنت عند محارب بن دثار قاضي الكوفة فشهد عنده شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه :والذي قامت به السموات والأرض لقد كذبتما في شهادتكما والذي قامت به السموات والأرض لو سألت عنهما الناس ما اختلف فيهما اثنان • قال : وكان محارب ابن دثار متكئا فاستوى جالسا ثم قال: سمعت البن عمر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الطير لتخفق بأجنحتها وترمى ما في حواصلها من هول يوم القيامة ، وأن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوا مقعده من النار » فان كنتما صدقتما فاثبتا والن كنتما كذبتما فغطيا رءومسكما واتصرفا قال: فغطيا رءوسهما وانصرفا • فان رجعوا عن الشهادة سقطت شهادتهم ، وان ثبتوا على الشهادة فهم بمنزلة من له سمت حسن وعفاف ظاهر فيسبأل الحاكم عن عدالتهم في الباطن ، ولا يمكنه السؤال عنهم تنفسه ، ولكنه يرجع الى قوم يتخذهم للتحرى وتقصى الحقائق عنهم في السر دون الجهر ، لأن القصد معرفة عدالتهم دون قضيحتهم ، فاذا سأل عنهم جهرا ربما جرحوا فافتضحوا ، ولأنه اذا سأل عنهم جهراً ربما استحيا المسئول عنهم فعدلهم وليسوا بعدول ، أو خاف من المشهود عليه فجرحهم وهم عدول ، أو خاف من المشهود لهم فعدلهم وليسوا بعدول فكان السؤال عنهم في السر أولى • ويكتب الحاكم اسم الشاهد ونسبه وإحليته وصنعته ومسكنه حتى لا يشتبه بغيره كما يكتب اسم المشهود عليه لأنه قد يكون بينه وإبين الشاهد عداوة فلا يقل شهادته عليه • وكذلك يكتب اسم المشهود

له لأنه قد يكون ولده أو والده فلا يقبل شهادته له ، ثم يكتب قدر المسال الذي شهد به لأن من الناس من يركى بشهادته في الحق اليسير ولا يزكى في الحق الكبير ، ويكتب ذلك في رقعتين ويدفع كل رقعة الى رجل من أصحاب المسائل (المباحث) • قال الشافعي رضي الله عنه : ويخفي عن كل واحد منهم ما دفعه الى صاحبه لئلا يتوطآ على الجرح أو التعديل ، ويشترط أن يكونا عدلين لأن الخبر لا يقبل الا من عدل ويكونان ذا تيقظ وفهم لئلا يسالا عدوا للشاهد ولا صديقا عن حاله لأن العدو ربما جرحه وهو غير معجروح ، والصديق ربما عدله وهو غير عدل ، ثم يأمرهما الحاكم بالتحرى عن الشاهد في جيران منزله ، لأنه ان كان فيه فسق عرفه جيرانه فأخبروا عنه ، ويسألان عنه في موضع صلاته لأنهم يعلمون توفره على الصلوات ولزومه الحماعة وتهاونه بها ، ويسألان عنه في سوقه ليعرف كيف معاملته . والحاكم بالخيار أن يقول للذين بعثهما سلا فلانا وفلانا عنه وبين أن يقول لهما : سلا عنه من شئتما من جيران منزله وحماعته وأهل سيسوقه ويكون المستولون عنه غير معروفين عند الشاهد والمشهود له والمشهود عليه ، لأنهم اذا كانوا معروفين عند الشاهد والمشهود له ربما أعطاهم شيئا ليعدلوا الشاهد وهو غير عدل ، واذا عرفهم المشهود عليه ربما رفاهم ليجرحوا له الشاهد وهو عدل ، ويكون المستواون عنه عدولا وافرى العقول برآء من الشحناء فيما بينهم وبين الناس بعداء من التعصب في نسب أو مذهب لئلا يجرحوا عدولا ويعدلوا مخروحا ، والمستحب ألا يعرف بعضهم بعضا لئلا يجمعهم الهوى على تعديل مجروح أو جرح معدل .

مسلك قال الشافعي رضي الله عنه: ولا يثبت الجرح اولا التعديل الا من اثنين ، واختلف أصحابنا في تأويل هذا فقال أبو اسحاق: أراد أن التعديل لا حكم به الا بشهادة اثنين من الجيران ولا يحكم به يقول أصحاب المسائل لأنه شهادة على شهادة فلم يصح مع حضور شاهدي الأصل ، فعلى هذا أذا بعث الحاكم أصحاب المسائل للبحث عن حال الشاهد فرجع واحد منهم وأخبر الحاكم بجرح الشاهد فان الحاكم ألا يتوقف عن الحكم بشهادة الشاهد ، ويقول للمشهود له: زهني في شهودك ولا يستحضر الحكم بشهادة الشاهد ، ويقول للمشهود له: زهني في شهودك ولا يستحضر

الحاكم الذي جرحه من الجيران ويسأله عنه ، لأن الغرض معرفته بحال الشاهد دون فضيحة هكذا حكى عن أبي اسحاق المروزي ، وقال الشيخ أبو حامد : والذي يجيء على قياس قوله أنه لا يتوقف عن الحكم بشهادة الشاهد حتى يخبره بالجرح اثنان فان رجع واحد أو اثنان من أصحاب المسائل بعدالة الشاهد فان الحاكم لا يحكم بعدالته بقولهما ، ولكن يسألهما عن الذي عدله من الجيران ويستدعى اثنين منهم ليشهدا على تعديله بلفظ الشهادة • وقال أبو سعيد الاصطخرى بل أراد الشَّافعي رحمه الله أن الجرح والتعديل يشبت بقول أثنين من أصحاب المسائل دون الجيران لأن المزكى من الجيران لا يلزمه الحضور الى الحاكم ، والا يجوز للحاكم اجباره على ذلك ، فجاز الحكم بقول أرباب المسائل في ذلك • فعلى هذا ادًا بعث الحاكم اثنين من أصحاب المسائل للمؤال عن الشاهد على ما مضى نظرت فان رجعا فأخبرا الحاكم بعدالته حكم بعدالته ، وإن أخبراه بجرحه توقف عن الحكم بشهادته ولا يَظْهُرُ جَرِحَهِ ﴾ لأنه ليس الغرض فضيحته ، وانما الغرض معرفة حاله ؛ ولكن يقول للمشهود له زدني في شهودك فان جاء أحدهما وأأخبر بتعديله له يحكم بجرحه والا بتعديله ، لأن الجرح والتعديل لا يشبت بقول واحد . قال الشيخ أبو اسحاق هنا في المهذب : ويبعث ثالثًا فان عاد بالجرح تمت بينة الجرح ويسقط التعديل وان عاد بالتعديل تمت بينة التعديل وسقط الجرح وان عاد أحدهما بالجرح والآخر بالتعديل قدمت بينة الجرح على بينة التعديل ، لأن من شهد بالعدالة شهد بأمر ظاهر ، ومن شهد بالجرح شهد بأمر باطن خفي على بينة التعديل فقدمت شهادته كما لو شهد شاهدان أن لرجل على رجل دينا وشهد آخران أنه قضاه ذلك الدين فان بينة القضاء تقدم • قال أصحابنا: وتقدم بينة التعديل على بينة الجرح في مسألتين (احداهما) اذا شهد شاهدان على رجل بالجرح في بلد وانتقل ذلك الرجل الى بلد أخر فشهد شاهدان على تعديله بالبلدة التي انتقل اليها فيقدم التعديل ها هنا لأن العدالة هنا طارئة على الجرح والتوبة ترفع المعصية . (والثانية) اذا شهد شاهدان أنه زني أو سرق وشهد شاهدان أنه تاب من ذلك وحسنت حالته ، قان العدالة هنا مقدمة ؛ لأن التوبة رفعت المعصية ، واختلف أصحابنا في موضع الوجهين علم ما هو مبين في الفصل والله أعلم •

مسالة الفراق عدا الحاكم شاهدان ـ فان عرفهما عدلين - حكم بشهادتهما ، وان عرفهما فاسقين لم يقبل قولهما ، وان لم يعرفهما سأل عنهما لأن معرفة العدالة شرط في قبول الشهادة بجميع الحقوق ، وبهذا قال أحمد وأبو يوسف ومحمد ، وعن أحمد رواية أخرى يحكم بشهادتهما اذا عرف اسلامهما بظاهر الحال الا أن يقوله الخصم : هما فاستقان ، وهذا قول الحسن ، والمال والحد في هذا سواء لأن الظاهر من المسلمين العلالة ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : والمسلمون عدول بعضهم على بعض ، وقد حاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهد برؤية الهلال فقال النبي صلى الله عليه وسلم فشهد برؤية الهلال فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتشهد أن لا اله الا الله ؟ قال نعم فقال : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال نعم فقال : أتشهد أن محمدا بسبها الخوف من الله نعالى وذليل ذلك الأسلام فاذا وجد فليكتفي به ما لم يقم على خلافه دليل ، وقال أبو حنيفة في الحدود والقصاص كالرواية الأولى عند أحمد وفي سائر الحقوق كالثانية لأن الحدود والقصاص مما يحت اطها وتندريء بالشبهات بخلاف غيرها ،

ولنا أن العدالة شرط فوجب العلم بها كالاسلام أو كما لو طعن الخصم فيهما و فأما الأعرابي للمسلم فانه كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عدالتهم بثناء الله عليهم ، فان من ترك دينه فى زمن وسلول الله عليه صلى الله عليه وسلم ابثارا لدين الاسلام وصحبة وسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت عدالته و وأما قول عمر : فالمراد به أن الظاهر العدالة ولا يمنع ذلك فى وجوب البحث ومعرفة حقيقة العدالة حين قال : هل عاملتهما بالدراهم والدنانير التى تقطع فيها الأرحام ؟ هل كنت جارا لهما تعرف صباحهما ومساءهما ؟ الخ حتى قال : يا ابن أخى لست تعرفهما و

اذا ثبت هذا فان الشاهد يعتبر فيه أربعة شروط: الاسلام والبلوغ والعقل والعدالة و وليس يخفى فيها الا العدالة فانها تحساج الى البحث عنها لقوله تعالى « ممن ترضون من الشهداء » •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصيل ولا يقبل التعديل الا ممن تقدمت معرفته وطالت خبرته بالشباهد ، لان القصود معرفة العدالة في الباطن ولا يعلم ذلك ممن لم يتقدم به معرفته ، ويقبل الجرح ممن تقدمت معرفته به وممن لم يتقدم معرفته ، لأنه لا يشهد في الجرح الا بها شاهد او سمع او استفاض عنه وبذلك يعلم فسيقة .

فعسل وان شهد مجهول العدالة فقال الشهود عليه: هو عدل ، ففيه وجهان (احدهما) أنه يجوز للحاكم أن يحكم بشهادته لأن البحث عن العدالة لحق الشهود عليه وهو قد شهد له بالعدالة (والثاني) أنه لا يحكم لأن حكمه بشهادته حكم بتعديله وذلك لا يجوز بقول الواحد ، ولأن اعتسار العدالة في الشاهد حق لله تعالى ، ولهذا لو رضى الشهود عليه بشنهادة الفاسق لم يجز للحاكم أن يحكم شنهادته .

فصسل وان ثبت عدالة الشاهد ومغى على ذلك زمان ثم شهد عند الحاكم بحق نظرت فان كان بعد زمان قريب حكم بشهادته ولم يسأل عن عدالته ، وان كان بعد زمان طويل فغيه وجهان (احدهما) أنه يحكم بشهادته لأن الأصل بقاء العدالة (والثاني) وهو قول أبي اسحق أنه لا يحكم بشهادته حتى يعيد السؤال عن عدالته لأنه مع طول الزمان يتغير الحال ،

فصلل وان شهد عنده شهود وارتاب بهم فالمستحب ان يسالهم عن تحمل الشهادة ويفرقهم ، ويسال كل واحد منهم على الانفراد عن صفة التحمل ومكانه وزمانه ، لما روى ان اربعة شهدوا على امراة بالزنا عند دانيسال ففرقهم وسالهم فاختلفوا ، فدعا عليهم فنزلت عليهم نار من السماء فاحرقتهم، وان فرقهم فاختلفوا سقطت شهادتهم ، وان اتفقوا وعظهم لما روى أبو حنيفة رحمه الله قال : كنت جالسا عند محارب بن دثار وهو قاضي الكوفة فجاءه رجل فادعى على رجل حقا فانكره فاحضر المدعى شاهدين فشهدا له فقال رجل فادعى على رجل حقا فانكره فاحضر المدعى شاهدين فشهدا له فقال الشهود عليه والذي تقوم به السموات والأرض لقد كذبا على في الشهادة ، وكان محارب بن دثار متكنا غاستوى جالسا وقال : سمعت ابن عمر يقول اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الطير لتخفق باجنحتها ، وترمى بما في حواطها من هول يوم القيامة ، وان شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوا مقعده من النار) فان صدقتما فائبتا ، وان كذبتما ففطيا على وبوسكما وانصرفا ، ففطيا ربوسهما وانصرفا ،

الشرح خبر أول من فرق الشهود دانيال «شهد عنده بالزنا على امرأة ففرقهم وسألهم فقال أحدهم: زنت بشاب اتحت شجرة كشرى وقال الآخر تحت شجرة تفاح ، فعرف كذبهم » أخرجه البيهقي من رواية أبي ادريس وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص: وقد روى الحسن بن سفيان في مسنده وابن عساكر في ترجمة سليمان من طريقه من حديث ابن عباس قصة طويلة لسليمان بن داود في الأربعة الذين شهدوا على المرأة بالزنا لكونها امتنعت منهم أن يزنوا بها فأمر داود برجمها فمروا على سليمان ففرق بين الشهود ودرأ الحد عنها و فعلى هذا هو أول من فرق (١٠) اهد و

اما قصة محارب بن داار فهو أحد رواة ابن عمر وجابر كنيته أبو مطرف السدوسي قاضي الكوفة روى عنه الأعمش وشريك وقيس بن الربيع وخلق ، قال أبو زرعة : ثقة مأمون ومن دعائه : « أنا الصغير الذي ربيت فلك الحمد ، والفقير الذي أغنيت فلك الحمد ، والفقير الذي أغنيت فلك الحمد ، والساغب الذي أشبعته فلك الحمد ، والساغب الذي أشبعته فلك الحمد ، والسافر الذي صاحبته فلك الحمد ، والمائي الذي حملت فلك الحمد ، والمائي الذي حملت فلك الحمد ، والراجل الذي حملت فلك الحمد ، والراجل الذي حملت فلك الحمد ، والمربض الذي شفيته فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والمائي الذي أجبت فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والمائي الذي الحمد ، والمائي الذي أجبت فلك الحمد ، والداعي الذي أجبت فلك الحمد ، والمائي الك الحمد عملا كثيرا على كل حمد » والداعي الذي الحمد ، والمائية المائية المائية الحمد ، والمائية المائية ال

والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: « ا فالطبر لتضرب بمناقيرها وتحرك أذنابها من هول يوم القيامة ، وما يتكلم به شاهد الزور ، ولا تفارق قدماه على الأرض حتى يقذف به في النار » رواه ابن ماجه والحاكم بلفظ: « لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار » •

أما اللغات فقد قال ابن بطال الركبى فى شرح غريب المهذب: قوله (وارتاب بهم) أى شك فيهم ، والريب والارتياب الشك وكذا الرببة و ودانيال بالدال المهملة وكسر النون وكان ممن أسره بختنصر حبسه ثم رأى

⁽١) حِج ؟ ص ١٩٤ طبعة السيد هاشم اليماني .

رؤيا ففسرها له فأكرمه وخلاه • وقوله (ان الطير لتخفق بأجنحتها وترمى بما فى حواصلها) يقال : خفق الطائر اذا طار وأخفق اذا ضرب بجناحه والحوصلة من الطائر بمنزلة الكرش مما يجتر يجمع فيها الطائر الحب ، وجمعها حواصل • والتشديد فى اللام لغة فيها ا هـ •

أما الأحكام فان الشاهد يعتبر فيه أربعة شروط: الاسلام والبلوغ والعقل والعدالة ، وليس في هذه الشروط ما يخفي ويحتاج الى البحث الا العدالة فيحتاج الى البحث عنها لقوله تعالى: « ممن ترضون من الشهداء » ولا نعلم أنه مرضى حتى نعرفه أو نخبر عنه فيأمر الحاكم بكتب أسسمائهم وكناهم ونسبهم ويرفقون فيها بما يتميزون به عن غيرهم ويكتب حرفهم وصنائعهم ومعائشهم وموضع مساكنهم وصلاتهم ليسأل عن جيرانهم وأهل سوقهم ومحلتهم ونحلتهم ويكتب أسود أو أبيض الى آخر ما بسطناه آنها • ولا يقبل التحديل ألا من أهل الخبرة الباطنة والمعرفة المتقادمة وهذا مذهب أحمد لخبر عمر رضي الله عنه حين أتى بشاهدين فقال لهما عمر : لست أعرفكما ولا يضركما أن لم أعرفكما ، جيئًا بمن يعرفكما ، قأتيا برجل فقال له عمر : تعرفهما ؟ فقال : نعم ، فقال عمر : صحبتهما في السفر الذي تبين فيه جواهر الناس ؟ قال : لا ، قال : عاملتهما في الدراهم والدنانير التي تقطع فيها الرحم ؟ قال : لا ، قال : كت جارا لهما تعرف صاحهما ومساءهما ؟ قال : لا ، قال : يا ابن أخي لست تعرفهما ، جيئًا بمن يعرفكما - فهذا دايل على أنه لا يجوز للمعدل الشهادة بالعدالة الا أن تكون له خبرة بالطنة •

مسللة اذا شهد عند الحاكم مجهول الحال فقال المشهود عليه : هو عدل ، ففيه وجهان (أحدهما) يحكم بشهادته لأن البحث عن عدالته لحق المشهود عليه وقد اعترف بها ، ولأنه اذا أقر بعدالته فقد أقر بما يوجب الحكم لغصمه عليه فيؤخذ اقراره كسائر اقراراته (والثاني) لا يجوز الحكم بشهادته لأن في الحكم بها تعديلا له فلا يثبت بقول واحد ، ولأن اعتبار العدالة في الشاهد حق لله تعالى ، ولهذا لو رضى الخصم بأن يحكم عليه العدالة في الشاهد حق لله تعالى ، ولهذا لو رضى الخصم بأن يحكم عليه

بقول فاسق لم يجز الحكم به ، ولأنه لا يخلو اما أن يحكم عليه مع تعديله أو مع انتفائه ، لا يجوز أن يقال مع تعديله لأن التعديل لا يثبت بقول الواحد ، ولا يجوز مع انتفاء تعديله لأن الحكم بشهادة غير العدل غير جائز بدليل شهادة من ظهر فسقه ، ومذهب أحمد رحمه الله كمذهبنا ، قال ابن قدامة : فان قلنا بالأول فلا يلبث تعديله فى حق غير المسهود عليه لأنه لم توجد بينة التعديل ، وانما حكم عليه لاقراره بوجود شروط الحكم ، واقراره يشبت فى حقه دون غيره كما لو أقر بحق عليه وعلى غيره يثبت فى حقه دون غيره ،

فرع ف تفريق الشهود والمدعى عليهم لاستجلاء وجه الحق ف الدعوى • قال الأصبغ بن نباته : ان شابا شكا الى على رضى الله عنه نفرا فقال: أن هؤلاء خرجوا مع أبى في سفر فعادوا ولم يعد أبي فسألتهم عن ماله فقالوا : ما ترك شيئا وكان معه مال كثير ، وترافعنـــــا الى شريح فاستحلفهم وخلى سبيلهم ، فدعا على بالشرط فوكل بكل رجل رجلين وأوكباهم ألا يمكنوا بعضهم أن يدنو من بعض ولا يدعوا أحدا يكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال: أخبرني عن أبي هذا الفتي في أي يوم خرج معكم وفى أى منزل لزلتم وكيف كالن ســـيركم ؟ وبأى علة مات ؟ وكيف أصيب ماله ؟ وسأله عمن غسله وكفنه ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن ونحيا ذلك والكاتب يكتب له ثم كبر على فكبر الحاضرون والمتهمون الاعلم ألمم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر عليهم ، ثم دعا الآخر بعد أن غيب الأول عن مجلسه فسأله كما سأل صاحبه ثم الآخر كذلك حتى عرف ما عند الجميع فوجد كل واحد فيهم يأضر بضد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الأول فقال : يا عدو الله قد عرفت غارك وكذبك بما سمعت من أصحابك وما ينجيك من العقوية الا الصدق ؛ ثلم أمر به الى السجن وكبر وكبر الحاضرون معه فلما أبصر الذوم الحال لم يشكوا أن صاحبهم أقر عليهم فدعا آخر منهم فهددة فقال: يا أمير المؤمنين والله لقد كنت كارها لما صنعوا ثم دعا الجميع فأقروا بالقصة ، واستدعى الذي في السجن وقيل له : قد أقر أصحابك ولا ينجيك

سوى الصدق فأقر بمثل ما أقر به القوم فأغرمهم المال وأقاد منهم بالقتيل • والله تعالى أعلم •

اذا ثبت هذا فانه ينبغى للقاضى أن يذكر الشهود ويعظهم ويتحرى أبلغ القول وأعظمه أثرا في أنفسهم فيبثه فيهم كأن يقدول لهم : ان الله اتعالى (١) حرم فى هذا الدين قول الكذب وشهادة الزور وأاس باجتنابها والبعد عنها وقرنها بعبادة الأوثان لينبه الناس الى فظاعة الزور وشدة قبحه قال تعالى : « واجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به » والرجس النجس القذر والأوثان الأصنام التي كانت تعبد من دون الله وقول الزور معه من أكبر الكبائر ـ أيها الناس ـ أيدرى شاهد الزور الى من أساء ؟ أساء الى نفسه ، أسقط مروءته ، أضاع منزلته وكرامته ، وسجل على تفسه عارا لا يزول وخزيا لا يمحى ، وألقى بنفسه في نار حرها شديد وعذابها أليم « ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء » وأساء الى من شهد عليه ، أهانه وأضاع حقه وقطع صلة الاخاء التي بين المسلم والمسلم ، وظلمه وخذله حتى يقول ، وأساء الَّى من شــهد له وأضر به حيث يريد أن ينفعه ، أعانه على الظلم وأوقعه في الحرام ، وعرضه لمقت الله وغضبه وصوره ذليلا بين يدى المنتقم الجبار ، حتى يقول • وأساء الى القاضي ، أتعبه وأضاع عليه وقته ، وطمس عليه معالم الحق ولو صلاقه لأراحه وأراح الناس أجمعين ، بل أساء الى الأمة كلها ، لوث سبعتها وأضاع الثقة بها ، وكل أمة فشا فيها الزور والكذب سقطت من عيون الأمم وأصبحت في عداد الهالكين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل والمستحب أن يحضر مجلسه الفقهاء ليشاورهم فيما يشكل لقوله تعالى: « وشاورهم في الأمر » ، قال الحسن الذ كان رسول الله صلى الله عن مشاورتهم لفنيا ولكن اراد الله تعالى الن يستن بذلك الحكام ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم شاور في اسارى بعر فاشسان

⁽١١) من كتاب هداية المرشدين للشيخ على محفوظ رحمه الله .

ابو بكر بالنداء وانشار عمر رضى الله عنه بالقتلُّ • وروى عبد الرحين بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر رضي الله عنه كان أذا نزل به أمر يريد فيه مشساورة أهل الراي والفقه دعا رجالاً من المهاجرين ورجالاً من الأنصبار ودعا عمر وعشمان وعليا وعبد الرحمن بن عوف ومعاد بن جبل وابي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ، فمضى أبو بكر على ذلك ثم ولى عمر رضى الله عنه وكان يسعو هؤلاء النفر ، فأن اتفق أمر مشكل شاورهم فيه ، فأن أتضح له الحق حكم به فأن لم يتضبح اخره الى أن يتضبح ولا يقلد غيره لأنه مجتهد فلا يقلد ، وقال ابو العباس: أن ضاف الوقت وخاف الفوت بأن يكون الحكم بين مسافرين وهم على الخروج قلد غيرة وحكم كما قال في القبلة اذا خاف قوت الصلاة وقد بيئاً ذلك في كتاب الصلاة 4 وان اجتهد فاداه اجتهاده الى حكم فحكم به ثم بان له انه اخطا ـ فإن كان ذلك بدليل مقطوع به كالنص والاجماع والقياس الجلى .. نقض الحكم لقوله تعالى ! « وان احكم بينهم بما أنزل الله) ولما روى عن عمر رضى الله عند أنه قال: ردوا الجهالات الى السنة ، وكتب الى أبي موسى ((لا يمنعنك قضاء قضيت به ثم راجعت فيه نفسك فهديك فيه لرشدك ان تراجع الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء وان الرجوع الى الحق أولى من التمادي في الباطل » ولأنه مفرط في حكمه غير معدور فيه فوجب نقضه •

فصـــل وأن ولى قضاء بلد وكأن القاضي قبله لا يصلح القضباء نقض احكامه كلها الصاب فيها او اخطا ، لأنه حكم ممن لا يجوز له القضاء فوجب نقضه كالحكم من بعض الرعية ، وان كان يصلح للقضاء لم يجه عليه أن يتنبع أحكامه لأن الطاهر أنها صحيحة فأن أراد أن يتتبعها من غير «تظام فهلَ يجوز له ذلك ام لا ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو آختيان الشيخ ابي حامد الاسفرايني ، أنه يجوز لأن فيه احتياطًا (والثاني) أنه لا يجوز لأنه يشتفل بماض لا يلزمه عن مستقبل يازمه وان تظلم منه متظلم قال سال احضاره ام يحضره حتى يساله عما بينهما لاته ربما قصد أن يبتذله ليحلف من غير حق 6 وان قال لى عليه مال من معاملة أو غصب أو اللاف أو رشوة اخلها منه على حكم احضره ، وان قال : حكم على بشهادة عبدين أو فاسقين ففيه وجهان (احدهما) أنه يحضره أذا أدعى عليه مالا (والثاني) أنه لا يحضره حتى يقيم بيئة بما ينعيه لأنه لا تتصـدر اقامة البيئــة على الحكم ، فأن حض وقال : ما حكمت عليه الا بشبهادة حرين عدلين فالقول قوله لأنه أمين ، وهل يحلف ؟ فيه وجهان (احدهما) وهو قول ابي سميد الاصطخري : انه لا يحلف لانه عدلي والظاهر أنه صادق (والثاني) أنه يحلف لأنه أمين أدعى عليه خيسانة فلم يقبل قوله من غير يمين كالودع اذا ادعى عليه خياتة وانكرها وان قال: جار على في الحكم نظرت فان كان ما حكم به مما لا يسوغ فيه الاجتهاد نقضه كما ينقض على نفسه اذا حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد ، واق كان مما يسوغ فيه الاجتهاد كثمن الكلب وضمان ما اتلف على الذمي من الحّمر لم ينقضه كما

لا ينقض على نفسه ما حكم فيه الاجتهاد لانا أو نقضنا ما يسوغ فيه الاجتهاء. لم يسستقر لاحد حق ولا ملك لانه كلما ولى حاكم نقض ما حكم به من قبله فلا يستقر لأحد حق ولا ملك) .

الشرح هذا الفصل أشبه ما يكون بما يجب على امام المسلمين من تشكيل مجلس للشموري كما فعل ذلك أبو بكر رضى الله عنه • قال القاضى أبو بكر ابن العربي: الشورى ألفة للجماعة ومسار للعقول وسبب الى الصواب وما تشاور قوم الا هدوا وقد قال بشار بن برد:

اذا بلغ الرأى المسورة فاستعن برأى لبيب أو مشورة حازم ولا نجعل للشورى عليك غضاضة فان الخوافي قوم للقوادم

قال ابن عطية في تفسيره: والشوري من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب وهذا ما لا خلاف فيه وقد مدح الله المؤمنين بقوله (وأمرهم شوري بينهم) قال ابن خويز منداد: واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ، ووجوه الكتاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها وكان يقال: ما ندم من استشار ، وكان يقال: من أعجب برأيه ضل وري عن الحسن والضحاك قالا: ما أمر الله نبيه بالمشاورة لحاجة منه الى رأيهم ، وانما أراد أن يعلمهم ما في المشاورة من الفضل ولتقتدي به أمته من بعده ، وفي قراءة ابن عباس : (وشاورهم في بعض الأمر) (1)

شاور صديقك في الخفي المشكل واقب ل نصيحة ناصح متفضل فالله قد أوصى بذاك نبيب في قوله : (شاورهم) و (توكل)

وعن أبى هريرة مرفوعا (المستشار مؤتمن) قال العلماء : وصفه المستشار ان كان فى الأحكام أن يكون عالما دينا وقلما يكون ذلك الا فى

⁽¹⁾ عن االقرطبي بتضراف .

عاقل ، قال الحسن : ما كمل دين امرى ما لم يكمل عقله ، فاذا استشير من هذه صفته واجتهد فى الصلاح وبذل جهده فوقعت الاشارة خطأ فلا غرامة عليه ، قال شاعر حكيم :

اذا كنت في حاجة مرسللا فأرسل حكيما ولا توصه وان باب أمر عليك التوى فشاور لبيبا ولا تعصه ونص الحديث الى أهله فان الوثيقة في نصحه اذا المرء أضمر خوف الاللاللية في ناله المرء أضمر خوف الاللالية الله المرء أضمر خوف الاللاللية الله المرء أضمر خوف الاللاللية المرء أضمر خوف الاللية الله المرء أضمر خوف الاللية المرء أضمر خوف الاللية المرء أضمر خوف الاللية المرء أضمر خوف الاللية المرء أسمال المر

قال البخارى : وكانت الأئمة بعد النبى صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها ، وقال سفيان اليكن أهل مشورتك أهل التقوى والأماية ومن يخشى الله تعالى •

والشورى منية على اختلاف الآراء ، والمستشير ينظر فى ذلك الخلاف وينظر أقربها قوالا الى الكتاب والسنة ان أمكنه ، فاذا أرشده الله تعالى الى ما شاء عزم عليه وأنفذه متوكلا عليه اذ هذه غاية الاجتهاد المطلوب وبهذا أمر الله تعالى نبيه فى هذه الآية ، وروى الترمذي عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا كان أمراؤكم خياركم اوأغياؤكم سمحاؤكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها ، واذا كان أمراؤكم شرااركم وأغنياؤكم بخلاؤكم وأموركم الى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها » ، قال : حديث غريب ،

وجملة القول أن القاضى اذا عرضت له قضية تبين حكمها فى كتاب الله أو فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجماع أو قياس جل حكم ولم يحتج الى رأى غيره لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعشه الى اليمن: (بم تحكم ؟ قال بكتاب الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال بسسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم تجد ؟ قال أجتهد رأيى ولا الوا • قال : الحمد لله الذي هدى رسول رسول الله لما يرضى رسول الله) فان احتاج الى الاجتهاد استحب له أن يشاور اقول الله تعالى : « وشاورهم فان احتاج الى الاجتهاد استحب له أن يشاور اقول الله تعالى : « وشاورهم

فى الأمر » وقد شاور النبى صلى الله عليه بوسلم أصحابه فى أسارى بدر وف مصالحة الكفار يوم الخندق وفى لقاء الكفار يوم بدر وروى ما كان أحد أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه بوسلم وقد شاور أبو بكر النساس فى ميراث الحدة (راجع كتاب الفرائض) وشساور عمر فى دية الجنين _ راجع كتاب الجنايات _ وشاور الصحابة فى حد الخمر ، وكان لأبى بكر مجلس شورى قوامه عمر وعثمان وعلى وعبد الرحمن ومعاذ وأبى وزيد بن ثابت » وكذلك كان عمر وقال أحمد بن حنبل : لما ولى سعد بن ابراهيم قضاء المدينة كان يجلس بين القاسم بوسالم يشاورهما وولى محارب بن دار قضاء الكوفة وكان يجلس بين العكم وحماد يشاورهما.

وقد روى أن أبا بكر جاءته جدتان فورث أم الأم وأسقط أم الأب فقال له عبد الرحمن بن سهل : يا خليفة رسول الله لقد أسقطت التي لو ماتت ورثها وورثت التي لو مانت لم يرثها ، فرجع أبو بكر فأشرك بينهما ، وروى عمر بن شبة عن الشعبي أن كعب بن سوار كان جالسا عند عمر فجاءته المرأة فقالت: يا أمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي، والله انه ليبيت ليله قائما ويظل نهاره صائما في اليوم الحار ما يفطر ، فاستغفر لها واأثنى عليها خيرا • قال : واستحبت المرأة فقامت راجعة فقسال كعب : يا أمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها ؟ قال : وما شكت ؟ قال : شكت زوجها أشد الشكاية • قال : أو ذاك أرادت ؟ قال : نعم • قال : ردوا على المرأة وقال: لا بأس بالحق أن تقوليه • ان هــذا زعم أنك جئت تشكين زوجك أنه يجتنب فراشك ؟ قالت آجل اني أمرأة شابة واني لأبتغي ما يبتغي النساء • فأرسل الى زوجها فجاء فقال لكعب : اقضى بينهما • قال : أمير المؤمنين أحق أن يقضى بينهما • قال : عزمت عليك لتقضين بينهما فانك فهمت من أمرها ما لم أفهم • قال : فاني أرى كأنها عليها ثلاث نسوة هي رابعتهن فأقضى له بثلاثة أيام بلياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة • فقال عمر : والله ما رأيك الأول أعجب الى من الآخــر ، اذهب فأنت قاض على البصرة . والمشاهِرة ها هنا الاستخراج الأدلة ومعرفة الحق بالاجتهاد ، ولا يجوز أن

يقلد غيره ويقول بقول سواه ، سواء ظهر له الحق فخالفه غيره فيه أو لم يظهر له شيء ، وسواء ضاق الوقت أم الا ، وبهذا قال أحمد وأصحابه وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : إذا كان الحاكم من أهل الاجتهاد جاز له ترك رأيه لرأى من هو أفقه منه عنده اذا صار اليه فهاو ضرب من الاجتهاد ، ولأنه يعتقد أنه أعرف منه بطريق الاجتهاد ، وقال أبو العالس بن شريح : يجوز له تقليد غيره في حالة ضيق الوقت وخوف الفوت ، دليلنا أنه من أهل الاجتهاد لم يجز له تقليد غيره كما لو كان مثله ،

مسسالة النا رفعت له قضية فحكم فيها ثم بان له خطأ نفسه نظرت _ فان كان الخطأ لمخالفة نص كتاب أو سنة أو اجماع نقض حكمه ، وبهذا قال أحمد وأصحابه وقال الشافعي : اذا خالف نصا جليا نقضه ، وعن مالك وأبي حنيفة أنهما قالا: لا ينقض الحكم الا اذا خالف الاجماع ثم ناقضا ذلك فقال مالك: إذا حكم بالشفعة للجار نقض حكمه • وقال أبو حنيفة : اذا حكم ببيع متروك التسمية أو حكم بين العبيد بالقرعة نقض حكمه ، وقال محمد بن الحسن : أذا حكم بالشاهد واليمين نقض حكمه ، وهذه مسائل خلاف موافقة للسنة ، واحتجوا على آنه الا ينقض ما لم يخالف الاجماع بأنه يسوغ فيه الخلاف فلم ينقض حكمه فيه كما لا نص فيه ٠ وحكى عن أبي ثيور وداود بن على أنه ينقض جميع مابان له خطؤه لأن عمر كتب الى أبي موسى يقول : (لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ثم واجت تفسك فيه اليوم فهديت لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن الرجوع الي الحق خير من التمادي في الباطل) ، ولأنه خطأ فوجب الرجوع عنه كما لو خالف الاجماع ، وأما اذا تغير اجتهاده من غير أن يخالف نصا ولا اجماعا أو خالف اجتهاده اجتهاد من قبله لم ينقضه ، لأن اختلاف الجتهدين مستساغ ، فإن أبا بكر حكم في مسائل باجتهاده وخالفه عمر ولم ينقض أحكامه كما خالف على عمر في اجتهاده ولم ينقض أحكامه وخالفهما على فلم ينقض أحكامهما اله فان أبا بكر سوى بين الناس في العطاء وأعطى العبيد وخالفه عمر ففاضل بين الناس وخالفهما على فسوى بين الناس وحرم العبيد ، ولم ينقض واحد منهم مافعله غيره ، وروي سعيد بن منصور أن أهل نجران جاءوا عليا

فقالوا : يا أمير المؤمنين كتابك بيدك وشفاعتك بلسانك فقال : ويحكم ال عمر كان رشيد الأمر وان أرد قضاء قضى به غمر • وروى أن عمر قضى فى المشتركة باسقاط الاخوة من الأبوين ثم شرك بينهم بعد وقال : هذه على ما قضينا وتلك على ما قضينا • قال ابن قدامة : فان قيل : فقسد روى أن شريحا حكم فى ابنى عم أحدهما أخ لأم أن المال للأخ فرفع ذلك الى على فقال : على بالعبد فجىء به فقال فى أى كتاب الله وجدت ذلك ؟ فقال : قال تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) فقال على : قد قال الله تعالى (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) ونقض حكمه ، قلنا : لم يثبت عندنا أن عليا نقض حكمه ، ولو ثبت فيحتمل أن يكون على اعتقد أنه خالف نص الكتاب فى الآية التى ذكرها فنقض حكمه ذلك (ا ه) •

هسسالة اذا كان له عليه دين أو غصب أو رشوة وبهذا قال أحسد فانه يحضره اذا كان له عليه دين أو غصب أو رشوة وبهذا قال أحسد وأصحابه • أما اذا لم يستعده فى حق له عليه وانما ادعى عليه الجور فى الحكم فوجهان أحدهما: يحضره لجواز أن يعترف ، قان حضر واعترف حكم عليه وان أنكر فالقول قوله من غير يمين وهو قول أبي سسعيد الاصطخرى ومذهب أحمد لأن قول القاضى مقبول بعد العزل كما يقبل فى ولايته وفيه وجه أن يحلف لأنه أمين مدعى عليه بخيانة • والوجه الثانى: لا يحضره لأن فى احضاره وسؤاله امتهانا حتى يقيم بيتة على مدعاه •

قال المصنف رحه الله تعالى

قصـــل واذا خرج الى مجلس الحكم فالمستحب له ان يدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روت ام سلمة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من بيته يقول: اللهم انى اعوذ بك من ان ازل أو اضل أو اضل أو أظلم أو اظلم أو أجهل أو يجهسل على »، والمستحب أن يجلس مستقبل القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم خير المجالس ما استقبل به القبلة) ولانه قربة فكانت جهة القبلة فيها أولى كالأذان ، والمستحب أن يقعد، وعليه السكينة والوقاي من غير جبرية ولا

استكبار ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأه راجلا وهو متكيء على يساره فقال ((هذه جلسة الفضوب عليهم)) ، ويترك بين يديم القمطر مختوما ليترك فيه ما يجتمع من المحاضر والسجلات ، والجلس الكاتب بقربه ليشاهد ما يكتبه فان غلط في شيء رده عليه ،

فصلل والمستحب أن يبدأ في نظره بالحبسين لأن الحبس عقوبة وعناب ، وربما كان فيهم من تجب تخليته ، فاستحب البداية بهم ، ويكتب أسماء المحبسين وينادى في البلدان القاضي يريد النظر في آمر المحبسين في يوم تدا فليحضر من له محروس ، فاذا حضر الخصوم أخرج خصم كل وأحد منهم فان وجب اطلاقه أطلقه وأن وجب حبسسه أعاده ألى الحبس ، فأن قال المحبوس : حسبت على دين وأنا مفسر فإن ثبت اعساره أطلق ، وإن لم يثبت اعساره أعيد الى الحبس ، فإن أدعى صاحب الدين أن له دارا واقام على ذلك البيئة فقال المحبوس : هي لزيد سئل زيد فان اكذبه بيعت الدار وقفي الدين لأن اقراره يسقط باكذابه وان صدقه زيد نظرت فان اقام زيد بينة أن الدار له حكم له بالدار ولم تبع في الدين ، لأن له بينة ويدا باقرار المحبوس ولصاحب العين بينة من غير يد ، فقدمت بيئة زيد ، وان لم يكن أزيد بينية ففيه وجهان (احدهما) أنه يحكم بها لزيد ولا تباع في الدين لأن بينة صاحب الدين بطلت باكناب المحبوس وبقى اقرار المحبوس بالدار لزيد (والثاني) انه الا يحكم بها لزيد وتباع في الدين لأن بينة صاحب الدين شهدت للمحبوس بالمنك وله بقضاء الدين من ثمنها فاذا اكذبها الحبوس سقطت البيئة في حقب ولم تسقط في حق صاحب الدين •

قصيل شهر ينظر في امر الأوصياء والامناء لانهم يتصرفون في حق من لا بملك المطالبة بماله وهم الأطفال ، فاذا ادعى رجل أنه وصى للميت لم يقبل قوله الا ببيئة لأن الأصل عدم الوصية فان أقام على ذلك بيئة فان كان عدلا قويا أقر على الوصية ، وان كان فاسقا لم يقر على الوصية لأن الوصية ولاية وانفاسق ليس من أهل الولاية وان كان عدلا ضعيفا ضم اليه غيره ليتقوى به ، وان أقام بيئة أن الحاكم الذي كان قبله انفذ الوصية اليه أقره ولم يسال عن عدالته فان الفي أنه لم ينفذ الوصية اليه الأ وهو عدل ، فان كان وصيا في تفرقة ثاثه فان لم يفرقه فالحكم في اقراره على الوصية على ما ذكرناه ، وان كان قد فرقه فان كان عدلا لم يلزمه شيء ، وان كان فاسقا فان كانت الوصية لمينين لم يلزمه شيء لانه دفع الموصية لمينين لم يلزمه شيء لانه دفع الموصي به الى مستحقه ، وأن كانت الوصية لمينين (والثاني) أنه يغرم ما فرقه لأنه فرق ما لم يكن له تفرقته ففرمه كما لو فرق ما جعل تفرقته الى غيره ،

قصـــل ثم ينظر في اللقطة والفوال وامر الأوقاف العامة وغيرها من المصالح ويقدم الآهم فالاهم لأنه ليس لها مستحق معين فتعين على الحاكم النظر فيها .

الشرح الحديث الأول لأم سلمة واسمها هند قال النووى في الأذكار : حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذى : حديث حسن صحيح هكذا في رواية أبي داود (أن أضل أو أضل أو أذل أو أذل) وكذا الباقي بلفظ التوحيسة ، وفي رواية الترمذي (أعوذ بك من أن ندّل) وكذلك (نضل ، ونظلم ، ونجهل) بلفظ الجمع ، وفى رواية أبى داود: (ما خرج من بينه الا رفع طرفه الى السماء فقال : اللهم اني أعوذ بك ، وفي رواية غيره كان إذا خرج من بيته) قال : كما ذكرناه والله أعلم • أما الحديث الثاني قال الوارد ما أخرجه الطبراني في الأوسط قال الهيشمي : استناده حسن • عن أبي هريرة قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم : « أن سيد المجالس قبالة القبلة. وفيه أيضا من حديث ابن عمر : « أكرم المجالس ما استقبل به القبلة » وفي اسناده حمزة بن أبي حَمَرَة وَهُو مَتَرُوكَ وَفَيْهِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثُ أَبِنْ عَبَاسَ مُرْفُوعًا : ﴿ الَّ لَكُلِّ شَيْءً شرفًا وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة » وفي استاده هشام بن زيادة أبو المقدام وهو متروك • أما ما جاء بصيفة : « خير المجالس » فعند البزار والطبراني عن أنس مرفوعا : « خير المجالس أوسعها » وفيه مصعب بن ثابت وثقة ابن حبان وغيره وضعفه ابن معين وغيره ، وقد اشستبه على المصنف الصديثان فأدرج صدر أحدهما في عجز الآخر وتحريرهما فيما قدمناه • أما الحديث الثالث فعند أبي داود عن الشريد بن سبويد قال : « مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جالس قد وضعت يدى اليسرى خلف ظهرى واتكأت على ألية يذي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقعب: قعدة المُعضوب عليهم » وفي رواية الابن حبان بزيادة : « وضع راحتيات على الأرض » •

اما اللغات فقد قال ابن بطال الركبي في غريب المهذب: السكينة أصلها من السكون وهو ضد الحركة والوقار الحلم والرزانة وقد وقر الرجل

يقر وقارا وقرة فهو وقور ، والقمطر وعاء الكتب وهو الذي يترك فيه المحاضر والسجلات ، قال الخليل : حرف في صدرك خير من ألف في قمطرك ، وهو أيضا الرجل القصير ، والمحاضر التي يكتب فيها قصة المتحاكمين عند حضورهما مجلس الحكم وما جرى بينهما وما أظهر كل واحد من حجة من غير تفيد والاحكم مقطوع به ، والسجلات الكتب التي تجمع المحاضر وتزيد عليها بتنفيذ الحكم وامضائه ، وأصل السجل الصحيفة التي فيها الكتاب أي كتاب كان ذكر في تفسير قوله تعالى : (كطى السجل الكتب) وهو مذكر ، ويقال : عندى ثلاثة سجلات وأربعة سجلات ولا يؤنث لأن المراد به الكتاب وهو مذكر ولا يقال ثلاث سجلات على لفظه ،

اما الأحكام فاذا جلس الحاكم في منصة الولاية فأول ما ينظر فيسه أمر المحسين لأن الحبى عذاب وربما كان فيهم من لا يستحق البقاء فيسه فينفذ الى حبس القاضى الذي كان قبله ثقة يكتب اسم كل محبوس وفيم حبس ولمن حبس و ويعيد النظر في حبس الديون فان وجد معسرا دات العدلائل على اعساره أطلق سراحه ، وان دلت على يساره تصحه بالوفاء فان لم يتصح أعاد حبسه ، أو نصب له من يحصر أمواله وهو المسمى في عصرنا هذا بمأمور التفليسة فيتتبع أمواله ثم يبيعها لحساب الدائنين م

بعد ذلك ينظر في أمر الأوصياء لأنهم يكونون ناظرين في أمر الينامي والمجالين وتفرقة الوصية بين المساكين فيقصدهم الحاكم بالنظر لأن المنظور عليه لا يمكنه اللطالبة بحقه ، فإن الصغير والمجنون لا قول لهما ، والساكين لا يتعين الأخذ منهم فإذا قدم اليه الوصى ب فإن كان الحاكم قبله نف وصيته به يعزله لأن الحاكم ما نفذ وصيته الا وقد عرف أهليته في انظاهر ، ولكن يراعيه ، فإن تغيرت حاله بعسق أو ضعف أضاف اليه أمينا قويا باقره ، قويا يعينه ، وإن كان أمينا قويا باقره ، وإن كان أمينا قويا باقره ، وإن كان أمينا ضعيفا ضم اليه من يعينه ، وإن كان فاسقا عزله وأقام غيره ، هذا مذهبنا وقال الخرقي من الجنابلة : يضم اليه أمين ينظر عليه ، ودليلنا أن الفاسق ليس من أجل الولاية فلا وصاية له ، وإن كان قد تصرف أو

فهق الوصية وهو أهل للموصية نقذ تصرفه ، وإن كان ليس بأهل وكان أهل الوصية بالغين عاقلين معينين صح الدفع اليهم لأنهم قبضوا حقوقهم وإن كانوا غير معينين كالفقراء والمساكين ففيه وجهان (أحدهما) عليه الضاب لأنه ليس له النصرف (والثاني) إلا ضمان عليه لأنه أوصله الى أهله ، وكذلك إن فرق الموصية غير الموصي اليه بتفريقها ، ثم ينظر في أمر الضوال واللقطة التي تولى الحاكم حفظها فان كانت مما يخاف تلغه كالحيوان أو في حفظه مؤدة كالأموالي الجافة باعها وحفظ ثمنها لأربابها ، وإذ لم تكن كذلك كالإنبان حفظها لأربابها وولد لم تكن كذلك كالإنبان

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يجب على القاضي في الخصوم والشبهود

(اذا حضر خضوم واحد بعد واحد قدم الأول فالأول ، لأن الأول سيق الى حق له فقدم على من بعده كما لو سبق الى موضع مباح 4 وان حضروا في وقت واحد أو سبق بعضهم وأشكل السابق أقرع بينهم ، فمن خرجت له القرعة قدم لانه لا مزية ليعضهم على يعض فوجب التقديم بالقرعة كمسا قلنا فيمن أراد السفر بيعض نسائه ، قان ثبت السبق لأحدهم فقدم السابق غيره على نفسه جاز لأن الحق له فجاز أن يؤثر به غيره كما لو سبق الى منزل ميلح ، ولا يقدم السابق في اكثر من حكومة لأنا لو قدمناه في أكثر من حكومة استوعب المجلس بدعاوية وأضر بالباقين . وان حضر مسافرون ومقيمون في وفد واحد نظرت فان كأن المسافرون قليلا وهم على الخروج قدموا لأن عليهم ضررا في المقام ولا ضرر على المقيمين • وحكى بعض أصحابنا فيه وجها آخر انهم لا يقدمون الا باذن القيمين لتساويهم في الحضور ، وظاهر النص هـو الأول . وان كأن المسافرون مثل المقيمين أو أكثر لم يجز تقديمهم من غير رضى المقيمين لأن في تقديمهم اضرار بالمقيمين والضرد لا يزال بالضرد ، وان تقدم الى الحاكم اثنان فادعى أحدهما على الآخر حقا فقال الدعى عليه: أنا جِنْت به وانا الدعى قدم السابق بالدعوى لأن ما يدعيه كل واحد منهما محتمل وللسابق بالعبوى حق السبق فقدم .

فعسل وعلى الحساكم ان يسسوى بين الخصمين في المحمول والاقبال عليهما والاستماع منهما لما روت أم سلمة رضى الله عنها ((ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أبتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه ولفظه واشارته ومقعده)) وكتب عمر رضى الله عند الى أبي موسى الاشعرى ((آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك)) ولانه اذا قدم أحدهما على الآخر في شيء من ذلك انكسر الآخر ولا يتمكن من الستيفاء حجته ، والمستحب ان يجلس الخصمان بين يديه لما روى عبد الله بن الزبير قال ! ((قضى رسول الله ين الزبير قال ! ((قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الخصمان بين يدى القاضى)) ولان ذلك أمكن

لخطابهما ، وأن كان احدهما مسلما والآخر ذميا ففيه وجهان (احدهما) أنه يسوى بينهما في المجلس كما يسسوي بينهما في الدخول والاقبال عليهما والاستماع منهما (والثاني) أنه يرفع المسلم على النمي في المجلس لما روى (أن عليا رضى الله عنه حاكم يهوديا فيدرع الى شريح فقام شريح من مجلسه وأجلس عليا كرم الله وجهه فيه فقال على رضي الله عنه : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تسووا بينهم في الجالس » لجلست ممه بين يديك) ولا يضيف احدهما دون الآخر لما روى أن رجلا نزل بطي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال له : الك خصم ؟ قال : نعم ، قال : تحول عنساً . فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((لا يضيفن احد الخصمين الا ومعه خصمه » ولأن في اضافة احدهما أظهار البيل وترك العدل ، ولا يسار احدهما ولا يلقته حجة لما ذكرناه ، ولا يامر أحدهما باقرار لأن فينه أضرارا به ولا بالكار لان فيه أضراراً بخصمه ، وأن أدعى أحدهما دعوى غير صحيحا فهل له أن يلقنه كيف يدعى ؟ فيه وجهان (احدهما) وهو قول أبي سميد الاصطخري انه يجوز لانه لا ضرر على الآخر في تصحيح دعواه (والثاني) انه لا يجوز لأنه ينكسر قلب الآخر ولا يتمكن من استيفاء حجته ، وله أن يرد عن احدهما ما عليه لأن في ذلك نفعا لهما ، وله أن يشفع لاحدهما لأن الإجابة الي المشفوع اليه ان شاء شفعه وان شاء لم يشفعه ، وأن مال قلبه الى أحدهما أو أحب أن يفلح الحدهما على خصمه ولم يظهر ذلك منه بقول ولا أفعل جازت لأنه لا يمكنه التسوية بينهما في المحبة والبيل بالقلب ، ولهـذا قلنسا : يلزمه التسوية بين النساء في القسم ولا يترمه التسموية بينهن في الحية واليسل بالقلب) .

الشرح حديث أم سلمة أخرجه الدارقطني والطبراني في الكبير وأبو يعلى باللفظ الذي ساقه المصنف وكيادة: « ومجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر » وفي فسناده عباد بن أكثير وهو ضعيف ، ولكن له شواهد أخرى بمعناه تعضده منها حديث على كرم الله وجهه عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان وله طرق عند البزار والفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا على اذا جلس اليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء » وفي اسنادها عمرو بن أبي المقدام وهو عمرو بن أبي المقدام وهو عمرو بن رواية أبي يعلى أنه رواه عنه شعبة عن أبي البختري عن مجهول ومنهم من رواه عن أبي البختري عن على وروايات أخرى تقويه وتعضده • أما حديث

عبد الله بن الزبير فعند أبي داود وأحمد والبيهتي والحاكم وفي استاده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه أحسد وابن معين وقال أبو حاتم: صدوق كثير الفلط وقال النسائي : ليس بالقوى و ورواية ابن الزبير هكذا مرسلة و وخبر تحاكم على واليهودي في درع أخرجه أبو أحمد الحاكم في الكي في ترجمة أبي سمية عن الأعمش عن ابراهيم التيمي قال : عرف على درعا مع يهودي وقال : منكر و وأورده ابن الجسوري في العلل من هذا الهجه وقال : الا يصح و تفرد به أبو سمية ورواه البيعتي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن السميي قال : خرج أمير المؤمنين على الى السوق قاذا هو بنصراني بيع درعا فعرفه على النخ وفي اسناده عمره بن السوة عن جابر الجعفي وكلاهما ضعيف و وأما حديث على الأخير فقد الوردنا لفظه الذي أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وأحمد وأحمد وأحمد والحمد والمحمد والحمد والمحمد والمحمد والمحمد والحمد والحمد والمحمد والمحمد والحمد والمحمد والمح

اما اللغات فقوله: (لحظه ولفظه واشارته) قال الزمخشرى : هو يلحظني ويلاحظني وفتنته لحظاتها والحاظها • وقال زهير:

فوقعت بين قتود عنس ضامر لحاظة طفل العثبي سناد

هى باقية النشاط بالعشى فهى تطمح بعينها ورجل لحاظ وقال عبد قيس ابن بجرة .

يسوقون الحاظا اذا ما رأيته بسلع ذكرت الهجرس المتربسا

وظر الى بلحاظ عينه وهو مؤخرها .

واللفظ والاشارة معروفان اذا نمنا على ازدراء أو استهجان أو ايشار بمودة للخصم • وقوله : (آنس بين الناس) الآسية واحدة الأواسي وهي الأساطين ، وملك ثابت الأواسي ، ومن المجاز أسوت بين القوم أصلحت بينهم ، وأسيت المصاب فتأسى • قال متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك :

لقد لامنى عند العبور على البكا رفيقى لتذراف الدموع السوافك وقال: لأتبكى كل قسر رأيت لقبر ثورى بين اللبوى فالدكادك فقلت له: ان الأسى يبعث الأسى فسدعنى فهذا كله قبسر مالك

وقوله: لا يطمع شريف في حيفك . يقال علا شرفا من الأرض وعلوا أشرفا وهو المكان المشرف وحلوا مشارف الأرض أعاليها ومنه مشارف الشام، واستشرف الشيء رفع رأسه ينظر اليه قال مزرد:

تطاللت فاستشرفته فرأيت فقلت له آ أبت زيسد الأراقم وقال غيره:

ويحملنى فى الروع أجرد سابح ممر ككر الأنابرى سنوف اذا واضح التقريب أخر سرجه له حارك عال أشم عرف

ومن المجاز : لفلان شرف وهو علو المنزلة • والحيف هو النجور ، قال تعالى : (أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله) •

فانه يجبعلى القاضى العدل بين الخصمين فى كل شيء أما الأحكام من المجلس والخطاب واللحظ واللغط والدخول والانصات اليهما والاستماع منهما وبه قال شريح وأبو حنيفة وأحمد ولا نعلم فيه مخالف لحديث أم سلمة وقد مضى خبر تحاكم عمر وأبي بن كعب الى زيد بن ثابت فوسع زيد لعمر عن صدر فراشه قائلا : ها هنا يا المير اللؤمنين . فقال عمر : جرت في أول القضاء ولكن أجلس مع خصمي فجلسا بين يديه ، وفيه : فحلف عمر ثم أقسم لا يدرك زيد باب القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عنده سواء ، وقال أبراهيم النخعي : جاء رجل الي شريح وعنده السرى بن وقاص فقال الرجل لشريح : أعدني على هذا الجالس عندك فقال شريح : قم فاجلس مع خصمك قال : اني أسمعك من مكاني • قال : لا ، قم فاجلس مع خصمك فأبي أن يسمع منه حتى أجلسه مع خصمه . وفى رواية : ان مجلسك يريبه ، وانى لا أدع النصرة وأنا عليهما قادر • ولقول على (لو كان مسلما لجلست بين يديك) ولأن الحاكم اذا ميز أحد الخصمين على الآخر حصر وانكسر قلبه وربما لم تقم حجته فأدى ذلك الى ظلمه ، وان أذن أحد الخصمين للحاكم في رفع الخصم الآخر عليه في المجلس جاز لأن الحق له ولا ينكسر قلبه اذا كان هو الذي رفعه .

والسئة أن يجلس الخصمان بين يدى القاضى لحديث : « قضى النبي

صلى الله عليه وسلم أن يجلس الخصمان بين يدى الحاكم » رواه أبو داود وغيره • وان كان الخصمان ذميين سوى بينهما أيضا لاستوائهما في الدين ، وان كان أحدهما مسلما والآخر ذميا جاز رفع المسلم لحديث على كرم الله وجهه : (الا تساووهم في المجالس) ذكره أبو نعيم في الحلية ، ولا ينبغي أن يضيف أحد الخصمين دون صاحبه اما أن يضيفهما معا أو يدعهما معماً ، ولأن ذلك يوهم الخصم ميل الحاكم الى من أضافه • والا يلقن أحدهما حجته ولا ما فيه ضرر على خصـمه مثل أن يريد أحدهمـــا الاقرار فيلقنه الانكار ، أو اليمين فيلفنه النكول ، أو النكول فيجرئه على اليمين ، أو يحس من الشاهد بالتوقف فيجسره على الشهادة ، أو يكون مقدما على الشهادة فيوقفه عنها ، أو يقول لأحدهما وحده تكلم أو نحو ذلك مما فيسه اضرار بخصمه لما ينبغي من التزام العدل بينهما في كل شيء . فإن قيل " فقد لقن النبي صلى الله عليه وسلم السيارق بقوله : ﴿ مَا احَالُكُ سِرَقَتَ ﴾ وقول عمر لزياد : ﴿ أَرْجُو اللَّا يَفْضُحُ اللَّهُ عَلَى يَدْيَكُ رَجَلًا مِن أَصْحَابُ رَسُولًا حدود الله وحقوقه ولا خصم للمقر والا اللمشهود عليه ، فليس في تلقيب حيف على أحد الخصمين ولا ترك للمدل في أحد الجانبين • هكذا أفادة ابن قدَّامة في اللغني وهو ما يوافق مذهبنا • وله أن يرد عن أحدهما ما عليـــه للرَّحْرُ وَلَهُ أَنْ يَشْفُمُ لِأَحَدُهُمَا ، كَأَنَّهُ يَعَقَلُهُ بِينَهُمَا صَلَّحًا ، ولا يَأْتُم فَي مَيله القلبي ما دام لم يؤثر ذلك على حكمه المتوخى فيه العدل والانصاف للدليل الذي ساقه المصنف • والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصيصل ولا ينتهر خصما لأن ذلك يكسره ويمنعه من استنفاء الحجة ، وأن ظهر من احدهما للد أو سوء أدب نهاه فأن عاد زيره وأن عاد عزره ، ولا يزجر شاهدا ولا يتمنته لأن ذلك يمنعه من الشهادة على وجهها ويدعوه الى ترك القيام بتحويل الشهادة وادائها وفي ذلك تضييع للحقوق ،

قصــل فان كان بين نفسين حكومة فدعا اصحما صاحبه الى

مجلس الحكم وجبت عليه اجابته لقوله تعالى : (انها كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سممنا وأطمنا) فأن لم يحضر فاستعدى عليه الحاكم وجب عليه أن يعديه لأنه أذا لم يعده أدى ذلك الى ابطال الحقوق ، فإن استدعاه الحاكم فامتنع من الحضور تقدم الى صماحب الشرطة ليحضره ع وأن كأن بينه وبين غائب حكومة وقم يكن عليه بيشة فاستعدى الحاكم عليه فان كان الفائب في موضع فيه حاكم كتب اليه لينظر بينهما ، وأن لم يكن حاكم وهناك من يتوسط بينهما كتب اليه لينظر بينهما ، وان لم يكن من ينظر بينهما لم يحضره حتى يحقق الدعوى لانه يجهز إن أيكون ما يدعيه ليس بحق عنده كالشسفعة للجار وثمن الكلب وقيمسة خمر النصراني فلا يكلفه تحمل الشبقة للحضور لما لا يقضى به ، ويخالف الحاضر في البلد حيث قلنا أنه يحضر قبل أن يحقق المدعى دعواه لاته لا مشقة عليه في الحضور ، فان حقق الدعوى على الفائب احضره لما روى أن أبا بكر الصديق! رضى الله عنه كتب الى المهاجر إن أمية أن (ابعث ألى بقيس بن مكشوح في وثاق فاخلفه خمشين يمينا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل داذويه) ولانا لو لم نازمه الحضور جعل البعد طريقا الى ابطال الحقوق فان استعداه على امراة فان كانت برزة فهي كالرجل ، لأنها كالرجل في الخروج للحاجات ، وان كانت غير برزة لم تكلف الحضور بل توكل من يخاطب عنها ، وان توجهت عليها يمين بعث اليها من يحلفها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يا أنيس آغد على أمرأة هذا فأن اعترفت فارجمها)) فبعث من يسمع اقرارها ولم يكلفها الحضور ..)

الشعرح قوله تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا) النج أى الى كتاب الله وحكم رسوله أن يقولوا سمعنا وأطعنا ، قال ابن عباس : أخبر بطاعة المهاجرين والأنصار ، وان كان ذلك فيما يكرهون أى هذا قولهم وهؤلاء لق كانوا مؤمنين لكانوا يقولون : سمعنا وأطعنا فالقول نصب على خبر كان واسمها في آن يقولوا ، وقراً على بن أبي طالب (قول) بالرفع ،

أما قصة كتاب أبي بكر الى المهاجر بن أمية قدلك أن داذويه وكان من أبناء أمياك الفرنس في اليمن وكان شيخا كبيرا وأسلم في عهد رسسول الله صلى الله عليه وسلم وكان فيمن قتل الأسود العنسى الذي تنبأ باليمن فخاف قيمن بن مكشوح من قوم العنسى فادعى أن داذويه قتله ثم وثب على داذويه فقتله ليرضى بذلك قوم العنسى ، فكتب أبو بكر الصديق الى المهاجر بن أبى فقتله ليرضى بذلك قوم العنسى ، فكتب أبو بكر الصديق الى المهاجر بن أبى أمية أن يبعث اليه بقيس بن مكشوح في وثاق فبعث به اليه في وثاق فقال :

قتلت الرجل الصالح دادويه وهم بقتله فكلمه قيس وطف أنه لم يفعل ، وقال : يا خليفة رسول الله استبقنى لحربات فأن عيدى بصرا بالحراوب ومكيدة للمدو ، فاستبقاه أبو بكر وبعثه الى العراق وأمر آلا يولى شيئا وأن يستشار في الحرب ، هكذا أفاده ابن سبعد في الطبقات الكبرى فيعن نول من الصحابة اليمن ،

اما اللغات فاللدد مصدر لد وبابه تعب فهو ألد والمرأة لداء والجمع لد من باب أحمر ولادم ملادة وبابه قاتل ، ولد الرجل خصمه وبابه قال وهو في كل ذلك شدة المخصومة ويسمى بالمصدر فيقال هو لد ويقال لاد اسم القاعل على الأصل والمالغة لدود ، قال تعالى : (وهو ألد الخصام) وقال : (وتنذر به قوما لدا) وقال الازهرى : الملدد التواء الخصم في محاكمته ومأخوذ من لديدى الوادى وهما جانباه ، وقوله (زيره) يعنى زجره ومنعه وبابه قتل وسمى الزبير بن الموام تجمع المصدر وقوله (ولا يعنته) العنت الخطأ وهو مصدر وبابه تعب ويقال المشقة وقوله تعالى : (لمن خثى العنت منكم) أي الزنا وتعنته أدخل عليه الأذى وأعنته أوقعه في العنت وفيما بشق عليه تحمله ، واستعدى عليه الحاكم استعانه فأعداء أي أعانه والاسم منه المدوى قال زهير :

واني لتعديني على الهم جسرة محتخب بوصال صروم وتعنق

أما المهاجر بن أمية فهو أخو أم سلمة لأبيها وأمها وكان اسمه الوليد فكره النبي صلى الله عليه وسلم أسبه وقال لأم سلمة : هو المهاجر وكانت قد قالت له : قدم أخى الوليد مهاجرا فقال : هو المهاجر فقالت : هو المهاجر والمهاجر وكانت يا رسول الله و استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مسدقات كندة والصدف ثم ولاه أبو بكر اليمن وهو الذي افتتح حصن النجير بحضرموت مع زياد بن لبيد الانصاري وهما بعثا بالأشعث بن قيس أسيرا فمن عليه أبو بكر أو حقن دمه و أما قيس بن مكشوح فانه بعد في بني مراد لأنه كان حليفهم وان كان هو من أثمار بطن من كهلان بن سبأ وقيل : لا محبة له وقيل : له صحبة له وقيل : له صحبة باللقاء والرواية ، قال أبو عمر بن عبد البو : لا أعلم له

رواية ومن قال: لا صحبة له يقول انه لم يسلم الا في آيام أبي بكر وقيل: في آيام عمر وهو أحد الذين شهدوا مع النعمان بن مقرن فتح نهاوند وله ذكر صالح في الفتوحات بالقادسية وغيرها زمن عمر وعثمان وهمو أحد الذين قتلوا الأسود العنسي وهم: قيس بن مكشوح ودافويه وفيروز الديلمي ، وقتله الأسود يدل على أنه أسلم في مرض النبي صلى الله عليه وسلم ثم قتل قيس في صفين مع على رضى الله عنه وكان يومئذ تحت راية بحيلة ، وكانت فيه نجدة وبسالة ، وكان بطلا فارسا وأديبا شاعرا ، وهو ابن أخت عمرو بن معد يكرب ، وكانا متناقضين في الجاهلية ومتباغضين في الاسلام ، وهو القائل لعمرو بن معد يكرب :

فلو لاقيتني لاقيت قررنا وودعت الحبائب بالسلاام لعلك موعدى بيني زبيد وما قامعت من تلك اللئام ومثلك قد قرنت له يديه الى اللحيين يمثى في الحطام

ومن خبره فى صفين أن بجيلة قالت له : يا أبا شداد خد رايتها اليوم فقال : غيرى خبر لكم + قالوا : ما نريد غيرك • قال فوالله لئن أعطيتمونيها لا أنتهى بكم دوق صاحب الترس المذهب ، قال : وعلى رأس معاوية رجل قائم معه ترس مذهب يستر به معاوية من الشمس ، فقالوا له اصنع ما شئت ، فأخذ الراية ثم زحف فجعل يطاعنهم حتى انتهى الى صاحب التربن وكان فى خيل عظيمة فاقتتل الناس هناك قتالا شديدا وقتل فى تلك الموقعة •

وحديث (اعد يا أنيس) مضى فى الحدود والله تعالى أعلم ه

اما الأحكام فاذا ادعى رجل على رجل الى الحاكم فانه يجب عليه أن يحضره فان أبى ألزمه بالحضور عن طريق الشرطة سواء علم بينهما معاملة أم لا وسواء كان المدعى عليه ممن يعامل المدعى أم لا يعامله كالفقير يدعى على ذى جاه وثراء وهيئة ، وهذا احدى الروايتين عن أحمد وفي رواية الأثرم وهو اختيار أبى بكر من أصحابه وكذلك الخرقي في متنه وابن قدامة في المغنى وبه قال أبو حنيفة ، لأن في تركه تضييعا للحقوق واقرارا للظلم ، فانه

قد يثبت له الحق على من هو أرفع منه بغصب أو يشتري منه شيئًا دون أن يوفيه أو يودعه شيئا أو يعيره فلا يرد وديعة ولا عارية ولا نعلم بينهما معاملة فاذا لم يثبت دعــواه في ثبت الدعاوي ويدرجهــا في جلســاته سقط حق الضعيف، وهذا أعظم ضررا من حضور مجلس الحاكم فانه لا تقيصة فيه ، وقد حضر عمر وأبي عند زيد بن ثابت ، وحضر هو وآخر عند شريح ، وحضر على عند شريح وحظر المنصور عند رجل من ولد طلحة بن عبيد الله ، وعن أحمد روااية ثانية أنه لا يستدعيه اللا أن يعلم بينهما معامله ويتبين أن لما ادعاه أصلاً ، روى ذلك عن على وهو مذهب مالك ، لأن في الدعائه على كل أحد تبذيل أهل المروءات واهانة ذوى الهيئات فانه الا يشاء أحد أن يبذلهم عند الحاكم الا فعل ، وربُّما فعل هذا من لا حق له ليفــرض اتاوة على المدَّعي عليه ليعفيه من الدعوى بالتنازل عنها وعدم الحضور ؛ فيجرى القاضي محوها (شطبها) ورفضها • ودليلنا أن ضرر تضييع الحق أعظم والمحافظة على الحق المحتمل ضياعه أولى من توهم فقد مهابة الوجهااء باستدعائهم لمجالس الحكَّام ، وليس أحد أرفع مكانة من أميري المؤمنين عمر وعلى رضي الله عنهما • وقال القرطبي : وأستند الزهراوي عن الحسن بن أبي الحسن مرفوعا « من دعاء خصمه الى حاكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم والاحق له » • قال أبن العربي : هذا حديث باطل قاماً قوله « فهو ظالم » فكلام صحيح ، وأما قوله « فلا حق له » فلا يصح ويحتمل أن يريد أنه على غير: الحق أ هـ. •

فسرع قال الشافعي رحمه الله: واذا اختصم الرجلان الى القاضى فبال له من أحد الخصمين اللدد نهاه عنه فان عاد رّجره ولا يبلغ أن يحسمه ولا يضربه الا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضربا أو حبسا، ومتى بان له الحق عليه قطع به اللحكم عليه • هكذا قال في الأم ومن الأم نقلته •

فسرع الا يخلو المدعى عليه من أن يكوان حاضراً أو غائباً ، فان كان فى البلد أو قريباً منه بعث اليه يعلنه بالحضور ، وفى نظام الحضوين الله يحملون اعلان القاضى الى الحصوم أأو اعلان المدعين للحضور في

مجلس القاضى فى يوم مسسى ما يوافق كلام الفتهاء قاطبة • فان الم يحضر فانه يبعث اليه مندوبا من الشراطة يؤكد عليه بالحضور على ألا يقتحم عليه منزله بغير اذن منه لحرمة بيوت المسلمين ، وقد فصل الشافعى آداب استدعاء المتهم بما يحفظ آدمية الانسان وآداب الشرع وحياء أهل المروءة فقال فى الأم : (ان علم له مكانا _ أى للمتهم _ أمر بالهجوم عليه فبعث خصيانا أو غلمانا لم يبلغوا الحلم وثقات من النساء معهم ذوو عدل من الرجال فيدخل للنساء والصبيان : فان حصلوا فى صحن الدار دخل الرجال ويؤمر الخصيان بالتفتيش ويتفقد النساء النساء فان ظفروا به أحضروه) وقال أصحابنا : اذا اختبأ بعث الحاكم من ينادى على بابه ثلاثا أنه ان لم يحضر مع فلان أقام عنه وكيلا وحكم عليه حكما غيابيا وقضى حقه من ماله أن وجد له مال وهذا مذهب أحمد وأبى يوسف وأهل البصرة وحكاه عنهم أحمد ، وان لم يكن مذهب أحمد وأبى يوسف وأهل البصرة وحكاه عنهم أحمد ، وان لم يكن له مال ولم تكن للمدعى بينة فلا ضرورة للتهجم •

فسوع اذا كان الغائب في غير والاية القاضى لم يكن له أن يعدى عليه وله الحكم عليه ، والن كان فى ولايته وله فى بلده خليفة _ فان كان له يبنة _ ثبت الحق عنده ، وكتب به الى خليفته ولم يحضره ، وان لم تكن له يبنة حاضرة نفذه الى خصمه ليخاصمه عند خليفته ، وان كان فيه من يصلح للقضاء أذان له فى الحكم بينهما والا قيل له : حرر دعواك لأنه يجهز أن يكون ما يدعيه ليس بحق عنده كالشفعة للجار وقيمة الكلب أو خمر الذمى فلا يكلفه الحضور لما لا يقضى عليه به مع المشقة فيه بخلاف الحاضر فانه لا مشقة فى حضوره ، فاذا تحررت بعث فأحضر خصمه بعلت المسافة أو قربت ، وبهذا قال أحمد وأصحابه وقال أبو يوسف ان كان يمكنه أن يحضر ويعود فيأوى الى موضعه أحضره والا لم يعضره ويوجد من يحكم بينهما وقيل : ان كانت المسافة دون مسافة القصر أحضره والا فلا .

فرع ان كان المدعى عليه امرأة من ربات الخدور التي الا تبرز لقضاء حوائجها أمرت بالتوكيل اعنها ان اتوجهت اليمين عليها بعث الحاكم أمينا معه شاهدان فيستحلفها بحضرتهما فإن أقرت شهدا عليها أو يبعث اليها من يقضى بينها وبين الخصمها في دارها • وهذا كله مذهب أحمد وأصبحابه لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها » فبعث اليها ولم يستدعها ، واذا حضروا عندها كان بينها وبينهم ستر تتكلم من ورائه ، فان اعترفت للمدعى أنها خصمه حكم بينهما وان أنكرت ذلك جيء نشاهدين من ذوى رحمها يشهدان أنها المدعى عليها ثم يحكم بينهما ، وان كانت خفرة منعها الحياء من النطق بحجتها والتعبير عن نفسها سيما مع جهلها بالحجة وقلة معرفتها بالشرع وحججه جاز القاضى أن يوكل عنها أمينا ترضاه للتعبير عنها والادلاء بحجتها ، أما اذا كانت برزة وهي التي تخرج لقضاء حوائجها . فحكمها حكم الرجل والله تعالى أعلم بالصواب ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب صفة القضاء

اذا حضر عند القاضي خصمان وادعى أحدهما على الآخر حقا يصح فيت دءواه ٤ وسأل القاضي مطالبة الخصم بالخروج من دعواه طالبه ، وإن لم يساله مطالبة الخصم ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز للقاضي مطالبته لأن ذلك حق للمدعى قلا يجوز استيفاؤه من غير اذنه (الثاني) وهو المنهب إنه يجوز له مطالبته لأن شاهد الحال يدل على الاذن في الطالبة قان طولب لم يخلُّ اما أن يقر أو ينكر أو لا يقسر ولا ينكر ، فأن أقر لزمه الحق ولا يحكم به الا بمطالبة المدعى ، لأن الحكم حق له فلا يستوفيه من غير اذنه ، فان طالب باتحكم حكم له عليه وأن انكر فان كان المدعى لا يعلم أن له اقامة البيئة قال له القاضي الله بيئة ؟ وان كان يعلم فله أن يقول ذلك وله أن يسكت وأن لم تكن له بينة وكانت الدعوى في غير دم فله أن يحلف الدعى عليه ولا يجود للقاضي احلافه الا بمطالبة المدعى لانه حتى له فلا يستوفيه من غير اذنه ، وأن أحلفه قبل الطالبة لم يعتد بها لأنها يمين قبل وقتها ، وللمعمى أن يطسالب بإعادتها لأن اليمين الأولى لم تكن يمينه ، وإن أمسك العني عن احلاف المدعى عليه ثم أراد أن يطفه بالدعوى المتقدمة جاز لاته لم يسقط حقه من اليهين وانما أخرها وأن قال أبراتك من اليمين سقط حقه منها في هذه الدعوى وله أن يستانف الدعوى لأن حقه لم يسقط بالإبراء من اليمين فأن استانف فأنكر إلى عليه فله إن يطفه لأن هذه الدعوى غير الدعوى التي أبراه فيها من اليمين فان حلف سقطت الدعوى ، لما دوى وائل بن حجسر ((أن دجلا من حضرموت ورجلا من كندة أتيا رسسول الله صلى ألله عليه وسلم فقال

المحضرمي : هذا غلبني على ارض ورثتها من ابي ، وقال الكندي : ارضي وفي يدى أزرعها لا حق له فيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: شاهداك أو يمينه • قال : أنه لا يتورع عن شيء ، فقال : ليس لك الا ذلك)) فأن امتنسم عن اليمين لم يسال عن سبب امتنساعه فان ابتدا وقال ! امتنعت لانظى في الحساب تمهل ثلاثة أيام لأنها مدة قريبة ولا يمهل أكثر منها لانها مدة كثيرة فأن لم يذكر عنرا لامتناعه جمله ناكلا ولا يقضى عليه بالحق بنكله لأن الحق أنما يشبت بالاقراد أو البيئة ، والنكول ليس باقراد ولا بيئة ، فان بدل اليمين بعد النكول لم يسمع ، لأن بنكوله ثبت للمدعى حق وهو اليمن فلم يجه ابطاله عليه فان لم يعلم المدعى أن اليمين صارت اليه قال له القاضى: أتتطف وتستحق ؟ وأن كان يعلم فله أن يغيل ذلك وله أن يسكت ، وأن قال : احلف ردت اليماين عليه لما روى ابن عمر رضى الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على صاحب الحق » وروى (ان القداد استقرض من عثمان مالا فتحاكما الى عمر فقال المقداد : هو أربعة آلاف وقال عثمان : سبعة آلاف فقال القداد لمثمان : احلف أنه سبعة آلاف ، فقال عمر ؛ أنه أنصفك ، فام يحلف عثمان ، فلما ولى القداد قال عثمان : والله لقد أقرضته سبعة آلاف ، فقال عمر : لم لم تحلف ؟ فقال خشيت أن يهافق ذلك به قدر بلاء فيقال : بيمينه) واختلف قول الشافعي رحمه الله تعالى في نكول المعي عليه مع يهن الدعى فقال في أحد القولين ؛ هما بمنزلة البيئة لأنه حجة من جهة الدمي . وقال في القول الآخر: هما بمنزلة الاقرار ، وهو الصحيح لأن النكيل صادر من جهة المدعى عليه واليمين ترتب عليه ، وله ، فصار كاقراره فان نكل المدعى عن اليمين سئل عن سبب نكوله ، والفرق بينه وبين المدعى عليه حيث لم يسال عن سبب نكوله أن بنكول المدعى عليه وجب للمدعى حق في رد اليمين والقضاء له ، فلم يجز سؤال المدعى عليه ، وبنكول المدعى لم يجب لغيره حق فيسقط بسؤاله فان سئل فذكر أنه امتنع من اليمين لأن له بينة يقيمها وحسابا ينظر فيه فهو على حقه من اليوين ولا يضيق عليه في المدة ويترك ما تارك ، والفرق بينه وبين المدعى عليه حيث قلنا انه لا يترك أكثر من ثلاثة أيام أن يترك المدعى عليه يتأخر حق المدعى في الحكم له ويترك المدعى لا يتأخر الاحقه ، وان قال: امتنعت لأني لا اختسار أن أحلف حكم ينكوله ، فأن يدل اليعين بعسد النكول لم يقبل في هذه الدعوى لأنه السقط حقه منها ، فان عاد في مجلس آخر واستأنف الدعوى وانكر الدعى عليه وطلب يمينه حلف فان حلف ترك ، وان تكل ردت البيمين على المدعى ، فاذا حلف حكم له لأنها يمين في غير الدعوى التي حكم فيها بنكوله ، قان كان له شاهد واختار أن يحلف المدعى عليه جاز وتنتقل اليمين الى جنبة المدعى عليه ، فان اراد ان يحلف مع شاهده لم يكن لا في هذا المجلس لأن اليمين انتقلت عنه الى جنبة غيره فلم تعد اليه ، فإن عاد في مجلس آخر واستأنف الدعوى جاز أن يقيم الشاهد ويحلف معه لأن حكم الدعوى الأولى قب سقط ، وإن حلف المدعى عليه في الدعوى الأولى سقطت عنيه الطالبة ، وان نكل عن اليمين لم يقض عليه بنكوله وشاهد المدعى لأن للشاهد معنى تقوى به جنبة المدعى فلم يقض به مع النكول من غير يمين كاللوث في القسامة ، وهل ترد اليمين على المدعى ليحلف مع الشاهد ؟ فيه قولان حدهما : أنه لا ترد لأنها كانت في جنبته وقد اسقطها وصارت في جنبة غيره فلم تعد اليه كالمدعى عليه اذا نكل عن اليمين فردت الى المدعى فنكل فانها لا ترد على المدعى عليه والقول الثاني وهو الصحيح : أنها ترد لأن هدنه اليمين غير الأولى لان سبب الأولى قوة جنبة المدعى بالشاهد ، وسبب الثانية قوة جنبته بنكول المدعى عليه واليمين الأولى لا يحكم بها الا في المال وما يقصد به المال ، والثانية يقضى بها في جميع الحقوق التي تسمع فيها المدعى فلم يكن سقوط احداهما موجيا لسقوط الأخرى ، فإن قلنا : أنها لا ترد حبس يكن سقوط احداهما موجيا لسقوط الأخرى ، فإن قلنا : أنها لا ترد حبس مع الشاهد واستحق ،

فصلل وان كانت الدعوى في موضع لا يمكن رد اليمين على المدعى بأن ادعى على رجل دينا ومات المدعى ولا وارث له غير السلمين وأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين ففيه وجهان ذكرهما آبو سعيد الاصطغرى (احدهما) أنه يقضى بنكوله لاته لا يمكن رد اليمين على الحاكم لانه لا يجوز أن يحلف عن السلمين لان اليمين لا تدخلها النيابة ولا يمكن ردها على السلمين لانهم المسلمين لانهم المدعى عليه حتى بعطف أو يقر لان الرد لا يمكن لما ذكرناه ، والقضاء بالنكول لا يجوز لما قدمناه ، لانه أما أن بكون صادقا في أنكاره فلا ضرر عليه في اليمين أو كاذبا فيلزمه الاقرار وأن ادعى وصى دينا لطفل في حجره على دجل وأنكر ألرجل ونكل عن اليمين لا تدخلها النيابة ولا على الطفل في حجره على دجل وأنكر على الوصى لأن اليمين لا تدخلها النيابة ولا على الطفل في الحال لانه لا يصبح على الوصى لأن اليمين لا تدخلها النيابة ولا على الطفل في الحال لانه لا يصبح على الوصى لأن اليمين لا تدخلها النيابة ولا على الطفل في الحال لانه لا يصبح على الوصى لأن اليمين الى أن يبلغ هو يالوس فوجب التوقف الى آن يبلغ هو يالوس فوجب التوقف الى آن يبلغ هو يولي على الوصى لان التوقف الى آن يبلغ هو المنار فوجب التوقف الى آن يبلغ هو يالمنار فوجب التوقف الى آن يبلغ هو المنار الى المنار المنار

فصــل وان كان للمدعى بينة عادلة قدمت على يمين المعى عليه النها حجة لا تهمة فيها لأنها من جهة غيره واليمين حجة يتهم فيها لأنها من جهته ولا يجوز سماع البينة ولا الحكم بها الا يمسئلة المدعى لأنه حق له فلا يستوفى الا باذنه م فأن قال المدعى عليه : احلفوه أنه يستحق ما شهدت به البيئة ، لم يحلف لأن في ذلك طعنا في البيئة العادلة ، وأن قال : ابرأني منه فحلفوه أنى لم اقضه حلف لأنه ليس في فحلفوه أنى لم اقضه حلف لأنه ليس في ذلك قدح في البيئة ، وما يدعيه محتمل فحلف عليه ، وأن كانت البيئة غير عادلة قال له القاضى : زدنى في شهودك " وأن قال المدعى : لي بيئة غائبة وطلب يمين المدعى عليه احلف لأن الفائبة كالمدومة لتعذر اقامتها ، فأن حلف المدعى يمين المدعى عليه احلف لأن حلف المدعى عليه الحلف لأن الفائبة كالمدومة لتعذر اقامتها ، فأن حلف المدعى المدعى عليه الحلف لأن الفائبة كالمدومة لتعذر اقامتها ، فأن حلف المدعى

عليه ثم حضرت البينة وطلب سماعها والحكم بها وجب سماعها والحكم بها لا روى عن عمر رضى الله عنه انه قال: ال البينة العادلة احق من اليمين الفاجرة)) ولأن البينة كاقرار ثم يجب الحكم بالاقرار بعد اليمين فكذلك بالبينة وان قال: لى بينة حاضرة ولكنى أديد أن احلفه حلف الأنه قد يكون له غرض في احلافه بأن يتودع عن اليمين فيقر واثيات الحق بالاقرار أقوى وأسهل من اثباته بالبينة ، وإن قال: ليس لى بينة حاضرة ولا غائبة أو قال كل بينة وشهد لى فهى كاذبة وطلب احلافه فحلف ثم أقام البينة على أو قال كل بينة أوجه (أحدها) أيها لا تسمع لانه كنبها بقوله (والثاني) أنه أن كان هو الذي استوثق بالبينة لم تسمع لانه كنبها وإن كان غيره المستوثق بالبينة لم يعله بالبينة فرجع قوله لا بينة لى الى ما عنده (والثالث) انها تسمع بكل حال وهو الصحيح لانه يجوز أن يكون ما علم ، وإن علم فلمله نسى ، فرجع قوله لا بينة لى الى ما يعتقده ،

فصنسل وان قال المعى لى بيئة بالحق لم يجز له ملازمة الخصم قبل حضورها لقوله صلى الله عليه وسلم « شاهداك او يمينه ليسي لك الا ذلك » وأن شهد له شاهدان عدلان عند الحاكم وهو لا يعلم أن له دفع البيئة بالجرح قال له قد شهد عليك فلان وفلان وقد ثبتت عدالتهما عندي وقسد اطردتك جرحهما وأن كان يعلم فله أن يقول وله أن يسكت ، فأن قال المشهود عليه لي بيئة بجرحهما نظر فأن لم يأت بها حكم عليه ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في كتابه ألى أبي موسى الأشمري رضي الله عنه (وأجعل لن ادعى حقا غائسًا أمدا ينتهي آليه فان أحضر بينته أخنت له حقه ، والا استحللت عليه القضية ؛ فانه انفى للشك وأجلى للعمى) ولا ينظر اكثر من ثلاثة ايام لأنه كثير وفيه اضرار بالمدعى ، وان قال لى بيئة بالقضاء او الإيراء أمهل ثلاثة ايام ، فان لم يأت بها حلف المدعى أنه لم يقضه ولم يبرئه لم يقضى له لما ذكرناه وله أن يلازمه الى أن يقيم البينة بالجرح أو القضاء ، لأن الحق قد ثبت له في الظاهر ، وان شهد له شاهدان ولم تثبت عدالتهما في الساطن فسأل المدعى أن يحبس الخصم الى أن يسأل عن عدالة الشهود ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبي اسحق وهو ظاهر المذهب أنه يحبس لأن الظاهر المدالة وعدم الفسق (والثاني) وهو قول أبي سميد الاصطخري أنه لا يحبس لأن الأصل براءة لامته • وأن شهد له شاهد وأحد وسال أن يحسبه إلى أن يأتي بشاهد آخر ففيه قولان (احدهما) أنه يحبس كما يحبس أذا جِهل عدالة الشهود (والثاني) أنه لا يحبس وهو الصحيح لانه لم يأت بتمام البيئية ، ويخالف أذا جهل عدالتهم لأن البيئة تم عدها ، والظاهر عدالتها ، وقال أبو أسحق : أن كان الحق مما يقضي فيه بالشاهد واليمين حيس قولا واحدا لأن الشاهد الواحد حجة فيه لأنه يحلف معه) .

الشرح مديث وائل بن حجر قال في ذخائر المواريث أخرجه مسلم في الايمان عن قتيبة وأبي بكر وهنساد بن السرى وأبي عاصم وعن زهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم وفي أبي داود عن هناد في كتاب الأيمان وفي الترمذي في الأحكام عن قتيبة ا هـ وقال الشوكاني في نيل الأوطار وقد ساقه ابن تيمية (١) العبد في منتقى الأخسار من حديث الأشعث بن قيس قال : «كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: شاهداك أو يمينه فقلت: انه اذن يحلف ولا عيمالي فقال : من حلف على يبين يقتطع بها مال امرىء مسلم هو فيها قاجر لقى الله وهو عليه غضبان » متفق عليه قال : واحتج به من لم ير الشاهد واليمين ومن رأى العهد يُمينا • أوفى تفظ « خاصمت أبن عم لي غند رسول الله صلى الله عليه وسلم في بتر كانت لي في يده فجحدني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتاك أنها بترك والا فيسينه ؛ قلت : ما لي بينة وان يجعلها يبينه تذهب بئرى ان خصمي امرؤ فاجي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من اقتطع مال امرىء مسلم بغير حق لقى الله وهو عليه غضبان » رواه أحمد وساق حديث وائل بن حجر • قال الشوكاني: قد تقدم في كلام الأشعث بن قيس أن رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما التي النبي صلى الله عليسه وسسلم وهكذا وقع في رواية أبي داود وذلك يقتضي أن الخصومة بين رجلين غيره ورواية حديث الباب (٢٠) تقتضي أنه أحد الخصمين 6 ويمكن الجمع بالحمل على العدد الواقعة قان رواية لأبي داهد في حديث الأشمث هذا بلغظ «كان يبني وبين رجل من اليهود أرض فجعدني فيها » ففي هذا تصريح بأن خصمه كان يموديا بخيلافه ما تقدم في العصب فانه قال: أنَّ رجلًا من كندة ورجلًا من حضرموت والكندي هو أمرق القيس بن

⁽۱) ابن تيمية الحدد هو ما اطلقاه على صاحب المنتقى واسمه عبد السلام وكثيته أبو البركات ولقبه مجد الدين اما حفيده فهو شيخ الاسلام واسمه الحمد وكنيته أبو العباس ولقبه تقى الدين (ط)

⁽٢) يعنى (باب استخلاف المنكر اذا لم تكن بينة وانه ليس للمدعى الجمع بينهما) من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخياد

عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن عبدان ـ بكسر العين ـ وكذلك حديث وائل المذكور هاهنا بأن الخصومة فيه بين الكندى والحضرمى وهما المذكوران في حديث الأشعث ومن طريق وائل ، وأما المخاصمة بين الأشعث وغريمه فقصة أخرى رواها الأشعث والله أعلم •

قلت: وفى الرواية التى ساقها ابن تيمية فى النيل زيادة على ما أورده المسنف هنا بعد « ليس لك منه الا ذلك » « فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر الرجل أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض » وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه البيهقي من حديث سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن مسروق عن اسحق بن الفرات عن الليث عن نافع عن ابن عمر ورواه الحاكم فى المستدرك (١) والدارقطني فى سننه وأما أثر استقراض المقداد من عثمان فأخرجه البيهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبى أن المقداد استقرض من عثمان النج ورواه أبو عبيد عن عفان بن مسلم عن سلمة ه

اما اللغات فقوله (قدر بلاء) قال فى اللسان: القدر القضاء المرفق يقال: قدر الآله كذا تقديدا واذا وافق الشيء الشيء قلت جاء قدره والقدر والقدر القضاء والحكم هو ما يقدره الله تعالى من القضاء ويحكم به من الأمور ، وأنشد الأخفش:

ألا يا لقومى للنوائب والقدر وللأمر يأتى المرء من حديث لا يدرى وللأرض كم من صالح تودأت عليسة فوارته بلمساعة ققس فلاذا جلال هبنسه لجلاله ولاذا ضياع هن يتركن للفقس

تودأت عليه أى استوت عليه واللماعة الأرض التى يلمع فيهما السراب والقدر والقدر وجمعهما جميعا أقدار وقال اللحياني : القدر الاسم والقدر المصدر وأنشد :

كل شيء حتى أخيك متاع وبقـــدر تفرق واجتماع

⁽١) قال ابن القيم في الطرق الحكمية : ومحمد بن مسروق ينظر من هو ؟

(والبلاء) ما يصب الانسان من خير أو شر قال العبالى: « والبلوكم بالشر والخير فتنة » والمقصود هنا ما يصيب الانسان من الشدة والتعب فى النفس والمال ، قوله (نكل عن اليمين) يقال: نكل ينكل كنصر وضرب نكص و ونكل عن العدو ينكل بالضم أى جبن ونكله عن الشىء صرفه عنه وقال الليث: النكل اسم لما جعلته فكالا لغيره اذا رآه خاف أن يعمل عمله قال الليث: النكل اسم لما جعلته فكالا لغيره اذا رآه خاف أن يعمل عمله قال الشاع:

فلم أنكل عن الضرب مسمعا

أى لم أجبن ولم أمتنع ، وانه لنكل شر أى ينكل به أعداؤه ، والنكل بالكسر القيد الشديد من أى شيء كان والجمع أنكال وفي التنزيل العزين « ان لدينا أنكالا وجعيما » قيل ، هي قيود من نار وفي الحديث : (يؤلى بقوم في النكول) بمعنى القيود الواحد نكل ويجمع أيضا على أنكال وسميت القيود أنكالا لأنها ينكل بها أي يمنع ، والمنكل اسم الصخر في لفة هذيل قال :

فارم على أقف الهم بمنكل بصخرة أو عرض جيش جعفل

قوله (لطفيل في حجره) الحجر بمعنى الحضن وهو ما بين الابط الى الكشنع وهو الجنب (واليمين الفاجرة) الكاذبة والفجر أصله الشق ومنه سمى الفجر، وقيل أنه الميل عن القصد وقيل للمائل عن الخير والعادل عنه فاجر لميله عن الرشد و (ملازمة الخصم) أن يقعد معه حيث قعد ويذهب حيث ذهب كأنه ظله •

اما الأحكام فإن صفة الطرق التي يحكم بها القاضي وهي قسمان اثبات والزام ، فالاثبات يعتمد الصدق والالزام يعتمد العدل قال تعمالي « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا » وكل قسم منهما له طرق متعددة أفادها العلامة ابن القيم في طرقه الحكمية (أحدها) اليد المجردة التي لا تفتقر الي يمين ، كأن كان وصيا على صبى أو مجنون وفي يده شيء انتقل اليه من أبيه كان مجرد اليد كافيا في الحكم له من غير يمين الا على الطفل ولا على الوصي

لعدم صحة اليمين من الأول واعدم كون الشانى مدعى عليه فى الحقيقة ولا يتوجه عليه اليمين (والثانى) الانكار المجرد من ذلك اذا ادعى رجل دينا على ميت أو أنه أوصى له بشىء وللميت وصى بتنفيذ وصاياه وقضاء دينه فأنكر ، فان كان للمدعى بينة حكم بها والا فليس سبيل الى احلاف الوصى على نفى العلم ، لأن مقصود التحليف أن يقضى عليه بالنكول أذا امتنع من اليمين والوصى لا يقبل اقراره بالدين والوصية ولو نكل لا يقضى عليه فلا فائدة فى تحليفه ، ولو كان وارثا استحلف وقضى بنكوله ، ومنه أن يدعى على القاضى طلنه اياه فى حكم أو على الشاهد أنه تعمد الكذب أو الغلط ومنه دعوى الرجل على المرأة النكاح ودعواها عليه الطيلاق ودعوى كل ومنه أن نسيدها ولدها ودعوى المرأة أن زوجها آلى منهما الرجعة ودعوى المرأة أن سيدها ولدها ودعوى المرأة أن زوجها آلى منها ودعوى الرق والولاء والقود وحد القذف . .

وعن أحمد أنه يستحلف فى الطلاق والايلاء والقود والقذف وعسه أنه يستحلف فيما لا يقضى فيه بالنكول، وقال فى رواية أبنى القساسم الا أرى اليمين فى النكاح ولا فى الطلاق ولا فى الحدود لأنه ال ذكل لم أقتله ولم أحده ولم أدفع المرأة اليه وظاهر ما نقله الخرقى أنه يستحلف فيما عدا القود والنكاح وعنه ما يدل على أنه يستحلف فى الكل،

فرع لليمين فوائد منها تخويف المدعى عليه سوء العاقبة في المحلف الكاذب فيحمله فلك على الاقرار بالحق ، ومنها القضاء عليه بنكوله عنها ، ومنها انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من الخصمين من ملازمة لآخر ولكنها لا تسقط الحق ولا تبرىء الذمة باطنا ولا ظاهرا ، فلو أقام المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه سمعت وقضى بها وكذا لو وردت اليمين على المدعى فنكل ثم أقام المدعى بينة سمعت وحكم بها ، ومنها اليمين الغموس تدع تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق فان اليمين الغموس تدع الديار بلاقع فيشتفى بذلك المظلوم عوض ما ظلمه باضاعة حقه ، ومنها اثبات العق بها اذا ردت على المدعى أو أقام شاهدا واحدا ، ومنها أن يحكم باليد مع يمين صاحبها كما اذا ادعى عليه عينا في يده فأنكر فسأل احلافه فاته مع يمين صاحبها كما اذا ادعى عليه عينا في يده فأنكر فسأل احلافه فاته

يعلف وتنرك بده لترجع جانب صاحب اليد ، وله ذا شرعت اليمين في جبته فان اليمين أتشرع في جنبه أقوى المتداعيين هذا اذا لم تكذب القرائل الظاهرة فان كذبتها لم يلتفت اليها وعلم أنها يد مبطلة ، اذا قضينا باليما فانما نقضى بها اذا لم يعارضها ما هو أقوى منها ، واليمد ترفع بالنكول وبالشاهد اللواحد مع اليمين وباليمين المردودة ، واليد يحتمل أن تكون محقة وأن تكون مبطلة فهذه هي التي تسميم الدعوى عليها ،

فسنوع من طرق الحكم أن يحكم بالنكول وحده أو به مع رد اليمين ، وقد روى أحمد وغيره « أن عبد الله بن عبر قدم الى عثم ان بن عَمَانَ في عبد له فقال له عشمان : احلف أنك ما بعث العبد وبه عيب علمته فأبي ابن عبر أن يحلف فرد عليه العبد» • وعند أحمد وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه أن الحاكم يقول له : أن لم تحلف قضيت عليك _ ثلاثا _ فأن لم يبعلف قضي عليه . ومذهبنا اذا نكل ردت اليمين على المدعى قان حلف هضى له وبه قال مالك والأوزاعي وشريح والقاضي وابن سسيرين والنخعي وقد صوبه الامام أحمد واختاره أبو الخطاب قال ابن القيم واختاره شيخنا ـ يعنى ابن تيمية أبا العباس _ في صدورة الحكم بمجرد النكول في صورة . وهذا قول على بن أبي طالب رضي الله عنه وقد روى الدارقطني من حديث نافع عن أبن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق » والحتج لهذا القول بأن الشارع شرع اليمين مع الشاهد الواحد، فلم يكتف في جانب اللدعي بالشاهد وحده حتى يأتي باليمين تقوية لشاهده • وتكول المدعى عليه أضعف من شاهد المدعى فهو أولى أن يقوى بيمين الطالب فان النكول ليس بينة من المدعى عليه ولا أقرارا ، وهو حجة ضعيفة فلم يقو على الاستقلال بالحكم ، فأذا حلف معه المدعى قوى جانبه ، فاجتمع التكول من المدعى عليه واليمين من المدعى فقاما مقام الشاهدين ألو الشاهد واليمين والله أعلم •

ف مرع اذا ردت اليمين على المدعى فهل تكون يمينه كالبينة أم كاقرار المدعى عليه ؟ فيه قولان (أظهرهما) عند الأصحاب والمصنف كما هو واضح من سياق الفصل أنها كالاقرار • فعلى هذا لو أقام المدعى عليه ، بينة بالأداء والابراء بعد ما حلف المدعى فأن قيل : يمينه كالبينة سسعت للمدعى عليه ، وأن قيل : هي كالاقرار لم تسمع لكونها مكذبة للبينة بالاقرار •

مسلقة الذا قلنا برد اليمين فهل ترد بمجرد نكول المدعى عليه ؟ أم لا ترد حتى يأذن فى ذلك ؟ ظاهر كلام المصنف أنه لا يسأل فى ذلك وقال ابن القيم : ظاهر كلام الإمام أحمد أنه لا يشترط الذن الناكل لأنه لما يغب عن اليمين انتقلت الى المدعى ، لأنها برغبته ونكوله عنها مع تمكنه من الحلف صار راضيا بيمين المدعى فجرى ذلك مجرى اذنه كما أنه بشكوله نزل منزلة الباذل ألو المقر ، وقال أبو الخطاب ـ من الحنابلة ـ لا ترد اليمين اللا اذا أذن فيها الناكل لأنها من جهته وهو أحق بها من المدعى ولا تنتقل عنه الى المدعى عليه اللا باذنه ،

فسسوع ملخص ما ورد في الأم للشافعي عن اليمين مع الشاهد :

أخبرنا الربيع قال آخبرنا الشافعي آخبرنا عبد الله بن الحارث المغزومي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ، قال عمرو : في الأموال ، وأورد نحوه عن ابن عباس ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : والا يحضرني اسمه الآن – قلت : وجهالة الصحابي لا تضر لشبوت عدالتهم فهو من قبيل مجهول العين معلوم الحال وأورد مثله عن حده سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال : « وجدنا في كتب سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » وورد مثله عن أبي هريرة ومثله عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال الشافعي : أخبرنا مسلم بن خالد حدثني جعفر أبن محمد قال : سمعت الحكم بن عنيبة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم : أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ؟ قال : زمم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم : قال جعفر :

فى الدين تم قال: أخرنا مالك عن أبى الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد • وفى رواية بزيادة: فانها السنة • قال أبو الزناد: فقال رجل من كبرائهم فقال: أشهد أن شريحا قضى بها فى هذا المسجد • وذكر هشيم عن حصين قال: خاصمت الى عبد الله بن عتب فقضى باليمين مع الشاهد • وذكر عبد العزيز بن الماجشون عن ترريق بن حكيم قال: كتبت الى عمر بن عبد العزيز أخبره أنى لم أجد اليمين مع الشاهد الا بالمدينة قال: فكتب الى أن اقض بها فانها السنة • ثم روى بالاسناد عن أبى جعفر محمد بن على أن أبى بن كعب قضى باليمين مع الشاهد الا بالمدينة قال: فكتب الى أن اقض بها فانها السنة • ثم روى الشاهد الا بالمدينة على أن أبى بن كعب قضى باليمين مع الشاهد الهد عن أبى جعفر محمد بن على أن أبى بن كعب قضى باليمين مع الشاهد .

فسرع

في مذاهب العلماء في الحكم بالشاهد واليمين

قد ذكرنا أن مذهبنا جواز الحكم بالشاهد واليمين وهو مذهب فقهاء الحديث كلهم ومذهب فقهاء الأمصار ما خلا أبا حنيفة وأصحابه ، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين » قال عمرو: في الأموال - وقال الشافعي : حديث ابن عباس ثابت ومعه ما يشده . قال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : قال لي محمد بن الحسن : لو علمت أن سيف بن سليمان يروى حديث اليمين مع الشاهد لأفسدته فقلت يا أبا عبد الله واذا أفسدته فسد ؟ قال على بن المديني : سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن سنيمان فقال : هو عندنا مين يصدق ويحفظ وكان ثبتا . قلت : هو رواه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار وقد رواه أبو داود من حديث عبسد الرزاق أخبرنا محمد بن مسلم عن عمرو • وقد روى القضاء بالشاهد مع السمين من رواية عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعب د الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسلعد بن عبادة والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله وزياد ابن ثعلبة وجماعة من الصحابة منهم عمارة بن حزم وأبو هريرة اوسرق وسهل بن سعد الساعدي وعمرو بن حزم والمغيرة بن شعبة وبلال بن

الحرث وتميم الدارى ومسلم بن قيس وأنس بن مالك وقد ذكر أبو بكر الخطيب في مصنف أفرده لهذه المسألة أحاديثهم باسناده .

قال الشافعى: واليمين مع الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئاً لأنا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين فاذا كان شاهد واحد حكمنا بشاهد ويمين وليس ذا يخالف القرآن و لأنه لم يحرم أن يكون أقل مما نص عليه في كتابه ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أراد وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا •

قال العالمة البن القيم: ليس في القاراآن ما يقتضي آنه لا يحكم الا بساهدين أو شاهد وامرأتين فان الله سبحانه انما أمر بذلك أصحاب الحقوق أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصاب ولم يأمر بذلك الحكام أن يحكم العاكم به فضلا عن أن يكون قد أمرهم ألا يقضوا الا بذلك ، ولهذا يحكم العاكم بالنكول واليمين المردودة والمرأة الوالحدة والنساء المنفردات لا رجل معهن وبمعاقد القمط ووجوه الآجر غير ذلك من طرق الحكم التي لم تذكر في القرآن ، فان كان الحكم بالشاهد واليمين مخالفا لكتاب الله فهذه أشد مخالفة لكتاب الله منه ، وان لم تكن هذه الأشياء مخالفة لمقرآن فالحكم بالشاهد واليمين أولى ألا يكون مخالفا للقرآن فطرق الحكم شيء وطرق بالشاهد واليمين أولى ألا يكون مخالفا للقرآن فطرق الحكم شيء وطرق بالشاهد واليمين أولى ألا يكون مخالفا للقرآن فطرق الحكم شيء وطرق بالشاهد واليمين ما أراه الله من نكول ورد يمين وغير ذلك ، والقضاء بالشاهد واليمين مما أراه الله لنبيه قال تعالى (ان أأنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » .

وقد نسب الى البخارى انكار الحكم بشاهد ويمين فانه فى « باب يمين المدعى عليه » من كتاب الشهادات قال قتيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة قال : كلمنى أبو القرناء فى شهادة الشهاهد ويمين المدعى فقلت : قال الله تعالى : « وأشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فتذكر لحداهما الأخرى » قال ابن القيم : اذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين

يحناج أن تذكر احداهما الأخرى ما كان يصنع بهذه الأخرى ؟ فترجمة الباب بأن اليمين من جهة المدعى عليه وذكر هذه المناظرة وعدم روالية حديث أو أثر في الشاهد واليمين ظاهر في أنه لا يذهب اليه وهذا ليس بصريح أنه مذهبه ولو صرح به ، فالحجة فيما يرويه لا فيما يراه •

قال الاسماعيلي عند ذكر هذه الرواية ؛ ليس فيما ذكره أبا شبرمة معني ، فإن الحاجة إلى اذكار أحداهما الأخرى هو فيما اذا شهدتا فاذا لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة ، واليمين ممن هي هليه لو انفردت نحلت محل البينة في الأداء والابراء ، فكذلك حلت اليمين هنا محل الشاهد ومحل المراتين في الاستحقاق بانضمامهما الى الشاهد الواحد ولى وجب اسقاط السنة الثابنة في الشاهد واليمين كما ذكر ابن شهرمة لسقط الشاهد والمراتان لقوله صلى الله عليه وسلم « شاهداك أو بمينه » فنقله عن الشاهدين الى يمين خصمه بلا ذكر رجل وامراتين ،

وقال مالك في الموطأ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأقضية: ومن الناس من يقول: الاتكوال اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقول الله تعالى وقوله الحق: « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترصون من الشهداء» يقول: فان لم يأت برجل وامرأاتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده وقال مالك: فمن الحجة على من قال ذلك القول أل يقال له: أرأيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا اليمين حلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فأن حلف بعل ذلك عنه ، وإذ نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحب ، فهذا من البيمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على صاحب ، فهذا مما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا ببلد من البلدان ، فبأى شيء أخذ هذا أو في أي موضع من كتاب الله وجده ، فأن أقر بعذا فليقرر باليمين من ها مضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع المحجة وفي هذا بيان ما أشكل من ذلك ان شاء الله تعالى ، وأراد أمو محمد ابن حرم أن يرد عليه فقال: ان كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالتكول ابن حرم أن يرد عليه فقال: ان كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالتكول

فانه لعجيب ثم قوله: أقر برد اليمين وان لم تكن فى كتاب الله فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن فى كتاب الله فعجب الخر لأن اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو فى كتاب الله قال تعالى: « وما أتأكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ا هـ •

وأراد العلامة ابن القيم أن يوفق بين الامامين مالك وابن حزم أو أن يرد تحامل ابن حزم فيما لا ينبغى التحامل فيه فقال رحمه الله : ليس فى واحد من الأمرين عجب وأما حكايته الاجماع فانه لم يقل : لا خلاف آنه لا يحكم بالنكول بل اذا نكل ورد اليمين حكم له بالاتفاق فان فقهاء الأمصار على قولين منهم من يقول : اذا نكل ردت اليمين على المدعى فان حلف حكم له فهذا الذى أراد مالك رحمه الله أنه اذا رد اليمين مع نكول المدعى عليه لم يق فيه اختلاف فى بلد من البلدان وان كان فيه اختلاف فى بلد من البلدان وان

وأما تعجبه من قوله « ان الفناهد واليمين ليس فى كتاب الله » فتعجبه هو التعجب منه فان المانعين من الحكم بالشاهد واليمين يقولون : ليس هو فى كتاب الله بل فى كتاب الله خلافه وهو اعتبار الشاهدين فقال مالك رحمه الله : أها كنتم تقضون بالنكول ويقضى الناس كلهم بالرد مع النكول وليس فى كتاب الله فهكذا الشاهد مع اليمين يجب أن يقضى به وان لم يكن فى كتاب الله تمالى كما دلت عليه السنة فهذا الزام لا محيد عنه ه

قال ابن حزم وأما رد اليمين على الطالب اذا نكل المطلوب فما كان من كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسسول الله صلى الله عليه وسلم فبين الأمرين فرق كما بين السماء والأرض فيقال: بل أرشد اليه كتاب الله وسنة رسوله أما الكتاب فانه شرع الأيمان فى جانب المدعى اذا احتاج الى ذلك وتعذرت عليه اقامة البينة وشهدت القرائن بصدقه كما فى اللمان وشرع عذاب المرأة بالحد بنكولها مع عمينه فاذا كان هذا شرعه فى الحدود التى تدرأ بالشبهات بالحد بنكولها مع عمينه فاذا كان هذا شرعه فى الحدود التى تدرأ بالشبهات وقد أمرنا بدرئها ما استطعنا فلان يشرع الحكم فيها بيمين المدعى مع نكول المدعى عليه فى درهم وثوب ونحو ذلك أولى وأحرى ، لكن أبو محمد نكول المدعى عليه فى درهم وثوب ونحو ذلك أولى وأحرى ، لكن أبو محمد

وأصحابه سدوا على نفوسهم باب اعتبار المعانى والحكم التي على بها الشارع الحكم الذين فتحوا على الشارع الحكم ففاتهم بدلك حظ عظيم من العلم كما أن الدين فتحوا على نفوسهم باب الأقيسة والعلل التي لم يشهد لها الشارع بالقبول دخلوا في باطل كثير وفاتهم حق كثير فالطائفتان في جانب افراط وتفريط •

واما ارشاد السنة الى ذلك فالنبى صلى الله عليه وسلم جعل اليمين في جانب المدعى اذا أقام شاهدا واحدا تقوة جانبه بالشاهد ومكنه من اليمين بغير بذل خصسه ووصاه وحكم له بها مع شاهده فلان يحكم له باليمين التى يبذلها خصمه مع قوة جانبه بنكول (١) خصمه أولى وأحرى ، وهذا مما لا شك فيه من له خوض في حكم الشريعة وعللها ومقاصدها ، ولهذا شرعت الأيمان في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه باللوث وهذه المواضع الثلاثة التى استثناها منكرو القياس ، ولما كانت أفهام الصحابة رضى الله عنهم فوق الفهام جميع الأمة وعلمهم بمقاصد نبيهم وقواعد دين وشرعه أتم من علم من جاء بعدهم عدلوا عن ذلك الى غير هذه المواضع وهذا من كمال فهمهم وعلمهم بالجامع والفارق والحكم والمناسبات ، أفاده أبن القيم في الطرق الحكمية ومنه نقلته ، وقال أبو محمد بن حزم محتجا ابن القيم في الطرق الدكمية ومنه نقلته ، وقال أبو محمد بن حزم محتجا لمذهبه : ونحن نقول الله نكول الناكل عن اليمين في كل موضع عليه يوجب المناعلي عليه حكما وهو الأدب الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل من أتى منكرا وحب تغييره باليد فيقال له : قد يكون معذورا في

⁽۱) قال الدكتور محمد سلام مدكور في كتابه في الفقه (الحقوقي) تضمنت المواد . 1 الى ١٧ طريقة الاثبات باليمين والنكول وهي في هجموعها تتضمن أن اليمين نوعان يمين حاسمة وهي التي يوجهها الى خصمه يحتكم بها الى ضميره لحسم النزاع ويمين متممة وهي التي يوجهها القاضي الى أي من الخصمين ليستكمل بها الأدلة التي قليها الخصم ، وقد تضمنت المادة الى من الخصمين ليستكمل بها الإدلة التي قليها الخصم حلفها ، أما اليمين المناهمية فيجون القاضي الرجوع في طلب اليمين متى قبل الخصم حلفها ، أما اليمين المتممة فيجون القاضي الرجوع في توجيهها ومع هذا فهو غير مقيد بالحكم بموجبه بعد حلفه (المادة ١٥) وراجع الوسيط للدكتور السنهوري ج ٢ ص ١٩٨٥) .

نكوله غير آثم به بأن يدعى أنه أقرضه ويكون قد وفاه ولا يرضى منه الا بالجواب على وفق الدعوى وقد يتحرج من الحلف مخافة موافقة قضاء قدر كما قال ذلك عثمان رضى الله عنه ، وروى ذلك عن جماعة من السلف فلا يجوز أن يحبس حتى يحلف ، وقولهم : (ان هذا منكر يجب تغييره باليد) كلام باطل فان تورعه عن اليمين ليس بمنكر بل قد يكون واجبا أو مستحبًا أو جائزًا وقلد يكون معصية • وقولهم أن الحلف حق فعد وجب عليه فلذا أبي أن يقوم به ضرب حتى يؤديه ، فيقال ان في اليمين حقا له وحقا عليه فان الشارع مكنه من التخلص من الدعوى باليمين وهي واجبة عليه للمدعى فاذًا امتنع من اليمين فقد امتنع من الحق الذي وجب عليه لغيره ، وامتنع من تخليص نفسه من خصمه باليمين • فقيل : يحبس أو يضرب حتى يقر أاو يحلف وإقيل : يقضى عليه بنكوله ويصير كأنه مقر بالمدعى وقيل نرد اليمين على المدعى ، والأوجه الثلاثة في مذهب أحمد وهي أقوال عنده وقول رابع بالتفصيل وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية قال : وفي المسألة وجه خامس : وهو أنه اذا كان المدعى متهماً ردت اليمين عليه ، وان لم يكن متهما قضى عليه بنكول خصمه • وهذا القول يحكى عن ابن أبي ليلي وله حظ من الفقه فانه اذا لم يكن متهما غلب على الظن صدقه فاذا نكل خصمه قوى فأن اصدقه فلم يحتج الى اليمين وأما اذا كان متهما لم يبق معنى الا مجرد النكول فقويناه برد اليمين عليه ، وهذا نوع من الاستحسان .

هسسالة مضى آنفا قولنا: الحكم قسمان اثبات والزام وقلنا: اذا كان وصيا هلى ظفل أو مجنون وفى يده شىء انتقل اليه عن أبيه كان مجرد اليد كافيا فى الحكم به له وقلنا: ان من صور الانكار المجرد وأنه اذا ادعى رجل دينا على ميت أو أنه أوصى له بشىء وللميت وصى بقضاء دينه وتنفيذ وصاياه فأنكر فإن كان للمدعى بينة حكم بها ، وان لم تكن له بينة وأراد تحليف الوصى على نفى العلم لم يكن له ذلك .

اذا ثبت هذا فكل ناكل لا يقضى عليه فهل يخلى أو يحبس حتى يقر أو يحلف على وجهين ذكرهما أبو سعيد الاصطخرى لأن النكول وان جرى مجرى الاقرار فليس باقرار اصريح صحيح فلا يراق به الدم بمجرده

ولا مع بدين المدعى الا فى القسامة • واقا قلنا : يستحلف ولا يقضى بالنكول فى غبر الأموال كان فائدة الاستحلاف حبسه اذا أبى الحلف فى أحد الوجهين وفى الآخر يخلى سبيله لأنه لا يقضى عليه بالنكول ، ولم يثبت عليه ما يعاقب عليه بالضرب والحبس حتى يفعله ، فائه يحتسل أن يكون المدعى محقا وأن يكون مبطلا فكيف بعاقب المدعى عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه ؟ وتكون فائدة اليمين على هذا انقطاع الخصومة والمطالبة •

قادًا وأينا رجلا رقيق الحال يركب سيارة من آخر طراز ويحمل في جيبه آلوف الدنانير والدولارات فأنا نقطع بأن يده يد مبطلة ، فاذا اتهم بالسرقة أو السطو والنهب سمعت الدعوى لأنه ليس من أهل هذه الأموال التي يده عليها فاذا قضينا باليد فانما نقضي بها اذا لم يعارضها ما حو أقوى منها ، واذا كانت اليد ترفع بالتكول وباشاهه مع اليمين المردودة فلأن ترفع بمسا هو أقوى من ذلك بكثير بطريق الأولى • وقد يحبس المدعى عليه أذا لم يقض بالنكول ولا بالرد حتى يجيب باقرار أو الكار يحلف معه وهو أحد الوجهين لأصحابنا وهم أحد الأقوال في مذهب أحمد وبه قال ابن أبي ليلي فانه قال : لا أدعه حتى يقر أو يحلف . واحتج لهذا الوجه بأن المدعى عليه قد وجب عليه أحد الأمرين اما الاقرار واما الانكار فاذًا امتنبع من أداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوء حتى يؤديه ، وكل من عليه حق فامتنع من أدائه فهذا سبيله م وفرق أصحاب الوجه الآخر بين الموضعين فقالوا لو ترك ونكوله لأفضى الى ضياع حقوق الناس بالصبر على الحبس ، فاذا تكل عن اليمين ضعف جانب البراءة الأصلية فيه ، وقوى جانب المدعى فقوى عن اليمين ، وهذا كما أنه لما قوى جانب المدعين للدم باللوث بدى. بأيمانهم وأكدت بالعدد في القسامة .

فسرع اذا امتدع المدعى عليه عن اليمين حيث قلنا يستحلف قضينا بالنكول في الجميع اللا في القود في النفس خاصة وكل ناكل لاا يقفى عليه ، فهل يخلى أو يحبس حتى يقر أو يحلف ؟ على وجهين • اولا يستحلف في العباطات ولا في الحلود فاذا قلنا يستحلف في هذه الأشياء لم يقض فيها بالنكول على ظاهر كلام أحمد وتعليله ، واذا استحلفناه قان قضينا عليه بالنكول على ظاهر كلام أحمد وتعليله ، واذا استحلفناه قان قضينا عليه

بالنكول في كل موضع لتكون لليمين فائدة حتى في قود الأطراف ولا يقضى بقود النَّفُس ، وان استحلفناه ، لأن النَّكُولُ وإنَّ جرى مجرى الاقرار فليس بأقرار صحيح صريح فلا يراق به الدم بمجــرده ولا مع يمين المدعى الا في الفسامة للوث والحكم باللوث في الأموال أتبوى منه في الدماء فان طرق ثبوتها ألوسم من طرق ثبوت الدماء ، لأنها تثبت بالشاهد واليمين ، والرجل والمرأتين والنكول مع الرد وبدونه وغير ذلك من الطسرق ، وانها حكمنــــا بالعمامة لمن هو مكشوف الرأس وأمامه ركب عليه عمامة ويبده عمامة أخرى وهو هارب فانما ذلك باللوث الظاهر القائم مقام الشاهدين وأقوى منهما . على أن اللوث علامة ظاهرة لصدق اللدعي ، وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفى النسب وفى استحقاق السلب اذا اهمى اثنان قتل الكافر وكان أثر الدم في سيف أحدهما أدل منه في سيف الآخر • وعلى هذا فاذا ادعى عليـــه سرقة ماله فأنكر وحلف له ثم ظهر معه المسروق حلف المدعى وكانت يمينه أولى من يبين المدعى عليه وكان حكمه حكم استحقاق الدم في القسامة . وغلى هـــذا فلو طلب من العـــاكم أن يضربه أو يعبسه حتى يحضر باقى المسروق فله ذلك كما عاقب النبي صلى الله عليه وسلم حيى بن أخلب حتى أحضر كنز ابن أبي الحقيق •

فسسوع اذا أقام المدعى عليه بينة أن هذين الشاهدين شهدا بهدًا الحق عند حاكم فرد شهادتهما لفسقهما بطلت شهادتهما لأبن الشهادة اذا ردبت لفسق لم تقبل مرة ثانية • ولا يقبل الجرح من الخصم بلا خلاف •

فصــل في استئناف الدعوي

له تعلق بالباب: اذا قال أبرأتك من هذه اليمين سقط حقه منها في هذه الدعوى و وله أن يستأنف الدعوى لأن حقه لا يستظ بالإبراء من اليمين و فان استأنف الدعوى فأنكر المدعى عليه فله أن يحلفه لأن هدفه الدعوى الدعوى غير الدعوى التي أبرأه فيها من اليمين و فان حلف سقطت الدعوى ولم يكن للمدعى أن يحلفه يمينا أخرى لا في هذا المجلس ولا في غيره و بالنا ولم يكن للمدعى أن يحلفه يمينا أخرى لا في هذا المجلس ولا في غيره و بالنا لأنها كان الحق لجماعة فرضوا بيمين واحدة جاز وسقطت دعواهم باليمين لأنها

حقهم ولأنه لما جاز ثاوت الحق ببينة واحدة لجماعة جاز سقوطه بيمين واحدة ، وفى وجه آخر لأصحابنا : لا يصبح حتى يحلف لكل واحد بسينا وهو احتمال للقاضى أبى بكر من الحنابلة والوجه الأول هو ظاهر المذهب عندهم ، ودليل هذا الوجه أن اليمين حجة فى حق الواحد فاذا رضى بها اثنان صارت الحجة فى حق كل واحد منهما ناقصة والعجية الناقصة لا تكمل برضى الخصم كما لو رضى أن يحكم عليه بشاهد واحد ، ودليسل الوجه الأول أن الحق لهما فاذا رضيا به جاز ولا يلزم من رضاهما بيمين واحدة أن يكون لكل واحد بعض اليمين كما أن الحقوق اذا قامت بينة واحدة رضاهم لم تصح يمينه بلا خلاف نعلمه ،

وقد حكى الاصطحري أن اسماعيل بن اسحق القاضي حلف رجلا بحق الرجلين يمينا واحدة فخطأه أهل عصره .

فرع اذا قال المدعى: لى بينة مائبة قال له الحاكم: لك يمينه فان شئت فاستخلفه وان شئت أخرته الى أن تحضر بينتك وليس لك مطالبته بكفيل ولا ملازمته حتى تحضر البينة لقوله صلى الله عليه وسلم «شاهداك أو يمينه ليس لك الا ذلك » فان أحلفه ثم حضرت البينة بطلت اليمين وتبين كذبها وهو المنصوص من مذهب أحمد وإن قال لى بينة حاضرة وأريد يمينه ثم أقيم بينتى لم يملك ذلك وقال أبو يوسف: يستحلفه وان نكل قضى عليه لأن في الاستحلاف فائدة وهو أنه ربما نكل فقضى عليه فأغنى عليه فأغنى

دليلنا الحديث (شاهداك أو يمينه) وأو للتخير بين شيئين فلا يكون له الجمع بينهما ولأنه أمكن الخصوم فصل الخصومة بالبينة فلم يشرع غيرها مع ارادة المدعى اقامتها وحضورها كما لو يطلب يمينه ولأن اليمين مدل فلم يشرع غيرها مع ارادة المدعى اقامتها وحضورها كما لو لم يطلب يمينه ، ولأن اليمين بدل فلم يجب الجمع بينها وبين مبدلها كسائر الأبدال مع مدلاتها .

قال المصنف رحه الله تعالى

فحسل واذا علم القاضى عدالة الشاهد او فسقة عمل بعلمه في قيوله ورده وان علم حال المحكوم فيه نظرت فان كان ذلك في حق الآدمى فغيه قولان (احدهما) أنه لا يجوز ان يحكم فيه بعلمه لقوله عليه السلام للحضرمى (شاهداله أو يعينه ليس لك الا ذلك)) ولاته أو كان علمه كسبهادة انتين لانعقد النكاح به وحده (والثاني) وهو الصحيح وهو اختيار الزنى رحمه الله أنه يجوز أن يحكم بعلمه لما روى أبو سعيد المخدرى ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق أذا رآه أو علمه أو سمعه)) ولأنه أذا جاز أن يحكم بما شهد به الشهود وهو من قولهم على غن فلان يجوز أن يحكم بما سمعه أو رآه وهو على علم أولى وأن كان ذلك في حق الله تعالى ففيه طريقان (احدهما) وهو قول أبى العباس وأبي على ابن في حق الله تعالى ففيه طريقان (احدهما) وهو قول أبى العباس وأبي على ابن أبى هريرة أنها على قولين كحقوق الآدمين (والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا أبى هريرة أنها على قولين كحقوق الآدمين (والثاني) وهو قول اكثر أصحابنا أنه لا يجوز أن يحكم فيه بعلمه قولا واحدا لما روى عن أبى بكر الصديق رضى أنه قال آل لو رأيت رجلا على حد لم أحده حتى تقوم البيئة عندى)) ولانه مندوب الى ستره ودرئه والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ((هلا مسترته بتوبك يا هزال ؟)) فلم يجز الحكم فيه بعلمه .

فصسل وان سكت المدعى عليه ولم يقر ولم ينكر قال له الحاكم:
ان أجبت والا جعلتك ناكلا • والمستحب أن يقول له ذلك ثلاثا فان لم يجب
جعله ناكلا وحلف المدعى وقضى له لأنه لا يخلو الذا أجاب من أن يقر أو ينكر
فأن أقر فقد قضى عليه بما يجب على المقر وان أنكر فقد وصل انكاره بالنكول
عن اليمين فقضينا عليه بما يجب على المنكر اذا نكل عن اليمين •

فصلل واذا تحاكم إلى الحاكم اعجمى لا يعرف لسانه لم يقبل في الترجمة الا عدلين لانه اثبات قول يقف الحكم عليه فلم يقبل الا من عداين كالاقراد ، وان كان الحق مما يثبت بالشاهد والرأتين قبل ذلك في الترجمة ، وان كان مما لا يقبل فيه الا ذكرين لم يقبل في الترجمة الا ذكرين ، فان كان اقرادا بالزنا ففيه قولان (أحدهما) أنه يثبت بشاهدين (والثاني) انه لا يثبت الا باربعة .

فصسل وان حضر دجل عند القاضى وادعى على غائب عن البلد او على حاضر فى البلد استتر وتعدر احضاره فان لم يكن معه بيئة لم يسمع دعواه وسمعت بيئته دعواه لأن استماعها لا يفيد وان كانت معه بيئة سمع دعواه وسمعت بيئته لأنا لو لم نسمع جعلت الغيبة والاستتار طريقا الى استقاط الحقوق التى

نصب الحاكم لحفظها ولا يحكم عليه آلا أن يحلف المدعى أذه لم يبرىء من الحق لانه يجوز أن يكون قد حدث بعد ثبوته بالبينة أبراء أو قضاء أو حوالة ولهذا لو حضر من عليه الحق وادعى البراءة بشيء من ذلك سمعت دعواه وحلف عليه المدعى فإذا تعذر حضوره وجب على الحاكم أن يحتاط له ويحلف عليه المدعى وأن أدعى على حاضر في البلد يمكن أحضاره ففيه وجهان (أحدهما) أنه تسمع المدعوى والبينة ويقضى بها بعد ما يحلف المدعى لانه غائب عن مجلس الحكم فجاز القضاء عليه كالفائب عن البلد والمستتر في البلد (والثاني) أنه لا يجوز سماع البينة عليه ولا الحكم وهو المذهب لانه يمكن سؤاله فلا يجوز القضاء عليه قبل السؤال كالحاضر في مجلس الحكم ، وأن أدعى على يجوز القضاء عليه قبل السؤال كالحاضر في مجلس الحكم ، وأن أدعى على مبن سمعت البينة وقضى عليه فان كان له وأرث كان أحلاف المدعى اليه وأن لم يكن له وأرث فعلى الحاكم أن يحلفه ثم يقضى له وأن كان على صبى سمعت البيئة وقضى عليه بعد ما يحلف المدعى لانه تعلد الرجوع الى جوابه شفنى عليه مع يمين المدعى كالفائب والمستتر ، وأن حكم على الفائب ثم قدم على الفائب ثم قدم على الفائب ثم قدم على الفائب والمستتر ، وأن حكم على الفائب ثم قدم على الفائب ثم قلى القضاء أو الإيواء) ،

الشرح حديث أبى سعيد التحدرى أورده فى مجمع الزوائد هكذا « لا يمنعن أحدكم رهبة الناس أن يقول بحق اذا رآه ويذكر بعظيم فانه لا يقرب من أجل ولا يباعد من رزق » ـ قلت روى الترمذي وابن ماجه طرفا منه ـ رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير شيخ الطبراني وحديث « هلا سترته بثوبك يا هزال » مضى في الحدود •

اما اللغات فالترجمة هي تفسير الكلام بلسان آخر ومنه الترجمان والجمع تراجم مثل زعفوان وزعافر والترجمان بفتح التاء وضمها وفتخ الجميم وضمها تبعا للتاء في الضم والفتح وفي حديث هرقل قال لترجمانه وهو الذي ينقل الكلام من لغة الى لغة أخرى والتاء والنون زائدتان •

اما الأحكام عقد آبق داود بابا ترجمه هكذا «باب اذا علم الحاكم بصدق الشاهد الواحد بجوز له أن يحكم به » ثم ذكر حديث خزيمة بن ثابت قال الشافعي : وذكر عمران بن حدير عن آبي مجلز قال : قضى زرارة ابن أوفى رحمه الله بشهادتي وحدى • وقال شعبة عن أبي قيس وعن آبي اسحاق أن شريحا أجاز شهادة كل واحد منهما وبحده • وقال الأعمش عن

أبى اسحاق : أجاز شريح شهادتي وحدى • وقال أبو قيس : شهدت عند شريح على مصحف فأجاز شهادتي وحدى •

وقد اختلف في حكم القاضى بعلمه فعند الصحابنا لهم طريقان (أحدهما) يقضى بعلمه (والشانى) أنها على قولين أظهرهما عند أكثر أصحابنا يقضى به ، لأنه يقضى بشاهدين وذلك يفيد ظنا ، فالعلم أولى بالجواز ، ووجه هذا أنه لما ملك الانشاء ملك الاخبار ، ثم بنى الأصحاب على القولين ما علمه فى زمن ولايته ومكانها وما علمه فى غيرها ، قالوا! : فان قلنا : لا يقضى بعلمه فذلك اذا كان مستنده مجرد العلم ، أها اذا شهد رجلان عرف عدالتهما فله أن يقضى ويعنيه علمه بهما عن تزكيتهما ، وفيه وجه ضعيف أنه لا يغنيه ذلك عن تزكيتهما للتهمة ،

ولو أقر المدعى به فى مجلس قضائه قضى وذلك قضاء الاقرار لا بعلمه وان أقر عنده سرا فعلى القولين وقيل : يقضى قطما ، ولو شهد عنده واحد فهل يغنيه علمه عن الشاهد الآخر ؟ على قول المنع فيه وجهان .

فرع فى مداهب العلماء فى حكم القاضى بعلمه (١) فى العدالة الشهود وفى موضوع الدعوى :

قد ذكرنا مذهبنا آنفا وأما مذهب أحمد ففيه ثلاث روايات (احدالها) وهي الرواية المشهورة عنه المتصورة عند أصحابه أنه لا يحكم بعلمه لأجل التهمة (والثانية) يجوز له ذلك مطلقا في الحدود وغيرها (والثالثة) يجوز الا في الحدود ولا خلاف عنه أنه يبنى على علمه في عدالة الشهود وجرحهم ولا يجب عليه أن يسأل غيره عما علمه من ذلك • وأما مذهب مالك فانه

⁽۱) تضمنت الموسوعة الجنائية ج ۱ ص ٢٦٠ أنه لا يحق للقاضى أن يحكم بعلمه وجاء فى الوسيط للدكتور الستهورى لا يجوز للقاضى أن يقضى بعلمه لأن علمه يكون دليلا فيحق للخصوم مناقشته وهذا لا يجوز ، ولكن هذا لا يمنع أن يستعين به فيما هو معروف بين الناس ولا يكون علمه خاصا به ١ . ه . ج ٢ ص ٣٣٠ .

لا يقضى بعلمه فى المدعى به بحال سواء علمه قبل التوالية أو بعدها فى مجلس قضائه أو غيره قبل الشروع وخالفه صاحباه عبد اللك بن الماجشون وسحنون فقالا: يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشراوع فى المحاكمة و

فاذا حكم بعلمه حيث قلنا لا يحكم - فقال أبو الحسن اللحمى :
لا ينقض عن بعض أصحابنا وعندى أنه ينقض و ولا خلاف عندكم فى أن ما رآه القاضى أو سمعه فى غير مجلس قضائه أنه لا يحكم به ، وأنه ينقض الن حكم به وينقضه هو وغيره ، وإنما الخلاف فيما يتقارر به الخصمان فى مجلسه ، فإن حكم به نقضه هو والا ينقضه غيره + قال اللخمى : وقد اختلف اذا أقر بعد أن جلسا للخصومة ثم أنكر فقال مالك وابن القاسم : لا يحكم بعلمه وقال ابن الماجش ون وسحنون : يحكم لأن اخصمين اذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما يقولانه ولذلك قصداه .

أما مذهب أبى حنيفة فقالوا: اذا علم الحاكم بشىء من حقوق العباد فى زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضى به لأن علمه كشهادة الشاهدين ، بل أولى الأن اليقين حاصل بما علمه بالمعاينة أو السماع والحاصل بالشهادة غلبة الظن وأما علمه قبل ولايته أو في غير محل والايته فلا يقضى به عند الصاحبين كما في حال ولايته ومحلها ، قال المؤيدون حنيفة ويقضى به عند الصاحبين كما في حال ولايته ومحلها ، قال المؤيدون لأبى حنيفة : هو في غير مصره وغير ولايته شاهد الاحاكم وشهادة الفرد لا تقبل ،

وأما الحدود فلا يقضى بعلمه فيها لأنه خصم ولأنه حق لله تعالى وهو نائبه الا فى حدود القذف فانه يعمل بعلمه لما فيه من حق العبد والا فى السكر فانه اذا وجد سكرانا أو به أمارات السكر فانه يعزر •

وأما أهل الظاهر فقال أبو محمد بن حزم: وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه فى الدماء والأمهوال والقصاص والفروج والحدود سواء علم قبل والابته أو بعدها قال: وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار ثم بالبينة • فسرع اذا سأل المدعى المدعى عليه حقه فسكت عن جواب الدعوى فلم يقر ولم ينكر قال له الحاكم ان أجبت والا جعلتك ناكلا وحكمت عليك ، ويكرر ذلك عليه ، فان أجاب والا جعله ناكلا وحكم عليه بأنه ناكل عسا توجه عليه الجواب فيه فيحكم عليه بالنكول ، وبهذا قال أبو الخطاب عن أصحاب أحمد ، وقال ابن قدامة : اذا سأله المدعى فسكت عن الجواب فلم يقر اولم ينكر حبسه الحاكم حتى يجيب والا يجعله بذلك ناكلا ذكره القاضى في المجرد أه . •

فرع اذا تحاكم الى القاضى العربى أعجميان لا يعرف لسانهما أو أعجمي وعربى فلابد من مترجم عنهما ، ولا تقبل الترجمة الا من عدلين وبهذا قال أحمد في أحدى روايتيه (والثانية) أنها تقبل من واحد وهو اختيار عمر بن عبد العزيز وابن المنذر وهو قول أبى حنيفة ، وقال ابن المنذر في حديث زيد بن ثابت « إن رسول الله إصلى الله عليه وسلم أمره أن يتعلم كتاب اليهم واقرأ له اذا كتب اليهم واقرأ له اذا كتبول» ولأنه مما الا يفتقر الى لفظ الشهادة فأجزأه فيه الواحد كأخبار الديانات ،

هليلنا: أنه نقل ما خفى على الحاكم اليه مما يتعلق بالمتخاصمين فوجب فيه العدد كالشهادة ويفارق أخبار الديانات لأنها لا انتعلق بالمتخاصمين ، ولا نسلم أنه لا يعتبر فيه لفظ الشهادة ، ولأن ما لا يفهمه الحاكم وجوده عنده كعدمه فاذا ترجم له كان كنقل الاقرار اليه من غير مجلسه ، فلا يقيل ذلك الا من شاهدين كذا ههنا فعلى هذا تكون الترجمة شهادا تفتقر الى العدد والعدالة ويعتبر فيها من الشروط ما يعتبر في الشهادة على الاقرار بذلك الحق ، فإن كان مما يتعلق بالحدود والقصاص اعتبر فيه الحرية ولم بذلك الحق ، فإن كان مما يتعلق بالحدود والقصاص اعتبر فيه ترجمة رجل يكف الأشاهدان ذكران ، وإن كان مما لا يتعلق بها كفي فيه ترجمة رجل وامرأتين ولم تعتبر الحرية فيه ، وإن كان في حد زنا خرج في الترجمة : فيه قولان (أحدهما) يكفي فيه اثنان بناء على العكم في الشهادة على الاقران به (والثاني) لا يكفي فيه أقل من أربعة رجال الحرار عدول وهذان القولان

هما وجهان عند الصابلة ، وعندهم رواية أنه يكفى والحد عدل ، ولا تقبل من كافر ولا فاسق وتقبل من العدل لأنه من أهل الشهادة والرواية وقال أبو حنيفة لا تقبل من العبد لأنه ليس من أهل الشهادة ودليل القائلين بكفاية الواحد ولو كان عبدا أن الترجمة خبر يكفى فيه قول الواحد فيقبل فيه خبر العبد كأخبار الله فات ولا نسلم أن ههذا شهادة والا يعتبر فيه لفظ الشهادة كالرواية وعلى هذا الأصل ينبغى أن تقبل فيه ترجمة المرأة اذا كانت من أهل العدالة لأن روايتها مقبولة ،

والمستر وطلب من الحاكم سماع البينة والحكم بها عليه فعلى الحاكم اجابته الله والسحاق وابن المنذر وعن أحسد روايتان احداهما هذه والأخرى الله والسحاق وابن المنذر وعن أحسد روايتان احداهما هذه والأخرى الله واسحاق وابن المنذر وعن أحسد روايتان احداهما هذه والأخرى المنقض على الغائب وهو قول شريح وبه قال ابن أبي ليلي وأبو حنيفة والشورى والقاسم والشعبي الا أن أبا حنيفة قال: اذا كان له خصم حاضر من وكيل أو شفيع جاز الحكم عليه و واحتج هؤلاء بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى: « اذا تقاضي اليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف قدرى كيف تقضى » قال على: فما زلت قاضيها بعد ، قال أبو عيسى ، هذا حديث حسن وأخرجه أبو داود في الأقضية وأخرجه ابن ماجه في الأحكام ، ولأنه قضاء لأحد الخصمين وحده فلم يجز ويقدح فيها فلم يجز الحكم عليه ،

دليلنا أن هندا قالت: «يا رسول الله أن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطينى ما يكفينى وولده • قال: خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » رواه الشيخان فقضى لها ولم يكن حاضرا ، ولأن هذا له بيئة مسموعة عادلة فجاز الحكم بها كما لو كان الخصم حاضرا وقد وافقنا أبو حنيفة فى سماع البيئة ولأن ما تأخر عن سؤال المدعى اذا كان حاضرا تقدم عليه اذا كان غائب كسماع البيئة • وأما الحديث فنقول به اذا تقاضى اليه رجلان لم يجز الحكم

قبل سماع كلامهما ، وهذا يقتضى أن يكونا حاضرين ويفارق الحاضر الغائب فان البينة لا تسمع على حاضر الا بحضرته والغائب بخلافه . وهذا كله مما أفاده ابن قدامة فى المغنى .

قال: وقد ناقض أبو حنيفة أصله فقال: اذا جاءت امرأة فادعت أن لها زوجا غالبًا وله مال فى يد رجل واتحتاج الى النفقة فاعترف لها بذلك فان الحاكم يقضى عليه بالنفقة ، ولو ادعى رجل على حاضر أنه اشترى من غائب ما فيه شفعة وأقام بينة بذلك حكم له بالبيع والأخذ بالشهفة ، ولو مات المدعى عليه فحضر بعض ورثته أو حضر وكيل الغائب وأقام المدعى بينة بذلك حكم له بما ادعاه .

اذا ثبت هذا فانه ان قدم الغائب قبل الحكم وقف الحكم على حضوره فان خرج الشهود لم يحكم عليه ، وان استنظر الحاكم أجله ثلاثا فان جرحهم والاحكم عليه ، وان ادعى القضاء أو الابراء فكانت له بينة برىء والاحلف المدعى وحكم له ، وان قدم بعد الحكم فجرح الشهود بأمر كان قبل الشهادة بطل الحكم وان جرحهم بأمر بعد أداء الشهادة أو مطلقا نم يبطل الحكم ولم يقبله الحاكم ، الأنه يجوز أن يكون بعد الحكم فلا يقدح فيه ، وان طلب التأجيل أجل ثلاثا فان جرحهم اوالا نفذ الحكم ، وان ادعى القضاء أو الابراء فكائت له به بيئة والاحلف الآخر ونفذ الحكم ،

فَــرع لا يقضى على الغائب الا فى حقوق الآدميين فأما فى الحدود التى لله تعالى فلا يقضى بها عليه لأن مبناها على المساهلة والاسقاط ، فان قامت بينة على غائب بسرقة مال حكم بالمال دون القطع .

فسرع اذا أقام بينة على غائب استحلف معها لأنه يجوز أن يكون قد استوفى ما قامت به البينة ولو كان حاضرا فادعى ذلك لوجبت اليمين فاذا تعذر ذلك منه لغيبته أو عدم تكليفه وجب أن يقوم الحاكم مقامه فيما يمكن دعواه ، ولأن الحاكم مأمور بالاحتياط فى حق الصبى والمحنون والغائب لأن كل واحد منهم لا يبين عن نفسه وهذا احدى

الروايتين عن أحمد والثانية: اذا قامت البينة على غالب أو غير مكلف لم يستحلف المدعى مع بينة لحديث « البينة على المدعى والبين على المدعى عليه » رواه الترمذي وغيره ، ولأنها بينة عادلة فلم تجب اليمين معها كما لو كائت على حاضر •

في عليه في غيبته لأنه أشبه الغائب عن البلد • وقال أحمد وأصحابه: لا يقضى عليه قبل حضروره وبه قال مالك وقول أبي حنيفة معروف في الغائب مطلقا •

مسيالة قالها صاحب المعنى من الحنابلة:

ظاهر كلام الخرقى أنه اذا قضى على الغائب بعين سلمت الى المدعى وان قضى عليه بدين ووجد له مال وفى منه فانه قال فى رواية حرب فى رجل أقام بيئة أأن له سهما من ضيعة فى أيدى قوم فتواروا عنه يقسم عليهم شهدوا أو غابوا ويدفع الى هذا حقه لأنه يثبت حقه بالبينة فيسلم اليه كما لو كان خصمه حاضرا ، ويحتمل ألا يدفع اليه شىء حتى يقيم كفيلا أنه متى حضر خصمه وأبطل دعواه فعليه ضمان ما أخذه لئلا يدعى الحاكم ما حكم له به ثم يأتى خصمه فيبطل حجته أو يقيم بينة بالقضاء والابراء أو يملك العين التى قامت بها البينة بعد ذهاب المدعى وغيبته أو موته فيضيع مال اللدعى عليه • وظاهر كلام أحمد الأول ، فانه قال فى رجل عنده دابة فقال : هى عندى وديعة أذا اقدمت البينة أنها له تدفع الى الذي أقام البينة حتى يجيء صاحب الوديعة فيثبت •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ويجوز للقاضى أن يكتب الى القاضى فيها عنده ليحكم به ويجوز أن يكتب اليه فيما حكم به لينفذه لما روى الضحاك بن قيس قال «كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورث أمراة أشيم الضبابي من دية زوجها » والأن الحاجة تدعو الى كتاب القاضى الى القاضى فيما ثبت عند،

ليحكم به لينفذه ، فان كان الكتاب فيها حكم به جاز قبول ذلك في المسافة القريبة والبعيدة لأن ما حكم به يلزم كل احد المضاؤه ، وإن كان فيها ثبت عنده كم يجز قبوله اذا كان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة لان القساضي الكاتب فيها حمل شهود الكتاب كشاهد الأصل والشهود الذين يشهدون بها في الكتاب كشهود الفرع وشاهد الفرع لا يقبل مع قرب شاهد الأصل.

فصل من غير شهادة لأن النبى صلى الله عليه وسلم ((كان يكتب ويعمل بكتبه من غير شهادة)) وقال أبو سعيد الاصطخرى: اذا عرف المكتب اليه خط القاضى الكاتب وختمه جاز قبوله ، وهنا خط لأن الخط والختم يشسبه الختم ، فلا يؤمن أن يزور على الخط والختم ، واذا أراد انفاذ الكتاب أحضر شاهدين ويقرأ الكتاب عليهما أو يقرأ غيره وهو يسمعه ، والمستحب أن ينظر الشاهدان في الكتاب حتى لا يحدف منه شيء ، وأن أم ينظرا جاز لاتهما يؤديان ما سمعا ، وأذا وصلا إلى القاضى المكتوب اليه قرآ الكتاب عليه وقالا : يؤديان ما سمعا ، وأذا وصلا إلى القاضى المكتوب اليه قرآ الكتاب عليه وقالا : فيد ، وأن لم يقرآ الكتاب كتاب فلان اليه وسمعناه وأشهدنا أنه كتب اليك بما فيه ، وأن لم يقرآ الكتاب عليهما سلماه اليه وقالا نشد أنه كتب اليك بهذا لم يجز لأنه ربما زور الكتاب عليهما ، وأن انكسر ختم الكتاب لم يضر لأن المول على ما فيه وأن أمحى بعضه فأن كأنا يحفظان ما فيه أو معهما فستفة أخرى لم يشهدا لا يعلمان ما أمحى منه ،

فصحل والن مات القاضى الكاتب أو عزل جاز للمكتوب اليه قبول الكتاب والعمل به لأنه أن كان الكتاب بما حكم به وجب على كل من بلغه أن يغذه في كل حال ، وأن كان الكتاب بما ثبت عنده فالكتاب كشاهد الأصل وشهود الكتاب كشاهد الفرع وموت شاهد الأصل لا يمنع من قبول شهادة شهود الفرع ، وأن فسق الكاتب ثم وصل كتابه فأن كان ذلك فيما حكم به لم يؤثر فسقه لأن الحكم لا يبطل بالفسق الحادث بعده وأن كان قيما ثبت عنده لم يجز الحكم به لأنه كشاهد الأصل وشاهد الأصل أذا فسق قبل الحكم لم يحكم بشهادة شاهد الفرع ، وأن مات القاضى الكتوب اليه أو عزل أو ولى غيره قبل الكتاب لأن المول على ما حفظه شهود الكتاب وتحملوه ومن تحمل شهادة وجب على كل قاض أن يحكم بشهادته ه.

فعد للخصم وقال الكتاب إلى المكتوب اليه فحضر الخصم وقال الست فلان بن فلان فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل أنه لا مطالبة عليه ، فإن أقام المدعى بيئة أنه فلان بن فلان فقال أنا فلان ابن فلان الن غير المحكوم عليه لم يقبل قولة آلا أن يقيم البيئة أن له من يشداركه في جميع ما وصف به

لأن الأصل عدم من يشاركه فلم يقبل قوله من غير بينة و ان اقام بيئة ان له من يشاركه في جميع ما وصف به توقف عن الحكم حتى يعرف من الحكوم عليه منهما واذا حكم الكتوب اليه على المدعى عليه بالحق فقال المحكوم عليه اكتب الى الحاكم الكاتب انك حكمت على حتى لا يدعى على ثانيا ففيه وجهان (احدهما) وهو قول ابى سعيد الاصطخرى رحمه الله أنه يلزمه لأنه لا يأمن أن يدعى ثانيا ويقيم عليه البينة فتقضى عليه ثانيا (والثاني) انه لا يلزمه لأن الحاكم انها يكتب ما حكم به أو ثبت عنده والكاتب هو الذي حكم أو ثبت عنده دون المكتوب اليه) .

الشرح حديث الضحاك بن قيس أخرجه أبو داود في الفرائض عن أحمد بن صالح وأخرجه الترمذي في الفرائض أيضا عنه وعن قتيبة وأحمد بن منبع وغير وااحد وفي الديات عن قتيبة وأبي عمار الحسين بن حريث وغير وااحد وأخرجه ابن ماجه في الديات عن آبي بكر بن أبي شسيبة واخرجه مالك في الموطأ في المقول عن ابن شهاب الزهري ، وأخرجه أحمد في المسند عن سعيد بن المسيب « أن عمر قال : الدية للعاقلة لا ترث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية نزوجها » وأخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع ، قال البيهقي : ورواه محمد بن والشد عن سليمان بن موسى عن عمر بن شعيب عن أبيسه عن جده مرفوعا قال الحافظ ابن حجر : وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عد وقال : انه خطأ قال الشيخ شمس الحق العظيم آبادي في عون عبر عبر وذلك أن المقاول لا تجب دينه الا بعد موته واذا مات بطل ملكه فلما القياسي وذلك أن المقاول لا تجب دينه الا بعد موته واذا مات بطل ملكه فلما بلغته السنة ترك الرأي وصار الى السنة ،

اما اللغات فقوله (ختم الكتاب) تقول وضع الخاتم على الطعام والخاتم وهو الطابع ، وما ختامك طينة أم شمعة ؟ وختم على الكتاب أو ختم الكتاب أي جعل عليه شيئا من شمع أو ما شاكله ويعلم عليه بعدامة وأصله عند العرب ختم وعاء الخمر بالطين • قال الأعشى في يهودي يطوف بالخمر على الشاريين •

ومن المجاز لبس الخاتم بفتح التاء وكسرها وختم القرآن وكل عمل اذا أتمه وفرغ منه ، لأن التحميد مفتتح القرآن والاستعادة مختتمه ، وقله افتح عمل كذا واختتمه ، وختم الله على سمعه وقلبه ، ويقال للنحل اذا ملأ شورته عسلا : قد ختم ، وختامه مسك أى عاقبته ربح المسك وهذه خاتمة السورة وكل أمر ، وزفت اليه بخاتم ربها وخاتمها وختامها ، والضبابي بكسر الضاد نسبة الى حصن بالكوفة ، أما الضحاك بن قيس بن خالد الأكبر بن وهب بن تعلبة بن وائلة بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر ابن مالك بن النضر القرشي الفهرى يكني أما أنيس وقيل أبو عبد الرحمن ومه أميمة بنت ربيعة الكنانية وأخته فاطمة بنت قيس كان أصغر منها قيل : انه ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسبع سنين أو نحوها عليه وسلم ، وكان على شرطة معاوية وله في الحروب امعه بلاء عظيم وسيره معاوية على جيش فعبر على جسر منبج وصار الى الرقة ، وأغار منها على سواد العراق وأقام بهيت ثم عاد ثم استعمله معاوية على الكوفة بعد زياد سنة ثلاث وخمسين وعزله سنة سبع وخمسين ،

ولما توفى معاوية صلى الضحاك عليه ، وضبط البلد حتى قدم يزيد بن معاوية فكان سع يزيد وابنه معاوية الى أن ماتا فبايع الضحاك بدمشق لعبد الله بن الزبير وغلب مروان بن الحكم على بعض الشام فقاتله الضحاك بمرج راهط عند دمشق فقتل الضحاك بالمرج وقتل معه كثير من قيس عيلان وكان قتله منتصف ذى الحجة سنة أربع وستين وقد روى عنه الحسن البصرى وتميم بن طرفة ومحمد بن سويد الفهرى وسماك وميمون بن مهران وقد أخرج ابن الأثير وغيره أن الضحاك بن قيس كتب الى قيس بن الهيثم حين مات يزيد بن معاوية:

« سلام عليك ، أما بعد ، فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أن بين يدى الساعة فتنا كقطع الليل المظلم ، فتنا كقطع الدخان يموت

فيها قلب الرجل كما يموت بدنه يصبح الرجل مؤمنا ويمسى كافرا ويمسى مؤمنا ويمسى مأورا يريد بن مؤمنا ويصبح كافرا يبيع أقوام دينهم بعرض من الدنيا قليل وان يزيد بن معاوية قد مات وأنتم أشقاؤنا واخواننا فلا تسبقونا حتى نختار لأنفسنا » •

أما الأحكام فان الأصل في كتاب القاضي الى القاضي والأمير الى الأمير الكناب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى: «قالت يا أيها الملا اني ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الراحيم ، ألا تعلوا على وأتونى مسلمين » اوأما السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى كسرى وقيصر والنجاشي وأصحاب هجر اوالبحرين وأمراء اليمن والمقوقس وغيرهم اوكان يكتب الى عماله وسعاته وكما جاء في حديث الفصل أن الرسيول صلى الله عليه وسلم كتب الى الضحاك بن قيس أن يورث امرأه أشيم الضيابي ، وأجمعت الأمة على كتاب القياضي الى القاضى ، ولأن الحاجة الى قبوله داعية لمن له حق في بلد غير بلده اولا يمكنه اتبانه ولا المطالبة به ،

اذا ثبت هذا فان كتاب القاضى يقبل فى الأموال وما يقصد به من المال وكل حق للادمى من الجراح وغيرها وهل يقبل فى الحدود كحق شه تعالى ؟ فيه قولان ، وعند الحنابلة وجهان وكذلك أصحاب الرأى •

فاذا كتب الحاكم بثبوت بينة أو اقرار بدين جاز اوحكم به المكتوب اليه والخذ المحكوم عليه به وإن كان ذلك عينا كعقار محدود أو عين مشهودة لا تشتبه بغيرها حكم به المكتوب اليه وألزم تسليمه الى المحكوم به ، وإن كان عينا لا تتميز اللا بالصفة ففيه وجهان لا أحدهما) لا يقبل كتابه وهو قول أبى حنيفة وأأحد الوجهين عند أصحاب أحمد (والثاني) يجوز لأنه ثبت في الذمة بالعقد على هذه الصفة فأشبه الدين ويخالف المسهود له فاقه لا حاجة الى ذلك فيه ، فإن السهادة له لا تثبت الا بعد دعواه ، ويأن الشهود عليه يثبت بالصفة والتحلية فكذلك المشهود به ،

ف ولا يقبل الكتاب الا بشهادة عدلين يقولان قرأه علينا

أو قرىء عليه بحضرتنا فقال: اشهدا على أنه كتابى • وجملة ذلك أنه يشترط لقبول كتاب القاضى شروط ثلاثة (أحدها) أن يشهد به شاهدان عدلان ولا يكفى معرفة المكتوب اليه خط الكاتب وختمه ولا يجواز قبوله بذلك قال ابن قدامة: وهو قول أئمة الفتوى قال:

وحكى عن الحسن وسوار والعنبرى أنهم قالوا: اذا كان يعرف خطه وختمه قبله ، وهو قول أبى ثور والاصطعرى ، قال: وبتخرج لنا - أى الحنابلة - مثله على قوله (أى الامام الحمد) فى الوصية اذا وجدت بخطه لأن ذلك تحصل به غلبة الظن فأشبه شهادة الشاهدين •

ولنا أن ما أمكن اثباته بالشهادة لم يجز الاقتصار فيه على الظاهر كاثبات العقود ، والأن الخط يشبه الخط والختم يمكن التزاوير عليه ، وربمكن الرجوع الى الشهادة فلم يعول على الخط ، كالشاهد لا يعول فى الشهادة على الخط عند الالتباس ويقبل الكتاب من قاضى مصر الى قاضى مصر والى قاضى قرية ومن القاضى الى نائبه ومن نائبه اليه لأنه كتساب من قاض الى قاض ويجوز أن يكتب الى قاض معين والى من وصله كتابى من قضاة المسلمين وحكامهم من غير تعيين ، ويلزم من وصله قبوله ، ويهذا قال أحمد وأبو ثور واستحسنه أبو يوسف وقال أبور حنيفة : لا يجوز أن يكتب الى غير معين ، ولنا أنه كتاب من حاكم من اولايته وصل الى حاكم بهذه الصفة فلزمه قبوله كما لو كان الكتاب الى شخصه والمعول على شهادة الشاهدين على القاضى الكاتب بالحكم وذلك لا يقدح فيها ولو ضاع الكتاب أو محى ممعت شهادتهما وحكم بها ،

فرع في تغير حال القاضى: اذا تغير حال القاضى الكاتب أو القاضى الكاتب أو القاضى المكتوب اليه أو حالهما فان كان الأول بأن مات أو عزل بعد كتابة الحكم وكان قد أشهد على نفسه لم يقدح ذلك العزل أو الموت في مصحة كتابه وكان على من وصله الكتاب قبوله والعمل به سواء تغيرت حاله قبل خروج الكتاب من يده أو بعده وبهذا قال أحمد وأصحابه وقال أبي حنيفة: لا يعمل به في الحالين اوقال أبو يوسف: ان مات قبل خروجه من يده لم

يعمل به وإن مات بعد خروجه من يده عمل به لأن كتاب الحاكم بمنزلة الشهادة على الشهادة الأنه ينقل شهادة شاهدى الأصل فاذا مات قبل وصول الكتاب صار بمنزلة موت شاهدى الفرع قبل أداء شهادتهما •

دليلنا أن المعول على الشاهدين اللذين يشهدان على الحاكم فى تبوت الكتاب وهما حيان فيجب أن يقبل كتابه كما لو لم ينت ، ولأن كتابه ان كان فيما حكم به فحكمه لا ببطل بموته وعزله ، وإن كان فيما ثبت عنده بشهادة فهو أصل واللذان شهدا عليه فرع ولا تبطل شهادة الفرع بموت شاهد الأصل ، قال فى المغنى وما ذكره أبو حنيفة وأصحابه حجة عليهم لأن الحاكم قد أشهد على نفسه ، وانها يشهد عند المكتوب اليه شاهدان عليب وهما حيان وهما شاهدا الفرع ، وليس موته مانعا من شهادهما قلا ينسع قبولها كموت شاهد الأصل ،

فرع وان تغيرت حاله بفسق قبل الحكم بكتابه لم يجر الحكم به لأن حكمه بعد فسقه لا يصح فكذلك لا يجوز الحكم بكتابه ولأن يقاء عدالة شاهدى الأصل شرط فى صحة الحكم بشاهدى الفسرع الخذلك بقاء عدالة الحاكم لأنه بمنزلة شاهدى الأصل ، فان فسق بعد الحكم بكتابه الم يتغير كما لو حكم بشىء ثم بان فسقه فانه لا ينقض ما مضى من أحكامه كذا هنا ، وأما ان تغيرت حال المكتوب اليه بأى حال كان من موت أو عزل أو فسق فلمن وصل اليه الكتاب ممن قام مقامة قبول الكتاب والعمل به ، وبه قال الحسن ، وقد حكى عنه أن قاضى الكوفة كتب الى اياس بن معاوية قاضى البصرة كتابا فوصل وقد عزل وولى الحسن فعمل به وبهذا قال أحمد وأصحابه وهو ما أفاده أبن قدامة وعنه نقلناه ،

وقال أبو حنيفة : الا يعمل به الأن كتاب القاضى بمنزلة الشهادة على الشهادة عند المكتوب اليه ، وإن شهد شاهدان عند قاض لم يحكم بشهادتهما غيره .

دليلنا أن المعول على شهادة الشاهدين بحكم الأول أبو ثبوت الشلمادة

الذي مات ليس بصحيح فان الحاكم الكاتب ليس بفرع ولو كان فرعا لم يقبل وحده وانما الفرع الشاهدان اللذان شهدا عليه ، وقد أديا الشهادة عند المتجدد ، ولو ضاع الكتاب فشهدا بذلك عند الحاكم المكتوب اليه قبل فدل ذاك على أن الاعتبار بشهادتهما دون الكتلب . وقياس ما ذكرناه أن الشاهدين لن حملا الكتاب الى غير المكتبوب اليه في حال حياته وشهدا عنده عمل به لما بيناه ، وإن كان المكتوب اليه خليفته فمات الكاتب أبو عزل لم ينعزل خليفته عند بعض أصحابنا كما لا ينعزل القــاضي الأصلى بموت الأمام ولا عزله ، وقال أحمد وأصحابه وبعض أصحابنا : ينعزل المكتوب اليه لأنه نائب عنه فينعزل بعزله وموته كوالائه . ويفارق الامام لأن الامام يعقد القضاء والامارة للمسلمين فلم يبطل ما عقد لغيره كما لو مات الولى فى النكاح لم يبطل النكاح ، والهذا ليس للامام أن يعزل القاضى من غير تغير حاله ، ولا ينعزل اذا عزله بخلاف نائب الحاكم فانه تنعقد والايته لنفســـه نائب عنه فملك عزله ، ولأنه لو انعزل بسوت الامام لدخل الضرر على المسلمين لأنه يفضى الى عزل القضاة في جميع بلاد المسلمين فتتعطل الأحكام ، واذا ثبت أنه لا ينعزل فليس له قبول الكتاب الأنه حينئذ ليس بقاض ٠

فبرع اذا قال: أنا لست المسمى في هذا الكتاب فالقول قوله مع يمينه الاأن يقيم المدعى بينة أنه المسمى في الكتاب وان اعترف أن هذا الاسم اسمه والنسب نسبه والصفة صفته الاأن الحق ليس هو عليه انعا هو على آخر يشاركه في الاسم والنسب والصفة ، فالقول قول المدعى في نفى ذلك ، لأن الظاهر عدم المشاركة في هذا كله ، فان أقام المدعى عليب يبنة بما ادعاه من وجود مشارك له في هذا كله أحضره الحاكم وسأله عن الحق فان اعترف به ألزمه به وتخلص الأول ، وان أنكره وقف الحكم وكتب الى الحاكم الكاتب يعلمه الحال ، وما وقع من الاشكال حتى يحضر الشاهدين فيشهدا عنده بما يتميز به المشهود عليه منهما ، وان ادعى المسمى الشاهدين فيشهدا عنده بما يتميز به المشهود عليه منهما ، وان ادعى المسمى أنه كان في البلد من يشاركه في الاسم والصفة ، وقد مات ظرنا قان كان

موته قبل وقوع المعاملة التي وقع الحكم بها أو كان من لم يعاصره المحكوم عليه والمحكوم له لم يقع اشكال وكان وجوده كعدمه وان كان موته بعد العكم أو بعد المعاملة أو كان من أمكن أن تجرى بينه وبين المحكوم له مماملة فقد وقع الاشكال كما لو كان حيا لجواز أن يكون الحق على الذي ما ما د

قال الصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا ببت عند القاضي حق بالاقرار فسأله القر له أن يشهد على نفسسه بما ثبت عنده من الاقرار لزمه ذلك لأنه لا يؤمن أن ينكر المقر فازمه الاشهاد ليكون حجة اذا أنكر ، وأن ثبت عنده الحق بيمين المدعى بعب تكول المدعى عليه فسأله المدعى أن يشهد على نفسه لزمه لأنه لا حجة للمدعى غير الاشهاد ، وأن ثبت عنده الحق بالبيئة فسأل المعي الاشهاد ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجب لأن له بالحق بينة فلم يلزم للقاضي تجديد بينة أخرى (والثاني) أنه يلزمه لأن في اشهاده على نفسه تعديلًا لبينته وأثبانا تعقه والزاما لخصمه فان ادعى عليه حقا فأنكره وحلف عليه وساله الحالف أن يشهد على براءته لزمه ليكون حجة له في سقوط الدوى حتى لا يطاليه بالنحى مرة أخرى ، وأن سأله أن يكتب له محضرا في هذه السائل كلها وهو أن يكتب ما جرى وما ثبت به الحق فأن لم يكن عنده قرطاس من بينة ولم ياته المحكوم له بقرطاس - لم يلزمه أن يكتب لأن عليه أن يكتب وليس عليه أن يفرم ، وإن كان عنده قرطاس من بيت المال أو أناه صاحب الحق بقرطاس فهل يلزمه أن يكتب الحضر؟ فيه وجهان (أحدمها) أنه يلزمه لأنه وثيقة بالحق فلزمه كالاشهاد على نفسه (والثاني) أنه لا يلزمه لأن الحق يثبت باليمين أو بالنيئة دون الحضر وأن سأله أن يسجل له وهو أن يذكر ما يكتبه في المحضر ويشبهد على انفاذه ويسجل له فهل يلزم ذلك أم لا ؟ على ما ذكرناه في كتب المحضر . وما يكتب من المحاضر والسجلات يكتب في نسختين احداهما تسلم الى المحكوم له والأحرى تكون في ديوان الحكم • فان حضر عند القاضي رجلان لا يعرفهما وحكم بينهما ثم سال الحكوم له كتب محضر أو سنجل تتب: حضر الى رجلان قال أحدهما انه فلان بن فلان وقال الآخر انه فلان ابن فلان ويحليهما ويذكر ما جرى بينهما ويشهد على ذلك -

فصــل وان اجتمعت عنده محاضر وسجلات كنب على كل محضر اسم المتداعيين ويضم ما اجتمع منها في كل شهر او في كل سنة على قدر قلتها

وكثرتها وضم بعضها الى بعض ، ويكتب عليها محاضر شهر كذا وكذا من سنة كذا ليسهل عليه طلبته اذا احتاج اليه وأن حضر رجلان عند القاضى فادعى أحدهما أن له في ديوان الحكم حجة على خصمه فوجدها فان كان حكما حكم به غيره لم يعمل به ألا أن يشهد به شاهدان أن هذا حكم به فلان القاضى ، ولا يرجع في ذلك الى الخط والختم ، فانه يحتمل التزوير في الخط والختم وان كان حكما حكم هو به فان كان ذاكرا للحكم به عالما به عمل به وألزم الخصم حكمه ، وأن كان غير ذاكر لم يعمل به لاته يجوز أن يكون قد زور على الخصم حكمه ، وأن كان غير ذاكر لم يعمل به لاته يجوز أن يكون قد زور على خطه وختمه ، وأن شهد أثنان عليه أنه حكم به لم يرجع الى شهادتهما لأنه يشك في فمله فلا يرجع فيه الى قول غيره كما لو شك في فرض من فسروض يشك في فمله فلا يرجع فيه الى قول غيره كما لو شك في فرض من فسروض شهد شاهدان أن الشهود فرع للساكم الأول فاذا توقف الاصسل لم يجز الحكم بشهادة الفرع ، كما لو شهد شاهدان على شهادة شاهد الأصسل ثم الحكم بشهادة الفرع ، كما لو شهد شاهدان على شهادة شاهد الأصسل ثم شهد شاهدان أن شاهد الأصل توقف في الشهادة .

فصـــل اذا اتفــح الحكم للقـاضى بين الخصمين فالستحب أن يأمرهما بالصلح فان لم يفعلا لم يجز تردادهما لأن الحكم لازم فلا يجوز تأخيره من غير رضا من له الحكم ،

قصصصل اذا قال القاضى احكمت لقلان بكذا قبل قوله لاته يملك الحكم فقبل الأقرار به كالزوج لما ملك الطلاق قبل اقراره به وال عزل ثم قال : حكمت لقلان بكذا لم يقبل اقراره لانه لا يملك الحكم فلم يملك الاقرار به واهل يكون شاهدا في ذلك ؟ فيه وجهان احدهما وهو قول أبي سسميد الاصطخرى انه يكون شاهدا لانه ليس فيه اكثر من أنه يشهد على فعل نفسه وذلك لا يوجب رد شهادته كما لو قالت امرأة أرضعت هذا الصبى والشاني وهو المذهب أنه لا يكون شاهدا لأن شهادته بالحكم تثبت لنفسه المدالة لان الحكم لا يكون الا من عدل فتلحقه التهمة في هذه الشهادة فلم تقبل ويتخالف الرضعة لأن شهادتها بالرضاع يصح من الرضاع يصح من في عدل ولأن المغلب في الرضاع فعل المرتضع ولهذا يصح به دونها والمغلب في الحكم فعل المرتضع ولهذا يصح به دونها والمغلب في الرضاع فعل المرتضع ولهذا يصح به دونها والمغلب

الشرح نعم اذا ترافع الى الحاكم خصمان فأقر أحدهما لصاحبه فقال المقر له للحاكم : أشهد لى على اقراره شاهدين لزمه ذلك ، لأن الحاكم لا يحكم بعلمه فريما جحد المقر فلا يمكنه الحكم عليه بعلمه ، ولو كان يحكم

بعلمه أحتمل أن ينسى فلا يمكنه الحكم باقراره • وان ثبت عنده حق بنكول المدعى عليه أو بيمين المدعى بعد النكول فسأله المدعى أأن يشهد على نفسه لزمه لأنه لا حجة للمدعى مسوى الاشهاد ؛ وان ثبتت عنده بينة فسأله الاشهاد فهيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه لأن بالحق بينة فلا يجب جعل بينة آخرى (والثاني) يجب لأن في الاشهاد فائدة جديدة وهي اثبات تعديل بينة والزام خصمه وان حلف المنكر وسأل الحاكم الاشهاد على براءته لزمه ليكون حجة له في سقوط المطالبة مرة آخري ، وفي جميع ذلك آذا سأله أنَّ يكتب له محضرا بما جرى ففيه أيضا وجهان (أحدهما) يلزمه ذلك لأنه وثيقة له فهو كالاشهاد لأن الشاهدين ربما نسيا الشهادة أو نسيا الخصمين فلا يذكرهما الا ما كتياه بخطهما أو صدقا عليه بتوقيعهما (والثاني) لا يلزمه لأن الاشهاد يكفيه ، لأن الشهود قد تكثر عليهم الشهادات ويطول عليهم الأمد فالظاهر أنهما لا يتحققان الشهادة تحققا يحصل به أداؤه فلا يتقيد الا بالكتاب، فإن اختار أن يكتب له محضرا كتبه ، وإن كان الحاكم لا يعرف الخصمين قال: مدع ذكر أنه فلان ابن فلان الفلاني وأحضر معه مدعى عليه ذكر أنه فلان ابن فلان الفلاني ويرفع في نسبهما ويذكر حليتهما لأن الاعتماد عليها فريما استعار النسب ويذكر صفاته البدنية الظاهرة من الطول والقصر وباقى المميزات الأخرى التي تميزه ، وأن ثبت أنه شهد على اقراره شاهدان كما أوكد •

فأما ال أنكر المدعى عليه وشهدت عليه بينة قال فى المحضر: فادعى كذا وكذا فأنكر فسأل الحاكم المدعى: ألك بينة ؟ فأحضرها وسأل الحاكم سماعها فقعل وسأله أن يكتب محضرا بما جرى فأجابه اليه وذلك فى وقت كذا ، ويحتاج هنا أن يكتب بمجلس حكمه وقضائه بخلاف الاقرار لأن البينة لا تسمع الا فى مجلس الحكم والاقرار بخلافه ، ويكتب الحاكم فى آخر المحضر شهدا عندى بذلك ، فإن كان مع المدغى كتاب فيه خط الشاهد كتب تحت خطوطهما أو تحت خط كل واحد منهما شهد عندى بذلك ، ويكتب علامته فى رأس المحضر وإن اقتصر على ذلك دون المحضر جاز ،

فأما ان لم تكن للمدعى بينة فاستحلف المنكر ثم سأل المنكر الحاكم

محضرا لئلا يحلف فى ذلك ثانيا كتب له مثل ما تقدم الا أنه يقول: فأفكر فسأل الحاكم المدعى: ألك ربينة ؟ فلم تكن له بينة فقال: لك يمينه فسأله ان يستحلفه فاستحلفه فى مجلس حكمه وقضائه فى وقت كذا ولابد من ذكر تحليفه لأن الاستحلاف لا يكون الا فى مجلس الحكم ويعلم فى أوله خاصة ، وان نكل المدعى عليه عن اليمين قال: فعرض اليمين على المدعى عليه فنكل عنها فسأل خصنه الحاكم أن يقضى عليه بالحق فقضى عليه فالحق المدعى عليه في وقت كذا ويعلم فى أآخره ويذكر أن ذلك فى مجلس حكسه وفضائه ، فهذه صفة المحضر ، فأما ان سأل صاحب الحق الحاكم أن يعكم له به وينفذه فيقول: حكمت له به ، ألزمته الحق ، أنفذت الحكم به فان طالبه أن يشهد له على حكمه لزمه ذلك لتحصل له الوثيقة به فان طالبه أن يسجل له به وهو أن يكتب فى المحضر ويشهد على اتفاذه سجل له وفى وجوب ذلك الوجهان المذكوران هكذا

ويكتب العاكم بالسجل والمحضر نسختين (احداهما) تكون في يد صاحب العق (والأخرى) تكون في ديوان الحكم فإن هلكت احداهما نابت الأخرى عنها ، ويختم الذي في ديوان الحكم ويكتب على طيه (ملفه) سجل فلان ابن فلان أو محضر فلان ابن فلان فإن كثر ما عنده جمع ما يجتمع في كل يوم أو أسبوع أو شهر على قدر كثراتها وقلتها وشدها في أضيارة ويكتب عليها أسبوع كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم يضم ما يجتمع في السنة ويدعها في ناحية ويكتب عليها محفوظات سنة كذا حتى اذا حضر من يطلب شيئا منها سأل عن السنة فيخرج محاضر تلك السنة ، ويتولى جمعها وشدها بنفسه ، فإن تولى ذلك ثقة من ثقاته جاز: •

قال: وينبغى أن يجمل من بيت المال شيء برسم الأوراق التي يكتب فيها المحاضر والسجلات لأنه من المصالح فانه يحفظ به الوثائق، ويذكر المحاكم حكمه والشاهد شهادته ويرجع بالدرك على من رجع عليه فان أعواق ذلك لم يلزم الحاكم ذلك ويقول لصاحب الحق أن شئت جئت بأوراق الحجة التي أكتبها لك .

فاذا ارتفع اليه خصمان فذكر أحدهما أن حجته فى ديوان الحكم فأخرجها الخاكم من ديوانه فوجدها مكتوبة بخطه تحت ختمه وفيها حكمه فال ذكر ذلك حكم به وهو قول أبى خنيفة وأحمد ومحمد بن الحسن ؛ اوعن أحمد رواية أنه يحكم به وبه قال ابن أبى ليلى • قال ابن قدامة : وهمذا الذى رأيته عن أحمد فى الشهادة لأنه اذا كان فى قمطره تحت ختمه لم يحتمل أن يكون الا صحيحا • ووجه الأول أنه حكم حاكم لم يعلمه فلم يجز اففاذه الا بينة كحكم غيره ٤ ولأنه يجوز أن يزور عليه وعلى ختمه والخط بشه

فان قبل فلو وجد فى دفتر أبيه حقا على انسان جاز له أن يدعيه ويحلف عليه • قلنا: هذا مخالف الحكم والشهادة بدليل الاجماع على أنه لو وجد بخط أبيه شهادة لم يجز له أن يحكم بها ولا يشهد بها ولو وجد حكم أبيه مكتوبا بخطه لم يجز له انهاذه ولأنه يمكنه الرجوع فيما حكم به عليه الى نفسه لأنه فعل نفسه فروعى ذلك وأما ما كنه أبوه فلا يمكنه الرجوع فيما حكم به الى نفسه فيكفى فيه الظن •

فرع ادا ادعى رجل على الحاكم أنك حكمت لى به ذا الحق على خصمى فذكر الحاكم حكمة أمضاه وألزم خصمه ما حكم به علية وليس هذا حكما بالعلم واتما هو امضاء لحكمة السابق • وان لم يذكره فشسهة عتده شاهدان على حكمة فانه الا يلزمة قبول شهاداتهما أو الحكم بما يدليان به لأنه يمكنه الرجوع الى الاحاطة والعلم فلا يرجع الى الظن كالشاهد اذا نسى شهادته فشهد عنده اثنان أنه شهد لم يكن له أن يشهد ، وقال الحنابلة وابن أبى ليلى ومحمد بن الحسن ؛ يلزمة قبول شهادتهما وامضاء القضاء ، قال القاضى : وهو قياس قول أحمد لأنه قال نيرجع الامام الى قول اثنين فصاعدا من المأمومين ولأنهما لو شهدا عنده بحكم غيره قبل فكيف اذا شهدا عنده بحكم غيره قبل فكيف اذا شهدا عنده بحكم غيره قبل فكيف اذا شهدا ويخالف الشاهد لأن الحاكم بيضى ما حكم اذا ثبت عنده والشاهد لا يقدر على امضاء شهادته وانما يمضيها الحاكم •

Carlotte March

فرع ومن استوفى الحق من المحكوم عليه فقال للحاكم: اكتب لي محضرًا بما جرى لئلا يلقاني خصمي في موضع آخر فيطالبني به مرة أخرى ففيه وجهان (أحدهما) تلزمه اجابته ليخلص من المحذور الذي يخافه (والثاني) لا تلزمه لأن الحاكم انما يكتب بما ثبت عنده أو حكم به قاما استئناف ابتداء فيكفيه الاشهاد فيطالبه أن يشهد على نفسه يقبض الحق لأن الحق ثبت عليه بالشهادة والأول أصح لأنه قد حكم عليه بهلا الحق ويخاف الضرر بدون المحضر فأشبه ما حكم به ابتساداء ، وأن طالب المحكوم له بدفع الكتاب الذي ثبت به الحق لم يلزمه دفعه اليه لأنه ملكه فلا يبجب عليه دفعه الى غيره وكذلك كل من له كتــاب بدين فاستوفاه أو عقار فباعه لا يلزمه دفع الكتاب لأنه ملكه ولأنه يجوز أن يخرج ما قبضــه مستحقًا فيعود الى ما له فأما ان قال في ولايته : كنت حكمت لفلان بكذا قبل قوله ، سنواء قال قضيت عليه بشاهدين عدلين أو قال : سمعت بينـــة وعرفت عدالتهم ، أو قال : قضيت عليه بنكوله أأو قال : أقر عندى فلان لفلان بحق فحكمت به ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد وأبو يوسف وحكى عن محمد بن الحسن أنه لا يقبل حتى يشهد معه رجل عدل الأن فيه اخبارا بحق على غيره فلم يقبل قول واحد كالشهادة • دليلنا أنه يملك الحكم فملك الاقرار به كالزوج اذا أخبر بالطلاق والسميلد اذا أخبر بالعتق ، ولأنه لو أخبر اأنه رأى كذا وكذا فحكم به قبل كذا همنا وفارق الشهادة فان الشاهد لا يملك اثبات ما أخبر به •

فأما ان قال: حكمت بعلمي أو بالنكول أو بشاهد ويمين في الأموال فانه الا يقبل قوله بالقضاء في النكول ، وينبني قوله حكمت عليه بعلمي على القولين في جواز القضاء بعلمه لأنه لا يملك الحكم بذلك فلا يملك الاقرارا .

وقالت الحنابلة يقبل فى كل ذلك فى الأموال ، لأنه آخبر بحكمه فيما لو حكم به لنفذ حكمه ، فوجب قبوله كالصور التى تقدمت ، ولأنه حاكم أخبر بحكمه فى ولايته فوجب قبوله كالذى سلمه ولأن الحاكم اذا حكم فى مسألة يسوغ فيها الاجتهاد لم يسغ نقض حكمه ولزم غيره امضاؤه والعمل به فصار بمنزلة الحاكم بالبينة العادلة قالوا : ولا نسلم ما ذكرتموه .

فسرع سبق أن قلنا: انه إذا عزل فقال: كنت حكمت في ولايتي الثلان على فلان بحق فانه لا يقبل الا بشهادة شاهدين سواء لأن شهادته على فعل نفسه لا تقبل وهو قول أكثر التقهاء من الحنابلة ، لأن من لا يملك المحكم لا يملك الاقرار به كمن أقر بعتق عد بعد بيعه ثم اختلفوا في هل يكون شاهدا في ذلك ؟ على وجهين (أحدهما) وهو قول أبي سعد الإصطخري من أصحابنا والأوزاعي وابن أبي ليلي : هو بمنزلة الشاهد اذا كان معه شاهد آخر قبل ، لأنه ليس فيه أكثر من أنه يشهد على فعل نفسه كما لو قالت أمراة أرضعت هذا الصبي فانها لا ترد شهادتها (والثاني) وهو ظاهر المذهب أنه الا تقبل والله شاهدان سواه يشهدان بذلك لأن شهادته على فعل نفيا فعل نفيا فعل نفيا فعل نفيا وهو خلام المذهب أنه الا تقبل والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل على فعل نفيا والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال المصنف رحمه الله تعالى باب القســــمة

(تجوز قسمة الأموال المستركة لقوله عز وجل الوادا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا مصروفا الولان النبى صلى الله عليه وسلم ((قسم غنائم بعر بشعب يقال له الصغراء ، وقسم غنائم خير على تمانية عشر سهما ، وقسموا غنسائم حنين باوطاس وقيل بالجعسرانة » ولان بالشركاء حاجة الى القسمة ليتمكن كل واحسد منهم من التصرف في ماله على الكمال ويتخلص من كثرة الايدى وسوء المسادكة) .

فصلل ويجوز أن يرفعوا الى الحاكم لينفسهم ويجوز أن ينصبوا من يقسم بينهم ، ويجوز أن يرفعوا الى الحاكم لينصب من يقسم بينهم ويجب أن يكون القاسم عالما بالقسسمة ليوصل كل واحد منهم الى حقه كما يجب أن يكون الحاكم عالما ليحكم بينهم بالحق ، فأن كأن القاسم من جهة الحاكم لم يجز أن يكون فاسقا ولا عبدا ، لأنه نصبه لالزام الحكم فلم يجز أن يكون فاسقا ولا عبدا كالحاكم ، فأن لم يكن فيها تقويم جاز قاسم واحد ، وأن كان فيها تقويم لم يجز أقل من أنتين لأن التقويم لا يثبت الا بائنين وأن كان فيها خرص ففيه قولان (احدهما) أنه يجوز أن يكون الخارص واحدا (والثاني) أنه يجب أن يكون الخارص اثنين) .

فصد لله الجرته من سهم المسالح لما روى (أن عليا راضي الله عنه اعطى القاسم من بيت المال » ولاته من المسالح فكانت اجرته من سهم من المسالح فكانت اجرته من سهم المسالح ، فأن لم يكن في بيت المال شيء وجبت على الشركاء على قدر الملاكهم ، لائه مؤنة تجب لمال مشترك فكانت على قدر الملك كنفقة العبيد والبهائم الشتركة ، وأن كان القاسم نصبه الشركاء جاز أن يكون فاسقا وعبدا لانه وكيل لهم وتجب أجرته عليهم على ما شرطوا لانه أجير لهم) .

قصـــل وان كان في القسمة رد فهو بيع لأن صاحب الرد بنل الملل في مقابلة ما حصل له من حق شريكه عوضا وان لم يكن فيها رد ففيه قولان (احدهما) انها بيع لأن كل جزء من المال مشترك بينهما ، فاذا اخسة نصف الجميع فقد باع حقه بما حصل له من حق صاحبه (والقول الثاني) انها قرز النصيبين وتمييز الحقين لانها أو كانت بيما لم يجز تمليقه على ما تخسرجه القرعة ، ولاتها لو كانت بيما لافتقرت الى لفظ التمليك ولثبتت فيها الشفعة ولما تقدر بقدر حقه كسائر البيوع ، فأن قلنا أنها بيع لم يجب فيما لا يجوز بيع بعضة بيمض كالرطب والعسل الذي انعقدت أجزاؤه بالناد ، وأن قانا: انها فرز النصيبين جاز وان قسم الحبوب والأدهان فان قاناً : انها بيع لم يجز ان يتفرقا من غير قبض ولم يجز قسمتها الا بالكيل كما لا يجوز في البيسم ، وأن قلنا أنها فرز النصيبين لم يحرم التفرق فيها قبل التقابض ، ويجوز قسيمتها بالكيل والوزن ، وأن كانت بينهما ثمرة على شجرة فأن قلنسا: أن القسمة ييع لم تجز قسمتها خرصا كما لا يجوز بيع بعضها ببعض خرصا والن قلنا : انها تمبيز الحقين فان كانت ثمرة غير الكرم والنخل لم تجز قسمتها لانها لا يصح فيها الخرص ، وأن كانت ثمرة النخلِّ والكرم جاز لانه يجهوز خرصها للفقراء في الزكاة فجاز الشركاء) -

فعمسل وان وقف على قوم نصف ارض ، واراد اهل الوقف ان يقاسموا صاحب الطلق فان قلنا ان القسمة بيع لم يصح ، وان قلنا انها تمييز الحقين نظرت فان لم يكن فيها رد صحت وإن كان فيها رد فان كان من أهل الوقف جاز لاتهم يتنازعون الطلق وإن كان من اصحاب الطلق لم يجي لاتهم يتنازعون الوقوف .

الشرح تقوله تعالى « واذا حضر القسمة ألولي القربي واليتامي والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا » مضى في الفي النص أن هذه الآية محكمة وليست منسوخة ، ففي روائية عن أبن عباس أنها منسوخة

بقوله « يوصيكم الله في أوالادكم للذكر مثل حظ الأنشين » وقال سعيد بن المسيب نسختها آية الميراث والوصية وبه قال عكرمة والضحاك والأول أصح قانها مبيئة استحقاق الورثة لنصيبهم ، واستحباب المساركة لمن لا تصيب له من حضرهم • قال ابن جبير : ضيع الناس هذه الآية • قال الحسن : ولكن الناس شحوا ، وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « واذا حضر القسمة » قال : هي محكمة وليست بمنسوخة • وفي رواية ان ناساً يزعمون أأن هذه الآية نسخت لا والله ما نسخت ولكنها مما تهاون بها وهما وليان وال يرث وذلك الذي يرزق ، اووال لا يرث وذلك الذي يقول بالمعروف ، ويقول : 'لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة مواريثهم أن يصلوا أرحامهم ويتاماهم ومساكينهم من الوصية : قان لم تكن وصية واصل لهم من الليراث • قال النحاس : فهذا أحسن ما قيل في الآية أأن يكون على الندب والترغيب في فعل الخير . وقالت طائفة : هذا الرضخ واجب على جهـــة الفرض تعطى الورثة لهــــذه الأصناف ما طابت به نفوسهم كالماعون والثوب الخلق وما خف • حكى هذا القول ابن عطية والقشيرى ، والصحيح أن هذا على الندب لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ، لأحد الجهتين معلوم ، وللآخر مجهول ، وذلك مناقض للحكمة وسبب للتنازع والنقاطع ، وأما تقسيم النبي صلى الله عليه وسلم للغنائم فقد مضى في الجهاد والسير من الجزء الحادي والعشارين •

اما اللغات فقوله (وان كان في القسمة رد) الرد صرف الشيء ورجعه والرد مصدر رددت الشيء ورده عن وجهه يرده ردا ومردا وتردادا وفي حديث عائشة مرفوعا « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » أي مردود عليه ، والمراد هنا في الفصل من كلام المصنف ما يرده أحمد الشريكين الى صاحبه اذا لم يتعادل الجزءان فيرد صاحب الجزء الكثير على صاحب القليل من رد اذا رجعه اليه ، وقوله (فرز النصيبين) الفرز مصدر فرزت الشيء اذا قسمته والفرز النصيب المفروز لصاحبه واحمدا كان أو اثنين ، وأفرزته اذا قسمته أيضا وقال الجوهرى : فرزت الشيء عزلته عن

غيره ومزته والقطعة منه فرزة وفارز فلان شريكه أى فاصله وقاطعه • قوله (صاحب الطلق) بكسر الطاء من قولك هو لك طلقا أو أعطيته من طلق مالى وهذا حلال طلق وحرام غلق وهو من المجاز والطلق ضد الوقف •

أما الأحكام فان الأصل في القسمة الكتاب والسنة والاجماع • أما الكتاب فقوله تعالى: « ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر » وقوله تعالى : « واذا حضر القسمة أولو القربي واليتسامي » الآية وأمَّا السنة فمن القولية قوله صلى الله عليه وسلم « الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » ومن الفعلية « قسم صلى الله عليه الغَنَّائُم فقد قسم غنائم بدر وأنفالها بعد أن خرج من مضيق الصفراء نزلُ على كثيب بين المضيق وبين النازية يقال له (سير) الى سرحة به فقسم هنالك النفل الذي أفاء الله على المسلمين من المشركين على السواء وقسم في حيبر في خيبر • اقال ابن اسحق: وكانت المقاسم على أموال خيبر على الشق ونطاة والكتيبة فكانت الشق ونطأة فى سهمان المسلمين وكانت الكتيبة خمس الله وسهم النبي صلى الله عليه وسلم اوطعم رجال مشوا بين رسهول الله وبين أهل فدك بالصلح منهم محيصة بن مسعود وأعطاه منها ثلاثين وسقا من شعير وثلاثين وسقا من تمر • وقسمت خيبر على أهل الحديبية من شهد خيبر ومن غاب عنها ، ولم يغب عنها الا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم كسهم من حضرها • وكان وادياها وادى السرير ووادى خاص وهمسا اللذان قسمت عليهما خيبر وكانت نطاة والشق ثمسانية عشر سهما نطاة من ذلك خمسة أسهم والشق ثلاثة عشر سهما وكانت عدة الذين قسمت عليهم خير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ألف سهم وثمانمائة سهم برجالهم وخيلهم الرجال أربع عشرة مائة والخيل مائتا فرس فكان لكل فرس سهمان ولفارسه سهم اولكل راجل سهم ٠

وقسم النبى صلى الله عليه وسلم غنائم حنين • قال ابن اسحق: ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف عن الطائف على دحنا حتى نزل الجعرائة فيدن معه من الناس ومعه من هوازن سبى كثير وقد قال له رجل

من أصحابه يوم ظعن عن تقيف : يا رسول الله ادع عليهم فقيال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اهد تقيف وائت بهم » ثم أتاه وفد هوازن بالجعرانة وكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبى هوازن سستة آلاف من الندراري والنساء ومن الابل اوالشاء ما لا يدري ما عدته . قال ابن أسحق فحدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن وفد هوازن أتوا النبي صلي الله عليه وسلم وقد أسلموا فقالوا : يا رسيول الله انا أهل وعشيرة وقيد أصابنا من البلاء ما لم يخف عليك فامنن علينا من الله عليك • وقال أبو صرد: يا رسول الله انها في الحظائر عماتك وخالاتك وحواضنك اللاتي كن يكفلنك ولو أأنا ملحنا للحرث بن أبي شمر أو للنعمان بن المنذر ثم نزل منا بمثل الذي نزلت به رجونًا عطفه وعائدته علينا وأنت خير المكفولين • فقالًا رسيول الله صلى الله عليه وسلم : « أبناؤكم ونساؤكم أحب اليكم أم أسوالكم ؟ » فقالوا يا وسنول الله خيرتنا بين اأسوالنا وأحسابنا بل ترد الينسا تساءنا وأبناءنا فهو أحب الينا فقال لهم : أما ما كان لي ولبني عبد المطلب قهو لكم والذا ما أنا صليت الظهر إبالناس فقوموا فقولوا: إنا نستشفع براسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسلمين وبالمسلمين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أأبنا ثنا وتسائنا فسأعطيكم عند دالك وأسأل لكم، فلما صلى رمول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الطهر قاموا فتكلموا بالذي أمرهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم: أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهنو لكم ، فقال المهاجرون : وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الأنصار : وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الأقرع بن حابس : أما أنا وبنو تميم فلا وقال عيينـــة بن حصن أما أنا وبنو فزارة فلا وقال عباس بن مرداس : أما أنا وبنو سليم فلا فقالت بنو سليم : بلى ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عباس : وهنتموني فقال صلى الله عليه وسلم : أمَّا من تمسك منكم بحقه من هذا السبى فله بكل السان ست فرائض من أول سبى أصيبه ، فردوا الى الناس أبناءهم وتساءهم • ولما فرغ صلى الله عليه وسلم من رد سبايا حنين الى أهلها ركب واتبعه الناس يقولون : يما رسول الله أقسم علينا فيثنا من الابل والغنم حتى ألجأوه الى شجرة فاختطفت عنه رداؤه فقال: ردوا على ردائی أیها الناس فوالله أن لو كان لكم بعد شجر تهامة نعما لقسمته عليكم ثم ما ألفيتمونی بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا • ثم قام الی جنب بعیر ثم أخذ وبرة من سنامه بین أصبعیه ثم رفعها ثم قال : أیها الناس والله ما لی من فیئكم ولا هذه الهابرة الا الخمس والخمس مردود علیكم فأدوا الخیاط والمخیط فان الغلول یكون علی أأهله عارا ونارا وشنارا یوم القیامة وقد دخل عقیل ابن أبی طالب یوم حنین علی امرأته فاطمة ابنة شیبة بن ربیعة وسیفه متلطخ دما فقالت : انی قد عرفت أنك قد قاتلت فماذا أصبت من غنائم المشركین الفال : دونك هذه الابرة تخیطین بها ثیابك فدفعها الیها فسسع منادی رسول فقال : دونك هذه الابرة تخیطین بها ثیابك فدفعها الیها فسسع منادی رسول فرجع عقیل فقال : ما أری ابرتك الا قد ذهبت » •

وقد أجمعت الأمة على جواز القسمة ، ولأن بالناس حاجة الى القسمة ليتمكن كل وأحد من الشركاء من التصرف على ايثاره ، ويتخلص من سوء المشاركة وكثرة الأيدى •

فيرع ويجوز للشركاء أو الشريكين أن يقتسموا بأنفسهم ويجوز لهم أن يأتوا الحاكم لينصب بينهم قاسما لهم أو أن ينصبوا هم قاسما يقسم لهم ، فان نصب الحاكم لهم قاسما كان من شرطه العدالة والحرية ومعرفة الحساب ليوصل الى كل ذى حق حقه وهذا قول أحمد الا أنه لا يشترط كونه حرا ، فإن كان القاسم قد نصبه الشركاء فكان على صفة قاسم الحاكم في العدالة والمعرفة فهو كقاسم الحاكم في لزوم قسسمته وان كان كافرا أو فاسقا أبو غير عارف بالقسمة لم المزم قسمته الا بتراضيهما بها ويكون وجوده كعدمه فيما يرجع الى لزوم القسمة ، ويجزىء قاسم واحد فيما لا يحتاج الى أنى تقويم فإن احتاج الى التقويم احتاج الى قاسمين لأنه يحتاج الى أن يكون المقوم اثنين ولا يكفى في التقويم واحد فمتى نصبوا قاسما أبو نصبه المحاكم وكانت الشروط فيه متحققة لزمت القسمة بقرعته ، وان اختل فيه بعض الشروط لم تلزم القسمة الا بتراضيهما بعد القرعة لأنه لا حاكم بينهما ولا من يقوم مقامه .

فرع على الامام أن يرزق القاسم من بيت المال لأن هذا من المصالح وقد روى أن عليا اتخذ قاسما وجعل له رزقا من بيت المال • فان لم يرزقه الامام ؛ قال الامام للمتقاسمين : ادفعوا الى القاسم أجره ليقسم بينكم فان استأجره كل واحد منهم بأجر معلوم ليقسم نصيبه جاز وان استأجروه جميعاً اجارة واحدة لقسم بينهم الدار بأجر واحد معلوم لزم كل واحد منهم من الأجر بقدر حصته من المقسوم وابهذا قال أحمد وأصحابه • وقال أبو حنيفة يكون عليهم على قدر عدد رءوسهم لأن عمله في نصيب أحدهما كممله في نصيب الخر بينهم كممله في نصيب الآخر سواء تساوت سهامهم أو اختلفت فكان الأجر بينهم سواء •

دليلنا أن أجر القسمة يتعلق بالملك فكان بينهم على قدر الأملاك كنفقة العبد وما ذكروه لا يصح لأن العمل في أكبر النصيبين أكثر ، ألا ترى أن المقسوم لو كان مكيلا أو موزونا كان كيل الكثير أكثر عملا من كيل القليل ؟ وكذلك الوزن والزرع وعلى أنه يبطل بالحافظ فان حفظ القليل والكثير سواء ، ويختلف أجره باختلاف المال .

فرع وأجرة القسمة بينهما ولو كانت بطلب أحدهما وبهداً قال أحمد وأبو بوسف ومحمد • وقال أبو حنيفة هي على الطالب للقسمة ، لأنها له حق •

دليلنا أن الأجرة تجب بأفراز الحصص وهم فى ذلك متساوون ، فكانت الأجرة عليهم كما لو كانوا جميعا طالبين للقسمة .

فسوع والقسمة افراز حق وتمييز أحد النصيبين من الآخر وليست بيعاً في أحد القولين وقال في الآخر : هي بيسع • وحكى عن أبي عبد الله ابن بطة • وذلك لأنه يبدل نصيبه من أحد السهمين بنصيب صاحبه من السهم الآخر ، وهذا حقيقة البيسع • أما القول بأنها افراز حق وتمييز الأنصباء بعضها من بعض فذلك لأنها لا تفتقر الى لفظ التمليك ، ولا تجب فيها الشفعة وعدخلها الاجبار وتلزم باخراج القرعة ، ويقدر أحد النصيبين

بقدر الآخر ، والبيع لا يجوز فيه شيء من ذلك ، ولأنها تنفرد عن البيسيع باسمها وأحكامها فلم انكن إبيعا كسائر العقود ، ثم قال ابن قدامة : وفائدة الخلاف أنها اذا لم تكن بيعا جازت قسمة الثمار خرصا والمكيل وزنا والموازون كيلا والتفرق قبل القبض فيما يعتبر فيه القبض في البيسع ، والا يحنث أذا حلف لا يبيع بها واذا كان العقار أو نصفه وقفا جازت القسمة ، اه .

فرع اذا قلنا: هي بيع انعكست هذه الأحكام ، هـ ذا اذا خلت من الرد ، فان كان فيها رد عوض فهي بيع لأن صاحب الرد يبذل المال عوضا عما حصل له من مال شريكه ، وهذا هو البيع ، فان فعـ لا ذلك في وقف لم يجز لأن بيعه غير جائز ، وان كان بعضه وقفا وبعضه طلقا والرد من صاحب الطلق لم يجز لأنه يشتري بعض الوقف ، فان كان من أهل الوقف جاز لأنهم يشترون بعض الطلق •

مسللة قال ابن حزم فى المحلى: (ويقسم كل ما لا يحل بيعه اذا حل ملكه كالكلاب والسنانير والثمر قبل أن يبدو صلاحه والماء وغير ذلك ، كل ذلك بالمساواة والمماثلة ، لأن القسمة تمييز حق كل واحمد وتخليصه وليسات بيعا ، ولو كانت بيعا لما جاز أن الأخذ البنت دينارا والابن دينارين) •

فصيل في رد ابن حزم على من قال بالنسخ •

قال: وأمر الله تعالى فرض حتى يأتى نص ثابت بأنه ليس فرضا والا فقول من قال : لا يلزم انفاذ أمر الله تعالى لخصوص ادعاه أو نسخ زعمه ، أو لندب أطلقه بظنه ، قول ساقط مردود فاحش الا آن يخبرنا بشيء من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعا وطاعة لأنه المبلغ عن الله تعالى أحكامه وأما من دونه فلا ، روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن يونس - هو ابن عبيد - ومنصور بن المعتمر والمغيرة بن مقسم قال يونس ومنصور عن الحسن وقال المغيرة عن ابراهيم ثم اتفق الحسن وابراهيم قالا

جميعا في قول الله تعالى (واذا حضر القسسة أولوا القربي واليسامي والمساكين فارزقوهم منه) هي محكمة وليست بمنسوخة ، وبه الى هشهم عن عوف هو ابن أبي حميلة عن ابن سيرين قال : كانوا يرضخون لهم أذا حضر أحدهم القسمة وابن سيرين آدرك العسمابة رضى الله عنهم • ومن طريق أحمد بن محمد بن السماعيل العسفار النحوى نا جعفر بن مجاشم نا ابراهيم بن اسحاق نا عبد الله نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيانا — هو الثورى — عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (واذا حضر القسمة أولوا القربي البيامي والمساكين فارزفوهم منه) قال : هي واجبة عند قسسمة الميراث ما طابت به أنفسهم •

اومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هــــــــــــــــــ الآية قال : بعي محكمة ما طابت به أنفسهم عند الميراث فان قيل : قسد روى عن الضحاك وابن المسيب وابن عباس أنها منسوخة وقال قوم: إنها ندب • أما الاحتجاج بقول ابن المسيب والضحاك فقول يستغنى عن تكلف الرد بأكثر من ايراده فكيف وقد خالفهما الحسن وابن سيرين والنخعي والزهري ومجاهد وغيرهم ؟ وأما ابن عباس فما تقول أحد حجة بعد رسول الله اصلى الله عليه وسلم فكيف وقد جاء عن أبن عباس خلاف هذا ؟ كما روينا من طريق محمد ابن أحمد بن اسماعيل الصفار النحوى فا بكر بن سهل نا أبو صالح نا معاوية بن صالح عن على بن أبي طلحة عن ابن عباس (واذا حضر القسسة أولوا القربي واليتامي والمساكين فارزةوهم منه) قال : أمر الله عز اوجل عند قسمة مواريثهم أأن يصابها أرحامهم ويتاماهم ومساكينهم من الوصية فان لم تكن وصية قسم لهم من الميراث وقد حكم بهذه الآية في ميراث عبد الرحمن بن أبي بكر بعلم عائشة أم المؤمنين فلم تنكن ذلك ، ولا عجب أعجب ممن يأتي الى ما قد صح عن ابن عباس من أن قول الله تعالى ﴿ فَانْ جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) منسوخ بقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فلا يلتفت اليه وهو قول قد صح برهانه بأنكار الله تعالى حكم الجاهلية ، وكل ما خالف دين الاسلام فهو حكم جاهلية سواء كان مفترى من أهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره كالصلاة الى بيت

المقدس اوتربص المتهوق عنها حولا والتزام السبت وغير ذلك ، ثم يأتى فيحتج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافه ، وهذا هو اتباع الهوى والتحكم بالباطل في دين الله عز وجل ، ولئن كان قول ابن عباس المختلف عنه فيه ها هنا حجة فأحرى أن يكون حجة حيث لم يختلف عنه وان كان ليس قوله هنالك حجة فليس ها هنا حجة ، ثم ان قول القائل هذه الآية منسوخة أبو غير واجبة قول لا يحل اتباعه لأنه دعوى بلا برهان ونهى عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو اباحة لمخالفتهما كذلك وكل ذلك باطل متبقن الا بنص ثابت من قرآن أو سنة وبالله التوفيق ، اه المحلى ج ٨٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان طلب أحد الشريكين القسمة وامتنع الآخر نظرت ــ فان لم يكن على واحد منهم ضرر في القسسمة كالحبوب والأدهان والثيساب الفليظة وما تساوت أجزاؤه من الأرض والدور ـ أجبر المتنع لأن الطسالب يريد أن ينتفع بماله على الكمال وأن يتخاص من سوء المساركة من غير اضرار باحد فوجبت اجابته الى ما طلب ، وأن كان عليهما ضرر كالجواهر والثياب الرتفعة التي تنقص قيمتها بالقطع والرحى الواحدة والبئر والحمام الصسفير لم يجبر المتنع لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا أضرار » وروى أنّ النبي صلى الله عليه وسلم ((نهى عن اضاعة المال)) ولأنه اللاف مال وسسفه يستحق بهما الحجر فلم يجبر عليه وان كأن على احدهما ضرر دون الآخر نظرت _ فأن كان الضرر على المتنع _ أجبر عليها وقال أبو ثور رحمه الله : لا يجبر لأنَّها قسمة فيها ضرر فلم يجبِّر عليها كما أو دخل الضرر عليهما ، وهذا خطا لانه يطلب حقا له فيه منفعة فوجبت الاجابة اليه ، وان كان على الطاوب منه ضرر كما أو كان له دين على رجل بملك الا ما يقضي به ديئــه . وان كان الضرر على الطالب دون الآخر ففيه وجهان (احدهما) : أنه يجبر لأنه قسمة لا ضرى فيها على احدهما فأجبر المتنع كما لو كان الضرد على المتنع دون الطالب . (والثاني) : انه لا يُجْبِر وهو الصحيح لانه يطلب ما لا يستضر به فلم يجبر المشنع ويخالف اذا لم يكن على الطالب ضرد لانه يطلب ما ينتفع به وهذا يطلب ما يستضر به وذلك سفه قلم يجبر المتنع) .

الشريج معديث «الاضرار ولا اضرار » ورد بلفظ « ضرار »

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني عن ابن عباس وابن ماجه عن عبادة ومالك والشافعي عنه عن عمرو بن يصبى المازني عن أبيه مرسلا وحديث « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال » فانما هو جزء من حديث أخرجه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة وأخرجه مالك في الموطأ من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « إن الله تبارك وتعالى يرضى لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا برضى لكم أن تعبدوه والا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ، ويسخط لكم قيل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال » قال ابن عبد البر : هكذا أرسله يحيى والقعنبي وأرسله سائر الرواة فقالوا: عن أبي هريرة اه ه .

أما اللقات فالضرر هو ضرر النفس والاضرار هو احداث الضرر بغيره و قال في النهاية : الضر ضد النفع ضره يضره ضرا وضرارا وأضو به يضر اضرارا فمعنى قوله : لا ضرر أى لا يضر الرجل أأخاه فينقصه شيئا من حقه والضرار فعال من الضر أى لا تجازيه على اضراره بادخال الضرر عليه ، والضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع أنت به والضرار أن تضره من غير أن تنفع أنت وقيل هما بمعنى وتكرارها للتأكيد و

اما الأحكام فانه إذا طلب أحد الشريكين فامتنع الآخر فلا يخلو من حالين (أحدهما) ألا يكون ضرر في القسمة كالثياب الغليظة والحبوب والأدهان وما تساوت أجزاؤه من الأرض ، أجبر الممتنع لأن الطالب يريد الانتفاع بماله ، ويريد التخلص من سوء المشاركة (والثاني) أن يكون ضرر بمعنى أنه يكون في بعضها قطعة الرض ليس عليها شيء من الثمار وعلى قطعة أخرى نخلة أو شجرة فاكهة أو ساقية فان القطعة التي تساوي مائة خالية إنما تساوي ضعف ثمنها إذا كان عليها منشئات أو بساتين ، فاذا جعلت الأرض سهما قومت المنشآت ووزعت على الشركاء ويكون لكل منهم نصيبه في قيمتها ، فمن الخذ الأرض التي عليها المنشآت رد على الشركاء أنصبتهم من ثمنها فكأنه باعها منهم ، فهذه أرض لم تنساو أجزاؤها والا يجبر

أحد على البيع أو الشراء وقال أبو محمد بن حزم : « ولا يجوز أن يجبر أحَد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلا كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم من الحيوان لكن يجبى ان على القسمة ان دعا اليها أحدهما أو أأحدهم أو تقسم المنافع بينهما ابن كانت لا تمكن القسمة ، ومن دعا الى البيع قيل له : ان شنتُ فبع حصتك وان شئت فأمسك وكذلك شريكك الا أن يكون في ذلك اضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حينتُذ لواحد كان أو اشريكين فصاعدا الا أن يكون اشتركا لتجارة فيجبر على البيع ههنا خاصة من أباه • برهان ذلك قوله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بهذا أنه لا يحل أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه واالاجبار على البيع اخراج للمال عن صاحبه الى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة وهذا ظلم لا شك فيه ، فان قيـــل : ان في ترك أحدهما البيع ضررا بانتقاص قيمة حصة الآخر قلنا : لا ضرر في ذلك بل الضرر كله هو أن يجبر المرء على اخراج ملكه عن يده ، فهذا الضرر هـــوا المحرم لا ضرر انسان بألا ينفذ له هواه في مال شريكه ، وقد وافقنا المخالفون همنا على أن من له قطعة أرض أو دار صغيرة الى جنب أرض أو دار لغيره لو بيعتا معا لتضاعفت القيمة لهما ، وان بيعتا متفرقتين نقصت القيمـــة أنه لا يجبر أحد على ذلك إن أباه فمن أين وقع لهم هذا الحكم في المشترك من الأمهرال دون المقسوم منها ؟ ا هـ •

قلب : ولأصحابنا وجهان اذا دعا بعض الشركاء الى القسسة فامتنع البعض الآخر ففيه وجهان (أحدهما) يجبر الممتنع عليها وبه قال أبور حنيفة لأن فيها ضررا على بعض الشركاء دون بعض فأجبر اللمتنع منها عليها كما لو كان الضرر على الممتنع وحده (والثاني) الا يجبر الممتنع منها عليها وهو المذهب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعة المال وفي هذه القسمة اضاعة المال ، ولأنه يطلب ما يستضر به واجابته الى ذلك سفه فلم يجب . هذا ترتيب أصحابنا العراقيين وقال الخراسانيون : ان دعا الى

القسمة من يستضر بها وامتنع منها من لا يستضر بها لم يجبن المعتنع وجها واحدا • وان دعا اليها من لا يستضر بها وامتنع منها من يستضر بها فهل يجبر المتنع ؟ فيه وجهان •

اذا ثبت هذا فان كان نصف الدار لواحد ونصفها لعشرة لكل واحد منهم نصف عشرها ، وطلب العشرة أن يقسموا نصيبهم من الدار مجبوعا وامتنع صاحب النصف الجبر على ذلك لأنها قسمة لا ضرر فيها ، وكذلك الها طلب صاحب النصف أن يفرد نصيبه عن العشرة أجبر شركاؤه على ذلك ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل وأن كان بينهما دور أن أراض مختلفة في بعضها نخل وفي بعضها شجر أو بعضها يسقى بالسيح وبعضا يسقى بالناضح وطلب أحدهما أن يقسم بينهها أعيانا بالقيمة وطلب الآخر قسمة كل عين لأن كل واحد منهما أن يقسم بينهها أعيانا بحقه في الجميع ، فجاز له أن يطالب بحقه في الجميع ، وأن كان بينهما عضائد متلاصقة وأراد احدهما أن يقسم أعيانا وطلب الآخر أن يقسم كل واحد منها على الانفراد ففيه وجهان (أحدهم) أنها تقسم أعيانا كالدار الواحدة أذ كان فيها بيوت (والثاني) أنه يقسم كل واحدة منا لان كل واحدة على الانفراد فقسم كل واحد منها كالدور المتفرقة) ،

الشرح قوله: (أراض) قال في الطراز المذهب: قال أهال النحو: لا يجوز جمع أرض على أراض والصواب أرضون بفتح الراء لأن أفاعل جمع أفعل كأحسر وأحامر وأفكل وأفاكل والا يجمع فعل على أفاعل بل يجمع على أرضين وآراض في القليل وأروض أيضا وقال الجوهري أراض جمع الجمع اله وقال في اللسان: والجمع آراض وأروض وأرضون الواو عوض من الهاء المحدوفة المقدرة وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب جمع من التكسير استيحاشا من أن يوفروا لفظ التصحيح ليعلموا أن أرضا مما كان سبيله لو جمع بالتاء أن تفتح راؤه فيقال أرضات قال الجوهري: وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض وآراض كما قالوا أهل وآهال ، قال ابن برى: الصحيح عند المحققين فيما حكى عن أبي

الخطاب أرض وأراض وأهل وأهال كأنه جمع أرضاة وأهلاة كما قالوا: ليلة وليال كأنه جمع ليلاة ، قال الجوهرى: والجمع أرضات لأنهم قد يجمعون المؤنث الذى ليست فيه هاء التأنيث بالألف والناء كقولهم عرسات ثم قالوا: أرضون فجمعوا بالواو والنون والمؤنث لا يجمع بالواو والنون الا أن يكون منقوصا كثبة وظبة ولكنهم جعلوا الواو والنون عوضا عن حذفهم تاء التأنيث ،

وقوله (يسقى بالسيح) من قولك ساح الماء يسيح سيحا وسيحانا اذا جرى على وجه الأرض وقد مضى ذكره فى كتاب الزكاة ، والناضح البعير الذي يعصل ماء السقى والأنثى ناضحة وسانية ، والناضح الذي ينضح عن البعير أي يسويق السانية ويسقى بخلاف غيره هكذا أفاده ابن بطال الركبي وقوله (عضائد متلاصقة) قال ابن بطال الركبي : أراد دكاكين متلاصقة متوالية البناء ، قال الجوهرى : أعضاء كل شيء ما يسند حوله من البناء وغيره كأعضاد الجوض وهي حجارة تنصب حول شفيره ولعلها سميت عضائد من هذا البناء ويقال : عضد من نخل اذا كانت منعطفة متساوية ، وقوله (تابع للعرصة في القسمة) العرصة قال في القاموس : كل بقعة بين وقوله (تابع للعرصة في القسمة) العرصة قال في القاموس : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء والجمع عراص وعرصات وأعراص ،

اما الأحكام فانه اذا كان بين رجلين أعيان مشتركة وطلب أحدهما أن يقسم كل عين على الانفراد جزءين وطلب الآخر أن تقوم كل عين ويأخذ كل واحد منهم أعيانا منها بقيمتها نظرت _ فان كان المشترك دارا واحدة فيها بيوت (شقق) فطلب أحدهما أن تقسم كل عمارة جزءين وطلب الآخر أن نقسم البيوت (الشقق) بالفيمة فيأخذ كل واحد شققا بالقيمة قدم قول من دعا الى القسمة بالقيمة ، لأن قسمة كل جزءين تنقص به القيمة والمنفعة ، وان كان المشترك بينهما دورا متفرقة وطلب أحدهما أن تقسم كل دار بانفرادها وطلب الآخر أن يجعل كل دار نصيبا قدم قول من ادعى أن يقسم كل دار بانفرادها سواء كانت الدور في محلة أو في محال .

اذا ثبت هذا فان كان بينهما خان ذو بيوت ومساكن قسمته بافراد

بعض المساكن عن بعض الآنه يجرى مجرى الدار الواحدة فيها بيوت ، والن كان بينهما عضائد صغار متلاصقة كان بينهما عضائد صغار متلاصقة وهى البيوت من الدكاكين فى الأسواق التى يسكنها التجار فطلب أحدهما أن يقسم بالقيمة وامتنع الآخر فهل يجبر المستنع ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجبر لأن هذه العضائد تجرى مجرى الدار فيها بيوت (شقق) أو يجرى مجرى الدار فيها بيوت (شقق) أو يجرى مجرى الخان فيها بيوت ومعلوم أن من دعا الى أن يجعل كل بيت فى الدار أو الخان نصيبا فانه بجاب الى ذلك فكذلك هذا مثله (والثانى) لا يجبر المستنع لأن كل عضادة مسكن ، ولأنها أعيان مميزة فلا يقسم بعضها فى بعض كالدور المتفرقة ، فعلى هذا ان كان كل عضادة مما يمكن قسمتها والمنفعة لا يقسم تكل عضادة وان كان الا يمكن ذلك الا بضرر يلحق فى القيمة والمنفعة لا يقسم •

⊋ €8

سبق أن مذهبنا أنه اذا كان المشترك بينهما دورا متفرقة وطلب أحدهما أن يقسم كل دار بانفرادها وطلب الآخر أن يجعل كل دار نصيبا قدم قول من ادعى أن يقسم كل دار بانقرادها سيواء كانت الدور في محلة أو في محال وبه قال أبس حنيفة وقال مالك : ان كانت الدور في محال قدم قول من دعا الى أن يكاون كل دار نصيبا ، وقال أبو يوسف ومحمد : ان كان الحظ في أن يقسم كل دار قسمت كل دار وان كان الحظ أن يجعل كل دار نصيبا جعل كل دار نصيباً ، وقال أبو محمد بن حزم : فان كان المقسم أشسياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاس المال أو في نوع من أنواعه قضى بذلك أحب شركاؤه أم كرهوا ، والا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم الا باتفاق جميعهم على ذلك • وقال ابن قدامة من أصحاب أحمد : فان كان بينهما تياب أو حيوان أو أواني خشب أو عمد أو أحجار فاتفقا على قسمتها جاز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم يوم بدر اويوم حنين ويوم خيتر وهي تشتبل على أجناس من المال ، وسهواء اتفقا على قسمة كل جنس بينهما أو على قسمتها أعيانا بالقيمة • واللَّ طلب أحدهما قسمة كل نوع على حدته وطلب الآخي قسمته أعيانا بالقيمة قدم قول من طلب قسمة كل نوع على حدته أذا أمكن

ذلك ، وان طلب أحدهما القسمة وأبي الآخر وكان مما لا يمكن قسمته الا باخذ عيض عنه من غير جنسه أو قطع ثوب في قطعه نقص أو كسر اناء أو رد عوض لم يجبر الممتنع • وان أمكن قسمة كل نوع على حدة من غير ضرر ولا رد عوض فقال القاضي : يجبر الممتنع وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وهو قول أبي الخطاب ، لا أعرف في هذا عن امامنا ـ يعني أحمد بن حنبل رضى الله عنه ــ رواية ويحتمل ألا يجبر الممتنع وهو قول ابن خيران من أصحاب الشافعي ، لأن هذا انما يقسم أعيانا بالقيمة فلم يجبر الممتنع عليه كما لا يجبر على قسمة الدور بأن يأخذ هذا دارا وهذا دارا وكالجنسين المختلفين • ووجه الأول أن البجنس الواحد كالدار الواحدة وليس اختلاف الجنس الواحد في القيمة بأكثر من اختلاف قيمة الدار الكبيرة والقرية العظيمة ، فان أرض القرية تختلف سيما اذا كانت أشجارا مختلفة وأراض متنوعة ، والدار ذات بيوت واسعة وضيقة وحديثة وقديمة . ثم هــــذا الاختلاف لم يمنع الاجبار على القسمة كذلك الجنس الواحد، وفارق الدور فانه أمكن قسمة كل دار على حدتها ، وههنا لا إيمكن قسمة كل ثوب منها أو الناء على حدته ، وإن كانت الثياب أنواعا كالحرير والقطن والكتابي فهي كالأجناس، وكذلك سائر الأموال ، والحيوان كغيره من الأموال ويقسم النوع الواحد منه ، وبه قال الشافعي وأبق پوسف ومحمد • ا هـ ومن اللعني نقلته •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل فان كان بينهما دار وطلب احدهما أن تقسم فيجعل العلو الاحدهما والسفل الآخر وامتنع الآخر لم أجبر المتنع لأن العلو تابغ للعرصة في القسمة ، ولهذا لو كان بينهما عرصة وطلب احدهما القسمة وجبت القسمة ولو كان بينهما غرفة فطلب احدهما القسمة لم يجب ولا يجوز أن يجمل التابع في القسمة متبوعا .

الشرح يفيد هذا الفصل أنه أذا كان بينهما دار فيها علو وسفل وطالب أحدهما أن يجمل العلو والسفل بينهما وامتنع الآخر أجبر الممتنع

لأن البناء في الأرض يحرى مجرى الغراس في الأرض ، لأنهما يتفقان في البيع والشفعة ، وإن كان بينهما أرض فيها غراس وطلب أحدهما أن يقسم الأرض بينهما وامتنع الآخر أجبر اللمتنع ، وإن طلب أحدهما أنه يجعل العلو نصيبا والسفل نصيبا ويقرع بينهما - فإن رضى الآخر - جاز ويكون الهواء لصاحب العلو وله أن يحمل على علوه ما لا يضر بصاحب السفل ، وأن المتنع أحدهما من هذه القسمة لم يجبر لأن العلو تبع للسفل فلم يجز أن يجعل التابع متبوعا ، ولأن العلو واللسفل كالدارين المتجاورين ، ثم لو كان بينهما داران متجاوران وظلب أحدهما أن يجعل كل دار نصيبا وامتنع الآخر لم يجبر على ذلك لأن القسمة بينهما ويترك العلو على الإشاعة وامتنع الآخر لم يجبر على ذلك لأن القسمة تراد لتمييز حق أحدهما عن حق الآخر ، واذا كان العلو مشتركا لم يحصل التمييز لأنهما قد يقدمان فيحصل ما لأحدهما على ما للاخر فلا يتميز الحقان ، وإن تراضيا على ذلك جاز ،

فيرع في مذاهب العلماء في ذلك :

قلنا: أن الناء في الأرض يجرى مجرى الغرس فيتبعها في البيسع والشفعة ، وبهذا قال العلماء كافة الا أبن حزم على ما سيأتى ، وقال في المغنى: وان طلب أحدهما جعل السفل لأحدهما والعلو للآخر ويقرع بينهما لم يجبر عليه نثلاثة معان (أحدهما) أن العلو يتبع السفل ولهذا اذا بيعا تثبت الشفعة فيهما ، وإذا أفرد العلو بالبيع لم تثبت فيه الشفعة ، وإذا كان تبعا له لم يجعل المتبوع سهما والتبع سهما فيصير التبع أصلا (والثاني) أن السفل والعلو يجريان مجرى الدارين المتلاصقين لأن كل واحد منهما يسكن منفردا ولو كان بينهما داران لم يكن لأحدهما المطالبة بجعل كل دار نصيبا كذا ههنا ، (الثالث) أن صاحب القرار يملك قرارها وهواءها فإذا جعل السفل نصيبا انفرد صاحبه بالهواء وليسات هذه قسمة عادلة الهره واختلف قول أبى حنيفة في مقدار ما يخص كل واحد من الشركاء فقال: فقسمه الحاكم بأن يجعل كل ذراع من السفل بذراعين من العلو ، وقال انه يقسمه الحاكم بأن يجعل كل ذراع من السفل بذراعين من العلو ، وقال

أبو يوسف : ذراع بذراع • وقال محمد : يقسمها بالقيمة واحتجوا بأنها دار واحدة فاذا قسموها على ما يراه جاز كالتي لا علو فيها •

وقال ابن حزم: ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين على بناء والآخر سفله وهذا مفسوخ أبدا ان وقع . برهان ذلك أن الهـــواء دون الأرض لا يمتلك ولا يمكن ذلك أصلا لوجهين : (أحدهما) أنه لا سمبيل لأحد الى أن يستقر في الهواء وهذا ممتنع • (والثاني) : أنه متموج غير مستقر ولا مضبوط ، فمن وقع له العلو فانما يملكه بشرط أن يبني على جدرات صاحبه وسطحه ويشترظ ألا يهدم صاحب السمفل جدراته ولا سطحه والا أن يعلى شيئًا من ذلك ولا أن يقصره ولا أن يقبب سطحه ولا أن يرقق جدراته ، والا أن يفتح فيها أقواسا ، وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وقد علمنا أن كل من له حق فهي يملك اياه يتصرف فيه كيف شاء ما لم يمنعه قرآن أو سنة فيطلب هذه القسمة بيقين لا اشكال فيه ، وصح أن ابتياع العلو على اقراره حيث هو أكل مال بالباطل وانما يجوز بيسع أنقاضه فقط فاذا ابتاعها فليس له امساكها على جدرات غيره الا ما دام تطيب نفسه بذلك تم له أن يأخذه بازالتها عن حقه متى شاء ، وقد منع الشافعي من اقتسام سفل لواحد وعلو لآخر • انتهى بنصه فى المحلى ومن المحلى ثقلته •

قلت والجواب عن قوله: ان الهبواء لا يتملك أنه اذا رضى صاحب السفل أن تكون جدراته قرارا لصاحب العلو ورضى صاحب العلو أن تكون جدراته قرارا لصاحب العلو ما يستضر به صاحب السفل ، وما دام الضرر مستنعا والمصلحة قائمة والرضى قد تحقق فلا وجه لفسخه ، والجواب عن تقييد حرية صاحب السفل فى أن يرفع سقه أو يعليه أو يقبه فانه متى اتفقا على شكل البناء وحد كل بناء عموديا ، كان حده الى أعلا كحده أفقيا ، وما طام المالك لا يجوز له أن يتجاوز حد ملكه شرقا ولا غربا فان هذا مثله ، وكل حرية فى التصرف مقيدة بعدم الاضرار

بالآخرين • والجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « كل شرط ليس فى كتاب الله » فانه شرط عندرج تحت جميع العقود المساحة كالبيع والاجارة والشفعة فلا يوجد نص ينقضه أو يعارضه » قال الله تعالى « لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعدوا » والله تعالى أعلم بالصواب •

فصل ف عقود تمليك الشقق:

ورت العادة فى بلادنا مصر حرسها الله وأزال عنها غمة الهزيمة والانكسار أمام يهبود ومن والاهم من الكفار ال تبنى الحكومة دورا كبيرة (عمارات) ثم تعرض بيواتها الققها التمليك ، فيقبل عليها الناس يشترونها كما يشترون بيواتا على الأرض ، وتدار هذه العمائر بمجلس بختاره ملاك هذه الشقق ويتعاونون على ظافتها وحراستها وصيانتها فكأنهم شركاء فى العمارة كلها وقد خصصها لكل منهم شقة بحصته فيها ، وبذلك تكون مصاعدها وسلالها وأبوابها العامة وفناؤها ملكا مشاعا لجميعهم وهم متراضون بهذا من غير مضارة ولا مشقة اولا سوء جوار فهو جائز على مذهبنا باطل على مذهب ابن حزم والله تعالى أعلم م

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل المن واحد منهما نصف الطول في كمال المرض واتفقا عليه جاز ، وأن طلب احدهما ذلك وامتسع الآخر أجبر عليها ، لأنه لا ضرر فيها وإن أرادا قسمتها عرضا في كمال الطول واتفقا عليه جاز وإن طلب أحدهما وامتنع الآخر ففيه وجهان (احدهما) انه لا يجبر لانه لا تدخله القرعة لاته اذا اقرع بينهها ديما صار بها مال كل واحد منهما الى ناحية ملك الآخر ولا ينتفع به وكل قسمة لا تدخلها القرعة لا يجبر عليها كالقسمة التى فيها رد (والثاني) وهو الصحيح انه يجبر عليها لأنه ملك مسترك يمكن كل واحد من الشريكين أن ينتفع بحصته اذا قسمة فاحبر على القسمة كما أو أراد أن يقسماها طولا فان كان بينهما حائط فارادا قسمته نظرت للهان أرادا قسمته طولا في كمال المرض واتفقا عليه جأز ، وإن أراد ذلك واحد وامتنسع الآخر ففيه وجهان (احدهما) انه لا يجبر لانه لابد من قطع الحائط ، وفي ذلك اللاف (والثاني)

أنه يجبر وهو الصحيح لأنه تمكن قسمته على وجه ينتفعان به فأجبرا عليها كالمرصة ، فأن أرادا قسمته عرضا في كمال الطول واتفقا عليها جاز ، وأن طلب احدهما وامتنع الآخر لم يجبر لأن ذلك اللاف وافساد) .

الشرح جملة هذا الفصل أنه ان كان بينهما حائط خيرناه فان أواد قسمة عرصته _ فان تراضيا على أن يكون لأحدهما نصف الطول في كمال العرض ، أو نصف العرض في كمال الطول _ جاز ، وان أراد أحدهما قسمة طوله فيكون لأحدهما نصف طوله في كمال عرضه وامتنع الآخر أجبر الممتنع ويكون لكل واحد منهما ما خرجت عليه قرعته ، فان أراد كل واحد منهما أن يبنى فيما خرج عليه جاز ، وان بقى لهما فرجة لم يجبر من هى في ملكه على سدها وان طلب أحدهما أن يكون لأحدهما نصف العرض في كمال الطول وامتنع الآخر فقيه وجهان (أحدهما) لا يجبر على ذلك ، لأن هذه القسمة الا تدخلها القرعة لأنا لو أقرعنا بينهما لم نأمن أن تخرج القرعة نصيب أحدهما مما يلى ملك الآخر فلم يجبر الممتنع منهما عليها كالقسمة التي فيها رد (والثاني) يجبر الممتنع وهو الأصح لأنها قسمة كل ضرر فيها فأشبه قسمة الطول في كمال العرض ويخالف القسمة التي فيها الرد ، لأن دخول الرد فيها يجعلها بيعا ، والبيع لا يجبر عليه من امتنع منه،

فعلى هذا اذا قسم بينهما لم يقرع بينهما ، والكن يجعل لكل واحد منهما ما يلي ملكه ٠

وأن طلب أحدهما أن يقسم طوالها فى كمال عرضها وطلب الآخر أن يقسم عرضها فى كمال طولها _ فان قلنا : لا يجبر من امتنع من قسمة عرضها فى كمال طولها لم يجبر أحدهما _ بل يتركان حتى يصطلحا ، لأن قول أحدهما ليس بأولى من قول الآخر .

والن أراد قسمة الحائيا. بينهما ـ فان تراضيا على قسمة طواه فى كمال عرضه أو قسمة عرضه فى كمال طوله ـ جاز • وإن طلب أحدهما أن يقسم عرضه فى كمال طوله وامتنع الآخر لم يجبر الأن الحائط ان قطع كان ذلك اللافا ، وإن لم يقطع وعلم على نصف العرض علامة ليضع عليه ما يريد

وضعه جاز ، وان وضع على جميع الحائط كان متلقا لنصيب شريكه ، وان طلب أحدهما أن يقسم طوله فى كمال عرضه وامتنع الآخر فقيه وجهان (أجدهما) لا يجبر الممتنع لأن الحائط اذا قطع فقد تلف جزء من الحائط فلم يجبر الممتنع من ذلك عليه كما لو كان بينهما ثوب فطاب أحدهما قطعه نصفين (والثاني) يجبر الممتنع وهو الأصح كما يجبر على قسمة العراض كذلك ، فعلى هذا ان كان القطع يضر بالحائط لم يقطع ويجعل بين النصيبين علامة ، وان كان القطع لا يضر به قطع بمنشار وان كان لبنا أو طينا كالثاوب اذا كان قطعه لا يضر والله تعالى أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

فصسل وان كان بينهما ارض مختلفة الإجزاء بعضها عامر وبعضها خراب او بعضسها قوى وبعضسها ضعيف آو بعضسها شجر او بناء وبعضسها بياض ، أو بعضها يسقى بالسيح وبعضها بالناضح نظرت ــ فان امكن التسوية بين الشريكين في جيده ورديته بأن يكون الجيد في مقدمها والرديء في مؤخرها فاذا قسمت بينهما نصفين صار الى كل واحد من الجيد والردىء مثل ما صار الى الآخر من الجيد والردىء فطلب أحدهما هذه القسمة أجبر الآخر عليها 6 لأنها كالأرض المتساوية الاجزاء في امكان التسوية بينهما فيها • وأن لم تكن التسوية بينهما في الجيد والرديء يأن كانت العمارة أو الشجرة أو البناء في أحد النصفين دون الآخر نظرت - فاذا أمكن أن يقسم قسمة تعديل بالقيمة بأن تكون الأرض ثلاثين جريبا وتكون عشرة أجربة من جيسدها بقيمة عشرين حربيا من رديئها فدعا الى ذلك أحد الشريكين وامتنسع الآخر ففيسه قولان (احدهما) انه لا يجبر المتنع لتعذر التساوي في الزرع وتوقف القسمة الي ان يتراضيا (والقول الثاني) أنه يجبر لوجود التساوي بالتعميل ، فعلى هذا ف أجرة القسيام وجهان (أحدهما) أنه يجب على كل وأحد منهما نصف الأجرة : لاتهما يتساويان في أصل اللك (والثاني) أنَّه يجب على صاحب العشرة ثلث إ الأجرة وعلى صاحب المشرين ثلثاها لتفاضلهما في الماخوذ بالقسسمة • وأن ، امكن قسمته بالتقديل وقسمة الرد فدعا أجدهما الى قسسمة التقديل وبدعا الآخر الى قسمة الرد ـ فان قلنا ان قسمة التعديل يجبر عليها ـ فالقول قول من دعا اليها لأن لألك مستحق ، وأن قلنا : لا يجبر وقف الى أن يتراضيا على احتاهما) .

الشرح

أصحابنا _ حكى ذلك صاحب البيان _ فان كانت قراحا وأحسبهم آرادوا بالقراح (١) الأرض التي يقال لها الحول ، فان كانت متساوية الأجزاء قيمة الزرع في أولها كقيمة الزرع في وسطها وفي آخرها فانها انقسم بالتعديل بالأجزاء بوان كان فيها نحل وكرم وشجر قال ابن الصباغ : فانه يقسم بالتعديل ولا يجب قسمة كل جنس على حدة ، لأن القراح واحد فهو بمنزلة الدار يكون فيها البناء والأثوراب ، فانه لا يجب قسمة كل نوع منها بل يقسم جميعها كذلك هذا مثله ،

وان كانت أجزاء الأرض مختلفة بأن كانت قيمة ذراع من أوسطها درهما أو في بعض الأرض نخل أو شجر وبعضها بياض وبعضها يسقى بالسبح وبعضها يسقى بالناضح نظرت ـ فان أمكن التسوية بين الشركاء في جيدها ورديئها وشجرها وبياضها وما يسقى بالسيح والناضح بالتعديل بالأجزاء قسست بالتعديل بالأجزاء وإن لم يمكن قسسمة ذلك بالتعديل بالأجزاء -ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ في الشامل وأكثر أصحابنا أنها تقسم بينهم بالتعديل بالقيمة على ما يأتي بيانه ، فإن امتنع أحدهم من ذلك أجبر عليه لأنه ليس فيه أكثر من اختلافها بالقيمة وذلك لا يمنع من القسمة كمــا قُلْمًا فِي الدار الوالحدة • وذكر المصنف هنا اذا كانت الأرض ثلاثين جريبا أو فدانا أو هكتارا وقيمة عشرة أجربة من جيدها كقيمة عشرين جريبا من رديئها فدعا أحدهما الى قسمتها بالتعديل بالقيمة ، ومعناه تكون العشرة الأجربة نصيبا والمشرون جريبا نصيبا ففيه قولان (أحدهما) يجبر المتنع الوجود التساوي بينهما في القيمة ﴿ وَالنَّانِي ﴾ إلا يجبر لتعذر التساوي في الذراع و وأحسبه أراد بذلك اذا كان في الحدول الواحد وأراد بالجريب ذراعاً معلومة عندهم _ فان كان أراد هـــــــذا نهبو خلاف ما مضى • لأنهم فاللوا: يقسم بالتعديل بالقيمة ، وقد ذكر المصنف في غير هذا الموضع أنَّ الأرض تعدل بالقيمة ولعله أراد على القول الأول وهو المشهور. •

قال : فاذا قلنا بالأول ففي أجرة القسام وجهان (أحدهما) يجب على

⁽١) في القاموس: القراح الأرض التي لا شجر فيها ولا ماء .

كل واحد منهما نصفه لأنهما متساويان فى أصل الملك (والثانى) يجب على من خرجت له العشرة ثلث الأجرة او على الآخر ثلثاها لتفاضلهما فى المأخوذ بالقسيمة .

وان أمكن قسمة الأرض بالرد وأمكن قسمتها بالتعديل فدعا أحدهما الى أن يقسم بالريد وداعا الآخر الى أن يقسم بالتعديل بالقيمة _ فأن كانت أرض بين شريكين نصفيل وذرعها ستمائة ذراع وقيمة مائة ذراع من أولها أربعمائة درهم وقيمة الأربعمائة الذراع الباقية منها أربعمائة درهم كل مائة ذراع تساوي مائة درهم فطلب أحدهما أن يجعل مائة ذراع من أولها جزءا قيمته خمسمائة درهم والثلاثمائة الذراع التاقية من آخرها جزءا وقيمتها ثلاثمائة درهم فان خرج لأحدهما مائة زراع من أولها رد على الآخر مائة درهم فان قلنا : ان من امتنع من قسمة التعديل بالقيمة يجبر عليها وجب اجابة من قال : يجعل مائتًا ذراع من أولها جــزاءًا اوالباقي منها جزءًا • والذ قلنا : لا يجبر من امتنع من قسمة التعديل بالقيمة لم يجبر هاهنا أحدهما ، بل يتركان الى أن يتراضيا على القسمة • والنَّ كانت الأرض أقرحة قال ابن الصباغ : فان أبا اسحاق ذكر في الشرح اذا كانت متجاورة جرت مجسري القراح الواحد وجازا أن يقسم قراح في نصيب شريك وقراح في نصيب شريك آخر قسمة الاجبار • وقال غيره من أصحابنا : انها تجرى الأقرحة مجرى القراح الوالحد في ذلك اذا كان شربها والحدا وطريقها واحدا ء فأما اذا كان لكل واحد شرب منفرد وطريق منفرد لم يقسم بعضها في بعض قسمة الاجبار • قال ابن الصباغ : وهذا آشبه بكلام الشافعي رحمه الله • والله تعالى أعليه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل وان كانت بينهما ادض مزروعة وطلب احدهما قسسمة الأرض دون الزرع وجبت القسمة لأن الزرع لا يمنسع القسمة في الأرض فلم يمنع وجوبها كالقماش في الدار • وان طلب احدهما قسسمة الأرض والزرع لم يجبر ، لأن الزرع لا يمكن تعديله ، فان تراضيا على ذلك فان كان بلرا لم يجز

قسمته لاته مجهول ، وإن كان قد ظهر _ فان كان مها لا ربا فيه كالقصيل والقطن _ جاز لاته معلوم مشاهد ، وإن كان قد انعقد فيه الحب لم يجز لأنا ان قلفا أن القسمة بيع لم يجز لاته بيع ارض وطعام بارض وطعام ، ولاته قسمة مجهول ومعلوم ، وإن قلنا القسمة فرز النصيبين لم يجز لانه قسسمة مجهول ومعلوم) .

جملة ذلك أنه ان كانت بينهمـــا أرض مزروعة فطاب الشرح أحدهما قسمة الأرض دون الزرع وامتنع الآخر أجبر الممتنع سسعواء كان الزرع بذرا لم يخرج أو قد خرج لأن الزرع في الأرض كالقماش في الدار والقماش في الدار يعني القمامة ألا يمني قسمتها فكذلك الزرع في الأرض فان طلب أحدهما قسمة الزرع دون الأرض وامتنع الآخر نظرت ــ فان كان الزرع بذرا ـ لم يجبر الممتنع لأنه مجهول ، وكذلك ان كان الزرع قد ظهر واشتد حبه لم يجبر الممتنع أيضًا لأنه لا يمكن خرصه • وأنَّ كان الزرع قد ظهر ولم يصر حب فحكي ابن الصباغ آن الشيخ أبا حامد قال : لا يُجبر الممتنع الأنه لا يمكن تعديله • وحكى عن القاضي أبي الطيب أنه قال : ان قلنا : الن القسمة بيع لم يجبر لأنه الا يمكن بيعه الا بشرط القطيع ، وان قلنا: ان القسمة قدر الحقين جازت قسمته • قال: وهذا أشبه الأنه الذا أمكن تعديله مع الأرض أمكن تعديله وحدُّه • وأما اذاً طاب أحدهما قســمة الأرض واالزرع لم يجبر الممتنع لأنه لا يُمكن تعديله • فان تراضيا على ذلك نظرت _ فان كان بذرا ولم يخرج أو كان الزرع قد صار حبا مشتدا _ لم يجز لأنه مجهول . وان كان قد ظهر والا ربا فيه صحت القسمة في الزرع مع الأرض تبعا لها كما يجوز بيعــه مع الأرض من غير شرط القطع تبعــا للأرض ٠

قال المسنف رحمه الله تعالى

فصــل وان كان بينهما عبيد او ماشية او اخشاب او ثياب فطلب اصعما قسمتها اعيانا وامتنع الآخر - فان كانت متفاضلة - لم يجبر المتنع ، وان كانت متماثلة ففيه وجهان (احدهما) وهو قول ابى العباس وابى اسحق وابى سعيد الاصطخرى انه يجبر المتنع وهو ظاهر المنها لاتها

متماثلة (واللثاني) وهو قول ابي على ابن خيران وابي على ابن ابي هريرة: أنه لا يجير المتنع لانها أعيسان مختلفة فلم يجبر على قسسمتها أعيسانا كالدور التغرفة) .

اذا كان المشتوك غير الدور والأرض ــ فان كان من الشرح أموال الربا _ فقد مضى حكمه ، وان كان من غير أموال الربا كالشياب والصفر والحديد وما أشبهه _ فان كانت أجناسا فطلب أحد االشريكين أن يجعل أحد الجنسين جزءا والجنس الآخر جزءا فامتنع الآخر لم يجبر الممتنع ، لأن الأغراض تختلف في ملك الأجناس • وأن طلب أحدهما أن تقسم العين الواحدة من ذلك جزءين وامتنسع الآخر ـ فان كانت قيمتهــــا لا تنقص بذلك كالثياب الغليظة وما أشبهها _ أجبر الممتنع على ذلك ، وإن كانت قيمتها تنقص بذلك كالثياب الرقيقة لم يجبر المتنع على ذلك لأن فيه ضررا فان صح وتراضيا على ذلك وقسماها جاز ، وان طلب أحدهما أن يعدل الجنس الواحد بالقيمة وأمكن تعديله بذلك وامتنع الآخر ففيه وجهان (أحدهما) وهــو قول أبي على بن خيران وأبي على ابن أبي هريرة أنه لا يجبر لأنها أعيان متفرقة فلم يجبر على قسيمة بعضها ببعض كالدور (والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا وهو المذهب أنه يجبر على ذلك لأنه لا يمكن قسسمتها من غير ضرر الا بذلك فوجب قسسمتها كذلك كالدار الواحدة •

وان كان المشترك حيوانا _ غير الرقيق _ فان كان أجناسا لم يقسم جنس في جنس الا بالتراضى ، وان طلب أحدهما أن يقسم الجنس الواحد بعضه ببعض بالتعديل بالقيمة وامتنع الآخر فهل يجبر ؟ على الوجهين كغير التي قبلها و وان كان رقيقا فذكر الشيخ المصنف أنه على الوجهين كغير الرقيق ، وقال ابن الصباغ في الشالهل يجبر الممتنع وجها واحدا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم «جزآ العبيد الستة الذين أعتقهم الرجل في مرض موته ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم ، أخرجه مسلم عن عمران بن الحصين و ولأن الرقيق لما وجب تكميل الحرية فيده دخلت قسمة الإجبار بالقيمة يخلاف غيره ، وقال أبو حنيفة : الرقيق لا يقسم لأنه قسمة الإجبار بالقيمة يخلاف غيره ، وقال أبو حنيفة : الرقيق لا يقسم لأنه

تختلف منافعه • دليلنا عليه الخبر ، ولأنه يمكن تعديله بالقيمة كسائر الأموال. •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان بينهما منافع فارادا قسمتها مهاياة وهو ان تكون العين في يد احدهما مدة ثم في يد الآخر مثل تلك المدة جاز ، لأن المنافع كالأعيان فجاز قسمتها كالأعيان ، وان طلب أحدهما وامتنع الآخر لم يجبر المتنع ، ومن اصحابنا من حكى فيه وجها آخر أنه يجبر كما يجبر على قسمة الأعيان ، والصحيح أنه لا يجبر ، لأن حق كل واحد منهما تعجل فلا يجبر على تأخيه بالمهاياة ، ويخالف الأعيان فائه لا يتأخر بالقسمة حق كل واحد ، فاذا عقسما على منة اختص كل واحد منهما بمنفعة تلك المدة ، وان كان يحتاج الى النفقة كالعبد والبهيمة كانت نفقته على من يستوفى منفعته ، وان كان يحتاج الى النفقة معتادا في مدة أحدهما كان لن هو في مدته ، وهل تدخل فيها الأكساب النادرة كاللقطة والركاز والهبة والوصية ؟ فيه قولان (احدهما) أنها تدخل فيها لانها كنب فاشب فاشب المتاد (والثاني) أنها لا تدخل فيها لأن المهايأة بيع لانه يبيع حقه من الكسب في أحد اليومين بحقه في اليوم الآخر ، والبيع لا يدخل فيسه لا ما يقدر على تسليمه في العادة ، والنادر لا يقدر على تسليمه في العادة ، فلم يدخل فيه ، فعلى هذا يكون بينهما) .

الشرح اذا كان المشترك بينهما منفعة بأن أوصى لهما بمنفعة دار أو أرض أو عبد فطلب أحدهما أن يتهايا فينتفع بها أحدهما مدة والآخر مدة وامتنع الآخر لم يجبر ، ومن أصحابنا من قال : يجبر على ذلك كما يجبر على قسمة الأعيان ، والمذهب الأول ، لأن حق كل واحد منهما متعجل في المنفعة فلم يجبر على تأخير حقه في المهايأة بخلاف الأعيان فانها لا يتأخر بها حقه ، فان تراضيا على ذلك جاز ويختص كل واحد منهما بالمنفعة في المدة التي النفقا عليها ، فان كان ذلك عبدا وكسب كسبا معتادا كان ذلك الكسب لمن هو في يومه ، فان كسب كسبا نادرا كاللقطة والركاز ففيسه قولان (أحدهما) أنه لمن هو في يومه الأنه كسب له فكان له كالكسب المعتاد (والثاني) الا يكون له ، بل يكون بين الشربكين ، لأن المهايأة يبع ، المعتاد (والثاني) الا يكون له ، بل يكون بين الشربكين ، لأن المهايأة يبع ، المعتاد (والثاني) الا يكون له ، بل يكون بين الشربكين ، لأن المهايأة يبع ،

والبيع لا يدخل فيه الله ما يقدر على تسليمه فى العادة ، والنادر لا يقدر عليه في العادة ، والنادر لا يقدر عليه في العادة فلم يدخل ، فعلى هذا لا يحتسب على الذي هو في يومه بالمدة النبي كسب فيها ذلك من مدته ،

فرع اذا كان بينهما دار أو أرض فطلب أحدهما المهاياة ولم يطلب قسمتها وامننع الآخر لم يجبر الممتنع ، وقال أبو ضيفة : يجبر ، دليلنا أن الأصل مشترك بينهما فلم يجبر الممتنع على أن ينفرد أحدهما ببعض المنفعة مع اشتراكهما في الأصل لأن التمييز لا يحصل بذلك والله أعلم .

فرع اذا تهايا فانتفع أحدهما مدة ثم هلكت العين قبل أن ينتفع بها الآخر مثله رجع عليه بحصة من أجرة مثلها لما انتفع بها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

مصــل وينبغي للقاسم أن يحصى عدد أهل السهام ويعدل السهام بالأجزاء او بالقبيمة او بالرد ، فأن تساوى عددهم وسهامهم كثلاثة بينهم أدض اثلاثا فله أن يكتب الأسماء ويخرج على السهام وله أن يكتب السهام ويخرج على الأسماء فإن كتب الأسماء كتبها في ثلاث رقاع في كل رقعة اسم واحد من أنشركاء ثم يامر من ثم يحضر كنب الرقاع والبندقة أن يخرج رقعة على السهم الأول فمن عرج اسمه أخذه ثم يخرج على السهم الثاني فمن خرج اسمه أخذه وتعين السهم الثالث للشريك الثالث فان كتب السهام كتب في ثلاث رقاع في رقعة السهم الأول وفي رقعة السهم الثاني وفي رقعة السهم الشالث ثم يأمر باخراج رقعة على اسم أحد الشركاء فأى سهم خرج أخسنه ثم يأمر باخراج رقعة على اسم آخر فأى سهم خرج اخفه الثاني ثم يتعبن السهم الساقي الشريك الثالث . وأنَّ اختلفت سهامهم فإن كان أواحد السفس وللآخر الثلث وللثالث النصف قسمها على اقل السهام اوهو السندس فيجفلها اسسناسا ويكتب الأنسماء ويخرج على السهام فيأمر أن يخرج على السهم الأول فأن خرج أسم صاحب السعس آخذه ثم يخرج على السسهم الثاني ، فان خرج اسم صاحب الثاث أخذ الثاني والذي يليه ، لأن له سهمين وتعين الباقي لصاحب النصف وأن خرجت الرقعة الأولى على اسم صاحب النصف اخذ السنهم الأول واللذين يلبانه وهو الثاني والثيالث ، ثم يخرج على السهم الرابع فان خرج اسم صاحب الثلث أخذه والسهم الذي يليه وهو الخامس وتعين السهم السادس لصاحب السفس ، وانها قلنا : انه يأخذ مع الذي يليه لينتفع بما

باخذه ولا يستغفر به ولا يخرج في هنا القسم السهام على الاسماء لأنا لو فعلنا ذلك ربها خرج السهم الرابع لصاحب النصف فيقول: آخذه وسهمين قبله ، ويقبول الآخر: بل ناخذه وسنهمين بعده ، فيؤدى الى الخلاف والخصومة) .

اذًا أراد قسمة القراع (١) الواحد من الأراض فلا تخلق من أربعة أحوال : اما أن تكون الأرض متساوية الأجزاء ، والأنصباء متساوية ، أو تكوان الأرض مختلفة الأجزاء ، والأنصباء مختلفة ، أو تكوان الأرض متساوية الأجزاء والأنصباء مختلفة ، أو تكون الأرض مختلفة الأجزاء ، والأنصباء مختلفة . فان كانت الأرض متساوية والأنصباء متساوية بأن تكون أرض بين رجلين نصفين أو بين ثلاثة أثلاثا وقيمــــة الذراع من أولها كفيمة الذراع في جبيعها ، فهاهنا تعدل بالأجزاء في المساحة ، فان كانت بين ثلاثة أثلاثا وكانت ستمائة ذراع جعل كل مائتي ذراع منها جزءا ويقرع بينهم • ويمكن ههنا اخراج الأسماء على الأجزاء واخراج الأجزاء على الأسماء ؛ فأما اخراج الأسماء على الأجزاء فهو أن يكتب اسم كل شريك فى كل رقعة وتكون الرقاع متساوية ثم يترك كل رقعة فى بندقة من شمع أو طين وتجفف ثم يترك في حجر رجل لم يحضر الكتابة والبندقة ويحسال نه: اطرح بندقة على الجزء الأاول فاذا أخرج عليه بندقة كسرت اوظر السم من فيها من الشركاء فمن خرج فيها اسمه كان له ذلك الجزاء ، ثم يتوك بندقة على الجزء الثاني من الأرض ثم يكسر البندقة وينظر فيها اسمه فيكون له الجزء الثاني من الأرض ويتمين الجزء الثالث للشريك الثالث ولا يفتقر الى اخراج البندقة عليه ولا الى كسرها لأنه لا فائدة في ذلك .

وأما اخراج الأجزاء على الأسماء فهو أن يكتب في رقعة الجزاء الأول وفي الثانية الجزء الثاني وفي الثالثة الجزء الثالث ويجعل عليها البنادق كما مضى ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة مواضع في كل موضع اسم واحد ثم يؤمر رجل لم يحضر الكتابة والبندقة أن يخرج البندقة على اسم أحد الشركاء أو عليه بنفسه الذا لم تكتب أسماؤهم فتكسر البندقة فينظر السم أي أجزاء

⁽١) القراع: الأرض التي لا ماء بها ولا شجر .

الأرض فيها فيكون للذي خرج على اسمه أو عليه ثم يترك بندقة على اسم الشريك الثانى أو عليه بنفسه فيكسر البندقة وينظر اسم أى أجزاء الأرض فيها فيكون للذى خرج على اسمه أو عليه ، ويتعين الجزء الثالث للشريك الثالث والا يفتقر الى اخراج البندقة الثالثة على اسمه ولا عليه لأنه لا فائدة في ذلك .

وان كانت الأرض مختلفة الأجزاء والأنصباء متساوية بأن تكون أرض بين ثلاثة أثلاثا وقيمة الذراع من أول الأرض تساوى درهمين وقيمة الذراع من ويسطها تساوي درهما وقيمة الذراع في آخرها تساوي نصف درهم فلا يمكن تعديلها ههنا بتساوى المساحة في الأجزاء ولكن يعدل الى القيمة فينظر كم قيمة جميع الأرض وينظر قدر ثلث القيمة والى أى موضع ينتهى من الأرض قليلا كان أو كثيرًا فيجعل جزءًا ، ثم ينظر الى أي موضع ينتهي ما قيمته الثلث أيضا فيجعل جزءا ثم يجعل الباقي جزءا ثم يقرع بينهم على ما مضى في البحث من كتب الأسماء والأجواء ، وإن كانت الأجرآء متساوية والأنصباء مختلفة بأن تكون أرض متساوية الأجزاء في القيمة بين ثلاثة ، ارجل النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فأنها تقسم على أقل السهام وهو السدس فتعدل الأرض بالمساحة بالأجزاء مستة أجزاء ، فان كانت ستمائة ذراع جعل كل مائة ذراع جزءا ويعلم عليه بعلامة ويكتب أسسماء الشركاء ويجعل فئ بنادق على ما مضى ويخرج بندقة على الجزء الأول ثم ينظر من فيها فان خرج فيها اسم صاحب السندس أخذه ثم يخرج بندقة على العبزء الثاني ثم ينظر من فيها فان خرج فيها اسم صاحب الثلث أخذ الثاني والثالث وتعينت الأجزاء الثلاثة الباقية لصاحب النصف فان خرج على الجزء الثاني اسم صاحب النصف أخذ آلثاني والثالث والرابع وتعين الجزء الخامس والسادس لصاحب الثلث ، وإانما قلنا يأخذه وما يُلَّيَّه لئلا يتبعض حقه فيستضر بذلك م وكم يكتب ها هنا من الرقاع ؟ فيه وجهان (أحدهما) يكتب ثلاث وقاع لا غير، فيكتب السم كل وأحد في وقعة لأن صاحب النصف والثلث الهما يأخذ الجزء بالقرعة وما يليه يأخذ بغير قرعة ، فلا فائدة في كتب ما إزاد عليه (والثاني) وهو المنصوص : أن يكتب ست

رقاع فيكتب اسم صاحب النصف في ثلاث رقاع واسم صاحب الثلث في رقعتين واسم صاحب السدس في رقعة ، لأن لصاحب النصف والثلث مزية بكثرة الملك فكان لهما مزية بكثرة مزية الرقاع ، ولأنه قد يكون لهما غرض في أن يأخذا من أبول الأرض فاذا كانت رقاعهما أكثر كان أقرب الى خروج السميهما ، ولا يمكن في هذه القسمة أن يكتب الأجزاء ويخرج على أسماء الشركاء ، لأنا لو كتبنا الأسماء وخرجنا على الأسماء فربما خرج الجزء الثاني والخامس لصاحب السماسي ، فلابد أن يقطع على صلحب النصف أو الثلث نصيبه ولأنه ربما خرج الجزء الرابع لمصاحب النصف فيقول : آخذه وجزءين بعمده ويقول الآخر : بل الخدة وجزءين قبله ، فيقول : آخذه وجزءين بعمده ويقول الآخر : بل الخدة وجزءين قبله ، ولا مزية لقول بعضهم على بعض فيؤدى الى الخصومة فلذلك قلنا : الا يجوز الا كتب الأسماء واخراجها على الأجزاء على ما مضى .

وان كانت أجزاء الأرض مختلفة والأنصاء مختلفة _ فان كان هناك جريب قيمة أجزائه مختلفة بين ثلاثة لواحد النصف وللآخر الثلث اوللشالين السدس فلا يمكن تعديلها في المساحة بالأجزاء ولكن يعدل بالقيمة ، فينظر كم حبيع قيمة الأرض ؟ وينظر كم قدر سدس قيمتها ويجعل ما قيمة ذلك من الأرض جزءا ثم كذلك حتى تنتهى السنة الأجزاء = ويكتب أسماء الشركاء ويخرجها على الأجزاء على ما مضى في التي قتلها • والا يمكن كتب الأجزاء واخراجها على الأسماء لما مضى في التي قبلها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصيل واذا ترافع الشريكان الى الحاكم وسالاه أن ينصب من يقسم بينهما فقسم قسمة اجباد لم يعتبر تراضى الشركاء لائه لما لم يعتبر التراضى في ابتداء القسسمة لم يعتبر بعد خروج القرعة فان نعب الشريكان قاسما فقسم بينهما فالمنصوص انه يعتبر التراضى في ابتداء القسمة وبعد خروج القرعة وقال في دجلين حكما دجلا ليحكم بينهما ففيه قولان (احدهما) أنه يلزم الحكم ولا يعتبر دضاهما (والثاني) أنه لا يلزم الحكم الا برضاهما والقاسم ههنا بمنزلة هلا الحاكم لانه نصبه الشريكان فيكون على قولين واحدهما) وهو النصوص انه يعتبر الرضى بعد خروج القرعة ، لانه لما اعتبر

الرضى في الابتداء اعتبر بعد خروج القرعة (والثاني) أنه لا يعتبر لأن القاسم مجتهد في تعديل السهام والاقراع ، فلم يعتبر الرضى بعد حكمه كالحاكم ، وأن كان في القسمة رد وخرجت القرعة لم تلزم الا بالتراضي ، وقال أبو سعيد الاصطخرى تلزم من غير تراض كقسمة الإجبار وهنا خطأ ، لأن في قسسمة الإجبار لا يعتبر الرضى في الإبتداء وههنا يعتبر فاعتبر بعد القرعة) .

الشرح اد كان في يد رجاين شيء فدفعاه الى الحاكم لينهسب من يقسمه بينهما فان أقاما بينة أنه ملكهما _ نصب الحاكم قاسما يقسم بينهما ، وان لم يقيبا بينة على ملكه ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان منهم المصنف رحمه الله (أحدهما) يجرز له أن ينصب قاسما يقسم بينهما لأن الظاهر من أيديهما الملك ، فعلى هذا يكتب في كتاب القسم : قسمت ذلك بينهما بغير بينة لهما بدعواهما (والثاني) لا يجوز أن ينصب من يقسم بينهما لأنه قد يكون ملكا لغيرهما قاذا قسمه الحاكم بينهما كان حجة لهما في الملك ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز له أن يبعث من يقسم بينهما كان حجة لهما قوالا واحدا لما ذكرناه ، وبحيث قال : بعث من يقسم بينهما المعمراني ، وقال أبو حنيفة : ان كان غير العقار قسمه وان كان عقسارا ولم ينسباه الى الميراث لم يقسمه بينهما دليلنا عليه ما مضى ولا فرق بين العقار وغيره فلا معنى للتفرق بينهما .

قال المصنف رحم الله تعالى

قصسل اذا تقاسما ارضا ثم ادعى احدهما غلطا فان كان في قسمة اجسار ـ لم يقبل قوله من غير بينة ، لأن القاسم كالحاكم فلم تقبل دعوى الفلط عليه من غير بينة كالحاكم ، فان اقام البينة على الفلط نقضت القسمة ، وإن كان في قسمة اختيار نظرت فان تقاسما بانفسهما من غير قاسم لم يقبسل قوله لأنه رضى باخذ حقه ناقصا ، وإن اقام بينة لم تقبل لجواز ان يكون قسد رضى دون حقه ناقصا ، وإن قسم بينهما قاسم نصباه فان قلنا انه يفتقر الن التراضى بعد خروج القرعة لم تقبل دعواه لانه رضى باخذ الحق ناقصا ، وائ قلنا : انه لا يفتقر الى التراضى بعد خروج القرعة فهو كقسمة الاجبار فلا يقبل قوله الا بيئة ، فان كان في القسمة رد لم يقبسل قوله على المذمب وعلى قول أي سعيد الاصطخرى هو كقسمة الاجبار فلم يقبل قوله الا بيئة ،

فصيل وان تنازع الشريكان بعد القسمة في بيت في دار اقتسماها فإدعى كل واحد منهما أنه في سهمه ولم يكن له بينة تحالفا ونقضت القسيمة كما قلنا في التبايعين وان وجد أحدهما بما صار اليه عينا فله الفسخ كما قلنا في البيع) .

الشرح اذا كانت بينهما أرض فاقتسماها ثم الدعى أحدهب غلطا في القسمة عليه _ نظرت فان قسمت بينهما قسمة اجهار بأن نصب الحاكم قاسما قسم بينهما لم يقبل قول المدعى من غير بينة ، لأن الظاهر صحة القسمة وأداء الأمانة فيها ، فهو كالحاكم انا ادعى المحكوم عليه غلط في اللحكم ، فان أقام المدعى شاهدين عدلين من أهل المعرفة بالفلط عليه نقضت القسمة ــ كما لو حكم الحاكم بما يخالف النص ، فان لم يقم المدعى علية بيِّنةً فَالْقُولُ قُولُ اللَّذِعَى عليه مع يمينه فيحلف أنه لا فضل معه ولا يستحق عليه ما يدعى ولا شيئا منه • وأن كان ذلك في غير قسمة الإجبار ــ ظرت-فان اقتسما لأنفسهما _ لم يقبل قول المدعى لأنه ان كان كاذبا فلا حق له ، وان كان صادقا فيجوز أن يكون قد رضى بدون حقه ، فان أقام على ذلك بينة لم تسمع لأنه رضي بأخذ حقه ناقصاً ، وإن نصب قاسما أو وكلا من قسم بينهما _ فان قلنا : أنه يفتقر الى تراضيهما تقسيمه بعد القسمة لم تقبل دعواه ولا تسمع بينة بالفلط في ذلك لأنه قد رضي بأخذ حقه تاقصا ، وإن قلنا : لا يفتقر الى تراضيهما بقسمته بعد القسمة قبلت دعواه اذا أقام بينة ، فان لم يقم بينة فالقول قول المدعى عليه مع يسينه ، وان اقتسما قسمة فيها رد لم يقبل قول المدعى للفلط على المذهب لأنها لا تفتقر الى تواأضيهما بها بعد القسمة وتقبل الدعوى فيها على قول الاصطخرى بالبينة .

وان تنازع المتقاسمان فى بيت فى دار اقتسباها وادعى كل وأحد منهما أنه خرج فى سهمه ولا بينة تحالفا ونقضت القسمة كالمتبايعين، فان قال القاسم فى حال قسمته قسمت بينهما وعدلت السهام وخرج لفسلان قبل قوله فيها كالحاكم فى حال ولايته ، وان أنصرف القاسم وقال: قسمت بينهما وخرج لفلان كذا ولفلان كذا ، وادعى أحدهما القسمة وأنكرها الآخر فشهد القاسم للمدعى فهل تقبل شهادته ؟

فيه وجهان كالحاكم اذا قال بعد العزل: حكمت لفلان بكذا ، وأن تقاسما وخرج بما صار لأحدهما عيب لم يعلم به كان له فسخ القسمة كما قلنا في البيع والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل واذا اقتسما ارضائم استحق مما صار لاحدهماشيء بعينه عنظرت فان استحق مثله من نصيب الآخر امضيت القسمة عوان لم يستحق من حصة الآخر مثله بطلت القسمة لأن لن استحق ذلك من حصته أن يرجع في سهم شريكه عواذا استحق ذلك عادت الإشاعة عواذا استحق خزء مشاع بطلت القسمة في المستحق وهل تبطل في الباقي ؟ فيه وجهان أحدهما) وهو قول ابي على ابن أبي هريرة : أنه يبني على تفريق الصفقة فان قلنا أن الصفقة لا تفرق بطلت القسمة في الجميع عوان فلنا أنها تفرق صحت في الباقي (والثاني) وهو قول أبي اسحق : أن القسمة تبطل في الباقي قولا واحدا لأن القسمة تمييز الحقين ولم يحصل ذلك لان المستحق صار شريكا لكل واحد منهما فبطلت القسمة .

فصـــل اذا قسم الوارثان التركة ثم ظهر دين على البت فانه يبنى على البت فانه يبنى على التركة قبل فضاء الدين ، وفيه وجهان ذكرناهما في التغليس ، فان قلنا : أن القسمة تمييز الحقين لم تنقض القسمة ، وأن قلنا : أنها بيسع ففي نقضها وجهان والله أعلم) .

الشرح النا كان المستحق قطعة بعينها من الأرض فان كان من نصيب أحدهما بطلت القسمة لأنها اذا خرجت من نصيب بقى معه أقل من حقه ، وان كانت القطعة من النصيبين ما فان كان فى نصيب أحدهما منها أكثر مما فى نصيب القطعة من النصيبين ما فان كان فى نصيب أحدهما منها أكثر مما فى نصيب الآخر ما بطلت القسمة لما مضى ، وإن كان فى نصيب كان واحد منهما تصفها لم تبطل القسمة ، لأن ما بقى لكل واحد منهما بعد المستحق هو قدر حقه ، وان كان المستحق مضاعا ما فان اقتسما أرضا بينهما نصفين فبان أن الأحدهما ثلثها بطلت القسمة فى المستحق م وهل يبطل فى الباقى ؟ اختلف أصحابنا فيه فقال أبو على ابن أبى هرية : فيه قولان فى تفريق الصفقة فى البيع ، وقال أبو اسحاق . تبطل القسمة قوالا واحدا ، لأنه بان أن الشركاء ثلاثة ،

فاذا أقيم الشريكان دون الثالث لم يصح • ولأنهما اذا اقتسما فلابد أن يحدثا ما يتميز به نصيب كل اواحد منهما عن نصيب الآخر ، وذلك في حق المستحق فكان له نزعه فتعود الاشاعة •

فروع الدين على الميت الورثة التركة قبل قضاء الدين على الميت الخان قلنا : ان القسمة بيع - فهل يصح ؟ يبنى ذلك على جواز بيع التركة قبل قضاء الدين ، وفيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، وحكاهما الشيخ أبو اسحاق هنا وجهين وقا مضى ذكرهما فى التفليس • فان قلنا : لا يصح البيع لم تصح القسمة أيضا ، وان قلنا : يصح البيع صحت القسمة قولا واحدا • فان قضى الورثة الدين استقرت القسمة ، وان لم يقضوا الدين نقضت القسمة •

وأما اذا اقتسم الورثة التركة ثم بان أن الليت كان أوصى بوصية يخرج من ثلثه ، وإن كانت الوصية بشيء معين من التركة أو بجزء مشاع فيها فهو كما لو اقتسما التركة ثم استحق شيء منها على ما مضى ، وإن كانت الوصية بشيء مبهم فهو كما لو اقتسم الورثة ثم ظهر على الليت دين على ما مضى ،

اما اللغات فالمشاع من قولك أشعت الخبر أى أذعته ، فهو شائع في النساس لا يعلمه واحد دون واحد ، كذلك الشيء المساع بين الشركاء لا يختص به واحد دون الآخر ، هكذا أفاده ابن بطسال الركبي في الطران المذهب والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة على ما أولانا من معمة .

قال المصنف رحه الله تعالى

باب الدعوى والبينات

لا تصح دعوى مجهول في غير الوصية لأن القصد بالحكم فصسل الحكومة والتزام الحق ولا يمكن ذلك في المجهول ، فأن كأن الدعى دينسا ذكر الجنس والنوع والصفة وان كان عينا باقية ذكر مسفتها ، وإن ذكر قيمتها كان أحوط ، وإن كانت المين تالفة فإن كان لها مثل ذكر صفتها وإن ذكر القيمة كان أحوط ، وأن لم يكن لها مثل ذكر فيمتها وإن كان المدعى سبيفا محلي أو لجاما محلى قان كان يفضة قومه بالذهب ، وأن كان بالذهب قومه بالفضة ، وان كان محلى بالذهب والفضة قومه بما شاء منهما . وإن كان المدعى مالا عن وصية جاز أن يدعى مجهولا لأن بالوصية يملك المجهول ، ولا يازم في دعوى المال ذكر السبب الذي ملك به لأن اسبابه كثيرة فيشق معرفة سبب كل درهم فيه ، وأن كان المدعى قبتلا لزمه ذكر صفته وأنه عمد أو خطأ وأنه انفرد به أو شاركه فيه غيره ، ويذكر صفة العمد لأن القتل لا يمكن تلافيه فاذا لم يبين لم يؤمن أن يقتص فيما لا يجب فيه القصاص ، وأن كان العمي نكاحا فقيد قال الشسافعي رحمسه الله لا يسسمع حتى يقول تكحتها يولى وشساهدين ورضاها فمن اصحابنا من قال: لا يشترط لأنه دعوى ملك فلا يشترط فيسه ذكر السبب كدعوى المال ، وقال الشافعي رحمه الله ذكره على سبيلً الاستحباب كما قال في امتحان الشهود اذا ارتاب بهم ، ومنهم من قال: أن ذلك شرط لانه ملني على الاحتياط وتتملق المقومة بجنسه فشرط في دعواه ذكر الصفة كدعوى القتل ، ومنهم من قال ! أن كان يدعى ابتداء النكاح لزمه ذكره لأنه شرط في الابتداء ، وإن كان يدعى استدامة النكاح لم يشترط لأنَّه ا ليس بشرط في الأسستدامة ، وإن ادعت أمراة على رجل نسكاحا فأن كان مع النكاح حتى تدعيه من مهر أن نفقة سمعت طعواها وأن لم تدع حقا سواء فغيه وجهان (احدهما) أنه لا تسمع دعواها لأن النكاح حق للزوج على الرأة فاذا ادعت الراة كان ذلك اقرارا والاقرار لا يقبل مع انكار القر له كما لو أقرت له بدار (والثاني) أنه تستمع لأن النكاح يتضمن حقوقاً لها فصح دعواها فيسه : 6 وإن كان المدعى بيما إو اجارة • ففيه الانة أوجه (احدها) انه لا يفتقر اللي ذكر شراوطه لأن القصود به المال فلم يفتق الى ذكر شروطه كمعوى المال (والثاني) أنه يفتقر إلى ذكر شروطه لأنه دعوى عقد فافتقر إلى ذكر شروطه كالنكاح (والثالث) انه ان كان في غير الجارية لم يفتقر لانه لا يقصد به غير

المال 6 وان كان في جارية افتقر لانه يملك به الوطء فاشسبه النكاح وما لزم ذكره في الدعوى ولم يذكره ساله الحاكم عنه ليذكره فتصير الدعوى معلومة فيمكن الحكم بها) •

الشرح قال في البيان: المدعى في اللغة هو من ادعى شيئا لنفسه سواء كان في يده أو في غير يده ، وألما المدعى في الشرع فهو من ادعى شيئا في يد غيره أو دينا في ذمته و والمدعى عليه في اللغة والشرع همو من ادعى عليه شيء في يده أو في المعته هكذا نقل أصحابنا العراقيين اه وقال ابن بطال الركبي في الطراز الملذهب: المدعى في اللغة من ادعى نسبا أو علما أو ادعى ملك شيء نوزع فيه أو لم يتازع ، ولا يقال في الشرع مدع الا اذا نازع غيره ، وسميت البينة بينة وهي الشهود الأنها تبين عن الحق وتوضحه بعد خصائله ، من بان الشيء اذا ظهر ، وأبتشه أظهرته ، وتبين لي ظهمر ووضح اه وقال أبق القاسم الفهراني في الأبائة : قال الشافعي رحمه الله في موضع : المدنى من يدعى أمرا ظاهرا وفال في موضع : المدنى من يدعى أمرا ظاهرا وقال في موضع آخر : المدنى من اذا سكت ترك وسكونه والمدعى عليه من وقال في موضع آخر : المدنى عليه من اذا المعودي : وهذا اختلاف في العبارة ولا فائدة له لا يترك وسكونه وقال المسعودي : وهذا اختلاف في العبارة ولا فائدة له أن أحدهما أسلم بعد الآخر ، وقد مضى ذلك في نكاح المشرك ،

وأندة (١) ودراستها تنصل بالقانون المدنى كما تنصل بقانون المرافسات وقرينته (١) ودراستها تنصل بالقانون المدنى كما تنصل بقانون المرافسات فهى من النظريات المستطرقة الى أن قال: بل لقد عرفها (جوسران) بأنها الحق متحركا ، فالدعوى فى نظر بعض الفقهاء هى صورة للحق نفسه غاية ما فى الأور أن الحق قد يكون استقرا فلا يظهر أثر الدعوى فيه ، وان كان وجودها هو السبب الحقيقى فى استقراره وسكونه _ أما أذا اعتدى على الحق فانه ينتقل من حالة السكون الى حالة الحركة ويتمثل عندئذ فى صورة

⁽۱) شرح قانون الاجراءات المدنية للدكتور عبد الباسط جميعي طبعة دار الفكر العربي .

الدعوى ثم تعرض المؤلف الى تعريفها أعنى الدعوى فقال: فالدعوى في اللغة ومثلها الادعاء هى الزعم بوقوع واقعة أو بوجود حق أو نحو ذلك وبهذا المعنى ورد في الحديث الشريف: « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم » ثم قال: ومن هنا اطلقت ، الدعوى على الطلب الذي يقدم الى القضاء ويتضمن الادعاء بحق معين ضد شخص أو أشخاص معينين فيقال: ان فلانا قد رفع أو أقام دعوى ويقصد بذلك أنه لم يكتف بمجرد انتحال الحق لنفسه بالقول ، بل طرح هذا الزعم على القضاء ليفصل فيه ، وليقرر نسبة هذا الحق له • فالدعوى اذن تطلق على التقاضي أو المخاصمة أمام المحاكم ، لأن من يطرح أمره على القضاء انها يأتي بدعوى أي نسب لنفسه حقا ويطلب من القاضي تمحيص ما يدعيه والحكم له به بعد التثبت منه واقامة البنة عليه • ا ه •

فائدة أخرى قال الكاساني في البدائع: الكلام في الدعوى يقع في مواضع: في بيان ركن الدعوى ، وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حد المدعى والمدعى عليه في بيان حكم الدعوى وما يتصل به وفي بيان حجة المدعى والمدعى عليه وفي بيان علائق اليمين وفي بيان ما تندفع به الخصومة عن المدعى عليه ويخرج عن كونه خصما ، وفي بيان حكم تعارض الدعوى فهو لا غير ، وفي بيان حكم الملك والحق الثابت في المحل ، أما ركن الدعوى فهو قول الرجل على فلان أو قبل فلان كذا أو قضيت حق فلان أو أبرأني عن حقه ونحو ذلك ، فاذا قال ذلك فقد تم الركن ، اه .

وقال ابن قدامة فى المغتى: الدعوى فى اللغة اضافة الانسان الى نفسه نفسه استحقاق شيء فى يد غيره أو فى ذمته ، والمدعى عليه من يضاف اليه شيئا ملكا أو استحقاقا أو صفقة أو نحو ذلك وهى فى الشرع اضافته الى استحقاق شيء عليه ، وقال أبن عقيل: الدعوى: الطلب قال الله تعالى: (ولهم ما يدعون) وقيل: المدعى من يلتمس بقوله أخذ شيء من يد غيره أو اثبات حق فى ذمته ، والمدعى عليه من ينكر ذلك ، وقيل: المدعى من أذا ترك لم يسكت ، والهدعى عليه من اذا ترك سكت ، وقد يكون كل واحد منهما لم يسكت ، والهدعى عليه من اذا ترك

مدعيا ومدعى عليه بأن يختلفا فى العقد فيدعى كل واحد منهما أن الثمن غين الذى ذكره صاحبه و والأصل فى الدعوى قول النبى صلى الله عليه وسلم (لو أعطى الناس بدعواهم الادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن اليمين على على المدعى عليه) رواه مسلم وفى حديث « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » ا ه و

اذا ثبت هذا فان دعوى المجهول امن غير الوصية والاقرار الا يصح ، لأن المدعى عليه ربما صدقه فيما ادعاه فلا يعلم الحاكم بماذا يحكم عليه ، فان ادعى عليه شيئا من الأثمان فلابد أن يذكر القدر والجنس والصيفة فيقول: لى ألف دينار كويتى أو عراقى أو ألف ليرة سورية أو لبنانية أو الف جنيه مصرى أو ما الى ذلك لأن هذه العملات تختلف قيمتها ، والن ادعى شيئا غير الأثمان فان كان مما يضبط بالصفة وصفه بما وصف به قيمته والن ذكر قيمته مع ذلك ولأنه يصير معلوما من غير ذكر قيمته وان كان المدعى تالفا فان كان له مثل ذكر مثله ، فان ذكر قيمته مع ذلك كان آكد ، وان لم يكن له مثل لم يدع الا بقيمته من نقد البلد ، لأنه لا يجب له الا ذلك ، وان كان المدعى أرضا أو دارا فلابد أن يذكر اسمه واسم البلد والشارع والحي الذي هو فيه وحدوده التي تليه من جميع الجهات ، وان ادعى عليه سيفا محلى بالذهب أو تحفة ثمينة متحلاة بالذهب قوم ذلك بالفضة قومه بالذهب والفضة ة وم ذلك بالفضة قومه بالذهب والفضة ، وان كان محلى بالذهب والفضة قومه بالذهب والفضة ، لأنه موضع ضرر ،

وال ادعى عليه مالا مجهولا من وصية أو اقرار صحت الدعوى لأن الوصية والاقرار يصحان في المجهول فصحت الدعوى الى ذكر السبب الذي ملك ذلك به و قال الشيخ أبو حامد: وهو اجماع ، ولأن المال يملك بجهات مختلفة من الابتياع والهبة والارث والوصية وغير ذلك ، وقد يملك ذلك من جهات ويشق عليه ذكر سبب كل درهم ، فإن ادعى قتلا أو جرحا فلابد من ذكر سببه فيقول: عمدا أو خطأ أو عمد خطأ أو نصف العمد

والخطأ • ولابد أن يذكر أنه انفرد بالجناية أو شاركه غيره فيها ، لأن القصاص يجب بذلك ، فاذا لم يذكر سببه لم يؤمن أن يستوفى القصاص فيما لا قصاص فيه •

فان ادعى عليه جراحة فيها أرش مقدر كالموضحة من الحر لم يفتقر الى ذكر الأرش فى الدعوى ، وإن لم يكن لها أرش مقدر كالجراحة التى ليس لها أرش مقدر من الحر اوالجراحات كلها فى العبد فلابد من ذكر الأرش فى الدعوى ، لأن الأرش غير مقدر فى الشرع فلم يكن بد من تقديره فى الدعوى ،

في مبحث في الدعوى عند علماء القانون الوضعي م قالوا : لا يجوز الحيلولة بين المدعى والقاضى ولا يصح أن تفلق المحكمة بابها فى وجه أى مدع يريد االحكم له بما يدعيه بحجة تفاهة الادعاء أو الشنك ف حديثه والا يفصل في هذا الا القاضي تفسه ، ولن يتاح للقاضي ذلك الا بعرض الادعاء عليه وطرح أقوال الخصوم بين يديه • قالوا : على أنه يراعي أنه اذا كان الالتجاء اللي القضاء مباحا فان ذلك لا ينفي أن المدعى مقيد في المرسومة الاستعمال ذلك الحق ، فاذا أساء فعليه وزر اساءته ، واذا تعميف أو تجنى فانه يسأل عن تعسفه وتجنيه قالوا : وانه يلاحظ من ناحية أخرى أن المشرع قد يقيما حق الأفراد في الالتجماء الى القضاء بقيود مالية أو اشكليةً • كدفع رسبوم معلومة عن كل طلب يقدم إلى القضاء أو استيفاء اجراءات معينة حتى يتسنى عرض الادعاء على القاضى ، كما هو الحيال بالنسبة الاجراء (قيد الدعوى) وقد تطلق كلمة الدعوى ويراد بها المطالبة القضائية _ وهذا هو المعنى الاجرائي _ كما قد تحمل الدعوى على معنى الوسيلة القسانونية المقررة لحماية الحق ، وهـــذا هو المعنى الموضوعي ، واحترزاوا بكلمة قانونية عن استعمال القوة في اثبات الحق أو حمايته واحترزاوا يكلمة وسيلة باعتبارها الحدى وسائل حماية الجق لوجود وسائل أخرى مشروعة أيضا جعلوا منها الحبس أو اللجوء الى النيسابة العامة أو

الامتناع عن تنفيذ الالتزام المقابل أو اللجوء الى الجهات الادارية ﴿

قالوا: غير أن الاقتصار على تعريف النحوى بأنها وسيلة قانونية لحماية الحق قد ينتقص من قيمة هذا التعريف لأنه لا يبين مفسون هـفه الوسيلة ومن ثم رأوا أن اكتمال التعريف لا يتم ألا ببيان ذلك المفسون وهـنى ما يقتضى القول بأن تلك الوسيلة مؤداها تخويل صاحب الحق مكنة الالتجاء الى القضاء للحصول على حقه أو لضمان احترامه وقد أجملوا تعريف الدعوى على النحو التالى:

اللتعوى هي وسيلة قانونية لحماية الحق مؤداها تخويل مساحبه مكنة الألتجاء ألى القضاء للحصول على حقه أو لضمان احترامه (١) .

اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا فقد قال الشافعي رضي فسرع الله عنب : « لا تسمع دعواه حتى يقسول : تكحتها بولي وشاهدي عدل ورضاها » والختلف أصلحابنا في ذلك على ثلاثة أوجه ، فمنهم من قال : اللا يجب ذكر ذلك في الدعوى ، وما ذكره الشافعي فاله ذكره عاني طريق الاستحباب كما يستحب له أن يمتحن الشهود اذا ارهاب بهم ، لأنه دموى ملك فلم يفتقر الى ذكر سببه كدعوى المال ، ولأنه لما لم يفتقر في الدعوي فى النكاح الى أنها خاليــة من العــدة والحرام والردة لم يفتقر الى ذكر المولى والشاهدين ورضاها لأن الجبيع شرط في صحة النكاح • ومنهم من قال : يَجِبُ ذَكُرُ ذَلَكُ فَي دَعِمُونَ النَّكَاحِ ، ومنهم من شرط الولى دَوْبَدُ الشهود ومنهم من لم يشترط الولى والشهود فلم يكن بد من ذكر الشرائظ التي وقع عليها العقد لنلا يتكون النكاح وقع على جهة يعتقد الحاكم طالانها. ولأن النكاح يحصل فيه الوماء والا يمكن تلاقيه اذا وقع فكان كالقتل لابق من ذكر سنبه في الدعوى • ومنهم من قال : إن كان يدعى عقد النكاح وجب ذكر هذه الأسباب لأنها شرط في العقب عوال كال الا يدعى العقد والعسا يدعى استدامة النكاح بلن يقول : هي زوجتي لم يجب ذكر هذه الأسباب في المنعوى لأن هذه الشرائط لا تشترط في استدامة النكاح ، ولأن استدامة النكاح ثبتت بالاستفاضة ؛ والعقد لا يثبت بالاستفاضة . هـــذا الرتيب

⁽١) شرح قانون الاجراءات المدنية للدكتور عبد الباسط جميعي م

الصحابانا العراقيين: وقال الخراسانيون: هل يستحب ذكر همذه الأسباب في الدعوى في ابتداء النكاح الفيه وجهان (أحدهما) يستحب (والشائي) يجب عفادا قلنا عجب ففيه معنيان (أحدهما) لاختلاف الناس في همذه الأشياء في عقد النكاح (والثاني) لأجل الاحتياط في الابضاع ، وإن ادعى استدامة النكاح فهل بجب ذكر هذه الأسباب في الدعوى ما أن قلنا: إن المعنى في الدعوى في ابتداء النكاح اختلاف الناس فيها فلم يجب ذكرها ها هنا ، لأنه لا خلاف بينهم فيها في الاستدامة ، وإن قلنا : المعنى هناك الاحتياط في الابضاع وجب ذكرها في الدعوى في الاستدامة لأن هذا المعنى عوجه د ها هنا ،

وان ادعى نكاح أمة وقلنا : يحب ذكر الشروط في الدعوى في النكاح فيل يجب عليه أن يذكر في دعوى نكاح الأمة عدم الطول وخوف العنت ؟ اختلف أصحابنا فيه و فمنهم من قال : يحب ذكر ذلك لأنهما شرطان في النكاح قوجب ذكرهما كما قلنا في الولى والشاهدين و المنهم من قال : لا يجب ذكرهما كما لا يجب ذكر خلوها من العدة والردة والاحرام ، والأول أصح و

في مذاهب العلماء في ذلك : قد ذكرنا أنه اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا فقد قال الشافعى : لا تسسمع دعواه حتى يقول : لكحتها بولى وشاهدى عدل ورضاها • وقلنا : ان أصحابنا اختلفوا على ثلاثة أوجه فمنهم من حمل قوله على طريق الاستحباب ، وأنه لا يجب ذلك وبه قال مالك وأبو حنيفة رضى الله عنهما وقد ذكر دليل هذا الوجه آنفا • ومنهم من شرط الولى دون الشهود ، ومنهم من قال : يجب ذكر ذلك في دعوى النكاح وبه قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه لما ذكرنا •

اذا ثبت هذا والدعى رجل على امرأة نكاحا ظرت - قان أقرت له بالنكاح ففيها قولان حكاهما القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمسعوص قال فى القديم: لا يثبت النكاح لأنها ليست من أهل المباشرة عند النكاح فلم

يقبل اقرارها به كالصبى ، قال ابن الصباغ : فعلى هذا لا يثبت النكاح الا بالبينة الا أن يكون في الغربة لتعذر البينة ، وقال في الجديد : شبت النكاح ولم يحك للشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا غيره ، وهو الأصح لأنها مقبولة الاقرار في النكاح كالرجل ، وما قاله الأول يبطل بالمحرم فانه لا يملك عقد شراء الصيد ، ويصح اقراره بشرائه وان أنكرت النكاح ولا بينة كان القول قولها مع يسينها لقوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » فإن حلفت له سقطت دعواه وان فكل ردت اليمين عليه فإذا من أنكر » فإن حلفت له سقطت دعواه وان النكاح لا يثبت باقرارها فهل يحلف ثبت النكاح ، وان قلنا بقوله القديم وان النكاح لا يثبت باقرارها فهل يحلف لأن اليمين انها تعرض لتخلف فتقر ولو أقرت لم ينفع اقرارها فلا فائدة في عرض اليمين ،

وقال المسعودى: هل يحلف على هذا القول ؟ فيه قوالان بناء على أن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه هل يحل محسل اقرار المدعى عليه ؟ أو يحل محل البينة من جهة المدعى ؟ فان قلنا : انها تحل محل اقرار المدعى عليه لم يحلف لأنها ان نكلت وردت اليمين فحلف كانت يمينه كاقرارها ، واقرارها لا يقبل : وان قلنا : ان يمينه كبينة يقيمها عرضت عليه اليمين لجهوار أن ينكل عن اليمين فيحلف الزوج فتكون كبينة أقامها وبينة مسموعة .

فسوع النافر فان ادعت مع النكاح حقا من حقوق النكاح كالمهر والنفقة سمعت ينظر فان ادعت مع النكاح حقا من حقوق النكاح كالمهر والنفقة سمعت دعواها ، وان لم تدع غير النكاح ففيه وجهان (أحدهما) لا تسمع دعواها لأن النكاح حق للزوج عليها لأن الملك له ، ومن أقر لغيره بملك شيء في يده وأفكر المقر له لم يقبل اقراره له (والشاني) تسمع دعواها لأن النكاج ينضمن وجوب حقوق لها عليه من المهر والنفقة فصارت دعواها للنكاح متضمنة لدعواها في هذه الحقوق فسمعت دعواها وكل موضيع سمعت دعواها في النكاح فهل يجب ذكر شروط العقد في الدعوى ؟ على الأوجه التي دعواها في دعوى الرجل ، ثم ينظر في الرجل فان أقر بالنكاح ثبت النكاح نف ذكر ناها في دعوى الرجل ، ثم ينظر في الرجل فان أقر بالنكاح ثبت النكاح نف وان أذكر افقيد اختلف أصحابنا فيه فقال القاضي أبو الطيب في شرح

المؤلفات: الها تحرم عليه بانكاره وان أقامت البينة على النكاح ، وقال الشيخ أبو حامد: لا يكون انكاره طلاقا ، وهو المنصوص في الأم فانه قال: اظا أنكر كلفت البينة فان أقامت البينة ثبت النكاح ، فان لم يقم البينة قالقول قول الزوج مع يمينه ، فان حلف لها سقطت دعواها ، وان نكل ردت البين عليها ، فان حلف أز مته النكاح ، وقال في الابانة: اذا أنكر جعل كأنه لا نكاح بينهما ، فان رجع عن الانكار قبل رجوعه وجعلت زوجة له ، وهذا كما لو قال: راجعت قبل انقضاء العدة فقالت: الا بل بعد انقضاء العدة فالقول قولها ويجعل كأنه لا رجعة ، فان رجعت عن الانكار ثبت المدة فالقول قولها ويجعل كأنه لا رجعة ، فان رجعت عن الانكار ثبت الرجعة ، قال : فنص الشافي على ما يقرب من هذه اوهي لو أن حما تزوج الرجعة ، قال : كنت واجدا للطول عند التزويج فرق بينهما ، وهل اتلك الفرقة تكون طلاقا أو فسخا ؟ فيه قولان ، قال القفال : فلو رجع عن قوله وقال : كذب عادما للطول قبل قوله ،

فسوع وان ادعى عليه عقد بيع في أرض أو سيارة أو دابة أو التي عليه عقد صلح أو اجارة أو ما شابه ذلك فهل يجب فيه ذكر شروط المقد في المحتوى ؟ ان قلنا لا يجب ذكر شروط عقد النكاح في دعوى النكاح لم يجب فا هنا ، وان قلنا في النكاح يجب فها هنا وجهان (أحدهما) يجب لأله دعوى عقد النكاح ، فعلى الأله دعوى عقد النكاح ، فعلى عفنا يقول : عقد ما بثين معلوم من جائزى التصرف وتفرقنا عن تراض عفنا يقول : عقد ما بثين معلوم من جائزى التصرف وتفرقنا عن تراض الملك على الملك مطلقا ، فاذا المحروط في المدعوى المحروط في المدعوى المحروط في المدعوى المدعوى المحروط في المدعوى عقد النكاح ، قال المسعودى : واذا ادعى على أن يعتفر المدعوى حتى يقول المدعوى : وطوره تسليم بعد المدعوى حتى يقول المدعوى : وطوره تسليم المدعوى عن المبة قبل المدعوى أو فسنح البيم بعد المعقد ، واقة تعالى أعلى بالصواب ،

فرع في مذاهب العلماء في دعاوى النكاح: قد مضى ذكر مذهبنا وأوجه الأصحاب في ذلك ، أما مذاهب العلماء فقد النفق أصحاب أحمد أن النكاح لا يستحلف فيه رواية واحدة عن أحمد ذكر ذلك القاضى أبو بكر ونقله ابن قدامة وهو قول أبى حنيفة ويتخرج أن يستحلف في كل حق الآدمى وهو قول الشافعي وابن المنذر ونحوه قول أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة وذلك لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « ولكن اليمين على المدعى عليه » ولأنه حق الآدمى فيستحلف فيه كالمال ، قال ابن قدامة: ثم اختلفها فقال أبو جوسف ومحمد: يستحلف في النكاح فان نكل ألزم النكاح ، وقال الشافعي: ان نكل رد اليمين على الزوج فعلف وثبت النكاح ،

وحجة المانعين من المحلف أن هذا مما لا يحل بذلك فلا يستحلف فيه كالحد ، وأن الأبضاع يحتاط فيها فلا تباح بالنكول وألا به وبيمين المدعى كالحدود ، وذلك لأن النكول ليس بحجة قوية انما هو سكوت مجرد يحتمل أن يكون لخوفه من اليمين أو للجهل بحقيقة الحال أو للحياء من الحلف والتبذل في مجلس الحاكم ، قالوا : وبمع ذلك لا ينبغي أن يقضي به فيما يحتاط له ، قالوا : ويمين المدعى انما هي قول نفسه الا ينبغي أن يعطى بها أمرا قيمه خطر عظيم واثم كثير ، ويمكن من وطء امرأة يحتمل أن تكون أجنبية منه ،

فسيرع فى مذاهب العلماء فى ذكر شرائط النكاح: وهو منصوص الشافعى فينبغى أن يقول: تزوجتها بولى وشاهدى عدل ورضاها ان كانت مين يعتبر رضاها وهذا قول أحمد وأصحابه • وقال أبو حنيفة ومالك: لا يحتاج الى ذكر شرائطه لأنه نوع ملك، ألا ترى أنه لا يحتاج أن يقول: وليست معتدة ولا مرتدة •

ويقول ابن قدامة : ان الناس اختلفوا فى شرائط النكاح فعنهم من يشترط اذن البكر البالغ لأبيها فى تزويجها ، ومنهم من لا يشترطه ، وقد يدعى نكاحا يعتقده صحيحا والعاكم لا يرى صحته والا ينبغى أن يحكم

بصحته مع جهله بها ولا يعلم بها ما لم تذكر الشروط وتقوم البينة بها و وتفارق المال فان أسبابه تنحصر ، وقد يخفى على المدعى سبب ثبوت حقه والعقود تكثر شروطها ولذلك اشترطنا لصحة البيع شروطا سبعة وربسا لا يحسن المدعى عدها ولا يعرفها ، والأموال مما يتساهل فيها ، ولذلك افترقا في اشتراط الولى والشهود في عقوده فافترقا في الدعوى وعدم المدة والردة ولم يختلف الناس فيه ، والأصل عدمها ، ولا تختلف به الأغراض ، فان كانت المرأة أمة والزوج حرا فقياس ما ذكرناه أنه يحتاج الى ذكر عدم الطول وخوف العنت لأنهسا من شرائط صحة نكاحها ، وأما أن ادعى الستدامة الزوجية ولم يدع العقد ، لم يحتج الى ذكر الشروط في أحد الوجهين لأنه يثبت بالاستفاضة ،

ولنا أنها دعوى نكاح فأشبه دعوى العقد فاحتاج الى ذكر الشروط والله تعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان ادعى عليه مالا مضافا الى سببه فان ادعى عليه الفا اقترضه او اتلف عليه فقال: ما أقرضتى أو ما أتلفت عليه صع الجواب، لانه اجاب عما ادعى عليه و وان لم يتعرض لما ادعى عليه بل قال! لا يستحق على شيئا صع الجواب ولا يكلف انكار ما ادعى عليه من القرض أو الاتلاف ، لاته يجوز أن يكون قد اقرضه أو أتلف عليه ثم قضاه أو أبراه منه فإن أنكره كان كاذبا في انكاره وان أقر به لم يقبل قوله: أنه قضاه أو أواه منه فيستخر به ، وان أنكر الاستحقاق كان صادقا ولم يكن عليه ضرد .

فصـــل وان ادعى على رجل دينا في ذمته فاتكره ولم تكن بيئة فالقول قوله مع يهينه ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال)) أو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس من النبياس دماء ناس واموالهم لكن اليمين على المدعى عليه)) ولأن الأصل براءة ذمته فجمل القول قوله وان ادعى عينا في يده فانكره ولا بينة فالقول قوله مع يعينه ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم)) قال في قصسة الحضرمي والكندى : شاهداك أو يمينه)) ولأن الظاهر من اليك اللك فقبل قوله ، وأن تداعيا عينا

في يدهما ولا بيئة حلفا وجعل المدعى بينهما نصفين لما روى أبو موسى الاشعرى رضى الله عنه: « أن رجلين تداعيا دابة ليس لأحدهما بيئة ، فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما)) ولأن يد كل واحد منهما على نصيفها فكان القول فيه قوله كما لو كانت العين في يد احدهما) .

الشرح حديث ابن عباس متفق عليه قال فى التلخيص: حديث لو يعطى الناس بدعواهم الادعى ناس دماء رجال وأموالهم » هـ و أول حديث أبن عباس المذكور فى الصحيحين و وأورده المجد ابن تيمية فى المنتقى مقتصرا على رواايته عن أحمد ومسلم ويعزه للبخارى وأما قصة الحغرمى والكنادى فقد أخرجها مسلم فى صحيحه والترمذى فى جامعه وصححها من حديث وأئل بن حجر وكذالك أخرجها أبو داود ولفظ رواية مسلم: «جاء رجل من حضر الله أن هذا قد غلبنى على أرض كانت المبى قال فقال الحضرمين: يا رسول الله أن هذا قد غلبنى على أرض كانت المبى قال الكندى: هي أرض فى يدى أزرعها ليس له فيها حق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحضرمي: ألك بينة ؟ قال: لا قال: فلك يمينه فقال : لا قال: فلك يمينه فقال : يا رسول الله المبى على ما حلف عليه وليس يتورع من أرسول الله الرجل فاجر الا يبالى على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء ، قال: ليس لك منه الا ذلك ، فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الما أدبر الرجل: أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض » •

قال الشوكانى: (قوله: كان يبنى وبين رجل خصومة) قد تقدم فى كتاب الغصب أن الأشعث بن قيس قال: ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبى صلى الله عليه وسلم وهكذا وقع فى رواية أبى داود وذلك يقتضى أن الخصومة بين رجلين غيره ورواية حديث الباب تقتضى أنه أحد الخصمين ويمكن الجمع بالحمل على تعدد الواقعة فان فى رواية لأبى داود فى حديث الأشعث هذا بلفظ «كان بينى وبين رجل من اليهود ارض فجحدنى فيها » فقى هذا تصريح بأن خصمه كان يهوديا بخلاف ما تقدم فى الغصب فانه قال: ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت والكندى هو امرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضرمى هو ربيعة بن اعبدان سامرة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والحضر من حضرموت والكندى هو الحضر من الهود في المورة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والعور المورة القيس بن عابس الصحابى الشاعر والعور المورد المو

بكسر العين _ وكذلك حديث واثل المذكور ها هنا بأن الخصومة فيه بين الكندى والحضرمي وهما المذكور إن في حديث الأشعث بن قيس ، فلعل الرواية لقصة الكندى والحضرمي من طريق الأشعث ومن طريق واثل وأما المخاصمة بين الأشعث وغريمه فقصة أخرى رواها الأشعث بن قيس وقلت : حديث الأشعث بن قيس في الصحيحين «كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : شاهداك أو يمينه ، فقلت : انه اذن يحلف اولا يبالي فقال : من حلف على يمين يقتطع بها مال المرىء مسلم عم فيها فاجر لقى الله وهو عليه غضبان » •

أما حديث أبي موسى الأشمري رضي الله عنه فقعد أخرجه أبو داود بلفظ : « أن رجلين ادعيا بعيراً على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي ضلى الله عليه وسلم بينهما تصغين ٥ وأخرجه أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي أيضا قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : ذكر البيهقي الاختلاف فيه على قتادة وقال : هو معلول فقد رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن نهيك عن أبي هريرة ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في صحيحه ، واختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة فقيل : عنه عن قتادة عن سنعيد عن بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وقيل عنه سماك بن حرب عن تسم بن طرفة قال : أنبئت أن رجلا ، قال البخارى : قال سماك بن حرب : أنا حدثت أبا بردة به في التحديث ، فعلى هذا لم يسمع أبو بردة هذا الحديث من أبيه ، ورواه أبو كامل مظفى بن المدرك عن حماد عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلا ، قال حساد : قحدثت به سماك بن حرب فقسال : آنا حدثت ربه أبا بردة ، وقال الدارقطني والبيهقي والخطيب : الصحيح أنه عن سيماك مرسلا ، ورواه ابن أبي شيبة عن الأحوص عن سماك عن تميم بن طرفة : « أن رجلين ادعيا بعيرا ، فأقام كل واحد منهما البينة أنه له ، فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما » ووصله الطبراني بذكر جابر بن سمرة فيه باستادين في أحدهما حجاج بن أرطأة والراوي عنه سويد بن عبد العزيز وفيا الآخر ياسين الزيات والثلاثة ضعفاء الهـ • قال الشبوكاني بعد أن نقل ما مضي

من كلام الحافظ ابن حجر قال المنذرى فى مختصر السنن حاكيا عن النسائى أنه قال : هذا خطأ ، ومحمد بن كثير المصيصى هو صدوق آلا أنه كثير الخطأ ، وذكر أنه خولف فى اسناده ومتنه ، قال المندرى : ولم يخرجه أبو داود من حديث محمد بن كثير وانما أخرجه باسناد كلهم ثقات ا هـ ، وقد ذكر أبو داود لحديث أبى موسى ثلاثة أسانيد ليس فى واحد منها محمد بن كثير ا هـ ،

اما الأحكام فانه اذا ادعى عليه أنه أقرضه أو غصب امنه شيئا بفان قال المدعى عليه : ما أقرضتنى أو ما غصبت منك شيئا صح الجواب الأنه أجاب عما الدعى عليه ، وإن قال : لا تستحق على شيئا مما ادعيت به عن ، صح الجواب والا يكلف الجواب انه ما اقترض منه لأنه قد يقترض منه ثم يقضيه أو يبريه ، قاذا أنكره كان كلذبا ، وإن أقر له بذلك احتاج أن يقيم البينة على القضاء أو الراءة فيستضر بذلك ، وإن ادعى عليه أنه باع منه شيئا أو اوهب منه شيئا بفان قال المدعى عليه : ما بعت منك ولا وهبت منك صح الجواب وإن قال : لا يستحق ذلك على أو ألا يلزمني قلم يكلف الجواب على نفى البيع أو الهبة ،

فرع اذا ادعى رجل على رجل دينا فى ذمته فأنكره اولا بينة المدعى فالقول قول المدعى عليه مع يمينه لما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس من الناس دماء ناس وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » ولأن الأصل براءة ذامته فكان القول قوله •

فرع اذا ادعى على رجل عينا فى يده فأنكر ولا بينة للملاعى فالقول قول المدعى عليه مع يسينه لما روى ولأثل بن حجر أن رجلا من حضرموت أتى النبى صلى الله عليه وسلم ومعه رجل من كنده فقال العضرامي : يا رسول الله الن هذا غلبنى على أرض كانت لأبى فقال الكندى : أرضى وفي يدى أزرعها الاحق له فيها فقال النبى صلى الله عليه

وسلم للحضرمى: آلك بينة ؟ فقال: لا فقال النبى صلى الله عليه وسلم لك يمينه فقال: أنه فاجر لا يبالى على ما حلف فقال النبى صلى الله عليه وسلم ليس لك منه اللا ذلك » وروى الأشعث بن قيس رضى الله عنه أنه قال: «كانت أرض بينى وبين يهودى فجحدنى فأتيت به النبى صلى الله عليب وسلم فقال لى: ألك بينة ؟ فقلت: لا ، فقال اليهودى: أحلف فقلت: اذن يحلف يذهب بالمال » ولأن اليد تدل على الملك فكانت جنبته أقوى وكان القول قوله .

ولا يبنة لأحدهما قال الشافعي رضي الله عنه: حلف كل واحد منهما جميعها ولا يبنة لأحدهما قال الشافعي رضي الله عنه: حلف كل واحد منهما لصاحبه على ما ادعاه قال أصحابنا: ليس هذا على ظاهره لأن كل واحد منهما يدعي جميعها ، وليس في يد كل واحد منهما الا نصفها ، بل يجب على كل واحد منهما أن يحلف لصاحبه على النصف الذي هو في يده ، فان حلف كل واحد منهما أن يحلف لصاحبه قسمت العين بينهما نصفين لما راوي أبو موسى الأشعري رضي منهما لصاحبه قسمت العين بينهما نصفين لما راوي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلين تنازعا دابة وليس لأحد منهما بينة فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ولا يكون ذلك الا اذا حلف كل واحد منهما لصاحبه ، فان حلف أن حلف أحدهما لصاحبه ، فان حلف أن حلف أحدهما لصاحبه ونكل الآخر ردت اليمين على الحالف ، فان حلف على النصف الذي في يد الناكل قضى له يجميعها .

فسرع في حديث البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم عرض اليمين على قوم فأسرعوا فامر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف » وفي رواية عند أحمد وأبى داود واأبن ماجه عنه « أن رجلين تدارآ في دابة ليس لواحد منهما بينة فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستهما على اليمين أحبا أو كرها •

قال الخطابى: الاكراه هنا لا يراد به حقيقته لأن الانسان لا يكره على اليمين وانبا المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبهما وهو معنى الاكراه أو مختارين لذلك بقلبهما وهي معنى الاكراه أو مختارين لذلك بقلبهما وهي معنى المحبة وتنازعا أيهما يبدأ قلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهى بل

بالقرعة ، وهو المراد بقوله فليستهما أى فليقترعا ، وقيل : صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد أحدهما ولا بينة لواحد منهما فيه اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد أحدهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها ، ويدل على ذلك رواية أي هررة الأخرى عند أحمد وأبي داود : « اذا كره الااتسان اليمين أو استحباها فليستهما عليها » ويحتمل أن تكوان قصة أخرى فيكون القرم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلا وأنكروا ولا بينة للمدهى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فسارعوا اللي الحلف والحلف لا يقع معتبرا الا بتلقين المحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له بدىء به ، وقال البيهقي في بيان معنى الحديث : ان القرعة في أيهما تقدم عند ارادة تحليف القياضي في بيان معنى الحديث : ان القرعة في أيهما تقدم عند ارادة تحليف التياني بعد حلف الأول قضي بالعين كلها للحالف ، والن حلف الثاني فقد استويا في اليمين فضكون العين بينهما كما كانت قبل أن يحلف الثاني فقد استويا في اليمين واليمون الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد ويرده رواية (فليستهما عليها) أي على اليمين كما سيأتي في الفصل بعد هذا ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصد لل وفي يد غيرهما حكم لن له البيسة لقوله صلى الله عليه وسلم الشهداك أو يمينه الفيدا بالحكم بالشهادة ، ولان البيئة حجة صريحة في اثبات الملك لا تهمة فيها ، واليد تحتمل الملك وغيره ، والذي يقويها هو اليمين ، وهو متهم فيها فقدمت البيئة عليها ، وان كان لكل واحد منهما بيئة نظرت فان كانته العين في يد احدهما قضى لن له اليد من غير يمين ومن اصحابنا من قال : لا يقضى لصحاب اليد من غير يمين لأن بيئته تعارضها بيئة المعمى فتسقطها ويبقى له اليد واليد لا يقضى لها من غير يمين والمنصوص أنه يقضى له من غير يمين لأن ميئته تعارضها بيئة المعمى له من غير يمين لان معه بيئة معها ترجيح ، وهمو اليد تا ومع الآخر بيئة لا ترجيح معها والحجتان اذا تعارضا ومع احداهما ترجيح قضى التي معها الترجيح كالخبرين آذا اذا تعارضا ومع احداهما ترجيح قضى التي معها احدهما فاقام الآخر بيئة فقضى له ، وسلمت العين اليه ثم أقام صاحب اليه المن أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة أنها له نقض الحكم وردت العين اليه لانا حكمنا للآخر ظنا منا أنه لا بيئة الذا اتى بالبيئة بان لنا أنه كانت له يد وبيئة فقدمت على بيئة الآخر) .

الشرح حديث «شاهداك أو يمينه » مضى فى الفصل قبله تخريجه حيث وقع جزءا من حديث الأشعث بن قيس وبمعناه فى حديث وائل بن حد .

اما اللغات فقوله (بينة معها ترجيح) قال فى الطراز المذهب: مأخوذ من رجحان الميزان ، ورجحت بفلان اذا كنت أرزن منه ، وقوم مراجيح فى الحلم ، ومعنى عبارة المصنف أن تكون احدى الحجتين أقوى بزيادة شيء ليس فى الأخرى قلت : ومنه رجح الميزان يرجح رجوحا وررجحانا ،

أما الأحكام فان تداعيا عينا وأقام أحدهما بينة قضى بها لصاحب البينة سواء كانت العين في يد صاحب البينة أو في يد المدعى الآخر أو في يد كالث أو الا يد لأحدهما عليها لقوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » فبدأ بالحكم بالبينة فدل على أنها أقوى حجة ، وهذا قد أقام البينة فحكم له بها • وان ادعيا عينا في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة حكم بها لصاحب اليد •

الما ثبت هذا المنافية وجهين ، المنصوص أنه الا يجب عليه أن يحلف مع بينته ، اكثر أصحابنا فيها وجهين ، المنصوص أنه الا يجب عليه أن يحلف مع بينته ، وحكاهما ابن الصلاح قولين بناء على البينتين الذا تعارضتا ، وفيه قولان (أحدهما) يسقطان فعلى ههذا لابد أن يحلف صاحب اليد (والثاني) يستعملان ، فعلى هذا ترجح بينة صاحب اليد بيده فلا يجب عليه أنا يحلف ، وانها تسمع بينة صاحب اليد بعده أن يقيم بينته قبل أن بينة ليعارض بها بينة الخارج ، فان أراد صاحب اليد أن يقيم بينته قبل أن يقيم الذي لا يد له بينة ألخارج ، فان أراد صاحب اليد أن يقيم بينته قبل أن يقيم الذي لا يد له بينة فهل تسمع بينته ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي العباس بن سريج أنها تسمع لأنها مسموعة في الحكم فسمعت كما لو أقامها بعد أن أقام خصمه بينته (والثاني) لا تسمع ، وهو ظاهر المذهب ، لو أقامها بعد أن أقام خصمه بينته (والثاني) لا تسمع ، وهو ظاهر المذهب ، لأنه محكوم له بالملك له مطلقا من غير ذكر سبب الملك ؟ فيه وجهان ، وحكاهما

بعض أصحابنا قولين ، قال فى القديم : لا يقبل حتى يضيفه الى سبب لأنها تشهد له بالملك لأجل اليد ، وقال فى الجديد : تقبل مطلقا وهو الأصبح ، لأن الظاهر من حالهم أنهم لم يتعمدوا فى شهادتهم يدا منازعة ، وانعما شهدوا بالملك بسبب عرفوه غير اليد .

فرع الذا كانت العين في يد أحدهما فأقام الذي لا يد له يينة فحكم له بها ، وسلمت العين اليه ، ثم أقام صاحب اليد بينة أنها له نقض الحكم الأول وسلمت الى صاحب اليد الأول لأنا قد حكمنا لمن لا يد له ظنا منا أنه لا بينة لصاحب اليد فاذا أقام البينة فقد بان أن له يدا وبينة فقد دمت بينته على بيية الآخر .

فرع في مذاهب العلماء فيما اذا ادعيا عينا في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينته فقد قلنا: ان مذهبنا أنه يحكم بها لصاحب اليد وبهذا قال شرايح والنخعي والحكم ومالك وأبو ثون وأبو عبيد أبو الخطاب من العنابلة ، وزعم أنها رواية ثالثة عن أحمد رحمه الله اوأنكر عليه القاضي أبو بكر عزوها الى أحمد بن حنبل قلت: وهو أول أهل المدينة وأهل الشام والمشهور عن أحمد أن بينة من لا يد له أقوى بكل حال ، وقال أبن قدامة: ان من ادعى شيئا في يد غيره فأنكره ولكل واحد منهما بينة قان بينة المدعى ان من ادعى شيئا في يد غيره فأنكره ولكل واحد منهما بينة قان بينة المدعى الرواية عن أحمد فيما الذا تعارضتا ، فالمسهور عنه تقديم بينة اللدى ، وقسد اختلفت الرواية عن أحمد فيما الذا تعارضتا ، فالمسهور عنه تقديم بينة اللدى ، وعسه رواية ثانية: ان شهدت بينة اللائخل بسبب الملك وقالت تنجت في ملكه أو اشتراها أو نسجها أو كانت بينت أقدم تاريخا قدمت ، واللا قدمت بينة المدعى اهد ،

وقال أبو حنيفة: اذا أقام المدعى البينة ثم أراد المدعى عليه أن يقيم البينة فى مقابلته نظر لل فان كانت تشهد بملك مطلق أو ملك مضاف الى سبب يتكرر ذلك السبب مثل أن تكون الدعوى فى آنية تعبك أو تصاغ ثانيا أو ثالثا أو فى ثوب كتان أو صوف ينقض ثم ينسج لم تسمع بينته •

والن كالمت بينة الشهد بلك مضاف الى سبب الا يتكرر مثل الن تكون الدعوى في الدابة وشهدت بينة المدعى في الدابة وشهدت بينة المدعى عليه أنها له نتجت في ملكه وشهدت بينة المدعى عليه أنها له نتجت في ملكه فيا هنا بينة المدعى عليه أنها له نتجت في ملكه فيا هنا بينة المدعى عليه أنها الكاساني في بدائع الصنائع: وأما حكم تعارض الدعوبين مع تعارض البينتين القائمتين على أصل الملك بيان حكم تعارض البينتين القائمتين على قدر الملك والثاني في بيان حكم تعارض البينتين القائمتين على قدر الملك وأما الأول قالأصل أن البينتين اذا تعارضا في أصل الملك من حيث الظاهر فان الأول قالأصل أن البينة حجة من المكن ترجيح احداهما على الأخرى بيعمل بالراجح الأن البينة حجة من الترجيح فان أمكن العمل بكل واحدة منهما من كل وجه وجب العمل به الترجيح فان أمكن العمل بكل واحدة منهما من كل وجه وجب العمل بهما وان تعذر العمل بهما من وجه العمل بهما وان تعذر العمل بهما أصلا سقط وان تعذر العمل بهما أصلا سقط اعتبارهما والتحق بالعمد م اذ لا حجة مع المعارضة كما الاحجة مع المناقضة و

وجملة القول في ذلك أن الدعوى ثلاثة أنواع: دعوى الملك ودعوى الليد ودعوى الملك واليد اليد ودعوى الملك وزاد محمد مسائل الدعوى على دعوى الملك واليد والنسب أما دعوى الملك فلا تخلو اما أن تكون من الخارج على ذى اليد وأما أن تكون من صاحبي اليد أحدهما على الآخر فان كانت الدعوى من الخارج على ذى اليد دعوى الملك أحدهما على الآخر فان كانت الدعوى من الخارج على ذى اليد دعوى الملك وأقاما الينة فلا تخلو اما أن قامت البينتان على ملك مطلق عن الوقت واما أن قامت احداهما على ملك مطلق والأخرى أن قامتا على ملك مؤقت ، وكل ذلك لا يخلو لما أن كانت بسبب وآما أن كانت بعير سبب ، فان قامتا على ملك مطلق عن الوقت فينة الخارج أولى عندنا بغير سبب ، فان قامتا على ملك مطلق عن الوقت فينة الخارج أولى عندنا بغير سبب ، فان قامتا على ملك مطلق عن الوقت فينة الخارج أولى عندنا

دليلا حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم اختصم اليه

رجلان فى دابة أو بعير فأقام كل واحد منهما البينة بأنها له أتنجها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هى فى يده » ولأن الأصل معه ويمينه تقدم على يمين المداعى ، فاذا تعارضت البينتان وجب ابقاء يده على ما فيها وتقديمه كما لو لم تكن بينة لواحد منهما ، لأن تعارض البينتين من حيث الظاهر يحتاج الى مرجح فكانت بينة ذى اليد باليد فكان العمل بها أولى ولهذا عملنا ببينته فى دعوى النكاح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان كان لكل واحد منهما بيئة والمين في يدهما او في يد غيرهما أو لا يد لأحدهما عليها تعارضت البيئتان ، وفيهما قولان (احدهما) أنهما يسقطان وهو الصحيح لأنهما حجتان تعارضتا ولا مزية لاحداهما على الأخرى فسقطتا كالنصفين في الحادثة فعلى هذا يكون الحكم فيه كما لو تداعيا ولا بيئة لواحد منهما (والثاني) أنهما يستعملان وفي كيفية الاستعمال ثلاثة أقوال (احدها) أنه يوقف الامر الى أن ينكشف أو يصطلحا لان احداهما صادقة والأخرى كاذبة ويرجى معسرفة الصادقة فوجب التوقف كالمرأة اذا زوجها وليان احدهما بعد الآخر ونسى السابق منهما (والشاني) أنه يقسم بينهما لأن البيئة (والثالث) أنه يقرع بينهما فهن خرجت له القرعة حكم له ، استويا في البيئة (والثالث) أنه يقرع بينهما فهن خرجت له القرعة حكم له ، النوج السفر باحداهما على الاخرى فوجب التقديم بالقرعة كالزوجتين اذا اراد الزوج السفر باحداهما على الاخرى فوجب التقديم بالقرعة كالزوجتين اذا اراد

الشرح اذا ادعى رجلان عينا في يد ثالث ولا يد لأحد عليها وأقام كل واحد من المدعين أن جميعها له ، ففيه قولان (أحدهما) أن البينتين تسقطان فتكوان كما لم تكن معهما بينة (والثاني) الا تسقطان بل تستعملان لأنهما حجتان اتعارضتا فاذا أمكن استعمالهما لم يسقطا كالخبرين اذا تعارضا في الحادثة وأمكن استعمالهما ، فاذا قلنا يستعملان ففي كيفية استعمالهما ثلاثة أقوال (أحدها) يوقف الأمر الي أن يصطلحا ، قال الربيع : وهو الأصح لأن احداهما صادقة في الباطن والأخرى كاذبة ، ويرجى انكشاف الصادقة منهما فوجب الوقف الى تبين الصادقة ، كما لو زوج المرأة وليان المادقة منهما فوجب الوقف الى تبين الصادقة ، كما لو زوج المرأة وليان المادين وسبق أحدهما وأشكل السابق (والثاني) تقسم العين بين المدعين وسبق أحدهما وأشكل السابق (والثاني) تقسم العين بين المدعين و

في عن المدعين اذا تساوت بيناتهم فهل يحلف من خرجت له القرعة ؟ فيه قولان (آحدهما) يحلف لأن القرعة ضعيفة فرجحت باليمين ورجعت بها البينة فيكونان بمجموعهما قائمين مقام البينة يترجح بها احدى البينتين .

(والثانى) لا يجب عليه أن يُعلَف وهـو الأصح لأن البيسة ترجعت بالقرعة ، لأن كل دليلين تقابلا ووجد اسم أحدهما ترجيح قدم ولم يطلب ترجيح آخر كما لو كان مع أحد البينتين يد ، والصحيح أنهما تسقطان .

(والقول الشالث) أن يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حكم له بالعين لحديث سعيد بن اللسيب « أن خصمين تداعيا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى كل واحد منهما بالشهورد فأسهم بينهما » •

فيسرع في مذاهب العلماء فيما تقدم: قد ذكرنا أنه اذا ادعى رجلان عينا في يد ثالث ولا يد لأحدهما وأقاما بينتين ففيه قولان (أحدهما) سقوط البينتين ، بذلك قال مالك . وقال أحمد : تسقط المبينتان ويقترع المدعيان على اليمين كما لو لم تكن بينة (والقول الثاني) تقسم العين بين المدعين ومنا قال ابن عمر وابن الزبير واحدى الروايتين عن مالك وأحمد وهو قول الثورى والقديم عند الشافعي وقول أبي حنيفة لحديث أبي موسى الأشعرى أن رجلين اختصما في بعير فأقام كل واحد منهما بينة آنه له فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما » ولأن البينة حجة كاليد ولو كان لكل واحد منهما يد لقسمت العين بينهما فكذلك اذا كان لكل واحد منهما بينة والرواية الثانية لأحمد أن البينتين تستعملان وفئ كيفية استعمالهما ثلاثة أقوال للشافعي مضي ذكرهما آنفا وروايتان لأحمد (احداهما) تقسم العين بينهما وهو قول الحارث العكلي وقتادة وابن شبرمة وحماد وأبي حنيفة وأحد أقوالنا الثلاثة • لحديث أبي موسى (والرواية الثانية) تقدم احداهما بالقرعة وهي آحد الأقوال الثلاثة عندنا أيضا ، وللشافعي قول رأيع بوقف الأمر حتى يشين ، وهو قول أبى ثور لأنه اشتبه فى الأمر فوجب التوقف كالحاكم اذا لم يتضح له حكم فى قضيته •

ولنا أن البينتين تسقطان وحديث سعيد بن المسيب مرسل وقد مضى الكلام فى أول الباب وكذلك حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه محمول على أن العين كانت بأيديهما كما رجح ذلك صاحب البيان وغيره •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان كانت بينة أحدهما شاهدين وبينة الآخر أربعة واكش فهما متعارضتان ، وفيهما القولان لأن الاثنين مقدران بالشرع ، فكان حكمهما وحكم ما زاد سواء وان كانت احدى البينتين أعدل من الاخرى فهما متعارضتان وفيهما القولان ، ولانهما متساويتان في أثبات الحق ، وأن كانت بيئة أحدهما شاهدين وبيئة الآخر شاهدا وأمراتين فهما متعارضتان وفيهما القولان ، لانهما يتساويان في أثبات المال ، وأن كانت بيئة أحدهما شاهدين وبيئة الآخر شاهدا ويميئا ففيه قولان (احدهما) أنهما يتعارضان وفيهما القولان ، لانهما تساويا في أثبات المال (والقول الثاني) أنه يقضى أن له الشاهدان لان بيئته مجع عليها وبيئة الآخر مختلف فيها) ،

الشرح اذا كانت بينة أحدهما شاهدين وبينة الآخر أربعة أو أكثر فقال أصحابنا العراقيون: انهما متعارضتان ولا يرجح كثير العدد وحكى المسعودي أن الشافعي رضى الله عنه قال في القديم: ترجح البينة بكثرة عدد الشهود والمشهور عن الشافعي القول الأول •

فسرع في مذاهب العلماء : قال مالك فيما أفاده المسعودي والعمراني وغيرهما انه ترجح البينة بكثرة العدد • وقال الأوزاعي : تقسم العين بين المدعين على عدد الشهود فيكون لصاحب الشاهدين ثلث العين ولصاحب الأربعة ثلثاها • وقال أحمد وأكثر أهل العلم والمسهور من مذهبنا أنه لا ترجح احدى البينتين بكثرة العدد ولا اشتهار العدالة وكذلك قال أبو حنيفة رضى الله عنهم •

دليلنا أن عدد الشهود أمر مقدر بالشرع الايدخل الاجتهاد فيه ، كالدية لما قدرت بالشرع لا يجرز أن يدخل فيها الاجتهاد باختلاف المقتول بالطول والعرض والقص ، وإخالف الخبر قائه مجتهد في قبول خبر الواحد دون

العداد فرجح بالزيادة ، والشهادة يتفق فيها على خبر الاثنين فصار العكم متعلقا بهما دون اعتبار الظن ، آلا ترى آنه لو شهد النساء منفردات الا تقبل الشهادتهن والذ كثران حتى صار الظن بشهادتهن آغلب من شهادة الذكرين ، وعلى هذا لا ترجح شهادة الرجلين على شهادة الرجل والمرأتين في المال ، لأن كل واحدة من البينتين حجة في المال فاذا اجتمعتا تعارضتا .

فرع وان أقام كل وأحد منهما بينة عادلة الا أن بينة أحدهما أعلم وأعف وأشهر في العدالة فانها الا تقدم على بينة الآخر فيما تعارضا فيه هذا هو المشهور من مذهبنا وادعى المسمودى أن للشافعي قولا أأخر وهو تقديم البينة الأعلم والأعف والأقدهر ، وهذا هو مذهب مالك ، وهذهب أحمد كالمشهور من مذهبنا ،

دليلنا أنهما متساويان في العدالة المعتبرة فكافتا متعارضتين كما لو استويا في العدالة .

فرع اذا أقام أحدهما شاهدين وأقام الآخر شاهدا وحلف معه أو شاهدا والمرآتين فقيهما قوالان (أحدهما) أنهما متعارضتان لأنهما متساويتان في اثبات المال (والثاني) يقضي لمن معه الشاهد واليمين على من معه الشاهد واليمين على من معه الشاهد واليمين الشاهد واليمين مختلف فيها • وعند الحنابلة وجهان كالقولين والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل وان كانت العين في يد غيرهما فشهدات بيئة احدهما بانه ملكه من سنة وشهدات بيئة الآخر أنه ملكه من سنتين ففيه قولان (قال في البويطي) هما سواء لأن القصد اثبات الملك في الحال وهما متساويتان في اثبات الملك في الحال (والقول الثاني) أن التي شهدت بالملك المتقدم أولى وهو اختياد المزنى وهو الصحيح لأنها انفردت باثبات الملك في زمان لا تعارضها فيه البيئة الأخرى ، وأما أذا كان الشيء في يد احدهما فإن كان في يد من شهد

له بالملك المتقدم حكم له وان كان في يد الآخر فقد اختلف اصحابنا فيه فقال أبو العباس رحمه الله: يبنى على القولين في المسسئلة قبلها إن قلنا: انها يساويان حكم لصاحب اليد، وان قلنا أن التي شهدت بالملك المتقدم تقدمت ههنا أيضا لأن الترجيح من جهة البينة أولى من الترجيح باليد، ومن أصحابنا من قال: يحكم به أن هو في يده قولا واحدا، لأن اليد الموجودة أولى من الشهادة بالملك المتقدم وأما أذا تداعيا دابة وأقام أحدهما بيئة أنها ملكه نتجت في ملكه وأقام الآخر أنها دابته ولم يذكر النتاج و فقد اختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس: الحكم فيه كالحكم في الشهادة بالملك المتقدم وفيها قولان لأن الشهادة بالمتاج كشهادته بالملك المتقدم وقال أبو اسحق يحكم من شهدت له البيئة بالمتاج قولا واحدا لأن بينة النتاج تنفى أن يكون الملك فيره ، والبيئة بالملك المتقدم لا تنفى أن يكون الملك قبل ذلك أفير المشهود له).

الشرح اذا كانت عين في يد رجل فادعى رجل ملكها وأقام بينــة على أنها مِلْكَهُ مَنْذُ سَنْتَيْنَ لاَ يَعْلَمُ أَنَّهُ زَالَ عَنْهُ اللَّهِ وَالدَّعَى الآخر أَنَّهُ مَلَّكُه وأقام بينة أنها ملكه منذ سنة لا يعلم أنه زال عنه الى هذه الحالة ففيه يحولان (أحدهما) يحكم لمن شهدات له البينة بالملك المتقدم ولهذا يجب على المشهود عليه نماء تلك العين وأجرتها في تلك المدة ، والنما تعارضتا في اثبات الملك فيما بعد ذلك فاذا مقطتا فيما "معارضتا فيه بقى اثبات الملك له فيما قبل ذلك فوجب استدامته (والثاني) أنهما سبواء ، لأن الاعتبار بالبينة في اثبات الملك في الحال ، وهما متساويتان في ذلك • فاذا قلنا بهذا فهما متعارضتان ، فإن قلنا : يسقطان عند التعارض كان القول قول من العين في يده ، وان ادعاها لنفسه حلف لكل واحد منهما يمينا ، إوان أقر بها لأحدهما كانت له ، وهل يحلف للآخر ؟ فيه قولان • وإن أقر بها لهما قسمت بينهما ، وهل يحلف لكل واحد منهما على النصف؟ فيه قوالان - بوان قلنا : لا يسقطان بل يستعملان - فإن قلنا بالوقف وقفت العين بينهما الى أن يصطلحا عليها • وإن قلنها بالقسمة قسمت يينهما ، وأن قلنا بالقرعة أقرع بينهما ، قان كانت بحالها وشهدت بينة أحدهما أنها ملكه في الحال وشهدت بينة الآخر أنها ملكه منذ شهر اللي هذه الحال فقال أكثر أصحابنا : هي على قولين كالتي قبلها ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال : هما سواء قوالا واحدا . والل كانمت العين في يه أحد المتداعين وشهدت بينة أحدهما أنها ملكه منذ سنة الى هذه الحال ،

وشهدت بينة الآخر أنها ملكه منذ شهر الى هذه الحال نظرت فان كانت الدار في يد من شهدت له البينة بالملك المتقدم حكم له بالعين قولا واحدا ، لأن معه ترجيجين : اليد والشهادة بتقادم الملك ، وان كانت في يد الآخر فاختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحاق : يبنى على القولين فيها اذا كانت العين في يد غيرهما _ فان قلنا هناك : انهما متعارضتان حكم بها لصاحب اليد لأن البينتين قد تساوتا وانفرد صاحب اليد باليد فحكم له بها ، وان قلنا : انه يحكم بها لمن شهدت له البينة بالملك المتقدم حكم بها له هنا أعضا الأن معه ترجيحا من طريق البينة ، ومع الآخر ترجيح من قتل جهة البيد ، والترجيح من جهة البيد ، والترجيح من جهة البينة تقدم على الترجيح من جهة البيد ، ومن المحاب البد قولا واحدا وهو ظاهر المذهب لأنهما يتساويان في اثبات الملك في الحال باثبات الملك المتقدم ، وللآخر مزية بالبد الموجودة والبد الموجودة أولى من اثبات الملك المتقدم ألا ترى أنه الو كان في يد رجل عين وادعاها آخر وأقام بينة أنها كانت له منذ سسنة فانه لا يحكم له فيها وكذلك هذا مثله ،

في من على العلماء فيما تقدم: سبق قولنا ال العين اذا كانت في يد رجل نازعه آخر كانت لن شهدت له البينة بالملك المتقدم في أصح القولين وبه قال أبو حنيفة والمزنى وهو ظاهر مذهب أحمد وقال القاضى من أصحابه: يقرع بينهما وهو أحد القولين للشافعي والله أعلم •

فرع اذا كانت عين في يد رجل فادعى رجل ملك جميعها ، نصفها لم تعارضه فيه بينة الآخر وأما النصف الشانى فقد تعارض فيه البيتان في فان قلنا: ان البينتين اذا تعارضتا بسقطتا رجع الى من العين في يده ، وإن ادعى ذلك النصف لنفسه حلف لكل واحد منهما يمينا ، وان أقر أنه لأحدهما كان له ، وهل يحلف للآخر ؟ فيه قوالان يأتي بيانهما ، وان أقر به لهما كان بينهما وهل يحلف لكل أواحد منهما على الربع ؟ على القولين ، وأن قلنا : يستعملان فان قلنا : يقسم قسم ذلك النصف بينهما نصفين فيكوان لمدعى الجميدع ثلاثة أرباع العين ولمدعى النصف بينهما نصفين فيكوان لمدعى الجميدع ثلاثة أرباع العين ولمدعى النصف بينهما نصفين فيكوان لمدعى الجميدع ثلاثة أرباع العين ولمدعى النصف

ربعها و وان قلنا بالقرعة أقرع بينهما عليه ، وهل يحلف من خرجت له القرعة ؟ على القولين و وقال أبو العباس بن سريج : اذا قلنا : ان البينتين يسقطان في النصف الذي تعارضا فيه فهل تسقط بينسة مدعى الجميع في النصف الآخر ؟ فيه قوالان بناء على أن البينة اذا ردت في بعض شيء فهل ترد في الباقي ؟ فيه قولان وهو اختيار القاضي أبي الطيب والمسعودي وقال الشيخ أبو حامد : الأول أصح ، لأن القولين أنهما اذا ردت الشهادة في بعض الشيء فاما للتهمة والها للتعارض قلا ترد قولا واحدا ، ألا ترى أنا اذا قلنا : قسم المشهود به فقد أسقطنا البينة في بعض ما شهدت به ولا اتسقط في الباقي و

فرع اذا كانت العين في يد رجلين فادعي كل واحد منهما جميعها وأقام على ما ادعاه بينة فقد ذكر الشيخ أبو استحاق في التنبيه أن الحكم فيه كما أبو ادعى كل واحد منهما جميعها وأقام بينة والعين في يد غيرهما والا يد لأحدهما عليها • وقال الشيخ أبو حامد: تكون العين بينهما ، وهل يحتاج كل واحد منهما أن يحلف على النصف الذي في يده مع بينته ؟ فيه قولان • وقال السحودي: اذا قلنا اسقط البينتان عند التعارض كان كما لو لم يقيما بينة فيحلفان وتقسم بينهما ، وان قلنا: تستعملان فيجيء فيه قولا القسمة ولا يجيء فيه الوقف ، لأنه لا معنى للوقف مع ثبوت اليد ، وهل تجيء فيه القرعة ؟ فيه اوجهان ، وان كانت العين في يد رجلين فادعي أحدهما جميعها وادعى الآخر ثلثها وأقام كل واحد منهما بينة بعلى ما الدعاه فانه يقضى لمدعى الدعى الجميع بثلثها الأن اليد على نصفها الا أن بينته لم تشسهد له الا بثلثها فقضى به ، ويقضى لمدعى الجميع بثلثيها لأن له يدا وبينسة على نصفها وله بينسة بسلسمها وللآخر فيه يد بلا بينة والبينة مقدمة على اليد •

فسرع وان كانت في يد رجل دابة فادعاها رجلان وأقام أحدهما بينة أنها ملكه في هذه الحال وأقام الآخر بينة أنها ملكه في هذه الحال وأنها تتجت في ملكه فاختلف أصحابنا فيه فقال أبق العباس بن سريج: فيه قولان كما لي شهدت بينة لأحدهما بملك متقدم (أحدهما) أنهما سواء فيكونان

متعارضتين والحكم في متعارضتين ما مضي (والثاني) أن الذي شهدي بينته منك المتقدم أولى فتقدم همنا بينة من شهدت له بالنساج لأن الشهادة له باستاج كالشهادة بالملك المتقدم ، وقال أبو اسحق المروزى : يحكم بها لمن شهدت البينة بالنتاج قوالا واحدا ، الأن التي شهدت بالملك المتقدم لا تنفي أن يكون الملك لغيره فيما قبل هذه المدة ، ويجوز أن يكون الملك فيها لخصمه ، والتي شهدت له بالنتاج في ملكه نفت أن يكون الملك لغيره فيها قبل النتاج ، والن ادعيًا زرعًا في يد غيرهما فأقام أحدهما بينة أنه ملكه في هذه الحال وأقام الآخل بينة أنه زرعه في ملكه ففيه طريقان كما قلنـــا فيمن شهدت له بيئة بالملك وشهدت للآخر في ملكه ففيه طريقان كما قلنا فيمن شهدت له بينة بالملك وشهدت للآخر بينة بالملك في النتاج • قال في الأم وان ادعى رجل دابة وأقام بينة أنها ملكه منذ عشر سنين فنظر الحاكم ألى لدابة قاذا لها مسئتان لم يحكم للمدعى بالدابة لأنه بان كذب بينته فيسا شهدت به لأن الدابة التي لها سنتان لا يجوز أن تكون ملكه منذ عشر سنين ، وان كان في يه رجل عين والدعاها آخر وأقام بينة أنها له منذ سينة وأقام صاحب اليد بينة أنه فى يده منذ سنتين قدمت بينة الخارج لأنها تشهد بالملك وبينة الآخر تشهد باليد ، والملك مقدم على اليد .

قسوع اذا كانت عين في يد رجل فجاء زيد فادعاها وأقام بينة علىها فحكم له بها وسلمت اليه ثم جاء عمرو والاعاها وأقام عليها بينة قال أبو العباس بن سريج: فقد تعارضت البينتان ، فإن قلنا: تسقطان كان كما لو لم تكن بينة ، وإن قلنا: تستعملان فهل يحتاج زيد الى اقامة بينة ليعارض بها بينة عمرو ؟ على القولين في البينتين اذا كانت احداهما تشهد بملك متقدم ، فإن قلنا: أن التي شهدت بالملك المتقدم تقدم على الآخر لم يحتج زيد الى اعادة بينة لأنها ثابتة له في الحال وفيما قبل ، فتكون كما لو أقامها في الحال ، وإن قلنا: أن البينة التي شهدت بالملك المتقدم تساوى البينة التي شهدت بالملك الم يحتاج إلى اقامة بينة ؟ فيه قوالان (أحدهما) لا يحتاج الى اعادتهما وبه قال أبو حنيفة الأنها أثبتت الملك له يوم الشهادة ، والأصل بقاء ذلك الملك الى أن يعلم خلافه (والثاني) يحتاج الى بينته الأن الحكم ذلك الملك الى أن يعلم خلافه (والثاني) يحتاج الى بينته الأن الحكم

والتعارض فى الملك فى الحال وبينة زيد لم تشهد له بالملك فى الحال وانسا شهدت له بالملك فى الحال ليعارض شهدت له بالملك فى الحال ليعارض البينة التى تشهد لعمرو فى الملك فى الحال •

مسم الله عنه الله المسنف هنا: قال الشافعي رضي الله عنه : ولو كانت الدار بين ثلاثة أنفس فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس وجحد بعضهم بعضا فهي لهم على ما في أيديهم ثلثا ثلثا . فاعترض معترض على الشافعي فقال: كيف يجعل لمدعى السدس الثلث وهو لا يدعي الا السدس فقال أصحابنا فيما أورده العمراني في البيان : أراد الشمافعي رحمه الله اذا كانت الدار في يد ثلاثة فادعى كل واحد منهم جميع الدار الا أن أحدهم قال: نصفها ملكي واالنصف الآخر وديعة في يدى لرجل غائب أبو عارية وقال الآخر : ثلثها ملكي وثلثاها وديعة في يدي أو عارية وقال الآخر : سدسها ملكي والباقي منها اوديعة عندي أو عارية فانه يجعل لكل والحد منهم همنا ثلث المدار كما قال الشافعي لأن يده ثابتة عليه ، والدليل على أنه أراد ذلك أنه قال : وجحد بعضهم ، والا يتصور التجاحد بينهم الا على ما ذكرناه. فأما اذا كانت في أيديهم والدعى أحدهم ملك نصفها الاغير وادعى الشاني ملك ثلثها لا غير وادعى الثالث ملك سدسها لا غير وأقام كل واحـــد منهم بينة على ما ادعاه فانه يحكم لمدعى الثلث بالثلث لأن له فيه يدا وبيئة ويحكم لمدعى السندس بالسدس لأن له فيسه يدا وبينة وأما مدعى النصف ففيسه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد الاسفراييني (أحدهما) أنه يحكم له بنصف الدار الأن له يدا على الثلث وله بينة على السدس في يد مدعى السدس ، وليس لمدعى السدس عليه الا يدا أو الا يد عليه فحكم به لمدعى النصف (والثاني) أن يحكم لمدعى النصف بالثلث الذي في يده ويحكم له بنصف السدس مما في يد مدعى السهدس فيبقى في يد مدعى السهدس السدس ونصف السدس لأن مدعى النصف انما يدعى بالسدس الزائد على الثلث في يد مدعى الثلث ومدعى السندس بدليل أنه لو لم يكن معه بينــة لكان له أن يستحلفها عليه ، فاذا كان ذلك مشاعا بينهما لم يكن له أن يأخذ شيئًا مما في يد مدعى الثلث لأن له فيه يدا وبينة فلم يبق الا نصف السلاسي مما في يد صاحب السدس ٠

فحرى وان كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أجدهم ملكها جميعا وأقام على ذلك بينة وادعى وأقام على ذلك بينة وادعى الثالث ملك ثلثها والا بينة له فإنه يحكم لمدعى الكل بالثلث الذي في يده لأن له فيه يدا وبينة ويحكم لمدعى النصف بالثلث الذي في يده لأن له فيه يدا وبينة ، وأما الثلث الذي في يد الثالث فانه يحكم بنصفه وهو السلمس لباقي لمدعى جميعها ، لأن له بينة لا يعارضها فيه بينة الآخر ، وأما السدس الباقي في يد مدعى الثلث فقد تعارض فيه بينة مدعى الجميع وبينة مدعى النصف في يد مدعى الثلث فقد تعارض فيه بينة مدعى الجميع وبينة مدعى النصف فان قلنا : يستعملان وأن قلنا بالوقف وقف وإن قلنا بالقسمة قسم بينهما ، وان قلنا بالقرعة أقرع ينهما ،

فسيرع وال كانت دار في يد أربعة رجال فادعى أحدهم ملك جميعها وادعى الثاني ملك ثلثيها وادعى الثالث ملك نصفها وادعى الرابع الشها ، فان لم تكن مع أحدهم بينة فالقول قول كل واحد منهم مع يمينه في الربع الذي في عده وتقسم بينهم أرباعا ، وان أقام كل واحد منهم بينة بما اهناه قضى لكل واحد منهم بالربع الذي بيده لأن له فيه يدا وبيئة ، وأن كانت الدار في يد غيرهم فان لم يقم أحد منهم بيئة فالقول قول من الدار بيده مع يمينه ، وإن أقام كل واحد منهم بينة بما ادعاه قانه يحكم لمدعى الجميع بثلث الدار لأن له فيه بينة لا تعارضها منه بينة أخرى • وأمأ الثلثان ففيه تعارض السدس الذي بين النصف والثلثين تعارض فيه بيئتان بينسة مدعى الجميع وبينة مدعى الثلث ، والســـدس الذي بين النصف والثلث تعارض فيه ثلاث بينات بينة مدعى الجميع ، وبينة مدعى الثلثين ، وبينة مدعى النصف ، والثلث الباقي تعارض فيه الأربع البينات فيبني على القولين ا ف البينتين اذا تعارضتا فان قلنا: يسقطان صار كما لو لم تكن بينة في الثلثين فيكون القول قول من الدار في يده مع يمينه فان أنكرهم حلف لكل والحد منهم ، وان أقر به أو بشيء منه لبعضهم قبسل اقراره له ، وهل يحلف للباقين ؟ فيه قولان • وإن قلنا : إنَّ البينتين إذا تعارضتا استعملتا ففي كيفية الاستعمال الأقوال الثلاثة ، فإن قلنا بالوقف وقف الثلثان بينهم

الى أن يصطلحوا عليه ، وإن قلنا بالقسمة قسم السدس الذي بين النصف والثلث بين مدعى الجميع ومدعى الثلثين نصفين ، ويقسم السدس الذي بين النصف والثلثين بين مدعى الجميع ومدعى الثلثين ومدعى النصف أثلاثا ويقسم الثلث الباقى بين الأربعة أرباعاً فيصير من ستة وثلاثين سهما للمدعى الجميع عشرون اثنا عشر سهما منها ثلث الدار الذي لا ينازعه فيه غيره وثلاثة أسهم هن نصف السدس الذي بين النصف والثلثين ، وسهمان بثلث السلمى الذي بين النصف والثلث وثلاثة أسهم ربع الثلث ويحصل لمدعى الثلثين ثمانية أسهم ثلاثة نصف السدس بين النصف والثلثين وسهمان ثلث السدس بين النصف والثلث وثلاثة ربع الثلث الباقي ، ويحصل لمدعى النصف خمسة أسهم سهمان ثلث السدس الذي بين النصف والثلثين وسهمان ثلث السدس بين النصف والثلث وثلاثة ربع الثلث الثالث الباقي ويحصل لمدعى النصف خسسة أسهم سهمان ثلث السدس الذي بين النصف والثلث وثلاثة ربع الثلث ، ويحصل لمدعى الثلث ثلاثة أسهم لا غير هي ربع الثلث ، وان قلّنا النصف والثلثين بين مدعى الجميع ومدعى الثلثين (والثاني) في السدس الذى بين النصف والثلث بين مدعى الجميع ومدعى الثلثين ومدعى النصف (والثالث) في الثلث الباقي بين الأربعة فمن خرجت قرعته على شيء من ذلك کان ذ**لك** له •

قصل ف أقوال العلماء فيما تقدم ٠

وافقنا أحمد فى احدى الرواليتين عنه وهو قياس قول قتادة والحرث العكلى وابن شبرمة وحماد وأبو حنيفة • والقول الثانى للشافعى وهو أن يأخذ مدعى الكل النصف ويوقف الباقى حتى يصطلحا أو يتبين فانه قول أبى ثور ويعزى الى مالك ، وأما قوله فى القديم فهو احدى الروايتين عن أحمد وقول أبى عبيد • وقال أبى ليلى وقوم من أهل العراق : تقسم العين بينهم على حسب عول الفرائض لصاحب الكل ستة ولصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث سهمان فتصبح من أحد عشر سهما •

نظرت آبا يعقوب فى الحسب التى طرت فأقامت منهم كل قاعد فللمدعى الثلثين ثلث وللذى استلاط جميع المال عند التحاشد من المال نصف غير ما سينوبه وحصته من نصف ذا المال زائد وللمدعى نصف من المال ربعه ويؤخذ نصف السدس من كل واحد

قال ابن قدامة: وهذا قول من قسم المال بينهم على حسب العول فكأن المسالة عالت من ستة الى ثلاثة عشر وذلك أنه أخذ مخرج الكسبور وهي ستة فجعلها لمدعى الكل وثلثاها أربعة لمدعى الثلثين ونصفها ثلاثة لمدعى النصف صارت ثلاثة عشر •

فصل فان كانت الدار في أيدى أربعة فادعى أحدهم جميعها والثانى ثلثيها والثالث نصفها والرابع ثلثها والابينة لهم حلف كل واحد وله ربعها لأنها في يده فالقول قول صاحب اليد مع يمينه ، وان أقام كل واحد بما ادعاه بينة قسمت بينهم أرباعا أيضا لأننا قلنا : تقدم بينة الداخل فكل واحد منهم داخل في ربعها فتقدم بينته قالوا أعنى الحنابلة : وان قلنا : تقدم بينة الخارج فان الرجلين اذا الدعيا عينا في يد غيرهما فأنكرهما وأقام كل واحد منهما بينة بدعواه تعارضتا وأقر الشيء في يد من هو في يده ، وهكذا كل ما تعارضت فيه البينات من المقادير أقرع فيها والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة سيحانه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل اذا ادعى رجل دارا في يد رجل وأقام بينة أن هذه الدار كانت في يده أو في ملكه أمس ، فقد نقل المؤنى والربيع أنه لا يحكم بها الشهادة ، وحكى البويطي أنه يحكم بها ، فقال أبو العباس : فيها قولان (احدهما) أنه يحكم بذلك لأنه قد ثبت بالبيئة أن الدار كانت له ، والظاهر بقاء الملك (والقول الثاني) أنه لا يحكم بها وهو الصحيح لأنه ادعى ملك الدار في الحال وشهدت له البيئة بما لم يدعه فلم يحكم بها ، كما لو ادعى دارا فشهدت له البيئة بدار اخرى وقال أبو اسحاق : لا يحكم بها قولا واحسنا وما ذكره البويطي من تخريجه) .

اذا كان في يد رجل عين بوادعاها آخر فأنكر من هي بيده وأقام المدعى بينة أنها كانت في يده أمس فقد نقل المزنى والربيع أنه لا يحكم بهذه الشهادة ، ونقل البويطي أنه يحكم بهـــا ، ولا فرق بين أن تشهد له باليد أو بالملك الازآن الشافعي رضي الله عنه لم ينص الاعلى اليد . واختلف أصحابنا فيها على طريقين فقال أبو العباس : فيه قولان وأصلهما القولان في الرجلين اذا ادعيا عينا في يد غيرهما وأقام أحدهما بينة أنها ملكه منذ سنة الى هذه الحال وأقام الآخر بينة أنها ملكه منذ شهر الى هذه الحال ، فاذا قلنا : انهما سواء لم يحكم بهذه البينة ، والذ قلن ا الله التي شهدت بالملك المتقدم أولا حكم بهذه البينة • فاذا قلنا : يحكم بها وهم بي اختيار البويطى وأبى العباس بن سريج فوجه أن البينة أثبتت له اليد والملك أمس والأصل بقاء ذلك الى أن يملم خلافه ، واذا قلنا : لا يحكم بها قال الشيخان أبو حامد الاسفرايني وأبو اسحاق الشيرازي هنا ف المذب ـ وهو الأصح ـ فوجهه آنه ادعى الملك في الحال والبينة انما شهدت له باليد وبالملك أمس فلم يحكم له بذلك كما لو ادعى دارا وشهدت له بينة بغيرها ، والأنه لو ادعى أن هذه الدار كانت ملكا أمس ولم يشبت الملك له في الحال فانها لا اتسمع كالدعوى والشهادة بالمجهول ، وقال أبو اسحق المراوزى : لا يحكم بها قولا واحدا لما ذكرناه وما ذكره البويطي فهو مذهبه لا مذهب الشاقعي رحمه الله ، وقد حكى الربيع في الأم ما يدل على صحة ذلك الأنه حكى عن الشافعي رحمه الله فيها أنه لا يحكم بالبينة ثم قال : وقال أبو يعقوب البويطى : انه يحكم بها فتبين أنه مذهب البويطي ، ويضالف الشهادة بالملك المتقدم لأنها قد شهدت بالملك في الحال ، وانسا انفردت احداهما باثبات الملك في زامان ماض فرجعت بذلك وهمنا لم تثبت البينة الملك في حال فلم يحكم بها ، فان شهدت البينة أنها كانت في يد المدعى أو

فى ملكه أمس وآن فلانا أخذها منه أو قهره عليها أو غصبها منه أو كانت العين عبدا فأبق قال أصحابنا : فانه يحكم بهذه البينة قولا واحدا لأنه علم أن سبب يد الثانى من جته فكان موجب قولها : آن فلانا أخذها منه أن اليد لهذا أو أن يد الثانى بغير حق فيخالف اذا لم يذكر السبب لأن اليد تبل على الملك والاستحقاق ، وقال أبو العباس : واأن ادعى رجل داراً فى يد غيره فأقر المدعى عليه أن هذه الدار كانت فى يد المدعى – فان قلنا : أن البينة أذا قامت له بذلك تقبل ، حكم له بها همنا فى الاقرار ، وأن قلنا : لا تقبل فى البينة فهل يحكم له بها فى الاقرار ؛ وأن قلنا : لا تقبل بها كما لو قامت البينة بذلك لا والثانى) يحكم له بها لأن البينة لا تنفى أن يكون فى يد غيره قبل ذلك لا والثانى) يحكم له بها لأن البينة لا تنفى أن يكون فى يد غيره قبل ذلك فقد تعارضت البينتان فى الوقت المتقدم واتفرد من بيده اللدار بيد موجودة فى الحال فحكم له بها فأسقط حكم البينة فيسه فحصلت البد للمدعى والأصل بقاؤها الى أن يعلم زوالها • قال أبو العباس : اذا قال المدعى عليه : انها كانت للمدعى فانه يحكم بها للمقر له وجها واحدا •

هساله الى أن مات وخلفها موروثة وهو وارثه ، فاختلف أصحابنا فيها ملك أبيه الى أن مات وخلفها موروثة وهو وارثه ، فاختلف أصحابنا فيها فمنهم من قال : هو كما لو أقام بينة أنها كانت فى يده أو ملكه أمس ومنهم من قال : يحكم بها وهو الأصح عندى مذهب وحجاجا أما المذهب فلأن المزنى والربيع نقلا لو أقام بينة أن آباه هلك وترك هذه الدار ميراثا له شهلت أنها كانت فى يده لا تسمع ، ولم يقل أحد من أصحابنا اللتفدمين أنها أنهنا نقلا أن البينة بالملك بالأمس تسمع ، بل أضافوا ذلك الى البويطى وأما الحجاج فان الحضرمي قال : « يا رسول الله ان هذا غلبنى على أرض ورثتها من أبى فقال صلى الله عليه وسلم ألك بينة ؟ فقال : لا » فدل على أنه لو أقام البينة على ما ادعاه لسمعت ، ولأنه لو أقام بينة آنه الشتراها من مالكها حكم له بها فلان يحكم له بها اذا أضافها الى الميراات أولى ، لأنه أقوى .

فرع اذا كان فى يد رجلين شانان فى يد كل واحد منهما شأة فادعى كل واحد منهما التى فى أدعى كل واحد منهما الشاة التى فى يد صاحبه وأنها بنت الشاة التى فى يده وأقام كل والحد منهما بينة بذلك فان البينتين متعارضتان فى النتاج دون الملك ، فيقضى لكل واحد منهما بالشاة التى فى يد صاحبه ، لأنه قد يملك الشاة والا يمالك أمها بأن يوصى له بما فى بطنها .

واأن كان في يد رجلين شاتان سوداء وبيضاء فادعاهما رجل وأن السوهاء ولدت البيضاء وأقام على ذلك بينة وادعى آخر ملكهما وأن البيضاء ولدت السوداء فقد تعارضت البينتان في النتاج والملك _ فان قلنا : ان البينتين اذا تعارضتا سقطتا رجع فيهما الى قول من هما فى يده ، وان قلنا : يستعملان فعلى الأقوال الثلاثة ، وان كان في يد رجل شاة مسلوخة وفي يد آخر جلدها فادعى كل واحد منهما ملك الشاة وأقام على ذلك بينة حكم لكل واحدا منهما بما في يدة ، وقال أبو حنيفة : يقضى لكل رجل منهما بما في يدة الآخر ، دليلنا أن اكل واحد منهما يدا وبينة بما معه ولصاحبه فيه بينة بلا فحكم لمن اجتمعت له اليد والبينة في شيء ،

فسرع الذا كان في يد عمرو شاة فادعاها زيد فقال عمرو: هذه لي حكم لي بها حاكم وسلمها الي وأقام على ذلك بينة وأقام زيد بينة أنها له قال أبو العباس: نظر كيف وقع الحكم بها لعمرو على زيد لأن البينة قامت لعمرو ولم تقم لزيد بينة وكانمت في عد زيد فانه ينقض ذلك الحكم لأنه بان أن لزيد فيها يدا وبينة ، ولعمرو فيها بينة بلا يد فقضي بها لصاحب اليد والبينة و وان كان حكم بها لعمرو لأن بينة عمرو عادلة وبينة زيد غير عادلة أقرت في يد عمرو و وان كان حكم بها لعمرو لأنها كانت في يد زيد وقد أقام كل واحد منهما بينة وكان الحاكم يرى الحكم ببينة المخارج لم ينقض حكمه ، لأنه حكم بما يسواغ فيه الاجتهاد ، وإن كان الحاكم حكم بها لعمرو لأنه الحاكم حكم بها لعمرو لأنه الحكم لأنه علم المعمول أنه العمرو لأنه سبق بالبينة وقال : لا أسمع بينة بعد ما نقض الحكم لأنه حكم مخالف للاجماع وان لم يعلم كيف حكم بها الحاكم لعمرو قال أبو العباس بن سريج : فيه وجهان (أحدهما) أنه ينقض الحكم لحصول بينة أبو العباس بن سريج : فيه وجهان (أحدهما) أنه ينقض الحكم لحصول بينة

زيد (والثاني) لا ينقض وهو الأصح ، لأن الظاهر أنه حكم بهــــا لعمري حكما صحيحا .

قسرع قال أبو العباس بن سريج: وان ادعى رجل ثوبا في يد رجل فأنكره فأقام المدعى بينة أنه غصب منه قطنا وغزل منه غزلا ونسج منه هذا الثوب حكم له بذلك لأنه قد أثبت بالبينة أن هذا عين ماله ، والنما تغيرت صفته ثم يقابل بين قيمة القطن والغزل والثوب ، فان كان الثوب أكثر قيمة أخذ المفصوب منه الثوب ولا شيء للغاصب بزيادة قيمة الثوب ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من قيمة القطن أو من قيمة الغزل كان للمغصوب منه الثوب وما نقص من قيمة القطن أو الغزل ، وان كانت قيمة الغزل أنقص من قيمة القطن وقيمة الثوب مثل قيمة القطن أو أكثر فالذي يقتضى المذهب أنه ينزمه رد الثوب وما نقص من قيمة الغزل عن قيمة القطن ، لأن نقصان قيمة الغزل عن قيمة القطن عنه ذلك بزيادة شمة الثوب وما الفطن يلزم الغاصب ضمان ذلك ، فلا يسقط عنه ذلك بزيادة شمة الثوب و

قال المصنف رحه الله تعالى

فصسل وان ادعى رجل على رجل دارا في يده واقر بها لغيره نظرت فان صدقه القر له حكم له لأنه مصدق فيما في يده وقد صدقه القر له فحكم له ، وتنتقل الخصومة الى القر له فان طلب المدعى يمين القر أنه لا يعلم أنها له ففيه قولان بناء على من أقر شيء في يده لغيره ثم أقر به لآخر ، وفيه قولان (احدهما) يلزمه أن يغرم للثاني (والثاني) لا يلزمه فأن قلنا : يلزمه أن يغرم حلف لانه ربها خاف أن يحلف فيقر للثاني فيغرم له ، وان قلنا لا ملزمه لم يحلف لانه أن خاف من اليمين فاقر للثاني لم يلزمه شيء ، فلا فائدة في تحليفه وان كذبه القر له ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبي العباس أنه ياخذها الحاكم ويحفظها الى أن يجد صاحبها ، لأن الذي في يده لا يدعيها والقر له أسقط أقراره بالتكذيب وليس للمدعى بيئة فلم يبق الا أن يحفظها الحاكم كالمال أسقط أقراره بالتكذيب وليس للمدعى بيئة فلم يبق الا أن يحفظها الحاكم كالمال أن يعيه غيره ، وهذا خطا لائه حكم بمجرد الدعوى وأن أقر بها لغائب ولا بيئة وقفى بها فوجب التوقف ، فأن طلب المدعى يمين المدعى عليه أنه لا يعلم أنها له فعلى فوجب التوقف ، فأن طلب المدعى يمين المدعى عليه أنه لا يعلم أنها له فعلى فوجب التوقف ، فأن طلب المدعى يمين المدعى عليه أنه لا يعلم أنها له فعلى فوجب التوقف ، فأن طلب المدعى يمين المدعى عليه أنه لا يعلم أنها له فعلى فوجب التوقف ، فأن طلب المدعى يمين المدعى عليه أنه لا يعلم أنها له فعلى

ما ذكرناه من القولين ، وإن كان للمدعى بيئة قضى له ، وهل يحتاج الى أن يحلف مع البيئة ؟ فيه وجهان (احدهما) أنه يحتاج أن يحلف مع البيئة لأنا حكمنا باقرار المدعى عليه أنها ملك للفائب ، ولا يجوز القضاء بالبينة على الفائب من غير يمين (والثاني) وهو قول أبي اسحاق انه لا يحتاج أن يحلف لانه قضاء على الحاضر وهو المدعى عليه ، وإن كان مع المدعى عليه بيئة أنها للفائب فالمنصوص انه يحكم ببيئة المدعى ويسلم اليه ولا يحكم ببيئة المدعى عليه ، وان كان معها يد لأن بينة صاحب البيد انما يقضي بها اذا أقامها صاحب اللك أو وكيل له ، والدعى عليه ليس بمالك ولا هو وكيل للمالك ، فلم يحكم ببينته ، وحكى أبو اسحق رحمه الله عن بعض اصحابنا أنه قال: أن كأن القر الفائب يدعى ان الدار في يده وديعة أو عارية لم تسمع بينته وأن كان يدعى وديعة او عارية لم تسمع بينته وان كان يدعى انها في يده باجارة سمعت بينتــه وقضى بها لانه يدعى لنفسه حقا فسمعت بينته فيصح اللك للفائب ويستوفي بها حقه من النفمة ، وهذا خطأ لأنه اذا لم تسمع البيئة في اثبات الملك وهــو الأصل غلان لا تسمع لاثبات الاجارة وهي فرع على الملك أولى ، والا أقر بهسا لجهول فقد قال ابو العباس: فيه وجهان (احدهما) أنه يقال له: اقرادك لمجهول لا يصح ، فاما أن تقر بها لمروف أو تدعيها لنفسك أو نجملك ناكلا ، ويحلف المدعى ويقضى له (والثاني) أن يقال له أما أن تقر بها لمروف أو نجملك ناكلا ولا يقبل دعواه لنفسه لأنه باقراره لغيره نفى أن يكون الملك له فلم تقبل دعواه بعد .

الشرح ان ادعى رجل على رجل عينا في يده فقال من بيده العين البست لى وانما هى لفلان فان كان المقر له حاضرا فصدق المقر أنها له انتقلت الخصومة في العين اليه ، فان كان مع المدعى بينة حكم بالعين له ، وان لم تكن معه بينة كان القول قول المقر له مع يمينه ، فان حلف سقطت عنه المدعوى ، فان نكل عن اليمين حلف المدعى واستحق العين ، فان لم يحصل العين للمدعى وسأل من كائت العين في يده أن يحلف له ما يعلم آن العين له فهل يلزمه اليمين ؟ فيه قوالان بناء على من أقر لزيد بدار ثم أقر بها لعمرو فان الدار لعمراو ؟ فيه قوالان بناء على من أقر لزيد بدار ولكن هل يلزمه أن يغرم قيمة الدار لعمراو ؟ فيه قوالان ، فان قلنا : يلزمه آن يغرم لزمه ها هنا أن يحلف الدار لعمراو ؟ فيه قوالان ، فان قلنا : يلزمه آن يغرم لزمه ها هنا أن يحلف لأنه قد يخاف من اليمين فيقر بالعين للمدعى فيغرم له قيمتها ، وان قلنا لا يلزمه أن يغرم لعمرو شيئا لم يلزمه ها هنا آن يحلف لأنه لو خاف من اليمين فأقر بها للمدعى لم يفد اقراره شيئا قلا فائدة في اليمين ، وان قال اليمين فأقر بها للمدعى لم يفد اقراره شيئا قلا فائدة في اليمين ، وان قال

المقر له ليست العين لي والا بينة للمدعى ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أن الحاكم ينزعها ممن هي في يده ويحفظها الى أن يجيء من يدعيها ويقيم عليها البينــة لأن من فى يدم العين قـــد أسقط حقه منها بالاقرار والمقر له قـــد أسقط حقه منها براد الأقرار ، ولا بينة للمدعى فصارت كلقطة الا يعرف مالكها وكان على العباكم رفضها (والشباني) وهو قول أبي السحاق أنها تسلم الى المدعى لأنه ليس ها هنا من يدعيها غيره (والشالث) حكاه ابن الصباغ يقال له: من أقررت له قد رده قاما أن تلافيها لنفسك فتكون الخصم أو تقربها لمن يصدقك فتكون الخصم فان لم تفعل جعلناك ناكلا وحلفنا المدعى وسلمناها اليه ، والأول أصح ، لأن على ما قال أبو استحاق يدفع العين الى المدعى بمجرد الدعوى • وهذا الا مجوز ، وقول من اقال : أن المقر يدعيها لنقسه لا يصح لأنه قد أقر أنه إلا يملكها ، فكيف يقبل بعد ذلك قوله أنه يملكها • وأن أقر بها من هي بيده لغائب معروف ب نظرت قان لم يكن مع المدعى بينة سقطت الخصومة بينه وبين من في يده العين ، لأنه لا حجـة له ، ويوقف الأمر الى أن يقدم العـائب ـ فان قاليًّا المدعى : يحلف لى من العين في يده ما يعلم أن العين لي ، فهل المؤمد أن يحلف ؟ فيه قوالان مضى ذكرهما ، وان كان مع المدعى بينة فاقامها ولا بينة مع من بيده العين فانه يحكم سينة المدعى • وهل يحتاج أن يعلف مع البيئة ؟ فيه وجهان ، من اصحابنا من قال: يحتاج أن يحلف مع البينة لأنه قد قضي على الغائب والقضاء على الغائب لابد فيه من اليمين • وقال أبو اسحان : لا يجب أن يحلف وهو ظاهر النص لأن الشافعي رضي الله عنه قال : ﴿ فَاذَا ا أقام المدعى البيئة قضى له على الذي هي في يده ولم يذكر اليمين ، ولأن القضاء على الحاضر • إذاك كان مع المقرر بينة أن العين للمقر له وأقامها فانها تسمع ، فان لم يدع المقر أنه وكيل العاتب ولأن العين في عدم) وهيمة والا اجارة قان بينة المدعى تقدم على بينة العائب ، لأن البينة الما يحكم بها اذا أقامها المدعى أو وكيله قلم يحكم بها كما أو أقلس رجل وأراد الحاكم قسمة ماله بين غرمائه أو مات رجل وأراد الحاكم قسمة ما له بين ورثته وشسمه شاهدان أن هذه العين الفلان الغائب فانه ١٨ يحكم بهذه المين للغائب ، فان قيل: فاذا كابت هذه البينة اذا أقامها المقر لا يحكم بها فلم قلتم يستعما

الحاكم ؟ ((فالجواب) أن سماعها يفيد أمرين (أحدهما) أنه ينفي عن نفسه التهمة بالاقرار اذا أقامها (والثاني) أنه اذا أقامها فلا يقضى للمدعى بينته الا مع يمينه وجها والحدا ، لأنه قضى على الغائب ، وإن ادعى المقر أن العين فى يده رهن أو اجارة من الغائب وأقام بينة أن العين للغائب قفيه بوجهان (أحدهما) تقدم بينة الغائب على بينة المدعى ، لأنه يدعى حقا لنفسه ومعه يد وبينة فقدمت على بينة بلا يد (والثاني) وهـــو المنصوص أنه لا يحكم ببينة المقر لأن الرهن والاجارة انما يثبتان بعد ثبوت الللك للراهن والمؤاجر اولم يثبت له ملك العين ، وان ادعى من بيده العين أنه وكيل االغائب وأقام على ذلك بينة ثم أقام الفائب بينة بملك العين قدمت بينة الغائب على بينة المدعى لأأن للغائب يدا وبينة ، وكل موضع حكمنا للمدعى بالبينة على الغائب وسلمت العين الى المدعى ثم حضر الغائب وادعى ملك العين وأقام بينة فان العين تنزع من الأول لأنه بأن أن المقر له بينة ويد فقدمت على من له بينـــة بلا يد ، وإن أقر بها المدعى عليه لمجهول ـ فان قال : هي لغيرى ولم يعين المقر له _ قيل له: ليس هذا يسقط عنك الدعوى في العين ، فاما أن تقر بها لمعروف وتكون خصما في العين أو نجعلك ناكلا أو ترد اليمين على المدعى ويحلف ويحكم له بالعين ، فان أقر بها لمعروف كان الحكم فيه ما مضى ، وان ادعاها لنفسه ففيه وجهان (أحدهما) لا يقبل لأنه قد أعترف أنها لغيره فيضمن ذلك أنه لا يملكها (والثاني) يقبل لأن اقرااره الأول لم يصح فلا منعه ذلك من أن بدعيها لنفسه .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصحصل اذا ادعى جارية وشهدت البيئة أنها ابنة امته لم يحكم له بها لانها قد تكون ابنة امته ولا تكون له بأن تلدها في ملك غيره ثم يملك الامة دونها فتكون ابنة أمته ولا تكون له وأن شهدت البيئة أنها أبنة أمته ولدتها في ملكه فقد قال الشافعي رحمه الله : حكمت بذلك وذكر في الشهادة بالملك المتقدم قولين فنقل أبو العباس جواب تلك المسئلة إلى هذه وجعلها على قولين وقال سائر أصحابنا : يحكم بها ههنا قولا واحما وهناك على قولين والقرق بينهما أن الشهادة هناك بأصل الملك فلم تقبل حتى يشت في الحال والشهادة ههنا بمام الملك في ملكه فلم يفتقر إلى اثبات الملك في الحال وأن ادعى

غزلا او طيرا او آجرا واقام البيئة ان الغزل من قطئه والطبر من بيضه والآجر من طيئه قضى له لان الجميع عين ماله وانما تغيرت صفته .

فصل اذا ادعى رجل أن هذه الدار ملكه من سنتين واقام على ذلك بينة قضى ذلك بينة وادعى آخر أنه ابتاعها منه منذ سنتين واقام على ذلك بينة قضى بيئة الابتياع لأن بيئة الملك شهدت بأمر حادث خفى على بيئة الملك فقدمت على بيئة الملك كما تقدم بيئة الجرح على بيئة التعديل .

الشرح اذا الدعى رجل ملك جارية فى يد غيره فأنكره المدعى عليه فأقام المدعى بينة - نظرت فإن شهدت البينة أن الجارية له أو ملكه حكم له بها لأن همذا له بها ، وإن شهدت البينة أنها بنت أمة ولدتها فى ملكه ، وإن الكد من قوله: انها له والن شهدت بينة أنها بنت أمة ولدتها فى ملكه ، وإن ادعى ثمرة فى يد رجل وشهدت بينة أنها ثمرة نخله حملت بها فى ملكه قال الشافعى رضى الله عنه: حكمت بذلك ، وقال فيمن ادعى عينا وشهدت له البينة أنها كانت فى يده أمس أنه لا يحكم بها ، واختلف أصحابنا فيه ، فقل أبو العباس بن سريح: جواب كل واحدة من المسألتين الى الأخرى وجعلهما على قولين كالقولين فى الشهادة بالملك المتقدم ، وحملهما أبو اسحاق وسائر اصحابنا على ظاهرهما ، وقالوا: يحكم بالبينة ها هنا قولا إن اصداق ولا يحكم بها هناك ، والفرق بينهما أن الشهادة ها هنا بنماء الملك والشهادة بنماء الملك لا نصقر لى أثبات ملكه فى الحال ، بل اذا ثبت حدوثها فى ملكه بنماء الملك لأن النماء يتبع الأصل فى الشهادة هناك على أصل الملك فلم بحكم بها حتى يثبت الملك فى الحال ،

قال الشافعي رضى الله عنه : ولو شهد أن هـذا الغزل من قطن فلان جعلته له ، وأن شهد أن هذه الجارية بنت أمنه أو أن هـذه ثمرة نخله لم يحكم له بها ، والفرق بينهما أن البيئة أذا شهدت أن هذا الغزل من قطنه فالغزل هو نفس القطن ، وأنما تغيرت صفته فكأنها شهدت أن هذا غزله ، وليس كذلك أذا شهدت أنها بنت أمنه أو أنها ثمرة نخلته ، لأن الأمة قـد

تلدها وهي في سير ملكه ، والنخلة قد تشمر وهي في غير ملكه ثم يملك الأم والنخلة ولا يملك الشرة والولد لأنه لا يمكن أن يكون الفرل حاصلا قبل حصول القطن له ، فاذا ثبت البينة له ملك القطن تضمن ذلك أثبات ما حدث منه وهو الغزل فحصم له بملكه وايس كذلك أذا شهدت أن هذه الجارية بنت أمته أو أن الشرة من نخلته لأنهما قد يحدثان قبل حدوث ملك الجارية والنخلة فليس فيه اثبات ملك الجارية له ، ولأنه قد يوصى لرجل بما تلد الجارية وتشمر النخلة ، فيحدث الولد والشرة في ملك الموصى له مع كون النخلة والجارية ملكا لغيره ـ قال المصنف هنا في الفصل : وهكذا اذا ادعى طيرا أو آجرا وأقام بينة أن الطير من بيضة وأن الآجر من طينه فانه يحكم له لما ذكرناه في الغزل ، قال أبو العباس : وان شهد شاهدان أن هذا الثوب من غزله وأن هذه الثمرة من نخله حكم له بذلك ، قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : هذا تفريع من نخله حكم له بذلك ، قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : هذا تفريع من أن يحكم له بذلك ،

فسرع فان كان في يد زيد دار فادعى عمراو أنها له وأقام بينة أنه اشتراها من خالد الله يحكم لعمراو بالدار حتى تشهد بينة أنه اشتراها من خالد وهمو يملكها أبو أنه الشتراها من خالد وسلمها اليه لأن الظاهر أنه الا يسلم الا ملكه ، والن شهدت أنها ملك لعمرو واشتراها من خالد حكم بها لأنه قد يبيع ما لا يملك بيعه (فان قيل :) فاذا شهدت أنه اشتراها من خالد وهو يملكها فقد حكمتم بالشهادة بملك ماض ، وقد قلتم : ان البينة اذا شهدت له أنها كانت في ملكه أمس لم يحكم له بها على الصحيح من المذهب قلنا : الفرق بينهما أن ما يملك المشترى انما يثبت من جهة البائم فاذا ثبت ملك البائم كان الملك الآن ثابتا للمشترى لأن الأصل بقاؤه فصار كما لو شهدت البينة أنه يملك العين منذ سنة ويخالف اذا شهدت له البينة أنها كانت في ملكه أمس لا يقتضى بقاء ملكه الآن ه

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وان كان في يد رجل دار وادعى رجل أنه ابتاعها من زيد وهو يملكها واقام على ذلك بيئة حكم له لانه ابتاعها من مالكها وان شهدت له البيئة انه ابتاعها منه وسلمها آليه حكم له لأنه لا يسلم الا ما يملكه وان شهدت أنه ابتاعها منه ولم تذكر الملك ولا التسليم لم يحكم بهذه الشهادة ولم تؤخذ الدار ممن هي في يده لانه قد يبيع الانسان ما يملكه وما لا يملكه فلا تزال يد صاحب اليد .

قصــل وان كان في يد رجل دار فادعاها رجل واقام البيئة انها له أجرها ممن هي في عده وأقام الذي في يده الدار بيئة أنها المخارج الذي لا يد له لأن الدار المستأجرة في ملك الؤجر وبيده > وليس المستأجر الا الانتفاع فتصير كما أو كانت في يده دار وادعى رجل أنها له غصبه عليها الذي هي في يده واقام البيئة فانه يحكم بها للمفصوب منه .

قصـــل وان تداعى دحلان دارا في يد ثالث فشهد لأحدهما شاهدان أن الذي في يده الدار غصبه عليها وشهد للآخر شاهدان أنه أقر له بها قضى المفصوب منه لانه ثبت بالبيئة أنه غاصب وأقرار الفاصب لا يقبل فحكم بها للمفصوب منه).

الشرح اذا ادعى زيد ملك عين في يد رجل وأقام بينة أنها ملكه منذ سنة وادعى آخر أنه ابتاعها من هذا المدعى منذ خمس سنين وكان مالكا لها وقت البيع ، فانه بحكم ببنة الابتياع ، لأن البائع قد أقام بينة أنه يملكها منذ سنة وثبوت الملك منذ سنة لا يبقى الملك له قبل ذلك ، فاذا أقام المدعى للابتياع بينة للابتياع فقد ثبت أنه ابتاعها من مالك وقدمت على بينة البائع : لأن بينة البيع شهدت مأمر حادث خفى على البينة التى شهدت للبائع بأصل الملك فقدمت كما تقدم بينة التعديل ، وهكذا لو شهدت بينة المدعى أنه ابتاعها من هذا المدعى وسلمها اليه فانه يحكم بها للمدعى للابتياع ، لأن بينة البائع قد أثبتت له الملك وبينة المبتاع قد أثبتت له البيع والتسليم ، فيشت أن اليد كانت للبائع حال البيع ، وهاتان المسألتان وفاق بيننا وبين فيشت أن اليد كانت للبائع حال البيع ، وهاتان المسألتان وفاق بيننا وبين أبى حنيفة ، وأما اذا أقام المدعى للابتياع بينة فشهدت أنه ابتاع هذا من زيد فحسب فانه يحكم المبتاع ، وقال أبن حنيفة : يحكم بها لزيد ولا يحكم زيد فحسب فانه يحكم المبتاع ، وقال أبن حنيفة : يحكم بها لزيد ولا يحكم

بها للمبتاع الا أن تشهد بينة أن زيدا باع ما يملكه وما فى يده لأن البيسع المطلق ليس بحجة و دليلنا أنه قد ثبت بالبينة الأولى ازالة يد من الدار بيده واثبات الملك لزيد فاذا قامت البينة عن زيد بالبيع فالظاهر أنه لا يبيع الا ما ملكه فحكم بذلك ، وصار بمنزلة أن يقيم رجل البينة أن هذه الدار له وأقام آخر البينة أنه ابتاع الدار منه فانه يحكم بها للمبتاع منه •

فسرع قال فى الأم: وان ادعى رجل أن هذه الدار ملك له منذ سنتين وأقام على ذلك بينة وادعى آخر أنه ابتاعها منه منذ سنتين وأقام على ذلك بينة حكم بها للمبتاع ، لأن بيته شهدت بأمر حادث ربمل خفى على شاهدى الملك كما تقدم بينة الجرح على بينة العدل .

قسوع قال أبو العباس بن سريج: اذا كان في يد رجل دار فادعاها آخر فأقام بينة أنها له آجرها ممن هي في يده أو أودعه اياها أو غصبها منه وأقام على ذلك بينة وأقام من في يده الدار بينة أنها ملكه قدمت بينة الخارج لأنها شهدت له بالملك واليد ، وأثبتت أن يد صاحب الدار بائنة هنه في الاجارة والوديعة ، وإذا شهد بالغصب فقد شهدت بأمر خفي على بينة الملك ، فقدمت كما قدمت بينة الجرح على بينة العدالة ،

فرع الذا كان في يد رجل دار فادعاها اثنان فأقام أحدهما بينة أن الذي في يده الدار فصبها منه وأقام الآخر بينة أن هذه الدار أقر له بها من هي بيده حكم بالدار للمفصوب منه لأنه قد ثبت بالبينة أن من في يده الدار غاصب لها واقرار الغاصب غير مقبول ، ولا يلزم المقر أن يغرم للمقر له قيمة الدار قولا واحدا ، بخلاف ما او قال : هذه الدار لزيد لا يد لعمرو فائه يلزمه أن يغرم لعمرو قيمة الدار في أحد القولين ، والفرق بينهما أنه ادا أقر بها لزيد ثم أقر بها لعمرو فقد أتلفها على عمرو باقراره فيها لزيد وحال بينه وبينها ، وها هنا لم يتلف على المقر له شهيئا ، واثما لزمه تسليمها بالبينة ، وإن ادعى رجلان دارا في يد رجل وأقام أحدهما بينة أنها له أودعها عند من هي في يده وقال الاخر بينة أنها له أجرها ممن هي في يده فقال الدارات البينتان البينتان في الذارات المن من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها تعارضت البينتان في فان قلنا : يستقطان رجع الى من في يده ، فإن الدعاها

انفسه حلف لكل واحد منهما ، وان أقر بها لأحدهما سلمت له ، وهل يحلف للآخر ؟ فيه قولان ، وان أقر بها لهما قسمت بينهما وهل يحلف لكل وأحد منهما على النصف ؟ فيه قولان ، وان قلنا : لا يسقطان وانما يستعملان ففي الاستعمال الأقوال الثلاثة ، وقد تقدم ذكرها .

قال المصنف رجه الله تعالى

فصر ل اذا ادعى رجل أنه ابتاع دارا من فلان ونقده الثمن واقام على ذلك بيئة ، وادعى آخر أنه ابتاعها منه ونقسده الثمن واقام على ذلك بينه 6 وتاريخ أحدهما في رمضان ، وتاريخ الآخر في شوال ، قضى لن ابتاعها يُّ رمضان لأنَّه ابتاعها وهي في ملكه ، والذي ايتاعها في شسوال ابتاعها بمُسَدَّ ما زال ملكه عنها ، وأن كان تاريخهما واحدا أو كان تاريخهما مطلقا أو تاريخ احدهما مطلقا وتاريخ الآخر مؤرخا فان كانت الدار في يد احدهما قضى له لان ممه بينسة ويدا وان كانت في يد البسائع تمسارضت البيئتسان وفيهما قولان (أحدهما) أنهما يسقطان (والثاني) أنهما يستعمال ، فإن قلنا أنهما يسقطان رجم الى البائغ فان انكرهما حلف لكل واحد منهما يمينا على الانفراد وقضي له ، وإن اقر لأحدهما سلمت اليه ، وهل يحلف الآخر ؟ فيه قولان ، وإن أقر لهما جعلت لهما نصفين وهل يحلف كل واحد منهما للآخر على النصف الآخر؟ على القولين ، وأن قلبًا: أنهما يستعملان نظرت فأن صدق البائع أحدهما ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبي المباس انها تجعل لن صدقه البائع ، لان الدار في يده فأذا أقر لاحدهما فقد نقل يده اليه فتصير له يد وبينة وقال ا أكثر اصحابنا: لا يرجع باقرار البائع وهو الصحيح ، لأن البينتين اتفقتا على ازانة منك البائع واسقاط يده فعلى هذا يقرع بينهما في احد الأقوال ويقسم بينهما في الثاني ، فيجعل لكل واحد منهما نصف الدار بنصف الثمن الذي ادعى أنه ابتاع به ، ولا يجيء القول بالوقف لأن العقود لا توقف .

الشرح قوله (نقده الثمن) النقد خلاف النسيئة ، وتشميز الدراهم واغيرها كالتنقاد واللائتقاد والتنقد ، واعطاء النقد ، والنقر بالأصبع والجوز وأن يضرب الطائر بمنقاره أى بمنقاره فى الفخ والوازن من الدراهم ، واختلاس النظر فحو الشيء ، وأنقد الشجر أورق وانتقد الدراهم قبضها ، وقال الركبى : النقد ضد الفقد وهو احضاره فى المجلس ،

أما الأحكام فاذا تنازع رجلان في دار وادعى كل واحد منهما أنه

اشتراها من زيد وهو يملكها بشمن معلوم ونقده الثمن وأقام كل واحد منهما بينة فان كانت البينتان مؤرختين تاريخا سختلفا بأن شهدت بينة أحدهما أله اشتراها في المعرم وشهدت بينة الآخر أنه اشتراها في صفر قدمت بينة الذي اشتراها في المعرم لأنه بان أنه باعها في صفر بعد ما زال ملكه عنها بالبيع في المحرم ، ويطالب البائع برد الثمن للمشترى الثاني الذي قبضه . وان كانت البينتان مؤرختين تاريخا بواحدا أو مطلقتين أو احداهمـــا مؤرخة والأخرى مطلقة فان كانت العار في يد أحد المتداعيين قضى له بها ، لأنه اجتمع له اليه والبينة • وحكى المسعودي وجها آخر أنه لا يرجح باليد ها هنا لأنهما تقارا على أن اليد كانت قبل ذلك لفيرهما ، وكل واحد منهما يدعى.أن اليد انتقلبت اليه فلم يقن الثاني أن هذه اليد يده ، والأأول هو المشهور ، وال كانت الدار في يد البائع تعارضت البينتان ــ فان قلنا : تسقطان ، رجع الى البــائع فان كذبهما حلف لكل واحد منهما ، وهل لهما استرداد الثمن منه ؟ فيه وجهان حكاهما المسجودي (أحدهما) له ذلك لأنه قد حكمنا بالبينة أن كل والحد منهما قد سلم الثمن ولم يحصل له الثمن (والثاني) ليس لهما ذلك لأنا قد حكسا بسقوط البينتين • وان أقر بالبيع الأحدهما سلم اليه الدار بالثمن الذي النعاد أنه ابتاع به ، وبعل يحلف للآخر ؟ فيه قولان • وان أقر بالبيع لهما كان لكل واحد منهما نصف الدار بنصف الثمن الذي ابتاع به ، وهل يحلف لكل واحد منهما على النصف الآخر ؟ فيـــه قولان • والن قلنـــا : ان البينتين لا تسقطان وانما تستعملان _ فان صدق البائع أحدهما فهل تقدم بينة من صدقه ؟ فيه وجهان • قال أبو العباس : تقدم بينته لأن اليد للبائم ، فاذا صدق أحدهما فكأنه نقل يده اليه فاجتمعت له اليد والبينة فقدم ، كما نو كانت الدار في يد آحد المدعيين (بوالثاني) لا يقدم بينة المصدق ، وهو قول أكثر أصحابنا قال في البيان : وهو الأصح ، لأن البينتين قد اتفقتا على ارُالة مد البائع ، فاذا اقلنا بهذا أو لم يصدق البائع أحدهما ففي كيفية الاستعمال الأقوال الثلاثة (أحدهما) الوقف والا يتأتى ها هنا الوقف لأنهما يتداعيان عقدا والعقد لا مِمكن وقفه (والثاني) القرعة فعلى هـــــــذا يقرع بينهما فمن خربجت له القرعة حكم له بالداار باالشمن الذي الشتراء به • وهَلَيْ يُعلف مع خروج القرعة له ؟ على القولين ؟ ويراجع الآخر بالشمن الذي دعجه

(والثالث) القسمة ، فعلى هيذا تقسم بينهما الدار ويكون لكل والحد منهما نصف الدار بنصف الشمن الذي ادعى أنه ابتاعه به ، ولكل واحد منهما الخيار في فسخ البيع ، الأن الصفقة تبعضت عليه ، فإن اختارا جميعا الفسنخ وفسخًا رجعت الدار الى المدعى عليه ، ورجع عليه كل واحـــد منهما بالثمن الذي دفع ، وان اختارا لجميعا الامساك أمسك كل واحد منهما نصف الدار بنصف الشمن الذي ادعى أنه ابتاع به ، ورجع على البائع بنصفه وأن اختار أحدهما الفسخ واختار أحدهما الآمساك قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : ينظر فيه ، قان اختار أحدهما الفسخ أولا ثم اختـار الآخر الامسـاك فانه يملك الدار بجبيع الثمن الذي ادعى أنه ابتاع الأنه ادعى أنه قد ابتاع جميع الدار وشهدت له البينة بذلك وانما لم يحكم له بالجميع لمزاحمة غيره ، فاذا سقط حق غيره كان له امساك الجميع ، وان اختار أحدهما الامساك أولا ثم اختار الآخر الفسخ فإن الأول يستقر ملكه على النصف بنصف الثمن الذي ابتاع به ، وليس له أن يأخذ النصف الذي فسخ الثاني البيع به لأنه قد أمسك النصف وحكم الحاكم بامضاء البيع فيه وفسيغه في النصف الآخر فلم ينقض الحكم فيه • وقال المسعودي : اذا فسخ أحدهما البيع في نصف الدَّار فهل على البائع تسليم ذلك النصف الى المدعى الآخر ؟ فيه وجهان من غير تفصيل (أحدهما) عليه ذلك لأنه قد أقام البينة على أنه يستحق جميع الدار الا أنه تعذر تسليم الكل اليه لأجل صاحبه ، فاذا ارتفع ذلك سلم اليه (والثاني) لا يسلم اليه لأن بينة الذي فسخ شهدت له بالملك فاذا فسخ البيع انتقل الملك فيه الى المدعى عليه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فعيل واقام عليه بينة ، وادعى آخر أنه أبتاع هذه الدار من زيد وهو يملكها ونقده الثمن وأقام عليه بينة ، وأدعى آخر أنه أبتاعها من عمرو وهو يملكها ونقده الثمن وأقام عليه بينة ، فأن كأنت في يد آجنبي أو في يد أحد البائمين وقلنا على المذهب الصحيح : أنه لا ترجح ألبيئة بقول البائم تعارضت البيئتان وفيهما قولان (أحدهما) أنهما يسقطان (والثاني) أنهما يستعملان فأذا قلنا : انهما يسقطان رجع إلى من هو في يده ، فأن أدعاه لنفسه فألقول قوله ويحلف الكل واحد منهما ، وأن أقر لاحدهما سلم أليه وهل يحلف للآخر ؟ فيه قولان ،

وان اقر لهما جعسل لكل واحد منهما نصفه وهل يحلف للآخر على النصف الآخر؟ على القوال الآخر؟ على القوال ويقسم بينهما في القول الثاني فيجعل لكل واحد منهما النصف بنصف الثمن الذي ادعى انه ابتاعه ، ولا يجيء الوقف لأن العقود لا توقف) .

الشرح ان تنازع رجلان دارا فادعى أحدهما أنه ابتاعها من زيد يمائة وهو يملكها ونقده الثمن ولم يسلم الدار اليه وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر أنه ابتاعها من عمرو بمائة وهو يملكها ونقده الثمن ولم تسلم اليه الدار وأقام على ذلك بينة فان كانت الدار في يد أحد المدعيين قضى له بالدار بالثمن الذي ادعى أنه ابتاع به ، لأنه اجتمع له اليد والبينة وان كابت الدار في يد أحد أو في يد أجنبي فالبينتان متعارضتان لأنه لا يجوز أن تكوَّن جميع الدار ملكا للاثنين ، ويبيع كل واحد منهما من واحد ، فان قلناً : انهما يسقطان وكانت الدار في يد أحد المتبايعين أو كانت في يد أجنبي كان القول قول من الدار في يده ، فان ادعاها لنفسه حلف لكل واحد منهمــــا يمينا ، وان أقر لأحدهما سلمت اليه ، ويسلم الثمن الذي ادعى أنه ابتاع به الى الذي ادعى أنه باعه ، وهل يحلف ألمقر للآخر ؟ فيــه قولان ، وان أقر لهما بها كان لكل واحد منهما النصف بنصف الثمن الذي ادعى أنه ابتاع به وهل يحلف لكل واحد منهما على النصف الآخر ؟ فيه قولان ، وإن قلنا : ان البينتين تستعملان وكانت الدار في يد أحد البائعين فان صدق الذي ابتاع منه فهل ترجح بينته بذلك ؟ فيه وجهان ، فاذا قلنا : لا ترجح أو لم تصــدق استعملتا فلا يجيء الوقت ها هنا لأن العقود لا توقف ، فأن قلنا بالقرعة أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حكم له بالدار بالثمن الذي ادعى أنه ابتاع به ، ورجع الآخر بالثمن الذي ادعى دفعه ، وأن قلنا بالقسمة كان لكل واحد منهما نصف الدار بنصف الشمن الذي ادعى أنه ابتاع به ، ويثبت لكل واحد منهما الخيار في فسخ البيع لأن الصفقة تبعضت عليه ، فان اختمار الامساك رجع كل واحد منهما بنصف الثمن الذي لم يدفع ، لأنه لم يسلم . نه الا نصف الدار وان اخترار الفسخ رجع كل واحد منهما بما دفع من الثمن ، وأن اختسار أحدهما الفسخ والآخر الامساك قال الشبيخ أبو حامد الاسفرايني: فإن الذي اختار الفسخ يرجع بجميع الثمن الذي دفع ولا يسلم هذا النصف الذي فسخ فيه البيع الى الذي اختار الامساك، والقرق بينها وين التي قبلها أن البائع هناك واحد وكل واحد من المدعين قد أقام البينة أنه اشترى منه، وانما لم يمسك جميعه لمزاحمة غيره، فاذا سقطت المناحسة كان له امساك الجميع، وها هنا البائع اثنان وكل واحد منهما يدعى أنه ابتاع من واحد، فاذا فستخ أحدهما البيسع مع بائعه لم يكن للآخر أن بأخذه، لأنه لا يأخذ من غير بائعه، وأما اذا ادعى كل واحد من المشترين أنه قيض الدار الا في شيء واحد وهو أنه الا يرجع على الذي باعه بالثمن الذي يقبض الدار الا في شيء واحد وهو أنه الا يرجع على الذي باعه بالثمن الذي فصار ضمان عهدته على بائعه فرجع عليه بالثمن الذي دفعه اليه ، وأذا قبض فصار ضمان عهدته على بائعه فرجع عليه بالثمن الذي دفعه اليه ، وأذا قبض فصار ضمان عهدته على بائعه فرجع عليه بالثمن الذي دفعه اليه ، وأذا قبض فليع فقد استقر عليه الثمن ، وأنما غصب منه الدار بعد ذلك فلا يلزم البائج

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان كان في يد رجل دار فادعي زيد أنه باعها منه بالفه واقام عليه بينة وادعي عمرو أنه باعها منه بالف واقام عليه بينة فان كانت البينتان بتاريخ واحد تعارضتا وفيها قولان (أحدهما) أنهما يستعالن (والثاني) أنهما يستعملان فاذا قلنا النهما يسقطان رجع الى قول من هي في يعه فان ادعاها لنفسه وانكر الشراء حلف لكل واحد منهما وحكم له وان في يعه فان ادعاها لنفسه وانكر الشراء حلف للآخر قولا واحدا لأنه لو اقر له بعد اقراره الأول لزمه الألف لأنه يقر له بحق في ذمته فلزم أن يحلف قولا واحدا وان قلنا : أنهما يستعالن أقرع بينهما في أحد الأقوال ويقسم في القول الثاني ، ولا يجيء الوقف ، لأن المقود لا توقف ، وان كانتا بساديخين مختلفين بأن شهدت بينة أحدهما بعقد في شوال لزمه الثمنان لأنه يمكن الجمع بينهما بأن يكون قد أشتراه في رمضان من أحدهما ثم باعه واشتراه من الآخر الشمنان لانه يمكن الستعمالهما بأن يكون قد أشدراه في وقتين مختلفين في شوال ، وان كانت البينتان مطلقتين ففيه وجرسان (أحدهما) أنه يلزمه الثمنان ويحتمل أن يكون في وقتين مختلفين فيلزمه الثمنان ويحتمل أن يكونا في وقت واحد والأصل براءة الذمة) .

الشرح

وأقام على ذلك بينة وادعى عمرو أنه باعها منه بمائة وأقام على ذلك بينسة وت فان كانت البينتان مؤرختين تاريخا واحدا فهما متعارضتان لأنه يستحيل أن يكون جميع الدار ملكا لاثنين في وقت واحد ـ فان قلنا: انهما مسقطان ــ رجع الى المدعى عليه فان أنكرهما من اشترى حلف لكل واحد منهما يمينا ، والله أقر أنه البناع جميع الدار من كل واحد منهما لزمه الثمثان المنه يجهوز أن يبتاعه من أحدهما ثم يخرج من ملكه الى ملك الآخر ثم يبتاهه منه ، وأن أقر أنه ابتاعه من أحدهما لزمه الثمن له وأن قال : ابشته منكما فقد التزم لكل واحد منهما بنصف الثمن الذي ادعى أنه باعه منه ، ويلزمه أأن يحلف لكل واحد منهما على النصف الآخر، قوالا والحدا وان قلمنا : انهما يستعملان فلا يجيء ها هنا الوقف لأن العقــود لا توقف ولكن تجيء القرعة والقسمة _ فاذ قلنا بالقرعة أقرع بينهما ، فاذا خرجت لأحدهما القرعة حكم له بالشن الذي ادعاء وهل يحلُّف مع خروج القرعة له ؟ على القولين ، ويكون الذي لم تخرج له بالقرعة أن يُعلف المشترى لأنه لو أقي فه بعد ذلك لزمه الثمن له ، وإنّ قلنا بالقسمة لزمه لكل واحد منهما نصف الشمن الذي ادعاه ، ولا خيار للمشترى لأن جميع الدار حصلت له ، ولا فرق بين أمر يحصل من واحد أو من اثنين ولكل واحد من البائمين أن يحلفه على نصف النس لأنه لو أقر له لكل واحد منهما لزمه ما أقر له به ، وان كانت البينتان مؤرختين تاريخا مختلفا فان شهدت بينة أحدهما أله بلخما منه في المحرم وبينة الآخر أنه باعها منه في صفر لزمه الشمنسان لاله 😫 يجويز أن يبتاعها في المحرم ثم يخرج من ملكه ثم يبتاعها من الآخر في ضغر وهي في ملكه ، وان كانت البينتاق مطلقتين أو احداهما مطلقة والأخريج عَلَيْرَخَةً فَفَيهِ وَجِهَانَ (أحدهما) يلزمه الشنان لما مضى (ولالثاني) لا يلزمه لا ثمن وأحد وهو المتيقن وجوبه • ويسقط الآخر لأنا نشك في وجوبه •

قالَ المصنف رحمه الله تعالى

فصر في المن المن المن المن عبد فاقام عليه بيئة والمن الخر الله عالم المن وقفه أو اعتقه وأقام عليه بيئة قدم البيع والوقف والعتق المن على المناك شهدت بالأصل وبيئة البيع والوقف والعتق المناك ال

بيئة الملك ، فقدمت على بيئة الملك، وان كان في يد رجل عبد فادعى رجل أنه أبتاعه واقام عليه بيئة وادعى العبد ان مولاه اعتقه واقام عليه بيئة فان عرف السابق منهما بالتاريخ قضى باسبق التصرفين لأن السابق منهما يمنع صحة الثانى فقدم عليه وان لم يعرف السابق منهما تعارضتا وفيهما قولان (احدهما) انهما يسقطان ويرجع الى من في يده العبد ، وان كان كلبهما حلف لكل واحد منهما يمينا على الانفراد ، وان صدق احدهما قضى أن صدقه (والقول الثانى) انهما يستمهلان فيقرع بينهما في احد الأقوال فمن خرجت له القرعة قضى له ويقسم في القول الثانى فيعتق نصفه ، ويحكم للمبتاع بنصف الثمن ، ولا يجىء القول بالوقف لأن العقود لا توقف) ،

الشرح اذا أدعى رجل ملك عبد وأأقام على ذلك بينة وادعى أآخن على هذا المدعى أنه باعه تلك العين أو وقفها عليه أو كانت العين عبدا وادعى أن المدعى اعتقه وأقام المدعى الثاني بينة لما ادعاه قدمت بينة المدعى الثاني على بينة المدعى الأول ، لأن بينة الأول شهدت بأصل الملك وبينة الشاني للهديت بأمر حادث ربما خفي عن بينة الملك فقدمت . وان كان في يد رجل عبد فادعى رجل الله ابتاع منه هذا العبد وأقام على ذلك بينة وادعى العبد أن سيده الذي هو في يده أعتقه وأقام على ذلك بينة - ظرت فان كالت البينتان مؤرختين تاريخا مختلفا ـ قضى بالبينة الأولى سواء كانت بيعــا أو عنقا لأن صحة الأول تمنع صحة الثاني • وان كانتا مطلقتين أاو مؤرختين تاريخا والحدا واحداهما مطلقة والأخرى مؤرخة فهما متعارضتان ، فان كان العبد في يعد المسترى قدمت بينته لأن له يعا وبينة ، وقال المزني تقدم بينة العبد لأن يده ثابتة على نفسه ، وهذا ليس بصحيح لأن العبد لا يشبت له يد على نفسه بدليل أنه لو كان عبد في يد رجل فادعاه آخر وأقام كل واحد منهما بينة وصادق العبد الخارج فانه لا يحكم له به ، فلو ثبت للعبد يد على نفسه لكان قد اجتمع للخارج يد وبينة ، وإن العبــد في يدى المدعى عليه _ فان قلنا : انهما يسقطان رجع اليه ، فان كذبهما فالقول قوله مع ينمينه فيحلف لكل أواحد منهما يمينا ، أوان صدق أحدهما وكذب الآخر حكم للذي صدقه بِما النِّعام والا يحلف للآخر قولًا اواحدًا ، لأنه لا يلزمه له تحرم ، لأنه اذا صدق العبد أولا فاقراره بالبيع بعده لا يحكم به الا أنه يلزمه رد الثمن أن كان قد قبضه ، وإن صدق المشترى أولا فاقراره بالعتق ألا يضمح

ولا يلزمه غرم للعبد ، وان قلنا : انهما يستعملان فصدق السيد المشترى أو العبد فهل ترجح بينة الصدق منهما ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما ، فان قلنا لا ترجح بينة المصدق منهما أو لم يصدق أحدهما فلا يجيء في الاستعمال هنا الوقف ، لأن الاختلاف بالمقد ، والعقود الا توقف ، ولكن يجيء القرعة أو القسمة _ فان قلنا بالقرعة فأقرع بينهما فان خرجت القرعة للعبد عتق ورجع المشترى بالثمن على البائع ان كان قد دفعه اليه ، وان خرجت القرعة للمشترى ملك العبد ، وان قلنا بالقسمة حكم للمبتاع بنصف العبد بنصف الشمن ورجع بنصف الثمن ان كان دفعه وحكم بعتق نصف العبد • ويكون المبتاع بالحيار لأن الصفقة تبعضت عليه ، فإن اختسار القسمة حكم بعتق جميع العبد على البائع لأن البينة قد شهدت بعتق جميعه لمزاحمة المبتاع له ، فان سقطت المزاحمة حكم بمتق العبد ، وإن اختسار الامساك ـ فأن كان البائع معسرا لم يقوم عايه باقى العبد ، وان كان موسرا فهل يقسوم عليه ؟ فيه قوالان ، وقيل : هما وجهان (أحدهما) لا يقوم عليه لأنه لم يعثقُ عليه باختياره اولم يقوم عليه كما لو ورث نصف من يعتق عليه ، فانه لا يقوم عليه الباقي هنا (والثاني) يقوم عليه الباقي ، لأن البينة قد شهدت عليه أنه أعتق جميعه باختياره •

قال المسنف رحمه الله تعالى

فصيل قال في الأم: اذا قال لعبده ان قتلت فانت حر، فاقام العبد بينة أنه قتبل وأقام الورثة بينية أنه مات ففيه قولان (احدهما) انه تتمارض البينتان ويسقطان ويرق العبد ، لأن بينة القتل تثبت القتل وتنفى الوت ، وبيئة الوت تثبت الوت وتنفى القتل ، فيسقطان وبيقى العبيد على الرق (والثاني) أنه تقدم بيئة القتل ويعتق العبد ، لأن بيئة الورثة تشبهد بالوت وبيئة العبد تشهد بالقتل ، لأن المقتول ميت ومعها زيادة صفة وهي القتل فقدمت ، وأن كان له عبدان سالم وغانم فقال لفانم: ان مت في رمضان القتل فقدمت ، وأن كان له عبدان سالم وغانم فقال لفانم: ان مت في رمضان فائت حر ثم مات فاقام غانم بيئة أنه مات في رمضان ، وأقام سالم بيئة بالوت في شوال ، ففيه قولان (احدهما) أنه تتعارض البيئتان ويسقطان ويرق العبدان لأن الوت في رمضان ينفي الوت في شوال ، والموت في ألموت في شوال ، والموت في ألموت في أ

الرق (والقول الثانى) أنه تقدم بينة الموت في رمضان لانه يجوز الن يكون الد علمت البينة بالموت في رمضان وخفى ذلك على البينة الاخرى الى شوال فقدمت بيئة رمضان لما معها من زيادة العلم • وان قال لفائم: ان مت من مرضى فائت حر ثم مات فاقام غانم بيئة بالموت من مرضه ، وأقام سالم بيئة بانه برىء من الرض ثم مات ، تصارضت بالموت من مرضه ، وأقام سالم بيئة بانه برىء من الرض ثم مات ، تصارضت البيئتان وسقطتا ورق العبدان ، لأن بيئة احدهما اثبتت الموت من مرضه ونفت موته منه فتعذر الجمع ونقت البرء منه ، والأخرى أثبتت البرء من مرضه ونفت موته منه فتعذر الجمع بيئهما فتعارضتا وسقطتا وبقى العبدان على الرق) .

الشرح استهل اللصنف هذا الفصل بقول الاهام الشافعي رضي الله عنه في الأم (اذا قال لمبده : انا قتلت فأنت حر) فأقام الميد البينة الله قتل ، وأقام الورثة البيئة أنه مات حتف الفه ففيه قولان (أحدهما) تقدم بينة العبد فيعتق ، لأن معها زيادة صفة ، لأن كل قتل موت ، وليس كل موت للتلا ، ﴿ وَالنَّانِي ﴾ أنهما متعارضتان فتسقطان ، ويرق العبد ، لأن بينة القتل تثبت القتل وتنفي الموت ، وبينة الموت تثبت الموت وتنفى القتل فسيقطتا ورتى العبد . هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحى المُصِنف هنا ، قال أبن الصباغ : وينبغي أن يكون على قوله البجديد أن البينتين اذا تعارضنا سقطتا ، ويجيء على قول القديم ، اذا قلنا يستعملان الأقوال الثلاثة في الاستعمال • قال في الأم : وإن كان له عبداان سالم وغانم فقال لسالم : ان الله فأ رمضان فأنت حَلَّى وقال لغانم : إن مِنْ في شيوال فأنت حر ثم مات وأقام سالم بينة أنه مات في رمضان ، وألقام غانم بينة أله مات في شوال ففيه مُولان (أحدهما) أنه تقدم البينة التي شهدت أنه مات في رمضان فيعتق سالم ، لبجواز أن يكون مات في رمضان وخطى موته فلم يظهر الا في شهوال وشهدت بينة غانم بمواته في شوال عند ظهوره وبينة سالم معها وإبادة علم فقدمت (والثاني) أنهما متعارضتان ، لأنه لا يجهرز أن يموت في ومضان وشيوال • قال الشيخ المُصنف: فعلى هذا يرق العبدان ، وينبغي ها هنا كما قال ابن الصباغ في التي قبلها: أن هذا على القول الجديد أن البينتين أذا تعارضنا سقطنا • فأما الذا قلنا بالقول القديم يستعملان أن يكون ها بعنا في الاستعمال ثلاثة أقوال قال في الأم : وإن قال لعبده سالم : أن مت من مرضى اهذا فأنت حر ، وقال للبده غانم : إن برئت من مرضى هـ أا فأنت حر ، م مات وأقام مالم بيئة أنه مات من مرضه ذلك وأقام غانم بينة أنه بيكاه من مرضه ذلك ومات من غيره فيها متعارضتانا قولا عاصلاً لأن كل واحدة منهما تكلب الأخرى _ قال المصنف : _ قيرت السيان و قلت : وينبغي أن يقال هنا ما قاله بلين العساخ في الأولى وأن هذا على القول المجديد فأما على القديم فتاتي قيه الأقوال الثلاثة في الاستعمال و بحدة فقل اصحابها المراقيين ، وقال المسعودي : إذا قامت بيئة بعواله من مرضه وبيئة تبرئه من مرضه فقيه قولان لا أحدهما) أنهما متعارضتان (والثاني) أنه يحكم بالبيئة اللتي شهلت بهوته من مرضه ذلك ، وإن قال رجل لعبده : أن لم أحج حذا العام قابت حر فاقام السيد بيئة أنه وقف على عرفات تلك السنة وأقام المبيد بوم النحر كان في بقدالا قانه الا يحكم بعنق السيد وقال أبو حنيفة : يعنق و خليلنا أنه يعتمل أنه حصل له ذلك من طرف الكرامة ، وأنه سار بمن عرفات وامكة الى بقدالا أنه ركب ظائرة وصابت الى بقدالا من ملكة في ساعة أو فعوها فانا قاد ركبنا الطائرة من القامرة الى الحدة من المراز ورنج في نحى ساعتين (١) أو أقل ، والله تعالى أعلم و

والن اتنام السيد بينة آنه وتنف على عرفات اللك السنة وآقام العبد بينة آنه كانز في بنداد يوم عرفة _ قال في البيان : فلا أعلم فيها نصا قلت : الا أن ينكون قد استعمل الطائرة كما قلنا • قال في البيان : والذي يقتضى المنهب انهما متعارضتان ، لأن كل واحدة منهما تكذب الأخرى فيرق العبد على القول الجديد الذي يقول : انهما بسقطان عند التعارض وعلى القول القديم يكوف على الأقوال في الاستعمال (احدها) الوقف الى إن يشكشف

⁽۱) والجمع مقدمة الجزء السائع حيث ذكرنا سبب وحلتنا الى أداء غريضة الحجم ، وما كان من الأخوة الفظالاء والأحبة الأوفياء السيد حامد المحفسان والشيخ سالم بالعمش والسيد محمد بن عبد الله باعقيل ، وما احتف بهذه الوحلة من كرم وشهامة وحسن قرى ممن ذكرنا ومن الشيخ حسين باسندوه والشيخ محمد باشيخ والسيد محمد بن احمد باعقيل الذي بث التعرفة بيتنا وبين السادة باحارث وبالمفلح وللخير ولاسيما الشيخ سالم: نجل للرحوم المحسن الكبير الشيخ محمد عوض بن لادن وغيرهم من الفيودين على اتمام طبع هبدا السفر المبارك « المجموع » وحفظ الله الشيخين الفاهلين الناهيد ومحمد بالعمش واسبغ عليهما نعمه ظاهرة وباطنة وسائر المحبين .

· النجال (والثاني) القرعة (والثالث) القسمة • فاذا قلنا بهد أعنى جميع العبد لأنه عتى نصفه الآخر بالسراية •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل وأن اختلف التبايمان في قدر الثمن أو اختلف المتكاريان في قدر الأجرة أو في مبة الاجارة فإن لم يكن بيئة فالحكم في التحالف والفسخ على ما ذكرناه في الفسخ في البيسع ، وان كان لاحدهما بينة قضي له ، وان كان لكل واحد منهما بينة نظرت فان كانتا مؤرختين بتاريخين مختلفين قضي بالأولى منهماً ، لأن الفقد الأول يمنع صحة العقد الثاني ، وأن كانتا مطلقتين او مؤرختين تاريخيا واحسدا او احداهما مطلقة والأخرى مؤرخة فهما متمارضتان وفيهما قولان (احدهما) انهما يسقطان ويصبي كما لو لم تكن بيئة فيتحالفا على ما ذكرناه في البيع (والثاني) أنهما يستعملان فيقرع بينهما فين خرجت له القرعة قضى له ولا يجيء القول بالوقف لأن المقود لا توقف ولا يجيء القول بالقسمة لأنهما يتنازعان في عقد والمقد لا يمكن قسمته وخرج أبو الماس قولا آخر أنه اذا كان الاختلاف في قدر المدة أو في قدر الأجرة قضي بالبينة التي توجب الزيادة كما لو شهدت بينة أن لفلان عليه الفا وشهدت بيئة أن له عليه الغين وهذا خطأ لأن الشهادة بالألف لا تنفى الزيادة عليه لم يكن بينهما وبين بينة الاخرى تعارض وههنا احدى البينتين تنفى ما شهعات به البيئة الأخرى ، لانه اذا عقد باحد الموضين لم يجز ان يمقد بالموض الآخر فتمارضتا) ٠٠

الشرح اذا اختلف المتكاريان في قدر الكراء وفي قدر الكرى وفي قدر المكرى وفي قدر المكرى أو اختلف المتبايعان وفي قدر المدة أو في جنس الكراء أو في عسر المكرى أو اختلف المتبايعان في قدر الشمن أو في قدر المثمن أو في قدر الأجل أو في جنس الثمن وفي كان لم يكن مع أحدهما بيئة _ فقد مضى ذكره في اختلاف المتبايعين ، وال كان مع أحدهما بيئة دون الآخر قصى لصاحب البيئة ، وال كان مع كل واحد بيئة _ فان كان من كل واحد بيئة _ فان كان من كان مؤرختين تاريخا مختلفا قضى بالأولى منهما ، لأن العقد الأولى يمنع صحة الثانى ، وان كاننا مطلقتين أو امؤرختين المرابخا واحدا أو الحداهما مطلقة اوالأخرى مؤرخة _ فان كان الاختلاف في جنس الكراء أو في عين المكرى أو في جنس الثمن فهما متعارضتان بلا خلاف على اللذهب ، الأن كل واحدة منهما تكذب الأخرى ، وان كان الاختلاف في قدر اللذهب ، الأن كل واحدة منهما تكذب الأخرى ، وان كان الاختلاف في قدر

الكراء أو في قدر اللكرى أو في قدر المدة أو في قدر اللمن أو في المشمن أو في قدر الأجل فالمنصوص أنهما متعارضتان ، وخرج أبو العباس بن سرج قولا آخر أنهما غير متعارضتين ، بل يقضى بالبينة التي شهدت بالزائد من ذلك كما لو شهد شاهدان أن لفلان على رجل ألف دينار وشهد أآخر أن له عليه ألفين ، فانه يحكم عليه بالألفين ، وهذا خطأ ، لأن كل واحدة من البينتين مكذبة للاخرى فهل كما لو شهدت بينة لرجل بملك عين وشسمات بينة ألخرى لآخر بملكها ، ويخالف البينتين في الألف والألفين ، لأن كل واحدة منهما لا تكذب الأخرى ، وكل موضع قلنا : انهما متعارضتان ففيهما قولانًا ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ يسقطان فعلى هذا يكون كما لو لم يكن لأحدهما بينـــة فيتحالفان (والثاني) يستعملان ولا يجيء ها هنـــا الوقف ، لأن العقود لا توقف ولا تبجيء القسمة لأنهما يختلفان في عقد والعقد لا يقسم ، وتجيء القرعة فقرع بينهما فمن خرجت له القرعة قضى له بها • قال الهوراني : والن كانت كل واحدة من البينتين زاائدة من اوجه ناقصة من وجه مثل أن يقسول المكرى : أكريت بيتا بعشرين إوقال المكترى : بل اكتريت جميع الدار بعشرة فيه قرالان (أحدهما) أنهما متعارضتان (والثاني) هجمت بين الزيادتين فيجعل جميع الداو مكراة بعشرين ، وأظن العوراني فرع هذا على قول أبي العباس رضى الله عنهما انه يقضى ربالبينة التي تشهد بالزيادة ، اقاما على المذهب قهما متعارضتان قولا اواحدا . قال السعودي : والذ قال أحدهما : استأجرت هذه الدار من زيد في شهر رمضان سنة كذا أو كذا وقال الآخر : استأجرتها من زيد في شوال سينة كذا وأقام على ذلك بينة ففي، قولان (أحدهما) أن بينة رمضان أولى لأنها السبق (والثاني) بينة شوال أقوى لأنها ناسخة للأولى ويجعل كأنهما تقابلاً في الاجارة في رمضان ، ثيم أجرها من الثاني في شوال وأراد اللسمودي بهذين القواين اذا تنازع بمتكاريان لدار من رجل في مدة واحدة وادعى كل واحد منهما أأنه اكتراها من مالكها تلك المدة وبينة أحدهما أقدم تاريخا ، والذي يقتضي المذهب أن الأول أصح كما قلنًا في الرجلين اذا ادعيا أنهما ابتاعا من رجل دارا وبينة أحدهما أقدم تاريخا فانه يقضى له •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل اذا ادعى رجلان داراً في يد رجل وعزيا الدعوى الى سبب بقتضى اشتراكهما كالارث عن ميت والابتياع صفقة فاقر المدعى عليه بنصفها لاحدهما شساركه الآخر لأن دعواهما تقتضى اشستراكهما في كل جزء منهما ولهذا لو كان طعاماً فهلك بعضه كان هالكا منهما وكان الباقى بينهما ، فاذا حجد النصف واقر بالنصف جعل المجعود بينهما أ والقر به بينهما . وان ادعيا ولم يعزيا الى سبب فاقر لاصهما بنصفها لم يشاركه الآخر لان دعواه لا تقتضى الاشتراك في كل جزء منه) .

الشرح قوله (عزيا الدعوى) يقال : عزيته وعزوته الى أبيله أي نسبته ، واعتزى هو أي لاتنمي وانتسب قال الراعي :

فلما التقت فرساننا ورجالهم دعوا بالكعب واعتزينا لعامر

اوقال بشر بن أبي خاراًم:

نعلى القوانس بالسيوف ونعترى والخيل مشعرة النحور من الدم

اما الأحكام فانه اذا ادعى رجلان دارا فى يد رجل وأضافا الدعوى الى سبب يقتضى اشتراكهما فيها بأن قالا : ورثناها من أبينا وغصبتها مناقبل أن نقبضها أو غصبتها من أبينا فى حياته فأقر المدعى عليه بنصغها لأحدهما شارك المدعى الثانى المقر له فى هذا النصف المقر له لأنهما أضافا لدعوى الى مبب يوجب اشتراكهما فى كل جزء منها ، ولهذا لو كان طعاما فهلك بعضه كان هالكا منهما ، وكان الباقى بينهما فاذا أقر بالنصف فهلك بعضه كان هالكا منهما ، وكان الباقى بينهما والذى أنكر منه بينهما وأن قالا ابتعتاها صفقة واحدة وغصبتها منا قبل أن نقبضها فأقر لأحدهما بالنصف فيل يشارك المدعى الثانى المقر له فى هذا النصف ؟ فيه وجهان بالنصف فيل يشارك المدعى الثانى المقر له فى هذا النصف ؟ فيه وجهان واحدة سبب يوجب اشتراكهما فى كل جزء منها فهو كما لو قالا ورضاها واحدة سبب يوجب اشتراكهما فى كل جزء منها فهو كما لو قالا ورضاها (والثانى) وهو اختيار القاضى أبى الطيب ولم يذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره أنه لا يشاركه فيه لأن البيع من اثنين بمنزلة البيع فى صفقتين التعليق غيره أنه لا يشاركه فيه لأن البيع من اثنين بمنزلة البيع فى صفقتين التعليق غيره أنه لا يشاركه فيه لأن البيع من اثنين بمنزلة البيع فى صفقتين

قال الشيخ أبو حامد: وإن قالا: ورثناها من أبينا وقبضناها ثم غصبتها علينا فأقر الأحدهما بنصفها لم يشارك المدعى المقر له فى النصف المقر به الأن بعد القبض يجهز أن نعصب نصيب أحدهما دون نصيب الآخر ، وأما المصنف ومن قبله أبن الصباغ فلم يشترطا عدم قبضهما لها فى اشتراكهما فى النصف المقر به الأحدهما ، وإن ادعياها وأضافا الدعوى الى سبين أبو أطلق الدعوى الى سبين أبو أطلق الدعوى وأضاف أحدهما الى سبب وأطلق الآخر دعواه ، فأقر الأحدهما بنصفها ثم شارك المدعى الثانى المقر له فى هذا النصف ، الأن دعوى المقر له لا يقتضى أن الثانى يشاركه فيما أقر له به منهما ه

قال المصنف رحه الله تعالى

فعسل وان ادعى رجلان دارا في يد ثالث لكل واحد منهما نصفها واقر اللدى هي في يده بجميعها لاحدهما نظرت فان كان قد سمع من المقر له الاقرار للمدعى الآخر بنصفها لزمه تسليم النصف اليه لأنه اقر بذلك ، فاذا صاد اليه لزمه حكم اقراره كرجل أقر لرجل بعين ثم صارت العين في يده ، وان لم يسمع منه اقرار فادعى جميعها حكم له بالجميع لأنه يجوز أن يكون التجميع له ودعواه للنصف صحيح ، لأن من له الجميع فله النصف ، ويجوز أن يكون أن يكون قد خص النصف بالدعوى لأن له على النصف بيئة ، أو يعلم أنه مقر له بالنصف وتنتقل الخصومة اليه مع المدعى الآخر في النصف ، وأن قال له بالنصف وتنتقل الخصومة اليه مع المدعى الآخر في النصف ، وأن قال الذي في يده الأنه أقر لمن لا يدعيه فيطل الاقرار وبقى على ملكه (والثاني) أن الحاكم ينتزعه منه ويكون عنده لأن الذي في يعه لا يدعيه ، وألقل له لا يدعيه ، وألقل له لا يدعيه ، فأخذه الحاكم للحفظ كالمال الفسال (رالثالث) أنه يدفع الى المدعى الآخر لائه يدعيه وليس له مستحق آخر ، وهذا خطا لائه حكم بمجرد الدعوى) .

الشرح فجملة ذلك آنه ان كانت دار فى يد برجل اوادعى زجلان كل وااحد مهما نصفها ولم يضيفا الدعوى الى سبب يقتضى اشتراكهما اقاقر المدعى عله لأحدهما بجميع الدار _ نظرت ، فان كان قد سمع من المقر له اقرار المدعى الثانى بنصفها قبل ذلك أو أقر له الآن بنصفها _ لزمه تسليم النصف اليه لأنه آقر له بذلك ، فإذا صارت الدار بيده لزمه تسليم الما أقر

به ، وان لم يسمع من المقرِّ له أن جميعها له حكم له بجميعها ، لأنه يعينون أن يكون الجميع له ، ودعواء في نصفها صحيحة ، لأن من له الجميسج فله النصف ، وإنبا خص النصف بالدعوى لأنه عالم أنه يقر له بالنصف أو له بينة فادعى ما فيه خلف بينهما و ولأنه يجموز أن يكون له لنصف حال الدعوى ثم يجدد له ملك النصف بعد الدعوى بأرث أو ابتياع فيكون له الجميع • وإذ أقر المدعى عليه الأحدهما بجميعها ولم يسسمع من المقر له اقرار المدعى الثاني بنصفها ولا أدعى الجميع لنفسه بل قال: لي النصف لا غير والنصف الثاني ، لأن باقرار المدعى عليه بجميع الدار للمدعى الثاني أخبر أنه لا يملك شيئًا من الدار ، ويرد المقر له اقراره في هذا النصف أخبر أنه لا يملك اظلم يبق ها هنا مدع له الا المدعى الثاني قوجب تسمليمه اليه (والثالث) أن الحاكم ينزعه من يد المدعى عليه ويحفظه الى أن يجيء من يدعيه ويقيم عليه البينة ، لأن الذي في يده الدار لا يدعيه والمقر له به لا يدعيه • ولا يجوز أن يلم الى المدعى الثاني بالدعوى ، فلم يبق الا إن يحفظه الحاكم • قال ابن الصباغ : فعلى هذا يأخذه الحاكم ويحفظ أجرته وقال أبو على أبن أبي هـ ريرة في الايضاح : يفرقها الحـ اكم في مصــالح المسلمين ، وليس بشيء لأنَّ الأجرة تابعة للأصل ، والأول أصح .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل اذا مات رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا وادعى كل واحد منهما انه مات ابوه على دينه وانه يرثه واقام على ما يدعيه بيئة فان عرف انه كان نصرانيا نظرت فان كانت البيئتان غير مؤرختين حكم ببيئة الاسلام لأن من شهد بالنصرانية شهد بالاصل ، والذى شهد بالاسلام شهد بامر حادث خفى على من شهد بالنصرانية ، فقدمت شهادته كما تقدم بيئة الجرح على بيئة التعديل ، فان شهدت اصاهما انه مات وآخر كلامه الاسلام وشهدت الآخرى بانه مات وآخر كلامه النصرانية فهما متعارضتان وفيهما قولان (أحدهما) انهما يسقطان فيكون كما لو مات ولا بيئة فيكون القول قول النصراني لأن الظاهر معه (والثاني) انهما تستعملان ، فان قلنا بالقرعة اقرع بيئهما فمن خرجت له القرعة ورث ، وان قلنا بالوقف وقف ، وان قلنا بالقسمة ففيه وجهان (احدهما) انه يقسم كما يقسم في غير المياث (والثاني) بالقسمة ففيه وجهان (احدهما) انه يقسم كما يقسم في غير المياث (والثاني)

وهو قول ابى اسحق انه لا يقسم لانه اذا قسم بينهما تيقن الخطأ في توبيثهما وفي غير المراث يجوز ان يكون المال مشتركا بينهما فقسم • وان لم يعرف اصل دينه تعارضت البينتان سواء كانتا مطلقتين او مؤرختين ، وفيهما قولان واحدهما) انهما يسقطان ، فان كان المال في يد غيرهما فالقول قول من في يده المال ، وان كان في يديهما ، وقلنا : انهما يستعملان فان قلنا : يقرع أقرع بينهما ، وان قلنا : يوقف وقف الى أن ينكشف ، وان قلنا : يقسم قسم وقال ابو اسحق لا يقسم لانه يتيقن الخطأ في توريثهما والمنصوص انه يقسم • وما قاله ابو اسحق خطأ لانه يجوز أن يموت وهمو نصراني فورثه أبناه وهما نصرانيان ثم أسلم أحدهما وادعى أن أباه مات مسلما لياخذ الجميع ويفسل الميت ويصلى عليه في المساجد كلها ويدفن في مقابر المسلمين وينوى بالصسلاة عليه أن كان مسلما ، كما قلنا في موتى المسلمين اذا اختلطوا بهوتي الكفار ،)

الشرح اذا مات رجل وخلف أثنين مسلما ونصرانيا لا وارث له غيرهما وادعى كل واحد منهما أن أباه مات على دينه وأقام على ذلك شاهدين مسلمين عدلين فلا يخلو حال الميت اما أن يعرف أصل دينه ان كان نصرانيا أو لا يعرف أصل دينه فان عرف أصل دينه ، فان كان نصرانيا _ نظرت في ر البينتين ـ فان كانتا مطلقتين واحداهما مطلقة والأخرى مؤرخة حكم بأنهكان مسلماً ، ويكون ميراثه لابنــه المسلم ، لأن التي تشـــهد بأمر حادث على النصرانية ربما خفى على الآخر فقدمت كما تقدمت بينة الجرح على بينة العدالة ، وإن كانت البينتان مؤرختين تاريخا واحدا فان شهدت احداهما أن آخر كلامه التلفظ بالاسلام وشهدت ألأخرى أن آخر كلامه التلفظ بالنصرانية فهما متعارضتان ، لأنهما متنافيتان • فان قلنا : أن البينين أذا تعارضتا مِسقط كان كما لو لم يكن لأحدهما بينة ، ويكون القول قول النصراني مع يمينه أنه لا يعلم أنه مات مسلما ، لأن الأصل بقاؤه على النصرانية وعدم الاسلام، فإن حلف كان الميراث له وإن نكل عن اليمين ردت على الشاني فحلف أنه مات مسلما ، فاذا حلف كان الميراث له ، وان قلنـــا : انهـــما يستعملان ، فان قلنا بالوقف وقف المال لأنه هو المنداعي ، وان قلنا بالقرعة أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حكم ببينته ، وهل يحلف مع القرعة ؟ فيه قولان ، وإن قلنها بالقسمة فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحق المروزى : الا يجــوز أن يقسم بينهما الميراث لأنا تتيقن الخطأ في توريث أحدهما وقال أكثر أصحابنا يقسم بينهما وهو المنصوص في الأم ، كما لو

ادعيا ملكا من غير الميراث وأقام كل واحد بينة وقلنا بالاستعمال بالقسمة وما قال أبو السحق المروزي من الخطأ في القسمة غير صحيح ، لأنه يجوز أن يكون الأب مات نصرانيا وحما نصراانيان ثم أسلم أحدهما وادعى أن أباهما مات مسلما ليحوز جميم ميراثه ، وان لم يعرف أصل دين الميت ، فان البينتين متعارضتان سواء كانتا مؤرختين تاريخا واحدا أو مطلقتين ، أو أحداهما أثبتت أمن حادثا بعد ذلك الأصل _ فان قلسا: أن البينتين أذا تعارضتا سقطتا ـ صار كما أو لم يقم أحدهما بينة • قان كان الشيء الذي يتذاعيانه في غيرهما كان القول قوله ، وإن كانت في يد احدهما فهو أحق به ويعلف الآخر ، وإن كان في يدهما قسم بينهما ويحلف كل واحب منهما لصاحبه على النصف الذي حصل له ، هكذا ذكر الشبيخ المصنف هنا ومن قبله الشبيخ أبن حامد الاسفرايني • قال ابن الصباغ : وهذا فيه ظر ، لأنه اذا كان في يد أحدهما قائه يعترف أنه للميت الذي ادعى أنه يرئه ، والآخر يدعى مثل ذلك ، اقلا بينبغي أن يكون ليده حكم ، يل بينبغي أن يكون بعوقوفا ومقسوما بينهما ، وان كان في يد أحدهما فينبغي أن يوقف وتكون يدهما عليه أو يقسم بينهما بحسكم اليد ولا يتحالفان . وإن قلنها : أن البينتين تستعملان _ فان قلتا بالوقف _ وقفت التركة ، وبان قلنا بالاقراع بينهما أقرع بينهما ٤ وال غلب بالقممة فالمذهب أنها تقسم بينهما ، وإقال أبر اسحاق: لا تقسم بينهما ، وقد مضى دليلهما ه

ويصلى على الميت وينوى الصلاة عليه أن كان مسلما ويدفن في مقابر المسلمين تفليها للاسلام كما قال الشافعي رضي ألله عنه: أذا اختلط موتى المسلمين بمواتى الكافرين ولم يسيزوا • هذا مذهبنا وبه قال احسد وقال آبو حنيفة: يقضى ببينة الاسلام بكل حال •

دليلنا أنهما الله تعارضنا كانت كل واحدة منهما مكذبة للاخرى ، وليس مع احدهما زيادة علم قسقطنا ، كما لو شهدنا بمين في يد غير المدعين .

قصسل قال الخرقي في متنه في فقه أحمد : ولو مات رجل وخلف ولدين مسلما وكافرا فادعى المسلم أن أباه مات مسلما وادعى الكافر أن أباه

مات كافرا فالقول قول الكافر مع بيمينه لأن المسلم باعتراقه بأخوة الكافر ولم يعترف بأن أباه كان كافرا مدعيا لاسلامه ، اوان لم يعترف بأخوة الكافر ولم تكن بينة بأخوته كان الميزات بينهما نصفين لتساوى أيديهما اه قال ابن قدامة : وجملته أنه اذا مات رجل لا يعرف دينه وخلف تركة وابنين يعترفان أنه أبوهما أحدهما مسلم والآخر كافر فادعى كل واحد منهما أنه مات على دينه اوأن الميراث له دون أخيه فالميراث للكافر ، لأن المسلم لا يخلو من أن يدعى كون الميت مسلما أصليا فيجب كون أولاده مسلمين وليكون أخوة الكافر مرتدا ، وهذا خلاف الظاهر فان المرتد لا يقر على ردته في دار الاسلام أو يقول : ان أباك كان كافرا فأسلم قبل موته ، فهل معترف بأن الأصل أخوه معترف منا كان حتى يثبت أخوه مدع زاواله وانتقاله ، والأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله ، وهذا معنى قول الخرقى : ان المسلم باعترافه بأخوة الكافر معترف أن أباه كان كافرا مدعيا لاسلامه .

وذكر ابن أبى موسى عن أحمد رواية أخرى أنهما فى الليعوى سسواء فالميراث بينهما نصفين كما لو تنازع اثنان عينا فى أيديهما ، ويحتمل أن يكوف الميراث للمسلم منهما ، وهو قول أبى حنيفة لأن الدار دار الاسسلام يحكم باسلام لقيطها ويثبت للميت فيها اذا لم يعرف أصل دينه حكم الاسلام فى الصلاة عليه ودفنه وتكفينه من الوقف المواوف على كفان المسلمين ، ولأف الصلاة عليه ودفنه فى مقاير هذا حكمه حكم الموتى المسلمين فى تفسيله والصلاة عليه ودفنه فى مقاير المسلمين وسائر أبحكامه فكذلك فى ميراثه ، ولأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ويجوز أن يكون أخوه الكافر مرتدا لم تثبت عند الحاكم ردته ولم ينته الى الامام خبره ، وظهور الكفر بناء على هذا أكثر من ظهور الكفر بناء على كفر أبيه ، ولهذا جعل الشرع أحكام المسلمين فيما عدا المتنازع فيه ،

وقال القاضى: قياس المذهب أنا ننظر _ فان كانت التركة فى أيديهما _ قسست إينهما نصفين ، وان لم تكن فى أيديهما أقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه حلف واستحق كما قلنا فيما اذا الداعيا عينا ، ويقضى كلامه أنها اذا كانك فى يد أحدهما فهى له مع يمينه ، وهذا لا يصح ، لأن كل واحد منهما يعترف أن هذه التركة تركة هذا الميت ، وأنه انما يستحقها بالميراث فلا حكم ليده .

وقال أبه الخطاب : يحتمل أن يقف الأمر حتى يعرف أصل ديسه أو

الترجيح الما ذكرناه من الدليل على ظهور كفره وعند ذلك يتعين الترجيح لقوله : وصرف الميراث اليه ، وأما ظهور حكم الاسلام في الصلة فلأن الصلاة المصلاة المصلاة المصلاة المصلاة المصلاة المصلاة الما ضرر فيها على أحد وكذلك تفسيله ودفنه .

وأما قوله: الذا الاسلام يعلو ولا يعلى قانما يعلو اذا ثبت والنواع في ثبوته و وهذا لم يثبت ، قاما اذ ثبت أصل دينه فالقول قول من ينفيه على من يثبته مع يمينه و وهذا قول الشافعي و وأبي ثور وابن المنسدر و وقال أبو حنيفة: القول قول المسلم على كل حال لما ذكرنا في التي قبلها و

ولنا أن الأصل بقاء ما كان عليه وكان القول قول من يدعيه كسائر المواضع ، فأما أن لم يعترف المسلم بأخوة الكافر وادعى كل واحد منهما أن المبت أبوه دون الآخر فهما سواء في الدعوى لتساوى أيديهما ودعاويهما فان المبتلم والكافر في الدعوى سواء ، ويقسم ميراثه نصفين كما لو كان في أيديهما دار فادعاها كل واحد منهما والا بينة لهما ، ويحتمل أن يقدم قول المبتلم لما ذكرناه والله أعلم ا ه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وأن أحد الابنين أسلم قبل موت الأب واختلفا في الآخر ، فقال أسلمت مسلما وأن أحد الابنين أسلم قبل موت الأب واختلفا في الآخر ، فقال أسلمت أنا أيضا قبل موت أبي فالمراث بيننا ، وأنكر الآخر فالقول قول المنفق على اسلامه لأن الأصل بقاؤه على الكفر ، ولو أتفقا على اسلامهما واختلفا في وقت موت الأب فقال أحدهما ، مات أبي قبل اسلامك فالمراث لى ، وقال الآخر ، بلي مات بعد اسلامي أيضا فالقول قول الثاني لأن الأصل حياة الأب ، وأن مات كافرا وقال الإبنان : مات كافرا وقال الإبنان : مات كافرا وقال الإبنان : مات مسلما فقد قال أبو العباس ، يحتمل قولين (أحدهما) أن القول قول الأبوين لأنه أذا ثبت أنهما كافران كان الواك محكوما بكفره الى أن يعلم الاسلام (والثاني) أن المراث يوقف الى أن يصطلحوا أو ينكشف الأمر لأن

الولد انها يتبع الأبوين في الكفر قبل البلوغ ، فأما بعد البلوغ فله حكم نفسه ، ويحتمل أنه كان مسلما ويحتمل أنه كان كافرا فوقف الأمر إلى أن ينكشف).

أذا مات رجل وخلف ابنين ودارا والتفقا على أن أباهــما مات مسلما في أول شهر رمضان وأن أحدهما أسلم في شعبان واختلف في اسلام الثاني فقال الثاني : أنا أسلمت في شعبان أيضًا فلي الميراث معك وقال أخوره : بل أسلمت في رمضان بعد موت أبي والا بينة لمن ادعى الاسلام في شمبان فالقول قول المتفق على اسلامه في حياة الأب ، فيحلف أنه لا يعلم أن أخاه أسلم في حياة أبيه ، ويكون له جميس الميراث ، لأن الأصل عذم أسلامه • قال الشافعي رضي الله غنه : وهم كذا اذا بمات رجل وخلف اثنين فاتفقا على أن أباهما مات حرا ، وأن أحدهما عتق قبل موت الأب . وفختلف ف وقت عتق الآخر فادعي أنه أعتق أيضاً في حيساة أبيه ، وقال أخوط: بل اعتقت أنت بعد موت أبينا فالقول قول المتفق على عتقه في حياة أبيه م فلفل حلف كان له جميع الميراث لما ذكرناه ، وأن اتفق الابنان أن أحدهما أسلم ف أول شعبان وأبن الآخر أسلم في أبول شهر رمضان واتفقها أن أباهما مات مسلما الا أنهما اختلفا في وقت الله فقال الذي أسلم في شعبان مات أبي في شعبان فلي الميراث دو كك ، وقال الذي أسلم في رمضان : بل مات أبي في رمضان بعد أأن أسلمت ، فالميراث بينسا ، فالقول قول الذي أسلم في رمضان مع يمينه ، لأن الأصل حياة الأب وعدم موته ، فاذا حلف كان الليراث بهيهما ، وأن مات رجل وخلف أبورين كافرين واثنين مسلمين فادعى الأبوان أنه هات كافرا فهما أحق بميراثه ، وادعى الأثنان أنه مات مسلما فهما أحق بميراثه قال أبو العباس: فيحتمل تقولين (أحدهما) ان قولين قول الأبويين لأن الأبوين اذا كانا كافرين فولدهما قبل البلوغ كافر تبع لهما ، والأصلل بقاؤه على الكفر الى أأن يعلم السلامه ، قال : وهـ نظا أشبه بقول العلماء ﴿ وَ الثَّانِي ﴾ أَنْ الميراث بيوقف الى أن يصطلحوا أو ينكشف الحال فيه لأن الولد انما يتبع أبويه في الكفر قبل البلوغ ، وأما بعد البلوغ قله حكم نصبه ، ويحتمل أنه مات كافرا ، ويحتمل أنه مات مسلما ، وليس ها هنا أصل يبني عليه ، فوقف الى أن يصطلحوا أو ينكشف حاله .

فسرع اذا مات رجل وخلف زاوجة مسلمة وبأنجا مسلما وأبشا كافرا فقالت الروجة والأخ: مات مسلما فالميراث لنا ، وقال الأبن : قد مات كافرا قالميراث اي ، فان أقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه فالحكم فيها كالحكم في الرجل اذا مات وخلف ابنين أعدهما نصرانيا والآخر مسلما فادعى كل واحد منهما أن أأباه مات على دينه على ما مغى ، وان لم يكن لهم بينة فان عرف أصل دينه وقف الأمر الى أن يصطلحن أو ينكشف الحال ، وبهذا قال الحمد وأصحابه .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصيل وأن مات رجل وقد ابن حاضر وابن غائب وله حار في بد رخل فادعى الحاضر أن أباء مات وأن الداد بيئه وبين أخيه وأقام بيئسة من اعل الخبرة بانه مات وانه لا وارث له سواهما انتزعت الدار معن هي في يده ويسلم الى الحاضر نصفها وحفظ النصف الفائب ، أن كان له دين في اللمة قيض الحاضر نصفه وفي تصبب الفائب وجهان (أحدهما) انه يأخذه الحاكم ويحفظه عليه كالمين (والثاني) أنه لا يأخذه لأن كونه في الذمة أحفظ له ولا يطالب الحاضر فيها يدفع اليه ضمين لأن في ذلك قدحا في البيئة ، وأن لم تعن البيئة من أهل الخبرة الباطئة أو كانت من أهل الخبرة الا أنها لم تشهد بالها لا تمرف له وارثا سواه لم يدفع اليه شيء حتى يبعث الحاكم الى البلاد التي كان يسافر اليها فيسال هل له وارث آخر ؟ فاذا سال ولم يعرف له وارث غيره دفع اليه . قال الشافعي رحمه الله : ياخله منه ضمينا وقال في الام: واحب أن ياخذ منه ضمينا فمن اصحابنا من قال فيه قولان (احدهما). إنه يجب اخذ الضمين لانه ربما ظهر وارث آخر (والثاني) أنه يستحب ولا يجب لأن الظاهر أنه لا وارث له غيره ومنهم من قال أن كان الوارث معن يحجب كالأخ والمم وجب ، وان كان ممن لا يحجب كالابن استحب ، لأن من لا يحجب يتيقن أنه وارث ، ويشبك فيمن يزاحمه فلم يترك اليقين بالشبك ومن يحجب يشك في ارثه وحامل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال: ان كان الوارث غير مامسون وجب لأنه لا يؤمن أن يفسيع حق من يظهس ، وأن كان مامونا لم يجب لانه لا يضيع حق من يظهر حمل القولين على هذين الحالين وان كان الوارث ممن له فرض لا ينقص كالزوجين فإن شهد الشهود الله لا وارث له سواه وهم من أهل الخبرة دفع البه أكمل الفرضين ، ولا يؤخل منه ضمين وان لم يشهدوا أنه لا وارث له سواه أو شهدوا بذلك ولم يكونوا

من أهل الخبرة دفع اليه انقص الفرضين فان كان زوجا دفع اليه ربع الثمن عائلا ويوقف الباقي فان لم يظهر وارث آخر دفع اليه الباقي) •

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : « ولو إقام رجل بينة أن أباه هلك و ترك هذه الدار ميراثا له ولأخيه الغائب أخرجتها من عدى من هي في في يد رجل دار فجاء آخر اوادعي أن أباه مات و ترك هذه الدار له ولأهيه أن أباه مات و ترك هذه الدار له ولأهيه الغائب قائكر من هي بيده ب فان لم يكن مع المدعى بينة ب فالقول قول من الدار في بعده مع يمينه ، وان أقام الأين الحاضر بينة أن أباه مات وخلف هذه الدار له ولأخيه الغائب ، وقالت البينة : الا نعلم وارئا سواهما والبينة من أهل الخبرة الباطنة بالميت فإن الحاكم يسمع هذه البينة ويحكم بالهدار للميت وينزعها ممن هي بيده ويسلم الى الحاضر نصفها ويسلم بالدار للميت وينزعها ممن هي بيده ويسلم الى الحاضر نصفها ويسلم النائق للغائب الى أمين يحفظ له الى أن يقدم ، وأن أمكن اكراءه النصف الثاني للغائب الى أمين يحفظ له الى أن يقدم ، وأن أمكن اكراءه النوب له وحفظ أجرته ، وكذلك اذا كانت العين المادعي بها مما ينقل ويحوله

فسرع في مذاهب العلماء : قلنا أن أقام الابن العاضر بيئة بملك الدار والله وارث له سواهما فإن العاكم يحكم بالدار للميت وبهسلم الى العاضر نصفها ويحفظ الثاني بيد أمين ولو أكراه سواء أكانت العين ثابتة أم منقولة وبهذا قال أبو يوسف ومحمد وأحمد رضى الله عنهم • وقال أبو خنيفة : أن كانت العين الحدعي بها مما ينقل وايحتول قكما قلنا ، وان كانت مما لا ينقل ويحول كالدار والأرض فأنه لا ينزع نصيب الغائب من يقدم الغائب ويدعيه كما لو ادعى رجل أن هذه العالو له ولفريكه وأقام على ذلك بينة قان نصيب الغائب لا ينزع •

دليلنا أن هذه الدار اذا ثبتت فانما ثبتت للميت ثم تنتقل الى ورثنه ، وما كان حقا للميت فعلى الحاكم سماع البينة فيه ، لأنه يلى على الأموات بخلاف الدار بين الشريكين فانه ولاية له على الغائب ، ولأن نصيب آحد الأفوين الوارثين متعلق بسلامة نصيب الآخر ، لأنه لو أخذ الحاضر النصف ثم قدم الغائب فجحده من هو بيده عن النصف الباقى ، ولم يقم بينة فانه

يشارك آخاه فى النصف الذى حصل له ، فلذلك سمعاه وحكم بها ، ولأن كل ما كان للحاكم أن ينزعه الله كان مما له أن ينزعه وان كان مما لا ينقل كما لو كان آخوه صفيرا أو مجنونا .

في وان كان المدعى دينا ففيه وجهان (المدهما) أنه يؤخذ نصيب العالم ويحفظ عليه كما لو كان المدعى به عينا (والثانى) ليس له أن يأخذ لأن تركه في الذامة أحوط لصاحبه ، وإذا دافع الى العاضر نصيبه من العين في هذا القسم لم يجب آن يؤخذ المنه ضمين ، لأن في ذلك طعنا على البينة ، فأما أذا لم تكن البينة من أهل الخبرة الباطنة بالميت أو كافت من أهل الخبرة الباطنة الأ أنها لم اتشهد بأنها لا تعلم له وارثا غيرهما ، أو شهلت بأنه مات وخلف هذاين الاثنين ولم يقل : وهمت اوارثان فان المدار تثبت للميت ، ولكن لا يسلم الى الابن الحاضر شيء من الدار بمجرد هذا البلاد التي كان يسافر اليها الميت ويقيم بها ويسأل فيها هل له وارث فيها ؟ البلاد التي كان يسافر اليها الميت ويقيم بها ويسأل فيها هل له وارث فيها ؟ فاذا سأل عن ذلك وغلب على ظن الحاكم أأنه لو كان له وارث آخر لظهر ، وارث لظهر ، وارث لفه يدفع الى الحاضر نصيبه لأن الظاهر آنه لو كان له وارث أنه لو كان له وارث أنه لو كان له وارث المية بمنزلة الما لو شهدت البينة بأنه الم تعلم آن له وارثا غرهما وهي من أهل الخبرة الباطنة بالميت ،

في عن قال الشافعي رضى الله عنه: ويؤخذ منه ضين وهذا يقتضى وجوب آخذ الضين ووقال في الأم: وأحب آن يؤخذ منه الضين وواختلف أصحابنا فيها على طريقين فمنهم من قال: قيه قولان (أحدهما) يجب الخذ الضين منه لأنه ربما ظهر له وارث أآخر وربما كان المدقوع اليه فائبا أو ميتا فوجب أخذ الضمين منه للاستيثاق (والثاني) لا يجب ولكن يستحب لأن الظاهر آنه لا وارث له غير هذا الحاضر والفائب اذ لو كان له وارث غيرهما لظهر ومن أصحابنا من قال: أن كان الحاضر عبر ثقة وجب أخذ الضمين منه وأنه لا يؤمن الن يضيع حق من يظهر والفائب في عن من يظهر وحمل القولين على هذين الحالين وحمل القولين على هذين الحالين و

فرع والن كان المدعى ممن رحجب عن الميراث كالأخ اوابن الماهم والن العم والقام بينة أن أخاه مات وخلفه وارثا فان شسهد الشاهدان بانهما لا يعلمان وارثا سواه أو شهدا بذلك وكانا من أهل الخبرة الباطنة بالميت دفع الدار الى الأخ ولم يؤخذ منه الضمين كالابن و وانه لم يؤمد الشاهدان بأنهما لا يعلمان له وارثا سواه أو اشهدا بذلك ولكنه سما من أهل الخبرة الباطنة بالميت فان الدار تثبت للميت والا تدفع الى الأخ لجواز أن يكون هناك وارث يحجبه ، ولكن يبعث الحاكم اللى البلاد التى كان الميت يدخلها ويقيم إنها وإيسال هل له وارث ؟ فان لم يظهر له وارث التي كان الميت من الابن فمن الأخ أولى وان قلنا : لا يجب أخذ الضمين منه ؟ الل قلنا : يجب أخذ الضمين من الأبن فمن الأخ أولى وان قلنا : لا يجب أخذ الضمين من الأبن فمن الأبن فمن الأبن لا يجب أخذ الضمين من الأبن وحال ، والأخ ولكن يستحب (والثاني) يجب لأن الابن لا يجوز أن يكون هناك من يحجبه ،

قسرع وان شهد الشاهدان أن هذا أخوه ولم يشهدا أنه وارث قال أبو العباس : لم يجز للحاكم أن يدفع اليه المال ، وان سأل عن وارث له الخرحتى يشهد أنه وارث ساوالفرق بينه وبين الابن حيث قلنسا : آفا شهد أأنه ابنه ولم يشهد أنه وارث يدفع اليه بعد أن يسأل عن وارث آخر أن الأبن يتيقن كونه وارثا ، والأخ لا يتيقن كونه وارثا لجواز أن يكون هناك وارث يحجه ،

فسرع وإن كان المدعى ممن له فرض مقدر ـ قطرت ، فأن شهد الشاهدان أنه وارث الا يعلم له وارث سواه وهما من أهل الخبرة الساطنة بالميت دفع الليه نصيبه كاملا ولا يؤخذ منه ضمين ، وإن شهدا بأنه ورثه بولم يقولا : والا نعلم له وارثا غيره أو شهدا بذلك وليسا من أهل الخبرة الباطنة بالميت قان الحاكم يدفع اليه القدر الذي تيقنه من الميراث له ، فإن كان زوجا بغم اليه ربعا عائلا وهو ثلاثة أسهم من مائة وثمانية أسهم • وإن كان أبا هفع السدس عائلا وهو سهم من عشرة ، لأن ذلك أقل حق كل واحد منهم ،

ويوقف الباقى حتى يسأل عن الميت فى البلاد التى كان يسافر اليها ويقيم بها ، فان لم يظهر له وارث ينقصه ففيه وجهان (احدهما) لا يكمل له فرضه لعدم البينة (والثانى) يكمل لصاحب الفرض فرضه وهو الأصح .

في وع اذا شهد شاهدان لرجل أنه ابن زيد لا يعلم له ابن غيره ثبت نسبه من زيد ولا يكونان متعارضين ، لأنه يجوز أن يعرف كل واحد منهما ما الا يعرف الآخر ، والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة على حال .

قال الصنف رحه الله تعالى

فصلل وان مات امراة وابنها فقال زوجها: مات فورثها الابن ثم مات الابن فورثته وقال أخوها: بل مات الابن اولا فورثته الام ثم مات فورثتها لم يورث ميت من ميت بل يجعل مال الابن للزوج ومال الراة للزوج والاخ لانه لا يرث الا من تيقن حياته عند موت مورثه وها هنا لا تعرف حياة واحد من الميتين عند موت مورثه فلم يورث احدهما الآخر كالفرقي .

فصسل وأن مات رجل وله دار وخلف ابنا وزوجة فادعى الابن أنه توكها ميرانا وادعت الزوجة أنه اصدقها الدار وأقام كل واحد منهما بيئة قدمت بيئة الزوجة على بيئة الارث لأن بيئة الارث تشهد بظاهر الملك التقدم وبيئة الصداق تشهد بأمر حادث على الملك خفى على بيئة الارث).

الشرح اذا كانت له زوجة وله ابن منها ولها آخ فماتت الزوجة وابنها فاختلف الزوج والأخ فقال: مائت الزوجة أولا فورثتها أنا وابنها ثم مات الابن قورثته ، وقال الأخ: بل مات الابن آولا فورثته الأم ثم ماتت فررثتها أنا وأئت فان كان لأحدهما بينة بما يبدعيه ثبت ما ذكره ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الأخ مع يمينه في ارثه من أخته ، لأن الزوج يدعي في حجبه من ميراثها والأصل عدم حجته والقول قول الزوج مع يمينه في ارثه من ابنها بل يكون ماله كله لأبيسه ، ولا برث الابن من عال أمه ببل يكون مالها للأخ والزوج ، لأن من لم يتيقن حياته بعد اموت مورثه لم يوث منه مالها للأخ والزوج ، لأن من لم يتيقن حياته بعد اموت مورثه لم يوث منه منه الها للأخ والزوج ، لأن من لم يتيقن حياته بعد اموت مورثه لم يوث منه مالها للأخ والزوج ، لأن من لم يتيقن حياته بعد اموت مورثه لم يوث منه

شيئًا وكل وآحد منهما لا يتيقن حياته بعد موت مورثه ، فلم إيرث أحدهما من الآخر كالفرقي •

فان قيل فقله أعطبتم الزوج نصف ميرات المرأة وهمو لا يدعى الا الربع ؟ قلنا : بل هي مدع له كله ربعه بميراثه منها وثلاثة أبرباعه بارثه من ابنه • وقد ثبتت البنوة بيقين فلا يقطع ميراث الأب منه الا ببينة تقسي للأخ، وقد ذهب أبن قدامة من العنابلة الى احتمال أن الميراث ينقسم بينهما نصفين نقله عن القاضي أبي بكر الذي قال : وهذا اختياري أن كل رجلين أدعيا ما ألا يمكن صلقهما فيه فهو بينهما نصفين ، وهذا لا يدرى ما أراد به أن مال المرأة بينهما نصفين فهو قول الخرقي وليس بقول أآخر ، وإن أراد أن مالها ومال الأبن ابينهما تصفين لم يصح لأنه يفضى الى أعطاء الأخ ما لا يدعيه ولا يستحقه يقينا ، لأنه لا يدعى من مال الابن أكثر من سدسة ولا يمكن أنَّ يستحق أكثر منه • وإن أراد أن ثلث مال الابن يضم الى مال المرأة فيقتسمانه نصفين لم يصح لأن نصف ذلك للزاوج بالغساق منهسما لا ينازله الأخ فيه ، واانما النزاع بينهما في نصفه ويحتمل أن يكون هــــــــذا مراده كما لو تنازع الأخ فيه وإنما النزاع بينهما خفي كما لو تنازع رجلان دارا في أيديهما فادعاها أحدهما كلها ، وادعى الآخر نصفها تقسم بينهــما نصفين وتكون اليمين على مدعى النصف ، الا أنا الفرق بين هذه المسألة وتلك أن الدار في أيديهما فكل واحد منهما في يده تصفها ، فمدعى النصف يدعيه اوهى فئ يده فقبل أقوله فيه مع يمينه اوفى مسالتنا يعترفان أن هـــنا ميراث عن الميتين فلا يد لأحدهما عليه لاعترافهما بألفه لم يكن لهما وانسا هو ميراث يدعيانه عن غيرهما • واذ أراد أن يضم سدس مال الابن الي نصف المرأة فيقسم بينهما نصفين قله وجه ، لأنهما تساويا في دعواء فيقسم بينهما كما لو اتنازعا دابة في أعديهما وعلى كل والحد منهما اليمين فيما حكم له به ، والذي يقتضيه مذهب أحمد في الغرقي والهدامي أن يكون مسلس ميراث الابين للاخ وباقى الميراث المزوج لأنهسم يقدرون أن المرأة ماتت أولا فيكون ميراثها لابنهـا وزوجها ثم مات الابن فورث الزوج كل ما فى يده فصار ميراثها كله لزوجها ، ثم ان الابن سات أبولا فوارثه أبواه لأمه الثلث

ثم ما تمت فصار الثلث بين أخيها وزوجها نصفين لكل واحد منهما السلس فلم يرث الأخ الاسدس مال الابن كما ذكرنا ، ولعل هذا القول يختص بمن جهل موتهما واتفق وارثهما على الجهل به ، والقولان المتقدمان قول الخرقي وقول القاضي أبي بكر فيما اذا ادعى ورثة كل ميت أنه سات أخيرا ، وأن الآخر مات قبله ، فان كان الأحدهما بينة بما ادعاه حكم بها ، وان أقاما بينتين تعارضتا وهل تستقطان أو تستعملان فيقرع بينهما أو يتقاسمان ما اختلفا فيه ؟ يخرج على الروايات الثلاث هكذا أفاد ابن قدامة في المغنى ما اختلفا فيه ؟ يخرج على الروايات الثلاث هكذا أفاد ابن قدامة في المغنى ما

فسوع والذه مات رجل وخلف ابنا ودارا وزوجة والاعلى الذي أن أباه ترك اللدار ميراثا ، وادعت الزوجة أنه الصدقها الدار في حياته ، وأقام كل واحد منهما بينة على ما الدءاه قدامت بينة الزوجة لأن بينة الابن تشهد بأصل الملك ، وبينة الزوجة تشهد بأمر حادث خفي على بينة الابن فقدمت كما لو كان الزوج حيا وألقام بينة أن الدار ملكه وأقامت الزوحة بيئة أنه أصدقها الدار ، لا نعلم في هذا خلافا بين العلماء .

فَــوع والله كان في يد رجل دار فادعت امرأته أنه الصدقها اياها أو آنها اشتراتها منه قافكرها ، فالقول قوله مع يمينه ، لأن القول قول المنكر مع يمينه ، وان أقام كل واحد منهما بينة قدمت بينة المرأة لأنها تشهد بزيادة اخفيت على بينة الزوج ولا نعلم في هذا خلافا بين العلماء والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصسل وان تداعى رجلان حائطا بين داريهما فان كان مبنيا على نربيع احتهما مساويا لها في السمك والحد ولم يكن بناؤه مخالفا لبناء الدار الأخرى ولم تكن بينة لاحدهما فالقول قول من بنى على تربيع داره لان الظاهر أنه بنى لداره وان كان لاحدهما عليه أزج فالقول قوله لأن الظاهر أنه بنى للازج وان كان مطلقا وهو الذي لم يقصد به سوى السترة ولم تكن بيئة حلفا وجعل بينهما لاته متصل بالملكن اتصالا واحدا وان كان لاحدهما عليه جنوع لم يقدم على الآخر بذلك لاتهما لو تنازعا فيه قبل وضع الجنوع كان بينهما ووضع الجنوع يجوز أن يكون باذن من الجار أو بقضاء حاكم يرى وضع

الجلوع على حاتف الجار بفير رضاه يزيلُ ما تيقناه بامر محتملٌ كما لو مات رجل عن دار ثم ورجه الدار في يد اجنبي) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه: (فان تداعي رجلان جدارا بين داريهما فان كان متصلا ببناء الحدهما اتصال البناء الذي لا يحدث الا من أول البناء ، جعلته له دون المنقطع منه) وجملة ذلك أن الرجلين اذا تنازعا في جدار بين ملكيهما ؛ وادعى كل واحد الله ملكه ـ فان كان الأحدهما بينة دون الآخر _ قضى لصاحب البينة ، والن لم يكن الأحدهما بينة ظرت فان كان الأحدهما عليه بناء لا يمكن احداثه بعد كمال البناء ـ بأن كان عليه أو فيه أزج المعقولا _ وهي ما يكون بين محارب المساجد وبين عليه الأساطين كالأقواس _ قال الأعشى :

بناء سليمان بن داود حقبة له أزج صم وطيء موثق

فالقول قول صاحب الأزج مع يمينه • قال الشيخ أبو حامد : لأن جدار الأزج معقود على نظام في اعوجاجه واستوائه الا يشذ ولا يختلف نظامه وانما حلفناه لجواز آفا يكونا الشترطا في بناء الأصاب ثم عقد أحدهما الأزج عليه باذن صاحبه • قال ابن الصباغ قان كان سبنيا على تربيع بناه الحدهما متصلا به مساويا له في السمك دون الآخر فالقدول قوله مع يمينه ، لأن الظاهر أنه له قال أبو اسحق المروزي : والن كان المجدار خمسة عشر ذرائعا فعشر منه بين داريهما والحدهما خمسة أذرع متصلة بالعشرة ثم تنازعا في العشرة فالقدول قول صاحب الخمسة مع يمينه في العشرة لأنه لا يمكن العشرة فالقدول قول صاحب الخمسة مع يمينه في العشرة لأنه لا يمكن احداث ما ينفرد به دون الذي تنازعا فيه • فعلم أن الجميع له كما لو كان الحداث ما ينفرد به دون الذي تنازعا فيه • فعلم أن الجميع له كما لو كان لأحدهما عليه أزج وقال الشيخ أبو حامد هذا غلط لا يجيء على المذهب ، لأن انفراده ببعض الحافظ لا يدل على الذه جميع الحافط له ، لأنه يجهز أن يكونا قد آشتركا في بناء الذي بينهما وأنفرد صاحب الزيادة ببنائها ويخالف يكونا قد آشتركا في بناء الذي بينهما وأنفرد صاحب الزيادة ببنائها ويخالف وضعها في ملكه •

فيرع قان كان الحائط على خشبة طورطة فأقر أحدهما لصاحب

الخشبة وتنازعا في الحائط أو تنازعا بالخشبة والحائط وقامت الأحدهما الخشبة أو كان بعض الخشبة في ملك أحدهما فالقبول قول صحاحب الخشبة أو من بعضها في ملكه مع بمينه في الحائط الأنها لا تتبعض ، فاذا حكم له ببعضها حكم له بجميعها ، وحكم له بالحائط الأن الظاهر أنه وضع ملكه على ملكه والن كان الجدار غير امتصل ببناء أحدهما وانما هو حاجز مين ملكيهما ويدهما عليه ، أو الا يد الأحد عليه ولا بينة الأحدهما حلف كل واحد منهما ب فان حلها أو نكلا قسم بينهما ، وان حلف أحدهما و نكل الآخر كان الجميع للحالف ، وهذا اذا كان متصلا ببناءيهما ، ولا ترجح دءوى من اليه داخل الحائط أو خارجه والأ من اليه معاقد القمط .

فسرع في مذاهب العلماء قد ذكرنا مذهبنا وبه قال أبو حقيفة ، وقال مالك وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يحكم به لمن اليه وجه الحائط ومعاقد القمط .

دليلنا: أن من اليه ذلك الايدل على أن له ملك الحائط فلم ترجح به دعوى من هي اليه كما لو كان الى أحدهما النقوش والتجميص ، وكذلك اذا كان المحدهما على الحائط تجميص أو نقوش فانه لا يحكم بالحائط له بذلك ، لأنه يمكن احداثه بعد كمال البناء وان كان عليه لأحدهما جذع أو جذوع لم ترجح بذلك دعواه ، وقال مالك رحمه الله : اذا كان لأحدهما جذع رجحت دعواه فيعلف على الحائط أنه له ، وقال أبو حنيفة : ترجح بدون الجذعين فما زاد ولا ترجح بدون الجذعين .

دليلنا : أن وضع الجذاوع معنى حادث بعد تمام البناء للحائط فلم ترجح به الدعوى كالتجميص والتزويق .

فسرع فان تنازع رجلان جدالها في عرصة المحدهما فالقول قول صاحب العرصة أن ما في ملك الانسان أنه ملكه ، والن تنازعا عرصة عليها المحدهما جدار ففيه وحهان حكاهما الشيخ أبو حامد (احدهما) أنه لا يرجح قول صاحب العدار ، بل يتحالفان على العرصة ، كما قلنا فيهما اذا

ثنازعا حيائطا عليه لأحدهما جذوع (والشانى) أن القول قول صاحب الجدار، لأن الظاهر أنه الأيضع ملكه الاعلى ملكه ؛ لأن أحدا لم يجهوز وضع الجدار في عرصة غيره بغير اذنه بخلاف البجذوع ، وهكذا الوجهان اذا تنازعا عيصة لأحدهما فيها فخلة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان تداعى صاحب السفل وصاحب العلو السقف ولا بيئة حلف كل واحد منهما وجعل بينهما لأنه حاجز توسط ملكيهما فكان بينهما كالحائط بين الدارين فان تنازعا في الدرجة فان كان تحتها مسكن فهي بينهما لانهما متساويان في الانتفاع بها وان كان تحتها موضع جب ففيه وجهسان (احدهما) انهما يحلفان ويجعل بينهما لانهما يرتفقان بها (والثاني) انه يحلف صاحب العلو ويقفى له لان القصود بها منفعة صاحب العلو و

وان تعاميا سلما منصبوبا حلف صباحب الطو وقفى له لأنه يختص بالانتفاع به في الصعود •

وان تداعياً صحن الدار نظرت - فأن كانت الدرجة في الصحن - حلفاً وجمل بينهما لأن لكل واحد منهما بنا عليه وان كانت الدرجة في الدهليز ففيه وجمان (احدهما) أنها بينهما لأن لكل واحد منهما بدا ولهذا لو تنازعا في اصل الدار كانت بينهما (والثاني) أنه لصاحب السفل لأنها في يده ولهذا يجون أن يمنع صاحب العلو من الاستطراق فيها) .

الشرح به اظاكان سفل الدار فى يد رجل والعلو فى يد آخر ـ فان تنازعا فى عينان السفل ـ فانقول هول من السفل بيده مع يمينه وان تنازعا فى حيطان العلق فالقول قول من العلق بيده مع يمينه ، لأن كل واحد منهسا هو الذى ينتفع بما فى يده فكان القول قوله فيه ، وان تنازعا على السقف الذى بينهما حلفا وجعل بينهما نصفين •

فسرع وان كانت الدار علوها لرجل وسفلها لآخر وتنسازعا في الدرجة المعينة في السفل اللذي يصعد عليها صاحب العلو فادعى كال واحد منهما أنها ملكه أولا بينة لأحدهما لله نظرت ، فان كانت معجمة لا منفعة

نصاحب السفل انحتها فالقول قول صاحب العلو فيها مع بيبينه لانها في التفاعه خاصة وكذلك لو أختلفا في ملك السلم المنصوب الذي يصعد عليه صاحب العلو لما ذكر ناه •

فرع وإن كانت الدرجة معقودة وهي سقف لبيت لصاحب السفل ، فقال الشيخان أبو حامد وأبق اسحاق الشيرازي هنا : فهي بينهما ، وأرادا اذا حلفا أو نكلا ، والن كانت ليست لبيت لصاحب السفل الا أن انحتها موضع جب لصاحب السفل ففيه وجهان (احدهما) أأنهما يحلفان ويجعل بينهما لأنهما يرتفقان بها (والثاني) أأن القول تقول صاحب العلوف فيها ، لأن الانتفاع بها أنها هو لصاحب العلو فاتنفاع صاحب السفل في فيها ، لأن الانتفاع بها أنها هو لصاحب العلو فاتنفاع صاحب السفل في ذلك غير مقصود وقال القاضي أبو الطيب : فيها وجهان ، سواء كانت سقفا بيت لصاحب السغل أو سقفا لموضع الجب قال ابن الصباغ : وهو الإشهة ،

فسوع وال كانت الدار علوها لرجل وسفلها الآخر ، وفي السفل عرصة وتنازعا في العرصة فادعي كل واحد امنهما العرصة يملكها — فان كانت الدرجة لصاحب العلو في آخر العرصة — حلف وجعلت بينهما الأنها في يدهما وتصرفهما ، وان كانت الدرجة لصاحب العلو في الدهليز من أول العرصة فهيما جاوز الدرجة من العرصة وجهان ((أحدهما)) أنهما محلفان وتجعل بينهما ، لأن لكل واحد امنهما بدا على العرصة (والثاني) أن القول قول صاحب السفل لأنه ليس لصاحب العلو الا الاستطراق فيها فيما جاوز قول صاحب السفل لأنه ليس لصاحب العلو الا الاستطراق فيها فيما جاوز الدرجة في وسط العرصة فإن أول العرصة الى حد الدرجة في يدهما الدرجة في وسط العرصة فإن أول العرصة الى حد الدرجة في يدهما في وحهين ، ومشل فيحلفان ويقسم بينهما ، وما جاوز الدرجة من العرصة على وجهين ، ومشل فيحلفان ويقسم بينهما ، وما جاوز الدرجة من العرصة على وجهين ، ومشل مذا زقاق لا ينفذ وفيه بابان لرجلين باب لأحدهما في أوله وباب للآخر في ومطه ، فمن أول الزقاق الى باب الأول بينهما وما جاوزه من الزقاق اذا ما على الوجهين وقد مفي ذكرهما في كتاب الصلح ،

فرع ف مذاهب العلماء: سبق أن قلنسا انه ان تنسازعا على

السقف الذي بينهما حلفا وجعل بينهما نصفين وقال أبور حنيفة : هو لصاحب السفل ، وحكاه أصحاب مالك رطى الله عنه ، وأصحابنا يحكون عنه أنه لصاحب العلو ، هكذا أفاده العمراني رحمه الله في البيان ، وقد مضى في القسمة ما قال ابن حزم في المحلى من عدم جواز أن يكون العلو لمالك والسفل لمالك ،

الله الله السيليا : أنه حاجز بين ملكيهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البيتين ، فكان بينهما كالحالط بين الملكين •

قال المصنف رحم الله تعالى

فصـــل وان تداعى رجلان مسئاة بين نهر احدهما وارض الآخر حلفا وجمل بينهما لان فيها منفعة لصاحب النهر لاتها تجمع الماء في النهر ولصاحب الأرض منها منفعة لاتها تمنع الماء من ارضه .

فصل وان تداعى رجلان دابة واحدهما راكبها والآخر آخذ بلجامها حلف الراكب وقضى له وقال أبو اسحاق رحمه الله : هى بينهما لأن لل واحد منهما لو انفرد لكانت له والصحيح هو الأول لأن الراكب هو المنفرد بالتصرف فقضى له وان تداعيا عمامة وفي يد احدهما منها نداع وفي يد الآخر الباقى طفا وجملت بينهما لأن يد كل واحد منهما ثابتة على المعامة وان تداعيا عبدا ولاحدهما عليه ثياب حلفا وجمل بينهما ولا يقدم صاحب الثياب لأن منفعة الثياب تعود الى العبد لا الى صاحب الثياب و

الشرح قوله (مسناة) تذكر كلمة بمسناة في المعاجم في معادة (س بن و) تقول: أقبت عنده سنوات بوسنيات و بووقعوا في السينيات البيض وهي سنوات اشتدادن اعلى أهل المدينة و بواكريته مساناة مسانية ولم يتسن : لم تغيره السنوان و بوسينوات الله اسناية (بوأذل من السانية) وهي البعير يسنى عليه و وأعرني سانيتك غربك مع آداته و واستنى القوم سنوا الانعسم و وسنيات المقدة والقفل : فتحتها و وتسنى القفل : انفتح والد

هما تخزوتان جميعا معا 💎 تسني شبا قفلها اللبهم

وعقدوا مسناة ومسنيات: لحبس الماء • وهذا أمر سنى • وأسنى له الجائزة • وجاورته فأسنى جوارى • ورأيت سنا البدر والبرق • وأسنى البرق: الضاء سناه • قال الزمخشرى: ومن المجاز: السحاب يسنو المطروسناك الغيث قال:

شحبح غادرت منه السوانى ككحل العين دقته اليهود

وسانيت قلانا حتى استخرجت ما عنده : تلطفت به داريته • وأخذهم الله بالسنة وبالسنين ، وسنيت لك الأمر : يسوته ، قال :

فلا إنياسوا واستغفروا الله انه اذا الله سني عقد أمر تيس

وقال ابن بطال الركبي: وذكر في مواضع من الكتاب ما يدل أن المسناة تجمع الماء من النهر ولم ألف منه على حقيقة ، وقد ذكي أهل التفسيع في قوله تعالى (سيل العرم) أن العرم المسناة وكان ذلك سدا يجمع فيه ماء السيول ،

أما الأحكام فقد قال في الأم: وإن كان لرجل غير وإلى جانبه الرض لآخر وبينهما مسناة • فقال صاحب النهر: هي لي لتجمع الماء في النهر ويكثر فأتنفع به • وقال صاحب الأرض: بل هي لي بنيتها لتمنع الماء عن دخول أرضى حلفا وجعلت بينهما •

وقال أبو حنيفة: تكون لصاحب النهر • وقال أبو يوسف : تكون لصاحب الأرض •

دليانا أن لكل واحد منهما منفعة وهي مجاورة لملكيتهما فحلفا وجعلت بينهما كالسقف أذا تنازع قيه صاحب العلو وصاحب السفل برهي الله عنه .
ابن حنبل رضي الله عنه .

ولا بينة لأحدهما فالقول قول الراكب فيها مع يمينه و ومن أصحابنا من ولا بينة لأحدهما فالقول قول الراكب فيها مع يمينه و ومن أصحابنا من قال : يحلفان وتجعل بينهما و والأول أصح لأن الراكب هو المنفرد بالتصرف وان تنازعا جملا ولأحدهما عليه حمل ولا بينة لأحدهما فالقول قول صاحب الجمل مع يمينه لأنه هو المنتفع به والظاهر أنه لا يحمل الا على ملكه و وان تداعيا عبدا ولأحدهما عليه ثوب فهما فيه سواء و لأن صاحب الثوب لا ينتفع بلبس العبد لثوبه و وانما العبد هو الذي ينتفع بلبسه بخلاف العمل على الجمل و والن تداعيا عمامة في يد أحدهما منها ذراع وفي يد الحدمل على الجمل و والن تداعيا عمامة في يد أحدهما منها ذراع وفي يد الأخر الباقي فهما فيه سواء فيحلفان وتجعل بينهما نصفين لأن المساك الذراع يد و بدليل أنه لو كان في يد رجل ذراع منها ورباقيها على الأرض فادعاها عليه آخر كان القول قوله قيها مع يمينه و كما لو كان جميعها في حجره و

ومذهب أحمد بن حنبل ف هذا الفرع كمذهبنا سبوراء بسوراً، هكذا حكاه صاحب المغنى الامام ابن قدامة رحمه الله ه

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان كان في يد رجل عبد بالغ عاقل فادعى أنه عبده فان صدقه حكم له بالمك ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، لأن الظاهر الحرية وان كان طفلا لا يميز فالقول قول المدعى ، لأنه لا يعبر عن نفسه وهو في يده فهو كالبهيمة ، وان بلغ هذا الطفل فقال: لست بمملوك له لم يقبل قوله ، لاتا حكمنا بالمك فلا يسقط بانكاره ، وان جاء رجل فادعى أنه ابنه لم يثبت نسبه بمجرد دعواه ، لأن فيه أضرارا بصاحب المك ، لأنه ربما يمتقه فيثبت له عليه الولاء ، وإذا ثبت نسبه لمن يدعى النسب سقط حق ولائه ، وإن كان مراهاا وادعى أنه مملوكه فانكر ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يحكم بالملك لأنه يمبر فسه فلم يحكم بملكه مع انكاره كالبالغ (والثاني) أنه يحكم له بالملك وهو الصحيح لانه لا حكم لقوله) .

النشرح اذا كان فى يد رجل طفل له تمييز فادعى أنه مملوكه ولا نعرف حريته قبل قوله لأنه فى يده فقبل قوله فيه ، وحكم له بملكه ، فان بلغ هذا الطفل وقال : لسبت بسملوك له لم يقبل قوله من غير بينة ، لأنا قد

حكمنا بملكه فلا يسقط بقوله وحكى القاضى أبور الطيب فى شرح الفسروع وجها آخر أنه يقبل قول الطفل بحد بلوغه مع بيمينه بناء على القولين فى اللقيط اذا حكم باسلامه بالدار ثم بلغ وواصف الكفر افانه يقبل منه فى أحد الوجهين ، وهذا ليس بصحيح ، لأن الاسلام حق فيه لله تعالى فقيل قوله فيما يسقطه ، والرق حق للادنى فلا يقبل قوله فيما يسقطه وهكذا اذا كان في عده صبى يستخدم ولم يدع ملكه فى صغره ولا أقر بحريته فلما بلغ هذا الصبى الدعى من هو فى يده أنه مسلوكه قبل قوله فى ذلك ، لأن كونه فى يذه وتصرفه يدل على ملكه ، فان جاء رجل والدعى أنه ابنه وهو مجهول النسب لم يقبل اقراره ولم يلحق به ، لأن فى ذلك اضراراً بالسيد لأنه ربما يعتقه لم يقبل اقراره ولم يلحق به ، لأن فى ذلك اضراراً بالسيد لأنه ربما يعتقه فيثبت له عليه الولاء لقوله صلى الله عليه وسلم « وانما الولاء لمن اعتق » فيشبت له عليه الولاء لمن اعتق » فيشبت له عليه الولاء لمن اعتق »

فسوع اذا كان نسبه ثابت امن رجل لم يرثه بالولاء ، قان التام الملحى بينة الله أبنه ثبت نسبه بذلك ، أن البينة شهدت له بذلك ، ولا يزول ملك السيد عنه لأنه يحوز أن يكون ابنا لرجل ومملوكا الآخر ، الا أن يكون الذي ادعى بنوته وأقام البينة غريبا وقلنا بقوله القديم ـ الذ العسرباء لا يسترقون فانه يحكم بحربته ، وإن كان في يد راجل صببي عاقل مسير وادعى أنه مملوكه فأنكر الصبي ففيه وجهان (أحدهما) لا يحكم له بملكه وادعى أنه إملكه مع انكاره كالبالغ و (والثاني) أنه بحكم له بملكه حد يقبل قوله كالطفل وحكم له بملكه صغير نقبل قوله كالطفل وحكم له بملكه عن نقسه فلم يحكم له بملكه صغير نقبل قوله كالطفل و

فرع اذا كان في يد رجل صبية صغيرة فادعي زوجيتها ولا بينة له لم تقر يده عليها اولا يخلي بينه وبينها لأن الحرة لا أشبت عليها اليد ، والمنافع لا ينصور ثبوت اليد عليها ، فاذا أم يكن له بينة ولا يد لم يصح من الصغيرة التصديق ، ولم يجز أن تقر في عده ليخلو بها ـ فان بلغت فاقرت له بالنكاح ثبت النكاح على قوله الجدايد ، ولم يشبت على القول القديم اللا أن يكونا في الغربة ـ فان اأنكرت حلفت على الجديد ولم تحلف على القديم ، هكذا أغاده صاحب البيان .

ف وع وال كان في يد رجل عاقل بالنع والناعي آنه بسلوكه فأنكره

ولا بينة للسدعى فالقول قول المدعى عليه لأن الظاهر منه الحرية • وأن صدقه أنه ملكه حكم له بملكه ، وأن كان الكبير البائغ العاقل في يد رجل والدعى كل واحد ملكة فأنكرهما حلف لكل والحدد منهما ، وأن صدقهما مصاكلة بينهما نصفين ، وأن صدق أحدهما وكذب الآخر احكم الملكه لمن صدقه دوئ من كذبه • وقال آيو حنيفة : يحكم بملكه بينهما نصفين •

دليلنا أنه لا حكم ليدهما عليه قبل ثبوت رقه ، والنما حكم برقه باقراره ، فاذًا أقر برق نفسه الأحدهما لم يشاركه الآخر ، ولو أقام كل والحد منهما بيئة برقه افصادق المماولة أحدهما أنه ملكه ادون الآخر لم ترجح بينة المصدق لأنه لا يداله على نفسه ، والنما حكم برقه بالبينة قلم يقبل تصديقه لأحدهما .

فسسرع وان كان طفل فى يد رجلين فادعى لكل متهما ملك جميعه ولا بينة حلفاً وجعل بينهما نصفين ، لأن البيد تثبت عليه ، وبد كل وأحد منهما ثابتة على نصفه فحكم له بملك نصفه وحلف عليه لصاحبه .

فسرع وان اشترى رجل من رجل جارية وقبضها وادعت على المشترى أنها حرة الأصل ، وادعى اللشترى أنها مماوكته والا بينة لها على أصل الحرية والا بينة للمشترى على اقرارها بالرق قال ابن الحداد رحمه الله: فالقول أقولها مع يمينها ، لأن الأصل في الانسان الحرية ، والرق طارى عليها ،

قال ابن الحداد: فاذا حلفت حكم بحريتها ولا يرجع المشترى على البائع بالشمن ، لأن يمينها للمشترى فلا يتعدى حكمها الى البائع ، ولأن المشترى قد أقر اأنها أمته اوسملوكته ، وهذا اقراد امنه يصحة البيع وثبوت ملك البائع على الثمن فلم يكن له الرجوع عليه فيه .

قال القاضى أبع الطيب: وقد قال بعض أصحابنا: اذا قال فى كتساب الابتياع: اشترى افلان من فلان جميع ما هو له وفى ملكه وهو كذا وكذا ثم الديناء المستحق فان المشترى لا يرجع بالثمن على البائع ، لأن المشترى الما

أشها على نفسه بذلك فقد أقر أن البائع باعه ما يملكه ، ولا يقبل رجوعه و وكذلك أذا قال فى المبيع : تسلم فلان من أفلان يعنى المشترى حسيع كذا _ يعنى المبيع ـ وصار فى ملكه يكون أقرارا منه بصيحة البيع ، فلا يرجع بالشمن الذا استحق لما ذكرناه و

فسرع قال ابن العداد: اذا اشترى رجل من رجل شيئا فقبضه فادعى المدع أنه ملكه فالقول قول المشترى المع يمينه ، فان نكل عن السين ورد اليمين على المدعى فحلف استحق المدعى به والا يمجع المشترى على البائع بالشمن باقراره • اوان قلنا: انه كالبينة ، فان ذلك يعضى المدعى عليه ولا يتعدى الى غيره من البائع وغيره ، ويضالف اذا قامت البينة بالاستحقاق لأنها تشت في حق جميع الناس •

فسوع فان ادعى رجل على رجل جارية فى يده فانكر ونكال عن اليمين فحلف الملاعى وسلم الجارية اليه فوطئها وأولدها أولادا ثم قال الملاعى: كنت كاذبا واالجارية للمدعى عليه فلا يقبل قوله فى ابطال حق الحارية وأولادها أحرار فلا يقبل قوله الحارية وأولادها أحرار فلا يقبل قوله فيما يسقط حقهم كما لو اشترى عبدا وأعتقه وادعى أنه كان مغصوبا فيما يسقط حقهم كما لو اشترى عبدا وأعتقه وادعى أنه كان مغصوبا ويجب عليه قيمة الجارية أكثر ما كانت من حين قبضها الى حين اتقوم الوهجب عليه له قيمة أوالادها حين سقطوا ألم أنه حكم بحريتهم عليه له بعوز له اوطؤها ألم نه مقر بتحريمها عليه ، قان اشتراها اله من المدعى عليه اتهبها منه حات له ، أنا تيقنا أباحتها له .

عسرع اذا شهد شاهدان بعتق عبد أو أمة ثبت عتقها سيواء صدقهما المشهود بعثقه أو لم يصدقهما ولا تفتقر الشهادة في العبق الى تقدم الدعوى ، وواقفنا أبو حنيفة رضى الله عنه فى الأمة وخالفنا فى العبد . دليلنا أنها شهادة بعتق فلا تفتقر الى تقدم الدعوى كعتق الأمة .

فرع لو ادعى عليه أنه أقرضه ألف المقال المدعى عليه :

لا يستحق على شيئا وآقام المدعى ذلك بينة وأقام المدعى عليه أنه قضاه الفا ولم يعرف التاريخ قال ابن القاص قضى ببينة القضاء ، لأنه لا يثبت الا الألف وقد ثبتت بينة القضاء ولا يكون للقضاء الا بما عليه ، وان الكر المعدى عليه القرض واقام المقرض وينة بالقراض وأقام المنكر بينة بالقضاء ثبتت بينة المقرض الولا لأنه أنكر القرض فلا تسمع ببينة أنه لقضى القرض وانما يكون قضاء لغير ذلك والله تعالى أعلم ،

قال الصنف رحه الله تعالى

قصصل الجميع بينهما نصفين ، لانه في يدهما فجعل بينهما كما لو تداعيا المار التي يسكنان فيها ، وان تداعي الكرى والكترى التاع الذي في الدار التي يسكنان فيها ، وان تداعي الكرى والكترى التاع الذي في الدار الكرة فالقول قول الكترى لان يده ثابتة على ما في الدار ، وان تعاعيا سلما غير مسمر فهو للمكترى ، لانه كالتاع ، وان تداعيا سلما مسمرا فالقول قول الكرى لانه من اجزاء الدار ، وان تداعيا الرفوف السمرة فالقول قول الكرى لانه متصلة بالدار فمسارت كاجزائها ، وان كانت غير مسمرة فقد قال الشافعي رحمه الله : انهما يتحالفان وتجعل بينهما ، لان الرفوف قد تترك في المادة وقد تنقل عنها فيجوز ان تكون للمكرى ويجون ان تكون للمكرى

الشرح اذا اختلف الزوجان في متاع البيات الذي يسكنان فيه فادعى كل واحد منهما آنه له ولا بيئة لأحدهما فانهما يتحلقان ويقسم بينهما سواه كان المتاع يصلح للرجال دون النساء كالسلاح أو كان يصلح للنساء دون الرجال كالحلى والأقراط والأساور ، أو كان يصلح لهما كالدنائين والفلوس والدراهم بوسواء كان في أيديهما من طريق المشاهدة أو في أيديهما من طريق المساهدة أو في أيديهما من طريق المساهدة أو في أيديهما لذا مانا والختلف ورثتهما أو مات أحدهما واختلف الثاني وورثة الميت و

فسرع في مذاهب العلماء في متاع البيت ، قلنا : أن مذهبنا قسمة كل ما في البيت نصفين سواء كان مما يصلح للرجال أو للنساء أو للجنسين

معا وضربنا لذلك الأمثال وهو قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وعثمان البتى وزفر و وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: الن ما يصلح للرجال من العمائم وقمصانهم وجابهم والأقبية والطيالسة والسلاح وأشاه فالك ، القول فيه قول الرجل مع يبينه ، وما يصلح للنساء كحليهن وقمصهن ومقانهن وملابسهن الداخلية ومغازلهن فالقول قول المرأة امع يبينها ، وما يصلح لهما كادوات المطبخ وأجهزة الاذاعة بالصوت والصورة والمفارش والموائد والأواني كل ذلك بينهما ، وسسواء كان في آيديهما من طريق المشاهدة أو طريق المحكم ، وسواء الختلفا في حال الزوجية أو بعد البينونة ، وسسواء طريق المحكم ، وسواء الختلفا في حال الزوجية أو بعد البينونة ، وسسواء الختلفا في حال الزوجية الآخر .

وقال أحمد في رواية الجماعة منهم يعقوب بن بخسان في الرجل يطلق روجته أو يموت فتدعى المراة المتاع ، فما كان يصلح للرجال فهو للرجال ولما كان من متاع النساء فهو للنساء ، ما استقام آان يكون بين الرجال والنساء فهو بينهما ، والذكان المتاع على يدى غيرهما فمن أقام البينة دفع الله والذلم تكن لها بينة أقرع بينهما فمن كانت له القرعة حلف وأعطى المساع .

وقال أحمد في ربواية بمهنا: وكذلك أن اختلفا وأاحدهما مملوك ويعذا

وقال القاضى أبو بكر من أصحاب أحمد: هذا انها هي فيما أذا كانت أبديهما عليه من طريق المشاهدة فهو له مع يمينه وال كان فى أيديهما قسم بينهما تصفين ، سواء كان يصلح لهما أو لأحدهما وهذا قول أبى حنيفة ومحمد بن الحسن ، ألا أنهما قال : لا يصلح لهما ويدهما عليه من طريق الحكم فالقول قول الرجل مع يمينه ، وأذا اختلف أحدهما وورثه الآخر فالقول قول النافى منهما لأن اليد المحكمية ، بدليل أنه لو تنازع الخياط وصاحب الدار فى الابرة والمقص كانت للخياط .

وقال أبن روست : القول فول المرآة تميما جرت العادة آنه قدن جهان

مثلها . وقال مالك : ما صلح لكل واحد منهما فهو له اوما صلح لهما كان للرجل سبواء كان في أيديهما من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم ، أأن البيت للراجل ويده أقوى عليه السكنى .

دليلنا أنهما تنازعا فيما فى الديهما بولا مزاية لأحدهما على الآخر أشبه اذا كان فى أيديهما من جهة المشاهدة والدلالة ، على أنه ليس للنافى أن وارث الميت قائم هقامه أشبه ما لو وكل أحدهما لنفسه وكيلا ، وإبالجملة فانهسما تساويا فى ثبوت اليد على الشيء المتنازع فيه فكان القول قولهما فيه كما لو تنازعا فى الدار التى يسكنانها •

اذا ثبت هذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا وكالمنصوص نصا وقد جرى العرف فى ديارنا المصرية حرسها الله والزال غمتها وأقال عثرتها أن أولياء الزوجة يأخذون صداقها ويضيعون عليه مما عندهم مثله أو مثليه (على الموسم قدره وعلى المقتر قدره) الاشترون بذلك أثاث البيت من فراش النوم والأكل والاستقبال ، وقد جرى العرف على أن أثاث البيت مناع للزوجة تملكه الولو كان المن مال الرجل ، كما جرت العادة على ضمان متناع للزوجة العمل الوائم يواقع الزاوج عليها الإثبات احقها و آلا أن الخملاف غير أنها لم تكن بيئة يجرى فيه ما سبق من الحكام غان قلنا أن العرف غير مطرد فى اعتبار الثاث البيات الملكا لها اللو كان كذلك لما ليجابوا الى صنع النوائم ، وذلك الاحتمال أن يكون البيت قد أأثنه الزاوج من قبل ، أو يكون ملك زوجته المتوياة من حيث اورثه المنهما فالحكم فيه على ما مضى و

(فائدة انروى عن الشاهمي)

وقد روى الأمام تاج الدين السبكى فى الطبقات الكبرى باسناده عن وقد روى الأمام تاج الدين السبكى فى الطبقات الكبرى باسناده عن وقيت بنت الكمال الى الين داود بن منصور ، حدثنا عبيد بن خلف البزارا ، أبو محمد ، حدثنى اسحاق بن عبد الرحمن قال : سمعت الحسين الكرابيسى •

قلت : كذا في السند عبيد عن اسحاق ، وعبيد صاحب الكرا بيسي ، ولا يمتنع أن يسمع عنه كما سمع منه . رجع الحديث الى الكرابيسي ، مسعت الشافعي يقول: كنت أقرآ كتب الشعر ، فآتى البوادي ، فأسمع منهم ، قال : فقطمت مكة منها ، فخرجت وأنا التمثل بشعر للبيد وأضرب وحشى (١) قلهمي بالسوط فضربني رجل من ورائي من الحجبة ، فقال : رجل من قريش ، ثم ابن المطلب رضى من دينه ودنياه أن يكون معلما ، ما الشعر ؟ هل الشعر اذا الستحكمت فيه ؟ آلا قعدت معلما يفقه ، يعلمك الله .

قال: فنفعنی الله بکلام ذلك الحجبی ، فرجعت الی مکة ، فكتبت عن این عینة ما شاء الله أن آكتب ثم كنت أجالس مسلم بن خالد الزنجی ، ثم قدمت علی مالك بن أنس فكتبت موطأه ، فقلت له : یا أبا عبد الله ، أقرأ علیك علیك ؟ قال : یا ابن أحی تأتی برجل یقرأه علی فتسمع ، فقلت : أقرأ علیك فتسمع آلی كلامی ! فقال لی : أقرأه فلما سمع كلامی لقراءة كتبه أذن لی ، فقال لی : اطره یا ابن أخی ، فقرأت علیه حتی بلغت «كتاب السیر» فقال لی : اطره یا ابن أخی ، تقیة تعل ه

فجئت الى مصعب بن عبد الله ، فكلمته أن يكلم بعض أهلنا ، فيعطينى شيئا من الدنيا فإنه كان لى من الفقر والفاقة ما الله به عليم ، فقال لى مصعب : أتبات فلانا فكلمته ، فقال لى : التكلمني في رجل كان منا فخالفنا ، فأعطاني مائة دينار .

وقال لى مصعب : أن هارون الرشيد قد كتب الى أن أصير الى اليمن قاضيا ، فتخرج معنا لعل الله أن يعوضك ما كان هذا الرجل يعوضك ،

قال: فخرج قاضيا على اليمين ، فخرجت معه ، فلما صرفا باليمن وجالسنا الناس ، كتب مطرف بن مازن الى هارون الرشيد: أن أردت اليمن لا يفسد عليك ، ولا يخرج من يديك فأخرج عنه محمد بن الدريس ، وذكر أقواما من الطالبين ،

⁽۱) انسى القدم ما قبل منها على القدم الأخرى ، ووحشيها ما خالف السيها ، اللسان (و ح ش) ٣٦٩/٦ .

قال : فبعث الى حماد البربرى (أ) فأوثقت بالعديد ، حتى قدمنا على هارون بالرقة .

قَالَ : فأندخلت على هارون ، قال : فأخرجت من عنده ٠

قال: واقدمت ومعى خمسون دينارا ، قال: ومحمد بن الحسن يومنذ بالرقة ، فأقفقت تلك الخمسين دينارا على كتبهم .

قال: فوجدت مثلهم ومثل كتبهم مثل رجل كان عندنا يقال له فروخ ، وكان يحمل الدهن في زق له ، فكان أذا قبل له: عندك فرشنان ، قال: نعم ، فان قبل: عندك خيزى ، قال: نعم ، فان قبل: عندك خيزى ، قال: نعم ، فاذا قبل له: ارنى اوللزق رءوس كثيرة ، فيخرج له من تلك الرءوس ، وانما هى دهن واحد ،

وكذلك وجدت كتاب أبى حنيفة ، انما يقولون : كتاب الله ، وسسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإانما هم مخالفون له .

قال: فسبعت ما لا أحصيه ، محمد بن الحسن يقول: أن الابعكم الشافعي فما عليكم إمن حجازي كلفة بعده ٠

فجئت بوما قجلست اليه ، وآنا من أشد الناس هما وغما من سخط أمير المؤمنين ، وزادى قد نفد ،

قال: فلما أن جلست اليه أقبل محمد بن الحسن ، يطعن على أهل دار الهجرة ، فقات: على من تطعن ؟ على البلد أم على أهله ؟ والله لئن طعنت على أهله انما على أبى بكر وعمر والمهاجرين والأنصار ، وان طعنت على البلدة فانها بلدتهم التى دعا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبارك لهم فى

⁽١) بفتح الباءين الموحدتين بينهما راء وبعد الباء الثانية راء اخرى ﴾ هذه النسبة الى بلاد البربر وهم جبل كبير من تاحيسة كبيرة من بلاد المفرب . اللباب ١٠٧/١ .

صاعهم الهمدهم ، وحرمه كما حرم أبر الهيم مكة ، لا يقصد صيدها ، فعلى أيهم تطعن ؟

فقال : معاذ الله آإن أطمن على أحد منهم ، أو على بلدته ، وأنسا أطعن على حكم بمن أحكامه .

فقلت آه : ما حو ؟ قال : اليمين مع الشاهد • قلت له : ولم مُعنث ؟ قال : فاقه منظلف لكتاب الله • فقلت له : فكل خبر يأتيك مضائف لكتاب الله أيسقط ؟ قال فقال لى : كذا يجب • فقلت له : ما تقول في الرصية للوالدين ؟ فتفكر ساعة ، فقلت له : أجب • فقال : لا تجب •

قال: فقلت له: فهذا مخالف لكتاب الله ، لم قلت: انه لا يجوز ؟ فقال: لأن رسول الله صلى الله عميه وسلم قال: ﴿ الا وصية للوالدين ﴾ م قال: فقلت له أخرنى عن شاهدين حتم من الله

قال: قما تربيد بين ذا ؟

قال فقات له : لئن رُعمت أأن الشاهدين حتم من الله لا غيره ، كان ينبغي الله أن اتقول : اذا زنى إزان فشهد عليه شاهداان ، أن كان محصنا رجمته ، واأن كان غير محصن جلدته .

قال : قان قلت لك : ليس هو حتم من الله ؟

قال: قابت له: أذا لم يكن حسما بهن الله فننزل كل حكم بين الأحكام منازله: في الزنا أربعا ، وفي فيره شاهدين ، وفي غيره راجلا وامرأتين ، والما أعنى في القتل لا يجوز الآلا شاهدين ، فلما رأيت قتلا وقتلا ، أعنى بشهادة الزنا ، وأعنى بشهادة القتل ، فكان هذا قتلا ، وهذا قتلا ، غير أن أحكامها مختلفة ، فذلك كل حكم ننزله حيث أنزله الله ، منها بأربع ، ومنها بشاهدين ، ومنها برجل وامرأتين ، ومنها شاهد واليمين ، فرأيتك تحكم بدون هذا ،

قال: وما أحكم بدوان هذا ؟

قال : فقلت له : ما تقول في الرجل والمرأة اذا اختلفا في متاع البيت ؟

فقال: أصحابي إيقو إوان فيه: ما كان للرجل فهو للرجال ، وما كان للنساء فهو للنساء • قال فقلت: أبكتاب الله هذا ، أم سنة رسبول الله ؟

قال: وقلت له: فما تقول في الرجلين ادًا اختلفا في الحائط؟

فقال: في قول الصحابنا: اذا لم يكن لهم بينة ينظر الى العقد ، من أين هو البناء فأحكم لصاحبه .

قال: فقلت له: أأبكتاب الله قلت هذا ، أم بسنة رسبول الله قلت هذا ؟ وقالت له: ما تقول فى رجلين ، بينهما خص فيختلفان ، لمن يحكم آذا لم يكن لهما بينة ؟

قال : أظر الى معاقده من أى وجه فأحكم له •

قلت له: بكتاب الله قلت هذا ، أم بسنة رصول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: وقلت له: قما تقول في ولادة المرأة ، اذا لم يكن يحضرها اللا المرأة والحدة ، وهي القابلة وصدها ، ولم يكن غيرها ؟

قال فقال : الشهادة جائزة بشهادة القابلة الاحدها نقبلها ما

قال فقلت له : قلت هذا بكتاب الله ، أم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ •

قال ثم قلت له : من كانت هذه أحكامه فلا يطعن على غيره •

قال : ثم قلت له : اتعجب من حكم حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكم به أبي طالب بالعراق ، وقضى به شريح ؟

قال: ورجل ورائى يكتب الفاظى وأانا لا أعلم •

قال : فأدخل على هارون ، وقرأه عليه •

قال: فقال لى هراتمة بن أعين: وكان متكنا فاستوى جالسا ، قال: القرأه اعلى اثانيا قال: فأنشأ هارون يقول: صدق الله ورسوله ، صدق الله ورسوله ، صدق الله ورسوله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعلموا من قريش ، ولا تعلموها ، قدموا قريشا ولا تؤخروها ، ما أنكر أن مكون محمد بن الدريس أعلم من محمد بن الحسن .

قال: فرضى عنى اوامر أى بخسسائة لاينار قال: فخرج به هرتمة وقال لى بالسوط هكذا فاتبعته فحدثنى بالقصة وقال لى : قد آمر لك بخسسائة دينار وقد أضفنا اليه مثله قال: فوالله ما ملكت قبلها ألف لاينار الا ف ذلك الوقت قال: وكنت أتشيع فكفافي الله على يد مصعب أهم .

فرع الدار الكراة فادعى كل والحد منها ملك جبيعه ولا بينة فالقول قول المكترى مع فادعى كل والحد منها ملك جبيعه ولا بينة فالقول قول المكترى مع يمينه ، لأن يده باقية عليه ، وكذلك اذا تنازعا في السيلالم التي ليست بمستعمرة في الدار فالقول قول المكرى مع يمينه لأنها في السلاليم المسمرة واالرفوف المسمرة فالقول قول المكرى مع يمينه لأنها متصلة بالدار فهي كأجر االدار ووان تنازعا في الرفوف التي ليست بمسمرة قال الشياف فيها بينهما ، والقرق بينها وبين قال الشياف أنه العادة لم تجر أن الانسان اذا انتقل من دار يترك فيها قماشه فكان الظاهر أنها للمكترى ، وجرت العادة بأن من التقل من الدار يترك فيها المرين فيها الرفوف ، ويجوز أن يكون المكترى أتى بها ، وإذا احتملت الأمرين فيها أرفوف ، ويجوز أن يكون المكترى أتى بها ، وإذا احتملت الأمرين فيها أحملت الأمرين

ف ف القوال العلماء نقلته من ابن قدامة رحمه الله . قال:

لذا اختلف المكرى والمكترى في شيء من الدار تظرت فان كان مما ينقل ويحول كالأثاث والأواني والكتب فهو مكترى ، لأن العادة أن الانسان يكرى داره فارغة من رحله وقماشه ، وان كان في شيء مما يتبع في البيع كالأبواب المنصوبة والخوابي المدفونة والرفوف المسمرة والسلالم المسمرة

والمفاتيح بوالرحا المنصوبة وحجرها التحتاني فهبي للمكرى ، لأنه من توابع الدار فأشبه الشجرة اللغروسة فيها ، وان كانت الرفوف موضــوعة على أوتاد فقال أحمد : اذا أختلفا في الرفوف فهي لماحب الدار فظاهر هــذا! العموم في الرقوف كلها م

وقال القاضى: كلام أحمد محمول على المسمرة فأما غير المسمرة فيى بينهما اذا تحالفا ، لأنها لا تتبع في اللبيع فأشبهت القماش • وهمذا ظاهر للمكترى ، وللمكرى ظاهر يعارض هذا ، وهي أن المكرى يترك الرفوف في الدار ولا ينقلها عنها ، فاذا تعارض الظاهران من الجانبين استويا قال : وهذا مذهب الشافعي ، فعلى هذا اذا تحالفا كانت بينهما وان حلف ألحدهنا ونكل الآخر فهي لمن حلف •

وذكر القاضى في موضع آخر وأبو الخطاب أنه أن كان للرف شكل منصوب في الدار فهو لصاحب الدار مع يعينه ، وأن لم يكن له شكل منصوب تحالفا وكان بينهما ، لأنه أذا كان له شكل منصوب في الدار فهو لصاحبها ، والظاهر أن أحد الرفين لمن له الآخر ، وكذلك أن اختلفا في مصراع باب مقلوع فالحكم فيه كما ذكر نا لأن أحدهما لا يستغنى عن صاحبه ، فكان أحدهما لمن له الآخر كالحجر الفوقاني من الرحا والمفتاح مع السكرة ، ووجه ظاهر كلام أحمد في أن الرفوف لصاحب الدار على كل حال أن العادة جارية يترك الرفوف في الدار ولم تجر بنقل المكترى لها معه ، فكان لصاحب الدار كالذي له شكل منصوب ، ولأنها أذا كانت لها أو الد منصوبة فالأو اد لصاحب الدار فكذلك ما نصبت له الكترى لها معه ، فكان لمصاحب الدار كالذي له شكل منصوب ، ولأنها أذا كانت لها أو اد منصوبة فالأو اد لصاحب الدار فكذلك ما نصبت له الماحرة أنه والله أعلم بالصواب ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصد ل ومن وجب له حق على رجل وهو غير ممتنع من دفعه لم يجز لمساحب الحق أن يأخذ من ماله حقه بغير اذنه لان الخيار فيما يقفى به الدين الما من عليه الدين ، ولا يجوز أن يأخذ ألا ما يعطيه وأن اخذ بغير النه لزمه

رده فان تلف ضمنه لاته أخذ مال غيره بغير حق ، وان كان ممتنعا من أدائه فان لم يقدر على أحده بالحاكم فله أن بأخذ من ماله لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا اضرار » وفي منعه من أخذ ماله في هذا الحال اضرار به · وأن كان يقدر على أخذه بالحاكم بأن تكون له عليه بيئة ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز أن يأخذه لأنه يقدر على أخذه بالحاكم فلم يجز أن يأخذه بنفسيه ﴿ وَالثَّانِي ﴾ وهو المذهب أنه يجوز لأن هندا قالت ﴿ يَا رَسُولَ اللَّهُ أَنْ أَبَّا سَقِيانَ رجل شحيح وانه لا يعطيني ما يكفيني وولدى الا ما آخذه سرا ، فقال عليه السلام: خدى ما يكفيك وولدك بالمروف)) فأذن لها في الأخذ مع القدرة على الأخذ بالحاكم ، ولأن عليه في المحاكمة مشقة فجاز له أخذه ، فأن كان الذي قدر عليه من جنس حقه اخذ قدر حقه ، وإن كان من غير جنسه اخذه ولا يجوز ان يتملكه لانه من غير جنس ماله فلا يجوز أن يتملكه ، ولكن يبيمه ويصرف ثمنه في حقه ، وفي كيفية البيع وجهان (احدهما) أنه يواطيء رجلا ليقر له يحق وانه ممتنع عن ادائه فيبيع الحاكم المال عليه (والثاني) وهو اللهب انه يبيع المال بنفسه لأنه يتعذر عليه أن يثبت الحق عنه الحاكم وانه مهتنع من بيمه فملك بيمه بنفسه فان تلفت المين قبل البيع ففيه وجهان (احتهما) انها تتلف من ضمان من عليه الحق وإلا يسقط دينه ، لانها محبوسة لاســـتيفاء حقه منها ، فكان هلاكها من ضمان المالك كالرهن (والوجه الثاني) انها تتلف من ضمان صاحب الحق لانه آخذها بفي اذن المالك فتلفت من ضمانه بخلاف الرهن فانه اخذه باذن المالك فتلف من ضماته) .

الشرح الحديث الأول مضى تخريجه في أول الكتاب آنها •

أما الحديث الثانى « أن هند بنت عتبة زوج أبى سفيان جاءت الى رسول الله الله الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله الله أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى الا ما أخذته منه سرا وهو لا يعلم ، فهل على فى ذلك شىء ؟ فقال : خذى وولدك بالمعروف » متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها وله عندهما ألفاظ ، ورواه الطبراني امن حديث عروة بن الزبير عن هند وقد مضى برواياته فى صدقة التطوع وكتاب النفقات وباب عشرة النساء ،

اما الأحكام قانه اذا كان لرجل على راجل حق ب قان كان امقرا له به ماذلا له لم يجز له آن يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه لأنه مخبر في أعيان ماله التي يقضيه منها ، فان أخذ شيئا من ماله لزمه رده عليه ، فأما أذا كان جاحدا له في الظاهر مقرا له في الباطن _ فان لم يكن لصاحب الحق بينة بحقه فله

أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير اذنه • إواان كان له بينة ففيه وجهان إد أحدهما) لا أيجوز له أن إماخذ شيئا من إماله بغير اذنه لأنه يقالم على الوصول الى حقه باقامة البينة عند العاكم (والثاني) يجوز له ، لأنه النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهند رضى الله عنها أن تأخذ من مال أبي سنفيان بحقها ، وقد كان لها التوصل الى استيفاء حقها منه بالحكم ، ولأن على صاحبه مثلقة في المحاكمة ، وإن كان إمقرا في الظاهر والباطن الا أنه غير باذل للنفعه وامنت بقوة فله أن يأخذ من ماله بقدر حقه لحديث هند امرأة أبي سفيان المذكور في الفصلي •

اذا ثبت هذا فان كان الذي أخذ من ماله من جنس حقمه لم يأخذ اللا قدر حقه ، فاذا أخذه الملكه ، وان كان الذي أخدد من غير جنس حقه فلا يجراز له أن يتملكه لأنه من غير جنس حقه ، ولكن يباع ويستوفى حقه مِن ثمنه ، وفي كيفية بيعه وجان (الحدهما) يبيعه بنفسه لأنه لهو أهاء الى الحاكم وأخبره بذلك لم يجز للحاكم بيعه حتى يقيم البينة على حقه ، وعلى استناعه ، وربما تعذر عليه ذلك ، فيجوز له بيعه بنفسه لأنه موضع اضرورة ﴿ وَالنَّانِي ﴾ لا يَجُورُ له بيعه بنفسه ، لأنه لا ولاية له على مالكه ، والحيلة في بيع الحاكم ظلك عليه أذا الم يمكنه اقامة البينة على حقه أنه يتواطأ مع رجل يستدرجه حتى يقر له بما أخذه من مال الآخر ، بويدعي عليه بدين اعند الحاكم ويقر له ويمتنع من أدائه فيأمر الحاكم من يبيع ذلك عليه ، والأأول صح ، لأنه لا يؤلمن بمن واطئه على ذلك الاابيقر له إبالدين ، ويعمى المسين التي أقر له بها ، فيتعذر عليه الوصول الى حقه ، فاذا باع ذلك بنفسه الو بهاعه المحاكم _ فان كان المنه اقدر دينه فلا كلام ، بوان كان اقل من دينه فله أن يتوصل الى أأخذ شيء من ماله ليستوفى حقه والن كان أكثر من حقه ب فان كان مما ينقسم - باع منه يقدر حقه ورد الباقي عليه على حسب امكانه بأن يقول : وهبت لك أو غير ذلك ، وإن كان مما لا ينقسم باع جميعه وأخذ قدر حقه ، ورد عليه بقية الثمن على حسب امكانه ، فان تلف ما أمخذه قبل أن يبيع بغير تفريط فيه وجهان (أحدهما) لا ضمان عليه ، بل له أخذ حقه مِينِ عَلَيهِ الحق لأنه استحق الخذه وصرف ثمنه في حقه فلم ربضينه كالرهن

ر والثانى) عليه ضمانه لأنه أأخذ مال غيره بغير اذنه فلزمه ضمانه ، ولو جاز له أخذه كما لو اضطر إلى طعام غيره فأخذه وتلف فى يداه قبل أأن يأكله فان عليه ضمانه كذلك هذا مثله .

ف ق منه المسهور على العلماء: قال الخرقي في متنه المسهور على مَدْهِبِ الأمام أحمد بن حنيل رضي الله عنه : ومن كان له على أحد حق فمنعة منه وقدر له على مال لم يأخذ منه مقدار حقه لما راوى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أد الأمانة لمن اكتمنك ولا تخن من خانك » رواه الترمذي فقال أبن قلدامة : وجملته أنه أذا كان ارجل على غيرة حق وهو كان مقر به باذل له ، لم يكن له أن يأخذ من ماله اللا ما يعطيه بلا خلاف بين أهل العلم ، فان أَخَذُ مِنْهُ شَيِئًا مِنْ غَيْرَ اذْنَهُ لَرُهُمْ رَدِهُ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْرٍ حَقَّهُ ، لأنه لا يُنجوزُ أن يملك عليه عينا من أعيان ماله بغير اختياره لغير ضرورة وال كانت من جنس حقه ، لأنه قد مِكُون للانسان غرض في العين . فان أتلفهـــا أو تلفلت فصارت دينا في ذمته وكان الثابت في ذمته من جنس حقه تقاصد في قياس المذهب، واللشهور من مذهب الشاقمي وان كان مانعا له لأمر يبيح المنسم كا تأجيل واالاعسار لم يجز أخذ شيء من ماله بغير خلاف ، وإن أخذ شيئا لزمه رده الل كان باقيا أو عوضه ان كان تالفا ، ولا يحصل التقاص ههنا لأن الدين الذي له الا يستحق أخذه في الحال بخلاف التي قبلها ، وال كان مانما له بغير حتى وقدر على استخلافه بالحاكم أو السلطان لم يجز له الأخذ يضاً بغيره ، لأنه قدر على استيفاء حقه بمن يقوم مقامه فأشبه ما لو قدر على الستيفائه من وكيله ، وأن لم يقدر على ذلك لكونه جاحدًا له ولا بينة به به ، أبو لكنونه لا يجيبه أالى المحاكمة ، ولا يمكنه أجباره على ذلك أبو حو هذا فالمشهور في المذهب أنه ليس له أخذ قدر حقه ، وهو الحدي الروايتين عن مالك •

قال محمد نجيب المطبعي ابن الشيخ ابراهيم الطوابي: والراواية الأخرى عن مالك هي المشهورة عنه: أن لم يكن على من عليه الحق دين لغيره جاز به أن يأخبذ من ماله بقدر حقه ، وأن كان عليه دين لغيره أخذ بحصته من ماله .

قال ابن هقيل من الحنابلة: وقد جمل أصحابنا المحدثون لجواز الأخذ وجها فىالمذهب أخذا من حديث هند حين قال لهما النبى صلى الله عليه وسلم: « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » •

ويقول صاحبه أبو الخطاب : يتخرج لنا جواز الأخذ فان كان المقدون عليه من جنس حقه أخذه بقدره ، وإن كان من غير جنسه تحرى واجتهد في تقويمه ، مأخوذ من حديث هند ، وامن قول أحمد في المرتهن : يركب ويحلب بقدر ما ينفق ، والمرأة اتأخذ مؤتنها وبائع السلمة يأخذها من مال المفلس بغير رضاه .

وقال أبو حنيفة: له أن يأخذ بقدر حقه ان كان عينا أو ورعا أو من جنس حقه الهان كان عوضا لم يعبز لأن أخذ العوض عن حقه اعتياض ولا يعبرز المعاوضة الا برضا من المتعاوضين قال الله تعالى « ألا أن تكون تجارة عن تراض منكم » واحتج القائلون بعدم الأخذ بقوله صلى الله عليه وسلم «أد الأمانة لمن ائتمنك والا تخن من خانك » ربواه الترمذي وحسنه ، ومتى أخذ منه قدر حقه من ماله بغير علمه فقد خانه ، فيدخل في عبوم الخبر ، وقال صلى الله عليه وسلم « لا يعل مال امرىء مسلم الا عن طيب نفس منه » لأنه الن آخذ من غير جنس حقه كان معاوضة بغير تراض ، وان أخذ من جنس حقه فليس له تعيين الحق بغير رضى صاحبه ، فإن التعبين وان أخذ من جنس حقه فليس له تعيين الحق بغير رضى صاحبه ، فإن التعبين اليه ، أالا ترى أنه لا يجوز أن يقول له : أقضني حقى من هذا الكيس دون اليه ، أالا ترى أنه لا يجوز له تملكه اذا لم يكن له دين لا يجوز له أخذه اذا كان له دين لا يجوز له أخذه اذا كان له دين لا يجوز له أخذه

وأجابوا عن حديث هند بأن أحمد رحمه الله اعتذر عنه بأن حقها والجب عليه في كل وبقت ، وهذا اشارة منه الى الفرق بالمشقة في المحاكمة في كل وقت والمخاصمة كل يوم تجب فيه النفقة بخلاف الدين ، وفرق أبو بكي بينهما بفرق آخر ، وهو أن قيام الزوجية كقيام البينة فكأن الحق صار معلوما يعلم قيام مقتضيه وبينهما قرقان أخران:

(أحدهما) أن للمرأة من التبسط في ماله بحكم العادة ما يؤثر في أباحة الخذ الحق وبذل البد فيه بالمعروف بخلاف الأجنبي •

(الثانى) أن النفقة تراد لاحياء النفس وابقاء المهجة وهذا مما لا يصبر عنه ولا سبيل الى تركه فجاز أخذ ما تندفع به هذه الحاجة بخلاف الدين حتى نقول : لو صارت النفقة ماضية كان لها أخذها ولو وجب لها عليه دين آخر لم يكن لها أخذه ، فعلى هذا آن آخذ شيئا لرسه رده ان كان باقيا ، وان كان تالفا وجب مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان متقوما ، فان كان من جنس دينه تقاصا وتساقطا في قياس مذهب أحمد وان كان من غير جنسه لزمة غ مه ،

ومن جوز الأخد من أصحاب أحمد فانه قال: أن وجد من جنس حقه حاز له الأخد منه بقدر حقه من غير زيادة ، اوليس له الأخد من غير جنس حقه حقه مع قدرته على أخذه من جنسه ، وان لم يجد الأمن غير جنس حقه فيحتمل ألا يجوز له تملكه لأنه لا يجوز أن يبيعه من نفسه ، وتلحقه قيمه ، واحتمل أن يجوز له ذلك كما قالوا الرهن ينفق عليه أذا كان مركورنا أو محلوبا " يركب ويحلب بقدر النفقة وهي من غير الجنس •

وأما الجواب عن استدالالهم بحديث « أد الأمانة لمن ائتمنك ولا اتخن من خانك » فانه من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبى عنه ، فأن صاحب الحق لم يجعد الأمانة ، ولم يخن بأخذ جنس حقه أو قدر حقسة ، بدليل أن هندا لم يكن تصرفها في مال زوجها الذي في أمانه يعد لخيانة ، وأما الجواب عن أن النفقة تراد الاحياء النفس وابقاء المهجة ، فأنه في مبيل احياء النفس يباح المال بقدن ما يسد لحياء النفس يباح المال بقدن ما يسد الرمق ، ونحن قد فرقنا بين الممتنع عن الوفاء بقوة وبين المقر بالدين وأن كان متراخيا في القضاء ، على أن لحديث هند في الأصح أنها كانت تسال

أن تطعم وتتصدق من ماله أبي سفيان ففي راواية البخارى : « إن آبا سفيان ويلعم وتتصدق من ماله أبي سفيان وجلي مسيك فهل على حرج أن أطعم من الذي له ؟ قال : الا بالمعروف ، •

وأما الجواب عن حديث: « لا يحسل مال امرىء مسلم الا عن طبيب لفيي منه » قاته بخطاب الممتنع اعن قضاء من عليسه أاوالى من خطاب صاحب الدين ، لأن صاحب الدين لا تطبب نفسته بأن يمتنع من عليه الدين من أدائه اليه ، فيكون جسذا واقعا تحت طائلة الآخذ ما لا يجل له بغير طبب نفس من صاحبه ، وليس في استيفاء الحق أخذ لمال الغير لأنه ماله جنسا أو قدرا والله تعالى أعلم بالصواب وله الحمد والمنة سبحانه على كل حال وهو حسبى بونعم الوكيل ،

قال المصنف رحه الله تعالى

إذا ادعى رجل على رجل حقا فانكره ولم يكن للمدعى بينة ، فإن كان ذلك في غير الدم حلف المدعى عليه ، فأن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى ، وقد سنا ذلك في باب الدعاوي ، وإن كانت الدعوى في دم ولم يكن للمستعي بينة _ فان كان في قتل لا يوجب القصاص _ نظرت فان كان هناك لوث حلف المعى خمسين يمينا وقفى له بالدية ، والدليل عليه ما روى عن سهل بن ابن حثمة أن عبد الله ومحيصة خرجا الى خيبر من جهد أصابهما فأتي مجيصية وذكر أن عبد الله طرح في فقير أو عين ماء فأتى يهودا فقال : أنتم والله فتلتموه قالوا: والله ما قتلناه فاقبل هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن أخو المقتول ألى وسؤل الله صلى الله عليه وسلم فدهب محيصة يتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله ضلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يأذنوا بحرب من الله ورسوله ، فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فكتبوا: أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن اتحلفون خمسين وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا : لا قال : ايطف لكم يهود ؟ قالوا : لا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، فيعث اليهم بمائة ناقة قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمسواء » ولأن باللوث تقوى جنبة المدعى ويفلب على الظن صدقه فسممت يمينه كالدعى اذا شسمه له عدل وحلف ممه .

وأن كانت الدعوى في قتل يوجب القود ففيه قولان قال في القديم: يجب القود بايمان المدعى لانها حجة يشت بها قتل الممد فوجب بها القود كالبيئة وقال في الجديد: لا يجب لقوله صلى الله عليه وسلم « اما أن يدوا صاحبكم أو ياذنوا بحرب من الله ورسوله » فذكر الدية ولم يذكر القصاص ولائم حجة لا يشت بها النكاح فلا يشت بها القصاص كالشاهد واليمين و فأن قلنا بقوله القديم كانت الدعوى على جماعة وجب القود عليهم و وقال أبو اسحاق رحمه الله: لا يقتل الا واحد يختاره الولى لانها بيئة ضعيفة فلا يقتل بها جماعة ؟ أهذا خطا ، لان الجماعة عندنا تقتل بالواحد » والقسامة على هذا القول البيئة في أيجاب القود فاذا فتل بها الواحد قتل بها الجماعة) .

حديث سهل بن أبي حشمة متفق عليه من طريق سهل الشرح ومن طريق رافع بن خديج ، وفي رواية لمسلم عن سهل عن رجل من كيراء قومه • واستاد البخاري حدثنا أبي نعيم (١) حدثنا سعيد بن غبيد عن ريشير ابن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حشمة أخبره أن تفرأ من قومه الطلقوا الى خيبر فتفرقوا فيها اواوجد أحدهم قتيلا ، وقالوا للذَّين بوجد فيهم : قُتلتم صاحبنا قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالونا : يا رسول الله انطلقنا الى خيبر فوجدة أحدنا قتيلاً فقال: الكبر الكبر فقسال لهم: تأتون بالبينسة على من قتله قالوا: ما لنا بينة قال : فتحلفون خمسين يمينــا فتستحقون صاحبكم ألو قاتلكم ، قالوا: كيف نحلف ولم نشهد ؟ قال: فتبريكم يهود بخمسين يمينا ، قالوا : وكيف نقبل أيسان قوم كفار ؟ قالوا : لا نرضي بأيمان البعود ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل دمه فوداه بمائة من ابل الصدقة ٧ • ومن طريق مسلم حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن يصبى هو ابن سسعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن سهل بين أبي حثمة قال رحيي : وحسبته قال : وعن رافع بن خديج أنهما قالا : خرج عبد الله بن سهل بن زيد وامحيصة بن مسمود بن زيد حتى اذا كانا بخيم تفرقا في بعض ما هنالك ثم اذا محيصة عجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفته ثم ذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سمل وكان أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه

⁽۱) هو الغضل بن دكين شيخ البخارى بل أكبر شيوخه

فَقَالَ رَسَــولَ الله صلى الله عليه وسلم كبّر الكبر في السن فصمت وتكلم . صاحباه وتكلم معهما فذكروا لرسبول الله صلى لله عليه وسلم مقتل عبد الله الين سهل فقال لهم: أتحلفون خمسين بمينا فتستحقون صاحبكم أو اللَّالَكُم ؟ قالوا • كيف تحلف ولم نشــهد ؟ قال : فتبريكم يهود بخسسين يمينا قالواً : كيف نقبل أيمان قوم كفار ! فلما راًى ذلك ريسوله الله صلى اقه عليه وسلم أعطاه عقله ، وعند مسلم حداثنا عبد الله بن عمر القواراري حدثنا حماد بن زيد حدثنا يحيى بن سعيد عن بشير بن ايسار عن سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج أن محيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر فتفرقاً في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحين وابن عمه حويصة ومحيصة الى النبي صلى الله عليه وسلم فَتُكُلُّمُ عَبِدُ الرَّحِمِنَ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُو أَصَغُرِ القوم فقال رَسِبُولَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عليه اوسلم كبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلما في أمر صاحبهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم خمسوان منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا : أمر لم نشمه كيف نطف ؟ قال : فتبريكم يعود بأيمان خمسين منهم قالوا: يا رسول الله وكيف نقبل أيسان قوم كفار ؟ قال : فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قال سهل: فللخلت مربدا أهم : قَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنَ اللَّكِ اللَّابِلِّ رَكَضَةً بِرَجِلِهَا ، قَالَ حَمَادُ هَذَا أَوْ نَحُوهُ • قَالَ أبو محمد بن حزم رحمه الله : فشك يحيى في رواية الليث هل ذكر بشير بن يسار ورافع بن خديج مع سهل بن آبي حشمة أو لم يذكر ولم يشك في رواية حماد بن زيد عنه في أن رافعا روى عنه هذا الخبر بشير ، وكلا الرجلين ثقة حافظ وحماد أحفظ من الليث ، والروايتان مما صحيحتان ، قصح **انا يحيي** شلك مرة هل ذكر بشير رافعا مع سهل أم ألا ، وقطع يحيى مرة في أن بشيراً ذكر رافعا مع سهل ولم يشك فهي زيادة من حماد ، وزيادة العدل مقبولة . ومن طريق مسلم حدثنا بشير بن عمر قال : سمعت مالك بن أنس وحدثنسا أيشًا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا أحمد بن عمراو بن السرح ، ومحمد بن مسلمة . قال أحمد : حداثسا محمد ابن وهب وقال محمد حدثنا ابن القاسم ثم اتفق ابن وهب وابن القاسم وبشير بن عمر كلهم يقول: حدثنا مالك بن أنس حدثنا أبي ليلي بن عبسه

الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا الى خيبر من جهد أصابعها _ فأتى محيضة فأخبر أأن عبد الله بين سهل قد فتل اوطرح في عين أاو فقير فأتى بي يهود فقال : أتتم والله فتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على ﴿ قربعة فذكر لهم ذلك ثم أأقبل هو وأخنء حوايصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن أبن سلمل فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسيول الله صلى الله عليه وسلم لمحيصة : كبر كبر يريد أالسن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما أن يدوا صاحبكم واما أن يُؤذِّنُوا بحرب فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم في ذلك فكتبوا: انا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم المقالوا : لا قال : فتحلف لكم يهاود ا قالوا : ليسوا مسلمين 4 فودًاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فيعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسعلم مائة (ناقة حتى دخلت عليهم الدار ، قال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء م أومل طريق سفيان بن عيينة حدثنا يحيى بن ســعيد عن. فيجاء أخواة حويضة ومحيصة وهما عما عبد الله بن سهل الى ربسبول الله صلى الله عليه وسلم فذاهب عبد الرحمن يتكلم فقال له رسول الله صلى الله : عليه وسلم الكبر الكنور ، قالوا : يا رسول الله أنا وجدنا عبد الله بن سهل . قتيلا في قليب بيني من قليب خيبر - قال النبي صلى الله عليه وسلم : من . تتهمون ؟ قالوا : تتهم يهود قال : فتقسمون خمسين إيمينا أن اليهود قتلته قالول فيوكيف نقسم على ما لم نر ؟ قال : فتبريكم اليهود بخمسين بمينا . أنهم لم يقتلوه قالوا : وكيف نرضى بأيمانهم وهم مشركون ؟ قوداه وسول الله صلى الله عليه اوسلم من عنده » أحد • قلت : وذكر البيهقي أن البخاري . ومسلما أخرجاه من رواية الليث وحماد بن زيد وبشر بن المفضل كلهم عن يحيى بن سعيد ، واتفقوا كلهم على البداية بالأنصار ، ورواه أبو داود من رواية ابن عيينة عن يعلى بلفظ : ﴿ فَتَبَرُّتُكُمْ يَهُودُ بِخُمْسِينَ يَمِينُمُ الْمُعَلِّمُونَ مَ أنهم لم يقتلوه » فبدأ بذكر اليهود وقال : أنه وهم من ابن عيينة ، وأخرجه البيهقي من طريقه وقال: أن مسلما أخرجه ولم يسق متنه ، وقد وافق وهيب.

ابن خالد ابن عينة على روايته ، أخرجه أبو يعلى • هكذا أفاده الحافظ ، أبن حجر في تلخيص الحبير •

اما اللغات فاللوث القوة ، والجراحات والمطالبات بالأحقاد وشبه الدلالة ، والمراغ اللقمة في الاهالة ولزوم الدار ولوك الشيء في الفسم والبطء في الأمر ، واللوثة بالضم الاسترخاء والبطء والحمق والهيج الاستراء والبطء والحمق والهيج الاسترخاء والبطء والحمق والهيج الاستراء المحتون وكثرة اللحم والشخم والضعف وخرقة الجمع ويلعب بها ، والالتياث الاختلاط والالتفاف والابطاء ، والتاويث التلطيخ ، واللائث الأسد ، وسبيت الأركان ههنا قسامة لتكرارها وكثرتها ، وأن كانت كل معنى وسبيت الأركان ههنا قسامة لتكرارها وكثرتها ، وأن كانت كل معنى القوة يقول الأعشى بنات لوث عفرناه أذا عثرت فالنعس آدنى لها من أن يقال لعا بنات لوث عفرناه أذا عثرت فالنعس آدنى لها من أن يقال لعا

وقوله (من جهد أصابهما) الجهد بالفتح والضم الطاقة والمشقة وجهد بفح عينه جد واجتهد، واجهد جهدك : أبلغ غايتك ، وجهد كعلم فهسو معجهود من المشقة يقال : أصابهم قحط من المطر فجهدوا ، قوله : (طرح في فقير) الفقير هو حفير كالبئر هو مخرج الماء من القناة ، وفي القاموس : هو فم القناة ،

وقوله (الكبر الكبر) أي قدم الأكبر ولا تنقدم عليه في الكلام وكان عبد الرحمن أصغر من صاحبيه وقوله (يأذنوا) وقوله تعمالي : (قاذلوا بعرب من الله اورسوله) الأذان الاعلام ، فكأنه يقول كونوا على علم •

أما جويصة وأخره محيصة فقد قال النووى رضى الله عنه في تهد أليب الأسماء واللغات : مذكوران في القسامة بهن المختصر واللهذب ويجوز فيهما شهد در الياء بمكسورة ويجوز تخفيفها ساكنة والأشهر التشديد ، وجود اليون بين بين عامل بن على بن مجدعة بن حارثة ابن الحارث بن الخزرج بن عمراو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسى العارثي المدنى الصحابي رضى الله عنه ، شهد هو وأخوه محيصة أحدا والخندق وسائر المشاهد بعدهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى

عنه محمد بن سهل بن أبى حثمة وحرام بن سعد وكان حويصة أسن من محيصة وأسلم محيصة وأسلم حويصة على يد محيصة رض الله عنها الهدو

وأما سهل بن أبي حمة فقال رضى الله عنه في التهذيب (سهل بن أبي حمة فقال رضى الله عنه في التهذيب (سهل بن أبي حمة فقال رضى الله عنه الشبة وصلاة الخوف والعرايا والقسامة وحمة بفتح الحاء المهملة واسكان المثلثة والسبم أبي حمية عبد الله بن ساعدة وقيل عامر بن ساعدة بن عامر بن عدى بن جمس ابن سجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخورج بن عمرو بن امالك بن الأوس الأنصارى اوكنية سهل أبو بحيى اوزهال: أبو محمد وهو مدنى توفى النبي سلى الله عليه وسلم وهو أبن ثمال سنين وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه روسلم أحاديث روى له عن النبي صلى الله عيه وسلم خمسة وعشرون عليه روسلم أحاديث روى له عن النبي صلى الله عيه وسلم خمسة وعشرون حديثا ، اتفقا على ثلاثة منها روى عنه نافع بن جبير وعبد الرحمن بن مسعود وبشير بن بسار بالمهملة ، وصالح بن خوات والزهرى ، وقيل : لم يسمع منه وحديثه في صلاة الخوف والعرايا والقسامة في الصحيحين وحديثه في استقبال القبلة في مسألة سترة اللصلى صحيح أيضا رواه أبو داهد وغيره بأسانيد صحيحة .

اما الأحكام فانه اذا ادعى دجل على رجل حقا فأنكره ولا بينة للمدعى عليه مع نظرت ، فان كانت الدعوى في نفير القتل ــ فالقول قول المدعى عليه مع يعينه • وان حلف سقطت عنه الدعوى ، وان نكل عن اليمين وحلف االمدعى تخفى له بعا الدعاه ، وقد مضى بيان ذلك •

14

وان كانت الدعوى في القتل ولا بينة للمدعى _ فان كان هناك لوث وهن معنى يغلب معه على الغلن صدق المدعى ، مثل أن يوجد الرجل مقتولا في محلة أعدائه وما أشبه ذلك على ما يأتى بيانه _ فان الأيمان ثبتت في جنبة ولى المقتول أولا ، فيحلف خمسين بمينا على المدعى عليه ، مسواء كان بلقتول جراحة أو لا جراحة به .

انا ثبت هذا وحلف ولى المقتول _ فان كانت الدعوى بقتل الخطأ أو عمد الخطأ ـــ وجبت الدية على عاقلة المدعى عليه كما لو قامت البينـــة بالقتل بذلك ، وان كانت الدعوى بقتل يقتضى القود ففيه قولان قال في القديم : بحب القواد على المدعى عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته » وألزمه الحيل الذي يقاد به للقتل ، وقيل : هو عبارة عن التسليم للقتل ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « التحافقات السنحقون دم صاحبكم » ومعلوم أأن صاحبهم المقتول قد أريقًا دمه بولا إيمكنهم استحقاقه ، فثبت أنه أراد دم صاحبكم القاتل و ولأنها حجة ثبت بها قتل العمد فثبت بها القود كالشاهدين • وقال في الجديد: لا يجب القود ، وإنما تجب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ آما أَنْ يُدُوا صاحبكم أو يأذنوا بحرب من الله ورساوله » قلم كان موجب القتل في القسامة أمع اللورث القود لقال: اماً أن يسلموا صاحبكم ليقاد منه ، ولأنها حجة لا يُثبت بها النكاح فلا يثبت بها القود كالشاهد واليبين، وفيه احترالز من الشاهدين ، قاما أقوله صلى الله عليه أوسلم « يقسم خسسوان منكم على رجل منهم فيدفع برمته » فمحمول على أنه يسلم برمته ليؤخذ منه الدية ، وقوله صلى الله عليه وسلم « تحلفون اوتستحقون دم صاحبكم » أى بدل دم صاحبكم وهو الدية ، لأن صاحبهم في الحقيقة هو الأنصاري دون اليهود وأما الحديث الذي ساقه العمراني في البيان عن عمرو بن شعيب عن أبيسه عن جده « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة من بني مالك » فمحمول على أن المدعى حلف بعد فكول المدعى عليه في غير اللوث ، وسميت القسامة لتكرار الأيمان فيها • فاذا قلنا بقوله القديم _ قان كان المدعى عليه واحدا - أقيد منه ، وان كانت الدعوى على جماعة يصح اشتراكهم في القتل كالمشرة وما أشبههم ، وأقسم عليهم الولى فانهم يقتلون وبه قال مالك •

وحكى الشيخ أبو حامد وإبن الصباغ أن أبا العباس بن سريج قال : اذا حلف الولى على جميعهم اختار منهم اواحدا وقتله اوأخذ امن الباقين حصتهم من الدية ، وحكاه المصنف عن أبى السحق المروزى ، ولم يذكر أنه

يرجع عليهم بشيء ، ووجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار : يقسم خمسوان منكم على رجل منهم فيدفع برمته فلم يجعل لهم استحقاق القود بالقسامة على واحد فدل على أن القود لا يستحق بالقسامة على أكثر من واحد والمذهب الأول لأنها حجة يقتل بها الواحد فقتل بها الجميع كالشاهدين ، وأما الخبر فانما أمرهم بتعيين المدعى عليهم للقتل لأن اليهود الذين ادعى عليهم القتل كانوا جماعة لا يتأتى منهم الاشتراك في القتل ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « يقسم خمسون منكم » فيجوز أنه كان له خمسون وليا •

فروع في مذاهب العلماء في القسامة

قلنا أن كانت الدعوى فى القتل ولا بينة للمدعى فان كان هناك لوث فان الأيمان تثبت فى جنبة ولى المقتول أولا فيحلف خمسين يمينا على المدعى عليه سواء كان بالمقتول جراحة أو الا جراحة به م هذا مذهبنا وبه قالا ربيعة وتلميذه مالك والليث بن سعد وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعمالى وقال أبو حنيفة: أذا وجد الرجل مقتولا فى محلة قوم م فان لم يكن به جراحة فانه يوجد من صالحى المحلة أو القرية خمسون رجلا م فيحلف كل منهم فانه يوجد من صالحى المحلة أو القرية خمسون رجلا م فيحلف كل منهم يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قسله ، أن لم يكن فيها الا رجل واحد حلف خمسين يمينا ، فان حلفوا وجبت دية المقتول على باقى المحلة سيواء زال ملكه عنها أو لم يزل أن كان موجودا كانت الدية على عاقلة سكان المحلة من حلف منهم ومن لم يحلف ،

وقال آبو بوسف: تكون الدية على السكان بكل حال ، قالوا: وان اوجد القتيل في مسجد المحلة حلف منهم خمسون رجلا وكانت اللدية في بيت المال ، وان وجد القتيل في دار إنهسه فديته على عاقلته ، وان وجد بين قريتين قلر الى أيهما أقرب ويكون حكمها حكمه كما لو وجد فيها ويفهسال الكاساني في بدائم الصنائم هذا المجمل قال:

قاما حكم نفس لم يعلم قاتلها فوجوب القسامة والداية عند عامة العلماء، وعند مالك وجوب القسامة والقصاص ، والكلام في القسامة يقسم في

مواضع: في تفسير القسامة وبيان محلها ، وفي بيان شرائط وجوب القسامة والدية ، وفي بيان من يدخل في القسامة والدية ، وفي بيان من يدخل في القسامة والدية ، وفي بيان ما يكون ابراء عن القسامة والدية ،

أما تفسير القسامة وبيان معلها فالقسامة في اللغة تستعمل بمعنى الوسامة والجمال ، يقال : قلان قسيم أى حسن جميل ، وفي صفات النبى صلى الله عليه وسلم قسيم وتستعمل بمعنى القسم وهو اليمين الأأن في عرف الشرع تستعمل في اليمين بالله تبارك وإتعالى بسبب مخصوص وعدد مخصص وعلى شخص مخصوص ، وهدو المدعى عليه على وجه مخصوص ، وهو أن يقول خمسون من أهل المحلة اذا وجد اقتيل فيها بالله ما قتلناه والا علمنا له قاتلا ، فاذا حلقوا يغرمون اللهة ، وهذا عند أصحابنا وحمه الله وقال مالك رحمه الله : ان كان هناك الوث يستحلف الأولياء خمسين يمينا قاذا حلقوا يقتص من المدعى عليه .

وتفسير اللواث عنده أن يكون هناك علامة القتل في واحد بعينه أن يكون هناك عداوة ظاهرة ، وقال الشافعي رحمه الله : إن كان هناك لوث أي عداوة ظاهرة ، وكان بين دخوله المحلة وبين وجوده قتيلا مدة يسيرة ، يقال للولى عين القاتل فان عين القاتل يقال للولى احلف خمسين بهينا فان حلف فله قولان ، في قول يقتل القاتل الذي عينه كما قال مالك ، وفي قول يغرمه الداية ، قان عدم أحد الشرطين اللذين ذكر ناهما يحلف أهل المحلة ، فاذا حلفوا الا شيء عليهم كما في سائر الدعاوى ثم قال الكاساني :

احتجا لوجوب القسامة على المدعى بحدايث سهل بن أبى حشة أنه قال : وجد عبد ألله بن سهل قتيلا فى قليب كيبر قبعاء أخوه عبد الرحين بن سهل وعماه حوريصة وامحيصة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحين يتكلم عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فتكلم أحد عميه ، لما حوريصة واما محيصة الكبيرة منهما فقال : يا رسول الله أنا وجدنا عبد الله قتيلا فى قليب من قليب خيبر ، وذكر عداوة اليهود لهم فقال صلى الله عليه وسلم يحلف لكم اليهود خمسين بمينا

أنهم لم يقتلوه ، فقالها : كيف نرضى بأيمانهم وهم مشركون ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه فقالوا : كيف نقسم على ما لم تر ؟ فوداه صلى الله عليه اوسلم من عنده » واوجه الاستدلال أن النبى صلى الله عليه اوسلم عرض اليمين على أولياء القتيل • ثم قال : ا

ولنا ها روى عن زياد بن أبي مريم آنه قال: « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا رسول الله اني وجدت قتيلا في بني فلان فقال صلى الله عليه وسلم اجمع منه، خمسين فيحلفون بالله ما قتلوه فقال: يا رسول الله ليس لى من أخى الاحذا ؟ فقال: بل لك مائة من الابل » فدل الحديث على وجوب القسامة على المدعى عليهم وهم أهل المحلة لا على المدعى عليه وجوب النسامة على المدعى عليهم و وروى اعن ابن عباس رضى الله عنهما آنه قال: « وجد قتيل بخيبر فقال صلى الله عليه وسلم اخرجوا من هذا الدم ، فقالت اليهود قد كان وجد في بني اسرائيل على عهد موسى فقفى في ذلك ، فان كنت نبيا فاقض فقال لهم صلى الله عليه وسلم الخرجوا من هذا في ذلك ، فان كنت نبيا فاقض فقال لهم صلى الله عليه وسلم الخرجوا من هذا في ذلك ، فان كنت نبيا فاقض فقال لهم صلى الله عليه وسلم العالمي وهذا نص مينا ثم تعربهوان المائة فقالوا : اقضات بالناموس » أى بالوجي وهذا نص مينا ثم تعربهوان المائة وحد بين قريتين فطرحه على أقربهما وألزم أهل القدرية عنه حكم في قتيل وجد بين قريتين فطرحه على أقربهما وألزم أهل القدرية القسامة والداية ، وكذا روى عن سيدنا على رضى الله عنه ولم ينقل الانكار عليهما من الصحابة رضى الله عنهم فيكون اجماعا ثم قال:

وأما حديث سهل ففيه ما يدل على عدم الثبوت ولهذا ظهر النكير فيه من السلف فان فيه أنه صلى الله عليه وسلم دعاهم الى أيمان اليهود فقالوا : كيف نرضى بأيمانهم وهم مشركوان ا وهذا يجرى مجرى الرد لما دعاهم اليه مع أن رضا المدعى لا مدخل اله فى يمين المدعى عليه ، اوفيه آيضا أنه لما قال لهم : يحلف منكم خمسوان أنهم قتلوه قالوا : كيف نحلف على ما لم نشهد ، وهذا أيضا يجرى مجرى الرد لقوله صلى الله عليه وسلم ثم أنهم أنكروا ذلك لعدم علمهم بالمحلوف عليه ورسدول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم أنهم لا علم لهم بذلك فكيف استجاز عرض اليمين عليهم ، ولئن ثبت يعلم أنهم لا علم لهم بذلك فكيف استجاز عرض اليمين عليهم ، ولئن ثبت

الله عليه وسلم « يحلف منكم خمسون » على الاستفهام ، أى أيحلف ؟ أذ الله عليه وسلم « يحلف منكم خمسون » على الاستفهام ، أى أيحلف ؟ أذ الاستفهام قد يكون بحذف حرف الاستفهام كما قال تعالى (تريدون عرض الدنيا) أى أتريدون عرض الدنيا) كما روى فى بعض الفاظ حديث سسهل « التحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » على سبيل الرد والانكار عليهم كما قال تبارك وتعالى (أفحكم الجاهلية يبغون ؟) حملناه على هذا توفيقا بين الدلائل ، والحديث المشهور دليل على ما قلنا ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » جعل جنس اليمين على المدعى عليه » جعل جنس اليمين على المدعى عليه فينبغى ألا يسكون شىء من الأيسان على المدعى • ثم قال رحمة الله :

فان قيل راوى عنه صلى الله عليه وسلم قوله « البينة على المدعى واليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه الا في القسامة » استثنى القسامة فينبغى ألا تكون اليمين على المدعى عليه في القسامة لأن حكم المستثنى يخالف حكم المستثنى منه • فالجواب أن الاستثناء لو ثبت فله الأويلان (أحدهما) اليمين على المدعى عليه بعينه الا في القسامة فانه ربحلف من لم يدع عليه القتل بعينه (والثاني) اليمين كل الواجب على المدعى عليه اللا في القسامة ، فانه يجب معها الدية •

فأن قيل: أى قائدة فى الاستحلاف على العلم وهم لو علموا القاتل فأخبروا به لكان لا يقبل قولهم ، لأنهم يسقطون به الضمان عن الفسهم فكانوا متهمين دافعين الغرم عن أنفسهم وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا شهادة للمتهم » اوقال صلى الله عليه وسلم « الا شهادة لجار المغنم (١) وإلا لدافع المغرم » •

قيل: انها استحلفوا على العلم اتباعا للسنة ، لأن السنة هكذا وردت لما روينا من الأخبار فاتبعنا السنة من غير أن نعقل فيه المعنى ثم فيه فأقدة من وجهين (الحدهما) أن من الجائز أن يكون القاتل عبدا لواحد منهم فيقر

⁽۱) في هذين الحديثين نظر ، ولم أجدهما في ديوان من دواوين السيئة واصحاب مذهب أبي حنيفة يسيفون جعل القواعد الفقهية أحاديث ،

طيه بالقتل فيقبل اقراره ، لأن اقرار المولى على عبده بالقتل الخطأ مسيح " فيقال له: ادفعه أو أقده ويسقط الحكم عن غيره فكان التحليف على العلم مفيدا ، وجائز أن يقر على عبده غيره ويصدقه مهولاه فيؤمر بالدفع أو الفداء ويسقط الحكم عن غيره فكان مفيدا فجاز أن يكون التحليف على العلم لهذا المعنى فى الأصل ثم بقى هذا الحكم ثم ساق شواهد من الرمل فى الطفراف ثم قال (والثانى) أنه لا يلننع أن يكون واحد منهم أمر صبيا أو سجنونا أو محبورا عليه بالقتل والح أقر به يلزمه فى باله يحلف بالله ما علمت له قاتلاء لأنه لو قال : علمت له قاتلاء وهو الصبى الذى أمره بقتله لكان حاصل الضمان عليه ، ويسقط الحكم عن غيره ، فكان مفيدا والله تعالى أعلم وأما شرائط القسامة التى ذكرها الكاسانى عند أصحابه فأنواع منها :

أن يكون الموجود قتيلا ، وهو أن يكون به أثر القتل من جراحة أو أثر ضرب أو خنق ، فان لم يكن شيء من ذلك فلا قسامة فيه ولا دية ، لأنه اذا لم يكن به أثر القتل فالظاهر أنه مات حتف أتفه فلا يجب فيه شيء ، فاذا احتمل أنه مات حتف آنفه والحتمل أنه قتل احتمالا على السوراء فلا يعب شيء بالشك والاحتمال ، ولهذا لو وجد في المعركة ولم يكن به أثر القتـــل لم يكن شهيدا حتى يفسل • وعلى هذا قالوا: الذا وجد بوالدم مخرج من فمة أبو من أنفه أبو دبره أو ذكره لا شيء فيه الأن الدم يخرج من هذه المواضع عادة بدون الضرب بسبب القيء والرعاف ، وعارض أأخر فلا يعرف كونه قتيلا وان كان يخرج من عينه أو أذنه ففيـــه القســـامة والدية ، لأن الدم لا يخرج من هذه المواضع عادة فكان الخروج مضافا الى ضرب حادث فكان قتيلا وأما ابن حزم في المحلى فانه يقول : آختلف الناس في القسسامة على أقوال نذكر منها ما يسر الله تعالى ان شاء الله تعسالي على حسب ما وردت عمن جاء عنه في ذلك أثر عن الصحابة رضي الله عنهم ثم عن التابعين رحمهم الله ثم عمن بعدهم أن شاء الله تعالى ، ثم نذكر حجة كل طائفة لقولها ليلوح من ذلك العق كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عمر قال: ﴿ لَمْ يَقِدُ أَيِنَ بَكُرُ وَلِا عَمِنَ الْقَسَمَامَةُ ﴾ وإواينا المن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد السلام بن حرب عن عمرو هو ابن عبيد عن الحسن المعرى

« أَنْ أَبَا بِكُرُ وَالْجِمَاعَةُ الْأُولَى لَمْ مِكُونُوا يَقْيِدُونَ إِبَالْقَسَامَةُ » وَمِنْ طُرِيق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مستعود قال : « لانطلق رجلان من أهل الكوفة الى عمر بن الخطاب فوجداه قد صدر اعن البيت عامدا الى منى فطاف بالبيت ثم أدركاه فَقَصًا عَلَيْهِ قَصْتُهِما فَقَالًا : يَا آمير المؤمنين أن أبن عم لنا قتل نحن اليه شرع أسواء في أألدم وهو ساكت الا زرجع اليهما شيئا حتى ناشداه الله فحمل عليهما ثم ذكرا الله فكف عنهما أثم قال عمر بن الخطاب : اويل لنا أذا لم نذكر بالله وويل النا اذا لم نذكر الله فيكم شاهدان ذوا عدل بيجيئان به على من قتله فنقيدكم منه والاحلف من يدرؤكم بالله إما قلتنا أولا علمنا قاتلا ، قان نكلوا حلف منكم خسبون ثم كانت الدية ، أن القسامة تستحق بها الدية ولا يقاد إيماً ، وإمن طريق عبد الرزاق عن امعمر عن أبي الزناد عن سعيد بين المسيب أأن عمر بن الخطاب « استحلف أمراة خمسين يمينا ثم جعلها دية » ومن طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال في القتيل يوجد في الحي « يقسم خمسون من الحي الذي وجد فيه بالله ما قتلنا والا علمنا قاتلا فان حلفوا بروا بوان لم يحلفوا أقسم من هؤلاء خمسون بالله ان دمنا فيكم ثم يغرمون الدية » ومن طريق البخارى أبو أبا قلابة قال العمر بن عبد العزيز : « كانت هذيل خلعوا حليفًا لهم في الجاهلية ، وطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء فانتبه له رجل منهم فحذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فأخذوا اليماني فرفموه الي عمر ابن الخطاب بالموسم وقالوا: قتل صاحبنا قال: انهم خلعوه قال: يقسم خمسون من هذيل ما خلعوا فأقسم منهم تسعة وأرابعوان وجلا وأقدم رجل من الشام فسألوه أن يقسم فافتدى يمينه منهم بألف عرهم فادخلوا مكانه آخر فدفعه اعمر الى أخى المقتول فقرات يده بيدء فانطلقا وذكر الخبر » •

وعن الضحاك بن محمد بن المنتشر قال : « ان قتيلا قتل باليمن بين حين فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسها الحيين فكان الى وداعة أقرب فأمرهم عمر أن يقيسها ثم يدوا » وعن الشعبى فى قتيل وجد فى وداعة باليمن فأدخل اعمر ابن الخطاب الحطيم منهم خمسين رجلا منهم ثم استحلفهم

رجلا رحلا بالله ما قتلنا ولا علمنا فاتلا فقال أبهم : أقاوا اوجولوا فقسالوا : يا أمير المؤمنين تغرامنا اوتحلفنا ؟ قال : نعم » أومن طريق أسماعيل عن أسحق القاضى بالاستاد الى ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسيامة قال : فقات له : كانت من أمر الجاهلية أقرها رسول الله اصلى الله عليه وسلم ولكن من سنتنا وما بلغنا أن القنيل اذا تكلم برىء أهله وان لم يتكلم خلف المدعى عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب والذي أحركنا عليه الناس • وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب « قضى بالبينة على الطالب والأيمان على المطلوب الا في الدم ، وعن الزاهري قال: كتب الي مليمان بن هشام يسلِّأل عن رجل وجد قتيسلا في دار قوم فقالوا : طرقت ليسرقنا وقال أولياؤه : كذبوا بل دعوه اللي منزلهم ثم قتلوه قال الزهرى فكتب اليه : يحلف من أولياء المقتول خمسون : إنهم لكاذبون ما جاء ليسرقهم وما برعوه الا دعاء ثم قتلوه قان حلفوا أعطوا القود ، وان نكلوا حلف من أوليائك خمسون بالله لطرقنا ليسرقنا ثم عليهم الدية • قال الزهرى : وقد قضى بذلك عثمان بن عفان في أبن إباقرة التغلبي أبي قومه أن يحلموا فأغرمهم الدية » وقال على تن أبي طالب : « أيما راجل قتل بفلاة امن الأرض قدينه من بيت المال ألكي لا يطل لام في االاسلام ، وأيما قتيل يوجد بين قرانتين قهو على أصيقهما » - يعنى أقربهما - اواعن اعلى رضى الله عنه أنه « أستخلف المتهم واتسعة وأربعين معه اتمام الخمسين » فهذا ما جاء عن على رضى الله عنه وروى عن ابن عباس قوله : « لا قسامة الا أن تكون بينة يقول : الا يقتل بالقسامة اوالا يطل دم امسلم » فهذا ما جاء عن ابن عباس وعن إِن الزبير أنه أقاد بالقسامة ، وعن ابن أبي مليكة : سألني عمر بن عساد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبدالله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية لم يقد بها.

وعن أأبن المسيب أن القسامة فى الدم لم أول على خمسين رجال ، قان نقصت قسامتهم حتى حج معاوية ، نقصت قسامتهم حتى حج معاوية ، أفاتهمت بنو أسد ابن عبد العزى مصعب بن اعبد الرحمن بن عوف الزهرى ومعاذ بن عبد الله بن معمر التيمى وعقبة بن جمونة بن شعوب الليثى بقتل السماعيل بن هبار فاختصموا الى امعاوية أذ احج والم يقم عبد الله بن الزير

بينة الا بالتهمة فقضى معاوية بالقسامة على المدعى عليهم وعلى أوليائهم ، فأبي بنو زهرة وبنو تسيم وبنو ليث أن يطلعوا عنهم فقسال معساوية لبتي. أسد : احلفوا فقال أبن الزبير : نحلف نحن على الثلاثة جميعا فتستحق فأبي معاوية أن يقسموا الاعلى واحد فقصر معاوية القسامة فردها على الثلاثة الذين اداعى عليهم فجلفوا خمسين يمينا بين الركن والمقام فبرأوا وكان ذلك أول ما قصرت القسامة ثم قضى بذلك مروان وعبد الملك ثم رد القسسامة الى الأمر الأول • وأما توحيد الأيمان فروى عن سفيان الثورى عن عبد ألله ابن يزيد عن آبي مليح أن عمر ربن الخطاب ردد الأيمان عليهم الأول فالأولم، وأما التابعون ، قال أبو محمد بعد أن ساق الاسناد الى الحسن في القتيل يومبد سيلة قال: يقسم من المدعى عليهم خمسون ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان حلموا فقد براتوا وان نكلوا أقسم من المدعين خمسون : ان دمنا قبلكم ثم يودوا ، وعن الحسن : يستحقون بالقسامة اللاية ولا يستحقون بها الدم ، وعن إيراهيم قال: القود بالقسامة جور يستحق بهـــا الداية بولا يقاد بعا عا ومن طریق أبي بكر اابن أبي إشبية حدثنا ابن علية عن يحيى بن أبي اسعق سمعت سالم بين عبد الله يقول وإقد تيسر أقوم من إبني ليث ليحلفوا الغد في القسامة فقال : يا لعباد الله لقوم يحلفون على ما لم يروه ولم يعضروه ولم يشد مهدوه ولو كان لي بمن الأمر شيء لعاقبتهم وانكلتهم ولجعلتهم فكالأ وما قبلت لهم شهادة ، وبهن طريق البخهاري الي أبي راجاء مهن آل بني قلابة حدثني أبو قلابة أن عبر بن عبد العزيز أبرز سريره يوما للنساس الم أَذَنَ لهم فدخلوا فقال : ما تقولون في القسامة ٢ فقالوا : القولا بها حق وقد أقادت بها الخلفاء فقال لي : ما تقول يا آبا قلابة ؟ فقلت : يها أمير المؤمنين عندك رعوس الأخيار وأشراف العرب أرابت لو أن خسسين منهم شهدوا على رجل بحمص آنه مهرق أكتبت تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا قلت : فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً قط الا في احدى ثلاث خصال رجل قتل بجريرة نفســـه فقتل ، أو رجل زنى بعد احصـــان أو رجل حارب ألله ورسوله وارتد عن الاسلام • قال الزهرى : فدعاني عمر بن عبــــــــــ العزيز فقال : يا بني أريد أن أدع القسامة يأتي الرجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون فقلت له : ليس ذلك لك قضى رسول الله صلى الله عليه

وسلم والخلفاء بعده والك ان تركتها أوشك رجل آن يقبل عند بهابك فيطل هذه وال للناس في القسامة حياة • وإقال الزهرى في رجل الهم بقتله أخواف نخاف أبوهما أن يقتلا فقيال: أنا قتلت صاحبكم فقيال كل واحد من الخوين: أنا قتلته وبرأ بعضهم بعضا قال الزهرى: أرى ذلك الى أولياء الميت قسامة فيحلفون قسامة الدم على أحدهم •

قَالَ أَبُو مَحْمَدُ : فَالْمَاتُورَ مِنْ ذَلِكُ عَنْ أَبِي بِكُرْ رَضَى الله عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَقَا بالقسامة الا أنه لا يصلح لأنه مرسل إنما هو عن عبيد الله من حفص فاعن العسن في طريق الحسن عبد السلام بن حرب وهو ضعيف به اوعن عمر رضي الله عنه أنه لم يقد بالقسامة وهو مرسل لا يصح كما ذكرنا ، وروى عنه أنه عُلَيْهُمْ قَالَيْ تَكَلُّوا خَلْفُ لِلْمُعْوِلُ وَاسْتَحْقُوا اللَّذِيَّةُ ﴾ وهذا مرسل عبه لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن بن مسعود عن عمر ولم يولد والد القاسم الا يعد مَوْمَتْ عمر ، وروى عنه أيضا « البيئة على المدعين واالا حلف المدعى عليهم وَابِرُوا فَقَطْ » الا أنه مراسل ، وروى عنه في قتيل وجاد بين حيين أو قريتين أَيْنَ يَذَرَعُ أَالَى أَيْهُمَا هُو أَقْرَبُ فَالَذَى هُوَ أَقْرَبُ اليهَا حَلَفَ خَمْسَيْنَ يُمْيِسُكُم وغراموا الدية مع ذلك • ومثل هذا عن المغيرة بن شعبة الا آنه مرسل لأنه بَعْنَ عَمَى ﴾ والمغيرة امن طريق شــعبة ولم إيوالد اللا إبعد أموت عمر بأزامد من عثرة أعوام أو نحوها وقبل الشعبى ، وفي خبر المغيرة الشعث وهو ضعيف وبروى عمه أنه حلف المرأة مدعية من دم موالي لها خسسين عمينا اثم قضي لها بالدية وهذا مرسل الأنه عن أبي الزناد عنه وعن ابن المسيب عنه ، وأما عُمَانَ رضي الله عنه فانه أروى عنه في قتبل وجد في دار قوم فأقراوا بقتله وأنه جاجم ليسرقهم أن يحلف أولياء المقتول ولهم القود فان نكلوا حلف أهل المهار وغرموا الدية الآأنه لا يصح لأنه مرسل من طريق الزهري عن عثمان. ولم يولد الزهري الا بعد سوت عثمان • بوأما قول على رضي الله عنيه اذا وجد القتيل بين قريتين قاس ما بينهما وجعله على أقربهما وإن وبجد يفسلاة من الأرض فديته على بلت المال وآنه أحلف المدعى عليه وتسمعة وأربعين

معه • إلا أنه لا يصح لأنه عن أبى جعفر ولم يولد أبو جعفر ألا يعد هويت على بيضعة عشر عاما ، ومن طريق أخرى فيها الحارث الأعور وهو كذاب على والمحجاج (1) بن أرطأة وهو هالك (كذا !!!) وأما ابن عباس فقد جاء عنه والحجاج أنه « قضى بالأيمان على الملاعى عليهم فى القسامة وآلا يقاد بها وألا يطلرهم مسلم » الا أنه لا يصح لأن احدى الطريقين عن مطبع وهو معبول والأخرى عن ابراهيم بن أبى يحيى وهو هالك • وأما ابن الزبير فصح عنه أنه من أجل المستاد أنه أقاد بالقسامة ، وأنه رأى القود بها فى قتيل وجد ، وأنه وأى المستاد أنه أقاد بالقسامة ، وأنه رأى أن يقاد بها من الجماعة للواجد روى المسبب وقد شاهد تلك القسة كلها ، وعبد كلك عنه أوقى الناس سعيد بن المسبب وقد شاهد تلك القسة كلها ، وعبد كلك عنه أوقى الناس سعيد بن المسبب وقد شاهد تلك القسة كلها ، وعبد طريق ابن البيب أيضا ضعف جميع الطريق الأخرى عن يقية الصحابة تم طريق ابن المسبب أيضا ضعف جميع الطريق الأخرى عن يقية الصحابة تم قال ؛ فهذا كل ما روى عن الصحابة رضى الله عيهم كله مخالف فيه غير متعق قال ؛ فهذا كل ما روى عن الصحابة رضى الله عيهم كله مخالف فيه غير متعق قال ؛ فهذا كل ما روى عن ابن الزبير ومعاوية وعن ابطال القسامة اذا في غير المناسون فهو صحيح .

(وأما التابعون) وحمهم الله ، فأما الحسن فصنح عنه أأنه لا يقاه بالقسامة لكن يحلف المدعى عليهم بالله ما فعلنا ويبراون فأن نكلوا جلفه الملاعون وأخذوا اللاية ، هذا في القتيل يوجد ، وأما عمر بن عبد العزية في عليه ثم أغرمهم الدية مع أيمانهم وهذا عنه صحيح وأنه بدأ المدعى عليهم ثم أغرمهم الدية مع أيمانهم وهذا عنه صحيح وأنه بدأ المدعين بالأيمان في القسامة وردد الأيمان ، وصح عنه أنه رجع من القسامة جملة وترك الحكم بها وصح عنه مثل حكم عمر بن الخطاب في افرامه نصف الدية في نكول المدعين ونكول المدعى عليهم عن الأيمان معا ، وأما شريح قصح عنه تردد الأيمان ، وأن القتيل أذا وجد في جار قوم فادهي وأما شريح قصح عنه تردد الأيمان ، وأن القتيل أذا وجد في جار قوم فادهي بيئة ، وأما ابراهيم النخعى فصح عنه ابطال القود بالقسامة لكن يب نأ الملاعي عليهم فيحلفون خمسين يمينا ثم يغرمون الدية مع ذلك ورأى ترديد الأيمان ، وأما الشعبي فروى عنه في القتيال يوجد بين فريتين آنه على الأيمان ، وأما الشعبي فروى عنه في القتيال يوجد بين فريتين آنه على

⁽۱) التحقيق أن محلة الصدق أذا صرح بالتحديث والا فهو مدلس ففي قول أبي محمد مبالفة طاغية .

فريها اليه وقيه الدية ، وان وجد بدنه في دار قوم فعليهم دمه ، وان وجه وأسه في دار قوم فلا شيء فيه الا دية ولا غيرها الا أنه لا يصح بحنه لأنه عين المسيب فقسه سمح عنه أن القسامة على المدعى عليهم ، اوروى عنه أن رسسول أقه صلى الله عليه وسلم تففى بها ، ولو علم أن الناس يجتر أون عليها لم يقض بها ، وهذا كلام سسوء قد أعاذ ألله تعالى سسعيد بن المسيب بعنه ، ورواية عن وهذا كلام سسوء قد أعاذ ألله تعالى سسعيد بن المسيب بعنه ، ورواية عن يوني بن يوسف وهو مجهول ، ورسول ألله صلى الله عليه وسلم لا يحكم من عند نفسه « وما ينطق عن الهوى أن هو اللا وحى يوني » والقد علم الله تعالى اذ أوني اليه بأن يحكم في القسامة بما حكم به من الحق أن الناس سيحتر أون على الكفر وعلى الله على الأيسان « وما كان يربك سيحتر أون على الكفر وعلى الله عاء فكيف على الأيسان « وما كان يربك

ر وأما قتادة فصبح عنه أن القسامة تستحق بها الدية ولا يقاد بها ، وأما سالم فصح عنه انكار القسامة جملة وأن من حلف فيها يستحق أن ينكل واللا تقبل له شهادة . وأما أبو قلابة فصح عنه الكار القسامة جملة - وأما الزهرى فصح عنه أن القسامة أذا لم تتم الخمسون في عدد المدعين بطلت ولا تردد الأسان فيها وأن ترديدها محدث ، وأما عروة بن النابير وأبن بتكر ابن عمرو بن حزم وأبان بن عثمان فانه روى عنهم أن ادعى المساب على أنسان أنه قتله أو على جماعة قان أولياء المدعى يبدأون فيحلفون خسسين يبينا على واحد وتردد عليهم الايمان ان لم يتموا خسسين يمينا فاذا حلفها دفع اليهم الواحد فيقتلوه وجلد الآخرون مائة مائة وسجنوا سينة ، وأن عبد الملك بن مروان أول من قضي بألا يقتل في القسامة الا واحد وكان من قبله يقتلون الرهط بالواحد ، وهذا كله خبر واحد ساقط لا يصبح لأنه انفرة عروايته عبد الرحمن بن أبي ألزناد وابن سمعان معا وهما ساقطان ، هاها أبو الزناد فروى عنه أنه يبدأ في القسامة من له بعض بينة أو شبعة صنع دُلك عنه • وأما ربيعة افقد صبح عنه أن شهادة اليهواد والنصاري والجوس أو الصبيان أو المرأة يؤخذ بها في القتل ويبدأ معها أولياء المقتول ، وكذلك جيوى المصاب تعون بيئة أصلا بالغا كان أو غير بالغ . حكمناا روى عنه أين وهب فيبدأ أولياؤه فيعلنون تحسين يمينا وتردد عليهم الأيمان ان لم يتموا

غسين ويستحقون القود، قان نكلوا حلف أولياء المدعى عليه قلا قود ولا دَية ، فإن نكلوا وجب لأولياء المقتول القود على من الاعوا عليه دون إسان "

(وأما السائلون) من علماء أهل المدينة جملة فاته روى عنهم أن من النعى وهو مصاب أن فلانا قتله قان أولياءه يبدأون في القسامة فان لم يديع على أحد برىء المدعى عليهم ، قان حلف الأولياء مع دعوى اللصاب كان لهم القود ، فأن عنوا عن اللدم وأرادوا الدية قضى لهم بذلك وجلد المفو عنهم مائة مائة وبحبسوا سنة ، وأن عفا الأولياء عن القود وعن الدية قلا ضرب على المفو عنهم والا سجن ، قان نكلوا حلف المدعى عليه مع أوليائه خمسين على المدى عليه مع أوليائه خمسين علي الذي قوم المدى عليه مع أوليائه خمسين المن الله على المدى عليه الدية في مائه خاصة ثم قال : وكل عليا لا يصير لأنه من رواية أبن سمعان وهو موصوف بالكذب ،

ثم أخذ يسوئ أقوالُ الفقهاء فقالُ : قاما سقيانُ الثوري فاله صح عنه أنه قال : أنْ بوجد القتيل في قوم فالبينة على أولياء القتيل قان أنوا بها قضي لهم بالقواد والاحلف المدعى عليهم خمسين بمينا وغرموا الدية مع ذلك ه وقال معمر : من ضرب قخرج فعاش صميتا ثم مات فالقسامة تكول حيث في فيعلف المدعون لمات من ضربه آياه فأن حلفوا خسين يعينا كذلك استحقوا الدية ، وال تكلوا حلف من المدعى عليهم تخمس وإنا ما مات من ظريه أيام وريغر بهون الدية مع دَال في الجرح خاصة الا في النفس ، لعان فكل الغريقان بيسيعا غرم المنهي بطبيهم نصف الدية وذهب ألى ما روى عن عس • وقال مصر : وقالت لعبيد الله بن عمر : أما علمت إنَّا رسولُ اللهُ صلى الله عليه وسلم الكاد بالقسمامة ؟ قال: لا اقلت قابن بكر ؟ قال : لا قلت : فعمسن ؟ قال ال لا قلت : فكيف تجترئون عليها فسكت قال معمر : فقلت ذلك لمالك فقال : و تضع أمر رسول الله صلى ألله عليه وسلم على المحيل ، لو ابتلي بها أقاد بها . وقال عثمان البتى فيمن ادعى عليهم بقتيل وجد فيهم فالبينة على المدعين ويقضى لهم ، فأن لم يكن لهم بينة طف تخمس وإن رجلا من المدعى عليهم وبرئموا ولا غرامة في ذلك ولا دية ولا قود ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا تكون القسامة بدعوى المصاب أصلا ولا قود في ذلك ولا دية ؛ لكن ال وجد قتيل في محلة وبه أثر وادعى الولى على أهل المحلة أنهم قتلوه وادعوا

على واحد بعينه منهم ، قان كانت لهم بينة عدل اقضى لهم بها ، وأن لم تكن الم بينة حلف المدعى عليهم خمسون رجلا من أهل الخطة إلا من السكان ولا من الذين اتنقل اليهم ملك الخطة بالشراء " لكن على الذلين كانوا مالكين أياً في الأصل يختارهم الولى ، قان نقص منهم ردت عليهم الأينان ، قاذا عالمهوا غرسوا الدية مع ذلك ، قان فكلوا سجنوا حتى يقسروا أو يخلعوا ع وقال مالك : لا تكونُ القسامة الا بأن يقول المصاب : فلان قتلني عمدا ، قاداً قال ذلك ثم مات قبل أن يفيق حلف خمسون من أوليائه قياما في المسجد الحامع مستقبلين القبلة: لقد قتله فلان عمدا ، فاذا حلقوا فأن حلقوا على واحد فلهم القود منه ، وأن حلفوا على جماعة لم يكن لهم القسود الأمن. والعد ويضرب الباقون مائة مائة وإسجنون سنة فان شهد واحد عدل بان فَاوْدًا قَتُلُ فَلَانًا كَانِمَتُ ٱلقَسَامَةُ ٱلنِصَا كَمَا ذَكَرَنَاهُ وَكُذَلِكُ أَنْ تُسْبِهِ لِمُؤتُّ مِنْ نشاء أو غير عدول ، فإن لم يكونوا خسين رادت عليهم الأيمان حتى يتم خستين والا يحلف في القسامة آقل من التبين ، فان كان القائل فلان قتلني غير يَالَعْ قَالَ قَسَامَةً فِي ذَلِكُ وَلا يَوْدِ اولا غَرَامَةً ، قَالَ : قَانَ فَكُلُّ جَمِيعِ أُولِيكًا القنيل حلف المدعى عليهم خمسين يمينا فان لم يبلغوا خمسين ردت الأيمان عليهم ، فان لم يوجد الا المدعى عليه وحده حلف خمسين يمينا وبرىء فان فكل أحد من له العفو من الأوالياء يطلت القسامة ووجبت الأيميان على المدعى عليهم والا قسامة في قتيل وجد في دار قوم ولا غرامة ، ولا في دعوى إ عب إن غلانا فتله ، وفي عاعوى المريض أن فلانا فتلني خطبًا روايشيان ﴿ احداهما ﴾ أنه في ذلك االقسامة والأخرى لا قسامة في ذلك ولا في كافر ، وقال الشافعي : لا قسامة في دعوي انسان أن فلانا قتلني أصلا سوا * قالم عبدًا أو خطأ ولا غرامة في ذلك ، وانما القسامة في قتيل وجد بين دور قوم كلم عدو للمقتول ، فادعى أولياؤه عليهم ، فان أولياء القتيل يبدأون فيحلف متهم خمسون رجلا يمينا أنهم قتاره عمدا أاو خطأ ، قان تقص عددهم ردت الأيمان ، فان لم يكن الا وأحد حلف خمسين يمينا واستحقت الدية. على سكان تلك الدور ولا يستحق بالقسامة قود أصلا • وان شهد وأحدٍ. عدل أو جماعة متواترة غير عدول أن قلانا قتل فلانا قتجب القسامة كسنا. ذكرنا والدية أو واجد قتيل في زحام ، فالقسامة أيضا والدية كما ذكرنا ،

وقال أصحابنا: إن وجد قتيل في دار قوم اعداء له والدعى أولياؤه على وقال أصحابنا: الله وجد قتيل في دار قوم العداء له والدية ولا قسامة الا في والحد منهم حله حراه

وقد ذهب بعض أهل التأويل الى جعل القسامة ضاربة في دين الله الي أفي جملوه عماد قصة البقرة التي أنزل الله تبارك وتعالى فيها وهو كما يقول أبو محمد: هو من عامض اختراعهم ، ذلك هو قول الله تعالى بعد أأمره بني المرائيل بذابح البقرة ﴿ وَاذْ قَتَلْتُم نَفُسًا فَادَارَاتُم فَيُهِمَا وَاللَّهُ مُخْرِجٍ مَا كُنْتُمْ تكتمون و. فقلنا أضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموني) وذكروا مع هذه الآية ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس العذري عن عبد الله بن الحسينة بن عقال الزبيرى حدثنا ابراهيم بن محمد الدينوري حدثنا محمد بن الجهم حدثنا أبو مِكْرُ الوزانُ على بن عبد الله _ هي ابن المديني حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا ربيعة بن كلثوم حدثنا أبي عن سعيد بن جبير الله ابن عباس قال : إن أهل مدينة من بني اسرائيل وجداوا شيخا فتيلا في أصبل معنينهم قاقبل أهل مدينة أخرى فقالوا: قتلتم صاحبنا وأبن أخ له شماب يبكى ويقول : قتلتم عمى فأتوا موسى عليه السلام فأوحى الله تعالى اليه أن الله يأمركم أن تنابحوا بقرة فذكر حديث البقرة بطواله قال: قاقبلوا بالبقرة حتى انتهوا بها الى قبر الشيخ وهو بين المدينتين وأبن آخيه قائم عند قبرم يبكى قذابحوها فضرب ببضعة من احمها القبر فقام الشيخ ينفض وأسيين ويقسول: قتلني أبن أأخي طال عليه عمسري وأراد أكل مالي ومات ، قال أمر محمد بعد سوقه بعض الروايات التي تتضمن ما سقناه : وكل ما احتجوا يه من هذا فايهام وإتسويه على المفترين أما الآية افحق واليس قيها شيء مما في هذه الأخبار البتة وانما قيها أن الله اتعالى أمر بني اسرائيل بذابح بقسرة صفرء فاقع لوانها تسر الناظرين مسلمة لا شية فيها غير ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ، وأنهم كافوا قتلوا قتيلاً فتدارأوا فيه فأمرهم الله تعمالي أن يضربوه ببعضها أذ ذبحوها « كذلك يعيى الله الموتى ويريكم آياته » وليس في الآية أكثر من هذا لا أن المقتول ادعى على أحد ولا أنه قتل به ولا أنه كانت أفيه قسامة فكل ما أخَبَر الله

تعالى به فهو حق ، وكل ما اقتصوره بارائهم فى الآية غيو باطل أن ينكون لهم فى الآية متعلق اصلا ثم نظرنا فى الأخبار التى ذكرنا فوجدانا كلها موسلة لا حجة فى شىء منها الا الذى صدرنا به فهو موقوف على ابن عباس ، ولا معجة فى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فبطل أن يكون لهم فى شىء منها متعلق ثم لى صحت الأخبار المذكورة بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكائت كلها لا حجة فيها لوجوه ، ألولها أن ذلك حكم كان فى بنى اسرائيل ولا يلزمنا ما كان فيهم كان فيهم السبت وتحريم الشميرم وغير فلك ، ولا يلزمنا ما كان فيهم كان فيهم السبت وتحريم الشميرم وغير منكم شرعة بومنهاجا) وقال صلى الله عليه بوسلم « فضلت على الأنسياء منكم شرعة بومنهاجا) وقال صلى الله عليه بوسلم « فضلت على الأنسياء بالله الديرة الن من كان قبله انما كان يبعث الى قومه خاصة وبعث عليه السلام الى الأحمر والأسود » •

فصح يقينا أن موسى عليه السلام وسائر الأنبياء قبل محمد عليه السلام يعشي الينا فبيقين ندرى أنه شرائع من لم يبعث الينا ليست لازمة لنا ، وانما طرمنا الاقرار بنبوتهم فقط (وثانيها) آنه الا يختلف اثنان من المسلمين في أنه الا يلزمنا في شيء من دعوى اللماء ذيح بقرة ، وصح بطلان احتجاجهم بتلك الأخبار أذ ليس فيها أن يسمع من المقتول بعد أن تذبح بقرة ويضرب بها (قالتها) أن تلك الأخبار فيها معجزة نبى واحالة الطبيعة من احياء ميت نهم بريدون الذ تصدق حيا قد حرم أقله اتعالى علينا تصديقه على غير نفسه مكنا من الكذب من أجل أن صدق بنو اسرائيل مبتا أحياء الله تعالى بعد معينة عبر حضرته ، والمرب بلا شك وضد ما في هذه الأخبار بلا شك ، والأمر بيننا وبينهم في المسألة قرب فليرونا مقتولا رد الله تعالى روحه اليه بعضرة بين أو بغير حضرته ، ويخبرنا بالشيء وفص حينئذ نصدقه ، وأما أن تصفق عين غيره فهو أبطل الباطل بعينه ، فذكرهم لهذه الآية وهذه عينا برعيح ، لو انورع عنهم لكان أسلم ونسأل الله تعالى العافية ،

اذا ثبت هذا فان حديث سهل بن أبي حشة وحديث عبرو بن شعيب عند الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا البينة على المدعى عليه الا

فى القسامة ، يدلان على ثبوت الأيمان فى جنبة ولى المقتول ، وحديث سهل فيه ثلاثة أدلة (أحدها) أن النبى صلى الله عليه وسلم بدأ بأيمان الأنصار وهم مدعوين (والثانى) أنه علق الاستحقاق بأيمان المدعين ـ وأبو حنيفة يقول : الاستحقاق بأيمان المدعى عليهم (الثالث) أن الأنصار لما امتنعوا من اليمين قال لهم : تبريكم اليهنود بخمسين يمينا قاخير أنهم يبرأون ، بأيمانهم ، وعند أبى حنيفة الا يبرأون ،

فاذا قلنا بقول الشافعي في الجديد واقسم الولى وجبت له الدية مغلظة في مال الجاني ، والن اقلنا بقوله القديم فان كان المدعى عليه واحدا أقيد منه ، وان كانت الدعوى على جماعة يصح اشتراكهم في القتسل كالعشرة وما أشبههم وأقسم عليهم الولى فانهم يقتلون ، وبه قال مالك ، وحكى الشيخ أجر حامد وابن الصباغ أن أبا العباس بن سريج قال : أذا حلف الولى على جبيعهم اختار منهم واحدا وقتله وأخذ من الباقين حصتهم من الدية واقد مضى ذلك ، ووجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته » فلم يجعل استحقاق القود بالقسامة اللا على واحد فدل على أن القود لا يستحق بالقسامة على المتحقق بالقسامة على المتحقق بالقسامة على كالشاهدين ، واحد ، والمذهب الأول الأنها حجة يقتل بها الواحد فقتل بها الجميع كالشاهدين .

وأما الغبر فانما أمرهم بتعيين المدعى عليهم للقت للأن اليهواد الذين ادعى عليهم القتل كانوا جماعة الايتاتى منهم الاشتراك في القتل وأما قوله صلى الله اعليه الاستراك له خمسون منكم » قيجوز أنه كان له خمسون وليا هكذا أفاده العمراني في البيان والله أعلم بالصواب واله الحمد والمنة على كل حال و

قال للصنف رجه الله تعالى

فصل في وان كان المدعى جماعة ففيه قولان (احدهما) انه يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا لان ما حلف به الواحد اذا انفرد حلف به كل واحد

من الجهاعة كاليمين الواحدة في سائر الدعاوي (والقول الثاني) أنه يقسط عليهم الخمسون يمينا على قدر مواريثهم لأنه لما قسط عليهم ما يجب بأيمانهم من الدية على قدر مواريثهم وجب أن تقسط الأيمان أيضا على قدر مواريثهم ووان دخلها كسر جبر الكسر ، لأن اليمين الواحد لا تسعض فكملت ، فأن نكل المدعى عن اليمين ردت اليمين على المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا لقوله عليه السلام ((يبرئكم يهود منهم بخمسين يمينا)) ولأن التفليظ بالعدد لحرمة النفس وذلك يوجد في يمين المدعى والمدعى عليه ، وأن كان المدعى عليه جماعة ففيه قولان (أحدهما) أنه يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا (والثاني) أن الخمسين تقسط على عددهم (والصحيح) من القولين ههنا أن يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا (والثاني) واحد منهم خمسين يمينا (والصحيح) من القولين في المدعين أنهم يحلفون فان المدعى عليه ينفى عن نفسته خمسين يمينا والفرق بينهما أن كل واحد من المدعى عليه ينفى عن نفسته ما ينفيه لو أنفرد ، وليس كذلك المدعون فأن كل واحد منهم لا يثبت لنفسته ما يثبته أذا أنفرد) و

الشرح في قوله : (وان كان المدعى جماعة الخ) فجملة ذلك أنه اذا كان المدعى للقتل في اللوث واحدا فانه يحلف خمسين يمينا سواء كانت دعواه على واحد أو على جماعة يصح اشتراكهم فى القتل • وان كان المدعى للقتل مع اللوث أكثر من واحد ففيه قولان (أحدهما) يجب ان يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا لأن هذه الأيمان مع اللوث أقيمت مقام البينة الوالحدة مع الشماهد في الأموال، وقد ثبت أنَّ الورثة لو ادعوا مالا عليَّ مورزتهم وأقاموا شاهدا _ افان كان كل واحد منهم يحلف معه يمينا ب فكذلك هذا مثله ، ولأن اللوث حجة ضعيفة فغلظت الأيمان معها بالعدد لكيلا تقدم على اليمين الواحدة • وهذا المعنى موجود اذا ادعى القتبان جماعة (والثاني) أن الخمسين بيمينا تقسم بينهم على حصصهم من الدية ، فان حصل فيها كيسر لحبر الكسر ، وهو الأصح لحديث سهل بن أبي حثمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأنصار: « تحلفون خمسين يمينسا وتستحقون دم صاحبكم » فأوجب على جماعتهم خمسين يمينا ، ولأنسم كلهم يثبتون الدية التي كانت تثبت بالواحد إذا انفراد ، والواحد لا يحلف أكثر من خمسين يمينا فكذلك الجماعة • ويخالف اليمين مع الشاهد فانها يمينا فلا تفريع ، وإذا قلنا : إن كل واحد منهم يحلف على قدر حصته من

للدية وعليه التغريع - فان كان المدعى ابنى المقتسول - طف كل واحد منهم منهما خسسا وعشرين يمينا ، وان كان أولاده ثلاثة حلف كل واحد منهم سبع عشرة يمينا ، الأن اليمين لا يمكن تبعضها فيجبر الكسر منها ، وان كان أولاده آكثر من خمسين رجلا حلف كل واحد بمنهم يمينا ،

فسرع اذا قتل رجل في موضع اللوث وخلف ابنا وبنتا وقلنا بينافي كل واحد منهما على قدر حصته من الدية حلف الابن أربعا والاثين بينيا والخذت الذية ، واحلفت البنت سبع عشرة يعينا واخلت المثالات الدية ، وان خلف المقتول ابنا وخنثي مسكلا حلف الابن الذي الأيعان وهي أربع والاثون يعينا لاحتمال أن الخنثي امرأة وأخذ من الدية نصفها لاحتمال أن الخنثي نصف الأيمان وهي خمس وعشرون يعينا وأخذ الله الدية لاحتمال أن الكون المرأة ، ووقف سدس الدية ، فان باذ الخنثي ذكرا دفع ذلك السدس الى الأبن وقد حلف عليه ، وانما حلف كل واحد منهما أكثر ما يجب عليه من الأيعان واعظى أقل ما يجب له امن الدية واحد منهما أكثر ما يجب عليه من الأيعان واعظى أقل ما يجب له امن الدية المن الدية الدية المن الدية المن الدية الذية الديم بالدية المن الدية الذي يعينا ممن تجب عليه ،

فسرع اذا خلف المقتول بنتا ووالدا غشى مشكلا حلفت البنت ثلث الأيمان وتعطى ثلث الدية لأنه الواجب عليها ولها فى الحالين ، وتحلف الخنثى ثلثى الأيمان وتعطى ثلث اللدية ، والذي يقضى المذهب أن العصبة معلقون ثلث الأيمان ولا يدفع اليهم شيء .

فسرع اذا خلف المقتول ولدين ذكرين وولدا خنثى مشكلا حلف كل ذكر خسى الأيمان وأعطى ثلث الدية ، وحلف الخنثى ثلث الأيسان وأعطى خسس الدية ويوقف من الدية سهمان من خمسة عشر سهما ، فان بان أن الخنثى ذكر دفعها اليه ، وإن بان امرأة دفع إلى كل ابن سهما .

فسسرع وان خلف المقتول ابنتين وبولدا خنثى مشكلة حلفت كل ابنة ربع الأيمان وأعطيت ثلث الدية ، وحلف الخنثى نصف الأيمان وأعطى. ثلث الدية ومعلف العصبة ثلث الأيمان لجواز أن يكون لهم حق في الدية . فان بان للخنثى ذكرا أخذ اللوقوف، وان بان لمرأة أخذ العصبة الموقوف،

فسرع ادا خلف المقتول بنتا وجدا وخنثى مشكلا لأب وام أو لأب حلف كل واحد منهم على أكثر من نصيبه ، وأعطى أقله من الدية وورقف الباقى • فتحلف البنت نشف الأيسان وتأخذ نصف الدية وذاك أكثر ما يجب لها وعليها • ويحلف الجد ثلث الأيسان ويأخذ ربع الدية ، ويحلف الخنثى المشكل ربع الأيسان ويأخذ سدس الدية ويوقف نصف سدس الدية فان بان الخنثى ذكرا دفع اليه ذلك وأن بان امرأة دفع الى الحد •

فسسرع اذا خلف المقتول جدا وأختا لأب وأم وخنثى مشكلا لأب فان الجد يحلف نصف الأيمان ويأخذ خمس الدية لعبواز أن تكون الخنثى رجلا ، وتحلف الأخت الأيمان وتأخذ نصف الدية لأنها تستحق ذلك بكل حال ، وتحلف الخنثى عشر الأيمان لجواز أن تكون رجلا فيستحق عشر اللأية فيوقف العشر ولا يدفع اليه فان بان الخنثى رجلا أخذه ، وان بان المأة أخذه الحد ،

فرع اذا خلف المقتول بعدا وأختا لأب وأم وخنثي مسكلاً لأب وأم فالدية وتحلف الأخت ربع الأيمان وتأخذ خمس الدية وتحلف الأخت ربع الأيمان وتأخذ جمس الدية، وتصبح من عشرين للجد ثمانية وللاخت آربعة وللخنثي خمسة وتوقف ثلاثة أسهم مسهمان بترددان بين الجد والخنثي، وسهم بين الاخت والخنثي، فإن بان الخنثي رجلا أخذ الثلاثة، وأن بان امرأة أخذ الجد بين الالاثة سهدين، وأن بان الخنثي رجلا أخذ الثلاثة ما والخنثي، أن مصطلحا على سهدين من الثلاثة الموقوفة قبل أن يتبين الجد والخنثي أن مصطلحا على سهدين من الثلاثة الموقوفة قبل أن يتبين حال الخنثي حاز، وسواء اصطلحا عليها على التساوى أو على التفاضل على التحرف في بعض الموقوفة والمشارك لم يتبين حقه ، ولا يجوز أن يصطلحا عليها على التساوى أو على التفاضل التحرف في بعض الموقوف والمشارك لم يتبين حقه ، ولا يجوز أن يصطلحا على أكثر من شهدين لجوز أن يكون السهم للاخت ، وهذا كما قال الشافعي التعرف المه على التوقوفة قبل أن يختار رضى الله عنه والما أن يختار وقحته نهدة فلم الن جاء منها أربع يطلبن المياث الرسل منهن فانه يوقفه لهن ميراث زوجة ، فإن جاء منها أربع يطلبن المياث المي

لم يدفع اليهن شيء ، وان جاء خمس يطلبن الميراث دفع اليهن ربع الميراث بشرط آن يكون الباقى للثلاث الباقيات ، قال ابن الصباغ : وف هذا ظي ، لأن ما اصطلحا عليه لا حق للأخت فيه فلا يلزمها استقاط حق الخنثي من المنهم الذي يحتمل أن يكون للخنثي ، ويحتمل أن يكون للأخت ، وهكذا ذكر في ميراث الزوجات ، وارجع الى الفرائض في الجزء الخامس عشر واقه ولى التوفيق ،

فسسرع وان خلف المقتول جدا وأخا لأب وأم وأخا لأب فان الأخ للأب والأم مع الجد يحجبان الأخ للأب، ولا يستحق الأخ للاب شيئا من الدية بحال، فيحلف الجد ثلث الأيمان ويأخذ ثلث الدية، ويحلف الأخ للاب والأم ثلثى الأيمان ويأخذ ثلثى الدية .

فسرع وأن خلف المقتول جدا وخنثيين مشكلين أحدهما لأب وأم والشاني لأب فان الجد يحتمل أن يستحق نصف الدية ، بأن يكون الخنشيان امرأتين ويحتمل أن يستحق ثلث اللدية ، وهدو اذا بانا وجلين ويحتمل أن يستحق خمس الدية وهو أنا بان أحدهما ذكرا والآخر امرأة فيحلف الجد أكثر ما يجب عليه وهو نصف الأيمان ويدفع اليه من الدية أقل ما يستحقه وهو ثلث الدية ، وأما الخنثيان فيحتمل أن تكونا رجلين فيستحق الأخ للأب والأم ثلثي الدية ولا شيء للاخ للأب ، ويحتمــل أن يكوينا امرأتين فيكون للأخت للأب والأم نصف الدية ولا شيء للأخت اللاب ، ويحتمل أن يكون الذي للأب والأم رجلا والذي للأب رجلا فيكون للأخت للاب والأم نصف الدية والأخ للاب عشر الدية . فاذا تقرر هذا فان الخنشى للأب بوالأم يحلف ثلثى الأيمنان لأن ذلك أكثن ما يجب عليـــه من الأسان ويدفع اليه نصف الدية ، لأن ذلك أقل ما يستحقه من الدية ، ويحلف الخنثى للأب عشر الأيمان لجواز أن يكون له عشر الدية والايدفع اليه شيء لجواز ألا رستحقها ، وتصح المسألة من ثلاثين فيدفع الى الجدد عشرة والى الذي للأب والأم خسسة عشر ويؤقف خسسة أسهم سهمان مترددان بين الجد والخنثى الذي للأب والأم وثلاثة متزددة بينهم جميعا .

فان بان المخشيان رحلين دفعت المخسسة الى الأخ للاب والأم والله والذي مراتين دفعت المخسسة الى العجد ، وان بان الذي للاب والأم رجلا والذي للاب المسراة دفع لى الأخ للاب والأم كلائة أسسهم وهي تمام تسلاكة أخماس ، والى العجد سهمان تمام المخسسين ، وان بان الذي للاب والأم امراة والذي للاب رجلا دفع الى العجد سهمان اوالى الأخ للاب ثلاثة أسسهم ، فان أرادا _ يمنى العجد والخنش للاب والأم _ أن يصطلحا على سهمين من خمسة الأسهم قبل أن يسين الحال جاز لما ذكر ناه ،

اذا قتل رجل وهناك لوث وخلف ثلاثة أولاد فمات واحد، منهم وخلف اثنين ـ فان مات قبل أن يقسم قان ابنيه يقسمان ـ فان قلنا . فل واحد منهم يقسم خمسين يمينا أقسموا ، وان قلنا ان كل واحد منهم يفسم على قدر حصته من الدية فان كل واحد من بنى المقتول يحلف ثلث الأيمان ويجبر الكسر ، ويحلف كل واحد من ابنى ابنه سدس الأيسان وبجبر الكسر وان مات الابن بعد ما أقسم بعض الأيمان لم يجز الابنيه أن يبنيا على أيمانه ، بل يستأنفان الأيمان في القسامة كاليمين الواحدة فلا يجوز لبناء عليها من اثنين ، ون أقسم رجل بعض الأيمان ثم جن أو أغمى عليه لم يصح القسامة في الجنون والانهاء لأنه غير مكلف فانا أفاق بنى على أيمان لأن فعل الواحد بنى بعضه على بعض •

ونمضى فى خوض مسائل القسامة منا لم يتعرض له المصنف ولا غيره من أصحاب المصنفات المطولة ونعده من محض واجبنا فنقول: اذا أواد الولى أن يقسم فانه يستحب للحاكم أن يعظه ويقول له: اتق الله ولا تقدم على الأيمان على أمر وربما كان الأمر على خلاف ما ادعيت ويقرأ عليه قوله تعالى (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا) الآية و ويعرفه ما فى اليمين الغموس من الاثم كما يستحب له أن يعظ الزوجين عند اللعان ، فان لم ينزجر عن الأيمان وطلب أن يحلف فان الحاكم يحلفه على ما يأتى بيانه وان نكل الولى عن الأيمان فإن الأيمان تصير فى جنبة المدعى عليه لقوله صئى الله عليه وسلم للانصار حين امتنعوا من اليمين « فتبريكم اليهود بخمسين صينا » قان كافي المحمسين صينا » قان كافي المحمسين صينا » قان كافي المحمسين صينا » قان كافي المدعى عليه واحدا حلف خمسين المينا ، وان كافي الخمسين صينا » قان كافي المدعى عليه واحدا حلف خمسين المينا ، وان كافي الخمسين صينا » قان كافي المدعى عليه واحدا حلف خمسين المينا ، وان كافي ا

أكثر من واحد ففيه قولان (أحدهما) يقسم عليهم الخمسون يمينا على عدد روسهم فان كان فيها كسر جبر الكسر لقوله صلى الله عليه وسلم « تبریکم یعود بخمسین یمینا » (والثانی) یحلف کل واحد منهم خمسین يسينًا وهو الأصح ، لأن كل واحد منهم ينفي عن نفسه ما ينفي عن نفسه الذا كانت الدعوى عليه وحده ، والخبر محمول على أن كل متهم ممن ادعيتم عليهم القتل يحلف لكم خمسين يمينا بخلاف الأولياء حيث قلنا : أن الصحيح أن الخمسين تقسم عليهم على قدر مواريثهم ، الأن كل واحد منهم الا يثبت لنفسه أذا كان معه وأرث غيره ما يثبته ألها إذا انفراد بالأرث ، فأن نكل الملاعى عليه عن اليمين في هذه الحال فهل ترد اليمين على المدعى ثانيا _ قلنا ان أيمان المدعى ابتداء توجب المال بدون القود فان الأيمان ها هنا ترد على الولى قولًا واحدا الذا كان القتل يوجب القود ، ويجب به القود لأن الأيمان للولى ها هنا كبينة يقيمها على القتل في أحد القولين ، أو كاقرار المدعى عليه في الثاني والقود يثبت بالجميع • وان قلنا : أن أيمان الولى ابتداء توجب القود أو كانت الدعوى بقتل لا يوجب القود فهل ترد عليه الأيمان؟ فيـــه تولان (أحدهما) لا ترد عليه لأنَّ الأيسان كانت في جنبته وقد أسقطها بالنكول عنهـــا ، فلم ترد عليه كالمدعى عليه اذا نكل عن اليمين فردت على اللدعي فنكل فانها الا ترد على المدعى عليه (والثاني) ترد عليه وهو الأصح ، لأن سبب هذه الأيمان غير سبب تلك الأيمان ، لأن لسبب تلك قوة جنب الولى باللوث وتسبب هذه فوة جنبته بنكول المدعى عليه والله أعلم •

فرع فى مذاهب العلماء: عن أحمد رضى الله عنه روايتان فى عدد الأيمان كالقوالين عندنا ، ويذهب ابن قدامة الى ترجيح الواحدة من وجهين (أحدهما) أنه اوحد اليمين فينصرف الى واحدة وذلك فى قوله صلى الله عليه وسلم « ولكن اليمين على المدعى عليه » (والثانى) أنه لم يغرق فى اليمين المشروعة فيدل على التسوية بين المشروعة فى الدم والمال ، ولأنها يمين يعضدها الظاهر والأصل فلم تغلظ كمائر الأيمان ولأنها يمين مشروعة فى جنبة المدعى عليه ابتداء فلم تغلظ بالتكرير كسائر الأرسان ولهذا فارق ما ذكروه ، قان نكل المدعى عليه من اليمين لم يجب القصاص ولهذا فارق ما ذكروه ، قان نكل المدعى عليه من اليمين لم يجب القصاص

بغير خلاف في المذهب ويذهب الحنابلة الى الاستدلال على مذهبهم بأن القتل لم يشت ببينة ولا اقرار ولم يعضده لوث فلم يجب القصاص كما أو لم ينكل ، ولا يصح الحاق الأيمان مع النكول ببينة أولا اقرار لأنها أضعف منها " يدليل أنه لا يشرع الا عند عدمهما فيكون بدلا عنهما ، والبدل أضعف من المبدل " ولا يلزم من ثبوت الحكم بالأقوى ثبوته بالأضعف ، ولا يلزم من ثبوت الحكم بالأقوى ثبوته بالأضعف ، ولا يلزم من أبوت الحكم بالأقوى ثبوته بالأضعف ، ولا يلزم من شوت الحكم بالأقوى ثبوته بالأضعف ، ولا يلزم من أبيت المدن ويحاط له ويدرأ بالشبهات أوالدية بخلافه ، فأما الدية فشت بالنكول عند من يثبت المال به أو ترد اليمين على المدعى فيعلف يمينا واحدة أويستحقها كما لو كانت الدعوى قي مال ا ه

وقال أبو محمد بن حزم رحمه الله في المحلى: اختلف الناس في هـ ذا فقالت طائفة : لا يحلف الا خمسون فان نقص من هذا العدد واحد فأكثر بطل حكم القسامة وعاد الأمر الى التداعي ، وقال أآخرون : أن نقص وأحد فصاعدا ردت الأيمان عليهم حتى يبلغوا اثنين ، فان كان الأولياء اثنين فقط بطلت القسامة في العبد وآما في الخطأ فيحلف فيه أواحد وخمسوان، وهو قول روى عن علماء أهل المدينة المتقدمين منهم وقال آخراون : الله تقص واحد فصاعدا ردت الأيمان عليهم حتى يرجعوا الى واحد ، فان لم يكن للمقتول الا ولى واحد بطلت القسامة وعاد الحكم الى التداعي وهذا قول مالك • وقال آخرون : تردد الأيمان وان لم يكن الا واحد فانه يحلف خمسين يمينا وحده ، وهو قول الشافعي ، وهكذا قالوا ف أيمان المدعى عليهم أنها تردد عليهم « وأن لم يبق الا وأحد ويجبر الكمر عليهم ، قما اختلفوا وجب أن تنظر فوجدنا من قال بترديد الأيمان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الأيمسان أن يعلف الأولياء ، افان الم زيكن عدد عصبته تبلغ خمسين ودت الأيمان عليهم بالف ما بلغوا ، ومن طرابق ابن وهب أخبرني محمد بن عمر وعن ابن جريج عن عمرو بن شعيب : قال : « قضى رسبول الله صلى الله عليه وبسلم بخمسين يسينا ثم يحق هم المقتول أذا حلف عليه ثم يقتل قاتله أو تؤخذ ديته ويحلف عليه أأولياؤه من كانوا قليلا أو كثيرا فمن ترك منهم اليمين ثبت على من بقى من يعلى من يعلى من يعلى من يعلى من يحلف ، والن تكلوا كلهم حلف المدعى عليهم خمسين يمينا ما قتلناه ثم يطل دمه ، والن تكوا كلهم عقله المدعى عليهم ولا يطل دم مسلم أذا ادعى الا بخمسين يمينا .

وهذا لا شيء لأنهما مرسلان والمرسل لا تقوم به حجة ، أما حديث عمر بن عبد العزيز قفيه أن يحلف الأولياء وهذا لا يقول به الحنفيون فان تعلق به المالكيون والشافعيون قيل للمالكيين : هو أأيضًا حجة عليهم لأنه ليس فيه ألا يحلف الا اثنان وأيضا فليس هو بأولى من المرسل الذي بعده من طريق ابن وهب وهو مخالف لقول جميعهم ، لأن فيه : أن نكل الفريقان عقله المدعى عليهم والا يقول به مالكي ولا شافعي ، وفيه القود بالقسامة ، ولا يقول به حنفي ولا شافعي وفيه ترديد الأيمان جملة دون تخصيص أن يكونا اثنين كما يقول مالك قال أبو محمد: وأيضا فان القائلين بترديد الأيمان في القسامة قد اختلفوا في الترديد فروينا عن عمر أنه ردد الأيمان عليهم الأول فالأول معناه كأنهم كانوا أربعين يسينا فبقيت عشرة أيمان فحلف العشرة الذَّين طفوا أولا فقط ، وروى غير ذلك ، وأنها تردد على الأثنين فالإثنين كما روينا عن طريق أابن وهب قال: قال أابن سمعان : سمعت من أدركت من علمائنا يقولون في القسامة الكون في العظا على الوارث فان ليم يكن للمقتول خطأ الا وارث واحد حلف خمسين يمينا مرددة ثم يدفع اليه الدية ، فان كانوا ابنين أو أخوين ليس له غيرهما فطاع أحدهما بالقسامة وأبي الآخر قعلي الذي اطاع بالقسامة خمسة وعشرون مراددة عليه ، ثم يدفع اليه نصف الدية وليس للاخسر شيء ، قان كان الورثة ثلاثة رهط كانت القسامة عليهم أكلانا ، فإن لم تتفق الأيمان عليهم جعل الفضل عن الاثنائن فالاثنين وان القسامة على البوارثة بقدر الميراث ، وقد ذكرنا بالاسناد المتصل عن سعيد بن المسيب والزهري أن ترديد الأيمان في القسامة لا يجوز ، وأنه أمر حدث ألم يكن قبل ، وأن أول امن راداد الأيمان معاوية في القسامة وإقد جاء في هذا خبر مرسل لو وجدوع مثله لطاروا به · قصح أن لا قسامة الا بخمسين يعلقون أن قلانا قتل صاحبنا عمدا أو خطأ كيفماً علموا من ذلك ،

فان نقص منهم واحد قصاعدا بطلت اقسامة وعاد الأمر الى حكم التداعي ويحلفون في مجلس الحاكم وهم قعود حيث كانت وجوبهم بالله تعالى فقط لا يكلفون زيادة على أسم الله تعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فليحلف بالله أو اليصمت » ولا فرق بين إزيادة الذي لا اله الا هو وزيادة اللك القدوس السلام المؤلمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وكل هذا حكم لم يأت يه عن الله تعالى نص ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اولا عن أحمد من الصحابة رضى الله عنهم والآ أوجب قياس ولا نظر وكذلك لا يكلفون الواقوف عند أحكام لم يأت بها نص قرآن والا سنة لا صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب ولا اجماع ولا قياس ولا نظر . فأن قالوا : هو تهيب ليرتدع الكاذب ، قيل له : وهو تشهير ، وان أردتم التهييب فأصعدوه المنار أو أرفعوه على المنار أو شهدوا وسهطه بحبل وجروه في سراويل ، وكل هذا لا معنى له ، ولا معنى لأن يجلف في الجامع الا إن كان مجلس الحاكم فيه ، أو لم يكن فيه على المحلف كلفة حركة لأنه لم يأمر الله تعمالي بذلك ولا رسوله ولا أحد من الصحابة ، وانما جاء ذلك عن عمر بن الخطاب ومعاوية أن عمر جلب المذعى عليهم في القسسامة من اليمين الي مكة ومن الكوفة الى مكة ليحلفوا فيها ، وعن معاوية ثابت أنه حملهم من المدينة الى مكة للتحليف في الحطيم أو بين الركن والمقام ، والمالكيون والحنفيون والشافعيون مخالفون لهما رضي الله عنهما في ذلك وهم الآن يحتجون علينا بهما في الترديد الذي قد خالفوهما أيضا فيه نفسه ثم يجمع ابن حزم أحكام القسامة هكذا:

اذا جد قتيل فى دار قوم أو فى صحراء أو مسجد أو فى سسوق أو فى داره أو حيث يوجد ، فادعى أولياؤه على واحد أو على جماعة من أهل تلك الدار أو من غيرهم وأمكن أن يكوان ما قالوه والدعوم حقا ، ولم يتيقن كذبهم فى ذلك لأنهم يحلفون خمسين بالغا عاقلا من رجل وامرأة من عصبة المقتول لا نبالى ورثة أو غير ولائة بالله تعملى أن فلانا قتله أو أن فلانا وفلانا وفلانا والمتركوا فى قتله ، ثم لهم القود أو الدية أو المفاداة ، فإن أبوا أن يحلفوا وقالوا : لا ندرى من قتله بعينه حلف من أهل المك المحلة خمسون كذلك أو

من أهل تلك القبيلة يقول كل حالف منهم: بالله ما قتلت والا يكلف أكثر ويبراون ، فان نكلوا أجبروا كلهم على اليمين أحبوا أم كرهوا حتى يحلف خمسه إن منهم كما قلنا ، ولا يجواز أن يكلفوا أن يقولوا : والا علمنا قاتلا ، لأن علم المرء بمن قتل فالانا انما هي شهادة فان أداها أدى ما عليه ، فان قبل فذلك وان لم يقبل قلا حرج عليه • ولا يجوز أن يحلف أحد على شــهادة عنده ليؤديها بلا خلاف فان نقص عصبة المقتول والحدا فأكثر من خمسين أو وجد القتيل وقيه حياة أو لم يوض الخمسوان أن يحلفوا ولا رضوا بأيمان المدعى بعليهم فقد يطلت القسامة ، إفاما في نقصان العدد من خمسين وفي وجود القتيل حيا فليس في هذا الا حكم الدعوى ، ويحلف المدعى عليـــه واحــدا كان أو أكثر يمينــا واحدة فقط ، فان فكل أو فكلوا أجبروا على الأيمان أحبوا أم كرهوا ، وهكذا أن نقص عدد أهل اللحلة المدعى عليهم فلا قسامة أصلا ، وكذلك أن لم يحقق أولياء المقتبول دعواهم وعصبته فان الحكم في ذلك واحد ، وهو أن لابد أن يودي المقتول حرا كان أو عبدا من بيت مال المسلمين أو من سهم الغارمين من الصماحات كما أمر الله تعمالي (بومن قتل مؤلمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فأهله بين خير تين اما أن يقاد أو أن يعقل ،

وبقى فى القسامة خبر نوراده إن شاء الله تعالى لئلا يغتر به مغتر بجهال ضعفه ، أو بنان كان آنه أغفل ولم يذكر فيكون نقصا من حكم المسنة فى القسامة ، وهو كما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا ابن مفرج حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حداثنا سحنون نا أبن وهب قال : سمعت ابن سمعان يقول : أخبرنى ابن شهاب عن عبد الله بن مواهب عن قبيصة بن ذؤيب الكعبى أنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فلقوا المشركين باضم أو قريبا منه فهزم المشركون وغشى محلم بن جثامة الليثى بن عامر بن الأضبط الأشجمي قلما لحقه قال عامر آشهد أن لا اله الا الله قلم ينته عنه لكلمته حتى قتله ، فذكر ذلك لرسسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل آلى محلم فقال : أقتلته ؟ بعد أن قال الا الله ؟ فقال : يا رسول فأرسل آلى محلم فقال : أقتلته ؟ بعد أن قال الا الله ؟ فقال : يا رسول

الله أن كان قالها قانما تعوذ بها وهو كافر فقال رسول الله صلى الله عليمه وسلم « فهالا تقبت عن قلبه » يريد بذلك _ والله أعلم _ انما يعرب اللسان عن القلب ، وأقبل عينة بن بدر في قومه حمية وغضبا لقيس فقال: يا رسول الله قتل صاحبت وهو مؤمن فأقدنا فقال رسب ول الله صلى الله عليه وسلم تحلفون بالله خمسين يمينسا على خمسين (١) رجلا منكم أن كان صاحبكم قتل وهو مؤمن قد سمع ايمانه فقعلوا فلما حلفوا قال رسول الله صلى ولله عليه وسلم اعفوا عنه وأقبلوا الدية ، فقال عيينة بن حصن (٢) : إنا نستحي أن تسمع العرب أنا أكلنا ثمن صاحبنا قواثبه الأقرع إن حابس النميمي في قومه غضبا وحمية لخندف فقال لعيينة بن حصن بماذا استطلتم دم هدا الرجل فقال : أقسم منا خمس ون رجلا أن صاحبنا قتل وهو مؤمن فقال الأقرع فسألكم وسسول الله صلى الله عليه وسلم أأن تعفوا عن قتله وتقبلوا اللاية فأبيتم فأقسم بالله ليقبلن من رسيول الله صلى الله عليه وسلم الذي دعاكم اليه أو الآتين بمائة من بني تميم فيقسمون بالله لقد قتل صاحبكم وهو كافر ، فقالوا عند ذلك : على برسلك بل القبل ما دعانا أليه واسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله نقبل الذي دعوتنا اليه من الدية فدية أبيك عبد الله بن عبد المطلب قوداه رسول الله صي الله عليه وإسلم ،بمائة من الأبل » قال أبو محمد : فهذا نخبر لا ينسند البتة من طريق يعتد بها بوانفرد به ابن سمعان وهو مذكور بالكذب بذكر قسامة خمسين على أنه قتل مسلما ، وهو البضا مرسل ، بولو صح لقلنا به قاذا لم يصح قلا مجوز الأخذ به ويالله تعالى التوفيق أ هـ كلام أبي محمد بن حزم

(۱۱) فى المحلى (خمسين رجلا منكم) م (۱۱) فى المحلى (خمسين رجلا منكم) م (۲) هو عيينة بن حصن بن حليفة بن بدر الفقارى اسلم بعد القتح وهو من المؤلفة قلوبهم وكان من جفاة الاعراب .

قال المصنف رحه الله تعالى

العماد فاما الا لم يكن لوث ولا شاهد فالقول قول المدعى عليه مع بمينه لقوله صلى الله عليه وسلم ((لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس من الناس دماء ناس واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » ولأن اليمين انما جملت في جنبة الدعى عند اللوث لقوة جنبته باللوث فاذا عدم اللوث حصلت القوة في جنبة المدعى عليه لأن الأصل براءة دمته وعدم القتل ، فعادت اليمين اليه ، وهل تفلظ بالعدد ؟ فيه قولان (أحدهما) أنهما لا تفلظ بل يحلف بمينا واحدة وهو اختيار الزني لأنها يمين توجهت على المدعى عليه ابتداء فلم تفلظ بالصد كما في سائر الدعاوي (والشياني) انها تغلظ فيحلف خمسين يمينا وهو الصحيح لأن التغليظ بالعدد لحرمة الدم 4 وذلك موجود مع عدم اللوث . فان قلنا : انها يمين واحدة فان كان للمدعى عليه جِماعة حلَّف كلُّ واحد منهم يمينا واحدة ، فإن نكلوا ردت اليمين على المدعى ، فإن كان واحدا طف يمينا واحدة ، وأن كانوا جماعة حلف كل واحد منهم يمينا واحدة . وأن قلنا : يغلظ بالعدد وكان الدعى عليه وأحدا حلف خمسين عمينا وأن كانوا جماعة فعلى القولين (احدهما) أنه يحلف كل واحد خمسين يمينا (والثاني) أنه يقسط على عدد رءوسهم فإن نكلوا ردت اليمين،على المدعى ، فان كان واحسا حلف خمسين يمينسا ، وأن كانوا جمساعة فعلى القولين (احدهما) انه يحلف كلِّ واحد منهم خمسين يمينها (والثاني) انه يقسط عليهم خمسون يمينا على قدر مواريثهم من الدية ، وان نكل المدعى عليه فحلف المعى وقفى له ، فان كان في قتل يوجب المال قضى له بالدية ، وأن كان في قتل يوجب القصاص وجب القصاص قولا واحدا لأن يمين المدعي مع نكول المدعى عليه كالبيئة في احد القولين ، وكالاقراد في القول الآخر ، والقصاص يجب بكل واحد منهما) .

الشرح حديث «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم » في الصحيحين عن ابن عباس .

أما الآحكام إذا الدعى القتل في موضع الألوث فيه وألا بينة مع المدعى فالقول قول المدعى عليه مع يمينه لقوله صلى الله عليه اوسلم « لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس من الناس دماء ناس وأموالهم لكن اليمين على المدعى عليه » ولأن الإيمان انما ثبتت في جنبة المدعى أولا مع اللوث لقوة حنبته باللوث ، قادًا لم يكن هناك لوث كانت جنبة المدعى عليه أقوى ، لأن

الأصل براءة دَّمتُه • فكانت الأيمان في جنبته ابتداء ، وهل الغلظ عليه الأيمان بالعدد؟ فيه قولان (أحدهما) لا يُعلظ عليه بل يحلف يمين واحدة وهو اختيار المزنى لأنها رسين توجهت في جنبة المدعى عليه ابتداء ، فكانت يمسي واحدة كاليمين في سائر الدعاوي ، ولأن التغليظ في العدد بالأيمان انســـا وجب في حق المدعى لأجل اللوث ، فاذا لم يكن هناك لوث سقط الغليظ (والثاني) يغلظ بالعدد وهو الأصح ، لأن الأيمان انما تغلظ بالعدد في القتل لحرمة النفس ، وهذا موجود في الأيمان آذا الوجهت في جنبة المدعى عليه ابتداء ، والقول الأول : انها أنما غلظت على المدعى لأجل اللوث غير صحيح لأن اللوث معنى تقوى به جنبة المدعى وما قويت به جنبته أيجب أن يقع فيه التخفيف عليه ، لا التغليظ ، فإن قلنا : لا تغلظ الأيمان بالعدد على المسعى عليه ، فان كان والحدا حلف يمينا بواحدة ، فان كافوا جماعة حلف كل واحد يمينا ، وان نكل المدعى عليه عن اليمين ردت على الولى ، فان كان واحدا حلف يمينا واحدة ، وإن كانوا جماعة حلف كل واحد يمينك . وان قلنا: تغلظ الأيمان بالعدد على المدعى عليه _ قان كان واحددا _ حلف خمسين يمينا • وإذا قلنا: تغلظ الأيمان بالعدد على المدعى عليه _ قان كان واحدا _ حلف خسين يمينا ، وأن كانوا جمياعة فهل يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا أو يقسم الخمسون بينهم على عدد رءومهم ويجبر الكسر ؟ فيه قولان مضى ذكرهما (الصحيح) ها هنا أنه يعلف كل واحد منهم خمسين يمينا • وأن نكل المدعى عليه عن الأيمان ردت على الولى ، فأن كان واحدا حلف خمسين يمينا ، وأن كانوا جماعة فهل يحلف كل وأحد منهم خمسين يمينا أو تقسم الخمسون يمينا بينهم على قدر مواريثهم ويجبر الكسر ؟ فيه قولان مضى ذكرهما أيضًا ﴿ الصحيح ﴾ ها هنا يحلف كل واحد منهم على قدر مير الله من اللدية ، فاذا حلف الولى عند نكول المدعى عليه ب فان كانت الدعوى في قتل العمد _ وجب القصاص له قولًا وأحدا ، لأنعين المدعى مع نكول المدعى عليه كالبينة في أحد القولين وكالاقوار في الآخر ، والقصاص يثبت بكل وأحد منهما ، وأن كانت اللنعوى من قبل الخطأ أو عمد الخطأ وجبت الدية ، وهل تحملها العاقلة ؟ قال القفال: أن قلنا : أن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كالبيئة كانت على عاقلة المدعى عليه ،

وان قانا : أنها كاقرار الملدعي عليه كانت في ماله ، لأن العماقلة لا تحمسل ما يثبت بالاقرار ، ومن أصحابنا من قال : يجب في مال المدعى عليمه قولا واحدا ، لأنها انما تكون كالبينة في حق المتداعين لا في حق غيرهما .

في سرع في مذاهب العلماء: قلنا الذا ادعى القتل في موضع لا لوث فيه ولا بينة فالقول قول المدعى عليه مع يمينه و ونقول الذفي هذا عن أحمد روايتين (احداهما) لا يحلف المدعى عليه ولا يحكم عليه بشيء ويخلى سبيله ، هذا هو الذي ذكره الخرقي في متنه وسواء كانت الدعوى خطأ أو عمدا لأنها دعوى فيما لا يجموز بذله فلم يستحلف فيه كالحدواد ، ولأنه لا يقضى في هذه الدعوى بالنكول فلم يستحلف فيها كالحدواد ،

(الرواية الثانية) يستحلف وهو الصحيح ، وهو قول الشافعي رحمه الله ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لن يعطى الناس بدعواهم الادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » قال ابن قدامة : ظاهر في ايجاب اليمين ههنا لوجهين (احدهما) عموم اللفظ فيه (والثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في صدر الخير بقوله «الادعى قوم الى قوله : والكن اليمين على المدعى عليه ، فيعود الى المدعى عليه المذكور في الحديث والا يجوز اخراجه منه الا بدليل اقوى امنه ، ولأنها دعوى في حق الحديث في يعين فيها كدعوى المال ، ولأنها دعوى لو أقر بها لم يقبل وجوعه عنها فتجب اليمين فيها كلاصل المذكور اها أما عدد الأيمان فقد سبق عنها فتجب اليمين فيها كالأصل المذكور اها أما عدد الأيمان فقد سبق ما نقلناه من كلام ابن حزم رحمه الله وفي مذهب أحمد يشرع يمين واحدة ويروى عنه خمسوان يمينا كما لو كان بينهم لوث والراواتان عن أحمد ويروى عنه خمسوان يمينا كما لو كان بينهم لوث والراواتان عن أحمد كالقولين للشافعي •

قالً المصنف رحه الله تعالى

فصبيل وان ادعى القتلِ على اثنين وعلى احدهما لوث دون الآخر حلف المدعى على صاحب اللوث لوجود اللوث وحلف الذى لا لوث عليه لعدم اللوث ، وأن ادعى القتل على جماعة لا يصح اشتراكهم على القتل لم تسمع

دعواه لانها دعوى محال . وان ادعى القتل على ثلاثة وهناك لوث فحضر منهم واحد وغاب اثنان وانكر الحاضر حلف المدعى خمسين يمينا فان حضر الثاني وانكر غفيه وجهان (احدهما) أنه يحلف عليه خمسين يمينا لاتهما لو حضرا ذكر كل واحد منهما في يمينه ، فاذا الفسود وجب إن يكور ذكره (والوجه الثاني) أنه يحلف خمسا وعشرين يمينا لأنهما لو حضرا حلف عليهما خمسين يمينًا فاذا انفرد وجب أن يحلف عليه نصف الخمسين ، فأن حضر الشالث وانكر ففيه وجهان (احدهما) أنه يحلف عليه خمسين يمينا (والثاني) أنه يحلف عليه ثلث خمسين يمينا ويجبر الكسر فيحلف سبع عشرة يمينا ، وان قال: قتله هذا عمدا ولا أعلم كيف قتله الآخران أقسم على الحاضر ووقف الأمر الى أن يحضر الآخران ، فأن حضرا وأقرا بالعميد ففي القود قولان ، وان أقر بالخطأ وجب على الأول ثلث الدية مفلظية 1 وعلى كل وأحـد من الآخرين ثلث الدية مخففة • وأن أنكر القتل ففيه وجهسان (إحدهما) أنه لا يحلف لأنه لا يعلم ما يحلف عليه ولا يعلم الحاكم ما يحكم به (والثاني) وهو قول ابي اسحق انه يحلف لأن جهله بصفة القتل ليس بجهل باصل القتل ، فاذا حلف حبساً حتى يصفا القتل ، وان قال قتله هذا ونفر لا اعلم عددهم ـ فان قلنا : أنه لا يحب القود ـ لم يفسم على الحاضر لأنه لا يعلم ما يخصه ، وان قلناً : أنه يجب القود ففيه وجهان (احدهما) انه يقسم لأن الجماعة تقتلُّ بالواحد فلم يضر الجهل بعسدهم (والثاني) وهسو قول ابي اسحق ﴿ انَّهُ لا يقسم لانه ربماً عفا عن القود على الدية ولا يملم ما يخصه منها) •

الشرح الذا كانت الدعوى في القتل على اثنين اوعلى احدهما لوث دون الآخر حلف الولى على الذي عليه اللوث خمسين يمينا ، لأن القسامة لا يحكم بها بأقل من خمسين يمينا ، فإن كانت الدعوى في قتل العمد وجب له عليه القدود في قوله القديم اونصف الدية على الجدود ، ويطف الذي لا لوث عليه على ما مضى .

فسورع اذا ادمى القتل على جماعة لا يصح اشتراكهم فى القتسل كأهل بلد أو أهل قرية كبيرة لم تسمع الدعوى وقال أبو حنيفة: تسمع دليلنا أن هذا ادعوى محال فلم تسمع كما لو ادعى على رجل أنه قتل وليه والمدعى علىه ولد بعد قتل مورثه •

فسرع اذا قال الولى لجماعة : أنا أعلم أن القاتل أحد مؤلاء والا أعلم من هو منهم لم تسلم هذه الدعوى الأن تعلين المدعى عليه شرط قال

المسعودي : وإن قال لجماعة : أنتم القاتلون أو بعضكم بولا اتحقق القسائل منكم ولكن يحلف كال واحد منكم فهل له ذلك ا فيه وجهان •

فسرع آذا الدعى وإجل على رجل أنه اقتل وليه عبداً محضا سو وهناك لوث _ واقسم الولى ، فقد ذكرة أنه هل يجب على المدعى عليه القود أو الدية ؟ على القولين ، وأن ادعى عليه أنه قتله خطأ واأنكر فأقسم المدعى وجبت له الدية مخففة على عاقلة المدعى عليه ، وأن الدعى أنه قتله عبدا نطأة وأنكر المدعى عليه فأقسم الولى وجبت له داية مغلظة على عاقلة المدعى عليه ،

فَــــوْع وَأَنْ قَالُوْ الولى: قُتُلُهُ هَذًا وَإِمْعُهُ أَيْرُهُ فَقِيهِ أَرْبُعُ مُسَـّالُلُّ (الحداهن) أَنَا يَقُولُ : قَتُلُهُ هَذَا وَآخُرَانَا مِمْهُ عَمْدًا الْا أَنْ شَرِيْكُيْهُ غَاتُبِ الْأ فان الولى يقسم على الحاضر تخمسين يمينا لأنه لا يجويز استفتاح الحساكم بالقسامة بأقل من نخسين ربسينا ، فاذا حلف عليه استحق عليه القسواة على قوله القديم ، واستحق ثلث الدية معلظة على القديم ، واستحق ثلث الدية معلظة على القديم ، الجاني • فأذا حضر الحد الغائبين فأنكر القتل أأقسم عليه الولى ، وكم يجب أن يحلف عليه ؟ حكى الشيخان أبور حامد وأبو اسحق فيها وجهين ، وحكاهما ابن الصباغ قوالين (احدهما) يعلف عليه نظمسا اوعشرين يميسا لأله أو حضر مع الأول لأقسم عليهما خستين يمينا فدل على أن لكل واحد منهمــــا الصف الخمسين (والثاني) لا يجزيه الا خمسوانا يمينا وهو الأصح ، الذ الأيمان الأولى لم تتناول الثاني، فيجب أنَّ يذكره لأنه لا يجوز الحكم فيَّ القسامة بأقل من تخمسين ببينا + ورمخالف اذا حضر الثاني مع الأاول قاعه الا أقسم عليه خمسين يمينا ، فاذا أقسم على الثاني استحق عليه القود في قوله القديم ، وثلث الدية مُعْلَظُة في ماله في هوله البحديد . فاذا حضر الشالت؛ وأنكن القتل فهل يقسم عليه لخسسين يمينا أو ثلث الخمسين ويجبر الكسر ا على الوجهين في الثاني ، قادًا القسم عليه استنعق عليه ما يستحق على الثاني

(المسألة الثانية) آدًا قال : قتله هذا عمدا واآخرانا معه خطأ فانه يقسم على المعاضر تحسين يسينا ولا يستحق عليه القود قوالا واحدا ، لأن شريكه

مخطى، ويستحق عليه ثلث دية مغلظة في ماله ، فاذا حضر الثاني والكر القتل أقسم عليه ، الرها يقسم عليه خسين بمينا أو نصفها ؟ على الوجهين في التي قبلها ، فاذا أفسر استحق ثلث لاية مخففة على عاقلته ، فاذا نحظر الثالث وأنكر القتل فهل يقسم عليه خسين يمينا أو ثلثها ؟ على الوجهين فاذا أقسم استحق على عاقلته ثلث دية مخففة .

(المسألة الثالثة) أذا قال: قتله هذا اعمدا والخران معه لا الدرى كيف قتلاه، فأنه يقسم على الحاضر خمسين يمينا ويستحق ثلث ديته مغلظة في ماله في قوله الجديد وأما على القول القديم فيوقف الأمر الى أن يقدم الغائبان، فاذا حضرا واعترفا بقتل الخطأ وجب في مال كل واحد منهما ثلث دبة مخففة، وعلى الأول ثلث دية مظلفة قوالا واحدا،

وان اعترفا بعد الخطأ وجب في مال بواحد منها المنا وية مغلظة ، وان اعترف أحدهما بقتل عمد الخطأ والآخر بقتل الخطأ اعتر حكم كل واحد منهم في نفسه في تغليظ الدية وتخفيفها ، وان أنكر القتسل فهل مجوز للولى أن بقسم عليهما ؟ فيه وجهان (احدهما) لا يجوز أن يقسم عليهما لانه أذا أقسم عليهما لم يعلم الحاكم ما يحكم به عليهم (والثناني) وهو قول أبي اسحق : انه يجوز للولى أن بقسم عليهما لأن جهلل الولى بصفة فتلهما ليس بجهل في القتل ، فاذا أقسم عليهما حساحتي تقسر صفة القتل ، لأنه لا يعلم الا من جهتهما و فاذا أقرا بقتل العمد المحض وجب عليهما القود قولا واحدا ، وهل بعب القود اعلى الأول ؟ فيه قولان ، وان أقر بقتل العمد لم يعب القود على واحدا ، وهل وحد ألقود على واحدا ، وهل وحد ألقود على واحدا ، وهل واحدا ، وحكم الدية ما مضى ، وكم يقسم الولى القود على واحد منهم قولا واحدا ، وحكم الدية ما مضى ، وكم يقسم الولى عليهما ؟ على الوجهين ،

(المسألة الرابعة) آذا قال: قتله هـ أنا عمدا ونفر يصح اشتراكهم في القتل لكن لا أعلم عددهم لل فان كانت الدعوى في قتل الخطأ أو عمد الخطأ أو في عمد المحض وقلنا: لا يجب القـ ولا بأيمان الولى لم يكن للولى أنا

يقسم على الحاضر أذنه اذا أقسم عليه لا يعلم كم القدر الذي يجب مجنايته من الدية ؟ وان كانت الدعوى بقتل العمد المحض وقلنا: يجب القود بأيمان الولى فهل يجوز للولى أن يقسم على الحاضر ؟ فيه وجهان (احدهما) له أن يقسم عليه لأنه الجماعة يقتلون بالواحد عندنا وقد مضى في الجنايات دليل ذلك (والثاني) ليس له آن يقسم عليه لأنه ربما عفا عن الحاضر ولا يعلم ما يستحقه عليه من الدية .

فرع فى مذاهب العلماء: مضى نقلنا للذهب ابن حزم وأهل الظاهر وآما أحمد وأصحابه فانهم يقولون بمثل مذهبنا الآق فروق تنضح فيما يلى: قالوا : ان قال المدعى: قتله هذا ورجل أآخر الا أعرفه وكان على المعين لوث أقسم عليه خمسين يمينا واستحق نصف الدية ، قان تعين له الآخر حلف عليه واستحق نصف الدية ، وان قال : قتله هذا ونفر الا أعلم عددهم لم تجب القسامة الأنه الإيعلم كم حصته بهن الدية ،

قالوا: ولا السمع الدعوى الا معررة بأن يقول: آدعى أن هذا قتل ولى فلان ابن فلان عمدا أو خطأ أو شبه العمد ويصف القتل ، فان كان عمدا قال : قصد اليه بسيف أو مسلمي أو خنجر أو بما يقتل غالبا _ قان كانت الدعوى على واحد فأقر _ ثبت القتل ، وإن أنكر وثم بينة حكم بها وألا صار الأمر الى الأيمان ، وإن كانت الدعوى على أكثر من وأحد لم يخل من أربعة أحوال (أحدها) أن يقول : قتله هذا وتعمد قتله ويصف العمد بصفته فيقال له : عين واحدا ، فان القسامة الموجة للقود لا تكون على أكثر من واحدا .

(الثانى) أن يتول : تعمد هذا وهذا كان خاطف فهو يدعى قتلا غيرا موجب للقود فيقسم عليهما ويأخذ نصف الداية من مال العامد ونصفها من عاقلة المخطىء و

(الثالث) أنْ يقول : عمد هذا ولا أدرى أكان اقتــل الثاني عمـــدا أو خطأ ، فقيل : لا تسوغ القسامة ههنا لأنه يحتمل أنْ يكون الآخر مخطئـــا فيكون موجبها الدية عليهما ، ويحتمل أن يكون عامدا فلا تسوغ القسامة عليه ، فيكون موجبها القود فلم تجن طبهما ويجب تمين واحد والقسامة عليه ، فيكون موجبها القود فلم تجن القسامة مع هذا ، فن عاد فقال : علمت أن الآخر كان عامدا فله أن يعين واحدا ويقسم عليه ، وأن قال : كان مخطئا ثبت القسامة حينت ، ويسأل فان أنكر ثبت القسامة ، وأن أقر ثبت عليه القتل ويكون عليه نصف الدية في ماله ، إذه ثبت باقراره لا بالقسامة ،

وقال القاضي من أصحاب أحمد : يكون على عاقلته ، والأول أصح لأن العاقلة لا تحمل اعترافا في هكذا أفاده في المفنى .

(الحال الرابع) أن يقول : اقتلاه خطأ أو شبه عمد أو آحدهما خاطىء والآخر شبه العمد فله أن يقسم عليهما ، فان ادعى أنه قتل اوليه عمدا فسئل عن نفسير العمد ففسره بعمد الخطأ قبل تفسيره وأقسم على ما قسره به لأنه دعطاً في وصف القتل بالعمدية ، ونقل المزنى عن الشافعى : الا يحلف عليه الأن بدعوى العمد برأ العاقلة قلا تسمع دعواه بعد ذلك ما يوجب عليهم المال ،

ودليل الحنابلة أن داعواه قد تحررت وانما غلط في تسمية شبه العمد المما المدا الموهدا مما يشتبه فلا يؤخذ به • ولو الحلفة الحاكم قبل تحرير الدعوى وتبين نوع القتل لم يعتد باليمين لأن الدعوى لا تسمع غير محررة فكائه الله قبل الدعوى • ولأنه انما يحلفه ليوجب له ما يستحقه ، فاذا لم يعلم ما يستحقه بدعواه لم يحصل المقصود باليمين فلم يصح • هكذا أفاده ابن قدامة والله اعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

فعســـل واللوث الذي يثبت لأجله اليمين في جنبة المعي هو ان يوجه معنى بعاب معه على الظن صدق المدعى ، قان وجه القتيل في محلة اعدائه لا يخالطهم غيرهم كان ذلك لوثا فيحلف المدعى ، لأن قتيل الأنصار وجه في

خيبر واهلها أعداء للأنصار ((فجعل النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى » قصار هذا أصلا لكل من يقلب معه على النفن صدق المدعى ، هينجسل القول قول المدعى مع يمينه ، وأن كان يعانطهم غيرهم ولم يكن لونا لجواز ان يكون قتله غيرهم ، وأن تغرقت جماعة عن فتيل في دار أو بستان وادعى الولى انهم قتلوه فهو لوث فيحلف المدعى انهم قتلوه ، لأن الظاهر انهم قتلوه ، وان وجد قتيل في زحمة فهو لوث فان ادعى الولى انهم قتلوه حلف وقضى له ، وان وجا قتيل في ارض وهناك رجل معه سيف مخضب بالدم وليس هناك غيره فهو لوث ، فان ادعى الولى عليه القتل حلف عليه لأن الناهر أنه قتله ، فأن كان هناك غيره من سبع أو رجل مول لم يشب اللوث على صاحب السيف ، لانه يجود أن يكون قتله السبع أو الرجل الولى ، وأن تقابلت طاغتان فوجه قتيل من احدى الطائفتين فهو لوث على الطائفة الذخرى • فان ادعى الولى أنهم قتلوه حلف وقضى له بالدية لأن الظاهر أنه لم تقتله طائغة . وان شهد جِماعة من النساء أو العبيد على رجل بالقتل نظرت فأن جاءوا دفعة واحدة وسمع بعضهم كلام البعض لم يكن ذلك لوثا لانه يجوز ان يتونوا قد تواطاوا على الشهادة ، وإن جاءوا متفرقين واتفقت أقوائهم ثبت اللوث ويحلف الولى ممهم ، وأن شهد صبيان أو فسأق أو كفار على رجل بانقتل زجاءوا دفعة واحسدة وشهدوا لم يكن ذلك لوثا لانه يجبوز أن يكونوا قبد واطاوا على الشهادة ، فان جاءوا متفرقين وتوافقت أقوالهم ففيه وجهان (احدهما) أن ذلك لوث لأن اتفاقهم على شيء واحسد من غير تواطيء يدل على صسدقهم (والثاني) أنه ليس بلوث لأنه لا حكم لخبرهم ، فلو أثبتنا بقراهم لوثا لجملنا لخبرهم حكما ، وإن قال الجروح : قتلني فلان ثم مات لم يكن حوله تونا لانه تعوى ولا يعلم به صدقه ، فلا يجعل لوثا ، فإن شهد عدل على رجل بالقتل ... فأن كانت الدعوى في قتل يوجب المال - حلف المدعى يمينا وقضى له باقدية ، لأن المال يثبت بالشاهد واليمين ، وأن كانت في قتل يوجب العصاص حلف خمسين يمينا ويحب القصاص في قوله القديم والدية في قوله الجديد وم

قصبل وان شهد واحد أنه قتله فلان بالسيف وشهد آخر أنه قتله بالعصالم يثبت القتل بشهادتهما ، لأنه لم تتفق شهادتهما على قتبل واحد وهل يكون ذلك لوثا يوجب القسامة في جانب المدعى ؟ قال في موضع : يوجب القسامة ، واختلف اصحابنا في ذلك فقال أبو اسحق : هي لوث يوجب القسامة قولا واحدا لانهما اتفقا على ذلك فقال أبو اسحق : هي لوث يوجب القسامة قولا واحدا لانهما اتفقا على أثبات القتل وانما اختلفا في صفته وجعل القول الآخر غلطا من الناقل ، وقال أبو الطيب بن سلمة وابن ألوكيل : أن ذلك ليس بلوث ولا يوجب القسامة قولا واحدا لأن كل واحد منهما يكنب الآخر ، فلا يفلب على الظن صدق ما يدعيه ، والقول الآخر غلط من اثناقل ، ومنهم من قال : في المسئلة قولان (أحدهما) والقول الآخر غلط من اثناقل ، ومنهم من قال : في المسئلة قولان (أحدهما) أنه لوث يوجب القسامة (والثاني) ليس بلوث ، ووجههما ما ذكرناه ، وان

شهد واحد أنه قتله فلان وشهد آخر أنه أقر بقتله لم يثبت القتل بشهادتهما ألا أحدهما شهد بالقتل والآخر شهد بالأقراد ، وثبت اللوث على المسهود عليه . وتخالف المسئلة قبلها فأن هناك كل واحد منهما يكلب الآخر ، وههنا كل واحد منهما يقوى الآخر فيحلف الدعى مع من شاء منهما . فأن كان القتل خطا حلف يمينا واحدة وثبتت الدية ، فأن حلف مع من شهد بالقتل وجبت الدية على العاقلة لأنها تثبت باليقراد . وأن كان القتل موجبا للقصاص حلف المدى خمسين يوبينا ووجب للاقراد . وأن كان القتل موجبا للقصاص حلف المدى خمسين يوبينا ووجب لله القصاص في أحد القولين والدية في الآخر ، وأن ادعى على رجل أنه قتل وليه ولم يقل عبدا ولا خطا وشهد له بما ادعاه شاهد لم يكن ذلك لوثا لأنه في حلف مع شاهده لم يمكن الحكم بيمينة لأنه لا يعلم صفة القتل حتى يستوفى موجبه فسقطت الشهادة وبطل اللوث) ،

النسوح اللوث الذي تثبت به الأيمان في جنب المدعى هو أن موجد هناك سبب يغلب معه على الظن صدق المدعى و وذكر الشافعى رحمه الله في ذلك سبعة أسباب (أحدها) اذا وجد قتيل في محلة أو قرية أو قبيلة لا يشاركهم غيرهم في السكني ، وأن كان قد يدخل اليهم في تجارة وبينهم وإين المقتول عداوة اظاهرة ، وسواء كان المقتول منهم أو غيرهم فان ذلك لوث على أهل المحلة أو الله ربة ، لأن خيبر كانت دارا محضة لليه والا يسكنها غيرهم ، وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلونه التجارة ، وكانت بينهم وبين الأنصار عداوة ظاهرة ، فلما وجد عبد الله بن سهل فيها مقتوالا جعله صلى الله عليه وسلم لوثا ، وجعل للانصار أن يقسموا عليهم ، فإن اختل أحد هذين الشرطين بأن كان يسكنها غيرهم أو لا عداوة غلهم ، بن المقتول وبينهم لم يكن لوثا ،

السبب الثانى: أن يوجد قتيل ف دار قوم أو قريتهم أو حصن أو قبيلة ، ولا يخالطهم غيرهم فى السكنى ولا يدخل عليهم غيرهم فى الجارة ولا غيرها ، فإن هذا يكون لوثا عليهم ، سواء كان بينهم أوبين المقتول عداوة علاهرة أو لم تكن ، وسواء كان القتيل منهم أو غيرهم ، والفرق بينها أوبين الأول أنه اذا كان يدخل اليهم غيرهم فى تجارة أو غيرها جاز أن يكون الذى

قتله هو الداخل اليهم، ، فلذلك قلنا : يشترط أن يكون بينه وبينهم عداوة ظاهرة ، وإذا كان لا يدخل اليهم غيرهم فالظاهر أنه لم يقتله غيرهم .

السبب انتائث: أن يوجد فتيل في الصحراء وفيه مسألتان (احداهما) أن يتفرق عنه جماعة وهو طرى ولم يكن بقرهم أحد ، ولا مضى من حين تفرقهم عنه الى أن اكتشف أمرهم مدة يسكن أن يكون القاتل قد هرب أو اختفى - قال الشافعي وحمه الله : وليس هناك أثر ولا عين ، وأراد بالأثر أثر قدم الآدمى وبالعين السبع ، لأنه أذا كان هناك سبع جاز أن يكون هو الذي قتله مو الذي قتله مواذا كان هناك أثر جاز أن يكون هيد الذي قتله مون المنافئ تقدر قوا عنه ، فأن الظاهر أنهم قتلوه (الثانية) أن يوجد المحماعة الذين تفرقوا عنه ، لأن الظاهر أنهم قتلوه (الثانية) أن يوجد القتيل طريا في الصحراء وبقريه رجل معه سيف معضوب باللام أو غيره من السلاح وليس هناك غيره ، فأنه يكون لوثا عليه ، لأن الظاهر أنه قتله ،

قال المسعودي: وكذلك اذا أرتى رجل يحرله يده كالضارب ووجد بقربه قتيل فانه يكون لوثا عليه ، لأن الظاهر أنه قتله .

السبب الرابع: أن يوجد قتيل فى أحد صفى القتال ب فان كان الصفان قد التقيا ، بحيث يقتتلون بالسيوف أو الرماح أو الرسى فهو لوث على أهل الصف الثانى ، لأن الظاهر أنهم اقتلوه دون أهل صفة ، وان كانوا متباعدين بحيث لا يمكن قتالهم بالسيوف والرماح والرمى فهو لوث على أهل صغه لأن الظاهر أنهم قتلوه .

السبب الخامس ؛ أَذَا آزادهم جماعة في مسجد أو طواف أو سدوق في وجد بينهم قتلوه .

السبب لسادس: أن يوجد رجل قتيل فيشهد جماعة نساء أو عبيله أن قلانا قتله _ فان جاءوا متفرقين واتفقت أقوالهم على صفة قتله ، ولم يمض امن اواقت قتله الى أن قالوا هذه مدة ينكنهم أن يجتمعوا ويتفرقوا _

فاذ ذلك يمكن أن يكون لومًا على المشهورة عليه ، فأن الله المسالي لي يمين العادة أن اليجاعة يكذبون في شيء واحد من غير تواطئ منهم على الكذب

وسوع اذا كانت قد مضت مدة من حين قتله يمكن أذا يجتمعوا ويها ورسعيقوا المناهود عليه ، لأنه يجوز أن يكونوا قد اجتمعوا وتواطأوا على الكذب وقال ابن الصباغ : فيه ظر ، لأنه متى وجد عدد مجتمع على ذلك غلب على الله أنه قتله ، وتجوز تواطئهم على الكذب الا يمنع الظن كتجوز كذب الطن أنه قتله ، وأن شهد بذلك صبيان أو فساق أو كسار كفهادة النصاء والعبيد ففيه وجهان ، قال أبو السحاق المروزى : لا يكون لوثا على الشهود عليه ، لأن أخارهم غير مقبولة في الشرع ، ومن أصحابنا من قال المشهود عليه ، لأن أخارهم غير مقبولة في الشرع ، ومن أصحابنا من قال بكون لوثا على المناء والعبيد لوثا لأن أنه تعالى لم يجر العادة أن الجماعة يكذبون في من النساء والعبيد لوثا لأن الله تعالى لم يجر العادة أن الجماعة يكذبون في شيء واحد من غير تواطيء على الكذب ، وهذا المعنى موجود في هؤلااء على ولأن لقولهم حكم في الشرع بدليل قولهم : يقتل في قبول الهدية وفي الاذن ولخول الدان ،

السبب السابغ: أن يشهد رجل عدل على رجل أنه قتل عَلانًا فأنه يكون لوثا ٠

وعند العنابلة اللوث المشترط في القسامة يجتمع في الربعة فصدل

﴿ الْأُولُ ﴾ في اللبوث المشترط في القسامة ، واختلفت الرواية عن أحمد فيه فراوى عنه أن اللوث هو العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه كنجو ما بين الأنصار بوجبود خيبر ، وما بين القبائل والأحياء وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب وما بين أهل العدل وما بين الشرطة واللصــوص ، لا يشترط مع العداوة ألا يكون في الموضع الذي به القتيل غير العذر ، نص عليه أحمد في روالية مهنا وأفاده ابن اقدامة قال : ﴿ وكلام الخرقي يدل عليه أيضا واشترط القاضي ألا يوجد القتيل في مواضع عدو لا يختلط بهم غيرهم) وهذا هو مذهبنا الذي سقناه أآنفا ، ولأنه متى اختلط بهم غيرهم احتمل أن يكون القاتل ذلك الغير ، وناقض القاضي أبو بكر من الحنسابلة قوله فقال في قوم ازدحموا في مضيق فافترقوا عن قتيل الذكان في القوم من بينه وابينهم عداوة وأمكن أن يكون هو قتله لكونه بقربه فهو لوث . فجمل العداوة أونًا مع وجود غير العدو والأول أصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل الأنصار هل كان بخيبر غير اليمود أم لا؟ مع أن الظـاهر وجود غيرهم ـ هكناً زعم ابن قدامة _ فيها ، لأنها كانت أملاكا للمسلمين يقصدونها لأخذ غلات أملاكهم منها وعماراتها والاطلاع عليها والامتيار منها ويبعد أن تكون مدينة على جادة تخلو من غير أهلها ، وإقول الأنصار: ليس لنا بخيبر عدو غير اليهورد يدل على أنه اقد كان بها غيرهم ممن ليس بعدو ، ولأن أشتراكهم في العادة إلا إيمنع من وجواد اللوث في حق والحد وتخصيصه بالدعوى مع مشاركة غيره في احتمال قتله فلأن يمنع ذلك من وجود من يبعد منه القتــل أولى وما ذكراوه من الاحتمــال لا ينفى اللوث ، قان اللوث لا يشترط فيه يقين القتل من المدعى عليه والا ينافيه الاحتمال ، ولو تيقن القتل من المدعى عليه لما احتيج الى الأيمان اولو أشترط نفي الاحتمال لمسا صحت الدعوى على اوحد من جماعة لأنه ريحمل أن القاتل غيره ، والا على الجماعة كلهم لأنه يحتمل ألا يشترك الجميع في قتله (والروااية الثانية) عن أحمد أن اللوث ما يقلب على الظن صدق المدعى وذلك من وجوده .

﴿ أَحَدُهَا ﴾ العداوة المذكورة (والثاني) أن يفسرق جماعة عن تُقتيسل

فيكون دُلك لوثًا في حق كل واحد منهم ، فإن ادعى الولى على واحد فأفكر كونه مع الجماعة فالقول قوله مع يمينه ذكره القاضي (اوهن مذَّهبنا كما سبق) (والثالث) أن يزاد حم الناس في مضيق فيوجد فيهم قتيل فظاهر كلام أحمد أن هذا ليس بلوث ، فانه قال فيمن مات بالزحام يوم الجمعة فديته في بيات المال وهو قول السبحق بن راهويه، اوروى ذلك عن عمر وعلى ، فإن سعيد بن منصور راوي ف سننه عن أبراهيم النخعي قال : « قتل رجل في زحام الناس ومرقة فحاء أهله اللي عس فقال : بينتكم على من قتله فقال على : يا أمير المؤلمنين لا يظل دم امرىء مسلم أان علمت قاتله والا فأعطه ديته من بيت المال » وقد كتب لعس بن عبد العزيز في قتيل لم يعرف قاتله فقال : (الرابع) أن يوجد قتيل لا يوجد بقربه الا رجل معه سيف أو سكين ملطح بالدم اولا ايوجد غيره اسما يغلب على الظن أنه قتله مثل أن يرى رجل هارب يحتمل أنه القاتل ، أو سلما يحتمل ذلك فيه . (الخامس) أن يقتتل فئتان فيفترقون عن قتيل من الحداهما فاللوث على الأخرى • ذكره القاضي ، فانيا مقاهبتنا) ٠

وروى عن أحمد أن عقل القتيل على الذين نازعوهم فيسا اذا اقتتلت الفتان الا أن يدعوا على واحد بعينه ، وهدا قول مالك ، وقال ابن أبي ليلى • على الفريقين جميعا لأنه يحتمل أنه مات من فعل أصحابه فاستوى الجميع فيه •

وعن آحمد فى قوم اقتتاوا فقتل بعضهم وجرح بعضهم فدية المقتولين على المجروحين تسقط سها دية الجراح ، وان كان فيهم من لا جرح فيسه فهل عليه من الديات شيء ؟ على اوجهين ذكرهما ابن حامد (السادس) أن شهد بالقتل عبيد ونساء فهذا فيه عن أحمد روايتان (احداهما) أنه لوث لأنه يغلب على الظن صدق المدعى فى داعواه فأشبه العداوة (والثانية) ليس بلوث لأنها شهادة مردودة فلم تكن لوثا كما لو شهد به كفار ، وان شهد به فساق أو صبيان فهل يكون لوثا ؟ على وجهين (أحدهما) ليس بلوث به فساق أو صبيان فهل يكون لوثا ؟ على وجهين (أحدهما) ليس بلوث

لأنه لا يتعلق بشهادتهم حكم قلا يثبت اللوث بها كشهادة الأطفال والمجافين (والثاني) يثبت بها اللوث لأنها شهادة يغلب على الظن صدق المدعى فأشيه شهادة النساء والعبيد • واقول الصحبيان معتبر في الاذن في الاخول الدان وقبول الهداية و نحوها (وهذا مذهبنا) ويعتبر أن يجيء الصبيان متفرقين لئلا ينظرق الليهم التواطؤ على الكذب فهذه الوجوه قد ذكر عن أحمد أنسا لوث لأنها يغلب على الظن اصدق الملاعي فأشبهت المداوة •

وروى عن أحمد أن هذا ليس بلوث ، وهو ظاهر كلامه فى الذى قتله فى الزحام لأن اللوث انما بشبت بالعداوة بقضية الإنصارى القتيل بخيب ، ولا يجوز القياس فى المظان لأن الحكم ثبت بالمظنة ولا يجوز القياس فى المظان لأن الحكم انما يتعدى سببه والقياس فى المظان جمع بمجرد الحكمة وغلبة الظنون ، والحكم والظنون تختلف والا تأتلف وتنخبط ولا تنضبط ، وتختلف الظنون ، والحكم والظنون تختلف والا تأتلف وتنخبط الحكم بها ولا تعديته باختلاف القرائن والأحوال والاشخاص فلا يمكن بربط الحكم بها ولا تعديته بتعديتها ، ولأنه يعتبر فى التعدية والقياس بالتساوى بين الأصل والفرع فى بتعديتها ، ولا مبيل الى يقين التساوى بين الظنين بمع كثرة الاحتمالات المقتضى ، والا سبيل الى يقين التساوى بين الظنين بمع كثرة الاحتمالات واترددها ، فعلى هذه الرواية حكم هذه الصورة حكم غيرها مما لا لوث فيه هكذا حكى ابن قدامة فى المغنى ومن المغنى نقله ،

فسرع قال فى البيان: اذا وجد الرجل قتيلا فى دار ومعه عبده فلورثته أن يقسموا عليه لأنه يعلب على الظن صدقهم ويكون لهم القود على القديم ، وعلى الجديد الدية ويستفاد به فكه من الرهن .

فسرع اذا شهد رجل على رجل أنه اقتل رجلا ، او كان القتل موجب اللمال حلف المدعى يمين واحدة وقضى له بالمال ، لأن ذلك يثبت بالشاهد واليمين ، وان كان القتل موجبا للقود فانه يحلف خمسين يمينا ويوجب له القواد على القديم وعلى الجديد لا يثبت له الا الدية .

ف وع اذا قال المجراوح: جرحتى قلان أو اللمي عند فلان ثم مات فانه لا إمكون لوامًا + اوقال مالك رحمه الله : يكون لومًا الليلنا أن من

لم يقبل القراره على غيره بالمال لم يقبل اقراره فى الجراح كما لو برى من المجراحة والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل وان شهد شاهدان أن قلانا قتله احد هذين الرجلين ولم يمينًا ثبت اللوث فيحلف الولى على من يدعى القتسل عليه لأنه قد ثبت أن المعتول فتله احدهما فصار كما لو وجد بينهما مقتول فان شهد شاهد على رجل انه قتل أحد هذين الرجلين لم يثبت اللوث لأن اللوث ما يفلب معه على الظن صدق ما يدعيه المدعى ولا يعلم أن الشناهه لن شهد من الوليين فلا يغلب على الظن صعق واحد من الوليين فلم يثبت في حقه لوث وان ادعى أحد الوارثين قتل مورثه على رجل في موضع اللوث وتدبه أدَّخْر سقط حق الكذب من القسامة وهل يسقط اللوث في حق المدعى ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه لا يسقط فيحلف ويستحق نصف الدية وهو اختيار الزني أذن القسسامة مع اللوث كاليمين مع الشاهد ، ثم تكذيب أحد الوارتين لا يمنع الآخر من أن يحلف مع الشبهادة فكنلك تكذيب أحد الوارثين لا يمنع النَّض أن يقسم مع اللوث ﴿ وَالْقُولُ الْتَانِي ﴾ أنه يسقط لأن اللوث يدل على صداق اللدعي من جهة الظن ع وتكليب النكر يدل على كذب المدعى من جهة القلن ، فتعارضا وسقطا وبقي القتل بفير لوث ، فيحلف المدعى عليه على ما ذكرناه ، وأن قال أحد الأبنين : قتل ابي زيد ورجل آخر لا أعرفه وقال الآخر . قتله عمرو ورجل آخر لا أعرفه أقسم كل واحد على من عينه ويستحق عليه ربع الدية ، لأن كل واحد منهما غي مكذب للآخر ، لجواز أن يكون الآخر هو اللَّذي أسَّمي عليه أشوه ، فأن رجما وقال كل واحد منهما: علمت أن الآخر هو الذي أدعى عليه أخي أقسم كل واحد منهما على الذي أدعى عليه أخوه ، ويستنش هيه ربع الدية ، وإن قال كل واحد منهما: علمت أن الآخر غير الذي أدعى عليه أشي صار كل واحسه منهما مكنبًا للآخر ، فأن قلنا : تكذيب أحسدهما لا يسقط اللوث أقسم كلُّ واحد منهما عن الذي عينه ثانيا واستحق عليه رج الدية ، وان قلنا : أن التكذيب يسقط اللوث بطلت القسامة ، فإن أخذ شيئًا رده ويكون القول فول المنعى عليه مع يمينه • وأن ادعى اتقتل على رجل عليه أوت فيهاء آخر وقال: أنا قتلته ولم يقتله هذا لم يسقط حق المدعى من القسامة باقراره ، واقراره على نفسه لا يقبل لأن صاحب الدم لا يدعيه . وهل المدعى أن يرجع ويطالب القر بالدية ? فيه قولان (أحدهما) أنه ليس له مطالبته لأن دعواه على الأول ابراء لكل من سواه (والثاني) أن له أن يطالب لأن دعواه على الأول باللوث من جهة الظن ، والاقرار يقين ، فجاز أن يترك الظن ويرجع ألى اليقين ، وأن

ادعى على رجل قتل العمد فقيل له صف العمد ففسره بشبه العمد فقد نقيل المؤنى انه لا يقسم ، وروى الربيع انه يقسم ، فمن اصحابنا من قال : فيسه قولان (آحدهما) آنه لا يقسم لأن بقوله : قتله عمدا ابرا العاقلة ، وبتفسيم ابرا القاتل (والقول الثاني) آنه يقسم وتجب الدية على العاقلة ، لأن المول على التفسير وقد قسم بشبه العمد ، ومنهم من قال : يقسم قولا واحدا لما بيناه وقوله : لا يقسم عمناه لا يقسم على ما أدعاه) .

الشرح اذا ادعى على رجل أنه قتسل وليه فأنكر فأقام عليه. شاهدين ، شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد أآخر أنه قتله بالعصا أو شهد أحدهما أنه قتله غدوة وشهد الآخر أنه قتله عشية لم يثبت القتل بشهادتهما ٤. الأن شهادتهما لم تنفق على فعل واحد • قال الشافعي رحمه الله في موضع: ويكون ذلك لواثا ، وقال في موضع : لا يكون لونا • واختلف أصحابنا على ثلاث طرق فقال أبو اسحق المروزي : يكون لوثا قولا وإحدا ، لأنهما اتفقاء على اثبات القتل واعا اختلفا في صفته ، فيغلب على الظن صدق الولى ووقال أبو حفص ابن الوكيل: لا يكون لونا قولا واحداً لأن كل واحد من الشاهدين يكلدب الآخر فلا يغلب على الظن صدق الوالي ووبين اصحابنا من قال: فيه قولان ، ووجههما ما ذكرناه ، والله شهد أحدهما أنه قتله وشهد . الآخر أنه أقر بقتله لم يثبت القتال بشهادتهما ، لأنهما لم يتفقا على فعل والحد ؛ أأن أحدهما شهد على القتل والآخر على الاقوار ، ورشبت اللوائ ها هنا قولاً وأحداً ، لأن أحدهما لا يكذب الآخر فيحلف الوالي مع من شاء . منهما فان كان القتل خطأ حلف يمينا واحدة وتثبت له الدية ، فان حلف مع من شهد بالقتل وجبت الدية على العاقلة ، وإن حلف مع من شهد بالقتل على الاقرار وجبت الدية في مال الجاني وأن كانت عمداً حلف خمسين يمينا ووجب القصاص في القول القديم والدية في القول الجديد .

فرع وان شهد شاهدان أن رجلا قتله أحد هذين الرجين كان قالك لوثا ، وللولى أن يقسم على أيهما غلب على ظنه أنه اقتل مورثه لأنه قلد ثبت أن أحدهما قتله ، فهو كما لو وجد بينهما مقتول ، بوان شهد شاهدان أن هذا الرجل قتل أحد هذين الرجلين لم يثبت اللوث لأن اللوث ما يغلب معه على انظن صدق ما يدعيه المدعى ، ولا يعلم لمن شهد من الوليين ، فان . كان وليهما واحدا وديتهما مستوية فالذي يقتضى المذهب أن له أن يقسم على المشهود عليه لأنه يستحق بكل واحد منهما ما يستحقه بالآخر .

هسمالة اذا قال رجل في موضع فيه لوث وله ابنان فادعي احدهما على رجل أنه قاله وكذبه أخوه وقال: ام يقاله هذا سقط اللوث في حق المكذب وأما المدعى ففيه قولان (أحدهما) يسقط اللوث في حقه ، لأن اللوث أمر يحكم فيه بعلبة الظن وتكذب أحد الاثنين لأخيه لا يدل على صلاق الملاعي من جهة غلبة الظن فتعارضا وسقطا ، وبقى القال بغير لوث ، فعلى هذا يحلف المدعى عليه (والثاني) لا يسقط اللوث وهو اختيار المزنى ، لأن اللوث والأيمان في القسامة كالشاهد واليمين في سائر اللاعاوى في الأموال ، ثبت أن أحد الأخوان لو الاعلى على رجل مالا لأبيه وأقام بذلك شاهدا وكذبه الآخر لم يسقط اليمين في حق المدعى ، وله أن يحلف معه كذلك ها هنا مثله ، فعلى هذا يحلف المدعى ويستحق على المدعى عليه نصف الدية،

فسرع فان المزنى نقل فى تكذيب أحدهما للآخر أن يكون المكذب عدلا ، وأن يقول المكذب ان المدعى عليه كان فى الوقت الذى اقتل فيه ببلد لا يمكن أن يصل اليه ففيه قولان واختلف أصحابنا فى ذلك فمنهم من قال مهذا شرط فى القولين كما نقله المزنى ، لأن البطال اللوث انما يكون بما هو صحيح فى الظاهر ، فلا يبطل بقول الفاسق ، وإقال أكثر أصحابنا : ليس ذلك شرطا كما أفاده فى البيال وانها أماد تصويرها بذلك ، وقد يتصور بغير ذلك ، وقد قال الشافعي رحمه الله فى الأم : والعدل والفاسق سسواء لأنه حصود فى معق قصه ،

فسرع اذا قال آحد الابنين: قتله هذا وبحده وقال الابن الثانى: قتله هذا واآخر معه فان هذا تكذيب له فى نصف الدية _ فان قلت : ان التكذيب الا يؤثر فى اللوث _ فان الذى ادعى أنه قتله وحده يقسم عليه وصنحق عليه نصف الدية ، ويقسم عليه الآخر ويستحق عليه رابع اللهة ، وان قلنا : ان التكذيب يؤثر فى اللوث فان كل واحد منهم يقسم عليه ويستحق عليه رابع الدية .

اذا قال آحد الابنين: قتل آبي عمرو ورجل آخر معه لا آعرفه فان كل أعرفه ، وقال الابن الثاني قتل آبي عمرو ورجل آخر معه لا آعرفه فان كل واحد منهما غير مكذب للآخر لجواز أن يكون الذي لا يعرقه هو الذي عينه لآخر فيقسم كل واحد منهما على الذي عينه خمسين يمينا ، ويستحق عليب ربع الدية ، قان قال كل اواحد منهما على الذي عينه خمسين يمينا ويستحق عينه الآخر ، فيقسم كل واحد منهما على الذي عينه خمسين يمينا ويستحق عليه ربع الدية ، فان قال واحد منهما بعد ذلك : الذي لم أعرفه هو الذي عينه أخى حلف عليه ، وأخذ منه ربع الدية ، وهل يحلف عليه خمسين يمينا أو نصف الخمسين ؟ على وجهين مضى ذكرهما ،

فرح وان قال أحدهما: الآخر الذي لم أعرفه هو خالد وقال الآخر: بل الذي لم أعرفه هو بكر فقد صار كل واحد منهما مكذبا لأخيه سوان قلنا: إن التكذيب لا يؤثر حلف كل واحد منهما على من عينه واستحق عليه ربع الدية • وان قلنا: إن التكذيب يؤثر في اللوث حلف كل واحد منهما •

في في مذاهب العلماء في ذلك :

قلنا ان مذهبنا اذا اختلف الأخوان قال آحدهما: قتل آبى زيد وآخر لا أعرفه وقال الآخر: قتله عمسراو وآخر الا أعرفه ثبتت القسامة وبه قال أبو بكر والقاضى من الحنابلة إوفى ظاهر قول الخرقى لم تثبت القسامة ، لأنها لا تكون الا على واحد ، ولا نهما ما النفقا فى الدعوى على واحد ، ولا يمكن أن يحلفا على من لم يتفقا فى الدعوى عليه والحق الها ثبت فى معمل الموفاق بأيمان البعض الجليلنا آنه ليس ها هنا بأيمان البعض الإبلنا آنه ليس ها هنا تكذيب قانه يجوز أن يكون الذى جهله كل اواحد منهما هن الذى عرفه أخوه فيحلف كل واحد منهما على الذى عينه ويستخرج بربع الذي غاف عاد كل واحد منهما فقال قد عرفت الذى جهله وهو الذى عينه آخى حلف أيضا كل واحد منهما فقال قد عرفت الذى جهله وهو الذى عينه أخى حلف أيضا على الذى حلف عليه أخوه وأخذ منه ربع الذية ويحلف خمسا وعشرين يعمينا على الذى حلف عليه أخوه وأخذ منه ربع الذية ويحلف خمسا وعشرين كما لو عرفه لأنه ببنى على آيمان آخيه فلم يلزمه آكثر من خمس وعشرين كما لو عرفه

ابتداء ، وعد احمد وجهان كالقولين للشافعي رضى الله عنهما (أحدهما) هذا (فالثاني) أن الأول لا يحلف أكثر من خمس وعشرين يمينا لأنه انما يحلف على ما يستحقه والذي يستحقه هو النصف فيكون عليه نصف الإسان كسالو احلف أخوه معه ، والن قال كل واحد منهما : الذي كنت جهلته غير الذي عيته أخى بطلت القسامة التي أقسماها لأن التكذيب يقدح في الخلوث فيرد كل واحد منهما ما أخذ من الدية ، وإن كذب أحدهما آخاه ولم يكذبه الآخر واحد عنامة المكذب دون الذي لم يكذب والله تعالى أعلم •

فسرع اذا قتل رجل والاعى وليه أن فلانا قتله وهناك لوت فحلف عليه الولى ثم شهد شاهداان عدالان أن هذا الذى أقسم عليه لم يقتله وكان وإقت القتل غائبا في بلد كذا بحيث الا يمكن بوصوله اليه ذلك الوقت وجب على الولى رد الدية أن كان أخذها ، لأن الدية النما استحقت باللوث والأيمان ، وما قامت فيه البينة مطل اللوث فسقطت الأيمان ، وأما أذا شهدا أنه لم يقتله وأطلقا لأن الشهادة على النفع الاتصح •

فيرع وان قالا: ما قتله هذا بوانما قتله فلان بطل اللوث وبوجب ود الدية لأن هذه الشهادة انضمات الاثبات والا يحكم الوالى على الذي شهدا عليه ثانيا لأنه الا يداعي عليه شيئا .

فرع وان قال رجل: هذا لم يقتل وكذبه الولى لم يعب على الولى رد الدية ، ولا يبطل اللوث ، لأنه يبطل ما حكم به بقول أحد ، وان صدقه الولى وجب عليه رد الدية الى الأول ، وهل اللولى مطالبة المقر عيه قولان (أحدهما) ليس له مطالبته لأن دعواه على الأول أنه انفرد بالقتل الثر الناس (والثاني) له مطالبته لأن دعواه على الظن ، واقراد الثانى على نفسه يقين أنجاز له الرجوع من الظن الى اليقين .

فسوع اذا قتل رجل فى قرية أو فى زحمة أو فى صف قتال وما أشبه ذلك وادعى وليه بقتله على رجل فقال المدعى عليه : لم آكن فى القرية أو الزحمة أو الصف وقت قتله لم يكن للولى أن يقسم عليه حتى يقيم البيئة

على المدعى عليه أنه كان هنالك عند فتله ، فاذا أقام البينة أو أقر المدعى عليه أنه كان هنالك ولكنه قال لم أقتله أقسم عليه الولى ، والن لم يقم عليه البينة والا أقر فالقول قول المدعى عليه أنه لم يكن هنالك ، فان حلف فلا كلام والان تكل حلف المدعى أنه كان هنالك ثم أقسم عليه .

ولورثة القتيل الدينة المهاموا والد كافوا غيبا عن موضع القتيل الأنه يمكن آن يعرفوا ذلك باعتراف اللقاتل أو ببينة الأن عبد الله بن سهل فتل بخيبر واعبد الرحمن بن سهل بالمداينة لم ايشاهدوه ققال لهم النبى صلى الله عليه وسلم « تحلفون واستحقون دم صاحبكم » فدل على أنه يجواز اليمين تكوان تارة على يقين وتارة على غلبة الظن باليقين آن يجواز اليمين أنسانا شيئا فينكر فيحلف أنه أقرضه اوغلبة الظن أن يجد شسيئا يقرض السانا شيئا فينكر فيحلف أنه أقرضه اوغلبة الظن أن يجد شسيئا بخطه على النسان والا يعلم ذلك ؟ وإمتى اوقع ؟ أو الجده الخط أبيه وإعلم آن بخطه على النسان والا يعلم ذلك ؟ وإمتى اوقع ؟ أو الجده الخط أبيه وإعلم آن وكل وكيلا يشترى له عبدا أفاتي الوكيل بعبد فقال: اشتريت هذا وجاء الخروا وادعى ملكه وأنه غصبه منه فللموكل أن يقول: هو لي ويحلف عليه لأنه وغلب على ظنه صدق الموكيل .

فسوع وان ادعى على رجل قتل عمد وهناك لوث نقيل له: صف العمد فوصفه بالخطأ المحض أو بعمد الخطأ فقد نقل المزنى أنه الا يقسم ، ونقل الربيع أنه يقسم ، واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه قولان (أحدهما) ليس له أن يقسم الأنه اذا ادعى قتل العمد فقد أقر ببراءة العصبة واذا وصفه بالخطأ فقد أقر ببراءة المدعى عليه (والثاني) له أن يقسم على ما فسره الأن دعواه قد تجددت بذلك ، وليس اذا اعتقد في الخطأ أو عسد الخطأ أنه عمد يبطل دعواه ، الأن ذلك قد يشتبه عليه ، ومنهم من قال: يقسم الخطأ أنه عمد يبطل دعواه ، الأن ذلك قد يشتبه عليه ، ومنهم من قال: يقسم قولا واحدا الما ذكرناه ، وحيث قال: الا يقسم أراد على ما الاعاه ،

فسرع وإن الدعى على رجل أنه قتل أباه وهناك لوث قلم يسأله الحاكم عن صفة القتل ثم حلفه قبل ذلك لم تصح هذه الأيمان لأن اليمين قبل اوقتها ألا يعتد بها كما لو حلف المدعى عليه قبل أن يسأل المدعى تحليفه •

اذا ادعى مسلم على كافر أنه قتل وليه المسلم وأنكر الكافر في موضع فيه لوث فللمسلم أن يقسم عليه ، والدليل عليه قصة الأنصاري والله أدعى الدمي على المسلم أنه قتل وليه وأنكر في موضع فيه لوث كان له أن يقسم عليه لأن القتل يثبت بالبينة وباللوث • والقسامة لم تثبت أنه لو أقام عليه اللينة لثبنت دعواه فوجب أن تثبت له عليه القسامة ربما قلناه قال يحيى بن سعيد وربيعة الرأى وأبو الزناد ومالك وأحمد بن حنبل وسائر أصحابهم رضى الله عنهم قال ابن قدامة فيمن قال : ما قتله هذا بل أنا اقتلته فكذبه الوالي قال: لم تبطل دعواه اولا القسامة ، والا يلزمه رد الدية ان كان أخذها لأنه قول واحد ولا يلزم اللقر شيء لأنه أقر لمن يكذبه ، وان صدقه الولي أو طالبه بموجب القتل لزمه رد ما أخذه وبطات دعواه على الأول لأن ذلك جرى مجرى الاقرار ببطلان الدعوى ، وهل له مطالبة المقر ؟ فيه بوجهان (أحدهما) له مطالبته لأنه أقر له ربحق اقملك مطالبته به كسائر الحقوق (والثاني) ليس له مطالبته لأن دعواه على الأول انفراده بالقتل ابراء لغيره ، قلا يملك مطالبة من أبرأه ، والمنصوص عن أحسد أنه يسقط القود عنهما ، وله مطالبة الثاني بالدية ، فانه قال في رجل شهد عليه شاهدان بالقتل فأخذ للقتاد منه فجاء رجل فقال : ما قتله هـ نا أنا اقتلته ، فالقورد يسقط عنهما والدية على الثاني •

اواوجه ذالك الما روى «أن راجلا ذبح رجلا في خربة اوتركه او هرب وكان قصاب قد ذبح شاة اوارالد ذابح أخرى فهربت منه الى الخربة فتبعها حتى وقف على القتيل اوالسكين بيده ملطخة بالدم فأخذ على تلك الحال وجيء به الى عمر رضى الله اعنه فأمر بقتله فقال القاتل في نفسه: يا ويله قتلت نفسا ويقتل بسببي آخر فقام فقال: أنا قتلته ولم يقتله هذا فقال عمر: ان كان قد قتل نفسا فقد أحيا نفسا ودرا عنه القصاص » والأن الداعوى على الأول شبهة في درء القصاص عن الثاني و وتجب الدية عليه الاقراره بالقتل الموجب لها ، وهذا القول أصح وأعدل مع شهادة الأثر بصحته ه

فرع في مذاهب العلماء في الفرع قبله • اقلنا : ان الأولياء الذا ادعوا القتل على من بينه وبين القتبل لوث شرعت اليمين في حق المدعين

أولا فيحلغون خمسين يسنا على المدعى عليه الله قتله وثبت حقهم قبله ، فان لم يحلفوا استحلف المدعى عليه خمسين يسنا وبرىء وبهذا قال محيى ابن سعيد القطان وربيعة الرأى وتلميذه مالك وأحمد بن حنبل م

وقال الحسن البصرى: يستحلف المدعى عليهم أولا خمسين يمينا ويبرون وان أبها أن يحلفوا استحلف خمسون من المدعين ان حتنا قبلكم ثم يعطوان المدية لقوله صلى الله عليه وسلم « ولكن اليمين على الله عليه » رواه الشافعى في مسنده • اوروى أبو خااود باسناده عن سليمان بن يسار عن رجال من الإنصار « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأ بهم : يحلف منكم خمسون رجلا ، فأبوا فقال للإنصار: استحقوا • قالوا : نحلف على الغيب يا رسول الله » فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم ، اولانها يمين في دعوى فوجبت في جانب المدعى عليه ابتداء كسائر الدعاوى •

وقد مضى قول الشعبى والنخعى والشورى وأصحاب الرأى أنهم مستحلفون خمسين رجلا من أهل المحلة التي وجد فيها القتيل بالله ما قتلنا ولا علمنا لقاتلا ويغرمون الدية لقضاء عمر بذلك لقالوا: ولم نعرف له في الصحابة مخالفا فكان اجماعا .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصد لى المنعى عليه مع يمينه ، لأن اللوث قضى به في الغرف ولم تكن شهادة فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، لأن اللوث قضى به في النفس بحرمة النفس ، فلا يقضى به في الطرف كالكفارة ، وهل تغلظ اليمين فيه بالعدد ؟ فيه قولان (احدهما) لا تغلظ لاته يسقط فيه حكم اللوث فسقط فيه حكم التغليظ بالعدد (والثاني) أنه تغلظ بالعدد لانه يجب فيه القصاص والدية المفلظة فوجب فيه تغليظ اليون ، فان قليا : لا تغلظ حلف المدعى عليه يمينا واحدة ، وان قلنا : تغلظ فان كان في جناية توجب دية كاملة كاليدين غلظ بخمسين يمينا . وان كان فيما لا توجب دية كاملة كاليد الواحدة ففي قدر التغليظ قولان واحدهما) انه يغلظ بخمسين يمينا لأن التفليظ لحرمة الم وذلك موجودا في اليد الواحدة (والثاني) أنه تغلظ بحصته من الدية لأن ديته دون دية النفس اليد الواحدة (والثاني) أنه تغلظ بحصته من الدية لأن ديته دون دية النفس فلم تغلظ بما تغلظ به في النفس) .

الشرح وان كانت الدعوى في جناية دون النفس فان اليمين لا يكون في جنبة المدعى ابتداء سواء كان هنــاك لوث أو لم يكن ، لأن الأيمان انما أتكون في جنَّلة المدعى ابتداء مع اللوث في القتل لحرمة النَّفس وهذا لا يوجد فيما دون النفس ، قان لم يكن مع المدعى بينة فالقول قول المداعى عليه مع يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم « لو أن الناس أعطوا بدعواهم الادعى ناس من الناس دماء ناس اوأموالهم الكن اليمين على المدعى عليه » وهل يغلظ عليه اليمين بالعدد بناء على القولين في السعوى عليه في القتل الذا لم يكن هناك لوت • فإن قلنا هناك : لا اتغلظ عليه الأيمان بالغدد فها هنا أولى ، وان قلنا تعلظ عليه بالعدد فها هنا قولان (أحدهما) إلا تعلظ عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « لكن اليمين على المدعى عليه » واليمين اسم اللواحدة ، ولأن التعليظ لحرمة النفس فيتعلق بما دون النفس كتعليظ الدية ، قان قلنا : الا تغلظ بالعدد _ قان كان المدعى عليه واحدا _ حلف يمينا واحدة ، وأن كان جماعة حلف كل والحد يمينا ، وأن قلنـــا : تُعلظ بالعدد _ فان كان أرش الجنساية دية كاملة أو أكثر _ حلف المدعى عليه خمسين يمينا ، وان كان الأرش أقل من دية النفس ففيه قوالان (أحدهما) يحلف خمسين يمينا لأن التغليظ لحرمة النفس ، وهذا المعنى موجود فيما قل أرشه أو كثر ((والثاني) يقسم الخمسون على الدية فيحلف من الخمسين بقدر ما يدعى عليه من دية النفس •

فرع اذا كان في الأيمان كسر دخله الجبر ، لأن ديته دون دية النفس ، فلا يجب عليه أن يحلف عليه ما يحلف على النفس ، فعلى هذا ان كان المدعى عليه واحدا حلف القدر المغلظ عليه اما خمسين يمينا في أحد القولين أو يسقط الأرش من الخمسين .

فرع اذا كان المدعى عليه جماعة فهل يحلف كل واحد منهم ما يحلفه الواحد اذا كان مدعى عليه ، أو يقسم الأيمان التي يجعلها الواحد على عدد رءوسهم وعجبر الكسر ؟ قولان مضى ذكرهما ، فيحصل من هذا أنه اذا ادعى قطع يده على جماعة فكم يحلف كل واحد منهم ؟ فيه خمسة

القوال (أحدها) أن كل وأحد امهم يحلف خمسين يمينا (الثاني) أن كل واحد منهم يحلف خمسا وعشرين يمينا (الثالث) يقسم الخمسون يمينسا عليهم على علا رعوسهم ويجبر الكسر (الرابع) اتقسم الخمس والعشرون يمينا عليهم على عدد رءوسهم ويجبر الكسر (الخامس) أن كل واحد منهم يحلف يمينا واحدة فان كان المدعى عليه واحدا فنكل ورد الأيمان _ فإن كان المدعى واحدا حلف ما يحلفه المدعى عليه ، وان كانوا جماعة فهل يحلف كل واحد منهم ما يحلفه المدعى عليه ؟ أو تقسم الأيمان التي يحلفها المدعى عليه عليه على المدعين على الدعين على الدعين على الدعي عليه ويحبر الكسر ؟ فيه قولان مضى بيانهما .

قال ابن الصباغ: وهذا في دعوى جناية العمد المحض ، فأما الدعوى في المخطأ المحض أو عمد الخطأ ، فإن اليمين فيه واحدة على المدعى عليه وعلى المدعى عند النكول قوالا واحدا ، لأن ذلك دنوى في الماله ، اولاما الشيخان أبو حامد وأبو اسحق فلم يذكرا الفرق بين العمد والخطأ بوالله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصل فان كانت الدعوى فى قتل عبد وهناك لوث ففيه طريقان (احدهما) أنه يبنى ذلك على أن العاقلة هل تحمل قيمته بالجناية ؟ فان قلنا : تحمل العاقلة قيمته تشبت فيه القسامة للسيد ، وان قلنا : لا تحمل لم تشبت القسامة (والثانى) وهو قول أبى العباس أن للسيد القسامة قولا واحدا ، لأن القسامة لحرمة النفس فاستوى فيه الحر والعبد كالكفارة ، فان قلنا : ان السيد يقسم اقسم المكاتب فى قتل عبده ، فان لم يقسم حتى عجز عن لداء الكتابة اقسم الولى ، وان قتل عبد وهناك لوث ووصى مولاه بقيمته لأم ولده ولم يقسم الديد حتى مات ولم تقسم الورثة فهل تقسم أم الولد ؟ فيه قولان (أحدهما) تقسم (والثانى) لا تقسم كما قلنا فى غرماء البت النا فيه قولان (أحدهما) تقسم (والثانى) لا تقسم كما قلنا فى غرماء البت النا في في الدين وله شاهد ولم تحلف الورثة أن الفرماء يقسمون فى أحد القولين ولا يقسمون فى الآخر وقد بينا ذلك فى التغليس) .

الشرح اذا قتل عبد وهناك لوث فقد نص الشافعي رضي الله

عنه أن للسيد أن يقسم واختلف أصحابا فيه فمنهم من قال فيسه قولان بناء على القولين في العاقلة هل تحمل قيمته ؟ فأن قلنا : تحملها أقسم السيد ، وإن قلنا ، لا تحملها لم يقسم بل القول قول المدعى عليه ، ومنهم من قال : له أن يقسم عليه قولا واحدا على ما نص عليه ، لأن القسامة أنما تثبت مع اللوث لحرمة النفس ، وهذا المعنى موجود في قتل العبد ، فاذا قلنا بهذا فقتل للمكاتب أن يقسم لأن المكاتب في عبده كالحر في عبده ، فإن لم يقسم حتى عجز فللسيد أن يقسم ، وإن أذن لعبده في انتجارة إفاشترى عبدا وقتل وهناك لوث وقلنا للسيد أن يقسم في عبده فإن المائك له في عبده فإن الذي يقسم هو السيد دون المأذون له ، لأن المائك له في الحقيقة هو السيد في السيد أن يقسم في عبده فإن المائك له في الحقيقة هو السيد في السيد أن المائك اله في الحقيقة هو السيد في المناف الم في المناف المناف

وان أوصى الرجل لأم ولده بعبد فقتل العبد وهناك نوث فللسيد أن يقسم عليه فاذا أقسم كانت لقيمته موصى بها وان مات السيد قبل أن يقسم فللورثة أن يقسموا ، لأنهم يقومون مقامه في اثبات حقه ، فان حلفها كانت قيمته لأم الوالد ان خرجت من الثلث ، و ان لم يقسموا فهل لأم الولد أن تقسم ؟ فيه قولان بناء على القولين في الرجل اذا مات وله دين له به شاهد وعليه دين ولم يحلف الشاهد مع الورثة فهل للغرماء أن يحلموا ؟ على القولين ، فإن قلنا : لها أن تقسم فأقسمت استحقت قيمة العبد ، وأن لم تقسم كان لها مطالبة المدعى عليه باليمين ، وأن قلنا : ليس لها أن تقسم قال القياضي أبو الطيب : فليس الهما بمطالبة المدعى عليه باليمين و وان دفع السيد اليها عبدا ليخدمها ولم يملكها أياه فقتل العبيد وهناك لوث فليس لها أن تقسم والنما الذي يقسم هو السيد في الحقيقة ، وان ملكها أياه _ فان قلنا : أنه للمالك _ فهو كما لو لم يملكها ، وان قلنا : انها الملك ففيه وجهان حكاهما البن الصباغ في الشامل (احدهما) أنها تقسم لأنها تملكه فهو كعبد المكاتب (والثاني) أنها لا تقسم ولم يذكر اشيخ أبو حامد غيره 4 لأن ملكها عليه غير مستقر ولهذا يجوز للسيد أن ينزعه متى شاء ، ولا يجوز لها التصرف به بغير اذنه بخلاف عبد المكاتب ، فاذا أقسم كانت القيمة لها •

فرع فى مذاهب العلماء فى هذا الفصل: مذهبنا أنه اذا كان المقتول كافرا أو عبدا وكان قاتله مين يجب عليه القصاص بقتله وهو المماثل له فى حاله ففيه القسامة وبهذا قال أصحاب الرأى وأحمد بن حبل وأصحابه • وقال الزهرى والثورى ومالك والأوازاعى: لا قسامة فى العبد فانه مال فلم تجب القسامة فيه كقتل البهيمة •

ولنا أنه موجب للقصاص فأوجب القسامة كقتل الحر وفارق البهيسة فانه لا قصاص فيها ، ويقسم على العبد سيده ، لأنه المستحق لدمه وأم الولد والمدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة كالقن لأن الرق ثابت فيهم ، فإن كان انقاتل ممن لا قصاص عليه كالمسلم يقتل كافرا والحر يقتل عبدا فلا قسامة فيه فى ظاهر قول الخرقى الحنبلى ، وهو قول مالك لأن القسامة انما تكون فيما يوجب القواد وبه قال ابن قدامة ، لأنه لا يلزم من شرع القسامة فيما وجب القصاص شرعها مع عدمه ،

ولنا أنه فيهما القسامة وهو قول القاضى من الحنابلة وأصحاب الرأى ، لأنه قتل آدمى يوجب الكفارة فشرعت القسامة فيه كقتل الحر المسلم ، ولأن ما كان حجة فى قتل العبد الكافر كالبينة.

وقال أحمد وأصحابه ما عدا القاضى: انه قتل يوجب القصاص فأشب عند القصاص شرعها مع عدمه • قتل البهيمة ولا يلزم من شرعها فيما يوجب القصاص شرعها مع عدمه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان قتل مسلم وهناك لوث فلم يقسم وليه حتى ارتد المدعى لم يقسم لانه اذا اقدم على الردة وهى من أكبر الكبائر لم يؤمن ان يقدم على اليمين الكاذبة ، فان اقسم صحت القسامة ، وقال المزنى رحمه الله : لا تصح لانه كافر فلا يصح يمينه بالله وهذا خطأ ، الأن القصد بالقسامة اكتساب المال ، والمرتد من أهل الاكتساب ، فاذا اقسم وجب القصساص لوارثه أو الدية فان رجع الى الاسلام كان له ، وان مات على الردة كان ذلك لبيت المال فيئا وقال أبو على ابن خيران وابو حفص ابن الوكيل : يبنى وجوب الدية بقسامته وقال أبو على ابن خيران وابو حفص ابن الوكيل : يبنى وجوب الدية بقسامته

على حكم ملكه ، فإن قلنا : إن ملكه لا يزول بالردة أو قلنا : أنه موقوف فعاله ألى الإسلام ثبتت الدية ، وإن قلنا : أن ملكه يزول بالردة أو قلنا : أنه موقوف فلم يسلم حتى مأت لم تثبت الدية ، وهذا غلط لأن اكتسابه للمال يصبح على الاقوال كلها وهذا اكتساب) .

النسرح نمهد لشرح هذا الفصل بهذه المقدمة وهي ما فات ثبوت سنه في النسخة الطبوعة من المهذب ، ولعلها كانت موجودة في نسخة أخرى عدل على ذلك ذكر كثير من أصحاب المصنفات على غريب المهذب واشكالات المهذب بعض المسائل التي سنذكرها في هذا التمهيد مما يدل على أن فصلا من متن المهذب قسد سقط من نسختنا الخطيسة والنسخة المطبوعة وهاك مسائله .

اذا انكشف الزاحام عن رسلم وهو بصحاوح فارتد همات من إجراحته لم تشبت فيه القسامة لأنه أنما يقسم وارثه والمرقد لا إوارث له ، والنما ينقل ماله الى بيت المال ولا يتعينون ، فان رجع الى الاسلام ومات من الجسراحة فلورثته أن يقسموا لأنهم يرثون ماله ثم ينظر فيه ـ فان أقام فى الردة زمانا لا تسرى فى مثله الجناية فهل يجب فيه القود فى الجناية اذا قامت بها البينة أو الاقرار ؟ فيه قولان ، وأما الدية فتجب قولا واحدا ، فاذا قلنا هناك : يجب القود فان الدية تشبت ، وان قلنا هناك : يجب القود فان الدية تشبت ، وان أقام فى الردة زمانا تسرى فيه الجناية فان القود لا يجب قولا واحدا وهل تجب الدية أو نصفها ؟ فيه قولان سفى ذكرهما فى الجنايات ، فان قلنا : تجب فيه جميع الدية كان ذلك لورثته ،

فروع الأولى ألا يعرض عليه الحاكم القسامة لأنه لا يتوارع مع ردته عن الأيمان فالأولى ألا يعرض عليه الحاكم القسامة لأنه لا يتوارع مع ردته عن الأيمان الفاجرة • فان حلف في حال ردته صحت القسامة وقال المزنى: لا تصح أيمانه لأنه كافر فلم تصح يمينه ، اوهذا خطأ لأن الكافر تصح يمينه ، فافا أقسم وجب القواء على المدعى عليه على القديم ، والدية على القول الجديد ويكون ذلك موقوفا ، فان رجع الى الاسلام استحقه ، وان مات أو قت ل على الردة كان ذلك للمسلمين واستوفاه الامام لهم ، اوحكى عن أبى حفص على الردة كان ذلك المسلمين واستوفاه الامام لهم ، اوحكى عن أبى حفص

ابن الوكيل وأبي على بن خيران أنهما قالا: انما تبجب الدية بأيمانه على القدول الذي يقدول: ان ملكه إلا يزول بالردة أو قلنا: انه موقوفه فرجع الى الاسلام • فأما على القول الذي يقول: ان ملكه يزول بالردة فانه لا يحلف بولا تجب الدية بأيمانه ، وهذا خطأ لأن اكتسابه للمال يصبح في حال رهته على الأقوال كلها ؛ وهذا من جملة الاكتساب • وإن كان مرتفا عند قتسل وليه فانه لا يقسم • وكذلك اذا أسلم بعد موت المقتول فله لا يقسم بوارث ، فان كان المقتول عبدا فارتد سيده • فان الأولى ألا يعرض الحاكم عليه الأيمان كما مضى بوان استخلفه في حال ردته تبتت القيمة وكانت موقوفة سواء ارتد بعد موت الغلام أو قبله لأنه يستخل القيمة والملك لا بالارث •

فسوع وان زال الزحام عن عبد مجروح فأعتق ثم مات العبد من الجراحة ، وجبت فيه دية حر وللسيد أقل الأمرين من أرش الجراحة أو الدية فان كانت الدية أقل أقسم السيد واستحقها ، وإن كان الأرش أقل أقسم السيد والورثة ، وهل يقسم كل واحد منهم خمسين يمينا ؟ أو يقسم كل واحد منهم على قدر حصته من الدية ؟ فيه قوالان قد مضى ذكرهما ، وقال أبو اسحق المروزى لا يقسم السيد لأنه يقسم على اثبات أرش الطرف والمنصوص هو الأول ، لأن الطرف قد سرى الى النفس .

مسمالة ان ادعى على المحجور عليه للسفه قتل عمد ـ فان أقام عليه البينة حكم له بموجبه ، وإن أقر المدعى عليه قبل اقراره لأن القتل يتملق بلمه فقبل اقراره فيه = وان أفكر فان كان مع المدعى بينة حكم له بموجب القتل ، وان كان معه لوث أو شاهد أقسم عليه الولى خمسين يمينا واستحق عليه القود في قوله القديم والدية في قوله الجديد ، وإن لم يكن مع المدعى عليه العرد ولا شاهد فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، فان حلف برىء وإن لوث ولا شاهد فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، فان حلف برىء وأن نكل ردت اليمين على المدعى ، وهل تغلظ عليه الأيمان ، فيه قولان ، قال خلف استحق عليه القود ، وله العفو عنه على الدية ، وإن ادعى عليه قتل خلا أو عمد فأقر له بذلك فان الشيخ أبا حامد وأصحابه العراقيين قالوا :

لا يقبل اقراره ، لأنه حجر عليه لحفظ ماله ، فلو قلنا : يقبل اقراره لبطلت فَأَلَّذِهُ الْعَجِرِ * وقال الخرالسانيون : هل يقبل اقراره ؟ فيه قولان ، فاذا قلنًا : لا يَقْبَلُ أَقْرَارُهُ لا يُلْرِمُهُ حَكُمُهُ وَأَنْ فَكُ عَنْــَهُ فَى ظَاهِرُ الْحَكُمِ • وأما فيمًا بينه وبين الله تعالى ــ فان أقر بجناية أو اتلاف مال ــ لزمه ، وان أقر مِذَيْنِ مَعَامِلَةً لَمْ يَلْزُمُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمْ الْمُدَّى لُونَ حَلْفٌ خُسْمِينَ مِمِينًا واستحقا الذية على العاقلة ، وأن كان معه شاهد عدل حلف معه يمينا واستحق الدية على العاقلة ، لأن المال يثبت بالشاهد واليمين ، وان لم ينكن معه لوث والأ تَنَاهَدُ فَهِلَ تُسْمَعُ دَعُواهُ ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال الشيخ أبو حامد : فيه مَوْلَانَ بِنَاءَ عَلَى القُولِينِ أَنْ يَمِينَ المُدعَى مَعَ نَكُولُ المُدعَى عَلَيْهِ هُلَ يَحْلُفُ محل البينة أو الاقرار ؟ _ فان قلنا : تحل محل البينسة أو الاقرار ؛ فان قلنا : قحل محل البينة سمعت دعواه لأن فيه قائدة وهو أأن المدعى عليه أذا نكل ردت اليمين على المدعى ، فاذا حلف كان كما أو أقام البينــة • فان وَلِهَا : قَحَلَ مَعَلَ اقْرَارَ المُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ تَسْمَعُ الدَّعُوى لَأَنَّ اقْرَارُهُ غَيْرِ مَقْبُول وقال ابن الصباغ السمع الدعوى عليه فوالا والحدا ، والما حلف المدعى تعليه برعيء من الدعوى ، وأن نكل لم ترد اليمين على المدعى قوالا واحدا ، لأيّ ذلك بمنزلة اقراره ، واقراره لأ، يقبل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فعسل ومن توجهت عليه بهين في دم غلظ عليه في اليهين لما روئ عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ((مر بقوم يتحلفون بين الركن والقلام فقال: اعلى دم ؟ قيل: لا قال: افعلى عظيم من المال ؟ قيل: لا قال: افعلى غظيم من المال ؟ قيل: لا قال: افعلى خشيت ان يبها الناس بهذا القام » وان كانت اليهين في نكاح أو طلاق أو حد قلف او غيرها مها ليس بمال ولا القصود منه المال فقلظ اليهين فيسه كالدم ، وأن كانت اليهين في مال أو ما يقصد به المال فقلظ اليهين في غرق بين المال العظيم وبين ما دونه ، فان كانت اليهين في دعوى عتق له فان كان السيد هو الذي يحلف فان كانت قيمة المين المناخ عشرين مثقالا لم يقلظ ، لأن المؤلى يحلف لاثبات المال فقرق بين القليل والكثير كاروش الجنايات . فان المولى يحلف لاثبات المال فقرق بين القليل والكثير كاروش الجنايات . فان

كان الذي يحلف هو لعبد غلظ قلت قيمته او كثرت ؛ لانه يحلف لاثبات المتقا والمتق ليس بمال ولا القصود منه المال ، فلم تعتبر قيمته كدعوى القصاص ، ولا فرق بين أن يكون في طرف قليل الأرش أو في طرف كثير الأرش) .

الشرح أثر عبد الرحمن بن عوف فى تغليظ اليمين أخرجه الشافعي من حديث عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف « رأى قوما بحلفون بين المقام والبيت فقال: أعلى دم ؟ قالوا: الا قال: فعلى عظيم من الأموال ؟ قالوا: لا قال: خشيت أن يبها الناس بهذا المقام » والسناده منقطع •

اما اللغات فقوله (لقد خشيت أن يبهأ الناس) قال في القاموس : بهأ به مثلثة الهاء بهنا وبهوءاً ويهاء أنس كابتها وكقطام امرأة و وما بهات له : ما قطنت ونافة بهاء اوبها البيت كمنع أخلاه من المتاع أو خرقة كأبهاه ؟ والمعنى هنا أى يأنسوا به فتقل هيبته عندهم فيتهاونوا به ويحتقروه و

اما الاحكام فانه من توجهات عليه يمين _ فان كانت مما ليس بمال ولا المقصود منه المال كالقصاص والنكاح والطلاق وحد القذف وما أشبه ذلك غلظت عليه اليمين آ وان كانت في مال وما يقصد منه المال _ فان كان المال عشرين مثقالا أو مائتي درهم غلظت عليه اليمين وان كان دون ذلك لم تغلظ فيه اليمين ، وقال آبو على ابن خيران : تغلظ اليمين بالقليل اوالكثيما من المال لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف على منبرى يمينا فاجرة والو على سواك من أراك لقى الله تعالى وهو عليه غضبان » .

فسوع فى مذاهب العلماء • قلنا : أن كانت فى مال يبلغ عشرين مثقالاً أو مائتى درهم غلظت عليه اليمين ، وأن كان دون ذلك لم تغلظ وقال أبو على أبن خيران : تغلظ اليمين بالقليل والكثير من المال ، وقال مالك رحمه الله : تغلظ اليمين فيما تقطع به يد السارق •

دليلنا ما روى « أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه مر بقوم يحلفون بين الركن والمقام فقال : أعلى دم ؟ قالوا : لا قال : أفعلى عظيم من المال ؟ قانوا: لا قال: لقد خشيت أن يبهأ الناس بهذا المكان » يعني يستخفون بحرمته ، ففرق بين العظيم وغيره ، والعظيم ها هنا أراد به الكثير لأنه فدية بالدم وذلك يحتمل القليل والكثير ، فكان حمله على النصاب الذي تجب فيه الزكاة أولى ، لأنه القدر الذي يحتمل المواساة .

قرع ان كانت اليمين فى العتق حد فان كان الذى يحلف هـ و العبد حد غلظ عليه اليمين ، سواء قلت قيمته أو كثرت ، لأنه يثبت بيمينه المتق و وان كان الذى يحلف هو السيد حد فان كانت قيمته أقل من نصاب لم تغلظ عليه اليمين و وان كانت قيمته نصابا غلظت اليمين ، لأن المقصدوف بيمينه اثبات المال و

لذا ثبت هذا فان التعليظ فى الأيمان يقع بخمسة أشياء بالعدد واللفظ وللكان والزمان والحال ، فأما العدد فانما يكون بالقسامة واللعان وقسة مغى بيانهما ، وأما اللفظ فسيأتى بيانه وأما التعليظ بالمكان والزمان فعي مشروع عندنا فيما ذكرناه وبذلك قال أبو بكر الصديق وعمر وعشمان وعلى وابن عباس وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : هو غير مشروع فى الأيمان ،

دليانا على التغليظ بالزمان قوله تعالى « تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله » الآية قال أهل التفسير : أراد به بعد العصر قال القرطبي : قاله الأكثر من العلماء لأن أهل الأديان بعظمون ذلك الوقت ويتجنبون فيه الكذب واليمين الكاذبة • وقال الحسن : صلاة الظهر الى أن قال : وقيل : فأئدة اشتراطه بعد الصلاة تعظيما للوقت ، وارهابا به لشهود الملائكة فألك الورقت ، وفي الصحيح : « من حلف على يمين كاذبة بعد العصر لقي الله وهو عليه غضبان » ويمضى رحمه الله في بيان التعليظ في الأيسان في المكان كالمسجد والمنبر والحطيم خلافا لأبي حنيفة وأصحابه حيث يقولون : المكان كالمسجد والمنبر والحطيم خلافا لأبي حنيفة وأصحابه حيث يقولون : لا يجب استحلاف أحد عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم والا بين الركن والمقام لا في قليل الأشياء ولا في كثيرها • والى هذا القول ذهب البخاري حرصه الله ـ حيث ترجم « باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه المسجد

ولا يصرف من موضع الى غيره ﴾ وقال مالك والشافعي : ويجلب في أيمان التعسلمة الى مكة من كان من أعمالها ، فيحلف بين الركن والمقام ، ويجلب الى المدينة من كان رمن أعمالها فيحلف عند المنبر وسيآتي في الفيصل بعده مزيد بحث • أما (الحال) فقد روى مطرف اوابن الماجشون وبعض أصحاب الشافعي أنه يخلف قائما مستقبل القبلة لأن ذلك أبلغ في الردع والزجر وقال أبن كنانة : يحلف جالسا قال ابن العربي : والذي عندي أنه يحلف كما يحكم عليه بها إن كان قائما فقائما وان جالسا فجالسا أذ لم يثبت في أثن ولا نظر اعتبار ذلك من قيام أو جلوس ، قلت : قد استنبط بعض العلماء من قوله في حديث علقمة بن والله عن آبيه « فانطلق اليحلف » القيام ـ والله أعلم - أخرجه مسلم فثبت مما مضى آنفا أن المكان والحال مما يتعلق بهما تَأْكَيد اليمين ، والمكان الذي يغلظ فيه اليمين أن يكون بأشرف موضع 🐧 البلد الذي فيه اليمين والزمان الذي يغلظ فيه اليمين أن يكون بعد العصر ، وهل يستحب التغليظ بالمكان ؟ أو يجب ؟ فيه تقولان ، وقد مضي ذلك 🐉 اللَّمَانَ ، قالَ السَّافِعي راحمه الله : ورأيت ابن مازن وهو قاض بصنعاء يُعلظُ البيمين بالمصحف ، وروى ذلك عن ابن إعباس وهو حسن • قال أصحابنا : ويستحب أن يغلظ عليه باحضار المصحف ، ويضم الحالف يده عليه ، لانه تشتسل على أسماء ألله تعالى وكلامه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل والتغليظ قد يكون بالزمان وبالكان وفي اللفظ فاما التغليظ بالكان ففيه قولان (احدهما) اته يستحب (والشائي) الله واجب والمتفليظ بالزمان فقد ذكر الشيخ ابو حامه الاسفرايني رحمه الله أنه يستحب وقد بينا ذلك في اللمان وقال اكثر اصحابنا: ان التغليظ بالزمان كالتغليظ بالكان وفيه قولان واما التغليظ باللفظ فهو مستحب وهو ان يقول ; والما الذي لا اله الاهو عالم الفيب والشهادة الرحين الرحيم ، الذي يصلم سن السيم من العلانية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ((احلف رجلا فظال: قل: والله الذي لا اله الاهو)) ولان القصد باليمين الزجر عن الكليب فظال: قل: والله الزجر وأمنع من الاقدام على الكذب ، وان اقتصر على قوله : والله أجزأه لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في احلاف ركانة على قوله : والله أجزأه لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في احلاف ركانة على

قوله: والله . وان اقتصر على صفة من صفات الذات . كقوله: وعزة الله اجزاه لانها بمنزلة قوله: والله في الحنث في اليمين وايجاب الكفارة ، وان طف بالمصحف وما فيه من القرآن فقد حكى الشافعي رحمه الله عن مطرف ان ابن الزير ((كان يحلف على المصحف قال: ورايت مطرفا بصنعاء يحلف على المصحف) قال الشافعي: وهو حسن ولان القرآن من صفات الذات ولهذا يجب بالحثث فيه الكفارة وان كان الحالف يهوديا احلفه بالله الذي انزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق وان كان نصرانيا احلفه بالله الذي انزل الانجيال على عيسى وان كان مجوسيا الدو وثنيا احلفه بالله الذي خلقه وصوره) .

ان استعمال المؤثرات النفسية واختيار بعض الصسيغ الشرح والعباراات البالغة من النفس البشرية مبلغ التذكير والاعتبار واختيار بعفق الأماكن التي يرتبط وجدان المؤمن بها بنحو ارتباط وقدسية وكذلك اختيار الأوقات التي ورد فيها بعض الأخبار ، كل ذلك اعمال لقوله تبارك وتعانى « وربك يخلق ما يشاء ويختار » وهو سبحانه قد خلق الكائنات واختـــار منها بني آدم ، والختار من بني آدم الأنبياء والمرسلين والختسار من رسله صفوة خلقه ليكون خاتم أنبيائه واختار من الأماكن بيوته واختار منها بيته المحرم الذي جعل عرصاته مناسك لعباده ، والختار من الأيام العيدين والجمع ومن الشهور شهر رمضان ثم الأشهر الحرم واختسار من الأوقات أوقات الصلبوات والختار امنها الفجر لقوله العالى « اوقراآن الفجر أن قرآن الفجر كان مشهوردا » بوالعصر لقوله تعالى « بحافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى » وفي قرأءة « صـــلاة العصر » فتكون هـــذه الأوقات والأماكن والمصطفين بمن البشر محل نظر ألله تعالى بورعايته واختصاصه أياها بمزيد من بركاته 4 فلا غرق إذا كان الجمهوار، قد جمل الحلف بصيغ مخصوصة في ا أوقات مخصوصة وأماكن مخصوصة ضربا من التغليظ الذي تعتن له النفس وتلين له قلوب قاسية وتنتقى من الرجس ضمائر مستعدة والله تبارك وتعالى يقول لنبيه أصلى الله عليه وسلم « وقل لهم في أنفسهم قولًا بليعًا » ويقول صلى الله عليه وسلم « واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة » •

ولنات الى الفصل فنذكر أخباره بالتخريج ما فيها من علل خفيسة أو ظاهرة على ما جرينا عليه في هـذه التكلة المباركة نسأل الله الكريم رب انعرش العظيم اللا يتقبل منا عملنا فيها وأن يمنحنا التوفيق الاخراجها للناس. فيثلج صدور قوم ملامنين ، ورقر أعين الخاصة المحبين آمين •

خبر ﴿ أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أحلف رجلاً فقال : قلّ : والله الذي لا اله آلا هيو ﴾ الرجل هو عبد الله بن مسعود والرواية أخرجها أحسّد والطبراني من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في قصة قتله أبا جهل قال : فقلت : ﴿ يَا رَسُولَ الله لقد قتل الله أبا جهل ، لقال : الله سول الله الله هو لقد قتلته ﴾ ورواه الذي لا اله الا هو لقد قتلته ﴾ ورواه الفبراني من حديث صرو بن ميمون عن ابن مسعود بلفظ ﴿ آلله ؟ قلت : الله حتى حلقتي ثلاثا ﴾ وظاهرها الجز ،

وأما حدان ركانة وهو ركانة بن هبد يزمد (آنه آتى رسول أنه صلى الله عليه وسلم فقال: انى طلقت امرأتى سهيمة البت وواقه ما أرهت الا واحدة فردها عليه اخرجه الشسافعي وآبو داواد والترمذي وابن ساجاء واختلفوا هل هو من مسند ركانة عنه ، صححه آبو الأواد اوابن حبان والحاكم وأعله البخاري بالاضطراب وقال ابن عبد البر في التمهيد ضعفوه هكذا وأعله البخاري بالاضطراب وقال ابن عبد البر في التمهيد ضعفوه هكذا وأماد والعائظ ابن حجر في التلخيص ، وقد استقصيناه بحثا في كتاب الطلاق وأما رواية الشافعي في حلف ابن الزبير على المصحف فقد مضت في كتاب الطلاق الأيمان بفقهها واحكامها و

الهذا الأحكام فاذا آراد الولى أن يعلف في القسامة فانه يستحب للعاكم أن يغلظ عليه باللفظ ، قال الشافعي رضي الله عنه : فيقول : والله أو بالله أو تالله الذي لا اله الا هو عالم الفيب والشهادة المرحين الرحيم ، الذي يعلم من السرسا يعلم من العلائية ، لقد قتل افلان الين فلان الفلائي _ ويشير اليه الذا كان العاصرا _ فلان ابن فلان الفلائي عسيدا أو خطأ على حسب ما ادعاه مناوروا بقتله ما شركه فيه غيره ان كان ادعي عليه أنه انفراد بقتله ، وأن ادعى القتل على اثنين قال : لقد قتل فلان وفلان ويرفع في فسيها فلان بن فلان ويرفع في فسيها فيها ، فلان بن فلان ويرفع في فسيها فيها ، فلان بن فلان ويرفع في فسيها فيها ، فهد هذه يعينا ويركون السم الله فيعد هذه يعينا ويكون السم الله فيعد هذه يعينا ويكون السم الله

تعالى محفوظا ، فان رفع الحالف اسم الله تعالى أو نصبه قال الشافعى وهي الله هنه : أحببت للحاكم أن يعيد عليه ، فان لم يفعل أجزاه ، صواه تعدده أو لم يتعمده ، لأن ذلك لحن لا يحيل المعنى ولا يحتمل غير ذلك ، قاتا أقتصر الحاكم على قوله : والله أجزأه ، لأن النبى صلى الله عليه ومسلم التصر في تحليف ركانه على قوله (والله) وكذلك اذا حلفه بصفة من صفات الذات كقوله : وعزة الله ، وعلم الله ، وما أشبهما أجزأه لأنها يمين والله في الته ، وما أشبهما أجزأه لأنها يمين والله في

فروع اعلم أن قوله من صفات الذات هو من كلام المتكلمين السلف ولله يكن السلف وضوان الله اعليهم من الصحابة اوالتابعين يخوضون فيما خاض فيه الخلف بعد اتتشار بدعة الكلام الذي أخذت مقاييسه ومعاييره من منطق اليونان مها أضاع معجد الاسسلام اولا ثل عرشه الاحدا العجد والنواع والمرق السلمين في هذا مذاهب يكفر بعضهم بعضا ولم يكن مناص من انتهاء هذا اللازاع (۱) الى صراع بن الفقهاء والعامة من جهة اوالفلاسفة والعلماء من بعة أخرى الى انهيار الحضارة الاسلامية والى انطفاء جذوتها والعلماء من

ولم تكن بمسألة الصفات الالهية مواضع خلاف بين الصحابة أو التابعين أو كبار الأثمة كمالك والشافعي وأحمد ، اذ كان للمسلمين من الشافل بتبيت دعائم الاسلام وارساء قواعد ملكه واعداد قواته ودولته ما يغنيهم عن الكلام في صفات الذات وصفات الأفعال ، ومع ذلك فقد كانوا وأمشون بالصفات كما وردت صارفين حقيقة ظاهرها عن نسبته الى الله تعالى اختذا من قوله العالى « ليس كمله شيء وهو السميع البصين » وقوله تعالى الخذا من قوله المستحالة المائلة ين المخلوق وخالقه ، ولكن وقد وردت العبارة في كلام المصنف فانا لها شارحون ، قال الامام أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أله المان أله

⁽١) واجع مقدمة مناهج الأدلة لابن وشد بقلم الذكتور محمود قاسم الله

والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام » ثم أخذ في بيان كل صفة ، ولقد تاقهي المتكلمون صفة الكلام هل هي من صفات الأفعال أو من صفات الذات وخلصوا الى أنها من صفات الذات واستداوا على ذلك بأدلة جعلية ويهت من الشعر يقول:

ان الكلام لفى الفؤاد وانما على اللهان على الفؤاد دليلا

على أن من المسائل التي اختلف فيها المتكلمون مسالة صفات الأفعال كالرافة والرحمة والخلق والرزق ، وتلك بدعة لم يكن السلف يُعرفون بين صفات الذات وصفات الإفعال ، كذلك لم يتفق المتكلمون على العديد هذه الصفات أعنى صفات الأفعال ، فالمعتزلة الا يعترفون من صفات الذات الا بالملم والقـــدرة وهما اللتان لا يجوز وصف الله بضفتهما ، بينما يرون أن كل صفة يمكن أن يجرى طيها النغى والاثبات تعده من صفات الإفعال ، ولذًا قالوا : أن الخلق والرزق والكلام والارادة كلها صفات أفعال وهي حادثة عندهم ، أما الأشاعرة فيذهبون ألن أن صفات الأفصال هي التي لا يازم من تفيها نقيضها كالاحياء والخلق والرزق وهي حادثة عندهم أيضا ، غهم يخالفون المعتزلة اذن في صفتى الكاؤم والارادة الأنسسا من مسفات الذات ، ولانهما قديمتان في راجم ، وهلنا هو منشأ الخلاف بينهم في مسألة القرآان أهو قديم أم حادث ، أما اللَّاتريدي فرغب عن وأي هَأَتَينُ الطَّاكُفتينَ وقال بأن صفات الأفعال قديمة كصفات الذات سواء بسواء حسفا الى أله يسوى بين صفات الأفعال كلها ويجمعها في صفة واحدة هي صفة التكويين وهذا يشبه الى حديما فعله اللَّمَتزلة من التبييوية بن العلم يوالقسيدرة وذاته تعالى • وكل هذه القضايا الجدلية لم يكن للسلف كما قلنا إحتفال بها ولا احتفالة بتعقيها أو االبحث عما بيقفي الى انسوايغ أأنشاء علم الكلام عند الخلف تحقيقا لما تمناه أألسلف ، وإلم يكن الخلف قد حققوياً ما ينشده السلف وانها ذهبوا الى وصف طريق السلف بالسلامة ووصف ظريق الخلف بالعلم والحكمة فقالوا: مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم ، مما حدا بابن القيم أن يقول نقبلا عن شيخه الامام تقى الدين ابن تيميك ه منجب السبلف أسلم وأعلم وأحكم > وهو حكم صادي لا مرية فيه ٠

منردا بقتله اذا ادعى أنه اخرد بقتله فهى شرط فى القسامة ، لأن الجساعة اذا اشتركوا فى قتل فكل واحد منهم قاتل ، الا آن كل واحد منهم لا يجب عليه من الدية الا بقسطه ، فاذا لم يقل منفردا بقتله يتأول لقد قتله فيؤخذ منه الدية الكاملة فى حين أنه لا يجب عليه الا بقسطه فاذا قال : منفردا تلى ذلك ، وأما قوله : ما شركه فيه غيره فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال ان ذلك تأكيد لا شرط ، وقوله : منفردا فعلا الا أن غيره أكرهه على قتله ، فيكون المكره له مشاركا له فى قتله حكما ، ويجب عليه نصف الدية بلا فيكون المكره له مشاركا له فى قتله حكما ، ويجب عليه نصف الدية بلا خلاف على المذهب ، فقد تناول الخلاف فى قوله : منفردا بقتله أى فعلا ولا يعنث ، فاذا قال : ما شركه فيه غيره انتفى الاشتراك فعلا وحكما ، فان يعنث ، فاذا قال : ما شركه فيه غيره انتفى الاشتراك فعلا وحكما ، فان العالم لا على ما نواه العالف ، والعنث يقع على ما نواه العالم لا يعلم ذلك ، وربعا ظن أن الاعتبار بما نواه العالف ، فتقدم على اليمين الكاذبة ، ويعتقد أنه لا يحلف على ما نواه ، فاذا حلفه العاكم مثل ما ذكرناه لم يقدم على اليمين الكاذبة ، على اليمين الكاذبة ، على اليمين الكاذبة ،

فسوع وان حلف المدعى عليه أنه ما قتل قانه يقول: والله الذي الذي يعلم من السر اله الا بعو عالم الغيب والشهادة الرحين الرحيم ، الذي يعلم من السرما يعلم من العلانية قال الشاقعي رحمه الله: وينفي ستة أشياء فيقول: ما قللت فلان بن فلان الفلاني ، ولا أعنت على قتله ، ولا ناله من فعلى ، ولا أحدثت من سبب فعلى شيء جرحه ، ولا وصسل هيء الى من بدنه ، ولا أحدثت شيا مات مته .

فأما قوله : (ما قتلت) فانه ينهى أنه باشر قتله وحده ، وأما قوله (ولا أعنت على قتله) فانه ينفى أنه ما جرسه هو وغيره جراحات فيمسوت منها ، وأذا لم يقل ذلك فريما اعتقد يقوله : ما قتلته أى ما انفرد يقتله وأما قوله (ولا ناله من فعلى) يعنى أنه لم يصبه بسهم ولا حجر ، وأما قوله (ولا ناله من سبب فعلى شيء جرحه) لأنه قد يرمى حجرا بحجر يصيب

الصحر فتقع الاصابة ، أو يضرب بالمسدس زجاجا فتتناثر شظاياه فتصميبه فتقتله فيكون قد أصابه بسبب فعله . وأما قوله : ﴿ وَلا وَصَلَ الَّي شَيَّ مَنْ بدنه) يعنى لم يسقه سما قمات منه . وأما قوله (ولا أحدثت شيئًا مات منه) يعنى أنه الم زيحفر بثراً في طريق الناس أو نصب فيه سكينا فيموت بذلك م قان قيل : فعندكم إلا تصح الدعوى في القتل الا مفسرة بكونها عمدا أو خطأ أنو عمد خطأ ، وتكون يمين المدعى عليه على نفي ما ادعى عليه من ذلك واعلم أنه لما ذكر الشافعي رضي الله عنه أنه يحلف على نفي جسيم الأسباب فيكون نافيا لقتل العمد والخطأ وعمد الخطأ • فاختلف أصحابنا في البحواب لفمنهم من أقال: النما صوار الشافعي رضي الله عنه أن هـــــذا في الدعوى الما كانت لصغير أو مجنون أو سفيه ، فان الحاكم يستظهر له في اليمين على المدعى عليه كذلك ، قاما آذا كانت الدعوى لمن لا ولاية للحاكم: عليه فانه لا يحلف ألا على نفي دعواه عليه ، وقال أبو استحاق المروزي : ما ذكره الشافعي رحمه الله ها هنا يدل على تجول أآخر له أن الدعوى في القتل تصح امطلقة ومقيدة ، ويوجهه أن الدعوى في ذلك تكون بالظن دون العلم والمشاهدة ، قعلى هذا أن كانت الدعوى مقيدة لم يحلف المدعى عليه الا على نفى ما ادعاه المدعى • وأن كانت الدعوى مطلقة فأن الحاكم يحلفه على نفي جميع أنواع القتل على ما مضى قال أصحابنا : وهذا خلاف المذهب.

فسرع وان كان الحالف يهوديا فانه يستحب أن يعلظ عليه في بمينه باللفظ فيقول: والله الذي أنزل التوراة على موسى الأنجاء من الغرق لما روى أن رسول الله صلى الله عليه اوسلم « حلف يهوديا فقال: قل: والله الذي أنزل التوراة على موسى اما له عليك حق » اولانهم يعتقدون تعظيم ذلك و اوان كان نصرانيا أحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى لأنهم يعتقدون تعظيم ذلك ، وان كان مجوسيا أحلفه بالله الذي خلقه وصدوره ورزقه لأنه يعتقد انعظيم ذلك ، وان كان المديوعيا أحلفه بمعتقده فيقول:

قسوع اذا حلف الولى مع اللوث وأخذ الدية ثم قال: الذي أخذته حرام سئل عن ذلك فان قال: ظلمت في الأيمان ولم يكن المدعى عليه

في المحلة وقت قتل سورتي ، أو كان فيها اولم يقتل مورثي ، وجب على الذي ود الدية ، وإن قال : أردت أن الذي أعطانيه مغصوب وب فان عين الذي منه وله ولم يكون له الرجوع بذلك على الذي أخذ منه الناية المنابة لا يقبل قوله ، وإن لم يعين الذي غصب منه لم يلزمه رده على أحدة المنولين وإن قال : أردت أبي اعتقدت أن الأيمان مع اللوث في جنبة المنعي عليه كتول أبي حنيفة قلنا له : اجتهاد الحاكم أولى من اجتهادك وقال المسعودي : وهكذا لو بهات رجل اوخلف أبنا فقال الابن لا أرثه لأنه كان معتزليا أو رافضيا والمعتزلي والرافضي كافران فقيد قال القمال والشيخ أبو حامد : المعتزلي والرافضي كافران فقيد قال القمال والشيخ أبو حامد : المعتزلي والرافضي له : أخنت الباطل قلنا له : أبمت منطيء أشافعي بالشفعة للجار فقال المقضي له : أخنت الباطل قلنا له : أبمت منطيء ويحل لك اعتبارا بحكم الحاكم لا باجتهادك ، فإن ادعى المدعى عليه أن الولى أراد بقوله ذلك أن المدعى عليه أن الولى مع يمينه لأنه أعلم بما أراد والتفسيرين الآخرين فالقول قول الولى مع يمينه لأنه أعلم بما أراد والتفسيرين الآخرين فالقول قول الولى مع يمينه لأنه أعلم بما أراد والتفسيرين الآخرين فالقول قول الولى مع يمينه لأنه أعلم بما أراد والناه المناس بقاتل ، وقال الولى : بما أراد والمناه بها أراد والتفسيرين الآخرين فالقول قول الولى مع يمينه لأنه أعلم بما أراد والمناه والمناه المناه والمناه والمناه

فسوع اوان كانت اليمين على رجل مزمن أو سريض أو لا يقدر على الخراوج اليه ، لأن في ذلك على الخراوج اليه ، لأن في ذلك مشقة وقد سقط عنه بعض الواجبات بالعجز عنه كالقيام في الصلاة ، وان كانت اليمين على المرأة لله أن كانت برزة لله وهى التي تبرز في حوالجها لقانه يغلظ عليها اليمين بالمكان والزمان الا أن تكون حائضا ، فلا يجوز الن تدخل المسجد بل تحلف على باب المسجد ، وإن كانت غير برزة وهي التي تذخل المسجد بل تحلف على باب المسجد ، وإن كانت غير برزة وهي التي المكان ؟ فيه قولان حكاها ابن الصباغ (أحدهما) أنها تحضر الى المكان بالزمان والإلفاظ (والثاني) أنها لا تحضر الى المكان الشريف فتحلف فيه لأنه تغليظ مشروع في اليمين ، فشرع في حقها كالتغليظ بازمان والإلفاظ (والثاني) أنها لا تحضر الى المكان الشريف ، بل تحلف في بينها لأن خدرها أذا منع من احضارها مجلس الحكم جرئ مجرئ المرفى في مقط به التغليظ في المكان .

ف رع اذا حلف رجل يمينا بالطلاق أو غيره أن لا يحلف يُعَيِّنُا

مغاللة فتوجهت اليمين المغلظة عليه بالزمان والمكان فامتنع من ذلك _ فان التغليظ بذلك واجب _ قيل له : الما أن تحلف يميناً مغلظة بذلك وتبعدت في يمينك ، والا جعلناك ناكلا ، وان قلنا : ان التغليظ بذلك مستحب لم يتكلف أن يحلف يمينا مفلظة ولا يحكم عليه بالنكول بالامتناع من ذلك ، هناها ذلك ، وان امتنع من التغليظ باللفظ لم يحكم عليه بالنكول بذلك ، هناها في أصحابنا العراقيين ، وقال المسعودي : لو المتنع من التأكيد بالزمان والمتنع من التأكيد بالزمان والمتنع من التأكيد والزمان والمتنع من التأكيد والزمان والمتنع من التغليظ باللفظ فهيه وجهان ،

في القرشي المطلبي ، كان من مسلمة الفتح وكان من أشد الناس بنية أبن قمي القرشي المطلبي ، كان من مسلمة الفتح وكان من أشد الناس بنية وجود الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصارعه ، وذلك قبل أسافيه فقعل وصرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاتا ، وبهن عديثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أن لكل دين خلف المناق مناوية سنة كل دين خلف وخلق حال خلافة سماوية سنة ٢٤ ،

أبنا سهيمة زوج ركانة فانها بنت عمير المزنية والحديث فى تطليق ركانة ويه الشيافيين من حديث عمه عبد الله بن السائب عن نافع بن عجير عن عبد يوليه أن ركانة أخبر بذلك و قال البخارى : حدثنا على حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد حدثنا أبى عن ابن اسحاق قال حدثنى محمد بن نافع بن عجير قال : وكان ثقة سمع عبد الله بن الحرث بن عويمر المزنى قال : كان من رسع له الله عليه وسلم فى عمتى سهيمة بنت عمير قضاء ما قضى به في امرأة غيرها و

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصيل ولا يصع اليمين في الدعوى الا ان يستحلفه القاضي لأن ركانة ابن عبد يزيد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ((يا رسول الله الي طلقت امراني سيهيمة البتة والله ما اردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليمه وسلم والله ما اردت الا واحدة ؟ قال ركانة ا والله ما اردت الا واحدة ال والان الاعتبار بنية الحاكم ، فاذا حلف من غير استحلافه نوى ما لا

يحنث به فيجمل ذلك طريقا إلى إبطال الحقوق وأن وصل بيمينه استثناء أو شرطا أو وصله بكلام لم يفهمه أعاد عليه اليمين من أولها وأن كأن الحالف أخرس ولا يفهم أشارته وقف الأمر إلى أن يفهم أشارته فأن طلب المبعى أن يرد اليمين عليه لأن رد اليمين يتعلق بنكول المدعى عليه ولا يوجد النكول كان الذي عليه اليمين حلف بالطلاق أنه لا يحلف بيمين مغلظة فأن كأن التفليظ مستحف عليه لزمه أن يحلف ؟ وأن حنث في يمينه بالطلاق كما لو حلف بالطلاق أنه لا يحلف على خصمه وأن أن النفيظ غير مستحق لم يلزمه أن يحلف يمينا مغلظة وأن أمتنع من التفليظ لم يجعل ناكلا وردت اليمين على خصمه وأن التفليظ لم يجعل ناكلا) .

الشرح حديث ركانة مضى في الفصل قبله ٠

أما ألأ من عبد يزيد أنه قال: « يا رسول الله انى طلقت امرأتى سهيمة فى خبر ركانة بن عبد يزيد أنه قال: « يا رسول الله انى طلقت امرأتى سهيمة ألبتة والله ما أردت الا واحدة فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما أردت الا واحدة ؟ فقال: والله ما أردت الا واحدة » فموضع الدليل أن ركانة حلف قبل أن يستحلفه النبى صلى الله عليه وسلم فلم يعتبد النبى صلى الله عليه سلم بيمينه بل استدعا منه اليمين ثانيا ، ولأن اليمين تقع على بينة الحاكم حتى لا يمكن الحالف أن يتأول فيها فيخرج منها ، فلو قلنا: تصح يمينه قبل أن يستحلفه الحاكم لم يؤمن أن يحلف وينوى ما لا يحدث به وقال أصحابنا: وفي خبر ركانة اثنتا عشرة فائدة ،

(احداها) يجوز الاقتصار في اليمين على اسم الله تعالى ٠

(الثانية) يجوز حذف القسم لأن فيه فى بعض الطرق أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة: والله ما أردت الا

- (الثالثة) أن اليمين قبل استحلاف الحاكم لا تصح .
 - (الرابعة) أن الثلاث لا تقع بقول : البنة •
- (الخامسة) آنه لو أراد القاع ما زاد على واحدة لوقع .

- . (السادسة) أن ايقاع الثلاث ليس بمحرم •
- (السابعة) أنه يقع بالبينة طلقة راجعة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه .
 - (الثامنة) أن المرجع الى نية المطلق •
- (التاسعة) أن الطلاق يقع بالصفات والمصادر ، لأن قوله : البسة
 - (العاشرة) أن اليمين يعرض في الطلاق. •
- (الحادية عشرة) أن الاشهاد ليس بشرط في الرجعة لأنه لم ينقل أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره •
- ر الثانية عشرة) أن الرجعة لا تفتقر الى رضا المرأة والولى ، لأن وسوله الله صلى الله علية وصلم لم يعتبر رضاهما و

فسرع قال فى الأم: اذا حلف واستثنى فى يمينه مثل أن يقول: والله ان شاء الله ، اعتدت عليه لليمين ، لأن الاستثناء يرفع اليمين ، فكذلك اذا وصل بيمينه شرطا وكلاما لم يفهم أعيدت عليه اليمين لجواز أن يكون صرف اليمين عما نواه الحاكم ، وان كان من وجبت عليه اليمين أخرس لا تفهم اشارته وقف اليمين الى أن تفهم اشارته ، فان سأل المدعى أن يرد عليه اليمين لم يرد عليه اليمين ، لأنه لم يتحقق نكوله ،

قال المصنف رحه الله تعالى

قصيل وان حلف على فمل نفسه في نفى او اثبات حلف على اللطع لأن علمه يحيط بحاله فيما فعل وفيما لم يفعل وان حلف على فمل غيره فان كان في اثبات حلف على القطع لأن له طريقا الى العلم بما فعل غيره ، وان كان على نفى حلف على نفى العلم فيقول والله لا أعلم انى ابى اخذ منك مالا ولا أعلم أن أبى أبرأك من دينه لأنه لا طريق له الى القطع بالنغى فلم يكلف اليمين عليه) .

الشرح التا توجهت اليمين على انسان وأراد أن يحلف فان كاف يحلف على السان وأراد أن يحلف فان كاف يحلف على الاثبات يجلف على نفسه فانه يحلف على الهت والقطع ، سواء حلف على الاثبات لو النفى ، وأن كان وحلف على فعل غيرة نظرت للها على العلم وبه قال أهل حلف على البت والقطع ، وأن الله على النفى حلف على البت والقطع ، العلم كافة ، وذهب الشعبي والشخعي الى أن الايمان كلها على البت والقطع ، وذهب ابن أبي ليلى إلى أن الأيمان كلها على الها ،

دليلنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف عبد الله بن مسعود افقال: قل والله الذي لا اله الا هو لقد قتلت أبا جمل فحلفه على البت لأنه حلفه على قعل نفسه مع أن معاذا ومعوذا أبني عفراء ذكرا للنبي صلى الله عليه بوسلم أيضا أنهما تقتلاه بوحين رأى النبي اصلى الله عبيه وسلم مسيفيهما فخضبين قال : كلاكما قته وروى وائل ابن حجر أن رجلا من حصرموت ادعى على رجل من كندة أرضا بالمدينة محضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي: اغتصبها أبوك وقال الكندى: أرضي وفي بدى أزرعها فقلل الحضرمي: تحلف بالله الذي لا اله الا هو لا تعلم أن أباك اعصبها ، فتهيأ الكتادي لليمين » فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسسلم سؤال العظرمي للكندي أن يحلف على نفي علمه وهذا الحديث الذي آخرجه مسلم يدل على أن حكم اليمين على تفي فعل الغير هسكذا ولأن الانسان يمكنه الاحاطة بما فعل وبما لم يفعل ، ولذلك كلف على فعل تفسه أن يحلف على البت والقطع في الاإنبات والنفي ، وعمكنه التوصل إلى العلم بِمَا مُعَلِّ غَيْرِهُ فَكُلُّفُ أَلِيمِينَ عَلَى الاثبات فيه على البِّت ، وإلا يتوصِّل ألى العلم بما لم يفعل غيره فلم يكلف اليمين على الاثبات • قال الشافعي رضي الله عنه : فإن حلف بعض الحكام على القطع والنفي فيما يحتاج أنه يحلف قيه على نفي العلم جاز ذلك وينصرف ذلك الى الاستحلاف على نفي العلم دون القطع واليقين • والله تعالى أعلم بالصواب وله الحسد والمنة على كل جال .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصسل وان ادعى عليه دين من بيع أو قرض فأجاب بأنه لا يستحق عليه شيء ولم يتيوض للبيع والقرض لم يحلف الاعلىء ما لجاب ولا يكلف أن يخلف على نفى البيع والقرض لأنه يجوز أن يكون قد استقرض منه أو ابتاع ثم قضاه أو أبراه منه "قاذا حلف على نفى البيع والقرض حلف كاذبا ، وأن أجاب بانه ما بلونى ولا القرضني ففى الاخلاف وجهان (الحدهما) أنه يحلف أنه لا يستحق عليه شيء ولا يكلف أن يحلف على نفى البيع والقرض لاته على ذلك فى من التعليل (والتساني) أنه يحلف على نفى أنبيع والقرض لاته على ذلك فى البيع النفى ، فأن ادعى رجل على رجل الف درهم فأتكر حلف أنه لا يستحق عليه ما يدعيه ، ولا شسيئا منه ، فأن حلق أنه لا يستحق عليه الم يجهزه لأن يمينه على نفى الالف لا يمنع وجسوب عفيها) ...

الشرح اذا ادعى رجل على رجل أن له على أبيه دينا لم تسمع عواه عليه اللا بعد أن يدعى موت أبيه وأن فى يديه تركة له ، وأنه يستحق ذلك الحق منها لأنه اذا لم تكن فى يده تركة لم يلزمه قضاء الدين من مال نفسته ، فإن أنكر للدعى عليه موت آبيه فالقول قوله مع يسينه ويحلف على نفس العلم وقال ابن القاص : يحلف على القطع لأنه يمكنه الاحاطة بذلك ، والأول أصح لأنها يمين على فعل الغير ، فإن أنكر التركة فى يده حلف أنه ما وصل اليه ما فيه وفاء بالدين ولا ببعضه ، ولا يلزمه أن يحلف ما خلف أبوه شيئا ولم يصل .

من اللدين فقد التر بالدين عليه ، لأن دعواه البراءة تتضمن تبسوت الدين عليه ، قان أقام البيئة على البراءة برىء ، وطن لم يقم بيئة قالقول قول من له الدين مع يمينه لأن الأصل عدم البراءة بو

في عنه الله الله المنافعي رضي الله عنه : ويحلف بالله ال هذا الحق (ويسميه بما يقربه معلوما) لثابت عليه ، وأنه ما اقتضاه ولا شيئا منه ولا أبرأه منه ولا من شيء منه والنه لثابت عليه الى أن حلف هذه اليمين وقال في موضع آخر : يحلف بلله ال هذا الحق (ويسميه) لثابت عليه وما اقتضاه.

ولا شيئًا منه ، ولا اقتضاه أحد يأمره ولا شيء منه ولا اقتضى بغير اذنه فوصل اليه أ هـ •

واختلف أصحابنا في هدا ، فقال بعضهم : ان كان المدعى قد ادعى البراءة بجهة خاصة بأن يقول : قبض هذا الحق منى وأبرانى منه أو أحال يه على ، فان المدعى عليه يحلف على نفس تلك الجهة فحسب ، فان ادعى البراءة منها فيحتاج أن يحلف على نفى تلك الجهة فحسب ، فان ادعى البراءة مطلقا فيحتاج أن يحلف على نفى هذه الجهات لينفى الاحتمال من جميع

قال الشيخ أبو حامد: وانما حلف أنه ما اقتضى بغير أمره فوصل أبه لأنه أذا قبضه غيره بغير أمره ثم وصل البه برىء ، وامن أصحابنا من قال : يكفيه أن يحلف آله ما برىء البه منه أو أنه لم يبرأ من ذلك الحق بقول ولا فعل ، لأنه يدخل تحت ذلك سائر جهات البراة، و وما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى انما ذكره على سبيل الاستحباب لا على سبيل الشافعي رحمه الله تعالى انما ذكره على سبيل الاستحباب لا على سبيل الشافعي رحمه الله تعالى انما ذكره على سبيل الاستحباب لا على سبيل الشرط .

فرع والمستحق على المحق على المحق الله عصب منه شيئا أو أقرضه شيئا فقال المدعى عليه لا حق لك أو لا يستحق على ذلك يصح الحواب وافا أواد المدعى عليه أن يحلف فانه يحلف أنه لا يستحق عليه ذلك ، فلا يكلف اليمين أنه لم يفصبه منه أولم يقترض منه ، لأنه قد يعصب منه أق يقترض منه ثم يقضه إياه أو يبريه منه ، ولا بينة له على ذلك ، فاذا حلف يقترض منه أو لم يقترض منه كان حانثا في يبينه ، وان أقر له بذلك لم يقبل قوله ، فلزمه الحق المدعى به عليه ،

ف على عليه المدعى عليه في الجواب ما غصبت منك أو ما المترضب منك وسأل المدعى عليه احلافه في قال المدعى عليه الحلف ما غصبت منك أو ما اقترضت منك لله ذلك و والله قال : أحلف أنك لا تستحق على ذلك أو لا حق لك على فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما)

آن له ذلك لما ذكرناه فى التى قبلها • (والثانى) ليس له ذلك ، بل يكلف اليمين أنه ما غصب منه ولا اقترض منه • لأنه لما أجاب بذلك علم أنه يمكنه أن يحلف عليه •

فرع قال في البيان : والابد أن يحلف المدعى عليه أنه لا يستحق عليه ذلك ولا بعضه ، فلا يجب على نفى استحقاق الجميع والله أعلم .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وان كان لجماعة على رجل حق فوكلوا رجلا في استحلافه لم يجز أن يحلف لهم يمينا واحدة لأن لكل واحد منهم عليه يمينا فلم تتداخل فان رضوا بان يحلف لهم يمينا واحدة ففيها وجهان (احدهما) انه يجوز كما يجوز أن يثبت ببينة واحدة حقوق الجماعة (والثماني) وهو المذهب انه لا يجوز لأن القصد من اليمين الزجر ، وما يحصل من الزجر بالتغريق لا يحصل بالجمع فلم يجز وان رضوا كما لو رضيت المراة أن يقتصر الزوج في اللمان على شهادة واحدة .)

النسرح اذا ادعى رجلان أو جماعة على رجل حقا فأنكر المدعى عليه ولا بينة لهم ، فإن الحاكم يحلفه لكل واحد منهم يسينا ، فإن حلف يمينا أهم بغير رضاهم لم يعتد بهذه اليمين ، وحكى أن القاضى اسماعيل المالكي حلف رجلا يسينا بحق رجلين فخطأه أهل عصره ، وإن رضى المدعيان أو الجماعة أن يحلف المدعى عليه لهم يمينا واحدة ففيه وجهان (أحدهما) يصح لأن العق لهم وقد رضوا (والثاني) لا يصح بوهو الأصح لأن اليمين عجة في حق كل واحد منهم ، فأذا رضى بها الجماعة في حقوقهم صارت الحجة ناقصة في حق كل واحد منهم ، والحجة الناقصة لا تكمل برضا الخصم كما لو رضى الخصم أن يحكم عليه بشاهد واحد فانه الا يصح والله تبارك وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهو حسبى اونعم الوكيل ،

وهذا آخر ما فتح الله به على في شرح الجزء الشاني والغشرين ويليه

كتاب الشهادات

وصلى الله على سيدنا مصد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسلك الهيقه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

فهارس الجسزء الشاني والعشرون من المجموع شرح المهذب

أولاً: الآيسات القرآنيسة

ثانيا: الاحاديث والآثسار والاخبار

ثالثا: الشمسعر

رابعا: الأعسسلام

خامسا: الأحكسام

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

(حرف الألف)
(1 m): 1
« أتاتون الذكر أن من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون » آية ١٦٥ ، ١٦٦ ا الشــعراء
« اجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم » آية ٥٥ : يوسف
« اذ قال لقومه اتاتون الفاحشة » آية ٥٤ : النمل « ارايت من اتخذ الهة هواه أفأنت تكون عليه وكيلا »
آية ٣٦ - الفرقان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
« افحكم الجاهلية يبغون » آية . • : المائدة · ·
« أفمن يخلق كمن لا يخلق » آية ١٧ : النحل
« أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من الليل أن الحسنات بذهبن السيئات » آية ١١٤ : هود
« الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » آية ١٩٧ : البقرة
« الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية ٢٩ : النسياء
« الا الذين تابوا من قبل أن تقدوا عليهم فاعلموا أن ألله غفور رحيم » آية ٣٤ المائدة

« الا على أزواجهم أو ملكت ايمانهم » آية ه :

الآية ورقمها الصفحة « الا من استرق السمع فاتبعه شمهاب مبين » 189 « الا من شهد بالحق وهم يعلمون » آية ٨٦ : 437 « الذين يرثون الفردوس هم فيهما خالدون ي» آية ١١ * المؤمنون 75 « الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائية جلدة ولا تأحذكم بهما رافة في دين الله أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ... الزائي لا ينكم الازانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الازان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين » آية ٢ ، ٣ : النور 77 6 77 6 71 PT > F3 > V3 454 6 AD « أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسسوله » آية ٥٠ : النور 444 الا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من. الأرض » آنة : ٣٣ المائدة .. £ 481648.6447 < 45664546464. T. 74T. 147EA « اليوم أحل لكم الطيبات » آبة ت المبائدة. ... « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا » آية ٣ : المائدة ١٨٠ « أن الحكم الالله » آية ١٦ ٪ الانمام «أن الذين يحبون أنَّ تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عنداب اليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون » آية ١٩ : النسور « أنَّ اللَّذِينِ يرمونَ المُحْصِنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الفَاقِلَاتِ لَعَبُوا.

في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » آية ٢٣ : النور

	" أن اللذين يتسترون بمهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا »
 	اله ۷۷ ۱ ال عمران ال
, ۲۲۸	« أن الذين يؤذون الله ورسوله » آية ٥٧ : الأحزاب
717 6 71 .	« أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى إهلها وأذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » آية ٨٥ ؛ النساء
477 6 780	« أن لدنيا أنكالا وجحيماً » آية ١٢٪ المؤمل
{0	« أنا أنزلنا التوراه فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الله الله الله الله الله الله الله الل
711	« أنا أنزلنا أليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » آية ١٠٥ : النساء
,144.	« انك لانت الحليم الرشيد » آية ٨٧ : هيود
170	« أنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب » آية ١٧ ، النساء
	« انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويستعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خرى في
`` · · · ·	الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قسل أن تقسدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم »
< 744<441<441	آية ٣٣ ٤ ٢٤ المائدة
< 451 < 45 · 644.	
7373733373	
X37>1.7>7.7	
	« أنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منهـا وما بطن والاثم والبقى » آية ٣٣ : الاعراف
. 404	
· ۲0047084707.	« انما الحُمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » آية . ١ . المائدة
YF7>AF7>.Y7	interior de la companya de la compa La companya de la co
	« انعاد كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله
440 6 414	ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا » آية أه : النور

الآية ورقمها الصفحة

« أنسا يريد الشيطان أن يدفع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن

الصلاة فهل انتم منتهون » آیة ۹۱ : المائدة ۱۹ . الصلاة فهل انتم منتهون » آیة ۹۱ : یوسف ۲۵۹ . . . ۲۵۹

« انزلناها وفرضناها » آية ١ : النور ٢٥٠٠٠ ٢٥٠

🦟 (حرف التساء) 🖟

« تريدون عرض الدنيا » آية ٦٧ : الأنفال ١٠٠ ٧٥٥

« ممتمواً في داركم اللائة أيام » آية هر : هود . . . ١٠٥

(حرف الثباء)

من بعد ذلك واصلحوا أن ربك من بعدها لفقور رحيم » أن المن المن النحل النح

« ثم أن ربك للذين عملوا السيوء بجهالة ثم تابوا...

(حرف الجيم)

« جزاء بما كسبا تكالا من الله « آية ٣٨ : المائدة ١٥٤ ٥ ٥ ٢٤٥ .

(حرف الحاء)

« حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم » الى قوله تعالى « والحصنات من النساء الا ما ملكت المائكم » آمة ٢٤٢٣٣

(حرف الخاء)

33.	« خد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » آية ١٠٣ : التوبة
7,7,7	« خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها » آية ٢١ : الروم
	(حرف الذال)
177	« ذق أنك أنت العزيز الكريم » آية ؟ } : الدخان
٦.	« ذى قوة عسد ذى العرش مكين مطاع ثم أمين » آية ٢٠ : التكوير ١٠٠٠
•	(حرف العين)
٥٣٥	« على الموسيع قدره وعلى المقتر قدره » آية ٢٣٦ : البقرة
	(حرف الفساء)
707>307>007 : V/Y>A/Y> 4	« فاجتنبوه » آیة ۹۰ المائدة
777	« فاحكم بيننا بالحق » آية ٢٢ : ص ٠٠٠٠٠٠
770	« فاحكم بين الناس بالحق » آية ٢٦ : ص
001	« فأذنوا بحرب من الله ورسوله » آية ٢٧٩ :
77 > .3 > 73 > 74 × 75 × 75 × 76 × 76 × 76 × 76 × 76 × 76	« فاذا أحض فان أتين بفاحشة فعليهم نصف ما على المحصنات من العذاب » آية ٢٥ ٪ النساء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717 4 777	لا فاقض ما أنت قاض » آية ٧٢ : طه · · · · ·

« فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » آية ٢٥ : النساء · · · · · · ·

04 6 EX

```
الصفحة
                                         الآية؛ ورقمها
               « فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما » آية ١٦ :
    454 6 45.
          « فان لم یکونا رجلین فرجل وامراتان ممن ترضون 🖖 🐩
6791640.64EV
                    . 777
          « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » آنة ٣ : النساء ٢٨٦
                « فجعلناها نكالا لما بين يديها ومبا خلفها »
                                               آية ٦٦ : القرة
          780
          « فقضاهن سبع سموات » آية ١٢ : فصلت ١٠٠٠ ٣١٢
                « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
                                       بينهم » آية م٢ : النساء
          414
               « فلما جاء امرنا جِعْلنا عليها سَأَفَلها » آنة ٨٢ :
          « فلما قضينا عليه الموت » آية ١٤ : سبأ ١٠٠ ٣١٢
                « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في
           المدين ولينسفروا قومهم ﴾ آية ١٢٢ : التوبة ٢٠٠٠٠
                « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
                                 عليكم » آنة ١٩٤ : البقرة
          737
                « فمن تاب من بعل ظلمة وأصلح فان الله يتوب
    عليه أن الله عفور رحيم » آية ٣٩ : المسائدة . · · · · ١٦٥ ٢٤٠ ٢٤٠
          « فهل انتم منتهون » آية ٩١ ٪ المائدة ٠٠٠٠٠٠ ٢٥٢
                       ( حرف القاف )
                « قال اجعلني على خزائن الأرض الى حفيظ عليم »
                                               آلة هه: بوسف
          317
                « قالت يا إيها الملا إلى القي إلى كتاب كريم إنه من
          سلسمان وابه بسم الله الرحمن الرحيم ، ألا تعلوا على
          واتوني مسلمين » آية ٢٩ أ ٣٠ ، ٣١ : النمل ١٠٠ -١٤١٠
```

7

: : : · · ·

		«قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن»
, 4 .	7:	آيــة ٣٣ : الإعراف ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ١٠ ١٠
. ,	,	« قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم » آية 101:
, in	• • 7.	الانعام من من من من من الانتخام من الانتخام الانتخام الانتخام الانتخام التنظيم التنظيم التنظيم التنظيم التنظيم
	787	« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف »
•	141	آية ٣٨ : الانفال ٢٠٠٠ ٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠
,		« قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة
٠.	≒ ~-	فاعلون . والذين هم لفروهم حافظون » الآيات ١ - ٥ المؤمنون
• .	£4.	« قرى محصنة » آية ١٤ : الحشر ١٠٠٠٠٠٠
		(حرف الكاف)
1	77	« كُطَى السجل للكتب » آية ١٠٤ : الأنبياء · ·
1	* .	« كُطَى السجل للكتب » آية ١٠٤ ٪ الأنبياء
•	177	(:حرف اللام .)
	(*)	
	(*)	(حرف اللام) « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خسالا »
	[*]	(حرف اللام) « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء
	(*)	(حرف اللام) « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خسالا »
	[*]	(حرف اللام) « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا » « لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » آية ١ : المتحنة « لا تثريب عليكم اليوم » آية ٢ : يوسف
	(*) '{o	(حرف الملام) (حرف الملام) (حرف الملام) عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء (لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا » (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » آية ١ : المتحنة (لا تثريب عليكم اليوم » آية ٢٩ : يوسف ، (لا تحرموا طببات ما احل الله لكم ولا تعتدوا » آية ٨٠ : المائدة
	[#] [{o {o Yo	(حرف الملام) (عن تراض منكم » آية ٢٩ : النساء (لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا » (لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » آية ١ : المتحنة (لا تثريب عليكم اليوم » آية ٢ : يوسف (لا تحرموا طببات ما احل الله لكم ولا تعتدوا »

```
الآية ورقمها
   : الصفحة:
                 « لا فيها غول ولأ هُم عنها ينزفون » آيــة ٧٧ :
           174
                 « لأهب لك غلاما زكيا » آية ١٩ : مريم .....
           837
                 « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
                 من حكيم حميد » آية ٤٢ : فصلت .......
           101
                 « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » آية ٢٨٦ : البقرة
                 « لعلكم تفلحون » آية . ٩ : المائدة . . . . .
107330730073
 TV. (TZX:TZY
                « لكل جعلنا منكم شرعه ومنهجا » آية ٤٨ : المسائدة
           « لمن خشى العنت مثكم » آية ٢٥ : النساء ١٠٠٠ «٣٧٦
                 « أن تؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا
                 فاقض ما أنت قاض أنما تُقضى هذه الحياة الدنيا »
                                                    آلة ٧٢ : طه ١
     414% LAL
                 « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنام
                 فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات »
                                              آلة ٩٣ : المائدة ...
           :۲٧٦
                 « ليس كمشله شيء وهو السيميع البصيير،»
                                     آية ١١: الشوري ٠٠٠ ال
                          (حرف الميم)
                  « محصنين غير مساقحين » آية ٢٤ : النساء . .
             73
                  « مقرنين في الأصفاد » آية ٤٩ : ابراهيم ... ..
                 « من اهتدى قائما يهتدى لنفسه ومن ضل فانما
                              يضل عليها » آية ١٥ : الاسراء ...
            TO.
                 « من عمل الشيطان » آية . ٩ : المائدة . . . . .
107230720073
  *Y. 6********
    « معن ترضون من الشبهداء » آية ۲۸۲ : البقرة · · · ع٥٧،٤٠٥٥.
```

(حرف الواو)

9	« واجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور
804	
440	« وأحل لكم ما وراء ذلكم » آية ٢٤ : النسباء
	« واذا حضر القسمة اولو القربي واليتامي والمساكين
٤ ٣ ' ٤ ٢ .	فارز قوهم منه و أقولوا لهم قولا معروفًا » آية ٨ : النساء
**************************************	« واذا أدعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق معرضون » آية ٨٤ ؛ النور
	 واذ قتلم نفسا فاداراتم فيها والله مخرج ما كنتم
77.	تكتمون . فقلنا أضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتى » الله الموتى » البقرة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
e se thing but	« واستشهدوا شهیدین من رجالکم فان لم یکونا
	رجلین فرجـل وامراتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احداهما فتذکر احــداهما الاخری » آیة ۲۸۲ :
411 . CO. (TEV	البقرة المراجب المراجب المراجب المراجب
717	
• • • • •	الا والذين لا يدعون مع الله الهـا آخر ولا يقتلون
78 6 77 6 77	النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما » آية ٦٨ : الفرقان
	« والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم
75 6 77 6 77	أو ما ملكت ايمائهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء . ذلك فاولئك هم العادون » آية ه : المؤمنون ، · · ·
74.677.670	
	« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
	فاحلدوهم ثمانين حلدة ولا تقبلوا لهم شهادة وأولئك هم
. 17 (17 (1)	الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله
17841-741-7	عفور رحيم » آية ٤٥ ه أ النور ابد ابد ابد ابد

الآية ورقمها الصفحة « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جيزاء بميا. كسيا نكالا من الله والله عزيز حكيم فمن تاب من بعدا ظلمة وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم » المائدة ٣٨ : المنائدة ... 1806188640 (1076189418Y £ 19961V7610A 677:67.1167.1 78067846771 « والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب. الله عليكم واحسل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم محضين غير مسافحين » آية ٢٤: النساء **£**.• « والمحصنات من الومنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » آية ه : المائدة ٢٠ « واللاتي تخافون نشورهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ٣ آية ٣٤ : النسباء ... 7.7 « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعت منهم » أية ١٥ : النساء 17 6 77 « والذان يأتيانها منتكم فآذوهما » آية ١٦ : النسساء ٣٠٠٤٣١ « وامرهم شوری بینهم » آیة ۳۸ : الشوری ... ۳۹۱ « وأن أحكم بينهم إنما أنزل الله » آية ٤٩ \$ المائدة . ٣٢١٤٣١٠ ٣٢٢ ٣٦. « والله خلق الزوجين الذكر والانثى » آية ه؟ : **7** \ \ \ \ \ « وأن كان رجل يورث كلاله أو أمرأة وله أخ أو احت فلكل واحد منهما السدس » آية ١٢ : النساء . . . ٣٦٥ « وأولوا الارحام بغضهم أولى ببعض في كتاب الله » آلة ، و٧ تالانقال 470

« وَبَكُفُوهُمُ وَقُولُهُمْ عَلَى مَرِيمٌ بِهِتَسَانًا عَظَيْمِسًا »

777

آنة ١٥٦ : النساء ...

(م ١١ ـ المجموع جـ ٢٢)

7.7.7	« وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ». آية ١١٥ - الأنمام
777	« وتنذر به قوما لدا » آیة ۹۷ : مریم
737	« وجزاء سيئة سيئة مثلها » آية . } : الشورى
٥٩	« وذروا ظاهر الاثم وباطنه » آية ١٢٠ : الانعام · ·
718	 ا وربك يخلق ما يشاء ويختار » آية ٦٨ : القصص
* 774 *71 4 *0 3	" وشاورهم في الأمر » آية ١٥٩ : آل عمران ٠٠
315	« وقرآن الفجر أن قرآن الفجر كان مشهودا » آية ۷۸ : الاسراء ، ، ، ، ، ، ، ،
717	« وقضى ربك الا تعبدوا الا أياه وبالوالدين احسانا » ` آية '۲۳ : الاسراء · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	« وقضينا البه ذلك الأمر » آية ٦٦ : الحجر
٤١	« وكيف يحكمونك وعندهم التوراه فيها حكم الله ثم يقولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين » آية ؟؟ : المائدة
788	« ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » آية ٢ : النور ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	« ولا تجسسوا » آية ١٢ : الحجرات · · · ·
4 717	« ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى أليك وحيه » آية ١١٤ : طــه
.161639	« ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الاالذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا » آية ؟ : النور
٠٠ ۲۲ ، ۸۵	« ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا ■ آية ٣٢ : الاسراء · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
09.601	« ولا تقربوا القواحش ما ظهر منها وما بطن » آية ۱۵۱: الانعام

ألآية ورقمها والصفحة « ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب » آية ٧٣ « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » آنة ٩٧ : آل عمران 148 « ولو انزلنا ملكا القضى الأمسر ثم لا ينظرون » آنة ٨: الانعام 417 « ولوطا أذ قال لقومه أتأتون الفاحشــة ما سيقكم بهنا من أحد من العالمين » آية ، ٨٠ : الأعراف PΛ « ولهم ما يدعون » آية ٥٧ : يسى ١٠٠٠٠٠ 807 « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » آلة ٢: النسور A1 6 VA 6 TE « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانهوا » آبة ٧٪ الحشر X97 « وما أنت عليهم بحبار » آية ه } : ق م م عليهم بحبار » « ما جعل عليكم في الدين من حرب » آية ٧٨ : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحي علمه شديد القوى دُو مَرة فاستوى » آية ٣ ، ٤ ، ٥ ٥ النجم ٢٤٥ ، ١٢٥ « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكر ١ ورزقا حسنا » آية ٦٧ : النحل ٢٦٦ « ومن قتل مظلوما فقيد حملنا لوليه سلطانا » 777 « من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » آنة ١٩٢: النساء ... ۰۷۹ « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايمالكم من فتياتكم المؤمنات والله أهلم بايمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن

		واتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات
		ولا متخذات أخدان فاذا أحض فان اتين بفاحشة فعليهن
·. ·		نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لن خشى العنت
		منكم وان تصبروا خيرا لكم والله غفور رحيم » آية ٢٥ :
• 4	. 41	النساء ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، النساء
•		« ومن يهن الله فماله من مكرم أن الله يفعل ما يشباء »
	409	آية ١٨ : الحج ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	•	« ونبئهم أن الماء قسمه بينهم كل شرب محتضر »
	.878	٢ية ٢٨ ؛ القمر
	777	« وهو الد الخصام » آية ٢٠٨٪ البقرة
		« ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » آية ٩١ :
6 40064086		المائدة
77.477.4	777	
		(حرف اليساء)
		« يا أخت هارون ما كان أبوك أمراً سوء وما كانت
	175	« یا اخت هارون ما کان أبوك أمرا سوء وما كانت أمك بفیا » آیة ۲۸ ، مریم ، ، ، ، ،
		أمك بغيا » آية ٢٨ : مريم
		أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله ين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في
	177	أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله ن آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل
· 700:70{:	707	أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله ين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في
>307>007 >	707	أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله ن آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل
	707	أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله ن آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل
	707 707	أمك بغيا » آية ٢٨ : مريم « يا أيها الله تمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبفضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » آية . ٩ ، ١٩٠٤ المسائدة
******	707 707	امك بغيا » آية ۲۸ : مريم « يا أيها الدين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبفضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » آية . ٩ ، ١٩٥: المسائدة « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
******	707 707 707	أمك بغيا » آبة ٢٨ : مريم « يا أيها الله بن آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » آية ٩٠ ، ١٩٪ المسائدة
**************************************	707 707 707	أمك بغيا » آية ٢٨ : مريم « يا أيها الله تمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبفضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر ألله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » آية . ٩ ، ١٩٥٠: المسائدة « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » آية ٣٤ أ النساء « يا داود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين

الآية ورقبها

« يأمرهم بالمعروف ويتهاهم عن المنكر ويحل لهم -الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم والاغلال التي كانت عليهم » آية ١٥٧ : الاعراف ٢.

« يسالونك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير

ومنافع للناس واثمها أكبر من نقعها » آية ٢١٩ : البقرة ٢٥١،٢٥٢،٢٥٢

« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنشيين »

أنيسا: الاحاديث والآثار والاخبار

717	• •	• •	• •	فاني أهلها أسامه. فظموه
٢٨٦				يؤتى بقــوم فى النكول
٧٧	جلد	بالبكر	البكر ؛	خذوا عنى قد حمل الله لهن سبيلا ا
0{0				خذى ما يكفيك وولدك بالمروف
			گف)	(حرف الأ
£740£040££			خانك	اد الأمانة لمن التمنك ولا تخن من -
37.			• •	اذا اتت المراة المراة فهما زانيتنان
. •	خطا	1 131	ران و	اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اج
T10 6 T15	• •	• • .		فله اجــ
173	: •		• •	واذا حضر القسيمة
	اکین	والمسا	شامی	واذا حضر القسمة اولق القربي والي
	٠	• •	• •	فارزقوهم منه المدالية المالية
11		• •		اذا زنى الرجل بالرجل فهما زانيان
VY : XX : YZ				اذا زنت امة احدكم فليجلدها الجد
1	سميع	نی تد	ول حا	اذا تقاضي اليك رجلان فلا تقضي للأو
£ + £		• •	• •	کلام الآخر فسروف تدری کیف تقضی
۲۳.	* *	• •	• •	اذا قتلتم فاحسنوا القتلة
AYY	ر ته ۲۰	م شه	انحد ک	اذا قتلتم فأحسنوا القتلة وليحد وليرح ذبيحته
173	ليها	هما عا	فليست	اذا كره الاثنان اليمين أو استحباها
41.				اكرم المجالس ما استقبل به القبلة

الحدث الصفحة الا أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ١٢٨ الا ترون كيف عضمني الله منهم؟ وانهم يسبون مزمما وانما أنا محمد .118 الاسترته بثوبك يا هزال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 144 اللهم اجعلنا في حرز حارز 188 اللهم أهد ثقيفا وائت بهم 🕟 272 أما أن يروا صاحبكم أو يأذنوا بحبرب من الله 130 2 700 لأن أبا بكر رضي ألله عنه لمنا ولى خرج برزمه الى السوق فقيل ما هذا ؟ فقال أنا كاسب أهلى ، فأجروا له 417 كل يوم درهمين أن أب يكر والجماعة الأولى لم يكونوا يقيدون 200 أن أبا سفيان وحل مسيك فهل على حرج أن اطعم من الذي له ؟ قال ؛ الا بالعروف V30 . لأن أبا موسى الأشعر ي قلم على عمر رضي الله عنه ومعه كاتب نصراني فانتهزه عمر رضي الله عنسه وقسال « ولا تأمنوهم وقد خونهم الله ولا تدنوهم وقد أبعد الله ولا تعزوهم وقد اذلهم الله » 454 414 ان أضل أو أضل أو أذل أو أذل .٠٠ لأن أعرابيا شهد عند النبي على برؤية الهلال فلم يحكم بشهادته حتى سأل عن اسلامه 434 فان الحضرمي قال: يا رسول الله أن هذا غلبني على أرض ورثتها من أبى فقال على الك بينه أ فقال: لا الأن الزير ورجلا من الانصار اختصما الى رسول. الله على في شراج الحرة فقال رسول الله على للزبير : « استى زرعك ثم أرسل المساء الى جارك فقال الانصارى :

		أن كان ابن عمتك يا رسول الله ففضب رسول الله على
		حتى أحمر وجهه فقال للزبير: أسق زرعك وأحبس الماء
	777	حتى يبلغ الجدر ثم ارسيله الى جارك
	777	أن الشاهد واليمين ليس في كتاب الله
		ان الضحاك بن قيس كتب الى قيس بن الهيثم
		حين مات يزيد بن معاوية : « سلام عليك ، أما بعد ، فاني
		سمعت رسول الله على يقول: أن بين يدى الساعة فتنا
		كقطع الليل المظلم ، فتنا كقطع الدخان يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه يصبح الرجل مؤمنا ويمسى كافرا
		الرجل مما يموت بدن يصبح الرجل مومنا ويمسى نافرا
		الدنيا قليل وأن يزيد بن معاوية قد مات وأنتم أشقاؤنا
٤١٠، ٤	۲.3	واخواننا فلا تسبقونا حتى نختار لانفسينا »
٠	YoV	أن الطير لتخفق بأجنحتها وترمى بما في حواصلها
		ان الطير لتضرب بمناقيرها وتحرك اذنابها من هول
		يوم القيامة وما يتكلم به شاهد الزور ولا تفارق قدماه
	807	على الأرض حتى يقذف به فى النار ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•		أن ألله تبارك وتعالى يرضى لكم ثلاثا ويسخط لكم
		ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن
	:	تعتصموا بحبل الله جميعا وان تناصحوا من ولاه الله
	٠	أمركم ويسخط لكم قيل وقال وأضاعه المال وكثرة
	173	السؤال ١٠٠٠، ١٠٠٠، الم
		ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل
	01	او تکلم په ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
		ان الله عز وجل يغار ، وغيرة الله أن ياتي المؤمن
	٣	ما حرم الله عليه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		أن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها
		وساقيها وحاملها والمحبول اليسه وبائمهما ومشستريها
	440	وآكل ثبمنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		ان الله وضع عن امتى الخطأ والنسسيان وما
	_	الرائح وبالوالية المستناب المستناب المستناب

حديث الصا

· - ·	
:	أن النبي ﷺ أتى برجل قبد شرب الخمر فجلد
	بجريدتين نحو أربعين فقال وفعله أبو بكن فلما كأن عمر
	استشار الناس فقال عبد الرحمن : اخف الحدود ثمانون
77	قامو په عمر ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
* .	ان النبي ﷺ أتى بشارب فأمر عشرين رجلا فضربه
77	كل واحد منهم ضربتين الم الم الم الم الم
۲.	ان النبي ﷺ اتي بيهوديين زنيا فأمر برجمهما ٧٠٠٠
	ان النبي ﷺ احلف رجلا فقال : قل والله الذي
71	لا الله الايمو ين ين ين ين ين ين من الله الايمو
	ان النبي ﷺ امر بالغامدية فرجمت وصلى عليها
-	ودفنت وأمرهم أن يصلوا على الجهينة فقال عمر رضي
	الله عنه فصلى عليها وقد زنت ؟ فقال النبي ع الله تابت
	توبة أو قسمت بين سبعين من أهل المدينة أو سعتهم وهل
, j. 1	وجدت شيئًا أفضل من أنها جاءت بنفسها لله تعالى
	لأن النبي على بعث اليسما الى المراة التي قال الرجل
* *:	ان ابنى كان عسيفًا على هذا وانه زنى بامراته ، فقال :
14	واغد یا انیس الی آمراهٔ هذا فان اعترفت فارحمها
	لان النبي ﷺ جزا لعسد السنة الذين اعتقهم
ĘĘ	الرجل في مرض موته ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم ٢٠٠٠٠
- '	أن النبي ﷺ حلف يهوديا فقال : قل والله الذي
711	أنزل التوراة على موسى ماله عليك حق ١٠٠٠٠٠
	أن االنبي ﷺ رأى رجلاً وهو متكىء على يسماره
47.	
	أن النبي على سئل عن الأمة أذا زنت ولم تحصن
	فقال على اذا زنت أمة احدكم فليجلدها فاذا زنت فليجلدها
۱۵	فاذا زنت فليبعها ولو بضفيرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣
- :	ان النبي ﷺ سمع رجلا ينشد ضاله في المسجد
	فقال على لا ردها أله عليك ، أنما بنيت المساجد لذكر الله
48	

£1,5	أن النبى على عرض اليمين على قوم فأسرعوا فأمر أن يسلم بينهم في اليمين أيهم يحلف
101	أن النبي على قال: أن من التمرّ لخمرا وأن من البر لخمرا وأن من الشعير لخمرا وأن من السعير لخمرا
411	أن النبى على قال الأسامة لما تشفع فى حد من حدود الله اذا أنتهت الى فليست بمتروكة
	عبد الرحمن بن سجرة لا تسأل الامارة فانك أن اعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها وأن أعطيتها عن مسئلة وكلت.
T1Y .	اليها ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ النبي على قال للأنصار تحلفون خمسين يمينا
٥٧.	وتستحقون دم صاحبکم ، ، ، ،
	ان النبي ﷺ قال للرجل الذي ساله على ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا انيس على امراة هذا فان
Y •	اعترفت فارجمها ان النبى تلخ قال الليهود وبدا بهم : يحلف منكم خمسون رجلا فأبوا فقال للأنصار : استحقوا قالوا :
٦.٣	نحلف على الغيب يا رسول الله
۲۳۸]	ان النبي على قال : ما عدل وال اتجر في رعيته أبدا
 TY •	ان النبي على قال من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليمدل بينهم في لحظة ولفظه واشارته ومقمده
" ለ.	لان النبي على قال: « واغد يا انيس الى امراة هذا فان اعترفت فارجمها »
240	لأن النبي ﷺ قال : يا انيس أغد على امراة هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
**1 .	ان النبى ﷺ قال : يا على اذا جلس اليك الخصمان فلا تقضى بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت الأول فالك اذأ فعلت ذلك تبين لك القضاء
٠.	الصفراء ، وقسم غنائم خيبر على ثمانية عشر سهما ،

أن النبي ﷺ تَضَىٰ في الايمان أن يحلف الأوليباء فان لم يكن عسدد عصبة تبلغ خمسين ردت الايمان عليهم بالفسا مسا بلفوا 047 أن النبي 🌉 قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم 🗀 107 لأن النبي عَظِيمُ كَانَ يَكْتُبُ ويعمل بكتبه من غير شهادة ان النبي على نهي ان يستقاد في المسجد .. أن النبي عَيْدُ لهي عن اقامة الحدد في السحد ... 774. ان امراة جاءت فقالت ان فلانة تستعير حليا فاعارتها. فمكتب لا تراها فجأت الى التي استمارت لها فقالت : ما استعرتك شيئا فرجعت إلى الاخرى فأنكرت فجاءت الى النبي على فدعاها فلما لها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئا فقال : اذهبوا الى بيتها تجدوه تحت فراشها فأتوه والخذوه فأمر بها فقطمت أن امرأة من جهيئة اتت النبي ﷺ وهي حبلي من أازنا فقالت يا رسول أله أصبت حدا فأقمه على فدعا نبي الله على وليها فقال : أحسن اليها فاذا وضعت فأتني ففعل قامر بها رسول الله على فشدت عليها ثيابها ثهر امر يها فرحمت ثم صلى عليها فقال له عمر : تصلي عليها: يا رسول الله وقد زنت ؟ قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهـل وجـدت انضل من أن جاءت بنفسها لله أنت ومالك لاسك انت ومالك الإبيك ، أن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من أموالهم أن خادمه للنبي على احدثت فأمر في النبي على أن أقيم عليها الحد فأتيتها فوجدتها لم تجف من دمها فأتيته فأخبرته فقال: أذا جفت من دمها فأقم عليها الحد اقيموا الحدود على ما ملكت المانكم ٧ŧ

أن خصمين تداعيا عند رسول الله على واتى كل واحد منهما بالشهود فأسهم بينهما ٤٧٤

TOT & TOT

7.4

أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ١٠٠٠، ٣١]

أن رجلا جاء إلى النبى على فقال : إلى اخدت امراة في السستان وأصبت منها كل شيء غير إلى لم انكحها فأعمل بي ما شئت فقرا عليه : أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل أن الحسنات يذهبن السيئات ٢٣

ان رجلا ذبح رجلا في خربه وتركه وهرب وكان قصاب قد ذبح شاة واراد ذبح آخرى فهربت منه الى الخربة فتبعها حتى وقف على القتيل والسكين بيده ملطخة بالدم فأخذ على تلك الحال وجيء الى عمر رضى الله عنه فأمر بقتله فقال القاتل في نفسه: يا ويله قتلت نفسا ويقتل بسببي آخر فقال: انا قتلته ولم يقتله هذا فقال عمر: ان كان قد قتل نفسا فقد احيا نفسا ودرأ عنه القصاص

ان رجلین اختصما فی بعیر فاقام کل واحد منهما بینة انه له فجعله التبی ﷺ بینهما ۱۰۰۰۰۰۰ ۲۷۶

ان رجلین ادعیا بعرا ، فاقام کل واحد منهما البینة انه له ، فقضی النبی علی به بینهما ۱۳۰۰ ، ۲۹۳

الحبديث

الصفحة

173

أن رجلين تدارا في دابة ليس لواحد منهما بينة فأمر رسول الله على أن يستهما على اليمين أحيا او

أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال

رسول الله على أضربوه قال: فمنا الضارب بيده ، ومنا الضارب بنعله ، ومنا الضارب بثوبه قلما انصرف قال

بعض الناس: اخْزَاكُ الله فقال رسول الله عِلَيْ لا تقولوا هكذا ولا تعينوا عليه الشيطان ولكن قولوا رحمك الله ١٦٦٠ ان رسول الله عِلَيْمُ الى بسارة قد سرق شمله فقالوا

یا رسول الله آن هذا قد سرق فقال رسول الله على ما اخاله سرق فقال: السارق: بلى یا رسول الله فقال: اذهبوا فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتونى به فقطع فاتى به فقال: تب الى الله قال: تب الى الله قال: تب الى الله قال: تب الى الله عليك م

آن رسول الله على أمره أن يتعلم كتاب اليهود قال: فكنت أكتب له أذا كتب اليهم وأقرأ له أذا كتبوا . ٣ . ١

يا رسول أني طلقت أمراتي سهيمة البتة والله ما أردت

فان سرق فاقطعوا رجله ٢٢١

ان سرق فاقطعوا بده ثم ان سرق فاقطعوا رحله مرق ثم ان سرق فاقطعوا بده ثم ان سرق فاقطعوا رحله مرق فاقطعوا رحله مرق فاقطعوا رحله مرق فاقطعوا بده ثم

الصفحة	الحديث
	أن هبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال: اعلى دم ؟ قالوا: لا قال فعلى عظيم مد الأمدال ؟ قال 1: لا قال
111	من الأموال ؟ قالوا: لا قال: خشيت أن يبهأ الناس بهذا
	ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه مر بقوم يحلفون بين الركن والمقام فقال أعلى دم ؟ قيل لا قال : لقد خشيت ان يما الذات من المال ؟ قيل لا قال : لقد خشيت ان يما الذات من المال ؟
4146411641.	يبها الناس بهذا المقام
7.1	لأن عبد الله بن سهيل قتل بخيبر وعبد الرحمن أبن سهل بالمدينة لم يشاهدوه فقال لهم ألنبي الله تحلفون واستحقون دم صاحبكم
ፖለአ	ان عبد الله بن عمر قدم الى عثمان بن عقبان فى عبد له فقال له عثمان احلف الك ما بعث العبد وبه عيب علمته فأبى ابن عمر انه يحلف فرد عليه العبد
	ان علیا رضی الله عنه قطع سارقا ومر به ویسده فی عنقسه
444 ¢ 421	ان عليا رضى الله عنه لما أقام الحد على الوليد ابن عقبة قال لعبد الله بن جعفر: أقم عليه الحد ، قال فأخذ السوط فجلده حتى انتهى الى اربعين سوطا فقال لمه أمسك
700	ان عمر خطب على المنبر وقال: الا ان الخمر قد حرمت وهي من خمسة العنب والتمر والعسل والحنطة والشميعير
* .	أن قريشا اهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا: من بكلم رسول الله على ومن يجترىء عليه الا
713	اسامة حب رسول الله على الله الله
٦٨.	ان كان محصنا رجم
175	ان لكل دين خلقا وخلق هذا الدين الحيساء
	ان لكل شيء شرفا وان شرف المجالس ما استقبل
YTY	به القبلة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

•

العبديث المبفحة

وانما الولاء لمن اعتقى انما رجم النبي ع اليهوديين بحكم التوراة بدليل أنه راجعهما فلما تبين له أن ذلك حكم الله عليهم أقامه فيهم وفيها أنزل الله تعالى أنا انزلنا التوراة فيها هبدى ونور يحكم به النبيون الذين أسلموا للذين هادوا أنما هلك من كان قبلكم بأنه اذا سرق فيهم الشريف 27. أن من كان قبله انما كان يبعث الى قومه خاصة وبعث عليه السلام الى الأجمر والاسود 🕟 🖟 🖟 110 انها استعارت أي المراة حليا 117 انه اتى رسول الله على فقال: انى طلقت امراتى سهيمة البتة ووالله ما اردت الأواحدة فردها عليه 710 آنه اذا سکر هذی واذا هذی افتری فحدوه حید الافستراء انه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فعاد جلده على عظمه فدخلت عليه جارية فهش لها فوقع عليها ، فلما أتى عليـــه رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقـــال : استفتوا الى رسبول الله ﷺ فانى قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله علي وقالوا : ما راينا بأحد من الناس من الضمل مثل الذي هو به لو حملناه اليك لتفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول الله على أن يأخذوا له مائة شمراج فيضربوه ضربة واحدة. أنه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها في أنه سئل أرايت تعليق يد السارق في عنقه من ا السنة ؟ قال : نعم رأيت النبي عَلِيَّ قطع سارقا ثم امر بيده فعلقت في عنقبه 777 أنه سئل عن حريسة الجبل فقال: فيها غرم مثلها وجلدات نكالا ، فاذا آراها المراح ففيها القطع 171 الهمكوا في الخمر وتجافروا العقوبة 107

,	
الصفحة	الحديث أن هند قالت : يا رسول الله أن أبا سفيان رجل
{• {	شحیح ولیس بعطینی ما یکفینی وولده قال : خذی ما یکفیك وولدك بالمعروف
±•***	لان هندا قالت : يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وانه لا يعطيني ما يكفيني وولدي ألا ما اخذه
0 { }	سرا فقال عليه السلام : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف
٠	أن هند بنت عتبة زوج أبى سفيان جاءت الى رسول الله على فقالت : يا رسول الله أن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى الا ما اخذته
	منه سرا وهو لا يعلم ، فهل على في ذلك شيء فقال علي :
. 087	خذى وولدك بالمروف من من من من من
*11 *,	انه یحد ولا ینتظر حضور المولی
177	أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون أنما هو عرق يخرج من أعراضهم مشل المسلك
781	ايما أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة
٠,٢٥	المال لكى لا يطل دم فى الاسلام وايما قتيل يوجد بين قريتين فهو على اصيقهما
777	فاستتر فهو في ستر الله ومن أبوى صفحته أقمنا عليه الحدد
4 F A Y A	الله الله الأفراق الله الا

تېريکم يهود بخمسين يمينا ٠٠٠٠٠٠ ٥٧٥

```
الحينات
الصفحة
                           ليرثكم يهود منهم بخمسين يمين
      فتبرئكم يهود بخمسين يمينا يطفون انهم لم يقتلوه ٥٥٠٠
                                    التوبة تجب ما قبلها
484 6 48 ..
                     (حرف الثساء)
            ثبت أن رجلا أتى النبي الله فقال: اني أصبت حدا
            فأقمه على فقال: اليس توضأت فصليت ؟ فقال: الم ...
                                           فقال∴ لا حد عليك:
                               الثيب بالثيب للد مائة ورجم
       44.
                                  الثيب طد مائلة والرحم
  73 3 70
                    (حرف الجيم)
            جاء أعرابي الى النبي علي فقال: أنى رأيت الهلال
            فقال: اتشبهد الا اله اله اله ، اتشبهد أن محمدا رسول
            الله ؟ قال: نعم . قال : يا بلال أذ نفي الناس أن صوموا
            جاء رجل الى النبي على قال: يا رسول الله اني
            وجدت قتيلا في بني فلان فقال اجملع منهم خمسين
            فيحلفون بالله ما قتلوه فقال ؛ يا رسول الله ليس لي من
             أخي الا هذا ؟ فقال إبل لك مائة من الابسل من من الم
            جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي.
             على قال الحضرمي يا رسول الله أن هذا قد غلبني على
            أرض كانت لأبي قال الكندي هي أرض في يدي
             أزرعها ليس له فيها حسق فقال رسمول الله
             للحضرمي الك بيئة 1 قال: لا قال: فلك بمينة فقال:
             ية رسول الله الرجل فأجر إلا يبالي على ما حلف غليسه
             وليس يتورع من شيءً ، قال: ليس لك منه الا ذلك
             فانطلق ليحلف فقال رأسول الله يها لما أدبر الرجل:
             أما لئن حلف على ماله لياكله ظلما ليلقين الله وهو عنسه
      170
      240
                         فَجعل النبي عَلِيُّ اليمين على المدعى
```

فجلد بجريدتين نحو أربعين قال : وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر

طِدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله على ٧٧

' ' ('خرف الحـاء)

حدیث ابی حثمة اسمه عبد الله بن ساعدة وقیدل عامر بن ساعدة بن عامر بن عدی بن جشسم بنی مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ابن الاوس الانصاری و كنیته سهل ابو یحیی ویقال: ابو محمد وهو مدنی توفی النبی وهو ابنی ثمان سنین وقد حفظ عن النبی من احادیث روی له عن النبی من خمسة وعشرون حدیثا اتفقا علی ثلاثة فیها روی عنه نافع بن جبیر وعبد الرحمن بن مسعود وبشیر بن یسار وصالح بن خوات والزهری

ولحديث أبى هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي على الله على الله على ابنك جلد مائة وتفريب على ابنك جلد مائة وتفريب على ابنك جلد مائة وتفريب

حدثنا اسحاق حدثنا خالد عن الشيباني سألت عبد الله بن ابي اوف : هل رجم رسول الله على قبل سورة النور أم بعدها ؟ قال لا إدري

حدیث البراء بن عازب رضی الله عنه قسال لقیت خالی ومعه الرایة فقلت: این ترید ؟ قال بعثنی رسول الله الی رجل تزوج امرأة أبیه من بعده أن أضرب عنسقه

أن أضرب عنقه وآخذ ماله حديث سهل بن أبى حثمة أنه قال: وجد عبد الله ابن سهل قتيلا فى قليب كبير فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وعماه حويصة ومحيصة ألى رسول الله على فذهب عبد الرحمن يتكلم عند النبى على فقال على : الكبر الكبر فتكلم أحد عميه أما حويصة وأما محيصة الكبير منهما فقال: يا رسول الله أنا وجدنا عبد الله قتيلا فى قليب من قليب خيبر وذكر عداوة اليهود لهم فقال على يحلف لكم

الحديث

الصفحة 🔗

اليهود خمسين يمينا انهم لم يقتلوه فقالوا : كيف ترضى والمانهم وهم مشركون ؟ فقال على فيقسم منكم خمسون الهم قتلوه فقالوا : كيف تقسيم علم لم تر ؟ فوداه على المان عنده المان عنده المان المان

حديث عبادة بن الصامت مرفوعا البكر بالبكر جلد مائة وتفريب سنة

(حرف الخناء)

خاصمت ابن عم لی عند رسبول الله علق فی بئر کانت لی فی یده فجحدلی فقال رسول الله علق بینت انها میرك والا فیمینه ، قلت مالی بینه وان پجعلها بمینه تذهب بئری ان خصمنی امروء فاجر فقال رسول الله علق من اقتطع مال امریء مسلم بغیر حق لقی الله وهو علیه غضبان ۳۸۲

خبر المخزومية التي كانت تجحد المارية فأمن على المعلمة وهي من يقطعها واهم ذلك قريشا فأتى أهلها أم سلمة وهي من قبيلتها ليستشفعوا بها عند رسول الله على فقالت : لا أستطيع أن أجروء على ذلك ولكن اذهبوا ألى أسامة فانه حب رسول الله على ليشفع للمرأة المخزومية ، فقال على حب رسول الله على ليشفع للمرأة المخزومية ، فقال على المرأة المخزومية ، فقال المنافع المرأة المنافع المنا

ويحك يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله والله لو أن الله فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها المام الم

وخبر صفوان حين نام في المستجد متوسدا رداءه فسرقه رجل فاثبته وصاح به واتي به النبي على فامر النبي على فقال صفوان يا رسول الله ما هذا اردت هو عليه صدقه ، فقال النبي على وهلا كان ذلك قبل ان تاتينا الوقطعه ، فلو كان الهبة تسقط القطع لنبه النبي على اتمامها

لخبر عمر رضى الله عنه خين أتى بشاهدين فقال لهما عمر : لسنت أعرفكما ولا يضركما أن لم أعرفكما ، خيثا بمن يعرفكما ، فاتيا برجل فقال له عمر : تعرفهما ؟

		فقال: نعم ، فقال عمر: صحبتهما في السفر الذي تبين فيه جواهر الناس ؟ قال: لا . قال: عاملتهما في الدراهم
•	•	والعدائر التي تقطع فيها الرحم ؟ قال: لا قال: ي
		ومساءهما لأقال: لا ، قال:
•	YOY	يا ابن احمى نست تعرفهما جيئًا بمن يعرفكما
		خذوا عنى قد جعل الله لهن سسبيلا البكر بالبكر
·	٧٢	جلد مانه والرجم
	0 8 0	خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف
, , ,	-	خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود ابن زيد حتى اذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك ثم
	. '	اذا محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه ثم ذهب الى رسول الله على هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن
	-	ابن سهل و قان اصغر القوم فذهب عبد الرحمد ليتكار
		قبل صاحبيه فقال رسول الله على كبر الكبر في السن فصمت وتكلم صاحباه وتكلم معهما فذكروا لرسول الله
		على معتل عبد الله بن سهل فقال لهم: اتحلفون خمسه:
	-	يمينا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم ؟ قالوا: كيف نطف
		ولم نشهد ؟ قال فتبريكم يهود بخمسين يمينا قالوا : كيف نقبل أيمان قوم كفار فلما رأى ذلك رسول الله عليه
	0{1	أعطاه عقله
14 s	777	خير المجالس اوسعها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<i>∷</i> -	-	خير المجالس ما استقبل به القبلة
	470	(حرف الدال)
	•	
•	7.7	الدرووا الحدود
. 144614	6177	ادرءوا الحدود بالشسبهان
4.7614	44114	
e e e e e e e e e e e e e e e e e e e		أدرءوا الحدود بالشبهات وادرءوا الحدود
		ما استطعتم ولأن يخطىء الامام في الففو خير من أن
	18.	يخطىء فى العقـــوبة العقـــوبة المـــامين ما اســـتطعتم فان

الحديث

ترويا الشفحة كان له مخسرج فخلوا سلسبيله قال الامام أن يخطىء في المساهدة المام الله المحسرج المفو ، خير من أن يخطيء في الفقوية المناسبة ادرءوا الحدود عن السلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سيبيله فأن الامام لان يخطىء في العفو حير من أن يخطىء في العقوبة "٠٠٠ -٠٠ الدفعن الحدود ما وجدتم لها مدفقا الله المدافقا المراكب ١٣٥٠ (حرف النال) فذكر ذلك لرسول الله على فأرسيل الى محلم القالت : اقتلته ؟ بعد أن قال لا أله ألا ألله ؟ فقال : يًا رسول الله على أن كان قالها قائمًا تعوذ بها وهو كافر فعال رسول الله ﷺ فهلا تقيت عن قلبه 🕠 اذهبا بها واضرباها ولا تخرقا لها جلدا ١٠٠٠ ٧٩٠٠٠ (حرف البراء) فارجموا الأعلى والاستقل المستقل المستمر المستمر المستقل فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ : خـــرا ولم يعسل عليه المحاجب المناه المحاجب المتأثمة المحاجبة المتأثرة ردونی الی رسول الله علی فان قومی هم غرونی من نفسي وأخبروني أن رسيول الله على غير قاتلي فلم ينزعوا عنه حتى فتلوه المالات الرشوة في الحكم إكفر وهي بين الناس سخت ٢٣٣٠ الراشي والمرتشي في الناد و مراه و مراه 440 رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى بيلغ وعن النائم ﴿ حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ١٠٠٠٠٠ 1886 04 6.88 101 رقع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله ـ حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى

رفع القلم عن ثلاثية عن النائم حتى يستيقظ ١٠٠٠ العسمان

الصفحة الصفحة	ر الحديث
∂ w	رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن البيتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبن من من الم
- 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1	رفع الله عن هذه الأبية ثلاثا الخطأ والنسبيان والأمن الإمن عليب الله المراد الم
9 .}	رفع الله عن هذه الأمة ثلاثة الخطأ والنسيان والأمر بكرهون عليه
D 4**	رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا غليه
Topics to the control	روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي على حلف
	عبد الله بن مسعود فقال : قل والله الذي لا اله الا هو الله قتات أنا جما فحلفه على فعل
	نفسه مع ان معاذا ومعوذا ابنى عفراء ذكر النبى على ايضا انهما قتلاه وحين رأى النبى على سيفيهما مخضيين قال كالاكما قتله
	روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي على قال :
and the strain	لعن الله من يعمل عمل قوم لوط له شلاتًا به قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به
	روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال : لو أن الناس أعطوا بدعواهم لا دعي ناس من الناس دماء ناس وأموالهم لكن البيئة على المدعى واليمين على المدعى
YF3	عليه المعالمة
cuc	روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي على قال : لو أن الناس أعطوا بدعواهم لا دعى ناس من الناس دماء
3/9	ناس وأموالهم لكن اليمين على المدعى عليه ١٠٠٠٠٠٠
erig Kanggaran Eriman o∧	روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى الله قال : من وجدتموه يعمل عمسل قسوم لسوط فاقتلوا الفساعل والمفعول به من من من من من من المناسلة
. ***	روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : نزل جبريل قليه السلام بالحد فيهم أن من قتل ولم يأخذ المال قتل

روى أبن عمر رضى الله عنه أن النبي على رد اليمين على صاحب الجـق 471 روى أبن عمر رضى الله عنه أن النبي على قال : كل مسكر خمر وكل خمر حرام روى ابن عمر رضى الله عنه أن النبي على قال : من أشرك بالله فليس بمحصن 1.4697.697 روی ابن وهب عن ابن حریج عن عمرو بن دینان أن فاطمة بنت رسول الله كانت تجلد وليدتها اذا زنت روى أبو الزبير عن حابر قال: اضاف رجل رجلا فأنزله في مشرب له فوجد متاعا له قد اختائه فيه فأتى به أبا بكر رضى الله عنه قال خل عنه فليس بسارق وانما هي أمانة اختانها روى أبو أميـة المخزومي أن النبي على اتى بلص فاعترف اعترافا ولم يوجد معه المتاع فقال له رسول الله على ما أخا لك سرقت قال : بلى مرتين أو ثلاثا قال : فقال رسول الله علية اقطعوه ثم جيئوا به قال فقطعوه ثم جاءوا به فقال رسول لله على قل : استغفر الله واتوب اليه ، فقال : استغفر الله واتواب اليه فقال رسول الله : اللهم روى أبو ساسان قال : لما شهد على الوليد ابن عقبة قال عثمان لعلى عليه السلام دونك ابن عمك فاجلده ، قال : قم يا حسن فاجلده قال : فيم انت وذاك ول هــدا غــري قال : واكنــك ضعفت وعجزت ووهنت فقال : نعم يا عبد الله بن جعفر فأجلده فجلده وعلى عليه السلام بعد ذلك فعو أربعين وقال : جلد رسول الله على في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سينه روى أبو سعيد الخوري قال جاء ماعزا الى رسول الله ﷺ فقال : أن الآخر زني وذكر أبي أن قال : أذهبوا بهذا فارجموه فأتينا به مكانا قليل الحجارة فلما رميناه

гл	اشتد من بين أبدينا يسمى فتبعناه فاتى بنا حرة كثيرة الحجارة فقام ونصب نفسه فرميناه حتى قتلناه ثم اجتمعنا الى رسول الله على فأخبرناه فقال رسول الله عنه حين سعى من بين أيديكم المستحان الله فهلا خليتم عنه حين سعى من بين أيديكم
	روى أبو سعيد الخدرى أن النبى على قال لا يمنع احدكم هيبة الناس أن يقول في حق اذا رآه أو علمه أو
444	المستهجية المراجع والمعارض والمعارض والمعارض والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع وا المستهجمة
***	روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله عليه القضى القاضى الا وهو شبعان ريان روى أبو موسى الاشعرى رضى الله عنه أن النبى
	على : اذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان واذا أنت المراة المراة فهما زانيتان من من المراة فهما زانيتان من المراة الم
7.4	روی آبو موسی الأشعری رضی الله عنه آن النبی و الله عنه آن المراة المراة فهما زانیتان می الله الله الله الله الله الله الله الل
	روى أبو موسى الاشعرى رضى ألله عنه أن رجلين الداعيا دابة أيس لاحدهما بينة فجعلها رسول الله الله
170	بينهما ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠
· v	روى ابو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله على
·	قال : اجتنبوا السبع الموبقات قالوا : يا رسول الله وما
	هن ؟ قال : الشرك بالله عز وجل ، والسحر ، وقتل
. *	النفس التي حرم الله الإ بالحق ؛ واكل الربا ، واكل مال
A. 31.	البتيم ، والتولى يوم الزحف وقتل المحصنات
	روى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : أذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب
	عليها ثم اذا زنت فليجدها الحد ولا يثرب عليها ثم اذا
. 'Yt'	زنت فتبين زناها فليبعها ٤ ولو بحبل من شعر ١٠٠٠٠٠٠
	3
200	روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد الم
	روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
A W	- 10 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1

الحديث

الصفحة

روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : في السيارق: دان سرق فأقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجله ثم أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجُّلهِ

روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسسول الله على قال : لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلَّى وهو حاقن حتى يتخفف

دوى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : من أتى ذات رحم مجرم محرم فاقتلوه : ٧٥

دوى أبو هريرة رخى الله عنه أن رسول الله أتى بسارق فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ائتوني به فقطع فأتى به فقال: تب إلى الله تعالى فقال: تبت إلى

الله تمالى فقال: تاب الله عليك ...

ووى أبو هريرة رضى الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال على ابنك جلد مائة وتفريب عام وانمو يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارحمها ...

روى أبو هريرة وزيد بن خالد أن رجلا من الاعراب أتى رسول الله على فقال: يا رسول الله انشدك الله الا قضيت لي بكتاب الله وقال الخصم الآخر وهو انقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب إلله وائذن لى فقال رسول الله على : قال : أن أبني هذا كان عسيقا عند هذا فزتي

بامراته ، واني أخبرت أن على أبني الرحم فافتديت منه بِمَالَة شَاةً ووليدة فسألتُ أهلُ العلم فأخبروني أن على أبنى جلد مائة وتغريب عام وانه على امراة هذا الرحم فقال رسول الله على والذي نفس بيده لاقضين بينكما

بكتاب الله : ألوليدة والفنم رد ، وعلى أبنك جلد مائة وتغريب عام والمو يا أنيس الى أمراة هذا فان اعترافت

ووى أبو وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد ألى عمر رضى الله عنه فأثبته ومعه عثمان وعبد الرحمن ابن عوف وعلى وطلحة والزبير رضي الله عنهم فقلت : ان

خالد بن الوليد رضى الله عنه يقرأ عليك السلام ويقول ان الناس قد انهمكوا فى الخمروى قروا العقوبة فيه قال عمر: هم هؤلاء افترى وعلى المفترى ثمانون فقال عمر : بلغ صاحبك ما قال فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين قال : وكان عمر أذا أتى بالرجل القوى المنهمك في الشراب جلده ثمانين واذا أتى بالرجل الضعيف الذى كانت منه الزلة

. YOK

روى الأثرم باستاده عن ظبيان بن عمارة قال: شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة نفر أنه زان فِبلغ ذلكِ عِمْر فكبر مر من المعادد عليه وقال : شاط على المفيرة بن شعبة ثلاثة نفر أنه زان فبلغ ذلك عمر فكبر عليه وقال : شاط ثلاثة ارباع المغيرة ابن شعبة وجاء زياد فقال : ما عندك ؟ فلم يشبت ، فامر بهم فجلدوا وقال شهود زور نقال أبو بكره: اليس ترضى أن أتاك رجل عدل يشهر برجمه ؟ قال : نعم والذي نفس بيده ، فقال أبو بكره وأنا أشهد أنه زان ، فاراد أن يعيد عليه الجلد فقال على : يا أمير الوّمنين الك أعدث عليه الجِلد أو جبت الرجم عليه ٠٠٠٠.

روى البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبي عالم قال : من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه ومن نبش قطمناه ...

140

روى الحسن البصري قال دخلت السجد فرات عثمان رضى الله عنه قد القي رداءه ونام فأتاه سقاء بقربة ومعه خصم فجلس عثمان وقضي بينهما ١٠٠ ٠٠ ٢١١٠٠٠

روى السائب بن يزيد أنه حضر عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد جاءه عبد الله بن عمرو الحضري فقال: ان غلامی هذا سرق فاقطع بده ، فقال عمر : ما سرق ؟ فقال مرآه أمرأتي فقال له ، أرسله ، خادمكم اخذ متاعكم ولكن لو سرق من غيركم قطع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

روى الشعبي أن رجلا سرق من بيت المال فبلغ عليها كرم الله وجهه فقال: أن له فيه سهما ، ولم يقطعه ١٩٧

: روى الشعبى قال : كان على عليه السلام يقطم الرجل من شطر القدم ويترك له عقبا ويقول ادع لــه ما بعتمد عليه **414**

روى الضحاك بن قيس قال : كتب الى رسول الله 🕹 أن أورث أمراة أشيام النضابي من ديــة زوجها 🕠 1.3

روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : قال وسول الله ﷺ ما اسكر الفرق منه فملء الكف منه

روت أم سلمة رضى الله عنها قالت : اختصم الى . رسول الله على رجلان من الانصار في مواريث متقاومة فقضى رسول الله على بينهما في بيني ...

روت أم سلمة رضي الله عنها! قالت كان رسيل. الله على أذا خرج من بيته يقول: اللهم أني أعوذ بك مر أن أذل أو أذل أو أضل أو أضل أو أظلم أو أظلم أو أجهل

او بجهل على ٠٠٠

روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كتب الى الهاجر بن أمية أن أبعث الى بقيس بن مكشوم في وثاق فأحلف خمسين يمينا على قبل رسول الله ما قتل داذويه ٢٧٥

> روى أن أبن مستفود قدم حمص فسألوه أن تقرأ لهم شيئًا من القرآن فقرأ سورة يوسف فقال له رجل : ما هكذا نزلت ققال أبي مسعود قرات عليكم كما قرات على رسول الله على فجعل الرجل بنازعه فشم منه البن مسعود دائحة الخمر فقال : أتشرب النجس وتكذب بالقرآن ؟ والله لا أبرح حتى أحدك فحده

روی این مستخود رضی الله عنیه کان نقیراً والسنارقون والسارقات فاقطعوا الدسمنا منتسب

۲٦٤ ··· ٠٠

روى أن الزبير وراجلا من الانصـــار اختصما الى ــ النبي علي في شراج الحرة والشراج هو الساقية التي في الحرة والحرة هي ارض بركانية ملسة بالحصا فقال

	النبي ع اسق يا زبير أرضك ثم أرسل الماء الى جارك
71	فقال الانصاري : وأن كان ابن عمتك با رسول الله فغضب
	النبي ﷺ وقال : اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى
T-Y	يبلغ أصول الجور ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	روى أن المقداد استقرض من عثمان مالا فتحاكما
•	الى عمر فقال القداد هو أربعة الاف وقال عثمان :
	سبعة آلاف فقال القداد لعثمان : احلف أنه سبعة آلاف
	فقال عمر: انه انصفك ، فلم ينطف عشمان فلما ولى
•	المقداد قال عثمان والله لقد اقرضته سبعة الاف فقال
	عمر: لم لم تحلف أ فقال : خشيت أن يوافق ذلك به قدر
182-	لهاء فيقال بيمينه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	دوی آن النبی ﷺ اتی برجل اقر بانه سرق شــمله
440	فقال: العلموه واحسموه
	روی آن النبی ﷺ اراد آن یجلد رجلا فاتی بسوط
	خلق فقال فوق هذا فاتى بسوط حديد فقال بين
٨٢	هذين فأتى بسوط قد لان فضرب به
• •	روى أن النبي ﷺ أمر في سارق رداء صفوان أن
	لقطع يده فقال صفوان: اني لم أرد هذا وهو عليه صدقة
41.	فقال رسول الله على فهلا قبل أن تأتيني به ؟ ٠٠٠
	روى أن النبي علية قال: أقيلوا ذوى الهيئات
4.0	مشراتهم الأفي الحدود
	' ·
-	روى أن النبي على قال: القضاة ثلاثة قاضيان في
	النار وقاضي في الجنة فأما الذي في الجنة فرجل عرف
	الحق فحكم به فهو في الجنة وأما اللذان في النار فرجل من في النار ورجل قضي النار ورجل قضي ا
413	للناس على جهل فهو في النار ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	روى أن النبي ﷺ قال : أيمجز أحدكم أن يكون
177	كابى شمضم كان يقول تصدقت بعرضى ٠٠ ٠٠ ٠٠
r	روى أن النبي ﷺ قال في السيارق : اذا سرق
44.	فاقطعوا بده اليمني فاتى النبي ع بسارق فقطع يمينه

الحديث الصفحة

روى أن النبى على قال في قصة الحضرمي والكندى شاهداك أو يمينه من المراجع المراج

ودوى أن النبى على قال لهزال « هلا سترته بثوبك

دوی ان النبی علی فال : من اشرك بالله فلیس

بمحصنی دوی آن النبی علی قال ، من بلغ بما لیس بحد حدا

فاحتجب دون حاجتهم وفاقتهم احتجب الله دون فاقته وفقره وفقره وفقره والمتعادد و

روى أن النبي على قطع في محن قيمته ثلاثة دراهم ١٥٨ دوى أن النبي على قال : لعن الله المختفي والمختفية ١٧٦

روی آن جاریة اقرت عند عمر آنها زنت فقدال:
اذهبت الجاریة حسنها وجمالها ثم قال للرجلین اضرباها
ولا تخرقا لها جلدا

ع راس	· []	
		دوى أن رجيلا زنى بامراة في زمان أمير المؤمنين
		معر رضي الله عنه فقال ، والله ما زنيت الأ <u>م أم ال</u> م
	1.4	فقال له عمر : كذبت . أن الله لا يفضّح عبده في أول مرة
		دوی او رجلا سرق من بیت المال فکتب بعض
		ممال عمو رضي الله عنه الله بذلك فقال: خلم ه لا قطم ما م
e de la companya de l	114	ما من احد الا وله فيه حق
		روى أن رجلاً سرق من خميس الخميس في فعد الر
	138	هلى رضى الله عنه فلم يقطعه
• 1	1.2	روى أن رجلا قال: زنيت البارحة فسيئل فقال:
		ما علمت أن الله حرمه فكتيب ذلك إلى أمير المؤمنين عمر
Salar F	** **	رضي الله عنه فكتب : أن كان علم أن الله حرمه فحدوه.
÷	30	وان لم يعلم فاعلموه فان عاد فارجموه
18	٠ 🛋 ١	دوی آن رجلا قال : یا رسول الله آن آمراتی اتت
		بولد أسسود ونحن أبيضان فقال النبي عَلَيْهِ : هل لك من
£_* .		ابل ؟ قال : نعم قال : ما الوانها ؟ قال : حمر قال :
	•	هل فيها من أورق ؟ قال : أن فيها لورقا قال : فأنى

111

روى أن رجلا قال ، يا رسول الله ان امراتي لا ترد يد لامس فقالُ رسول الله علي طلقها ، قال : اني أصبها

ترى ذلك ؟ فقال لعل عرقا نزعها فقال على : وهذا لعل

روى أن رجلا من بنى فزاره قال للنبي على أن

روى أن رجلًا نزل لعلى بن أبي طالب رضي الله عنه 💎 💮 🖖 🖖 💮 فقال له : الك خصم ؟ قال : نعم . قال : تحول عنا فاني سمعت رسيول الله على يقبول: لا يضيفن أحد الخصمين الا ومعه خصمه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠

_____**YY1**

روى أن رسول الله على قال : ادرءوا الحسدود بالشبهات فأن كان له مخرج فخلوا سببيله فأن الامام ان يخطىء في العقو خير من أن يخطىء في العقوبة ٢٧٧

الصديث الصغحة

روى أن صفوان بن أمية قدم المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه كم فجاءه سارق فأخذ رداءه من تحت راسم ، فأخذ صفوان السارق فجاء به النبي الله فامر رسول الله الله يقطع بده فقال صفوان ما هذا أردت هو عليه صدقة فقال النبي الله المنه به المسل أن تأتيني به الم

روی آن علیسا دخی اف عنه اعطی القیاسم من بیته المبال

روى أن عليه كرم الله وجهه سَئل عن قول الرجل للرجل: يا فاســق يا خبيث فقال: هن فواحش فيهنى تعزير وليس فيهن خــــد

روی آن علیا رضی الله عنه حاکم یهودیا فی درع الی شریح فقام شریح من مجلسه واجلس علیها کرم الله وجهه فقال علی رشی الله لولا آنی سمعت رسول

روى أن عمر رضى الله عنه كان يجلد رجلا في الرنا فقال : والله يا أمر المؤمنين ما زنيت قبل هذا

• •	فقال عمر رضى الله عنه كذبت أن الله تعالى أكرم من أن
113	پهتك عبده في أول دفعة به المراب
	دوى أن ماعز بن مالك لما وجد الم الحجارة فر
-	بين أيديهم فتتبعوه ورجموه حتى مات ثم ذكروا ذلك
<u></u>	للنبي الله فعال النبي على هلا خليتموه حين سيدى .
*** **********************************	بین ایدیکم ۱۰ نو ۱۰ و ۱۰ و ۱۰ و ۱۰ و ۱۰ و ۱۰ و ۱۰
i i i i i i i i i i i i i i i i i i i	يروى أن ماعزا من على عمر قبل أن يقر فقال لنه
	عمر: أأخبرت أحسدا قبلي ؟ قال : لا ، قال : قاذهب
	فاستتر بستن الله وتب الى الله فان الناس يعيرون ولا
, ,	يغيرون والله تعالى يغير ولا يعير فتب الى الله ولا تخبر .
	به احدا فذهب الى أبى بكر فقال مثل ما قاله عمر ثم ذهب الى هذا الرجل الذي لامه النبي على واسمه هزاء
	فأمره بمسا أقسر به وكان اللوم من النبي على
140	
	روی آن مروان آتی بسسارق فلم یقطیع و قال : اراه مضطرا
7.3	
	دوی آنه قال لصفوان بن امیة « آن من لم یهاجر
· · ·	هلك » فهاجن الى المدينة فنام في المسجد فسرق رداءه
	من تحت رأسه فانتبه وصاح وأخذ السارق وجاء به الى النبي على فقطع يده فقال: يا رسول الله ما اردت
	مدا هو عليه صدقة فقال النبي على هدلا قلت قيل
108 6 104	ان تاتینی به سید در در این
	روى بريدة قال « جاءت امرأة من غامد الى رسول
an San Lington (San Line San Line San Line San Line San Li	الله على فاعترفت بالزنا فحفر لها الى صدرها ثم امر
	week for the control of the control
	روى جابر أن النبي على قال: ليس على المختلس
101	ولا على المنتهب ولا على الخاتن قطع ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
,, :	روى جابر رضى الله عنه قال : ليــس على المنتهب
	قطع ولا على المختلس قطع ومن انتهب نهبة مشهورة
155	فلیس منا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ا
¥ 4	روی حذیفة رضی الله عنه أن جبریل احتمل أرضهم

بالحسديث

الصنفحة

Standard Comme

فرقعها حتى سمع أهل سماء الدنيا صوت كلا بهم مرا وأوقب تحتهم نارا وقلبهم عليها مسمس تحتهم نارا روی خلاس آن علیا کرم الله وجهه قال فی عبد

قذف حرا نصف الحد

روى سعيد بن السبب قال : ذكر الزنا بالشيسام 🕝 فقال رجل: زنيت البارحة فقالوا: ما تقدول أ قال: ما علمت أن الله عز ولجسل حرمه فكتب بـ يعني عمر بــ

أن كان يعلم أن الله حرمه فحدوه وأن لم يكن قد علم فأعلموه قان عاد فارجموه

روى سليمان عن حريث قال: شهد رجيلا عنه

عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له عمر رضي الله عنه : أني لست أعرف ولا نضيرك أني لا أعرف ك فأتني بمن. يعرفك ، فقيال وحميل ، أنا إعرفه يا أمير الومنين ، فقال : بأى شيء تعرفه ؟ قال : العدالة قال : هو جارم الأدنى تعوف ليله ونهاره ومدخيله ومخرجيه إ قال

لا قال: فصاحبُكُ في السغر الذي يستدل به على مكارم

الأخلاق ؟ قال : لا قال : لست تعرفه ثم قال للرجل : ائتنى يمن يعرفك

روى سهل بن حنيف أنه أجبره بعض أصحاب النبي على من الانصار أنه اشتكى رجل منهم حتى أضنى فدخلت عليه جارية لبعضهم فوقع عليها فلما دخيل عليه رجال من قومه يعودونه ذكر لهم ذلك وقال استغتوا لى رســول الله ﷺ فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا ما رأينا بأحبد من الضمر مثل الذي هو به لو حملتاه اليك يا رسول الله لتفسحت عظامه ما هو الاحلد على

فيضربوه بها ضربة والحسدة

روى سهل بن سعد السساعدي أن رجلا أقر أنه زنى بامراة فبعث النبي كالله فجحدت فحد الرجل

روت عائشية رضى الله عنها قالت : أتى رسول الله الله بسيارق قد سرق فأمر به فقطع فقيل : يا رسول

4.0

الله ما كنا نراك تبلغ به هذا قال: لو كانت فاطمة بنت محسد لأقمت عليها الحدد ٢١٧ ...

روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله على مسميلا البكر على حلد ممائة وتفريب عمام والثيب بالثيب جمله ممائة والرجم

روى عبد الله بن الزبير أن رجلا خاصم الزبير عند رسول الله على في شراج الحرة الذي يسقون به النخيل فقال رسول الله على للزبير : « اسق أرضك الماء ثم ارسل الماء الى جادك ، فغضب الأنصسارى فقال : يا رسول الله وان كان ابن عمتك ؟ فتلون وجبه رسول الله عقال : يا زبير اسق ارضسك الماء ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجود فقال الزبير : فوالله انما لاحسب هذه الآية نزلت في ذلك : فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شحر بينهم

روى عبد الله بن الزبير قال : قضى رسدول الله ٢٧٠ ٣٧٠

روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رجلا من مزينه قال: يا رسول الله كيف ترى فى حريسة الجبل ؟ قال: ليس فى شىء من المساشية الا ما آواه المزاح وليسس فى شىء من التمر المعلن قطع الا ما آواه الجرين فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن ففيه القطع ١٦٩

ووی عبد الملك بن عمير قال : سئل على كرم الله وجهه عن قول الرجل يا فاسست يا خبيث قال : هسن فواحش فيهن التعزيز وليس فيهن حسد ٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ م٠٣.

الحديث

روى عروة قال: شفع الزبير في سارق فقيل:

حتى يأتى السلطان قال: اذا بلغ السلطان فلعن الله

الشافع والمشفع كما قال رسيول الله على ١١٧٠٠٠

روى عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّ

روى على كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال : اقيموا

روى عمر بن سعيد عن على كرم الله وجهه انه قال ما من رجل اقمت عليه حدا فمات فاجد في نفسى أنه لا دية له الا شارب الخمر فانه لو مات من

روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي التحق التمر المعلق هدل فيده قطع ؟ قال : لا قطع فيما أواه الجرين وبلغ ثمن المجدن قال وقيمة

المجن يومئة كانت ربع دينار أو ثلاثة دراهم وصرف المدينان اثنى عشر من من من من الدينان اثنى عشر

روى عن ابن عباس أنه خرج من البصر واستخلف

ابا الأسود الديلى فأتى بلص نقب حرزا على قوم فوجدوه فى النقب فقال بسكين أزاد أن يسرق فأعجلتموه فضربه خمسة وعشرين سوطا ولجلى عنه

روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال نزل جبريل عليه السلام بالحد فيهم أن من قتلل ولم يأخمذ المال قتلل

روينا عن ابن عباس انه قال ونفيهم اذا هوبوا ان ٢٣١ ويطلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الحدود ٢٣١ ٠٠٠ ٢٣١

روی عن ابن مسعود اتی بقلام قد سرق فشبروه . قنقص عن خمسة اشسبان فلم يقطعه ... ۱۰۶ م

روى عن ابن مسمود رضى الله عنهما أنه قال : ليس في هذه الأمة مد ولا تجريد ولا عل ولا صفد ... ۲۸

روى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالا :

اذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع 417

روى الأشعث بن قيس أن النبي على قال : لا أوتى برجل يقول أن كنانة ليست من قريش الا جلدته ... 3.71

روى عن الأشعث بن قيس عن ابن ماجة أنه قال: لا أوتى برجل يقول: أن كنانة ليست من قريش الا جلدته (١٢٥

الأمة الخطأ والنسيان وما اكرهوا عليــه 10

روى عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه قال لبعض من حدهم في قذف: أن تبت قبلت شهادتك . . و

روى عن سهل بن أبي حشمة أن عبد الله ومحيضة خرجا إلى خيبر من جهد اصابهما فأتى محيصة وذكر أن عبد الله طرح في فقير أو عين ماء فأتى يهودا فقال: أنتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه فأقبل هو واخوه حويصة وعبد الرحمن أخبو المقتول الى رسيسول الله ع فلهب محيصة يتكلم فقال رسول الله على الكبر الكبر فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله علي اما أن يدوا صاحبكم وأما أن يأذنوا بحرب من الله ورسوله ، فكتب اليهم رسول الله على ذلك فكتبوا: أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله على لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن اتحلفون خمسين وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا: لا قال: أيحلف لكم يهود؟ قالوا: لا ليســوا بمسلمين فوداة رسول الله على فنده فبعث اليهم بمائة ناقة قال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء

روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه قال: أذركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أرهم يضربون المملوك اذا قسدف الا أربعين سسوطا وما رأيت ضرب المملوك المفترى على الحر ثمانين جلدة قبل ابی یکر بن محمد بن حزم

014

1.4

الحديث الصفحة

روی عن عثمان آبه لیا شهد عنیده رجیلان علی الوليد بن عقبة فشهد إحدهما أنه شرب الخمر وشهد الآخر أنه تقيأها فقال: ما تقيأها ألا قد شربها فحده ... روى عن على رضى الله عنه أنه قال : ما أحد يقام عليه حد فيموت فأحمد في نفسي منه شيئا الا الخمر فانه شيء احد ثناه يعد موت رسول الله على فمن مات فديته في بيت المال أو على عاقله الأمام ... روى عن على أنه قال : ما كنت لاقيم حسدا على الحد فيموت وأجد في نفسي منه شيئا الا صاحب الخمر فانه لو مات وديت وذلك أن رسيول الله عليه روى عن عمر رجني الله عنه أنه قال : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجليرة **ማ**ለሞ روى عن عمر رضَّي الله عنه أنه قال: ردوا الجهالات الى السنة وكتب الى ابى موسى لا يمنعنك قضاء قضيت به ثم راجعت فيه نفسك فهديت فيه لرشستاك ان تراجع الحق فان الحق قديم لا يبطله شيء وأن الرجوع الى الحق أولى من الشمادي في الباطل . روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال في غيلام

روى عن عمر رضى الله عليه المحضرمى الذى سرق مرآة أمرأة أرسله فلا قطع عليه المحضرمى الذى سرق متاعكم الله عنه أنه قال فى كتابه الى الموسى الاشتعرى رضى الله عنه واجعل لمن ادعى حقا فالبا أن ينتهى اليته قان أحضر بينته أخذت له حقله فالبا أن ينتهى اليته قان أحضر بينته أخذت له حقله

والا استحللت عليه القضية فانه أنفى للنسك وأجلى المعمى المعمى الله عنه أنه قال لا قطع في الله عنه أنه قال لا قطع في

	روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا قطع في
4.4	عام المجاعة أو السئة
	روی عن عمر رضی الله عنه انه قطع سارةا سرق
114	قبطية من منبر رسيول الله ﷺ
	روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقطع القدم من يفصلها
414	من يفصلها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	روی عن عمر رضی الله عنه آنه کتب آلی ابی موسی:
4.0	لا تبلغ بنكال أكثر: من عشرين مسوطا ، ، ، ،
	روى عن عمر رضى ألله عنه قوله : الرجم واجب
	على كل من زنى من الرجال والنسساء اذا كان محصنا اذا
٥٤	ثبت بشهادة أو اعتراف أو حبل
	روی عن عمر رضی الله عنسه وعلی رضی الله عنسه
A3" -	أنهما قالا: يجلد كل وأحد منهما مائة جلدة
717	دوى عنه ﷺ أنا لا نجبر على الحكم أحسدا
	روی فضالة بن عبید قال : اتی النبی الله بسیاری فامر به فقطمت یده ثم امر فعلقت فی رقبته
111	
	روى فى قصة ماعزا لما أقر عند النبى على بالزنا
	قال له : أنكحتها ؟ قال : نعم فقال عليه السلام حتى عاب ذلك منك في ذلك منها كما يفيب المرود في الكحلة
· 44 £	والرشيا في البئر ؟ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	وروى لا قطع في عام السينة
. * • *	
	روى محمد بن حاطب أو الحارث: أن رجلا قدم
	المدينة فكان يكثر الصلاة في المسجد وهو اقطع اليد
	والرجل فقال له أبو بكر رضى الله عنه ما ليلك بليــــل
	سارق فلبثوا ما شاء الله ففقدوا حلياً لهم فجميل
	الرجل بدعو على من سرق أهل هدا البيت الصدائح فمر رجل بصدائع فرأى عنده حليدا فقال ما السنبه
814	هــنا الحلي بحلي آل أبي بكر فقال للصــائغ: ممن
	J. G. J. G. J. G.

اشتربته ؟ فقال ، من ضعيف أبي بكر فأخذ فأقر فجعل

الحيديث

الصفحة

ابو بكر رضى الله عنه يبكى فقالوا : ما يبكيك من رجل

سرق ؟ فقسال : أبكى لفرته بالله تعساني فأمر به

روًى معاذ رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : جنبوا

مساجد کم صبیانکم ومجانینکم ورفع اصواتکم وحضوماتکم وحدود کم وسل سیوانکم وشراءکم وبیعکم ...

روى معاوية بن قرة رضى الله عنه أن النبي على قال الجبريل عليه السلام ما أحسن ما أنني عليك ربك :

ذى قوة عند ذى العرش متين مطاع ثم أمين فما قوتك ؟ وما أمانتك ؟ قال جبريل عليه السيلام: أما أمانتي فما

أمرت بأمر قط عدوت به الى غيره وأما توتى فهو الى قلمت مدائن قدوم لوط من الأرض السيفلى كانت أربع مدائن فى كل مدينة أربعمائة الف مقاتل سدى الدرارى

روى هنيذة بن خالد الكندى أنه شهد عليا كرم الله وجهه أقام على رجل حدا وقال للحلاد : أضربه وأعطا

كل عضو منه حقه واتق وجهه ومذاكيره ٧٩

روى وائل بن حجر أن رجلا من حضرموت أدعى هلى رجل من كنده أرضا بالمدينة بحضرة النبي شافقال الحضرمي: أدضى فقال الحضرمي: أدضى وفي يدى أزرعها فقال الحضرمي: تحلف بالله الذي لا اله ألا هو لا تعلم أن أباك اغتصبها ، فتهيأ الكندى

لليمسين د د د د د د د د د د کال

روى والل بن حجر أن رجلا من حضرموت ورجلا من كنده أتيا رسول الله على فقال الحضرمى: هدا فلبنى على أرض ورثتها من أبى وقال الكندى: أرضى وفي يدى أزرعها لا حق له فيها فقال النبى على شاهداك أو يمينه ، قال: أنه لا يتورع عن شيء فقال ليس لك

روى يحيى بن سعيد الأنصاري قال : ضرب أبو بك ابن محمد بن عمرو بن حزم مملوكا افترى على حر ثمانين جلده فبلغ ذلك عبد الله بن عامر بن ربيعر فقال : أدركت الناس من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والي اليوم فما رأيت أحدا ضرب المملوك المفترى على الحر ثمانين قبل أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٩١

(حرف السين)

سالت النبي عَلَيْمُ أي الذُّنب عظم عند الله عز وجل قال ان تحمل لله ندا وهو خلتك قلت : ان ذلك لعظيم . قال : قلت : ثم أي ؟ قال : أن أَقْتُلُ وَلَدُكُ مَخَافَةُ أَن يأكل ممك قال : قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزنى خليلة

77 6 77

السابقون الى ظل الله يوم القيامة الذين اذا اعطوا الحق قبلوه واذا سسئلوا بذلوه واذا حكموا بين الناس

410 سمل رسول الله على عن الثمر اللعلق فقدال :

من أصباب منه بفيه من ذي حاجة غير متخل خينه فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثلية والعقوبة ، ومن سره منه شبيئًا بعد أن يؤديه الجرين فبلغ ثمن -

171

سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله على يقول: أن الطبر لتخفق بأجنَّحتها وترمى ما في حواصلها من هول يوم القيامة وان شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوأ مقمده من النار المالات المالات

سمعت رجلًا من مزينة يسال رسول الله على عن 🔑 الحريسة التي توجد في مراتعها قال: فيها ثمنها مرتين وضرب تكال ، وما أخل من عطنه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن ، قال: ما رسول الله فالثمار وما أحد منها في اكمامها ، قال : ومن أحدًا بقمه وطم يتخللا خبنه فليس عليه شيء ومن احتمل فعليه

الصديث الصفحة

ثمنه مرتين . وضرب نكال ، وما اخلف من اجرانه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخلف من ذلك ثمن المجلس ١٧١ ، ١٧١

(حرف الشين)

شاهداك أو يمينه ليس لك الاذلك ٣٩٩٠٣٩٨٠٣٨٣

شرط على عمر رضى الله عنه حين ولانى القضاء ان لا أبيع ولا أبتاع ولا أرتشى ولا أقضى وأنا غضبان . . ٣٣٨

الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شــــفعة

شهد عنده بالزناعلى امراة ففرقهم وسالهم فقال

احدهم: زنت بشاب تحت شحرة كمثرى وقال الآخر تحت شحرة تفاح فعرف كذبه

(حرف الطباء)

انطلق رجلان من أهل الكوفة الى عمر بن الخطاب وضى الله عنه فوجداه قد صدر عن البيت عامدا الى منى فطاف بالبيت ثم أدركاه فقصا عليه قصتهما فقالا:

يا أمير المؤمنين أن أبن عم لنا قتل نحن اليه شرع سواء في الدم وهو ساكت لا يرجع اليهما شيئًا حتى ناشداه الله فحمل عليهما ثم ذكرا الله فكف عنهما ثم قال عمر

ابن الخطاب: ويل لنا اذا لم نذكر بالله وويل لنا اذا لم نذكر الله قيكم شاهدان ذوا عدل يجيئان به على من قتله فنقيدكم منه ولا حلف من يدرؤكم بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان تكلوا حلف منكم خمسون ثم كانت

الدية ، أن القسامة تستجق بها الدية ولا يقاد بها ...

فانطلـق ليحلف · · · · ، ۳ ۳ ۳ ...

(حرف المين)

	عائد المريض في مخوف من مخارف الجنة حتى
ፕ ፕለ	پرچستے اس میں میں میں میں میں
41 4	اعــوذ بك من أن نذل ٢٠ ٠٠ ٢٠ ٠٠
317	واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة ٠٠
	ایسجز احدکم آن یکون کابی ضمضم کان یقول:
177	تصدقت: بمرضی ٔ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
•	اعطى النبى عثمان بن طلحة بن أبى طلحة وشيبة ابن عثمان بن أبى طلحة مفاتيح الكعبة وقال : خـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
411	خالدة تالدة من من من من من من من من
	لأعلمن أقواما من أمتى يأتون يوم القيامة بأعمال أمثال جبال تهامة بيضاء فيجعلها ألله هباء منشورا قال ثوبان: يا رسول الله صفهم لنا ، جلهم لنا ، لا تكون منهم ونحن لا نعلم ، قال: أما أنهم اخواتكم ومن جلدتكم
٠ ٤	ياخذون من الليل كما تاخـــدون ولكنهم قوم اذا خلوا المحــدرم الله انتهكوهــا
	تعلموا من قريش ولا تعلموها قدموا قريشك
٥٤.	ولا تۇخروھىنىڭ سىرىنى دى سىرىنى
171	عليكم بالجماعة فان يد الله على الفسطاط
01	عمار توسوس به صبحارها ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰
۳٤٠	عمر رضى الله عنه كتب الى أبى موسى الأشــعرى رضى الله عنه : واياك والقلق والضــجر
j. 4. 1	استعمل أبو موسى كاتبا نصرانيا أعجب عمر خطه فقال: قل لكاتبك حتى يقرأ على الناس كتابا في المسجد فقال: أنه نصراني لا يدخل المسجد فانتهره عمر وهم
787	به وقال: لا تأمنوهم وقد خونهم الله ولا تدنوهم وقد

Alternative Contract

الحيدنث الصفحة استعمل النبي على الازد رجيلا بقيال ل ابن اللثسة استعمل رسول الله على رجلا من بني أسد يقال له

أهدى الى فقام النبي على النبر فقال: ما بال العامل نبعثه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدى الى الا جلس في بيت ابيه وامه فينظر ايهدي اليه ام لا والذي نفسى بيده لا يأخذ احد منها شيئا الا جداء يوم القيامة يحمله على رقبته

عن ابن عباس أن النبي الله قضى باليمين مع الشاهد عن ابن عباس أن رسول الله على قضى بشاهد ويمين عن ابن عباس أن عبدا من رقيق الخمس سرق من الخمس فدفع ذلك الى النبي ﷺ فلم يقطعه وقال : مال الله سرق بعضه بعضارا

عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية يرجم ، ٥٩ عن أبن عباس مرفوعاً بلفظه « ادرءوا الحدود بالشبهات »

عن ابن عمر أن وسيول الله على رد اليمين على طالب الحيق **"**ለለ"

140

عن أبن عمر قال : كانت مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي علله فقطعت بدها

عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال : لا حـــد الا في اثنتين ، قذف محصنة ، ونفي رجل من ابيه ...

عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال: ليس في هذه الأمة مد ولا تجريد ولا غل ولا صفد ٢٦٧ عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : اياك والخلوة

> بالنساء والذي نفسي بيده ما خلا رجل بامراة الا ودخل الشيطان بينهما ولأن يزحم رجل خنزيرا متلطخا بطين

أو حمأة خير له من أيزحم منكبه منكب أمراة لا تحل له

عن أبى أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عيادة قال : بين أبياتنا رويجل ضعيف مخدج فلم يرع الحى الا وهو على أمة من أمائهم يخبث بها فذكر ذلك سعد بن عبادة للنبى على وكان ذلك الرجل مسلما فقال الهربوه حده قالوا : يا رسول الله أنه أضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قتلناه فقال : خلوا له عثكالا فيه مائة شمراخ ثم أصربوه ضربة وأحسدة ، قال :

عن أبي بكر رضى الله عنسه أنه قال: أذا سرق فاقطعوا يده اليمين من الكوع

عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال : لو رأيت رجلا على حد لم أحده حتى تقوم البينة عندى ٢٩٩

عن أبى سعيد قال: لما أمر النبى الله برجم ماعز أبن مالك خرجنا ألى البقيع فوالله ما أوثقناه ولا حفرنا لمه ولكنه قام لنا قال: قرميناه بالعظام والمدر والخزف فاشتنا واشتددنا خلفه حتى أتى عرض الحره فانتصب لنا فرميناه بحلاميد الحرة حتى سكت فما استغفر له ولا سسبه ٨٦ ...

عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلا من المسلمين قال: اللهم أنه ليسس لى مال أتصسدق به وأنى قد جعلت عرضى صدقة لله عز وجل لن أصاب منه شيئا من المسلمين قال فأوجب النبى على انه قد غفر له ١٢٧٠

. 744

الحديث

الصفحة

عن أبي هريوة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

اذا جلس القاضى بعث الله تمالى السله ملكين يسددانه فان عدل أقاما وأن جار عرجا وتركاه

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله اذا كان أمراؤكم خيساركم واغنيساؤكم سسمحاؤكم وأمركم شسورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها

واذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاؤكم وأموركم الى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها المراد المر

عن أبي هريرة مرفوعا المستشار مؤتمن .. ٢٦١٠

عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى قالا : سيئل النبى على عن الأمة الذا زنت ولم تحصن قال : أن زنت فأجلدها ثم أن زنت فأجلدها ثم بيعوها ولو يصفرة قال أبن شهاب أبعد الثالثة ، أو الرابعة ؟

عن الأشعث بن قيس قال: أتيت رسول الله الله في وقد كنده ولا يروني الا أفضلهم فقلت يا رسول الله الستم منا أ فقال: نحن بنو النضر بن كنانة لا تقفو أمنا ولا ننتفي من أبينا قال فكان الأشعث بن قيس بقول: لا أو تربير حل في حلام قون من النشر بن كنانة

عن الحسن البصرى قال : دخلت مسجد المدينية فرايت عثمان وقد كرم كومة من حصى ووضيع عليها رداءه ونام فجاء سقا ومعه قربة ومعه خصم له فتحاكما اليه فحلس وقضى بينهما

عن الزهرى قال: كتب الى سليمان بن هئسام يسال عن رجل وجد قتيلا فى دار قوم فقالوا: طرقنا يسرقنا وقال أولياؤه: كذبوا بل دعوه الى منزلهم ثم قتلوه قال الزهرى فكتبت اليه: يحلف من أولياء المقتول خمسون: انهم لكاذبون ما جاء ليسرقهم وما دعوه الا دعاء ثم قتلوه فان حلفوا اعطوا القود وان نكلوا حلف من أوليائك خمسون بالله لطرقنا ليسرقنا ثم عليهم الدية قال الزهرى: وقد قضى بذلك عثمان بن عفان فى ابن باقرة التغلبي أبى قومه أن يحلفوا فأغرمهم الدية

عن السائب بن يزيد قال: شهدت عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد جاءه عبد الله بن عمرو الحضرمى بفلام له فقال: أن غلامى هذا سرق فاقطع يده . فقال عمر: ما سرق لا قال: سرق مرآة امراتى ثمنها ستون درهما فقال: أرسله لا قطع عليه خادمكم أخذ متاعكم ... ٢٠٣

عن الضحاك بن محمد بن المنتشر قال : أن قتيلا قتل باليمن بين حيين فأمرهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقيسوا الحيين فكان الى وداعـه أقرب فأمرهم

عمر أن يقسموا ثم يدوا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٥٥

740

07. 6009

الحبدنت

الصفحة

177

عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي قال : الى عبد الله بجارية قد سرقت ولم تحض فلم يقطمها

عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسيول الله على الله المرب الخمر فضربه بالنعال نجوا من

عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله علم قال: ألا تحبون أن تكونوا كأبئ ضمضم ... 1.17

> عن أنس رضى الله عنه أن رهطا بن عكل وعريبة أتوا رسول الله ﷺ فقالوا : ما رسول الله أمّا كنا أهـــل ضرع ولم نكن أهل رين فاستوخمنا المدينية فأمر لهم رسسول الله على بدود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشربوا البانها وأبوالها فلما صحوا وكانوا بناحية الحرة

قتلوا راعى رسول الله في واستاقوا اللود فبعث رسول الله على في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وارجلهم وسمل أعينهم فتركوا في الحرة حتى ماتوا على حالهم

عن أنس رضى الله عنه عن النبي على من ســال القضاء وكل الى تفسه وامن جبر عليه ينزل عليه ملك

عن أنس رضى الله عنه عن النبي عليه وفيه « فوالله

لا تسألوني عن شيء الأ أخبرتكم به ما دمت في مقامي الله ؟ قال : « النار » فقام عبد الله بن حدافة فقال : من أبي يا رسول الله ؟ فقال: « أبوك حذافة »

عن انس رضي الله عنه قال: قال رجل: يا نبي الله من أبي ؟ قال : أبوك قلانُ قال : فنزلت « يا أيها الذين

آمنوا لا تسالوا عن أشياءً أن تبد لكم تسوُّكم الآية » · · أألُّهُ

عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله على:

الا تحبون أن تكونوا كأبي ضمضم ؟ قالوا: يا رسول الله !

ومن أبو ضمضم ؟ قال: أن أبا ضمضم كان اذا اصبح.
قال: اللهم أنى تصسدقت بعرضى على من ظلمنى ١٢٧.

عن بشد بن يسار زعم أن رجلا من الانصار يقال له سهل بن أبي حتمه أخبره أن نفرا من قومه أنطلقوا إلى خبير فتفرقوا فيها ووجد احدهم قتيلا وقالوا للذين وجد فيهم: قتلتم صاحبنا قالوا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فانطلقوا إلى النبي على فقالوا: يا رسول الله انطلقنا خبير فوجدنا أحدنا قتيلا فقال الكبر فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتله قالوا: ما لنا بيئة قال : فتحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم ، قالوا: كيف نحلف ولم نشهد أ قال فتبريكم يهود بخمسين يمينا ، قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم يفود بخمسين يمينا ، قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود ، فكره رمسول الله على أن يطل دمه فوداه بمائة من ابن الصدقة . . ١٥٥٠

عن جابر آنه قال: أخاف رجل رجلا فأنزله فى مشرب له فوجد متاعا له قد اختانه ، فاتى به أبا بكر فقال له: خل عنه فليس بسارق، أنما هى أمانة اختانها ١٩٣

عن جابر بن عبد الله أن النبى على اختصم البه و رجلان في دابة أو بعير فأقام كل واحد منهما البينة بأنها له أنتجها فقضى بها رسول الله على للذى هي في بده ٢٧٤

عن جابر قال : قال النبي ﷺ ليسس على المنتهب المال النبي المال النبي الله المال النبي المال المال

عن جابر: كل مسكر حرام ، ان على الله عهدا لن يشرب المسكر أن يسقيه من طينه الخبال: عصارة أهل

عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن : أن الزبير بن العوام لقى رجلا قد أخف سارقا وهو يريد أن يذهب به الى السلطان فشفع له الزبير ليرسسله > فقال : لا حتى ابلغ به السلطان فقال الزبير : أذا بلفت به السسلطان فلعن

لا ترث المرأة من دية رُوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي أن النبي ﷺ كتب الى أن أورث أمرأة

اشيم الضــــــبابى من دية زوجها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قال: ان أهسل مدينة من بنى اسرائيل وجدوا شيخا قتيلا فى اصل مدينتهم فاقبل اهل مدينة اخرى فقالوا: قتلتم صاحبنا وابن أخ له شساب يبكى ويقول: قتلتم عمى فأتوا هوسى عليه السسلام فأوحى الله تعالى اليسه أن الله يأمركم أن تدبحوا بقرة فذكر حديث البقرة بقوله قال: فأقبلوا بالبقرة حتى انتهوا بها إلى قبر الشسخ وهو بين المدينتين وابن أخيسه قائم عند قبره يبكى فذبحوها فضرب ببعضه من لحمها القبر فقام الشسيخ ينفض عن راسسه ويقول: قتلنى ابن أخى طال عليسه عمره وأراد اكل مالى ومات

عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي على جاءته أمراة من غامد من الأزد فقالت: يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحبك أرجعي فاستغفري الله وتوبي اليه ، فقالت : أراك يريد أن ترددني كما رددت ماعز بن مالك ، قال : وما ذاك ؟ قالت : اني حبلي من الزنا قال : أنت ؟ قالت : تعم ، فقال لها : حتى تضعى ما في بطنك ، قال

قالت : نعم ، فعال لها . حتى تصلعى بن حل النبي فكفلها رجل من الانصار حتى وضعت قال : فأتى النبي على نقال : لا ترجمها وتدع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه فقال رجل من

الانصار فقال: الى رضاعه با نبى الله قال: فارجمها من عن سهل بن أبى حتمه أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سنهل ومحيصه خرجا ألى

خيبر من جهد اصابهما فاتى محيصة فأخبر أن عبد الله

ابن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فأتي يهود فقال: انتم والله قتلتموه قالوا: والله ما فتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو واخوه مويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله تكلم محيصة : كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله على أما أن يدوا صاحبكم واما أن يؤذنوا بحرب فكتب رسول الله على اليهم في ذلك فكتبوا أنا الله ما قتلناه فقال رسول الله على أتحلفون وستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا: لا قال: فتحلف لكم يهود ؟ قالوا: لا قال: فتحلف لكم يهود ؟ قالوا: ليسول الله على من عنده فبعث اليهم رسول الله على مائة ناقة حتى دخلت عليهم الدار قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة

عن سهل بن أبي حتمة ورافع بن خديج أن محيصة أبن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وابن عمه حويصة ومحيصة الى النبي فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وههو أصغر القوم فقال رسسول الله على أكبر الكبر أو قال: ليدأ الأكبر فتكلما في أمر صاحبهم فقال رسسول الله على رجل منهم فيدفع برمته قالوا

الحدت

الصفحة

أمر لم نشهده كيف نحلف ؟ قال فتبريكم يهود بأيهان خمسين منهم ، قالوا: يا رسسول الله وكيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ قال: فوداه رسسول الله على من قبله قال سهل: فدخلت مربدا لهم فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضية برجلها

19

فأقر عنده أنه زنى بامراه فسيماها له ، فيعث رسول الله والله المراة فسيألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فيلده الحيد وتركها

عن سهل بن سعد عن النبي علم أن رحسلا أتاه

عن عائشة رضى الله عنها أن النبي على قال : لا ملهاه بحضرة الطعام ولا لمن يدافعه الاختثان .

عن عائشة رضى الله عنها أن قريشا أهمتهم المرأة المخزومية التى سرقت قالوا من يكلم رسبول الله ومن يجترىء عليه الا اسامة حب رسول الله على فكلم رسول الله على فقال : أنشيفع في حد من حدود الله الله أنهم فخطب فقال : يا أيها الناس الما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق منهم الشريف تركوه واذا سرق منهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت

محمد سرقت لقطع محمد بدها

عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت النبى على القاضي العسدل يوم القيسامة ساعة يتمنى انه لم يقضى بين اثنين في تمرة قط ٠٠٠ ٤

عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رجل اسود یاتی ابا بكر فیدنیه ویقرئه القرآن حتی بعث سساعیا او قال : سریه ، فقال : ارسلنی معه قال : بل تمكث عندنا فابی فارسله معه ، واستوصاه به خیرا فلم

	يعير عنسه الا قليسلاحتي جاء قسد قطعت يده ، فلمسا
	9 1 11 40 . 7.33 9.449 = 9
-	قطع هــذا بخون اكثر مروث
	قطع هــذا يخون اكثر من عشرين فريضــة ، والله لئن كنت صــادقا لأقهدنك مه ما تلا من عشرين فريضــة ، والله لئن
	كنت صادقا لأقيدنك به ، قال : ثم أدناه ، والله لئن منزلته التي كانت الم در ما الله التي عليه التي كانت الم در ما الله التي كانت الله التي كانت الله التي كانت الله الله الله الله الله الله الله الل
	منزلته التي كانت له منه ، قال : فكان الرجل يقوم ماللسا، فيقد ا ، قاذا
	بالليسل فيقرأ ، فاذا سمع أبو بكر حليا لهم وقياعا فقال أبو بكر الم فق المالية ا
	بالروسع بحوا الصنحبيجة والإخرام السابيا بالراب
	١٠٠ مسلم شکي اين سم فهم او نجم او ايا / اي
	المهم اطهر على من سرق أما - نا و
	النماء على وقيما التصف الزماء حوالي المستحدث
	المسلح فللسلح فالموالي الموالي
	بعث فيسر به فقطفت رحله ، قال مد ، أ ، .
	التركب عن البن عمر نصره كالا أنم بالأ مريد المرا
198	الليل ما ليلك بليل سارق الليل عال : ما ليلك بليل سارق
	عن عبد الله بي وسعة قال: أن كي أن ح
	وعنمان ومن بعدهم من الخلفاء فلم أده الما الما الما الما الما الما الما الم
	اذا قذف الا أربعين سدوطا
9.4	عد عدالله الله عنه عد
	عن عبد الله بن عمر أنه قال : من قذف مملوكا كان
	لله في ظهره حد يوم القيامة أن شاء أخذ وأن شاء
17	عفا عنه
	عن عباد الله بن عمر قال: لم يقد أبع يك ملا م
۸۵۵	بالقسسامة بالقسسامة
0011	عن عبد الله برع الثير السيدي
	عن عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومي قال : أمرنى عمر بن الخطاب في فنية من قريش فجلدنا ولائد
	من ولائد الامارة خمسين خمسين في الزناس
λ٤	
	عن عبد الله بن مسعود قال: ادرءوا الحسدود
140	بالسبهات ، أدفعوا القتل عن المسلمين ما استطعت
	عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النب بنالة
	قال : العينان تزنيان والرحلان تزنيان والفرير :

الحمانت الصف

عن عثمان رضي الله عنه قال: احتنبوا الخمر فانها أم الخبائث انه كان رجل فمن كان قبلكم تعبد فعلقت ه امرأة غيوية فأرسيات اليه جاريتها فقالت له: انا ندعوك للشمهادة فانطلق مع جاريتها فطفغت كلما دخل بابا اغلقته دونه حتى أقضى الى امرأة رضية عنسدها غلام وباطيه خمر فقالت : اني والله ما دعوتك للشهادة أو تقتل هذا الفلام قال : فاسقني من هذه الخمر كأسا فسينقته كأسسا قال : زيدوني فلم يرم - أي يبرخ -حمى وقع عليها وقتسل النفس ؛ فاحتنبوا الحمر فأنها والله لا يجتمع الايمان والادمان الخمر الأليوشك ان يخرج احدهما صاحبه عن عشمان رضى إلله عنه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقــرآن عن على رضى الله عنه أنه كان يقول : ليس على من سرق من بيت المسال القطيع عن على رضى الله عنه قال لما نزلت هذه الآية : « ولله على الناس حج البيث من استطاع اليه سبيلاً» قالوا يا رسيول الله إنى كل عام ؟ فسكت ، فقالوا : أفي كل عام ؟ قال : لا ولو قلت نعم لوجبت فأنزل الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسسألوا . . الآية » عن على مرفوعا : « ادرءوا الحدود بالشبهات " وعن عمر أنه أتى بغلام قد نبرق فقال : اشبروه ؟ فكان سيتة أشياد إلا أغلة ، فلم يقطعه فسلماه غيلة ١٥٤ عن عمر رضى الله عنية أنه قال : أنزلت نفسى من هدا المال منزلة ولى اليتيم ومن كانفنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف عن عمر بلفظ « لأن أخطىء في الحدود بالشبهات احب الى من أن أقيمها بالشبهات عن عمر رضى الله عنه قال : كان النبي على الذا انزل عليه الوحي سمع عند وجة كدوى النحل وانزل عليه

الحدت

يوما فمكثنا عند ساعة فسرى عنه فاستقبل القبلة فرفع يديه وقال : « اللهم زدنا ولا تنقصنا وارضنا وأرضى عنا » ثم قال انزل على عشر آيات من أقامهن دخل الجنة ثم قرأ ــ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون والذين هم لفروجهم حافظون الى قوله تعالى ؛ والذبن يرثون الفردوس هم فيها خالدون 75 عن عمرو بن أبي عمرو فقال : ملعون من عمل عميل قوم لوط ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 09 عن عمرو بن شيب عن أبيه عن جده أن النبي علية قتل رجلا في القسيامة من بني مالك ٠٠٠٠٠٠ 004 عن محارب بن دثار أن ناسسا شربوا الخمر فقال لهم يزيد بن أبي سهيان: شربتم الخمر ؟ قالوا: نعم وتمسكوا بقول الله تعالى: « ليس على الذين المنسوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا . . الآية » فكتب فيهم الى عمر رضى الله عنه فكتب اليه اتاك كتابي هذا نهارا فلا تنتظر بهم الى الليل وأن أتاك ليلا فلا تنتظر بهم الى النهار حتى تبعث بهم الى لئسلا بفتنوا عماد الله فيعث بهم الى عمر فشاور الناس فيهم فقال لعلى : ما ترى ؟ قال : ارى انهم شرعوا في دين الله ما لم ياذن به الله فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم فقله أحلوا ما حرم الله ، وإن زعموا أنها حرام فأجلدهم ثمانين جلده فجلدهم ٢٧٦ عن مطرف أن أبن الزبير كان يحلف على المصحف قال : ورايت مطرفا بصنعاء يحلف على المصحف .٠٠ 718 عن نعيم عن أبيه هزال مرفوعا : بنس ما صنعت . ستنمك بالعني ماعزا بالواسترت عليبه بطرف ثوبك لكان خيرا لك قال : يا رسيول الله والله ما أدرى أن في الأمر سبعه 148 العينان تزنيان ، واليهان تزنيان والرجهان 719 6 1 . 8 تزنيان ، ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه ٠٠٠ (حرف الفين) 148. اغييد يا انيس واغد يا أنيس على امرأة هذا فأن أعترفت فأرجمها V١

تغريب عام

اسمستغفر الله وتوضى

194

٨V

13

الصفحة	بيث	الحا		
	(حرف الفاء)			
٨٥٢	اء بست ،، ،،	الانبي	فضلت علم	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	به ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	عن قل	فهلا ثقبت	
717	نى بە ؛ ؛	ā .		
771	ن من الابل ا	i		
177	من الابل ١٠٠٠ من من	;		
98	ان ابنی امیة قذف امراته بشریك	الملاعنة م رماها	فی حدیث ا سنمحاء ای	ا پن ۱۱
en de la companya de La companya de la co	(حرف القساف)	,		
17.1	انت ومالك لأبيك	: 🖫	قال النبي	
778	سياتي على الناس زمان يشربوا			
370	للانصار حين امتنعوا من اليمن ,			فتبريا
117	یا آباهر » لأبي هريرة) #	قال النبى	
٣.٥	بات	ى الهيئ	اقيلوا ذو	
۳.۷	ت عشراتهم ألا في الحدود	ى الهيئا	اقيلوا ذوي	4 -
	الله الله الله الله الله الله الله الله	بكتاب ا قال : الحمد	كم أ قال: ل الله ﷺ لوا قالوا :	رسوا ولا 1
411	* ·		, رسول الا 	يرخى
٧٣	بن أبى لبلى أدركت بقايا الأنصار ن ولائدهم في مجالسهم أذا زنت	الرحمن ليدة م	قال عبد يضرون الو	وهم
AY	وجهة للاجلاد « اضربه واعط كل وجهه ومذاكره	كرم الله	لقول على منه حقه	عضو
		-	49	٤ :

...

f., :

	قال عمر بن الخطاب وخرج رسول الله على وهو يقرآ هذه الآية وما كنت سمعتها قبل منه فدنا عثمان وشيبة فقال : خذاها خالدة تالدة لا ينزعها منكم الاظالم
411	لقول عمر رضى الله عنه في سرقة غلام الحضرمي الذي سرق مرأة أمرأته: أرسله فلا قطع عليه ، خادمكم
7.7	أخذ متاعكم أخذ
111	لقول عمر رضى الله عنه ما من مسلم الا وله في السال حق السال حق
	قلت يا رسول الله الا تستعملنى ؟ تسال : انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزى وندامة الا من
410	اخذها تحقها وادى الذى عليه فيها
VV	أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم
	واقبل عيينة بنى بدر فى قومه حمية وغضبا لقيس فقال: يا رسول ألله قتل صاحبنا وهو مؤمن فاقدنا فقال بيسول الله يه تحلفون بالله خمسين يمينا على خمسين وحلا منكم ن كان صاحبكم قتل وهو مؤمن قدا سمع أيمانه فعملوا فلما حلفوا قال رسول الله اعفوا عنه واقبلوا الدية فقال عيينة بن حصن: أنا نستحى أن تسمع العرب العرب أنا أكلنا ثمن صاحبنا فوائسه الاقرع بن حابس العرب أنا أكلنا ثمن صاحبنا فوائسه الاقرع بن حابس التميمي فى قومه عضبا وحمية لخندق فقال لميينة بن التميمي فى قومه عضبا وحمية لخندق فقال الميينة بن خمسون رجلا أن صاحبنا قتل وهو مؤمن فقال الاقرع خمسون رجلا أن صاحبنا قتل وهو مؤمن فقال الاقرع في أن تعفوا عن قتله وتقبلوا الدية نشائكم رسول الله القبل المقبل المنا الله من بي تميم فيقسمون بالله لقد الماحبكم وهو كافر فقالوا عند ذلك على رسلك بل نقبل المعادية من بنى تميم فيقسمون بالله لقد الله على دالله بالمنا الله يها فقال نا وسول الله يها فرجعوا الى رسول الله يها فقال نا وسول الله يها فقال نا وسول الله يمائة من المائة من الاله يها فقال نا وسول الله يها فقول نا وسول الله يها فقول نا وسول الله يها فقال نا وسول الله يها فقول الله يها فقول به وسول الله يها فقول الها وسول الله يها فول الله الها وسول الله يها وسول الله وسول اله وسول الله وسول ال
۰۸۰	💆 فقال: يا رسول الله بمائة من الابل
٦٧	اقتلوا الفاعل والمفعول بــه
	قتل رجل في زحام الناس يعرفه فجاء أهله الي عمر قال نا در والم

الحداث

الصفحة

TVX 6 TVV

2773

وقد جاء اعرابی الی النبی علی فشهد رؤیة الهلال نقل النبی علی اتشهد ان لا اله الا آله ؟ قال : نعم فقال : الشهد ان محمدا رسول آله ؟ قال : نعم فصام وامر

لقد حرض بعد الناس ما عزا على الاقرار فذهب وأقر أمام الرسول على وكان النبى على يحاول أن يحمله على الرجوع في اقراره بالتعريض فقال له : لعلك قبلت ، لعلك لامست ولما علم بالذي حرضه على الاقرار قال له : هلا سترته بثوبك لكان خيرا لك

لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام الا الحلة وورق السمر ثم أصبحت بنو سعد تعررني على الاسلام

قسم النبى الله عني خيبر على ثمانية عشر سهما وقسم النبى الله غنائم حنين . قال ابن اسحق : ثم خرج رسول الله الله حين الصرف عن الطائف على دحنا حتى نزل الجعرانة فيمن معه من الناس ومعه من هوازن سبى كثير وقد قال له رجيل من اصحابه يوم ظعن عن

ثقيف: يا رسول الله ادع عليهم فقال على اللهم اهد ثقيفا واثبت بهم » ثم أتاه وقد هوازن بالجعرانة وكان مع رسول الله على من سبى هوازن ستة الاف من الدرازى والنساء ومن الابل والشاه ما لا يدرى ما عدته ، قال ابن اسحق فحد ثنى عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده أن

وقد هوازن أتوا النبى على وقد أسلموا فقالوا : يا رسول الله أنا أهل وعشيرة وقد أصابنا من البلاء ما لم يخف عليك فامنن علينا من الله عليك . وقال أبو صرد : ما رسول الله أنما في الحظائل عمالك وخالاتك وحواضنك

(اللاتي كن يكفلنك ولو أنا ملحنا للحرث بن أبي شهر

أو النعمان بن المنذر ثم نزل منا بمثل الذي نزلت به وجونا: عطفه وعائدته علينا وأنت خير المكفولين ، فقسال وسول الله على : « أبناؤكم ونساؤكم أحب اليكم أم اموالكم ؟ » فقالوا : يا رسول الله خيرتنا بين اموالنا وأحسابنا بل ترد الينا نساءنا وابناءنا فهو احب الينا فقال لهم : أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم واذا ما أنا صليت الظهر بالناس فقوموا فقولوا: أنا نستشفع برسبول الله على الى المسلمين وبالسلمين الى وسول الله علي في أبنائنا ونسائنا فسأعطيكم عند ذلك وأسأل لكم ، فلما ﷺ بالناس الظهر قاموا فتكلموا بالذي أمرهم به رسول الله ﷺ : اما ما كان لى وليني عبد المطلب فهو لكم . فقال المهاجرون : وما كان لنـــا فهو لرسول الله علي وقالت الانصار: وما كان لنا فهو لرسول الله على فقال الاقرع بن حابس ، اما اما وبنو تميم فلا وقال عيينة بن حصن أما أنا وبنو فزارة فلا وقال عباس بن مرداس : اما انا وبنو سليم فلا فقالت بنو مسليم : بلي ما كان لنا فهو لرسول الله على فقال عباس : وهنتموني فقال على الما من تمسك منكم بحقه من هذا السبى فله بكل انسان ست فرائض من اول سبى اصيمه فردوا إلى الناس ابناءهم ونسساءهم . ولما فرغ علم من رد سبايا حنين الى أهلها ركب واتبعه الناس يقولون: يا رسول الله أقسم علينا فيئنا من الإبل والفنم حتى الجاوه الى شجرة فاختطفت عنه رداؤه فقال: ردوا على ردائي أيها الناس قوالله أن لو كان لكم بعد شجر تهامة نعما لقسمته عليكم ثم ما القيتموني بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا ثم قام الى جنب بعير ثم أخذ وبرة من نسنامه بين أصبعيه ثم رفعها ثم قال: أيها الناس والله ما لي من فيتكم ولا هذه الوبرة الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا الخياط والمخيط فإن الغلول يكون على أهله عارا ونارا وشنارا يوم القيامة وقد دخل عقيمل بن ابي طالب يوم حنين على امراته فاطمة ابنة شيبة بن ربيعة وسيفه متلطخ دما فقالت: الى قد عرفت الله قد قاتلت فماذا أصبت من غنائم المشركين ؟ فقال: دونك هذه الارة تخيطين بها

الحيديث

ثبابك فدفعها اليها فسمع منادى وسول الله علي يقول: من أخذ شيئًا فليرده حتى الخياط والمخيط فرجع عقيل فقال : ما أرى ابرتك الا قد ذهبت » 27362726277 بقسم خمسون من الحي الذي وجد فيه بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فان حلفوا بروا وان لم يحلفوا اقسم من هراء خمسون بالله أن دمنا فيكم ثم يغرمون الدية 100 يقسم خمسون منكم 300 يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ٥٦٥، ٥٦٥ قصة كعب بن مالك حين اراد أن يتزوج كتابية فنها النبي على قائلا: انها لا تحصنك قضى النبي على الله المحسمان بين سدى ***V**É 4 ***V*** قضى بالبينة على الطالب والايمان على المطلوب ألا في الدم قضى رسول الله على بخمسين يمينا ثم يحتى دم المقتول اذا حلف عليه ثم يقتل قاتله أو تؤخذ ديته ويحلف عليه أولياؤه من كانوا فليسلا او كثيرا فمن ترك منهم اليمين ثبت على من بقى من يحلف ... 044 6 0X7 القضاة تبلات القضاة ثلاثة واحد في الحنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة فراجل عرف الحق فحكم به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فحكم فجار في حكمه فهو في النار فهو في النار ورجل قضى بين الناس على جهل فهو في النـــار اقطعوا السارق في ربع دينار 109 قطع النبي ع الله سارق بردة صفوان بين أمية وكان متوسدا بها 17. تقطع اليد في ربع دينار

1.24

187	تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا
*******	القطع في ربع دينار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادني من
107	ذلك ،
104	لا قطع الا في دينار
101	لا قطع في ثمر ولا كثر ٢٠٠٠٠٠
377	فاقطفوا يمينه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ فاقطفوا
-	قوم المجن الذي قطع فيه رسول الله على بعشرة.
761	دراهم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
107	قیمته تالانهٔ دراهم سی در دراهم
	tam t
	(حرف الكاف)
	كان أبو بكر رضى الله عنه يقول : لفرته بربه أشد
A 71	
	کانت ارض بینی وبین یهودی فجحدونی فاتیت به
	النبي الله فقال لي : الله بينه أ فقلت : لا ، فقال
ለ ዖ ያ	اليهودي : أحلف ، فقلت أذن يحلف ويذهب بالمال
	كانت امرأة مخزومية تستمير المتاع وتجحده فأمر
	النبي على بقطع يدها فاتى اهلها أسامة بن زيد فكلموه
	فكلم النبي على فيها فقال له النبي على : يا اسامة لا اراك
	تشفع في حد من حدود الله عز وجل ثم قام النبي ﷺ
•	خطيبا فقال: اتما هلك من كان قبلكم بانه اذا سرق فيهم
	الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضميف قطعوه والذى
•	نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها فقطع
X17	المخزومية
	كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصما الي
	رسول الله على فقال : شاهداك أو يمينه ، فقلت : انه
	اذن يحلف ولا يبالى فقال : متى حلف على يمين يقطع بها
	مال أمرىء مسلم فهو فيها فأجر لقى الله وهو عليه
577	

الحنديث الصفجة

كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فححدني فيها ١٥٥٠ ٣٨٤ ع كان ثمن المجف بومند عشرة دراهم كان رسول الله عليه لا يقطع بد السيارق الافي ربع دىئار قصاعدا كنا عند رسول الله على فقام اليه رحل فقال: إن ابنى كان عسيفا على هذا فزنى بامراتي فقال على ابنك فان اعترفت فارحمها كانت هذيل خلموا حليف لهم في الحاهلية ، وطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء فانتبه له رجل منهم فحذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فأخذوا اليماني فرفعوه الي عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا قتل صاحبنا قال : أنهم خلعوه ، قال يقم خمسون من هذيل ما خلموا فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلا وقدم رجل من الشنام فسألوه أن يقسم فافتدى يمينه منهم بيده فانطلقا وذكر الخبر الكبر الكثر 001 كتبت الى ابن عباس رضى الله عنه : قلبت لابن عمك ظهر الحن كتب على أبن آدم تصبيه من الزنا فهو مدرك ذلك لا محالة ؛ المينان زناهمها النظر ، والأذنان زناهمها الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطشي ، . والرجل زناها الحظي والقلب يهوي ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذب كتب عمر رضي الله عنه الى موسى الأشعري : آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا بيأس ضعيف من عدلك: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأن كان

ጀዋአ ሩ <u>የ</u>ዋ۷

مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق

700	ال مستدر حرام
	كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فملء الكف
700	منه حرام المعارف المعارف المعارف المعارف المعارف
AFT	منه حرام
-	كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن شرب الخمر
100.	في الدنيا فجاءت وهو يدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة
	(حرف السلام)
777	ولا تحسسوا وكونوا عباد الله اخوانيا
۸V	لا تسافر المراة الا ومعها زوجها أو محرم ١٠٠٠٠
٣٤	لا تعينوا الشيطان عليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
107	ولا تقطيع الخمس الا في خمس ١٠٠٠٠٠
	لا حد الا في اثنتين قدف محصنة أو نفي رجل من
170	اليه الله الله الله الله الله الله الله
	لا حسد الا في اثنتين رجل آناه الله ما لا فسلطه
	هلى هلكته في الحق ورجل آتاه الله تعالى حكمة فهو يقضي
410	بها ويعلمها ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
377	لاً تسماووهم في المجالس ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
۷٥٥	لا شهادة لجار المفنم ولا لدافع المفرم
۷۵۹	لا شهادة للمتهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا قسامة الاأن تكون بينه يقول لا يقتل بالقسامة
٥٦.	ولا يطل دم مسلم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا قطع في الثمر المعلق الا ما أداه الحونيث وبلغ
	ثمن المجن فان لم يبلغ ثمن المجن ففيسه الفرم وجلدات
4.7	יצבוע יי
7.27	لا تستضيئوا بنار المشركين ١٠ ٠٠ ٠٠
£71	
& 1 · 6	لا ضرر ولا ضرار ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	لا يمنعن أحدكم رهبة الناس أن يقول بحق أذا رآه
ξ	ويغكر بعظيم فانه لا يقرب من أجل ولا يباعد من رزق

V.1

1000	
الصفحة	الحديث
fY7	لا نكاح الا لولى وشاهدين
	لا يجلد أحد فوق عشر جلدات في غير حد من حدود
7.7	الله تعسالي ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
7.0	لا يجلد فوق عشره أسواط الا في حد
P	
77	لا يحض أهل الشرك بالله شيئا
	لا يحل دم امرىء مسلم الاباحدى ثلاث: كفر بعد
377	ایمان ، وزنا بعد احصان ، أو قتل نفس بغیر حق
	لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث: كفر بعد
. 770 6 84	ایمان ، وزنا بعد احصان ، وقتسل نفس بغیر نفس .٠٠
	لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا اله الا الله وانى
	وسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاتي ، والنفس بالنفس
77	والتارك لدينه المفارق للجماعة
	لا يحل لثلاثة يكونون بفلة من الأرض الا امروا
. 414.	عليهم احدهم
- ()(/ - (-	
0 { Y 6 0 { 0 :	
78	لا يخلون أحدكم بامراة الا مع ذي محرم
#:1 	لا يخلون أحدكم بالمرأة ليست له بمحرم فان
78 6 78	الثهما الشيطان
37	لا يزنى الزاني حيث يزنى وهـو مؤمن من
1.1	لا يصلين أجدكم وهو رناء
1717	لا يقدس الله أمة ليس فيهم من يأخذ للضعيف حقه
777	لا ينبغى للقاضى أن يقضى بين اثنين وهو غضبان
٨٢٥	لا وصبية للوالدين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اليس الخشن الضيق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
44.	لعن الله الراش والمرتش والمرتش والمرتش المراث المرا
111	لعن الله الراشى والمرتشى في الحكم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ،
۷۵۷	ويسرق الحبل فتقطع يده
, r= r	

	لعن الله الشافع والمشفع
440	لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى والرائش 🕟
197	ملعون ملعون من أحاط على مشربه
711	لقد خشيت أن يبهأ الناس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
17330Y017A03	ولكن اليمين على المدعى عليه
7.867.8	
•	لما يلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم
77.	نت کسری قال لن یفلح قوم ولوا آمرهم امراة
7.9	لم يسن فيه شيئًا أنما قلناه نحن
. 707	لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار
. 101	
•	لو أن الناس اعطوا بدعواهم لا دعي ناس من الناس
1.8 4 0 1	ماء ناس وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه
	او يعطى الناس بدعواهم لا دى ناس دماء رجال
70330733110	رأمسوالهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لو أعطى الناس بدعواهم لأ دعى قوم دماء قوم
۷٥٤ ، ۳۸٥	أموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه
777	ولو دعيت الى كراع لاجيت
9.7	فلیس بمحصن ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
10.	اليس على الخائن ولا على المختلس قطع
• • •	
	ليسي على الخائن ولا على المختلس ولا على المنتهب
111	قطــع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ قطــع
731	ليس على المختلس ولا على الخائن قطع
731	ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع
177	ليس على من سرق من بيت المال قطع ٠٠٠٠٠٠
٧٩	نيس في هذه الأمة مد ولا تجريد ولا غل ولا صفر
	(18 Å – X
•	(حرف السيم)
717	ما أخا لك سرقت ، قال: بلي ٠٠٠٠٠٠
01	وما استكرهوا عليسه معتمد معتمد معتمد
414	ما أفلح قوم أستدوأ أمرهم الى أمرأة ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
***	المالية المالية المالية المالية

الحيان

المنفحة

ما روى أن مسعود أن رجلا أتى النبى على وقال: يا رسول الله أنى وجدت أمرأة في السنتان فأصبت منها كل شيء غير أنى لم الكحها وروى - ثلاثا منها حراماً ما ينال الرجل من أمرأته إلا الجماع فقال النبى على النهار وزلقا من الليل أن الحسنات يذهبن المسلاة طرفى النهار وزلقا من الليل أن الحسنات يذهبن

- وما لم يبلغ ثمن المحب ففيه غرامة مثلية وجلدات

ما من أمام أو وال يفلق بابه دون ذوى الحناجة والخلة والمسكنة الا أغلق الله أبواب السسماء دون خلته وحاجته ومسكنه

ما من أمير عشرة الإجيء به يوم القيامة مفلولة يده الى عنقه حتى يطلقه الحق أو يوبقه ومن تعلم القرآن ثم سيه لقي الله وهو عليه أجزم

ما من انسان يقتل عصفورا فما فوقها بغير جقها الا يسأله الله عز وجل قيل يا رسول الله وما حقها قال ان يذبحها فياكلها وان يقطع راسها ويرمى بها ...

ما من رجل یلی امر عشرة فما فوق ذلك الا اتی الله عز وجل یوم القیامة یده الی عنقه فكه بره او اوبقه اثمة اولها ملامة واوسطها ندامة وآخرها خزی یوم القیامة ۳۱۶

مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استقاموا على سفينة فأصاب بعضهم اسفلها فكان اللين في أستقلها أذا أستقوا مرواعاي من فوقهم فقالوا: لو أنا فرقنا في نصيبنا خرقا ولم نواذ من فوقنا ، فسأن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وأن أخذوا على أيديهم نجواد ونجوا جميعا من أنى بهيمة فاقتلوه واقتلوا اليهيمة 🥏 KIT من أني بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه ... 470 من أتى من هذه القاذورات شيئًا فليستتر بستور الله فان من أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد - 414 من أصاب من هذه القاذورات شيئًا فليستتر بستر الله فان من أبعدي لنا صفحته أقمنا عليه الحيد ... من الحنطة خمر ومن الشعير خبور وبين التمر خير ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر 700 من بلغ بما ليس بحد حدا فهو من المعتدين ... 7.7 من بني الله مسجدا ولو كمفتحص قطاه بني الله له بيتا Yol. من تولى شميئًا من أمرر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم الحتجب الله دون حاجته 137 من جهد أصابهما 1.00 من حديث الأشعث بن قيس كان بيتي وبين رجل خصومة، في بشر فاختصما الى رسمول الله علي فقسال : شاهداك أو يمينه فقلت: أنه أذن يُطف ولا يبالي فقال: : من حلف على يمين يقتطع بها مال أمرىء مسلم. هو فيها. فاجر لقى الله وهو عليه غضبان ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 387 من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه ومن نيش قطمناه 177 من حكم بين اثنين تراضيا بحكمه فلم يعدل فعليه لعنبة الله تعبال 377

V.+0

الصغحة الحيدث من حلف على منبرئ يمينا فاجره ولو على سواك من اراك لقى الله وهو عليه غضبان من حلف على يمين كاذبة بعد العصر لقى الله وهو 717 عليه غضان من دعاه خصمه الى حاكم من حكام السلمين فلم يجب فهو ظالم ولا حق له ٠٠٠٠٠٠ و ٢٧٨٠٠٠٠٠٠ من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد الثانية فأطلوه فان عاد الثالثة فأجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه · · · ۲۷۰ ، ۲۷۰ من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود بن أبيه في قصة قتلة أبا جهل قال : فقلت يا رسول الله لقد قتل الله أبا جهل ، قال: الله الذي لا اله إلا هو ؟ فقلت : الله _ الذي لا أنه الا هو لقلة قتلته من من ١١٥٠٠٠ ما ١١٥٠٠٠ من طلب قضاء المسلمين حتى بناله ثم غلب عدله جوره فله النجنة ومن غلب جوره عدله فله النار ١٠٠٠٠٠٠ ٣١٤ من عمل عملا ليسل عليه أمرنا فهو رد ٢٠٠٠٠٠ من قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فأهله بين خير عيف أما أن يقاد أو أن يُعقل ا من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة الا أن يكون كما قال: ١٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ من قذف مملوكه وهو برىء كما قال جلد يوم القيامة المنات حدا الا أن يكون كما قال من كان حالفا فليخلف بالله أو ليصمت ٢٠٠٠٠ ٥٧٨ ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامراة 5 48 April 12 1. 1. 1. ليس بينها وبينه محرم من لا يرحم لا يرحم ال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ١٦٠٠٠ والقعول بسه

(حرف النون)

(حرف الهياء)

ُ (حرف السواو)

وجد قتيل بخيبر فقال على اخرجوا من هذا الدم فقالت اليهود قد كان وجد في بني اسرائيل على عهد موسى فقضى في ذلك فان كنت نبيا فاقض فقال لهم على تحلفون خمسين يمينا ثم تفرمون الدية فقالوا: قضيت بالناموس ٥٥٦ وجدنا في كتب سعد بن عبادة أن رسول الله قضى باليمين مع الشهياهد

الصفحة الجدث

777 وضع راحتيك على الأرض الوليدة من ولائدهم ويل للامراء ويل للعرماء ويل للامناء ليتمنين أقوام يوم القيامة أن ذوائبهم كانت متعلقة بالثريا يتذبذبون بين 317 السسماء والأرض ولم يكؤنوا عملوا على شيء 💮 🎙 يا أبا ذراني اراك ضعيفا واني احب النك ما احب النفسى لا تأمرن على اتنين ولا تولين مال يتيم 111 يا أسامة أتشفح في حد من حدود أله تعالى ثم قال " فاخطب فقال : انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا افا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت

القطعت بدهسا يا أنيس اغد على أمراة هذا فأن أعترفت فأرجمها 144 واليدان تزنيان فزناهما البطش والرجلان تزنيان

ثالثا: الأشعار الاستشهادية

الصفحة

قال الشساعر :

وجاعل الشمس حسدا لاجفاء به

قال الأعشى:

فقمنا ولما يصح ديكنا

الى جونه عند حدادها ٣ قال الشياعر:

جزی اللہ ابن عروۃ حیث امسی عقوۃا والعقوق لے ائےام ۲۳

قال الشاعر:

لقيت المسالك في حربنا وبعد المسالك تلق الساما

قال الشساعر: وكان مقامسا ندعوا عليهم بأبطحها ذي المجساز له اثام

قال کعب بن زهیر :

انا ابن الذي لم يخزني في حياته ولم اخذه حتى تفيب في المرجم ٢٨

قال زهمير : وما الحرب الامنا علمتهوذة تموا

وما هو عنها بالحديث المرجم

قال ذو الرمية : قد اعسف النازح المجهول معسفه

فى ظُلَّلُ اغضب بِلعوهامه البوم ٢٩

الصفحة قال الطرماح: عواسف أوساط الجفون يسقنها بمكتمن من لاعج الحزن واتن قال يعقبوب: اطعت النفس في الشهوات أعادتني عسيفا ميد عبد قال الشياعر: فهي شوهاء كالجوالق فوها مستجاف يضل فيه الشكيم N.F قال الشاعر : واليالي حبلي ليس يدري ما تلد ٧o قال تېسم فعوت غنهم عفو غير مثرب وتركتهم لقطاب يوم سرمد ۷٥ قال النابغة وجسرل اللسسان كجرح اليد 38 قال الشاعر: وارق الى الخيراث زنئا في الحبل ١١٠٤١٠٩١١٨ قال الفرزدق: ابا خالد من يون يعلم زناؤه 1440 ومن يشرب الخمر يصبح مسكرا قال قيس بن عاصم المنقرى :

اشيه أيا أمك أو أشبه حمل

ولا تكونن كهلوف وكل

Y11

```
يصبح فما مضجمه قد انحدل
            وارقالي الخرات زنئا في الحيل
                      قالت أمرأة من العرب ترقص ابنا لها:
                      أشبه أباك أور أشبه حمل
             ولا تكونن كهلبوف وكل
                      يصبح في مضجعه قد انجدل
           وارق الى الخرات زنتًا في الحيل
11.
                                وقال امه ترد على ابيه : 🏢
                      أشبه أبى أو أشبهن أباكا
             أما أبي فلن تنال ذا كا
                     تقصران أن تناله بداكا
11.
                                 وقال الأخطل بذكر القبر :
                      اذا قذفت الى زناء قعرها
             غبراء مظلمة من الاحفار
41.
                                وقال ابن مقبل يصف الإبل:
                      وتولج في الظل الزناء رؤوسها
وتحسيها هيما وهن صحاح ١١١،١١٠
                                           قال الجوهري:
            اشتبه ابنا أو اشتبه عمل
 111
              قال قيس بن عاصم المنقرى يرقص ابنا له فقال:
             أشبيه أباك أو أشبيه عميل
 111
                                قال قيس بن عاصم المنقرى:
              وارق الى الخيرات زنتًا في الجيل
 111
                                           قال الحطينة:
                      دع المكارم لا ترحل لمفيتها
             وأقمد فانك أنت الطاعم الكاسي
 144
```

الصفحة قال ابن الاعرابي: بعتكها زانية وتسهرق ان الخبيث للخبيث يتفق 1.84 قال ألغرزدق: تحسين دراهما برقتها تمحو مخازيك التي بممان قال الأخطل: ير فلن في سرق الفرئد وقزه يسحبن من هـدانة اذ بالا ۱٤Ÿ قال أنس بن زنيم يخاطب الحارث بن بدر حين ولاه عبد الله بن زياد سرق: أحاربن بدر قد وليت امارة ا فكن جريدا فيها تخون وتسرق ولا تحقرن با حار شيئا أحبته فحظك من ملك المراقين سرق قان جميع الناس اما مكذوب يقول بها يهوى واما مصدق يقسول أقبولا ولا يعلمونها وان قيل هاتوا تحققوا لم يحققوا 1188 قول العباس بن مرداس : انجعل نهبى نهب العبيد بين عيينه والأقرع 184 قول العباس! كانت نهابا تلافته بكرى على المهنو بالأجرع ት ዩል

قال الهــذلي: يامي أن تفقدي قوما ولا تهم

او تخلیهم فان ألدهر خلاس ۱٤٨

قال ثعلب : نظرت الى من خلاسا عشسية

على عجل والكاشحون حضور كذا مشال طرف المعين اثم اجتها

دواق اتی من دونها وسیستور ۱٤۸

الأم الام فمفضيسيها لابسد يعائقسسه الفسسم نائد هر دانلار رخ ده

یاتیسه عبداب یخسزیه ویحل علیه عبداب مقیم قال عسدی:

وجاعل الشمس مصرا لاخفاء به بين النهار وبين الليل قد فصلا ٢٢٨

سال: جريمة ناهض في رئس نيسق

ترى لعظام ما جمعت صليبا ٢٤٢ قــال : شربت الاثم حتى زال عقـلى گذلك الاثم يذهب بالعقول ٢٥٢

ولا أشقى بها أبدا سقيما

قال قيس بن عاصم المنقرى : رأيت الخبر صالحه وفيها خصال تفسد الرجل الحليا فلا والله اثرهها محيحا

ولا أعطى بها ثمنا حياتي ولا أدعو بها الأمر العظيما ٢٥٣

V 1/4

الصفحة

قال أبي محجن الثقفي : اذا مت فادفني الي جنب كرمه

وتزوى عظامي بعد موتى عروقها

ولا تدفنني بالفسلاه فانني أخاف أذا مامت أن لا أذوقها

YOY.

فخاصر العقل من ترجيع ذكرتها

YOY: رسى لخيف ورهن منك مكول قال الشاعر:

وليسل بتعزيز الامير خزايه على اذا ما كنت غير مريب 4.8 ...

قال ذوئب: وعليها مسرود ثان قضاهما

داود أوضع السوابغ تسع 414 قال الشياعر:

والظلم من شيم النفوس قان تجد ذا عف فلعله لا نظلم

قال الشاعر ترشوا جنتها المطي شرابها طمعا بأن ينتاشهن من الصدى 224

قال الشبياع نا عمل الفاروق طال حسى

ومل منى اخوتى وعرسى في حدث لم تفترقه والأمر أخوا من شعاع الشيميين 454:

قال الشياعر ت

قالُ الحطيئة الشاعر:

حمر الحواصل لا ماء ولا شجر

القيت كاسبهم في قعر مظلمه

فارحم عليك سلام الله يا عمر ٣٤٣

قال الحطيئة الشاعر:

دع الكارم لا ترحل لبغيتها

وأقمد فانك أنت الطاعم الكاسى ٢٤٤

قال الشماعر:

اعوذ بجدك انى المسرؤ سما سجالا

فانك خير بن الزبرقان

أشــــد نكالا وأرجى نوالا

تحنن على هــداك المليك

فان لكل مقام مقاما ولا تأخذني بقول الوشاه

فان لكل زمان رجالا ٣٤٤

قال الشميماعر:

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ

زغب الحواصل لاماء ولا شبجر

غادرت كاسبهم في قفر مظلمه

فأغفر هداك مليك الناس ياعمر

ائت الامام الذيمن بعد صاحبه

القت اليك مقاليد النهى البشر ٢٤٥ ، ٣٤٤

قال الحطيثة:

وأخذت أطراف الكلام فلم تدع شتما ينفع

وحميتني عرضاللئيم فلميخف

ذمي وأصبح أمنا لا يفزع ٢٤٥

VIO

الصفحة

48.8

471

474

أطعنا رسول الله اذا كان سننا

قال الحطيئة:

قيا لعباد الله ما لابي بكر

أيورثها بكرا أذا مات بعده

والك لعمر الله قاصمه الظهر

قال بشيار بن برد :

اذا بلغ الرأى المشورة فاستعن

برای لبیب او مشورة حازم ولاتحقل الشوري عليك غضاضة

فسان الخوافي قوم للقوادم

فی قوله: (شاورهم) و (توکل)

قال الشنساءي:

شاور صديقك في الخفى الشكل واقبل تصيحة ناصح متفضل قالله قبد أوصى بذاك بنيسه

قال شساعر حكيم:

اذا كنت في حاجة مرسلا فارسل حكميا ولا توصه

وان به امر علیك الشوى فشاور لبیسا ولا تعصمه

ونص الحديث الى أهله فان الوثيقة في نصحه

اذا المرء اضمر خوف الاله تسين ذلك في شـخصه

قال زهسي :

فوقعت بين قتود عنس ضامر لحاظه طفل العشى سناد ٢٧٢ 777

قال عبد قيس بن بجرة:

یسوقون لحاظا او امارایته بسلع ذکرت الهجرسی المتریبا

قال متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك :

لقد لامني عند العبور على البكا

رفيقي لتذراف الدموع السوافك

وقال : اتبكى كل قبر رايته لقبر ثوى بين اللوى فالدكاط

فقالت له: أن الاسيبحث الأشي فقالت له: أن الاسيبحث الأشي فقالت المالك ٢٧٢

...

ى سورد تطاللت فاستشرفته فرأيته

فقلت له أأنت زيسة الأرقم، ٢٧٣ -

عان رستنجر واني لتعديني على الهم جسره

تخب بوصال صروم وتعنق المالا ١٧٦٠

قال الشـــاعو:

ويحملني في الروع أحرد سابح منوف منوف

قال المهاجر ابن أمية القائل لعمرو بن معد يكرب

فلولا لاقیتنی لا قیت قرنا وودعت النحبالب بالسلالم لملك موعدی بینی زبید

وما قامت من تلك اللسّام ٢٧٧

الصغحة

الا يا لقومي للنوائب والقدر

وللأمرياتي المرء من حيث لا يدري وللأرض كم من صالح تودات

قال الاخفشي

عليه فوارته بلماعه فقر فلاذا جلال هبنه لجلاله

ولادًا ضياع هن يتركن للفقر ٢٨٥ قال اللحياني:

كل شيء حتى اخياك متاع

وبقدر تفرق واجتماع ٢٨٥ أقال الشاغرا:

قال هـ فيل : فارم على اقفائهم يمنكل

بصخرة أو عرض جيشي جحفل ٣٨٦ قال الشماعر: وصهباء يطاوف بهموديا

وأبرزها وعليها ختم ٤٠٩ قال الشماعر: نظرت أبا يعقوب في الحسب المتى

طرت فأقامت منهم كل قاعد

فللمدعى الثلثين ثلث وللسذى استلاط جميع المال عند التحاشد من المال نصف غير ما سينوبه وحصته من نصف ذا المال زائد

وللمدعى نصفاً من المال ربعه ويؤخذ نصف السدس من كلواحد ٨٤

قال بشر بن ابی حازم: نعلو القوانس بالسيوف ونعتزى والخيل مشعرة النحور منائدم 0.1 . قال الراعي : فلما التقت فرساننا ورجالهم دعوا بالكعب واعتزينا لعمامر 0.1 قال الأعشى: بناء سلیمان بن داود حقب اله أزج حم وطيء موسق 017 قال الشبياعن : هماً غزوتان جميعا معا تستنى شببا قفلها المبهم OYA قال الزمخشرى: شحيح غادرت منه السبواتي ككحل العين دقته اليهود ۸۲۵ قال الشاعر: فلا تياسوا واستغفروا الله انه DYA اذا الله سئى عقد أمر تيسرا ا الأعشى: قال الأعشى: بدات لوث عفرناه اذا عثرت فالنمسى أدنى لها منأن يقال لعا 001 قال الشبياعر: ان الكيلام لفي الفؤاد وانميا

جعل اللسبان على الفؤاد دليلا

MIL



دابعيا : الاعتسلام

(حرف الألف)

440	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	للام		م عليه.	דג	
477	• •	• • .	• •	• •	• •		• •	• •	• •	4 +	لوسى	31	
376	• •				• •	• •			ان	عثم	ان بن	أبا	
117	• •			• •				* **	سلام	مليه ال	راهيم :	أير	
473			• •		• •	• •	4 30	ق	ـــحا	بن اس	أهيم	أبر	4
777	• •	• •		• •		• •	• •			التيمى	راهيم	إبر	
777			. ثور	ام ايو	וע.	اليم ي	اه الق	ند رو	لد ا-	بن خاا	_اهيم	أأبر	
177				* *	• •	. •			عد	بن ســ	أهيم	ابر	
140			• •	• •	• •	• •	• •	••	سيل	ن الفظ	إهيم ي	ابر	
٧٢٥		•		. •	• •		دی	لدينور	عمد ا	بن مح	إهيم	ايز	
ه ۲۲ ه	777	٠ ٢٢	۳۵۶	r		٠. ،	يحيى	ن أب <i>ي</i>	مد بر	بڻ مح	أهيم	أير	
018 6	٦٢٥	6 07	1 4 8	۲۷ د	۳۷۳	610	16	170	111	النخمى	إهيم	ابر	
۲٦.	د ۳	٤٢ ،	444	٢ ،	۲۰.٬۷						ی بن ۳۷۳ ن		٦٢
*													
	ی	ابوري									, احمد		
4	(V)	(- 16 T	(9 6 Y	'A ' ' \\	۲۷ ۲	الاما ، ۲	یبانی ۴ م۳	: الث 11 م	حنبل ۲۵۰		>-1 o∫ 6	
6 107	· • 1	00	4 10	ξ 6	101	4 10	. 4	187	4 }	۲7 د	150	4 1	۱۳
٤١٨.	4 1	۰ ۸۷	- 174	٠ 6	177	4 14		174	6 1	77 6	371	4 33	٥٩
£ 414	4 Y	ÄY	4 4.1	1 4	۲.۲	۷.	£ 4	4-1	61	99, «	111	4 1	٨١
:W	١				-							•	

4 - 54. 6 400 6 408 6 - 48. 6 44. 6 444 6 444 6 414 6 414 6 418 6 414 6 411 6 4.0 6 4.4 6 440 6 444 6 440 6 444 14 MTO 6 MTE 6 MTM 6 MOV 6 MOE 6 MO. 4 MET 6 MT. 6 MIO. 6 E.T 6 TON 6 TON 6 TAN 6 TAN 6 TAN 6 TYN 6 TYN 8.8 3.6.8 3 4.8 4 113 5 113 5 113 5 113 5 113 5 113 5 673 5 6-271 6 279 6 27A 6 270 6 27F 6 27 - 270 6 27E 6 277 343 3 043 4 017 6 017 6 017 6 EAT 4 EVA & EVT 6 EVO 6 EVE 170 3 A70 3 870 3 370 3 130 3 330 3 030 3 936 3 300 31 -717.6710 (7.V أحمد بن شعيب . . . وأحمد بن صالح المراب والمراب أحمد بن عمرو بن أنس العذري ۰۱۷ ۰ أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوى ٤٢٨ أحمد بن أبي مريم 🕟 أحمد بن منيع ١٠ ١٠ ٠٠ . . . المستشار أحمد أواقى ١٠٠٠٠٠ £77 ·· ·· الأحوص المناسب الأخطل ١٠ ٠٠ ، ١٠ ٠٠ الأخطال 188 / 11. H. H. H. H. الأخفش : أبي أ**در**يس الما الما الما الما الأزهري ٠٠٠٠٠٠ TV7 (7.8 6 111 6 11. أسامة بن زيد مولي رسول الله ﷺ . . ، ٤ ، ١٥٠ ، ٢١٨ ، ٢١٩. ام اسامة بن زيد من من من 719 · · · اسحاق بن ابراهیم 3 A.Y. اُسحق بن راهویة ع ک ک ک ک ک ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۲ ، ۲۰ ، ۱۱۳ ، 018 4 07. 4 8.8 4 TET 4 TA. 4 TOV 4 TT.

```
ابو انسحاق السبيعي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
 أبو اسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني .. .. ٣٦
أبو اسحاق بن شاقلا . . . . . . . . . ١٥٩٠٠
      اسحاق بن شاهین الواسطی = ابو بشر ....
الشيخ ابي اسحاق الشيرازي ۱ ، ۳ ، ۲ ، ۲۸ ، ۶۶ ، ۲۲ ،
. 180 ( 179 ( 119 ( 118 ( 1.A ( 97 ( AA ( A) ( 79 ( 77
« 110 « 11. « 1.9 « 1.7 « 1.7 « 1.7 « 107 « 184
. YOE . YEV . YEE . TET . YE. . TTO . TTA . TTT . TIA
( E. E ( E. ) ( E. , TAT , TVV , TOT , TO1 , TEA , TTO
« £AA « £AO « £Y9 « £YA « £OT « £OT « £ET « ££1 « £T.
E 0A0 4 0AE 4 0EA 4 0TY 6 0TT 6 01T 6 0.E 4 E9. 4 EA9
                        770 > 980 > 175
اسحق بن الفرات .. .. .. .. الفرات
أبو استحق المروزي ۷۸ ، ۱۲۲ ، ۱۳۹ ، ۱۲۳ ، ۲۱۶ ، ۲۱۵ ،
6 094 6 097 6 007 6 077 6 011 6 EA. 6 707 6 770 6 777
                              719 6 7.9
أسماء بنت عميس رضى الله عنها وهي زوج أبى بكر الصديق
                       رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠
191.6177 .. .. .. ..
          اسماعيل بن اسحق القاضي ٢٠٠٠٠٠ . . . . . . .
 ** · · · **
```

```
اسماعیل بن هبار ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
الاسماعيلي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١
               TTT 6 T.0 6 101
                 الأسود العنسي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠
: TYY 6 TYO 6 YY ...
              ابو الأسود المالكي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. TTX
 الأشعث بن قيس ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٢٨٥ ، ٢٦٦ ،
                           071 4 EV7 4 EV2 4 E7A
أشيم الضبابي ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
امراة أشيم الضبابي ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠١ ١٠١ ١٠
              الاصبغ بن نباتة
 TOX .. ..
ابن الأصبهاني ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢٨
     418
                              الاصم . . .
                              الأصمعي ٠٠
     : ٣٣٨
 001 (014 = 8.4 64 .. .. ..
                          الأعشى ٠٠٠٠٠
الأعمشي .. الم ١٠١٠ ١١٦١ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٣ ، ١٠٠٠
ابي امامة بن سهل بن حفيف ٠٠٠ ٢٧ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٣ .
أمرؤ القيس بن عباس الصحابي الشاعر - الكندي ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٢٥٥ ،
                                778 6 877 6.877
ابو امية المخزومي ٠٠٠٠٠٠
         ائس بن زنیم ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
 188. . . .
. انس بن مالك رطى الله عنه . ٣ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٥٦ ، ٢٣٢ ،
            TT) . TTV . TTV . TTT . TYO . TTY . TT.
النيس بن الضيحاك الاسلمي ٣٠ ، ١٣٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠
  اتیسی بن مراد بن ابی مراد الغنوی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۳۰ ۳۰
                                       · VY 2
```

											_	_			-		ژوزاعی ۱۲۲ ۲۰۷.	4	100 {Y0
Ł	1 1	۲	10	•	•	•		• •			• •	• •	وية	معار	، بن	ياس	قاض <i>ی</i> ا	11	
17	۸.	6	٥٦		•	•	• •	• •				••	• •	ی.	نصار	1 ½1	و ايوب	ął.	
ı,) '	٦٢	6	۱۹	1		•		• •			• •				ر .	جاب	وب بن	į1	
									اء)	با	J1 _	حرف)					1	
	۲٥			•		,	• •	• •			• •		••	ن	تفلبر	ة ال	ن باقر	1ب	
6	-1	۲۲															بخاری ٤ ،		الجم
16		٦٢	6	, ۲	۹	6	481	1 6	***	4	۲1	ع ۱۰	104	4). ξ Y	•	150	6	148
	ξ	77	4	ξ	٦٥	É	٤٢	۲ ،	477	6	٣٤	4 4	450	4	447	6	۸۲۳	4	711
	٦	۲1	٤	٦	10	4	711	۲ ،	170	4	٥٥	V 6	00.	6	● `₹.\	. 4	٧٤٥	٤	۲۲3
*	٧١	6	11	Έ.		•		• •		•	÷÷		يد	سع	= 1	تری	و البخا	1بر	
	۲۷	Υ		•				٠,	• •				• •				مبلة	ų	
	١٤	٦	•	•	• •		• •	• •	•			• •	٠	بلی	الحنا	س ا	ن بدرا	ابر	
ıl'	٧٦	. 6	11	10	6	٥γ	ı	• •	• •		• •	• •	• •		ازب	ے عا	براء بر	11	
ξ.	77	6	٣.	٦	6 ٣	٠. ۵	•		• •			. ••			نياز	بن	ي بردة	. أي	•
۳	۲.	6	٨٥			•				•	• •	•					يدة	بر	
٤	٣٢	٤ ،	٣1	۲	•	•	• •	•		•	• •	* *	••				ڻ بري	أبر	
¥	٣	۲۸,	. 4	1'	11	4	۱۷۸	6 1	• / \	سعا	بن	هیم ب					بزار ₌ ۳٦۷		7 81
	۲٦	11	•				• •	• •	. * *			• •	• •		٠,	برد	سار پڻ	ہٹ	
																	و بشر		
٥	٥.	. 6	٥٩		•	•			• •	•	بول	ِ مح	ن و هو	لبجار	سل ا	المفض	نر بن	بۂ	

بشرابن تهيك £77 · · بشیر بن پسار ... 00. 4 089 5 08A این بطال الرکبی ۲۹ ، ۰۲ ، ۸۲ ، ۸۸ ، ۱۰۵ ، ۱۲۷ ، ۱۹۶ < 244 C 444 C 404 C 444 C 44. C 404 C 424 C 444 C 134 01X 6 804 البقيوي 110 أبو بكر بن الانباري 177 ابو بكر الخطيب ا ... 491 أبو بكر الرازى ١٠٠٠٠٠٠ 1178 6 1 . 1 . 1 . . . أبو يكر بن أبي شيبة المحاد ١٠٠٠ ٨٠٠ ١٠ ٥٥٨ ١٠٥٥ ١٠٥٥ ١٠٥٥ أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة رضى الله عنه ٣٠ ٧ ، ١ 14 14 4 17 4 17 4 19 4 100 4 1. T 4 9 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 11 117 3 070 3 070 3 PPG 3 715 أبو يكر بن عبد الرجمن **11%** أبو يكرين عبد الله أ ٠٠٠٠٠٠ القاضي أبو بكر بن العربي من الجنابلة ٦٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٣١١ ، 177 > 187 > 183 > 340 > 480 أبو بكر محمد بن المحاق بن خزيمة _ ابن خزيمة أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٩١، ٩٦، ٩٦، ٣٢٧، ٣٢٨، 078 6 49. أبو بكر بن هوازن على بن عبد الله = ابن المديني ١٤٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ أبو بكر اليمني ٠٠٠

أبو بكره نفيع بن الحارث ٥٠ (٥٠) ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٣٣٠ » ٣٤. ، ٣٣٩
بلال بن الحرث
ابن ابی بلتمهٔ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۸
البلخى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
البندنيجي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
البويطي = ابو يعقوب يوسف بن يحيى ٠٠٠ ٨١٤ ، ٨٥٤ ، ٢٨٦
ابن البيع النيسابورى = الحاكم أبو عبد الله
(حرف النساء)
الامام تاج الدين السبكى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الترمذی = محمد بن عیسی ؟ ؛ ۲۸ ، ۵۷ ، ۶۵ ، ۱۲ ، ۳۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲
710 · 010 · 777 · 777 · 771 · 773 · 7.3 · 7.3 · 7.7 ·
710 6 080 6 088
۱۱۰٬۰۱۳ تمیم بن طرفة ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲۶

(حرف الثباءً).

... ٧٢٢ 184 6 84 TTO 16 11. 6101 6 18 6 TE ثويان . أبو ثور = (الامام) ابراهيم بن خالد احمد رواه القديم ٥٣ ، ٥٥ ، 6 7.1 6 109 6 180 6 111 6 1.7 6 1.0 6 11.8 6 VI 6 V. 6 OA * 451 6 444 6 441 6 441 6 414 6 4.4 6 4.4 6 4.4 ¿ 279 ¿ 211 ; 2.V ; TTE ; TTY ; TT. ; 797 ; 798 ; 77. - 01 E 4 EAT 4 EVE 4 EVI الثورى ـ سفيان في سعيد أبو عبد الله ١١١ ، ٢٥ ، ٥٦ ، ١٩١ ، " * YO ' & TO ! > TY O T. Y O TY O TY O TY O TO O TY 7.7 6 7.7 6 078 6 848 6 848 6 777 6 77. (حرف الحيم) الجاحظ 🕳 عمرو إن بحر أبو عثمان 🕠 🕠 🐪 💮 317 جابر الجمفى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ جابر الجمفى جابر بن زید = ابو الشعثاء الازدی الکوفی ٠٠٠٠٠ ، ٥٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٠ جابر وكنيته أبو مطرف السدوسي قاضي الكوفة ٣٥٦ جابر بن سمرة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٦٤ ع جابر بن عبد الله ١٩٠ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، ١٩١ ، EVY (TT. (TTX (TYO (TOO (TT) (TT. ابن الجارود ۱۰۰۰ م ۱۰۰۰ م AVI £ 4 4 ... جبير بن مطعم رضي الله عنه ٠٠ ٠٠ ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ أبن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز ٧٥ ، ١٤٦ ، ٣١١ ، ٧٦٥

جزير بن عبد الله البجلي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٧٥ ، ٢٤٧
ابن جریر الطبری ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۶۱ ۳۲۲ ۳۱۱ ۳۲۲
جسر 🚾 ابو جعفر بن جسر ضعیف 🕟 🕔 🕠 🕠
الجمياص ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
جعفر بن جسر وهو ضعيف وأبوه جسر ضعيف ٠٠٠٠٠٠٠٥ ، ٥١٠
أبو جعفر ـ الطحاوي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جَعَفَرُ بِنَ مَجَاشِعَ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو جعفر محمد بن على ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٩٠ ٣٩٠
جعفز بن محمد ۲۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الرئيس المجاهد جعفر نميري ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٧٠ ٢٧٠
ابن ابی جمیلة ۲۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸
جندل بن سهیل ۲۷۶ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۶
ايو جهل ايو جهل
الجهينة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن الجوزى ٠٠ ٠٠ ١٤٦ ، ١٩٨ ، ٢٦٥ ، ٣٠١ ، ٣٧٢
خوسران ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۹۵۶
الجوهرى = الحسن بن على ٢٩ ، ٠٠ ، ١١١ ، ١١١ ، ٢٥٥ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢
الجويري ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲٥
الجويني = الابن أبو المعالى عبد الملك بن محمد المعروف بأمام الحرمين ٢٦ ٢١٨ ٢١٨
(حرف الحساء)
TVY (157 (7V

این آبی حاتم

الحارث الأعور

. 075 ...

781 4 187 4 01

```
الحارث بن بدر
  131
                                     الحارث المكلى ٠٠
 3 V 3
                                       حارثة بن مضرب
  441 ...
                                      أبو الحارث
                                            الحارثي
                                           ىاحارث ٠٠
                                      ابو حازم .. ..
الحاكم أبو عبد الله = ابن البيع النيسابوري ٥٠ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٥٥ ،
18 44. 6 414 6 141 6 144 6 105 6 187 6 140 6 45 6 44 6 44
: 6 MEI 6 MAY 6 MAO 6 MAL 6 MAN 6 MII 6 AND 6 AND 6 ALL
                        ETT - TID - E.E - TAD - TYT - TE9
الشبيخ أبو حامد الاسفرايتي ٤٤ ، ٦٢ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٨٩
 < 170 ( 187 ( 180 ( 186 ( 18. ( 180 ( 189 ( 189 ( 189 ( 189
8 44. 6 444 6 410 6 4.4 6 4.4 6 4.0 6 4.4 6 139 6 19V
* TTO 6 TTE 8 TTI 6 T.Y 6 T.7 6 TTY 8 TTY 6 TTY 6 TTY
. 16 EAA 6 EAA 6 EAL 6 EOA 6 EOA 6 EEA 6 EEA 6 LA 6 LOA
 ١٨٤ ، ٥٨٤ ، ١٩٣ ، ١٩٩٩ ، ١٩٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ،
 10 ) TTO , 370 , 040 , 020 , 000 , 041 , 018 , 017 , 017
                               777 6 77. 6 718 671. 67.9
                                السيد حامد المحضار ...
              أبو حامد محمد الطوسي صاحب الاحياء = الفزاالي
                        القاضي أبو حامد الروروذي . . .
   ۸٩
  098 ...
  ابن حبان ۲۷ ، ۱۹۱ ، ۱۲۹ ، ۱۲۹ ، ۱۲۹ ، ۱۹۱ ، ۱۹۱ ، ۱۹۱ ، ۲۰۱ ،
              710 ( 277 ( 771 ( 777 ( 727 ( 777 ( 777 6 77.
                                حبیب بن ابی ثابت ۱۰۰
  44.76 414
                            الحجاج بن أرطأة ضعيف ...
```

											الحافظ	
. 44.	۸ ۲										6 A1 6	
ر بونونہ											T07 4 1	717
											ابن الحا	
٦.	• •	• •	4 4	* *	• •	• •		• •	• •	• •	حذيفة	
1.7	• •			• •			. • •	• •	• •	• •	حرب	
											الحرث	
787			4 6				• •	4.			حزيث	
٤٣/	\ 4 1	(TY 6	773	٤٢ ،	y 4 1	717	۲۲.	. 6 1 0A	70 (9 V (0)	۲ (۲۳. د	ابن حز ۱ ۱ ۸۵۵	• * *
	ف	له تمر	، قبيلت	و کانت	نجار	بني ال	من	صارى	بت الان	بن ثا	حسان	
788 4	1.1	١,	سوداء	شية	ت ح	و کائہ	, أمهم	بة الى	عالة نسہ	نی ما	العرب بب	عند
770				* *				ىلى	عر البح	ن بٹ	حسن ب	
											الحسن	
											6 Y. 16	
											4+8 4 1	
4 8.9	6										481 64	
		٦	117 4	7.5	6 07	17 6	071	600	۸ ، ٤٢	۸ ،	£77 6 1	773
441		• •							ن خيران	ــن يـ	أبو الحا	
۲۷.			• •	• •				جبير	عيد بن	بن س	ألحسن	
707			• •		• •	• •			سفيان	بڻ	الحسن	
111		• •				• •	***	F 4"	عرفة	بن	الحسنن	
-							ر ی	الحو هـ	ملی ہے ا	درم ۵	الحسن	
٦٧	• •	• •	• •	• •		4,4		• •	الكوفي	ن	الحسن أبو الح	
											أبو الحا	
1.3											ابو الح	
											أبو الح	
									~ ~			

ř

	•											
- :		070		:					~	الكرابي	الحسن	
•	, ,	010								1		
:	1 **		1		• •		ان .	ے شامہ	_ ابے	: بن المنذر	حضين	
. 1	1	ماء	الشب	فحه ل	ة 4 ميار	ا ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ			1	= جر		:
4	!								i		دمیهم وک	ومتق
. :	;	هلية	د الجا	م أدرا	مخضر	ر هو	1خرى	ب على ا	غضب	منها اذا	ئل واحد	الى ك
	:										سلام فأ لائه كا	
,	4 E E										، لائه کار ة فاسد	
	٧٣							, ,	i	ـة رضي		
	770	. • •										
	1	۲.۸						ل :	ا لوکيب	س بن ۱	أبو حقه	
- :			:	• • • •				. •	1	الحقيق		4
	:. (Y)	ና ፕ ለ ጓ	6 11	۹ .				• •		عنيبه	الحكم بر	
:	1.7			•	• •	7.1.	ی ۰۰	ل القرشم	1سدي	حزام اا	حکیم بن	
:	1.1						ی ۰۰	م المنقر	ن عاص	قیس بر	حکیم بن	
	0.41		* *		* *	. 3	• •		٠ . ا د	البربرء	حمساد	
:	00.	: 6 o { 9		•••		4 4				زید .	حماد بن	
	4 199	1631	40 G	171	4.48	161	48 6	۷۲ ،	٤٧	سلمة	حما د بن	
:	· .				130	4 £A1	٤ ، ۲	Vξ 6 3	1	477	٠ ۲٣٠ ٠	17.7
	. Y.	· ·	•	»'·	• •	• •	• •	2	للمار	اپی سہ	حماد بن	
	471	7 4	• •	• •	•	• •	تروك	رهـو م	مزة و	ابی ح	حمزة بر	
		ـة :	ـة عم	وايد	المؤمنير	۽ أم ا	زينب	اخت	ں ھ	ت جحث	حمنه بد	# . -
:	1.1						• •	• • •	•			النبي
	· 17/	.				••		ن ٠٠٠	صفوا	ن أخت	جميد ابر	•
;	740	٤ ٣٣٤	6 441	r '	ý .	• ; , • ·			عدی	١٠ السياء	أبو حميد	
			• •	• • 1		• •		• • •		ی	الحميد	

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت الامام ٣٩ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٧٧ ، " AT . AT . YY . YT . YI . Y. . TT . TI . OA . OY . OT . OE 6114 6 118 6 114 6 111 6 1.7 6 1.0 6 1.1 6 14 6 10 6 1.1 (10) (187 (17A (170 (17. (17A (170 (177 (11A 140 - 147 - 147 - 140 - 146 - 147 - 141 - 141 - 141 - 147 - 147 * TAY 4 TAT 4 TAO 4 TAE 4 TAT 4 TAT 4 TA. 4 TYO 4 TYE 4 TYT 6 2 1 Y 6 2 1 1 6 2 1 . 6 2 . 7 6 2 . 0 6 2 . 2 6 2 . 7 6 2 . Y 6 Y 7 . 6 Y AA 600V 6008 6080 608. 60TV 60TE 60TA 60TE 60TV 60TE 74 6714 6 0AE 6 079 6 074 6 074

حويصه بن مسعود ابن عم عبد الله بن سهل ٧٤٥ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ٥٥٥ . . • ٥٥ ، ١٥٥ ، ٥٥٥

حیی بن ابی اخطب ۲۹۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۹۷

(حرف الخياء)

```
الخطابي = أبو سليمان حمد بن محمد بن أبراهيم ٢٠١٥٥٥٥٨٥١٥٠٠٠
الخطيب المقدادي .... ١٠٠٠ الخطيب المقدادي
 41 ... .. .. .. .. .. ..
                                                                                                         خلاس م
  الخليم بن أحمد
ابن خوین منداد . . . . . . . . . . این خوین منداد
               الخيار بن نوفل بن عبد مناف = الخيار بن عمدى اول سارق
                این آبی خیشمه از ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۸، ۲۸۰
                                                      (حرف ألدال)
                داذوية من أبناء الجراء الفرس في اليمن وكان شيخ كبير وأسلم
                                                         في عهد رسول الله ﷺ .. .. .. ..
                 الدارقطني = أبو الحسن بن عمر الحافظ صاحب السينين
 6178 6 107 6 108 6 148 6 144 6 80 6 80 6 71 6 01 6 48 6 44
TAA 4, TAO 4 TY1 6 TTT 4 T11 4 TY0 4 TTT 4 TIA 4 197 4 191
                                                                                                                                177 6 1T.
                                                                                                                                 دانيال
 407 4 400
                  ابو داود صاحب السنن = سليمان بن الأشعث السجستاني
. AT CA. 6 TV 6 VE 6 VT 6 VI 6 TT 6 TI 6 T. 6 00 6 0. 6 TA
  2141 6 108 6 184 6 187 6 11. 6 1.9 6 1.N 6 94 6 97 6 9. 6 NT
16 700 16 708 6 78V 6 781 6 77T 6 77. 6 717 6 71X 6 71T 6 1YX
- CTYY C TTI C TT. CTIT CTII CT. 2 C T. 6 C TVO C TTT C TT.
[6] THE 6 THE 6 TYE 6 TYT 6 TYT 6 THE 6 TEL 6 THE 6 THE
·67. ٣ ( 00. ( 174 ( 174 ( 170 ( 177 ( 175 ( 175 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176 ( 176
                                                                                                   أبي داود الطباليي
```

١٦٦ ،	4 10	00 4	111						-	_	داود بن ۲۱۲ ۰	141
040 6	117	• •	• •		• •		• •	ور	منص	د بن	ابن داو	
77		- •	• •		• •	: *	• •	• •	• •	دي	الدراور	
777 4	01	••	• •	• •	• •	• •	••	عنه	نى الله	داء ره	أبو الدر	
707	• •	• •		• •	• •	••	• •	••	• •	ري	الدينو	
					ال)	۔ الد	(حرف	•			:	
7106	415	101	۲.	• •	<u>:</u> .			• •	اری	الغفسا	أبو ذر	
777 4	77	• •	• •	* *	••	> 4	• •	• •	• •	• •	الذهبي	
44	••		• •		• •	4.9	• •		ئىاعر)	네) 4	ذو الرم	
4176	440	• •		n 4			• •	• •	• •	• •	ذؤیب	
	*				راء)	۔ الس	(حرف				· .	,
0806	780	• •	••	• •	• •		• •	• •	هاني	الأصف	الراغب	
Y 7 4 0							بن محد	ریم ب	بد الك	. = ع	الرافعي	
۰ ۶۹ ه	430	• •	••	• •	•. •	• •			لديج	ن خــ	رافع بر	
470	• •		• •	• •				• •.	د ان	ن عبـ	ربيعة ب	
	انس	ه بن ا	ٍ مالك								ربیعة ب ۱۷۵ ،	. A1
٤٨٤ ،	({)	۲۲ د	የ ለኂ	٠ ٣٠	۲ 4	X77	ادی	ن المر			الربيع ، ۹۷۰	ፖሊያ
٧٢٥			• •	h +		• •			لمثوم	بن ک	ربيمة	
170		• •	٠,	•		:.	قلابة	بئی	ىن آل	ـــاء ه	ً ابو رج	-
۲۲۸			* *	- 4		• •	• •	• •	••		رحيم	
717			• •		• •	• •	• •	• •	• •	ئىد	أبن رد	

ألنبيد رشيد رضا ركاته بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصى القرشي الطبلي وكأن من أشد الناس بنية وهو الذي سيال رسول الله على أن يصارعه وذلك قبل اسلامه ففعل وصارعه رسول الله ﷺ مرتبن وثلاثا توفي في اول خلافة معاوية سينة ٢٢ 777 (771 (710 الركبي ابن بطال صاحب الطراز المذهب 193 (حرف السزاي) الزبرقيان بن بدرا ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ أبو الزبير = محمد بن مسلم بن تدرس امام كبير حافظ مولي حكيم بن حزام القرشي الأسندي ٢٠٠٠، ١٤٦، ١٤٩، ١٩١، ١٩٣، ٣٩٠، . الربير بن العوام ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۰۸ ، ۳۰۰ ، ۳۰۰ ؛ ۳۲۹ ، ۳۲۰ انا زرارة بن أوفى Enclose of the second 407 6444 6 187 . .. أبو زرعة الدمشيقي ابن زریع ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۸ زرين بن حكيم زفن = صاحب ابل حنيفة ١٠٠٠٠٠ ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٢ ، 67X 6 777 6 174 6 187 6 76 6 79 الزمخشري أبو الزناد من ١٠٠ ٢٤١ ، ٣٩٠ ، ٢٦٥ ، ٥٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٥ الزهـراوي ٠٠٠ الشبيخ أبو زهرة ١٠٠٠، ٣٩، ٩٧، ١٦١، ١٦٩، ١٩٥، ١٠٠، ٥٠٠، ١٠٠، الزهرى = محمد بن مسلم بن شهاب ٤٤ ، ٥٣ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨١ ، ٨١ EYX CE. X CYYX CYYY CYREC Y.Y C IVX C 187 C 1.47 C 19 1.V (0V1 (0VV (018 (017 (01) (01.

. ٧٣٦

3A7,.	۷ ۲	'77	4 TV:	ξ.			. (A			, ب	بن حر	زهير	
781			• •					• •	• •	• •	لزيساد	أبو ا	
448			• •	• •		• •			• •		بن أبيه	زیاد ب	
107	L.				• •	• •		• •	• •	زياد	بن أب <i>ي</i>	زیاد ب	
		اد بن	= زیا	مهما .	فع لأ	ے ونا	الحارن	بن	ه نفيع	و بکر	أخى أب	زياد	
٤٠٩	6 11	۲٦،	140								یان		بی
47	77	4 44	ξ ·									باد بن	زي
الا و و	•		••	• •	• •	• •	• •	• •			بن أبى		
٠٣٤	۳ (37	7 6 7	'To 6	***						ن ثابت ۱ ، ۷۳	زید ب ۲۳۳٬	784
٣٩.		• •	• •	• •	• •	• •		• •	• •	2	ن العليا	زید ب	
6 00	٠ 4	٥٣	{Y }	37 3	c 77	٠ ٢	. 6 7	A. 4	نی ۲۳	الجها	ن خالد		
												,V£	
, * *	Ĺ	• •	• •	• •	• •	• •	ř.	• •	• •	• •	ن على	زید ہ	
44.	•	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	* *	• •	ن عمر	زید بر	
۹۹٥	60	976	377	• •	• •	يد	أبو ز	= 4	لمروذي	زید ا	يخ أبو	الثــــ	
		يبــة	مة رب		ت أم	ب بنن	د زینہ	والمراء	الله ,	سبوا	ہنت ر	زيئب	
414	1	• •	• •	• •	• •	• •	. • •	• •	• •	• •		ـبـول	لر سـ
۰۳۰	•	• •	• •		• •	• •	• •	• •	* *	لكمال	بنت اا	زيئب	
						ين)	ف الد	(حوا	•	÷			
.3 + 5	۲۵	٠٢	• •	• • •			• •			يزيد	ب بن	السبائه	
777	۲ ک	ه ۹ د	701				ئڈر	ين الم	ضین ب	= <	اسان	أبى س	
٨	•		• •				, • •	• •	• •	• •	الم	ایی س	
370	60	716	777	<i>د</i> ۹۹	٠				• •	الله	بن عبد	سالم	
0.	0	• •		• •	• •		• •		شي	بالعه	ا سالم	الشيخ	
· •	~												
. (27	ع جـ	لجمو	1 _ {	(۱۲		٠.						
					-		,						

```
الشبيخ سالم نجل المرحوم المحسن الكبير الشبيخ محمد عوض
                                                                                                                اين لادن ...
السيخاوي ٠٠٠٠٠
 السرى بن عاصم ..... ۱۲۷ .....
  السرى بن وقاص المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم
 سعد بن ابراهیم این در در در در در در در در ۲۹۳ در
سعد بن عبادة المحمد الم
سسسعد بن ابي وقاص ١٠٠٠ - ٢٥٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٣٠٨
 شعد بن الوليسية من من من من من من من الاستاد
ابو سعيد الاصطخري ١٤٢٠ ، ١٤٤ ، ١٥٧ ، ٣٢٩ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ،
16 810 6 8.V 6 TAT 6 TAT 6 TAA 6 TAO 6 TV 16 TTO 6 TT. 6 TOM
                                                                                              £01 6 80. 6 884 6 184.
  ستنجيد بن أبي برده - ١٠٠ -١٠٠ -١٠٠ -١٠٠ بن برده ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
سعيد بن جبير. ان ١٣٤ ، ٩٩٠ ، ٩٢ ، ٩٩٠ ، ٩٩٠ ، ١٣٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥
ابو سعید الخدری _ سعد بن مالك رضی الله عنه ٨٦ ١٨ ١٥٧ ١٥١
                                                                               799 6 79. 6 78. 6 779 6 717
                                                                      سعيد بن سعد بن عبادة ٠٠٠٠٠٠٠
٠٠ ٨١ ٠٠
                                                                      سعید بن عبید
 سعيد بن أبي غروبة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
   سميد بن عمرو بل شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة ٠٠٠ ٢٨٩٠
سعيد بن منصبول ٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٣٦٤ ، ٩٥٤ ، ٢٠٤
                                                                         الشيخ سعيد بالغمشي
```

			OVY	, 60,	1866	ه ۱۳ د	770	6 0	1	سعیاد بن ۱۱ ۵۹٬۶۷۵	• • • • •
107							. ,	. ,	لنخعى	بو سمید ا	1
		. •	••		• •	• •		غترى	ابو الب	سعید <u>۔</u> لسفارینی	
131	• •		••	••	• •	• •			الحنبلي	سیفارینی ا	
220 6	150	6 241	. 6 1	ገ ሉ '	177	4 13	17.6	110	سوري	104	
٥٤٧ 4	ه ۲۶ ه	730	٤٤.	ξ .	• •		• •	ب .	بن حود	بی سفیان	1
		••	• •	• •	ثوری	n =	- الله	و عبا	سعید ایر دن	سفیان بن م سفیان بن ع	
55.6	481	(777	4 4	1	γ	٠ ٢٠		• •		سیاں بن عر	1
. **	• •	• •	• •	. 1	• •	• •	• •	• •	• •	بن السسكن ألس	1
11.	• •	- •		• •	• •	• •	• •	• •		ن السكيت	!1
۷۲۷ ،	٢٦ ،	o 6. T	٤١٤	۳۳۳	(10	نها .	الله ع	ر ضی ۳۱	المؤمنين ۳۱ ، ۲۱	م سلمة أم 27 ، 471	1 4 TV :
٦٨ ، ٦	٦ .						ے ،	ر حمر	عبداا	و ســـلمة	1
የ ለን				• •	• •		• •	• •	• •	ـــــــلمة	دد
189			- •	• •	• •	* *	• •	• •		ـــــلمان	. پيم
317	• •				• •		• •	ـلام	السي	ليمان عليه	
44 % ¢	417						• •		لأر قم	لیمان بن ا	-10
	سئن	ب الس	ساح	اود م	أبو د	نی =	جستا	السا	لاً شعث	ليمان بن ١	اس
٧.		• •	• •	• •	• •	• •	• •	. •	ريده	سیمان بن ب	٠ الم
		••	• •	••	أهيم	ن أبر	سد ب	موحو	حمد بن آم	و سليمان ا ا داد د د	آير
. 5 07 (444	• •	• •	, .			• •	• •	• •	لیمان بن د ا دارد	
441	*:	• •	• •	• •	• •		• •	• •		لميم الرازى	
470		• •	• •	• •	***	••	• •	سمن	-	ليمان بن ع	-
ξ.λ 2	• •	• •				••		• •		لیمان بن م لیمان بن ه	
07.	• •	• •		••					1	ن بی	

```
T.TETEVE TOT .....
                   سلیمان بن بسیسار
سمك بن حرب
 ابن سمرة أخى عبل الرحمن بن سسمرة ... .. .. من ما 180 ا
 ابن سمعان ١٠٠ ١٠٠ ١٢٥ ٤ ٥٢٥ ٤ ٧٧٥ ٤ ٥٨٠ ١٠٠٥
                      ابن السمعاني ٠٠٠٠٠
 777
 . 441
                      .أبو سنمير 😁 🕶 🕶
 TVY ......
د. السنهوري صاحب الوسيط ٠٠٠٠٠ ١٠ ٢٩٤٠١٠٤
 ستهل بن ابي جثمية   ٧٤٥ ، ٨٤٥ ، ٩٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٠ ،
                         0V. 6 074 6 00V 6 007
AT 6 V9 .....
                          ســهل بن حنيف
سيهل بن عبد الله بن أبي أوس ... .. .. .. ١٩٨٤
ETT ...
          سويد بن عبد العزيز ( صنعيف ) 😁 😶
              سنسويد بن نصر 🕟 👵 👵 ۰۰ م
1187 Sec. 1315
           ابن سيرين ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠
23 3 AAT 2 AY3
                      سيف بن سليمان ٠٠
79 - 6 TA9 .....
                (حرف الشين)
    الشافعي = محمد بن ادريس الامام المطلبي ( رضي الله عنه ) .
6 NE 6 N 1 6 N 2 6 Y 2 6 Y 3 6 Y 6 6 T 7 6 EX 6 EE 6 EY 6 EY 6 Y 9 16 Y A
$ 177 6 177 6 171 6 17. 6 11V 6 1.7 6 1.6 6 1.7. 6 99 6 9A
6 177 6 178 6 171 6 109 6 107 6 108 6 101 6 179 6 178 6 176 .
61.0 6 1.1 6 1. 6 199 6 191 6 199 6 19X 6 198 6 198 6 19.
```

Y2 .

```
* 399 ( 797 ( 797 ( 790 ( 798 ) ( 784 ( 788 ) 780 ( 78. ( 709
¥ 27% ( 2.. ( 79) ( 79. ( 789 ) ( 78) ( 778 ) 778 ( 707
6 £7. 6 £09 6 £00 6 £0 £ 6 £0 . 6 ££7 6 £77 6 £70 6 £7.
7/3 > A/3 > 3/3 > 6/3 > 7/3 > A/3 > 1/3 > 7/3 > 8/3 > 8/3 >
4077 601X 601Y 6017 6010 6018 6017 60.8 6897 6891
4 OVY 6 079 6 074 6 007 6 000 6 081 6 08. 6 077 6 070 7 077
2711 ( 7.0 ( 7.7 ( 7.. ( 09A ( 09Y ( 09. ( 0AX ( 0AT ( 0YT
* TYT 4 TYO 4 TYE 4 TY. 4 TIQ 4 TIA 4 TIT 4 TIO 4 TIE 4 TIP
                                            3YE
 107 ... .. ...
ابن هـــبرمة ٠٠٠٠٠٠ ٢١٢، ٢١٢، ٣٩١٤، ٣٨٤
القاضي شريح ۹۹ ، ۳۲۲ ، ۳۳۸ ، ۳۲۰ ، ۳۵۸ ، ۳۲۵ ، ۳۷۱ ، ۳۷۳ ،
              ٨٨٣ ، ١٧١ ، ٤٠٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٨
                        شريك بن السمحاء ٠٠٠٠٠
شعبة .. .. .. .. ۲۲۱، ۱۱۶۹ سعبة
الشعبي = عامر بن شراحبيل ٤٤ ، ٦٣ ، ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٠١ .
* TVY " TIT " TET " TT. " TTE " TAT " TAE " TIV " 19V
                     778 6 7.7 6 077 6 009 6 8.8 6 7A0
```

ابو الشعثائي الازدى الكوفي = جابر بن زيد ٠٠

الشيخ شمس الحق المظيم أيادى

K.3

شهاب الدين احمد العسقلاني = الحافظ ابن حجر ... ابن شهاب الزهرى الزهرى محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى الشب وكاني ٣٠ ، ١٩٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ، ٢١٩ 007 3 707 3 3 77 4 777 4 777 3 3 77 3 0 73 3 773 3 الشيباني السيباني این ایی شهیبه این این این شهیبه ۲۷۳ ، ۱۳۵۰ ، ۲۲۹ ، ۲۲۹ أبو الشميخ ... 77. .. (حرف الصياد) الصادق من المة الشيعة .. آبن الصباغ = صاحب الشامل ٥٤ ، ٢٩ ، ٨٨ ، ١١٤ ، ١٧٥ ، 6 404 C 444 C 414 C 414 C 4.4 C 4.4 C 4.4 C 140 C 147 C 140 6 204. 6 228 6 224 6 224 6 221 6 440 6 442 6 4-3 6 404 6 000 6 077 6 079 6 007 6 077 6 017 \$ 89. 1 871 6 87. 71. 67.7 67.0 6098 £48 . صفوان بن أمية رضي الله عنه ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ٪ 11/1 6 111 6 11. 6 1A. أبن الصلاح أبو عمرو عثمان ٠٠٠٠٠٠ الصيمري = القاضي أبو القاسم

(حرف الفساد)

الضبابي	
ضــوا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
الضحاك بن سفيان الكلابي	
الضحاك بن قيس بن خالد الأكبر بن وهب بن ثعلب بن واثلة	
ابن عمرو بن شیبان بن محارب بن فهر بن مالك بن النضر القرشي	
الفهرى يكنى أبا أنيس وقيل أبو عبد الرحمن وأمه أميمة بنت ربيعة	
الكنانية وأخته فاطمة بنت قيس وكان أصغر منها قيل انه ولد قبل	
وفاة النبي على بسبع سنين أو نحوها . قال ابن الأثير : قيل : أنه	
لا صحبة له ولا يصح سماعه من النبي على وكان على شرطه معاوية	
وله فى الحروب معه بلاء عظيم وسيرة معاوية على جسر فعبر على حسر منبع وصابر الى الرقة وأنحار منها على سواد العراق واقعام	
عصر منبع وصابر ألى الرقة والحار منها على سواد الفراق وأقيام بهيت ثم عاد ثم استعمله معاوية على الكوفة بعد زياد سينة ثلاث	
وخمسين وعزله سنة سبع وخمسين ٣٦١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ،	
٢٢٤ ، ٢٨٤	
الضحاك بن محمد بن المنتشر ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٩٥٥	
ابو ضمضم ۱۲۷۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
الامام الحافظ الضياء المقدسي ١٠٠٠٠٠ ١٥ ، ١٤٦ ، ٧٥	
(حرف الطباء)	
طاوس ۱۷۸، ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۸، ۱۷۸	
الطيراتي ١٤٧، ١٥، ٥٩، ٢٤، ٨، ٥٧٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٢٤١،	
710 6 087 6 877 6 8 6 771 6 777 6 707	
الطبرسي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٢٨	
الطبري = القاضي أبو الطيب بن سلمة ٤٤ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ١٥٦ ،	
1AA 4 10Y	
الضحاك بن محمد بن المنتشر	
الطماري ہے ابو جعفر ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
طلحة بن عبيد الله رضى الله عنـه ٢٥٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨	
۱۱۱ - ۱۷۸ - انه الطب در سلمة ۱۱۸ - ۱۱۸ - ۲۱۸ - ۲۱۵ - ۲۲۹ - ۲۳۷	

(حرف الظاء)

ظبيان بن عمارة . 1871 (حرف الصين) عائشة = أم المؤمنين رضى الله عنها بنت ابي بكر ، ٥٠ ، ٧٣ ، 1 108 6 10. 6 18V 6 187 6 188 6140 6 11. 6 1.4 6 94 6 VO 6 400 6 408 6 44. 6 41X 6 41X 6 4-8 6 194 6 107 6 100 707 3 YO7 3 TYY 3 317 3 017 3 AYY 3 773 3 AY3 3 Y30 **የ**ለ٤ · · · 170 ov9 6 49. عامر بن رہیمة ابن عباس ﴿ أَبَا الْأُسُودُ الديلمي ﴿ وَمِنْ مِنْ مِنْ مِنْ الْمُرْانِينِ الدُّرِينِ الدُّيلِمِينِ ال أبو العباس بن سريج ٢٣ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ١٢٧ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، * \$43 6 EA3 6 EAA 6 EA4 6 EA4 6 EA5 6 EA6 6 EA6 6 EV4 6 6 079 6 007 6 019 6 018 6 0.V 6 89V 6 897 6 890 6 897 11 1 ابو العباس بن شریح .٠٠ TT ... أبو العباس بن القاص . ١٠ ١٠٠ T10 6.771 العباس بن مرداس ٠٠٠٠٠ عبادة بن الصامت .٠٠ ٠٠ ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٦ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٣٠ ، ٣١٤ عباد بن کثیر وهو ضعیف ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۱ عباد بن منصبول ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ منام د. عبد الباسط جميعي _ صاحب شرح قانون الاجراءات المدنية

۳٩.	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	عحم	، عبد ال	اين	
44. 473		•••		خطاب 	بن ۱۱ 	زید 	من بن 	د الرح ن بكر	بن عبا بن اب	ً الحميد - الرحمن	عبد عبد	
	٠		••	••	• •	• •		ماد	بن ح	- الرحمن - الرحمن	عبد	4
717 ¢	180							مرة	بن سد بن س	- الرحمن - الرحمن ٥٥٥ / ١	عبد عبا	A 5 4
* YY7				6 77	٠ ،	Yok	60.	بو ف	بن م بن ء ب بن ء	- الرحمن د الرحمن	عبد عبا	
۲٦. ،				• •	• •			فاسم	بن الما	۱۰ ٬ ۳۳٬ - الرحمن	عيا	440
45.41	۲۳ -	• , •	•		• •	•	ر	بى ليلى	، بن أ	- الرحمر	عبا	
417 8	4.44	. 4 7	7 4	04 6	44	٤ ٤	ئف	ب المص	صاح	ا الرحمر الرزاق	عبا	
										۲۵۹ کا سادری، -		717
441	• •	• •	••		• •	• •	• •	• •		بدری .	الع	717
	• •	• •	••	• •	••		۰۰	ب ضه	 بن حر		الع عبد	717
177 2770	 ∘∘∧	•••	• •	* *	• •	 ىزىز	 بيف بيد الع	 ب ضد ر بن ء	 بن حر بن عم	بدری . د السلام	الع عبد عبد	117
177 3 750 5 70	 。。人	•••	• •	* *	•••	 نويو 	ىيف ىبد الد ، الربير	ب ضه ر بن ء جشون آلاه بن	بن حر بن عم ن السا ن عبد	بدری . د السلام د العزیز	العا عبد عبد عبد عبد	
177 2 770 770 770 77	···	•••		•••		ر. بريز 		ب ضه ر بن ع حشون حشون آلاه بن ة	بن حر بن عم ن السا ن عبد ن بجر بن مح	بدری د السلام د العزیز د العزیز ب د الفقار ب د قیس ب	العا عبد عبد عبد عبد	***
771 • 77 • 77 • 77 • 77	 					ر	يف بد اله الربير الراقم	ب ضه ر بن ع حشون ماله بن مد ــــ	بن حر بن عم بن الما بن عبد بن محر ابی اوز	بدری د السلام د العزیز د العزیز ب د الغفار ب د قیس ب	الع عبد عبد عبد عبد عبد	
771 • 77 • 77 • 77 • 77	 					ر	يف بد اله الربير الراقم	ب ضه ر بن ع حشون ماله بن مد ــــ	بن حر بن عم بن الما بن عبد بن محر ابی اوز	بدرى السلام العزيز العزيز العزيز العقار ب القفار ب التفار ب التفار ب التحار ب	الع عبد عبد عبد عبد عبد	ar a,
771 • 77 • 77 • 77 • 77	 ههه 		٠	٠٠.		 الزيز المالية المالي المالي المالي المالي المالي المالي المالي الم	 ببد اله الزبير الراافم مرو بر	ب شه ر بن ع حشون ق ٠٠ مد ــــ ن بن ع	بن حر بن عم بن الما بن عبد بن عبد بن مح ابی اوز	بدرى السلام العزيز العزيز العزيز العقار ب القفار ب التفار ب التفار ب التحار ب	عبد عبد عبد عبد عبد عبد عبد	ar a,

عبد الله بن الحارث المخزومي ... PA7: عبد الله بن حذافة أسلم قديما وهاجر الى ارض الحبشة الهجرة الثانية وشهد بدرا وكانك فيه دعامة وكان رسول الله علي ارسله الى كسرى يكتاب رسول الله ﷺ ،، : 188 6.188 ... عبد الله بن الحسين بن عقال الزبيري ١٧٥٠ عد الله بن ربيع '0 V9 6 0 89 .-عبد الله بن الزبير (٦١ ، ١٤٦ ، ١٥٦) ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٦٥ ، : 110 6 118 6 018 6 011 6 01. 6 EVE 6 E.T 6 TYT 6 TY. 6 T.O عبد الله بن زياد 18A عبد الله بن السائب ب من من من من 175 عبد الله بن سهل بن زيد ١٤٥ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ٥٥٠ ، ١٠٥ ، ١٠٥ 1.4 6 91 عبد الله بن عامر بن ابي ربيعة 97697 عبد الله بن عباس ۲۶ ، ۲۰ ، ۲۷ ، ۳۲ ، ۷۷ ، ۵۰ ، ۵۰ ، ۵۰ ، ۵۰ \$ 99 (A) 6 79 6 7A 6 7V 6 77 6 70 6 78 6 71 6 7. 6.09 011 3 371 3 071 3 ATT 3 731 3 001 3 701 3 771 3 VVI 3 : ¿ YOY ; YTT ; TTO ; TTI ; TT. ; YTT ; YTY ; 199 ; 19A 307 ' 007 ' TOT ' TTT ' TVT ' O.T ' CTT' F37 ' TOT ' 6 ETA 6 ETT 6 ETT 6 TT. 6 TAR 16 TVO 6 TTV 6 TTT 273 4 - 43 7 313 4 673 4 773 4 706 4 . TO 4 770 4 140 5 778 6 718 6 718 عبد الله بن عتبة عبد الله بن غمر بن الخطاب ٢٣ ، ٢٧ ، ١٤ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٢٩ ، 6 100. 6.187 6 1.8 6 2A 6 2V 6 2Y 6 21 6 AT 6 VO 6 VY 101 : 191 : 191 : 177 : 177 : 177 : 307 : 707 : 077 : · TAP · FOT · FOD · FOT · FTT · TTE · TIT · TIT · TVO DOA - EVE - ETA - TT. - TAA - TAO

•											ك أثاثه ير
۲.۴ 6	۲.,	•		•							الله ب
٧٤	• •	• •	• •		• •	می	المخزو	بيمة	أبى ر	ئى بن	بن عياا
			_						,		د الله ا
4 V1										-	
701 ×											
. ٣٣٣											
										378	6710
777	• •	••	• •	• •	• •	• •	• •	• •	وية	بن معا	بدالله
770	• •		• •	• •	• •	• •	• •	ئة	مليا	بن ابی	بد ۱۱۵۰
۲۷۵	• •	• •	, 4	٠,			. • • .		ھپ	ين مو	بد الله
071					• •	• •			د	بن يزر	بد الله
{. {	• •				• •	• •				del	و عبد
						م نج	ابن -	= 7	ا المز	ابن عبا	بد الملك
4.0	••			• •	• •			-		_	بدأالك
7.3		• •	• •		• •			ئىون	_احا	، بن ۱۱	بد الملك
ه ۲۶ د د	170		479		• •		,	• •	وان	، بن مر	بد الملك
177	• •	• •		• •						بد	بد يز
173		• •				ة.	الحنابا	، من	خطاب	أبو ال	بو عبید
٥٣٥			• •			٠.	1 +				بيد بن
174		• •				.,	• •				 بيد الله
											 سيد الا
710											
• 7 7 (7											

عبيد محمد المحاربي ۵Ì عشمان البتي ۲۰ ، ۲۵۱ ، ۲۵۲ ، ۳۶ ، ۲۵۲ ، ۲۵۵ عشمان بن عقان ۷٪ ، ، ، ، ، ، ، ، ۸۷ ، ۹۲ ، ۹۲ ، ۱۰۱ ، ۳ ، ۱۰۱ 16 404 0 484 6 441 6 4-1 6 144 6 100 6 100 6 108 6 114 AOT : FOT : 377 : 677 : 778 : 778 : 778 : 478 : 478 : " THE C TAK C TAO C TVV C TIT C TIL C TEO C TET C TEE . 717 4 077 4 07. عسدی بن ثابت 77A 4 A1 ابن عسدی 🕟 🍦 ابن أبي عدى ١٠٠ ٠٠٠ ابن العربي المعالم المعالم المعالم المعالم 187 عروة بن الزبير 🕟 🔐 V17 > X17 > 730 > 356 ابن عساكر الماد الماد الما 707 عطاء بن ابی ریاح ۱۶، ۱۵، ۲۱، ۷۲، ۸۱، ۹۹، ۱۶۹، ۱ . TTb. 6 TT1 6 198 6-101 : { 77 6 771 ابن عطية 🕠 . 10. عقبة بن عامر 🕠 👵 170 .. 103 3 030

عقیل بن ابی طالب بر در در در در در در در ۲۵ در ۲۵ در ۱۸ و ۱۸
عقیل بن طلحة السلمی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۰ عقیل بن
العقیلی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰
عكرمة بن خالف ٢٣ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ١٣٨ ، ١٣٨ ، ٢٥٩ ،
211 CELL C LEG.
عکنه بنت قیس بن عاصم المنقری ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۵۳
علقمة بن وائل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
على بن الحسين ١٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
آبو علی بن خیران ۱۶۰ ، ۱۲۳ ، ۲۳۳ ، ۶۶۶ ، ۲۰۷ ، ۲۰۹ ، ۲۱۱
ابو على السنجي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
على بن أبي طالب (كرم الله وجهــه) ٣٤ ، ٣٧ ، ٧٤ ، ٨٨. ، ٤٩ ،
. 170 . 178 . AF . A AI . VA . YE . YT . AI . O.
2 14V + 14A + 14I + 14I + 14I + 160 + 161 + 14A + 14A
* TI. (T.9 (T.A (T.7 (T.0 (TA) (TAE (TY) (TY)
6 41. 6 404 6 401 6 40. 6 460 6 464 6 464 6 461
· TYX • TYY • TY0 • TYE • TYY • TY1 • T70 • TTE • TTT
771 4 717 4 098 4 078
آبو علی الطبری ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ ، ۲۶۳
علی بن ابی طلحة ۲۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸
الشيخ على محفوظ رحمه الله صاحب كتاب هداية المرشدين ٢٥٩
🐃 علی بن المدینی 🕠 🕠 ۱۰۰ د د د د د د د د د د د د د د د د د د
على بن مسهر
این علیه در
عمارة بن حسزم ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
Y84

```
أبى عمار الحسين بن حريث ...
عمان بن يسان اين ين ين ين ين ١٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٢١٨ ٣١٨ ٢٣٩
                            ابن عمران الم
                            عمران بن جــديراً ١٠٠٠٠٠٠
عمران بن الحصين . . . . . . . . ٧٠ . ٩٠ ٢٥٩ ١٩٤٤
القاضي العمراني الله ، ٧٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٦ ، ٢٢ ، ٢٣٠ ،
6 840 6 80 6 48 6 6 444 4 448 6 414 6 414 6 414 6 410
                                         079 6 00T 6 0TY
عمر بن الخطاب ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ٥٠ ، ١٥
 6 4 .. . AT 6 AY 6 AT 6 YT 6 YE 6 Y. 6 AT 6 OE 6 OT 6 OT
12 140 5 144 5 144 6 114 6 1.46 1.46 1.46 1.76 1.76 4.7 6.77 6.71
171 6 107 6 107 6 100 6 108 6 180 6 17A 6 17T
6 4.4 64. . 6 (199 6 198 6 198 6 197 6 197 6 197 6 197 6 197
16700 6 708 6 707 6 770 6 771 6 71 8 7 . 7 6 7 . 7 & 7 . 0 6 7 . T
CTIV CTIT CTIT CTIT CTIT CT.V CT.O C TAN C TAE C TAI C TAA
TE TET ETEL ETEL ETTA ETTT ETT. ETTT ETTE ETTT ETTA
* TTT . TT. . TOV . TOO . TOE . TO. . TEV . TEO . TEE . TET.
E TT. C TAT C TVA C TVV C TVE C TVT C TV. C TTO C TTE
 ( OVV C 077 6 071 6 07. 6 009 6 000 6 079 6 077 6 27.
                    . 717 6 7.7 6 7.7 6 048 6 070 6 077 6 0VA
        عمل بن سيبليم إن المراد الماري المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد
                       عمل بن شـــيه الم المالية المالية
   عمر بن عبد العزيز ١٠٦ ، ١٠١ ، ١٥١ ، ١٧٥ ، ٢٢١ ، ٢٧٧
        . 098 . 077 . 077 . 074 . 071 . 070 . 6 009 . 8 . T 6 T9.
        عمر محمد الطيب الرجل التقى الورع = النائب الأول لرئيس
                                    الجمهورية السوداني السَّابق ..
```

۱۷۸ ، ۲۰۲ ، ۲۰۳ ، ۲۰۱۱ ، ۲۷۳ ، ۲۰۱۱
عمرو بن بحر ابو عثمان بے الجاحظ ،
عمرو بن دیبار ۲۰۰۰، ۲۰۰۰ ۲۰۰ ۱۲۱ ، ۱۶۱ ، ۲۸۹ ، ۲۹۰
عمرو بن سمرة ضعيف ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٧٢
عمروین شعیب ۱۰۱ ، ۱۰۸ ، ۱۷۰ ، ۱۷۲ ، ۲۰۶ ، ۳۰۳ ، ۳۰۳ ، ۸۰۶ ، ۲۰۶ ، ۳۰۳ ، ۸۰۶ ، ۲۶۶ ، ۲۰۳ ، ۸۰۶ ، ۲۶۶ ، ۲۰۳ ،
عمروین شــمر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۳۳۱
عمرو بن العاص ۳۲، ۱۳۲، ۱۳۲، ۳۶۵، ۳۶۵، ۳۸۹، ۳۹۰،
عمرو بن ابی عمرو (ضعیف) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۵ ، ۲۳ ، ۲۳
عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقية و
غمرو بن مرة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ م
عمرو بن مسلم ۲۱۹ ۴۳۰
عمرو بن معــدبکرب ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۷۲ ۲۷۲
عمرو بن میمون ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۵
ابو عمرو بن نجيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عمرو _ ابن عبيد
عمرو بن يحيى المازني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
العنبسرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عوف ی در ۱۲۸
ابن عنوف ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۷۵
أبو عيسى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عيسى عليه الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

•

```
عيسى بن يونس المسام المسام المسام
 127
      عيينة بن حصن بن حديقة بن بدر العقاري اسلم عند الفتح وهو
من المؤلفة قلوبهم كان من جفاة الأعراب .. .. ١٠٠ ٢٤ ١٠٨٥
البن هيينة المراج المراج ١٢٧ ، ١٤١ ١٤٦٤ ٢٠٨ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
                     (حرف الفين)
                                             الفامدية
1. (A1 ( W ...
      الفزالي ... أبو حاملًا محمد بن محمد بن محمد الطوسي
            صاحب الاحياء والوجيز والبسيط والوسيط ...
 414
               ووالمنفور ووالمواليون
                 الفوث بن بنت بن مالك بن كهلان بن سباء ...
                      (حرف الفياء)
      فاطمة بنت الأسود بن عبد الاسد بن عبد الله بن عمرو وهي
      بنت أخى أبى سلمة أبن عبد الاسد الصحابي ع المخزومية التي
                                     جاء فيها الحديث
 417
                  فاطمة بنت شيبة إن ربيعة ... .. ..
 £ 40 . . .
 فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس وهو أصغر منها سنا ١٠٩
فاطمة بنت محمد علي ورضوان الله عليها ٧٤ ١ ٥٠ ، ١٥٠ ، ١٦٥ ،
     أبو الفتح الأزدي المستمنين المستمالات
 الفرزدق ( الشساعر) . . . . . . . . . ا ١٤٧ ، ١٤٧
                          فرعون ( الطاغية الحيار ) ٠٠
 YVY
     فضالة بن عبيد بن ناقد بن قيس بن سلاله عوف بن مالك
      ابن الأوس ويكنى أبا محمد أول مشاهده أحدد ثم شبهد المشاهد
```

كُلُّهَا وَسَكُنَ دَمَسُتُنُّ وَبَنِي دَارًا وَكَانَ فَيَهَا قَاضِيًا لِمُعَـَّاوِيَةٌ وَمَاتُ بِهَا وكان معاوية لما حضر أبا الدرداء الوفاه قال لــ معاوية من ترى لهذا الأمن فقال فضالة بن عبيد فلما مات أرسل الى فضالة مولاه القضاء وقال له أما أنى لم أحبك بها ولكني استترت بك عن الناس فاستر ثم أمره معاوية على الجيش ففزا الروم في البحر وسبى بأرضهم وتوفى في خلافة معاوية فحمل معاوية سريره وقال لابنه عبد الله أعنى را بني فانك لا تحمل بعده مثله أبدأ وكانت وفاته سنة ثلاث وخمسين هجرية 222 6 222 أبو الفضل عبد الله بن أحمد x . الفضل بن موسى 127 الفوراني ـ ابو القاسم الفـوراني . {00 6 177 فسيروز الديلمي 444 (حرف القياف) ابى القاسم صاحب ابن القيـم 08968.4 قاسم بن اصبغ PYO. القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذابي 6 1 EV N31 + 009 + E.E + TTT + 1EA القاضي أبو القاسم الصيمري القاسم العمري (ضعيف) 223 ابو القاسم الفضل بن جعف التميمي المعروف باخي عاصم ١٥٠، **TAY (100** أبو القاسم الفوراني TV1 2003 القاسم بن محمد القاضي من الحنابلة ... 7.4 6 093 6 081 6 788 6 771 6

YOY

(م ٤٨ - المجموع ج ٢٢)

```
قتادة کی ۱۲۰ ۱۲۰ ۱۲۰ ۱۲۰ ۱۲۲ ۱۲۲ ۱۲۲ کا ۱۲۲ کی ۲۳۱ ۱
                                    BY3 > 7A3 > 376
                      قتيبة بن سعيد ٠٠ ٠٠ ٠٠
 · · · 187 > A · 3. > A 30
  قبيصة بن ذؤيب الكِّعبي ١٠٠ من من ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٩٦٥ ٩٧٥٠
 · أبن قدامة الحنبلي | ٤٤ ، (٥٤ / ٣١ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٦٩ ) · (٢٦ ) ·
 · ( '٣٦٥ ( '٣.٣' ( '٢٩٦ ( '٢٩٤' ( '٢٨٠ ( '٢٧٦ ( '٢٠٤ ( '٢٠٣ ( ')٩٩
 6 ETY 6 ETA 6 ETY 6 ETT 6 ETT 6 E.0 6 E.T 6 TYY 6 TYE
 373 ) 763 ) 773 ) 473 ) 383 ) 976 ) 336 ) 646 ) 786 )
                                    1.7 6 098 6 011
الأمام القرطبي ٢٣٠، ٣٠، ٣٠، ٣٠، ٣٠، ٢٠، ٢٠، ٢٠، ١٣٤، ٢٠٠
         .. TIT 4 TYX 4 TTI 4 TIT 4 TOT 4 TET 4 TOV $ 180 -
                                     أبو القرفاء
  القسطلاني ١٠٠٠٠٠
 1844 .. .. .. .. .. ..
 ابن القــاضي ١٠ ١٠ ١٠٠ ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢١٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٥
... 731 3 TTT
                القمنبي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
77. 4 KPT ... .. .. .. ..
                                        القفال
                 0716009 ... ..
                              قيس بن الربيع
 707
                    قیس بن سنمد این در در در در در در در در ۱۰ در ۲۸۹
                       قيس بن عاصم المنقرني ٠٠٠
· 707.6.11161.9 · · · ·
                    قيس بن عيالان ١٠٠٠٠٠٠
٥٨. ٢٧٧ ٢٢٦ ٢٧٥
```

قیصر
(حرف الكساف)
الكاساني ١٠٠ ١٤٩ ، ١٥١ ، ٢٨٧ ، ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٥
ابو کامل مظفر بن مدرك
الحافظ ابن كثير
الكرخى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
كسرى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
کعب بن زهیر ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
کعب بن سوار ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۳۹۳
کمب بن مالك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن كنانة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الكندى = امرؤ القيس بن عابس الصحابي الشاعر كهلان بن سبأ قيل لا صحبة له وقيل له صحبة باللقاء والرواية ٣٧٦
(حرف السلام)
لپيد بن ربيعة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بيد
ابن اللثبية اللثبية المعام ٣٣٦ ، ٣٣٣
اللحياني اللحياني
الليث بن سعد ٥٩ ، ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ١٤٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠
ابن ابی لیسلی ۲۲ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۱۲ ، ۲۰۳ ، ۲۰ ، ۲۰
ابو ليلي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ١٠٠٠ ١٥٤٩ ٥٥٠١٥٥

```
( حرف اليسم )
                                     ابن الماحشون
 717
اين ماجه ۳ ا ۲۸ ۵ ۵ ۱۰ ۱۵ ۷ ۷ ۲۱ ۲۱ ۲۱ ۲۸ ۱۰ ۲۸ ۱۰ ۲۸ ۲۱ ۲۰ ۲۸ ۱۰ ۲۸
$ 144 $ 141 $ 144 $ 108 $ 184 $ 184 $ 140 $ 146 $ 148
6 48116 448 6 44. 6 411 6 4.9 6 41. 6 400 6 414 6 131
           110 ( ETA ( ET. ( E.A ( E.E ( E.. ( TTY ( TER
                                    ابن مازن
715
                               المالماسيوجيلي الرازا
ن ماعز بن مالك ، ۲۷۸ ، ۲۸ ، ۸۸ ، ۸۸ ، ۸۸ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ،
                                                   387
             أم الامام مالك بن انس مع مد مد مالك بن انس
 .44.
مالك بن أنسل بن النضر ٢٨، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٣٩، ٤٥، ٤٤، ٥٠، ٥
. AT CITY OVE CYTON ON COT COT COT COT COT
6 114 6 111 6 1.A 6 1.7 6 1.0 6 77 6 7A 6 7A 6 7A 6 7A
6 171 6 107 6 107 6 108 6 101 6 187 6 180 6 187 6 118
6 127 6 121 6 127 6 144 6 140 6 147 6 174 6 177 6 177
881. 3 147. 4 747 4 747 4 747 4 748 4 747 4 741 4 179 4
4 TOT & TELL OF THE G THE C THE C THE C TITE C TIN C TITE
6 484 6 444 6 4.7 6 447 6 440 6 4V0 6 4V0 6 4X1.
6 277-6 270 6 EVE 6 EVI 6 ET. 6 ETE 6 ET. 6 E.A 6 E.E
TAR 3 370 3 470 3 670 3 770 3 330 3 730 3 750 3 700 3
ه ۱ م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م ۱ د م
                       717 6 718 6 711 6 7.8 6 7.8 6 7.8
                          مالك الحسو لمتمم بن تويره 🕟
TVT
                                         المساوردي
TYV : TY : CT. T : 177 -
                                     منتمم بن تويوه ۱۰۰
TVT
                                         ام مشتوای
                                         أو مجاز
8... 4772
```

£47 ()	44.	4 18	۳ ،	ه ۹ه	ξĖ	77	•••	• •	• •	•• •	مجاهد		
\$7064	٠٩.	• •		تيمية	<u>پن</u>	لسلام	عبد ا	کات .	بو ألبر	لدين أ	مجدا		
* 777	700	6 40	1 4	177		فة	ل الكو	. قاضر	د ثار 🚊	ب بن د	محارب		
771		• •	• •	•	• •		• •			ملی	المحيا		
181		• •			أفظ	م الح	الإما	سى ==	المقسد	الدين	محب	•	
70867	۲٥		• •	's a	• •	• •		• •	شقفي	عجن ال	أبو مــ		
٥٧٦	• •	٠٠. ا	سجعى	ل الأد	إضبط	ین الا	عامر	ئى بن	مة الليا	بن جثا	محلم		
0.0	• •						عقيل	مد با	بن اح	محمد	السيد		
	• •		•	افعى		u =	لطلبى	امام إ	يس الا	بن ادر	محبد		
03		:		• •					حق	بن اد	محملا		
	<u>.</u>	الحمف	ئ بة ا	در اساد	غــة،	د. ۱۱	اهیہ	د، اد	ماعيا	ين اسـ	محمد		
	_ u			بل بر	-ير ،		Paris,).			بد الله	است.	
41.	• •		• •				• •	• •		= ،بت بمد بن		. پو ح	
****	• •							• •	٠٠ ي	بن بكار	محمد		
٧٢٥			,* *							د بن ا		1	
111		, .		.:			رث	الحا	طب أو	بن حا	محمل		
4 YoY	6 T.	٠, ،	١٨,	166	:77	٠ ٦٢	6 6	٠, ۳	حسين	بن ال	محملا		
113 3													
- 0 { .	, 6 6	77	۰۰۳	ξ 4	OIV	4 8	14 6	ξΨV	* 84	0 4 1	TE 4	{ ۲ ٦	
٤.٨	•		• •	· •		• •			نسد	بن راه	محمد		
778 6 7	۳ .	• .					• •	زهرة	. أبو ز	محمد	الشيح		
387	الغقه	فی	قو قى	، الح	كتاب	باحب	ور ص	ا مدکو	, سلام	عم د بن	د. مـ		
٤٠٩			• •.		• •			هري	يد الف	بن سو	محمد		
783	+ 4	m* b	• •	• •				• •	يرين	بن س	محمِد		
	• •				•			·	. باشـــ	ر محمد	الشيخ		

777 6.6	محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
0.0	السيد محمد بن عبد الله باعقبل
177	محمد بن عبد الله العمى محمد بن عبد الله
TYI 6	الدكتور الشريف محمد على البار ١٩٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠
77	محمد بن عمرو البو محمد بن عمرو بن حزم ۳۱۸ ، ۳۲۷ ، ۳۹۳ ، ۳۹۳ ،
6 498	البو محمد بن عمرو بن حرم ۳۱۸ ، ۳۲۷ ، ۳۹۳ ، ۳۹۳ ،
	٥٨٠ ٥ ٥٧٧ ٥ ٥٧٦ ٥ ٥٦٧ ٥ ٥٤٩ ٥ ٤٣٤ ٥ ٤٠٢ ٥ ٣٤٠
7.40	محمد بن عمر
	محمد بن عیسی = الترمذی
V F3	محمد بن كثير الصيص (مصدوق الا أنه كثير الخطأ)
0.0	الشيخ محمد بالعمش الشيخ محمد بالعمش
۳۸۰	محمد بن مسروق
:	محمد بن مسلم بن تدرس موتى حكيم بن حزام الاســـدى
	القرشى = أبو الزبير
019	محمد بن مسلمة
01	محمد بن الصنفى
180	محمد بن معاوية محمد بن معاوية
178	محمد بن المنكفر
	محمد بن نافع بن عجير ٠٠٠ ٠٠٠ محمد بن نافع
	محمد نجيب ابراهيم بن عبد الرحمن بن بخيت الطيعي
0 { { { }	الشافعي ابن الشيخ إبراهيم الطوابي ١٠٠٠ ٣٨، ٣٩، ٩٠٠
. ?1 .	محمد بن نصر المروزي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	محمد بن الوليد الدمشقى
٥٤٩	محمد بن وهب ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

rir	• •	• •	• •		••	• •	• •	• •	مدم	مود تا	د. مح	
۲۷۰-	• •	• •	a a ¹	جاله	ان ور	لسودا	لمة ا	. مســــ	طه =	محملا	محمود	
4 0 { V	ــهل	ىن سى	146	عبد	ي عم						محیصة ۱۹۶۵	٠ ٤٨
	احب	ا صب	زكريا	ل أبو	لحافة	1 = 4	لنووي	1 = 1	نووي	لدين اا	محيى ا	
ቴ ዋሂላ	٠ ٣١	1. 4	410	۲ ۲	۲. ،	1.9	۷ ۷	o ('	۷ (07 6	ع ا	المجمو ۳.٦٧
150	• •	• •		٠.	1.		• •		افع	ر بن ن	المختسا	
170	• •	• •				• •		• •		يـة	المخزوم	
131	• •				• •		• •			ن يزيد	مخلد بر	
	* •		• •	د الله	ن عبا	غلی ہ	وزان	كر ال	. ابو ب	ینی =	ابَن المد	
	ار قة	. سب	م أول	مخزو	بنی	الد من	الأس	، عب د	ان بن	ے سفی	مرة بننا	
1:80		• •	• •	• •	ــاء	ن ِ الت	لام م	, الأسـ	ئے فی	الله ﷺ	ارسول	قطمها
٠٦١ ، ١	ډ،۹٬ ۵	1.1	• •	• •	• •	. • •		• •	کم	بن الح	مروان	
1.54	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	مريم	•
481		••	• •			* *			دي	يم الأز	أبو مــر	
* V*	• •	• •	4.0	• •	•••	• •		4 *	• •	• •	مزرد	
16 011	6 pV	4 6	፣ ፖሊ3	({ A)							المزن <i>ی</i> ، ۹۷ه	097
* 1.1	د ۹۲	, , ,	٤ 4	٧. ٩	37	6 87	6 1	۱ ۸	78	* 77	مسلم	
¥ 701	6 76	۶ :۲	787	6 Y	٤١ ،	777	4	117	6 14	۳ ،	148 6	11.
333 2	٠ ٣٠	١. ،	۳۸٤	· 6 Y	10	718	4	777	۲۲ ۲	. 6	709 C	#00
			7.7	ξ 4	717	600		०१९	60	٤٨ 4	ETO 6	ξο γ
***	• •		• •			- •	• •		جاج	بن الح	مسلم	
٠٣٦ ٢	* \ 1	• •		• •	• •	• •		جي	الزز	ن خالا	مسلم	

.

```
مسلم بن علقمة
            44 44 44
4X0 ·-
                     مستلم بن قیسی 🕟 👵
441
                         أبو مسلم الكجي
YYY ...
مسطح ابن أثاثة = مسطح ابن بنت خالة أبي بكر الصديق
    وكان من المهاجرين البدويينُ المساكين وهم ابن اثاثة ابن عياد بن
                               عسنا مناف
1:1
٠ ١١٥ ، ١٢٥ ، ١١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ١١٥ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ،
171 3 741 3 341 3 641 3 141 3 741 3 741 3 741 3 741 3 791 3
6 ET. 6 EDD 6 TYD 6 YEE 6 YTT 6 YTT 6 XTE 6 YIT 6 199 6 19A
173 2 003 2 773 2 773 2 773 3 AP3 2 0.0 2 7.0 2 P00 3
                            .771 6 77. 6 OAO
    مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ضعفه أحمد وأبن معين
وقال أبو حاتم صدوق كثير الخلط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٧٧، ٣٦٧
مطرف بن مازن می می در در در در ۲۱۳۵ ۱۳۵ ۲۱۴۶
          المطلب · · · · ب المطلب · · · · ب المطلب
معان بن جبل ۸۹ ، ۱۳۵ ، ۳۶۱ ، ۳۶۱ ، ۳۲ ، ۲۲۳ ۲۲۳
أبو المعالى عبد الملك بن محمد المعروف بامام الحرمين = الجويني 🖐 🔻
              معساد بن عفراء 🕴 🕟 🔐 🔐
. 118
OVA ( DTY ( DT) ( DT. ( E.9 ( TVV ( TAE ..
```

۸۲3		••	••					• •	سالح	مماوية بن و	
٦.			• •					• •	قرة	معاوية بن	
001 6	٨٥٥	ε ξ	۲۸ د	411	, ,	77	٠	• •	••	معمن	
377.	• •		•, •	••		\$ · **		••	عفراء	معـودًا أبن	
777 4	441	۴ ۴.	۷ ۷۲	487	4 1	3.7		• •		ابن معيين	
6 199	6 1	۲۸. ۶	147	.6		• 11	' Y 6'		•	المفيرة بن ش ، ۲۹۰،،	397
187		• •		• •					سلم	المفيرة بن م	
473	• •	• •				• •			قسم	المفيرة بن م	
707	• •		4 >	• •		• •	• •.		غىبى	المفضل الع	
0.0	•	• 4		• 1	•					بامغلح	
11-	• •		* •	••					• •	ابن مقبل	
440 c 4	'A1	• •	• •			• •	• •	• • .	• •	القداد	
£1+ "	4 1	• •	• •	• • -	• •	• •	• •		• •	المقسو قس.	
187	4 .	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	هيبم	مکی بن ابرا	
150	4 +	• •		• •		• •		• •	• •	ابو مليسح	
٥٦.	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	ئة ن	ابن ابی ملیک	
٦٧ -	••	• •	**	••	• •	• •			• •	أبن منجوية	
٣.	• •	• •	• •	• •	• , •			• • .	• •.	ابن منــدوه	
6 7.8	, ,	1						-	_	ابن المنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۲ . ٦
\$ YF3	ፕ ፕፕ	6 4	11 6	٨.	د ۲	ξ .	• •			المتلزى	
٥٧٩	• •		• •	• •	• •	• •	<i>:</i> .·	• •	• •	ابن مقرج	
14.	• •				• •	• •	• •		• •	ابن منصور	
۳۷۸		• •	•		• •	• •	• •	• •		المنصبور	,

خفضيور بن المعشق المهاجر بن أمية لي أخو أم سلمة لابيها وأمها وكان اسمه الوليد وهو ابن اخت عمرو بن معديكرب ٠٠٠٠٠ ٣٧٦، ٣٧٣ ، ٣٧٣ الملب 17 موسى عليه السللام ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١١٤، ١٦٥، ١٦٥ ابو موسى الاشخري . ٨٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، 2 MY .: 4 MTE 2 MT. 4 MED 6 MET 6 ME. 6 MIN 16 MIN - EVO (- EVE (ETA (ETV (ETT (ETO (TAT ******* 017 الوصلي. 👵 1.8 الو ميسرة -ميمون بن مهران المالية المالية المالية المالية المالية المالية الميمسوني (حرف النون) الناضر من المة الشيعة Y.E ... تاقع بن الحارث ١٩١٠ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ١٩١١ ، ١٩٢ ، ٣٨٨ ٣٨٥ 441 نافع بن معسد 144 نافع أخو أبو بكره نفيع بن الحارث 150 ... النجاشي . £1. .. ابن أبي تحيح ... 173

```
277
النخعى ١٤٤ ، ٦١ ، ٢٧ ، ٨١ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٩٩ ،
                    777 3 887 3 873 3 173 3 7.7 3 375
النسائي عبد الرحمن بن شعيب ۲۷ ، ۵۰ ، ۵۰ ، ۹۸ ، ٦٨ ،
. 141 ( 14. ( 108 ( 184 ( 183 ( 140 ( 148 @ 1.4 ( 94 ( 79
PIT > VTT > ATT > FET > VTT > TVT > A.3 > FF3 > VF3
                            نصر بن عبيد الله المخلد ..
 177
                            أبو نصر القشيري ٠٠٠٠٠
 100
                           النضر بن انسسي ٠٠٠٠٠٠
 173
                       أبو النضر هاشم بن قاسم
 177
  ٨٦
                                  أبو نضرة ٠٠٠
3 2 307 2 007
                          النعمان بن ثابت الامام = أبو حنيفة
 444
                           النعمان بن مقرن ۲۰۰۰۰
 373
                       ي النعمان بن المندر ٢٠٠٠٠٠
      ابو نميم = الفضل بن دكين شيخ البخارى بل اكبر شيوخه
                             0 EA 6 TVE 6 T10 6 01 6 T.
 444
 178
                                  نعيم بن هزال ٠٠
 109
       النووي الحافظ أبو زكريا صاحب المجموع = محيي الدين
النووي ۱ ، ۲۲ ، ۲۷ ، ۷۷ ، ۲۰ ، ۲۲ ، ۳۱۰ ، ۳۲۰ ، ۳۴۹ ،
                                                777
                                   نعيم بن هزال ٠٠
```

(حرف الهاء) هارون الرشيد .. 08. 4 089 6 08V 6 087 السيد هاشم اليمأني الهذلي = القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مستعود ١٤٧ ٥ 181 3 757 3 3 3 6 60 3 750 هلیل ۲۸۲ ، ۴۰۰۰ هوتمة بن اعلين المالية هرقل عظيم الروم الم المساهدة ا أبو هريرة رضي الله عنه = عبد الرحمن بن صبخر الدوسي · or · ol · EV · El · TT · TE · TF · T. · TA · TT · T « AT . YE & YT . YY . TA . TV . TT 6 TO 16 OY . OT . OO 6 107 6 140 6 148 6 118 6 109 6 108 6 48 6 48 6 44 6 44 6 41 477 6 707 6 700 6 787 6 777 6 777 6 718 6 718 6 709 6 474 6 441 6 444 6 444 6 410 6 438 6 414 6 470 6 474 ETT (CETA) ETT (TT. (TAT (TTV هزال الأسلمي = هزال بن ذياب بن يزيد ٧٢ ، ١٣٤ ، ٣٩٩ ، ٠٠٠٤ هشيم وهو ثقة 🕟 ۱۲۰ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۲۷۱ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ هنساد بن السرى 4X8 (7V ھند بنت عتبه خے زوج ابی سفیان ۱۰٫۶ ، ۲۶۸ ، ۲۶۸ ، ۵۶۵ ، هنيده بن خالد الكندى الخزاعي خالد الكندى أبو الهيشم المحاد المراد الما . X7 ·· 411

```
ألهيثم بن عدى
  704
                                         الهيثم بن مروان
  444
                       (حرف البواو)
                                              أبو وائل
  140
 6 877 6 877 6 870 6 770 6 778 6 77A -
الواحدي أبو الحسن على بن احمد النيسسابوري ٠٠ ٣١١ ، ٢٣١
           أبو وأصل الحموى = صاحب مهذب الأغاني .. ..
                   أبو وبرة الكلبي ويقسال ابن وبرة .٠٠ .٠٠
 NOT & POT
                                               وداذوية
                                             ابن وضاح
 009 6 180
الوليد بن عقبة ٠٠٠٠٠ ٨٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٢
 الامام أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ٦١٦
           الوليف بن المفيرة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 180 ..
أبن وهب ۱۰۰ ۲۵ ، ۱۶۲ ، ۳۲۷ ، ۱۲۵ ، ۷۷۹ ، ۷۷۰
001600. .. .. .. ..
                          وهيب بن خالد بن عيينــة
                       (حرف الياء)
                          . ياسين الزيات ضعيف من
 173
                           ياسين بن معاذ الزيات = ضعيف
 187
                                  یحیی بن آبی استحق
 170
444 : 444
                                    یحیی بن حمدزة ۱۰۰
  \Gamma\Lambda
                                      بحیی بن زکریا
                                    أبو بخيى السساجي
- 117
```

يحيى بن سعيد الانصاري ۹۱ ، ۹۲ ، ۳۹ ، ۴۳۰ ، ۸۱۵ ، ۵۵۰ ، ۵۵۰ يحيى بن سعيد القطان ١٠٠ ٥٥٠ ، ٥٥٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ یحیی بن معین ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ 4V 609 6 EA ابن ابن بحيي المحمد الم یزید بن ابی زیاد یزید بن أبی سفیان يزيد بن معساوية المه ١٠٠٠ معساوية ابو یعقوب یوسف بن پخیی = البویطی ۸۵ ، ۸۸۱ ، ۸۸۱ آبو يعلى الموصلي أن ١٠٠ ٢٦، ١٠٨ ، ٣٠٣ ، ٢٧١ ، ١٥٥ يعقبوب .. يوسف عليه السيلام 414 6 418 ··· ابو یوسف = صاحب ابو حنیفة ٥٦ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٧٢ ، ١١٨ ، 6 777 6 777 6 717 6 711 6 7.3.6 197 6.1A7 6 140 6 107 C TAX C TYA C TTE C TOE C TO. C T. 7 C TX. C TYT C TOY 6 017 6 878 6 888 6 887 6 880 6 888 6 877 6 819 6 811 .008 6 0TE يونس = ابن عبيد ، **ETY C TTY** يونس بن يوسف اليا 07E ..

خامساً: فهرس الأحسكام

سفحة	الاحكام الم	سفحة	الأحكام اله
۳٥	روج لها لم يجب عليها الحد عندنا	,	كتسا ب الحدود معنى الحدود لفة وشرعا
οį	لا يجب الحد على من لا يعلم بالتحريم		موازنة عامـة بين الشه بعـة
٦٥	انا زنی بالغ بصفیره أو عاقل بمجنونه	٥	والقانون وكلام فقهاء القانون الوضعى القانون الوضعى الشريعية في تقدير
٥٧	اذا وطىء امرأة بنكاح فاسد	1	
٦.	اللواط وحكمه	V	
74	الشذوذ عند النساء وحكمه		أسباب الجريمة والدوافع
77	اتيان البهيمة وحكمه	117	اليها
77	اذا وطىء امراة ميته	17	ما فعله المشرع الفرنسي
77	تحريم الاستمناء	14.	ما فعله المشرعالانجلو سكسوني
٧١	أقرار الأخرس		تقسيم القانون الجرائم الى مخالفات وجنع وجنايات
Y 1	اذا اقر الزانی ثم رجع فی اقسراره	رد دد	محالفات وجنح وجنایات بسا ب حسد الزنا
	باب اقامة الحــد	7 8	الزنا مرض يستحكم في النفوس
77	لا يقيم الحدود الا الامام	4.7	ممنى الرجم
٧٨	المستحب ان يحضر الحــد جماعة	71	معنى الاحصان وانواعه الاسلام ليس بشرط في
٨١	حد الطائفة التي تحضر الحد	13	الاحصان
۸۲	كيفية ضرب المحدود وتوقى الوجه والرأس عند الجلد	۳٥	الوطء الذي يجب به الحد اذا وجدت امراة حاملا ولا

الأحكام الصفحة الأحكام الصفحة لا يقام الحد على حتى اذا لم يحد القاذف الله المناه المناه المناه المناه على حتى اذا قذف غيره بلفظ صريح ١١١٣ اذا تجاوز الحاد وبالغ حتى اذا قال لرجل : يا قواد المناه الم
لا يقام الحد على حبلى حتى اذا لم يحد القاذف الم المنط حريح المالات المنط وترضع مدة الرضاع ٨٤ اذا قلف غيره بلفظ صريح المالة حتى اذا قال لرجل : يا قواد المالة المنط الم
اذا تجاوز الحاد وبالغ حتى اذا قال لرجل: يا قواد ١١٤ مات المحدود عليه ضمان ٨٤ اذا قال لرجل أو امراة لطب
لا في البرد ولا في الحر
اذا قال: فلان لا ترد يــد المرجوم اذا قال: فلان لا ترد يــد المرجوم المرجوم المرجوم عليه ٩٠ اذا قال: زنى بــك فــلان المرجوم ويصلى عليه ٩٠ اذا قال: زنى بــك فــلان وانت مكرهه
باب حد القذف ١١ اذا أتت أمراته بولد فنفى
اشتراط الاحصان في القذوف ه و حبس عمسر الحطيئة لتسوله المتراط الاحصان في القذوف ه و دع المكارم لا ترحل لبغيتها الذا قذف من يستحق القذف ١٠٥ ان قال يا نبطي ١٢٥ القذف الى المحاكم ١٠٥ ان قال يا نبطي ١٢٥ القذف بالتعريض ١٠٥ القذف بالتعريض ١٢٦ القذف بالتعريض الحبل الجبل الحبل ان جن من عليه الحد ١٢٦ وبحث في لفة الكلمة وادبها
وشواهدها ۱۰۸ قصة أبي ضبضم

: .

:

:

النار

177

147

اذا قدف امراته فلا عنها ثم

قذفها أحنىي

٧٩٩ - المجموع ج- ٢٢)

أما الحرز فهبو الموضيع

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الأحكام
منه ۱۷۵	وان نبش قبرا وسرق الكفن	ســــة 100	اذا كان الفلام دون أشبار
	واختلف اصحابنا فيمن الكفن	يقطع ؟ ٥٥١	الحربي اذا سرق هل
	وان نام رجل على ثوب سارق	دینار ۱ ۰۷	(فرع) اذا سرق ربع تبرا
	وان كان ماله بين بديه اليه فتففله	i	(فرع) ويجب القطع الثمار الرطبة
	وان سرق ماشیة من نظرت	10A	(فرع) ويجب القطع يتحول
	طاوس ادرك سبعين	، نقب	وان نقب جماعة حرزا وان اشترك جماعة في
	اذا کان معه شیء خفیف راسیه	177 le 1	حرق وان نق <i>ب</i> رحــا. حــا
مام ۱۸۰	وان علق ثيبابه في الح فسرقها سارق	177	طعام فأخرجه ليس على من سرق م
ة مير	ا ما هو عدد القطار ا وان سرق سارق سیار	ا سرق	ولا يجب القطــع فيما من غير حزر
181	حظيرتها أذا كانت البضاعة على	التكال ١٧٠	الحكم بالفرامة وضرب الحرز يحتلف باختلا
181	او سيارة نقل ولا يجب القطع الا با	184	المحرز ابواب البيوت حكمهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
174	المال من الحرز بقما	174	التساع والحنطة حرزها تركه
188	وان لقب خرزا ودخل به ثم خرج واخذه وان دخل وترك المال	_	الجو القات
38	جار قطع	غيره ١٧٤.	وان دخل رجل ارض

;

.;; - ;

لصفحة	الأحكام ا	لصفحة	الأحكام اا
	وان سرق حرا صفيرا لم يجب القطع		وان نقب وامر صفيرا فأخرج منه نصابا
147	وان وقف رجل عینا فسرقها سارق	140	وان نقب وأخذ شاه وذبيحها في الحرز
	سوّال ابن مسعود عمر عمن سرق بيت المال	۱۸٦	وان نقب حرزا ودخل وابتلع من جوهره
144	ليس على من سرق من بيت المال قطع	۱۸۷	ولا يجب القطع حتى ينفصل المال عن جميع الحرز. وان فتسح مراحا فيسه غنم
-199	اذا سرق من مسال مشترك بینه وبین غیره وان سرف انسسان من غله	1.4.4	وان اشترك اثنان في النقب
۲	وقف على الناس وأن سرق ستارة الكعبة	۱۸۸	
7.1	اذا سرق باب الســجد قطـع	1.43	حرزا وان أخرج المال من الشقة
۲۰۱	ادا سرق حصير المسجد لا يقطع	124	الى فناء الدار المفلقة وأن سرق الضيف من مال
1.7	ومن سرق من ولده لا يقطع المنت وان كان له على رجــل دين		المضيف بكر رضى الله عنه
7.7	فسرق من ماله اذا سرق أحد الزوجين من	198	لحال ضيقه ولا يجب القطع بسرقه ما ليس بمال كالكلب
۲۰.٥	مال الآخر اذا نقبا خرزا واخد هي ولد	198	وان سـرق هنمـا او آلـة موسيقية
7.V	صاحبه اذا سرق السارق الرهن من حرز المرتهن	117	وان سرق عبدا نائما وجب القطع
1 * 7	المراق المراقين		

سفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
448	اذا تعددت سرقائه قطع عن عن الأولى ويقع ذلك عن جميع السرقات	۲۰۸	اذا نقب من لسه الدين الدين اذا سرق الطعام عام ال
	يحبس السارق انا أريد قطعه الحسم لانقطاع الدم	عل انه	اذا وهب المسروق منه اذا ادعى رجل على رخ
770	ادًا قال : أنا أقطع يدى بنفسي أن رجب عبيه قطع يمينه	۲۱۲ سرق	سرق منه نصابا آن شهد شاهدان آنه
- 770	فأخرج يساره الدا تلف المسروق في يسد	ة عين	من جرز مثله وان اقر رجلان بسرة قيمتها نصابان
777	بب	لطان	اذا ثبت الحد عند الد لم يجز العقو عنه
777	حد قاطع الطريق	زید ۲۱۹	الاستنشفاع بأسامة بن
***	من شهر السلاح أو أخاف السبيل	کانت ۲۱۹	خبر المخرومية التي تجحد المارية
779	متى يكون قاطع الطريق مرتدا ؟	الكوع ٢٢١	القطع يكون من مفصل
777	وان قتل ولم بأخذ المال ولا يتعلق حكم قطع الطريق بأخذ المال	777	من لا يمين له تقطع اليسرى السرى السوال العضو
770	ولا يجب الحد الاعلى من باشر القتل	بد فی ۲۲۳	خديث فضاله بن عب تعليق اليد
777	واذا اخد المال ولم يقتل وان قتل رجلا خطأ		ترجمة فضاله بن
777	متی یصلب ؟ قبـل موتـه أم بعـده ؟		اذا كانت يمناه مقطوعة أو قصاص فلا قط هذه السرقة

法情報 法一年法律法律法律法

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
ی مقعد ۳٤۰	المستحب أن يكون عل بارز	صمان ۳۳۰	اذا حضر الى القاضى خ من غير اهل البلد
ءلاحضار ۳٤۱ مکان	وان احتاج الى أجو يا الخصم يستحب أن يقضى في	۳۳۰	تحاكم عمر وابى ولا بجوز للقاضى أن لنفسه ولا يشهد ا
جلس فی ۳٤۲	بارز ویکره للقاضی آن یا المسجد للحکم یستحب آن یکون له	ء وف ن ۳۳۳	ولا يجوز أن يرتشى على ويجوز أن يحضر ألولا ويجوز أن يحضر ألولا ويجهأ ترجمة أبن اللتبية
787	ترجمة الخطيئة استعمال أبى موسى نصرانيا	سی او ۲۲۶ ستخلف	حكم الهدية للقاط الموظف العام اذا أذن له من ولاه أن
دا معینین ۲۶۳	كتاب النبى على الله الله الله المال	770	فله أن يستخلف أبو ألخطاب مجهول سعدان بن الوليد كوفي الحديث
ىن اسىلاملە ل ١٣٤٩	کیف یثبت الجرح و خبر سؤال الاعربی ه وشهادته برؤیة الهلا	۳۳۵ قاضین ۳۳۹	هدایا العمال غلول ان کان الهدی أحد المت کلام الشبوکانی قاضی
آخر حقا ۳٤٩	الشحناء من الشحن اذا ادعى رجل على فأتكره	والشراء ۳۳۸	ویکره آن بباشر البیع بنفسه بخوز للقاضی شهود
سهود ۲۵۲ م م شاهدان	اساليب يصل بها ا امتحان صدق الثا اذا شهد عند الحاك فان عرفهما عدا	۳۳۹ نیب ولا	وعيادة المريض ولا يقضى فى جالة الغو الجوع أو العطش

÷

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الأحكام
***	یجب علی القاضی العدل الخصمین فی کل شیء والسنة أن یجلس الخصم بین یدی القاضی	لم بها ۳۵٤ د مين ۳۵۵	العدالة شرط يجب الم كالاسلام ولا يقب ل التعديل الا تقدمت معرفته
	بین یدی الفاضی ولا بنتهر خصما لان ذ یکسره	407	معارب بن دثار
	یعسره قصة کتاب أبی بکر الی المها ابن أمية		الاسلام والباوغ والعقر والعقر
	ابن اميه ترجعة المهاجر بن امية	1	اذا شهد عند الحاكم م الحال
	یجب علی القاضی ان یح المدعی علیه امامه	الحق ٨٥٨	(فرع) فى تفريق الشهودوا عليهم لاستجلاء وجه ا تذكير الشهود ووعظهم
من ۲۷۸ ل	(فرع) لا يخلو المدعى عليه أن يكون حاضرا او غائب	اسه	والمستحب أن يحضر مح
غیر ۳۷۹	(فرع) اذا كان الفائب في ولاية القاضي	771	الفقهاء الشورى من قر الشريعة وعرائم الاحكام
TV1	(قرع) اذا كان المسدعي عليه امرأة مخدرة	تلاف ۳۹۲	والشورى مبنية على الخ الآراء
	باب صفة القضاء	ن ۱۲۲۳	مشاورة عمر في دية الجنير
የ ለየ	وان كانت الدعوى فى موضد لا يمكن رد اليمين وأن كان للمدعى بينة عاد	بدتین ، بن ۳٦۴	توریث أبی بكر أحدی الح ومعارضة عبد الرحمن سهل له
ም ለዩ	ابن تيمية الجد واسمه عبد السلام		اذا استعداه من بدعى له على الحاكم
ያሊፕ	ابن تيمية الحفيد أبو العباس أحمد	417 (ألنظر فى اللقطة والضوال
-1 - 7887	صفة الطرق التي يحكم به القاضي اثبات والزام	ر کی ۳۷۰	باب مسا يجب على القاضي الخصوم والشهود

f		•	
الصفحة	الإحكام	الصفحة	الإحكام
	اذا اقدم الغائب قبل الـ وقف الحكم على حضو	۳۸۷	(فرغ) لليمين فوائد
، من ٤٠٦	مسألة قالها صاحب المفنى الحنابلة	حر <i>ی</i> ۳۸٦	كلام ابن القيم في الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الى ** ٤٠٦	بجوز للقاضى أن يكتب القاضي		(فرع) من طرق الحكم بالنكول
عزل ۲۰۷	يم وان مات القاضي الكاتب أو	۲۸۹ م	(فرع) ملخص ما ورد ا عن اليمين مع الشاه
	ترجمة الضحاك بن قيد ولا يقبل الكتاب الا بشـــ		(فرع) فىمذاهب العلماءُفى بالشاهد واليمين
٤١٠	عدلين	1	وأراد ابن القيم التوفي مالك وابن حزم
ے ۔	(فرع) في تغير حال القاضي (فرع) اذا قال : أنا لن	لاثبات ٣٩٤	المواد ٤١٠ الى ٤١٧ في ا
صمان ۱۵	المسمى فى الكتاب نعم اذا ترافعالى الحاكم خد	447	اذا رأينا رجلا رقيق ا يركب سيارة
	ويكتب الحاكم بالسجل و		اذا أقام المدعى عليه بينة الشاهدين
کبه	(فرع) اذا ادعى الحاكم ح		فصل في استئناف الد
£17.	له بحق باب القسمة	•	(فرع) اذا قال المدعى: غائبة
£ Y :	تجوز قسمة الأموال	اءفی حکم ۳۸۶	(فرع) في مذاهب العلم أحمد
اء أو ا و ٢٥	(قرع) ويجـوز للشرك الشريكين أن يقتسموا	{.1	القاضي بعلمه
	(فرع) على الامام أن يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	8.8	(فرع) اذا تحاكم الى ا العربي اعجميان
		ى غانب { ٠٠}	(فرع) اذا ادعى حقا عل في بلد آخر

:

•	. ,	-		•
الصفحة	الأحكام	لصفحة	1.	الإحكام
703	اذا قسم الوارثان التركة	54.	الشريكين فامتن	اذا طلب أحد الآخ
	باب الدعوى والبينات	1	حو لا يجوز جم اراض	
، غیر ۱۹۶	لا تجوز دعوى مجهول في الوصية		، اراض ما داروطلباحده	
	الدموى عند نقهاء القانو	£70	يا واروطيب عد. علو والسفل	ال فال يبها
	كلام الكاساني في البدائع	1	اهب العلماء	
	دعوى المجهول من غير الو والاقرار لا يصح	۶۳۷۰ ق ۸۳۶	م والجواب عليا قود تمليك الشق	كلام ابن حز (فصل) في ع
قهاء ٥٨ }	مبحث في الدعوى عند ف القانون الوضعي	5 A73	پها ارض مختل هٔ	
	اذا ادعی رجل علی امراهٔ	!		
	(فرع) في مداهب العلماء		نهما أرض مزرو: نهما ماشية	
173	(فرع) اذا ابعت امراةعلى تكاحا	1	بهما منافيه نهما منافيع فأر مهاياة	
173	(فرع) أن أدعى عليه عقد ب أرض أو سيارة (فرع) في مداهب العلما		سم أن يحصى ء	
ETT	دعاوى النكاح	جزاء ٨٤}	(رض مختلفة الا اء	اذا كانت ال والانصم
۲۲۶ فا الی ۲٦٤	(فرع) في مذاهب العلماء وأن ادعى عليه مالا مضا سبيله		ر الشريسكان الـ وسالاه	واذا ترافع
-		ئىء ، ە }	لى يد رجلين ا الى الحاكم	
Y /3	•	ίο.		أحدهم
ل عينا ٢٦٧	(فرع) اذا أدعى على رجا	سعة ١٥١	لشريكان بعدالق	ان تنازع ا

.

¥

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الاحكام
كانت في يد اربقة	(فرع) وان		(قرع) في حديث البخ
ال العلماء ٢٨٢	وجال		(عرض اليمين على قو
ال العلماء ١٨٣ الله سمل بن عبد الله	الفائدة/ ساد		الاكراه هنا لا يراد به حقيد وان تداعيا غيناوالأحدهما
ادعوا كيسا وهو	عن بلاته		
ξ λξ ',	بالديهم		(فرع) في مذاهب العلماء في الماء في الماء في الماء في الماء الماء الماء الماء في الماء في الماء الماء في الماء الماء في
رجل عینوادعاها ۱۸۵	آخر	قامة :	حكم تمارض الدعويين معا
د عمرو شاة بد ۸۷	اذا كان في المادة في	150	الدعوى ثلاثة أنواع: دعاً
لة وشملت المنة	اذا ادعی حار	143	الملك ؛ ودعوى اليــد ودعوى الحق
£41 .	الها ابنته	ین ۲۷۶	(فرع) اذا أقام أحدهما شاها
هذا الفول من ۱۹۲ د رجل وادعسی	﴿ وَلُو شَهِدَ أَنَ ﴿ قطن فلان		اذا کانت العین فی ید رخِ فادعی رجل ملکها
د رجل وادعيي	وأن كان في ر	AY3	(فرع) في مداهب العلماء
) أنه ابتاع دارا نقده الثمن ٤٩٦	VI.	AY3	(فرع) أذا كانت العين في رجل فادعى رجل
بعده الثمن ۹۹۶ ل آنه ابتاع ۹۸۶	وان ادعی رج هذه الدار	ید ۷۹	(فرع) اذا كانت المين في رجلين
رجل دار فاادعی	وان کان فی ید . زید:		(فرع) وان كانت في يد رج دابة
أذا قتلت فانت		هنا ۱۸۱	مسالة لم يعرض لها المصنف
0.4	حـر	رار : ۱۸۱	قال الشافعي ولو كانت ال
سایمان ۲۰۰۸ آن فی پد ثالث ۲۰۰۹	واذا اختلف ال وان ادعی رحلا		(فرع) وان كانت الدار في ي
وخلف ابنسين	اذا مات رجل	7.43	נענה
اليا	مسلما وتضر	,	

: :

:

.

الصفحة

٠.٨

(فرع) في مذاهب العلماء 014 (مرع) وأن كأن الدمي دينا

(فرع) وأن كان المدعى ممن عن الميراث 219

(فرع) وأن كأن المدعى ممن له 019 فرض مقدر

(فرع) اذا شهد شاهدان أنه or. ابن زيد

وان ماتت امرأة وأبنها 07.

وان مات رجل وله دار وخلف 010 النا وزوجة

وان تداعي رجـــلان حائطــ 011 ين دارهما

فان كانت الحائط على خشبة 077

(فرع) في مداهب العلماء 370

وان تداعي صاحب السفل OYO وصاحب العلو

وان تداعيا سلما منصوبا 070

(فرع) في مذاهب العلماء 270

(فرع) وان تنازعا داسة OTV وأحدهما راكبها وان تداعى رجلان مسئاة OTV (فرع) اذا كان نسبه ثابتا مسن رجل لم يرثه اذا کان فی بد رجل صبیت ۵۳. ان كان في يد رجل عاقل بالغ وادعى انه مملوكه وان کان طفل فی ید رجلین 041 (فرع) اذا اشتری رجل من رجل شئا فقبضه فادعى ٣٢٥ مدع ملكيته 044 (فرع) لوادعي عليه أنه أقرضه 044 أذا اختلف الزوجان في متاع 044 (فرع) في مذاهب العلماء في 044 مناع البيت المعروف عرفا كالمشروط شرطا 040 وكالمنصوص نصا فائدة تروى عن الامام الشافعي (رض)

(فرع) في اقوال العلماء

بقدر حقه

حديث هند بنت عقبة في النفقة ٢١٥

حكم الذي يأخذ من مال غيره

0 { 7 .

08.

صفحة	الاحكام ال	الصفحة	الإحكام
:	اذا خلف القنول بنتا وحدا	رقى ذلك	(فرع) في أقوال العلما
770	اذا خلف المقتول بنتا وجدا او خنتی	لالهمم	والجواب عن استد
	اذا خلف المقتول حدا واختسا	التمنك	بحديث «أو الأمانة لل
, ovr	وخنثى		وان خانك »
	اذا خلف المقتول ثلاثة أولاد	نکره ۷}ه	اذا ادعى رجل حقا فا
٥٧٥	(فرع) في مذاهب العلماء	A30	ابو نعيم شيخ البخاري
	اذا وجد قتيل في دار قوم أو	سعود ١٥٥	حويصة ومحيصة ابنا م
AYo	اذا وجد قتيل في دار قوم او في صحراء	ي حقا	اذا ادعى رجل على رجا ولا بينة
110		004	ولا بينة
۳۸۰	(فرع) في مداهب العلماء	في ا	(فرع) مذاهب العلماء القسامة
۳۸٥	وان ادعى القتل على اثنين		
٥٨٥	وان قال الولى: قتله هذا		أصحاب أبى حنيفة يسا
7.7.0	وان اعترفا بعمد الخطأ	-	جعل القواعد أحاديث
۷۸٥		صعق	الحجاج بن أرطاة محله ال اذا صرح بالتحديث
019	.1 • 1		l · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		_ i	وأما التابعون فقالوا في ال
09+	السبب الثاني أن يوجد قتيل في السبب الثاني أن السبوراء		وأما السالفون من علماء
097	(فرع) اذا كانت قد مضت مدة	079	وأن كان المدعى جماعة
	(فرع) في مذاهب العلماء في	اللوث	اذا قتل رجل فی موضع وخلفا ابنا وبنتا
299	اللوت		
	(فرع) اذا قال المجروح: جرحني	۰۷۱	ادا خلف المقتول بنتا وو خنشي مشكل
٥٩٥			اذا خلف القتول ولدين ذ
	(فرع (في مذاهب العلماء ا	ولدا ا	أذا خلف المقتول ابنتين و
٦.	(فرع) اذا قتل رجل وادعى وله .	OVI	خنثى

	·
(فرع) اعلم أن قوله من صفات الذات	(فرع) وان قال رجل : هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(فرع) وأما قوله : لقد قتل فلان بن فلان	(فرع) وان ادعى على رجــل قتل عمد على 1.1
(فرع) اذا حلف المدعى عليه ٦١٨	(مسألة) اذا ادعى مسلم على
(فرع) وان كانت اليمين على	کافر ۲۰۲
رجل ٦٢٠	(فرع) في مذاهب العلماء ٢٠٢
(فرع) اذا حلف يمينا بالطلاق ١٢٠	(فرع) اذا كان في الايمان كسر
ركانة بن عبد يزيد	دخله الجبر ١٠٤
	(فرع) اذا كان المدعى عليه جماعة ٢٠٤
ولا يصح اليمين في الدعوى الا أن يستحقه القاضي ا١٢١	(فرع) وان أوصى الرجـــل لأم ولده
وفى خير ركانه اثنتاعشرةفائدة ١٢٢	
وان حلف على فعل نفسه ١٢٣	(فرع) في مذاهب العلماء ٢٠٧
وان ادعى عليه دين من بيع او	(فرع) اذا قتل مسلم وله ولى ٦٠٨
ورن الملقى عليه عين على بين الر	(مسألة) وأن أدعى على المحجور علية للسفة
وان ادعى على رجل أنه غصب	عليه للسفه ٦٠٩
منه شیئا	ومن توجهت عليه يمين في دم
وان قال المدعى عليه في الجواب ١٢٦	غلظ عاط
وان كان لجماعة على رجل حق ١٢٧	والتفليظ قد يكون بالزمسان
	وبالكان . ٦١٣